

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

الدولة :
تكوينها ، أنماطها المركزية ،
تطورها ، علاقتها بالنظام العالمي

العدد الخامس والأربعون - السنة الثانية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨١

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد الخامس والأربعون

السنة الثانية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨١

المجلة الدولية

للمعلومات الاجتماعية

محتويات العدد

- * الافتتاحية
- * حاشية للبحث العلمى فى الدولة والمجتمع
- * عمليات تشكيل الدولة
- * تعطيل مقارن لقيام الدولة على مدى التاريخ
- * نشان الدولة فى الهند القديمة
- * الانظمة المركزية
- * الدول والايديولوجيات والعمل الجماعى فى غرب أوروبا
- * التفاعلات الاستراتيجية وتكوين الدولتين الحديثتين : فرنسا وانجلترا
- * الدولة والتشكيل الاجتماعى الخاضع للسيطرة فى افريقيا
- * النظام العالى
- * الحكومات فى نظام المؤسسات فى النظام الاقتصادى العالى الرأسمالى
- * الدولة والنظام العالى
- * مناقشة مستمرة
- * النظام الاقتصادى الدولى الجديد وإعادة توجيه سياسة التنمية الاقتصادية للدول النامية
- * نظم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الأولية ٧ : بيرا
- * التكوينات التاريخية المقارنة لجهاز الدولة والتغير الاجتماعى والاقتصادى فى العالم الثالث

د. محمد عبد الحليم عبد السلام - الربو

د. محمد عبد الحليم عبد السلام - الربو

١ - مشاعر الشعب العربية

ميدان التحرير - القاهرة

تأليف : ٧٤٤٥٠٢

مؤلف التقرير : عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطى

د. محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان بنوبيه

صفى الدين العزاوى

إشراف الفنى

عبد السلام الشريف

محميد المسيرى



« تبوا الدولة فى إيماننا هذه مكانة سامية » ، كما يقول فردناند بروديل فى كتابه « الحضارة المادية أو الاقتصاد أو الرأسمالية من القرن الـ ١٥ الى القرن الـ ١٨ » . ولكن الدولة المعاصرة تسيطر على الساحة الاجتماعية كلها ، خلافا لما كان عليه وضع الدولة فى الماضى .

هذا ، وهالة السحر المزدوج بالخوف التى تحيط بالدولة — ذلك الوحش الهائل المتولد من السلطة والقانون — ليست بالأمر الجديد ، فعلى من العصور أسبقت هذه الهالة على الدولة أوصافا مستعارة من الاساطير والالهة الشريرة كوصف الدولة بأنها لوثيان (وحش بحرى ضخيم يرمز للشرا) أو بأنها تشبه الاله مولوخ (الذى يعذب اليه بلديح الاطفال) . وقد أسبغ الكاتب المكسيكى :كتافيو بات على الدولة آخر هذه الأوصاف المستعارة ، وليس أقلها القوة ، الا وهو وصفه الدولة بأنها غول محب للبشر ، وهو وصف عجيب يعبر عن المشاعر المتناقضة التى تثيرها الدولة ، فهى غول لأنها قوة مهيمنة تسمى الى بسط سلطانها على كل شيء ، وهى

محبة للبشر ، لانها تسعى الى تنظيم شئون المجتمع ، وتكلا جميع المواطنين
بالرعاية والعناية .

او على ذلك فالدولة موجودة في كل مكان : موجودة في المجتمعات
الصناعية ، وفي افريقية وآسيا ، وامريكا اللاتينية سواء على الصعيد
الداخلي او الصعيد الدولي والنتيجة انها دائما موضوع حديث ما اسماء
رجيس دبراى حكومتا وسائل الاعلام الجديدة التى تكشف عن الاتجاهات
المختلفة للدولة . ومن الاتجاهات الشائعة اليوم الاتجاه المضاد للدولة ،
وهو مذهب الحرية الذى يقول ان الدولة شر محض وهناك اتجاه آخر يعلى
من شأن الدولة المتحضرة . وهذا الاتجاه يمتدح شكلا واحدا من اشكال
الدولة بدون تحفظ ، ويخط من قدر الاشكال الاخرى ، ويعتبرها امثلة
عديدة من الاستبداد وفي وسعنا بالطبع أن نعد أى نظام سياسى خيرا او
شرا ، ولكن اعتناق مثل هذه الآراء يختلف تمام الاختلاف عن القيام بمحاولة
جادة وهادئة لتفسير ظاهرة الدولة .

وتعالج المقالات الواردة فى هذا العدد بعض القضايا المتصلة بالدولة ،
معمدة على السدروس المستفادة من علم الاجتماع ، وعلم الانسان
(الانثروبولوجيا) والعلوم الاجتماعية ، وعلم السياسة ، والتاريخ .

وليست هذه اول مرة تعالج فيها المجلة الدولية قضية الدولة ، فعند
عشر سنوات تقريبا نشرنا هدا عن « الاختلافات الاقليمية فى بناء الامة
(المجلد ٢٣ ، العدد ٣ ، ١٩٧١) : تضمن عددا من المقالات التى تهت فى
نشأة الدولة وتطورها فى مختلف انحاء العالم .

وكانت هذه المقالات فى الواقع ثمرة أبحاث مقارنة عن تكوين الدولة
وبناء الامة اشتركت فيها اليونسكو مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية
وعقد لهذا الغرض مؤتمر اقليمى (كريسى - لا - سال ، فرنسا ، ١٩٧٠)
ولثلاث ندوات اقليمية - فى اوربا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية - واجتماع
مائدة مستديرة ، ذو طابع فنى . وكان الاجتماع الاخير يدور حول المعلومات
اللازمة لاجراء الدراسات التاريخية المقارنة بشأن بناء الامة . وقد اسفرت
هذه الاجتماعات عن نشر كتاب يقع فى مجلدين بعنوان « بناء الدول والامم »
(١٩٧٣) تحت اشراف س . ن . ايزنستان ، وشتاين ووكان .

ثم قضى شتاين ووكان نحب ، قبل أن يبلغ اربه فى ١٩٧٩ . انشأ
المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية منذ وقت قريب جائزة باسمه فى البحث
المقارن (ولكن س . ن . ايزنستاد كان أحد المؤلفين الذين شاركوا فى هذا
العدد ولذلك فهو يربط بين المشروعين (مشروع البحوث المقارنة ومشروع
هذا العدد) اللذين تفصلهما عشر سنوات دخلت فيها الابحاث الدائرة حول

الدولة مرحلة جديدة وازدادت ثراء بمادة نظرية وتجريبية جديدة . بيد اننا اذا اعدنا قراءة العدد السابق ذكره من المجلة الدولية والمجلدين اللذين ألفهما ايزنستاد ، ودوكان راينا ان معظم القضايا والنظريات الواردة فيها عن الدولة مشابهة للمشكلات الحالية التي يعالج عددا من المثالات فضلا عن وفرة المواد الخاصة بمناهج البحث المقارن والعناية المستمرة بالجمع بين المعلومات النظرية والتجريبية ، ومعالجة التاريخ كجزء لا يتجزأ من التحليلات السوسيولوجية - العلوم الاجتماعية - ومن بين الخدمات الكبرى التي اديتها هذه الاجتماعات ، والمجلدين اللذين تم نشرهما نتيجة لها ، تحليل الطابع الخاص لنشأة الدولة وتطورها في اقاليم مختلفة ، والعلاقات بين هذه العملية وثقافة كل من هذه الاقاليم ، ومحاولة تقدير آثار كل ذلك بالنسبة للعالم الثالث ، واثارة مسألة « بدائل الدولة القومية » (المجلد ١، ص ٢٥) .

ومن الاعداد الاخرى التي خصصتها المجلة الدولية لبحث موضوع الدولة العدد الاول من المجلد ٣٠ ، ١٩٧٨ بعنوان « السياسة الاقليمية » الذي عالج فيه سلفيو بروكان - وهو يشترك ايضا في العدد الحالي موضوع « الدولة القومية : هل تحافظ على النظام ام تتلاشى ؟ » (ص ٩ - ٣٠) مبينا انه لن يكون من السهل التخلص من هذا الصديق القديم . وهناك ثلاث مقالات اخرى - العدد نفسه - تعالج النواحي الاقليمية للدولة . ثم المجلد ٣١ ، العدد ٤ ، ١٩٧٩ بعنوان « البحث عن التنظيم الاقليمي » متضمنا مقالات عن بيروقراطية الدولة ، والقطاع العام في عدة بلدان .

- ٢ -

وقد قصد بهذا العدد - بالإضافة الى معالجة موضوع رئيسي يتم به رجال العلوم الاجتماعية في جميع انحاء العالم ان يكون تخليدا لذكرى نيقوس بولانتزاس الذي توفي في اكتوبر ١٩٧٩ ، اذ كان هو اول خبير استشرنا عندما قررنا معالجة موضوع الدولة ، وتكرم في يونيو ١٩٧٨ بكتابة « مذكرة بحثية عن الدولة والمجتمع » . وواضح انه لم يقصد بها النشر ، ولكن مؤلفها الذي أبدى اهتماما شديدا بمشروعنا ، كان يعد مقالا عن « الدولة والديمقراطية اليوم » لنشره في هذا العدد . وقد قررنا نشر هذه المذكرة لصلتها الوثيقة بتفكير نيقوس بولانتزاس عن الدولة ، وان تكن مختصرة .

وقد اشاد اصداقاؤنا بذكره في شهادتهم المؤثرة التي نشرت في جريدة « لوموند » الفرنسية بعد موته ، فاثنوا عليه باعتباره عالما اجتماعيا ، ورجلا

مفكرا . خلف وراءه عددا كبيرا من المؤلفات ، وقد كان نصيرا للاشتراكية الديمقراطية ، وصديقا كريما ومخلصا ، وعلى استعداد دائما لتعديل آرائه متى رأى أن الظروف المتغيرة تبرر ذلك . وقد كتب في مقدمة كتابه الأخير : « الدولة ، والسلطة ، والاشتراكية » (١٩٧٨) الذي بسط فيه بعض آرائه النظرية وأعاد صياغتها ، يقول : « اننى اتحمل مسؤولية ما كتبت ، ولا اعبر الا عن نفسى » .

- ٢ -

الدولة ظاهرة معقدة . ولذلك سوف نتجنب التعاريف ، لانها أصلا غامضة جدا ، وأماضية جدا ، وقلما تكون ذات فائدة . ولكننا سنوجه بعض الاسئلة التي نختارها - كيفما اتفق - من بين العديد من الاسئلة التي يمكن توجيهها ، والتي توضح هذه المشكلة المعقدة : هل الدولة ليست سوى مؤسسة بكل بيروقراطيتها وموظفيها - مؤسسة مسؤولة عن وظائف محددة كالبوليس ، والدفاع ، والعدل ، الخ ، أم هي مفهوم قانوني يرتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة ، أم هي مرادفة للقانون والنظام ، أم هي - من الناحية الاجتماعية - ميدان تتصارع فيه قوى اجتماعية مختلفة ؟ هل كيان الدولة هو كيان المجتمع نفسه ، والعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، أم هي كيان قائم بذاته ، متبثق من المجتمع ولكنه فوق المجتمع ؟ هل من المحتم أن يكون للدولة اقليم ؟ فيم تختلف الدولة عن السلطة السياسية ؟ فيم تختلف عن الحكومة أو النظام السياسي ؟ هل يمكن أن يطلق لفظ الدولة على كافة أشكال السيطرة السياسية ، ابتداء من سلطة رؤساء القبائل في المجتمعات البدائية الى الدولة المعاصرة بما في ذلك « مدن الدولة » عند الافريق ، والنظام الإقطاعي الاوربي ، والامبراطوريات التاريخية ، واللكيات المطلق ؟ ويلاحظ أن مؤلفي الكتب الفلسفية والتاريخية والسوسولوجية قد فهموا الدولة على النحو المبين في هذه الاسئلة . ويتضمن المقال الخاص بالدولة والمنشور في « دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية » (١٩٦٨) إشارة الى ٤٥ مقهوما آخر منها السلطة ، والحكومة ، والسياسة الدولية ، والامة ، والقومية ، والقوة ، والنظام الاجتماعي ، والسبادة ، والشعبية ، والديمقراطية ، والدستور ، ونظام المؤسسات ، والعملة السياسية ، والملكية ، والشيوعية ، والماركسية ، والفوضى ، والدين ، ومفهوم افلاطون ، وأرسطو ، ومكيافلي ، وبودين ، وروسو ، وبمك وهيجل . ويشير المقال الخاص بالدولة والمنشور في « قاموس العلوم الاجتماعية » لؤلغه ج. جولد ، و. و. ل. كوب (١٩٦٤) الى أربعة عناصر تفرق بين الدولة وغيرها من الوحدات السياسية ، وهي : « الشعب ، والاقليم ،

والحكومة ، والاستقلال » ، كما يسلم بأنه يتعذر الإقتصار على الوصف ، وعدم معالجة بعض المسائل مثل : « لماذا توجد الدولة ؟ » ، لماذا يجب أن نطيع الدولة ؟ » ، ما هي الأسباب التي تبرر قيام الدولة ؟ » .

ومنذ عهد أفلاطون وأرسطو طرح المفكرون السياسيون الذين ينتمون إلى كافة الحضارات الكبرى من يهودية ومسيحية وإسلامية وصينية ، وهندية أسئلة كهذه عن أصل ووظيفة الدولة ، والقوة ، والسلطة السياسية .

وكان مكيا في أول من استخدم كلمة الدولة *State* كما نفهمها اليوم وتولى فلاسفة عصر النهضة الأوروبية وحركة التنوير دراسة ظاهرة الدولة وتحليلها (في القرن الـ ١٨) : والمتصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم العلماء الاجتماعيون من عهد ماركس فصاعداً . ويقدم لنا ب. بادى وب. برنباوم في كتابهما الرائع « سوسيولوجية الدولة » (١٩٧٩) تحليلاً نقدياً رائعا للنظريات السوسيولوجية للدولة من عهد ماركس إلى علماء الاجتماع في الوقت الحاضر ، مروراً بدور كهايم ، وفبر ، والوظيفيين (ص ١٢ - ١١٩) .

وقد ركز علماء السياسة اهتمامهم في الغالب على الدولة كما فعل علماء الاجتماع السياسيون ، والأنثروبولوجيون الاجتماعيون ، وغلب على دراساتهم الطابع القانوني رداً طويلاً من الزمن ، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة ، وأصبح علم السياسة مرادفاً لعلم الدولة وبعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الدراسات السلوكية والتجريبية على علم السياسة في أمريكا . واعتقد العلماء أن الدولة كيان ضخم جداً بحيث تتعذر دراستها دراسة وافية بالفرض ، فقام انصاف المذهب الوظيفي وتحليل المنظم بتحليل العمليات السياسية والسلوك السياسي للأفراد والجماعات . ولن تجد ذكراً للدولة في سلسلة المؤلفات الخاصة بالسياسة المقارنة التي نشرت في الستينات بالولايات المتحدة تحت رعاية لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ، والتي كان لها تأثير ملحوظ في أجيال عديدة من دارسي وعلماء السياسة (من هذه المؤلفات كتاب « سياسة المناطق النامية » مؤلفه ج. ألون وج. كولمان » ، و « الاتصالات والتنمية السياسية » مؤلفه ل. باي ، والبيروقراطية والتنمية السياسية » مؤلفه ج. لا بالمبارا ، والحركة السياسية المصرية في السبعينيات » مؤلفه ر. وارد ود. رستوف ، والثقافة السياسية والتنمية السياسية » مؤلفه ل. باي و. س. فيرب ، وإزمات التنمية السياسية ونتائجها » مؤلفه ل. بايندر وآخرين) .

وقد عنيت هذه المؤلفات بتحليل النظم السياسية من حيث التنمية السياسية ، واتباع الأساليب العصرية فى السياسة . ولذلك ضربت صفحا عن الدولة وعلاقات السيطرة والتبعية التى تشكل تاريخ هذه المجتمعات . ولكن خبراء أمريكا اللاتينية عارضوا هذا المنهج بنظرتهم عن التبعية ، فتبوءت الدولة والمشكلات المتصلة بها منذ السبعينات مكان الصدارة فى دراسات وابحاث طماء أمريكا اللاتينية ، وكذلك علماء أفريقية وآسيا .

وكان مفهوم الدولة دائما هو محور دراسة العلاقات الدولية . على أن الدولة تعتبر - غالبا - فى نظرية العلاقات الدولية شيئا مسلما أو كيانا أساسيا بحيث يتم تحليل سلوكها ومكانها فى النظام الدولى دون نظر الى طبيعتها أو نوعيتها حتى حينما يتعلق التحليل بالعوامل المحلية التى تؤثر فى السياسة الخارجية .

ويلاحظ أن المؤرخين والماركسيين المشتغلين بمختلف فروع العلوم الاجتماعية لم يغفلوا قط أهمية الدولة ، فى حين أن علماء السياسة والاجتماع من أتباع المذهب الفكري الأخرى لم يكتشفوا أهمية الدولة الا حديثا . وهذا يصدق على الولايات المتحدة بصفة خاصة حيث عباد هؤلاء العلماء - على أثر الابحاث الرائدة التى قام بها الماركسيون الجدد - وعلى أثر مبعث علم الاقتصاد السياسى من جديد - الى دراسة موضوع الدولة بعد أن أفغوه عشرين عاما . والدليل على ذلك أن مجلة « ديدالوس » التى تصدرها الاكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون نشرت عددا (خريف ١٩٧٩) بعنوان « الدولة » .

وكذلك تبدى الآن الجمعيات المهنية الدولية فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية اهتماما متزايدا بدراسة الدولة بدليل أن برنامج المؤتمر العالمى الثانى عشر للجمعية الدولية لعلوم السياسة ، المقرر انعقاده فى ريدوى جانيرو ١٩٨٢ يخصص حيزا كبيرا لمعالجة هذه المسألة .

— ٤ —

ومن بين المناهج المختلفة لمعالجة قضية الدولة اختار كتاب المقالات المنشورة فى هذا العدد منهجين اثنين هما المنهج التكوينى (لبيان كيف تكونت الدولة) والمنهج الوظيفى (لبيان وظائف الدولة) . والحق أن تكوين الدولة كشكل عام وخاص من اشكال السيطرة ووظائفها وسلوكها فى كافة المجالات الاجتماعية ، وفى المجال الدولى ، يجب أن يشرب عن بقى البحوث اذا أراد أن يفهم ويفسر طبيعة ودور هذه الظاهرة ، والشكل الذى تأخذه .

وبالحكل من موديس جودلييه ، وروميلا ثابر ، و س.ن. اينزستاد ، العمليات الداخلية التي أدت الى نشأة الدولة ، كما يعالجون مسألة بروز الدولة الى حيز الوجود . وفي رأى جودلييه أن الاساس الذي قامت عليه الدولة هو عنصران متعارضان هما القوة والرضا . وتلقى نظرياته ضوئا على ظاهرة الطاعة العامة ، وعلى القوة الرابطة بين كل الفئات التي تشكل المجتمع . بمعنى أن الجماعات ذات المصالح المتعارضة تشترك معا - رغم تعارضها - وفي تصورها للنظام الاجتماعي والكوني . ويتحدث اينزستاد عن هذه المشكلة ايضا ، ولكنه يبدأ من منطلق مختلف . ففي رأيه أن مايسميه « بالقوانين الثقافية » - أي طرق ادراك وتقييم الموقف الاجتماعي والنظام الكوني الذي يشترك فيه أعضاء المجتمع - وهي حقائق ثابتة يظل هو دورها في عملية تنظيم المجتمع . أما جودلييه فانه يعني - من ناحية أخرى - ببيان وسائل تنفيذ هذه التصورات ، وهو يؤمن بأنه من الضروري أن نرى بوضوح الوسائل التي يتم بها الحصول على « رضا » الاغلبية طواعية واختيارا ، وبدون استخدام القوة الوحشية . ومن رأيه أن الرضا يتم الحصول عليه ، وأن السيطرة يتم تبريرها لانه يظهر للاغلبية انها خادمة تؤديها الطبقة المسيطرة لمن يخضع لحكمها . وتساعدنا تحليلات جودلييه على فهم الدولة الحديثة لانه يؤدها بأثلة مستمدة من مجتمعات قديمة عديدة وامبراطوريات تاريخية مثل امبراطورية الانكا . وهذا يصدق على الدور الذي ينسبه الى الايديولوجية وبخاصة الدين الذي يرى انه ليس لونا من التفكير الذي يبرر علاقات السيطرة بل هو - على العكس - أحد الشروط لتكوين هذه العلاقات وجزء من الاطار الداخلي لعلاقات الإنتاج والاستغلال . وبالرغم من وجود بعض الفروق الشكلية فإن آراءه ليست مشابهة لآراء اينزستاد فقط ، بل هي مشابهة أيضا لآراء بيير برنيساوم ، وكلاهما يرى أن الثقافة والدولة ترتبطان ارتباطا وثيقا .

والسؤال الذي يجب أن نوجهه هو : الى أي شيء يجب أن نعزو ظهور التفرقة في الوحدات القبلية بين الوظائف الاجتماعية ، وتكوين هيئات رياضية جديدة مبنية لا على العلاقات العائلية بل على تقسيمات من نوع جديد - مثل الطوائف والطبقات الاجتماعية - امتاز بها التحول من مجتمع عديم الدولة الى مجتمع ذي دولة ؟ أقول : ان هذه التفرقة تعزى الى العلاقات المادية الجديدة بين الناس والطبيعة ، وبين بعضهم والبعض ، وهي علاقات تكونت مع نمو الزراعة والتبادل التجاري ، وتطلبت تقسيم العمل . وقد تحولت التقسيمات الاجتماعية بين جماعات الاسر في المجتمعات البدائية الى علاقات استغلال بثلاث وسائل اولاهما استيلاء الاقلية المسيطرة على ثمرة عمل الجماعة لمصلحتها الخاصة (يسمى جود ليبسه

هذه العملية تحول العمل الفائض ، المستخدم لصالح الجماعة كلها الى عمل فائض لصالح الاقلية المسيطرة وحدها) ، وثانيها تمثيل هذه الاقلية للجماعة فى امور خارجية كنظيم تداول السلع والخدمات ، وثالثها تحكم الاقلية فى استخدام الموارد المشتركة كالارض.وبذلك تصبح الاغلبية معتمدة على الاقلية لا فى الناحية الابدولوجية والاجتماعية فحسب بل فى الناحية المادية ايضا .

ويؤكد جودليليه تنوع هذه التحولات التى أدت الى قيام هيئات ربابية مختلفة من طوائف وطبقات ، ويرى انه توجد انواع عديدة من الدولة كما توجد انواع عديدة من الهيئات الاجتماعية الربابية ، واساليب الانتاج المدمجة لهذه الهيئات . وجدير بالذكر اننا نرصد شكل معين فى الدولة لا ينشأ اوتوماتيكيا عن وجود هيئتربابية من الطبقات او الطوائف الاجتماعية. وتبدأ روميلنا ثابر دراستها التاريخية المفصلة لتكوين الدولة فى الهند بنقد تطبيق مفهوم الاستبداد الشرقى ومفهوم أسلوب الانتاج الاسيوى (١١١) على الهند . وتبنى نقدها على ان (١١١) لا يتفق مع المنطق الديالكتيكى (الجدلى) وعلى انه يقتصر الى الادلة التجريبية التى تؤيده . وتقول ثابر ان الانتقال من العلاقات العائلية الى المجتمع ذى الطبقات من ناحية ، وغزو الهند من ناحية اخرى ، لم يلعب دورا مطلقا فى ظهور نظام الدولة فى وادى الكنج بالهند فى منتصف الالف الاول ق. م . بل ان العملية تنوعت وانتقلت من ولايات موحدة الى ولايات ممزقة ، وممرت خلال نظم لا مركزية تمتع فيها الفلاحون بملكية اراضيهم ، وانتشرت فيها التجارة ، وكلا هذين الامرين لا يتفق مع (١١١) . وتشير أيضا الى العلاقات بين نظام الطبقات الاجتماعية فى الهند والمصالح الاقتصادية ، وتقول ان هذه العلاقات اكثر تعقيدا مما يتصور كثير من الرأقبين . ثم تؤكد أهمية وجود الاقتصاد الزراعى وانتشار التجارة بين المدن فى الهند القديمة .

ولذلك تؤكد ثابر تنوع الطرق التى تم بها تكوين الدولة زمنا طويلا حول أسلوب الانتاج الاسيوى فى بعض البلاد مثل الهند وتركيا حيث بذلت المحاولات لتطبيقه . وتؤكد ثابر ان المستعمرين البريطانيين والمؤرخين أيضا هم الذين نشروا فكرة الاستبداد الشرقى ، وترى بحق فى هذه الاقوال لونا من التحيز والهوى الذى اثبتت التجربة قساده وبطلانه .

وهناك رأى ربما كان له اثره فى هذا المجال ، وبيانه ان معظم المفكرين فى البلاد النامية التى بذلت فيها محاولات لتطبيق مفهوم (١١١) قد رفضوا هذا المفهوم ، لانه يتضمن ان مجتمعاتهم راكدة او « باردة » على حد تعبير كلودا ليفي - شتراوس ، وانها بعيدة عن تيار التاريخ ،

والتقدم ، والتطور البشرى العام الذى تحتل فيه المجتمعات « الساخنة » مكان الصدارة . ويرى هؤلاء المفكرون أن كلًا من مفهوم (١١١) والاستبداد الشرقى يحط من قدر البلاد النامية . ويقول موريس جوديلييه ان ماركس يرى أن (١١١) يؤدي في أغلب الحالات الى الجمود والركود ، لأن أشكال الدولة والوان الظلم التى تقتزن به تموق ظهور الملكية الفردية ، وهو يختلف عن أسلوب الانتاج القديم كما يختلف عن أسلوب الانتاج الجرماني وجدري بالذكر أن صورة أخرى من أسلوب الانتاج الجرماني قد أدت - بتأثير روما - الى ظهور أسلوب الانتاج الاقطاعى فى أوروبا ، وهذا أدى بدوره الى أسلوب الانتاج الرأسمالى كما أدى - على المستوى السيامى - الى الحكم المطلق ثم الى نشأة الدولة الحديثة .

ويقترح س. ن. ايزنستاد استخدام المنهج الوظيفى التحليلى فى دراسة الدولة . ولتسهيل المقارنة فانه يهتم بالعوامل التى تحكم العمليات المتصلة بتنظيم المجتمع ، ويحدد عاملين من هذه العوامل هما التقاليد الثقافية ، والأوضاع السياسية والبيئية السائدة فى المجتمعات وبخاصة وضع هذه المجتمعات فى النظام الدولى من حيث الهيمنة والتبعية . وتتألف التقاليد الثقافية من « القوانين » الثقافية ورموز الوحدة الجماعية وطرق تبرير النظام الاجتماعى والسياسى . ويلاحظ ايزنستاد أن الاشكال التنظيمية لهذه القوانين أو التوجيهات الثقافية تظل قائمة بصفة دائمة خلال المراحل التاريخية التى تمر بها المجتمعات . ثم يعود ايزنستاد الى النظريات التى أوردها فى كتابه « النظم السياسية فى الامبراطوريات » (١٩٦٣) ، فيميز بين عدة أشكال للدولة (متحدًا بصفة خاصة عن الشكل الامبراطورى ، والشكل الاقطاعى الامبراطورى ، والشكل الورائى ، وشكل دولة المدينة عندهم الافريق) من حيث خصائص طبقة الامعاء والصقوة المختارة ، والتوجيهات السياسية وعملية التحول والتغيير .

وفى تطور هذه الاشكال من الدولة التى يوضحها بدراسة المجتمعات المختلفة حيث توجد هذه الاشكال (الهند ، الاسلام ، الصين ، أوروبا الغربية) نراه يهتم ببيان الانماط المختلفة للمركز ، السلطة المركزية والاطراف ، والطبقات الاجتماعية ، والقلة المتنازة (الصقوة المختارة أو خلية القوم) - التى تتمتع بالاستقلال الذاتى أو كثر - ولاسيما التحول والصراع اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بعملية تقنين التوجيهات الثقافية ، كما يرتبطان بالأوضاع السياسية والبيئية . ويجدر بنا أن نشير هنا الى جانبين من جوانب هذه الفكرة الشاملة عن الدولة ، أولهما أن هذه الفكرة تتوسع فى تطبيق المنهج الوظيفى لدراسة الدولة بادخال

عنصر الصراع والتحول فيها ، وبمراعاة تأثير النظام الدولي - من حيث الهيمنة والسلطة المركزية ، والتبعية - على الاشكال التنظيمية ، والقلة الممتازة ، وعملية التحول في المجتمع ، وبخاصة تلك المجتمعات الموجودة في الاطراف ١٠. وثانيها انه - على الرغم من ميرايونستاله على المنهج التقليدي للسوسيولوجيا الوظيفية في نسبة دور استراتيجيية للقلة الممتازة في تكوين الدولة - يتقدم خطوة اخرى فيؤكد وظائف القلة الممتازة الثانوية : الى جانب وظائف القلة الممتازة الرئيسية .

ويعنى بيين برناوم ، وارستيدلزبرج ، بظهور الدولة الحديثة في اوروبا الغربية ١١. والمنهج الذي يتبعه كلا هذين المؤلفين هو مزيج من علم التاريخ ، وعلم الاجتماع السياسي . كما انهما يشتركان في اهتمامهما بنوعية ونشأة جميع اشكال الدولة التي ظهرت في الماضي - كدولة المدينة عند الاغريق (والاتحاد القبلي والامبراطورية ، والملكية المطلقة الخ - والتي ظهرت - كما يقول بيير برنباوم - بالشكل السياسي « الذي ساد - في نهاية القرون الوسطى - بعض المجتمعات الاوربية التي تصدت لمقاومة قلاع الاقطاع النامية في الاطراف ١٢. ولا كانت الدولة مرتبطة بتاريخ خاص في اطار اجتماعي - ثقافي ، وديني خاص .. نتيجة اختلاف هائل في الاوضاع الاجتماعية ... فقد برزت على شكل اداة ادارية سياسية تنظيمية ، يخدمها موظفون مخلصون في اداء وظائفهم ، ولكنها انفصلت عن المجتمع المدني وحاولت ممارسة الوصاية الشاملة عليه ، واشرفت عليه عن طريق السلطات الادارية والقوانين الخاصة ، وسيطرت عليه بقوة البوليس ، ونقضت فيه روح النشاط بالتدخل في شئون الاقتصاد ، واخيرا سيطرت عليه باستمالة الشعب » وحمله على قبول قيمها الخاصة ١٣ هـ .

هذه النموذج الكامل وهذا الشكل المثالي الذي ظهرت به الدولة يطابق ارقى مثال موجود الا وهو الدولة الفرنسية اتي حين ان تنظيم الدولة ظل ناقصا في بروسيا ، وايطاليا ، واسبانيا .

ومن ناحية اخرى لم تبلغ الدولة ذروة التطور في بعض المجتمعات كما كان الحال في انجلترا التي عجزت عن مواجهة ازمت الاقطاع ، وفي الولايات المتحدة التي لم يبق فيها قط نظام اقطاعي . ويوجد نموذج هذا المجتمع في المملكة المتحدة التي يقول برنباوم ان فيها سلطة مركزية لا دولة ، نظرا لان مركزية النظام السياسي لم تترن بالتفرقة الدقيقة بين الاوضاع السياسية والادارية ولان المجتمع المدني تولى حكم نفسه .

ولذلك يفرق بيين برنباوم بوضوح بين الدولة والركز السياسي (= السلطة السياسية المركزية) لئلا يبين الدولة والمجتمع المدني ، كما

يفرق بين الدولة الأوروبية الحديثة وغيرها من الأشكال التاريخية للدولة . وهو يعالج الدولة من زاوية بيئتها الاجتماعية والثقافية ، والسياسية ، ويحدد خطوط الدولة ، ويتبين فسوق ذلك كله ان الدولة في صورتها ووظائفها الحالية لا تشكل الاسلوب الوحيد في حكم المجتمعات في أى زمان ومكان . ولذلك فان الدولة الحديثة ليست نظاما عالميا . ويتوقف الشكل الذى تأخذه الدولة في أوروبا على ثقافة هذه القارة وتاريخها الخاص .

وعلاوة على ذلك فان بيير برنباوم - باستخدامه سوسولوجية المعرفة والسوسولوجيا السياسية (علم الاجتماع السياسى) يبين بوضوح وجه الارتباط بين الايديولوجيات التى تعتنقها الحركة العمالية فى أوروبا الغربية (الماركسية ، والفوضوية ، والحركة النقابية) وأشكال الدولة التى تنمو فى ظل هذه الايديولوجيات . وهذه الاعتبارات تؤيد منهجه الشامل فى معالجة قضية الدولة ، وتزيد من معرفتنا بوجه الارتباط بين الدولة والمطبقات الاجتماعية ، والايديولوجيات ، والعمليات السياسية والاقتصادية . ويرى برنباوم أن الدولة متغير مستقل ، فى حين أن العنصر الاقتصادى سواء أكان الرأسمالية أم الصناعة هو متغير طارئ . وهذا المنهج يتيح له أن يفسر كيف يمكن أن تقوم دول وايديولوجيات مختلفة فى البلاد المتماثلة فى أوضاعها الاقتصادية ، ودرجة تطورها .

ويؤكد برنباوم أهمية المتغير السياسى لا الاقتصادى ، ويقول ان ظهور أشكال خاصة من الدولة فى أوروبا وغيرها من الأقاليم البعيدة نسبيا يرتبط بظهور اقتصاد السوق (النظام الرأسمالى) وفيما يتعلق بالعالم الثالث أوضح برنباوم أن قيام الدولة فيه يحدث : « عن طريق التقليد أى استيراد أشكال خارجية بصفة جبرية متفاوتة » .

ويسبغ ارستيد زلبرج أهمية كبرى على العهد السياسى الاستراتيجى ، ويؤكد أهمية ما يسميه « المنطقة التبينية » - أى المنطقة التى لتقى فيها الجوانب الداخلية والخارجية للدولة . وفي رأى زلبرج انه عند تحيل تكوين الدولة يجب ألا نعتبر العامل السياسى الاستراتيجى أو الاقتصاد الرأسمالى هو العامل المحدد الوحيد ، بل هما عاملان يلتقيان فى المنطقة البينية ، ولذلك يجب دراسة كل منهما على حدة . وتمشيا مع هدفه من تمكين « علم الاجتماع السياسى » من التغلغل فى ثنايا التاريخ ، بحث بالتفصيل فى نشأة الدولة فى العصور الوسطى ، وتكوين نظام الدول المتحالفة فى أوروبا الحديثة ، والدور الذى لعبه

التفاعل بين فرنسا وانجلترا في تكوين الدولة الحديثة في هذين البلدين ابان القرنين السابع عشر والثامن عشر ، و ابان أن الحروب والموقف الدولي في هذه الحقبة كانت لهما آثار متباينة في هذين البلدين ، ففى حين ساعدا فى فرنسا على نشأة الملكية المطلقة التى زادت من حدة التوتر الداخلى ، وحالت دون التطور الاقتصادى ، نجد انهما ساعدا على تعزيز النظام البرلمانى فى بريطانيا العظمى بعد القضاء على أى احتمال لقيام الحكم المطلق . وفى الحالة الاولى شددت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى ، وفى الحالة الثانية قيد المجتمع المدنى سلطة الدولة .

ويبحث جويلرمو اودونيل ، وعيسى شفجى ، فى قضية الدولة فى النظم الاجتماعية الخاضعة للحكم الاجنبى . ويتبع الاول المنهج المقارن فىرى ان ظروف تكوين الدولة فى امريكا اللاتينية تختلف عن ظروف تكوينها فى آسيا وافريقية . وتمتاز دراسة اودونيل بمراعاة عدد كبير من العوامل مثل خصائص القوى الاستعمارية ، والبلاد الخاضعة للاستعمار ، والنظام العالمى الذى طرأ عليه تغير كبير فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وهكذا نشأت الدولة فى امريكا اللاتينية فى اطار المنافسة الرأسمالية ضد الدول المستعمرة (بكسر الميم) السابقة فى حين نشأت فى بلدان آسيا وافريقية نتيجة الكفاح ضد الدول الرأسمالية المتقدمة فى اطار الرأسمالية الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية . ومن ناحية اخرى فان هذه البلدان استفادت من وجود الدول الاشتراكية فى النظام الدولى كما استفادت فى كثير من الحالات بمساعدتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

والامر الذى يسترعى النظر فى دراسة ج. اودونيل هو أنه يبدأ بدراسة الدولة ، ثم ينتقل منها الى المجتمع ، خلافا للمنهج الذى يقضى بدراسة الدولة انطلاقا من المجتمع ، ويقول ان جهاز الدولة فى الاطراف - خلافا للدول المركزية - هو الذى يشكل المجتمع ويحدد الاطار الاجتماعى والسياسى ببناء الامة ، والاشراف على المعاملات الاقتصادية ، ويفسر آراءه بان المتغيرات الاجتماعية والدولية اثرا فى هذا الشأن .

هذا وموضوع دراسة عيسى شفجى هو افريقية وبخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة . وهو يبدأ بقوله انه ما من أحد استطاع أن يثبت أن النظرية الماركسية غير مناسبة للموقف لافريقى ، بل لم يستطع أحد أن يقدم أى نظرية أخرى لقيام الدولة . ولذلك يؤيد الرأى القائل بأن الدولة هى أداة للطبقات المسيطرة ولكنه لا يعتبرها أداة بيروقراطية وعسكرية تنتقل دون تغيير من يدى البورجوازية الى سيطرة البروليتاريا

ولما كانت الدولة محصورة في يد طبقة معينة وجب القضاء عليها بالثورة لتحل محلها دولة من شكل آخر . وهو يخالف الذين ينكسرون الطابع الطبقي للدولة الأفريقية ويدافع عن النظرية التي تقول بوجوب قيام دولة لا رأسمالية « بحيث تكون انتقالية ؛ لا هي بورجوازية ولا هي اشتراكية

وستعرض شقجي مختلف النظريات التي تحاول أن تفسر طبيعة الدولة الأفريقية . وفي رأيه أن كل هذه النظريات بعيدة عن الماركسية ، ولا تساعدنا على فهم حقيقة الدولة في ذلك الإقليم ، وهو يسهب بصفة خاصة في شرح النظرية القديمة القائلة بوحدة الرأسمال الدولي وهي النظرية التي يؤيدها كاوتسكي ، ولها الآن أنصار في أفريقية ، وخلاصتها أن وحدة الرأسمال الدولي تشكل أساس الطبقة العالمية المسيطرة ، وأن هذه الطبقة العالمية سوف تكون الطبقة المسيطرة في الدول الأفريقية على المستوى الاقتصادي والسياسي . يكون السياسيون المحليون سوى أعران لهذه الطبقة ، وسيكون طابع الدولة الاستعمارية الجديدة مماثلاً لطابع الدولة الاستعمارية القديمة ، وبعبارة أخرى سوف تكون استمرارية للبورجوازية الرئيسية . ولا ريب أن رفض شقجي لهذه النظرية له أهميته ودلالته . وهو يعكس الرأي الذي يذهب إليه المفكرون في العالم الثالث . ذلك أن صور الدول المهيضة الجناح في إنشاء دولتها المستقلة سياسياً هو الآن حقيقة مسلم بها لا يمكن معارضتها . وحتى لو استمرت السيطرة الاقتصادية ، فإن السلطة لن تكون متحصرة في أيدي الطبقة البورجوازية في الوطن الأم ، بصورة مباشرة بل سوف تتولاها الطبقات المحلية المسيطرة في الدولة الاستعمارية الجديدة . وهذه الطبقات المحلية التي تدخل في تحالفات مع القوى الإمبريالية المختلفة مستقلة بذاتها بدرجات متفاوتة . ثم أن التناقضات الدولية والمحلية تؤدي إلى أزمة بشأن الهيمنة في صفوف التشكيلات الاجتماعية الخاضعة للسيطرة ، مما يؤدي إلى أزمات سياسية لا انقطاع لها . يضاف إلى ذلك أن السيطرة الإمبريالية تسير جنباً إلى جنب في الدولة مع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية السابقة ولكل هذه العوامل صلة بطابع الدولة . وينظرون الآن في العالم الثالث إلى الدولة على أنها أداة لتحرير السيلبي ومقدمة للحرية الاقتصادية ومظهر لكرامة الشعوب التي خضعت للاستعمار من قبل ، إذ تمكن هذه الشعوب من أن تلعب دوراً على مسرح التاريخ ، وحماية نفسها ضد الإمبريالية والشركات العالمية .

والفكرة الرئيسية التي يدور حولها مقال عماويل ولرشتاين - وهي أيضاً موجودة في كتابه « النظام العالمي الحديث » (المجلد الأول ،

١٩٧٤ ، والمجلد الثاني ، ١٩٨٠) و « الاقتصاد العالى الرأسمالى » (١٩٧٩) - هى ان الدول « والطبقات » والدول القومية « والاسر » تشكل اداة تنظيمية هى فى وقت واحد وليدة الاقتصاد الرأسمالى العالى ، ووليدة الحياة الاخلاقية لهذا النظام وهو لا يرى ان هذه الدول والطبقات الخ كيانات ازلية موجودة من قبل ، بل يرى انها كيانات يرتبط بعضها ببعض ، وانها ذات حدود مشتركة ... وفى وسعنا ان نرى الفرق بين هذا المنهج ، ومنهج السوسولوجية الاجتماعية عند كل من برنباوم ، وزلبرج والحق ان هذا المنهج هو عكس منهجهما تماما وبخاصة حين يؤكد ان سلوك الدول هو متغير طارىء فى حين ان الدولة فى نظر برنباوم متغير مستقل ..

هذا والثورة الايرانية مثل جيد يمكن ان يكون اختبارا لكل هذه التحليلات المختلفة الخاصة بالدولة . فها نرى مجتمعا يرفض نموذج الدولة المركزية (برناوم) ، والمتمسدة على بعض العوامل السياسية الاستراتيجية (زلبرج) التى مارست فيها بعض احزاب الطبقة المسيطرة السلطة ، وسيطرت الامبريالية على اقتصادها (شقجى) ... ولذا يمكن القول بان الدولة المذكورة كانت وليدة الاقتصاد الرأسمالى العالى (ولرشتاين) . ويمكن ان نرى حاليا اثر العمليات الداخلية فى ذلك المجتمع ، تلك العمليات المبنية على توجهات الثقافة الاسلامية ، ورموز الدائبة الجماعية والاساليب التبرير (ارنستاد) التى تتحدى الافكار الغربية كالعصرية ، والتقدم ، واللمانية ، وتهدف الى القضاء على اوضاع الدولة السابقة (شقجى) والسماح ببروز اوضاع الدولة المبنية على الثقافة والتاريخ الايرانيين .

ورب سائل يسأل : اى العوامل سوف يلعب الدور الحاسم فى العملية التى بداتها ايران بتحدى الدولة ؟ هل العمليات السياسية والايديولوجية التى تجمع بين الاتجاهات الثقافية ، والتحول الاجتماعى ، وهى عوامل تلعب دورها فى المدوثرات المحلية والخارجية للمجتمع ، ام عمليات « النظام التاريخى » المسيطر اى الاقتصاد الرأسمالى العالى ؟ اى هذه العوامل السياسية او الاقتصادية سوف يشكل المتغير المستقل ويرد المتغير الطارىء الى منطقة الظل ؟

ويبرر ولرشتاين آراء النظرية بنظرية فلسفية هى نظرية المادية ، والسؤال الاستقرائى هو : ما هو افضل معيار لتقييم اكبر قدر من العمل الاجتماعى ؟ يجيب ولرشتاين عن هذا السؤال بأنه هو عمليات الانتاج المتكاملة .. وهو يستخدم هذه العبارة فى تعريف عبارة « النظام التاريخى »

التي يفضلها على كلمة « المجتمع » أو « التكوين الاجتماعي » . ويرى ان الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو هذا النظام التاريخي . وقد ظهر هذا الاقتصاد في القرن السادس عشر ثم انتشر خلال أربعة قرون حتى شمل العالم كله ، وادى الى ظهور جميع النظم الحديثة ومنها الدولة .

ويرى ويلر ولرشتاين أن الدول هي نظم تفي بحاجات الطبقات التي تعمل ، والتي برزت الى الوجود ، على مستوى الاقتصاد العالمي وهذه الطبقات هي من الناحية الموضوعية (= الواقعية) طبقات الاقتصاد العالمي ، ولكنها من الناحية الذاتية (= الشخصية) طبقات الدولة . ومن غريب المتناقضات أن كلا من طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا تعبر عن وعيها الطبقي على مستوى الدولة ، وهو مستوى لا يمسك أهدافها الاقتصادية الحقيقية . وهذا التناقض يحدو هذه الطبقات الى القول بأنها جماعات مختلفة تربطها مصالح مشتركة ، وفي مقدمة هذه الجماعات « الأمة » ، أما الجماعات الأخرى فهي جماعات قائمة على أساس الرابطة الدينية أو العنصرية ، أو اللغوية أو الثقافية الخ . ومثل هذه الجماعات ذات المصالح المشتركة تحجب تناقض الطبقات القائمة على أساس الأمة أو الدولة ، وواضح أن قول بعض فئات البورجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية بأنها فئات قومية (تشكل أمة) أو دينية أو عنصرية أو طبقية الخ يرجع الى صعوبة التغلب على التناقض بين الطبقات الموضوعية للاقتصاد العالمي ، والطبقات الذاتية للدولة .

هذا ، ومفهوم الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتيح لنا مدخلا شاملا متكامل الى النظام العالمي ودور الدولة فيه .

ويهتم سلفيو بروكان أيضا بدراسة النظام العالمي ، ولكن منهجه أقرب الى المنهج الكلاسيكي (التقليدي) أي أقرب الى النظرية التقليدية في العلاقات الدولية التي تقول أن الدولة ليست وليدة النظام العالمي ، ولكنها صنو له ، تتفاعل معه بمعنى أنها تؤثر فيه ، وتتأثر به .

ويشير الى الدولة القومية له يظل متمسكا بفكرته وإن أغفلها الباحثون اليوم ، لأنه يعتقد أنها أكثر فائدة من الناحية النظرية بالنسبة للدراسات الدولية في حين أن فكرة الدول والاجتماعية أكثر فائدة بالنسبة لدراسة النظم السياسية القومية) فيبدأ كلامه بإعادة تقييم النظريات الكلاسيكية في الدولة بما فيها نظرية ماركس . وهو يرى أن هذه النظريات الكلاسيكية تذهب الى أن الدولة كيان مستقل بذاته ، تعمل في دائرة مغلقة لا صلة لها بالمجتمع الدولي . أما اليوم فإن الدولة تتأثر بالمناخ الدولي وتأثر سلوكها بالعوامل الخارجية أكثر مما يتأثر بالصراعات والعمليات الطبقية . وهذا القول أصدق ما يكون اليوم لاننا نعيش في فترة انتقال

من النظام الدولي الى النظام العالمى . ومما يذكر فى هذا الصدد أن بروكان اذ يؤيد وأرشتاين فى فكرة الاقتصاد الراسمالى العالمى لا يرفض رأى مؤلف آخر مثل جورج مودلسكى الذى يرى أن العامل السياسى هو العامل الرئيسى فى تكوين النظام العالمى (مثل ارستيد زلبرج الذى يستشهد به مودلسكى فى مصادره) .

ويجب أن ندرس الدولة من حيث صلتها بالتكتلات البشرية مثل الطبقات والجماعات القومية وصلتها بالقوة الديناميكية التى يولدها سلوك هذه التكتلات . وفى هذا الصدد يعالج بروكان موضوعين هما الطبقات ، والايديولوجية ، والسياسة الخارجية من جانب ، ومدى ما تتمتع به الدولة من استقلال فى مجال اقتصادها من جانب آخر . وهو يطرح خمسة افكار : (ا) المصالح الطبقيّة تعمل راسميا فى الامّة ولكن ليس أفقيا بين الامم (ب) للامّة فى السياسة الدولية دور مختلف عن دور الطبقات (ح) السياسة الخارجية مبنية استراتيجيا على الطبقة ، ولكن الحكومات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى ردود فعلها الاولى والمباشرة (د) الدولة هى - فى الواقع - الاداة السياسية للطبقة المسيطرة ولكن يمكن تغيير الطريقة التى تؤدى بها وظائفها (هـ) الدولة القومية تعمل حيث تواجه المصادر المحلية للسياسة الخارجية عوامل دولية .

ويرى بروكان أن النظام العالمى هو نظام متكامل يعمل على اساس مبادئ محددة واضحة ويتضمن عددا من الوحدات (= الدول) التى يزداد تنظيم نشاطها طبقا لمتطلبات النظام العالمى . وهو يرى أن الثورة العلمية والتكنولوجية ، لا النظام الراسمالى ولا العامل السياسى ، هى منشأ هذا النظام ، ويوضح وجهة نظره بدراسة المناطق العسكرية والاقتصادية والسياسية ويعتقد أن التأثير العالمى للثورة العلمية والتكنولوجية كبير جدا بحيث أنه سوف يؤدى - فى نظره - الى القضاء على النظريات الايديولوجية .

وفيما يتعلق بالعالم الراسمالى ، يلاحظ بروكان « نهاية العصر الليبرالى » و صبح الاقتصاد بالصبغة السياسية « ثم فوق ذلك كله محاولة الدول الراسمالية الكبرى « تخطيط التنمية الشاملة فى العالم الصناعى » . والواقع أن دولة حارس الليل ، التى تقتصر نشاطها - كما قال لاسال - على حراسة البورجوازية ورجال الأعمال وتوفير أسباب الامن والسلامة لهم قد أخذت تختفى ليحل محلها الدولة التى تأخذ بسياسة التدخل الحكومى فى الشؤون الاقتصادية . وهو يؤكد الطابع المعقد الذى تتسم به العلاقات القائمة بين الدولة والشركات العالمية ، ودور « اللجنة الثلاثية » فى ازالة المتناقضات القائمة بين الدول الامبريالية وتنسيق استراتيجيتها بشأن العالم الثالث . ويعانى العالم

الثالث الآثار الضارة المترتبة على سيطرة رأس المال ، وتقسيم العمل الدولي ، ولذلك نجد أن الدولة في هذا العالم تفتقر إلى استقلال ، وسلوكها مرهون بالقوى الاجتماعية التي تتولى الحكم .. ومن غريب المتناقضات أنها أداة التنمية والتغفل الإمبريالي في وقت واحد .

ويدرس سلفيو بروكان بالتفصيل موضوع « العالم الثاني » أي الدول الاشتراكية . ويلاحظ أن هذه الدول تعمل بحكم الظروف في إطار نظام عالمي تحكمه قواعد يملها النظام الرأسمالي . وجدير بالذكر أن طابع ودور الدولة في المجتمعات الاشتراكية مرهون بالحاجة إلى سرعة التصنيع ولذلك فإن الوظيفة الرئيسية للدولة هي تجميع رأس المال . وقد قامت الدولة للاشتراكية بعمل جليل في هذا المجال وفي مجال التعليم والثقافة . على أن التصنيع في رأي ماركس هو مادة الرأسمالية ولذلك يجب أن يتجاوز المجتمع الاشتراكي مرحلة الرأسمالية ومرحلة الصناعة ، ويجب أن تحدث الثورة أولا في الدول الرأسمالية المتقدمة . ولكن لينين وخلفاءه لم تتح لهم الفرصة قط ليدرسوا - هل الدولة التي تنشأ لتتولى تصنيع بلد نام يمكن أن تكون أيضا أداة لثورة أخرى ذات طابع مختلف تمام الاختلاف عن الطابع الرأسمالي ؟ في رأي بروكان أن مثل هذه الدولة - كما هو واضح الآن - تجد من الصعب عليها أن تستجيب للمهام الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

- 5 -

الدولة مشكلة حقيقية لا مفر منها في عصرنا الحاضر . وقد أوضح ج. و. لايبير العيوب والمضار المترتبة على غياب الدولة .. ولا تعنى المجتمعات التي تشكل جزءا من النظام العالمي بهذه المسألة ، ولأن الدولة على اختلاف أشكالها حقيقة تاريخية في هذه البلاد . ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نفهم الدولة ونفسرها على نحو أفضل . وإذا صح ماقاله ماركس من أن البشرية لا تتصدى إلا للمشكلات التي تستطيع حلها ، كان من الممكن تغيير الدولة : وتسخيرها لخدمة الإنسان . وربما كانت أصعب مشكلة - وهذا هو لب ما عنى نيقوس بولانتزاس بدراسته - هو صبغ الدولة بالصيغة الديمقراطية من أدنى ، وذلك بالمشاركة والإدارة اللاتية مع الحفاظ على الديمقراطية النيابية التي تكفل الحريات . (وإن كان ذلك يمكن أن يتخذ شكلا مقابرا للحكم النيابي التقليدي) . وهذا يصدق على المجتمعات الصناعية كما يصدق على مجتمعات العالم الثالث ، على الرغم من أن المسألة شديدة التعقيد في المجتمعات الأخيرة لمبنيين : أولهما المشكلات المتصلة بالسيطرة والتبعية التي تشيع الاضطراب فيها ،

وثانيهما ضرورة البحث في كثير من الحالات عن اشكال مختلفة للدولة والديمقراطية تتفق مع تاريخ هذه المجتمعات وثقافتها ..

على أن نموذج الدولة المركزية ينتشر الآن في كل مكان ، وليس ثمة ما يؤكد أن الفروق في اشكال الدولة في مختلف البلدان هي فروق جوهرية ، فالدولة في كل مكان تسير في طريق التقدم ، وتوسع في بسط سلطتها .. والدليل على ذلك أن الدول المشتركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ارقام ١٩٧٦) بلغت مصروفات الدولة فيها ما بين ٣٠ ٪ و ٥٠ ٪ من الدخل القومي . وفي الولايات المتحدة وصلت هذه المصروفات الى ٤١ ٪ من الدخل القومي في ١٩٧٧ ، خصص لها ٣٥ ٪ للاتفاق غير العسكري . ثم أن « دولة الرفاهية » التي يسميها ملتون فريدمان « الدولة الابوية » تقوم بوظيفة « الراسمال العملاق » و « الشرطي العملاق » و « شركة التأمين العملاقة » ، وقد أصبحت الوظيفة الأخيرة من الأمور التي تبرر قيام الدولة الحديثة .

ولكن في الوقت نفسه الذي اضطلعت فيه الدولة بهذه الوظائف العملاقة المقلقة للبال ، بالإضافة الى وظائفها في ١٩٨٤ (وهو التاريخ المتدر بالخطر دنیا به « أرويل ») ، ظهرت على الدولة أزمات العجز لأنها - كما قال دانييل بيل - أصبحت أكبر من أن تعنى بالمشكلات الصغيرة واصغر من أن تعنى بالمشكلات الكبيرة . بيد أن الدولة الحديثة تعاني أزمة حقيقية نتيجة معها لبسط سلطاتها على كل شيء ، على نواحي المجتمع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية الخ . وإيا كان شكل الدولة المركزية المبنية على مبدأ احتكار الولاء ، فإنها تجد من الصعب مواجهة المطالب الإقليمية والعنصرية ، أو السماح للأقليات بالهجرة أو رفع صوتها بالاحتجاج ، ناهيك بضمها إزاء الشركات المتعددة الجنسية ، والدولار البترولي .

وعلى أية حال فإنه لا يبدو أن الدولة على وشك الذبول والتلاشي .. وإذا تعرض بقاؤها للخطر في يوم من الأيام فسوف يرجع ذلك الى ضخمتها وشدة تعقيدها مما يؤدي في النهاية الى اضطعلاها وزوالها .

حاشية للبحث العلمى ف الدولة والمجتمع

ان مرمى من هذا المقال ان اتناول القضايا الجوهرية ، وان اضع اطارا للبحث ، كما اراه ، يتحراه كل من يتصدى لبحث عن الدولة والمجتمع فى عالمنا المعاصر .

فمن الواضح الجلى ان هذين الموضوعين : الدولة والمجتمع . من موضوعات الدراسة يتواءمان ، او يجريان على نمط واحد من الدراسة دون الوقوع فى خطأ الاسهاب المخل الذى يقود اليه البحث

ومن العسير ان نتحدث عن الدولة العصرية دون ان نعرض للمجتمع الذى يحتوئها ، او ان نفصل ما بين المجتمع والدولة التى تحكمه . وان كانت الحقيقة السائدة ، اننا اذا اتخذنا من احدهما محورا للبحث فان الاشارة الى الآخر تبدو حتما مختلفة . فاذا كانت القضية متعلقة باتجاه المجتمع ، فان الدولة لا بد وان تتسلل اليها ، ولكن لا من قبيل الاختواء ، وانما من حيث قيامها فى المجتمع .

الكاتب : نيكوس بولنتراس

يوناني من علماء الاجتماع ، كانت فرنسا ميدان عمله ، ولؤلؤه وقد ترجمت الى عدة لغات وحظيت الانتشار الواسع اثرها البالغ منها اللغة الانجليزية « القوى السياسية والطبقات الاجتماعية » وبالفرنسية « الفاشية والديكتاتورية » (١٩٧٠) و « الطبقات والراسمالية المعاصرة » (١٩٧٤) و « الدولة والسلطة والاشتراكية » (١٩٧٨)

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

الكاتب والمفكر المصري المعروف .

وانى لارى أن أركز بحثى فى هذا المقام على الدولة ، لثلاثة أسباب هامة :

أولا : لان الدور الذى تضطلع به الدولة ، واتساع الاجهزة التى تقوم عليها فى عالم اليوم ، وان لم تكن جميعا ظاهرة جديدا عليها ، الا انها تختلف سمة وشكلا فى ماضيها عنه فى حاضرها .

ثانيا : لان التخلف القياسى فى البحوث التى تناولت الدولة بالنسبة لما تم من دراسات للمجتمع اتسمت بها الاتجاهات الثلاثة الاساسية للعلوم الاجتماعية قد سادت الفكر حتى الفترة : من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ .

فقد كان الفكر الانجلوسكسونى التقديم الذى يسود العلوم الاجتماعية بوقفة صهوت كل الاتجاهات وانتهت بها من الاتجاه الوظيفى الى الاتجاه المنهجى ، ففدا سمة بارزة اتكوت الدور الذى تلعبه الدولة وطبيعتها المعينة ، وسرى هذا الاتجاه منها بصورة بارزة الى « النظام السياسى »

وأدى الى تقسيم السلطة ما بين عليا ودنيا وفقا للتصويت فى الانتخابات العامة .

وكان للماركسية هى الأخرى فى إطارها القانونى نصيبها من ائكار الدور الذى ورنه لطبيعة الدولة للمعينة ، وظلت لأمد طويل لا ترى الدولة كما دعمتها غير « بناء أعلى » يلفل الأساس الذى تقوم عليه ، وليس لها فيه غير دور ثانوى ، فما هى إلا أداة تمسك بالادارة العامة عن طريق الطبقة الحاكمة .

أما العلوم الاجتماعية فى غرب أوربا وبالذات فى فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا ، فقد ظلت حبيسه الإطار التشريعى للدولة ، وان كانت الدولة فى تلك البلاد محورا لدراسات أساسية (من أسبابها ، بلا ريب ، ما كان للدول الأوروبية من دور فى ثورات البورجوازية الديمقراطية) وساد علم التشريع السياسى وكان من أبرز معالمه دراسة القانون الدستورى وفلسفة التشريع السياسى .

ثالثا : ان إثار الدولة بالمكانة الأولى من الدراسة قد أضفى على هذه الدراسات نوعا من الدقة واتجاهها الى تحليل الظاهرة الاجتماعية والمجتمع الى أبعد مدى (الاقتصادى ، البناء الاجتماعى والفكرى ، الصراع الطبقي ، الحركات الاجتماعية .. الخ) وان كانت هذه الدراسات مما لا غنى عنه ، فقد كان عليها أن تتوافق مع التفسير الذى يسود الدولة كما يسود بناءها الداخلى . وكان من مظاهره البسورة الاشتراكية المتسنددة الجنسية ، والأزمات الاقتصادية المتوالية ، وسياسة الدولة نحوها ونحو الأزمة التى تحل بها .

وعلى أية حال ، فان الاتفاق على مدخل والوقوف عنده ، يقوم على سببين علميين : (قيود البحث) ، والتطلات العلمية ، فإذا كانت مسيرة الأشياء حتمية (للدولة - المجتمع) فان السبيل الوحيد للوصول الى نتيجة علمية هو الإحاطة بموضوع الدراسة وان أدت بالدارس الى شئ من الانحراف عنه .

وعلى البحث ان يركز على خمسة أو ستة ميادين عريضة ، يقوم كل منها على عدد من الموضوعات الرئيسية . يرى نفسى ملتزما بتلخيصها ، قبل أن أتناول جوهر المنهج (التعاليم المشتركة . المدارس الفكرية - النظم التى يمكن أن تقوم عليها .. الخ) . على أن نعى فى بداية البحث ، أن تلك الميادين والموضوعات تقوم على التصور الكلى لا نتجاوزها الى الإسهاب فى تفاصيل الدراسة .

وأول ما تعرض له تلك الموضوعات الرئيسية العريضة ، القضايا العامة ، ما يتصل منها بنظرية الدولة ، والعامة التي تقوم من أجلها حتى تبين إطارها النظري ، فهناك سلسلة من الحقائق العامة للمسائل النظرية التي تواجهها التعاليم والمدارس الفكرية في تحليلها للدولة ، حتى وأن اختلفت في الحلول التي تصل إليها . ففي الأزمة الحاضرة وعندما يتفجر الفكر القديم من الدولة في العلوم الإنسانية يثور التساؤل حول النظرية :

(أ) فالأزمة التقليدية للعلوم الاجتماعية لدى الانجليز السكسون تبدو في صورة بارزة في الولايات المتحدة في اتجاه أفراد المؤسسات الأكاديمية الى هجر هذا النمط التقليدي القديم الفكر .

(ب) أما أزمة الماركسية فتبدو سافرة في احياء الفكر الماركسي عن الدولة .

(ج) وأما أزمة التصور الفكري للتشريعات الدستورية في غرب أوروبا من الدولة فانها تقوم على التحليل الاجتماعي المنطقي والسياسي للدولة .

(د) ثم انبثاق مدارس فكرية جديدة لتحليل السلطة : مدرسة فوكولت ، المدارس التي تعارض الاتجاه النفسي ، مدارس التحليل النفسي التي تلزم بفكر فرويد الماركسي القديم ، المدارس التي ترفض المؤسسات ، البحث الجديد للظاهرة الجماعية (الشبهوية) الخ .

فما هي تلك الموضوعات الجديدة الناجمة عن تلك التساؤلات ؟

— الدولة ، السياسي ، السلطة :

هل تستند السلطة على الدولة ؟ هل تستند السلطة على السياسي ؟ هل يستند السياسي على الدولة ؟ هل تقوم الدولة على نظام حكومي تحت رقابة رسمية من الدولة ، أم تتجاوز هذا الاطار لتقوم على مؤسسات ذات شكل خاص من حيث تكوينها (كالأسرة مثلا) ؟ وهذه مسائل أساسية في مجتمعات العصر كما أنها مناسبة للتعريف والدلالة على الدولة والاطار الذي تقوم عليه .

— الصلة بين منزلة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومنزلتها السياسية .

أسئلة تتعلق بنوعية معينة في بناء الدولة . أهناك نسق محدد يبين الدولة ونمط الانتاج ، وإذا كان فائق نمط هو ؟ وعلى أي صورة نظرية يكون للدولة القائمة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية ويكون تدخلها مقبولا ؟ .

— الدولة وأشكال المنظمات القيادية . هل هناك صلة . وإذا كانت فما هى بين الدولة وسيطرة الطبقة ؟ هل للدولة أداة فحسب الطبقة الحاكمة ، أم هي كيان ذاتى مستقل يعلو على الطبقة أم أنها — أكثر من هذا — ميدان للمناورة تتكاثف فيه علاقات القوة بين الطبقات ؟ وما هى العلاقة بين الطبقات الحاكمة ونمط التنظيم والشكل التأسيسى للدولة ؟ اموقف الدولة فى مواجهة الجماهير بعامة ، يقوم على القطيعة والحصانة المتبعة أم أن كفاح الجماهير يخترق تلك الموانع إليها ؟

— الدولة والوفاق السياسى والاجتماعى : اتسيطر الدولة بالقمع السافر ؟ وإذا لم يكن هذا فهل يكفى تيسيرا للقمع أن يلتوى بأداة فكرية أو مذهبية تتيح للدولة خداع الجماهير ؟ وهل يتسنى لأحد أن يتحدث من قوى التكنولوجيا (فوكولت) التى تتوخى الاجراءات البدنية التى تتجاوز القمع — الحصيلة المذهبية ؟ وهل تصل سيطرة الدولة الى استهواء الجماهير لسلطانها وخضوعهم لها (صور التحليل النفسى) ؟ وكيف يتأتى للجماهير فى بعض الاحيان أن يلدعوا لاي ضغط ؟

جهاز الدولة والعلاقات الطبقية : وإذا كان هناك حقاً صلة ما بين الدولة والعلاقات الطبقية ، فهل يتسنى لهذه الصلة وحدها ، وإن تسلت بصورة خبيثة ومعقدة أن تكون دلالة على تفسير متهاو لجهاز الدولة ؟ نوعية معينة من التفسيق الطبقي (نسيج من التقويم والتسلط والبيروقراطية ... الخ) لا يفتت فى علاقات طبقية من أى نوع أو آخر ؟ وتلك تساؤلات على أقصى درجة من الاهمية لانها قائمة على الدوام فى مواجهة أى تحليل دقيق ، كما أنها فى كثير من الحالات البداية فى أى بحث اضافى وهى سائرة تماماً سواء كان تناول القضايا النظرية غير متصل أو أنها أولية ، أم كانت وسيلة للاستدلال فى ميادين أخرى .

أما الميدان الثانى من تلك الميادين العريضة فإنه يعرض لأقول بعض ما كان يدور حوله البحث ، واختفائه من العناوين التى تتسع لها النظرية . واذكر منها ثلاثة موضوعات :

(١) الدولة الرأسمالية النامية (٢) الدولة فى البلدان الرأسمالية المستقلة (٣) الدولة فى البلدان الاشتراكية .

وأحب أن أبدي إشارة عابرة تقوم على افتراض نظرى من رؤياى الخاصة . وإن بدت واضحة جلية ، حيث يجمع البحوث أو أغلبها على التقارب فيما كان من فروق حادة بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ، وما جد من تشابه فى بناء كل منهما ، فهناك عناصر مشتركة فى مواجهة كل منهما للقضايا وطريقة علاجها — كقضايا الرخاء ومشكلات

التكنولوجيا وصور البيروقراطية' .. الخ . وعلة ذلك هو ما يدور حوله الحوار اليوم ، وإيما كانت القضية ، بغض النظر عما أجملته نظريات « آر . آرون » أو حتى « أ. تورين » عن التقارب الاصيل بين المجتمعات الصناعية القديمة ، فان الصورة البارزة لا يبدو تباينا أصيلا في طبيعة هاتين الدولتين (للمجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التي تمارس الاشتراكية الحققة) لا تثبت أمام النظرة الدقيقة التي تحدثنا على إلا نغفل ما يسفر عنه البحث في ميادين تشترك فيها هذه الدول ، بل العكس هو ما يجب أن يكون .

فمن الناحية العلمية ، علينا أن نبرز التمايز بين هذين النمطين من أنماط الدولة اذا اردنا أن نتوقى البلبلة ، حتى وأن بدت الانبئة الاصلية بينهما متقاربة ، فان لكل منهما سماته المحددة ، فظاهرة البيروقراطية ، وضغط التكنولوجيا ، وحراك الصفوة .. الخ ظاهرة متغيرة في هذين النمطين من أنماط الدولة ، فيما يتصل بصورها الحاضرة ، وتاريخ ظهورها .

وثمة قضية معينة من قضايا التميز تسفر عن نفسها في الدول الرأسمالية في العلاقة التي تنشأ بينها وبين الدول الاخرى التي تعتمد عليها ، فعلى قدر ما يبدو تدويل رأس المال والعمل واقعا حقيقيا ، على قدر ما تزداد الفجوة بين الدولة الرأسمالية وتوابعها مما يسمى بالعالم الثالث ، ويصبح لهذا وضع نظرية شاملة عن الدولة الرأسمالية اليوم أساسا خاطئا لدراسة تلك الدول ، مما يستدعي وضع نظرية لهذا النمط الجديد من الدول التي نشأت في البلدان الرأسمالية التابعة ، وخاصة بعد هذا الحكم الهائل من البحوث التي تناولت اقتصاديات هذه البلدان التابعة (التفاوت في حجم التجارة - التبعية في وسائل التكنولوجيا - الاستعمار الجديد .. الخ) فليست هناك حتى الآن نظرية علمية لهذا النظام السياسي القريب على تلك البلدان . وكل ما لدينا من دراسات علمية منها ما تناول العلاقة بين المؤسسات السياسية والجهود التي تبذلها تلك البلدان التابعة للمعاصرة أو ما يعرض منها للمذاهب التنموية في نظريتها لاضاع العالم الثالث لا من حيث انها ميدان للاستقلال والضغط من جانب الدول المسيطرة ولكن لتكون مجالا لتغيير المسار بينها وبين الدول النامية ، إلا ان النظريات السائدة عن الدول التابعة لا تميز أبدا في هذا المنحنى ، كما تبدو في دراسات (و. روستو) « الاقتصادية وهو فئارس تلك الطبقة .

وتبدو الحاجة الى مزيد من الجهد في ميدان البحث يكشفعن المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا النمط من الدول الذي يتفشى من البلدان

التابعة ، يتعدى هذا الاطار المحدود للدراسة الى جانب أو آخر من تلك الجوانب .

اما ما يقودنى الى قضية ابعده فهو ما يبقيه الى حديثى عن الميدان الرابع من تلك الميادين العريضة . ولكن ما هو الشكل الذى تقوم عليه صلة هذه الانماط الثلاثة من دول العصر بعضها ببعض (الدول الرأسمالية الاصلية - والدول الرأسمالية التابعة - والدول الاشتراكية ؟ وهو سؤال يتجاوز الاطار البسيط للعلاقات الدولية بين تلك الدول ، فمن الواضح مثلا انه اذا كان لمثل تلك المؤسسات القائمة هذا الانتشار فى كل نمط من انماط الدولة على ما هى عليه اليوم ، فان مرد ذلك (والسؤال على وجه الدقة هو الى اى حد) الى قيام انماط أخرى للدولة ، فالصلة معقدة تتجاوز التأثير الخارجى وحده لكل دولة على الأخرى ..

والسير فى الموضوع الى ما نبتغيه من دقة ومن حصر لموضوع البحث ، فان نوعا من التميز لا بد وان يجد ، والابقى البحث قائما على التعميم الواسع .

ويتصل هذه التمايز بالبلدان الرأسمالية فى الوقت الحاضر ، وهو تمايز بين صور شاذة من الدول (الدول الفاشية والديكتاتوريات العسكرية) وهى دول تمثل القيادة كبرت أو صغرت ، ويتعذر ان تتوافق انماطها ، هذا الى جانب الدول الرأسمالية المتبوعة التى تدين بالديمقراطية البرلمانية .

ويبدو هذا التمايز بصورة اوضح فى الدول المتبوعة منها فى الدول التابعة ، حيث يتسنى لها أن تقوم فيها حكومات تخرج على القامة ، مما يسوقنا من جديد الى ما كنا بصده ، كما يبدو مثلا فى تطيلنا لواقع الدولة فى البلدان التابعة ، وان كان من بينها ما تتميز فيه الواحدة عن الأخرى ، كما هو بين المكسيك وشيلي أو بين الهند والارجنتين .

ومهما يكن الوضع ، فان ما أرمى اليه من ابراز تلك النقطة إن التزم بميدان واحد للبحث هو للدول الفاشية والديكتاتورية العسكرية ، لانها ظاهرة تتصل بما يجرى اليوم كما يجرى بالأمس .. هذا ، ولان العناصر التى يقوم عليها البحث ، فى انماط تلك الدول تختلف عنها فى الدول الأخرى ، فهى تتميز بسماتها الخاصة وبناها الذى تقوم عليه ، وهى مشكلة لا تحلها تلك الافكار الغامضة من قبيل تلك الافكار الجماعية والشمولية (التى تنتشر فى العالم ، فظاهرة الجماعية وان كانت واقعا

حقيقيا ، فانها لا تتعدى اطرافها المرسوم ، وان كان هذا لا يقتضينا ان نستكن الى الوهم بان الدول الفاشية والديكتاتوريات العسكرية تتباين بطبيعتها تباينا تاما عن غيرها من الدول ، اذ انها تشابهه في بنائها من عدة نواح ، وهو ما يبرر تطيلها في هذا الاطار من بحثنا هذا .

وحيث امضى في البحث ، ساخص فيه فصلا كاملا للتداخل الدولي ، على نفس الخطوط التي سرت عليها في تناولي للميدان الثاني من ميادين هذا البحث . وان عرضت لها مرة اخرى في ميادين البحث التالية ، اذ انها جليلة بالاهتمام ، وخاصة فيما اعرض له من الموضوعات التالية :

وأولها : ما يتصل بالدولة ، والشعب والدولة القومية ، فقبل يستدعي تدويل رأس المال واجراءات العمل بقاء الدولة القومية او وجودها ؟ وهل تؤدي الصورة من السيطرة الامبريالية الى مثل هذا التفجير البارز في الشعب في تحديه للصلة التي تربطه بالدولة ؟ وهل نمضي قدما في القضاء على الدولة القومية لاحتلال حكومة لدولة مؤسسات ، او للدولة من الحكومات الوطنية ، او للدولة مركزية تلحق الحكومة فيها على ما عداها ؟ فاذا حدث ذلك ، فالى اى مدى يبقى للدولة القومية وزنها ، وماذا يكون عليه دورها ؟ واذا لم يحدث ، وبقيت الدولة القومية محور السلطان ، ومركز السلطة ، وهو ما اتوقعه ، فالى تغيير يمكن ان يقع نتيجة لبقاء النمط الامبريالى السائد ؟ ومع الحقيقة البادية لاستقرار الدولة القومية ولبنائها (وليس استمرارها فحسب) وانه تجدد كيائها ، فان ذلك لا يعنى انها في حصن آمن من التغير الذي يعتريها من التداخل الدولي .

وثانيها ، ما يتصل بالشعب ، وهي مشكلة لا نستطيع ان نتوفاها ، وعلينا ان نلم بهما ، فهي نقطة معماة في العلوم الاجتماعية ، وتتضافر اهميتها يوما بعد الآخر . فما هو اثر التداخل الدولي على الشعب ؟ وهل يمسى الشعب حقا في طريقه الى الافول ، ام هو نوع من التمزق في « الوحدة القومية » لا غير . تأخذ به دول عديدة ، ام انه احياء لكيانات قومية عديدة ظلت قابضة تحت سلطان الدولة القومية الغالب ؟ وكان هذا الكفاح للاقليات القومية الذي يعم العالم وكانت تلك اكثره على الدولة .

وثالثها : مشكلة الدولة والشركات المتعددة الجنسية نعرض (من جديد) من زاوية محددة : تتعلق بانهياء سلطان الدولة القومية لا يفسح الطريق لحكومة لها سلطانها الاعلى في الدولة ، وانما ليتيح توزيع رأس المال في صورة شركات متعددة الجنسية ، فاذا لم يكن هذا ، فما هو الاثر الناجم عن الشركات المتعددة الجنسية فيما يعتري الدولة القومية من

متغيرات ؟ وما هي الصلة القائمة بين رأس المال المتعدد الجنسية ورأس المال الخاص بكل بلد ؟ ..

اما الميدان الخامس لموضوع البحث فانه يتناول المتغيرات التنظيمية القائمة في الدولة ، وسابتقى فيها الخطوط الرئيسية التالية في البحث .
هل تجتاز البلدان الرأسمالية - اليوم - متغيرات عميقة تنشدها من ورائها نمطا آخر للدولة يختلف في نوعيته عما كان في الماضي ؟ وهذا هو ما أراه ، وسأطلق على هذا النمط من الحكومات «السلطة الاستقرائية» وهو ما اتناوله في النقاط التالية ، وهي نقاط يتركز حولها البحث السائد في هذا الميدان .

- الى أي مدى يمكن لمهام الدولة الاقتصادية المتزايدة - وهو ما نلمسه واضحا في تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاجتماعية أن يكون لها هذا القدر من المتغيرات الحادة في الدولة ؟ وهل يتسنى للتخطيط الاقتصادي للدولة أن يؤدي بالدولة الى فرض تلك الرقابة الصريحة على الحياة الاجتماعية كنتيجة لا محيص عنها لنمو الرأسمالية ؟ وهل يتاح لهذا التخطيط من النجاح ما يتطلب به على المتناقضات الاقتصادية الاجتماعية ، أم أننا نرقب انهيار الرخاء الناجم عن الاوهام التي جاء بها « كيوز » للتنظيم الرأسمالي ، فيما افترضه من قدرتها على ضبط تلك المتناقضات ؟ .

-- وهناك تحول ملحوظ في الدور التنظيمي للدولة - بعيدا عن الاحزاب السياسية - نحو البيروقراطية ، يتضامن فيه دور الاحزاب السياسية ويختفى . وهو موضوع يطرد قدما الى ابعد مما كانت عليه ظاهرة الانتقاص من الحقوق البرلمانية في الماضي ، واقدرا على التنفيذ . فما هي النتائج التي تتمخض عنها تلك الظاهرة الجديدة للمركزية والبيروقراطية بالنسبة للمؤسسات السياسية بعامية ؟ وبالتالي كيف تتوافق الاحزاب السياسية مع هذا الكيان للنظام السياسي ؟

- وهذا التنظيم الجديد لقيادة الاحزاب للسلطة واثرها على الادارة المتغيرة للدولة ثم هذا التحول الضخم في القيادة نحو الاحتكارات الرأسمالية القوية واقامة اداة جديدة للتسلط في الدولة : من قبيل دور الجيش في اتون الصناعات العسكرية ومشكلاتها المعقدة ، وازمة الزعماء المذهبية للطبقة الحاكمة وما ينجم عنها من تحول عن الاطر المذهبية للتجمعات القائمة كالمدارس والجامعات الى التلرع والوسائل .

- الاشكال الجديدة للسيطرة الاجتماعية : احلال عدة وسائل جديدة مرنة لها تأثيرها البين تخترق النظام الاجتماعي (انتشار قوات الشرطة - التصنيف العقلي والنفسى - شبكات للعميل الاجتماعي ،

وتعويضات البطالة) بدلا من الطرق الاجتماعية البائدة التى تقوم على الاعتقال والحصر (السجون والمنازل .. الخ) ، وأهم ما ينجم عنها من نتائج ذلك الاجراء الحاسم بين تشريعات المحققين منافية لآى منطق واتخاذ صور جديدة للاعتقال لتكون اداة خاصة اذا دعى الامر الى الاعتقال (السجون . أمكنة عديدة للاعتقال) لعزل أولئك الذين يخشى منهم وعتبارهم من الشواذ والمخرفين والخطرين ، وهى ادوات يمتد تأثيرها الى كل الكيان الاجتماعى ، مما يعنى أن المجتمع كله من الشواذ والخطرين ، ولم يعد المذهب من يرتكب جرما حقيقيا وأصبح الجرم ما يدور فى عقول الناس وتفكيرهم الفطرى ، وأصبح العقاب والردع اداة للقهر ، فتحطم النظام الشرعى والفكر القانونى الذى يقوم فى دولة تلتزم بالقانون ليفسح المجال لتلك التفسيرات التشريعية .

— الاشكال الجديدة للسيطرة الاجتماعية والاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة : الكمبيوتر ، الالكترونيات والحريات السياسية .

— المكنة وتفتت جهاز الدولة (الجيش ، الشرطة ، الادارة ، العدالة ، الشعارات المذهبية) الى شيكات رسمية علنية من ناحية ، ونواة ضيقة محبوكه ، تقوم على ادارتها سلطات تنفيذية عليا على قدر كبير من الدقة من ناحية اخرى ، ويؤدى هذا التحول المستمر فى السلطة من الاول الى الاخير الى شيوع السرية . ولا يتيح هذا التضخم فى نظام الشبكات غير الرسمية فى الدولة فى عملها الدارج مع الهيئات الرسمية (أجهزة الدولة الصغرى) للتمثيل الشعبى أى رقابة عليها .

— الصور الجديدة للمعارضة والصراع الاجتماعى (الحضرية — البيئية — النسوية — الحركات الطلابية — الكفاح لرفع مستوى المعيشة) والسياسات الجديدة للسيطرة عليها : جسدت طرق جديدة لتنظيم جبهات اجتماعية لمقاومة حركات المنشقين ..

فالليبرالية الجديدة ، وقوام الدولة الجديدة يعملان معا على التوافق مع هذه « السلطة الاستقرائية » فى اتساق وتماثل فى اطرافها العام . وعلمنا أن تلقى مزيدا من العناية على كل ما يتصل بالازمات الاقتصادية والسياسية وازمة الدولة من امور ، مما يعنى وضع قياس نظرى لازمة العالم الاقتصادية الحاضرة فهى ليست نتيجة للوضع الاقتصادى فى الوقت الحاضر ، بقدر ما هى نتيجة للواقع التاريخى واحداثه الصغرى .. وهو ما يؤدى الى التساؤلات التالية :

— الدولة الحديثة فى مواجهة الازمات الاقتصادية ، أزمة السياسات التى تواجه بها الدولة الازمة ، فمن الواضح أن سياسة التهذئة القديمة التى تلجأ اليها الدولة فى مواجهة الازمة لا تزيد الازمة الاقتصادية الا سعارا .

ولم يعد ما يعرف بالازمة الاقتصادية في الادارة . وهو ما يبدو اثره على جهاز الحكم والسياسة الاجتماعية ، والسعى الى التوافق .

سهل تؤدي الطريقة التي تتناول بها الدولة الازمة الاقتصادية الحاضرة وما يجد من ازمات اخرى الى ازمة للدولة في الوقت الحاضر ؟ فالمعروف حتى وقتنا الحاضر ان الازمات الاقتصادية في ذاتها وفي أي صورة تبرز بها ، لا تشير بالضرورة الى ازمة للدولة ، فإذا كانت تلك هي الحقيقة ، فهل تواجه كافة الدول الرأسمالية مثل هذه الازمات بنفس الحدة ؟ وما هو الدور الذي تقوم به في إعادة تنظيم جهاز الدولة ؟ وما هي طبيعة هذه الازمة في حقيقتها ؟ ازمة تؤدي الى تآكل الدولة وضعفها ، أم تقود الى ازمة أخرى تشير الى قوة الدولة وتجديد حضارتها ؟ وهل يؤدي الضعف أو انحلال بديل للدولة القائمة الى إقامة بديلين ، أو صورة ثنائية لاتجاهين متناقضين من اتجاهات الدولة في الوقت الحاضر ؟

وأخيرا ، فأنى أرى أن التركز الميدان السادس من ميادين البحث جانباً لتساؤلات تتناول الدولة والديمقراطية اليوم : (١) ما يعنى انهيار الديمقراطية النيابية والحريات المدنية . (٢) الدعاوى الجديدة للادارة اللاتية والديمقراطية المباشرة لعالم اليوم ، وكيف تكون الصلة بينها وبين الديمقراطية النيابية .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتنا العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع اللجنة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

عمليات تشكيل الدولة

يجرى التمييز بين عمليتين تحكمان تشكيل الدولة احدهما سببها خارجي والثانية سببها داخلى . يستخدم مصطلح خارجية السبب عندما يهزم مجتمع مجتمعا آخر ويخضع المهزومون لسيطرة قاهريهم الدائمة ، يستخدم مصطلح داخلية السبب عندما يفرض جزء من المجتمع سيطرته تدريجيا على الاجزاء الاخرى .

وسوف يخصص هذا المقال - أساسا - لتحليل نظرى للظروف التى تجعل من الممكن نشوء مجموعة مهيمنة فى داخل مجتمع ما ومجموعات عديدة اخرى مهيمنة عليها . وانتهجت لهذا العرض أسلوبا يمكن اعتباره رسميا يصلح للتطبيق على أى نوع من تقسيم المجتمع الى مجموعتين أقدم فى مصطلحات تجريدية السؤال العام عما يشكل القدرة على السيطرة .

وانى اعتبر أن أى قدرة على السيطرة لها دائما مركبتان يرتبطتان ارتباطا سريديا يكسب كليهما قوة وفاقية : عنف وقبول . ووجهة نظرى أن الاقوى من بين مركبتى القدرة هاتين ليس هو عنف الزمرة التى تفرض

الثالث : موريس جودليير

من علماء الأنثروبولوجيا الاقتصاديين وهو مدير الدراسات في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية وعضو في مختبر الأنثروبولوجيا الاجتماعية في كوليج دي فرانس ، ألفه كتابا عديدة ومقالات منها نظرات في الأنثروبولوجيا الماركسية (١٩٧٧) ومقال في هذه المجلة (مجموعة ٢٦ عدد ٤ ، ١٩٧٤) من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع : نحو نوع جديد من التعاون .

الرابع : إبراهيم البرلسي

مستشار في الادارة وكبير خبراء الادارة في الأمم المتحدة سابقا .

سيطرتها ، بل إنه تقبل السيطرة عليهم . فإذا كان هذا هو الحال فإنه يكون من المناسب حتى تفهم عملية تكوين علاقات سيطرة الدولة في المجتمعات البدائية أن يجرى العمل استنادا الى نظرية تقول بأنه حتى يمكن لجزء من مجتمع ما أن يقيم ويدعم سيطرته على آخر أي أنه يحتفظ بمركزه في قلب وقمة المجتمع ، فإن الارغام أقل أهمية من الاتفاق وان العنف الجسدي والضغط النفسي أقل أهمية من الايمان الأيديولوجي الذي يؤدي الى الموافقة والتقبل اذا لم يؤد الى تعاون فعلى من السيطرة عليهم في المجتمع - وفي هذا الشكل التجريدي فإن هذا الافتراض لا ينطبق على تشكيل علاقات النظام والطائفة والطبقة فحسب ، ولكنه ينطبق بالقدر ذاته على العلاقات بين الجنسين وعلى سيطرة الرجال على النساء .

وعلى ذلك ، فهناك نقطة نظرية ذات أهمية أساسية هي أن تقرر كيف أن مفاهيم معينة عن النظام الاجتماعي والكوني يمكن أن تكون مشتركة بين مجموعات ذات مصالح متعارضة نوعا ما . ويشكل موضوع المشاركة في المفاهيم مشكلة نظرية تتطلب الحل ولا تكون واضحة تماما حتى لا أدرع مجالا

للاعتراضات النافذة أو غير المخلصة . فان السيطرة لا تقوم أبدا دون عنف ولو أن العنف قد يكون في بعض الأحيان مستترا . وهناك فرق كبير بين التقبل السلبي والموافقة النشيطة . ثم أن الموافقة النشيطة لا تكون أبدا فحائية بل أنها نتيجة الخلفية الثقافية والتعليم الفردي . وفوق ذلك ، فان الموافقة ولو كانت غير فعالة لا يمكن أن تكون صادرة عن كل الاعضاء او كل المجموعات في مجتمع ما ، كما لا تكون أبدا دون تحفظات او تناقضات .

وعلاقة العنف والتقبل - كما اراها - ليست علاقة سائلة ، ففي ظروف معينة - والمشكلة هي في أي من هذه الظروف - يتغير التقبل الى مقاومة سلبية ، وفي غيرها تتغير المقاومة السلبية الى مقاومة نشيطة ، وفي بعض الأحيان الى عصيان ضد النظام الاجتماعي ثم يتحول العصيان أحيانا الى ثورة تسعى الى تغيير تشكيل المجتمع . وفي حالات نادرة يمكن أن تنجح الثورة . ومع ذلك ، فان هذه التغيرات في العلاقة بين العنف والتقبل ليست نتيجة ظروف طارئة ولكنها نتيجة تراكم معين لكل القوى المعارضة التي تقسم المجتمع وتضع جزءا منه ضد بقية الاجزاء . وتؤثر التقسيمات والعداوات على السمة الكلية للمجتمع ولا تقتصر على رموزها وعلى صورة الافراد عن زملائهم . انها تتدخل حياة المجتمع اليومية كلها التي هي على الفور قوتها وضعفها . ولهذا السبب داني سوف لا أعالج الموضوع من وجهة نظر فلسفية نظرية رسمية حتى اتجنب الشعوذة العقيمة مع الاضرار والعنف والتقبل . فليس هذا هو جوهر المسألة : فالعنف والتقبل ليسا قاصرين كلية على بعضهما ، وحتى يمكن تحمل أي سلطة سيادية - وبصدق هذا بخاصة على السلطة الهمجية التي تنشأ عن الانتصار في الحرب - فلا بد أن تشمل وتتوافق مع المطلبين السابقين . وسوف تختلف النسب بناء على الظروف وعلى شدة المقاومة ، ولكن عندما تقابل السيطرة حتى بأقل الصراع فهناك - دائما - نذير محتمل باللجوء الى العنف بمجرد أن يضعف التقبل أو ينشأ عنه أولا الرفض ثم المقاومة .

والهدف مما تقدم هو أن تتخذ اجراءات مسبقة ضد سوء الفهم - سواء كان نظريا أو سياسيا - واني أحاول التوصل الى تفهم نظري حقيقة ان الجماعات الخاصة يمكن ان توافق على الفور على الخضوع ، وافترض هو انه حتى يتحقق هذا فانه لا بد أن يظهر المسيطرون بأنهم يقدمون نوعا من الخدمة ، وفي هذه الظروف وحدها يمكن أن تعتبر السلطة التي تمارسها المجموعة المسيطرة مشروعة ، بحيث يصبح من واجب الشعب القهور أن يساهم من يقدمون له الخدمة - ومن ثم فانه لا غنى عن أن يشترك المسيطرون والخاضعون في المفاهيم ذاتها حتى يمكن أنه

بتوفر الثقل المستند الى ادراك حليلة المجتمع - الى ان يقسم الى مجموعات متممودة والى ان يسود احدها على الاخرين .

وترجع المشكلة في تكوين الدولة فيما ارى الى تشكيل الإستقرائية في المجتمعات البدائية وكذلك الى تركيز السلطة الاجتماعية في ايدي افراد بالذات يعملون كممثلين للصالح العام .

ولأضرب مثلاً بالمزارعين الذين يعيشون في اوفندا على منحدرات جبل كادام وجبل موروتو . فانهم يعيشون على زراعة الذرة السكرية وتربية الماشية وقليل من الصيد . ولكن وضعهم غير مستقر اذ تعرض زراعتهم للخطر بسبب الجفاف والأمراض التي تهاجم محاصيلهم ، كما تسرق مجموعات متفردة من الرعاة الذين يعيشون في السهول مانيتهم . وتتقلص الغاية وتكاد تختفي نتيجة هجمات الحريق . وبلغ عدد هؤلاء المزارعين نحو خمسة آلاف مقسمين الى عشائر تتسبب من ناحية الإباء موزعة على نطاق واسع . وقد أجرى كل من شارلز واليزابث لدن دراسة عنهم (افريقيا سنة ١٩٧٢ ص ٥١) . ويسود في هذا المجتمع الرجال على النساء وكبار الاعضاء على صغارهم . ولكن يوجد بين الكبار الذين يمثل كل منهم ذريته او عشيرته اقلية صغيرة من الرجال تسود على بقية المجتمع : هؤلاء انضموا الى زمرة كينسان ولهم القدرة على الاتصال بالسلف ويحصلون من فضلهم على كل شيء يجعل الحياة سميكة - الحصول الجيد ، السلام - الصحة وغير ذلك . والسلف انفسهم يتصلون باله بعيد (بلجن) . وعندما يموت رجل ما فان روحه (كوكو) تصبح روحا لسلف وينتميد كبار كل المجموعات اسماء اسلافهم ولكن لا يستطيع ان يدعوهم بأسمائهم غير اتباع . كينسان ويتحدثون معهم وجها لوجه واي من غير هؤلاء الاسلاف يتجرا على فعل ذلك يصاب بالجنون فوراً ويبدا في التهاج برازة ويتسلق الاشجار مثل القردة - ويتصرف كحيوان ثم يموت . وهذا الندير المسلط فوق رعوس السكان ينفذ حاجزا من الرعب المنذر حول الافراد واعمال اتباع كينسان الذين يؤدون شعائرهم وطقوسهم في مكان سرى مخفى عن الجمهور وقريب من « بيت بلجن » الاله .

فما هي اذن ، وظائف هؤلاء الاتباع الكبار الذين يبلغون نحواً من خمسين من بين مجموع خمسة آلاف ؟ ان احد واجباتهم الاساسية هو دفن الموتى ذوي الاهمية من الرجال والنساء والتأكد من انتقال روح الميت الى ظروف السلف . وكذلك فانهم يتصرفون مثلما يهدد المجتمع جفاف خطير او اوبئة او اعداء من الخارج او صراعات من الداخل ، وهم يقيمون في الحالة الاخيرة نوعاً من محكمة عدالة تحدد

المتهمين بالجرائم بعد استشارة السلف . ومهارتهم في السحر تصل الى درجة تجعل أعداءهم « الكاريموجنج » الذين يفزون بلادهم يخافونهم . وعندما يضار محصولهم بسبب الجفاف أو الحشرات أو الديدان والعفن الفطري فانهم يقيمون الطقوس لنزول الامطار أو لانتقاذ الذرة . وتقدم الاضحية الى السلف ويوضع جزء من اللحم على المذبح ويأكل الابتراع ما يتبقى . ولا يرتبط المكان المقدس والطقوس التي تؤدي فيه لجلب المطر الا بعدد قليل من المشائر ليس من بينها الا واحدة فقط تستطيع انزال المطر لخير القبيلة كلها .

ومن ثم يظهر لنا أن هذه المجموعة الصغيرة من الرجال مستمدة سلطتها من حقيقة أن لها اتصالا خاصا بالسلف والآله الذين يملكون القدرة على الاكثار من كل شكل من أشكال الحياة وتوفير الازدهار والمدالة والسلام والانتصار على الأعداء والمحبة . وهم بذلك كأنهم يحتكرون التأثير على الظروف - وهذا امر خيالي في نظرنا - التي تحكم التكاثر في المجتمع ، وهم بممارسة سيطرتهم وتقديم القرابين للسلف يخدمون الصالح العام ويظهرون في نظر الأحياء والأموات بأنهم يحافظون على صالح كل أعضاء المجتمع - الرجال والنساء والكبار والأغنياء والفقراء ، وهم يمثلون ويجسدون مجتمعهم ، ومن الطبيعي انهم يتمتعون - في مقابل ذلك - بأعظم التقدير والسلطة وكذلك المزايا المادية .

وهذا مثل من سيطرة مجموعة من الكبار المنظمين على اساس جمعية سرية من الخبراء ، وهذا لا يشكل ارسقراطية بالمعنى الحقيقي لهذا اللفظ وليس الا امتدادا لسيطرة الكبار على الأعضاء الأصغر في الجماعة وسيطرة الرجال على النساء .

ولنضرب الآن مثالا ثانيا على سيطرة مجموعة من الكبار منظمة على اساس جمعية سرية من الزعماء وهي مجموعة الهنود « الباوني » بأمريكا الشمالية - الذين عاشوا هناك قبل وصول الأمريكيين - يقيمون في قرى كبيرة في وادي المسيسيبي يزعمون الذرة ويمملون موسميا في صيد الثور الأمريكي . ولهذا المجتمع ارسقراطية تتكون من رؤساء الجماعات الباونية والقسيس بلورانة . ويرث الرئيس من اسلافه من الام صرة من السحر توجد حاليا في كثير من المتاحف في أمريكا تضم جلد البقر الوحشي مشتقلا على بعض الانسان واشياء أخرى مقدسة . وكان هنود الباوني يعتقدون أن هذه الصرة لها القدرة على ضمان خصوبة الأرض وعودة الثور الأمريكي في الصيف ، وبذلك امتلكت عائلات الزعماء وسائل ضمان تدخل قوى ما وراء الطبيعة لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ورخائه الاقتصادي من الناحية المادية (محاصيل جيدة وصيد ناجح) والاجتماعية .

وكان التقليد أنه إذا سرقت الصرة السحرية أو دمرت بسبب الحرب فإن القبيلة بأكملها تنجزا وتنقسم وتتوقف عن أن تشكل مجتمعا . وفي هذه الحالة يكون على كل عائلة أن ترحل وتندمج مع قبيلة أخرى . ونجد في هذا مثلا على مفاهيم دينية تعمل على تبرير اعتماد الأفراد العاديين على الأرستقراطية الموروثة للزعماء والقسس ، ويهيئ الدين وسطا . مثاليا لعلاقة السيطرة كما يمكن القول أنه مصدر للارغام بدون عنف .

ومرة ثانية يبدو أن قوة السيطرة هذه تنبع من احتكار جماعة من المجتمع لظروف نعتبرها في حضارتنا اليوم خيالية وهي ظروف تحكم التكاثر في الحياة . وبموضوع البحث الآن هو ما إذا كانت المعتقدات الدينية ليست الا نظاما تمثيلا يضع خاتم الشرعية على علاقة سيطرة قائمة يمكن أن تكون موجودة في غياب هذه المعتقدات أو أنه على العكس فإنها تشكل أحد الشروط المسؤولة من تطوير علاقة السيطرة هذه وجزءا يتكامل معها .

ولنعرض الآن مثلا أخيرا عن الاتكا الذي كانت حضارته تختلف عن الحضارتين المذكورتين آنفا ، وتمثل مجتمع دولة وكانت الدولة يمثلها الاتكا ابن الشمس وهو اله موجود . وفي حديقته معبد للشمس في « كوزكو » تقدم القرابين للالهة مشتملة على نماذج عديدة من الذهب ومن جميع نباتات وحيوانات تاوانتنسر إمبراطورية الأربعة أرباع التي تشمل أولا وقبل كل شيء آذان ، الحنطة الهندية وتمائيل لاما الصغرة والكهنة ، وفي كل عام يقوم « الاتكا » وأعضاء من أسرته في حلقة أخرى بأنفسهم بئدر وري وحصاد الحنطة الهندية المخصصة للاحتفال الكبير بالهة الشمس . والواقع أن هذه الخدمات التي تقدمها « الاتكا » تبدو لنا في هذه الأيام خيالية بينما العمل الجبري في مزارع الاتكا أو أبوه الشمس وفي إنشاء الطرق والمعابد والمدن وحقول الفلاذ تبدو لنا حقيقة جدا وشكلا من الابتزاز والظلم والاستغلال ، وهي على الأقل إشارة إلى نقطتين : الأولى أن هذه الخدمة الخيالية لم تكن وهما على الإطلاق . والثانية أن الاحتكار الذي مارسه « الاتكا » وعائلته فوق الظروف الخيالية التي تحكم التوالد في الحيلة كان أحد الأسس الرئيسية التي استمدت منها حقوقي تخصيص جزء من الأرض والعمل في مجتمعات القرية .

وإذا كان هذا صحيحا فإنه ينظر إلى الديانة على أنها ليست انعكاسا للعلاقات الاجتماعية فحسب ، بل أنها كذلك عامل يحكم تطور هذه العلاقات ويصبح جزءا من التشكيل الداخلي في نظام الانتاج

والاستقلال . والفرق بين أرستقراطية الباونى والانكا هو أن الاولى تظل مجموعة من الرجال ممتازة في نوعها لأنها اقرب الى الالهة التى لها اتصال خاص بها وتمارس نوعا من الاحتكارية ، بينما الانكا على العكس لم يعد رجالا ولكن اله . وهو مثل فرعون مصر اله يعيش بين الرجال . ويمكن أن يلاحظ أن الاساس المادى لأرستقراطية «الباونى» كان الجمع بين الزراعة والصيد ، بينما الاساس المادى لامبراطورية «الانكا» اشتمل على الجمع بين الزراعة المكثفة وتربية الماشية . وكانت ظروف انتاج المزيد من وقت العمل في الحالتين مختلفة جدا . ففي الاولى كانت هناك أرستقراطية ، ولكن لم تكن هناك مؤسسة منفصلة متميزة عن جماعات العائلة لتضمن سيادة جماعة واحدة على الجماعات الاخرى ، أما الثانية فكان لها اداة متخصصة وجهاز - البيروقراطية السياسية الدينية - لممارسة السلطة والدولة التى قامت كمؤسسة متميزة عن نظام القرابة ولو أنها تعتمد على تشكيل هذا النظام .

• ويوجد بين هذين المثالين فرق كفى يرجع الى ظهور نوع معين من الدولة ناتج عن السمة المقدمة بأصحاب السلطة الاجتماعية وبجزء من المجتمع .

• وعلى ذلك فانى أقدم الافتراض التالى : أنه حتى تتخذ علاقة السيطرة والاستقلال شكلا وتكاثر بشكل مستمر فلا بد أن تتخذ شكل تبادل ويحدث تبادل للخدمات ، فهذا هو الذى يولد التقبل - السلبى أو الايجابى - عند من يفرض عليهم . كما أقدم افتراضا آخر بأن أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن التفرقة الداخلية بين الوظائف الاجتماعية والجماعات الاجتماعية وبين ثم عن تشكيل هيراركية جديدة ، على مدى فترات متباعدة من الزمن ، لابنى على القرابة ، بل على أنواع جديدة من التقسيم ١ النظم ، الطوائف ، الطبقات) هى أنه ينبغي أن تكون الخدمات التى تقدمها الجماعة السائدة متصلة بالواقع وبالقوى الخفية التى يبدو أنها تتحكم في التكاثر في العالم . ولا بد أن هذه قد لعبت دورا أساسيا حيث أنه في التوازن بين الخدمات المتبادلة ظهرت هذه التى تقدمها الجماعة السائدة بأنها الأكثر أهمية لأنها خيالية ، بينما هذه التى يقدمها المسيطر عليهم بدت وكأنها تافهة لأنها أكثر وضوحا وأكثر مادية تهتم - فقط - بالاسباب المتاحة للجميع من أجل التأثير على تكاثر المجتمع .

ومع ذلك ، فانى أعتقد أنه لتطوير الحركة الناتجة عن تشكيل الاقسام والأنظمة والطوائف والطبقات الجديدة فلا مفر من : ألا تكون جميع الخدمات التى تقدمها الجماعة السائدة مفضلة أو حتى غير مرئية ، وبالرجوع الى مثال الفرعون الذى كان يعتبر في مصر القديمة اله يعيش

بين الناس ابن النيل وسيد الأرض والمياه المصدر الوحيد لقوة الحياة بالنسبة لكل رعاياه ولكل الخلاق في الطبيعة ، فإتينا يمكن أن نرى هذه السلطة وهذه الصورة إله خبير وسيلة الحياة أكثر منها مجرد رمز ، الا يحتاج الناس الى طبقة ذات امتياز والى إعادة توحيد مطلقى مصر العليا والسفلى والى بناء الخزانات على مجرى النيل التى تجلب كل عام الرواسب المخصبة .. الطينة السوداء الخصبة ، التى تطوقها من كل جانب الأرض الجرداء من الصحراء الميتة ؟ وبالنسبة للإتكا لم يكن مسئولا عن اقامة الجصور الكثيرة التى جطت من المنحدرات الجبلية الكثيرة القاحلة ارضا صالحة لزراعة القمح الهندى ؟ حقيقة فقد كان « للإتكا » يشجع بهذا الاسلوب اقتناج محصول سهل التخزين والنقل الى المدينة والى القصر ليستفيد منه « الاتكا » والجيش والقسس والإدارة . وكان القمح الهندى يستخدم فى تقديم القرابين للآلهة أيضا وفى الاحتفالات بالشعائر . ولكن لم تذهب جميع الحبوب المزروعة الى « الاتكا » والى الجماعة السائدة ، ولا كان هو يختزنها لحاجاته الخاصة بل انه اعتاد أن يفتح مخازن الغلال على فترات دورية للفقراء ، كما أنه فى حالة النكبات كان يضع كل الحبوب المحتاجة فى خدمة هؤلاء الذين يحتاجون للوقت ..

والموضوع هو أن يسود عقول الرجال وحياة المجتمع شئ أكثر من أن العقيدة مطلوبة لذاتها .. ولا يمكن الا فى ظل ظروف تاريخية معينة أن توفر العقيدة أساسا لتشكيل علاقات هيراركية ومنع أقلية ما سلطة سيادية على المجتمع . ومن ثم فالمللوب هو اجراء دراسة بالتعاون مع علماء الآثار وعلماء ما قبل التاريخ - عن العمليات التى أدت على نطاق العالم الى ظهور أنماط جديدة من المكانة وتسلسل السلطات فى مجموعات اجتماعية أسست أصلا استنادا الى روابط القرابة فى إطار نفس الوحدة الاجتماعية العالمية (التى يطلق عليها دون وضوح قبيلة) . وبين علم الآثار أن هذه العمليات بدأت باستقرار بعض جماعات تجمع العمليات الذين توافرت بالقرب منهم مصادر الثروة . ولكن هذه العمليات انتشرت ، والمهم أنها لم تتنوع الا مع تقدم الزراعة وتربية الماشية . وأرى أن تطور علاقات مادية جديدة بين الإنسان والطبيعة وبين البشر خلقت امكانيات جديدة وفصالح لمجموعات مختلفة لم تمارسها . كما ولدت الحاجة الى تحكم مباشر ، ومن خلال مباشرة الطقوس على الطبيعة أخذ الإنسان يتحول بانتظام من الوحشية الى الاستئناس ، وبدون ذلك ما كان ليقتدر على أن يتكاثر ، وهذا بدوره يعوق الطبيعة نفسها من أن تعتبر بدون الإنسان (أنواع الحيوان والنبات فى الزراعة وتربية الماشية) . وأظن أن هذه الظروف المادية الجديدة والاهتمامات المتميزة أدت الى

تقسيمات بدت أولا وكأنها تفيد كل فرد وإلى فروق تخدم مصالح الجميع ومن ثم تعتبر مشروعة .

وبهذا التصريح المتناقض من أن عملية تشكيل الطوائف الاجتماعية والطبقات المسيطرة وظهور الدولة تعتبر على نحو ما مشروعة اعتمد اختتام هذه الفكرة المختصرة عن المشكلة .

وعلى ذلك ، فإن العمل الذي يكرس لتحقيق غايات المجتمع والذي يوجد في كل مجتمع غير طبقى أصبح يتحول تدريجيا إلى عمل زائد ، وهو نوع من استغلال الإنسان للإنسان ، ويستخدم مصطلح ، عمل زائد ليدل على كل أشكال الجهد المادى الذى يقصد منه تكاثر المجتمع باعتباره مجتمعا في مقابل الأفراد والعائلات التى يتكون منها . وفى كثير من المجتمعات التى تسمى بدائية ، فإن العمل الذى يقصد به تكاثر الفرد وعائلته يؤدي منفصلا - وهناك ، من ناحية أخرى ، أشكال من العمل الجماعى تؤديه كل أو أغلب العائلات في مجتمع ما مقصود به انتساج الوسائل المادية اللازمة لتكاثر المجتمع باعتباره مجتمعا - الاحتفال بالشعائر والقرايين والاعداد للحرب .. وغير ذلك .

فوظيفة وطبيعة العمل الذى تؤديه العائلات - عادة - من أجل تكاثر المجتمع الذى تنتمى إليه تنفرد عندما يكون هذا العمل مصمما ليشكل الظروف التى تسمح ببقاء ممثلى هذا المجتمع الذين يهتمون بمصالحه المشتركة ، ويمكن أن يتحول العمل الإضافى تدريجيا إلى وقت عمل إضافى في شكل استغلال .

وحتى يستكمل هذا التحليل فقد يكون من المفيد أن نبحث كيف أنه في مواقف السيطرة المتولدة من العنف والهيمنة تتخلل تقنيات مساعدة على أحداث مواقف زائفة من أجل ترسيخ هذه السلطة . والاحتفالات من أجل تتويج ملك جديد التى أقامها موسى إليانجا تقدم مثالا ممتازا . فالموسى يتحدرون من فرسان من جنوب غانا هزموا حوض الفولتا في منتصف القرن الخامس عشر ، وقد استعبدوا عمال الزراعة الوطنيين الذين يعرفون اليوم بأنهم « عمال الأرض » ، إياهم « أبناء الأرض » واحتفظ الآخرون بسلطتهم الشعائرية على الأرض والانتاج الزراعى .. وعندما يموت ملك موسوى يختار ملك جديد من بين أبناء الملك الميت ، ولا يجوز إلا لموسوى منحل من المنتصرين السابقين أن يرشح الملك الجديد الذى يظهر بمفرده لباسا ملائسا الفقراء خلال رحلة التتويج الطويلة التى تعود به بعد نحو خمسين يوما إلى بوابة العاصمة حيث يدخل منتصرا على ظهر جواد باعتباره ملكا . وتمر به رحلته خلال القرى المهزومة حيث يقيم « أسبائ الأرض » وحينئذ يدعى ليشارك في الشعائر التى تقدم إلى أسلاف

القوم المهزومين وإلى أصحاب السلطة على الأرض . وكما يكتب
P. إيزارد :

ويظهر رئيس الأجانب الجديد منفردا متواضعا امام ممثلي اقليم
من احتلوا البلاد ليسألهم أن يتقبلوا سلطته ويضفوا عليها الشرعية التي
لا تضمنها الا الأرض . وهو يقدم لهم الهدايا أو يمدحهم بها . وتمثل رواية
بأن الملك وأبناء الأرض : تحط من قدره ويترك منتظرا وبهزأ به ولا يتخطأ
أي إجراء لتزويده بالغذاء أو المأوى !

ثم انه باشرأكه في شعائره فان قسس وأحبار العشائر الوطنية
يروون أن الملك قد اعترف به من أسلافهم ومن الأرض باعتباره واحدا من
قومهم ، وبذلك يضمنون عليه سلطته الشرعية التي حرمتها الهزيمة من أن
يملكها امتلاكاً كاملاً - والاعتراف بالملك هو بالضرورة اعتراف متزامن -
من الملك بمشروعية سلطة الاهالي الوطنيين . ويتوازن هذا الاعتراف
المتبادل من خلال تبادل الحماية الملكية لعمليهم وحصولهم على نصيب
من غلة الأرض .

وبهذا الأسلوب فان الملكية التي أسست بقوة السلاح قد تحولت
الى مؤسسة مقدسة . والملك بمفرده يوجد في شخصه بين مجتمع
المتضررين ومجتمع المهزومين ، وهو وحده يمثل وحدة ولو أن كلا منهما
تضاد الأخرى ، ومن ثم فانه يمثل ، على مستوى أعلى ، المجتمع بأكمله ،
وهو يشكل بمفرده الدولة . وشخصه - عندما يكون ملكا - يصبح
مقدسا وهو ما يمثل الحظر الذي يطبق عليه وعلى كل من يقترب منه .

وحتى السلطة التي قامت على الهزيمة ، فانه يجب أن تجد السبيل
لتحقيق قدر ما من التقبل حتى تستقر .

وفي محاولة التوصل الى نظرة شاملة عن تطور العلاقات الاجتماعية
التي غيرت من التقسيمات الاجتماعية القائمة بين مجموعات الأقرباء في
المجتمعات البدائية فانه يمكن التعرف على ثلاثة أنواع من العمليات هي :

أولا : انه توجد مجموعة أقلية - تصبح بالتدريج ممثلة للمجتمع
بأكمله - تجنى فائدة العمل الزائد الذي يفسد به عادة أن يضمن تكاثر
المجتمع ، ومن ثم يتميز بتحصيل ناتج العمل الاجتماعي .

ثانيا : ان هذه الأقلية باعتبارها تمثل المجتمع وبالقدر نفسه ،
العالم الخارجي تصبح قادرة على السيطرة على تبادل السلع والخدمات
بين المجتمعات ومن ثم تتحكم في السلع النفيسة التي تستخدم في الهدايا
المتبادلة أو المبادلات التي تنمو بواسطتها العلاقات بين المجتمعات .

ثالثا : تستطيع هذه الاقلية ان تكسب السيطرة على استخدام ثروات الارض ثم تتحكم فيها تدريجيا ولو ان ملكية المجتمع لهذه الثروات لم تلغ في الحقيقة .

وبذلك توجد عمليات فعينة قد تؤدي في المدى الطويل الى استئلاء اقلية - باسم المجتمع - على وسائل انتاجه المادية . وهذا يؤدي الى فصل المنتجين من وسائلهم المادية للقاء ثم الاعتماد على نمط جديد ، مادي هذه المرة وليس اجتماعيا او ايدولوجيا من اقلية اعضاء المجتمع تسود به على الاقلية التي سيطرت عليهم .

انها هذه التحولات في اشكال متنوعة التي انتجت هيراركية الانظمة والطوائف والطبقات التي تلت على مر التاريخ الاشكال السابقة للحياة الاجتماعية التي مثلتها المجتمعات القبلية وبين القبلية .

الانظمة والطبقات

الانظمة والطوائف والطبقات اشكال للهيراركية الاجتماعية مصحوبة غالبا بأشكال متميزة للدولة . فالانظمة في العالم للقديم تربط بدولة المدينة ، والطوائف في الهند تتجمع لتشكل الوحدات الاجتماعية والاقليمية التي تشكل الممالك في الهند . اذ كانت شبه القارة الهندية مقسمة الى باثمة مملكة محلية او نحوها يوجد على قمة الهيراركية فيها البراهمة والملاك ، اما الطبقات فانها تبدو كشكل حديث للهيراركية الاجتماعية واستغلال الانسان للانسان وهي نتيجة تفتت مجتمع منظم ، النظام الاقطاعي وتطوير أسلوب الانتاج لمجتمع رأسمالي .

وقد تبلورت التفرقة بين الانظمة والطبقات في الفكر الغربي في القرن الثامن عشر . ويمكن ان نلاحظ من مؤلفات الاقتصاديين القدامى ان كلا من كيزناي وادم سميث استخدم مفهوم الطبقة في وصف الجماعات الاجتماعية والنظام الاقتصادي للمجتمع الحديث . وكيزناي - الذي كان طبيبا ملك فرنسا - ومن ثم كان متمكنا بصفة خاصة من مفردات كلام المجتمع الانقاضي القديم مع تقسيماته الى طبقاته الاجتماعية الثلاث : النبلاء ورجال الدين والعوام . - اختار ان يبنى جدول الاقتصادى عن فرنسا (١٧٥٩) على الطبقات والملاقات بين « الطبقة المنتجة » و « الطبقة غير المنتجة » . وهو يبين كيف ان الانتاج القوى لامة زراعية حديثة ينور بين ثلاث طبقات : طبقة الفلاحين وعمال الزراعة التي هي الطبقة المنتجة الوحيدة ، طبقة الملاك ورجال الصناعة او الطبقة غير المنتجة . وبعد جيل من الزمان يتعمك ادم سميث في بحثه في الطبقة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦) بأنه على العكس من ذلك ، فان الطبقات الثلاث التي يتقسم اليها كل مجتمع متحضر ، ليس فيها غير

طبقة ملاك الاراضى الذين لا ينتجون أو يصيهم العناء على حين أن طبقتى الفلاحين والراسماليين يخدمون الصالح العام للمجتمع . وبعد ذلك استمر كل من ريكاردو (١٨١٣) وماركس (١٨٥٧) فى تحليل المجتمع الراسمالى الحديث بمدلول الطبقات . لذلك يبدو أن القرن الثامن عشر قد شامد تطوير علاقات اجتماعية جديدة تختلف فى نمطها عن الانظمة والمستويات الاجتماعية الموروثة من المصور الوسطى .

ويحدد مفهوم الطبقات الجماعات الاجتماعية التى تحتل المكان ذاته فى عملية الانتاج بصرف النظر عن العضوية فى النظام الاجتماعى . أى أن أحد افراد البورجوازية الذى يمتلك أرضا واحد الاشراف الذى يمتلك أرضا أيضا يصنف كلاهما من ملاك الاراضى ويشغل مكانا مماثلا فى عملية الانتاج مع انهما يشغلان مكانين مختلفين فى هيراركية النظام .

وعلى ذلك فقد يبدو أن مفهوم « الطبقات » قد ادخل الى المجتمع بعد تطوير علاقات الانتاج التى انفصلت كلية عن المؤسسات الاجتماعية القديمة - العائلة - الهيراركيات السياسية والدينية . ويشير مفهوم الطبقات فى الوقت نفسه ، الى موقف تاريخى تختفى فيه علاقات التبعية الشخصية والفردية والجماعية او هى بسبيل الاختفاء ، بينما توجد مساواة قانونية متزايدة بين اعضاء المجتمع . ويتمتع الافراد - نظريا - خارج عملية الانتاج الصناعى حيث يخضع العمال لاصحاب رؤوس الاموال ووسائل الانتاج بذات الحقوق ، كما لم تعد الفروق - من الناحية النظرية - فى النوع والجنس والديانة والراى تؤثر مباشرة على المكان الذى يشغله الفرد فى عمليتى الانتاج والتشغيل . ويلاحظ من المقارنة بين هذا الموقف والموقف فى المصور القديمة أن كون الفرد يولد مواطنا فى اثينا يكسبه الحق فى أن يشغل جزءا من ارض المدينة يزرعه بنفسه أو باستخدام العبيد . وقد اتاحت المواطنة أو عضوية المجتمع المحلى الذى يتمثل فى مدينة ما امتياز الاستيلاء على الارض التى كانت أساس الاقتصاد فى المصور القديمة ، ومن ناحية أخرى فليس لمن ينتقل من الرجال الاحرار من مدينة أخرى مجاورة الحق فى امتلاك وزراعة جزء من الارض فى اثينا . وادى ذلك الى اقنصار الاجانب على اعمال أخرى مثل الحرف أو التجارة .

وكما ترى هنا فان علاقات الانتاج لا تؤسس على تقسيم العمل بل إنها هى أساس التقسيم : فالافراد الذين يشغلون ذات المكان فى تقسيم العمل لا يشغلون فى عملية الانتاج مكانا واحدا . فاذا مارس رجل حرفة الحرفة اليدوية لثنى يمارسها عبدا فانه يكون قد شغل المكان نفسه فى ناحية العمل ولكنه يشغل مكانا مختلفا فى عملية الانتاج . فانه ليس

للمعبد حقوق على انتاجه الذى يعتبر - مثل شخصه - ملكا لسيده .
بينما الامر على العكس من حيث مكانة الرجل الحر اذ ان حريته اكسبته
مركزا مختلفا فيما يتعلق بعمله ونتاج هذا العمل . ويتضح من هذا ان
العضوية فى دولة - مدينة - اى المواطنة شكلت فى المدينة الاغريقية الوضع
الاصلى لطبقات الانتاج . فالسياسة هنا تشكل ، على نحو ما ، علاقة
انتاج اساسية . وعلى عكس الموقف فى نظام الانتاج الرأسمالى لا يوجد
تقسيم بين الانشطة الاقتصادية والمؤسسات التى تمارس فيها
(الشركات ..) من ناحية وبين الانشطة غير الاقتصادية : اجتماعية
وسياسية ودينية من ناحية اخرى .

وعلى ذلك ، فان الانظمة ليست مثل الطبقات ولو . انها تشبهها فى
اشكال السيطرة واستغلال الانسان للانسان .. ويضع « ماركس » فى
مؤلفه الايديولوجية الالمانية (١٨٤٥ - ١٦) تمييزا واضحا جدا بين
النظام والطبقة ، وفى تقديمه اطارا مختصرا عن تطور المجتمع الاقطاعى
يصف كيف ان البورجوازية تتحول ببطء من نظام الى طبقة . وفى مجموعة
محلية تسكن اصلا بلادا ومدنا صغيرة وليس لها الا اهتمامات وتأثير محلى
تعمل البورجوازية على ان تشكل منها تدريجيا مجموعة اجتماعية لها
اهتمامات وتأثير قومى . ومع تطور الانتاج للأسواق والدور الجديد
للتقود والتوسع الاستعمارى والتجارة الدولية - الخ .. غيرت
البورجوازية - التى كانت اصلا جزءا معينا من النظام الاقطاعى
« الطبقة الاجتماعية الثالثة » - من سماتها .

وقد ادخل « ماركس » التفرقة بين « الطبقة فى ذاتها » و « الطبقة
لذاتها » حتى يعرف هذا للتغير . والبورجوازية ولو انها كانت قوة قومية
الا انها استمرت مع ذلك لوقت طويل تنصرف كأنها نظام يخضع لطبقة
الاشراف دون ان يتحدى ثقافتهم وقيمهم ودون ان تطالب ولو بجزء من
سلطتهم السياسية . ولا زالت البورجوازية فى رأى « ماركس » مستمرة
فى التنصرف كأنها نظام مع انها كانت من قبل طبقة فى ذاتها . ولم يحدث
الا فى وقت متأخر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ان تغيرت
البورجوازية من كونها طبقة فى ذاتها الى « طبقة لذاتها » ملوكة لذاتها
الجديدة المنفصلة وطالبت بنصيبها فى ممارسة السلطة .

ومع ذلك ، فان مؤلفات « ماركس » تمثل صعوبة معينة حيث انه
فى الاعلان الشيومى (لسنة ١٨٤٨) يستخدم كلمة « طبقة » لتدل على
انظمة المجتمع فى العالم القديم او فى المجتمع الاقطاعى . والفقرة المشهورة
فى مستهل الاعلان هى : ان تاريخ كل المجتمعات القائمة حتى الان هو
تاريخ النزاع الطبقي . وفى رأى ان ما قصد « ماركس » ان يقوله هو ان
الانظمة شأنها شأن الطبقات فى المجتمع الحديث كانت اشكالا لاستغلال

الإنسان للإنسان في مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج . وقد استخدم هذا اللفظ الذي يعلم أنه غير دقيق نسبيا ومنطوق على مفارقة تاريخية حتى يقترح أنه قد آن الأوان للاخذ بنظرة مختلفة عن النظم . نظرة تختلف عما كان يراه المسؤولون في هذه الفترة من التاريخ . وبعبارة أخرى ، فإن « ماركس » يعنى أن هذه الأنظمة كانت تقسيمات اجتماعية مبنية على استغلال الإنسان للإنسان ولم تكن — كما صورت رسمياً — علاقة متسقة تماما بين الجماعات التي تؤدي وظائف تكاملية .

وعلى ذلك فاني اعتبر من الخطأ محاولة رؤية الأنظمة العتيقة كأنها طيات لا يراها إلا المؤرخون الحديثون الأخذون بـ«ماركس» ولا يحاول «ماركس» أن يميز إلى درجة كبيرة شيئا آخر غير الظواهر كان يضع تفسيراً مختلفاً لما ظهر بحيث يراه من وجهة نظر العصر الحديث الذي جعل من المستطاع من خلال فصل الأنشطة الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية الأخرى — لأول مرة وبشكل أكثر وضوحاً — رؤية الأدوار التي يلعبها الاقتصاد في تشكيل العلاقات الاجتماعية ومسار التاريخ .

وإذا سئلت أن أوضح الأنظمة الاجتماعية في العصور القديمة فينبغي أن أقول أن هذه الأنظمة تمثل علاقات السيادة والاستغلال التي تولدت عن التفكك الجزئي لمملكات الإنتاج في المجتمع القديم . وكانت هذه العلاقات نتيجة أشكال العمل والملكية التي تطورت تدريجياً وأصبحت متميزة عن أشكال المجتمع السابقة التي كانت محل معارضة ولكن لم تتوفر القدرة على تركها كلية وإذا عدنا إلى مثال نظام ملكية الأرض في مدينة مثل أثينا نرى أن اللز والتناقض في شكل الملكية الخاصة التي مورست هناك هو في أنها لم تكن تستطيع أن توجد وتبقى إلا باخضاعها للملكية المجتمع كجزء من أرض المدينة ومن خلال المدينة والدولة . وكان التناقض في أنه حتى يستطيع المواطن أن يمتلك ويزرع قطعة من الأرض فتقطع له من أرض المجتمع فلا بد من أن ينتج ويعمل على تكاثر المجتمع الذي ينتمي إليه .

افكار عن اسلوب الإنتاج وعن الدولة الآسيوية عند ماركس

هذه البيئة التي تتطور فيها أشكال جديدة للعمل والملكية والتي تختلف عن وتعارض مع أشكال المجتمع القديم ، تقدم الأساس لتحليل ما يسميه « ماركس » أساليب الإنتاج الآسيوية والقديمة والجبرانية . واستناداً إلى « ماركس » فقد كانت هذه هي الأشكال الثلاثة الأقدم للملكية والإنتاج التي يطلق عليها أحيانا الأسلوب القبلي للإنتاج . والأرض

في هذا الأسلوب تتبع المجتمع ذاته . ولكنها تقسم الى جزئين أحدهما يمتلكه المجتمع بصورة مباشرة والآخر يؤجره الى عائلات مفردة للاستغلال المؤقت . ويساير هذا الترتيب تطور في أشكال الإنتاج نتج من أن جماعات معينة (عائلات أو عشائر) أصبحت قادرة تدريجياً على أن تشبع حاجاتها المادية مستقلة بجهدها الخاص . ويستمر العمل الجماعي قائماً تنهض به عائلات وعشائر متنوعة ، ولكنه ليس معداً الى درجة كبيرة ليخدم أعضائهم بحيث يعمل على تكاثر المجتمع ككل (خدمات دينية وأنشطة حربية وغيرها) . وقد تحدث في ظل هذه الظروف - فيما يرى ماركس - تحولات عديدة . ويؤدي أحد هذه التحولات الى تطوير الأسلوب الآسيوي في الإنتاج . كما يتغير محتوى العلاقات الاجتماعية دون أي تعديل أساسي في أشكالها . ويمكن ، في ظروف معينة ، أن تصدر الأرض التي يمتلكها المجتمع بشكل مباشر من مجتمع أعلى . وعندما يحدث هذا تستمر العائلات المفردة ، التي تشكل منها المجتمع ككل ، تعمل في الأرض التي أصبحت الآن تتبع مجتمعه آخر ، والأمور الآن كما كانت في الماضي فهذه العائلات والأفراد تحتفظ بالأرض وتستغلها ، ولكن لا تمتلكها . والعمل الزائد الذي كانوا يؤدونه عادة من أجل تكاثر مجتمعهم يعمل منذ الآن على تكاثر مجتمع أعلى هو الذي يستفاهم يمكن أن يمثله ملك أو اله .

ويحدث بناء على هذا تغير في المحتوى ولكن ليس في الشكل ومن المتناقضات أن هذا الحظ في التطور يستمر في توليد أشكال مجتمعية بالية للكلية والإنتاج وهي التي تشكل من الآن فصاعداً أساس سلطنة الدولة . وفيما يرى ماركس ، فإن هذا الأسلوب في الإنتاج وهذه الأنماط للدولة ومن الظلم قد أعاققت بشدة ظهور الملكية الخاصة وتطويز أسس متميزة عنه ومعارضة مع الأشكال البدائية للملكية والإنتاج . وأنه لهذا السبب أخرج « ماركس » الى أن يعتبر خط النشوء الآسيوي على أنه تطور تاريخي أدى الى مجتمعات راكدة او منغلقة في حالات أكثر منها في خطوط التطور الأخرى ، ومع ذلك فإنه قد رجع - فيما بعد - عن وجهة النظر هذه . حيث اعترف - عندما كتب الى فيرا زازولنج في سنة ١٨٨١ - بأن استمرار بقاء المجتمعات القروية كان قوة ديناميكية تعمل كدعامة لهذه الصيغ من الطبقة وتشكيل الدولة .

ويقابل « ماركس » بين هذا الاتجاه في التطور وبين ما سماه الأسلوب القديم في الإنتاج والأسلوب الألماني . وكانت بداية الأسلوب القديم في الطريقة القبلية في الإنتاج وأشكال ملكية المجتمع . ولكنه ميزها بإيجاد ملكية مجتمعية جانبية يخضع لها نوع من الملكية الخاصة ، وايضاً من خلال حقيقة أن المجتمع يأخذ شكل الدولة وأن ملكية المجتمع هي ملكية الدولة . ولم يترح « ماركس » كيف يكون هذا ، ففي حالة الأفريق أصبح

المجتمع القبلي دولة ، ودولة يقع مركزها في مدينة . وتحدث عن عديد من القبائل تتجمع على اقليم معين ولكن هذا لا يوضح شكل الاتحاد المفترض الذي كان على شكل مجتمع المواطنين .

وينبغي ان نذكر انه قديما كانت الملكية الخاصة تعتبر كأنها منقطعة عن او مفصولة من الملكية العامة . وعلى اساس هذا الشكل من الملكية الخاصة للمواطنين قامت الفروق الاجتماعية بين الفنى والفقير . . الخ . . وظهرت بسببها المصالحات السياسية والاجتماعية الكبرى في المدن الاغريقية مثل اثينا . وعندما انضمت الملكية الخاصة للأرض مع الاستخدام الخاص للعبيد في لانتاج بلغ الهياج ذروته ضد تراكم الثروة غير العادل في العالم القديم . ولكن ينبغي ان نذكر انه في اسبرطة - وهي في ذات المنطقة - استمرت الأرض مملوكة للدولة حتى عندما وزعت اجزاء منها على المواطنين لاستخدامها ولتوزيع بواسطة عائلات من العبيد الذين كانوا هم ايضا ملكا لمجتمع الدولة . ولم يكن العبيد في « اسبرطة » ملكة شخصا ، وكذلك لم تكن الأرض .

وكان الخط الثالث من التطور الذي ذكره « ماركس » هذا هو الذي ادى الى تشكيل المجتمع الجرمانى السابق . واستنادا اليه فانه في عصر « تاسيتس » بعد التحول الكثيف لقبائل جرمانية معينة الى الرومانية وجدت مجتمعات مشكلة من الجمع بين عائلات أو عشائر كل منها يملك نصيبا من الأرض الزراعية ولكنهم يستغلون أرضا مشتركة لزراعة الماشية وغابات لجمع الثمار الجافة وغيرها . وعند مركز ماركس على هذا الشكل من المجتمع الذي اختلف عن الاشكال الاخرى لانه يرى انه في هذه الحالة فان الملكية الخاصة للأرض الزراعية أصبحت نقطة بدء في ملكية المجتمع التي اعتبرت كإضافة للملكية الخاصة واتمام لتنظيم عملية تربية الماشية وانشطة اقتصادية أخرى . . ويبدأ من يكون المجتمع وحدة مادية مثل المجتمع القبلي القديم فقد كان المجتمع الاسوى والى درجة معينة المدينة القديمة اتحادا من الملاد تربطه القرابة يعمل في تعاون .

وقد نشأت نظريات « ماركس » فيما يتعلق بفكرة المجتمع الجرمانى وتطورت على مدى حياته . وطلته أعمال ماوير ، هاكستاوزن ، جرم وغيرهم بتحقيق تدريجيا . ان هذا النوع من المجتمع الذى يتكون من ملاك من القطاع الخاص كان - في الحقيقة - النتيجة المؤجلة لتفكك نوع اقدم كثيرا من المجتمع الجرمانى لم توجد فيه ملكية خاصة للأرض ولكنه وجد استئصال قطع من الأرض يعاد توزيعها دوريا بين العائلات . وتدل حقيقة توزيع قطع الأرض هذه لفترات زمنية مختلفة على ان الأرض باقية في ملكية المجتمع ذاته . وكان ما تعلقه « ماركس » من مؤلفات هاكستاوزن

وآخرين انه وجد نظام ملكية جرمانى قديم يشبه النظام الذى لم يزل يافيا في روسيا القرن التاسع عشر حيث لا زال « المير » أحيانا يعيد توزيع الارض بين العائلات ، واعتبر ماركس « المير » على انه أساس الاشكال الآسيوى للدولة التى عاشت في روسيا أيضا . ونتيجة لهذا ، فإنه ليس مما يثير الدهشة أن نجد انبجذ في سنة ١٨٨١ عندما يكتب عن المارك (رمز يستعمل لدلالة على الملكية) والاشكال القديمة للمجتمعات الجرمانية وضع افتراضا بأنه في حالات أخرى ربما تكون المجتمعات الجرمانية قد شكلت الأساس لدول على النظام الآسيوى تتكون في لوربا . ولكن التحول الى الرومانية غير مجرى التطور وأوجد بين عصر « قيصر » وعصر « تاكيتس » النمط الجديد للمجتمع الجرمانى الذى أدى الى ظهور نوع متطور من أسلوب الإنتاج الإقطاعى . ومع ذلك ، فإن هذا الأسلوب في الإنتاج اعتمد على أكثر من قاعدة واحدة — استنادا الى « ماركس » وغيره من المؤلفين في القرن التاسع عشر ، وأنه كان نتيجة خطين متمازيين من النشأة ، ومع ذلك يتحركان في الاتجاه نفسه .. أولا الاختفاء التدريجى لنظام العبيد في الإنتاج لتظهر بدلا منه أشكال من التبعية التى وان كانت لا تزال شخصية إلا أنها لم تجعل الفرد ملكا لسيده . وثانيا الاستبعاد التدريجى للعمال الألمان الأحرار وإذا مثلت أن أخرج بنتيجة من هذا المخلص المختصر لنظريات ماركس التى توصف بالتعقيد الشديد ثم التوضيح بالرغم من أنها لم تتقيد بالمعلومات المتاحة في ذلك الوقت — فأنى أذكر على أنه يبدو أنه قد وجدت أنواع كثيرة من الدولة بقدر انماط الهيكلية الاجتماعية وأساليب الإنتاج التى تساندها . ويختلف الشكل الآسيوى للدولة كلية عن دولة المدينة القديمة التى كانت بدورها لا تشترك إلا في القليل مع الهيكلية الإقطاعية المكونة من المقطعين والسيد الإقطاعى الأعلى . ويبدو وبشكل يزداد وضوحا أن التطور في نظام الطائفة المعقد في الهاند كان نتيجة ظهور التشكيلات القبلية وبين القبلية وهو نوع من التطور البدائى لا يزال من هذا الذى أدى الى التفرقة بين النظم في المدينة القديمة . وفي الحالين تتجمع الأنظمة والطوائف في اطار أنواع من الدول تشكل فيها الدمام . وبالرغم من أعمال لويس ديبونت وكثير غيره لم تنضج — بعد — العلاقة بين الطائفة والدولة بدرجة كافية ويحتمل أن يكون من الضروري هنا أيضا ، إجراء تحليل مفصل عن دلالة الملك والهيكلية في الهند .

وأخيرا ، وهذا أمر أسلمى — فإن ظهور أحد أشكال الدولة لا ينتج تلقائيا من وجود هيكلية من الأنظمة والطبقات . وتوضح هذا نأخذ مثلا من علم الأنثروبولوجيا . فقد وجدت في القرن التاسع عشر في النيجر مجموعة من جمعيات نواذج الرجل تسيطر على الفلاحين الأفارقة . وكانت

هذه الجمعيات منظمة في تسلسل هيراركي من جماعات تقف على قمتها
ارستقراطية قبلية سيطرت على القوة السياسية وسادت على القبائل
الرحل التي كانت تقدم لها الماشية وللمعالة والمحاربين .. ثم خضع
الزارعون الافارقة اخيرا لمرى الماشية ودفعوا لهم الجزية . وقد مارست
الارستقراطية سيطرتها دون قيام تشكيل للدولة . وبذلك وجد مجتمع
مكون من النظمة / طبقات من غير دولة . وعندما استعمرت فرنسا هذا
البلاد حدث تحول اساسي بين بعض جماعات « توراج » شمل بصفة خاصة

مجموعة كرل Kurtig:oris جرسى ، التي درسها P4:re B:ntu
« بيري يومت » وحدث ان حاولت العائلات الارستقراطية ان تملو
على الآخرين مدعية احقيتها في الحصول على جزء من الجزية التي حصلوا
الآخرون من اتباعهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة ضد المستعمرين
الاوربيين . ومعنى هذا ان تتخلى بعض العائلات الارستقراطية الاخرى
عن بعض سلطاتها وامتيازاتها والعوائد المادية . وفشلت المحاولة ، ولكن
لهذا المثال أهمية كبيرة حيث انه يدل على أمرين على الأقل . الاول ان
تشكيل نظام دولة متماسك ليس أمراً ضروريا في الحالات التي تكون فيها
المجموعة المسيطرة ارستقراطية محايدة يتوفى لها مدد مستمر من الأسلحة
ووسائل التدمير . والثاني ان تشكيل دولة يمكن ان يؤدي لفترة معينة الى
التراجع أو الاقلال من سلطات الطبقة المسيطرة . وتتركز سلطاتها كما
لو كانت في جزء من هذه الطبقة . وقد لا يكون من السهل في هذه الحالة
ان يلاحظ ان هذا الانتفاص الجزئي الذي عانى منه كل جزء من
الارستقراطية قد عاد في الحقيقة لتفيد منه الارستقراطية ككل .

تحليل مقارن لقيام الدولة على مدى التاريخ

مدخل جديد للتحليل :

ينبثق تحليلنا للدولة بعامة وللدولة الحديثة بنوع خاص بغض النظر عن أى مدخل آخر بالعودة الى تحليل معنى العرف. وقد اكّد بدالة باعادة تقييم الدراسات الخاصة بالمعاصرة وفكرة الالتحام والتقارب بين المجتمعات الصناعية .

والأولى العناصر بالاهتمام فى هذا التصور الجديد هو التسليم بأن الحيوية التى تطبع قيام المجتمعات انما تعود الى مظهرين على أقصى درجة من الأهمية : أولهما الاعراف الثقافية . وثانيهما ، الاطر السياسية البيئية بعامة ؛ ومكانها فى النظام الدولى ، أو فى الانظمة التى تشارك فيها بوجه خاص .

والعرف ، الذى تبدو معالته فى كثير من الاعمال التلقائية نسقا عاما بائدا يخفى وراءه مظاهر أصيلة لنسيج من السنن لا نجد له تعريفا فى السنن الاصيل لسنة المعاصرة ، فقد ما أصبح له تعريف دقيق محدد ،

الكاتب : ب. ن. أيزنستات

استاذ الاجتماع بالجامعة العبرية بالقدس ، وعميد مدرسة
البحر كابلان للاقتصاد ومركز ترومان للبحوث في ذات
الجامعة من قبل ، اشتغل بالتعليم في النرويج والولايات
المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة وأستراليا وهولندا . له
مؤلفات عديدة منها « العظم السياسية للامبراطوريات
(١٩٦٩) » و « الامالة والتغيير والتحدث » (١٩٧٣)
و « الثورات والتحول في المجتمعات » (١٩٧٨) الى
و « الثورات والتحول في المجتمعات » (١٩٧٨) الى
و « الثورات والتحول في المجتمعات » (١٩٧٨) الى
جانب عدد من المقالات .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

الكاتب والمفكر المعروف . شغل مناصب حكومية عديدة
الى جانب قيامه بالكثافة العديد من المؤلفات والبحوث
بالصنف العربي والعربية فهورنس تحرير مجلة العلوم
الاجتماعية وعضو المجلس الاعلى للثقافة

وغدت كافة الصور الماثلة للعرف وقد تميز بعضها عن البعض ، كما صنف
الصلاات بين المثل القديمة الثابتة التي يقوم عليها .

وقد بدت النظرة الى العرف كما لو كان نسقا او بعض النسق لصور
متباينة من الواقع الذي يقوم عليه البناء الثقافي والاجتماعي الشائع
في المجتمع ، اى انه خزان لكافة الحرات الاجتماعية والثقافية الاضيلة
للمجتمع او العضارة ، وهذا الخزان ليس ، باى حال ، نوما من المخازن
العامة لا يفوزه التماثل ، وبالاحرى يحتوى على عدد من الجزئيات
(القومات) الصلة بينها معقدة وقد تبدو متناقضة .

وهناك ثلاثة مقومات ، يقوم اولها على بعض المثل المطلقة ، او المدركات
المتغيرة وتقييم الواقع الاجتماعي للمسلم الى جانب النظام الاجتماعي
والسياسي ، وهي ما ندعوها من قبيل التيسير « سنن » ثقافية . وثانيها ،
ما هناك من معالم التماثل الجماعي . وثالثها ، المثل العليا لشرعية النظام
الاجتماعي والسياسي .

ومن اعظم ادوات البحث أهمية ما كان من قدرة صور العرف على التغير عند كل إيقاع ، فقد ثبت ، على النقيض مما تظن ، ان التغيرات الثقافية المختلفة تتجه الى الاستمرار اكثر مما تتجه اليه معالم أو مضمون التماثل الجماعى ، حتى وان بدا التماثل الجماعى أكثر ثباتا واستمرارا .

كما يشير التطويل الى قدرة تلك السنن الثقافية على التأثير فى بعض تلك المقومات الاساسية لبناء الاجتماعى وصياغتها . ونستطيع ان نبين بصورة مقننة معالم البناء التنظيمى بالعودة الى الوراثة وبالأحرى تلك المؤثرات الفاعلة فى الكتابات المبكرة عن الاغراق أو فى التطبيقات الاجتماعية وهو ما لا يمكن ان ينم عنه التقدم التكنولوجى على كافة مستوياته ، ولا ميادين التخصص على اختلافها مع تأثيرها فى تلك السنن ، ومن أبرز ما يتوافق مع تطويل الدولة من تلك السنن توافقا صريحا ما يأتى :

١ - بناء السلطة ، وتصور العدالة - ٢ - بناء القوة والكفاح السياسى - ٣ - أسس الطبقة الاجتماعية - ٤ - تحديد العضوية فى الجماعات المختلفة ومدى تأثيرها على السياسات الكبرى التى يدين بها المجتمع وإدراكها لمشكلاتها الداخلية .

ولهذه التصورات تأثيرها البين على تماسك المجتمعات وصحة ما تدعى به ، وتألفها ، فتنشر وتكتسب مداها من الشرعية .

ثم ان هذه التصورات بكل مشتقاتها القائمة تدعى وتنتقل بما يتسنى من ريادة اجتماعية وآلية ، يضطلع بها الصفوة من المثقفين والمسلمين والساسة ، بوقد يعبرون بها الى مجتمعات أخرى متباينة بما لها من قدرة وحيوية .

وقد اشرت فى بحثى الى امتداد تلك المعالم القائمة واستمرارها على مدى الانساق التاريخية المختلفة ، لترتبط ما بين صور التقدم التكنولوجى ومستوياته ، بقدر ما تتصل اتصالا وثيقا بامتداد بعض المقومات الاجتماعية والثقافية وقدرتها على التكيف والبناء العرفى حتى فى انساقه العصرية .

كما اشار البحث ، أيضا ، الى ما يفرزه التوجيه الحاد للإنبيسة الثقافية من احتمالات التوتر والصراع والتفريق ، وهى احتمالات قائمة تمتد بجلورها أولا ، الى التناقضات الثابتة فى الانظمة أو فى بعض السنن نفسها ، وثانيا فى تطبيقها على بعض الانبيسة المقددة ، وثالثا فى الصدام الذى ينشأ بين المركبات المختلفة للسنن والانماط المختلفة من الانبيسة والمصالح ، ما دام الصراع والمعارضة من طبائع المجتمعات البشرية ، مما يترك آثاره البيئية على ابعاد التنظيم الاجتماعى وسماحه ، وهو ما تسفر عنه كلغة أنواع التمرد والصراع الاجتماعى والهرطقة الدينية فى صور

واوضاع متباينة الى ابعذ مدى بين المجتمعات ، تترك آثارها البينة على حيويتها وتجربتها التاريخية .

وتجرى هذه الاتجاهات في واقعه على كافة الانساق السياسية والبيئية المختلفة ، وتنم عن اتجاهين يتميزان بأهمية خاصة ، يفصح عنهما ما تحظى به الانظمة السياسية والاقتصادية من اهتمام خاص في الابحاث الاخيرة ، ومكانة المجتمعات المختلفة منها ، وبالدات علاقة القيادة بتوابعها ، وهناك - بالتالى - تلك المعرفة الزائدة بهذا التنوع الهائل في الانساق السياسية والبيئية المختلفة من المجتمعات صغيرها وكبيرها ، مما تعتمد على الاسواق الداخلية والخارجية وما الى ذلك .

وفي بحثنا عن الحضارات المقارنة فلننا نميز بين أنماط عديدة من الانظمة السياسية يتميز كل منها بمدد من المعالم البنائية تتصل اتصالا وطيدا بطبائع الصفوة والتكيف الثقافى وقوى التغير ، وأجدهم ما قمنا بتحليله منها الحكومات الامبراطورية والامبراطوريات القطاعية ، والوراثية الى بجانب ذلك النمط القريب من حكومات المدينة ^{١٠} .

المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات القطاعية :

والصورة البارزة للعلاقة بين المركز والمحيط التابع (شلز ، ١٩٧٥ ، فصل (١ ، ٢)) في كل المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات القطاعية هو هذا المستوى من تميز دول المركز ، فدولة المركز صورة رمزية مميزة لوحدة التنظيم ، ولا يقف ما تكابده من محاولات على اقتلاع موارد مناطقها التابعة فحسب ، ولكنها تعمل على النفوذ اليها وصياغة بنائها على هواها ، فتفتقد مراكزها السياسية ، والى حد بعيد ، مراكزها الثقافية والدينية وكانها يؤر قائمة بذاتها لقوله البالغ بالانظام الاجتماعى والسياسى لدول المركز فضلا عن ثقافتها العامة ، وقد كانت هذه المراكز السياسية والدينية والثقافية البؤرة والمحيط لكافة التقاليد المديدة التى انبثقت في تلك المجتمعات ، وهى تقاليد تتميز عن أعرافها البيئية لا في قوامها فحسب ، ولكن فيما تقوم عليه ملامحها وانظمتها ، ويبدو هذا النفوذ بينا في شتى قنوات الاعلام التى تسفر عن مدى الاختلاف في الملامح والانظمة وفي المحاولات التى تقوم بها دول المركز حتى وإن كانت محاولات ضئيلة في تسليها ونفوذها الى الصلات الصحيحة للجماعات في محيطاتها التابعة .

والعلاقات بين دول المركز وتوابعها المحيطة وثيقة العرى ، وخاصة بين الطبقات العليا ، تقوم على رسوم تدبر بها القيسادات الاجتماعية والطبقات الاثيرة تتمثلها صحة دافقة تم الاقليم ورباط سياسى صلب

نم عنه تلك الصحوة ، كما نم عنه مثل عليا فكرية يجمع عليها الفئات الدينية والسياسية الكبرى ، وقد تشمل الجماعات القومية والعنصرية ، وان كانت تنشأ لنفسها نوعا من الاستقلال الذاتي داخل حدود معرفة ، الا انها اكثر ما ترمى الى اقامة الجصور الحضارية فيما بينها (وقد طبع الروح الهيلينية كيان المواطن في الدولة البيزنطية بكل مآثراتها الطيبة) ، (اينشتات ١٩٦٩ - ١٩٧٨) . وهذه العرى من الرسوم الصلبة والتميز البارز في صور التنظيمات ، في كافة المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات الاقطاعية ترتد في اصولها الى نوع من التغير الثقافي .

وتنتمي اكثر هذه الامبراطوريات الى بعض الحضارات الكبرى او اعراف التي سادت تاريخ البشرية من قبيل الكونفوشية والتساوية والبوذية في الصين ، والاعراف المسيحية في شتى انماطها ، والاسلامية هي الاخرى ، فقد جاءت كل منها بصورة حضارية تتميز في نظرتها وفي نظامها عن اى نظم سياسية او عنصرية او قومية اخرى .

ويشارك اكثرها في عديد من المتغيرات او السنين الثقافية التي تنأى بها عن غيرها من الحضارات الاخرى التي بزغت في ذلك الزمن الفاصل (الالف الاولى قبل الميلاد) ، (دايهالس ، ١٩٧٥ - فويجلين ، ١٩٥٤) وانفردت بطابع ذاتي متميز يقوم على الفصل بين ما هو ديني (علوى) وما هو دنيوى ، وباحساسها الملح بالتوافق والتفاعل المشترك فالفها تفضي باحتياز الفجوة التي تفصل بين تلك الافاق العليا والنظام الدنيوى . وحيث تشارك غيرها من الحضارات هذا الاحساس الملح بقوة الجذب بين ما هو علوى ودنيوى - كما همما في الهندوكية والبوذية - فانها على خلافهما ، تقارف ألوانا من الدنيويات تبرز قبل غيرها في الاطار السياسي والعسكري والثقافي عواضلا كما هو الحال في اوريا - في الاطار الاقتصادي ، من قبيل اجتياز الفجوة بين العالم العلوى والمالم الدنيوى (وعلى حد تعبير وير ، بوصفها « بؤرة الخلاص ») .

هذا فضلا عما كان من اصرار قوى بارز في التزام جماعات مختلفة من الناس بالنظم الاجتماعية والدينية الى جانب تلك المحاولات النسبية لبعض الجماعات في التعرف الذاتي على السمات البارزة لتلك النظم . وترتبط هذه المتغيرات الثقافية وقيام علاقات بين دول المركز والاقاليم التابعة لها ارتباطا وثيقا بالتباين واختلاف بين الصفوة الاثيرة ومشروع النظام .

ولدى الكثرة من هؤلاء الصفوة والقائمين على النظام (بارث ١٩٦٣ ، اينشتات ١٩٧١) في المجتمعات الامبراطورية والامبراطورية الاقطاعية ، من التوجهات الذاتية ، والقبرة على التواصل للمستقل مع دولة المركز

وبعضها الآخر، ويفوقهم في هذا أولئك الذين يقومون على توثيق عسري التواصل مع مختلف الثقافات والنظم الاجتماعية، وبالصفوة من رجال السياسة، وكذا لتسوان كان بدرجة أقل - مع ممثلي التجمعات المختلفة والبارزين من رجال الاقتصاد، وهناك - فضلا عن ذلك - تلك الكثرة من الطبقة الثانية من الصفوة، فهي بما لها من قدرة على المواجهة في كل من دول المركز والمحيطات التابعة نستطيع أن تكون مصدرا للمعارضة والنشاط السياسي، والصراع الداخلي، وقد تقف هذه الصفوة سواء كانت من الطبقة الأولى أم الثانية وراء موقف معين من مواقف المعارضة، أو الصراع السياسي تجاه المستويات العليا والسماة البارزة لاي اتجاه للتوافق والتواصل بين بعضها البعض وبينها وبين دول المركز وتسم المجتمعات الوراثة الكبرى باختفاء التميز في الملامح وفي البناء بين دول المركز وتوابعه، فلدينا قدرة هائلة على الاعتزال، وقدر ضئيل من الاحساس الطبقي أو أي سمات بارزة لتجمعات كبرى في البلاد على سعتها (أيزنشتات ١٩٧٣، شرايك ١٩٥٧) وأقل نسبيا من حيث التميز في الملامح والنظم بين دول المركز وتوابعه، مع اتجاه قوى الى التقارب في الصلات القائمة، والتقليل من ذاتية الصفوة ومكانتها العليا.

وهذه المتغيرات الثقافية الغالبة هي توكيد اما مستوى أدنى وأما مستوى أعلى من التباين والتلاحم بين النظامين العلوي والدنيوي، ولا مناص من أن يكون الخلاص دنيويا مداه الالتزام بالنظم السياسي الاجتماعي وبالثقافي أحيانا مع التسليم بها كما هي.

وقد اُسمت هذه المجتمعات ببعض الملامح الواهية لشيئت من الجماعات وللصفوة الاثيرة (وهي أما ملامح وظيفية - سياسية واقتصادية - وأما جماعات بأنماط ثقافية أو باتجاه الى التماسك بين الجماعات المتباينة) أو بانتماء الصفوة الى جماعات تعزى اليها.

دولة المدينة والاتحادات القبلية :

أما المجتمعات التي شهدت ظهور هذا النمط الثنائي من أنماط التغير، فهي في دولة المدينة اليونانية (والرومانية) القديمة وفي الاتحادات للقبلية الاسرائيلية والاسلامية - بالذات - التي شهدتها المشرق الأدنى (أيزنشتات ١٩٧١ ف ٦) وقد اُسمت جميعا بصور متباينة

وكانت المتغيرات الثقافية التي سادت بينها هي الاخرى من قبيل التسديد والجلد (التوتر) بين نظامين علوي ودنيوي، ولم يكن هناك مخوف شديد من هذا المازق الا في هذا التصور القوي البالغ للواقع الدنيوي نغم الالتزام الى حد كبير بالنظام الثقافي والاجتماعي.

وقد اتسمت العلامات بين المركز والتواضع بنوع من الملامح والانجسية المتباينة (وان لم تأخذ صورة تنظيمية واضحة) والصدام المتبادل بينهما اشتهر بما كان في النظام الامبراطوري ، بما كان للصفوة في ظله من صفات معيزة .

الا ان تبين البقاء بين المركز والتواضع لم يبد في صورة مؤسسات في كل من هذين النمطين الاجتماعيين ، فحيث بدت ملامح المركز متميزة عنها في التابع تميز الرسميين في تناولهم للمشكلات الداخلية والخارجية ، وإن كان لاكثر المواطنين ان يشتركوا مع المركز . فاذة تم لهم ذلك فالى حد معين ، وليس فيه خروج على التمايز الاجتماعي لدى التابع .
وابرز مايند من تميز الملامح والبناء في المركز والتداخل العضوي بين المركز والتواضع هو ما يبدو من وهن التماثل لدى الطبقة الحاكمة وان كان نسبيا (بعيدا عن البلدة التي تبشر بالنمو) . كما هو لدى الصفوة كتكوين اجتماعي مستقل في تنظيمه دون ملامحه ، يتميز عن قادة الطوائف والفرق الاجتماعية .

تبين المجتمعات الوردانية :

المجتمعات البوذية والهندوكية :

ومضة ابعاد ثلاثة من التباين الشديد تنمو داخل هذه الانماط المجتمعية :

اولها : هذه التباين القائم في التفسيرات الثقافية ، حيث تبدوا الرغبة في القضاء على التوتر القائم بين النظمين العلوي والديني (او من اجل الخلاص) وخاصة فيما يتعلق بالصلوات على هذه الاوضاع ويغيرها من التفسيرات الدينية في تركيبها وحبكتها وفي الاطار الذي يستوعب نظرتها ، وفي ما تنسم به تلك الجماعات من سجايا تمزى اليها .

وثانيها : ذلك التباين البارز في البناء من حيث المكان الذي تسود فيه الغالبية ، ومن حيث الاستقلال الذاتي للصفوة الاثيرة وشهرى النظام بقدر ما يبدو كافة اصناف الصفوة على اختلافها متمثلة في الادوار التي تسيطر بها وفي اطارها التنظيمي وفي التماسك بين الشرفيين على اختلافهم وفيما بينهم وبين الطبقات العريضة من المجتمع .

وثالثها : ما يبدو من تنوع فعال في التركيب السياسي البني لتلك المجتمعات من حيث تشابك النظم السياسية القائمة (كالامبراطوريات والملوكيات الوردانية والاممادات القبلية والنظم الاقطاعية) ومن حيث الصميم ايضا .

وأبرز معالم هذا التنوع ما يبدو في دولة المدينة الوردية وفي النظم القبلية التي تتصل بأديان وتقاليده تقوم على تلك الاعراف الكبرى التي تعلو من شأن تصورات دنيوية أخرى للخلاص كالبوذية (تامبياه ١٩٧٦) والهندوكية .

وهذه الاعراف الكبرى بكل مؤثراتها المحلية قد تناقلت الصفة في أطوارها الداخلى الى حد ما وفي أطوارها الدولى في أغلب الاحيان ، من امثال سانجا البوذى (ورجال الديانة الزرادشتية بصورة اقل) وهو ما ليس له مثيل في تلك الاعراف الصغرى لاكثر الانظمة الاخرى التي لا يشوبها نوع من التغير المتماثل مع بعضه البعض ، حيث تتجمع هذه الصفة في مراكز هي في أطوارها الدنيوية متباينة تماما عما هي عليه في محيطها ، مثلها في هذا كمثل تلك اللحمة من العلاقات الخاصة المتشابهة بين المركز والمحيط وبين الاعراف الكبرى والصغرى .

ولكن ، اذا ما بيننا تلك المؤثرات الدنيوية البالغة لتلك الاعراف الكبرى فان تلك المتغيرات الثقافية لا تفرخ توافقا في التميز بين المراكز السياسية ولا في العلاقة بين هذه المراكز ومحيطها ولا تبدى اى ميل لاقامة ابنية جديدة لؤسسات أخرى لها تأثيرها ، فاذا كان الجماعات ذات الثقافة الدينية المتميزة - كما هي سانجا في المجتمعات البوذية - اى مشاركة في الحياة السياسية فان القاعدة التي يقوم عليها التنظيم تستمد اصولها من العرف السائد وحاجة الحكم الى الشرعية ، الا ان هذه المشاركة لا تتم - غالبا - الا من خلال الانظمة الوراثية المتعددة التي تتيح للصفة قوتها السياسية البالغة .

ويختلف الوضع في حضارة الهند الهندوكية ، طهى كالبوذية التي تعد نوعا من الهرطقة الهندوكية ، الا انها اقامت حضارة دنيوية عظيمة مختلفة ، فلم يكن عزوفها عن الدنيويات كمزوف البوذية عنها في الكثير من ملامحها (بياردو ١٩٧٢ ، دونت ١٩٧٠) .

فالهندوكية التي تستمد مثلها وافكارها من البرهمية قد عززت التباين والتوتر بين النسقين العلوى والدنيوى من خلال تصور بان النسق الدنيوى قد تلوث واختل في اطواره الكونى وما من سبيل للقضاء على هذا الخلل والتلوث الا ببناء الحياة الدنيوية تملعا ، وباقامة طقوس معينة او الالتزام بنظام اجتماعى ، هو في واقعه نظام دينى معقد يحدد وضرم القرد في النظام الكونى ، ويضفى نوعا من التهويل على ما لتلك الأنطقو المتباينة من اثر على علاقات القرابة الاولى وعلى الوحدات الاجتماعية - جهة ما (الجيتا) ولكنها في كل هذا فانها اقرب صلة بالدنيويات من

البوذية (كون ١٩٧١) ، دمونت ١٩٧٠ ، هيبستمان ١٩٦٤ ، ماندليوم ١٧٠٠ ، سنجر وكون ١٩٦٨ ، تابن ١٩٧٨ ص ٤٠ - ٦١ .

ويتفرع عن مركز التعاليم للدينية ، وهو البؤرة المذهبية الممثل والفكر البرهمي في الهند ، مراكز ثانوية متشعبة للطقوس البرهمنية (الجيج ، الملب ، الطوائف ، المدارس) تنتشر في شبه القارة كثيرا ما تتعدى الحدود السياسية (كون ١٩٧١ ، سنجر وكون ١٩٦٨) .

وقد أصبح المركز أو المراكز الدينية شديدة الالتصاق بالسلالة الهندوكية على سعتها وسعة عليها (وقد تكون أكثر التصاقا بالهندوس من أي مثل دينية ، أو أي مثل سياسية لاي جماعة من الجماعات البوذية) وهذه الحدود المبهمة للسلالة الهندوكية تتسع للباحة العريضة التي تنتمي إليها والتي اثمرت فيها التعاليم البرهمنية . . .

وفي الوقت نفسه ، فان المركز الاعلى للهندوكية ليس مركزا سياسيا ، وهو ما تتفق فيه معها كل الديانات غير السماوية ، وان كانت قد نشأت في الهند دويلات ودول ومراكز شبه امبراطورية ، الا انها في نشاطها جميعا لم تتميز بأية اصناف ثقافية (هيبستمان ١٩٧١) ولهذا لم تكن العلاقات بين المركز ومحيطه في كافة الولايات والملكيات الهندية لتشد عينا هي عليه في النظم الوراثية أو في دولة المدينة أو في الاتحادات القبلية ، وهذه المراكز السياسية وان كانت أكثر احكاما منها في مراكز الطقوس ، لم تكن لتبقى أو تستمر . فما ان كانت تقوم النظم والممالك حتى تسقط ، وعجزت عن أن تكون البؤرة المتميزة للثقافة الهندية ، وهو ما منح الحضارة الهندية قوتها الداخلية ، كما يفتر قدرتها على البقاء والاستمرار تحت الحكم الاجنبى (فوكس ١٩٧١ ، هيبستمان ١٩٥٧ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١) .

- ويتسلى هذا الاستقلال النسبى للاعراف الثقافية ، والمراكز وملاح التميز من المراكز السياسية بما البناء الاجتماعى ، والصلات الثقافية المعقدة للشيخ والقرى من تميز نسبى هي الاخرى (بنيه ١٩٦٥ اشوارن ١٩٧٠ ، ماندليوم ١٩٧٠) .

.. وهذه التجمعات ، وتلك الصلات المتشابكة هي التي افرزت الانماط الكبرى من ابناء الصفة ومشروع النظام ، حيث يقف مشروع السياسة والاقتصاد في جانب ، ودعاة التجارب الثقافى وامتزاج الجماعات المعنية بعضها ببعض في الجانب الآخر . وقد قامت تشريعاتهم على هدى صورتين أساسيتين من صور الحياة الاجتماعية الهندية ، أولهما أنها أصيلة ولها جذورها العميقة في هذا الكريج من الطقوس والسمات الأولية التي تنتمي إليها وتغير على أمابها ، وثانيهما : أن هذه التفسيرات تقوم في

بعض ما تقوم عليه على ما للعمل الدينى من أهمية الفقه . (نيل) ١٩٦٩ .
.. رودلف ، رودلف وسنج ١٩٧٥ ، موريسون ١٩٧٠ .

الخصائص الإسلامية :

وثمة نمط خاص من العلاقة بين المتغيرات الثقافية ، وصلة المركز
بالمحيط ، ومشروع النظام قد تبلور فى إطار الحضارة الإسلامية (يجب
١٩٦٢ ، فون جرونيباوم ١٩٤٦ ، هودجسون ١٩٧٤ ، هولت ، ولامبتون
ولويس ١٩٧٠ ، لويس ١٩٥٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤) .

وأبرز هذه المتغيرات الثقافية ما كان من تباين بين العالم العلوى « الكونى »
والعالم الدنى ، والعمل على إزالة ما بينهما من تجانف بالخضوع خضوعا
تاماً لله ، بالتسليم تملها لما يقتضيه النظام الدينى من أعمال الحرب
والسياسة . وعالية الجماعة الإسلامية وهى سمة من سماتها الأصلية ،
وسعى كل فرد فى الجماعة للعمل فى سبيل الآخرة (العالم العلوى) والتوبة
والخلاص لله وحده وهى المثل الأعلى للامة (وهى الجماعة السياسية
والدينية التى تضم المؤمنين كافة وهى جماعة متباينة عن أى تجمع أولى
معين) والمثل الأعلى الذى يمثل الحاكم بوصفه حاميا للشريعة الإسلامية ،
وصلاح الامة وحياة الجماعة (جب ١٩٦٢ ، فون جرونيباوم ١٩٥٤) .

فالامة فى عالم الإسلام تقوم على التواصل والالتحام بين الجماعات
الاقتصادية السياسية والدينية (١) ، فقد قامت الاسباطورية الإسلامية
— أصلاً — على الفز ، تحديها عالمية الدين ، وتحملها القبائل الفازية .
وفى هذه الدولة الناشئة التى أثمرتها الفتوحات كانت الفروق بين الدين
ونظام الحكم ضئيلة ، ومن قبيل ذلك ما كان من ظفر الخلفاء المتأخرين
بالخلافة عن طريق الدين (كالدولتين العباسية والفاطمية) والحركات
الدينية فى الإسلام ، ولكن مع امتداد الفتوح الإسلامية ، والتباين الحاد بين
عن طريق وتوكيد سلطانهم الدينى بالتودد الى رجال الدين
والاحتفاء بمشاعر الجماعة الدينية ، فالمشكلات السياسية (مثلاً : تقرير
ولاية العهد ومرامى الجماعة السياسية) هى فى الأصل قوام المشكلات
الدينية فى الإسلام ، ولكن مع امتداد الفتوح الإسلامية ، والتباين الحاد بين
تلك القبائل الفازية والشعوب المغزوة ، والتسليم الخالص لله ، الى جانب
الانقسام الفكرى بين الجماعة الإسلامية المالية والتدوات المحلية أو م .
هم من غير أهل الكتاب ، ومع المحاولات الباكرة للخلفاء الأوائل ومع قيام
الدولة العباسية ، فإن المثل الأعلى للجماعة السياسية والدينية لم يتح
.. ومن ثم كان هذا الانقسام المطرد فى السياسة الإسلامية بين الصفوة
رجال السياسة والدين وبين الجماعات المحلية العديدة والنظم المختلفة

وان كمن وراءه اتجاه قوى الى توحيدها جميعا . أحب ١٩٦٢ ص ٣ - ٢٢
٠٠ (تيرنر ١٩٧٤) .

وتميزت الجماعة الاسلامية بالوحدة والتماسك اللتين صاغتتهما
الشريعة حملن لواءها وقام عليها اقطابها من العلماء واضطلع الحكام
بحمايتها وشد أزرها ، وكان بين العلماء والحكام علاقة من نوع خاص كان
العلماء فيها سلبيين او تابعين للحاكم وان استأثروا وحدهم - الى حد
كبير - بتطبيق الشريعة (شاخت ١٩٠ ، ١٠) .

وقد ادى هذا التركيب الى قيام جماعة متميزة من الساسة لها
ملامح البارزة وتنظيمها الذاتي قبل الجماعة من رجال الدين المتميزا لها
ملاحمها الذاتية ، ولكن بتقصها التنظيم مما ادى الى تزايد الهوة بينهما .
فقد ظلت القيادات الدينية معتمدة اعتمادا كبيرا على الحكام ومعزوت عن
ان يكون لها تنظيم قوى متماسك مستقل بذاته . ولم يكن للجماعات الدينية
والعالمين في اثنائها أى تنظيم لكن منفصل ولم يقيموه كيانا متماسكا له
نظامه كما كان في الامبراطورية العثمانية حين وضعت الدولة لهم نظاما
خاصا بهم (جب ويون ١٩٥٧ ، ف ٨ - ١٢) ١٠

وافرخ الانفصام المذهبي البارز في العالم الاسلامى الى جانب التباين
بين الجماعات الاولى وهذا في العلاقة بين دعاة الثقافة الاسلامية والقائمين
عليها من رجال الدين والسياسة .

وقد ادى هذا التركيب من المتغيرات الدينية وبناء الصفوة والعلاقة
بين الصفوة والجماعات المحلية التى تنتمى اليها الى قيام نمط محكم من
الجماعات الحاكمة فى كلا النظامين : الامبراطورى والورائى فى الدولة
الاسلامية وخاصة من الحكام العسكريين الدينيين ومن العناصر القبلية
او الطائفية ومن نظام الرقسكرى الذى افسح المجال لظهور النظام
الملوكى والانتشارية العثمانية وهى نظم ينتمى رجالها الى عناصر اجنبية
غريبة (ايبالون ١٩٥١ ، ايزكوتز ١٩٧٢ ، سطر ١٩٤١) .

كما يبرزت بالمثل اوضاع ادت الى قيام علاقة بين الصفوة السياسية
ورواد الانماط الثقافية ومفسرى الاقتصاد ، هذا بغض النظر عما يسمى
بالبعثات التبشيرية التى افرزت اوضاعا جديدة .

التباين في المجتمعات الامبراطورية والمجتمعات الامبراطورية الاقطاعية : الامبراطورية الصينية :

اما كونفوشية الصين والتاوية والبوذية والعرف السائد بالقياس الى ديانات التوحيد فقد اُسمت بوهن التوفيق بين ما هو ديني وديوي والتصور الواهن للبعد الزمني لامتداد التسايرخ الديني مما أدى الى اهتمام بالغ بالدنيويات قضي على هذا التوفيق تحدد معه المجري العلم في سر وسهولة (بالاز ١٩٦٤ ، الوين ١٩٧٣ ، رايسكوير وفريبانك ١٩٦٣ ف ٢ - ١٠) .

وقد نما هذا الاتجاه الفكري على وئام مع الكيان السياسي للامبراطورية الصينية ، فقامت الامبراطورية وفقا للشرعة الكونفوشية ، بينما وجدت الكونفوشية بمراسمها واخلاقياتها مكانها الطبيعي وكيانها ومعالجتها في الامبراطورية .

وكان الصينيون اكثر التصاقا بكل ما هو دنيوي من كافة الاعراف الكبرى الدنيوية ، فالكونفوشية بما لها من كيان شرعي في الدولة قد استمدت قوتها من النظم الثقافية والسياسية الاجتماعية التي تمثل قمة الانساق الكوني فصانت الاعباء الدنيوية والعمل الدنيوي في اطار من النظام الاجتماعي السائد للأسرة وصلات القرابة الممتدة والخدمات الامبراطورية ووثقت الصلة بين الاداء الصحيح لهذه الاعباء ومسئولية الفرد النامة عن معايير الاداء .

ومن البداية أن نبرز الاعراف مسئولية الفرد عن كل ما يطرا على الاخرى من تغييرات فعالة ، الا أن هذه المسئولية تركز تماما على مالا يبعد السياسة والاعتماد الاسرية من اهمية في الوجود الانساني .

كلم تضيئ الاعراف الصينية اهمية بالغة على التوافق الاساسي بين ملامح للتركز ونبات الطابع الذاتي للجماعات المحيطة ، حيث يؤدي الاتجاه الى المركز والتضامن معه الى هذا المزيج المتميز للذاتية الجماعية لكثير من الجماعات المحلية والمهنية .

وقد تركت هذه الاتجاهات تأثيرها البالغ على بناء المركز في الصين وكيان الصفوة الاصلية والبناء الطبقي في المجتمع الصيني . فالتركز الصيني فريد في اتجاهاته السياسية والثقافية والمركز الامبراطوري بكل اتجاهاته الكونفوشية القوية وماله من شرعية هو وحده الذي يهب الحظوة والشرف لكل المجتمعات الصغرى ، وليس لاي جملة او طبقة اجتماعية اتجاه استقلالي منفرد الا على للمستوى المحلي في اضييق حدوده . أما الاتجاهات الكبرى الواسعة - غالباً ما تكون واحدة - فانها لا تنفصم عن الاتجاه

السياسي والديني للمركز . (بالاز ١٩٦٤ ، إيوئشتات ١٩٧١ ، لايبسدوس ١٩٧٥ ، ميكائيل ١٩٥٥) .

وأبرز ما يتسم به الرابطة الأكبر بين المركز والمحيط بوجه عام ، وفيما يبدو عليه التكوين الطبقي بوجه خاص ما يقوم عليه بناء الجماعات الكبرى التي تربط بين المركز والمجتمع الكبير . من الفقهاء والعلماء ، أولئك الذين يستأثرون وحدهم بتعليم الكونفوشية وأدائها امتحاناتها . (بالاز ١٩٦٤ ، هو ١٩٦٢ ، كراي ١٩٥٢) ، وهذه الصفوة من الفقهاء والعلماء هم جماعة متماسكة أشد التماسك من أفراد وجماعات محدودة لهم ثقافتهم المشتركة نأصلت لديهم بما اجتازوه من امتحانات ، وتفوقهم في تعاليم الكونفوشية وطقوسها القديمة . وهم زاد البيروقراطية ، وهم الذين يمزجون نشاط الصفوة السياسية بمن يقومون على التواصل بين الأنماط الثقافية ، ولهم صلاتهم الوثيقة بالقائمين على التماسك المسمى (رعوس العائلات والجماعات الثرية الواسعة) ، كما يمارسون نوعا من الاحتكار للتعامل مع المركز . ويقوم تنظيمهم على بيروقراطية أشبه ما تكون بيروقراطية الدولة (وتمدها بمشرة أو عشرين في المائة من رجالها) وفيما عدا بعض المدارس والكليات لا ترى لها تنظيما خاصا بها ، وهذه الصفوة الواسعة والمتعددة إلى حد كبير تستمد عناصرها أصلا من كافة الطبقات ، بما فيهم الفلاحون . وأن كان أكثر أفرادها ممن ينتمون إلى الطبقات المتميزة ، فهي على خلاف الروسية ، تحتفظ بصلات وثيقة بكافة طبقات المجتمع .

الامبراطوريتان البيزنطية والروسية :

قامت في كلا الامبراطوريتين الروسية والبيزنطية كوكبة من الاتجاهات الثقافية ، وأبنية الصفوة والمراكز والعلاقة بين المركز والمحيط (وكذلك في الامبراطوريات العباسية والفاطمية والعثمانية) ، ففي الصفحة الأخيرة (ما قبل الغول) من الحضارة المسيحية (المسكونية) (بيبس ١٩٧٥ سيتون - واطسون ١٩٥٢) نجح المركز إلى حد كبير في اخضاع الثقافة للنظام السياسي ، وحد أدنى من الاقتراب الذاتي للطبقة العليا من السجاي إلى الصيغة للنظامين السياسي والاجتماعي ، وغدا المحيط السياسي وقفا على الحكام . وأصبح المحيط الاقتصادي أقل مركزية ، وصغر النشاط الاقتصادي اليهم وإلى تدبيرهم الخاص ما داموا لا يتناولون على المركز .

وكانت لكافة الطبقات استقلالها الذاتي في كل ما يتصل بالدينيات من أعمال بلها بالاعتصاد على الا تكون لها صيغة من أي نوع كانت وبكل معنى من المعاني بأي جانب من جوانب الثقافة الدينية .

وبهذا ، أقام المركز حاجزا ضخما عنيقا دون سجايا عامة - للخلاص -
(امتد إلى كافة الطبقات دون أن يكون للكنيسة دخل فيه) لا تدنو معه
من السجايا التي يتسم بها النظام السياسى والاجتماعى ، بعد أن غدت
حكرا تلمأ عقب العهد المغولى للمركزية السياسية . وأصبحت الهرطقات
الدينية إما فى عالم آخر وأما بعيدة بعدا تاما عن الميدان السياسى ، وإن
أقبح المتدينون أنفسهم إلى حد ما فى أمور الاقتصاد (غريتشنكوف
١٩٧٠) .

وكانت الآداة الكبرى التي حقق بها المركز أهدافه ، هى العزل الصارم
بين الصفوة السياسية التي تمتلك القوة - وإن كانت فى الوقت نفسه من
دعائم النظام الثقافى وخاصة ما يتصل منه بالإبعاد السياسية - والصفوة
الاقتصادية والتعليمية والقائمين على تماسك التجمعات الكبرى التي
تنتمى اليهم (إبرشتات ٧٩٧١ ف ٦ راييف ١٩٦٦) .

ونجت الامبراطورية البيزنطية من العمى الذي أصاب الفتح المغولى
وعهد الطريق فى روسيا للوهن الذي منيت به الاتجاهات الذاتية والضعف
الذي أصاب بناء الطبقات الكبرى النشيطة فلم توافها القدرة على الفصل
بين هذا الاتجاه الدينى وغيره من الاتجاهات الدنيوية الأخرى للجماهير
المختلفة والطبقات أو الصفوة إلى الحد الذي وصل إليه المركز فى روسيا ،
وإن كانت بعض المحاولات قد تمت فقد كان للامبراطور السلطة الدينية
العليا على البطريق ، وكانت تلك هى العقيدة الرسمية للامبراطورية
والكنيسة معا . (هى ١٩٣٧ - أوستروجورسكى ١٩٥٦) .

ولم تخضع الاتجاهات الثقافية الدينية فى الامبراطورية البيزنطية
خضوعا تاما للسياسة كما كان فى روسيا ، وكان للكنيسة اهتماماتها
الدنيوية الأخرى ، وإن لم تكن سياسية فإنها لم تكن مقيدة كما كانت فى
روسيا . وقامت طوائف مختلفة من الفلاحين والارستقراط لها صلاتها
المستقلة بالمركز ، كما تميز المجتمع البيزنطى بطبقة وسطى من الصفوة
تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى ، ولها صلاتها الوثيقة بالطوائف
العريضة الأخرى (كارائيس ١٩٤٠ - ٤١ ، ١٩٥١) .

خاتمة أوروبا الغربية :

وما زالت هناك مجموعة من العلاقات المختلفة الباقية تنمو داخل
بناء الامبراطوريات والامبراطوريات القطاعية فى أوروبا المصنوع الوسطى
وبوأكيم العصر الحديث (أوروبا الغربية والوسطى) ، (بياوف ١٩٦٤ ،
بلوخ ١٩٦١ ، هنز ١٩٧٥ ، لندساي ١٩٥٧) .

وقد اتسمت الحضارة الاوربية بمديد من الاتجاهات الثقافية والتراكيب البنائية المتناقضة ، فاللامح العديدة والتباين الشديد في المجتمع الاوربي قد بدت واضحة في هذا العديد من الاعراف - اليهودية - المسيحية - واليونانية - والرومانية - والقبلية المتنوعة ، ومنها جميعا تبلورت اعرافها الثقافية . وبرز ملاكان من اتجاهاتها الثقافية توكيد ذاتيتها العلمية ونظامها الثقافى والاجتماعى وتلاخها جميعا في بعضها البعض ،

وهو ما اصطلح على انه نوع من التوتر بين النظامين العلوى والدنيوى مع الاصرار على التحرر من هبلا فالتوتر بمزج النشاط الدنيوى (السياسى والاقتصادى) بغيره من النشاط الدنيوى الاخر . (او ، دى ، او ، دى وادامس ١٩٧٥ ، ترويلتش ١٩٣١) .

واصبحت اتجاهات هذه الملامح على صلة بنمط خاص من الابنية النظامية المتعددة تتباين تباينا شديدا عما يمكن ان نراه من توحيد في الامبراطورية البيزنطية (او الروسية) وان كانت تشترك في كثير من صور الثقافة مع اوربا الغربية ، ويبدو التعدد في الامبراطورية البيزنطية الى حد ما في هذا التباين البالغ في الابنية داخل التوحد النسبى للاطار الاجتماعى السياسى حيث يوزع الاعمال الاجتماعية على الطوائف الاجتماعية المختلفة ، وقد نما هذا البناء المتعدد في اوربا مبسما - قبل اى شىء آخر - بامتزاج ابنية متباينة تكاثرت تكاثرا منتظما من ناحية واخذت تغير على التوالى من حدود تجمعاتها ومن وحداتها وهياكلها من ناحية اخرى .

ولم يكن هناك نوع من تقسيم العمل بين هذه الوحدات وانما كان هناك نوع من التنافس فيما بينها يعلو على ما للنظامين الاجتماعى والثقافى من سحبا كما يعلو على كل ما تتطلبه الوظائف المجتمعية الكبرى من اجراءات : اقتصادية او سياسية او ثقافية بمثل ما يعلو على التعريف بحدود المجتمعات المنتمية اليها .

والمر المزج بين الاتجاهات الثقافية والظروف التى تقوم عليها الابنية عددا من السمات الدستورية الرئيسية في اوربا (بلوخ ١٩٣٠ ، ١٩٦٦ - برونز ١٩٦٨ - بروار وايزنشتات ١٩٦٨) اهمها : تعدد المراكز ، وتغلغل المراكز في المحيط وضغط المحيط على المراكز ، مع قليل من الالتحام بين الحدود وكيانات الطبقة والسلالة والدين والسياسة في بنائها الجديد ، بالقياس الى تلك الدرجة العالية من الاستقلال الذاتى للجماعات والطوائف واقترباها من مراكز المجتمع ، وكثير من التداخل بين الوحدات الثابتة المتعددة الى جانب المستوى المرتفع من ثبات الوجدان والنشاط الاقليمى الواسع ، وتعدد الوظائف الثقافية والمهنية

(اقتصادية او مهنية) للصفوة التي تتمتع بجانب كبير من الاستقلال الذاتي يتقابل ويلتقى في علاقات مغلقة مع الطوائف العريضة التي ينتمي اليها بما يتمتع به من استقلال ذاتي مشروع بالنسبة للنظم المتماكة الاخرى الى جانب الدوائر السياسية والدينية واستقلال المدن الذاتي كمراكز مستقلة للبناء الاجتماعي والانشائي ومقومات الذاتية . ا برونز ١٩٦٨ ، ص ٢١٣ - ٤١ ، ويدر ١٩٥٧) .

انماط التغير والتحول :

وعلى ان اتناول الآن الانماط الكبرى للتغير في المجتمعات الكبرى التي عرضنا لها بالشرح والتفصيل لا ننقل منها الى تحليل الاتجاهات الثقافية وصور التنظيم التي قامت فيها ، ومن ثم تحليل الصلات بين صور التغير من ناحية والاتجاهات الثقافية وصور التنظيم والقسمات السياسية الالبينية من ناحية اخرى .

صورة التغير الموحد :

ان نظرة دقيقة الى بيانات التاريخ لتسفر عن صورة كبرى عديدة من التغير ، لكل منها ملامحه الدقيقة الهامة .

ومن هذه الصور التي تتميز بدرجة عالية من التوافق والامتزاج في كل ما ينم عنه التغير في التنظيمات الكبرى وفي الطريقة التي يتم بها ما تتميز به الامبراطورية الصينية (بالاز ١٩٦٤ ، ألون ١٩٧٣ ، رايكسون وفيريلك ١٩٦٠ ف ٣ : ١) والامبراطوريات البيزنطية والروسية (بيبس ١٩٧٥ ، وستروجرسكي ١٩٥٦ ، سيتون واطسون ١٩٥٢) ، وفي بعض الدول الاسلامية لا كلها ، والعلمانية منها بلذات ، وبصورة اقل في الامبراطورية العثمانية (اينالك ١٩٧٣ : انزوتون ١٩٧٢ ، ويلي ١٩٦٣) وفي العصور الوسطى في اوربا وفي اوربا الغربية والوسطى الحديثة (بيلوف ١٩٦٤ ، بلوخ ١٩٦١ : ٤ هنز ١٩٧٥ ، لندماي ١٩٥٧) . والصورة البارزة للتغير في تلك المجتمعات ، تبدو اولا من التحوير والتعديل في كيان المجتمعات الثقافية والدينية والقومية الكبرى وفي الاطار الذي يقوم عليه التنظيم الاقتصادي والديني وفي الترتيب الاجتماعي للطوائف بحيث يفضي جنباً الى جنب متوآمراً مع التحول الجذري في النظام السياسي ذاته .

وثانياً : فيما يبدو من اتجاه الى اقامة صلات قوية بين التغير في اسس الاقتراب من السلطة بكل ما تم عنه والتغير في الاسس والمعايير التي يقوم عليها البناء الطبقي للمجتمع وبين حركات المعارضة والكفاح

السياسى المركزى ، من قبيل التنظيمات والمذاهب الفكرية العتيبة التى تكون المصالحات القوية للمسائل التى يدور حولها هذا الكفاح .

ومن المسلم به ، حتى فى مثل هذه المجتمعات الامبراطورية والامبراطورية الاقطاعية ، أن أنماط التغير الشائعة كانت تفسيرا فى الاسر الحاكمة ، قد يؤثر أحيانا فى محيط الحكم ، وغالبا ما يعجز عن القيام بتغيير ملموس فى بنائها السياسى ، وفيما عدا ذلك تقوم أحيانا مع العلاقات القرابية أنماط أخرى على درجة كبرى من التوافق بين البناء الجديد للنظام السياسى وغيره من النظم السائدة ومن ثم كان تغير الاسر الحاكمة مرتبطا بقيام ونمو وتقوية أو بانهيار وضعف الصفوة من المثقفين ورجال الدين وغيرهم من العاملين . وكذلك النظام فى معارضته لأكثر الجماعات التى ينتمون إليها أو بانتقال السلطة الى الطبقة الارستقراطية وتحولها من الملك إليها أو لوقوف الطبقة الارستقراطية ضد الجماعات الحضرية والغلاحيين الاحرار أو بانحراف قوة البيروقراطية واستئثارها بالنظام .

وأحيانا ما يرتبط التغير بالتحول عن المبادئ السياسية التى تدبى بها تلك الجماعات وخاصة فى اقتربها أو ابتعادها. الذاتى عن المركز (ايرنشتات ١٩٦٩ ف ٤) .

وتبرز صورة أخرى مماثلة من ناحية الصلة بين استمرار الاشكال الاقتصادية والحدود السياسية للامبراطورية ، وفى هذا ، دون أى نمط آخر من المجتمعات التقليدية يتجه التغيير فى الاصول التى يقوم عليها البناء الاقتصادى ويدور حولها الى الصدام المباشر مع المراكز السياسية ، وفى الوقت نفسه ، تصبح هذه التغيرات البعيدة فى النظام السياسى قادرة على التأثير فى وظائف المؤسسات الاقتصادية وبناء الطوائف الاجتماعية .

وينشأ داخل هذا النظام السياسى اتجاهات للتوافق أو اقامة صلات بين حركات المعارضة الكبرى والصراعات الجارية من قبيل التوفيق بين الثوار والخارجين عليهم ، أو بين هؤلاء وأولئك واركاز النظام ، (بداية بالتأثير الاقتصادية والثقافية التى يظطلع بها الصف الثانى من الصفوة) وبين كل منها وصراعات المراكز السياسية العديدة بكل إبعادها ، وقد تصبح هذه الصلات أكثر من أن تكون وسيلة للتوافق عندئذ تستقر هذه الحركات عن قيام نظم أكثر التصافا وسمات كانت متوارية . يند غنها فى الثالب سمات وأنماط من النظم جديدة ، وينتمى هذا الاتجاه الأخير الى سمات فكرية عميقة الجذور تعبر عنها شعارات رفيعة فى كفاها السياسى الذى يحاول أن تبثه فى تلك المجتمعات .

وفى هذا الاطار العام لهذا النمط يبدو أنماط صفرى عديدة على أقصى درجة من الاهمية ، ويمكن أن نميز بينها : أولا : تبعا للدرجة

التوافق القائمة بين المتغيرات في النظم الحكومية الكبرى المجتمع ،
والحركات الكبرى للاحتجاج والتناحر . ثانيا : تبعا لاستمرار أى نظام
سياسى ويقائه ، فإذا لم يتسن له الاستمرار ، فما هو البديل ، أهو
الانحيار والسقوط ، أم هو التبدل - على درجات متفاوتة من العنف -
لهذا النظام .

الامبراطوريات الصينية والروسية والبيزنطية والاسلامية

اتسمت الامبراطوريتان الصينية والروسية بسمات واهية من
التوافق ، فعلى طول ما عاشت الامبراطورية الصينية ، وعلى قصر
ما عاشت الامبراطورية الروسية بالنسبة للامبراطورية الصينية ، كانت
نهاية الاثنين معا الثورة العنيفة والتحول العنيف .،،

واتسم التناحر والصراع السياسى فى الصين بما قد عنه من ثورات
وظهور عدد من الحكام الانقطاعيين العسكريين تمتعوا بنوع من الاستقلال
الذاتى وبداية لحكم اسرات اجنبية قام على الفتح ، ولم يبدل أى جهد
لتوطيد مكانته السياسية ، واكثر ما نجم عن الثورات تفصيلات ثانوية عن
جنوى النظام السابق ولم تحاول أى اتجاهات جديدة تنطوى على تفسير
جدرى ، ولم تتمتع الاتجاهات السياسية للحكام العسكريين وأقطاب
الحرب الاطار القائم من الاشكال السياسية والقيم السائدة ، وعلى قدر
ما قاموا به من محاولات للاستقلال او الانفصال عن الحكومة المركزية ،
لم يبد منهم أى اتجاه لاقامة نظام سياسى جديد . (داروس ١٩٧٣ ،
أيزنشتات ١٩٦٩) .

وبالمثل ، أخذت تلك الاديان غير السماوية : التساوية واليهودية
وبالاخص مدارس الكونفوشية ، تعمل داخل هذا الاطار الاجتماعى
السائد او تنجح الى الارتداد عنه ، وكانت الصلة الوحيدة للتقارب بين
الكفاح الفكرى والمتغيرات التى طرأت على جماعات الصغوة فى المركز
والسياسة الواقعية للمركز قد بدأت تسفر عن نفسها فى صورة من الجدل
بين المحافظين من صغوة الكونفوشيين فى المركز الا أن تلك المتغيرات كانت
- فى العادة - مقصورة على المركز ، فى الاوساط العليا الضيقة من
البيروقراطيين ورجال الفكر . (ديز ١٩٣٩ ، ليو ١٩٥٩) .

والصلة الوثيقة بين تفسير النظام السياسى والتكوين الطبقي
الامبراطورية الصينية من نفسها الصلة التى تسود كافة المجتمعات
الامبراطورية ، وهى تلك المتغيرات السياسية التى ترتبط بالتحول النسبى
فى قوة الفلاحين الأحرار وموقفهم من العناصر الارستقراطية البائدة ،

الا ان هذا الرباط كان في الصين والقياس الى الامبراطورية البيزنطية على مستوى سياسة الحكم اكثر منه على مستوى الروابط السياسية الوثيقة للطبقة ، ومن قبيل ذلك ان النمو الحضري والتجاري الذي تم على ايام سنج وان ارتبط بالتغيرات التي قامت على سياسة الحكومة ، فانها ظلت بعيدة عن التغيرات التي اُتسم بها ضغط هذه الجماعات على المركز .

وفي الامبراطورية الروسية (بيبس ١٩٧٥ ، سيتون واطسون ١٩٥٢) كان المركز في حاجة الى زمن مديد سببا ليقم حاجزا قويا بين الثورات المحلية ، والحركات الدينية والاحداث والصراعات في المركز نفسه .

وقد كان المركز منذ حكم بطرس الاكبر - على الاقل - متحضرا الى حد بعيد وافرز كثيرا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، الا انه استطاع ان يحكمها ، ويحول دون افرازها لاي اتجاه سياسي مستقل او أي تنظيم ينشأ عنها .

وكان الاقتراب الدائم للجماعات المختلفة من المركز ، والتحول عن الموارد الاقتصادية الى الموارد السياسية ، وعزل الطبقات الكبرى من مقومات النظام وشارحيه ككل هذا كان الاداة الكبرى في عملية التحكم والسيطرة .

اما الامبراطورية البيزنطية فقد كانت على درجة كبرى من التوفيق بين التغيرات الداخلية على التحول واعادة البناء وخاصة فيما يتصل بتداول السلطة ما بين الارستقراطية الحاكمة والحكم الامبراطوري والفلالحين الاحرار ، ومن اعظم صور الصراع ما كان يحدث عند التنازل النهائي عن عرش الامبراطورية من ثقلوت الاسباب ، (اوستروجورسكي ١٩٥٦) .

ومن نظم العالم الاسلامي الامبراطورية ما كان في الدولتين العباسية والفاطمية (لويس ١٩٥٠) في اقترابهما من النمط البيزنطي ، الا ان الامبراطورية العثمانية كانت اكثر قربا الى هذا السلف البيزنطي المباشر .

الا فيما كان من اسباب سقوطها من تحول ثوري (لم يتسم بالعنف) .

أوروبا الغربية والوسطى :

اما المجتمعات الاوربية وخاصة الغربية والوسطى منهسما (بيلوف ١٩٦٤ ، بلوخ ١٩٦١ ، هنز ١٩٧٥ ، لندساي ١٩٥٧) ، فقد كان التوافق بين التغيرات وفي اقامة النظم السياسية وفيما عداها من دوائر الحكم تاليا ومستمرا ، كما كان أيضا في حركات المعارضة والهزات الدينية والصراعات السياسية وما ينجم عنها من تناغم البناء .

ولهذا كان التغير في أي دائرة من دوائر الحكم والنظم الحكومية يفتح غيره من الدوائر ويصورة أكثر بروزاً في الدوائر السياسية وقد أدت هذه المتغيرات إلى استمرار التناغم الإنشائي بين تلك الدوائر ، وإن لم تؤد بالضرورة إلى ثقافة موحدة أو نظام سياسي موحد . كما كان هناك صلة وثيقة بين الحركات الثورية والهزات الفكرية والكفاح السياسي أيضاً ، اقترنت باتجاه الصفوة بصورها العديدة والطبقات الاجتماعية العريضة إلى التعاون مع المركز ودعمه وتعاونها جميعاً في بناء النظام الاقتصادي والثقافي ومجالات التربية والتطعيم .

وإذا ما قارنا بين النظم الإمبراطورية الخالصة ، فإن المجتمعات الإمبراطورية الإقطاعية في الغرب قد اتسمت بقدر كبير من الوهن وتفكك النظم والكثير من التغير سواء في النظام أو في التجميع العام كما تمددت فيها المراكز واختلعت كثيراً بين زمن وآخر ، وفي الوقت نفسه ، برهنت على قدرة بالغة على الابتكار في إبداع النظم وفي تجاوز الحدود القومية والمراكز السياسية المختلفة قادت بصورة مطلقة في إطار من الاقتصاد الملأ بالثروات التي إلى ثورة الغرب الكبرى .

التوافق الجزئي واتفاق من التغير غير التوافق :

والنمط الثاني من التغير في تلك المجتمعات التاريخية وكانت له السيادة والانتشار أكثر من غيره - وخاصة المجتمعات اليونانية والرومانية - في بعض دول المدينة القديمة وفي الشرق الأدنى وفيما بين الاتحادات القبلية الإسلامية أو الإسرائيلية باللدات ، فقد اتسم فيها التغير بدرجة عالية من التوافق في كل أطواره ، التوافق بين التمرد ، والتجديف الديني والفكري من ناحية والكفاح السياسي في المركز من ناحية أخرى ، ولكنه يرتبط إلى أبعد مدى مع تنظيمات لا تعيش طويلاً وإن قامت على متغيرات متوافقة في الدوائر التنظيمية العليا . (هـرنبرج ١٩٦٠ ، إيزنشتات ١٩٧١ ف ٦ ، فوكس ١٩٧٤) .

وثمة نمط ثالث من التغير ، وجد - قبل أن يوجد في أي مكان آخر - في كافة أرجاء الشرق الأوسط القديم ، وفي جنوب شرق آسيا قديماً (موسكالي ١٩٦٢ ، شتاينبرج ١٩٧١) وفي أكثر المجتمعات الإسلامية (تيرنر ١٩٧٤) ، اتسم بوهن التوافق في كل من المتغيرات التنظيمية في الدوائر الحكومية العليا وفي عمليات التغير على السواء .

وفي أغلب هذه المجتمعات ، ومع كل المتغيرات الدوامية أو المتفشية في المبادئ التي تقوم عليها النظم أو الحدود التي تسيطر عليها وعلى غيرها

من التجمعات والمؤسسات وبالرغم من الضغط المتبادل الواضح فإنها لم ترم بوجه عام الى التجمع أو التوافق ، وذهب كل منها بتغير في عزلة أو على العكس يبدى نزعة الى الاستمرار بينما تحل التغيرات الكبرى بالآخرين . وشبهه بذلك نمو نوع من الصلات المتناهية بين متغيرات النظم السياسية من ناحية واقامة مثل للاقترب من القوى السياسية في الدوائر الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

وتتصل التغيرات الكبرى في كافة هذه الانظمة السياسية بتغير الافراد أو تغير الاسر لمما بالتحول في الموقف الوراثي للاسرات المختلفة أو الجماعات السلالية أو الاقاليم أو في الحدود التي يقوم فيها الحكم وفقا لسمات الشرعية التي تضى على الحاكم تميزه بالحكم ، أو تبعاً لتغير سياسة للحكام ، قشرية كانت أو يدوية أو قريضة في نزعتها .

وترتبط مثل هذه التغيرات بظهور جماعات اقتصادية أو دينية جديدة نادرا ما تؤدي الى ظهور بناء جديد من المبادئ التي تكيف الاقترب من السلطة . وليس لها من الصلات أكثر من صلتها بالتحول في سياسة الحكام .

وتتفق هذه الممالك والمنظمات القبلية ودول المدينة أيضا في نظمها الاقتصادية المتسعة التي تقوم على التجارة الداخلية المشتركة والأسواق الزراعية متجاوزة الحدود السياسية وتبقى على النظام الوراثي القائم ، مما يترتب عليه تحرير عميق في وسائل التكنولوجيا أو في النشاط الاقتصادي وفي بناء المؤسسات أو في طبيعة الإنتاج ، وإن أدت بصورة غير مباشرة الى الالتزامات التي تعانى منها النظم الوراثية المختلفة ، فإنها لا تتوافق على الدوام مع مثل هذه التغيرات .

وينتمى هذا النمط انتماء وثيقا الى مستوى واهن من الروابط أو الاندماج ، أو الى نوع من الانقسام الشديد بين حركات المعارضة والصراعات المختلفة أي بين الثورات والخارجين عليها أو بينهما وبين الصراع السياسي في المركز ، كما هو أيضا بين تلك العمليات ومثيلاتها من مبتكرات النظم وبالذات في دوائر الاقتصاد والثقافة قبل غيرها ، كما يرتبط هذا النمط بالتبعية أيضا ارباطا وثيقا بأبولوجيات ومحنة لا رباط بينها في أي نشاط أو كفاح سياسي .

الجماعات البوذية والهنوكية :

وفي هذا النمط نستطيع أن نشير عدة متغيرات ، تبعاً لدرجة الاختلاف ، أو الظروف المعقدة لهذه المجتمعات المتعددة . وتبعاً لانتمائها اما الى ثقافتها المحلية وكيانها الفارق في افوار الماضي ، أو على العكس الى

حضارة رفيعة وأديان دينوية لها وضعها المتميز كالهندوكية والبوذية ،
(بلغاردو ١٩٧٢ ، ديمونت ١٩٧٠ ، تابيهيه ١٩٧٦) او الزرادشتية
الى حدها .

وقد يؤدي فناء النظام السياسي ، كما في بعض الانظمة البسيطة
التي يقل فيها التباين ، كعض مجتمعات الشرق الادنى او غرب آسيا
القديمة الى اختفاء الشعوب واختفاء ادبائها ، واحيانا ما تكون الصلة
بين المتغيرات في بعض السلالات الجينية واللغوية الكبيرة وفي النظم
الاقتصادية بالذات وبين المتغيرات السياسية واهنة متهاوية .

أما النظم المعقدة شديدة التباين ، والتي ما زالت حتى وقتنا
هذا تقوم على حضارات عليا ، فانها تفصح عن عديد من التميز في السلالة
وفي القومية وفي الثقافة ، فضلا عن التميز بين التجمعات والنظم للدينية
والاوضاع الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية الطبقيّة التي تصر على الثبات
والبقاء ، فاذا تغيرت فان تغيرها لا صلة له بالتحول في النظام السياسي .

حتى اذا بدأ ما يشبه أن يكون علاقة بين المتغيرات الدينية
والحضارية وبين المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، الا انها تكون أكثر
وهنا مما هي عليه في المجتمعات التي تتوافق فيها المتغيرات .

ومن اليسر ملاحظة بعض هذه الروابط والصلات ، خلال تطورها ،
ففي عالم البوذية (الثرافادا) مرت المتغيرات الثورية بالآلاف المتغيرات
(تامبيا ١٩٧٦) وغالبا ما كانت على صلة بالمجاميع السياسية ، مما أدى
الى ظهور معالم الملامح جديدة وأبعاد أخرى تتحدد في اطارها الجماعة
السياسية المحيطة وقد اكتسبت مستوى أقوى من الملامح المتناسكة
وحفقت بمتغيرات أوسع تغلو قاعدتها واطارا لبلورة تلك الملامح وتحييد
كيانها القومي ، وكثيرا ما تبدو مثل هذه الملامح ، كما هي في الاعراف
الدينية وكأنها أقدر على البقاء من النظم السياسية .

إلا ان هذه الحركات لا تميز أي تميز للمراكز السياسية ، ولا للعلاقة
بين المركز والتواضع ، وليس لها من المعايير ما تدنو بهما من السلطة
السياسية ، ولا يتسنى لها أن تكون ذات أثر متميز في النظم الأخرى .

وقد جرت بعض المتغيرات المعقدة في الهند وفي اطار
الحضارة الهندوكية ، لها صلتها الوثيقة بالانتفاضة والهرطقة والتغير
لكبير في النظام ، فقد كانت حركات التغير الهندية على صلة وثيقة
بانثيوس والجماعات الطائفية الكبيرة فافترزت مثل هذا التحول في تلك
المؤسسات حيث كان لهذه الجماعات الطائفية نسلها الملموس ، وعلى
مدى التاريخ الهندي كان لهذه الطبيعة اثرها البالغ في مثل هذه النزعة

الى التجديد الوئيد المنبعث من داخل الدوائر التى تقوم عليها النظم المختلفة كإعادة وضع الحدود السياسية والمتغيرات التكنولوجية ، والمستويات الاجتماعية المتباينة والبناء الجديد للدوائر الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن الدوائر الدينية ، كما تسفر عن نفسها فى ظهور حركات وشيع جديدة ، (دومونت ١٩٧٠ ، كلوف ١٩٧١ ، سنجر دكون ١٩٦٨ ، تاير ١٩٧٨) .

وغالبا ما تتصل هذه الحركات الدينية اتصالا وثيقا بمقومات البناء العليا للتغير ، وخاصة فيما يتصل بالعملات الاقليمية والمتغيرات الطائفية والحراك الطائفي لتفرز جماعات طائفية متماسكة ، الا أن ههذه العمليات نادرا ما تتصل بإعادة بناء النظم السياسية او تكون لها صلة بالعلاقة بين الدوائر السياسية والاقتصادية .

وعلى العموم ، فان حضارة الهند القديمة كانت من التناغم فى بناء نظامها التأسيسي واتصال كافة معالمها بعضها ببعض الى حد كبير .

العالم الاسلامى السنى :

وقد ظهر فى داخل بعض المجتمعات الاسلامية السنية نمط خاص من الصلات بين حركات التغير والتحول فى الدوائر النظامية المختلفة (لويس ١٩٧٣ ص ٢١٧ - ٢٦٠) اتسمت اجمالا بمستوى واهن من التناغم بين الحركات وعمليات التغير بالرغم من المؤثرات المذهبية القوية التى ورثتها من الاسلام مع قيام المثل الاسلامية الدينية والسياسية .

وقد ظهرت شيع دينية مختلفة وحركات شعبية الا ان تأثير الدين على السلطة ظل ضعيفا فى النظم القوية المستقرة ، ولم يكن غير الثورة أداة للارغام ، ومن ثم قامت شيع وحركات عديدة تعمل على هدم النظام القائم واجلال غيره محله يقوم على النقاء الدينى ، ولم يكن هناك بديل غير السلبية .

ولكن مع الاتجاه الاسلامى المتوارث للقائم على الوحدة والانسحاق جد نوع من التغيير الفعالى فى قلب العالم الاسلامى يرمى الى الوحدة بدلا من العرق والتناغم بدلا من الاختلاف ، وقد ظهر ذلك فى محاولات ترمى الى تحقيق ما ينشده الاسلام من اقامة جماعة اسلامية سياسية ودينية هى « الامة » الاسلامية ، وهذا هذا الاتجاه فى ابرز صوره بقيام النظم السياسية الجديدة ، كالنظام الامبراطورى ، (كانت الامبراطورية العثمانية آخر هذه النظم وأقهرها على البقاء) والانظمة شبه القبلية ، كما كانت فى

المغرب (جيلنر ١٩٦٩) وكثيرا ما كانت تلك النظم تتهاوى بقيام نظام جديد .

ولهذا ، فاننا نشهد على مدى التاريخ الاسلامى وخاصة في قلب العالم الاسلامى نوعا من التآرجح بين الحركات السياسية والدينية الفائرة ، اشبه ما تكون بالنظم الشمولية نهدف غالبا الى تغيير النظام السياسى بطرق غير مشروعة كالاغتيال والتمرد والمواقف الدينية والسلبية السياسية تعمل على صبغ النظام القائم بالطغيان .

خُتام تطيلي مقسرون :

ويتضح من التطيل المتقدم عنف الكفاح السياسى والتوافق بين حركات وانماط التغير مما يتصل اتصالا قويا بالمثل العليا والتميز في تنظيم المركز عن المحيط التابع له ، وفي قوة الوعي الطائفي ، وكثافة الطبقة الاولى من الصفوة عامة والطبقة الثانوية منها بنوع خاص في تفردهما واستقلالهما الذاتى ، وشيوع التوتر بين النظامين النقيضين والملاوى والتصور الدينى للقضاء على هذا التوتر او الالتزام الشديد بالنظام الاجتماعى والكونى .

والسبيل الى ادراك تلك الصلة ، يتمثل في حقيقة ان هناك صلة وثيقة او تماثلا بين هذه القوى الرمزية والبحث عن حلول لها (مسائل) جريتن ٩٧٢ ص ١٧١) في شتى المحتويات الثقافية لمشكلات الوجود الانسانى الكبرى من ناحية ، والمستوى الرفيع من الملامح والتميز - تقنين الصور العليا للنظام التأسيسى من ناحية اخرى .

وقد اشرنا في تطيلنا الى بعض الحركات للتنظيمية والمسلمين في الميدان الاجتماعى حين يربطون بين هذه الحلول الرمزية للمشكلات والافاصر التى تربط بين المعرفة الرمزية والذوات التنظيمية بالمقارنة بالمنشئين الخاليين من الفرضية من امثال ليفى ستراوس (١٩٧٤) حين يؤخذون في الغالب بهنات بسيطة (جلوكمان ١٩٧٤ ، روسي ١٩٧٤) .

وتكون الصفوة العليا بالاشتراك مع شرائح النظام هي الرباط الاصيل بين الاتجاهات الثقافية والافاصر الرمزية للذوات التنظيمية الاصلية ، وفيما بينها أيضا وبين عمليات التغير الاجتماعى . وهؤلاء الشرائح هم حلقة الاتجاهات الثقافية المتنوعة ، بينما يقوى الرباط بينهم ويضعه ما يقوم من افاصر رمزية بنواة لدوائر التنظيم الاسمية مثلها في ذلك مثل العمل الجماعى والتنظيمات والحركات الجماعية وكذلك الروابط التى تقوم بينهم .

واللعمامة الاساسية الكبرى التى يستند اليها الصفوة في تشكيل

العناصر الكبرى للنظام التأسيسي هي : أولا : سر الموارد المتاحة والانشطة التي لا تفرق تماما في الوحدات المعروفة كالأسرة والجماعات والحرف ، إذ أنها يمكن أن تكون أساسا لمراكز تنظيمية ومستويات طبقية وجماعية جديدة . ثانيا : هناك نمو تلقائي في الأسواق الواسعة التي تقف في وجه تلك الوحدات . ثالثا : التصورات البديلة للنظام الاجتماعي والسياسي أو الثقافي التي تختلف عن النمط القائم لا من حيث مجازاتها للوضع القائم (جلوكمان ١٩٦٣ ف ٣) ولكن من حيث وقوفها من ورائها .

الآواصر والحلول الرمزية :

ويفصح التحليل الذي قدمناه عن أن دقة التعبير عن مشكلة الوجود الانساني تبتغى أكثر وضوحا عندما يكون هناك تصور لحالة التوتر بين النظامين الدنيوي والعلوي وأن تكون هناك صلة وثيقة بهذه النظم ، أو عندما لا يستنى قبولها كما هي .

وعندما تنظم تلك الاتجاهات فإنها من اليسير أن تفرز رغبة قوية في تحرير مصادر الثروة ، من حيث الأسواق الكبرى ، والتصورات البديلة للنظام الاجتماعي ، وكذلك الوضع التماسك للصفوة وشرح النظام .

وكلما كان شرح النظام أكثر استقلالا فإنهم غالبا ما يصفون نوعا من الحيوية على التصورات المتغيرة للنظام الاجتماعي ، وكذلك عندما يقوم المشرفون على تنظيم موارد الثروة وربط تلك الموارد بمختلف أنواع النشاط القائم في الموائر المختلفة ، وربطه تلقائيا باتجاهات النشاط الجديدة بأولئك رباط .

وبما لذلك ، فإنهم يؤيدون قيام صلة وثيقة واضحة المعالم لمحتويات النظام التأسيسي الكبرى وأن يكون هناك تقارب مستقل بين الصفوة والمجامع ، وأن تكون صلة الود بينهم وبين اتجاهاتهم المتألفة متبادلة مع المركز ، بمثل ما يجب أن تكون عليه قدرة الشراح على تنظيم العمل الجماعي ، (التمزد والكفاح السياسي بالذات) في إطار من التركيب المستقل .

وتبقى مثل هذه الأحوال هناك أشياء لا تقل عن ذلك أهمية ، فالصلات للوثيقة يجب أن تبرز بين شتى النماذج المتمردا والثورات والكفاح السياسي على قدر ما يجب أن يكون أيضا من توافق بين مستويات التغير في كافة دوائر النظم المختلفة .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى التصور الواهن للتوتر بين النظاميين
الديني والعلوي مما يقلل من حلول مشكلات الوجود الإنساني ،
ولا يسبغ قيام صلة وثيقة بين دوائر التنظيم الكبرى وموارد الثروة الحرة
وبين الصفوة الفارقة في التجمعات المنتمية .

اتجاهات دينوية أخرى :

ولكن ، حتى وإن شاع أى تصور لهذا التوتر بين النظاميين الديني
والعلوي في تلك الحضارات وأصبح مقننا ، فستبقى أوجه عديدة للخلاف
في المحيط النظامي وفي عمليات التنمر ، تتأثر إلى حد بعيد بالاتجاهات
الثقافية المتباينة ، والسمة اللازمة للصفوة المتميزة ..

وقد أضفى تحليلنا المتقدم أهمية خاصة على اثنين من المتغيرات
لرما أهميتهما الخاصة ، أولهما : التفاوت بين التأثير النسبي لهذا الحل
الديني وغيره من الحلول الديوية الأخرى على التوتر الناشب بين النظاميين
الديني والعلوي (أو على الخلاص) . والثاني : وبأى مقابل للآخر ، وهو
العلاقات القائمة بين الملامح أو البؤر التي يتمركز فيها حل هذا التوتر ،
أى ملامح الخلاص أو الملامح التي تعزى إلى بعض التجمعات الأولية
الكبرى .

وهل هذا - وقبل أى شيء آخر - فان مستوى التعميم لموارد الثروة ،
واسع الاسواق المختلفة ، والتماثل بين الدوائر النظامية ، وكذلك ظهور
تصورات بديلة للنظام الاجتماعي ، مما يؤدي إلى وهن النمو عندما يتركز
الخلاص في نشاط دينوي آخر أو عندما يتصل بهذا النشاط الديني
وغيره من النشاط الديني الآخر ..

وشبهه بذلك ما تفرزه تلك التصورات ، لو ما ينجم عن انتشار
التكنولوجيا وحالات البناء وتوجيهها نحو قنوات جديدة للتنظيم من فرص
تتصل بموارد الثروة الحرة ، فان هذه الفرص تعظم وتكاثف حيث تتولق
الصلات بين سحابة الخلاص وسحابة التجمعات الكبرى المنتجة اليها
(منصرية أو قومية) .

كما يؤدي أى تأكيد للحلول الديوية الأخرى للتوتر بين النظاميين
الديني والعلوي إلى ظهور أسواق كبرى ومراكز دينية متميزة ولكنها
لا تنتمي لدوائر التنظيم الأخرى ولا ينجم عنها كثير رباط واهن بين هذه
الموارد التي تشيعها قوى التكنولوجيا في دوائر أخرى وتلك الموارد التي
تنمو في الدوائر الدينية .

وهنا ، نرى هؤلاء الذين يقومون على إبراز نماذج النظام الثقافي مع
نشاطهم الديني المستقل ، من وجهة النظر التأسيسية يفرقون في محيط
التجمعات الكبرى (مثلهم في هذا مثل الصفوة السياسية والاقتصادية) ،

ومن ثم لا يتسنى لهم أن يقوموا بنشاط مستقل أو يقدموا أى توجيهات ولا تصبح لديهم القدرة على ابتكار أنظمة جديدة معقدة .

ويدور الفصل بين الحيوية الداخلية للدينيات وحيوية المراكز الثقافية والدينية أشد وأقوى عندما تنفصل بؤر الطول الدنيوية الأخرى للتوتر القائم بين النظامين الديني والكوني كما هي في البوذية عن الجماعات الكبرى الأولية التي تنتمي إليها .

وفي هذه الحالات قد تتصل الحلول الدنيوية الأخرى لهذا التوتر بالسجاية واللامح الأساسية للجماعات ، ولكنها لا تكون مع إعادة بناء الدوائر التنظيمية الكبرى ولا مع علاقات المركز بالمحيط .

وعندما تقوم الحلول الدنيوية الأخرى للتوتر القائم بين النظامين العلوي والدنيوي — كما هي في الهندوكية — على صلات وثيقة لتتحم فيها سجايا الخلاص الدنيوية الأخرى مع السجاية الكبرى للجماعات الانسانية ، فإن سوارث الثروة الحرة تغدو متاحة وتقوم الأسواق الكبرى متخطية الدوائر الدينية الخالصة ، وقد توجه هذه الموارد اتجاهات ثقافية متباينة وإن كانت الرقابة على تحويلها قائمة في الدوائر الدينية .

وتتجنى هذه الاتجاهات إلى أن تبرزها وتمزها وتحملها الصفوة التي — تجمع — من ناحية — بين نوع من الاستقلال الذاتي في أداء وظائفها (سياسية ، اقتصادية ، الخ) وبين بعض الاختلافات الداخلية فيما يؤديه من وظائف بينما هي من ناحية أخرى غارقة تملأ في جماعات متمسكة ، حيث يقوم نوع من الاستسلام لدى من ينصحبون عن نماذج النظام الثقافي من أولئك الذين يحملون ويصوغون الجانب الآخر من الخلاص الدنيوي .

وبينما يبدو تصور النظام البديل في هذا محدودا ، كما هو في البوذية فإنه من الناحية الدنيوية الأخرى يغدو شديد الصلة بنشاط محدد في الدوائر التنظيمية .

ولا يؤدي المثل الأعلى للاقتلاع عن الشيء ، وهو طابع الهندوكية الأكبر (بيلاردو ١٩٧٢ ، لابر ١٩٧٨ ص ٦٢ — ١:١٠٥) في الوقت الذي يشتم فيه أطرا جديدا للالتزام ، إلى الارتفاع بمستوى الحدود الثانوية أو ربطها بالصورة النهائية لحقيقة المستوى الثقافي والاجتماعي واتساحه . ولا يفرز هذا المثل الأعلى أية بوأث أو اتجاهات قادرة على ربط أنواع النشاط في تلك الدوائر غير الدينية بالدعامة الأساسية التي تتميز بها الثقافة الهندية . وقد عجزت كل الحركات الهندية عن أن تبذل روابط جديدة بين الدوائر الدينية والدنيوية أو أن تمهك لظهور متغيرات أساسية

في معنى وفي بناء الدوائر التنظيمية المختلفة) فابر ١٩٨٧ ص ٦٣-١٠٥ (

بِسْؤَر الخِلاص :

يؤدى التوتر الشديد بين النظامين الدينى والعلى مع التوكيد على هذه الانشطة الدينية الى ظهوركم من موارد الثروة الحرة ، والاسواق الواسعة والتعبير الدقيق للدوائر النظامية والعديد من التصورات المتغيرة للنظام السياسى والاجتماعى .

كما يؤدى ادراك هذا التوتر الى ظهور ، او على الاقل الارتباط بهذا التوتر او أن تضطلع به ، تلك الصفوة المستقلة سواء كان التعبير عن نماذج النظام الثقافى والصفوة السياسية او كان التعبير عن تماسك التجمعات المختلفة ، وبالتالي فان هذه المجتمعات التى تنعش فيها تلك الاتجاهات تسفر عن امتزاج تلك الصفوة واتحادها الوثيق مما يتيح لها التمكن من موارد الثروة الحرة وتوجيهها نحو قنوات جديدة ، واذا اتيح لشراح النظام تبادل هذه الاتجاهات فان اتجاهات التغير تغدو أكثر امتزاجا .

ومن المحتمل أن يتضمن هذا النمط عددا من المتغيرات تبحر لعدد تلك الاتجاهات وتعدد محتوياتها . وقد تتباين تلك المحتويات من حيث بنائها الداخلى او من ناحية الفصل بين هذه البؤر الدينية وغيرها من البؤر الدينية الاخرى للخلاص (وهى مشكلة قائمة فى أكثر الحضارات والاديان الكبرى) . كما تتباين فى الاساس الذى تنتشر معه تلك البؤر ايضا المتعلقة بهذه الطول الدينية للتوتر بين النظامين الدينى والعلى . وفى العلاقات التى تنسم بها بؤر الخلاص من هذا التوتر وتلك التى تنسم بها التجمعات الاصلية المعنية .

وعندما يضعف التوكيد على تلك العوالم الدينية الاخرى (كما هو فى الصين) وتكون بؤرة الخلاص فى هذه المدينيات أكثر حدة ، او يتركز الخلاص من هذه الدينيات فى مساحة واحدة من النظام (كما هى فى الصين وفى العالم الاسلامى) فان الاتجاهات المحتملة للصفوة المستقلة تغدو أكثر قوة ، وخاصة لدى أولئك الذين يعبرون عن تلك النماذج المتعلقة بالنظام الثقافى والاجتماعى والصفوة السياسية . لتكون منها صورة متكاملة داخل اطار اجتماعى فرد ، او نسق معين تتضائل فيه الاختلافات الداخلية كما يصورها ابلغ تصوير رجال الفكر فى الصين .

ولا يتسنى لهذا البناء أن يمنح أكثر من قدر ضئيل للاسواق والموارد الحرة ، حتى وإن كانت الاصول التى تقوم عليها دوائر النظام المساندة قوية مهيمنة ، فيقل انسياب الموارد نحو الاسواق وتصبح مقيدة ونتجه أكثرها نحو المركز ، ويتبع ذلك أن الصفوة فى هذا النظام لا تجد لنفسها

سبيلا للاستقلال الذاتي في نقل الموارد ، ومن ثم تصبح احتمالات التحول
الداخلي مقيدة غير يسيرة .

وكان الاهتمام بهذا الميدان المتفرد من النظم للخلاص الديني شائعا
في الصين وفي بلاد الاسلام (وكان في بلاد الاسلام عسكريا سياسيا) فافرز
بناء مماثلا من الملتزمين عاق قدرة المجتمع على التحول ، وان جدت في
العالم الاسلامي أيضا مؤثرات دينية أخرى قوية - منفصلة عن هذه
الدينيويات - افترزت تصورا قويا لنظام اجتماعي وسياسي بديل ،
وحضارة طائفية خاصة لها سماتها القوية المتميزة .

وكما ازداد الانقسام في تنظيم العلاقات بين هذا الميدان الدينيوي
والمبادئ الدينية الأخرى للخلاص (كما كان في روسيا) كلما كان الاتجاه
قويا لاتخاذ موقف تتفرق فيه الصفوة بدلا من أن تفوض فيه ، وان استبقت
اتجاهاتها القوية المتبادلة مع المركز ، وفي هذا الموقف تتسع الاسواق
وتنسب الموارد وان كانت تحت رقابة المركز القوية . كما تنمو اتجاهات
قوية لبناء النظم والضغط على المركز لا يمكن السيطرة عليها أو ضبطها
الا من طريق الاجراءات القهرية .

وفي الوقت نفسه يستطيع التركيب الداخلي لمبادئ الخلاص ان
يذاع تصورا قويا يتم عن الصورة المحتملة للنظام الاجتماعي البديل ،
كما أن ضالة التوافق وانعزال حركات المعارضة عن الصفوة وان اقيمت على
بعض الاتجاهات المتبادلة ، كفيلا باطالة عمر الانظمة . فان لم يستمر ذلك
أملا طويلا ، كانت الفورة العنيفة التي يقوم بها رجال من الصفوة - وخاصة
الصف الثاني - تعرفهم الحركات الثورية .

وبالمقارنة بكل الحساسات السابقة ، حيث يقوم حتى الآن - كما في
غرب أوروبا - نسيج متهاك من تلك الدينيويات وغيرها من الساحات
الدينيوية الأخرى للخلاص الى جانب تلك الكثافة النسبية من الساحات
الدينيوية ، تنشأ فيها مثل تلك التصورات والاحتمالات الكامنة لتغيير
النظام الاجتماعي في قوة عارمة ، وتفترز تلك الاتجاهات عددا من المتصورات
المتباينة للنظم الاجتماعية البديلة ، وكيف تتحقق ، كما تبرز نوعا من
التوافق بين العديد المتباين من أبناء الصفوة - الذين يفصحون عن نمط
النظام الاجتماعي . والصفوة العاملة ، وحتى أولئك الذين يمبرون عن
التماسك بين التجمعات المعنية - ومن ثم تقوم نقاط لبؤرة الموارد
الحررة والروابط التي تقوم بينها .

وتبرز المقارنة بين أوروبا والاسلام أهمية البعد الثاني الذي اشرنا
اليه من قبل . وهو مدى الاتصال بين سجايا الخلاص وسجايا التجمعات

الاساسية المعنية ، هذا الاتصال الذي كان ضعيفا في العالم الاسلامي وقويا في اوروبا ، وكلما تقارب هذا الاتصال كلما تعددت قنوات الموارد وتكاثرت عرى التماسك اشد واغوى بين اللتزمين به .

البيئة والتغير :

وللتغيير البيئي تأثيره الذي يفوق غيره في اقلية الموارد لاعادة البناء التنظيمي ، والقدرة على تنظيم احتمالات التغير القابعة في اى مجتمع ، كما ان للمقومات البيئية اثرها ايضا على سيولة الموارد في الاسواق المختلفة وذلك بتقرير أهمية كل من الاسواق الداخلية والخارجية على السواء .

وتبرز المقارنة بين الامبراطوريتين البيزنطية والروسية من ناحية والانماط الاوروبية الغربية للامبراطورية الاقطاعية والحضارات الاسلامية والهندوكية من ناحية اخرى ، ان النظم الامبراطورية تنمى اطارا موحدًا من الاسواق الكبرى المتناسكة ، بينما هي في اوروبا الغربية وفي العالم الاسلامي (وكذلك في الهند) تنشأ الاسواق المتضاربة بعضها مع البعض .

كما تؤدي سيطرة الاسواق الداخلية سواء كانت موحدة أو متضاربة في كافة الاحوال الى فائض من الموارد يمكن ان توجه اتجاهات مختلفة . ومن ثم فانها تعزز من قدرة البناء التنظيمي والقدرة على التحول في المجتمعات ، وفي كل هذه المجتمعات يبدو اثر الصفوة الكبرى المسيطرة على الاسواق وانسياب الموارد داخل تلك المجتمعات . ففي المجتمعات الامبراطورية (والوراثية) تتحكم الصفوة السياسية في مثل هذا النشاط . وفي النظم الامبراطورية الاقطاعية وغيرها من النظم اللامركزية المختلفة تتأثر الاسواق المتعارضة والصلات التي تربطها بعضها ببعض تأثرا كبيرا بحجم الصفوة وضخامتها التي تتجاوز احيانا الحدود السياسية .

وفي كافة المجتمعات تتأثر طبيعة مثل تلك الروابط تأثرا كبيرا ببعض ما تتصف به الصفوة من ملامح كما رأينا من قبل

ولهذا ، فان الروابط في العالم الاسلامي تكون - غالبا - من صنع العلماء كما هي من صنع الانظمة المتعددة ايضا ، وحيث تكون الصفوة السياسية ، واهمال الجهات الرسمية سببا في هذا التفكك في القاعدة الاسلامية التي تقوم عليها التجمعات المحلية الكبرى ، فان هذه الصفوة قد اغضت تماما عن اقامة روابط قوية مع تلك التجمعات .

وقد أدى وهن الروابط بين العلماء والحكام من ناحية والتجمعات الكبرى من ناحية أخرى الى ضالة تأثيرها في اقامة الاسواق الكبرى وفي انسياب الموارد وتوجيهها نحو قنوات جديدة تتسق مع بعضها البعض ،

وان أدت اتجاهاتها الاساسية - على الاقل في المواقف الحادة - الى نوع من التوافق في المتغيرات الدينية والسياسية .

أما في أوروبا فان الروابط الوثيقة قد أدت الى اتجاه قوى الانسحاق الموارد في كافة النواحي والى درجة عالية من التوافق بين المتغيرات .

وتبليو أوروبا الغربية والحضارة الاسلامية من حيث تركيبها البيئى اقرب الى التركيب الهندوكى . الا أن التركيب الهندوكى قد قام أولا وبصورة اساسية على شبكة من الطقوس المعينة ، والتنظيم الطائفى كان سببا في تلك الروابط الكبرى . مع القليل من الاثر الدنيوى على النشاط السياسى والاقتصادى . فكانت الروابط بين الحركات الدينية والنظم السياسية أضعف منها في العالم الاسلامى وفي أوروبا . مما أدى الى قيام أشكال وراثية لم يكن لها قدرة على التغيير في الميدان السياسى ■

وقد اختلفت الاسس التى تقوم عليها احتمالات التغير لا من حيث الاتجاهات الثقافية أو العلاقات الوثيقة للصفوة ، ولكن من ناحية المجتمعات المتناسكة في مقابل الاسواق المتضاربة وما لها من سيطرة أيضا . ففي المجتمعات التى تتضمن فيها الاسواق يسهل على الاداة المركزية الحاكمة أن تحدد هدفا يسيرا للتغير ، وينشأ عنها أما كفاح عام أو لا كفاح حينما تلوح البؤائد التى لا يمكن تحاشيها لانهايار النظام . كما تفسح الاسواق المتضاربة فرصا أعظم للبحث عن طرق عديدة لاعادة بناء الدوائر التنظيمية المختلفة .

ولا يتيح الاعتماد الكلى على الاسواق الخارجية - كما يمكن أن نراه في تحليل حكومة المدينة والاتحادات القبلية - أى فرصة لتفنين التغير ، حتى وإن اتسم بالتوافق بين الثوار والخوارج والكفاح السياسى المركزى ، أو قامت اتجاهات للتحويل فيما بينها . وقد رأينا أن كثافة الكفاح السياسى غالبا ما يؤدي الى ضالة هذه المنظومة حتى وإن اتحدث مع غيرها من المجتمعات .

ويتضح تفسير ذلك في أن بعض المجتمعات تحاول أن تصون من حيث تركيبها الدولى ونشاطها التنظيمى علاقاتها المتألفة مع المجتمعات الأكبر وأسواقها الداخلية التسع . (ايزنشتات ١٩٧٧) ، ولهذا فان هذه المجتمعات تكفى بالعمل مع الاسواق الخارجية المختلفة ولا تلقى ببالا الى الاسواق الداخلية . وهو ما نراه من ضالة وقلة النشاط الخاص وتواكل الجماعات الحاكمة وهيكل التنظيم ، ويفسر المزج بين الموارد المتاحة وقدرة الصفوة الواضحة على التنظيم مدى الصعوبات التى تواجهها في تنظيم القدرات الكامنة على المدى الطويل .

التركيبات الدولية :

ان أن هذه المجموعة من التنظيمات بصورة عامة والابنية المختلفة التي يتكون منها ، حيث يوجد نوع من التلاحم المؤثر بين مكان المجتمع من النظام الدولي وبناء الصفوة في هذا المجتمع ، فالمجتمع الذي يتمتع بالسيادة ينتجه بعامه الى دعم وتعزيز استقلال الصفوة ، بينما يؤدي الاعتماد على الغير الى القصور في دعم وتعزيز الصفوة ، وما يترتب على هذا القصور من نتائج على الابنية والنظم .

ويرى من خلال ذلك عاملان على غاية من الاهمية : اولهما : البناء الاساسي للصفوة في صلته بالاتجاهات الثقافية للمجتمعات المختلفة ، وطالما انها - حتى وقتنا هذا - لا تتمتع باستقلالها - كما هي الحال في اسبانيا - فان ما تتمتع به من سيادة لا يعمل على تعزيز اتجاهات مستقلة سواء في المركز بما له من سيادة أو في تواجعه الخاضعة له .

وبان كان ، كما هو الحال في اليابان ، نرى مثل تلك الصفوة تثبت استقلالها وتحاول ان تدعى لنفسها نوعا من السيادة أو على الأقل جانبيا من الاستقلال في النظام الدولي ، وان كانت قدرتها على القيام بهذا الدور مما يتوقف على بناء النظام الدولي .

واكثر المتغيرات اهمية في مثل هذا الوضع هو : وجود أو مردونة ملامح وتنظيم بناء المجتمع المتسيد والمجتمعات غير المستقلة ، والتنازلي أو التشابه بين ابنية المركز الامبراطورية وتواجدها ، ومدى تغفل النظام المتسيد في التواضع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا (امبراطوريا) ، حيث تشابه جميعا في التنظيم وفي الاطلاق ، كما تنسق في صلاتها وفي مقبومات تبعيتها ، وفي شيوع هذا النمط من التبعية سواء كانت تبعية مباشرة (حكم مباشر ، أو غزو ، الخ) أم تبعية غير مباشرة ، وفي حدة التنافس بين القوى المختلفة المتسيدة التي تعمل داخل الكيان الدولي ، وتوسع لظهور القوى الثانوية في داخل كل من تلك الكيانات .

وكما كان التنوع أكثر شيوعا في النظام الدولي ، واتسعت الاختلافات وامتدت في مكونات الوحدات ، كلما زادت فرص التحول والتغير من الداخل ، ولذلك فان ضالة التحول في الصين وفي الامبراطورية البيزنطية تجعل التحول يبدو وكأنه على صلة بوضعها في النظم الدولي الذي ينسم بالجمود والاتجاهات الضيقة في الابنية الاجتماعية والنمطية ، أو التنازلي التشابه بين البناء الامبراطوري للمركز والمحيطات التابعة له ، والتبعية الكلية المباشرة (غزو) أو القرب الجغرافي بين المركز للامبراطورية واقاليمة

التابعة) وأخيرا الاطار العام المشترك للنظام الدولى الشائع سياسيا وثقافيا واجتماعيا .

أما التحول الكبير فى الحالات الأخرى فإنه يبدو متصلا ، أولا : بالبناء الداخلى للقوى صاحبة السيادة فى تعددها أو تباينها .

وقد جدد داخل الأنظمة الاقتصادية والثقافية والسياسية الدولية المختلفة التى لم يكن لها إطار واحد من النظام ، نوع من التحول المتناقض والمستقل وثمة تناقض هام برز من خلال الغرض الذى تقوم عليه النظم الثقافية والسياسية الدولية والذى قوض فى الغالب نظاما امبراطوريا معينا ، وفى أكثر هذه الحالات انكسرت التبعية أيضا كتيبة وغير مباشرة رغم يكن هناك سمة للتوافق بين البناء الاجتماعى لوحدة السيادة والوحدات التابعة ، وأخيرا فإن مراكز القوى الصغرى العديدة تؤدى الى ظهور محركات أصيلة للتغيير .

وتيسر الابنية الكثيرة والاستقلال الثقافى (كما هى تماما فى العصور المرنى التى ذكرناها آنفا) ظهور متغيرات عديدة أى المتغيرات فى البناء الداخلى وفى نظام المراكز الامبراطورية وتوابعها ، وتحول السلطة فى العلاقة ما بين القلب والتوابع فى مثل تلك الأنظمة بمثل ما يكون من تطور ونمو داخل سلطة السيادة والسلطة الثانوية التوابع ، مما يعزز فى الغالب اتجاهات ثقافية جديدة كما يبرز الصفوة التى تعمل على تغيير وإعادة بناء العلاقات بين المركز والمحيط ، وبين الغزاة ومن وقع عليهم الغزو .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى الملتقى العربي
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

لدى مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.
تصدر طبعات العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الهيئة العربية بالاتفاق مع الشبكة العربية لليونسكو وبمبادرة
الشبكة العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

نشأة الدولة في الهند القديمة

لم تزل النظريات المتعلقة ببداية ظهور الدول في الهند بوجه عام نظريات مفرطة في البساطة ، بعيدة عن الثراء الفكرى الذى يميز الآن تحليلاً نشأة الدول في أفريقية وأمريكا الوسطى . ويرجع هذا الفقر فى النظرية جزئيا الى صورة واحدة متسلطة للدولة الهندية القديمة ، صورة الحكم الاستبدادى فى الشرق . هله النظرية التى أطلقها البداية المحكام والمؤرخون البريطانيون فى القرن التاسع عشر لم يجد ما يناقضها فى أكثر الكتابات أصالة فى القرن الحاضر ، على غرار التصاوير الأخرى المستقاة من نفس المصدر . ولم تزل الفكرة الماركسية المتسلطة بالمثل ، والمنتشرة فى جميع أنحاء العالم بشأن « أسلوب الإنتاج الاسيوى » ، لم تزل تعرض بحماس رغم أن الحقائق التجريبية تناقضها ، وكثيرا ما استبعدت أعمال الماركسيين الهنود الذين حاولوا أن يثبتوا عدم قابليتها للتطبيق .

وإننا التأكيد على طبيعة الدول الاسيوية اهتماما كبيرا أدى الى إهمال المسألة الأولية الخاصة بنشأة الدولة . وثمة إحصاءات مترددة اتهمت

الكاتب : روميل تابار

استاذ التاريخ بجامعة جواهر لال نهرو بنيودلهي ، متخصصة
في تاريخ الهند القديم . عمل لها بنوع خاص « اسوكا
وأقول الامبراطورية الوردية » (١٩٦١) ، و « تاريخ
الهند » (الجزء الاول ، ١٩٦٦) ، و « تاريخ المجتمع
الهندي القديم : بعض التفسيرات » (١٩٧٨) .

المترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانسيه في الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون
العام من جامعة القاهرة ، مدير بالإدارة العامة للشئون
القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

اجمالا الى تفسيرين محتملين ، يتلحق الاول منهما بنظرية الفزود التي تقول
بان الآريين انتصروا على السكان الاصليين خلال الالف سنة الاولى قبل
الميلاد ، وكانت هذه هي الخطوة الاولى التي افضت الى نشأة الدولة . اما
الثاني فيقوم على فكرة التقسيم الطبقي الداخلي للسكان ، ويرى في نشأة
طبقات الشعب دلالة على بداية ظهور الدولة . وادت نتائج الابحاث الجديدة
الى تنوع هاتين النظريتين تنوعا كبيرا . اما بخصوص التفسير الاول فانه
يبدو من المشكوك فيه كثيرا ان يكون منصر آري غزا شبه القارة الهندية
غزوا منظما . ويقدر البعض انه ينبغي بالاحرى ربط لفظة « آري » بظاهرة
ثقافية ولغوية انتشرت مع الهجرات والمبادلات التقنية أكثر منها نتيجة
للغزوات . وفيما يختص بالنظرية الثانية ، ففاته من المشكوك فيه تشبيه
تقسيم السكان الى عشائر بتقسيمهم الى طبقات ، ويلاحظ ان احسن طريقة
لإعادة بحث المسألة هي اجراء تحليل جديد لعملية تكوين الدولة في
مستهل العصور التاريخية ، وتحديد التغيرات الكبرى التي طرأت ابان
الانتقال من المجتمع بلا دولة الى مجتمع الدولة .

ويربط الناس بوجه عام الدولة بسلطة سياسية تصارس في
أقليم معين ، يتولاها موظفون وتمولها ضرائب تحبى من الاشخاص الذين
يسهون بانتظام وبكيفية موضوعية في الإنفاق عليها ، وتعمل كأداة لادماج
الوحدات الاجتماعية التي تحددها أدوار شعائرية ووظائف اقتصادية .
الدولة إذن تتميز عن الحكومة من جهة ، وعن المجتمع من جهة أخرى .

وقد ثبت أول ظهور في التاريخ لهذا البيان في الهند في منتصف
الالف عام الأول قبل ميلاد المسيح في وادي الجانج الأوسط . ويشهد الأدب
الفيدى [المتعلق بالفيدا : أسفار الهندوس الدينية الأربعة - المترجم]
والآثار أن ثمة مجتمعا مستقرا في القسم الغربى من وادي الجانج في
منتهل الألف الأول قبل ميلاد المسيح كان على وشك تكوين دولة ، ومع
ذلك يختلف هذا المجتمع عن المجتمع الذي ظهر فيما بعد الى الشرق منه
حيث هناك أدلة واضحة على وجود دولة . وتحمل القرائن المستخلصة من
مختلف الاسفار الفيدية والنصوص المترنة بها على الاعتقاد بوجود تشكيلة
منوعة من مجتمعات طبقية . وفي الجزء الغربى من وادي الجانج تطورت
« امارات » عصر الريح فيثا (أقدم أسفار الفيدا المترجم) وكذا عصر
البهاراتا تطورا متدرجا صوب نظام ملكى يتمثل فى مملكتى الكورو والبينكالا .
وبقيت امارات وادي الجانج الأوسط - ومن أشهرها اماراة فربجى - أمدا
طويلا ، وتحولت كما يقول بعض المؤرخون الى دول قبل أن تروح ضحية
المكليات القوية فى الاقليم .

وتحليل هذه الانماط الاجتماعية البدائية مفيد بنوع خاص
فى حالة الهند ، لان تكوين الدول كان مستمرا بها على مدى القرون ، اذ
تندمج المناطق الجديدة فى نظم دولية قائمة . ولقد قيل انه كان فى الهند
خوف مرضى من الغوضى التى عرفت بانها عدم وجود ملك أو دولة ، على
انه يمكن التاكيد أيضا بأن تبرير هدم العملية المستمرة : عملية تكوين
الدول - هو الذى يستخلص من النصوص ، وليس الخوف من الغوضى ،
ولم تكن نشأة الدولة فى أية منطقة من المناطق الكبرى فى شبه القارة الهندية
تحولا منتظما يشمل المنطقة بأسرها ، ولم تنطلق غالبا فى البداية الا بنوبات
ضخمة من البشر . وبصورة عامة كان التحول مثيرا غالبا . وعلى ذلك ،
فإن دراسة الانماط الاجتماعية الأولى تتيح استخلاص تخطيط نجد فيما
بعد متكررا أو معدلا أو معادا تنظيمه ، ولكن عناصره تبقى كما هى فى
جوهرها .

وفى القسم الغربى من وادي الجانج ، خلق الانتقال من نظام الامارة
الى النظام الملكى وضعا يمكن القول بأنه أوقف نمو الدولة . ففى حين كانت
بعض الاساطيع تعزز نشأة الدولة ، كانت اتجاهات أخرى تستمر
فى عرقلتها .

ويمكن وصف المجتمعات المفيدية في النصف الاول من الالف السنة الاولى قبل ميلاد المسيح بأنها مجتمعات قائمة على مبدأ الانساب . كانت الوحدة هي العشيرة التي تكون في نواح كثيرة أساس التنظيم . وكان هناك وعى بالأقليم ، ويتمثل هذا الوعي في اطلاق اسم العشيرة على الاقليم المراد ضمه . من ذلك أن أقاليم فندهارا ، ومادرا ، وكيكيا ، وكورا ، وباتكالا ، وماتيا استخلصت اسماءها من أسماء العشائر التي فرضت سيادتها عليها ، وكان يقال عن هذه الأقاليم أنها « جانابارا » ، ومعنى هذا اللفظ حرفيا « المنطقة التي وطأها أقدام قبيلة جانا » .

وكانت العشيرة تتكون من أسر الزعماء (راجانيا) ومن آخرين (فيش) ، وكانت الأرض من الاصل ملكا للعشيرة كلها . وتذكر النصوص أن الزعماء لم يكن من حقهم التنازل عنها للغير دون موافقة العشيرة . وكان الزعيم في البداية حامى العشيرة ، وهذه الحماية ضرورية في مجتمع من الرعاة يهتمون اهتماما خاصا بامتلاك الرأى ، ونماء قطعانهم . وكان هؤلاء الرعاة يقدمون كثيرا على سرقة مواشى جيرانهم لكي يزيدوا من نماء قطانهم . وأصبح البحث عن الأبقار (جافيسيتى) مرادفا للغزو . وحين ينجح الغزو يعقبه تقسيم الفتيمة بمعرفة مجلس العشيرة .

ويتأكد التقسيم الطبقي للمجتمع باعطاء النصيب الأكبر من الفنائم للزعيم والكهنة ، وكان الكهنة يذمونهم يضمنون النصر ، لابلل بما يؤمنونهم صلوات وعزائم ، وانهم يملكون القدرة المطلقة على الاتصال بالالهة . ومع ذلك لم يكن عمل العشيرة مقصورا أساسا على تربية الماشية ، فقد صار لزراعة القمح ، والشعير ، والأرز في بعض المناطق أهمية متزايدة حين استقر المقام بالعشائر على المجرى الغربى لنهر الجانج . وادت ممارسة الزراعة إلى حدوث تعديل تدريجى في تعريف الثروة : إذ اعتبرت الأرض أيضا عنصرا له قيمة . اقتصادية ، إلى جانب الألوف من دعوس الإبقار والمخيل والنبات الرقيق والمركبات والذهب . وأسهمت الزراعة أيضا في تزويد الزعيم بأساس آخر لسلطته ، إذ حطت فكرة الحقوق على الأرض محل فكرة الأقليم ، وطرا للسلطة تغيير في المصطلحات فأصبح الراجانياسا وهو الزعيم المكرس ، عضوا فى مجموعة أوسع تسمى كشتاتريا ، وهى كلمة مشتقة من كلمة كشتاترا ومعناها « السلطة » . وكان الزعماء الحكام الذين ينتمون الى هذه الفئة قريبين فى مكانتهم من الملك ، عن طريق أداء مجموعة من الطقوس القرابانية المعقدة التي تؤكد ارتباطهم بالاله ، يؤدونها لهم البراهمة الذين أصبحوا بذلك المشرعين لهذا النظام الجديد ، الأمر الذى أتاح لهم بالتالى أن يحسنوا حالتهم وبطلبوا بمركز الصدارة فى التدرج الطبقي الاجتماعى . وإذا كان تركيز السلطة بالتدرج فى أيدي ال « كشتاتريا

راجا » قد زاد من سلطته الفعلية ، فان الزعماء الاقل منه أهمية لم يصيروا بذلك تابعين له ، واحتفظوا حتما بالقابيم . وكان تفويض السلطة قليلا . ثم ان سلطة الملك قد ضعفها فصل الوظائف الدينية عن الوظائف الدنيوية . كانت الملكية تتركز على نطاق واسع على التأييد الدينى ، كما يشهد بذلك اقترانها بأفكار الخصوبة والرخاء ، ويرمز الى هذا الاقتران كثيرا باضفاء صفة « صانع المطر » على الملك . وقيل مرارا فى النصوص ان الملوك الكفرة مسئولون عن القحط ، ويشير الكثير من القصص الى مجيء الامطار بعد انتضاء اثنتى عشرة سنة من القحط حين أعيد العرش الى صاحبه الشرعى . وكان الحفاظ على النظام الملكى مكفولا عن طريق الاتاوات العرضية ، وما يدفعه الرعايا من مال أو يؤدونه من خدمات . وفيما بعد ، صارت الكلمات التى تعبر عن هذه الاتاوات : بالى ، باجة شولكا تعبر عن الضرائب الدورية ، ومن ثم حدثت خلافات فى شأن مدى جواز إعطاء هذه الاتاوات معنى الضرائب الحقيقية اعتبارا من هذه الحقبة البدائية . ومع ذلك يبدو فى النطاق الذى تظهر فيه هذه الاتاوات انها بالفعل اتاوات وليست من قبيل الضرائب لانها لا تتسم بأية طبيعة دورية ، وليس لها مقدار محدد يوضح ، ولا تجبى من طوائف مدنية بالذات .

وكان دافعوا الاتاوات والاموال المشار اليها ينتمون الى الطبقة الدنيا فى العشيرة ، وقيل فى النصوص ان الكشاترا « ياكل » العشيرة مثلما يأكل الوهل القمح . وكانت « الفيش » أى العشيرة قد طسرا عليها بعض التعديل ، فاصبح « الجريهاياتى » أى كبير الاسرة بالتدريج كيانا اجتماعيا متميزا . والشئ الذى له مغزى ان الجريهاياتى كثيرا ما كان يسمى فى العصر التالى « فايشيا » (وهى كلمة مشتقة من فيش) وان وظيفة الفايشيا هى بالذات وظيفة الجريهاياتى فى ذاك العصر ، أى تربية الماشية والزراعة والتجارة .. ربما كان الجريهاياتى فى الاصل هم أصغر أبناء السلالات الحاكمة أو أغنى أعضاء العشيرة . واكتسب هؤلاء أهمية تبعث على الاعتقاد بأن الاقتضاء أصبح — وقتئذ — « اقتصادا منزليا » الوحدة فيه هى الاسرة الأبوية ، والاراضى الزراعية التى يمتلكها للجريهاياتى تتولى الاسرة زراعتها . وعند الحاجة يقوم بزراعتها بعض الاجراء والعبيد ، وكان هؤلاء يؤدون الاشغال اليدوية الصغيرة اللازمة للاسرة ايضا ، وباتساع نطاق هذا النشاط أصبح أساسا للمبادلات والتجارة . ولم يتبين بوضوح هوية الاجراء والعبيد ، وكانوا يسمون شودرا ، ودازا ، وهذان مصطلحان لا يعرف لهما أصل ، ولكنهما يطلقان فى نصوص سابقة على قبائل فى شمال غربى الهند ، ولعلهما يعبران عن خضوع السكان الاجانب . وفيما بعد أصبحت كلمة دازا مصطلحا تقنيا يعنى « عبد » .

نظرية « الفارنا »

أصبح المجتمع — هذا لحين — مقسما بدرجة كافية الى طبقات ، ومن ثم فهو يتطلب تفسيراً نظرياً بناءً عبرت عنه نظرية الفارنا ، وهي لفظة كثيراً ما ترجمت على أنها « طائفة » . ويرى بعض المؤرخين وهي فئة الموضوع نظاماً للتصنيف « الشعائرى » تشغل فيه الفئات وهي فئة البراهمة أعلى مرتبة . أما الفئات الاجتماعية الأخرى فإنها تندرج تبعاً لدرجة دنسها ، وأدنى فئة في هذا التدرج هي فئة المنبوذين يرجع ظهورهم الى أواخر عصر ما بعد الفيدا . وثمة نظرية أخرى تقول ان نظام الفارنا يمثل تقسيماً طبقياً يشهد بوجود الدولة ، حتى ولو كانت المكونات الأخرى للدولة غير موضوفة بصورة واضحة في هذا العصر .

والواقع ان هاتين النظريتين لا تعترفان بأن معيار التفرقة الرئيسى للفارنا كان في الأصل موجوداً بالذات في عنصر يربطها « اى الفارنا » رباطاً وثيقاً بفكرة النسب ، اى بالروابط الزوجية . وتبين ثلاثة نظم متميزة : الاول منها هو نظام البراهمة الذين يرعون التقسيمات الفرعية « الجوترا » ويهتمون اهتماماً جوهرياً بالزواج الخارجى ، ويحظرون الزواج في داخل التقسيم الفرعى الواحد . وهناك استثناء واحد من هذه القاعدة بالنسبة الى براهمة الجنوب ، يسمح لهم بالمخالقة والزواج من بنة الخال . والنظام الثانى هو نظام الكشاتريا والفاشيا ، وهم في الغالب يتزوجون زواجا داخليا ، اى من داخل الفاشيا . اى النسل . للنظام الثالث هو نظام الشودرا « ويختلف اختلافاً جذرياً عن النظامين الآخرين من حيث انه يقوم اساساً على فكرة « اختلاط الطوائف » من حيث القرابة « سالكرنا جاتى » وتتحدد مرتبة الشوادد بمجموع الطوائف التى تشكل قرابته . ولم يزل إعادة تركيب اصول طوائفه الشودرا نظرياً من كل الوجوه ، ذلك لان عدد التبادلات الممكنة لا نهاية له ، وانساب الشودرا التى تظهر في النصوص لا تتوافق بالضرورة .

والمحظورات الغذائية المقترنة بكل فارنا تعزز النظرية التى تقول بتدرج « شعائرى » ، يؤكدوا أيضاً ان الأدب الإبراهيمى ، أدب البوذيين والجاينيين يقبل بتصنيف الطائفتين الاوليين فيجمل للكشاتريا مرتبة أعلى من البراهمة . فاذا كان الامر يتعلق بتصنيف شعائرى ، فلهذا لأسرى الا على المناطسقى التى تسودها القيم البراهمانية . ثم ان الصلة بين الفارنا وبين الحالة الاقتصادية ليست صلة ثابتة ، فهناك براهمة فقراء ، وشودرا أغنياء .

ومن خلال نظام الفارنا ، تبذل الجهود لدعم وحدة المجتمع والانسجام الداخلى . ولم يكن هناك اجراءات شكلية قضائية . وكانت العقوبات الجنائية مرتبطة بالضغوط الاجتماعية والشعائرية التفكيرية . وكانت الحماية

الخارجية وقفا على وظيفة «الراجا» أى الزعيم . ويمكن ان نرى محاولات غير مباشرة لدمج سيطرة الزعيم على القوى المادية فى ضم « السبناني » (أى القائد العام للجيش) الى حاشية لزعيم القرعة ، وفى أن الالتحاق بمكتب الزعيم مشروط عسافيا بسبق القيام بمهام قيادية فى الحروب وكانت الشعائر المعدة التى تستهدف تثبيت كل من الزعيم والسلطة الدينية فى وضعهما تعتمد على الهبات والمطايا ، غير أنه لم يكن هناك اجراء منهجى لتحصيل الدخل لتمويل مؤسسات الدولة . وكانت الثروة فى جميع الاحوال تستهلك أساسا فى إقامة شعائر فاخرة . وكلفت الاحتفالات القربانية الكبيرة - الباجنا - التى تتوالى شهورا ، وربما سنين عديدة تجميع بصورة شعائرية مهمة « البوتلائش » [مهرجان دينى عند الهنود - المترجم] وأشكالا متنوعة من تبادل الهدايا . وتحدد هذه الهدايا تدرجا فى مراتب الزعماء . وكانت هبات « الباجامانا » (واهب القربان) للكهنة تحدد مرتبته هو وكذا مرتبة الكهنة . وإذا كانت هذه الشعائر تسهم فى البسات شرعية الزعيم فانها تمنع استثمار الثروات فى الأنشطة الاقتصادية المشعرة أيضا .

والواقع أن توجيه الثروات الى الطرق الاقتصادية قد حدث فى العصر التالى - فى منتصف الألف سنة الأولى قبل الميلاد - فى المنطقة الشرقية المجاورة ، أى فى وادى الجانج الأوسط . وذكر هذا الانتقال الجغرافى فى أسطورة « فيديجا ماتاهانا » التى تحكى لنا كيف أن فيرجا ماتاهانا رحل صوب الشرق ، ولكنه توقف وانتظر عند نهر جانداكا حتى ظهر « اجنى » اله النار الاراضى الكائنة على الجانب الآخر من النهر ، وبعد ذلك تستقر به المقام هناك . ولما كانت تلك المنطقة سهلا رطبا . صادف تربية الماشية بها بعض الصعوبات وحل محلها اقتصاد يقوم على الزراعة أساسا . وتبين أن زراعة القمح والأرز ميسورة فى « الكوشالا » (اوتار برادش الشرقية) حيث نشأت إحدى الممالك القديمة . وكانت مستنقعات بيها الشمالية أكثر ملائمة لزراعة الأرز . وتنتج زراعة الأرز - أساسا - محصولا سنويا واحدا ، ومن الصعب ضمان المحصول على محصول ثان بصورة منتظمة ، حتى بالاستعانة بالرى بواسطة قنوات نهريّة وصهاريج كما ذكر فى المصادر . ودعمت الحاجة الى مزيد من المحصول بتوسيع الرقعة المزروعة . وتحدث الكتابات التى تصف الاملاك الفنية عن مزارع غرز تغطى مساحات تصل الى مئات الهكتارات . وكانت الملكيات الزراعية الكبيرة تنتمى اما الى عشائر واما الى الافراد حينما اختفت ملكيات العشائر ، ولأصحاب الملكيات من الأفراد حق التصرف المطلق فى ملكياتهم ، وتتولى العشيرة شؤون السرى أو يتكفل بها ملاك الاراضى تبعا لصيغة استمرت متبقية عدة قرون فى معظم بقاع شمال الهند . ولم يجاش الدول للرى الا فى القليل النادر .

وكان اتساع رقعة الاراضي المزروعة وتنظيم الري يعتبران في الكثير من الاحيان شرطين كافيين لنشأة الدولة . ومع ذلك فهناك ما يحمل على الظن بان الدولة لم تكن لتنشأ ذاتيا نتيجة للتطور السالف ذكره ، لان ثمة نظامين سياسيين تعاشيا معا في وادي الجانج الاوسط : ففي أحد هذين النظامين بقيت الدولة في نمطها البدائي ، في حين تطورت في النظام الثاني . وكانت عناصر هذه الصورة المتناقضة هي من جهة « الجانا سانجا » التي توصف كثيرا بأنها جمهوريات ، او « الجارشيات » (حكومات القلة) او إمارات ، ومن جهة أخرى الملكيات التي أصبحت بالتدرج النمط المادي للدولة في الهند القديمة .

ولم تكن الامارات موجودة في وادي الجانج الاوسط فقط : اذ تذكر النصوص انه يوجد بعض منها في مناطق أخرى أيضا ، حتى تاريخ متقدم من الالف سنة قبل الميلاد . ومع ذلك وصفته النصوص البوذية الاولى إمارات حوض الجانج الاوسط وصفا اتم . وتنتمي هذه الامارات اما الى عشرة واحدة ، مثل عشرة « الشاكيا » التي ينتمي اليها بودا ، واما الى اتحاد من العشائر ، مثل اتحاد « فريجي » المشهور الذي يضم ثمانى عشائر . هذه العشائر تنتمي كلها ، وعلى نسق واحد لطبقة الكشاتريا ، الا انه كانت هناك تفرقة واضحة بين أعضاء العشائر الحاكمة (راجا - كولا) التي تدعى ملكية الارض ، ولهم حق الاجتماع في مجلس العشيرة ، ويتمتعون بأعلى وضع اجتماعي ، وبين الآخرين ، وهم الاجراء والعبيد الذين يزرعون الارض لحساب العشائر الحاكمة ، ولا يمكنهم المطالبة بأى حق اجتماعي أو سياسى .

ولم يذكر في أى نص في خصوص الامارات ان الارض تنتمي الى ملاك من الافراد . الى « جريهاباتي » . وفي حالة قيام نزاع بشأن توزيع الماء للرئ ، على سبيل المثال « تنزل العشائر الحاكمة جماعات في السباحة لفض النزاع بالسلاح . ومع ذلك ، فهناك نظام للادارة معقد نسبيا ، فيه أعضاء العشائر الحاكمة متساوون كلهم . وكانت المسائل الهامة تعطى مجالات للتصويت بعد تداول المجلس الذي يهتم كل الاهتمام بالمسائل الادارية وعلى ذلك يبدو ان الامارات من نمط جانجاسانجا تدخل في فئة المجتمعات النقسمة الى طبقات والسابقة على نشأة الدول ، وكما وصفها بعض النظريين .

كانت الشعائر الدينية في الامارات تتألف من عبادة فبورايسلاف ، ولم تكن احتفالات القرايين البراهمانية معروفة . ويفسر هذا انه حتى في التدرج الطبقي بين العشائر ، كان البراهمة يشغلون مرتبة اقل شأنا من مرتبة أعضاء عشائر الكشاتريا ، وهي الكونة من الاسر الحاكمة وملاك الاراضي .

وكان نظام الفارنا يعتبر تكويناً نظرياً ليس له علاقة كبيرة بالتقسيم الطبقي الحقيقي ، ويحدد سر العمل في المجتمع تقسيمه الى « ناتي » ، وهو مصطلح يطلق على النسب الأقل حجماً ، والى « جاتي » ، وهو أكبر حجماً ، تعرف بالأكثر بنشاطها المهني ، وينتمي أفرادها إليها بولدهم . وتنقسم الجاتي الى فئة عليا وفئة سفلى .

ولما لم يكن هناك أهمية للتقسيم الطبقي الشعائري للمجتمع ، فإن هذه الفئات كانت تعتبر نجسة في نظر الكتاب البراهمانيين الذين جعلوها بمعنى من المجتمع . ويتضح في الامارات وجود بديل ديني قوي للبراهمانية ، « آية ذلك اجلاس الكثير من هذه العشائر للعلميين الدينيين الناشئين في احضائهم مثل جواناما بوذا الذي كان من طائفة الشاكيا ، وماهافيرا المقترون اسمه «ديقة الجانية» ، والذي ينتمي الى اتحاد الفريجي .»

وفي حين توقفت الامارات عند الحد الذي يمكن ان تحول فيه الى دول ، فإن النظم الملكية ، مثل مملكتي كوزالا ، ومجادا تحولت الى دول كاملة البنين . ويبدو ان هذا التطور قلل نجم عن تغيرات هامة اخرى ، كان اكثرها وضوحاً ظهور طبقة من التجار المخترفين ، وفي الوقت نفسه ظهور اقتصاد ريفي . هذان التغيران حطما القيود التي فرضها نظام المعاملات المالية السائد في وادي الجانج الغربي ، واديا الى تحرر الأنشطة الاقتصادية . .

وفي الاصل كانت المراكز الحضرية - غالباً - مقراً للمعاشير الحاكمة ، لذلك نجد في كل « جانابادا » اي قليم تابع لمعشيرة مركزاً كبيراً على الأقل - يشكل العاصمة السياسية . وكان الامر كذلك في « جانابات » شمال غربي الهند ايضاً ، وفي وادي الجانج الاوسط . وكانت « هاستيناپورا » عاصمة كورو و « ايشهاترا » عاصمة البنكالا مركزين سياسيين لهما ما (لكايلافاستو) و « فاشالي » المدينتين الرئيسيتين لاقليمي الشاكيا والفريجي من أهمية . وطوراً على عملية التطور الحضري تحول حين اكتسب بعض هذه المراكز أهمية تجارية باعتبارها أماكن للإنتاج وفي الوقت نفسه أسواقاً مأمونة . وكان لاهلين النشاطين ، السياسي والتجاري أثرهما في تسمية هذه المراكز « المدن الكبرى » ، « المهاناچارا » في الكتب البوذية . .

ويمكن تمييز عدة مراحل في هذا التطور . فنشأة الممالك وتركز السلطة السياسية في أيدي أسرة واحدة صحبهما تبديل في الروابط العشيرية . ووجد زعيم عشر أسر - جريهاياتي - باعتباره مالكا خاصاً للأراضي والدعامة الأساسية للاقتصاد ، ان وضعه قد تحسن . وكان من

شان التوسع فى الزراعة فى وادى الجانج الاوسط أن يجعل منها رمزا
لثراء ، وكذا المول والعلمة الرئيسية للمملكة ، ووصل الامر بالتدريج
الى تقدير الثروة بعدد مكاييل الحبوب ، ثم بالنقود المعدنية .

والآن أصبح فى الامكان استثمار الاموال التى تكتسبها الاسر
- الجريهاياى - بفضل التوسع فى الزراعة ، وافول الاقتصاد القائم على
الاداء العيى ، استثمارها فى التجارة . ونمت التجارة اعتيلا من اوسط
المبادلات التى تجرى على مستوى القرية والسوق - النيجاما . وليس من
شك فى أن الحدادين المتجولين الذين يشتغلون بتكنولوجيا الحديد الجديدة
قد شجعوا التجارة المتجولة التى ربما استقرت بالتدريج واستخدمت
دوائر تجارية منتظمة . ومع نمو المنشآت القائمة على شبكة نهجار وادى
الجانج ، أصبحت القنوات النهرية تشكل وسيلة طبيعية للمواصلات . وكانت
المدن الكبرى المترنة بالتجارة الاولى واقعة عند مفارق الطرق للنهرية ،
وبعامة عند التقاء منطقتين يبيتين على الاقل . وتبالغ الاوصاف التى
ذكرتها الكتب فى حجم هذه المدن : فالخمسون كيلومترا ربما التى تقدرها
الكتب احيانا كمساحة لهذه المدن لا تؤيدها للدلة الاثريّة (٢٤) . ومع ذلك
فان للتجمعات الحضرية التى كشفت عنها الحفائر مساحة اكبر بكثير من
مساحة التجمعات فى العصر السابق لنشأة المدن . وتعتبر المبالغات فى
الكتب تعبيراً رمزياً عن الفكرة التى شاعت فى الاذهان عن هذا الاتساع .
ويتميز ايضا العديد من المواقع الحضرية فى وادى الجانج بالتعامل الملحوظ
فى بعض الاشياء الاثريّة التى وجدت فيها . واستخرج من هذه البقاع
الانوف من قطع النقود المنوغة ، وهى بمثابة المقابل الاثري للنصوص
التي تتحدث عن الاستخدام الشائع باطران للنقود المعدنية كقاعدة للمبادلات
التجارية فى المدن . هذا التطور ، فضلا عن أنه وسع مجال التجارة ،
خلق مهنة المصرفى اللازمة لتمويل المبادلات التجارية .

ويفرض النصوص البوذية الربا : ولا يرخص فى هذه النصوص
للبراهمى الحكيم باقراض المال نظير الحصول على فائدة الا فى الظروف
الملحة ، ويجب عليه وقتئذ ان يؤدى شعائر الاستغفار من الذنب الذى
يقترفه بهذا العمل . اما الربا فى الاخلاق البوذية فانه يعتبر على العكس
من ذلك نشاطا مشروعا يمكن ان يمارسه أى فردا فى المجتمع . والمصطلح
الذى يطلق على المصرفى هو « شريشتين / ميتشى » ومعناه « الذى يملك
الاحسن » . ونصفي الكتابات غير البراهمانية على المصرفى اكبر قدر من
الاحترام . ويحدث كثيرا ان يزاوّل « جريهاياى » غنى مهنة المصرفى ،
ويقدّر « شريشتينا » محترما . واسهم وجود الطوائف الدينية الهنوية ،
وبخاصة الطائفة البوذية والجانية ، وسائر الجماعات الشقيقة المتنوعة مثل
الكارفاكا ، والواكايانا ، اسهم فى اقرار شرعية استثمارات الجريهاياى

تنوعات نظرية الدولة :

تمدلت التفسيرات الخاصة بأصول النظام الملكي والحكومة بصورة ملحوظة في غضون هذه الحقبة التي انبثقت فيها الدولة ، ففي حين كانت النصوص فيما مضى تبرز صفات الزعيم وتشييد بالبطولات الحربية ، أصبحت من هذا الوقت تذكر بالآثار عناصر أخرى . فقد أضيف إلى النظرية السابقة مظهر تناقدي ناجم من حالة يفترض فيها أن المجتمع قد طرأ عليه بعض التعديل . ويوصف المجتمع البدائي بأنه مجتمع مثالي فاضل (طوباوي) قديم ، ليس فيه ملوك ولا قوانين ولا تفرقة اجتماعية . غير أن انحطاط الفضائل بالتدرج جعل من الضروري من القوانين ، ووضع السلطة بين يدي الملك الذي يتولى حماية المجتمع من التهديدات الخارجية والخلافات الداخلية . ويوصف انحطاط الفضائل هنا في النصوص الداخلية بصورة تختلف عن ويخلفه في النصوص البوذية بما للكيفية التي ينظر بها إلى التطور الاجتماعي . وثمة فرق هام آخر : ففي حين أن الملك في الكتابات البراهمانية تعينه الآلهة ، فإن الكتابات البوذية لا تتكلم إلا من رجل يملك سلطات منحها للشعب الذي ينتخبه من بين أفرادهِ .

ويتشهد القرن الرابع قبل الميلاد لظهور نظرية عن دولة تقوم على سبعة عناصر ، سميت فيما بعد « بالاعضاء السبعة » . ووصفت هذه العناصر في الارتاشاشترا ، « لكوتاليا » ، فذكرت أنها الملك ، والوزراء ، والمديرون ، والأقاليم ، والعاصمة ، والخزانة التي تودع فيها حصيلة الضرائب ، والقوات العسكرية ، والطفاء . وكانت هذه العناصر موجودة بصورة غامضة بعض الشيء في إشارات وأدى الجانج الأوسط ، الأمر الذي يحمل على اعتبار اتحاد خريجي بمثابة دولة في مرحلة التكوين . ومع ذلك تبدو هذه العناصر أكثر وضوحاً في ملكيات هذه المنطقة ، مثل مملكة كوشالا ، وماجادا ، وقضلا عن ذلك فإن النصوص التي تصف هذه العناصر تعتبر النظام الملكي الشكل الوحيد للدولة الشرعية .

ويتجلى الاهتمام بتبرير وجود الدولة الملكية - أيضاً - في روايات مختلفة حافلة بالاضافات والتحريفات للمحتمتين الهنديتين القديمتين . فالماهاباراتا التي تجري أحداثها أساساً في إقليم كورو على المجرى الغربي لنهر الجانج ، تنوه بضروب الضيق التي أحاطت زوال الإمارات بيطم في مواجهة قيام الدولة . ومع أن المجتمع الوصوفه هو الذي سبق مسوولد الدولة ، فإن الاضافات المتقاربة والتي تتخذ في القصة سمة الفقرات التعليمية الداخلية ، تتجلى مراحة بمثابة دفاع عن الدولة الملكية . أما الرامايانا فانها تتخذ من مملكة كوشالا على مجرى الجانج الاوسط اطاراً

لها . ولعل النسخة الاولى من الملحمة لم تخرج من حدود هذه المنطقة ، الا انه في النسخ التالية اتسع افق الملحمة مع اتساع الرقعة الجغرافية للقصة . ويبدو تبلور النزاع بين مختلف النظم التي تتضمن او لا تتضمن دولة أكثر وضوحا في الرامايانا حيث البطل راما ، أمير دولة كوشالا يقاتل رافانا الذي يتجلى في شعبه « اراكاسا » - الذي جعلته الملحمة في صورة جماعة من الشياطين - الكثير من أوجه الشبه بالامارات .

وطرا . على الرامايانا بعض التغيرات وترجمت الى عدة لغات هندية ، واقرنت كل ترجمة جديدة ببعض التعديلات .، ومما له دلالة أن حكاية نصوصه باللهجات الاقليمية يتوافق بنوع ما مع قيام ممالك قوية في هذه الاقاليم . ويصرف النظر عن الرسالة الدينية التي دعت اليها هذه الترجمات بقصد نشر عبادة فيشنو فانها كانت وسيلة بارعة للاشادة بالدولة الملكية .

هذا التطور المتواصل في تلويح الهند ، استمر على التوالي فيما وراء وادي الجانج حيث نجد امثلة مكررة لتحول المجتمعات القائمة على رابطة النسب الى نظم دولية . واذا لم تكن العملية مماثلة كل التماثل للعملية التي وصفناها آنفا ، فانها على اية حال من نوعها ، وايضا كانت اغالب العشائر مجاورة للممالك ، كان يقضى على سيادة العشيرة بفرض المنطقة او بتعديلات النظام الملكي عن طريق استصلاح الاراضي البكر واقامة مستوطنات زراعية . واكتسبت العشائر المسيطرة صفة الكشاتريا . وفي اعقاب تجزئة اراضي العشائر ، ادعت الاسر الكشاترية الاقل نفوذا ملكية الاراضي المجزأة ملكية خاصة .، واصبحت العشائر السائدة تابعة للممالك المجاورة ، الا انه حين تتراخي سطوة هذه الممالك ، تتقدم هذه العشائر بالتدريج في طريق الاستقلال .، وكانت العشائر السائدة ، باعتبارها الصفوة المحلية تقلدا أسلوب حياة الملوك ، وترعى بخاصة ادب البلاط الذي يستخدم اللغة المنسكزية ، وتشييد المعابد ، وتتنازل عن بعض الاراضي للبراهمة المتفقهين في الفيدا وتشجع طورا جديدا من الهندوكية تعبر عنه نصوص البورانا « [مؤلفات هندية تخاطب عامة الشعب الذين لا يستطيعون مطالعة النصوص المقدسة كالفيديا - المترجم] اما الذين انحدر بهم الحال فاصبحوا من الفلاحين مستاجرى الاراضي ، فانهم اعتبروا من طبقة الشوادر ، مثلهم مثل العمال والصناع . وبقيت التجارة كما كانت في الاصل مهنة الاجانب ، ولكنها اخذت بالتدريج تجتذب الاسر الوطنية للثروة .

وما لبث نظام الفارنا في هذه المناطق ان أصبح نموذجا للنظام الاجتماعي اعتبارا من انقسام المجتمع التدريجي الى طبقات ، واستقدم له براهمة ، اذ كان اداء شعائر القرمان ضروريا لاقراء شرعية النظام القائم . وفي مقابل

هذا تلقى البراهمة مساحات شاسعة من الأرض ، ومزايا أخرى تكفل لهم الحماية ، وأصبحوا فى الكثير من الأحيان محور التقدم الثقافى . ولم يكن معنى اقرار الشرعية اقامة دولة ملكية مركزية فحسب ، ولكنه يضى أيضا وضع سلسلة انسات للكشائريا ، وروابط انساب الذين نجحوا فى الاستيلاء على السلطة السياسية . لذلك تقدمت سلسلة الانساب غيرها من مكونات التقاليد التاريخية فى الاخبار التاريخية المكتوبة بعد منتصف الالف السنة الاولى الميلادية . وفى القرون التالية ، ينزع الفايشيا الى فقد اهميتهم ، حتى باعتبارهم طبقة ، كلما هبط الذين يمارسون حرفا متصلة بالتجارة الى مرتبة الشودرا . وحين ظهرت دول صغيرة بكثرة فى اواخر الالف سنة الاولى وفى غضون الالف سنة الثانية الميلادية ، لاحظت تكانرا فى تعداد « الشودراجاتيس » دل على الاستيعاب الجماعى لطبقات جديدة ، وازدياد الطوائف المهنية فى المناطق التى استمرت حديثا .

وبقى التدرج المقدس لنظام الفارنا على ما هو عليه بفضل تقديم انماط دينية فى الدول الحديثة النشأة ، والاهتمام بامتصاص المبادئ والطوائف الموجودة فيما قد نسميه التقاليد الهندوكية البورانية الكبرى . واستهدفت الشعائر استيعاب آلهة العشيرة المحلية وضم اقليمها الى الدولة الجديدة ، وتحويل كنهتها انا الى براهمة وأما الى موظفين خصوصيين يقومون بخدمة المعابد المكرسة للآلهة . وتأكدت هذه العملية - مثلا - فى تاريخ عبادة « الجاجانات » فى « يورى » وهى مدينة أصبحت مركزا دينيا لهذا النوع فى اواخر نمو دولة اوريسا . وفى مثل هذه الاوضاع ، كانت الطبقة تتوافق احيانا مع الحالة الاقتصادية . وحتى حين لم يكن الامر كذلك ، فان نظام الفارنا اسهم فى فرض نظام مشترك على مجموع المناطق رغم التغيرات الاقتصادية ، مثل ظهور طبقة من الفلاحين وطوائف مختلفة من التجار .

ولم يكن الانتقال من نظام الانساب الى نظام الدولة هو النموذج الوحيد للتطور الذى حدث ، كما لم يكن الفوز هو الوسيلة الوحيدة لنشأة الدولة ، بعكس ما اكده الكثير من المعلقين على الماضى القريب الهند . وقد طرأ على المناطق التى بها نظم دولية قديمة جدا ، على مدى القرون تحولات تاريخية عميقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة الدولة ومهمتها . وتنوع النظم من الدولة المركزية الموحدة الى ما أطلق عليه حديثا اسم الدولة « المجزأة » ، بالإضافة الى نظم أخرى متنوعة ، لا مركزية نسبيا ، بدخل فيها انماط مختلفة من النظام المقارى والانشطة التجارية ، ولم تكن العلاقة بين العواصم وبين المناطق النائية ثابتة او متماثلة على أن الباحثين فى نظرية الدولة قبل الحديثة يؤكدون بوجه عام أن ما هو معروف عن تاريخ الهند

يثبت وجود نظام واحد يشمل شبه القارة كلها ، وصالح بالفعل لكل العصور .

وباختصار ، يفترض تحليل للدولة في الهند قبل العصر الحديث وضعا ثابتا حتى عصر الاستعمار ، دون أى تطور ، اللهم إلا اختفاء النظم التقليدية القديمة بسبب امتصاص الدولة الاستبدادية للمجتمع بأسلوب يبدو أنه كان شائعا في العصور القديمة . ولما لم يكن هناك ملكية عقارية ، كانت الأراضى ملكا للدولة ، أو ملكا جماعيا للقرية التى كانت على أية حال تابعة للدولة . وكان الملك المستبد يجمع الضرائب من القرويين . وفيما عدا ذلك وصف القرويون بأنهم مستقلون يتمتعون باكتفاء ذاتى ، فيما عدا أن الإنتاج كله زراعى يعتمد على طرق الرى التى تتحكم فيها الدولة عن طريق هيئة من الموظفين الذين يتولون تحصيل الدخول أيضا وفى هذا الوضع كانت المدن القليلة العدد مراكز إدارية ، لأن التجارة لم يكن لها وجود بها . وكانت السلع المنتجة الوحيدة مواد ترفيه خاصة للملك والبلاط .

هذا التصور لما اعتبر فى الأصل استبدادا شرقيا ، شرحه ماركس بالتفصيل فى أسلوب الإنتاج الآسيوى ، ولا يزال النموذج النظرى السائد فى التحاليل التى تجرى للاقتصاد السياسى التقليدى فى الهند . وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لإثبات أن المعطيات التجريبية لا تؤيد هذا النموذج ، أو أن هذا النموذج يتعارض مع نظرية العملية الجدلية (الديالكتيكية) ، فإن هناك مؤلفين يؤكدون أنه قابل للتطبيق .

واقترح حديثا تعريف أكثر دقة « لاسلوب الإنتاج الآسيوى » على أساس معلومات خاصة بقولة « الإنكا » ببيرو ومجاوراتها . الإنكا دولة هندية بأمريكا الجنوبية كانت قائمة قبل وصول كولبس الى أمريكا - المترجم [. كانت الأرض قبل وصول الإنكان تملكها العشائر ملكية جماعية ثم يعاد توزيعها بصفة دورية على الأسر الكبيرة التى تستغلها ولكن لا تملكها ، وكان العمل اشتراكيا ، يتعاون القرويون فى أدائه . وبعد أن تغلب الإنكا على العشائر ، أعلنوا أن الأراضى كلها ملك للدولة ، وخصصوا جزءا منها للعرش ، واستمرت العشائر تعمل فى سائر الأرض - بلحاظ نظام من العمل الإجبارى . وحين فقدت العشائر حق ملكية الأرض ، احتفظت مع ذلك بحق الحيازة والانتفاع ، لذلك ظل أسلوب الإنتاج اشتراكيا رغم تغيره . وكانت دولة الإنكا تراضى بعض العادات السابقة التى تشمل توزيع الأغذية والأشربة والبذور على المزارعين ، أبحاء منها - على ما يبدو - بأن النظام السابق لم يزل قائما . وكان هناك تنظيم إدارى لرقابة نشاطات العشائر أيضا . وفى هذا النظام كانت الدولة باعتبارها المالكة الجماعية تشكل الوحدة الاجتماعية العليا . وزال دور صلات القرابة فى الإنتاج ، كما زال الهيكل الاجتماعى السابق .»

ولم يزل من غير اللام تطبيق هذا النموذج على الهند القديمة ،
فليس من الثابت ان الدولة كانت مالكة للأراضي غير تلك التي عرف على
وجه اليقين انها تملكه . وعلى العكس من ذلك ، تتحدث النصوص كثيرا عن
ملاك من الافراد ، وتصرف هؤلاء فى اراضيهم .،. وحينما وجد نظام
دولى ، كانت زراعة الاراضى الجديدة تجرى فى الكثير من الاحيان بمعرفة
الدولة ، اما بان تمنح بعضها للافراد ، أو بان تقيم مستوطنات المزارعين
فى المناطق المشار اليها. وتحدث الارثاشاسترا « لكوتاليا » عن مستوطنين
من المزارعين من طبقة الشودرا نقلوا من مناطق مزدحمة بالسكان ، أو
استحثوا للهجرة من الممالك المجاورة . ويذكر النص فى موضع آخر ،
وبالتحديد اراضى الدولة التى يقول انها تزرع اما بواسطة مزارعين
مستأجرين ، واما بواسطة عمال اجراء أو عبيد ، واما بواسطة بعض المحكوم
عليهم بقويات جنائية . وعلى اية حال فان هذه المستوطنات لم تفرض على
الملاك العقاريين المستقلين .

ومن المستحيل القول - اعتمادا على الاحصائيات - بان ايا من
النظاميين الزراعيين الخاص والدولى تفوق على الآخر . وبالنظر الى قصر
حياة الدول الكبرى ، وان الاراضى الجديدة كانت وما زالت متاحة حتى
زمن قريب ، فانا نميل الى الاعتقاد بان المستوطنات الزراعية التابعة للدولة
لم يتضاعف عددها الى درجة ان تصبح هى النظام السائد . وعلى اية
حال ، فان العدد المتزايد من التنازلات العقارية من جانب افراد من
الفصوة لصالح منفعين من رجال الدين أو العلمانيين اعتبارا من الالف
السنة الاولى الميلادية يتعارض مع وجود سلطة مطلقة للدولة على الاراضى ،
وان بقاء نظم العشائر المستقلة الى جانب النظم الاقتصادية القائمة على كد
الفلاحين حتى عهد قريب ليوحى - ايضا - بان دور الدولة فى مجال
الاقتصاد الزراعى لم يكن حتمائلا فى مختلف الممالك .

وحتى منتصف الف السنة الثانية الميلادية ، لم يكن الشكل الاساسى
لاحتجاج الفلاحين ضد فداحة الضرائب هو الثورة ، ولكنه تجلى فى
الهجرة الى اراضى جديدة واقعة خارج حدود ولاية الدولة التى يتبعها
الفلاحون . وكان النصح يسرى الى اللوك بالا يفرضوا ضرائب فادحة على
الفلاحين خشية ان يهاجروا فتؤدى هجرتهم الى افتقار الملكية . وكانت
الهجرة دلالة اخرى على وجود اراضى جديدة يمكن استعمارها . وكان
هؤلاء المتمدرون موضع ترحيب الممالك المجاورة لان اقليمتهم بها تكسبها
ايرادات ضريبية جديدة .

وتميل نظريات نشأة الدولة فى الهند فيما قبل العصر الحديث لما
الى تجاهل كل من الاقتصاد الزراعى ونشأة المراكز الحضرية القائمة على
التجارة باعتبارها عوامل التغيير التاريخى ، أو الاقلال من اهميتها .

وقد وضعت النظم القائمة على رابطة النسب أو العشيرة بسبب تقوية هاتين الظاهرتين بنوع خاص . وعلى العكس من ذلك فإن النظام الشعائري كما تجلى فى الفارنا أو فى التدرج الطبقي أطال بشكل خفى نظام الإنساب وبخاصة فى المجتمعات التى تسودها القيم البراهمانية ، وحيثما كانت الطبقة (أى الطائفة) تميل الى التوافق مع الوضع الاقتصادى . وكانت هذه المجتمعات فى الكثير من الاحيان هى تلك التى كان فيها القطاع التجارى ضعيفا أو تسيطر عليه الطبقات العليا ولا يقر الشارحون الحديثون بقوة القطاع التجارى فى عصور أخرى ، ربما بسبب الجدل فى خصوص الظروف السابقة على ظهور النظام الرأسمالى ، والتأكيد على ما يبدو أنه الدور الثانوى للاقتصاد التجارى فى الهند .

وقد تتجلى نشأة الدولة فى تاريخ الهند القديم كعملية انتقال من تكوينات اجتماعية تعتبر بعامة بمثابة نظم قائمة على الإنساب الى تكوينات اجتماعية يسيطر عليها نظام دولى قائم على نظام الفلاحة . ومع ذلك فإن طبيعة الدولة والتغيرات التى طرأت عليها بمرور الزمن لا تتوافق بسهولة مع أى من النماذج الموجودة . كذلك فإن الانتقال من نظام اجتماعى الى نظام آخر غير ظاهر بوضوح لأن هناك تداخلات كثيرة بين النظامين ، وعناصر كثيرة من النظام القديم باقية فى النظام الجديد . وبفضل النظر عن التفسيرات المسبقة التى قدمها الكثير من النظريين بشأن الهند قبل العصر الحديث ، فإن هذه التداخلات هى التى أسهمت فى الكثير من الاحيان فى الحفاظ على التفاعلات بين النظام الشعائري وبين الحالة الاقتصادية بحيث ينتهى الامر بأن يحجب احدهما الآخر فيخفى فى الواقع العناصر الرئيسية للتطور التاريخى ، وتعتقد المجتمع الهندى فى بداية تاريخه .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة فضاء الفكر العربي

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

لهم مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتنا العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجمهورية مصر العربية.

الدول والأيديولوجيات والعمل الجماعي

كتاب غرب أوروبا

أوضح تاريخ علم الاجتماع بالتدرج الخطوات العديدة التي ينجم عنها نظام معين للدول ، وقد القى التاريخ الضوء على حقيقة هامة وهي : أنه إذا ما غرضنا النظر عن التفسيرات التطورية العديدة ، فإننا سنجد أنفسنا أمام تأكيد واضح لما طرأ من تحديث على للنظم السياسية المختلفة فالنظم السياسية اذن ، لا تتبع بعضها البعض في ترتيب حتمى مؤكد كما كان الراى الفلسفى يقول ، وكما كانت النظريات تزعم بأن أصل السياسة ينبع من التطور المتوالى لمراحل التطور الاقتصادى ، الناجم عن تغييرات فى البناء ، يزعمون انها تؤثر على النظم الاقتصادية عبر التاريخ .

ولعل من أهم المكاسب التي حصل عليها علم الاجتماع السياسى فى التاريخ المعاصر تكمن فى الاعتراف بالتجديد الواضح الذى طرأ على النظم السياسية ، والتي لاقت خلال القرون الوسطى مقاومة شديدة من المعاقل الانقطاعية الموجودة حول العالم .

الكاتب : بيير بيرنبوم

استاذ في جامعة باريس ، تخصص في علم الاجتماع السياسي وله مؤلفات عديدة منها « قمم الدولة » (١٩٧٧) ، والفروق الطبقية في فرنسا ١٩٧٨ ، والدولة والمجتمع ١٩٧٩ ، وغيرها كثير .

المترجم : تماضر توفيق

الرئيسة السابقة للتلفزيون جمهورية مصر العربية .

ولذا فقد كان مولد الامم ، وخاصة في بلاد مثل فرنسا ، نتيجة لوجود تباين واختلاف اذيا الى ايجاد منطقة عامة تستقل ذاتيا ، ولبنيات خاصة بهذه المنطقة ، أدت الى ايجاد نوع من دولة المؤسسات . وكانت الدولة في نطاق تاريخي واقتصادي نتيجة ولي لاختلاف البناء الاجتماعي ، وكان لظهورها اثر عميق في قلب النظام الاجتماعي الى غير رجعة ، اذ أنه بعد ذلك اتخذ جذوره واسسه من الدولة ذاتها .

وظهرت الدولة كآلة ادارية سياسية ذات مؤسسات ، يخدمها ناس تخصصوا كل في مجال معين ، وان هذه الدولة تشرف تماما وتكون بمثابة الوصي على المجتمع من خلال جهاز اداري وقانوني ، وتحكمها من خلال نظام امني خاص وتعمل على تطوورها الاقتصادي وذلك بكسب الشعوب الى جانبها ونشر قيمها الخاصة بينهم وفرض هذه القيم على المجتمع ليتقبلها .

وئمة مجتمعات أخرى مثل انجلترا لم تواجهها مثل هذه الصعوبات فمئذ نهاية القرون الوسطى ، كان نظام المركزية الذى قد اثر على كل النظم السياسية لم يجابه ، الا فى حالات نادرة ، ببناء سياسى وادارى مختلف ونجح المجتمع المدنى فى تنظيم نفسه ، كما نجحت الطبقات الاجتماعية المختلفة فى أن تجعل أصواتها تصل الى الوسط أو المركز ، كما نجح البرلمان فى أن يوجد نظاما ذا كفاءة لا بأس بها لتمثيل الشعب . وعلى لذللك فان انجلترا لم تشهد ولم تمر بتجربة بناء الدولة بذات الطريقة التى مرت بها فرنسا ، أو الى حد اقل ، بروميا . فان المركزية القانونية وقفت حائلا دون ظهور نظام سياسى ادارى مطالب بحقه فى الانفراد عن المجتمع المدنى ، أو بمعنى آخر بحقه فى أن يحكم هذا المجتمع . وحتى يومنا هذا نجد ان المملكة المتحدة بها جهاز جماعى أو ما يسمى الآن بالحكومة وليس بها الى حد ما يسمى حقيقة بالدولة ، هو الذى يدير أمور المجتمع المدنى ، وهو جهاز لا يختلف ولا يعتمد عن الدولة .

وهذان النظامان من أنظمة الحكم السياسى المركزى ادبا فى الواقع الى أنظمة اجتماعية ظلت حتى يومنا هذا قائمة ، ويبدو أنها ستبقى الى الابد . فمئذ ذلك الوقت أخذت الجماعات تتطور وتتخذ بنفسها خططا مختلفة ، وأخذت الاحزاب السياسية تتآلف وتنظم نفسها طبقا لاهدافها المحددة التى كانوا يريدون الوصول اليها فى أى من النظمين ، وأخذ المثقفون يطمعون بالخطط ويتمتعون بنوع من الإفضلية ، كما ظهرت الايديولوجيات فى كل جانب واختلفت هذه الايديولوجيات اختلافا جذريا فى نظرها الى الواقع والحقيقة . وعلى ذلك فلان الاجتماع والسياسة كلم موحد يجب أن يسلك طريق المركزية السياسية التى تنجم عنها أنظمة مختلفة للدول . ومن هذا المنطق نجد ان لدولة ينظر اليها على أنها تركيب يمكن أن يتغير ولكنه يحوطه النظام الاجتماعى بأسره ، ويمسك بتنظيم نفسه كلما ارتأى ذلك . . وعلم الاجتماع السياسى لا بد أن ينظر نظرة جديدة للفساية الى كل أنواع التمركز السياسى ، وكل أنواع الدول التى تنجم عنه .

ونحن نصب أن نورد أولا فى هذا المقال كيف ان الايديولوجيات التى تظهر وتتمكن من الانتشار والتوسع تسيير سيرا متوازيا تماما مع نوع الدولة التى تتطور فى نطاقها ، ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة اثى هذه الدول عن حركات العمال ، وعلى بنيتها الأساسية ، وعلى قيمها ، وعلى نوع التنظيم الذى تبناه والخطوة التى تستعملها ، كل هذا بالنسبة الى الدولة والى طريقة المساومة الجماعية التى تحاول من خلالها الحصول على أفضل الشروط لكل أعضائها .

ان المعرفة بمغزاها الاجتماعى توجد العديد من أنواع الصلات بين
الايدولوجيات والاطر الاجتماعية ، وهى تحاول ان تبني العلاقة المتداخلة
أو الطائفة بين المعرفة ، بمصانها العام ، والنظام الاجتماعى .، ومهما كان
مصدر الهامها ، ماركس أو وبر ، فان علم المعرفة الاجتماعى يقوم بتفسير
كل هذه ايدولوجيات ، من تجريبية أو عملية ، كان تبين الراى العام
العالمى فيها ، أو بالاحرى ، القيم التى ينتجها كل طبقة اجتماعية ، أو
جماعة أو مجموعة متداخلة من الافراد .، وهى لا تأخذ فى الاعتبار
خصوصيات السياسة على الرغم من ان هذه الخصوصيات قد تؤدى الى
ثورة فى الاحوال التى تحيط بهذه المعرفة . وماركس مثلا ، رأى ان الطبقات
الاجتماعية هى وحدها مصدر الايدولوجيات التى تعبر عن مصالحها ،
وفى رايه ان التمثيل الفكرى والتبادل الذهنى بين الافراد هو نتاج مباشر
لتصرفات هؤلاء الافراد المادية ، وبالشكل نفسه نرى ان الدولة تبعاً
للامثلة التى يجرى ذكرها كثيراً فى أعماله هو وانجلز ، هى دولة
الطبقة الاقوى ، الطبقة التى تسيطر اقتصادياً ، وبالتالي تصبح المسيطرة
سياسياً أيضاً . وماركس لم يحاول قط ان يربط بين أشكال المعرفة وبين
الطبقات ، ولا ان يربط بينها وبين نظم الدولة المختلفة ، رغم انه اعترف
فى بعض احيان بقيامها ووجودها ، وذلك عندما قارن بين نظام الدولة
فى كل من فرنسا وبروسيا وبين هذا النظام فى بريطانيا وسويسرا .

وكان فى كثير من الاحيان يؤكد أهمية تنوع وتخصيص الدولة وكان
بإمكانه عندئذ ان يربط الصلة الدائمة بين الايدولوجيات والطبقات الاجتماعية،
كما اورد التداخل بين الايدولوجيات وأنواع الدول ايضا . وعلى ذلك ، فاننا
نجد ان ينظر اليه المثقفين على انهم أعضاء فى طبقة معينة ، وليسوا أفراداً
فى نطاق دول . وبالتالى فالمثقفون فى راي ماركس ليسوا سوى ممثلين
لطبقات اجتماعية يمرون عن مصالحهم وعلى ذلك نجد ان ماركس أهمل
تماماً الروابط التى تقوم فى احيان عديدة بين هؤلاء المثقفين وبعض أنواع
الدول ذات المؤسسات مثل فرنسا وبروسيا ، بمعنى ان كل النظريات
الناجمة عن مثل هذا الوضع نابعة من الدولة وترتكز عليها وليس على طبقة
اجتماعية معينة . وعلى ذلك فمن الطبيعى ان ثمة نظريات وايدولوجيات
أخرى قد توجد فى حالات مثل حالة بريطانيا مثلاً ورغم ان العلاقات
الاجتماعية فى هذا البلد قد تكون متطابقة فى طبيعتها ، الا ان الاختلاف
فى نوع نظام الدولة قد يحدد الدور الذى يقوم به المثقفون فى كل حالة .

ومن خلال النظام الماركسى نجد ان مشكلة المثقفين ودور
الايدولوجيات قد اوليا اهتماماً خاصاً من « جرامسكى » ، الذى رأى
ان هذا الدور يتفق تماماً مع التباين الناجم عن سيطرة الطبقة المقاتلة على

المجتمع بأسره ومع دور هذه السيطرة الباهرة التي تتمثل في الدولة وفي الحكومة الرسمية أو القانون وهو بهذا يتعدى ماركس ، لان « جرامسكي » اعتبر المثقفين ليسوا سوى عملاء للطبقة المسيطرة وانهم يعاونونها في ممارسة السيطرة على المجتمع وعلى الدولة ، ولكنه عندما عقد مقارنة بين دول الشرق ودول الغرب فقد أكد جرامسكي أن الدولة في الشرق هي كل شيء ، بينما هي في الغرب ليست سوى المعبر الذي يصل بين قلعة المجتمع المدني ، وهي قلعة حصينة وبين الناس . وعلى ضوء هذه المقارنة كان يوسع جرامسكي ، ان يلقى الضوء على الادوار العديدة التي يستطيع المثقفون ان يقوموا بها ، لا بالنسبة للطبقات الاجتماعية فحسب ، بل بالنسبة للأنواع المختلفة من الدول ، وقد لخص بيرى اندرسون ، أفكار جرامسكي ، في النموذج التالي :

الغرب	الشرق
مجتمع مدنى	دولة
دولة	متنوع مدنى
موافقة	مناهضة
تضامن	سيطرة
مكان	حركة

وهو لهذا يقول « انه تبعا لجرامسكي ، فان انتشار المجتمع المدني وسيطرته على الدولة في الغرب قد يكون مشابها لسيطرة الموافقة على المناهضة ، وهذا النموذج له ميزة انه يحدد اتجاهها نسبيا ومتباينا من الناحية الاجتماعية تجاه المثقفين والايديولوجيات ، ولكنه رغم كل ذلك يظل غير كاف .»

والواقع أن بيرى اندرسون ، عند تفسيره لاقوال جرامسكي ، يحتفظ بنظرية التغيير والاختلاف بين الشرق والغرب ، وهي النظرية التي لا تعاونها على تجسيم الفروق البعيدة التي تفصل بين المجتمعات الغربية ذاتها الواحدة من الأخرى ، وفي الوقت نفسه نجد انه ينظر الى هذه المجتمعات كلها خلال القرن السابع عشر على انها مجتمعات ارسقراطية . ويتجاهل ظاهرة المؤسسات الدولية في فرنسا ويقذف الى خارج الصورة العوامل التي جعلت من فرنسا مملكة مطلقة ، حيث أصبحت الدولة ذاتية وانفصلت عن النبلاء ، وهو يخالف تماما ما حدث في الانجلترا حيث بقيت الدولة ضئيلة ولا كيان لها .

وإذا تركنا ماركس وجرامسكي واندرسون على حدة ، فإنه ينبغي علينا أن نعترف بالأنواع المختلفة للتمركز السياسي التي كانت قائمة في الغرب ، هذا إذا كنا نحاول دراسة نمو الإيديولوجيات تبعاً لنوع الدولة التي ظهرت فيها أو نحاول استنباط ما إذا كانت السيطرة في الغرب لا تمارس إلا من خلال مجتمع مدني ، وليس على العكس ، تأتي من خلال الدولة . وهنا نود أن نستخدم الاجتماع والمعرفة وهو علم لا يعتمد على إطار اجتماعي واقتصادي ولكن على إطار اجتماعي سياسي ، وعلينا بعد ذلك أن نوضح كيف تطورت العلاقات بين الإيديولوجيات وأنماط الدولة ، ثم نأخذ كاول مثل على ذلك أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر . ونحن بهذا نهدف إلى تحدي كل من النظريتين ، التطورية ، والتقدمية ، وهما نظريتان تربطان ظهور أي نوع من الإيديولوجيات مثل الشيوعية إلى زمن معين حدث فيه نوع من التصنيع ، وتزعمان أن الأمثلة في أوروبا لا تعترف بالتطور التاريخي السياسي ، بل ترجحان أن هناك تشابهاً بين نظم الدول وطريقة عملها ، وأن هذا العمل يتم من أجل البورجوازية فقط .

النموذج الفرنسي

كما أوردنا ، هناك أنواع من الدول ذات المؤسسات المستقلة وإن فرنسا أحسن مثل على هذا النوع ، وإن مثل هذه الدول تختلف عن غيرها من الدول التي مرت في مرحلة مركزة سياسية أدت إلى وجود دولة ضعيفة . وعلى ضوء هذا التمييز ، يجب أن نأخذ في الاعتبار العلاقات القائمة بين الدولة والطبقة المسيطرة ، وهي علاقات قد تكون متداخلة - إلى أبعد الحدود - في بعض الأحيان ، وقائمة بذاتها في أحيان أخرى . ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار عاملين هامين آخرين ، وهو عامل مستقل عن الدولة لأنه ينبع من أصل مختلف تماماً ، وهو عامل المساواة السياسية وهو العامل الذي من خلاله ، وبمستويات مختلفة ، يمكن الوصول إلى الديمقراطية . وحتى يمكن فهم الطريقة التي تتكون بها الإيديولوجيات ، ونحن هنا سنتكلم عن الإيديولوجيات التي تقوم عليها الأعمال الجماعية للطبقة العاملة ، فمن الضروري أن نستخدم العوامل السياسية حتى يمكننا أن نطلّ كل النتائج الناجمة ١٠

وفي دول المؤسسات نجد أن المانية لم تستطع أن تجعل من الدولة جزءاً مستقلاً عن الأرستقراطية ، وكان من نتيجة ذلك أن اندمجت الدولة مع الطبقة المسيطرة ، وكما قال بارنجتون مور كان هذا سبباً لثورة أدت من أعلى ، وتحصنت لتغيير ولتصنيع سريع شاركت فيه الدولة . وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم كيف تنشأ دولة ماركسية ديمقراطية

اشتراكية وقف فيها العمال وجهها لوجه امام القوة الحاكمة في تفاعل تام مع الدولة .

وكان لظهور الماركسية اثر في ايجاد طبقة عاملة قسوية نشأت عن التصنيع السريع ووقفت تحت سيطرة تحالف من الارستقراطية والبورجوازية .، وعلى العكس من ذلك نجد ان « لاسال » يشير الى الثقل الذي حملته الدولة في تكوين الطبقات المسيطرة . وقد نظمت الديمقراطية الاشتراكية في المانيا بنفس الاطار وعلى الشكل ذاته الذي ارادت ان تقضى عليه ، وكانت مركزية ومنضبطة مثل الدولة تمامها ، ولذلك كان منطقيا ان يتكلم ر. هيلفردنج عنا اسماء « البسماركية » . ولكن رغم ذلك ظهرت للدولة المتطورة ذات المؤسسات ، وكانت هي في الطبقة المسيطرة . ومن هنا يتضح ان السيطرة الاجتماعية بدت وكأنها تنبع من السيطرة السياسية ، وان نقابات العمال كانت خاضعة للحزب السياسي . والعنصر الذي يفرق بين « كاوتسكي » و « برنشتين » والذي اصبحت فيما بعد القضية الاساسية في المناقشة النظرية التي جرت بعد ذلك وهزت قاعدة الديمقراطية الاجتماعية في المانيا كان هو مسألة الدولة ، فقد حاول المريدون ان يستخدموها استراتيجيا غير مباشرة للحصول على السلطة من خلال الاقتصاد ، وهو في المثال الذي اتخذناه يمثل دوره كانيا في دلة ضعيفة ، وأن يحولوا الحزب الى حزب ديمقراطي وأن يوجدوا نقابات للعمال ، بينما حاول « كاوتسكي » والاغلبية أن يجعلوا من طبقة العمال دولة قائمة لمدها .:

وهذا الوضع كان سببا هاما في تطور الماركسية وضعف الفوضي ، وكانت حركة العمال تكافح لا ضد الدولة بوصفها دولة ، بل ضد الدولة بوصفها الطبقة المسيطرة .

وفي فرنسا ، على العكس من ذلك ، كانت الدولة بمؤسساتها ، بصاحبها اختلاف من الطبقة المسيطرة ، وظهرت البروقراطية ،، او الدولة البحتة كوسيلة للسيطرة على المجتمع المدني ، وليس كآلة في يد الطبقة المسيطرة ، دمن هنا نرى أن السيطرة اخذت تظهر وتمارس في نطاقها السياسي ، وهو ما قد يفسر بداية ظهور النظريات الفوضوية وما تبعه من تضامن بين الفوضويين ونقابات العمل .

وفي النصف الاخير من القرن التاسع عشر انتشرت الفوضوية في فرنسا ، وصاحب هذا قوة للدولة . وكانت سيطرة « برودون » على حركات العمال حتى اوائل القرنين العشرين تشهد على الوزن الذي كان للفوضوية ، وكان « برودو » يرى أن للدولة بميدة جدا عن كونها آلة في يد الطبقة المسيطرة ، ولكنها في رأيه كانت آلة مختلفة ذات ابعاد عديدة ،

وانه يجب مقاومتها على هذا الزعم ، وعندما قام بتحليل الانقلاب الذي تزعم نابليون الثالث أكد تخصص الدولة الناجمة عن هذا الانقلاب : وقال ان نابليون عندما واجه الدولة الفرنسية لم يتمكن من فهم ابعادها والتجديلات التي طرأت عليها ، وكان تطيل « برودو » يتفق مع تطيل آخرين انوا من آفاق ايدولوجية مختلفة تماما مثل « توكفيل » و « ماركس » . وفي رأى « برودو » ان المركزية بطبيعتها تسمية ومتدخلة ، وان مفهوم الدولة ينمو دائما على حساب المبادرات الاجتماعية. اما ماركس فعندما قام بتحليل الامبراطورية الثانية فقد استخدم تطيل برودو ليدحضه فقط ، فقد كان يرى ان الدولة تتدخل وتنظم وتسيطر على المجتمع وتقوده تماما ، ورأى انها جسم متطفل سخي يلف المجتمع الفرنسى بأسره ويطلق جميع مسله . ولما واجه مكرس الدولة الفرنسية تخلى تماما عن تحليله التقليدى فيما يختص بالطبقة العاملة واعترف مثل برودو بتخصص السيطرة السياسية ، كما كان يتفق مع « توكفيل » الذى اكد انه فى النظام القديم - كما هو الحال الآن - فان جميع المؤسسات ، من مدارس ومستشفيات ومصانع ليس باستطاعتها التصرف فى ممتلكاتها ، وان الدولة سيطرت تماما على افراد الشعب الفرنسى . والواقع ان الفكر الليبرالى والنظرية الماركسية والتحليل للفوضوية ، اتفقت كلها فى الاعتراف بان النظام الفرنسى فريد فى كونه يسيطر سيطرة تامة على الايدولوجيات فى اطار اجتماعى رسمى ، رغم ان كل هؤلاء المفكرين كانوا يمتنعون آراء مخالفة تماما لبعضهم البعض .

وكما اشار « بيبير انصار » وبحق ان التناقض البنائى يمكن وجوده فى ممارسة مشتركة بين العمال كما حدث فى فرنسا ، خلال ايام برودو ، كما يتطور هذا التناقض فى صورة جمعيات عمالية متحالفة وهى الجمعيات التى تخلت عن الدولة وفضلت عليها العمل والاقتصادى المستقل . ولكن كان من الواجب ان يتقرر نشاط هذه الحركة بالنسبة للدولة التى وقفت بذاتها وكان لحركة التصنيع ذات السرعة البطيئة فضل فى الاحتفاظ ببناء اقتصادى كان من نتيجته ان ظهرت مجاميع من صغار المنتجين والصناع ، كانت تفضل النظريات الفوضوية ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت خاضعة للدولة ، وهنا يجدر بنا ان نذكر ان الفوضوية نجحت فى ذلك الوقت فى التغلغل الى حد بعيد داخل القطاع الصناعى .

وفى هذه الظروف كلها لم يكن غريبا اذن انه على عكس ما حدث فى المانيا نجد ان الفوضى كانت لها ايد الطولى فوق الماركسية ، وكما لاحظ « ادوار دروز » ، فان عمل « برودو » وأعوانه كان لهم الفضل الاكبر فى ايجاد الاتحاد العام للعمال ، كما نت كل من جاك جوليار واتى كريجل

النظر الى سيطرة برودو على نقابات العمال الثورية . وقد حاول العمال من خلال تنظيم العمل ومن تقبل مبدأ الاصراب العام ان يوجد شكلا منظما لانفسهم ويقول « بيلونير » ان من مصلحة العمال ان يتحدوا وان ينظروا الى النقابات والى التجميع التعاونى على انه مدرسة للثورة والانتاج ولااستقلال ، لا على انها مكتب للحصول على عمل البنوك للتوفير . ومن الجدير بالملاحظة ان كتابات « بيلونير » بها كثير من المفهوم البريطانى للحكم الذاتى ولرفض سيطرة الدولة ، والواقع ان المملكة المتحدة لا تقبل وجود الدولة داخل النقابات بينما فى فرنسا نجد ان الدولة كانت السبب فى قيام هذه النقابات .

ونجد ان « بيلونير » يعارض قيام حزب اشتراكى يهدف الى القضاء على الدولة ، كما انه يعارض الماركسية ، ولكنه يؤيد الرأى بضرورة تطوير العلاقات العمالية والتعاونية ويقول ان طبقة العمال تحل فى ثنائياها وبطبيعتها عوامل تطويرها .

وبين كل هذه الاشكال ، من فردية الى تبادلية الى جماعية الى نقابية ، انتشرت الفوضى على نطاق واسع فى فرنسا ، كما زادت سيطرة الدولة ، ويقول الكثيرون ان هذا راجع الى الفرق بين العقليتين اللاتينية والجرمانية وراجع ايضا - والى حد اكبر - الى نوع الدولة التى قامت فى كلا البلدين ، ويقول كثير من الباحثين ان هذا يتفق تماما وحالة العمال المضربين فى ذلك الوقت ، اذ كان الاذى ينادى بالسيطرة التامة للعوامل السياسية .

وفى مؤتمر مارسيليا عام ١٨٧٩ انتصر هذا الرأى على الرأى التعاونى ، ولكن على الرغم من ذلك بقيت الفوضى النقابية مسيطرة على حركة العمال ، وصدرت وثيقة اميان عام ١٩٠٥ وبدت فيها هذه السيطرة ومهما كان الاختلاف بين كل هذه المبادئ فانها جميعا كانت تحاول تجديد موقفها بالنسبة للدولة ، اما بمنهاضتها ، واما بتنظيم العمال بعيدا عنها وجندا لها . وفى فرنسا ركز العمال نشاطهم ضد الدولة ، فقد صرح « جويسرى » وهو ما يمكن ان نسميه ماركس الفرنسى بقوله : فلنكرر قولنا للعمال بأنه مالم يسيطر هؤلاء على الدولة فان المجتمع لن يطرأ عليه أى تغيير يذكر ، ولن يطرأ أى تطور على نشاط العمال . وسرمان ما نظمت الحركة الاشتراكية فى فرنسا من التنظيمات التعاونية ، وعن جماعات الصداقة ، وعن الاتجاهات الفوضوية ، وفى لندن تم القضاء تماما على حركة الفوضوية عام ١٩٠٦ . ولكن فى فرنسا ظل القطاع المنتمى الى حركة العمال الدولة بها خاضعا لآراء برودو وتغلب تماما من النقابة الثورية عام ١٩٠٥ ، وظل بعيدا عن التنظيم والبناء ، بعكس الحال فى ديمقراطية ألمانيا الاشتراكية .

وعند قيام الحزب الشيوعي في تورز عام ١٩٢٠ بدأت الحركة العمالية تنظم نفسها على نمط يشبه الدولة وفي هذا يقول «آني كريبل» « أن كل حزب يشكل نفسه بحيث يكون سلبيا تجاه الدولة ، بل يجب أن يعمل للقضاء عليها » وهو ما فعله الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا مما كان له اثر كبير في مناهضة الدولة البروسية ، حتى أن لينين نفسه أعجب به . والحزب الشيوعي الفرنسي قد اكتشف «السبيل» الذي يجعل النظام السياسي في فرنسا منطقيا ومفهوما . وليس ثمة دليل اكبر من ذلك على أن الدولة في فرنسا كان لها سيطرة تامة على تنظيم المجتمع وعلى الايديولوجيات المختلفة وعلى الحركة السياسية .

ومثل الفوضوية التي وجدت لها مرتعا خصيبا في ارض فرنسا ، فان الماركسية ، بعد أن تطورت بتطور التصنيع ، لجأت الى سيطرة الدولة ، وأصبح الحزب الشيوعي الفرنسي صورة مصغرة لنموذج الدولة بدلا من الاستيلاء عليها والقضاء عليها ، فهو في الواقع يعمل وكأنه دولة لانه اتخذ من الدولة نموذجا ..

النموذج البريطاني

أما اذا اتجهنا إلى النظر الى النموذج البريطاني ، والى الركيزة السياسية التي حدثت دون أي تغيير في بناء الدولة ، فاننا نجد أن التمثيل السياسي ، مهما صادفه من عقبات ، وخاصة في الميدان العمالي ، أوجد نسبة معقولة من الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني ككل . ورغم أن بريطانيا العظمى كان يحكمها طبقة مهيمنة ، وهي طبقة الحكومة التي استوعبت العناصر الجديدة من الطبقة المتوسطة ، فان طبقة العمال لم تتقبل الماركسية كما قبلتها ألمانيا التي مارست تداخل الطبقة الحاكمة في الدولة وشاهدت التطور الصناعي . والطبقة العمالية في بريطانيا لم تعلن الحرب على الطبقة الحاكمة ولكنها أوجدت نوعا من الحوار معها ، وان اشتدت حدته في كثير من الأحيان ، اذا كان للعمال مطالبون بتحسين أحوالهم المعيشية ، وبتحسين مركزهم الاجتماعي على وجه العموم ، وقد رفضت هذه الطبقة الالتجاء الى الدولة بأي شكل من الأشكال ، وفضلت أن تعمل على تقوية سوايدها وتأكيد وجودها . والعمال في بريطانيا لم يقبلوا الماركسية ، كما لم يقبلوا الفوضوية ، ولا الثقابات الفوضوية ، كما حدث في فرنسا . والواقع أن الدولة في بريطانيا لم تكن من القوة بحيث يجد العمال أنفسهم مضطرين للنظر اليها على أنها العنصر الذي يجب محاربته أو استغلاله .

وكما اشار ج. د. هـ. كول ، فان الفوضوية نجحت في التمركز في الدول التي تحكمها مجموعة مهيمنة تماما مثل فرنسا وإيطاليا واسبانيا ، أما في بريطانيا فلم يكن ثمة سبب لوجودها . والجماعات الفوضوية التي ظهرت في بريطانيا في خلال الجزء الاخير من القرن التاسع عشر كان يقودها في معظم الاحيان الجانب ، مثل كروتكين ، أو جماعات اليهود الروس أو البولنديين أو الألمان ، وكلها دول كانت « رزح تحت سيطرة تامة » وبشكل قاس ، وكانت المؤسسات تحكمها ، والامبراطوريات تديرها .

وعلى ذلك ، فلم تكن للفوضوية آثار تذكر . وكما يقول المثل : ان الثورة لا يمكن ان تقوم اذ لم تكن هناك سيطرة ولم يكن هناك ظلم ، أو اذا كان هناك جهل بالمركزية والبيروقراطية .

وكما اشار « جورج وودلوك » فلقد ظلت بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة خالية الى حد بعيد من الفوضوية وهذه كلها دول لا تمارس فيها الدولة الكثير من الضغط . ولعل احسن تفسير للدولة هو نموذج الدولة التي يتم فيها الفصل بين الطبقات ، أو الدولة الاشتراكية التي يتم فيها تنظيم الطبقات ، بحيث تتجنب التعارض . وكان الاثر الوحيد للفوضوية في هذه البلاد وقتئذ اثرا مسالما اوجدته كتابات تولستوى ، ولم يعتمد المجتمع المدني . وظلت الفوضوية قصرا عليه ، ولم توجه سهامها الى الدولة ، بل اكتفت بمؤلفات الشعراء والكتاب ولم تعتمد على حركات العمال .

ويقول « ديفيد ابتر » ان ظهور الفوضوية الجديدة في البلاد الناطقة باللغة الانجليزية يعتبر ارتدادا عن نظام الادوار المختلفة في المجتمع المدني وليس تعبيرا عن صراع ضد الدولة . وهجمات الشباب تمتبسر ثورات ضد الكيان الاجتماعي لخصومه ، والعنف كثيرا ما يوجه ضد النفس وليس ضد السلطة السياسية .

وفي الولايات المتحدة ، كما في المملكة المتحدة ، أو حتى في هولندا نجد أن نوع الفوضوية ، التي تجد لها تعبيرا اليوم ، يمكن ان تكون دليلا على وجود دولة ذات مؤسسات حقيقية ، وهنا نجد أن السياسة وبشكل سلبي قد تبدو البديل المستقل الذي يقر رنوع الايديولوجية .

وهكذا . . فان بريطانيا العظمى ، بعكس ألمانيا أو فرنسا ، لم ترحب حقيقة بالماركسية ، والفوضوية ، وكما اشار هنري بيلخ ، فان حركة النقابات العمالية ابتداء من القرن للتاسع عشر كانت بلا شك اقوى حركة في البلاد الأوروبية ، فقد كانت منظمة داخليا ، ومدركة تماما لدى

قوتها ، والحركة البريطانية - كما يقول بيلنج - لم تكن لا ماركسية جدا ولا مرتبطة بشكل واضح بالسياسة الحزبية . وقد فضل زعماء الحركة العمالية في بريطانيا العمل الاقتصادي على الصراع الحزبي - ب ربحوا حتى الاشتراك في الاجتماع الدولي الثاني الذي عقد بلندن عام ١٨٩٦ ، وفي عام ١٨٨٠ حدثت بعض المحاولات لتنظيم حركات ماركسية مثل الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذي أراد إخضاع الحركات النقابية للعمل السياسي وأن يمنح الدولة دورا حيويا . وعلى أية حال فقد ظلت الحركات المادية لنقابات العمال خارج نطاق الحركات العمالية في بريطانيا وهي الحركات التي اختصرت لها ، في أكثر الأحيان ، طريق الصراع الاقتصادي .

وعلى أية حال ، فإنه على ضوء المصاعب الاقتصادية ورد فعل العمال أخذت نقابات العمال نفسها ، كما نعلم ، تدخل خبطة الصراع السياسي لهدف حماية حقوقها ، ومما يجدر ذكره ان هذا الاجراء أدى الى تكوين لجنة التمثيل المالي عام ١٩٠٠ ، وهي اللجنة التي كانت النقابات العمالية تسيطر عليها سيطرة تامة ، بينما ظل تمثيل للحركة الاشتراكية ضئيلا جدا . وفي عام ١٩٠٦ تطورت هذه اللجنة لتصبح هي نفسها حزب العمال ، وهو الحزب الذي نصب نفسه معبرا ، في الساحة السياسية ، عن مطالب العمال بتحسين الاجور وظروف العمل . ورغم أن هذه الاشتراكية البرلمانية أثارت الكثير من العوامل المناهضة وأدت نالى اشتراكية وثرية كانت في بعض الأحيان تميل الماركسية وتستلهمها - كما حدث في فرنسا - الا انها تولت تمثيل العمال البريطانيين الى الابد .

وعلى عكس الموقف الذي كان سائدا في ألمانيا حيث واجهت الحركة العمالية دولة متسلطة مكونة من فئة مهيمنة ، فإن الطبقة العمالية في بريطانيا تجاغت - الا في حالات نادرة - الماركسية تماما ، ورفضت الخضوع للحزب كما رفضت إخضاع النقابات العمالية له . ولما كانت الحركة العمالية في بريطانيا جزءا من النظام السياسي وكان باستطاعتها ان تجعل صوتها مسموعا عن طريق ممثليها الذين تسيطر عليهم فانها تجاهلت تماما نظام الفوضويات النقابية الفرنسي ولم تلق بالا الى صراعه مع الدولة ولم تعرف قط العزلة المنافسة بين النقابة والحزب . وكان العمال يقومون بتحويلها عن طريق الاشتراكات الإجبارية ، وعلى ذلك فقد أخضع العمال الجهاز للسياسي لرغباتهم ، كما أدخلوا عليه كل أفكارهم وعلى ذلك فحزب العمال لا يمكن ان يخون العمال ، بل على العكس فإنه يعبر عنهم . وعلى ذلك ، فإن أنواع الدولة التي تنجم عن كل هذه التحركات هي الماركسية والمناهضة ، والدولة التي لا تقبل الايديولوجيات .

وهنا يجدر بنا أن نضيف أنه بينما نجد في فرنسا النقابات الثورية هي في الواقع نقابات العمال مضافا إليها العمل المباشر ، فمن الممكن أن نقول أن نقابات العمال في المملكة المتحدة هي في الواقع نقابات اقامتها الثورات بمعنى أنها تحاول أن تعززا مركزها في المجتمع ، ولكنها لا تقوم بأعمال مباشرة . وفي فرنسا حتى قبيل الحرب العالمية الاولى كانت الحركات العمالية تشبه الى حد كبير العمل النقابي ، ولكن في بريطانيا تشكلت هذه النقابات الى حزب سياسي هو الحزب العمالي ، وبقيت في فرنسا خاضعة للأحزاب لعدة من السنين وعلى ذلك ، فإن منطق للدولة أو مركزها يعتمد - الى حد كبير - على العلاقة بينها وبين الحزب وعلى الايديولوجيات التي يمكن من خلالها التعبير عن هذا المنطق .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى أن المنطق السياسي البحت هو الذي يقرر الوسائل التي يمكن بها حل المشكلات العمالية أيضا . ونجد أن نقابات العمال في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة تفضل أن تحل المشكلات مباشرة باللجوء الى العمال أنفسهم ، وهذا يخالف ما يحدث في فرنسا ، لأن الليبرالية الانجلوساكسونية تنادي باضعاف سلطة الدولة في التدخل في مثل هذه المنازعات ، حتى لو أدى ذلك الى وضع احتكاري بالنسبة لنقابات العمال . أما في فرنسا فإن الاتفاقات الجماعية لا وجود لها على الاطلاق ، وكثيرا ما يتم فض هذه النزاعات عن طريق اللجوء الى الدولة أو الى القضاء . وهذا التقليد نراه تمثلا في ذات المفهوم الذي يعطى الحق بانشاء النقابات والاشترك فيها ، وهو القانون الذي رفعه ولديك وروسو الى مستوى قانون حرية الرأى ، وكانت الدولة في هذه الحالة هي القيص ، وكانت المنازعات تحل عن طريق المحاكم .

أما في بريطانيا العظمى ، فإن الوضع يختلف عاما . ومنذ عام ١٨٧٠ فإن القانون فيها تطور بشكل سلبي ، وجعل تدخل الدولة نادرا الا في الحالات الجماعية ، وعلى ذلك ، فإن المنازعات كانت تحل وكان الطرفين متساويان ، ومن هنا نجد أن العلاقات العمالية في بريطانيا تصنف بحرية المساومة ما دام التشريع غائبا . ونتيجة لكل ذلك حدث في عام ١٩٦٠ أن تضاعفت كل هذه المساومات حتى صدر في عام ١٩٧١ قانون العلاقات الصناعية ، وأخذت سياسة الدخول تتغير . أما في فرنسا ، فإن الدولة على العكس من ذلك أخذت خلال الفترة نفسها تتجهج المساومة الجماعية ، وهو ما يشير الى للضعف الذي طرأ على مركز الدولة في هذا البلد ، وإلى اتجاه فرنسا الى الليبرالية . والفرق بين الطريقتين ، الطريق الفرنسي ، والطريق البريطاني ، لا يزال على الرغم من هذا شاسعا ، ويتوقف - الى حد بعيد - على طبيعة الدولة والدور الذي تقوم به . وثمة دليل آخر على مدى التباين هو أن بريطانيا لم تحدث فيها

على الاطلاق اضرابات سياسية حتى عام ١٩٦٠ ، بينما البلاد الأخرى مثل فرنسا التي لا تجد لها قناة توصلها بالدولة ، أخذ العمال يستخدمون الاضراب كبديل للضغط الجماعي . والاضراب في هذه الاحوال يمثل قناة برلمانية للعمال . أما في بريطانيا فقد نجحت الحركة انعمالية في ان تصبح جزءا من الدولة ومن قناتها بهدف تبسيط دورها أي الدولة . وقد فضلت نقابات العمال أن تستصدر التشريعات لنفسها بدلا من أن تصدر اليها هذه التشريعات من سلطات عليا ، واشتركت النقابات في المركز السياسي ، وأخذت التعاونيات تكثر وتنتشر . ومن الواضح انه كلما مر الزمن أخذت الدولة تؤكد وجودها ، هذا اذا ما قورن الحال الراهن بالائر للماركسي والفضوى الذي كان سائدا في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك بظهور التعاونيات وتأثيرها الفعال ، وبصدور قانون العلاقات الصناعية في بريطانيا وما يكتنفه من تناقضات .

وفي كتاب ايمانويل ويلرشتاين « النظام الحديث في العالم » وهو كتاب هام جدا ، قام المؤلف بتحليل الظاهرة المتناقضة التي رآها تبدو منذ القرن السادس عشر وحتى الآن ، وهي ظاهرة التباين الهام بين للدول المتمركزة في وسط الدائرة ودول الحواشي فهو يقول ان صفات الدول المتمركزة لا تبدو واضحة تماما ، ففي فرنسا وانجلترا وهولندا نجد ان اقتصاديات السوق ليست هي التي تخفتها ، بل أن تاريخ هذه البلاد هو الذي قام بذلك . وفي كتابه « اقتصاديات العالم الرأسمالي » نجد ويلستيني يذهب الى ابعد من ذلك ليشمل تطيله العالم الرأسمالي بأسره ، وهذه الظاهرة - كما يقول - تعود الى العلاقة بين البورجوازية والطبقة العاملة ، فهذه الدول لم توجد علاقات محددة بين الطبقات وان طبقاتها الاجتماعية تختلف تماما عن الطبقات الاجتماعية في دول الحواشي .

وعلى الرغم من هذا ، فإن والشيتيني لم يتكلم عن أنواع الدول المختلفة او الايديولوجيات المختلفة ، ولكن التحليل الذي قدمناه هنا يدل على أن الايديولوجيات لا تعتمد على الدولة او على الطبقات الاجتماعية بقدر ما تعتمد على الاطار السياسي والاجتماعي القائم .

وكما أوردنا ، فإن الدولة تبدو وكأنها الحقيقة المستقلة وان التصنيع عامل من عواملها في الدول التي تعتمد في بنائها على النظام الرأسمالي ، وأن العلاقة بين هذه العوامل هي التي تفسر السبب الذي من أجله ظهرت يمكن أن يقال متبانية تماما في بلدين مثل بريطانيا والملازيج على الرغم من أن التصنيع في كليتهما سار بخطا حثيثة ، والسبب الحقيقي هو أن الدولة في كل من البلدين كانت تختلف راديكاليا الواحدة عن الأخرى . الشيء نفسه يمكن أن يقال عن فرنسا وألمانيا ، فبينما انتشرت للماركسية في ألمانيا حيث

أربطت الدولة بالطبقة المسيطرة نجد أن الفوضوية النقابية انتشرت في فرنسا حيث كانت السيطرة سياسية ، والحقيقة أنه بمجرد أن انتشر التصنيع في فرنسا طالت الاشتراكية الماركسية محل هذه الفوضوية .

أن قوة الدولة تبدو لنا عاملا ضروريا ، وقد يجوز أن نذكر أنها تؤثر حتى على الشكل الذي تتخذه أية ايدولوجية . وكما اتفق كل من ماركس وبرودو ودي توكفيل على الاعتراف بالشكل المميز للدولة الفرنسية نجد - اليوم - أن كلا من روبرت داهل ، وميلز ، ورايت ، وديفيد إستون وجيمس أوكور ، وعلى الرغم من اختلاف مناهجهم للنظرية وتعارضها ، يولون أهمية قليلة جدا للدولة ذاتها عند تحليلهم للمجتمع الأمريكي ، ونجد أيضا أن جيمس كونر في الولايات المتحدة في نطاق الحركة الماركسية المعاصرة ، ووالف ميلباند في المملكة المتحدة ، يركزان اهتمامهما على تناقضات الرأسمالية ، أو إلى تشابه الطبقات الحاكمة واتفاقها ، متجاهلين بذلك مشكلات الدولة ذاتها ، ونجد نيكوس بولانزاس وكلاوس أوف في فرنسا وألمانيا الاتحادية يتفقان ، رغم تباينهما ، على الاعتراف بأهمية الدولة وصفاتها الأساسية .

كل هذا يعني بالطبع أن النماذج النظرية التي تنبع من فكر واحد ، كالماركسية مثلا ، لا يمكن تفسيرها على أساس ما تحويه من منطق ، بل أن التناقضات التي تثيرها كل هذه الأفكار لا يمكن أن تكون محددة بالنطاق المفهوم فقط ، بل تعتمد أكثر على نوع الدولة التي قام في محيطها أو داخلها هذا البناء الفكري .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

هذه مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتاً عديدة.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع التبعة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمهورية مصر العربية.

التفاعلات الاستراتيجية وتكوين الدولتين الحديثتين: فرنسا وإنجلترا

مقدمة :

إن أى مقال حول التحليل النظرى لنشأة الدولة باعتبارها الشكل الأساسى للتنظيم السياسى فى أوروبا الحديثة ، وحول القوى المحركة لما تلى ذلك من تطورها وتنوعها وانتشارها ، سوف يواجه - أن أجلا أو عاجلا - مأزقا مصرفيا نابعا من ذات طبيعة هدفها سواء أسس هذا المقال - فى معظمه - على مفهوم تجريدى أو ماركسى ، أو على مزيج متوائم تقريبا من عدة تقاليد اجتماعية واسعة الانتشار . والأسلوب الشائع المستخدم فى مثل هذه الممارسات هو أسلوب المقارنة الذى يتطابق مع الكليات المتناقضة الوحدات ، والتي تستقر كل منها عن الأخرى ، وهكذا .. فان التحليل المقارن للدولة يقوم على صورة عالم مكون من مجتمعات أو كيانات بشرية ينظر إليها على أنها متمتعة باكتفاء ذاتى الى حد كبير ، وبمسن ثم فهى مرتبطة الى حد ما بدافع داخلى ، ولكن هى إنسان ينهج هذا النهج سرعان ما يدرك أن هذا التفسير مختلف جدا عن الحقيقة التاريخية ، ذلك أن

الكاتب: أرسيتيد د. زولبيرج

كاتب بلجيكي الولد واستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ، واستاذ مساعد بمعهد الدراسات السياسية في باريس (١٩٧٠/١٩٨٠) . تركت اهتماماته الاولى على افريقية ، ونشر كتابه « حكومة الحرب الواحد في ساحل العاج » (في الايام من ١٩٦٤ - ١٩٦٦) ، وبعد ذلك انتقل الى تحليل التأثير السياسي في الغرب ، والصراعات العرقية ، والهجرات الدولية والدولة ، كما اسهم في كتاب « أزمة التطور السياسي في اوروبا وامريكا الشمالية » (الناشر : ر. دود ، ١٩٧٦) وكتاب « الصراع العرقي في العالم الغربي » (الناشر : م. آسلمان ، ١٩٧٨) ، وكتاب الهجرة البشرية » (الناشر : وه. هانكيل ، ١٩٧٩) . ويوجه الكاتب شكره الى مستر جي. هرجنت مدير مركز الدراسات والبحوث الدولية التابع للمؤسسة القومية للعلوم السياسية ، على حسن تربيته ، وكذلك للمعلمين بمؤسسة سي.اي.آر.اي. على طباعة هذا المقال الذي قُدمت النسخة الاولى منه اثناء الاجتماعات التي نظمتها هذه المؤسسة بالاشتراك مع مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ودار العلوم للرجال وذلك بباريس في الفترة من ٢٧ - ٢٨ من مايو ١٩٨٠ .

المترجم : عبد الستار همام محمد بدر

المترجم : عبد الستار همام محمد بدر

موجه اللغة الانجليزية ورئيس قسم الترجمة وقسم الصحافة سابقا بوزارة التربية والتعليم .

مسار التاريخ مليء بحالات ترابط بحيث تظهر لنا ان المجتمعات في كل عصر تخضع لتغيرات لا دخل للانسان فيها ، وهي مؤثرات لا تعزى الى نتائج الاحداث العالمية التي تتعاقب نتيجة للتفاعلات بين المجتمعات المعقدة المكونة للعالم الذي نحن بصدد فقط ، ولكن تعزى الى الارادة الفردية لواحد او آخر من تلك المجتمعات ايضا .

وحقيقى ان هذه المشكلة تبرز فجأة وبصورة واقعية في كل قرع من فروع العلوم الاجتماعية ، الا انها تشير مع ذلك الى صعوبات نظرية وخاصة فيما يتعلق بالموضوع الذي نناقشه ، لانه في الوقت الذي بدأ فيه ظهور الدولة في المنطقة الاربية ، كان عالم المجتمعات البشرية - من وجهة النظر السياسية - يتكون من عدد محدود جدا من الزعماء الاقوياء نسبيا ، استطاعت اعمالهم الفردية ان تحدد وجود الوحدات الاخرى المكونة للمجموع . ويصدق هذا بوجه خاص على ما نسميه هنا العمل الاستراتيجي السياسي ، ونقصد به مجموعة الضغوط التي يمارسها الزعماء السياسيون لتجميع معين - بصورة مباشرة او غير مباشرة - لكي يؤثر في التنظيم والسلوك

الفردى للزعماء الآخرين فى التجمع ، أو حتى فى بنية التجمع ككل ، وأوضح تمبير عن هذا هو اللجوء الى القوة المسلحة . وإذا افترضنا ببساطة ان الامر بالنسبة لدوله معينه ليس مسألة نتائج التصرفات التى يقوم بها زعماء آخرون حيالها ، ولكنه ايضا نتائج مفاصلها الشخصيه خارج حدودها ، فسوف يتراعى لنا ان أية دراسة اجتماعيه موسعة للدوله تهمل هذا العامل ، لا بد وأن تسقط من خطتها التفسيريه مجموعه من المتغيرات التى قد تظهر آثارها مستقبلا ، والتى يفوق صوابها أحيانا صواب الفرق الذى يبناه ، على حين أن وضع هذا العامل فى الاعتبار سوف يغير اتجاه التحليل من العام الى الخاص .

هل ترى ينبغي علينا ان ننظر الى النهضة التى تجرى فى هذا المجال باعتبارها عودة من علم الاجتماع التاريخى الموسع الى التاريخ السياسى الذى نقده كثير من المؤرخين على أساس أنه واقى ؟ يبدو - على سبيل المثال - أن « كوينسبرجر » يرى مثل هذا فى تحليل حديث للاختلاف بين الانظمة الاوربيه فى بداية العصر الحديث ، متخذاً نظريات «أوتوهنتز» و « ثوربرت الياس » نقطة انطلاق .

وفيما عدا الادعاءات المقررة لمذهب صورى معين ، فان كوينسبرجر فى التحليل الاخير ، ينظر الى علم الاجتماع التاريخى الموسع والى ما يكتبه المؤرخ باعتبارهما منهجين متكاملين يبدآن عند طرفى سلسلة متصله ، وليسا عمليتين متناقضتين . وإذا نحن قبلنا بقواعد علم النقد ، فان المهمه الملغاة على عاتق علم الاجتماع السياسى الموسع هى - بدقة - ان يعيد الى الوراء بقدر المستطاع - مدخله الى مجال التاريخ فى بساطة ونقاء . وفيما يتصل بالموضوع الذى تناقشه فما نأهنا على وجه التحديد هو ان نبين اذا ما كان جانب الاستراتيجيه السياسيه الدوليه سيقع بالضرورة خارج نطاق علم الاجتماع الموسع كما يفترض كوينسبرجر ، أو انه يمكن اعادته الى نطاق بحثنا . وعلى الرغم من ان التاريخ له بالتأكيد ميزته فى هذا المجال ، الا ان ذلك ليس مرده الى فشل التفكير النظرى ، ولكن الى ندره استخدامه ، وربما كان السبب فى هذا السبب الى ان ظهور الدوله كبنية سياسيه ذات اتجاهين أحدهما داخلى والاخر خارجى - كما عبر عنها « ج.ب. رنتل » قد أحدث انفصاما فى طرق التفكير التى ادت الى الصدع الذى نراه اليوم فى التاريخ وعلم الاجتماع السياسى والعلوم الفرعيه التى تؤيد هذا أو ذلك على السواء . وعلى حين شهدت عشرات السنين الاخيره ايضا من النظريات المتصله بالملاقات الدوليه من ناحيه مع كثرة من التحاليل المقارنه ذات الصلة بشكل الحكومه أو الدوله ، فان جهدا قليلا جدا قد وجه الى المنطقه المتداخلة بينهما من ناحيه أخرى ، وهكذا نواجه

فى جانب شمولية المؤرخين من أمثال « فرناند برودل » و « وليم ماكنيل » أو « جيوفرى باراكلى » الذى يتميز بالشمولية ولكنه يدقق فى الاختيار بما لا يتفق مع بساطة العرض اللازمة لى مفسرة نظرية ، وفى جانب آخر تواجه الشمولية النظرية لعلم الاجتماع والتى تميل الى سياسة القهر اما فى أسلوب مثالى مشوب بالغموض كما هى الحال مع « تالكوت بارسونز » واما فى أسلوب مادي محض كما هى الحال مع « إيمانويل فالرشتين » الذى يقدر الفشل تماما لى عمل ناظرا الى البعد الاستراتيجى السياسى فى النطاق العالمى كظاهرة ثانوية ، والمخططات التى تؤسس مباشرة على عملية التفاعل الاستراتيجى السياسى . . أى تلك النظريات التى طرحها المتخصصون فى العلاقات الدولية - ثمانى هى الاخرى من خلل قائل هو انها تحصر نفسها فى نطاق هذه العملية دون مراعاة للتفاعلات بينها وبين العمليات الاخرى التى تسهم فى البنية الشاملة أو حتى المنطقة المتداخلة بين الدول ونظامها فى معظم الاحوال .

ولسنا ندعى أننا نبغى حلا لهذه الصعوبات ، ولكننا نود فقط أن نبين أن التجمع ذا الطابع العالمى لا يمكن ادراكه فى صورة متعددة باعتباره « اقتصادا عالميا » أو « نظاما سياسيا عالميا » ، ولكن ينبغى النظر اليه والتفكير فيه باعتباره نتيجة التفاعلات بين ثلاث بنى تحليلية واسعة هى البنية الاقتصادية والبنية الاستراتيجية السياسية والبنية الثقافية التى يجب أن تصاف اليهما ، وكل منهما جليلة على المستوى القومى والمستوى العالمى .

نشأة الدولة ونظام الدول فى العصور الوسطى

إذا نظرنا الى ظهور الدولة فى الغرب فى العصور الوسطى من جانبها الشكلى باعتبارها نمطا من التنظيم متميزا عن الامبراطورية والمدينة ، لربنا وثيق الصلة بنشوء عدة تجمعات من ذلك الطراز فى المنطقة فى الوقت نفسه تقريبا . والقول بأن هذه الوحدة التشكيلية كان ينبغى أن تتحقق بأعداد كبيرة ليس مرده الى التفاعل فقط - ونمضى به تبلور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أسهمت فى عملية التحول السياسى المتزامنة فى عدة أجزاء من المنطقة - ولكن مرده - أيضا - الى ديناميكية العلاقات التى تعد امرا غريبا على الحقل السياسى نفسه ، والدينامية التى نعنيها إنما نشأت من تعدد تنظيمات السلطة الذى كان سمة مميزة لأوروبا فى نهاية موجات الغزو من جانب الحضارات الاوراسية الاخرى % والثلى كانت فى ذاتها عاملا فيما يسميه « برى أندرسون » توزيع الميادة . وسوف نحاول أن نبين أولا كيف ان التفاعلات المتعاقبة بفعل هذا التعدد

والتي تعد هنا موقفا اوليا - قد انتصت منها ولكنها لم تلفها لصالح مركز واحد من مراكز الهيمنة السياسية ، كما سنحاول ان نوضح ثانيا كيف ان تبلور هذه المراكز المتعددة انتجت آثارا ساعدت على ان تعطىها صفة تشكيلية مشتركة ، زد على ذلك ان التقسيم المتبصر لجزء من المنطقة - بهدف الهيمنة - الى مجموعة من الكيانات المنفصلة على مستوى عال بعض الشيء من التجمع الاقليمي قد ساعد على تحويل كل منها الى دولة .

والعوامل الرئيسية التي اسهمت في تعدد التنظيمات المطلوبة معروفة جدا ، فنتيجة للتكديس في مكان واحد ، وللتفاعلات التي استمرت فترة طويلة بين النظم الموروثة عن الامبراطورية الرومانية والمسيحية والقبليية الجرمانية في بيئة ديوجرافية ومادية تتباين من منطقة لاخرى ، نجد ان تلك العوامل قد شملت - على المستوى التنظيمي - الفرق في المجالات الخاصة بالسلطة الروحية والسلطة الزمنية ، كما شملت على المستوى الاقليمي تفتيت سلطة الاقطاع التي كانت تصادم مع تركزه النظري على مستوى الممالك ، على الرغم من بقاء ذلك التركيز ، وأخيرا فان أوروبا كانت تحتوي كذلك على مجموعة من الجزر الحضرية الصغيرة المتجمعة حول طرق التجارة ، والتي كانت تميل الى ان تكون لها سلطة مستقلة ذاتيا نسبيا . والتحول الذي نحن بصدده ينبغي ان يفهم اذن على انه عمليتان متزامتان هما ظهور السیادات الإقليمية التي بدأت بالتجمعات المتكاملة الهدف ، وتجمع الهيمنة الذي بدأ من السلطة الإقليمية الواسعة الانتشار .

وقد ظهر الاختلاف بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في مرحلة متقدمة بعض الشيء مع ظهور الامبراطورية والبابوية ومايلزمها من مؤسسات قانونية مستقلة اعانت الامبراطور والبابا بشأن الحصول على الموارد المالية اللازمة من المجتمع كله ، وبوساطة مثل هذه التنظيمات تحسّلت هاتان الدائرتان من دوائر السلطة الى قطبين للسيطرة ، شكلت تفاعلهما مجالا للتوتر الذي ظهر في صور مختلفة كل زمن بينهما الصراع المسلح .. وطبقا لما قاله « اوتوهنتر » فان التصدامات التي أحدثتها مثل هذه المصادمات افسحت مجالا لزعامة آخرين يقعون فيه ، ومن بينهم: اولئك الذين كونوا نواة الدول التي نشأت فيما بعد .. وعندها يتناول « ج. سترينار » الموضوع ذاته نجده يضيف أهمية خاصة على النتائج غير المرتقبة لانتصار الكنيسة على الامبراطورية قرب نهاية القرن الحادي عشر حينما وقعت تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة ، وقد ساعد المفهوم الجريجوري للسلطة البابوية الروحية للكنيسة - عن غير قصد - على تبلور فكرة السلطة الزمنية ، واحتفظت أوروبا بوحدها الدينية ، ولكن كان على الكنيسة منذ ذلك الحين « ان تتعامل مع كل مملكة أو امارة على حدة ، وهكذا تم وضع أسس نظام الدول المتعددة كما يقول « سترينار » ..

ويمكن تفسير العملية نفسها - في تعميم أكثر - بمنطق الصراع الثنائي ، ذلك أن الكنيسة وقد واجهت الخطر المتمثل في إمبراطورية متحدة قوية ، وجدت أن مصالحها تكمن في تشجيع قيام السلطة الزمنية المتعددة لان المناقشات الناشئة عن مثل هذا النظام تمكنها في أي وقت من الحصول على الدعم اللازم لتجعله هذا الأمير العنيد أو ذاك يتصاع لها ، ومع ذلك لم تكن نتيجة مثل هذه المناقشات واحدة ، فحيث كانت المواجهة مباشرة كما حدث في إيطاليا ، تكون الائتلافات حول كل من الزعماء ، مما أدى إلى تفتت السلطة الإقليمية ، وعلى الجانب الغربي من الإمبراطورية - من ناحية أخرى - كان اهتمام رؤا منصبيا على مساندة سلطة الأمير القادر على التصرف بقوة مكافئة للإمبراطورية ذاتها . ونحن نلاحظ في الحقيقة أن الكنيسة قد لعبت دوراً هاماً في قيام الملكية الفرنسية خلال القرن الثالث عشر ، ليس بإضفاء الشرعية عليها فحسب ، ولكن بتقديم العون المادي إليها كذلك ، وأن تم هذا بطريقة غير مباشرة بالسماح لها بمطالبة رجال الدين بالاسهام المالي ، وهكذا فإن العرف الذي كان معمولاً به تحول إلى إجراء رسمي في نهاية الصراع الذي استمر بين فرنسا والبابوات من عام ١٢٩٦ إلى عام ١٣١١ م .

وقد كانت الكنيسة بتقديمها العون للملوك تقوى من مركز القمة عملية تكريس السلطة التي كانت قد بدأت من القاعدة منذ تحطم الانطاع .

وكان من رأى « نوربيرت إلياس » أن العملية التي أدت إلى ظهور عدد محدود من الزعماء الأقوياء تحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت في أوروبا الغربية حوالي القرن الحادى عشر ، يمكن أن تقارننا بنموذج السوق التي تؤدي نزعة المنافسة فيه إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي وحدات كبيرة قليلة .

ولما كانت حدود الدولة هي هدفها الاساسى ، فان عملية التكريس تطورت على أساس السلوك المنطقي للمنافسين الموجودين منذ البداية ، افهم لم يشعروا في كسب السيطرة على مقاطعة بذاتها ، ولكنهم أرادوا فقط أن يسيطروا على الاراضى المتاخمة لتلك التي كانوا يمتلكونها ، بهدف تقوية انهم ، وهكذا فإن اصطفاة عشوائيا محدودا كان له اثره بينهم ، وأدت التفاعلات المماثلة بين البقية الباقية منهم في النموذج الناشئ الى امتداد الصراع من أجل السيطرة الى مناطق أكثر اتساعا ، ولعبت المناقشة ذاتها دورا من خلال نظامين متكاملين هما نشوء القوة المسلحة ونظام تحصيل الضرائب ، وهكذا أدت الى اختلاف أجهزة السيطرة عن طريق اضعاف صفة الشرعية على التنظيمات الجديدة ، وينبغى أن نضيف أنه علاوة على ميزات التكنس الاقليمى في ثقائه ولساطنته ، كان هناك تحول وعى

يمكن أن يقارن بمفاهيم الاقتصاديين عن « القيمة المضافة » .. وهكذا بلغت هذه التكتلات حجما خطرا مما آكسبها تفوقا على الوحدات المتبقية ، وبعد ذلك بدأت المنافسة — على حد قول الياس — تفعل فعلها فى سوق لم تعد حرة ، وكان طريق الخلاص الوحيد لما تبقى من وحدات هو أن تربط نفسها بواحد أو آخر من التكتلات ذات الحجم الخطر .

ويبدو أن هذه العملية قد تبلورت عند بداية القرن الثالث عشر ، فى مجموعة من النماذج المتباينة جدا فى كل منطقة من المناطق الاوربية الكبيرة ، وهو تطور لم يحاول « الياس » تفسيره مكتفيا فقط بإبداء ملاحظة هى أن تكون مراكز السلطة كان احتمالا كبيرا ، بيد أن تحديد مركزها وخط حدودها كان من الصعير أن يتنبأ به ، وينبغى أن نذكر أنه فى تلك الفترة وكما يقول « وايفز وينوارد » — تشكلت القسمات الثابتة لاوربا الغربية الحديثة عن طريق سلسلة من المعارك الحاسمة فيما بين عامى ١٢١٢ و ١٢١٦ ، وبينما كانت الطرقات تتوالى على الحدود الفرنسية الانجليزية عند مدينة « بوفين » كان المسيحيون يكسبون السيطرة على شبه جزيرة ايبيريا ، وكانت الصراعات بين ملوك فرنسا وارجون فى منطقة تولوز تقيم فاصلا بين فرنسا وايبيريا ، وبعد ذلك لم تشن أى من الدول الكبرى أى حرب رئيسية لمدة قرن تقريبا ، فقد كانت فترة استقرار نسبي على المستوى الدولى ،ومن ثم فترة تمايش بين مناطق استراتيجية سياسية منعزلة نسبيا ، حصنت فيها الممالك نفسها باستيعاب فتوحاتها السابقة ، وهكذا قامت فى ايبيريا تجمعات مختلفة تركزت على أساس المذاهب الثلاثة للعقيدة المسيحية ، ففى فرنسا أصبحت الهيمنة الملكية — بعد إعادة الاستيلاء على الشمال الغربى — خطرا مكن الملوك من وضع سياسة لضم اجزاء اخرى ، ومع ذلك فان اقاليم بورجاندى وبريتانى وحوين والفلاندرز لم تبقى خارج السلطة المركزية فحسب ، ولكن امتداد الاراضى ادى الى تكوين ما يسميه « شتيريار » كيانا مختلطاً ظلّ مشابهاً للامبراطورية ، ولكن مشكلات ادارته التى زادت على طاقة الحكومة المركزية خلقت اتجاهات نحو اللامركزية ، وكان هذا هو عهد الاقطاعيات ، وعلى نقىض ذلك ، فان هزيمة ملك انجلترا على ارض القارة الاوربية بالإضافة الى المقاومة الاسكتلندية ، جعلت سلطانه تنقلص الى سلطة سياسية أكثر تواضعا فى العرف الاقليمى ، واضطرته الى أن يظلم من كبريائه أمام النبلاء ، وفى القرن التالى سهل هذا القصور المزدوج نشوء كيان أكثر تكاملا من الكيان الفرنسى المنتصر ، وكان من نتيجة قيام الدولة فى انجلترا مبكرا أن تمكن ملوكها فى يسر من تعبئة الموارد المالية المطلوبة للحرب فى الخارج ، مما عوض الميزات التى اتاحتها لفرنسا حجمها وفروها ..

وقد يساعدنا تحليل ذو تفصيل أكثر على أن نتفهم بوضوح أكثر الطبيعة المتميزة لهذه المنطقة الواقعة في شمال الاطلنطى حيث أصبحت عملية احتكار الهيمنة منظمة حول محور ذى قطبين في مرحلة مبكرة . ويقول « الياس » انه من بين الأسر الخمس الحاكمة التى بقيت لديها قدرة على المنافسة عند نهاية القرن الثالث عشر - لعبت اثنتان دورا خاصا ، وهما : الكابيون وظفائهم كملوك لفرنسا ، وملوك انجلترا فيما بين عامى ١١٥٤ و ١٤٨٥ ، لما القرنان التاليان فقد سادهما النزاع بين الاسرتين الحاكمتين ، مع احتكار الهيمنة على اراضى مملكة الفرنجة السابقة فى الغرب كفنيسة من الفنائم . وكان التطور السياسى الداخلى لكل من هذين الخصمين وثيق الارتباط بهذا النزاع الذى تأرجحت الغلبة فيه بينهما خلال عشرات السنين التى تلت الفتح النورماندى . وعلى امتداد الوقت اسهم الصراع بينهما فى تحطيم النظام السياسى العالمى على حين ادى الى تقوية التكميل السياسى فى داخل الاقاليم الاصغر ، كذلك فان المرحلة الاولى من تحول الملكتين الانجليزية والفرنسية الى دولتين كانت اسهاما جوهريا فى قيام نظام للدول الاوربية ، وهكذا نرى أن كلا من العمليتين كانتا قد أدتا الى وجود الاخرى .

ومع ذلك فان تفسير « ج. ستريار » لنشأة مؤسسات الدولة فى هذين البلدين يبدو لاول وهلة وكأنه يفند النظرية بالدور الهام الذى لعبته التفاعلات بينها فى انشاء تلك النشأة ، وهو يهتم كثيرا بحقيقة أن المؤسسات الادارية المركزية الاولى التى اقيمت فى البلدين حوالى عام ١١٠٠ كانت مدينة بوجودها لاعتبارات داخلية ، ويذكر أن المحاكم العليا ووزارة الخزانة قد انشئت بصفة دائمة قبل أن تظهر ادارات الشؤون الخارجية والدفاع بوقت طويل . وهو يقدم نظرية مناقضة لنظريتنا ومؤداها أن مؤسسات الدولة استمرت فى التطور خلال القرن الثالث عشر حين قلت الحروب ، بينما توقف ذلك التطور فى القرن التالى عندما أصبحت الحروب مستمرة تقريبا ، لان الخصوم كانوا يعتمدون آنذاك على الارتجال أكثر مما يعتمدون على التجديد الإدارى ، وهو يرى - بوجه عام - ان الفترة بين عامى ١٣٠٠ و ١٤٥٠ فى المنطقة الانجولفرنسية كانت فجوة بين عصرين خصبين من عصور التطور السياسى .

ولكن اعتراضات « ستريار » تفقد الكثير من جورها اذا نحسن اخذا فى الاعتبار أن ظهور الادارات المتخصصة يحتل مكانة متميزة فى تصوره للدولة على حساب الحدود ، ولكنه ايضا - وبتجريد أكثر - تصور لمجموعة من العمليات التى تشكل نظاما للهيمنة الاحتكارية فى اقليم معين ، وعلى سبيل المثال يتضح لنا تماما ان وزارات الخزانة كانت مؤسسات

متعددة الاغراض تمكنت منذ البداية من احتكار الموارد اللازمة للاعمال الملكية في الداخل والخارج . وبين لنا « ستريار » ان حالات الطوارئ الناشئة عن الحروب الخارجية قرب نهاية القرن الثاني عشر كانت من الكثرة في إنجلترا بحيث ان مساعدات الاتباع من اصحاب الاقطاعيات لم تكن تكفي احتياجات الملك مما اقتضى تحويلها الى ضريبة عامة - وبالإضافة الى ذلك يرى « ستريار » أن النزاع الانجلوفرنسي شكل مرحلة لا معدى عنها في تكوين الدولة بمعنى أوسع ، وهو ما يقارب نظرنا اليها ، وطبقا لنظرية فان النجاح الذي حققه الامراء في القرن الثالث عشر جعل حروب القرن الرابع عشر ضرورية وممكنة ، لانها كانت تمثل انتقالا الى مرحلة الدول ذات السيادة ، ولكن لم يتضح اطلاقا ايها مستقل وايها غير مستقل وذلك حوالي عام ١٣٠٠ . ولكن ماذا كان شأن أقاليم ويلز وبريتاني والفلاندرز ؟ لقد كان من المستحيل تخطيط حدود مميزة في قارة اوروبية لم تعترف الا الاقاليم المتشابكة والحدود المتداخلة فقط ، وهكذا . . فان الحروب - وخاصة تلك التي كان هدفها اخضاع المناطق المجاورة بوساطة قادة الدول - قد ساعدت على تحديد المناطق التي كانت تسيطر عليها اعظم دولتين اوروبيتين تقديما ، وهنا نجد أن « ستريار » يتفق معنا في التفسير الذي قدمناه لراى « الياس » من قبل ، وان ما يقوله بشأن المؤسسات فيما بين عامى ١٣٠٠ و ١٤٥٠ لا يتعارض باى حال مع نظريتنا ، وكما ذكرنا من قبل فانه يركز على الارتجال الادارى ، وعلى سبيل المثال فان تنظيم الخطط الحربية لم يؤد الى قيام الاجهزة الادارية الدائمة لانه يؤكد على ان ادارة العمليات العسكرية والدبلوماسية كان من اختصاص الملك ومستشاريه الذين كانوا يعتبرون هذه الامور من الاهمية بحيث لا ينبغي تركها فى ايدى الموظفين الاداريين المحترفين ، ومع ذلك تبقى الحقيقة وهى : ان مثل هذه الاعمال الارتجالية مهدت الطريق لمزيد من تعبئة الموارد لمصلحة الجهاز السياسى ، كما معنى علاوة على ذلك ان وضع الاحتياطي العام المخصص للعمل الخارجى يوحى بأن النظام كله كان مجرد آلة لمشغل هذا العمل كما يرى الملك .

وعندما نوجه اهتمامنا بمزيد من الدقة الى اساليب تعبئة الموارد على كلا الجانبين فاننا نزداد ادراكا للعمليات الداخلية التى حركها الصراع الانجلوفرنسي والتي يمكن تحليلها فى العبارات التى استخدمها س. فاندر فى مناقشة دور التنظيم العسكرى فى بناء الدولة ، فهو يتحدث عن « الدورات المتشابكة » ونعنى بها سلسلة من التبدلات دقت اليها متطلبات التعبئة بين الاجهزة الاجتماعية المختلفة وادت الى حدوث تحول فى الجميع . ونظرا لان التزامات اصحاب الاقطاعيات كانت قد فقدت قيمتها منذ وقت طويل كما يقول « م. هواردا » ، قرر الاخذ بنظام التزام اوسع نطاقا حسب

الاسلوب الايطالى (نصب و مستمستر ، ١٢٨٥ - النداء الذى وجهه ملك الفرنجة فيليب الرابع (١٢٨٥ - ١٣١٤) الى اصحاب الاقطاعيات واتباعهم لدفع التزاماتهم ، وفيليب الرابع « العادل » هو الذى عززا السلطة الملكية على حساب الاقطاع - المترجم) . وعند بداية القرن الرابع عشر تكتشف خطورة تسليح جماهير الشعب الذين لم يكن اداؤهم العسكرية مرضيا بأية حال ، كما تبين أن ازدياد سطوة الاحتكار الملكى خلق نوعا من البطالة بين طبقة العسكريين التقليديين ، وهكذا كانت سوق العمل العسكرية مفضلة عند الطبقة الوسطى شريطة أن يكون لدى الحكومة الوسيلة لدفع رواتب المحاربين ، ومن ثم فإن الجيوش الانجليزية كانت تعمل فى فرنسا أثناء حرب المائة عام بعمود بصفة أساسية ، مثلما فعلت للجيوش الفرنسية منذ النصف الثانى للقرن الرابع عشر فصاعدا ، وقد أمكنت نفضية النفقات الإضافية التى اقتضاها هذا النظام عن طريق دخل التجارة : أما فى صورة رسوم واجبة السداد للملك مباشرة وأما فى صورة قروض يقامها التجار ، أو هبات تقدمها الهيئات النبائية فى المدن أو الطبقات المنتجة الأخرى . وهكذا بدأت البرلمانات ، وطبقات الأمة والجمعيات النبائية للقطاعات الشعبية وغير العسكرية من السكان تلعب دورا هاما فى قدرة الجماهير على شن الحرب .

ويقودنا هذا الى نظرية « هنتز » فيما يتعلق بالدور الذى لعبته الصراعات الناجمة عن كثرة الدول ذات السيادة وليس فى نشأة الدولة فحسب بل الطبقات كذلك ، مما ساعد على اضعاف صيورتها على مخطط الهيمنة الذى أخذ فى الانتشار ، وكما يقول « هنتز » فإن الإمبراطور حينما أرادوا شن حرب كانوا فى أول الامر يستنهضون فئات الشعب الذين تمكنهم ممتلكاتهم ونفوذهم من الاسهام عسكريا وماليا ، وهكذا تكونت الطبقات من هذه الفئات ، وعندما زادت احتياجات الملوك (الذين كانوا تواقين الى الاستقلال عن الفئة المعنزة من الشعب) جاهدت الطبقات فى سبيل تقوية امتيازاتها مقابل ما تتبرع به ، ويؤكد « هنتز » أن الخيار المطروح كتمسك لهذه الامتيازات كان ضياع أحد الاقاليم ، وقد نمت المؤسسات النبائية الانجليزية والفرنسية بصفة خاصة خلال الحروب الطويلة التى جرت بين الدولتين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عندما كانت الحكومتان الملكيتان تنفقان باستمرار أكثر من نصف مواردها المالية ، فى الحرب وكل ما يتصل بها على حد قول « ب . جوينيه » .

ويرى « هنتز » أن هذه الملاحظة تعين على رسم الخطوط الرئيسية العريضة لنموذج يتعلق بالإسهام الإيجابى للصراعات الخارجية فى نمو المؤسسات النبائية فى أوروبا ، ولكن ماذا يكون تفسيره ، إذن ، للحكم المطلق

(الاستبدادية) الذى نشأ - كما منسرى - عن الصراعات الدولية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، والذى يعترف هو نفسه بأنه يشكل استثناء صارخا على التعميم الذى يقول به ؟ ان اجابته تسبب احباطا شديدا ، فهو يوضح لنا فقط أن الحكم المطلق لم يكن سوى مرحلة انتقالية قادمة على ان الطبقات قد أصبحت - فى مواطن كثيرة - عقبة فى طريق نمو دول اكبر ، وان هذه المرحلة تلاها بمثل المبدأ النيابى ، وذلك بمجرد اكتمال التطور الذى اقتضته الحاجة السياسية . ونحن من جانبنا نفضل ان نعيد ايضاح المسألة على النحو التالى : هل يمكن - من ناحية - ان ننظر الى نموذج دولى معين باعتباره متغيرا يتضمن قيمة معينة بالنسبة لكل زعيم ، وان نحدد - من ناحية اخرى - الظروف التى استطاعت فى ظلها احدى الصيغتين اللتين اقرهما ذلك المتغير أن تسهم فى تطور نظام دستورى معين ، وكذلك الظروف التى أدت الى اصابته بالضمور فى بعض الاحيان ؟ اننا - دون المضي فى دراسة مفصلة لهذه الخطة - سوف نبين انها تعود بنا الى ما أسميناه الحدود المتداخلة وحتى عندما دفعتم مقتضيات مخطط استراتيجى معين بالحاكم المركزى الى البحث فى داخل البلاد عن وسائل أكثر كفاءة لتعبئة الموارد التى احتاجها ، فان الآثار الناجمة لم تكن محدودة بالدافع الخارجى اطلاقا ، وفى العصر الذى نحن بصددده - على سبيل المثال - يبدو أن مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية فرضت على انجلترا سياسة لتعبئة الموارد تركز على التجارة أساسا ، بينما نجد ان فرنسا وهى تتوسع فى ضريبة الملح كانت تعتمد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية ، وهذا الفرق هو الذى أدى الى الاختلاف بين مؤسساتها النيابية ، ولم يكن النمط الداخلى هو الذى فرض هذا الحل أو ذاك ، ولكنه جعل احدهما أكثر احتمالا من الآخر فى وقت حرج ، ومع ذلك فحينما تم الاختيار تمت إقامة أنظمة معينة أدت فيما بعد الى تضيق نطاق الاختيارات ، كما أن مثل هذه التحولات الداخلية غيرت النمط الدولى الاول كذلك .

وهكذا نجد ان حرب المائة عام - بالنسبة لفرنسا - ساعدت على تحرير الملكية من قيود النظام المسكرى والمالى السابق عن طريق التخلص من الدعوة السيادية الى حمل السلاح وتكوين جيش مأجور كانت المدفعية هى العامل الحاسم فيه ، وكانت أول ضريبة قومية فى الحقيقة هى « ضريبة الرؤوس » التى فرضت فى عام ١٤٣٩ ووافقت عليها الطبقة الارستقراطية بهدف تجهيز مثل هذا الجيش شريطة اعفاء هذه الطبقة الارستقراطية نفسها من دفعها ، وقد تحولت هذه الضريبة فيما بعد الى ضريبة على الشباب الذين هم فى سن التجنيد ، وذلك فى السنوات العشر التالية .

وجاء وقت - كما نعلم - أصبح فيه حق الحصول على لقب « نبيل » قائما على الاستثناء الوراثي من هذه الضريبة ، ومع ذلك فإن وسائل الاكراه في يد السلطة المركزية للدولة كانت لا تزال محدودة ، وكما يذكر « برى اندرسون » فإن سرايا الخدمة العسكرية للملك شارل السابع لم يزد عدد أفرادها على اثني عشر ألفا ، وهي قوة لا تكاد تكفي للسيطرة على سكان يبلغ عددهم خمسة عشر مليوناً ، ونتيجة لذلك فإن النبلاء باعتبارها حماة الدولة احتفظوا بقدر كبير من الاستقلال الذاتي على المستوى المحلي للسلطة ، وهكذا .. فان الملكية الجديدة التي نجحت لأول مرة في جمع كل الدوقيات حولها لم تشكل دولة متكاملة أو ذات سلطة مركزية .. وعلى تقيض ما حدث في انجلترا حيث زادت الاحتياجات العسكرية للملكية من قوة دور البرلمان ، فإن المجالس الإقليمية عاقت اندماج مجلس الطبقات في مؤسسة قومية دائمة: ولما كانت طبقة النبلاء معفاة من الضرائب ، فإنه لم يكن لها مصلحة في دعوته إلى الاجتماع ، وهذا الخواء القانوني هو الذي أدى إلى الانتكاسات التي عانت منها الملكية الفرنسية في القرن السادس عشر ، ولكنها يسرت للاستبدادية القبض على زمام الأمور فيما بعد ، ولما كانت حالة الحرب سائدة في معظم الأوقات ، فلا يمكن إغفال العامل التكنولوجي وكل ما يتصل به ، بما في ذلك التنظيم العسكري بالمعنى الضيق للكلمة ، ولسنا مبالغين حين نقول أن ظهور المدفعية - على أساس عصر التكنولوجيا والاقتصاد - قد أحدث تحولاً أكد نتائجه الاتجاه نحو احتكار الدولة ونحو إقامة نموذج دولي قدر له أن يصبح عاملاً جوهرياً في الانتقال إلى العصر الحديث ، كما أن استخدام البارود في حصاره كانت من قبل قد برعت في فن صناعة التوابل ، أدى إلى إنتاج المدفع الذي حدث تحولاً سريعاً في أسلوب القتال . ولا يتكرر « هوارد » في تأكيد أن طرد الانجليز من فرنسا لم يكن على يد الفرنسيين أو « جان دارك » وإنما بوساطة رجال المدفعية الذين كانوا قد انضموا إلى الجيوش الفرنسية في وقت مبكر جداً ، بينما قاوم الانجليز عملية التحديث طويلاً ، يشجعهم على ذلك النجاح الأسطوري لمراميتهم ، فلم يقف الرماة في وضع هزيل أمام تأثير أبسط أنواع المدفعية فحسب ، ولكن الأهم من ذلك كثيراً هو أن السلاح الجديد غير أسلوب الحصار تماماً ، وجعل الاحتفاظ بالنقاط الحصينة في أرض أجنبية مهمة محفوفة بالمخاطر ، وهكذا ساعدت التكنولوجيا الجديدة على إتمام تقسيم منطقة شمال الأطلنطي إلى كيانات سياسيين مستقلين بفضل بينهما البحر ، كما أسهمت هذه التكنولوجيا بصورة أعم في عملية تأسيس احتكار الهيمنة السياسية من طريق إعطاء الملكيات الأفضلية النامية على مستوى إقليمي معين ، وهي عملية تعتبر في ذات الوقت خطوة كبيرة نحو تكوين نظام للدول ، لا ذلك لم يكن بيساطة أمر مدافع قليلة ، ولكن أمر تنظيم قوالب

من المدفعية التى أنتج استخدامها الفعال حصارا قويا جدا يفوق المكنيات
الجميع عدا تلك الكيانات التى كانت تتمتع ناقصادات متينة ، أى تلك
التي بلغت اعداد سكانها حدا خطيرا ، ففي فرنسا مثلاً زادت تكاليف
المدفعية الملكية بمقدار عشرة أمثالها فيما بين عامى ١٣٧٥ و ١٤١٠ ، وفى
نهاية القرن الخامس عشر. أنزلت الى المليون ١٤٦٠. قطعة من المدفعية يعمل
عليها مئات من الرجال ومعهم آلاف الخيول .

نشأة نظام الترابط الدولى فى أوروبا الحديثة

لقد كان التفاعل الاستراتيجى بين الدول عاملا لا يمكن التقليل من
شأنه فى سلسلة الاحداث التى أنتجت تحولات عميقة فى المنطقة الأوروبية
من عام ١٤٥٠ الى عام ١٧٥٠ ، وكذلك فى علاقاتها بالعالم الخارجى ، وانا
وقد أتيت لنا الفرصة من قبل لابرار قوة هذا التعليل فيما يتعلق بنظرية
التحول الاقتصادى ليمانويل فالرشتين الخاصة بالنظام العالمى الغربى ،
سوف تقصر جهودنا فى هذا المقام أولا على تأكيد اسهام هذا العامل فى
تكوين نظام حقيقى للدول فى أوروبا ، وثانيا ، على بيان كيف أن ذلك النظام
كمتغير بالمعنى الذى سبق أن عرفناه وهو استكشاف كيف أن هذا المتغير
قد يتلاءم مع تفسير الاختلافات التى نشأت بين الأنظمة الأوروبية .

وينبغى أن نشير الى أن الصورة القائمة على فكرة « الحدود
المتداخلة » والتى سوف نستعملها فى مناقشة هذا الموضوع لا تعنى
الانحياز الى أى جانب فى الخلافات بين المدارس الرئيسية للفكر
الاجتماعى أو الفكر التاريخى ، وكما يبدو فإن هذا التصور لا يبدو بمنأى
عن ذلك الذى استعمله بيرى أندرسون بالنسبة للعلاقة بين الاحداث
الخارجية والداخلية التى تصافرت على الاتجاه بأوروبا نحو الشكل الذى
يسميه « الاستبدادية » على الرغم من أننا نفضل على هذا التعبير ، تعبيراً
آخر أقل صراحة استعمله « ه. ر. تريفور » وهو « دول عصر النهضة » ،
وفى هذا الصدد نرى « أندرسون » وقد التقط الخط من « إندرسون »
الذى حسم الامم برأيه المبني على المفهوم العام « يقول (أندرسون) أنه
على الرغم من أن علاقات الانتاج داخل كل دولة قد حددت « بالتأكيد
ذلك النمط من شكل الحكومة ، إلا أن الدولة نفسها تشكلت بواسطة
قوى خارجية يمكن اعتبارها نظاما للدول ، ومع أن أندرسون يضى أهمية
كبيرة على هذه العملية ، مبنية على سبيل المثال كيفية أن استبداد
التشتاليين (فى اسبانيا) قد حتم ظهور هذا الشكل من خلال الدور المهم
الذى لعبته اسبانيا على المسرح الأوروبى ، إلا أن دراسته للعامل للدولى تظل
متحيزة ، كما أنها تتعارض مع آراء المؤرخ السوفيتى ب. ف. د. ريشنف
الذى يشير فى تطليل تاريخى قام به العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا

الشرقية وأوروبا الغربية إبان حرب الثلاثين عاما - الى ما يسميه « الاحتمال العلمى » لفكرة « نظام دولى » يقول أن المؤرخين استخدموها لبعض الوقت ويذكر من بينهم « لينين ». بوجه خاص ، ومن الواضح تماما ان النظام يركز على التفاعل الاستراتيجى السياسى ..

و فى ختام تحليله التاريخى يقدم بوشنيف الخطة التالية :

١ - بينما اظهرت كل الدول دون استثناء ميلا الى التوسع الخارجى طالما ان نظامها الاجتماعى الداخلى كان مؤسسا على الاستغلال « كقاعدة » الا ان اتجاهات متماثلة فى دول أخرى عوقت هذا الاتجاه ..

٢ - وفى كل عصر ثار مركز أو آخر من مراكز العدوان ضد هذه السياسة ، وهذا هو على وجه التحديد ما حول مجموعة الدول الى « نظام » لان قوى أخرى كانت تتحد دائما لصد العدوان ، ومن ثم تكون مركز ثان للنظام ، كذلك فان الدول المتاخمة ولائها كانت تؤدى دور المستفيد من النزاع بين طرفين آخرين قامت باحتلال المنطقة المتوسطة وهكذا تكونت قوة موازنة تواجههم ، وهلم جرا .

٣ - وعلى ذلك ، فان هناك قوانين عامة وموضوعية لى نظام دولى ايا كان ، ونسئ بها القوانين التى لا ترتبط بالرغبات الفردية .

٤ - والتغيرات فى النمط داخل نظام معين ، او حتى الانتقال من نظام الى آخر ترجع النهاية الى قوانين التطور الاقتصادى التى لا تقل موضوعية أو ثباتا ، والى التناقضات الطبقة التى تعمل ودر الدولة فى النظام وبالتالي فى دور النظام نفسه .

وهكذا نلاحظ انه بينما يشارك يوسف المؤرخين الغربيين والباحثين النظريين آراءهم فيما يتعلق بالقوى المحركة الداخلية نفسها (وتذكر هنا بصفة خاصة « لودفيج ديو » الذى سنعتمد عليه الى حد كبير بالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر ، وكذلك آراء « مورتون كابلان ») الا انه يتميز بمحاولة صياغة علاقة منهجية بين تلك العمليات الاجتماعية الأخرى وبين تلك القوى المحركة . واذا تعاشينا اعضاء كثير من الأهمية على الفروق الاصطلاحية ، واضفنا عنصر خامسا متعلقا برد فعل النظام الدولى تجاه التناقضات الطبقة داخل بعضها مثلما فعلت « تيد شوكيول » فى تحليلها المقارن للثورات المظلمى ، فان هذه الخطة تمكس جيدا ما يتلو ذلك من تحليل .

ولنستعرض فى ايجاز ذلك التحول الذى نادى الى ظهور نمط خاص من النظام الداخلى للدول قرب منتصف القرن التاسع عشر ، وهو

ما يوصف « بالتوازن الدولي » . لقد أدت عمليات الاحتكار الى ظهور تجمعين اقليميين اكبر كثير امن كل التجمعات الاخرى ، وذلك فى الجزء الغربى من القارة اثناء النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، وهما فرنسا التى دمرت الدولة البورجندية وابتلعت ممتلكاتها فيما عدا الاراضى الوطنىة ، بعد استعادة الممتلكات الانجليزية فى الجنوب الغربى ، وكان عدد سكانها ١٥ مليوناً ، والتجمع الاسبانى الذى تكون فى عام ١٤٦٩ - رغم جهود فرنسا - على اساس الاتحاد الشخصى لمملكتى قشتالة وارجسون او كانت الاخيرة نفسها مملكة اندماجية) وكان عدد سكانهما سبعة ملايين ، وبعد كفاح من اجل تقوية جهاز دولتهما فى التجمع الاسبانى (وكان هذا ينطبق اساساً على قشتالة) لم تضع القوتان العظمتان وقتنا للوصول الى تفاهم فى ايطاليا التى كانت المكان المفضل للمعركة بين الامبراطورية والبابوية ، والتى جعل منها الثراء الاقتصادى والضعف الاستراتيجى لقمة سائفة (كان الضعف الاستراتيجى راجعاً الى توازن الصراعات الاقليمية قرب منتصف القرن الخامس عشر فى صيغ توازن بين ست من الوحدات السياسية الصغيرة) .

وبعد عشرين سنة من الحرب (١٤٩٤ - ١٥١٦) استطاعت خلالها الامبراطورية تقوية نفسها بالاستيلاء على الاراضى الوطنىة البورجندية ، كما دخلت انجلترا ايضا فى اللعبة ، أصبحت الزعامتان متوازنتين تقريبا ، وبدأ ان تقسيم شبه الجزيرة الايطالية الى قسمين هو النتيجة المحتملة ، ان انتخاب ملك اسبانيا لمنصب الامبراطور فى عام ١٥١٩ غير الموقف تماما ، لان ظهور مثل هذه القوة العظمى بدد حلم اعادة بناء امبراطورية عالمية تضم كل العالم المسحوق الغربى وتشاء لصدفة فى هذه اللحظة الحرجة ان تنجح الحملات التى بعث بها ملك قشتالة عبر البحار ، مما اعطى ميزة كبيرة لاسرة الهابسبورج ، ذلك ان المكاسب المالية الهائلة التى امكن الحصول عليها بنهب اموال الهنود الحمر فى امريكا لعبت دوراً فى انتخابات شارل الاول ملك اسبانيا امبراطوراً بالاضافة الى ان هذه المفامرات اتاحت الفرصة لجذب الى معسكره المفامرين من جنوا والمانيا ونعني بهم الرأسمالية الدولية التى وجدت افضل مجال للاستثمار فى اراضى اسرة الهابسبورج كما زادت القدرة الاستراتيجية من فسرص نجاحها ، اضيف الى ذلك ان نشاط اسرة الهابسبورج فى أوروبا وجزر الهند الغربية آزر بعضها البعض حيث انهم بسبقهم ويتأييد من البابا استأثروا باستعمال الدنيا الجديدة وهكذا استفادوا من هذه الميزات فى مواصلة العمل من أجل تحقيق مطامعهم فى أوروبا ، كما أن نجاحهم فى أوروبا دعم موقفهم فيما وراء البحار مما آخر تغفل نفوذ الدول الأوروبية الاخرى فى محيط سلطاتهم لمدة قرن كامل ، وبعد فترة من الزمن ضمت البرتغال.

وممتلكاتها الى التجمع العملاق الذى كان ينمو آنذاك . هذه العلاقة الوثيقة بين ما كان يجرى على المسرح الاوروبى وما كان يحدث فيما وراء البحار بالمثل تفسر الانقلاب الذى حدث فى عملية بناء الامبراطورية فى القرن التالى عندما حطمت نتائج الفشل فى تحقيق الهيمنة على أوروبا الاحتكار الاسبانى فيما وراء البحار ، مما ساعد على اعطاء المناطق البعيدة من مركز الدولة بنية عكست تطور أوروبا نحو نظام متعدد اللول ، وسوف نرى فيما بعد كيف ان تنظيم تلك المناطق على هذه الاسس قد أسهم بدوره فى هذا الاتجاه ،

واذا كان الفشل قد حاق بمحاولة اقامة الامبراطورية العالمية فى أوروبا فى القرن السادس عشر ، فان الاتجاهات لا يمكن الشعور عليها فى مجال الحتمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ ان فشل المشروع ينبغى ان يعزى بالدرجة الاولى الى المقاومة الفرنسية ، زد على ذلك ان تلك المقاومة نفسها لا يمكن ان تفسر بمكانة فرنسا فى « الاقتصاد العالمى » الذى كان فى دور التكوين ، لانه تصادف فى هذه اللحظة الحرجة ان كانت فرنسا فى ضائقة اقتصادية . وعلى ذلك يجب البحث عن الاسباب فى الطاقة الاستراتيجية وحدها ، ونعنى بها القوة المسلحة التى استطاعت فرنسا تبنيها على اساس للتنظيم السيامى الذى صاغته الملكية فى القرن السابق ، فبينما تظهر الهزيمة فى باقى بوضوح ان القوة المسلحة لم تكن كافية ، تجسد السياسة التى انتهجتها فرنسا نتيجة لذلك تؤيد نظريتنا فيما يتعلق بالاستقلال النسبى للعامل الاستراتيجى ، وهكذا . . فان فرنسا حين رأت نفسها مهددة من قبل اسرة الهابسبورج على ثلاث جهات ، ومحرومة من الحلفاء الاوربيين تقريبا ، طلبت العون من العدو التاريخى لأوروبا المسيحية ، وحوالى عام ١٥٢٥ بدأ فرانسيس الاول مفاوضات مع سليمان الكبير (سليمان الاول) كما شجع مبعوفه تقدم القوات التركية الذى انتهى بحصار فيينا بعد اربع سنوات ، وقد احدث هذا التوسع فى مسرح الصراع تغييرا جذريا فى الموقف ، حيث ان الامبراطورية هى التى كانت مهددة عند طرفيها فى ذلك الوقت ، وكان بإمكان فرنسا الاستفادة من الموقف الذى التزمته فيما يتعلق بمحورها ، كما لا ينبغى ان ننسى ان فرنسا لم تردد فى تأييد الامراء الالمانيين ضد الامبراطور بالاسلوب نفسه الذى تصرف به الامبراطورية خلال القرن السابق وذلك فى الصراع الذى اثار امراء معينين ضد الملكية الفرنسية .

هذه التفاعلات التى تقصينا منها - فى هذا المقال - اسلوب القوة فقط ، كانت نتيجةها استعادة قدر من التوازن حوالى منتصف القرن السادس عشر ، ولكن الخصمين - كما يتفق على ذلك المؤرخون ومن بينهم « ف. برودل » - كانوا قد أزهق كل منهما الآخر بصراعاتهما ، وهنا تجلّى

فائدة نظرية « رد الفعل » التى اضغناها الى خطة بورشنيغف « ذلك ان
اصداء الاحداث التى توالى نتيجة للصراع بين الدول أدت الى أنزمات
فى كلا الجانبين على مستوى مايسميه الماركسيون « التناقضات الطبقية »
وهو تعبير يغطى تقريبا ما نعنيه بالتبادلات الداخلية بين أساليب التنظيم .
وبينما كانت فرنسا معزقة بالصراعات الدينية ، كان فرع أسرة الهابسبورج
فى اسبانيا مضطرا الى معالجة ثورة البلدان الوطية (هولندا وبلجيكا)
التى كانت مظهرا وسببا للعقبات التى عاقت انتشار الاستبدادية الايبيرية
خارج مهدها الاصلى فى قشتالة .

وبين هذه الانشقاقات فى الرأى اثناء هذه الورطة ، برزت مرة أخرى
على رقعة الشطرنج الاوربية قطعتان قدر لهما أن يسهما فى تطور النموذج
الدولى ، فنرى انجلترا التى انكمشت داخل الجزر البريطانية وأصبحت
بمعناى عن التدخل الاجنبى الذى لم يكن له مبرر خلال النصف الاول من
القرن السادس عشر نتيجة للصراع بين القوتين العظميين ، نراها تختلف
عن الدول الاخرى من حيث أتيح لها الاختيار بين الحرب والسلام ، فالمتغير
الذى عكس صورة النموذج الاستراتيجى بالنسبة لانجلترا كان كبيرا بدرجة
مكنك من ضمان حمايتها بوساطة أسطول ، ولكنه اثبت أن تطوير مثل هذه
الوسيلة سوف يعطيها سلطة فى النظام الداخلى للدولة لا تتناسب اطلاقا
مع كل ما تستطيع تعبئته من عدد قليل من السكان ، وثروة محدودة جدا ،
وسوف تعود فيما بعد الى دلالة هذا التفسير فى التطور السياسى لذلك
البلد . وعلى مستوى النظام الدولى نجد أن الحرب البحرية خففت
لايام أو لساعات قليلة من الازمات التى ربما امتدت الى عشرات سنين
السنين على اليابسة . وهكذا كانت هزيمة اسبانيا على يد انجلترا فى عام
١٥٨٨ نقطة تحول فى تطور النظام ، بأن جعلت النتيجة المأمولة للصراع
الاوروبى وهى الحفاظ على النظام المتعدد الدول - حقيقة واقعة . ونتيجة
مباشرة ثبت أن هذا الوضع بصفة خاصة ملائم لظهور القطعة الثانية على
رقعة الشطرنج ، وكانت هذه المرة قطعة جديدة تماما الا وهى الاقاليم
المتحدة (اتحاد افترخت عام ١٥٧٩) - المترجم) . وكما يتضح من أحدث
كتاب للكاتب ج . باركر ، فإن تطور ثورة الاراضى الوطية من اجل استقلال
جزء من المنطقة لا يمكن تفسيره الا فى ضوء القيود الاستراتيجية التى فرضت
على اسبانيا خلال الثمانين عاما التى جاهدت فيها لاختداد الثورة بسد
بالمهزيمة البحرية فى عام ١٥٨٨ أو ربما بالضغط التركى الذى تواجها فى
البحر المتوسط خلال عشرات السنين السابقة ، وهنا نجد أن تسلسل
الاسباب والنتائج سار فى كلا الاتجاهين إذ ساعدت الثورة انتصار الانجليز
الذى ضمن بدوره تأييد الثوار ، وقد قللت هذه الاحداث من حرية اسبانيا
فى الحركة ، مما يسر انتهاء الحروب الدينية فى فرنسا ، وسرعان مامكنها

ذلك من تنظيم عودتها الى المسرح الدولي وهذا التطور ساعد انجلترا والثرار الهولنديين . . . وهلم جرا . .

• وهكذا . وجدت اسبانيا نفسها في نهاية القرن السادس عشر تواجه ثلاثة خصوم اوربيين بالإضافة الى الامبراطورية الشمانية ، واضطرت الى التعامل مع كل منهم بالتعاقب ، وكان هذا بشيوا باباحة امالي البحار للجميع . واستطاع التجمع الايبيري ان يدافع عن الجزء الاكبر من امبراطورية في الدنيا الجديدة ، ولكن انجلترا والاقاليم المتحدة وفرنسا التي تاخرت عنهما بعض الوقت - استطاعوا ان يضعوا اقدامهم في جزر الهند الغربية بما فيها البرازيل ، وفي شمال فلوريدا ، كما تسلل الهولنديون ايضا الى آسيا على حساب البرتغال ، وهكذا تحول جزء كبير من العالم الخارجى الى مناطق تستغلها اوربا ، ولكن التجار والمستمرين الاوربيين استطاعوا ان يعضوا في طريقهم حيث كانوا يتلقون العون البحرى والمسكرى من حكوماتهم ضد السكان الاصليين او المغامرين غير الاوربيين الذين استقروا في بعض المناطق وكذلك ضد منافسيهم الاوربيين ايضا . ومن ثم فان تكوين الاقتصاد العالمى الجديد لا يمكن ان يعزى الى الدافسع الراسمالى المتزمت فقط ، ذلك ان القوة اللافتة للنظر والتي استطاع الاوربيون تبشئها بعون من الدولة اسهمت في نجاح تجارهم ، وبالتالي في قيام الراسمالية نفسها .

• وعلى النقيض من ذلك يبين لنا « م . هوارد » كيف ان تقسيم الاقاليم الخارجة الى مناطق تحت سيطرة المتنازعين عزز الاتجاه نحو قيام نظام الدولة في اوربا نفسها ، واكد ان الموارد التي استطاع المتحاربون تبشئها في الداخل ظلت محدودة جدا وذلك في فترة تزايدت فيها الحرب الموابكة للتحولات العامة التي تخطت المجتمعات الاوربية نتيجة لضغط المرتزقة (فحيث لا توجد النقود لا يوجد مرتزقة) ، كما ان اصحاب البنوك الذين ظلوا يمدون الامراء بالمال خلال عشرات السنين السابقة افسلوا نتيجة لمجز أولئك الامراء عن سداد الديون لانهم لم يضعوا انظمة للضرائب تمكنهم من الاقتراض من ثروة رعاياهم بانتظام ، بالإضافة الى انه لم يكونوا قد جيمعوا من الثروة حتى ذلك الحين القدر اللازم لتمويل الحملات غير الحامسة التي طال امدها . وهكذا فان القدرة على تحمل اعباء الحرب وبالتالي الاحتفاظ بالنفوذ السياسى في اوربا قد اصبحت على مدى القرن السابع عشر تعتمد كثيرا على الوصول الى الثروة التي تستلجب من العالم خارج اوربا او الناشئة من التجارة التي كانت - كما رأينا - في التمثيل الاخير ثمرة لتلك الثروة .

• ومنع ان هذا الغرض قد يكون مثيرا الا انه يحتاج الى بعض التعديل لان الموقف لم يكن متماثلا قل كل الاوقات وفي كل الاحوال كما هو واضح

لنا . ومن بين الزعامات التي لعبت دورا عسكريا وسياسيا رائدا في التصف الاول من القرن السابع عشر لم تستفد فرنسا و السويد بمثل هذا الدم ، وقد يساعد هذا على ايضاح السبب في ان الضغوط الدولية في هاتين الحالتين دفعت الدولة الى مزيد من الضغط على المجتمع الداخلي باداة بذلك سلسلة التغييرات التي كان لها اثرها في اصفاء الشرعية على الحكم المطلق بكل معنى الكلمة . والحقيقة انه كانت توجد في اوربا - في ذلك الوقت - زعامتان اثنتان فقط ، وكان العالم خارج اوربا يمثل مصدرا رئيسيا للثروة بالنسبة لهما وهاتان الزعامتان هما : الفرع الاسباني لاسرة الهابسبورج (الذي حكم البرتغال ايضا حتى عام ١٦٤٠) ، والاقاليم المتحدة . وعلى الرغم من ان هذا المصدر المالي قد زاد القوة العسكرية لكل منهما بصورة عامة دون شك ، كما زاد بالتالي من مكانتهما في النظام الداخلي للدولة ، فقد كان له تأثير مختلف جدا على النمط الداخلي لكل منهما . وهكذا اسهم في تكوين أنظمة سياسية متميزة . وعلى الجانب الاسباني نجد ان الثروة التي تم انتزاعها من العالم خارج اوربا خلقت الملكية القشتالية بالدرجة الاولى ، اذ اعطتها قدرا من الاستغلال الذاتي في تنفيذ مشروعاتها بالنسبة لمملكة اراجون والبلاد الوطيفة الجنوبية ، وبهذا ساعدت على تعزيز استبدادية بدت شديدة القوة في مظهرها ، ولكنها خالية من الجوهر في حقيقة امرها بصورة اكثر ، كما انها توقفت عن التطور حين منيت بالفشل في احداث اى تغييرات جذرية في المجتمع . وفي الاقاليم المتحدة من الناحية الاخرى - نجد ان تلك الثروة افادت التجار او « المجتمع المدني » - اذا فضلنا هذا التعبير - بصفة اساسية ، مما اتاح لهم الفرصة لمنع الاضطرابات الناشئة عن الصراع الذي استمر قرونا في سبيل الاستقلال القومي بعد ان اصبحت اسبانيا وفرنسا المصدر الرئيسى للخطر) من التعجيل المفاجيء بسلسلة التغييرات المؤدية الى قيام دولة ذات نمط استبدادى ، وحين نظم هذا المجتمع التجارى نفسه في اتحاد كونفدرالى خاضع لحكم الاقلية (اوليجاركى) استطاع ان يحول الحرب الى نشاط متخصص يهدف به الى وكلاء يتزعمهم امراء مسن اسرتى اورانج وناسو (اماره اورانج في القرن الحادى عشر ثم انتقلت سلطتها الى اسرة ناسو في القرن السادس عشر - المترجم) الذين ادخلوا تجديدات من النوع نفسه الذى اثمر ذلك النمو الاقتصادى العجيب في البلاد اثناء القرن السابع عشر ونعنى به اساسا : الطريقة المكثفة لاستغلال راس المال .

والحقيقة ان « الثورة العسكرية » حدثت في ذات الزمان والمكان ، تلك الثورة الى قدر لها ان تستمر على مدى القرن السابع عشر فى السويد وفرنسا ومقاطعة براندبرج ، وفي هذا الصدد يشير « هوارد » الى ان

جيوش الاقاليم المتحدة كان استثناء كبيرا على الحالة التي يرى لها لجيوش المرتزقة في ذلك العهد ، فقد كانت الاولى ذات كفاءة ممتازة لسبب بسيط جدا وهو أنها كانت تتلقى الامدادات والاجور بصورة منتظمة ، وقد ساعدت مكاسب التجار عملاءهم من العسكريين ليس على انتقاء اكثر المرتزقة مهارة فحسب ، ولكن على التأكد من حسن ادايتهم لواجباتهم بدفع رواتبهم على اساس سنوى ، وقد يسر هذا النظام الاحترافى احداث تجديدات تكتيكية مثل انشاء فرق حملة البنادق بقوة نيران اكثر فعالية ، وممارسة حفر الخنادق - وهى عملية لم تكن تليق بكبرياء كل المرتزقة الآخرين ،، ولكنها نادت من الامكانيات الدفاعية بقدر كبير . وعلى العموم فان النجاح الاقتصادى للمجتمع التجارى اتاح له - فى الوقت نفسه - الوفاء بمتطلبات الاستثمارات الضخمة المطلوبة لبناء خط لا مثيل له من التحصينات ولبناء اسطول مزود برجال محترفين ايضا . وغنى عن القول ان هذا الاسطول ادى دورا كبيرا فى الحفاظ على المكانة التي كسبتها الاقاليم المتحدة لنفسها فى المناطق المحيطة بها .

ومع أن معاهدة « وستفاليا » التي انتهت حرب الثلاثين عاما قد اقرت قيام « واين أوربي » ، والاعتراف القانونى بسيادة الدول التي تكونت ، الا أن ما ابقى على هذا التوازن كان هو التفاعل بين اجهزة الصراع الناشء اساسا عن التوتر بين امرة البوربون وامرة الهابسبورج ، وهكذا فان النصف الثانى من القرن التاسع عشر (الذى سينتتم به هذا اليجار لنظام الترابط الدولى لكى تعود الى التغييرات الداخلية التي صاحبت تكوينه) شهد التحدى الذى واجهه هذا التوازن متمثلا فى سعى فرنسا الحثيث نحو الحصول على موقع السيطرة بالنسبة للقسر الاسبانى من اسرة الهابسبورج ، ولا نغنى عن اسبانيا فقط ، ولكن نغنى كذلك الاراضى الوطنية التابعة لها - وفى الوقت نفسه - نجد أن الدوافع المختلفة التي شجعت التوسع الاوربي عبر البحار خلال القرنين السابقين قد تقلصت فى صورة بحث من الموارد الضرورية لتدعيم قوة الدول التي يواجه بعضها البعض فى اوربا ، فبينما تمكن الهولنديون - بعد اقتحام بعض مبادىن التجارة - من اقامة نظام اقتصادى اعانهم على الاستفادة من اى اقتسام للفنائم ، نجد الانجليز والفرنسيين يناصلون من اجل بناء نظام تجارى مشترك خاص بهما لا يمكن الحفاظ عليه الا بالقوة ، وكان من نتيجة ذلك تصعيد للصراع فى الواقع الى ابعاد عالمية ، اصبحت الحروب البحرية بعدها هى العامل الحاسم .

وفى مرحلة اولى ، دفعت المخططات الفرنسية بالقوى البروتستانتية للحزبة - الائتلاف الانجلوسكتلندى والاقاليم المتحدة - الى أن يطرحوا جانباً تلك الخلافات التي تولدت من منافستهم التجارية ، ويتحدوا للحيولة

دون التخلص من عدوهم التقليدي الذي كان تقلص سطوته أقل تهديدا لهم من سطوة الامبراطورية النامية ، ولكن فرنسا استطاعت في مرحلة ثانية ان تستغل هذه المنافسة ذاتها للحصول على عون بريطاني في مغامرة كان هدفها - في وضوح وبساطة - التخلص من الاقاليم المتحدة ، الا ان هذه الاخيرة استطاعت بتشجيع من تنظيمها الدفاعي - ان تقاوم الغزو ، كما تمكنت بدورها من الاستفادة السريعة من التواترات الداخلية التي دفعت بريطانيا العظمى الى ان تقلب الموقف وتهب لمساعدة أهل ذلك البلد الذين عارضوا التطور السياسي الذي كان يهدف الى جعلها تابعة لفرنسا وتحويلها الى ملكية كاثوليكية من الطراز الاستبدادي . وعندما اتحدت بريطانيا العظمى والاقاليم المتحدة تحت قيادة « وليم امير اورانج » الذي اصبح رجلا دولة اوريا بعد ان حيل بينه وبين تولي الملك في هولندا - شكل هذا الاتحاد القطب الرئيسي لتحالف جميع الدول التي هددتها الهيمنة الفرنسية ، بما في ذلك البابوية ، وقد ضمنت هزيمة فرنسا البحرية في لاهاي (١٦٩٢) بقاء نظام الحكم الجديد في بريطانيا العظمى ، واكد الاتجاه نحو نظام تعدد الدول مثلما فعل تلميذ اسطول الارمادا الاسباني قبل ذلك بقرن من الزمان ، ولكن فرنسا التي لم تكن قد تخلت عن مطامعها سرعان ما استعادت زمام المبادرة مما اعاد الحياة الى الصراع الذي شمل اجزاء من العالم ، واستطاعت بريطانيا العظمى في صحتها ان ترفع نفسها الى مستوى قوة عالمية ، بينما نجد ان روسيا في الجانب الآخر قد اقتطعت اجزاء من الامبراطورية العثمانية والسويد على الجانبين الشرقي والشمالي للنظام المتباين للدول في اوريا ، الا ان غلبة بريطانيا العظمى مكنتها من الدعوة الى التنسيق من طريق فرض سياسة للتوازن على قوى القارة ، ولما كانت لا ترغب في استبدال الهيمنة الفرنسية بهيمنة الامبراطورية النمساوية ، فانه لم تكن لها مصلحة في استبعاد فرنسا ، ولهذا تفاوضت معها على سلام منفرد في عام ١٧١٣ ، وبعد عام اضطرت الامبراطورية الى الموافقة على المخطط الجديد ..

ويشير « هوارد » ايضا الى انه بينما كان العامل الحاسم خلال الفترة من عام ١٦٨٩ الى عام ١٧١٣ هو القدرة الاعظم للقوى البحرية على ان توفر لنفسها الموارد المالية باستغلال مستعمراتها من اجل تدعيم الجهد الاستراتيجي الضخم ، ظهرت في ذلك الوقت ايضا طرق بديلة للحصول على مثل هذه الموارد على نطاق لم يسبق له مثيل ، ونعني بهذا القدرة المتزايدة للحكومات الاوربية على تنظيم أو حصر ثروة المجتمع واستخدامها في اقامة الاجهزة الحكومية مثل الدواوين وانظمة الضرائب والقوات المسلحة بما مكنتها من بسط سلطانها على المجتمع بقدر اكبر ، وكما تم وضع الخطة الرئيسية قبل عام ١٧٠٠ ، وهي خطة لاقامة جهاز دولة قادر على ادارة

قوة تعمل كل الوقت والاحتفاظ بها في وقت السلم والحرب على السواء ،
وهي قوة تقوم على نظام هرمي متسلسل متلاحم ، من رجال تلقوا ثقافة
اضافية متميزة . وكانت الدول الاوروبية جميعها ودون استثناء قد تحولت
آنذاك ، ولكن علينا أن نتأمل كيف استطاعت التغيرات البارزة ان تشكل
في البوتقة التي صنعتها تفاعلات هذين القرنين .

القوى المحركة على الحدود المشتركة في فرنسا وإنجلترا

سبق ان اشرنا الى اسهام المتغير للدول في اقول الملكية الفرنسية في
النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وما تلا ذلك من الحفاظ على
الوحدة الاقليمية لفرنسا ، ومع ان الحروب الدينية انتهت باعادة تثبيت
دولة ملكية أصبحت باريس مركزها الشرعي ، الا انه لم يكن هناك ما يوحى
بان فرنسا ستصبح النموذج الحقيقي للدولة الاستبدادية في القرن
التالي ، وينبغي أن نتذكر - على سبيل المثال - ان « مرسوم نانت » أقر
وجود مجموعة من الكيانات المستقلة ذاتيا داخل نطاق الدولة ، وهو
موقف لم يكن مألوفاً من قبل ، مما دعا « هيجو جروتيوس » ان يرسل الى
لويس الثالث عشر اعترافاً كتابياً تكريماً لاكثر الملوك تسامحاً ، كما ينبغي
ان نتذكر ان المناطق البعيدة من مركز الدولة - مثل بريتانى - كانت لاتزال
تحتفظ بقوانينها الخاصة بها ، وقد اقتضى ضعف فرنسا انتهاج سياسة
سلمية ، كما ان الحفاظ على السلام جعل اقتصاديات الإدارة أيسر ، وقد
حاول الدوق دى سالى (كبير وزراء الملك هنرى الرابع في فرنسا
١٥٦٠ - ١٦٤١ المترجم) أن يضاعف الموارد الملكية دون ان يثقل كاهل
أجهزة الدولة .

ومع ذلك فان التأكيد من ان العمل المنسق من جانب دولتي الهابسبورج
سوف يمكنهما من احتلال كل أوروبا سرعان ما أجبر فرنسا على التدخل ،
ومنذ الملاحظات الاولى لبدا تدخله الدبلوماسي والعسكري في حرب الثلاثين
عاماً ، بذل « ريشيليو » قصارى جهده لاقامة جهاز ادارى قائم على
اساس علمي للتدخل الملكى في انحاء البلاد ، ووضع نهاية للجمعية الاتحادية
الكنسية بابادة معاقلة البروتستانتيين ، ولما كانت فرنسا لم تنجح بعد في
تثبيت اقدامها على المناطق الواقعة عبر البحار - على الرغم من جهود
الكرادلة - فان سياسة ريشيليو الخارجية اقتضت زيادة ضخمة مفاجئة
في الاعباء المالية التي تضاعفت الى أربعة أمثاله في عشر سنوات من عام
١٦٣٠ فصاعداً ، وفي أول الامر ساعدت المعونات المالية التي تلقتها السويد
(كانت عوناً كبيراً لجوستافوس أدولفوس في بناء دولة قوية بالإضافة الى
المعونات التي حصلت عليها من روسيا) وكذلك استخدام المرتزقة الالمانيين ،

كل هذا انتهى بدخول جيوش فرنسية كبيرة الى الميدان ، وقد عجل موت جوستافوس أولفوس بالحاجة الى انشاء مثل هذا الجيش ، مما دعا الى التجديد الذى كان عاملا حاسما فى تطوير النظام السياسى الفرنسى فى المستقبل ، وهو تعيين هيئة مدنية لادارة الجيش ، وهى خطوة بارعة اذا لاحظنا انه لم تكن هناك هيئة منظمة لادارة أى شئ فى ذلك الحين ، وقد يسهل الحاجات العسكرية الطارئة تطبيق نظام المشرفين الإداريين فى الاقاليم التى تم غزوها أو التى كانت مهددة ، فانتشرت القوات الملكية بانتظام فى داخل البلاد لمساندة مطالب السلطة المركزية ، كما اسهم التوسع فى الجهاز الإدارى بصورة أعم فى ظهور طبقة اجتماعية جديدة هى طبقة الاشراف من المحامين التى وكل اليها - باجماع الآراء - دون حاسم فى اقامة الحكم المطلق الفرنسى بصفة عامة .

وكما حدث فى منتصف القرن السابق ، نجد أن أصداء تلك الفترة الطويلة من الصراعات الدولية القاتلة والمكلفة ، قد ضاعفت من التوتر الداخلى ، مما عجل بحلوث أزمة عامة فى المجتمعات الأوروبية ، اتخذت فى فرنسا صورة جماعة الفروند (المعارضة فى عهد الملك لويس الرابع عشر قبل أن يبلغ سن الرشد - المترجم) . وبعد هذه الفترة من الركود أسرمت عجلة التطور بتولى الملك لويس الرابع عشر الذى لم يكن الحكم المطلق بالنسبة له غاية فى ذاته ، وإنما أداة للتوسع العسكرى كما يقول بيرى اندرسون ، ولما كانت فرنسا حتى ذلك الحين لم تنجح الا فى اتخاذ خطوات قليلة على رقعة الشطرنج فيما وراء البحار ، كان منطقيا أن توجه اهتمامها الى اخضاع اقليم اودى معرض السقوط فى يد الإعداء نظرا لصغر مساحته وقلة سكانه وضآلة التنظيم الإدارى فيه ، وبعد عشر سنوات من الاعداد الداخلى الذى شمل إعادة التنظيم الإدارى للوزارات ومن بينها وزارات البحرية والحربية والشئون الخارجية ، كما شمل تطهير جهاز المديرين ، مما ساعد على مضاعفة دخل الملكية ، بعد كل هذا جاء غزو هولندا وما تلاه . واثناء حكم لويس الرابع عشر تضاعفت قوة الجيش الملكى عشر مرات ، فمن ٣٠ ألفا الى ٥٠ ألفا عند توليه الحكم الى ٣٠٠ ألف سنة ١٧١٣ ، ويشير اندرسون هنا الى كتابات جوبير وموسنييه فيقول : ان تزايد مثل هذه القوة العسكرية أدى الى نزوع سلاح طبقة الاشراف فى الاقاليم نهائيا ، واكتمال القدرة على اخماد الثورات الشعبية بسرعة وفعالية . وقد حدث تحول فى الثقافة الفرنسية ذاتها ، ذلك أن تقسيم الجيش الى فرق - وهو ما أضفى عليه « الياس » أهمية كبرى باعتباره وسيلة لاطلاق سلطة الملك - كان يقابله ما يمكن أن نسميه « بتقسيم المجتمع » الذى لم يظهر فى تحول المعايير الذى كشف عنه « ميشيل فسوكول » فحسب ، بل ظهر أيضا فى ابتكار نوع جديد من تخطيط المدن وهى « المدن

الصينية » ، ومن ناحية ثانية فقد كانت النتائج البعيدة الأثر للضغوط المتوالية التي فرضها المتغير الدولي أكثر وضوحا في مجال المالية العامة المالوف ، كما نشأ عن تزايد الصراعات الدولية في نهاية القرن زيادة مماثلة في اتفاق الدولة الفرنسية الذي بلغت إجماعته بين عام ١٦٨٩ وعام ١٧١٤ خمسة ملايين جنيهه فرنسي (٣٠٠ مليون جنيهه استرليني) أي أقل قليلا جدا من مجموع اتفاق الاعضاء الثلاثة الرئيسيين في الائتلاف المعارض . . وعند نهاية حكمه كانت الحرب تبتلج ثلثي أو ثلاثة أرباع الانفاق العام ، بالإضافة الى فوائد الدين العام التي تحملتها الدولة نتيجة للحرب ، ولما كان نصف المملكة تقريبا معفيا من الضرائب نتيجة لتوطيد التقسيمات السابقة فيما يتعلق بالاشراف ورجال الدين والتي كان من العسير انكارها دون تعريض النظام للخطر - فان ضريبة الدفاع أثقلت كاهل عامة الشعب الذين فرضت عليهم الخدمة العسكرية العامة ، على حين انها كانت تغطي فقط ٣٠٪ من الانفاق العام . وعلى الرغم من الاتجاه الى تكريس الادارات المركزية المتخصصة فان قيود النظام السياسي منعت الدولة من تطبيق ذلك الأسلوب في شأن الدخل العام نتيجة لتخلفها عن المملكة المتحدة فيما يتعلق بتطبيق نظام المركزية في الدولة ، ولما كان متوسطية الالتزام لم تف بحاجات الضغط المالي الا بقدر ضئيل ، لذلك تناقص الدخل الإجمالي لحصيلة الضرائب غير المباشرة التي حصلت عليها الحكومة الفرنسية اثناء الحرب ، وبسبب القيود على ما كان في استطاعتها الحصول عليه من المجتمع عن هذا الطريق لجأت الدولة الى الاقتراض ، ولكن نظرا للتناقص الشديد في رصيدها ، أصبح الاقتراض باهظ التكاليف ، زد على ذلك ان استبعادها من أسواق المال الأجنبية الواقعة تحت سيطرة أعدائها ، جعلها تستسلم للمعاملات الجشعة الى حد كبير . وعندما انتهت الحرب بلغ إجمالي الدين أكثر مما كانت الدولة تتوقع جمعه من موارد الدخل العادية في ثلاثين سنة ، كما أن فوائد الديون التهمت الدخل السنوي كله تقريبا ، ولم يتيسر حل المشكلات الناتجة عن هذا المأزق ابدا . وفي الوقت نفسه ، كان أضخم جهاز دولة في العالم يدور لمجرد البقاء في موقعه .

ولمكائنا ايضا ، ان نتتبع خطوة بخطوة أثر القيود التي فرضها الدور الذي كانت فرنسا تنوى القيام به في المحيط العالمي فيما يتعلق بالحل النهائي للمشكلة البروتستانتية قبل واثناء وبمسد ابطال مرسوم نانت (١٦٨٥) ، وكذلك دورها في تطور العلاقات بين السلطة المركزية والاقليم التي يعد اقليم بريتانى مثالا جيدا لها ، فعند بداية حكم لويس الرابع عشر كان هذا الاقليم لا يزال يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي تنظمه طبقاته ويمارس التجارة في حرية مع البلاد الخارجية ولا سيما انجلترا باعتبارها شريكه الرئيسي ، وبناء على مبادرة « كولبير » وزير مالية

لويس الرابع عشر - المترجم) نشأ ميثاء « پرست » من العلم كميناء بحرى عظيم لاسطول الاطلنطى ، وحيث ان الاقليم قد اكتسب أهمية استراتيجية مميزة ، لم يجد الملك بدا من الابقاء عليه في قبضته ، وفي اثناء الحرب مع هولندا (١٦٧٥) ثار اقليم بريتانى نتيجة لفرض التزامات مالية جديدة (مسألة أوراق التصفه) دون استشارة الطبقات ، وتطورت الحركة الى تمرد عام ضد النظام الاستبدادى والسخره ولكن تم سحقها بوحشية ، وكان هذا مقدمة لانهاء الاستقلال الذاتى للاقاليم ، وبعد بداية شاقة ، نجح مجلس المديرين الملكى الذى انشئ فى ربيع سنة ١٦٨٩ - فى فرض ضريبتين جديدتين لأغراض الحرب دون استشارة الطبقات وهما ضريبة الرعوس وضريبة المشور ، وعلى طريق المساواة بين الاقاليم لاهداف ادارية ، بدأ اقليم بريتانى فى التدهور الاقتصادى أيضا ، وعندما افلقت الحكومة فى باريس حدود البلاد فى وجه الاقمشة الانجليزية عن طريق الحماية الجمركية ، عجلت بالانصراف عن مورديها من رعايا بريتانى ، كما ان الحرب التى كانت دائره فى البحر وجهت ضربة الى التجارة القائمة على الصناعة لم تقم لها قائمه بعدها ، ومرة أخرى وفى مواجهة الاختبارين الطروحين امام فرنسا ، اعطت الدولة اولوية للاختيار القارى بسبب ضغوط النظام الداخلى ، ومع اننا لا نرى اعتبار الحرب المصدر الوحيد للتعليل ، الا اننا مع ذلك نؤيد رأى رولان دى موسنيه الذى يتطابق مع رأينا الذى أوجزناه على أساس نظرية « سلسلة التغيرات » التى وضعها فايتر ، اذ اقتضت الحرب نظاما ضريبيا تجاوز ما كانت الرعية تعتبره شرعيا ، وساعد هذا الضغط المالى على قيام الثورات ، مما اضطر الحكومة الملكية الى استخدام قواتها المسلحة داخل البلاد ، لكنه - فى الوقت نفسه - جعلها تشجع التنمية الاقتصادية بهدف زيادة ثروة البلاد التى يمكن اخضاعها للضرائب . وعلى الرغم من ان الحرب لم تكن مستمرة من عام ١٦٢٥ الى ١٨٧٩ الا ان الحكومات التى تولت السلطة خلال فترات الصراع اكتسبت عادات استمرت بعد عودة السلام ، وهكذا اتخذت مسلكا طاغيا ومستبدا أدى الى انتقاد الملكية والمجتمع . وفى الختام ينبغى الا ننسى ان الازمة النهائية للنظام القديم (نظام فرنسا السياسى والاجتماعى قبل ثورة ١٧٨٩ - المترجم) بدأت كما هو واضح نتيجة لآثار حرب فاقت نفقاتها طاقة النظام .

ان سلسلة الاحداث التى اسهمت فى التطور المختلف جدا للنظام السياسى الانجليزى ، لا ينبغى أن تصزى الى عزلة انجلترا التى تعد حقيقة جغرافية ، ولكن الى الطريقة التى تم بها صياغة تلك العزلة فى فترة معينة - فى صورة معينة للنظام الداخلى للدولة ، وهكذا أصبح جزءا من متغير بالنسبة للتكوين الداخلى البلاد . وجليد بالذكر أن

المؤرخين من أمثال « ل. ستون » و « س. هل » و « ب. (اندرسون) » الذين تختلف آراؤهم في وجوه أخرى ، يتفقون جميعا تقريبا بشأن السبب الاول لنشأة الدولة ، ومع أن انجلترا كانت واقعة تحت ضغط مركزى له تمثل قوة ذلك الضغط الذى ساد دول القارة ، إلا أن ذلك الضغط لم يؤد إلى انشاء جيش ملكى عامل ، وبالتالي فإن هذه الالابالة في الجهاز الملكى الحاكم فرضت قيودا عنيفة جدا على التصرفات من جانب الملكية إيا كانت الاهداف السياسية للملك ، ووضع انجلترا بالنسبة للنظام الدولى هو الذى مكن لاستمرار هذه الالابالة .

ويجب أن ننظر نظرة شاملة إلى الموقف الدولى فى أوروبا فى عصر النهضة وقبل اقامة النظام البرلماني بوقت طويل ، فخلال النصف الاول من القرن السادس عشر كانت فرنسا واسبانيا مشتبكتين فى صراع دفعتهما قوته دفعا إلى أن يصبحا آلتى حرب ، على حين أن ملوك اسرة تيودور (اسرة من ويلز تولت عرش انجلترا من عام ١٤٨٥ إلى عام ١٦٠٣ - المترجم) كانت لهم طموحات تماثل طموحات الملكيات الاوربية الأخرى ، فدفعهم ذلك إلى التدخل فى القارة خلال الفترة من عام ١٥١٢ إلى عام ١٥١٤ ، ومرة أخرى من عام ١٥٤٣ إلى عام ١٥٤٦ ، ولكن عجزهم عن تعبئة قوة عسكرية تكافئ قوات الملوك على القارة جعل حملاتهم كثيرة التكاليف ولكنها لم تحقق نجاحا جوهريا ، ويفسر « ل. ستون » فى وضوح شديد طبيعة القيود التى عاقت عملهم ، وفيما يتعلق بالعامل السكانى أولا ، فإن الطريقة الوحيدة التى استطاع بها ملك انجلترا انشاء قوة عسكرية ضاربة كانت استخدام المرتزقة الأجانب ومعظمهم من الإيطاليين والألمان ، وثانيا فقد كان الملك يعتمد إلى حد كبير على الضرائب المخصصة له حيث أنه كان عاجزا عن تدبير أى موارد مالية مباشرة خاصة به مثل الذهب والفضة بالنسبة للملكية فى اسبانيا ، والملاح بالنسبة للملكية فى فرنسا ، أو النحاس بالنسبة للملكية فى السويد ، ومن ثم فإن الملكية فى انجلترا لم تستطع القيام بالحملات العسكرية فى الفترة من ١٥٤٣ إلى ١٥٤٦ إلا ببيع الجزء الأكبر من أراضي الكنيسة التى كانت قد استولت عليها منذ وقت قصير ، وكان هذا القرار يمثل نقطة تحول حاسمة بالنسبة للملكية نظرا لنتائج غير المربحة ، ذلك أن الملك أولا لم يحتفظ لنفسه إلا بالقدر الضرورى لاحتياجاته فى زمن السلم ، فى صورة دخل لا يخضع لموافقة البرلمان ، وثانيا فإن بيع الممتلكات القومية عجل بظهور طبقة اجتماعية جديدة هى «الارستقراطية» التى شرعت منذ ذلك الوقت فى استمالة المجتمع الانجليزى ضد أى تحول ذى صبغة استبدادية مما قلل من احتمالات الملكية للبرلمان أو تصرفها بحماقة فى المستقبل .

وهكذا وضعت الملكية نفسها فى مأزق ، لقد كان باستطاعتها العيش على دخل ضئيل طالما انها لا تجهز جيشا ، ولكنها وقد سكت هذا الطريق ، كان لزاما عليها أن تتقدم بطلب الى البرلمان الذى كان يتحين الفرصة لمعارضة أى محاولة من جانب الملكية لإقامة سلطة مطلقة ، ولكن الامر اختلف بالنسبة لبناء أسطول ، اذ تبين فى اثناء النصف الثانى من القرن السادس عشر أن هذا امر ضرورى ليس من أجل الدفاع عن البلاد فحسب ، ولكن ليقدم مطعم الملكية أيضا والطبقات الحاكمة الانجليزية كذلك ، حتى يكسبوا لانفسهم مكانا على ارض المستعمرات فيما وراء البحار ، وليؤدى دوره - بعد ذلك - فى عملية تكوين الدولة ونظرا لطبيعة هذه الاداة الاستراتيجية ، لم يكن من الميسور استخدامها فى داخل البلاد لفرض الحكم الاستبدادى .

والآن ، وقد توفرت لدينا هذه الحقائق ، فاننا نستطيع أن نذكر كيف اتخذت الازمة الاوربية فى انجلترا فى القرن السابع عشر صورة انهيار ملكية اسرة ستوارت وماتلا ذلك من ثورة ، وبالنسبة للشئون الخارجية خلال العقود الاولى من القرن ، لم يكن ملوك اسرة ستوارت يحيدون كثيرا عن التقليد الذى ارساه اسلافهم . وقد تضاعف الخطر من جانب اسبانيا نتيجة للسلام الذى ساد سنة ١٦٠٤ ، فى وقت كانت فرنسا تخرج من حروبها الاهلية ضعيفة حذرة ، كما شكلت الاقاليم المتحدة قوة بروتستانتية صديقة ، وانضمت اسكتلندا البروتستانتية كذلك الى التاج الانجليزى ، ومنذ عام ١٦١٨ ومابعده ، ضمنت نهضة السويد العظيمة فى ظل جوستافوس ادولفوس - الحفاظ على قدر من التوازن على ارض القارة الاوربية بين الكاثوليك والبروتستانت ، حتى ان المتحاربين رحلوا عن الجزر البريطانية فى اثناء الصراع بينهما ، وقد شجع هذا الاسلوب سياسة حفر الخنادق تحت حماية الاسطول ، وهى سياسة خدمة مصالح المغامرين من التجار والمستثمرين الذين ظاهروهم ، بما فى ذلك الملك نفسه ، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت أى مبرر لتكوين جيش ملكى ، وبدون مثل هذا الجيش لم يكن لدى الدولة ما يبرر بناء جهاز ادارى لتوفير القوى البشرية والاموال التى يحتاجها الجيش مثلما كانت الحال فى فرنسا .

وحينما حاول ملوك اسرة ستوارت أن ينفخسوا فى تيار السياسة الاوربية محاولين الاستقلال بقدر المستطاع عن البرلمان ، وضم انجلترا واسكتلندا فى كيان موحد ، تبين لهم أنهم لا يملكون مفتاحى السلطة المطلقة وهما : جيش عامل يمكن استخدامه ضد الرعية ، وادارة محلية تدفع الحكومة المركزية رواتبها ، ومن ثم تستطيع الملكية الاعتماد عليها . وجدير بالذكر أن الازمة نشأت نتيجة لحركة تمرد فى اسكتلندا عندما حاول الملك

وكبير الاساقفة ان يفرضوا النموذج الانجليزي للمراتب الدينية على رجال الدين الاسكتلنديين ، والذي كان - في الوقت نفسه - يهدد الاشراف الذين كان امتلاكهم السلطة مبنيا على اكتساب صفة دينية ، وان تذكر شيئا هنا عن فترة الحرب الاهلية التي أدت الى قيام سلطة « كرومويل » الاستبدادية وخاصة من وجهة النظر العسكرية ، فقد كانت سلطاته القهرية تقوم على مستوى ضريبتى أعلى خمس مرات مما كان في ظل الملكية ، ولكن النظام انهار بموت كرومويل بعد ان رفضت لندن دفع ضرائبهم ، وهكذا نرى أن موقفا يشبه ذلك الذى أسهم فى انهيار الملكية فيما بين عامى ١٦٢٨ و ١٦٤٨ قد تمخض عن نتيجة عكسية لا وهى استعادة الملكية .

وبعد استعادة الملكية بوقت قصير ظهر التوتر فى آن واحد (فى السياستين الخارجية والداخلية) بين الاهداف الاستبدادية التى احتضنها ملوك اسرة ستوارت ، وبين اهداف تلك القطاعات من الشعب التى كانت تؤيد التطور نحو حكومة برلمانية وذلك لان اختيارات التى كانت تتم فى كلا المجالين كانت متكاملة . ومن العدل أن نقول ان نقص موارد الملكية فى بداية الامر جعل نجاحها فى تقوية سلطتها معتمدا على العون الخارجى ، وكان هذا يعنى طلبه العون من فرنسا حيث لم يكن بد من ذلك ، وأدى ذلك بالتالى الى تورط الملكية فى سياسة خارجية تتعارض مع المصالح الاقتصادية لانصار فكرة الحكومة البرلمانية ، كما تورطت الحكومة فى سياسة دينية تعارضت مع السياسة التى ظلت على مدى قرن احدى ركائز الشخصية القومية . ان توازن القوى الداخلية لا يكفى لبيان نتيجة هذا الصراع ، لان الملكية لم تحقق الا نجاحا هزليا بتأييد من أعظم قوة أوربية معاصرة على الرغم من كل المعارضة لخطتها فى الداخل ، ذلك لان معارضى هذا الاتجاه السياسى تمكنوا من إبقائه باستغلال الفرص التى أتاحتها لهم المواقف الدولية ، وهكذا فان تبلور اختلاف حاسم فى التركيب العضوى للدولة الاوربية من حيث كونها ملكية مطلقة أو ملكية برلمانية يمكن تفسيره بالتقاء الاحداث الخارجية والداخلية على الحدود المشتركة لاشد الاوضاع حرجا .

ولنسترجع تتابع الاحداث فى اختصار شديد . فبينما شكلت انجلترا منذ عام ١٦٦٨ جزءا من تحالف ثلاثى مع هولندا والسويد ضد فرنسا ، نجد أن ملك انجلترا وقع اتفاقا سريا مع فرنسا سنة ١٦٧٠ ، التزم فيه ان يعلن اعتناقه الكاثوليكية عندما تسمح له الظروف ، وحصل فى مقابل ذلك على الاموال اللازمة لتحريره من القيود البرلمانية ، وعلى الرغم من افلاس الفتوة بدا شارل الثانى حربا ضد الاقاليم المتحدة سنة ١٦٧٣ متحالفا مع فرنسا ، وقبل اعلان الحرب بيومين ، أصدر أميرا

بالتسامح مع الكاثوليك (وكذلك مع الاقليات البروتستانتية) بينما اكد البرلمان سيادة الكنيسة الانجليكانية ، ولم اكان البرلمان معطلا ، وظلت اجتماعاته مؤجلة طيلة الفترة من سنة ١٦٧٤ الى سنة ١٦٧٩ تقريبا ، اعتمد شارل الثاني اكثر من ذي قبل على حليفه الخارجى ، ولكن معارضيه وضعوا كل عقبة ممكنة فى طريقه . وفى محاولة لتحويل السياسة الخارجية عن نزاعاتها الفرنسية الخالصة ، بدأ وزيره الخاص سير توماس أوزبورن « مفاوضات الزواج » بين « ماري » الابنة الكبرى للملك والامير « وليم » رأس أسرة اورانج المتطرف فى البروتستانتية وكبير قضاة الاقاليم المتحدة ، وبدأت - فى الوقت نفسه - حركة لاحتلال دوق مونماوث البروتستانتى والابن غير الشرعى للملك مكان جيمس الكاثولى فى ترتيب الولاية على العرش ، وبعد تعطيل البرلمان مرة أخرى سنة ١٦٧٩ استبعد شارل الثاني دوق مونماوث من الولاية على العرش ، وقبيل وفاته سنة ١٦٨٥ أعلن شارل الثاني اعتناقه الكاثوليكية .

وبعد أن اتخذ جيمس الثاني الخطوة الاولى نحو المصالحة مع البرلمان عندما تولى العرش ، استفاد من التهديدات بالغزو (من جانب دوق أرجيل فى سكتلندا ودوق مونماوث فى انجلترا) للحصول على موافقة البرلمان فى النهاية على تكوين جيش ملكى ارتفع عدد افراده سريعا الى ثلاثين الف رجل ، وكانت لدى الملك الجديد فرصة اعادة الجيش من الزيادة الكبيرة فى الرسوم الجمركية ، نتيجة لسياسة الحماية الجمركية التى وافقت عليها كل الاطراف المعنية ، وبهذا كان أقل من سلفه اعتمادا على المعونات الفرنسية التى شكلت فى ذلك الوقت ثمن الدخول الحكومى السنوى ، ثم بدأت الامور تتأزم بسرعة ، لان الملك جيمس فى اصراره على اقامة نظام يمكنه الاعتماد عليه ، خالف القانون بالحاق ضباط كاثوليك بالجيش الذى كان جزء كبير منه متمركزا بالقرب من لندن ، كما حاول عبثا أن يحصل على موافقة بسحب القوانين المعروضة للتصويت ، وعندما حاول البرلمان انتزاع الجيش من قبضة الملك بالعودة الى نظام الميليشيا نتيجة للصدمة التى تلقاها بإلغاء مرسوم نانت ثم حقه فى النهاية ومضى الملك قدامنا نحو هدفه ، ولما نجح فى أن يحصل من القضاة الذين كانوا فى خدمته على تأجيل القوانين التى تمنع الكاثوليك من ولاية الوظائف العامة ، شرع فى تعيين الكاثوليك الواحد تلو الآخر حكاما ليرلندا وقادة لاسطول ، وحتى فى المقاطع الانجليكانية ذات التقديس مثل جامعتى اكسفورد وكمبريدج . وعلى الرغم من تناقص المعونات الفرنسية سنة ١٦٨٨ ، كان جيمس الثانى واثقا من النجاح فى اعلان الالفاء الكامل للاقلية التى كان ينتمى اليها ، بعد أن أمر بسجن الاساقفة الانجليكانيين الذين عارضوه فى ثلاثة لندن ، وفى الوقت نفسه ، كان ميلاد ابنه يعنى ابعاد اخيه هو

(وكانت بروكستانتية) من سلسلة الولاية على العرش كما انه ضمن استمرار مخططاته .

ومع ان المحاكم ساعدت في تقوية المعارضة باعلان تראה الاساقفة ، الا ان القرار الذي اتخذته ليرل اف دانبي - يؤيده في ذلك اسقف لندن بدعوة وليم امير اورانج للقعود الى انجلترا ، غير مجرى الاحداث ، واخيرا وصل وليم على رأس جيش قوامه احد عشر ألفا من المشاة وأربعة آلاف من الفرسان على الرغم من اقتراحات المصالحة التي قدمها الجانبان ، وبينما انضم الاشراف والطبقة الارستقراطية الى جانب هذه القوة العظيمة ، نجد اموان الملك قد انصرفوا عنه جميعا ، ولما كان لويس الرابع عشر مشغولا آنذاك بحملة في الامارة الجرمانية فانه لم يستطع ان يمنع وليم من الاقلاع ، كما انه لم يرسل أى عون للملك جيمس الثاني الذي اضطر بناء على ذلك الى تسريح جيشه الذي لم يكن تسلم رواتبه وطلب هو اللجوء الى فرنسا وحين تبته جماعة الى خطر ثورة شعبية في لندن طلبوا الى وليم ان يدخلها بجيشه ليحفظ النظام . ويقول كوينسبرجر ان الامر لم يكن مجرد توافق أحداث اذ فرى أحد أمراء أسرة اورانج الذي يمثل نظاما طالما دافع عن تيار الحكم المطلق بصفة خاصة يسهم على هذا النحو في وضع أساس الملكية البرلمانية في بريطانيا العظمى .

ودون الدخول في تفاصيل حول الاحداث الداخلية والخارجية التي تضافرت على توفير المؤسسات لنظام الحكم الجديد ، ينبغي لنا ان نذكر انفسنا انه على الرغم من التسليم بالحاجة الى جيش حيث لم يكن النظام يستطيع البقاء الا بمقاومة الهيمنة الفرنسية بطريقة عملية ، الا ان اول خطوة اتخذها البرلمان عندما دعى الى الانشقاق في فبراير ١٦٨٩ كانت فرض قانون التمرد على الملك (وهو قانون كان البرلمان البريطاني يقره عاما بعد عام لتنظيم السيطرة على الجيش في الاعوام من ١٦٨٩ الى ١٨٧٩ - المترجم) وكان هذا القانون يسمح له بالاحتفاظ بالجيش لمدة سنة واحدة فقط يجب في نهايتها تجديد سلطته على القوات ، وكان هذا بدوره يقضى موافقة البرلمان ، وبعد هذا القانون صدر قانون سنة ١٧٠١ الذي نص على عدم اشتراك أى ملك في حرب دفاعا عن ارض اجنبية ، او مغادرة البلاد الا بموافقة البرلمان ، وكان هذا القانون اول خطوة دستورية نحو السيطرة البرلمانية على السياسة الخارجية . ومع انحصار خطر الغزو الفرنسي بانتصان الاسطول البريطاني الذي اعيد تنظيمه بعد خروجه من معركة لاهاي في مايو ١٦٩٢ ، شرع البرلمان في تعزيز سلطاته بتقييد الموارد المالية للملك بصورة متشددة جدا ، في الوقت نفسه الذي شجع فيه على مركزية الدولة بالتخلي عن نظام الالتزام ، واستبداله بوزارة الخزنة ، كما اعطى

قوة دفع اكبر للسياسة الاستراتيجية التى كانت قائمة بتخفيض الانفاق
العسكرى الى مادون المستوى الذى يريده الملك ، على حين زاد ميزانية
البحرية الى اكثر مما طلبه الملك ، وهكذا زاد عدد الوحدات البحرية فيما
بين عام ١٦٨٨ و عام ١٧١٣ بنسبة ٤٠ ٪ كما زادت حولتها بنسبة ٦٠ ٪ .
وقد تاكد الخلافات بين فرنسا وبريطانيا العظمى فى أثناء الصراع
الذى وشعهما وجها لوجه لمدة ربع قرن نغريا . فكيف استطاعت بريطانيا
ان تصمد فى هذا الصراع ولم ينتصر فى النهاية على امة هى اقنى منها
كثيرا ، على الرغم من المساوىء التى عانت منها كثيرا وعلى الرغم من ان
دخلها العادى فى نهاية حكم ملوك اسرة ستوارت لم يكن خمس دخل
فرنسا ؟ تقول أولا ان الانفاق الحكومى فى بريطانيا العظمى بلغ حوالى
مليونين من الجنيهات الاسترلينية سنويا ، وارتفع هذا الرقم الى ٧٢
مليوناً فى الفترة من عام ١٦٨٩ الى عام ١٧٠٢ ، والى ما لا يقل عن
٩٩ مليوناً خلال السنوات العشر التالية وابتلعت الحرب معظم هذا
المبلغ . ولواجهة هذا العبء الضخم نظمت بريطانيا العظمى نفسها بطريقة
تخالف ما فعلته فرنسا ، ففى المقام الاول ، وبعد اقامة نظام الحكم
الجديد استطاع البرلمان فى عام ١٦٩٢ ان يقرر ضريبة على الاملاك لم يعف
منها كبار الاملاك بآية حال ، وكانت هذه الضريبة التى بلغت حصيلتها مليونين
من الجنيهات سنويا موزعة بقدر اكبر من العدالة ، ولذا كانت اخف عبئا
نسبيا على الطبقة الدنيا من الضريبة التى كانت تدفعها تلك الطبقة للسيد
« الاقطاعى » اُضيف الى ذلك الرسوم الجمركية التى زادت الى اربعة
أمثالها بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٠٤ وبلغت حصيلتها فى نهاية الحرب حوالى
نصف الدخل القومى تقريبا ، وفى الوقت الذى كان معظم الدخل القومى
فى بريطانيا العظمى - كما كانت الحال فى فرنسا - من حصيلة الضرائب
غير المباشرة ، ضمنت وزارة الخزانة ذهاب القدر الاكبر منه الى الحكومة
أمركية ، وفى ظل هذا النظام الجديد استطاعت الدولة ان تصل بدخلها
العادى الى ثلاثة أمثاله بين عامى ١٦٨٩ و ١٧١٤ ، وقد ساعد النظام
الضريبى التسم بقدر اكبر من العدالة والكفاءة على اشاعة الثقة فى نفوس
الجماهير ، كما ساعد على زيادة الثقة بالدولة . وحوالى عام ١٦٩٠ حين
بلغ اقتراض الحكومة حوالى عشر نفقات الدولة ، تم وضع القواعد لنظام
الاثتمان - الذى كان يشق طريقه بخطا بطيئة - عن طريق انشاء بنك
انجلترا الذى نهض بأعباء التمويل قصير الاجل بعد افلاس الدولة تقريبا
سنة ١٦٩٦ . وهذه المؤسسة التى حطت محل الخزانة العامة فى ادارة
القروض الطويلة الاجل ، كانت مجرد مثل لكثير من التجديدات التى
ادت الى انشاء سوق لندن كمركز للتعامل فى سندات الحكومة . وهكذا
فان معتق القائدة الذى توقف عتله ١٠ ٪ فى تسعينات القرن السابع عشر ،
هبط بعد عشر سنوات الى ما بين ٥ و ٦ ٪ ، ويحتمل ان الكفاءة الاكبر فى

تعبئة الموارد الملكية عن طريق النظم الضريبية والائتمان كان يقابلها كفاءة عسكرية أكبر .

وهكذا تتباين نتائج الصراع فى الحالتين ، ويقول « فاينبر » ان الاشراف من حزب الهويج (حزب الاحرار فيما بعد) وشركائهم فى بنك انجلترا وهم مؤسسو النظام الجديد ، أيدوا الحرب البرية والبحرية لانها كانت وسيلتهم للحفاظ على انفسهم ، وكذلك كان موقف التجار منها لانها أفادت تجارتهم ، ولم يعد فى مقدور الملكية ان تستخدم الجيش لالغاء الدستور حيث كان ضباطه فى اغلب الاحوال من شباب عائلات حزب الاصلاح (الهويج) الذين أيدوا الثورة ، وفى الوقت نفسه فضل أعضاء حزب الثورى (المحافظين فيما بعد) الابقاء على الاسلوب التقليدى للحرب البحرية ، لانهم كانوا يحرصون على المحافظة على السلطة المحلية التى استند اليها وضعهم الاجتماعى فى البلاد ، ولما كانوا يؤيدون الميشيا ويسيطرون عليها ، فقد عارضوا أى محاولة لقيام احتكار عسكرى او ادارة مركزية . ومع ذلك فسوف نلاحظ أن الصراع الدولى أوجد فى بريطانيا العظمى - مثلما حدث فى فرنسا - تغيرات فى العلاقة بين الحكومة المركزية والاقاليم التابعة لها ، وكانت هذه على وجه الدقة - هى الفترة التى تكونت فيها المملكة المتحدة ، من خلال الفاء برلمان سكتلندا واتشاء ادارة قمع كاملة المركزية فى ايرلندا ، وحرمان الاقلية الكاثوليكية من المواطنة الكاملة .

وتبقى التناقضات بين البلدين لافتة للنظر ، فالنسبة لفرنسا نجد ان المتغير الناشئ عن الموقف الدولى والذى ساعد على قيام ملكية مطلقة (استبدادية) تميل الى اداء دور فى هذا النظام الذى زاد حدة التواترات الداخلية - هذا المتغير نفسه كان عقبة فى طريق التنمية الاقتصادية . وفى بريطانيا العظمى - من ناحية اخرى (باستثناء ايرلندا) التى كانت مع ذلك تشكل تقريبا نصف سكان المملكة المتحدة جميعا) نجد أن المتغير الناشئ عن الموقف الدولى والذى ساعد على قيام ملكية على حشد جهود الطبقات الحاكمة من أجل نظام الحكم الجديد وعلى توحيد الطبقات الوسطى ، بعد أن جعل الحل الاستبدادى فى اول الامر اقسل احتمالا ثم أسهم فى القضاء عليها فى النهاية . وعندما ازدادت قوة هذا المتغير ، أصبحت الدولة البريطانية برلمانية بدرجة أكبر ، واضطرت كلتا الدولتين الى الالتزام بالتزام بالدور الذى فرضه النظام الداخلى للدولة عليها ، لان التفاعلات بين فرنسا وانجلترا كانت احدى الركائز الاساسية التى أُميد تشكيل النظام الداخلى للدولة عليها ، كما أن الاختلافات فى النظام الداخلى لهما بدت أكثر وضوحا خلال حرب المائة عام الثانية كانت قد بدأت منذ حين .

خاتمة :

لقد كان هدفنا هو تبيان الحاجة الى اعتبار العامل الاستراتيجي الدولي متغيرا تفسيريا في أية دراسة اجتماعية مقارنة وموسعة لتكوين الدولة الغربية وتطورها وتميزها ، كما عتبنا أيضا بإبراز إمكانية إخضاع هذا العامل نفسه لنوع من المعالجة الاجتماعية التي قد تعين على صبه في قالب نظري أكثر تفصيلا . ومع أننا ركزنا على بريطانيا العظمى وفرنسا كمثال ، إلا أن ما قلناه يمكن بطبيعة الحال أن يطبق في حالات أخرى كما ذكرنا عندما أشرنا الى إسبانيا والإقليم المتحدة والسويد وروسيا ، وينبغي أن نضيف أن عرضا من هذا النوع يمكن أن يتم بالمثل فيما يتعلق بالمصور التالية ومنها العصر الذي نعيش فيه .

ويمكن تلخيص النظرية التي نخرج بها من هذا المقال الاستكشافي على النحو التالي : أن التغيرات الداخلية التي وقعت في كل دولة أثناء عملية التكوين خلال الفترة التي نحن بصدها ، ساعدت على ظهور نظام للترابط الدولي كانت هاتان الدولتان عنصرى تكوينه ، وقد طور هذا النظام قدرته الذاتية على الحركة ، والتي يمكن اعتبار نتائجها متغيرات محددة لها ردود فعل مؤثرة على كل وحدة من هذا الكل ، وقد حدثت هذه الدورة من التغيرات بالمعنى العكسي مع التحولات الجوهرية الداخلية التي أدت الى تغيرات في النمط الدولي ، ومن ثم عدلت التغير الذي كونه النمط الدولي . فيما يتعلق بالوحدات المكونة له . ولو قدرت لاحد أن يستمر على هذا الأسلوب ، إذن لفكر في سلسلة من النظم والاحداث السياسية هي نفسها جزء من نظام اجتماعي وثقافي أكثر شمولاً يمكن لها أن تحصل منه عنصراً أساسياً في النظام يتعدى تعديله وحتى إذا كان من غير المحتمل أن ننصوّر هذه السلسلة الكاملة بطريقة واضحة جداً ، فإنه من المفيد أن نتقبلها على علاقتها ، باعتبارها نقطة البدء للدراستنا ، حتى تصبح أكثر لباثاً في واقع التاريخ .

وفيما يتعلق بمساهم العامل الدولي الاستراتيجي والسياسي في تطور الدول وأنظمة الحكم ، هل هو أمر أوضح من أن يحتاج الى برهان بالنسبة لعامل أكثر أهمية يؤثر داخليا وعلى مستوى عالمي كما يدمى أولئك الذين يعتبرون النظم السياسية للعالم الحديث مجرد ظواهر ثانوية بالنسبة لتكوين النظام الرأسمالي الذي يتوسع على نطاق الاقتصاد العالمي ؟ أم أنه - كما يقول « هنتر » أمر يحتاج الى تعاون في إقامة الدليل عليه ؟

في مقدورنا أن نقول على وجه التحديد - أننا نواجه مجموعتين من القيود تظهران معاً على الحدود المشتركة ، ولكن علاقاتهما غامضة ، ومع أننا ندرك في الحقيقة كيف أن القيود الناتجة عن علاقات الإنتاج وكل

ما يتعلق به ، وكذلك العلاقات التي يمكن ارجاعها الى النظم السياسية الداخلية القائمة ، ترابط لكي تحدد ما يترتب على ذلك من تطور نظام سياسى معين ، الا ان الثابت ايضا ان القيود التي اوضحناها تتدخل بصورة حاسمة فى اللحظات الحرجة لهذا التطور ، ونظرا لكون هذه القيود ذات طبيعة منتظمة ، كان من الخطأ ان ننفي ظهورها فى الواقع ، أو بمعنى آخر ان نضعها اعتبارا فى احدى مستويات العوامل الحتمية... الا ان كل شئ يشير الى حقيقة ان أهمية كل من هاتين المجموعتين من القيود تختلف من عصر الى عصر ومن موقف الى آخر . كيف ؟ ولماذا ؟ وما هى النتائج ؟ ان هذا هو بدقة ما ينبطى ان نحدده وينبنى على هذا ان يزداد املنا القسوى فى النجاح فى تحقيق طموحنا النظرى المشروع اذا نحن بدأنا من أول الامر فى وضع نظرياتنا بالنسبة للعوامل الدقيقة نسبيا ، أى بتحديد زمان ومكان المجتمع الانسانى الخاص الذى نطبقها عليه ، وبهذا الاسلوب يستطيع علم التاريخ وعلم الاجتماع ان يتحدا فى متابعة عمل مشترك .

الدولة والتشكيل الاجتماعي الخاضع للسيطرة في أفريقيا

طبيعة الدولة

تعتبر الدولة طبقاً للنظرية الماركسية أداة طبقة من الطبقات للسيطرة على طبقة أو طبقات أخرى . وتنشأ الدولة في الوقت نفسه ، الذي تنشأ فيه طبقات متعادلة لتكون المجتمع ، ومن ثم ، فالدولة هي الاداة لسيطرة الطبقة القوية وتركيز السلطة في يدها .

وعلى الرغم من أن ماركس وأنجلز قد استخدموا اصطلاح « أداة » لوصف الدولة ، إلا أنه يتضح من كتاباتهما المتعددة انهما لم يحملوا وجهة نظر ذرائعية أو ميكانيكية ، بل انهما كانا ينظران الى الدولة على أنها أداة لا على أنها سلاح للطبقة الانتهازية ، فالدولة عندهم هي القوة السياسية لتلك الطبقة ، وطبقاً لبيان الحزب الشيوعي : تعتبر القوة السياسية هي القوة المسؤولة عن التنظيم وهي تتكون من طبقة واحدة لقمع الطبقة أو الطبقات الاخرى ■

الكاتب : عيسى ج . شيفيجي

• محاضر اول في كلية القانون بجامعة دار السلام بجمهورية تنزانيا الاتحادية (صندوق بريد ١٥٢) سبق ان نشر كتاب الصراع الطبقي الصامت (سنة ١٩٧٤) وكتاب الصراع الطبقي في تنزانيا (في ١٩٧٦) بالإضافة الى اشراكه على نشر كتاب السياحة والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٥) وهو الان يتم كتابته من (تاريخ الحركة العمالية في تنزانيا)

المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشؤون العامة بوزارة التعليم العالي

ومن المبادئ الاساسية للنظرية الماركسية ان الدولة تمثل فئة طبقية او انها سلطة سياسية لها دائما صفة الطبقية ، وعلى ذلك فالمشكلة الاساسية لكل ثورة في نظر لينين هي قوة الدولة ، ولقد كان التعميم النظري الذي قال به ماركس نتيجة لما لمسه في كميون باريس من ان طبقة العمال لا تستطيع ان تضع يدها بسهولة على جهاز الدولة الكامل التكوين لتعديله طبقا لاهدافها ، وذلك لان الجهاز البيروقراطي العسكري وهو الدولة لا يمكن ان ينتقل بسهولة من يد لآخرى ، بل لابد من تحطيمه تماما ، ويعتبر هذا في نظر لينين هو الشرط الرئيسى لاي ثورة شعبية فعالة تقوم في اى قطر ، ويعد هذا المبدأ - بالذات - اساس الجدل الذى يدور حول طبيعة الدولة في الاقطار الافريقية المستقلة ، وعلينا - قبل ان نتناول وجهات النظر المختلفة حول الموضوع - ان نذكر باختصار حديثين هامين وقعا أخيرا ويرجع سببهما الى النظريات التى تقول بالصفة الطبقية للدولة :

أولها نقاط الخلاف بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي . والتعارض الإيديولوجي بينهما يدور حول مشكلة توصيف الدولة في الاتحاد السوفيتي ، فقد جاء في البرنامج الذي وافق عليه الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي لعام ١٩٦١ مايلي :

« بعد تحقيق النجاح الكامل والنهائي للاشتراكية - وهي المرحلة الأولى من الشيوعية - وبعد أن نجحت المهمة التاريخية بوضع المجتمع في مرحلة للتحويل إلى البناء الكامل للشيوعية ودكتاتورية البلوكتاريا ، لم تصبح الثورة هي المهمة الضرورية في مجال التنمية الداخلية ، ذلك أن الدولة التي نشأت من دكتاتورية البلوكتاريا أصبح لها في هذه المرحلة الجديدة المعاصرة شكل دولة لكل الشعب وتهدف إلى التعبير عن إرادة ومصالح الشعب ككل .

واضاف البيان :

« ان الحزب يتمسك بأن دكتاتورية العمال مستصحب غير ضرورية حتى قبل أن تلغى الدولة ، ذلك أن الدولة باعتبارها تنظيمًا لكل الشعب سوف تبقى حتى يكتمل الانتصار الشيوعي »^{١٠٠}

ويعتبر هذا إعلانًا عن قيام دولة بلا صفات طبقية ، فهي دولة كل الناس وليست دكتاتورية الطبقة . وأثار الحزب الشيوعي الصيني في هجومه الشديد على « كون الدولة لكل الناس » مبحثًا مضادًا أو نقيضا لحقيقة النظرية الماركسية اللينينية حيث أعلن أنه :

« لا يوجد في الماركسية اللينينية شيء يسمى دولة لا طبقية أو دولة فوق الطبقات ، فما دامت الدولة قائمة فعليها أن تتخذ صفة الطبقة ولا يمكن أن تكون دولة « كل الناس » لأنه بمجرد أن يصبح المجتمع بلا طبقات ينتهي وجود الدولة .

وبينما دار الخلاف الإيديولوجي الرئيسي بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي حول هذه النقطة ، كان للحزب الشيوعي الإندونيسي تحديده الخاص لصفة طبقة الدولة بمؤثراتها الفعلية المباشرة . ففي محاولة تعريف صفة دولة إندونيسيا في وقت زعامة سوكارنو واجه الحزب الشيوعي الإندونيسي ما أصبح فيما بعد يسمى « نظرية لاأزدواج في قوة الدولة » .

وتنادى هذه النظرية بأن قوة الدولة تضم عنصرين رئيسيين :
العنصر المضاد للشعب الذي يتكون من (الكمبرادور) أو مجموعة العملاء ، والرأسماليين البيروقراطيين والملاك من جهة ، والعنصر الموالي

للشعب الذي يتكون أساسا من البرجوازية الوطنية والبروليتاريا من جهة أخرى ، ولقد شرح د. ن. آيديت زعيم الحزب الشيوعي في ذلك الوقت نظرية العنصرية في سلطة الدولة . باختصار في قوله : ان البناء الاقتصادي للمجتمع الاندونيسى المعاصر ما زال استعماريا ، بل شبه اقطاعي ، ومع ذلك ، يوجد في الوقت نفسه ، الوقت صراع شعبي ضد هذا النظام

الاقتصادي ، صراع هدفه تحقيق اقتصاد وطني وديمقراطية .
وتنعكس واقعية هذه الفكرة الاساسية ايضا ، على قمة هيكل النظام الذي يشتمل على سلطة الدولة وبخاصة مجلس الوزراء . ففي الدول تشتمل السلطة على كل من القوى المعادية للنظام الاقتصادي الاستعماري والاقطاعي ، والقوى التي تدافع عن الامبريالية ، بالإضافة الى مخلفات الاقطاع والبيروقراطية لرأسمالية وطبقة العملاء ..

وسلطة الدولة في جمهورية اندونيسيا - اذا ما نظرنا اليها من خلال المتناقضات - تمثل مصالح الشعب التي تبلورت في الموقف التقدمي وسياسة الرئيس سوكارنو التي يؤيدها ، ويظهرها في ذلك الحزب الشيوعي الاندونيسى وغيره من التجمعات الشعبية التقدمية . اما عنصر الشعب فقد اصبح هو العنصر الرئيسي الذي يأخذ دور القيادة في جمهورية اندونيسيا .

وليس لنظرية الازدواج في قوة الدولة الا ارتباط بسيط بتعاليم ماركس ولينين فيما يتعلق .. بخواص الطبقات في الدولة ، ومع ذلك ، ليست هذه النظرية تبريرا علميا لظاهرة المشاركة في الثورة ثم لتولي القيادة من جانب الحزب الشيوعي الاندونيسى ، فقد قدم هذا الحزب التأييد لاقتار سوكارنو باعتباره العنصر المدافع عن مصالح الشعب في الحكومة .

ومع ذلك حينما بلغ صراع الطبقات أقصى مداه ، اظهرت الدولة وجهها الحقيقي ، وانتهى نظام سوكارنو في الانقلاب الذي حدث في سبتمبر واكتوبر من سنة ١٩٦٥ والذي انتهى بالفناء الحزب ايضا ، وفي تقرير انتقد الذاتي الذي قدمه زعماء الحزب الشيوعي الاندونيسى الذين نجوا من الانقلاب عبروا بحرارة عن معارضتهم الشديدة لنظرية الازدواجية في سلطة الدولة على انها انتهازية او انحراف تدريجي ينتكر لتعاليم الماركسية اللينينية التي تقول « بان الدولة اداة للحكم وتتكون من طبقة واحدة محددة لا يمكن أن تتفاهم مع اعدائها أو مع الطبقة المعادية . » ولا يمكن أن يقبل - عقلا - امكان حكم جمهورية اندونيسيا بالمشاركة بين الشعب وأعداء الشعب معا .

وإذا كنا قد أشرنا هنا الى الحوار السوفيتى الصينى ونظرية الحزب الشيوعى الاثندونيسى بشئ من التفصيل ، فان ذلك لان هذه الحالات كان لها صداها وتأثيرها فى كل حوار قام فى شرق افريقية عن خاصية الطبقة التى تسيطر على الدولة .

ولعل المقابل الافريقى للنظرية السوفيتية التى تنادى « بدولة كل الشعب » هى نظرية « الدولة غير الرأسمالية » التى تحاول أن تأخذ من النظم التى طبقت أحد اشكال الاشتراكية كأيديولوجية لها ، فالدولة فى تلك الاقطار موجهة توجيهها اشتراكيا ، ذلك أن خاصية الطبقة فيها ليست برجوازية ولا بروليتارية ، او بمعنى آخر فان قوة الدولة هنا ليست محسوبة الاتجاه ، ولكن يقال انها تميل نحو الاشتراكية . وهذا النوع من الدولة يعتبر دولة فى مرحلة الانتقال ، فهى ليست برجوازية وفى الوقت نفسه لا تميل الى البرجوازية على الرغم من وجود عناصر رأسمالية فى تكوينها ، ومن ثم ، فهى ليست اشتراكية . ويرى أنصار هذه النظرية أن للدولة مهمة خاصة هى تحقيق التحول الاشتراكى رأسمالية فى تكوينها ، ومن ثم ، فهى ليست اشتراكية . ويرى أنصار هذه النظرية أن للدولة مهمة خاصة هى تحقيق التحول الاشتراكى « فهدف الاقطار التى تستخدم فيها قوة الدولة كاداة للتحول الاشتراكى مروراً بمرحلة ما قبل الاقطاعية ، ثم مرحلة ما قبل الرأسمالية وفى بعض الاحيان تسودها علاقات اقطاعية وشبه اقطاعية ، ومن ثم تهدف الى تحقيق الشكل الاشتراكى دون أن تمر بمرحلة الرأسمالية ولاهى هذه النظرية بجرة قلم فرضين رئيسيين فى النظرية الماركسية عن الدولة هما : أن قوة الدولة هى تعبير مركز عن حكم الطبقة المتسلطة وأن التحول فى المجتمع الطبقي الى المجتمع اللاتبقى (مثلاً : الاشتراكى) سوف يمر حتماً بدكتاتورية البلوثيرتاريا التى لا تخرج عن كونها طبقة العمال المنظمة التى تتولى الحكم . ويرى لينين هذا الافتراض الثانى أساساً للنظرية الماركسية فقد قال انه يمثل أعظم تمييز بين الماركسية وبين البرجوازية سواء الصغرى او الكبيرة .

وهناك مدرسة أخرى تضم عدداً من العلماء المستقلين يفكرهم حاولت هى الاخرى أن تنشئ نظرية عن طبيعة الدولة فى افريقية وبخاصة فى تلك الدول التى استلمت نظم الحكم فيها بعض اشكال الاشتراكية ، وهناك اثنان من دعاة هذه المدرسة هما روجر مودى وجون سوال . وقد ركز اولهما على غانا فى ظل حكم نيكروما ، وركز الثانى على جمهورية تنزانيا الاتحادية فى ظل حكم نيريرى .

وخلاصة مبحث هؤلاء الكتاب هو الخلاف الذى نشأ حول قيام التشكيل الاجتماعى على أساس عدم تكوين طبقات ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الطبقة البرجوازية الصغيرة التى سماها مورى « طبقة السياسيين » وهى التى تتولى السلطة فى الدولة بعد حصولها على الاستقلال ، فهى طبقة لم تكن موجودة فى الشكل الاجتماعى الاصلى ، ومن ثم لم تصبح لها صفات محددة تعرف بها فى فترة ما بعد الاستقلال ، بل انها قد فتحت المجال للتمكين لقطاعات من هذه الطبقة كى تستخدم الدولة فى اقامة النظام الاشتراكى .

ولعل جوهر الموضوع هو ان الدولة فى فترة ما بعد الاستعمار (المملكة السياسية) يمكن النظر اليها على انها اداة فعالة للثورة الاشتراكية والثورة ضد الاستعمار ، وعلى ذلك يرى هؤلاء الكتاب ان طبقة البرجوازية الصغيرة التى تولت السلطة فى الدولة - بالفعل - تقوم على عملية انتحار ، وتسير فى خط تاريخى مفاير للبديل الاشتراكى ، وفى كل من الحالتين تمثل هذه الطبقة - طبقا لتعبير ساول - حرف السين المجهول فى المعادلة السياسية .

ويمكننا بسهولة ان ندرك ان هذا الرأى يقترب كثيرا من نظرية الازدواج فى عناصر الدولة التى قال بها آيدت فى اندونيسيا ، وبهذا توجه او طبقة السياسيين فى الحكومة مع ظهور اتجاهات اخرى مثل الرونة الى الانتكار الكامل للنظرية الماركسية فبدخول مفهوم الطبقة السياسية التطبيقية يتضح مدى التباين عن المعنى الماركسى للطبقة التى تحدد من خلال العلاقة بينها وبين وظيبتها فى العملية الاجتماعية للانتاج ، بفرض وجود البرجوازية الصغيرة التى تختار البديل الاشتراكى تتنفا تماما فكرة سيطرة البروليتاريا وتفرض ان الصفة التطبيقية فى الدولة غير محددة ، ومع توقع امكانية قيام سلطة الدولة بتنفيذ استراتيجيات اشتراكية تنفى الصفة التطبيقية للدولة ايضا ، ويصبح تحطيم نظام الدولة امرا انهم يطبقون النظرية الماركسية عن الدولة على الواقع الفعلى فى افريقية ضروريا من اجل تحقيق التحول الثورى . ولما كان هؤلاء الكتاب يزعمون فقد أصبح من المهم ان يكون هناك تركيز حول هذا الانفصال عن المبادئ الرئيسية لتلك النظرية الا اذا افترضنا ان هؤلاء الكتاب ينادون بعدم انطباقها على افريقية وينادون بنظرية اخرى بديلة عن الدولة . ولما لم يحدث أى من هذين الفرضين فاته بتأمل اذن : تقويم مبحثهم الذى لا يمكن ان يدرس ويقوم الا فى ضوء النظرية الماركسية ككل .

وأخيرا اذكر ان هناك مدرسة ماركسية اخرى لاتولى نظريتهم لمسألة التحديد الدقيق لصفة الطبقة فى سلطة الدولة اهتمام ، وسوف

نتناول مباحثهم بشيء من التفصيل في القسم التالي من المقال ، ويكفى هنا ان نذكر أنهم ينظرون الى ان سلطة الدولة في كل المستعمرات الجديدة تقع في يد اقلية مستغلة (اوليمباركية) وليس للطبقات المحيصة اى نصيب فيها ، بل ربما استخدم بعض افراد الطبقات المحيصة لشغل وظائف أجهزة الدولة دون ان تكون لهم اى سلطة في الدولة ، فهم جهاز خدمة للأقلية المستغلة فقط ، وربما كان بعض افراد جهاز الخدمة ذوى اتجاهات رجعية وادوات مخصصة في يد الامبريالية ولكن الكثرة تبرا من هذه التهمة وتظاهر الشعب ، وتكون مهمة الثورة في هذه الحالة هي اقضاء الاقلية الرجعية التي كانت تظاهر الاستعمار عن الميدان ، وتؤيد الكثرة التي نعف في وجه الامبريالية ، وبهذا يكون حل مشكلة سلطة الدولة والثورة عن طريق النظرية الماركسية وذلك بالتحليل الكلى للامبريالية .

الدولة والطبقة الحاكمة :

اصبحت المشكلة المتعلقة بالطبقة او الطبقات التي تتولى السلطة في دولة تسيطر الامبريالية على شكلها الاجتماعى هي المحور الذى دارت حوله كل مناقشة عن شرق افريقية ، وكما سنوضح - بعد تربط المسألة ارتباطا وثيقا بحدوث التغيير من الدولة الخاضعة للاستعمار الى دولة الاستعمار الجديد .

ومع اختلاف الاشكال وجوانب التركيز ، يتفق معظم الكتاب على ان البرجوازية الوطنية هي الطبقة التي كانت تحكم في ظل الاستعمار ، او بمعنى آخر ، كانت الدولة الخاضعة للاستعمار جزءا من الدولة الامبريالية ، وبذلك يكون السؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا :

ما هو التغيير الذى قد يأتى به الاستقلال ؟ - فطبقا لراى د. نابوديرى وتلاميذه الذين يولون الموضوع اهتماما كبيرا ، بان الاستقلال لا يأتى باى تغيير في الخاصية الطبقيّة لسلطة الدولة ، وهم يقررون رأيهم بان الطبقة الحاكمة في كل دول الاستعمار الجديد هي اقلية من اصحاب الاموال المستغلين ، تماما كما هو الحال في الدول الامبريالية ذاتها ، فبظهور الامبريالية ركزت هذه الاقلية المستغلة كل رموس الاموال على جميع المستويات في يدها ، وبذلك أصبحت تسيطر وتحكم في اقتصاديات تلك الدول الخاضعة للاستعمار الجديد ، ولما كانت هذه الاقلية المستغلة هي الطبقة المسيطرة على الاقتصاديات فهي بالتالى تتحكم سياسيا وتصبح طبقة حاكمة ، ذلك ان اصحاب رموس الاموال هم - ايضا - ملاك الدولة .

وفي هذا الصدد ، نقبس مما كتبه نابوديرى بشيء من التفصيل كي نتفهم الاسس التى يبنى عليها حواره .

« لقد سبق أن أوضحنا أن الرأسمالية حينما تدخل مرحلة الاحتكار إنما تفعل ذلك عن طريق العمل على قيام طبقة اقلية من أصحاب الأموال المستغلين كي تتفوق على غيرها من الطبقات البرجوازية ، ومن ثم تتحول هذه الاقلية الى برجوازية صغيرة وينمو الاستعمار مع هذه المرحلة بكل ما يتضمنه من سياسة التصدير والرأسمالية الكبيرة .

ويؤدي هذا الاستعمار بدوره الى نشأة طبقة من البرجوازية الصغيرة في المستعمرات ، ولا يمكن لهذه البرجوازية الصغيرة أن تتطور بحيث تنشأ منها برجوازية وطنية ، ويحدث ذلك عادة في الدولة الامبريالية ذاتها حينما يكون هناك تخريب في البرجوازية الوطنية قد يؤدي الى نشأة اقلية مستغلة ، وفي المستعمرات التي ضمت قبل هذه المرحلة كانت اى برجوازية وطنية حينما تنشأ تمتد بطورها اساسا الى رأسمالية تجارية وتتحول تدريجيا الى برجوازية صغيرة ، وتتميز هذه البرجوازية الصغيرة بانها تترتب في فئات متعودة على اساس الدور الذي تلعبه كل فئة في عمليات الانتاج والتوزيع ، وتعتبر هذه - في نظرنا - نقطة البداية في تحليل وجود الطبقات في اى بلد من البلاد . ويلاحظ ان نقطة البداية عند نابوديري هي في الحقيقة ايضا ، خلاصة نقاشه في المقال ذاته حيث قال « قديما كانت طبقات المحتكرين تأكل بعضها البعض وتتحول بالتدريج الى برجوازية صغيرة ثم تحول بعض افراد البرجوازية الصغيرة الى بوليواريا ، بينما يخلق أو تعيد انشاء برجوازية صغيرة وبروليتاريا ومزارعين للمواد الخام ، ويصور لنا هذا الشكل العام لتكوين الطبقة ، فمع نشأة الامبريالية قامت الاقلية المستغلة بعملية تجريد وخلق وتحطيم كل البرجوازيات واصبحتنا لا نتوقع ان نجسد في السطة سوى البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا والمزارعين المنتجين لبعض المواد الخام ، وقد عبر نابوديري بسلامة فائقة عن ذلك بقوله « ليس من شك في أنه في كل من النجاليين السياسى والاقتصادى على حد سواء تكون الطبقة التي تسيطر على اقتصاديات المناطق الخاضعة للاستعمار الجديد هي نفسها الاقلية المستغلة التي تكونت في الدول الامبريالية وان السياسة ما هي الا انعكاس لهذا الوضع الاساسى .

يتبع الكاتب ي. تاندون الخط ذاته الذي قال به نابوديري ، ففي مقاله المشهور بعنوان « من رأس المال ولن الدولة » يعبر بالطريقة نفسها ولا يختلف عن نابوديري الا في اعترافه بوجود البرجوازية المحلية ، ولكنه يؤكد أن هذه البرجوازية المحلية لا تملك رأس مال ، فـرأس المال جميعه ملك للبرجوازية الامبريالية ، بينما تختفى الطبقات المحلية بتوظيفه فقط . وعلى ذلك ، فهم لا يمثلون سوى « أدوات خادمة » في ايدي البرجوازية

الذى حدث نتيجة للاستقلال هو ان موظفى جهاز الدولة اصبحوا يختارون الامبريالية كما يسميهم تاندون ، وبينما يرى نابوديرى ان التغيير الوحيد من بين الترجوازية الصغيرة هذا نجد ان الاستقلال هذا تاندون يعنى تفيرا في الحكومة لا في الدولة .

ولنتجاوز هذا التضارب وأختلافات الراى والتناقضات ونركز على جوهر المبحث الاصلى ، فمن عاصر الحوار الماركسى في اوائل هذا القرن لا بد انه يترك تشابه هذا الحوار مع الآراء الاخرى التى اثارها بعض الكتاب من امثال كاوتسكى وكيفسكى في اوقات اخرى ، فكل منهما وجد الاجابة على تساؤلاته عند لينين ، ولما كان نابوديرى واتباعه يزعمون انهم اتباع مخلصون لآراء لينين فمن المناسب هنا ان نوضح بايجاز وضع آراء لينين في هذا الحوار المبكر .

يتصور كاوتسكى ان من الممكن لكل الراسماليات الوطنية ان تتحد لتكون راس مالية متحدة تتعاون فى السيطرة الاستغلالية على العالم كله وبذلك يتقارب راي نابوديرى عن الاقلية الدولية المستغلة فى المصالح مع راي كاوتسكى عن تكوين راسمالية دولية متحدة .

وقد استحدثت كاوتسكى نظرية يبور بها كون الراسمالية سلبية الاتجاه ، ولكن نظرة لينين بهذا الراى هى انه راي انتهازى .لانه على حد قوله : « محاولة للهروب من التناقض الاساسى فى الامبريالية وقطعيه للتأمل العميق لهذا التناقض القائم بين الاحتكار والمنافسة الحرة المرتبطتين لرعوس الاموال والتجارة (التى تنصف بالامانة) فى السوق الحرة من جهة بالامبريالية من جهة وبين العمليات الانتاجية الضخمة (و الارباح الضخمة) اخرى وكذلك التناقض بين قيام اتحادات المنتجين والاتحادات الصناعية من جهة وبين الصناعة التى لا تدخل فى الاتحادات الصناعية من جهة اخرى الى غير ذلك من صور التناقض .

وبدافع لينين عن الراى القائل بأن الاحلاف التى تنشأ بين الدول الامبريالية ما هى الا احلاف مؤقتة تنشأ فى فترات ما بين الحروب ، وان الراسمالية الاحتكارية لا تستطيع ان تستغنى عن المنافسة ، ولكن لا تسمح بها الا مع راس المال المنافس فقط - وهذا هو الواقع الرئيسى لقيام الحروب الامبريالية ، وعلى ذلك لم يفكر لينين اطلاقا فى ان راس المال المستغل يمكن ان يتحدد دوليا ليكون اساسا لطبقة تتولى الحكم فى العالم .

ومن ناحية اخرى عارض ليفسكى فكرة ادخال مطلب تقرير المصير الوطنى ضمن برنامج الحزب الشيئىكى وبنى معارضته على اساس ان فترة تقرير مصر « راس المال التجارى » ، « لا يمكن تحقيقها » ولا يقتصر الامر

على ذلك فحسب ، بل ان مثل هذا الطليق قد يمثل اتجاها رجعيا ، لان الدولة القومية تقيد نمو القوى الانتاجية ، وقد رفض لينين هذا الراى على انه يشوه شكل الماركسية ويحيلها الى شكل امبريالية اقتصادية ذلك ان مطلب تقرير المصير القومى - كما يراه لينين - هو اساسا مطلب الاستقلال السياسى والحضور على حقوق الشعوب المقهورة لاقامة دولها المنفصلة ولا يقصد لينين بحسبها بلذكر بالاستقلال السياسى انه يرتبط بالاستقلال الاقتصادى بالضرورة ، وذلك لان رأس المال المستغل قادر على أن يخضع لارادته اقتصاديات أقوى الدول المستقلة ، ومع ذلك فان قيام دول مستقلة استقلالا سياسيا وذات سيادة كاملة على اقتصادياتها أمر ممكن التحقيق ، ولقد كان حق المستعمرات والشعوب المقهورة في ان تحصل على استقلالها في الاصل حقا ديمقراطيا لا بد من ان يجد المساعدة من جانب البلوريتاريا .»

وفي معرض هذا الجدل العنيف يجب لينين على السؤال المطروح حول معنى الاستقلال السياسى بما يمكن توضيحه وتلخيصه على النحو التالى :

« معنى الاستقلال السياسى أو تقرير المصير الوطنى قيام دولة قومية منفصلة وقيام مثل هذه الدولة القومية المنفصلة في ظل الامبريالية أمر ممكن التحقيق ولا يعنى الاستقلال السياسى ان رأس المال المستغل غير قادر على الاستمرار في سيطرته على الدولة المستقلة والسؤال الذى ينبثق من كل ذلك هو : ما الذى قصده لينين بتعبيره « دولة قومية منفصلة اذا لم تتول سلطة الدولة طبقة أو طبقات محلية » أو بمعنى آخر - هل يتفق مع نابوديرى فيقصد بيساطة الدولة التى تأتى رجالها من الطبقات المحلية ؟ ولعل في لقاء هذين السؤالين اجابة عنهما في الوقت نفسه .

من الواضح اذن ، ان راى نابوديرى لا يتفق مع نظرية لينين حول هذه النقطة الرئيسية عن الدولة وهى الطبقة المتحكمة بها كما ان الكتاب الاخرين من امثال ساوول لا يقنعون لنا اى بديل أو نظرية متكاملة تضاهي نظرية ماركس ولينين .

واخيرا يذكر باختصار آراء بعض الباحثين الاخرين الذين كتبوا عن جمهورية تنزانيا الاتحادية ، فقد حاولت « فراى هولد » ان تتجنب ما فعله نابوديرى في التوصل الى نتائج نظرية الدقيق لفكرة الطبقة المسيطرة اقتصاديا المتحكمة سياسيا ، وذلك بان استخدم اصطلاحا جديدا وهو « الطبقة الحكومية » حيث قالت :

هنا فرق واحد بين الطبقة الحاكمة أو المتحكمة والطبقة الحكومية (بولانت اس) فالظاهرة العادية في النظام الرأسمالى ان الطبقة الحاكمة

اقتصاديا لا تحكم الدولة حكما مباشرا ولكنها تترك هذا الامر في يد هيكل تنظيمي هرمي يشتمل على الصاملين في الدولة والسياسيين الذين تم استقطابهم وتشكيلهم بحيث يؤدون العمل طبقا لما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة وإذا لم تتحكم الطبقة وإذا ما عجزت عن أن تقرر بلداتها عملية الانتاج الاقتصادي في البلاد فلا يمكن إذن أن تعتبرها طبقة حاكمة أو متحكمه مهما كان حجم السلطات المخولة لها .

والطبقة الحاكمة في رأى (فرأى هولدا) تتكون من كبار الموظفين مثل الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء سكرتيرية الهيئات ومديرى الاجهزة الادارية ، والمديرين العاملين للهيئات الحكومية المستقلة ، ورؤساء الهيئات البروقراطية المعنيين على مختلف المستويات ورؤساء أجهزة القمع فهؤلاء جميعا يمثلون الشخصيات التنفيذية أو قيادات الوظائف في الدولة ولكنهم ليسوا بالضرورة أصحاب السلطة ، فمن هم الذين يكونون الطبقة الحاكمة أو الحاكمة ؟ ان الطبقة الحاكمة هي التي تسيطر على جو الاعمال في الدولة فالمحرك الفعلي للاقتصاديات هو طبقة البرجوازية المتواجدة في المقار الرئيسية ، وهي بالنسبة لتزانيا البنك الدولي ، ووكالات المساعدات من دول الشمال وغيرها من الدول الأوروبية وعدد كبير آخر من الهيئات الاستثمارية الأجنبية التي تعمل في الدولة .

وفي رأى كل من فرأى هولدا ونابوديرى يبدو أن هناك طبقة حاكمة واحدة في العالم كله وهي التي تسميها فرأى هولدا « برجوازية المقار الرئيسية » ويسميها نابوديرى « الأقلية المستقلة » بينما نجد ان كاوتسكى يميل الى مد فكرة التركيز الاقتصادي بحيث تضم احتكاراتا دوليا واحدا « أو رأس المال الدولي المتحد » ، ولقد بنت كل من « فرأى هولدا » ونابوديرى على قانون التركيز السياسى بالنمط الذى قال به كيفسكى ، وهو القانون الذى على أساسه قاما بصياغة فكرة تركيز ظاهرة التحكم في طبقة واحدة ، وعلى ذلك فكل النقد الذى وجهه لينين لكل من كيفسكى وكاوتسكى ينطبق على هذين الكاتبين ، ولكى يعززا رأيهما عن وجود طبقة واحدة متحكمه على المستوى العالمى وتمارس سلطتها في الدولة في كل من الاقطار الإمبريالية ، والخاضعة للاستعمار الجديد على حد سواء ، قام كل من نابوديرى وفرأى هولدا من أول وهلة بمحاولة الكشف عن وجود مثل هذه الطبقة الواحدة على المستوى العالمى . ولما كانت الطبقات هي مجموعات كبيرة من الناس تختلف الواحدة منها عن الأخرى باختلاف المكانة التي تحتلها من النظام الذى اثر في تطوره التاريخى نظام اجتماعى للانتاج (طبقا لما قاله لينين) ، وعلى هذا الأساس كان عليهم أن يكشفوا عن وجود نظام اجتماعى واحد للانتاج على المستوى العالمى ، وبالتأكيد لم يحاولوا .

نابوديرى ، ومن باب أولى فراى هولـد ، أن يزعم أن هناك نظاما اجتماعيا موحدا للانتاج (أو بمعنى آخر شكلا اجتماعيا موحدا) على المستوى العالمى .

ويتربى على مفهوم الطبقة الحكومية الكثير من التسؤلات ايضا ، اولها انه لا يوضح ماذا كان من هم فى قمة الهرم الوظيفى فى الدولة يكونون بالتاكيد فى طبقة ، فربما يكونون طبقة فقط اذا ما تبين انهم يشغلون مكانة محددة فى النظام الاجتماعى للانتاج ، وعلى هذا الاساس عجزت فراى هولـد عن توضيح المفهوم من هذه الناحية ، وربما كان القصد هو كونهم مجموعة كبار موظفى الدولة ، وحتى هذا الفرض نجد أن كونهم موظفين استخدمتهم الدولة لا يعنى تحول مجموعة اجتماعية من هذا القبيل الى طبقة اجتماعية ، واذا ما حدث ذلك فإن الامر يستلزم الضرورة ان جميع الموظفين انتدء من ساعى المكتب الى الوزير يمثلون افرادا من « طبقة الحكومة » التى تقول بها « فراى هولـد » .

وأخيرا هناك تناقض لا يمكن تجنبه بين مفهوم نظرية « فراى هولـد » من وظيفة الحكومة وبين وصف هذه الطبقة وتحليل وضعيتها فى جمهورية تنزانيا الاتحادية ، ومن الناحية النظرية يفترض أن « طبقة الحكومة » ليس لها الا سلطات رسمية فقط ، بينما نجدها فى واقع الامر فى تنزانيا وطبقا لراى فراى هولـد قد اخذت السلطة فى يدها واتخذت تمارس - من خلال الدولة كل الوظائف التى يمكن أن تؤديها الطبقة الحاكمة أو المتحكمة .

والطبقة للحكومية فى جمهورية تنزانيا الاتحادية طبقا لراى - فراى هولـد - بدأت منذ الاستقلال تعمل على تماسك الدولة واقامت لنفسها كيانا خاصا ونظمت الطبقات المصانة ، وقد قامت بكل ذلك فى معرض عملها لاجل بناء الدولة لخدمة المصالح الخاصة بها ولكى تسابر مصالح المستثمرين الاجانب ، وقامت طبقة الحكومة بمد سيطرتها على الاجهزة الاقتصادية أيضا ، من طريق عمليات التأميم وغيرها من الاجراءات وخلقت بذلك قطاعا عامنا فى الانتاج ، ويقول فراى هولـد أن هناك سببين رئيسيين دفعا طبقة الحكومة الى الاتجاه الى الرأسمالية الدولية :

« اضطرت الطبقة الحاكمة أن تختار التنظيم التجميعى نتيجة لضعفها فى مواجهة الطبقات الاجتماعية الاخرى ونقص الموارد اللازمة للجهاز الحكومى ، وقد أدى ذلك الى هزيمة الفرص لانفرادها والبرجوازية الافريقية الصغيرة خارج القطاع العام أن يتكالب افرادها على أخذ مكانهم فى القطاع الجديد الذى فتح مجاله أخيرا ، مما قد يؤدي الى اختلاف الوحدة والنظام فى داخل طبقة الحكومة وربما سلب منها القوة والموارد اللازمة لاقرار وضعها » .

وفي معرض العمل لتدعيم مركزها الاقتصادي من خلال الأجهزة الاقتصادية للدولة ، قامت طبقة الحكومة بتعطيل مسار حركة الاستقلال التي جهاز ايدولوجي للدولة من الكفاءة ما يجعله قادرا على اختصاص أى تنظيم منفصل ينشئه الفلاحون أو العمال واستقطاب مزيد من العملاء لطبقة الحكومة ، وأخيرا نجد أن التوسع في أجهزة القمع يتضاعف نتيجة لتوسع في الجيش والخدمة الوطنية والقوات الخاصة .

والاكثر من ذلك قامت طبقة الحكومة بصياغة ايدولوجيتها الخاصة التي تررر بها العمل على مد توسيع نطاق سلطتها ولكي تجتذب اليها تأييد ومساندة الطبقات المتوسطة .

وبامتداد الزمن امكننا ان نرى اشتراكية النظار Nizers (وهو اصطلاح آخر قدمته فراى هولد وله نفس معنى طبقة الحكومة) في تطبيقها لمجموعة من الاستراتيجيات تمتد نفوذها على حساب الطبقات الاخرى التي تضعف أو تختفى تدريجيا مما اعطاها الفرص لتنمية طبقة متوسطة تؤيدهم وتساعد على أن تأخذ هذه الطبقة مكانتها التي جعلتها شريكا كاملا للبرجوازية القائمة في المقار الرئيسية .

وهكذا نرى ان « طبقة الحكومة » هي التي نشأت الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار واصبحت هذه الدول تتمتع بالقوة والاستقرار اللذين لم يسبق لهما أن شهدته ، وبالطبع هناك أخطار يتعرض لها هذا الاستقرار تنبع من التناقضات الداخلية في نمط رأسمالية الدولة الخاص بتنزانيا وتظهر هذه التناقضات في الصعوبة التي تواجه الدولة لتجميع رأس المال الذي تحتاجه طبقة الحكومة لكي تتعاون مع البرجوازية المحلية وكذلك لكي تحافظ على الطبقة المؤيدة لها وتوسع قاعدتها .

وربما اقترب هذا التحليل الطريف لدولة تنزانيا من الحقيقة ، ولكنة في الواقع لا يؤيد الرأي النظري الذي قالت به فراى هولد بأن « طبقة محكومة » ليس لها الا « سلطة نظرية » وانها تختلف عن الطبقة الحاكمة . ومن الممكن هنا ان نذكر ان تحليلات فراى هولد تبرز أن ليس هناك اختلاف بين مفهوم « طبقة الحكومة » ومفهوم الطبقة الحاكمة . ففي تحليلها الدقيق نجد ان الظاهرة نفسها يعبر عنها باصطلاحين مختلفين ، وهذا الاختلاف في الاصطلاح ليس له ما يبرره ولكنه قد يسمح للانتهازيين باستغلاله .

الخلاصة

ولنحاول هنا أن نجمع خيوط الموضوع المطروح والنقد المرتبط به في شكل اقتراح بنظرية شاملة :

علينا أن نوضح بشيء من الثقة أن الصفات الدقيقة للطبقة في أى دولة من الدول يجب أن تتحدد من طريق التحليل الدقيق للتشكيل الاجتماعى. المعين المطروح للمناقشة ، بينما تعد صيغ النظريات الشاملة مجرد دليل ولا يمكن أن تكون هذه النظريات محل عملية التحليل الدقيقة ، ومع ذلك فالنقاط التى سبق أن اثبتنا هنا تعطى الصفات لعلامة الكافية للمعالجة النظرية للموضوع .

فكما سبق أن ذكرنا ، تلور النقطة الرئيسية حول طبيعة وصفات الطبقة في الدول التى خضعت للاستعمار الجديد ، ولكن لا يمكن تناولها منفصلة عن قضية الدولة المستعمرة أو عن الاستقلال السياسى .

ورغم أن اصطلاح الدولة المستعمرة قد شاع استخدامه ، فإن من الواضح أنه لا يعبر عن نوع منفصل من الدول فمع استعمار أى قطر من الاقطار تقوم القوى الامبريالية المعنية بادخال نظم معين من الاجهزة ذات الطابع الامبريالى لتعمل في المستعمرة ، ويعتبر اصطلاح « دولة الاستعمار » اختصارا لوصف الاجهزة المحلية التى فرضتها الدول الامبريالية ، وبالطبع لا يؤدى ذلك الى استبعاد أى نوع من الاستقلال الذاتى فى صنع القرار من جانب الذين يتولون اجهزة الحكم المحلى ، ومع ذلك فالطبقة الحاكمة التى تكون ما يسمى دولة للاستعمار لا تخرج من كونها جزءا من الدولة الامبريالية .

وقد لاحظ الكثير أنه في معظم دول الاستعمار تقوم اجهزة من التنظيمات البيروقراطية والصكرية معارضة الاجهزة للتنظيمات السياسية (البرلمانات والديساتر وغيرها) ، ويعتبر هذا احدهم الظواهر الواضحة على الطبيعة غير الديمقراطية للامبريالية ، ولقد قال لينين فى هذا الصدد « أن الامبريالية ضد الديمقراطية أو بصفة عامة ضد كل الديمقراطيات » ولا نلاحظ هذه الخاصية في دول الاستعمار فقط ، بل انها تتواجد في دول الاستعمار الجديد أيضا ، حيث تتحالف الامبريالية مع الطبقات الحاكمة المحلية الأكثر رجعية .

ويعتبر الاستقلال السياسى خطوة هامة في خط النضال من أجل التحرير ، وهو احد المطالب الديمقراطية للشعب القهطور ، ويعنى خلق دولة قومية منفصلة ، ولكن لا ينهى السيطرة الاقتصادية التى يفرضها رأس المال التجارى ، وهو لا يعنى أن سلطة الدولة لا تدار مباشرة بمعرفة الطبقة الحاكمة لئلا تنتهى الى القوة الاستعمارية السابقة .

وفي دولة الاستعمار الجديد تبقى السلطة في يد الطبقة أو الطبقات الطبقية التى تنبثق من المكافة التى تحتلها في مضمار الانتاج الاجتماعى.

الطبقية التي تنبثق من الملاكاتة التي تحتلها في مضمار الانقاج الاجتماعي وهي التي - على المدى الطويل - تتلاقى مع مصالح الامبريالية ككل .

وفي وظيفة الاستعمار الجديد يصبح للمنافسات بين الامبرياليين وزنها الكبير وذلك لان القطاعات والطبقات المعيدة التي تضمها السلطة المحلية في الدولة تحاول ان تقيم التحالف مع القوى الامبريالية المتعددة ، وبذلك تنعكس المنافسات بين الامبرياليين على استمرار الاضطرابات السياسية واعادة تشكيل الكتل الحاكمة في تلك الاقطار ، وعلى ذلك ، فالسلطة في دولة الاستعمار الجديد دائماً مخضبة بالازمات الدموية التي ما تفسر عادة بانها عدم استقرار سياسي .

اما هؤلاء الذين يجادلون في ان الاستقلال السياسي لم يات باى تغيرات جذرية في خاصية طبقة السلطة في الدولة فمن الصعب عليهم ان يحلوا سياسة الاستعمار الجديد ، اذ عليهم ان يفسروا السياسة المحلية على انها انعكاس مباشر للمنافسات بين الامبرياليين على الرقعة من لقهم اول واضعى فكرة الاقلية المتسلطة الموحدة التي تتكون على المستوى الاقتصادى العالمى ، ومن جهة اخرى فان تفسيرهم للصراع السياسى المحلى والاحلاف يتضائل الى فكرة المؤامرات الفردية والمكائلا لانهم يتشكرون الدور الذى تلعبه الطبقات المحلية في سلطة الدولة .

ان قوة النظرية الماركسية ترجع الى انها قادرة على عمل التحليل الدقيق للحركات السياسية ومن ثم تصبح دليلا للعمل ، ولا بد ان يكون هناك خطأ اساسى بالنسبة للنظرية الماركسية بالنسبة لمن يستطيعون ترديد كل البديهيات ولكنهم يتمسكون بالتفسيرات الذاتية للتغيرات السياسية المحددة .

ومع فهم الدولة في اقطار الاستعمار الجديد يبقى الكثير من الدراسات التي يقتضيها الامر للوصول الى مستوى التحليل الدقيق ، فاولا لا يمكن وضع النظرية وبخاصة عن اشكال الدولة في تلك الاقطار بدون تلك الدراسات . وثانيا لا بد ان ينتهى التحليل الدقيق الى اكتشاف الكيفية التي بها تستطيع السيطرة الاقتصادية للامبرياليين ان تفرض نفسها على المستوى السياسى على مستوى الدولة تمثل السيطرة الامبريالية وجها من اوجه عملة . ووجهها الاخر هو صفة اخرى هامة للتشكيل الاجتماعى الخاضع للسيطرة وتمثل في كثير من الدول استمرار مرحلة العلاقات فيما قبل الرأسمالية ، فكيف يؤثر كل ذلك على الدولة على مستوى الصراع من اجل السلطة والتاثير على اجهزة يمثل هذا مجموعة جيدة من الاسئلة التي تحتاج الى تحليل دقيق آخر .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها اللجنة اليونسكو لطباعة الوثائق.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصرة عن الأسانيد العربية.

تصدر اللجنة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية لليونسكو وبمعاونة
اللجنة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجمهورية مصر العربية.

الحكومات في نظام المؤسسات ف

النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي

قد تتنافى الكلمات مع الفهم والتحليل ونحن ننشد الوصول الى الحقيقة المستمرة أو الدائبة الحركة في مصطلحاتنا الفنية . ونحن نميل بصدد ذلك الى أن ننسى أن الحقيقة تتغير عندما نقوم بالصياغة المبنية على تلك الحقيقة . وهناك احتمال كبير في أن ننسى أن الآخرين يجمعون الحقيقة بطرق مختلفة ، ولتحقيق ذلك فإنهم يستخدمون الكلمات ذاتها . ومع ذلك فإننا لا نستطيع التحدث بدون الكلمات ، وبالفعل فإننا لا نستطيع أن نفكر بدون الكلمات .

فأين اذن النقطة المتوسطة ، أي الحل الوسط القابل للتطبيق أو وسيلة التعبير عن العمليات المتطرفة بالاسلوب الجدلي ؟ ويبدو لي أن هناك احتمالا كبيرا في العثور عليها بأن نتصور كليات مؤقتة متعلقة بالامد الطويل ، نطاقها واسع وفي حدوده يكون للمفاهيم معنى . ويجب أن تطالب هذه الكليات بشكل ما بالاستقلال الذاتي والتكامل الممتد بين زمنيا الى حد ما ، ثم انها يجب أن تكون على درجة كافية من الطول والسعة لتمكين

الكاتب : إيمانويل وولرشتين

المترجم : الدكتور فريج عبد العزيز عزت

من تجنب المخاطرة المتمثلة في أن المفاهيم المجردة ليس لها وجود حقيقي . ويجب أن تكون قصيرة وصغيرة بدرجة كافية لتمكن من تجنب مخاطر التجريدية التاريخية العامة . وقد أطلق على مثل هذه الكليات « النظم التاريخية » وهو الاسم الجامع لصفتيهما الأساسيتين . وهذه الكليات متكاملة بمعنى أنها تتألف من أجزاء بينها علاقة متبادلة ، وبمعنى عليه وبمعنى ما فهي نظامية ولها أنماط ممكنة فهمها . أنها نظام له تاريخه بمعنى أن لها تكويناً وتطوراً تاريخياً ونهاية (دمار ، الحل ، التحول) .

وعند مقابلة هذا المفهوم « للنظام التاريخي » مع ذلك المفهوم المألوف أكثر والمتعلق بالتعبير « المجتمع » أو « التكوين الاجتماعي » والذي اعتقد أنه يستخدم بدرجة أكثر أو أقل كمرادف () . وبطبيعة الأمر ، فإن المرء قد يستخدم التعبير « المجتمع » بالمعنى ذاته ، الذي يستخدم فيه « النظام التاريخي » ومن ثم ، فإن المسألة - ببساطة - هي اختيار رمز له الصفة الرسمية . ولكن ، في الحقيقة ، فإن الاستخدام

الغياىى لكلمة « المجتمع » هو ذلك الذى يطبق بدون تمييز ليشير الى الحكومات الحديثة (وشبه الحكومات) ، والإمبراطوريات القديمة ، « والقبائل » المقترض أنها تتمتع بالحكم الذاتى ، والى كل أنواع النظم السياسية الأخرى (أو الثقافية التى تتطلع أن تصبح سياسية) . وهذا التجميع معا بدون تمييز يفترض ما سنقوم بشرحه - وهو أن الإبعاد السياسية هى التى توحد وتصف بدقة السلوك الاجتماعى .

وإذا كانت الحدود الرسومة بكل طريقة ممكن تصورها - المراحل الانتاجية المتكاملة ، أتمسك التبادل ، سيادة الدولة من الوجهة السياسية ، الترابط الثقافى ، علم البيئة - هى فى الواقع دائما (أو حتى غالبا) مترادفة (أو حتى متداخلة الى درجة كبيرة) فإن المشكلة ستكون هيئة . ولكن كمسألة تمثل حقيقة تجريبية ، آخذين فى حسابنا العشر الاف سنة الأخيرة من التاريخ البشرى ، فإن هذه ليست هى الحالة على الإطلاق . . وبناء عليه فإنه يجب علينا أن نختار من بين المعايير البديلة لتعريف مناطق السلوك الاجتماعى ، وحدتنا للتحليل . ومن الممكن للمرء أن يناقش هذا بمداول التعبيرات الفلسفية النظرية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن تحيزى يعتبر مابدا . كما أن المرء من الممكن أن يقترب من هذه النقطة بأسلوب البحث والتقصى أيضا - وهو المعيار الذى يفسر أكبر نسبة من السلوك الاجتماعى ، بمعنى أن تغيير مقاييسها سوف يؤثر فى الحال وبعمق بالغ على عمل الأجزاء الأخرى من الكل ؟

وأننى أعتقد أن المرء يستطيع أن يناقش وضع المراحل الانتاجية المتكاملة على أنها تشكل المعيار الخاص بالبحث والتقصى ، وسوف استخدمها لرسم الحدود التى تحدد « نظاما تاريخيا » متماسكا ، والتى أعنى بها مجموعة مملوكة لثل هذه العمليات الانتاجية المتكاملة وفقا لمجموعة خاصة من القواعد ، تتفاعل العوامل الإنسانية الخاصة بها بطريقة عضوية ما ، الى حد أن التغيرات فى وظائف أية مجموعة أو التغيرات فى حدود النظام التاريخى يجب أن تتبع قواعد معينة إذا كان بقاء الكيونة يجب ألا يهدد . وهذا ما نعينه بتعبيرات أخرى مثل النظام الاقتصادى الاجتماعى ، أو تقسيم اجتماعى معين للبطالة . والاقتراح أو القول بأن النظام التاريخى نظام عضوى لا يعنى الاقتراح (أو القول) بأن ألية النظام خالية من الصراع ، وإنما العكس هو الواقع ، أن النظم التاريخية تكتنفها التناقضات وتحتوى فى داخلها على بلور العمليات التى فى النهاية تحطم النظام . ولكن هذا أيضا يتوافق تماما مع القبط الاستعمارى « عضوى » .

ويعتبر ما تقدم مقدمة طويلة لتحليل مترابط منطقياً للدور الذي تقوم به للحكومات في العالم المعاصر . وأنه في اعتقادي أن جزءاً كبيراً من نقاشنا التجميعي كان حبيساً لكلمة « حكومة » والتي استخدمناها عبر التطور التاريخي لتعني أي تركيب سياسي كانت له شبكة من السلطة (شخص أو مجموعة أو مجموعات فيداية لها كوادرات متوسطة تنفذ إرادة هذه الكينونة القيادية) . ونحن لا نعتز فقط أن ما نلقبه (أو نرمز إليه) « بالحكومات » في القرن العشرين يقع في مجال الحديث ذاته ، مثل ما نلقبه « بحكومات » ولعل في القرن العاشر ، ولكن الشيء الأكثر غرابة هو أننا نحاول تكراراً أن نرسم خطاً عاماً للاتصال التاريخي بين مثل هاتين « الحكومتين » - بنفس الاسم أو التي تجسدها في نفس الموقع العام بمدلول خط الطول وخط العرض - والتي يقال أنهما مستمرتان ، لأن المثقفين يمكنهم أن يناقشوا الصلات بين اللغات المتحدثة بها أو علوم الكونيات المعترف بها أو الأجناس المتجمعة .

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي يشكل مثل هذا النظام التاريخي ، ومن وجهة نظري ، فإنه قد تواجده في أوروبا في القرن السادس عشر . إن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي هو نظام يبنى على الاندفاع نحو تجميع أو تراكم رأس المال ، التكيف السياسي لمستويات الأسعار (لرأس المال والسلع والعملية) والاستقطاب المستمر للطبقات الاجتماعية والأقاليم خلال الزمن . ولقد تطور هذا النظام وامتد ليشمل الكرة الأرضية بأجمعها في القرون التالية . ولقد وصل النظام في يومنا هذا إلى نقطة هو عندها في أزمة أطول من المألوف كنتيجة لتطوراتها المتناقضة .

إن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي قد تضمن خلق كل المؤسسات الرئيسية بالعالم للعصر : الطبقات الاجتماعية ، المجموعات الوثنية / القومية ، الاسر المنزلية - و « الحكومات » ، وكل هذه التركيبات تؤخر تاريخ الرأسمالية ولا تقدمه ، أي أنها تأتي بعد الرأسمالية لا قبلها وكلها نتاج وليست أسباباً . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه المؤسسات المختلطة في حقيقة الأمر تخلق كل منها الأخرى . ونعرف الطبقات الاجتماعية والمجموعات الوثنية / القومية والاسر المنزلية بواسطة الدولة ومن خلالها وفيما يتعلق بها ، وعلى التعاقب تخلق الدولة وتشكلها وتحولها . إنه لا اضطراب كبير ثابت الحركة متعلق بالتركيب ، ومن الممكن أن تقاس مقاييسه عن طريق الانتظام التكراري ، بينما المجموعات الركيعة البارزة والمفصلة دائماً فريدة .

ولكن ما الذي نمنحه بالقول بتواجد الدولة ؟ في داخل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، فإن الدولة هي مؤسسة معرف (محدد)

. كيانها عن طريق علاقتها « بالدول » الأخرى . وجدودها معرفة تقريبا بوضوح . وتتراوح درجة السيادة الشرعية للدولة من الشمول الى لا شيء . وسلطانها الحقيقية في التحكم في تدفقات رأس المال والسلع والعملية عبر حدودها قد تزيد أو قد تقل . كما أن القدرة الحقيقية للسلطات المركزية في أن تفرض بالقوة قراراتها على المجموعات التي تقوم بعملياتها داخل حدود الدولة قد تكون واضحة أو محدودة . كما أن قدرة سلطات الدولة في أن تفرض ارادتها على المناطق خارج حدود الدولة قد تكون كبيرة أو ضئيلة .

والمجموعات المختلفة التي تقع داخل ، خارج ، وعبر حدود أية دولة معينة تسعى بصورة متواصلة في أن تزيد أو تحافظ على أو تنقص من سلطة الدولة بكل الطرق المشار إليها سابقا . وتسمى هذه المجموعات في أن تغير مجموعات السلطة الركيزة والبارزة هذه بسبب شعور ما بأن مثل هذه التغيرات سوف تحسن قدرة المجموعة المعنية في أن تربح بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عمليات السوق العالمي . وتعتبر الدولة أكثر وسيط ملائم في المؤسسات التنظيمية في ارساء القيود السوقية (شبه الاحتكارات بالمعنى الواسع للمصطلح) لصالح مجموعات معينة .

ان التطور التاريخي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالي هو أنه ابتداء من الوجود غير المنظم نسبيا فإنه قد تم خلق « دول » أكثر وأكثر تقوم بعملها داخل نظام قائم فيما بين الدول . وقد تم تعريف أو تحديد حدودها والتعريفات الخاصة بحقوقها الرسمية بمزيد من الوضوح (والذي يتمثل في أبرز صورة في التنظيم المعاصر للقانون الدولي الذي أمده الامم المتحدة) . وقد تم أيضا تعريف أشكال وحدود الضغوط الجماعة على التركيب البنائي للدولة - بصورة متزايدة (بمعنى كل من الحدود القانونية أو الشرعية الموضوعة على مثل هذه الضغوط ، وتنظيم المجموعات المنطقي لتجاوز هذه الحدود) (١)

ومع ذلك وبالرغم مما قد نسميه « شحذ » شبكة المؤسسات التنظيمية ، فمن المحتمل أنه من المأمون القول بأن لاستمرار النسبى للسلطة بالدول القوية والضعيفة قد ظل نسبيا بدون تغير فيما يربو على حوالي ٤٠٠ سنة ، وهذا لا يعني القول أن نفس « الدول » قد ظلت « قوية » و « ضعيفة » . ولكنه يعني على الاصح بأنه كان هناك في كل الفترات تسلسل درجى للسلطة يمثل هذه الدول ، ولكنه أيضا لم تكن هناك في أى فترة أية دولة واحدة سيطرتها لا تقبل التحدى كلية (ولو أن السيطرة النسبية قد حدثت لفترات محدودة) .

ولقد تعرضت مثل هذه النظرة للدولة الحديثة لاعتراضات متنوعة من حيث تكوينها وطريقة أدائها لوظيفتها . وهناك أربعة انتقادات يبدو أنها أكثرها تكرارا وجديرة بالنقاش هي :

أولا : أن البديل قائم بأن هذا التصور أو النظرة يعتبر الدولة مجرد وسيلة ، وأنها تحول الدول إلى مجرد أداة يقظة تتكون من مجموعات عاملة ليس لها حياة أو شخصية خاصة بذاتها ولا يوجد بها أو من أجلها أساس للمساندة الاجتماعية .

أنه يبدو لي أن هذا النقاش المضاد أساسه فوضى المؤسسات الاجتماعية بصفة عامة أن كل المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها الدول ، بمجرد أن يتم خلقها تصبح لها حياتها الخاصة بها ، بمعنى أن كثيرا من المجموعات المختلفة سوف تستخدمها وتساندها ، وتستغلها لبسوات مختلفة (وحتى متناقضة) . علاوة على ذلك ، فإن المؤسسات الكبيرة والتي يتسع تركيبها لأن يضم مجموعة كافية من العاملين تولد مجموعة من الأشخاص - الموظفين البيروقراطيين بهذه المؤسسات - والذين لهم مصلحة اجتماعية - اقتصادية - مباشرة - في استمرار وازدهار المؤسسة بصفقتها هذه ، مستقلة تماما عن الحيات المنطقية الإيديولوجية التي لمى أساسها تم خلق المؤسسة ومصالح القوى الاجتماعية الرئيسية التي تساندها .

ومع ذلك فإن القضية ليست تحديد الشخص الذي له قول ما في القرارات الجارية للسلطة التنفيذية ، ولكن تحديد الشخص الذي له القول الحاسم أو الحيوي ، وأيضا ما هي القضايا الرئيسية التي يناضل من أجلها . والتي تعبر عنها سياسة الدولة . نحن نعتقد أن هذه القضايا الرئيسية هي :

(أ) القواعد التي تحكم العلاقات الاجتماعية الإنتاج والتي تؤثر بصورة حيوية أو فعالة على توزيع القيمة المضافة .

(ب) القواعد التي تحكم التدفقات داخل وعبر حدود عوامل الإنتاج - رأس المال والسلع والعمل - والتي تؤثر بصورة فعالة على تركيب هيكل الأسعار بالأسواق . وإذا قام المرء بتغيير توزيع القيمة المضافة وبركيات هيكل الأسعار بالأسواق ، فإنه بذلك يغير درجة المنافسة النسبية لمنتجين معينين ومن ثم مستويات ربحيتهم .

أن الحكومات هي التي تقوم بوضع هذه القواعد وهي التي تتدخل أساسا في سير العمل بالحكومات الأخرى (الأضعف) عندما تحاول الأخيرة صياغة القواعد بالأسلوب الذي تفضله .

ثانيا : والاعتراض الثاني على هذا الاسلوب من التحليل هو انه يتجاهل حقيقة الاستمراريات التقليدية ، كما يخفى الوعى القملى للمجموعات . ومثل هذا الوعى موجود فعلا ومؤثر للغاية ، ولكن السؤال يصبح هل هذا الوعى او الشعور ذاته له صفة الاستمرارية ؟ ان اجابتي هى بالنفى ، وفى رأى أن مجرد النظرة العابرة الى الواقع العملى سيعزز ذلك . فتاريخ القوميات والتي تعتبر احد الاشكال البارزة لمثل هذا الوعى ، يوضح أنه فى كل مكان نشق فيه التحركات القومية فانها تخطق الوعى ، وهى تحيى (وحتى جزئيا تخرع) اللغات ، وهى تصيغ الاسماء وتؤكد العادات المألوفة التى تميز مجموعتهم عن المجموعات الاخرى . وهم يفعلون هذا بما يدعون أنه كان دائما هناك ، ولكن كثيرا (ان لم يكن عادة) فانه يجب عليهم أن يتوسعوا فى تفسير الدليل التاريخى بطرق يعتبرها المراقبون غير المهتمين طرقا موالية . وهذا صحيح ليس فقط بما تطلق عليه بالقبول الحديثة فى القرن العشرين ، ولكن ايضا بالنسبة للدول القديمة .

ومن الواضح ايضا ان البيانات الايدولوجية المتتالية بخصوص اسم معين - ما تشمله وما يشكل تقليدها - غير متصلة ومختلفة . ومن الممكن تفسير كل وصف متتابع بمدلول لإساليب السياسية لزمناها ، ولكن حقيقة أن هذه الاوصاف تختلف الى هذا المدى البعيد بعد فى حد ذاته جزءا من الدليل ضد أخذ التأكيد على الاستمرارية أكثر من كونه مطالبة او ادعاء احدى المجموعات المهتمة . وهى بالتأكيد نقل للرمال من-مكان الى آخر لتبنى على أسنانه تحيلنا للوظائف السياسية للدول .

ثالثا : النقاش الثالث ضد هذا الشكل من التحليل هو القول بأنه يتجاهل المركزية التى تمثل أساس الصراع الطبقي والذي يؤكد ضمنا بوجودها فى داخل كيان ثابت والذي يسمى بالمجتمع أو التكوين الاجتماعى والذي بدوره يفسر هيكل الدولة .

وعلى أية حال اذا كانت الطبقات هى التعبير الذى نستخلصه للمجموعات المستنبطة من الاوضاع المتعلقة بأسلوب الانتاج ، فيجب علينا إذن أن ننظر الى حقائق مجموعة المراحل الانتاجية المتكاملة لتحديد من الذى يكون طبقتنا . أن حدود هذه المراحل الانتاجية المتكاملة هى فى الواقع وبطبيعة الحال أوسع بكثير من الطبقات الفسودية ، بل انه حتى المجموعات الفرعية للمراحل الانتاجية لا ترتبط فى كثير من الاحيان مع حدود الطبقات . وبناء على ذلك فانه ليس هناك من سبب بديهى يدفعنا للافتراض بأن الطبقات بمعنى موضوعى تطوقها حدود الدولة .

والآن يمكننا أن نجادل باعتدال بأن الوعي الطبقي قد مال تاريخيا لان يكون قوميا في شكله ، وقد كان هذا لاسباب مقنعة سنناقشها فيما بعد . ولكن كون هذا هو الواقع لا يعتبر دليلا على ان الادراك او التبصر التحليلي صحيح . وعلى العكس من ذلك ، فان الحقيقة المتمثلة في الشكل القومي للوعي للطبقات فيما وراء طبقات الدولة - تصبح في حد ذاتها تفسيرا رئيسيا للعالم الحديث .

رابعا : وأخيرا فإنه يقال ان هذه الطريقة من التحليل تتجاهل حقيقة أن أغنى الدول ليست هي أفواها ، ولكنها تميل حقا إلى أن تكون ضعيفة نسبيا . غير أن هذا يؤدي إلى سوء فهم لما يشكل قوة آلية الدولة . انه يجب علينا مرة أخرى أن نتبع الايديولوجية لاجل التحليل الواقعي .

وأجهزة بعض الحكومات تبشر بمخطط الدولة القوية . وهم يسعون إلى التخلص من المعارضة ، وهم يسعون إلى فرض القرارات على المجموعات الداخلية ، وهم يملئون الحرب تجاه المجموعات الخارجية . ولكن المهم هو النجاح في التأكيد على السلطة وليس على ذوبها . ونحتاج فقط إلى كبح جماح المعارضة حيث تتواجد على نحو خطير . والدول التي تضم أو تشمل لدرجة أكبر نسبيا طبقات متجانسة (وذلك بسبب توزيع القوى الطبقي في النظام الاقتصادي العالمي على نحو غير متكافئ) قد تنجز عن طريق الإجماع ما قد يناضل الآخرون (ومن المحتمل أن يفشلوا) لانجازته عن طريق اليد الحديدية . المنظّمون الذين يتمتعون بقوة اقتصادية في السوق لا يحتاجون إلى مساعدة الحكومة لخلق امتيازات احتكارية ولو أنهم قد يحتاجون إلى هذه المساعدة من جانب الحكومة معارضة قيام الآخرين ، في دول أخرى ، بخلق امتيازات احتكارية قد تضر بأسواق هؤلاء المنظّمين الأقوياء .

وبناء عليه ، فإن الدول - كما قلنا - هي مؤسسات مخلوقة تعكس احتياجات القوى الطبقيّة التي تعمل في النظام الاقتصادي العالمي ، وهي على أية حال لا تخلق من فراغ ، ولكن داخل هيكل نظام متعلق بمختلف الدول . وهذا النظام القائم بين الدول هو في الواقع الهيكل أو الإطار الذي تعرف أو تحدد الدول في داخله . ان الحقيقة بأن دول النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي تتواجد داخل إطار نظام متعلق بالدول المختلفة ، تمثل الصفة المميزة على وجه الخصوص للدولة الحديثة ، والتي تميزها عن الأساليب السياسية البيروقراطية الأخرى . وهذا النظام المتعلق بمختلف الدول بشكل مجموعة من القيود والتي تجب من قدرات أجهزة الدولة الواحدة ، وحتى الدول الأكثر قوة من بينهم ،

على اتخاذ القرارات . ان ايدولوجية هذا النظام هي المساواة في
 السيادة ، غير ان الدول في الواقع ليست ذات سيادة كما انها ليست
 متعاقلة . وعلى وجه خاص فان الدول بغرض كل منها على الاخرى
 - ليس فقط القوى منها على الضعيف ، ولكن القوى على القوى ،
 قيودا على طرق سلوكها السياسي (ومن ثم العسكري) ، بل الاكثر من
 ذلك انها تضع حدودا على قدراتها في أن تؤثر على قانون القبيحة الذي
 هو اساس الرأسمالية . وقد تعودنا - الى حد بعيد - على ملاحظة كل
 الامور التي تقوم بها الحكومات والتي تشكل تحديا للدول الاخرى ،
 الى حد اننا لم نتوقف لتتعرف على مدى قلة هذه الامور بدلا من مدى
 تعددها . ولقد اعتلنا - الى حد بعيد ايضا - في التفكير في النظام المتعلق
 بمختلف الدول على انه على حافة الهاوية الى حد اننا نجزع عن أن
 نقدر الى اى مدى تنحكم فيها القواعد . وبطبيعة الحال فان « القواعد »
 تحطم طوال الوقت ولكننا يجب ان ننظر الى العواقب - الآلية التي تحدث
 لتفسر التغيرات في سياسات الدول المعادية . ومرة اخرى فانه يجب
 علينا ان ننظر اقل الى محك الصراع الواضح للسلوك السياسي ، واكثر
 من ذلك الى محك الصراع الاقل ملاحظة للسلوك الاقتصادي ان قصة
 الدول التي توجد بها احزاب شيوعية في السلطة في النظام الدولي للقرن
 العشرين لادليل لافت للنظر لفعالية مثل هذه الضغوط .

وتبنى مراحل الانتاج بالنظام الاقتصادي بالرأسمالي العالمي على
 علاقة مركزية أو تناقضية : ذلك الموجود بين رأس المال والعمل .

وعمليات النظام المستمرة في التقدم لها اثر متزايد على تقييد الافراد
 (او بالاحرى المائلات) وتجبرها على أن تساهم في سير العمل بطاقة ما
 او بأخرى ، كمساهمين في القيمة المضافة أو كمستلمين لها .

وقد لعبت الدول دورا رئيسيا في استقطاب السكان الى اولئك الذين
 يعيشون على حساب الفائض المخصص لفرض معين اى البورجوازيين ،
 واولئك الذين يستولى على ما يخصهم من فائض القيمة اى البروليتاريا .
 وكاجرام ما فقدت خلقت الحكومات الميكانيزمات (الآلية) لقانونية التي لم
 تسمح فقط بل سهلت ايضا تخصيص القيمة المضافة ولكنها حفظت
 نتائج التخصيص بان قننت حقوق الملكية ، وقد خلقوا المؤسسات التي اكملت
 وحمت تأهيل الاطفال اجتماعيا للوظائف المناسبة .

وعندما أصبح للطبقات فيما بينها وجود موضوعي ، فقد سعت
 الى تغيير (او المحافظة على) قوة المساومة غير المتساوية بينها ، ولقيام
 بذلك ، فقد كان عليها ان تخلق المؤسسات المناسبة لتؤثر على قرارات
 الدولة والتي أصبحت مع مرور الزمن مؤسسات خلقت داخل حدود

الدولة ومن ثم تكون قد اُضافت الى تحديد تركيب الدول على الصعيد العالمى .

وقد ادى هذا الى الشعور العميق بالحب والكراهية الشيء نفسه في ادراكهم الذاتى وبالتالى الى سلوك سياسى متناقض . وكل من البرجوازية والبروليتاريا يمثلان طبقات تشكلت في النظام الاقتصادى العالمى ، ونحن عندما نتحدث عن الوضع الطبقي الموضوعى فاننا نشير بالضرورة الى طبقات هذا النظام الاقتصادى العالمى . ومن جانب آخر ، حيث ان البرجوازيين هم الذين ابتدأوا أولا بممارسة الشعور الطبقي وفيما بعد البروليتاريا فقط ، فقد وجدت كل من الطبقتين مساوى وبالمثل مزايا في تعريف نفسها كطبقات عالمية .

والبرجوازيون في السعى وراء مصالحهم الطبقيه ، من حيث تعظيم الربح للتراكم الرأسمالى ، فاندفعوا بالقيام بأنشطتهم الاقتصادية حيث راوا ذلك مناسباً بدون أية قيود على الموقع الجغرافى أو الاعتبارات السياسية . وبناء عليه ، فانه على سبيل المثال في القرنين السادس عشر أو السابع عشر كان من المألوف أن يتاجر المنظفون الهولنديون والإنجليز والفرنسيون « مع العدو » في زمن الحرب حتى في الاسلحة الحربية . وكان من المألوف للمنظمين أن يغيروا من محل الإقامة الدائم والموطن سعيًا وراء الربح الامثل . وقد عكس البرجوازيون في ذلك الحين (كما هو الآن) هذا الادراك الذاتى في الميل تجاه نمط ثقافى « عالمى » - في الاستهلاك ، في اللغة ... الخ . ومع ذلك فقد كان صحيحاً - في ذلك الوقت والآن - انه مهما كانت درجة غضب البرجوازيين من القيود المفروضة من قبل سلطات معينة بالدولة لاسباب معينة في لحظة ما او اخرى فقد احتاج البرجوازيون أيضاً الى استخدام أجهزة الدولة ليمزولة من وضعهم في السوق تجاه المنافسين ولحمايتهم قبل الطبقات العاملة . وقد كان ذلك يبنى ان الاجزاء المتعددة للبرجوازية العالمية كان لها مصلحة ، في تعريف أنفسهم كبرجوازيين « قوميين » .

وينطبق النمط نفسه على البروليتاريا ، فمن ناحية عندما أصبح يخالفها الشعور الطبقي فقد ادركت ان اتحادا (وحدة) البروليتاريا في صراعها يجب أن يكون هدفا تنظيميا أوليا . ولم يكن مجرد صدفة أن يعلن البيان الرسمى الشيوعى : « اتحدوا يا عمال العالم » . لقد كان من الجلى أن الحقيقة الواضحة والمتمثلة في قيام البرجوازيين بمعلهم على مسرح النظام الاقتصادى العالمى ، وأنهم يستطيعون (وسوف يستطيعون) أن يحولوا مواقع الانتاج متى كان ذلك في مصلحتهم - تعنى ان اتحاد البروليتاريا لى يصبح فعلا حقا ، يجب أن يكون على المستوى العالمى

فقط . ومع ذلك فنحن نعلم ان اتحاد البروليتاريا العالمى لم يكن حقا ابدا فعلا (ويتمثل ذلك بصورة مثيرة في فشل 'الاتحاد الدولى الثانى فى المحافظة على ورقة معادية للقومية خلال الحرب العالمية الاولى) . ويعتبر ذلك الى هذا الحد سببا بسيطا فقط . ان الاجهزة المتبصرة بسهولة للغاية لتحسين الظروف النسبية لاقسام الطبقات العاملة هي اجهزة الدولة ، وقد اخذ التنظيم السياسى للبروليتاريا دائما - تقريبا - شكل التنظيمات التى تعتبر الدولة قاعدة لها . بالاضافة الى ذلك فان هذا الميل قد قوى (عزز) ولم يضعف منه باى من الاعمال الناجحة التى حققتها هذه الانظمة فى الوصول الى السلطة بالدولة بصورة جزئية او كلية .

وبذا فاننا نصل الى وضع شاذ وغريب : فكل من اللبورجوازيين والبروليتاريا يعبرن عن شعورهم عند مستوى لا يعكس دورهم الاقتصادى افوضوى . وتعتبر مصالحهم دالة لعمليات النظام الاقتصادى العالمى ، وهم يسعون الى تعزيز مصالحهم عن طريق التأثير على الاجهزة الفردية للدولة والتى لها فى الحقيقة سلطة محدودة فقط (ولو انها برغم ذلك تعتبر سلطة حقيقية) للتاثير على عمليات هذا النظام الاقتصادى العالمى .

ان هذا الاشغوذ هو الذى يضغط بصورة مستمرة على اللبورجوازيين والبروليتاريا ليعرفوا مصالحهم بمداول الوضع الجسمى . واكثر الاوضاع الجماعية فعالية فى العالم الحديث هي الدولة ، نظرا لان الدولة تطالب بالحق المعنوى للتحكم فى تركيب او بناء معين للحكومة .

وحتى المدى الذى لا تكون فيه الامة طبقة سياسية فاننا نجد هناك احتمالا لنشأة وازدهار حركة قومية . وبطبيعة الامر ، ليس هناك جوهر يعنى دولة والذى يبين القينة والفينة بولد حركة قومية ، بل العكس هو الصحيح تماما . فالحركة القومية هي التى تولد كيانا يسمى بالامة وتسمى الى خلقها . وفى ظل الظروف المتعددة التى لا يتاح فيها للقومية بأن تخدم مصالح الطبقة ، فان تماسك الموضوع الجماعى قد يتبلور حول اقطاب بديلة : كالعقيدة ، الجنس ، اللغة ، او اية التماسك ثقافية اخرى معينة .

ويؤدى تماسك الوضع الجماعى الى ازالة شذوذ التنظيم او الشعور "الطبقي القومى من طليعة الرؤية ومن ثم يخفف من التوتر المتواصل فى التركيبات التنظيمية المتناقضة ، ولكن بطبيعة الامر قد تتشوش ايضا على الصراع الطبقي . وحتى المدى الذى يؤدى فيه شعور وثى معين الى نتائج قد تجدها المجموعات الرئيسية غير محتملة ، فاننا نرى انبشاق التنظيمات الطبقيّة العنيفة من جديد ، اما اذا كان هذا يخلق درجة

كبيرة من التوتر فلنأى انثاق تماسك الوضع الجماعى بعند تعريف معناه من جديد (رسم الحدود بطريقة مختلفة) . الى حد ان قطاعات معينة من البوربوازىة العالمية * والبروليتاريا العالمية قد انتقلت بسرعة وعلى سبيل القول من جميع البلاد التركية الى جميع البلاد الإسلامية الى الحركات القومية الى الحركات ذات القاعدة الطبقة خلال فترة تمتد لعشرات السنين ، فان ذلك لا يعكس عدم تماسك الصراع فقط وانما أيضا ، صعوبات توجيه الحركة فى طريق يمكنه أن يعبر التناقض : الطبقات الموضوعية للنظام الاقتصادى العالمى / الطبقات الشخصية لتركيب (بناء) الدولة .

وأخيرا فان الدورات التى تكون الطبقات (التى تكون أيضا وضع المجموعات) والاسر التى تساهم فى صندوق للدخل ، تشكل ويعاد تشكيلها بصورة متواصلة ليس فقط من طريق الضغوط الاقتصادية الموضوعية الناجمة من الديناميكية ذات الفاعلية المستمرة للنظام الاقتصادى العالمى ولكنها تعالج أيضا بصفة منتظمة ومتعمدة بواسطة الحكومات التى تسعى الى تحديد (أو تغيير) حدودها بالنسبة لاحتياجات سوق العمل فضلا عن تحديد تدفقات وأشكال الدخل التى قد تجمع فى الواقع . والاسر جدورها قد تصر على التماسك الخاص بها وأولوياتها وتقاوم للضغوط بطريقة أقل فعالية عن طريق وسائل سلبية ، وبمزيد من الفعالية عندما يكون ذلك ممكنا عن طريق خلق التماسك الطبقة والوضع الجماعى الذى تمت الإشارة إليهما أنفا .

وكل هذه المؤسسات معا : الحكومات والطبقات والمجموعات الوثنىة / القومية / الوضعية والاسر - تشكل نظاما من المؤسسات الذى يمثل كلا من النتاج والحياة المعنوية للنظام الاقتصادى الرأسمالى للعالمى .

وبعيدا عن كونها جوهريات بدائية لها وجود سابق فانها كائنات عالة على غيرها أو غير مستقلة وذات حدود مشتركة . وبعبدا عن أن تكون معزولة عن غيرها ويمكن فصلها فانه يمكن تضافرها أو جدولتها بطرق مركبة ومتعارضة . وبعبدا عن أن أحدهما يحدد الآخر ، فانها فى جوهرها تتجسد كل منها فى الآخر .

الدولة والنظام العالمى

تعبّر الدولة عن مفهوم رئيسى فى العلوم الاجتماعية وسوف نظل كذلك ،
وهناك مؤلفون ينتمون الى مدارس فكرية متعددة يتمسكون بأن دراسة
الدولة هى كل ما ينطوى عليه علم السياسة ، ومع ذلك فإلى لحظ الدولة
فى العقود الحديثة بمعنى تذكّر حتى أن الانطباع الإنسانى يتمثل فى أن
الدولة هى الدكتاتورية غير المكررة التى لا تتأثر بما يجرى حولها
فى العالم :

وباستخدام التقسيم الحالى « الذى أسىء استعماله كثيرا » نجد
أن مفهوم الدولة فى الغرب قد طغى عليه « النظام السياسى » الواسع
المتقلب وأن معتنقى الاشتراكية الحقيقية فى الشرق قد تحاشوا لأسباب
واضحة ، مناقشة موضوع الدولة الحقيقية ، وإذا تجاوزنا عن التقسيمات
المصطنعة فإننا نجد الماركسيين الغربيين من يهتمون كثيرا بالصيغة
الانتخابية حتى أنهم أصبحوا يعتقدون بأن الدولة التى خدمت
البرجوازية بأمانة بالغة تستطيع بالقدر نفسه أن تخدم أهداف الثورة

الكاتب : سلفى بروكات

استاذ العلوم الاجتماعية بجامعة بوخارست - رومانيا -
وهو سفير سابق لبلاده في واشنطن ومثلها في الامم
و هو سفير سابق لكلاهما في واشنطن ومثلها في الامم
المتحدة ، نشر كتابين باللغة الانجليزية هما : التحلل
السلطة (١٩٧١) والحوار حول السياسة العالمية
(١٩٧٨) - وكلاهما اضافة الى النظرية الماركسية في
العلاقات الدولية ويعمل الآن في تصميم معهد للدراسات
يعمل على انشاء نظام عالمي جديد .

المترجم : ابراهيم البرلسي

مستشار في الادارة وكبير خبراء الادارة في الامم المتحدة
سابقا .

ضدها . وبعبارة اخرى فاننا نواجه في كل مكان بالاتجاه المتعاكس الذي
يوائم بين النظرية وما ترواح اليه السياسية .

وعلى ذلك فانه يصبح من الضروري اعادة نصوص النظرية الماركسية
الاساسية عن الدولة لاستكشاف مدى تطبيقها الحالي ثم مراجعتها في ضوء
التطورات الجديدة في كل من العلوم الاجتماعية والواقع الاجتماعي .
وسوف نكتشف ان الدولة قد تعرضت لتغيرات متميزة في كل من دورها
وظائفها ، واسلم بانه حتى بعض الافتراضات الاساسية التي بنيت عليها
النظرية الماركسية عن الدولة تحتاج الى اعادة فحص شاملة ، ابتداء
من اصولها .

واني آرى ان انماط الدولة الموجودة في العالم اليوم تشكلت الى
درجة كبيرة متأثرة بالبيئة الدولية . والواقع ان أحدث التغيرات في أنشطة
وسلوك الدول جرت بتأثيرات خارجية او نتيجة للنظام العالمي اكثر منها
نتيجة للصراع العنوي الداخلي .

وقد جرت صياغة النظريات التقليدية من الدولة في وقت كانت فيه الدول الأوروبية تعمل باعتبارها أنظمة اجتماعية متكاملة تتخذ قراراتها بصفة أساسية من داخلها ، وكان النظام الاجتماعي العالمي هو المجتمع الدولي . ونظر كل من جان بودن ، توماس هوبس ، نيكولو مكيافلي مؤسس علم السياسة الحديث إلى الدولة باعتبارها السلطة العليا في نطاق إقليمها . وتشار القرارات الكبرى من منطلق الدولة ، كما عمل « ماركس » أيضا ، ظل المجتمع القومي ووصف - في هذا الاطار - التعارض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وبين القاعدة الاقتصادية والسلطات السياسية العليا والصراع الطبقي الذي من خلاله يجب أن تقوم البروليتاريا نفسها بتأسيس الدولة لتحظى بالسيادة السياسية . ومع أنه كان أول من اكتشف الاداة التي تعمل على التوسع الرأسمالي في أرجاء العالم فإن مؤلفاته تعكس على الرغم من ذلك فترة تاريخية كانت فيها القوى الأوروبية تملك السيادة في شئون العالم وكان تشكيل وظائف الدولة تلبية أساسا القوى والضرورات الداخلية . ويتضح هذا من تركيز كل من « ماركس وانجلز » بصفة خاصة على تطوير المجتمع من الداخل لتفسير أصل ونشوء الدولة ، وكانت بريطانيا العظمى هي النموذج الذي اتخذه ماركس لنظريته عن النظام الرأسمالي ، ولكن يكفي أن نلاحظ أن ميزانية المملكة المتحدة لسنة ١٩٧٧ « وكذلك إيطاليا » خضعت في حدودها العليا الرئيسية لرأى صندوق النقد الدولي ليتضح كيف أن القوى الخارجية تؤثر الآن في قرارات الدول .

والواقع أنني سوف أشرع في توضيح أننا الآن نمر بفترة انتقال في تاريخ العلاقات الدولية - من النظام الدولي الذي بدأ مع انتشار الرأسمالية بقيام دول قومية في أوروبا إلى ظهور النظام العالمي . وبينما كانت المدخلات من الدول القومية في النظام السابق هي السائدة والحاسمة في تشكيل النظام وتحديد سلوكه ، فإن لها أخيرا التأثير العكسي على النظام العالمي الذي سوف يسود على أنظمة الفرعية ويوافق بينها جميعا مع حركته . وسوف أحاول في ضوء هذا المنظور المأصر أن أعيد النظر في نظرية ماركس من الدولة .

نشوء الدولة :

لا زال حتى الآن موضوع متى ولماذا وكيف ظهرت الدولة كمؤسسة سياسية أمرا متعارض فيه الآراء ، كما يهتم به كثيرا أصحاب المصالح السياسية والأيديولوجية إذ أن المعرفة من حروف نشأتها لا غنى عنها في وضع نوع الاطار النظري الذي سوف يستخدم في تحليل سمة ووظائف

الدولة . ومثل هذه المعرفة لها إلهامية ذاتها في التفكير في متى وكيف يمكن أن تختفي الدولة أو تلقى .

وقد أصبح البحث العلمى الملائم عن الظروف التاريخية وقبل للتاريخية مسكنا نتيجة للعمل البحثى الضخم في الدراسات البشرية السياسية الذى أنجز في النصف الاول من هذا القرن . وفي الوقت الذى كانت فيه هذه البحوث في مرحلة أولية وكان لويس مورجان يبحث بعمق في التنظيم الاجتماعى لقبيلة « اوركيوس » وغيرها من سكان البلاد الأمريكيين الاصليين ، وضع فريدريك انجلز نتائج الشهرة عن اصول الدولة استنادا الى استكشافات مورجان ، وكانت رسالته التقليدية هي أن تقسيم المجتمع البدائي الى فئات تطلب قيام مؤسسة توفر الضمان الاجتماعى العام لكل أسلوب جليلد للحصول على ممتلكات ، وبذلك تتكثل الثروة بسرعة تتزايد باستمرار . ولا يقتصر نشاط هذه المؤسسة على الاستمرار في تقسيم المجتمع الى فئات ولكنها ايضا ، تكسب الفئات المالكة الحق في استغلال من لا يملكون وإن تحكم السابقة اللاحقة . وهكذا ظهرت هذه المؤسسة واخترعت الدولة .

ومع ذلك فقد كانت مصادر المعلومات الانسانية التى توفرت لانجلز قليلة ومحدودة في مجالها . ولم يمتد البحث الى فلتجتمعات البدائية في افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وبولينيزيا الا خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن عندما شبت الانثروبولوجيا السياسية من الطوق . ولا يمتنى هذا أنه قد وجدت جميع الاجابات منذ أن أجرى هذا البحث الواسع دون الاستناد الى خلفية تصويرية واتجاهات نظرية كبرى ولعل هذا يفسر لماذا كان الاتجاه الرئيسى الى دراسة كل مجموعة من وجهة نظر تفردا أكثر منه لتأكيد الاشكال الرئيسية للنشاط التى كان لا بد - بالرغم من التفرع الكبير في الظروف - أن تتطور نتيجة للحاجة في كل مكان كمطلب يسبق قيام المجتمع الانسانى ، وسوف تركز دراساتنا في هذا الاتجاه .

ونبدأ القول بأن النظرة التطورية للتنظيم السياسى يجب أن نترك التى ذكرت من قبل . وبينما يوجد افتراض لا خلاف عليه بأن الناس عاشوا في اول الأمر ولابد طويل في تجمعات صغيرة أو قرى منذ نحو ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، فقد بدأت هذه الوحدات المنعزلة تتجمع في مجموعات اكبر : قبائل ثم اتحادات قبلية ثم في بعض الاقاليم ممالك شديدة المركزية أو امبراطوريات . ومع أن هذا الاتجاه في التطور تأثر في مناطق وقارات متعددة بظروف معينة جغرافية وبيئية فانه ظل - مع ذلك - الاتجاه الرئيسى .

ومع أن القصور التكنولوجي الذي تمثل في عدم القدرة على الإنتاج الذي يتجاوز مستوى الإعاشة كان يؤيد الاستقلالية ، بينما نتج عن تطوير الزراعة والتقسيم الأول للعمل ظهور فائض من البضائع وتراكم في الثروة أدى تدريجيا الى ظهور فئة عليا ، فان هذا التحول الداخلي شجع بدوره على التبادل الاقتصادي بين القبائل والى اشغال الحروب للاستيلاء على الارض والرياق والى الهزيمة والحاق القبائل المهزومة ، والقرى بالمتنصر . وكلا العمليتين التحول الداخلي وتجمع القبائل في وحدات أكبر تطلب قيام مؤسسة سياسية مركزية قوية ، أي دولة تقرر سيطرة فئة والتحكم في مجتمع جديد وفرض الضرائب وتشكيل قوات حربية .

ولم يؤكد انجلز الا على الاصل الفئوي للدولة مركز كل التركيز على التحول الداخلي . ومع ذلك فان أحد حقائق المجتمع القبلي تنحصر في الاتجاهين المتعارضين ، اللذان يرجح فيهما التجمع العرقي على التجمع الفئوي : اثر الدفع المركزي للاستقلال والانتشار الاقليمي ، كما يشجع الجذب المركزي على الوحدة والتماسك لمقاومة المنافسة الخارجية ، وهي السياسة وحدها التي تسوى المشكلة فليس هناك غير القوة السياسية - أي الدولة - التي تستطيع أن تتطلب على الاتجاهات الاستقلالية والتشتت الاقليمي ، وبذلك تشكل المجتمع الجديد الارحب ، وعلى قدر فقدان المجموعة الاجتماعية لاستقلالها وامتصاصها في وحدة أكبر تصبح ممارسة القوة الرفيق الذي لا غنى عنه للسياسة والذي يتطلب من الدولة إقامة نوع ما من التنظيم الحربي .

وبناء على ما ذكرت من وثائق - في مكان آخر - فان الاستكشافات الانثروبولوجية أدت بي الى استنتاج ان مجال السياسة بدأ حيث أفتقدت القرابة . وبعبارة أخرى فانه منذ اللحظة التي توقفت فيها علاقات القرابة من أن تكون العامل الاجتماعي المنظم في المجتمع البدائي برزت السياسة باعتبارها القوة المنظمة والوحدة .

ومع تقسيم المجتمع البدائي الى فئات وتجمع القبائل في وحدات أكبر اكتسبت السياسة بعدا جديدا : اذ انشئت الدولة كأداة لسيطرة الطبقة وكمجموعة وموحدة للمجتمع الجديد .

واني أذكر باختصار هذه السمات للمجتمع البدائي كي أشر فحسب الى ان أصل الدولة يجب ان ينسب الى انماط أساسية في كل من التجمعات الإنسانية من حيث الجنس والفئة والى الديناميكيات التي تولد من الملوك الناشئ عن عدم المساواة الفئوية والتنافس الخارجي . واعتقادي أن مثل هذا التوضيح النظري لا غنى عنه اذا كان على المرء أن يعالج الدولة - الامة الحديثة بكفاية .

الامة الدولة ٤

والدولة في الدراسات الدولية مفهوم في غاية التجريد ، لا توجد فيه حياة الا اذا امتلا بالركب القومى . ودلت التجربة على انه ليس بمعنى ان يذكر شكل الدولة اى انها متسلطة او ديموقراطية ، راسمالية او اشتراكية ، وعلى المرء ان يضيف حتى يفهم سلوكها الخارجى انها فرنسية او امريكية او اجنبية او شيلية او فيتنامية . وحينئذ فقط يمكن الفرد ان يسير في عملية التحليل .

وعلى ذلك فالامة الدولية مفهوم أكثر تلاؤما مع ظروف العالم الحالية ، غير يقرن الدولة بمركبها القومى والعكس بالعكس ، ومن الصعب التفكير في مفهوم أكثر دلالة على المعنى ومفيد في شرح انماط السلوك والاتجاهات والاختبارات والاستراتيجيات والسياسات في نطاق الطبقة العالمية ومن ثم فاني أجد العلاقة بين لامة والدولة رابطة تصويرية أكثر فائدة في الدراسات الدولية من العلاقة بين الدولة والمجتمع التى تبدو أكثر تلاؤما مع دراسة السياسة الداخلية .

ومع ذلك فهناك الكثير من المؤلفين يتساءلون عن ملائمة التعبير : الامة الدولة اليوم . وهم يحاجون بان الثورة التكنولوجية قد حولت الامة الدولة الى طراز قديم وان الأمم الدول - سوف يمكن اختراقها والنفاذ اليها من خلال اختراق اجنبى منظم ، وان النمو الضخم و المؤسسات متعددة الجنسية يحدد نهاية الدولة ، وهؤلاء الذين يعارضون مثل هذه الآراء يصرون على أن الامة الدولة لا زالت هى المحرك الاساسى على المسرح الدولى وإن القومية اقوى منها في اى وقت .

وليس هذا بسبب اننا نفضل الحلول الوسط ، ولكن الاصح انه بسبب الاحساس بان كلا من الظاهرتين يجب ان ينظر اليها باعتبارها حقائق الحياة الدولية وتمعنا بان المدخل الجدلى هو وحده الذى قد يوفر الحل .

ومن ثم فاني اقترح ان اعمل على مستويين من التحليل هما المستوى القومى والدولوى- ثم ارى كيف يتفاعل الاثنان كل مع الآخر واى منهما الذى يتفوق .

وانسب الاسئلة فيما يتعلق بالامة الدولة هو: دور الطبقة الحاكمة

في تشكيل السياسة الخارجية والدور الذى تلعله الدولة في اممعية كلها . وفى هذا ينبغي ان استعيد جدلا تثير فى الولايات المتحدة فى اوائل الستينات : ان آثار احد الكتاب قضية تقول بان السياسة الخارجية تشكلها مصالح الطبقة الداخلية واذ لو حظ ان الحرب لابلردة قد انتج عنها

أرباح خيالية حصلت عليها الصفوة من العاملين بالمؤسسات ، وإنتهى الى أنه يحسن أن تستمر الولايات المتحدة في أن تفتح من خلال نفس الجري الخطر ، وأن الطبقة الحاكمة كانت تقلقها مصالحها الخاصة القصيرة المدى بحيث أصبحت غير قادرة على أن تقوم بتحليل منطقي وتقييم غير متحيز للهدف النهائي الذي تسعى إليه . كملأنا عرض رأى مختلف بواسطة أحد رؤساء التحرير ركز فيه على عنصر جديد هو ظهور قسم من الفئة الحاكمة الأمريكية (كان يرأسه الرئيس كينيدي) أخذ يدرك الاخطار الكامنة في مثل هذا الاتجاه في العمل . وبينما الفئة الحاكمة لم تكن راغبة في أن تغير من سياستها الخارجية ، فإن مثل هذا انقسام في الراى داخل الدوائر الحاكمة يجعل التعديل ممكنا وفي مصلحة الرسالية ذاتها .

وتضمن هذا الحوار قضايا نظرية رئيسية تتعلق بـ (أ) العلاقة بين مصالح الطبقة والسياسة الخارجية (ب) درجة الاستقلال التي تتمتع به الإدارة أو الدولة في مواجهة القاعدة الاقتصادية .

الأيديولوجية والسياسة الخارجية

وعند تجميع القضايا السابقة في الزمن الحديث نجد أن عددا وافرا منها يتعارض مع الادعاء النظرى بأن السياسات الدولية تنشطها النوافع الأيديولوجية ، ومن ثم فإن السياسة الخارجية تملها كلية أو بصفة رسمية مصالح الطبقة . ولنبدا بالمعاهدتين النوويتين اللتين اعدتهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى معا واللتي رفضتهما كل من فرنسا الراسمالية والصين الشيوعية استنادا الى أن هاتين المعاهدتين أصيقتا لضمان السيطرة النووية الأمريكية الروسية . وفي الحرب الهندوباكستانية لسنة ١٩٦٧ وكذلك في حرب انجولا كانت الولايات المتحدة والصين في جانب واحد بينما وقف الاتحاد السوفيتى في الجانب المضاد . ثم صدرت تصريحات سوفيتية موثوق بها في وقت لاحق تحذر من حلف صيني أمريكي . ومن الواضح أنه يصعب تفسير مثل هذا الائتلاف الشاذ بمصطلحات أيديولوجية الطبقة .

وبذلك تكشف كل من الديناميكيات الداخلية والخارجية للطبقة والمصالح القومية أن النظريات التقليدية قد فقيدت قدرتها التفسيرية . وإننى أقترح الفروض التالية لبناء نموذج تحليلى يمكن أن يتعامل مع مثل هذه الظواهر ويتكامل معها منطقيا في إطار فكرى متماسكا .

وتجيب مصالح الطبقة وأهدافها رأسيا في إطار النظام القومى ، ولكنها لا تعمل أفقيا في علاقاتها مع دول أخرى . وبينما يبقى النزاع الطبقي هو المحرك لتطور المجتمع وتنتج الفئات في تفاوضها على التوسيع

في نطاق البيئة الدولية بحثاً عن الدعم (مثل المصبات في الحروب الانجولية) وهي لا تتوسع في اتجاه مستقيم في هذه البيئة لانها تدخل هناك في مجال جديد للسياسة حيث يعمل فيها نوع مختلف من التناقضات ومن ثم فقد تحدث المساندة من مصادر غريبة (مثال ذلك المساعدة الضخمة من اسرائيل الى الجناح اليميني المسيحي في لبنان)

وتلعب الامم دوراً في السياسة الدولية يتميزاً عن دور القنات ، ومع ان الامم تتكون من فئات ومجموعات اجتماعية اخرى لها مصالح متصارعة فانها متى نظمت في نطاق دولة وتكلمت الى درجة كبيرة (كنتيجة في الاشتراك في اللغة والاقليم والاقتصاد والثقافة والعقيدة .. الخ .. وانماجت في ظل الظروف التاريخية والاستراتيجية التي تبرز مكانها على خريطة العالم) فانها تحصل على مصلك يميزها في السياسة الدولية . ولا يمكن ان يتطابق هذا المصلك مع أي من مسالك الفئات التي توجد في الامة ، ومرة اخرى يختلف سلوك الكل عن سلوك اجزائه وعلى وجه الخصوص لان الكل يتعرض في اتجاهه الى الخارج الى ظروف مختلفة . لان الامم في النظام الدولي اما كبيرة او صغيرة ، قوية او ضعيفة ، غنية او فقيرة ، متقدمة او متخلفة وتولد هذه التناقضات نمطاً من التمارض والتعاون (يختلف في النوع عن الصراع بين الطبقات في داخل المجتمع الذي يبعثه التناقض في أسلوب الانتاج وفي التشكيل الاجتماعي) . وعلى أساس الدور المتميز للامة يمكن التحدث عن المصلح القومي الذي يتفق على الصراع الطبقي وخاصة عندما تكون الاصول القومية الحيوية (مثل السلافة الاقليمية) في خطر .

وبينما اتجاه دولاً ما في السياسة الخارجية له نظمية تطبيقية حاسمة شكلتها اهداف استراتيجية قومية ، كرد فعل لاحداث أو ازمات معينة ، فان الحكومات تتمتع باستقلال واسع . فالسياسة الخارجية ابتداء لا يمكن ان تكون ابداً اسقاطاً بسيطاً لمصالح الفئة الداخلية على البيئة الدولية ، وما هو اكثر انه منع ان الصفوة النخبوية في الدولة الرأسمالية هي القوة الحاكمة في تحديد مسار السياسة الخارجية فلن هذا لا يعني ان المنفذين النخبويين يضعون أو ينفلون السياسة أو ان رجال السياسة هم يسيطة بملاء مناصرون لرجال الاعمال بأي وسيلة ، وتوجد طرق واساليب تقليدية في كل دولة تؤثر بها الطبقة الحاكمة في السياسة العالمية . وقد سيطرت كيف تؤثر القوى الاجتماعية للفائدة على تشكيل السياسة الخارجية الامريكية مركزاً على سنتي ٥٧ - ١٩٥٨ التي كانت حاسمة بمدلول الاتجاه الامريكي . فان مبرنتك ، التي تشير الى التطور السوقي في مجال القذائف ذاتية الدفع العابرة للقارات جبنولت كل الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة الى شيء يظل استعماله . وتبع ذلك مباشرة تشكيل ثلاث ميخروعات كبرى كل واحدة منها مكونة من

في نطاق البيئة الدولية بحثاً عن الدعم (مثل العصبيات في الحروب متغلذين مدنيين وجنرالات وأعضاء ممتازين من اتحاد الصحافة ومن علماء من المؤسسات العسكرية .، وأدى عمل هذه المجموعات الى اعداد تقرير روكفلر وتقرير جايتر وتشكيل مجلس العلاقات الخارجية الذي كان مقرره (هنري كيسنجر) ، وقد قادت هذه الهيئات صياغة عقيدة حرية الخارجية الامريكية مركزاً على سنتي ٥٧ - ١٩٥٨ التي كانت حاسمة جديدة وبوضعه توصيات قصيرة وطويلة المدى تبعثها بأمانة كل من الادارتين الديموقراطية والجمهورية خلال الستينات .

أما عن الطريقة التي تصاغ بها مصالح الفئة تبعاً لاهداف الاستراتيجية القومية فيمكن الإشارة الى سياسة الرئيس ديوجول الذي عارض السيطرة الامريكية من أجل أن يرمى بالمصالح القومية الفرنسية فسحب الفرق العسكرية الفرنسية من الجناح العسكري لحلف الاطلنطي ومع ذلك استمر في الحلف لانه تحقق أن فرنسا لا تستطيع بمفردها المحافظة على سيادة الرأسمالية .

وهنا يجب أن أذكر أن ماركس ، انجزا حلوة ضد النظرية الآلية الى الترابط بين القاعدة الاقتصادية والسياسة ، بينما تحدث كلاهما عن استقلال الدولة ليس فقط من القاعدة ، ولكن أيضاً - عن طريق الاستثناء . من الفئات الحاربة ! وفوق ذلك فان الانحراف المسموح به في السياسة الخارجية أكبر كثيراً منه في الأمور الداخلية (مثال ذلك معاهدة مولوتوف ريبنتروف لسنة ١٩٣٩) حيث أن الصراع الطبقي والايديولوجية التي تصاحبه عاملاً مقيلاً .

اين يقع هذا الاستقلال وكيف يعمل ؟

يرخر التاريخ بطالات حيث تعتنق الحكومات والقادة السياسيون الذي يمثلون الفئة نفسها سياسات مختلفة تماماً . ومن الحالات الشهيرة التي تؤيد هذا الوضع الصراع السياسي الشديد بين تشرشل وشامبرلين عن سياسة بريطانيا نحو المانيا النازية مع أن كليهما ينتمى الى الارستقراطية نفسها والى حزب المحافظين . والشئ نفسه حدث في الدول الاشتراكية اقتل اندلع الجدل العنيف وفي بعض الاحيان الصدام الشديد بين جماعات وقيادات الحزب الحاكم ابتداء من ستالين وتروتسكي وبوخارين حتى الاتهام الجديد لجماعة الاربعة في الصين .

وجتى نشئ الامور في منظورها الصحيح يجب أن نشير الى أن القضية الماركسية التي تقول بأن السياسة هي في جوهرها مسألة علاقات بين الفئات لا تقدم إلا اطاراً عاماً . وهي بالطبع لا تستطيع امكانية الصراع

السياسى الذى ينشأ بين الزمر أو الافراد فى هذا الاطار . ولكن بينما الصراعات السياسية بين الفئات تتضمن فى آخر الامر القضية الرئيسية كما عبر عنها لينين هي أى الفئات يمسك بالسلطة ، فان الصراعات بين مختلف الكتل أو القادة تدور حول التساؤل : من الذى يمارس السلطة نيابة عن الفئة تشرشل أو شاميرن ستالين أو بوخارين ، الجناح المتحرر أو الجناح اليميني ، الصقور أو الحمام؟

وعلى ذلك ، فان نظام المتغيرات الصلبة الاساس الطبقي المادى (حجم الاقليم وتعداد السكان ، الجغرافيا وقوى الإنتاج) ، التشكيل المجتمعى والقوى ، عوامل الاشتراط . نظام الدولة والقيادة .

وقد اتخذت للدراسة تشكيل السياسة الخارجية متغير تشكيل الدولة باعتباره الموضوع الرئيسى متضمنا الفئة التى تحتل السلطة بينما القيادة تمثل هذه الفئة .

ونظام الدولة هو الاداة السياسية لسيطرة الفئة وتوفير القيادة المفاهيم المختلفة عن وسائل استخدام وتوجيه سلطات الدولة لخدمة الفئة المسيطرة . وعلى ذلك فان الاستغلال فى اتخاذ القرار يرتبط بالمتغير الاخير اكثر من ارتباطه بنظام الدولة .

وانى اعنى بنظام الدولة كل المؤسسات - الحكومة ، الادارة وجهازها مستعملا اداة الحرب وجهاز القهر الذى تحول لها قدرة الدولة . وليست الحكومة الا عنصرا مؤقتا فى نظام الدولة بينما جهازها دائم . وهذا تمييز هام كما سنرى فيما بعد .

اما عن القيادة فالمشكلة هي مقدار ما يكون رئيس الدولة او رئيس الحكومة متغيرا مستقلا ؟ وما مقدار ما يملكه من فعالية فى اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ؟

وما اراد ائنه ليس مستقلا استقلالا كاملا اذ تنحصر مبادئه وسلوكه فى اطار معين من الاستقلال يوفره له النظام السياسى القائم . والاكثر من ذلك فان القائد فى مجتمع الفئة هو ناتج وفاعل كذلك فى العملية التاريخية وهذا يعنى انه ممثل لفئة كما انه يتخذ القرارات التى تهدف الى تحقيق اهدافها . وهو يرتبط بأمته كذلك ومن ثم فانه يرى العالم من خلال منظار قومى مقرب .

وقد يصنع على المرء حتى فى حالة شخصيات قوية مثل موسوليني أو هتلر وستالين أو ماوتسى تونج وروزفلت أو ديغول أن يجد أفعالا ، وسلوكا جرى مضادا لمصالح دولهم من وجهة نظرهم ونظر أتباعهم .. ومهما كان مزاج هؤلاء القادة فانهم كقادة يتصرفون فى اطار مدى الاستقلال الذى

يفرضه نظامهم . فإذا حاولوا أن يتجاوزوه يعمّل نوع من صمام الامن ضد تجاوزاتهم . ولا يكون العمل مصيبا دائما بل إنه يخطيء . وتشير مختلف محاولات الانقلاب ضد هتلر في داخل محيطه الى وجود مثل صمام الامن هذا حتى في دولة فاشية . وتقدم فضيحة ووترجيت توضيحا مشيرا عن الطريقة التي تعمل بها مثل هذه الاداة في النظام الامريكي ضد محاولات الرئيس التنفيذي في أن يتجاوز سلطاته الدستورية . وعلى القطب السياسي الاخر فقد اعفى خروشوف من السلطة عندما قرر المكتب السياسي ان مبادراته أصبحت خاطئة .

ونقطة أخيرة هي : كيف يستجيب جهاز الدولة للقرارات المستقلة التي يتخذها القائد القوي ؟

إذا هدنا الى أن الجدل حول السياسة لأمريكية فالحتمل أن نذكر حالتيان : عندما قرر الرئيس ترومان أن يغير السياسة الأمريكية بالنسبة للاتحاد السوفيتي متحركا الى اليمين فإنه حظي بالتصالحون الكامل من جهاز الدولة ومع ذلك فإنه عندما قرر الرئيس كينيدي أن يتوكع مجابهة الحرب الباردة الخطرة مع الاتحاد السوفيتي فإنه تعرض للمقاومة من المصالح البيروقراطية القوية في وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة المخابرات C.I.A. والبتاجون التي عارضت مثل هذا التحول في السياسة بالاسلوب نفسه الذي عارض به الجنرالات الفرنسيون التغيير الذي أحدثه الجنرال ديغول . ووجدت أنماط مماثلة داخل جهاز الدولة البريطاني عندما اتخذت المبادرات السياسية حول روديسيا أو إيرلندا الشمالية .

وباختصار فإن جهاز الدولة وبرنامجها في أن يسير على الاستراتيجية والسياسة الخارجية المقررة للفئة الحاكمة يعمل بقوة محافظة قوية متى رأى في المبادرات السياسية أنها تنحرف عن هذا الخط .

والخلاصة أن الدولة لا يمكن أن توصف وصفا شاملا مصطلحاً للفئة ، فوظيفتها الداخلية للوصول الى سيطرة الفئة تتلصق مع وظيفتها الخارجية فعلها أن تضمن تعاون القوى الاجتماعية والسياسة المتميزة كدور (سياسي - حربي) وإداري (اقتصادي) للامة تجنباً مناقشة خارجية تثار في نطاق الصراع العالمي .

وحتى تحصل الدولة على المساندة الشعبية التي تتطلبها وظيفتها الخارجية فعلها أن تضمن تعاون القوى الاجتماعية والسياسية المتميزة التي تقع خارج الفئة الحاكمة .

وتعمل الامة الدولة عند تقاطع مصادر السياسة الداخلية مع المنشطات والقيود التي تنشأ من البيئة الدولية . وعلى ذلك فقرارات

السياسة قد لا تنسب أبدا بصفة كلية الى عوامل داخلية او خارجية
موجب . والقاعدة ن تتخذ مثل هذه القرارات بالمزج بين نوعي العوامل
ويختلف التركيز والوزن بالنسبة لكلهما حسب الظروف والحالات .

ومن ثم ينصح دارس السياسة الخارجية أن يركز أولا على المصادر
الداخلية باعتبارها الاساسية ثم يدرس العملية الجدية حيث تتفاعل
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تعامل تبادلي يتأثر
باستمرار بالبيئة الخارجية ثم يبحث كيف تتقابل كل هذه المتغيرات
وتتصادم في نطاق نظام الدولة لن لدى آخر الامر الى اتخاذ قرارات
في السياسة الخارجية واجراءات تنفيذها .

اما وقد ناقشنا المصادر الداخلية للسياسة الخارجية بصفة اساسية
فاننا نبدأ الآن من الطرف الآخر : وتحدث عن النظام العالمي .

النظام العالمي

وأثره على الأمة - الدولة

يمثل هذا العصر حقبة تمر فيها العلاقات الدولية بمرحلة تحول من
النظام الدولي الى النظام العالمي . وهذا نظام يضم الكوكب جميعه ويعمل
بأنظام كاف ليفرض انماطا معينة ملحوظة عن سلوك جميع النظم الفرعية
وبصفة خاصة الان الدولة . والواقع ان العلاقات الدولية اتجهت الى المنطقية
حتى أن للنظام اكتسب دفعا ذاتيا .

ونستطيع أن نتحدث - لأول مرة في التاريخ - بإدراك من السياسة
المالية والأسواق المالية و الأزمات المالية و المشكلات العالمية ، وأن
نتحقق الآن فقط أن الحربين العالميتين قد أطلق عليهما هذا الاسم قبل
الاولان لان القدرات الحربية لم تكن قد وصلت بعد الى أن تعتبر في الحقيقة
مجالا يشمل العالم جميعه الا في الفترة الاخيرة .

وعلىنا ان نشير هنا الى أنه توجد مداخل متنوعة الى النظام العالمي
والى توقيت ظهوره وينقسم إيمانويل والرستين ، في عمل هام أنجزه ،
العملية التاريخية الى اربعة عصور كبرى تبدأ من القرن الخامس عشر
عندما ظهرت الأصول والظروف الأولى للنظام العالمي الذي كان - حينئذ -
أوربيا في جملته . وبينما اتفق مع تركيز والرستين على دور الرأسمالية
في تشكيل اقتصاد العالم فإنه يجب أن أشير الى أن أجزاء كثيرة من العالم
ظلت على مدى قرون خارج نطاق الدوامة الرأسمالية محافظة على انتمائها
وعلى مجتمعاتها القبلية أو أساليبها الإقطاعية أو التابعة نظرا لان أدوات
الاتصال والنقل والمعلومات القادرة على توحيد الكرة الأرضية لم تكن قد
تطورت الا في الفترة الأخيرة .

ويتخذ جورج مودلسكي وجهة نظر أخرى تؤكد العامل السياسي في تشكيل النظام العالمي . فبينما يركز على دور القوى العالمية في إيجاد النظام العالمي فهو يحدد البرتغال كأول مثلاً لهذه القوة العالمية في القرن الخامس عشر ، ومع ذلك فلم تكن البرتغال في هذا الوقت تعرف ماهية هذا الكوكب أو مكانه ، وهذا وضع لا يتلاءم مع سيطرتها على العالم .

وإنني أرى أن المحدد الفاصل في إنشاء نظام عالمي يشمل الكوكب الأرضي جميعه يتصل بالثورة العلمية والتكنولوجية . فهذه الثورة هي التي جعلت - الاتصالات كونية ، وسرعة النقل تفوق سرعة الصوت ، والمعلومات فورية ، والأسلحة الحديثة كوكبية وهو ما جعل في الامكان استخدام كرة أرضية لها توابيع على مستويات متعددة تعمل تحت تأثير قوة موحدة محدثة التكامل . وعلى ذلك فأنني أظن الى ظهور النظام العالمي باعتباره مختلفا عن النظام السياسي الدولي في منتصف القرن العشرين عندما بدأ تطبيق التقدم الكبير في العلم على نطاق واسع يكفى التأثير في السياسة الدولية .

والنقطة النظرية الهامة هي ان النظام العالمي يمثل افضل تصور لمعالجة مشكلات العالم الجديدة للتي ظهرت في العقود الاخيرة . ومما يحتاج المشكلات من المؤكد أن التطور والتوازن النسبي والانتشار النووي والحرب النووية أو ندرة الموارد والطاقة لا يمكن أن ينظر اليها نظرة ملائمة في اطار ظروف القرن الخامس عشر أو اهتمامات القرن الثامن عشر لسبب بسيط جدا هو انها لم تكن مشكلات عالمية آنذاك . كما انها لم تكن موجودة بالصورة الحالية حيث لم يوجد نظام عالمي يشمل مجالها الكوني .

وأيضا في مجالتي للنظام العالمي من الافتراض بأن هذا النظام - الذي يبعد عن أن يكون اندماجا مشوشا لعناصر مترابطة بروابط طائفة - مبني على تشكيلات معينة تشمل وحدات - أمم - دول تتواءم أنشطتها بصورة متزايدة مع التحرك الداخلي للنظام العالمي الذي يصمم وفق مبادئ متماثلة للسلوك .

المجال الحربي

ويعتبر اثر النظام العالمي على السياسة الحربية للقوى الكبرى توصيفا نموذجيا ، ولما كانت الأسلحة الصاروخية تعتبر كوكبية في كل من قدرتها التدميرية والانتقالية فقد اكتسبت السياسة النووية نطاقا عالميا يتجاوز التحالفات ويعتمد على اعتبارات الأخرى مما في ذلك الاعتبارات الأيديولوجية . وهذه النظرة الكوكبية قد جعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يحتفظان باصرار باحتكاكات القرارات الأساسية عن الحرب

وعن الاستراتيجية النووية تنائية الفطرية . واعتناق الصين لفكرة أوروبا عربية قوية نشأت من المنطق النووي ذاته ، ومن لعبة القوى العالمية التي تنظمها . ومنطق لعبة القوى هو الذي يجعل الصين تقبل اعتماد اليابان على المظلة النووية الأمريكية التي تحقق - في الوقت نفسه - المصلحة الأمريكية في الإبقاء على اليابان دولة غير نووية

وتعمل لعبة القوى العالمية التي تتفدى باستمرار من سباق التسلح - والعكس بالعكس - على تشكيل نظام حربي - وربما يوضح هذا السبب في استمرار السباق النووي مع أن الترسانات الحالية تكفي لتدمير العالم مرات عديدة . ويتضح التأثير الكلي للنظام العالمي على الأمم ، الدول في المشاركة الفعالة في سباق التسلح بين كل القوى النووية بغض النظر عن نظامها السياسي الداخلي وعن الاتجاه الذي تبنته في أمم طموحة أخرى لأن تصبح دولة نووية .

وباختصار ، فإن النظام العالمي يجعل الأمم - الدول تتخذ قرارات تعمل من حركتها الديناميكية بحيث لا يقتصر عملها على الاستجابة للحاجات الداخلية .

المجال الاقتصادي

ويكشف النظام العالمي تأثيره للقوى على الأمم - الدول على أفضل نحو في العلاقات والأنشطة الاقتصادية . وحتى تفهم طبيعة هذا الأثر فإن على المرء أن يتذكر أن الرأسمالية كانت بعيدة الأثر في التغلب على عزلة القارات والبلاد التي تشكل السوق العالمية ونظام النقد الدولي ، وفي إقامة قواعد التجارة الدولية والتبادل النقدي . وهي - كما عبر عنها البيان الرسمي الشيوعي بوضوح وإيجاز - أن البورجوازية تخلق عالماً بتلازم مع صورتها .

وقد تحولت تجارة العالم من ناد خاص للدول الكبرى المصدرة إلى نشاط عالمي حقيقي تمارسه أكثر من مائة دولة تشارك فيه بصفة دائمة ومتزايدة . ويزيد معدل النمو في صادرات العالم بصورة أسرع من معدل النمو لكل من الإنتاج أو متوسط الناتج القومي الكلي . وهذا يعني أن الاقتصاد القومي يتزايد اعتماده على المصادر الأجنبية للمواد الخام وعلى التكنولوجيا الحديثة وكذلك وجود مخارج لمنتجاته . وتبين أزمة الطاقة بوضوح كبير أن التبعية الاقتصادية لم تعد مقصورة على الدول النامية . والحقيقة أن التكافل هو قانون العالم . وعملية العالمية تدعمها التكنولوجيا الحديثة سمة أساسية للعلاقات الدولية الحالية . وهي عمل له من القوة ما يجعله قادراً على أن يتخطى حتى المواقف الأيديولوجية . والمشروعات

المشاركة بين الدول الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية تتزايد يوما بعد يوم .

والغرض الاقتصادي والمالية الحالية ظاهرة عالمية حقيقية يتأثر بها كل فرد وكل الامم . والواقع ان تحويل اقتصاد العالم ليشمل الكرة الارضية جميعها قد حدث بسرعة مذهلة حتى انه لا المؤسسات الاقتصادية او السياسية ولا القومية او الدولية أعدت او جهزت للتعامل معه .

وربما كانت اليابان افضل نموذج على التعاون الوثيق بين الحكومة والشركات الكبرى . ففي أيلول سنة ١٩٧٨ . صرح رئيس الوزراء فوكودا او ادارته سوف تقود البلاد الى مستوى نمو مقداره ٧٪ . ومن ثم تستطيع اليابان ان تتمتع باستقرار اقتصادي . ولما كنت أזור اليابان في هذا الوقت فقد حاولت في مقالتي نشرته بان اوضح انه حتى اذا حققت اليابان مستوى أعلى من النمو فانه من الممكن الا تصل الى الاستقرار ما دام التمزق المالي والتضخم في الاسعار والاجور مصحوبا بركود في الاستهلاك وزيادة في البطالة مستمرا في السوق الدولية . والحقيقة ان المركز الاقتصادي الياباني بعيد جدا عن الاستقرار .

وليس التعاون المتبادل فكرة مضللة في الاسلوب البلاغي الحديث فحسب ، بل انه حقيقة جامدة في السياسة الدولية . ومع ذلك فقد ركزت استراتيجية الدول الصناعية - حتى الان - على الجهود المتسقة في نطاق OECD - نادي الدول الاربع والعشرين الغنية للتغلب على الازمة . وسيناريو ECDO لسنة ١٩٨٠ الذي يستند نصفه الى تنبؤ والنصف الآخر الى خط مرشد ، ووافق عليه جميع الاعضاء ، دعا في عام ١٩٧٦ الى متوسط معدل نمو سنوي مقداره ٥٪ في المائة بافتراض ان التضخم سوف ينخفض في سنة ١٩٨٠ الى ما بين ٤ ، ٧ في المائة بينما تنخفض البطالة الى ما بين ٤ ، ٥ في المائة . وتظهر البيانات المتاحة في سنة ١٩٧٩ بوضوح ان الاهداف الاصولية لم تتحقق ابدا ولا المستوى الأدنى للنمو المستهدف لسنة ١٩٧٨ ، كما اظهرت سنة ١٩٧٩ اتجاها هبوطيا جليدا مع انتقال التضخم والبطالة من سيئ الى اسوأ . والنتيجة المنطقية هي ان الدول المتقدمة لا تستطيع التغلب على الازمة من خلال التخطيط في دائرة مغلقة .

ومع ذلك فالبدعة الحقيقية هي ان سيناريو OECD هو المحاولة الاولى لتخطيط النمو الاقتصادي للعالم الصناعي ككل . وكان يمكن ان يعتبر هذا - قبل عقد من الزمان فحسب - هزقة غير واقعية من وجهة نظر الغرب . فقد كانت الابغوية الليبرالية لقانون السوق والشركة الحرة لا تزال قوية وسيناريو الدول الاربع والعشرين الغنية

وإجماعات القمة من الدول السبع الغنية ، وكذلك لدول الاوبك تحدد مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي « نهاية المرحلة الليبرالية عندما كان قانون السوق ينظم العلاقات الاقتصادية الدولية . ونشهد الآن بدلا من ذلك تسببا عاما للاقتصاد العالمي .

وتستوى الحكومات والول الآن على الموضوعات الاقتصادية التي كانت تؤدي بواسطة القطاع الخاص او من خلال مفاوضات بين الحكومة وقطاع الاعمال مستندة الى درجة كبيرة على اساليب اقتصادية ، ولكن الاعتبارات السياسية تسود الآن . فعندما ترفض الدول السبع الغنية ان تبدأ مشروعا ماليا ضخما لمساعدة الدول الفقيرة على ان تتصنع يكون الدافع على ذلك سياسيا بصفة اساسية . ومع ان الاقتصاديين يدللون على ان مثل هذه الاستثمار يمكن بدوره ان يحدث توسعا ضخما في الدول الغنية الا انها تخشى ان يتحدى العالم الثالث سيطرتها على تشكيل عالم القوى . والسبب نفسه فانه عندما يقرر الاوبك ان يرفع مرة اخرى سعر البترول ، بينما يحافظ بدقة على مستويات الانتاج فان دافعه الاساسي لذلك سياسي ايضا ، اذ هو يستطيع ان يكسب أموالا اكثر من زيادة الانتاج ولكنه فضل الاحتفاظ بما اكتسبه من لا سلطة جديدة على مدى العشرينات انقادمة من خلال تأثيره على أنماط الاستهلاك في دول الشمال المتعطشة للبترول .

لكننا ابتعدنا كثيرا عن دولة الحراسة الليلية التي وصفها لاسلى والتي تهتم أساسا بتأمين أنشطة قطاع الاعمال ، بينما يمتد الانتاج والتجارة والتمويل على التأثيرات الطبقة للقوانين الاقتصادية . وقد بلغ الكساد الاقتصادي ان الكبير في الثلاثينات بتدخل الدولة الى ذروته لضمان تشغيل الاقتصاد القومي حيث لم يكن بالامكان تركه لشانه . والان عندما انهيار النظام اقتصادي والمالي دعيت الدولة لتلعب دورا متزايدا لا يقتصر على الامور الداخلية ، ولكن يشمل الدولية كذلك .

ولكن ماذا عن الدولة والشركات متعددة الجنسية ؟ ان للنقطة النظرية الاساسية هنا هي انه لا ينبغي ان يفسر التكافل بين الدولة والاحتكارت على انه انعماج كامل بل الاجدر القول ان الاثنين يكونان نموذجاجديلا يتحد فيه الجزعان وتعارضان ، يتجمعان ويتفرقان ، ويبقى بعد ذلك السؤال الذي يبحث هو : اى الجزعين ينو ليصبح اكثر قوة في هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية .

وتظهر البيانات المتاحة ان الدولة تساند الشركات متعددة الجنسية طرق متعددة وتشجع التوسع فيها من ناحية ، ولكن هذه الشركات تعمل من ناحية اخرى ضد سياسة الدولة .

ولكن في بيئة الشركات متعددة الجنسية لا نستطيع أن نتجاهل حقائق
امعة القوى التي يشتد فيها التنافس على الاسواق والمواد الأولية ويتقدم
غاليا من خلال الشراخ على المراكز الاستراتيجية ودوائر النفوذ والقواعد
العسكرية . ومن ثم فانه ليس من قبيل المصادفة أن العديد من الشركات
الامريكية قد استثمرت بفزاره في البلاد المستوردة منها حيث وجدت بابا
مفتوحا مثاليا . وما هو أكثر من ذلك انه ما دامت أدوات القهر متعددة
تخضع لرقابة - الأمة - الدولة فيجب أن تعتمد عليها الشركات متعددة
الجنسية عندما يتعرض أمن عملياتها للخطر . فمن المنتظر إذن - أن تتجمع
الشركات متعددة الجنسية حول المراكز الرئيسية للسلطة في العالم الراسمالي
في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان بما يعكس ، للدرجات متفاوتة ،
التعارض الاستراتيجي بها - .

والخلاصة ان العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية ليس
خطية ولا بسيطة بل انها معقدة ومتضاربة تتضمن كلا من التعارضين
والتعاون ويتحدد وزن كل منها بواسطة القوى التي تتمثل في سياسة
المعالم .

وفيا بتعلق بمازق التعارض بين النظم الامبريالية او الاستراتيجية
الامبريالية التناسقة فاننا نواجه مرة ثانية باتجاهات متعارضة أكثر من
دفع في اتجاه واحد . وإذا لوحظ وجود عملية متعارضة من التعاون والتنافس
في النظام الراسمالي العالمي فقد يرى أحد الكتاب أن هذا ينمكس في تقسيم
العمل في المجتمعات الغربية المعاصرة بين أصحاب دعوس الاموال والمديرين
في الدولة (الشخصيات في قمة جهاز الدولة) وهو تقسيم يشير الاختلافات
في المصالح والابدولوجية . وهذا يحدث في داخل اطار هيكل يعمل بحيث ان
متابعة المصلحة الشخصية بواسطة المديرين في الدولة (المهتمين بالمحافظة
على سلطاتهم والتوسع فيها) تتجه لتخدم المصالح بعيدة المدى لرأس المال
.. وعلى ذلك فانه مهما كانت قوة الالتزام في مجموعة الرئيس كارتير
نحو اللجنة الثلاثية (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية) فهم بمجرد
أن يصبحوا في السلطة تملأ عليهم مصالحهم كرؤساء دول اتجاها آخر هو :
حماية المصالح الامريكية ضد اليابان وأوروبا الغربية . والحقيقة انه لا رؤساء
الدول ولا أصحاب الاعمال الكبرى يتصرفون على أساس احتياجات
الرأسمالية كنظام . اذ انه بينما التعارض بين الرأسمالية يولد نوعا من
الحرب الاقتصادية ، فان الثلاثية أسلوب مناسب لتنسيق الاستراتيجيات
ضد العالم الثالث ، كما لوحظ من قبل .

وأخيرا فاني أشير باختصار الى انه يحتمل ان كل التطورات الجديدة
التي وضعت من قبل تؤثر على ظروف النورة الاجتماعية في الغرب . ومن ثم

تتطلب تغيرات مقابلة في كل من نظرية الثورة والاستراتيجية التي تؤكد نجاحها .

وقد شكلت الثورات الاجتماعية دائما تقط جميع الصراع الدولي وبخاصة في المجالات ذات الاهمية الاستراتيجية . ومن المؤكد أن أوروبا الغربية حالة حديثة في هذه الناحية إذ أن تحالفا يساريا يستحوذ على السلطة في فرنسا أو إيطاليا سوف يكون أول شرخ في قلب النظام الرأسمالي . ومن ثم فسوف يعارض قوى ضخمة مثل هذا التغيير في نظام اقليمي تسيطر عليه منظمة حلف شمال الاطلسي NATO واللجنة الاقتصادية الاوربية EBC اللتان تعهدان كلتاهما بالمحافظة على النظام الرأسمالي ويحتمل أن تثور القوة الجديدة في إيطاليا أو فرنسا في مواجهة تناقضات ضخمة .

وعلى ذلك ، بينما تظل العوامل الداخلية حاسمة في اندلاع الثورة فإن زيادة التمدد والنجاح للقدرة الانتراكية سوف تعتمد الى حد كبير على عوامل خارجية . والنتيجة المنطقية هي أنه يجب أن تتقدم قوى التعبير الاجتماعي في أوروبا الغربية على جبهة عريضة ليست داخلية فحسب ، بل خارجية كذلك ، لان العمل المطلوب هنا هو تغيير النسيج الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع وتكسيل النظام الاقليمي كليهما .

وإذا عدنا الآن الى العالم الثالث فيلزم البدء من منطق يقول بأنه هنا ومن خلال ما يسمى بنظام الشمال - والجنوب يحس الضغط القوي الرأسمالية في أسوأ حالاته . ونظام الشمال والجنوب هو النتيجة النهائية للتقسيم الدولي للعمل على مدى قرن من الزمان بين المدن المركزية الكبرى في الشمال وتوابعها المتطرفة في القارات الجنوبية (افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية) نتج عنه أن أصبحت الأولى في التصنيع والغنى ، بينما استمرت الثانية متخلفة وفقيرة الى درجة كبيرة . ورغم الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه المستعمرات السابقة أو الدول التابعة فإن ميكانيكية هذه العلاقة التاريخية التي بنيت على شروط تجارية غير عادلة واستثمارات جشعة وقروض .. الخ .. هي بحيث تعمل بانتظام في صالح الدول الصناعية وتؤدي الى اتساع الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول النامية .

وفي مثل هذه الظروف يعتمد الدور المحدد للدولة الى حد كبير على القوى الاجتماعية التي تملك السلطة . وتبدو الدولة في كثير من الامم النامية أنها الوسيلة الأفضل لتحديث الاقتصاد ولمعركة التنمية في الحلبة الدولية . وعلى العكس من ذلك تشكل الدولة في حالات أخرى نوعا من رأس جسر ساحلي للعدن الكبرى السابقة للمساعدة على التشغيل السهل

لنظام الشمال - الجنوب : ومنطق معركة التطور يسوق جماهير هذه البلاد لتربط بين المعركة ضد الامبريالية والصراع ضد عملاء الاخير الذين هم المسيطرون على الدولة . وباختصار فان الدولة في المسالم الثالث محصورة بين ضفتين متعارضتين : احدهما صادر عن النظام الرأسمالي العالي وتأثيره اللطيف والاخر يتولد عن الضغط المنبعث من التحقيق القومي للذات .

ويسير العالم الثاني (الاشتراكي) في طريقه الخاص ولو انه غير معزول عن الغوضى الاقتصادية المنتشرة في انحاء العالم كما يظن . والحقيقة ان الامم الاشتراكية مرغمة على ان تعمل داخل نظام عالمي لا زالت الرأسمالية تضع فيه قواعد اللعبة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي السوق العالمية . وكان لينين يدرك ان انتصار الثورة في بلد متأخر مثل روسيا لا يمكن ان يغير النظام الدولي وحسب تغييره ليس الا انتصارها في عديد من الدول المتقدمة على الاقل ، يمكن ان يتيح للاشتراكية ان تمارس تأثيرا حاسما على سياسة العالم ككل .

ومع ذلك ، فقد استطاعت الدول المتقدمة ان تعيش الثورات الكبرى الكاسحة فيما تلا الحريين العالميتين ولا زالت الرأسمالية المركزية (التي تحتل مركزا متحكما في العالم اقتصاديا وتكنولوجيا) مستمرة في تقديم مبادئ التشغيل وانماط السلوك في العلاقات بين الامم ، ومع ان النظام الاشتراكي يمتد حاليا الى اكثر من ثلث الكرة الارضية وينتج نحو 40 في المائة من انتاج العالم الصناعي ويمثل عاملا سياسيا وحرييا متناميا فلا زال الدور الذي يقوم به في اقتصاد العالم جانبا : يتضمن نحو 11 في المائة من تجارة العالم واقل من ذلك في الاستثمار العالمي . وبين ثم فان الدول الاشتراكية - مهما اختلفت في شئونها الداخلية ، فلا بد لها ان تتواءم مع حركة النظام العالمي .

ولتخفيف سمة ودور الدولة في هذه المجتمعات يجب ان يؤخذ في الاعتبار انه نظرا لان الثورة بدأت في البلاد الاقل نموا فقد أصبح التصنيع هو العمل الحيوي السائد وما لم تلحق هذه المجتمعات اقتصاديا بالرأسمالية المركزية فلن تستطيع الاشتراكية ان تؤكد ذاتها كشكل اشتراكي يتفوق على الرأسمالية .

وجوهر المسألة في التصنيع هو ما اسماء ماركس تراكم رأس المال . ومن ثم كانت الوظيفة الاساسية للدولة في استراتيجية التنمية السوفيتية منذ البداية الاولى حتى الوقت الحالي هي تراكم رأس المال . وحيث ان هذه الاستراتيجية في التصنيع السريع تتطلب تخطيطا مركزيا فان التعبئة الشاملة للمواد والطاقة البشرية والتخصيص المنظم لنسبة كبيرة من

الدخل القومي للتنمية (متضمنة نصيبا أقل للاستهلاك) والهجوم على الجبهة التعليمية جعلت من الدولة السوفيتية أداة سياسية قادرة على اقحام مثل هذه الاستراتيجية في بيئة دولية معادية . ولا شك ان هذه المتطلبات الداخلية مضافا اليها هذه المستمدة من السياسة الخارجية لقوة كبرى لها مصالح استراتيجية منتشرة في العالم أوجدت الدولة السوفيتية .

وقد نظر ماركس - بملول المراحل التاريخية - الى الاشتراكية كمجتمع ما بعد الرأسمالية وبعد التصنيع لان التصنيع يرتبط فعلا بمرحلة الرأسمالية . وقد كانت البورجوازية هي التي وضعت نظرية التصنيع والطرق والأساليب لتنفيذها .

وعندما عزل لينين توقعات ماركس بأن الثورة يمكن ان تبدأ في الدول الصناعية المتقدمة فقد أشار الى ان الدولة السوفيتية سوف يكون عليها ان تنهض في أول الامر بأعمال الثورة البورجوازية الديمقراطية ولا تنتقل الى الثورة الاشتراكية الا بعد ذلك - ولكنه لم ينظر ابدا في السؤال الاساسي وهو ما إذا كان نفس النمط من الدولة يمكن ان يؤدي دوره في ثورتين مختلفتين كثيرا في السمة والطبيعة والقيم . فقد كان ما يطفئ على تصويره هو التحديد النظري للثقة في داخل الدولة ، بينما أحمل تدعيمها الاقتصادي أي تأثير عملية تراكم رأس المال على شكل الدولة . والحقيقة ان لينين كان يدرك أنه خلال المرحلة الأولى يجب المحافظة ليس على حقوق البورجوازي فحسب ، ولكن حتى على للدولة البورجوازية دون طبقة البورجوازيين . وهذا الشكل من الدولة وحده هو الذي يستطيع بطبيعة الحال ان يعالج موضوع تراكم رأس المال ويستخرجه من الفلاحين والطبقة العاملة ويستخدم الغنائم الاقتصادي للتوسع في الانتاج بينما يبقى على الاستهلاك منخفضا .

والواقع ان الدولة السوفيتية قد نفذت بنجاح استراتيجية التنمية هذه وحقت انتصارات مذهلة في التصنيع وفي التعليم والعلوم وفي اقامة الدفاع . كما حققت دول أوروبا الشرقية باستخدام النموذج نفسه نجاحا هائلا في التصنيع . ولكن ماذا عن المرحلة التالية التي يلزم فيها - استنادا الى الوثائق الرسمية - إنشاء مجتمع اشتراكي ناضج .

ويبدو أن الدولة التي شكلت ونظمت لتحقيق التصنيع السريع لا تستطيع الاستجابة بدرجة مناسبة للواجبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ؛ وهذا ينعكس بوضوح في الهبوط المنتظم في معدل النمو ، وفي الفشل في تحسين نوعية الانتاج وفي التخلف في الزراعة . وبدأ الهبوط في الاتحاد السوفيتي قبل ذلك (فقد كان النمو الصناعي في الفترة من ١٩٦٦ .

١٩٧٠ ، ٤٥/٨ في المائة وفي الفترة ، ٧١ - ١٩٧٥ ، ٤٢/٧ في المائة) ، وهبط خلال الخطة الخمسية الحالية الى ٧٥ في المائة في سنة ١٩٧٧ والى ٨٨ في المائة في سنة ١٩٧٨ . ويتضح مثل هذا الاتجاه حاليا في دول أوروبا الشرقية .

ويحدث هذا التراجع في وقت تشرع فيه هذه الامم في تطبيق التكنولوجيا الصناعية الحديثة على نطاق واسع ، بينما تميزت هذه العملية في كل الامم الصناعية بزيادة ضخمة في النمو الاقتصادي .

وسوف يكشف التحليل الشامل للأسباب ان النظام السياسي ذاته (المبني على الحزب الشيوعي والدولة) والذي مكن الاتحاد السوفيتي من ان يصبح قوة صناعية كبرى ودول أوروبا الشرقية من ان تتصنع بسرعة هو الان اكبر عائق مفرد لزيادة التنمية في المرحلة الجديدة لتتحول الاجتماعي . ويبدو الدولة بالفة الجمود ، شديدة المركزية ، غير قادرة على استخدام الأساليب العلمية في الإدارة ولا ان تتعامل مع مجتمع سناعي واقتصاد معقد ومتنوع ومع طبقة عاملة متعلمة وجيش ضخم من المهندسين والمديرين المؤهلين . ومن الواضح ان المجتمع الاشتراكي يتطلب شكلا آخر من الدولة .

وفي كل مكان من العوالم الثلاثة تؤذن العلاقات والأنشطة الاقتصادية بعصر التغيير .

المجال السياسي

وهناك ديناميكيات خاصة بمجال النفوذ والسياسات أيضا في اطار النظام العالمي ، ولكن العلاقات السياسية بين الدول لا تعكس بالضرورة الشؤون الاقتصادية أو الحربية . فهناك قوى عالمية لا زالت في مرحلة ما قبل التصنيع (مثل الصين) ومراكز كبرى للنفوذ (مثل اليابان) لا تمتلك قوة حربية متميزة ، فما هي الديناميكيات المحددة لسياسات النفوذ ؟

ونقطة البداية هنا هي عدم وجود مراكز للنكسوة في عصر الدولة يرتبط بالدولة في المجتمع ، ومن ثم تنجس القوى الكبرى للماء هذا الفراغ . وبينما كان النموذج بعد الحرب العالمية الثانية مزدوج القطبية يضم القوتين الاعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لقيادة المعسكرات المنظمة استنادا الى خطوط أيديولوجية على نطاق العالم فانه مع ظهور الصين كقوة عالمية أصبح النموذج مثلثا . عم أضيفت في وقت أحدث أوروبا الغربية واليابان وأصبح النموذج متعدد الاضلاع يستخدم حاليا لشرح لعبسة القوى العالمية .

وتأثير النظام العالمى واضح فى المنافسة الشاملة التى تلعب فيها جميع القوى الكبرى وهى تخضع لقواعد اللعبة بصرف النظر عن نظمها الداخلية .. والتوضيح : فانه فى لعبة يشترك فيها ثلاثة لاعبين توجد قاعدة هامة هى أنه لا يجوز أن يضبط أحد اللاعبين الثلاثة وله علاقات عدائية مع الاثنين الآخرين ، فان مثل هذا الموقف قد يربط بين الاثنين برباط أوثق . ومن ثم فان بيبكين ترفض مجرد فكرة انفراج العلاقات الامريكية - السوفيتية ، وموسكو تحذر من التقارب الامريكى الصينى . وواشنطن تصاب بالعصية بمجرد أن يبدو فى الافق تفساهم صينى سوفيتى . ولا يدخل فى هذا الموضوع اعتبارات ايدولوجية وتبدو اللعبة كأنها نموذج رياضى بارد .

والعمل الجديد حقيقة هو أنه تعمل الآن فى سياسة العالم قوى متميزة خارج النموذج الهندسى .. نمط جديد من النفوذ اسمية .. نفوذ شلجل ظهر منذ شكلت الدول المصدرة للبترول منظمة الاوبك وبدأت تتخذ قرارات متناقضة . وبعبارة أخرى برز الى المقدمة من العالم الثالث من يسيطرون على أسلحة سياسية حديثة ويتحدون بقوة ويعملون على تغيير قواعد لعبة النفوذ . والبيئة مواتية تشمل أكثر من ١٥٠ وحدة سياسية منتشرة على نطاق العالم مشكلة من أكثر الأنظمة الدولية لا مركزية فى التاريخ الحديث . والواقع أننا نشهد صراعاً حاسماً : فالضغط القديم نحو المركز يتصادم الآن مع التحرك نحو لا مركزية السلطة فى نظام العالم .

وباختصار فان ضغط النظام العالمى على الامم الدول يحدث تأثيره فى كل المجالات الكبرى للسياسة الخارجية - فى المجالات الحربية والاقتصادية والسياسية - وتقريراتنا أن هذا الاثر سوف يتزايد فى المستقبل .

نظرة على المستقبل

وبينما الامة - الدولة لا تزال المحرك الرئيسى على المسرح الدولى وان القومية تتخلل السياسة العالمية فان قوة التنظيم والتكامل فى النظام العالمى آخذة فى اكتساب مواقع جديدة ، ومن تفسهري لهذه الاتجاهات المتعارضة فاننا نقتررب من طور جديد فى تاريخ المجتمعات الانسانية - مرحلة طويلة من تحولات عميقة مع فترة انتقال قد تستغرق قرناً أو نحوه من النظام الدولى الحالى الى النظام العالمى .

والواقع أن النظام الدولى - باعتبار أن الامة الدولة وحدته التشكيلية الاساسية وان الراسمالية هى المدا الرئيسى المنظم للاقتصاد فيه وأن

القوى العظمى تعمل كمديرين منسقين في نظام عالمي - لا يستطيع ان يعمل بعد الآن على أساس هذه المقدمات المنطقية وعلى ذلك فإنه يكون تحت توتر شديد ، ولما كانت الامة الدولية هي العنصر التشكيلي وبذلك الاكثر تحملا فان النظام الرأسمالي العالمي ودور القوى الكبرى هما اللذان يجب ان يتعرضا للتغيير في العقود التالية . ومن ثم فإنه ليس أمرا طارفا أن نسمع الآن عن الدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد ، وإنها قد حظيت بالاستجابة في أنحاء العالم ، إنها جزء من التحول الذي يدعم النظام الدولي .

والذي يميز بين النظام الدولي والنظام العالمي الآخذ في الظهور هو أنه بينما التدخلات - في الأول - من الأمم الدول كانت السائدة والحاكمة في تشكيل النظام وتحديد سلوكه فإنه الأثر العكسي للنظام العالمي الذي سوف يسود في الثاني على أنظمتها الفرعية ويوفق بينها جميعا وبين حركته الدائرية . وهذا يعني أنه بالتدريج سوف لا تتوفر للامة الدولة السلطة لان تتخذ قرارات مستقلة يمكن ان تؤثر مؤقتة حركة النظام . والحقيقة أن العلاقات الدولية والأنشطة متعددة الجنسية سوف تتحول الى المنطقة لدرجة ان العالم سوف يعمل بطريقة ذاتية التنظيم .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
وساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

النظام الاقتصادي الدول الجديد وإعادة توجيه

سياسة التنمية الاقتصادية للدول النامية

لقد مضى أكثر من خمس سنوات منذ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة السادسة على الاعلان الخاص بإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد وبرنامج للعمل لوضع هذا النظام موضع التنفيذ . ويعتبر النظام الاقتصادى الجديد مفهوما متعدد الجوانب يؤثر ليس فقط على محيط التجارة العالمية والتقسيم الدولى الجديد للعمل والتعاون بين الدول فى مجال الصناعة والائتمان والمال والعلم والتكنولوجيا ولكنه يؤثر أيضا على الاقتصاد القومى للدول .

ان الحملة التى نظمت من أجل نشر فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد كان الهدف منها استشارة الهمم من أجل البحث عن ثروات جديدة ومرشدة للتنمية الاقتصادية وطرق تنظيم التعاون الدولى فى المناطق المتخلفة حيث يعيش نصف سكان العالم .

ان كلا من استراتيجية النمو الاقتصادى التى تهدف الى احلال الانتاج المحلى محل الواردات ، واستراتيجية التوسع الخارجى الشامل للصادرات الصناعية حتى على حساب تحويل تلك الصادرات الى ما يشبه

الكاتب : ليون ر. زيقن

يعمل مديراً لقطاع الملائات مع الدول النامية بمعهد
اقتصاديات نظام العالم الاسراكي التابع لأكاديمية العلوم
بالامم المتحدة السوفيتي

المترجم : سعاد عبدالرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية للبونسكو

المقاطعة الاجنبية داخل الاقتصاد القومي ، وهي الاستراتيجية التي حلت
محل استراتيجية النمو الاقتصادي حوالى منتصف الستينيات - تنقهران
الآن أمام مفاهيم أكثر توازنا للتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للدول
النامية .

ومن المفهوم ان هذه العملية لا زالت غير مكتملة والأفكار لا زالت
بعيدة عن كونها متزايدة بالنسبة لكل الموضوعات .، فهل من الممكن ان
يكون هناك بالفعل استراتيجية واحدة للتنمية الاقتصادية كما يزيد على ١٢٠
قوة نامية تختلف في نظمها الاجتماعية والاقتصادية ومستويات تنميتها
وحجم حدودها وسكانها ومدى تأثير مصادرها المعدنية وغيرها من
المصادر الطبيعية ودرجة المساهمة في التجارة العالمية والتقسيم
الدولي للعمل ؟

يبدو ان ذلك سيكون التفتت لمفهوم الانتخاب السائل وظهور
العديد من المفاهيم الجديدة مثل الاعتماد القومي والجماعي على النفس

والتنمية ومواجهة الاحتياجات الرئيسية والتنمية الوطنية ، وتقوية
الروابط بين الصناعة والتجارة وتنمية الصناعات الصغيرة وتنظيم
تداخلها مع الشركات الكبرى الحديثة وحتى التوزيع الجغرافي للصناعة
من خلال اعطاء الاولوية لانشاء المصانع الجديدة خارج المدن الكبيرة
وما الى ذلك .

ان السمة المميزة لهذه المفاهيم هي انها نتاج الجهود الجماعية للدول
النامية تلك الجهود التي تأسل معظمها في المنظمات الدولية من خلال
مجموعة « السبعة والسبعين » وحركة عدم الانحياز أو اللجان الاقتصادية
القومية في الامم المتحدة .

ان التشكيل الجماعي للمفاهيم هو علامة على أن الدول النامية تفهم
الحاجة لاعادة توجيه استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية في عالم تتغير فيه
الظروف الاقتصادية وتعمل على تقوية تعاونها السياسي والاقتصادي مع
بعضها البعض بحيث تفت من ضد التأثير للعوامل الخارجية وتسرع بخطا
التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ويبدو واضحا في ظل معظم المفاهيم الجديدة - ان الجهود المحلية
يجب أن تلعب الدور القائد في عملية التنمية الاقتصادية بينما ينظر الى
التوسع في التعاون والانجاز الدولي لمتطلبات النظام الاقتصادي الدولي
الجديد كشرط هام لخلق سوق خارجي عليه ان يعمل بكامله على حفز
تقدم الدول النامية واعطائها دفعة اضافية بل دفعة قوية جدا .

وفي الوقت نفسه فان الاصول الجماعية لتلك المفاهيم تذهب بعيدا
لتشرح عدم ترابطها للمنطقتي والطبيعة التوافقية للعديد من المسلمات وللمس
معينة من مثالية « اليوتوبيا » والاعتد ادبان مجموعة من الدول المتباينة
تباينا شديدا يمكن ان تشكل اتحادا اقتصاديا دائما .

فاذا تركنا جانبا اى تحليل تفصيلي لهذه المفاهيم دعنا نحاول تتبع
الاثار الممكنة للتطبيقات الواسعة لتلك المفاهيم من اجل احدث تفسير
بشان اوضاعها في الاقتصاد العالمي ومن اجل ربط الجماهير المريضة من
السكان بعملية البناء الاقتصادي ومثلورتها الفعالة في الشؤون العامة .

ولا يمكن الاعتماد على التنمية المحلية والتعاون الدولي ما لم تأخذ
في اعتبارها الاتجاهات السائدة وخاصة تلك المتعلقة بالثورة العلمية
والتكنولوجية بحيث تكون عملية اجتماعية متكاملة تمارس تأثيرا متطورا
- حتى وان اختلفت من حيث قوتها وطبيعتها - على جميع مجموعات
السكان .

وفي ظل ظروف السوق الاقتصادية غير المنظمة فان الثورة العلمية
والتكنولوجية تزيد مستلح لل مساويزن التنميسية ، كما تزيد من اعتماد

الـ « المحيط » على « المراكز » الصناعية وتقوى انتشار المؤسسات الدولية في الدول النامية الى « الاستعمار التكنولوجى الجديد » . ولكن تطبيق انجازات تلك الثورة يمكن أن يسهم اسهلها ضخماً فى التغلب على التخلف في الدول النامية ويسرع بتكوين القدرة الانتاجية الحديثة وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بها .

و هناك اعتبار هام آخر يتمثل فى أن الدول النامية تتوسع فى تلك المفاهيم الجديدة فى وقت تواجه فيه الجماعة الدولية مشكلات عالمية بعيدة المدى تشتمل حلولها على نفقات ضخمة من المصادر المادية والبشرية وتتطلب تضافر جهود جميع مجموعات الدول نظراً لمستوى تلك المشكلات وتعقدها .

ومن هنا ، فان تطبيق القوة الدافعة الفنية للتقدم العلمى والتكنولوجى — مع اعطاء الاهتمام اللازم بالطبع — للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية الخاصة — يجب أن يكون أكثر انعكاساً بصورة مكتملة فى الاستراتيجيات والمفاهيم القومية للدول النامية . فمن الواضح أن تلك الدول تهتم بأن تلعب دوراً فعالاً فى حل المشكلات العالمية على أساس من المساواة الحققة والميزات المتبادلة والاهتمام بمتطلباتها الخاصة .

ان الفرض من المفاهيم الجديدة هو احداث بعض التغيرات فى الاتجاهات السائدة للتنمية الاقتصادية وإعادة توجيه تلك التنمية حتى يمكنها الدخول فى صراع أكثر فعالية ضد الجوع والفقر والتقليل من الظلم الاجتماعى الفاضح وضمان توزيع وإعادة توزيع أكثر عدلاً للدخول ووضع حد لعدم المساواة السائدة بين الدول المتقدمة والدول النامية فتلك المشكلات جميعها أصبحت لها صوت ينادى باصرار من أجل إيجاد الحلول المعالجة .

وهناك حقيقة تقول أن عدد العاطلين كليا أو جزئيا فى دول آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية قد وصل الى ٣٠٠ مليون شخص أو مايساوى ثلث مجموع القوى العاملة . كذلك فان ٨٠٠ مليون شخص يعيشون فى فقر مطلق من المنتظر انه بحلول عام ٢٠٠ حتى حسب التنبؤات المتفائلة سوف لا يقل عددهم عن ٦٠٠ مليون ما لم يتغير النموذج السائد لتوزيع الدخول بطريقة جذرية ومالم تشرع خطا للنمو الاقتصادى ٥٠

وفوق ذلك فان مظاهر عدم المساواة أصبحت أكثر سوءا داخل العالم النامى ذاته ، فخلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٠ كان الفرق الأعظم بين اقاليم الدول النامية بالنسبة لمعدلات متوسط النمو السنوى للنتاج القومى الإجمالى للفرد يمثل عاملا قدره ٢.٧ بينما هذا العامل فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٧ حوالى ١.٤ وهكذا يتسبح الهوة أيضا بين

القوى الرأسمالية الصناعية وبين الدول النامية فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية : فلقد بلغ معدل نصيب الفرد من مجمل النتائج القومي بين تلك المجموعات من الدول في الوقت الحاضر نسبة ١٣ : ١ بالمقارنة مع نسبة ١٠ : ١ التي كانت قائمة بعد الحرب مباشرة .

وقد بلغت قيمة ديون الدول النامية ٣٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي بينما بلغ العجز في الميزان التجاري للدول المستوردة للبترول من دول تلك المجموعات ٣٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٨ . ولقد اضطرت هذه الدول إلى استيراد ما مقداره ٤٠ مليون طن من الحبوب في السنة لتفادهم الجوع وزيادة التدهور في مستوى المعيشة .

ولقد قدر رجل الاقتصاد الهندي «ن.جوشي» ان الدول النامية تلقت مقابل صادراتها للدول الرأسمالية مايساوي دولارا واحدا فقط من خمسة دولارات يدفعها المستهلكون في تلك الدول . أما باقى المبلغ فانه يدخل جيوب الوسطاء من كل نوع وأولهم المؤسسات الدولية مقابل ماتقدمه من خدمات تنقل والتصنيع والتوزيع .

ومن بين السمات التي تتميز بها المفاهيم الجديدة انها لا تتناول مجموع مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن كل مفهوم من المفاهيم يتناول مهمة في منطقة معينة . فعلى سبيل المثال : ان استراتيجية الاعتماد الجماعي والقومي على النفس تهدف الى حفز قدرات الدول النامية الفردية واستثارة جهودها المشتركة من أجل تقليل اعتمادها - من جانب واحد - على العوامل الخارجية ولتقوية موقفها في المفاوضات مع الدول المتقدمة .

وفي ظل هذا الاطار - وكما قرر وزراء مجموعة ال ٧٧ في اعلان « اروشا » - فان استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس يجب ان ينظر اليها كجزء متكامل من نظام اقتصادي عالمي « وان » التعاون الاقتصادي بين الدول النامية هو العنصر الرئيسي في الاستراتيجية الجماعية للاعتماد على النفس « وبعبارة أخرى فان تلك الدول تحاول خلق أساس خاص بها للتنمية الاقتصادية من خلال اعطاء الأولوية لتكون نظام من الروابط الأفقية ومن خلال التعزيز التدريجي لاستكمال الهياكل الاقتصادية .

ويركز مفهوم اليونسكو المتعلق بالتنمية الوطنية اهتمامه على المصادر الداخلية للنمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي الذي يعتبره ذا واسطة مبطرة وكذلك على الحاجة لتجنب نموذج « الصقوة » في التنمية . ولكي يحقق هذه الغاية فان هذا المفهوم يتقدم مفتوحا أن الدول النامية

يجب ألا تتخذ وهي مفعضة العينين النماذج الغربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان استراتيجية مواجهة الاحتياجات الرئيسية قد صممت لزيادة فرص العمل ولتزويد كل أسرة بالطعام الكافي والسكان والملابس وأهم الخدمات العامة . ان استراتيجية التنمية الريفية تستدعي اعطاء مزيد من الاهتمام للزراعة والحرف اليدوية وانشاء بنية الانتاج وما الى ذلك .

وليس من الصعب ان تبين ان جميع تلك المفاهيم الجديدة ما هي الا رد فعل اضطرارى لأكثر المشكلات الفردية حدة ونمى المشكلات التى تنشأ خلال عملية إعادة الخلق القومى للدول المحررة . وتفسر درجة الاختلاف حدة هذه المشكلات ن دولة أخرى ، وظهورها فى مراحل مختلفة من عملية التنمية - التفصيل الذى يعطى لهذا او ذاك المفهوم . ومع ذلك ، فان من الاهمية ان اختيار المعالجة التعااقية « خطوة خطوة » لمشكلات اليوم يجب الا ينتج عنها تفتيت السياسة الاقتصادية او صدع فى الاستثمارية او فقد لوجهة النظر الصحيحة .

ومن الواضح أنه مع زيادة العمل الذى يتناول المفاهيم الجديدة ومع فحص تلك المفاهيم بطريقة عملية يصبح من الممكن الاجابة على الاسئلة التى تبدو غير واضحة ، وبذلك يمكن اجراء تقييم أكثر شمولاً لمميزاتها ونقاط ضعفها . وفى الوقت نفسه فان الدول الصغيرة تبحث فى عناد ومثابرة عن طرق بديلة للتنمية وتحاول تطبيق المفاهيم الجديدة على أساس قومى وجماعى . وينعكس ذلك بالفعل على التنمية المحلية لتلك الدول وعلى وضعها فى نظام العلاقات العالمية الاقتصادية .

وعند التصدى لمناقشة خطوط إعادة التوجيه تؤخذ فى الاعتبار بصفة خاصة تلك المشكلات المتعلقة بالاساس العلمى والتكنولوجى للاستراتيجية الجديدة مثل ربط التكنولوجيا المحلية بالتكنولوجيا الخارجية واختيار اساليب رأس المال المكثف أو العمل المكثف وحجم المؤسسات وأولويات الصناعة أو الزراعة أو ...

وقد تفضل المفاهيم الجديدة أحيانا فى إعطاء الإجابة الواضحة فيما يتعلق بطبيعة الأساس العلمى والتكنولوجى للتنمية . فالأولوية التى تعطىها تلك المفاهيم للمؤسسات الصغيرة وللصناعات الزراعية والريفية وتكنولوجيات العمل المكثف وانتاج السلع البسيطة أو الانتاج لواجهة الاحتياجات العاجلة تحل بعض المشكلات العاجلة ولكنها فى النهاية تهدد باستمرار التخلف التكنولوجى للدول النامية وتحكم عليها بالركود التكنولوجى .

مثل هذا النهج اذا اتبع لمدة طويلة قد يؤدي الى « شرعية » وجود مجموعتين من الدول تختلف اختلافا حادا من حيث المستويات الاقتصادية والقوة على تسخير انجازات التقدم العلمى والتكنولوجى والطرق المكثفة او الوسيلة التى يستخدمونها فى مجال التنمية الاقتصادية .

وقد يكون من الصعوبة تجنب ذلك ما لم يتبع أسلوب متناسق فى التصنيع مع اعطاء الاهتمام الواجب بطبيعة الحال للظروف الخاصة بكل دولة او مجموعة من الدول وللشكالات الاجتماعية والاقتصادية التى يتعين حلها فى كل مرحلة . فالسؤال اذن ، ليس متعلقا بما اذا كان التصنيع شيئا لازما ولكن يتعلق اكثر بنوعية التصنيع والمراحل التى يجب ان يتم فيها واحسن الطرق للاهتمام بخصوصيات التنمية للدولة المعنية . ان التصنيع وحده هو القادر على التحام الاقتصاد القومى وتحويله الى كيان عصرى منفرد وعلى استبعاد الهياكل القديمة التى تعوق التقدم الاجتماعى والاحتفاظ بالقدرات الخلاقة للجماهير العريضة من السكان العاملين .

ويفترض تحقيق تلك الاغراض مقدما ان الدولة اذا اتخذت استراتيجية معينة للتنمية فى ضوء ظروفها الخاصة فانها ستضعها موضع التنفيذ وترتفع بالبنية التكنولوجية بطريقة واضحة وتبنى نظاما حديثا للتعليم وتدريب الافراد .

وتوضح تجربة الدول المتقدمة ان الصناعة وحدها قادرة على استيعاب حجم كبير من القوى العاملة انسلخت من قطاع الزراعة . ولكن المفاهيم الجديدة لم تثبت بعد انها قادرة على ضمان الاستخدام الكامل على المدى الطويل وتطوير تشكيل اقتصاد قومى موحد او ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تكون قادرة على انتاج سلع بالحجم المطلوب والتنوع الكافى لمواجهة احتياجات السكان .

ولقد كان وزراء الدول النامية فى مجموعة ال ٧٧ اكثر وضوحا فى تعبيرهم عن شكوكهم بهذا الخصوص فى اعلان « الروشام » :

بينما يبدو ان ارضاء الاحتياجات الانسانية الرئيسية والقضاء على الفقر الشامل يجب ان تكون لها الاولوية القصوى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان فكرة ان هذه الاهداف يمكن ان تتحقق بدون التنمية الاقتصادية الكاملة والشاملة للدول النامية وانشاء نظام اقتصادى دولى جديد هى فكرة غير مقبولة وخاطئة .

ومن هنا فان المعايير المتعلقة بتقييم كفاءة المفاهيم الجديدة يجب ان تكون كما يلى :

- قدرتها على تغيير الاتجاهات غير المرضية في التنمية وارضاء
الاحتياجات الاكثر الحاحا للسكان - وفي المقام الاول احتياجات الطبقات
الاكثر فقرا - مع اخذ الحاجة للارتفاع المستمر لمستوى المعيشة
في الاعتبار .

- امكانية تأكيد الاستمرار مع جميع العناصر المرشدة لاستراتيجيات
ومفاهيم التنمية المستخدمة الآن .

- التوجيه على المدى البعيد نحو تطبيق التكنولوجيا الحديثة بعد
استخدام طريقة : مرحلة مرحلة .، وذلك من خلال التسخيرات لانجازات
التقدم التكنولوجي والعلمي وكذلك استخدامات التكنولوجيا والمصادر
المحلية والوسيلة .

- تقوية الاستقلال الاقتصادي من خلال تنظيم عملية اعادة الانتاج
على اساس قومي أولا او على اساس جماعي لمجموعة من الدول النامية
مع الحفز التزامن للمشاركة في العلاقات الاقتصادية العالية .

المشاركة النشطة والواعية من جانب الجماهير المرضية في
الاجراءات التي من شأنها اعادة توجيه سياسة التنمية الاقتصادية .

هذه المعايير يمكن تحقيقها فقط من خلال الاستراتيجية الشاملة
للتنمية القومية وقد أصبحت هذه الحقيقة معروفة على نطاق واسع
في السنوات الاخيرة ، ولم يعد يتبادر الى الازهان في الوقت الحاضر ان
مجرد الاحتفاظ بالمعدلات المالية نسبيا للتنمية الاقتصادية يعتبر كافيا
بطريقة اتمالية عدم المساواة في الدخل او لوضع نهاية للجمع والفقر
وابتعاد المدينة عن الريف وغيرها من الشرور الاجتماعية المرتبطة
بالتخلف .

وتنظر الطريقة الشاملة الى التغير التقني وخاصة الإصلاح التعليمي
والرفي باعتباره شرطا مسبقا لنجاح النمو الاقتصادي . ويتضمن هذا
التغير أيضا وضع سياسة سكانية مرشدة وأقصى زيادة ممكنة في
الاستخدام واختيار هياكل الانتاج والمعدات والتكنولوجيا الموجهة نحو
مواجهة الاحتياجات الرئيسية لفلبية السكان ونمى طبقاتها الاكثر فقرا .

وبلنل الجهود في الوقت نفسه لربط مفهوم التنمية الاقتصادية
المحلية مع مفهوم تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية داخل
استراتيجية قومية موحدة .

ولقد كشف للتحقق من أن التنمية الاقتصادية تعتبر مفهوما اجتماعيا
معقدا وشاملا عن أحد نقاط ضعف برنامج النظام الاقتصادي الدولي :

فقد تحول التأكيد على إعادة بناء العلاقات في مجال التوزيع كما يبدو الى خلفية إعادة بناء العلاقات في مجال الإنتاج . ومع ذلك فمن الواضح ان أغراض النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يمكن تحقيقها فقط من خلال اجراءات إعادة التوزيع ولكن من خلال توزيع اكثر عدلا للدخل العالمي .

ان الشرط الحاسم لتحقيق الانجاز الكامل لأغراض النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو النمو الخارجى الشامل للقدرات الإنتاجية بحيث تتحقق من خلال الربط الأمثل للمصادر المحلية مع امكانية التعاون الدولي . ولكى يتم ذلك سيكون على الدول النامية ان تدخل في صراع مع المؤسسات الدولية التى تستخدم قوتها الإنتاجية والتكنولوجية والمالية لى تحصل في المقام الاول على أقصى أرباح ممكنة ، فالأرباح الخيالية التى تحققها تفوق دائما رعوس أموالها الاستثمارية .

ولذلك فانه في مجال النظام الاقتصادي الدولي الجديد تعطى أهمية كبيرة لاجراءات نقل المعرفة العلمية والفنية التى تساعد على تطوير انجازات الاستقلال الاقتصادي الحقيقى واختيار طريق للتنمية يتمشى مع ارادة الناس . ومن بين تلك الاجراءات نذكر بصفة خاصة

- تلك التى تعكس احتياجات اقتصاد متخلف والطرق التى يمكن للدولة تطبيقها بها .

- التوجيه الأكثر وضوحا للبحث العلمى والتكنولوجيا في الدول المتقدمة للتعاون الدولي في هذا المجال نحو مواجهة احتياجات الدول النامية .

- سياسة التعاون الثنائى في مجال العلم والتكنولوجيا لمواجهة الحاجة لتطوير البحث العلمى في الدول النامية ولوضع بنية قومية وشاملة للعلم والتكنولوجيا .

ان تطبيق توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية قد يساهم في النقل السريع للمعرفة العلمية والفنية للدول النامية والتحقيق الأكثر فعالية للعلم والتكنولوجيا من جانب تلك الدول من أجل أغراض التقدم الاجتماعى والاقتصادى ورفع مستوى معيشة السكان والتغلب على التخلف وانشاء هيكل اجتماعية حديثة .

ان التناول الشامل لعملية التنمية الذى تقوم به كثير من الدول النامية يجعلها تواجه عددا من المشكلات التى تعتمد في حلها على مساعدة المنظمات الدولية التابعة لنظام الأمم المتحدة . ومن هنا يمكن لليونسكو ان يقدم مساهمة من خلال توسيع قاعدة البحث وتوجيهها الى الجوانب العالية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد والى طرق زيادة انجازات التقدم العلمى

والتكنولوجى فى ضوء مستوى التنمية الاقتصادية وهيكلا الاقتصاد والنظام الاجتماعى والتقاليد الثقافية والقومية وكذلك من خلال وضع التوصيات المتعلقة بجعل نظم التعليم وتدريب الافراد متمشية مع الاستراتيجية الطويلة المدى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان طبيعة الامكانية العلمية والتكنولوجية المؤدية الى التنمية الاقتصادية المستقلة وخطوط الاولوية التى يمكن انشاء تلك الامكانية فى اطارها فى الدول النامية والربط الامثل للتكنولوجيا المحلية والمستوردة والمعدات والبحوث والتنمية ومحو عدم المساواة المادية والظلم الاجتماعى . . كلها تمثل مجموعة اخرى من الاسئلة التى لا زالت تبحث عن الاجابة .

ويمكن لليونسكو التحدث مع السلطات المعنية حول الطرق التى يمكن من خلالها اعادة توجيه الامكانيات العلمية والتكنولوجية بالضخمة - التى تستخدم فى الوقت الحاضر لاغراض التسليح - نحو أهداف التنمية السلمية لجميع الدول وحل المشكلات العالمية ، وتنظيم البحوث الموسعة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة والبعيدة المدى للدول النامية واعطاء الاولوية للدول الاقل تقدما .

وعلى مدى العشر السنوات الماضية دخلت كثير من المشكلات التى ذكرت فى نطاق نشاط اليونسكو حيث اخذت اليونسكو زمام المبادرة فى عدة مناسبات واصدرت عدة توصيات ولكن التصعيد المتزايد للوضع الدولى فى بداية الثمانينيات وصياغة الاستراتيجية فى عقد الامم الجديدة للتنمية واعادة توجيه التنمية فى عدد من الدول المحررة استلزمت جميعها اعادة تقييم بعض الآراء والاتجاهات القائمة .

ولقد قدم الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول الاشتراكية التعاون على اساس التناول الشامل لمشكلات التنمية مما ساعد على تطوير انشاء اقتصاد حديث يتناسب مع الظروف الخاصة لكل دولة ومع البناء القطاعى والمحلى لمجمعات الانتاج سواء الصناعى او الزراعى الصناعى ومع 'خلق' بنية علمية تكنولوجية قومية ونظم فعالة للتعليم وتدريب الافراد مع المشاركة الفعالة من جانب الدول الاقل تقدما فى مجال التبادل العلمى والتكنولوجى الدولى .

وكما اظهرت تجربة التعاون مع الهند على سبيل المثال ، فان هذه الافراض قد استفادت كثيرا من عقد الاتفاقيات الطويلة الملبى بين الحكومات ومن برامج التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى والتكنولوجى التى تستمر من عشر الى خمس عشرة سنة . لان ذلك ساعد على امكانية تنسيق التعاون الدولى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاطراف فى الاتفاقيات او البرامج كما ساعد على تسهيل الاحتكاك بين

الأجهزة التخطيطية والإدارية تلك الدول والتعاون في مجالات البحوث التطبيقية والجوهرية والعمل الإنمائي وفي مجال المشروعات في دول العالم الثالث وفي تنشيط التخصص والتعاون في مجال الإنتاج والعلم والتكنولوجيا .

إن استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مجتمعات إنتاجية قطاعية ومحلية وفي النهاية مجمع اقتصادي قومي على أساس عصري يمكن أن تشتمل على كثير من المسلمات المتعلقة بالمفاهيم الجديدة للدول النامية .»

وتوجه مثل هذه الاستراتيجية نحو حل المشكلات الرئيسية لاقتصاد متخلف وقد تعمل على ربط الأهداف المتوسطة والطويلة المدى ومصالح النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والمصادر المحلية والخارجية . ويساعد تنفيذ هذه الاستراتيجية على تقوية السيادة القومية بتزويدها بقاعدة مادية يمكن الاعتماد عليها وتكثيف التعاون بين الدول النامية بعضها البعض العمل على مشاركتها الفعالة في العلاقات الاقتصادية العالمية على أساس من المساواة . هذه في نهاية الأمر أهداف تبدو واضحة في برنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد

مَرْكَزُ مَطْبُوعَاتِ الْيُونِسْكَو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

تضم مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبائعا العربية وتقوم بنقلها إلى العربية نخبه مختصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعب القومي لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

نظم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الأولية

٧ : بيرو

الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية

الميزة الأساسية للبيانات الاحصائية التي ندرسها في هذا المقال هو طابعها الاجتماعي الاقتصادي . ولذلك يصعب علينا أن نقرر ما يجب دراسته في هذا المجال ، نظرا قلة الاحصاءات المجردة من الطابع الاجتماعي الاقتصادي . ولذلك ندرس في هذا المقال من الاحصاءات ما يماون على وضع السياسة الاقتصادية ، ويوفر من المعلومات ما يلزم للاجهزة المختصة بالرعاية الاجتماعية ، ويساعد الجمهور بأمره على تكوين صورة أقرب الى الحقيقة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية وسنختار من الغيض الغزير من الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية ما يتم انتاجه ونشره حاليا ، ولا نشير ، الا لأمما ، الى الاحصاءات المتصلة بالماضى .

والميزة الثانية للبيانات الاحصائية التي اخترناها هي صفتها الدورية المنتظمة وان كنا قد أوردنا مبدأ من المسوح والدراسات الخاصة التي تصلح أساسا لجمع احصاءات مستمرة على الرغم من اختلافها في صفتها الدورية .

الكاتب : فرناندو جونزالز قجيل
بالاشتراك مع : أنا ماريا تنينباوم
و خوليو فيلاردو

(١) عضو هيئة الباحثين بمركز الدراسات الادارية، بمدينة
ليما عاصمة بيرو ، وأستاذ الاقتصاد بجامعة القديس

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الاعلى للثقافة وسابقا رئيس
مشروع الالف كتاب لوزارة التعليم .

والميزة الثالثة للاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية التى نطّلها فى
الاجهزة المشتركة فى نشاط معين على المستوى القومى . وعلى أساس
هذا التعريف لن يشمل تحليلنا تلك الاحصاءات المنبثقة من عمليات
الوحدات الخاصة ما لم يكن نشاطها من الاهمية بحيث يمكن اعتباره نشاطا
عاما ، وكذلك استبعادنا احصاءات الهيئات العامة والخاصة مما يتصل
بعملياتها الادارية كالبائانات المالية للشركات . وكذلك استبعادنا الاحصاءات
الخاصة بالمدن والمقاطعات والاقاليم الفردية ، وان كانت الاحصاءات التى
تغطى الدولة كلها انما يتم فى الواقع تحليلها على أساس تقسيمها تبعاً
للمدن والمقاطعات والاقاليم .

والميزة الرابعة والاخيرة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية التى
نطّلها هو طابعها الاولى . ولذلك كانت المعلومات التى تنطوى عليها هذه
الاحصاءات هى المعلومات التى حصلنا عليها بالطرق المباشرة اى المعلومات
التي اتيح للمنتفعين بالشكل الذى جمعه المنتجون دون ان يخضع لاي
معالجة فير ما يلزم لاغراض الجداول الاحصائية . ومن ثم فان قائمة

الاحصاءات التي أوردناها لا تشتمل على نسب ، أو نسب مئوية ، أو مؤشرات البح . ومتى عرفنا الاحصاءات الأولية المتاحة استطعنا ان تكون - بالفعل - صورة واضحة للمؤشرات التي يمكن استنباطها منها ، بصرف النظر عما اذا كانت هذه المؤشرات قد وضعتها أو لم تضعها تلك المصادر التي تنتج أو تنشر الاحصاءات الأولية .

تصنيف الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية :

سنحلل فيما يلي احصاءات مصنفة تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

- (١) احصاءات ديموغرافية (= سكانية) ، واجتماعية ، وعمالية
(ب) احصاءات اقتصادية اجمالية (ج) احصاءات خاصة بقطاع معين من النشاط الاقتصادي .

فاما القسم الاول (١) فانه يغطى مجالا من الانشطة مماثلا للمجال الذي تغطيه الامم المتحدة في احصاءاتها اي احصاءات ديموغرافية (١.١) . واحصاءات اجتماعية (٢.١) واحصاءات خاصة بالعمل والضمان الاجتماعي (٣.١) . وتنقسم الاحصاءات الديموغرافية بدورها الى احصاءات تعداد السكان (١-١) واحصاءات سكانية (٢-١) واحصاءات حيوية (٣-١) تشمل بيانات عن المواليد ، والوفيات والزواج ، والطلاق - واحصاءات الهجرة المحلية والخارجية (٤-١)

اما الاحصاءات الاجتماعية فتتنقسم الى احصاءات الاسكان (١-٢) والتعليم ، والعلم ، والتكنولوجيا (٢-٢) ، والثقافة ، والترويج ، والاتصال الجماهيري (٣-٢) والصحة (٤-٢) والامن ، والنظام العام (٥-٢) والخدمات الاجتماعية (٦-٢) .

اما احصاءات العمل والضمان الاجتماعي فتتنقسم الى احصاءات العمالة (١-٣) وتشمل بيانات عن العمالة ، والسكان ذوى النشاط الاقتصادي ، والاجور والمرتبات ، وثقبات العمال ، ومنازعات العمل ، وخدمات العمالة ، والحوادث والاصابات والمعجز عن العمل في مجال الصناعة ، واحصاءات الضمان الاجتماعي (٢-٣) .

اما القسم الثاني (ب) وهو احصاءات اقتصادية اجمالية فتشمل النظم المستخدمة في الحسابات القومية (ب١) والاحصاءات الحكومية (ب٢) والقطاع الخارجى (ب٣) . ويشمل هذا القسم ايضا احصاءات عن الاسعار (ب٤-١) ، وعن حجم وتكوين ميزانية الاسر (ب٤-٢) . والاحصاءات التي نلخصها في هذا القسم ذات طابع عام ، وتعلق بالانشطة التي تدور في مجال الاقتصاد لا في قطاع خاص من النشاط الاقتصادى .

اما القسم الثالث (ج) فيشمل احصاءات اقتصادية اجمالية من قطاع معين من النشاط الاقتصادي (ج) . وهذه تتعلق بقطاعات خاصة من الاقتصاد ، وتنقسم طبقا للتقسيم الرئيسى المتبع فى « التصنيف الصناعى القياسى الدولى لجميع الانشطة الاقتصادية » المعمول به فى الامم المتحدة . والاحصاءات التى نطلها فى هذا الصدد تتعلق بالزراعة والصيد ، والغابات ، وصيد الاسماك (جـ ١) ، والمناجم والمهاجر (جـ ٢) ، والصناعة (جـ ٣) ، والكهرباء ، والغاز والمياه (جـ ٤) والانشاءات (جـ ٥) وتجارة الجملة والتجزئة ، والمطاعم ، والفنادق (جـ ٦) ، والنقل والمواصلات (جـ ٧) والمالية والتأمين (جـ ٨) ، والاحصاءات السياحية (جـ ٩) والاحصاءات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والشخصية (جـ ١٠) .

السمات العامة للاحصاءات :

ذكرنا فى القوائم الاحصائية التى سنشير اليها فيما بعد المسلسلات الاحصائية التى جمعتها الاقسام الادارية التابعة للجهاز القومى للاحصاء . وعلى الرغم من اننا سوف نحلل النتائج التى تم التوصل اليها عند الاشارة الى هذه الاقسام الادارية ، فانه يجدر بنا ان نشير الى ان هذه النتائج تعكس السمات العامة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية التى نطلها فى هذا المقال ، نظرا لان الجهات المسؤولة عن انتاج الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية هى اجهزة عامة فى جوهرها . اما الجهات الاخرى فهى تمثل المنتفعين ، وتنتج فى كثير من الحالات الاحصاءات الاولى أو تنشر التحليلات التى تستخدم فيها هذه الاحصاءات لاغراض معينة .

ويلاحظ ان الاحصاءات فى الاطار الذى تركز عليه هذه الدراسة تتصل اساسا بالناحية الاقتصادية ، فى حين ان الاحصاءات الخاصة بالبيئة الاجتماعية تحتل المكان الثانى . هذا ، والوارد ضئيلة بصفة عامة ، ولكنها اشد خالة فى حالة انتاج الاحصاءات الاجتماعية .

ويمكن القول بان المتغيرات التى يتم انتاجها حاليا بصفة دورية قد احرزت بعض التقدم فى الايام الأخيرة . وعلى الرغم من ان المجال لايزال متسعا للمزيد من التحسين من حيث نوعيتها ، وشمولها ، ودورها ، وسرعة معالجتها ونشرها ، وتوزيعها الجغرافى ، وفى وسعنا ان نؤكد ان الاحصاءات التى يتم انتاجها تقدم صورة للموقف الاجتماعى والاقتصادى السائد فى البلاد اذق مما قدمته فى الماضى . وهذا اقصى ما يمكن توقعه فى ضوء الموارد المحدودة المتاحة ، والمصائب التى تعوق انتاج البيانات الاحصائية . وسنفصل القول فى ذلك فيما يلى :

ومن العوامل الجوهرية فى نوعية الاحصاءات صحتها والوثوق بها .
غير ان الصحة والثقة لا تتوقف على المشتغلين بالعمل الإحصائى فحسب ،
بل على نوعية الاحصاءات المكونة للمادة الخام المنتج الإحصائى والتى يتم
الحصول عليها من مصادر مختلفة ، كما تتوقف على الأغراض التى تستخدم
فيها الاحصاءات ، والطرق المستخدمة فيها ، وتدريب كل من الذين يقدمون
الاحصاءات ، والذين يعالجونها حتى تتاح للمتفعين .

ولايزال هناك قدر كبير من الاحصاءات المتوافرة فى مختلف القطاعات
العامة والمنظمات لم يؤخذ فى الاعتبار أو تتم معالجته . والمقصود بمعظم
البيانات التى تتم معالجتها هو استخدامها لأغراض إدارية معينة لا لأغراض
إحصائية . ومن الصعب استخدام مثل هذه الاحصاءات فى تطبيقات أوسع
نطاقا . وقد بذلت فى السنوات الأخيرة بعض المحاولات للانتفاع على نحو
أفضل بالبيانات التى يتم جمعها - من خلال القنوات الإدارية -
بالتنسيق فى إطار الجهاز القومى للإحصاء ، وبالاتصالات القائمة بين
أجهزة الإنتاج المختلفة والمتفعين ، وباستخدام الاستفتاءات الدائرة حول
موضوع واحد .

والى جانب العيوب الكامنة فى العملية الإحصائية ذاتها قد يرى
الذين يقدمون الاحصاءات أنه من المصلحة تشويهاها فى كثير من الحالات
محافظة على طابعا السرى . وقد يؤدى الخوف من انشاء المعلومات الى
تشويهاها بلسان مصدرها نفسه . وهناك طرق ووسائل لاختيار اسباق
البيانات وخطوها من التناقض والتشويه ، وقد طبقت هذه الطرق فى كثير
من الحالات وسوف تشير الى مزاياها وعيوبها عند الكلام على الموارد
المتاحة لإنتاج ونشر الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية . ولهذه المزايا
والعيوب تأثير هام على نوعيتها .

وقد حدث تقدم كبير على مر السنين فى إنتاج احصاءات
اجتماعية - اقتصادية اجمالية على المستوى القومى . ومنذ ١٩٧٧
صدرت التعليمات الى القطاعات المختلفة بتقسيم احصاءاتها على أساس
إقليمي : فمن محاولة لتحليل التقدم نحو الأمر كبرى والإقليمية^{١٠} ، ولكن
على الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا المجال لم يتمشى حتى الآن
إنتاج الاحصاءات الكافية لتغطية الاقاليم الجغرافية وزاد الأمر تعقيدا انه
لا يوجد نظام واحد لتقسيم البلاد الى اقاليم ، وانه أصبح من الصعب
الربط بين الاحصاءات ، نظرا لان السلاسل الإحصائية التى تغطي الاقاليم
مما أنتجتها القطاعات المختلفة ترتبط بأنماط مختلفة من التقسيم الإقليمي .
ثم انه سوف يصبح من الضروري زيادة إنتاج الاحصاءات التى تغطي

الأقاليم والمقاطعات والمراكز وغيرها من التقسيمات المحلية ، بعد فحص احتياجات المتفعين أولا .

وانك لتجد ان أكثر الإحصاءات الدورية شيوعا هي الإحصاءات السنوية . ولما تجد إحصاءات جمعت في فترات تقل عن سنة . ولما كانت هناك حاجة ملحوظة الى المزيد من الإحصاءات التي تجمع في فترات متكررة قصيرة تلبية لبعض الأغراض الخاصة ، أمكن لنا أن ندرك أن هناك نقصا في الإحصاءات المجمعة على أساس نصف سنة ، وربع سنة ، وكل شهر ، وكل اسبوعين ، وكل اسبوع . ويجب ان يعرف القرض المراد من كل سلسلة من هذه الإحصاءات قبل تقرير الصفة الدورية المناسبة . وهذا أمر موكول الى وحدة الإنتاج بالتنسيق مع كل من المتفعين ومصادر الإحصاءات . على أن المزيد من العمل لا يزال مطلوبا في هذا المجال وكذلك الحال في معدل معالجة الإحصاءات ونشرها . ولكن عذا الأمر محكوم - للأسف - بالإمكانات المتاحة .

السمات الخاصة للإحصاءات

ادرجنا تعداد السكان بين الإحصاءات السكانية مراعاة لافراض التصنيف . ولكن الواقع أن الأخيرة تتجاوز كثيرا المجال الديموغرافي المحض . أما التعداد فيمدنا بإحصاءات عن تركيب السكان في البلاد ، وخصائصهم من الناحية المهنية والاقتصادية . وقد تم تعداد السكان سبع مرات حتى اليوم ، ولم تنشر نتائج الثلاث الأولى التي أخذت في ١٨٣٦ و ١٨٥٠ و ١٨٦٢ . أما نتائج المرات التالية في ١٨٧٦ و ١٩٤٠ و ١٩٦١ و ١٩٧٢ فقد نشرت . ومن المتوقع إجراء التعداد الثامن في ١٩٨١ . والآراء متضاربة حول نوعية الإحصاءات التي جمعت في التعداد الأخير ، ولكن الرأي السائد أن تقدما كبيرا قد تم في النواحي الفنية ، وفي التغطية الشاملة للسكان . ولذلك فإن هامش الصحة في البيانات الإحصائية ضيق جدا .

وتستخدم بيانات التعداد المجموعة من مكاتب التسجيل العام في جميع الإحصاءات الدورية عن المميزات السكانية والإحصاءات الحيوية . وتكاد مكاتب التسجيل عتاء كبيرا في تغطية التعداد لكل من السكان ، ولذلك يجب تقدير عدد « السواقط » (الذين أغفلهم للتعداد) حتى يتسنى إصدار أرقام صحيحة موثوق بها . وقد أثبتت نتائج التعداد خطأ التقديرات المتعلقة بعدد السكان في البلاد ، نظرا لأن هذه التقديرات لا تمثل الاتجاه الحقيقي لعدد السكان ، وتوزيعهم المكاني ، وتصنيف أعمارهم . وقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة للتغلب على هذه المشكلة

جزئيا ، عن طريق المسح القومى للسكان الذى أجرى بين سنتى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وسوف تساعد نتائجه على التقدير الدقيق لعدد السكان فى البلاد .

أما الإحصاءات الاجتماعية فهي متخلفة عن ذلك من حيث التغطية ، والصحة ومعدل الانتاج والنشر . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى نوعية بعض الخدمات المتاحة ، كما يرجع الى خصائص الاهالى ، مما يزيد من صعوبة معالجة الإحصاءات ، يضاف الى ذلك أن نوعية الإحصاءات تتأثر بسبب الحصول على البيانات الإحصائية من مسح العينات فى معظم الاحوال ، كما تتأثر بسبب اختصار بعض المتغيرات المدروسة على الخدمات التى يؤديها القطاع العام . وإذا قُدم القطاع الخاص بياناته الإحصائية عن انشطته فإنه يتأخر فى توصيلها مما يزيد من صعوبة وضعها فى شكل مجاميع كلية صحيحة ، نظرا لان المؤشرات ليست متماثلة دائما .

ويمكن القول بأن الإحصاءات الصحية عن المساكن لا تزال محصورة فى نتائج التعداد . ومن المنتظر أن يجرى ثالث تعداد للمساكن فى ١٩٨١ ولكن يلاحظ أن إحصاءات المساكن قد أخذت من تعداد السكان أيضا والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من الإحصاءات القائمة مستمدة من التقديرات المبنية على أرقام التعداد .

والى جانب هذه الإحصاءات ، كانت هناك - فى الماضى - إحصاءات قليلة جدا مستمدة من قطاعات متعددة . غير أنها لم تكتسب أهمية إلا منذ عهد قريب . وتقوم هذه القطاعات بجمع تلك الإحصاءات أو إنتاجها ، ولكنها تتصل بطبيعتها بالمساكن ، ولذلك عوضت النقص فى هذا الباب ولا يمكن الحصول على كثير من بنود هذه الإحصاءات إلا بالطرق غير المباشرة أو مسح العينات ، بل أن الأجهزة المنتجة للإحصاءات بالفعل لا تستطيع التوصل الى عدد محسوس من مصادر الإحصاءات . وهذا يصدق على إحصاءات المباني ، ومشروعات التنمية الحضرية ، والفقر الأجرة (الطعام والمبيت) والمساكن القائمة بالجهود الذاتى ، وأسعار المساكن . وتعد مكاتب الوزارات المختلفة والسجلات الادارية فى الجهات المكلمة لمصادر الإحصاءات الخاصة بالمساكن .

وتمتاز الإحصاءات الاجتماعية بأوسع مدى من التغطية ، ولكن أعلى معايير الصحة تتوافر فى قطاع التعليم . وتتضمن البيانات الإحصائية المتاحة مؤشرات خاصة بمستويات التعليم ، وإحصاءات عن المراكز التعليمية ، ومختلف أنواع طلاب الوظائف ، والدارسين ، والمتعلمين للدراسة ، والحاصلين على البكالوريوس ، والحوافز التعليمية . ومع ذلك

انقطعت استثمارية الاحصاءات في قطاع التعليم بسبب اصلاح التعليم الذي ادخلته حكومة الثورة . وتشمل انواع التعليم التي تتوافر بشأنها البيانات الاحصائية من سنة ١٩٧٣ فما بعدها ، التعليم اساسي والتدريب المهني ، والتدريب المنتظم والخاص والابتدائي . ومنذ ١٩٦٠ فصاعداً توافرت الاحصاءات عن المدارس الثانوية العامة ، والثانوية المهنية ومدارس اعداد المعلمين ، كما توافرت ، حتى ١٩٧٠ ، عن مدارس الفنون والصناعات والمدارس الثانوية العليا ، والتعليم غير الجامعي ، والتعليم قبل المدرسي ، والتعليم الابتدائي . وبعد ان كانت التغطية على مستوى الدولة حتى ١٩٧٠ أصبحت على مستوى المناطق التعليمية من سنة ١٩٧٣ فما بعدها .

ويمكن القول بأن الاحصاءات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا تحسّل المكان الاخير . ويرجع بعض السبب في ذلك الى ان النشاط في هذا المجال لم يلق تشجيعاً الا في الايام الاخيرة . أما الاحصاءات الخاصة بالثقافة ، ووسائل الترويج ، والاتصال الجماهيري ، فهي شاملة فيما يتعلق بالمتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار ، وتختص هيئات مختلفة بجمع الاحصاءات ونشرها ، اذ لا يوجد جهاز واحد تتركز فيه هذه المهمة . والتغطية مقصورة على الاحصاءات المستمرة من المصادر العامة ، والنشر محدود .

ويتم تسجيل ومعالجة الاحصاءات الخاصة بقطاع الصحة على اساس شهري ، وترد الاحصاءات في المؤسسات المختصة مباشرة . وفيما يتعلق بتنظيم هذا القطاع ، فان الاحصاءات متوافرة بشأن الموارد اللازمة لتسييره .

وفي عتام الاحصاءات الاجتماعية تأتي الاحصاءات الخاصة بالامن والنظام العام ، والاحصاءات الخاصة بالخدمات الاجتماعية . وفيما يتعلق بالاولى فان التغطية والصحة كافية ولكن نشرها محدود وفي بعض الحالات تكون الاحصاءات محاطة بالسرية . وفيما يتعلق بالثانية فان هناك انواعاً مختلفة من المتغيرات ترتبط بالشؤون الاجتماعية ، والمسؤولية عنها موزعة بين عدد من الاجهزة التي تختص بتقديم الخدمات اكثر مما تختص بجمع الاحصاءات ، وهذا يفسر لنا عدم الثقة بعنثل هذا النوع من الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية .

ويمكن تقسيم احصاءات العمل الى قسمين : احصاءات خاصة بعمالة والعاملين في قطاع الاقتصاد ، الاجور ، واحصاءات خاصة بالعمل في حد ذاته . فاما الاحصاءات التي تدخل في الباب الاول فهي مستمدة من المسوح التي تجري في اوساط الاسر والشركات ، وممن السجلات الادارية ، وكشوف المهربيات ، والمنظمات ، والمصالح في

القطاعات الأخرى ، والتقديرات المستمدة من تعداد السكان . وعلى الرغم من أن هناك طرقا لمراجعة صحة هذه الإحصاءات ، فإن المجال يتسع فيها لادخال كثير من التحريف المتعمد ، وبخاصة فيما يتعلق بموقف العمالة ومستويات الدخل . أما مستوى الصحة في إحصاءات قطاع العمل ، فهو أعلى بكثير ، لأنها تستمد من مختلف المصالح الحكومية ، وهذا من شأنه أن يكفل توافر البيانات الحديثة . وتتوافر البيانات الإحصائية عن تنظيمات النقابات العمالية ومنازعات العمل ، والإضرابات ، والاتفاقات الجماعية الخاصة بالأجور ، وخدمات العمالة ، والحوادث والإصابات والعجز عن العمل في مجال الصناعة .

ويتم جمع المتغيرات التي تشكل إحصاءات الضمان الاجتماعي أيضا وهذه دائرة البيانات التي تشكل الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والعمالية .

وقد حدث معظم التقدم في إنتاج البيانات الإحصائية في القطاع الاقتصادي بلا شك . ومن أسباب ذلك الضغط الذي يمارسه المنتفعون ، ولكن السبب الرئيسي هو مختلف البيانات الإحصائية التي تقدمها الحكومة . ويرجع تشجيع النشاط الإحصائي إلى عشرات السنين الماضية تقدمها الحكومة . ولكن المسلسلات التاريخية التي تم جمعها افتقرت إلى الاستقرار نظرا لاختلاف المعايير والأساليب التي استخدمتها مختلف الأجهزة المنتجة للبيانات الإحصائية . وهنا يمكن أن نشير إلى مظاهر للتناقض والتعارض في البيانات الإحصائية الواردة في مختلف المصادر . وهذه المشكلات التي عولجت في السنوات الأخيرة .

رتوضع الحسابات القومية طبقا لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (مسلسل ف ، رقم ٢ ، تعديل ٣) . وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يتبع إلا حديثا ، فقد حدث تقدم ملحوظ ، إلا أن الأمر لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا المجال . ومن مزايا أحدث تعديل لنظام للأمم المتحدة للحسابات القومية أنه يسهل المقارنة الجوهرية لتوجد الحسابات القومية في جميع الدول التي تنظمها «مجموعة الأنديز» (١) . وفيما يتعلق بجداول الدخل والخرج فإن التواتر المطلوب في جميع الإحصاءات لم يتحقق حتى الآن ولا يزال كثير من الجوانب الأخرى في حاجة إلى التحسين .

(١) نسبة لجمال الأنديز في أمريكا الجنوبية .

وربما كانت الإحصاءات الخاصة بالثئون النقدية والمصرفية ،
والمالية بوجه عام من أقدم الإحصاءات في البلاد وهذه الإحصاءات متوافرة
بشئ من التفصيل ، وتمتاز بالاتساق وعدم التناقض ، ودرجة عالية
من الصحة والدقة . وعلى الرغم من أن الإحصاءات الحكومية ، وإحصاءات
القطاع الخارجى ظلت تجمع منذ عشرات السنين ، فإنها لا تعكس نمطا
مستمر ، وربما كانت هذه الإحصاءات هي التي تختلف أشد الاختلاف
من مصدر آخر ، فبعض المتغيرات عرضة للتحريف في حين أن بعضها ظل
محاطا بالسرية الى عهد قريب . وعلى العموم فإن التقدم الذى حدث في
تطوير هذه الإحصاءات الاقتصادية الإجمالية يدعو الى الرضا .

وتحسب مؤشرات أسعار الجملة وأسعار السلع الاستهلاكية بسرعة
في المدن الكبرى بالبلاد على أساس معدلات الأسعار المختلفة للسلع
الشخصية التي تشكل « سلة التسوق » (= سلة السلع التي تشتري
من السوق) . ثم تاتي مؤشرات أسعار السلع الرئيسية الكبرى لتكمل
دائرة إحصاءات الأسعار . وتجمع أيضا سلاسل إحصائية لتصنيف
ميزانيات الأسر في مختلف المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية على
أساس مسوح الميقات والبحوث الاجتماعية . وقد أجري في جميع أنحاء
البلاد مسح أسري واحد على المستوى القومي يبحث في الاستهلاك . وكانت
الإحصاءات التي تم جمعها في هذا الشأن شاملة تماما . ويقوم الجهاز
القومي لإحصاءات الطعام حاليا بدور هام للغاية فيما يتعلق بإحصاء
النفقات التي تصرف على استهلاك الطعام .

والقسم الثالث من الإحصاءات المعروف باسم « إحصاءات اقتصادية
عن نوع معين من النشاط » قدم وصولا الى مستوى عال أيضا ، إذا أخذنا
بعين الاعتبار الامكانيات المحدودة المتاحة لجمع الإحصاءات . وتستخدم
في هذا الشأن مصادر مختلفة أشهرها التعداد ، والمسح ، والسجلات
بالأولى فإن التغطية والصحة كافية ، ولكن نشرها محدود وفي بعض
الادارية . وتصنيف البيانات في هذا القطاع لا غبا عليه . وقد امكن جمع
عدد كبير من المسلسلات الإحصائية بشأن منتجات معينة . وعلى الرغم
من أن التغطية تتسم بالطابع للقومي في الغالب ، فإن عددا كبيرا من
المسلسلات الإحصائية يتم انتاجه بالنسبة لبعض المقاطعات والاقاليم .
وتجمع هذه الإحصاءات - غالبا - على أساس سنوي ولكن كثيرا من
المسلسلات يتم انتاجها في فترات أقصر من ذلك . والعادة أن القطاعات
المختلفة تضع بعض التقديرات أولا ، ولا يتم تعديلها - في بعض الأحوال -
الا بعد مرور وقت طويل ثم توضع الأرقام النهائية بعد ذلك .

الجهاز القومى للإحصاء

نبذة تاريخية موجزة عن

جهاز الإحصاء فى بيرو

لقد كان تاريخ الجهاز القومى للإحصاء فى بيرو غريب الأطوار ، اذ لا يوجد أى جهاز واحد قد عاش زمنا طويلا فى مكان واحد مثل هذا الجهاز ، وذلك نظرا لان تغييرات مستمرة قد طرات عليه من النواحي القانونية ، والادارية ، والعملية . ويجدر بنا أن نشير الى أن الاهمية التى اكتسبتها المعلومات الاجتماعية والاقتصادية قد اختلفت على مر السنين ، باختلاف الأغراض التى هدفت اليها مختلف الحكومات .

فعلى عهد امبراطورية « الإنكا » لعبت الإحصاءات دورا رئيسيا فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وفى وسعنا أن نؤكد أنه وجد فى هذه الامبراطورية نظام للإحصاء ، وأنه انتج معلومات عن عدد السكان ، والاقتصاد خاصة . وكان هذا النظام فى تلك الامبراطورية مبنيا على الكويبو (العقدة) وكانوا يطلقون على الموظفين المتخصصين فى هذا العمل اسم « كويبو كاميوك » . وكانت الكويبو تتألف من حبل ألقى ، طويل سميك ، تتدلى منه خيوط ربطت بها سلسلة من العقد . وكان القوم يسجلون الحوادث ، والقصص والأخبار ، ومختلف القواهر الكمية ، بواسطة لون ، وسمك ، وطول الحبال ، ومختلف أنواع العقد .

وكان نظام الإحصاء عند الإنكا ذا أغراض عملية ، ولذلك حظى بتأييد القوم ، فسجلوا به الموالب ، والوفيات ، والقوى البشرية الصالحة للدفاع عن السكان والقادرة على توفير أسباب الرفاهية لهم ، كما سجلوا منتجات الأرض ، والمواشى ، والمعادن . وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت لدى القوم إحصاءات حيوية وإحصاءات خاصة بالمجسرة ، وفى وسعنا أن نؤكد أنه أول تعداد للسكان تم إجراؤه فى ذلك العهد .

وفى عهد الاستعمار (١٥٣٥ - ١٨٢١) اتجه إنتاج الإحصاءات الى خدمة الأغراض الضريبية والدينية ، لمعرفة الأشخاص الذين تجبى منهم الضرائب ، والقوى البشرية القادرة على العمل فى المناجم ومناشر الاخشاب ، وعدد المهنود الحرس الذين امتنعوا المسيحية ، ولذلك قبول تسجيل الإحصاءات بمقاومة واسعة النطاق ، وانتهى عهد الطرق الإحصائية الدقيقة فى عهد الإنكا ، فلم تكن هناك معايير فنية يهتدى بها فى جمع

الإحصاءات ، لذلك أغفلت الإحصاءات تسجيل كثير من الأشخاص والحوادث وكانت تغطية الإحصاءات لا جزئية فقط تقتصر على السكان المحليين أساسا . ولذلك كلن حظها من الصحة ضئيلا كما كان متوقفا .

وفى عهد الحكم الجمهورى حدثت تغييرات كبيرة فى أغراض واستخدامات البيانات الإحصائية ، والأهمية التى حظيت بها . وفى خلال الفترة التى أعقبت الاستقلال مبادرة اعترفت التشريعات القانونية بأهمية النشاط الإحصائى صراحة ولكن لم توضع نصوص قانونية باقلمة هيكل تنظيمى يمكن أن يقوم بإنتاج الإحصاءات . وكانت الأشكال الأولى من تعداد السكان فى عصر الجمهورية ١٨٣٦ ، ١٨٥٠ ، ١٨٦٢ . مشوبة بالعيوب الفنية ، وكان الغرض الاساسى من اجرائها هو ضبط جياة الضرائب ، كما كان الغرض منها تسجيل أسماء الناجيين ، والقادرين على أداء الخدمة العسكرية .

وفى ١٨٥٣ أنشئ قسم للإحصاء - لأول مرة - فى احدى وزارات الحكومة ولكن لم تنشأ « إدارة الإحصاء » الا فى ١٨٧٣ حين أعيد تنظيم هذه الوزارة . وقد قسمت هذه الإدارة الى ثلاثة أقسام : قسم للإحصاءات السكانية وثانى للإحصاءات اقليمية وثالث للإحصاءات الحكومية . وكان من أهم ما قلعت به هذه الإدارة هو اجراء تعداد ١٨٧٦ ، وهو أول تعداد فنى أجري فى بيرو ، وكان الهدف منه هو احصاء امكانيات البلاد البشرية والاقتصادية . ولم يقتصر الغرض منه على البيانات السكانية الكمية ، بل شمل تلك البيانات المتعلقة بملكية الاراضى والملكية الصناعية ايضا .

وكان من نتائج الحرب مع شىلى التى تورطت فيها بيرو بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٣ ، وما منيت به بيرو من الغزو والهزيمة ، أن أصبحت البلاد فى حالة يرثى لها ، فاختل نظام الدولة واضطربت امورها ، وضعف الاهتمام بالبيانات الإحصائية ، حتى لقد صرف النظر عن الاعتمادات المالية التى خصصت لإدارة الإحصاء فى السنوات المالية من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ . وقد ادى هذا الى تدهور العمل الإحصائى فى البلاد . والحق انه لم يحدث فى تلك الفترة تسجيل لاي نشاط إحصائى قومى . وفى ١٩١٥ خصصت فى الميزانية اعتمادات مالية لإدارة الإحصاء من جديد ، فعادت الى العمل مرة أخرى ، ولكنها أصبحت تابعة لوزارة الأشغال العامة. وكان من أهم ما قامت به من أعمال هو وضع مؤشر لارقام نفقات المعيشة فى مدينة ليما ، ونشر هذه المؤشر فى فترات منتظمة. وفى ١٩٢٣ انتقلت إدارة الإحصاء الى وزارة المالية والتجارة ، ووضعت جدولا لاسماء الناجيين فى

١٩٣١ وكان ذلك خطوة اولية نحو اجراء تعدادا قومى للسكان والعمالة
فى ١٩٤٠ .

وقد انشئت مصلحة الاحصاء بمقتضى القانون رقم ٧٥٦٧ الصادر فى
١٩٣٢ ، واطلق على ادارة الاحصاء اسم الادارة القومية ، وانشئ المكتب
المركزى للاحصاءات القومية .

وتم اجراء تعداد ١٩٤٠ بعد التعداد العام السابق بأربعة وسبعين
عاما وكان الهدف منه - فى هذه المرة - هو الحصول على بيانات عن
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان . وكان هذا التعداد من
المعالم البارزة فى تاريخ الاحصاء فى بيرو ، حتى لقد أصبح الناس يتحدثون
عن « عهد ما قبل ١٩٤٠ » و « عهد ما بعد ١٩٤٠ » عند اشارتهم الى نظام
الاحصاء فى بيرو .

وصدر مرسوم فى ١٩٤٤ بانشاء الادارة القومية للاحصاء ، وضعت
التوجيهات الخاصة بسير العمل فى المصلحة القومية للاحصاء ، وظل
الانتاج الرئيسى للسجلات الاحصائية من اختصاص الادارة القومية
للاحصاء التى اصدرت مسجلات احصائية عن المواليد ، والوفيات ،
والزواج ، والعمالة ، والثقافة ، والنقل ، وعن عدد من الانشطة الاقتصادية
والمالية ، ومؤشرات عن تكاليف المعيشة واسعار للجملة . وفى ١٩٥٨
تحولت الادارة القومية للاحصاء الى الادارة القومية للاحصاء والتعداد .
وفى ١٩٥٩ صدر القانون الاساسى للتعداد (القانون رقم ١٣٢٤٨) الذى
نص على اجراء تعداد للسكان والاسكان كل عشر سنوات ، وتعداد
اقتصادى كل خمس سنوات . وفى ١٩٦١ اجريت ثلاثة تعدادات تغطى
نواحى السكان ، والاسكان ، والزراعة .

ومنذ الخمسينيات انتشرت فكرة التخطيط ونهيات الازدهان
لقبولها ، وكانت البلاد تفتقر الى الاحصاءات المناسبة ، فاضطرت هيئات
التخطيط الى انتاج احصاءات اساسية بنفسها . ولما كان من الاهداف
الجزهرية للاحصاءات أن تكون اساسا للتخطيط ، توفقت العلامة - بعد
ذلك - بين الهيئات المشرفة على الاحصاء والتخطيط . وشهدت سنة
١٩٦٢ مولد المعهد القومى للتخطيط ، وخضعت الادارة القومية للاحصاء
والتعداد تحت اشرافه ثم عادت فالتحقت باحدى الوزارات .

وفى اثناء الستينيات اهتمت الحكومة بانتاج البيانات الاحصائية
مدافع الحاجة الى توفير البيانات المتصلة بالحصول على قروض دولية .
وكان « التحالف من أجل التقدم » ، وزيادة حجم المعونة الثنائية والمتعددة
الجوانب هما السبب الاكبر فى زيادة اهتمام الحكومة بانتاج البيانات

الإحصائية . وفي أواخر الستينيات ازداد الوعي بأهمية الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التخطيط . يضاف إلى ذلك أن التوسع في القطاع العلم أدى إلى زيادة الطلب على البيانات الإحصائية ، وكانت الحكومة هي المنتج الرئيسي يمثل هذه البيانات .

وكانت الحكومة الثورية للقوات المسلحة التي تولت السلطة في ١٩٦٨ تهتم دائما بإنشاء جهاز كفاء قادر على أداء الخدمات المتصلة بالإحصاء والتعداد . فنصت « خطة الحكومة » على ضرورة توحيد الهيئات المشرفة على الإحصاء بحيث تكون جهازا واحدا يعمل على تحسين الخدمات الإحصائية . وقد نفذت هذه الفكرة بعد عدة سنوات من التفكير فيها ، وذلك بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥ الذى أنشأ الجهاز القومى للإحصاء (ج ف ١) .

وكان أهم ما قامت به الإدارة المركزية للجهاز في خلال السبعينيات قبل إنشاء (ج ف ١) ما يلي : المسح القومى السكاني والاسكاني للمدن الجديدة (المراكز الهامشية) في ١٩٧٠ ، والمسح الزراعى الثانى الذى أجرى بين ٤ و ٢٤ سبتمبر ١٩٧٢ ، والتعداد السكانى السابغ والمسح الاسكاني الثانى في ٤ يونية ١٩٧٢ ، والسلسلة الثانية للمسوح الاقتصادية القومية التى تضمنت أبحاثا في التجارة ، والبناء ، والكهرباء ، والصناعة ، والمناجم ، والهيدروكربونات ، وصيد الاسماك ، وقطاعات الخدمات . وقد أجريت هذه المسوح على يد أفراد مدربين واستخدمت فيها أحدث الطرق التكنولوجية في معالجة المعلومات ونشرها وكان هذا يعنى تزويد المنتجين بمعلومات موثوق بها في أقصر وقت ممكن . ويجدر بنا أن نشير أيضا إلى بدء المسح الديموغرافى القومى في ١٩٧٤ بقصد معرفة حركة السكان في بيرو ، بالحصول على مؤشرات خاصة بالمواليد ، والوفيات ، والزواج ، والهجرة وكان من الوظائف الهامة للمكتب القومى للإحصاء والتعداد هو قيادة دوريا بجميع ونشر مؤشرات أسعار الجملة وتكاليف المعيشة . وقد قام بهذا العمل بعد ذلك المعهد القومى للإحصاء ثم المكتب القومى للإحصاء (م ق ١) ، وقد اتسع نشاط هذين في السنوات الأخيرة .

إنشاء ونمو الجهاز القومى للإحصاء

لقد قام الجهاز القومى للإحصاء بدور حيوى منذ إنشائه .، وجدير بالذكر أن المكتب القومى للإحصاء (م ق ١) ، وهو مجلس إدارة الجهاز ، والمكاتب القطاعية للإحصاء (م ق ١) المسئولة عن القطاعات الفردية هما الهيئتان المسئولتان بصفة رئيسية عن انتاج ونشر البيانات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية . وهناك هيئات أخرى عامة وخاصة تقوم بجمع الإحصاءات التى نعى بها في هذا المقال .

ومعلوم ان الجهاز القومى للاحصاء (ج ق ١) انشئ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ فى ديسمبر ١٩٧٥ ، وقد نظم تطبيق هذا المرسوم بمقتضى المرسوم العالى رقم ٧٧ - ب م ، ثم انشئ المعهد القومى للاحصاء (مع ق ١) ليكون هو الهيئة المركزية للجهاز ، وظل يعمل تحت هذا العنوان حتى ١٩٧٨ حين آلت مسئولية مجلس ادارة (ج ق ١) الى مدير المعهد القومى للتخطيط بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٢٤١١ . وتتركز الوظائف الفنية فى المكتب القومى للاحصاء (م ق ١) فى حين ان الانشطة العملية من اختصاص المكاتب القطاعية . ويستثنى من ذلك أنشطة البيانات الاحصائية التى تختص بها الهيئة المركزية للجهاز . وفى الوقت الحاضر يوجد للمكتب القومى للاحصاء ١٢ مكتبا احصائيا فى اركوبيا ، وكجامرقا ، وكيزكو ، وتشاشا بوبلس ، وشكلايو ، وشمبوتو ، وهيو انكاو ، واكوتوس ، وبيورا ، وبيونو ، وتاكنا ، وترجيلو .

ويمثل انشاء (ج ق ١) تقدما هاما فى سبيل انتاج الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية . وكان جمع الاحصاءات قبل انشاءه من اختصاص كل قطاع ادارى طبقا لموارده واحتياجاته . ولذلك لم يكن هناك أى تنسيق بين هذه القطاعات الادارية اذ كانت الطرق والاساليب تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا ، فحدثت ثغرات كبيرة فى البيانات ، وازدواج فى العمل ، وتناقض فى المعلومات . وقد عولجت كل هذه العيوب منذ انشاء هذا الجهاز المتكامل . ولا شك ان الادارة القومية التى تمتاز بالكفاية والقدرة تتطلب ان تكون الاحصاءات منسقة ، وصحيحة ، ومتاحة عند الطلب ، وان تكون صورة واضحة للموقف القومى ، وتسهل التخطيط المتكامل للتنمية وتصلح اساسا لاتخاذ القرار . ولذلك ، فان للجهاز القومى للاحصاء دورا حيويا يجب الاضطلاع به فى بيرو ، وذلك بالعمل على تحسين نوعية الاحصاءات المتاحة .

وتدعو الحاجة الى ربط الوحدات القائمة بوظيفة الاحصاء بعضها البعض ، عن طريق انشاء هيئة مركزية . ولا نستطيع ان نتحدث عن قيام جهاز قومى للاحصاء الا بعد تحقيق هذه الغاية . ويجب علينا ان نشير فى هذا الصدد الى انشاء لجنتين هما لجنة التنسيق ، واللجنة الاستشارية . فاما لجنة التنسيق فقد انشئت للتأكد من ان المكتب المركزى ومختلف القطاعات الادارية العامة تقوم بدور لافعال فى وضع السياسة الاحصائية القومية ، والخطة الاحصائية ، ولما اللجنة الاستشارية للاحصاء فقد انشئت لتسهيل مشاركة القطاعات غير العامة فى الانشطة الاحصائية القومية . وكذلك يهدف الجهاز القومى الى تنمية اهتمام الجمهور العام بالانشاط الاحصائية لكى يكفل مشاركته ومعاونته الفعالة على اساس طويل الامد مما يعد شرطا اساسيا لنجاح الجهاز فى مهمته .

وقد وضعت حتى الآن خطتان قوميتان للاحصاء احدهما تغطي المدة ١٩٧٧/٧٨ ، والاخرى تغطي المدة ١٩٧٩/٨٠ . وكانت هاتان بمثابة محاولة اولى لضم البيانات التي تحتوى عليها الخطط القطاعية والاقليمية الاولى ، وخطة الى الامام فى سبيل برمجة الاحصاءات ، وذلك باتاحة وسيلة لتنظيم نشاط مختلف الهيئات المنتجة للبيانات الاحصائية ، وهدف هاتين الخطتين هو توجيه احتياجات المتفعين فى القنوات الرسمية المختصة ، والافادة القصوى من الموارد المتاحة ، وضمان تنفيذ نشاط جميع الوحدات الموجودة فى الجهاز . وتحدد الخطتان المسؤولية عن المهام الواجب الاضطلاع بها فى تلك المدة ، كما تحدد ترتيب الاولويات ، والتغطية الجغرافية ، ودورية الاحصاءات . وتتجه النية الى اجراء تقدير سنوى ونصف سنوى وربيع سنوى للخطتين ، ويهدف هذا التقدير الى تصحيح الاخطاء ، وضمان حسن التنفيذ .

ويلاحظ ان وضع الخطط القومية للاحصاءات يرتبط بالخطط القومية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية . وبيان ذلك ان الخطة القومية للتنمية لسنة ١٩٧٩/٨٠ تهدف الى تنفيذ برنامج للانعاش القومى ، وتشجيع اللامركزية الاقتصادية ، وذلك بتعزيز هيئات التنمية الاقليمية . وعلى هدى هذه التوجيهات العامة تهدف الخطة القومية للاحصاءات لهاتين السنتين الى التوسع فى انتاج المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ، وتوسيع نطاق التغطية ، وتحسين انتاج الاحصاءات الاقليمية بحيث تمكس عملية اللامركزية .

هذا ، وبعد اقباع طريقة « الاستفتاء حول موضوع واحد » تقدما كبيرا احرزه الجهاز القومى للاحصاء . والامل كبير فى ان يودى استخدام هذه الطريقة الى تحسين جمع البيانات والمعلومات والاسراع بها ، وترشيد الاجراءات ، وتجنب الازدواج الذى لا داعى له فى الاحصاءات ، وتوحيد المعايير والتصنيفات ، وارساء قاعدة صلبة من المعلومات والبيانات للبنك القومى للمعلومات . وتتجه النية الى الحصول على المعلومات للضرورة من المصادر الاولية ، على اساس « استفتاء الجربة (الموضوع) الواحدة » وستجمع المعلومات باستخدام طرق موحدة ومنسقة ، تلبية لمطالب المتفعين على اختلاف انواعها . وقد بدأ استخدام الاستفتاءات فى سنة ١٩٧٦ وشملت فى البداية قطاعات الطعام ، والصناعة ، والمناجم ، والمصايد .

وسوف تختص الهيئة المركزية للجهاز باجراء التعدادات القومية بمعاونة المكاتب القطاعية المختصة طبقا لما هو مطلوب ، كما تختص بتنسيق وتوحيد اعمال الهيئات العامة والاشراف عليها . وتنطبق هذه الاحكام على المسوح المنتظمة والخاصة التى تجرى من وقت الى آخر . ويتم آمـ

المسوح بالتعاون مع مختلف القطاعات ، والمتفعين ، والمسؤولين عن
اجرائها .

وقد تمهدت بيرو في معاهدة كرتجينا (قرطاجنة) بتقديم البيانات
الإحصائية حتى يشترك في استخدامها أعضاء « مجموعة الإنديز » . ولكن
الحكومة لم تزود الجهاز حتى الآن بالإمكانات اللازمة للوفاء بهذا التمهيد ،
وان أمكن تلبية المطالب الملحة بفضل ما بذلته الوحدات التابعة للجهاز من
جهود إضافية .

الطاقة التنفيذية والإنتاجية للجهاز القومى للإحصاء

لقد زودتنا نتائج مسح التنظيم الإحصائى القومى الذى أجرى في
١٩٧٢ ببيانات تفصيلية عن خدمات الجهاز القومى للإحصاء وطاقته التنفيذية
في ديسمبر ١٩٧٦ . وقد نشرت في نهاية ١٩٧٨ البيانات التى أسفر عنها
المسح الإحصائى القومى الثانى . ولسوء الحظ حالت الاعتمادات المالية
المحدودة ، وقلة الموظفين دون إجراء المسوح الإحصائية بصفة دورية .
ويلاحظ أن البيانات التى تغطى معظم السنوات الأخيرة عامة ، وغير وافية
في حالات معينة ، وهى من انتاج المكاتب القطاعية التابعة للجهاز القومى
للإحصاء الذى تم تميزه في يوليو وديسمبر ١٩٧٨ . وسنبين أبرز سمات
البيانات التى امدتنا بها وحدات الجهاز المختلفة لى نعطى صورة حديثة
— بقدر الامكان — عن الطاقة التنفيذية والإنتاجية للجهاز ، ونصف التغييرات
الكبيرة التى حدثت في السنوات الأخيرة .

المكاتب الإحصائية (م ١)

لا نستطيع أن نلاحظ في السنوات الأخيرة أى معدل ثابت لنمو
الطاقة التنفيذية للجهاز القومى للإحصاء . ومن المؤشرات الدالة على هذه
الفاقة عدد المكاتب الإحصائية اى مكتب ادارى — بصرف النظر عن مستواه
الرياسى في الهرم الوظيفى — يخضع لسلطة أى جهاز من أجهزة القطاع
العام ، ويقوم بأداء كل أو بعض المهام المتصلة بجمع البيانات الإحصائية
وتحليلها كجزء من انتاج البيانات الإحصائية .

وقد دل مسح التنظيم الإحصائى القومى في ١٩٧٢ على وجود ٤٨
مكتبا إحصائيا ، ودل المسح الثانى على ارتفاع عدد المكاتب الى ٩٦ .
ويمكن تفسير هذا النحو — من جهة — بتوسع القطاع العام كما يتضح من
الريادة الجوهريّة في عدد مؤسساته ، كما يمكن تفسيره — من جهة
أخرى — بزيادة أهمية البيانات الإحصائية وإنتاجها وتنظيمها . غير إنه في
نهاية ١٩٧٨ لم يزد عدد المكاتب الإحصائية على ١٠٥ . ويرجع بطء معدل

النمو في السنوات الاخيرة الى تقصر الموارد المالية والبشرية مما يعسق
انشاء مكاتب جديدة مسئولة عن انتاج الاحصاءات ،

ومنذ اقرار المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ الذي نص على انشاء المكاتب
القطاعية للاحصاء في مختلف الوزارات ، حدث تقدم في هذا المجال . ففي
ديسمبر ١٩٧٩. انشئت هذه المكاتب في قطاع الاقتصاد والمالية ، وقطاع
التعليم ، وقطاع النقل والمواصلات فقط . ثم خصصت في القطاعات
الاخرى مكاتب ادارية للقيام بمهمة المكاتب الاحصائية . على اننا الآن نجد
ان قطاع العلاقات الخارجية هو القطاع الوحيد الذي يخلو من مكتب
قطاعي للاحصاء . فقد انشئت هذه المكاتب الاحصائية في بقية القطاعات منذ
وقت قريب ، وتتخذ الآن الاجراءات لاستكمال انشائها في بعض القطاعات
مثل قطاع الاسكان والبناء ، وقطاع التكامل . وفي بعض القطاعات تعتبر
المكاتب الاحصائية مسئولة مباشرة امام مدير القطاع نفسه ، وفي بعضها
الآخر يخضع المكتب لاشراف مكتب تخطيط القطاع ، ولكن عندما توضع
المكاتب الاحصائية تحت سلطة المكاتب الاخرى فانه يخشى عدم الاهتمام
بالعمل الاحصائي ، لانه في هذه الحالة ينزل الى المكان الثاني .

٥. يمكن - ايضا - اعتبار حجم المكاتب الاحصائية مؤشرا للطاقة
التنفيذية للجهاز . وتسهيلا لاجراء المسح في هذا المجال يتحدد حجم المكتب
على اساس عدد الموظفين التنفيذيين وكبار الفنيين فيه . وعلى اساس
هذا المعيار يمكن القول بان معظم المكاتب الاحصائية صغيرة ، نظرا لانها
تضم عددا اقل من ٥ من الموظفين التنفيذيين وكبار الفنيين (انظر
جدول ١) .

جدول (١)

عدد الموظفين الاختصاصيين التابعين للجهاز القومى للإحصاء من حيث الحجم (١) والقطاع الإدارى :

القطاع الإدارى	أقل من ٥	بين ٥ و ١٠	بين ١٠ و ٢٠	بين ٢٠ و ٤٠	بين ٤٠ و ٥٠
الزراعة والطعام	٤	٢	—	١	١
التجارة	٤	٢	١	—	—
الصناعة والسياحة	١٢	٩	٢	١	—
الطاقة والتمديد	٥	٣	١	—	—
الاقتصاد والمالية	٩	٩	—	—	—
التعليم	١٠	—	—	١	—
التكامل	٨	١	—	—	—
الداخلية	٦	٨	—	١	—
المصادر	٧	٣	٢	١	١١
مكتب الرئيس	١	٣	٢	—	—
العلاقات الخارجية	٦	—	—	—	—
الصحة	٩	٢	—	—	—
العمل	٥	١٠	٢	١	١
النقل والمواصلات	١٤	٣	٣	١	—
المجموع الكلى	٤	١	—	—	—
الاسكان والبناء	—	—	٨	—	—
المجموع الكلى	٩٦	١٥	٨٢٣	٢	٢
النسبة المئوية	٦٩	١١-٧١	١٥٦٣	٢٠٠٨	٢٠٠٨

المصدر : المسح الإحصائى « القومى الثانى » ، سبتمبر ١٩٧٨ ..

(١) يحدد الحجم طبقاً لعدد الموظفين التنفيذيين وكبار الفنيين فى المكتب .

الموارد البشرية ، والمالية ، والمادية

لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نقوم من الناحية النظرية المحضة بأى فحص دقيق لتقدم الجهاز وأنجازاته من حيث نوعية ومجال الإنتاج الحالى من البيانات الاجتماعية - الاقتصادية ، إذ يجدر بنا أن نوجه اهتمامنا الى عدد ومؤهلات الافراد للعاملين فى الجهاز القومى للاحصاء والموارد المالية والمادية المتاحة .

وتسهيلا لهذا المسح نقول : ان الموارد البشرية للجهاز تتألف من الموظفين العاملين فى المكاتب الاحصائية . وعلاوة على ذلك فاننا عند البحث فى نقص هذه الموارد سوف نشير بالضرورة الى مؤهلاتهم .

وفى نهاية ١٩٧٦ بلغ عدد الموظفين العاملين بالمكاتب الاحصائية التابعة للجهاز ١٨٩٣١ ، ولكن توزيعهم بين مختلف القطاعات لم يكن متجانسا وخير مثال لذلك مكتب رئيس الجمهورية الذى يضم ٣٣٪ من هؤلاء الافراد وان كان يجدر بنا أن نشير الى أن هذا الرقم يشمل كل الموظفين العاملين بالمكتب وبليه من حيث الحجم قطاع الزراعة والطعام لكثرة عدد الافراد فى هذا القطاع .

وفى يوليو ١٩٧٨ بلغ عدد موظفى الجهاز ٢٩٠٠١ أى ينقص قدره ٣٢٪ . ولكننا اذا استقننا من الحساب موظفى مكتب رئيس الجمهورية وموظفى قطاع العلاقات الخارجية ، والمعمالة - وهى القطاعات التى لم تقدم أى بيانات عن سنة ١٩٧٨ - رأينا أن عدد موظفى الجهاز لم ينقص بهذه النسبة فى يوليو ١٩٧٨ . ذلك أن موظفى القطاعات المذكورة يمثلون ٣٨٪ من موظفى الجهاز ، وان كان هذا الرقم أضخم من الحقيقة لانه يتضمن الموظفين المشتغلين بنشاط غير احصائى . هذا ويمكن تفسير النقص الظاهرى الذى لوحظ فى ذلك التاريخ بأن موظفى الجهاز تضمنوا فى المسح الاحصائى القومى الثانى العاملين فى مختلف المكاتب الاحصائية فى حين ان البيانات الخاصة بالموظفين لسنة ١٩٧٨ لا تشير الا الى المكاتب القطاعية للاحصاءات فى عدد من القطاعات الادارية .

وقد بلغت نسبة موظفى المكتب القومى للاحصاءات ٤٣٪ من مجموع موظفى الجهاز فى يوليو ١٩٧٨ . وكان عدد موظفى المكتب ٥٤٩ منهم ٥٠٧ يعملون فى المكتب المركزى و ٤٢ فى المكاتب الاقليمية . هذا ، وموظفو الجهاز لبسوا بأى حال من العاملين الجدد ، إذ نقل الكثير منهم من قطاعات ادارية أخرى حين انشئ المكتب القومى الذى يليه فى الاهمية قطاع الزراعة والطعام حيث تبلغ نسبة موظفيه ٢٨٪ من مجموع موظفى الجهاز .

ولم يكن الجهاز القومى للاحصاء منذ انشائه مزودا بالعدد الكافى من الموظفين فى أى وقت من الاوقات .، وقد اشتد هذا النقص فى السنوات الاخيرة على اثر تدابير التقشف الذى لجأت اليه الحكومة . وكان للجوانب المالية التى أغرت العاملين فى القطاع العام بالاستقالة من الخدمة تأثير كبير فى الجهاز اذ أدت استقالة الموظفين الى نقص عدد العاملين اعتبارا من اكتوبر ١٩٧٨ ولا سيما الموظفين المؤهلين . وكان لذلك اثره الملحوظ فى كفاية العمل الاحصائى . وفى ديسمبر ١٩٧٨ بلغ عدد موظفى الجهاز كله ١٩٨١ أى بنقص قدره ٢٤ ٪ عما كان عليه فى يوليو من ذات العام .، وكان النقص أشد ظهورا فى قطاعات الاقتصاد والمالية ، والطاقة والمنساجم ، والصناعة والسياحة . أما فيما يتعلق بالمكتب القومى للاحصاءات ، فقد ازداد عدد موظفى المكتب الإقليمية بنسبة ١٠٥ ٪ فى حين نقص عدد موظفى المكتب المركزى بنسبة ٢٣ ٪ .

وتوجد أعداد غير كافية من الموظفين المهنيين والمساعدين وقد تناقصت كلتا الفئتين بصورة مطلقة فى خلال السنوات الاخيرة . وفى ديسمبر ١٩٧٦ بلغت نسبة الموظفين المهنيين ٣٠ ٪ من القوة البشرية فى الجهاز ، فى حين بلغت فى ديسمبر ١٩٧٨ ، ٤٢ ٪ من مجموع الموظفين . وفى نهاية تلك السنة كانت أغلبية الموظفين من المهنيين فى قطاعات الاقتصاد والمالية ، والتعليم ، والصناعة والسياحة ، والتكامل فقط ، وكذلك فى المكتب القومى للاحصاءات .

ويجدر بنا أن نوجه النظر الى عاملين هامين آخرين فى الجهاز هما مستويات وفئات الموظفين المدربين . وتدل نتائج المسح الاحصائى القومى الثانى على أن ٧٧ ٪ من الموظفين هم من فئة الفنيين ، ومنهم رجال الادارة ، فى حين أن كبار الموظفين الفنيين لا يمثلون سوى ١٩ ٪ من القوة البشرية فى الجهاز ، ولذلك يحسن أن تزيد نسبتهم . ذلك أن نقص هذه الفئة من الموظفين قد أدى الى الحد من انتاج الاحصاءات ، ولكن المشكلة أخف حدة فى قطاعات التعليم ، والصناعة والسياحة ، والعمالة .

ومعظم موظفى الجهاز هم من خريجي المدارس الثانوية . وقد حصل عدد لا بأس به منهم على تدريب متخصص . أما الجامعيون وأصحاب الدراسات العليا فتبلغ نسبتهم — على الترتيب — ٤ ٪ و ٣٤ ٪ من جميع الموظفين . ويضم قطاع الزراعة والطعام أعلى نسبة من أصحاب الدراسات العليا ، اذ وصل ٣٣ ٪ من موظفيه الى هذا المستوى . وتتألف نسبة كبيرة من مجموع القوة البشرية للجهاز من موظفين فنيين مساعدين من خريجي المدارس الثانوية ، وتبلغ نسبتهم ٣٧ ٪ من المجموع الكلى . وقد تلقى أغلب الموظفين على المستوى الإدارى تدريباً متخصصاً فى الجامعة ، فى حين

ان أغلب الموظفين الفنيين هم من خريجي التعليم العالي غير المتخصص (١) وهذه الأرقام تحملنا على القول بوجود نقص ملحوظ في الموظفين المؤهلين (انظر جدول ٢)

جدول (٢) - موظفو (ج ف ا) بحسب فئاتهم ومستواهم التعليمي
(بالنسبة المئوية « (١))

مستوى التعليم / الفئة	موظفون كبار تنفيذيون فنيون	فنيون مساعدون اداريون	موظفون المجموع الكلي
دراسات عليا	٢٤٣	١٢٢	٥٦٥
تعليم جامعي متخصص	٤٢٣	٣٤٣	١٥٦٤
تعليم غير متخصص	١٦٩	١٠٦٢	١٨٧٥
ثانوى متخصص	٢٤٨	٢٣٩٣	٣٥٤٥
ثانوى غير متخصص	١٠٤٨	١٢٧٨	٢٣٠٩
انواع اخرى	—	٠٤٨	٣٤٣
	١١٣١	٤٦١٧	١٠٢٠١

(١) وضع هذا الجدول على اساس نتائج المسح الاحصائي القومى
الثانى .

وكذلك تشتد الحاجة الى اقامة التدريب المتخصص لموظفى الجهاز الفنيين . واشد ما تكون الحاجة فى مجال جمع ومعالجة الاحصاءات الاولى وفى مجال تطيل الاحصاءات ، وهما مجالان من العمل المتخصص يحتاج فيهما الى التدريب ٣٤٪ و ٢٨٪ - على الترتيب - من الموظفين . على أن هذا الامر لم يقب عن بال المسؤولين ، فقد أتيح التدريب فى السنوات الاخيرة لموظفى (ج ق ا) بواسطة الدورات التدريبية والحلقات الدراسية . ومن اسف ان اغلب الذين تلقوا مثل هذا التدريب لم يعودوا يعملون فى الجهاز الذى يعانى نقصا من الناحية النوعية . ومن الممكن الاستفادة من نظام التعاون الفنى فى عقد الدورات التدريبية فى الاعمال الاحصائية كما تجب الاستفادة الى أقصى حد من منح النشاط الاحصائى التى تقدمها مختلف البلاد والمنظمات الدولية . وكذلك تجب متابعة السير فى تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية .

وقد اكدت زيارة مختلف المكاتب القطاعية للاحصاء الحقائق التى ذكرناها آنفا . ونشير هنا بوجه خاص الى النقص الشديد فى عدد الموظفين الفنيين ذوى التدريب الاحصائى ، والاثر الشديد الذى أحدثته استقالات الموظفين نتيجة تدابير التقشف التى اتخذتها الحكومة ، وقلة موظفى الجهاز بوجه عام . ويعالج هذا النقص جزئيا باستخدام طلبة الجامعات بعض الوقت ، وبدون مرتب ثابت ، مع ما يجلبه ذلك من عدم استمرارية العمل ، كما يعالج ايضا - حيث تقضى الضرورة - بالتعاقد على عدد من الانشطة والمسوح الميدانية ، مع ملاحظة أن هذه يقوم بها الموظفون الدائمون فى بعض القطاعات فقط .

ولا يخفى أن الجهاز القومى للاحصاء انشئ ومارس عمله دون ميزانية كافية . وساءت الحال بعد تفاقم الازمة لاقتصادية التى انتابت البلاد ، وقد بدأ المعهد القومى للاحصاء نشاطه على اساس الميزانية التى سبق تخصيصها للمكتب القومى السابق للاحصاء والتعداد برغم اتساع نطاق وظائفه ومسئوليته . وكذلك اضطلعت المكاتب الاحصائية الاخرى فى مختلف القطاعات بوظائف ومسئوليات جديدة لم تقابلها الاعتمادات المالية اللازمة للنهوض بها . وبصرف النظر عن ضالة الاموال المخصصة . فان بعض المكاتب لم تكن لها ميزانية خاصة مما ترتب عليه أن أصبح نشاطها رهنا بقرار الموظفين الذين لم يعطوا دائما الاولوية للعمل الاحصائى . ولذلك يجب علينا أن نؤكد أهمية تخصيص موارد مالية اكبر للمكاتب الاحصائية ، لأن كلا من انتاج الاحصاءات ونشرها يتأثر بنقص الاموال .

وكذلك يلاحظ ان التسهيلات المادية غير كافية فى كثير من الحالات مما يعوق تحقيق اهداف الجهاز القومى للاحصاء . ويبين جدول ٣ وضع المكاتب الاحصائية التابعة للجهاز القومى للاحصاء بالنسبة للمعدات والاجهزة فى نهاية ١٩٧٦ .

جدول ٣ - عدد المكاتب الإحصائية في (ج ق ١) المستخدمة لاجهزة معالجة البيانات ، مع بيان نوع الاجهزة ، والقطاع الإداري .

الصناعة والسياحة

٢	٢	٢	٢	١	٢	—	٤	القطاع الإداري
٢	١	—	١	—	١	—	٤	الزراعة والطعام
٨	٢	١	٣	٤	٢	١	١٢	
٢	٢	١	١	٢	١	—	٥	الاقتصاد والمالية
٨	١	١	١	—	—	١	٩	التعليم
٧	١	—	—	١	١	—	١٠	الطاقة والتعدين
١	—	—	—	—	—	—	١	التكامل
٨	—	—	—	—	—	—	٨	الداخلية
٢	—	١	١	١	٣	—	٦	المصادر
٣	٢	٣	٣	١	٣	١	٧	مكتب الرئيس
—	—	١	١	—	١	—	—	اللاقات الخارجية
٤	—	—	١	٢	١	—	—	الصحة
٢	—	٣	٣	٣	٣	—	٥	للعمل
٨	—	٤	٤	٢	٤	١	١٤	النقل والمواصلات
٢	١	١	٢	١	٢	—	٤	الاسكان والبناء
<hr/>								
٦٠	١٢	١٨	٢٢	١٩	٢٥	٩٦	المجموع الكلي	
٦٢٥	١٢٥	٨٥	١٢٣	٩٦	١٧٩	١٠٠	النسبة المئوية	

(١) آلات تنظيم الجداول ، وآلات التصنيف والنسخ ، وآلات المقارنة ، والآلات الحاسبة الخ .

المصدر : المسح الإحصائي القومي الثاني ، سبتمبر ١٩٧٨

ويبدل استخدام الكمبيوتر على التطور الكبير الذي طرأ على معالجة البيانات الإحصائية سواء أكانت المعالجة عن بعد أم قرب . ويلاحظ أن ٣٠٪ من وحدات ج ق ١ كانت في ذلك التاريخ تستخدم الكمبيوتر بالفعل ، وأن ٢٠٪ من المكاتب كانت تستخدم الاجهزة العادية ، وأن ٢٤٪ و ١٩٪ منها كانت تستخدم — على الترتيب — آلات تثقيب البطاقات وآلات

التحقيق (مراجعة التدقيق) ، و ١٣٪ تستخدم أجهزة أخرى لادخال المعلومات والبيانات في الكمبيوتر .

وفي الوقت الحاضر ، لا تستعمل الاجهزة الإتوماتيكية في معالجة البيانات الا في بعض المكاتب القطاعية للإحصاءات ، وذلك في جزء مسن عملياتها على الأقل مع ملاحظة أن القليل منها هو الذى يملك الاجهزة . اما الاجزاء الاخرى من العمليات فتتم يدويا . وتقدم المكاتب التى تملك هذه الاجهزة بالمساعدة للمكاتب الاخرى فى القطاع . وتمتاز المعالجة الإتوماتيكية للبيانات بالسرعة والكفاية ، اذ تيسر المعالجة الدقيقة لكمية كبيرة مسن البيانات الاولى في أقل وقت ممكن . ولذلك يجب التوسع في استخدام هذه الاجهزة في الجهاز سواء بالشراء أو التأجير ، تبعا للدراسات الاولى التى تجربها المكاتب الطالبة لهذه الاهزة عن بعض نواحى السلع مثل حجم البيانات التى تعالج حاليا ، ودرجة المعالجة المطلوبة ، والسرعة التى يجب بها ائاحة البيانات للمتفعين .٩

هذا ، وتؤثر تدابير التدقيق فى اجهزة المكاتب أيضا ، فهى الى جانب كونها غير كافية ، أبعد ما تكون من التطور . يضاف الى ذلك أن نقص آلات الطباعة يؤخر نشر البيانات الاحصائية وتداولها . وقد تتأزم الامور فيشعر اصدار ما تم انتاجه ، لافتقار المكتب الى الاجهزة أو الموارد المالية اللازمة . ولكى يتسنى التوازن بين العرض والطلب وتضييق الهوة بين ما يتم انتاجه وما يتم نشره ، يتعين تزويد المكاتب الاحصائية فى الجهاز بالموارد المادية الضرورية ، ونخص بالذكر المكاتب القطاعية فى مختلف الوزارات .

الانتاج - المسلسلات الاحصائية :

نتنقل الآن الى انتاج المكاتب الاحصائية ، بعد أن حللنا الطاقة التنفيذية للجهاز القومى للاحصاء فتشير الى تصنيف الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية . وسنرى مختلف الصعوبات التى يجب علاجها . وسيعطينا هذا المعايير اللازمة لقياس انجازات الجهاز

ويعتبر عدد المسلسلات الاحصائية مؤشرا لانتاج المكاتب الاحصائية . ونعنى بالمسلسلات الاحصائية كل مجموعة منظمة زمنيا من قيم عديدة لتغير يتصل بظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك . ولكن الاختلاف فى عمومية المسلسل الاحصائي وفى اختصاصات المكاتب الاحصائية فى مختلف القطاعات الادارية يزيد من صعوبة المقارنة بين المسلسلات الزمنية (انظر جدول ٤) .

جدول (٤) - مسلسلات احصائية من اعداد القطاع الادارى .

القطاع الادارى	١٩٧٢ م	%	١٩٧٦ م	%	%
الزراعة والطعام	١٥٣٤	٥٩٩	١١٠٢	٤٢٦٣	—
التجارة	—	—	—	—	—
الاقتصاد والمالية	٩١	٣٦	٧١٦	٣٦١	٦٧٨١
التعليم	٣	٠.١	٧.٣	٣٥٤	—
الطاقة والمناجم	٥٤١	٢١١	٩٥٧	٤٨٣	٧٦٨٩
الصناعة والسياحة	٢١٥٤٠	٨٤١٦	١٢٤٦٩	٦٢٨٤	٤٢١١٠
الداخلية	—	—	٧٠	٣٥	—
المصايد	١.٥٦	٤١٣	٣٦٦	١٨٤	٦٥٣٤
مكتب الرئيس	٧٧٠	٣٠.١	٨٥٧	٤٣٢	١١٣
العلاقات الخارجية	—	—	—	٢٢	—
الصحة	—	—	١٥٤	٧٨	—
المعمل	—	—	٤٢٢	٢١٣	—
النقل والواصلات	٥٨	٢٣	٥٠٦	٢٥٥	٧٧٢٤١
الاسكان والبناء	—	—	١٨	٠.٩	—

وتشير السلسلات المسجلة في مسح التنظيم الاحصائى القومى الذى اجرى فى ١٩٧٢ الى الانتاج ، والمبيعات ، والمخزون السلمى ، والعمالة ، ثم اضيفت اليها مسلسلات مستقاة من الطبوعات المختلفة ، وهى تغطى على وجه اخص المالية ، والمصارف ، والتجارة الخارجية ، والعمالة ، والتعليم ، والصحة . وبعد قطاع الصناعة والسياحة مسئولاً عن اعداد اكثر من ٨٤٪ من مجموع عدد السلسلات . يليه فى الاهمية قطاع الزراعة والطعام ، ومصايد الاسماك ، ومكتب رئيس الجمهورية . وفيما يتعلق بالمكتب الاخير يجدر بنا ان نشير الى ان السلسلات الاحصائية التى تنتجها مختلف المؤسسات العامة مثل المكتب القومى للاحصاء والتعداد تدخل فى الارقام الخاصة به .

وفى ديسمبر ١٩٧٨ تم تسجيل ١٩٤٢ مسلسلا احصائيا . وهذا الرقم ينقص عن رقم سنة ١٩٧٢ . على ان هذا النقص يعزى الى تجميع السلسلات الاحصائية وضم بعضها الى بعض . ويمكن ان نلمس فى اغلب القطاعات زيادة ملحوظة فى عدد السلسلات الاحصائية ، مما يدل على

زيادة اهتمام البلاد بالحصول على قدر وفير من البيانات المعلومات .
ومرة ثانية يأتى قطاع الصناعة والسياحة على رأس القائمة على الرغم من
هبوط عدد السلسلات التى انتجها منذ ١٩٧٢ . ويعزى بعض هذا الهبوط
الى استبعاد البيانات الخاصة بالتجارة ، ولكن يعزى أكثره الى زيادة تجميع
السلسلات . والسبب فى نقص البيانات الإحصائية فى قطاع التكامل هو
حدائنه . ويمكن القول بأنه لا علاقة بين عدد المكاتب والموظفين ، وعدد
السلسلات المنتجة فى كل قطاع ادارى (انظر جدول ٥) .

الإحصاء ، والموظفين العاملين وعدد السلسلات الإحصائية ، فى القطاع الإدارى .

القطاع الإدارى	عدد المكاتب	%	عدد الموظفين	%	عدد السلسلات الإحصائية	%
الزراعة والطعام	٤	٤٠١٧	٣٧٦	١٩٨٦	٢١٨٨	١١٠٣
التجارة	٤	٤٠١٧	٨٠	٤٢٢	٣٧٢	١٨٧
الاقتصاد والمالية	١٢	١٢٥	١١٣	٥٩٧	٧١٢	٣٦١
التعليم	٤٤	٤٤	٢٣٢	٢٣٢	٧٠٣	٣٥٤
الطاقة والمناجم	٥٤	٩٣٨	٢٩٥	٢٩٥	٩٥٧	٤٨٢
الصناعة والسياحة	١٠٤٢	١٣٥	٧١٣	١٢٤٦٩	٦٢٨٤	٦٢٨٤
التكامل	١	١٠٤	٢	١١	—	—
الداخلية	٨	٨٣٣	٣٥	١٨٥	٧٠	٣٥
المصايد	٦	٩٩	٢٣	٥٢٣	٣٦٦	١٨٤
مكتب الرئيس	٧	٧٢٩	٦١٧	٣٢٥٩	٨٥٧	٤٣٢
العلاقات الخارجية	١	١٠٤	١٨	٩٥	٤٤	٢٢
الصحة	٦	٦٢٥	٤٨	٢٥٤	١٥٤	٧٨
النقل والمواصلات	٥	٥٢	٩٦	٤	٤٢٢	٢١٣
المعمل	١٤	١٤٥٨	١٣٦	٧١٨	٥٠٦	٢٥٥
الإسكان والبناء	٤	٤٥٤١٧١	٤٥	٧٢٨	١٨	٩٠٩

وتؤيد نتائج المسح الإحصائي القومي الثاني الملاحظات السابقة بشأن خصائص البيانات الاجتماعية - الاقتصادية التي يتم إنتاجها حاليا .، ويلاحظ - فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية - أن ٨٦٪ من المسلسلات ذات طابع قومي ، ولكنها ذاب طابع اقليمى فى قطاع التعليم فى حين أن معظمها يغطى المقاطعات فى قطاع الطاقة والمناجم .، هذا ودورية المسلسلات سنوية فى الدرجة الاولى (٨٢٪ من المجموع الكلى) . ويتم انتاجها شهريا فى قطاع التجارة ، ، ومكتب رئيس الجمهورية (انظر جدول ٦ ، ٧) .

شكل ٦ - المسلسلات الإحصائية التى تمدها المكاتب الإحصائية فى (ج ق ١) طبقا للتغطية الجغرافية :

التغطية الجغرافية	عدد المسلسلات	٪
الإحصائية		
قومية	١٩٨٤٢	٠.٦
إقليمية	١٧٠٢٦	٢٩٢
مقاطعية	٤٧٨	٨٥٨١
محلية	٧٧٩	٢٤١
مركزية	٨٠	٠.٤
حضرية	١٢	٣٦٨
ريفية	٧٣٠	٠.٤
غير ذلك	٨	٣٦٧٧
	٧٢٩	١٠٠

المصدر : المسح الإحصائي القومي الثاني ، سبتمبر ١٩٧٨ .

شكل ٧ السلسلات الاحصائية التى تعدها المكاتب للاحصائية .
فى (ج ١) بحسب دوريتها :

الدورية	عدد السلسلات الاحصائية	%
سنوية	١٦٣٠٤	٨٤.١٧
نصف سنوية	١٠١	٠.٥١
ربع سنوية	٣٢٧	١.٦٥
شهرية	٢٤٩٦	١٢.٥٨
نصف شهرية	٦١	٠.٣١
اسبوعية	١٠٤	٠.٥٢
غير ذلك	٢٨	١.١١
غير دورية	٢٢١	١.١٥

المصدر : المسح الاحصائى القومى الثانى ، سبتمبر ١٩٧٨

العوامل التى تقلل من انتاج الاحصائى

ان قلة الموارد البشرية ، والمالية ، والمادية ، هى العامل الاساسى فى تقليل انتاج البيانات الاحصائية . وتدل التقادير على ان قلة الموظفين تعوق ٧٧٪ من عمل المكاتب الاحصائية ، اذ تعاني ٦٧٪ منها نقصا فى الموظفين المدربين ، كما تعاني ٦١٪ منها نقصا فى الموارد المالية ، و ٧٥٪ نقصا فى الاجهزة والمعدات . ومن العوامل الاخرى التى تضعف الانتاج قلة التنسيق مع المنتجين ، ومصادر المعلومات .

المؤسسات الرئيسية التى تنتج و / او تنشر البيانات الاحصائية الاجتماعية - الاقتصادية

يتضمن ملحق (١) قائمة بالمؤسسات الرئيسية التى تنتج و / او تنشر البيانات الاحصائية ، الاجتماعية - الاقتصادية كما يبين انواع البيانات التى تبحث فيها هذه المؤسسات ايضا .

وقد قسمنا هذه المؤسسات الى ثلاث مجموعات ، فذكرنا فى المجموعة (١) الهيئة المركزية للجهاز القومى للاحصاء ، وهى المكتب

القومى للاحصاء ، الملحق بالمعهد القومى للتخطيط . وبالإضافة الى عمل هذا المكتب فى اعداد واجراء التعديلات والمسوح بالتنسيق مع القطاعات المختصة ، يختص بانتاج الاحصاءات الخاصة بعدد السكان ، والخصائص القومية ، والاسعار ، ويشارك ايضا فى انتاج الاحصاءات بالتعاون مع المؤسسات الاخرى بوصفه الهيئة المركزية للجهاز القومى للاحصاء ، وينشر الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية على اختلاف أنواعها .:

وتشتمل المجموعة الثانية على مختلف المكاتب فى الوزارات ، التى تختص بانتاج و / أو نشر الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية . وكثير من هذه المكاتب يعمل بصفة مكاتب قطاعية للاحصاءات ، كجزء من الهيكل العام للجهاز القومى للاحصاء - الذى ذكرناه فيما سبق - وهذه المؤسسات تقوم بالتعاون مع المكتب القومى بانتاج معظم البيانات الاجتماعية - الاقتصادية ، بحيث يمكن تقدير التقدم القومى فى مجال المعلومات والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية على أساس أنشطة هاتين المجموعتين من المؤسسات . ومع الأسف ، ان البيانات التى تتم بمعالجتها لا يمكن نشرها على نطاق واسع كما ينبغى نظرا لقلة الموارد ، ونقص الاعتمادات المخصصة فى الميزانية .

وأخيرا أدرجنا فى المجموعة ج المؤسسات الأخرى ، من عامة وخاصة المتصلة بانتاج و / أو نشر البيانات الاحصائية الاجتماعية - الاقتصادية على أن هذه القائمة ليست شاملة بالطبع ، إذ أننا اخترنا المؤسسات طبقا لأهميتها وبالإضافة إلى ذلك اقتصرنا على ذكر المؤسسات التى لها مقر فى مدينة لىما . هذا والمؤسسات التى تنتج البيانات الأولية قليلة ، لان معظمها يقصر نشاطه على نقل البيانات الأولية ومعالجة البيانات الثانوية ، ونشاط هذه المؤسسات يتجاوز العمليات الاحصائية البحتة ، ويستخدم البيانات فى كثير من الحالات كمادة خام للتحليل والبحث ، وفى حالات أخرى يرتبط نشر البيانات ارتباطا وثيقا بنشاط المؤسسة ، أو تستخدم المعلومات والبيانات كمؤشر عام لتطورها أو لأغراض التقييم . وتشمل هذه المؤسسات على البنوك ، ومراكز البحوث وغيره من الشركات والجمعيات والمؤسسات على اختلاف أنواعها .

من المؤسسات التى تنشر احصاءات الديموغرافية ، والاجتماعية والعملية الهيئات العامة ، وبنك بيرو المركزى ومراكز البحوث والدراسات . أما الاحصاءات الديموغرافية فهى من اختصاص المكتب القومى للاحصاءات وإن كانت هناك وحدات معينة فى مختلف الوزارات والهيئات العامة تتعاون معه فى انتاج بعض المسلسلات الاحصائية .

وبالنسبة للإحصاءات الاجتماعية فإن إنشاء المكتب القطاعي للإحصاء في وزارة الإسكان والبناء أخيراً قد أدى إلى معالجة ونشر البيانات الخاصة بالإسكان عن طريق المكتب المركزي للجهاز القومي للإحصاء ، والبنوك المعنية بالأنشطة في هذا المجال . وهناك هيئات عامة أخرى تقوم بنشاط إحصائي في هذا المجال .

وجدير بالذكر أن وزارة التعليم ، والمجلس القومي لجامعة بيروت ، والمجلس القومي للبحوث هي الأجهزة الرئيسية المعنية بإنتاج الإحصاءات التعليمية ، والعلمية والتكنولوجية . ويكمل نشاطها نشاط الأجهزة العامة ومؤسسات البحوث الأخرى وأن لم يهتم أحدها اهتماماً رئيسياً بإنتاج أو نشر البيانات الإحصائية . أما الأنشطة الإحصائية المتعلقة بالثقافة والرياضة والاتصال الجماهيري فهي من اختصاص وزارة التعليم والمعهد القومي للثقافة والمعهد القومي للرياضة والترفيه البدنية والألعاب .

وتختص وزارة الصحة ووزارة الداخلية ، وإدارة الضمان الاجتماعي وغيرها من الهيئات العامة بالنشاط الإحصائي المتصل بقطاع الصحة ، أما الإحصاءات الخاصة بالأمن والنظام العام فهي من اختصاص وزارة الداخلية ، والحرس المدني ، والسلطة القضائية ، وشرطة المباحث البيروقراطية (ش م ب) . أما وزارة الصحة والمعهد القومي لرعاية القصر والأسرة . وغيرها من المؤسسات المعنية برعاية الجمهور فهي تنتج الإحصاءات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية .

وتختص وزارة العمل بالإحصاءات المتعلقة بالصالح وقضايا العمل ولكن المكاتب المختلفة في هذه الوزارة تقوم بالأنشطة الإحصائية في هذا المجال ، خلافاً لما يجري عليه العمل في القطاعات الأخرى . ومن اختصاصات المكتب الفني للدراسات الخاصة بالقوى البشرية ، الملحق بالإدارة العامة للعمالة والذي يعمل كمركز بحوث ، إنتاج الإحصاءات الخاصة بالعمالة والأعمال والمربيات . وتبحث وحدة الإحصاءات القطاعية التي هي جزء من مكتب التخطيط ، في الإحصاءات المتعلقة بالتنظيمات النقابية ومنظمات العمل ، والحوادث والإصابات والعجز عن العمل في مجال الصناعة . وجدير بالذكر أن البيانات التي ينتجها هذا المكتب يتم نشرها عن طريق هيئات خاصة . ومن ناحية أخرى فإن قسم العمالة هو الذي ينتج الإحصاءات المتعلقة بخدمات العمالة . وكذلك تختص إدارات عامة أخرى ، ومنظمات العمال والمراكز الأكاديمية ومراكز البحوث التي تقوم بالتخطيطات الاقتصادية ، بنشر وتطبيق الإحصاءات المتعلقة بشؤون العمل . وتتولى وزارة العمل ومكاتب الضمان الاجتماعي الإحصاءات الخاصة بالضمان الاجتماعي .

وتقوم بانتاج ووصف وتحليل الاحصاءات الاقتصادية الإجمالية ،
الهيئات الحكومية ، مثل بنك بيرو المركزى ، والمعهد القومى للتخطيط ،
كما يقوم بها مختلف الجمعيات والاتحادات ، والبنوك ، وعدد من معاهد
ومراكز البحوث الأخرى ، ومعظم هذه الأخيرة أنشئ حديثا ، لتقوم بإجراء
التحليلات القصيرة والطويلة الأجل .

ويقوم المكتب القومى للاحصاءات ، بالتعاون مع المصالح المختلفة
فى الوزارات ، بوضع الحسابات القومية للدولة ، فى حين يقوم المعهد
القومى للتخطيط باعداد جداول الدخل والخرج . والبنك المركزى مسئول
عن اعداد الاحصاءات النقدية والمالية ، وأن هذا بالتعاون الوثيق مع
الهيئات الأخرى المعنية بمثل هذه الأمور ، ومنها الهيئة القومية للمشروعات
المالية ، وسوق الأوراق المالية ، واللجنة القومية لمراقبة المشروعات
التجارية والأوراق المالية ، وهيئة التنمية المالية ، وإدارة البنوك والتأمين .

والصادر الرئيسية للاحصاءات الحكومية المتعلقة بالإيرادات
والمصرفيات ، والاحصاءات الخاصة بالقطاع الخارجى هى وزارة الاقتصاد
والمالية وبنك الاحتياطى المركزى ، وتقدم هذه الاحصاءات الى المكتب
المركزى فى (ج ق ١) الذى يتولى نشرها مع الاحصاءات الواردة من
القطاعات الأخرى . وكذلك يقوم المعهد القومى للإدارة العامة بدور هام
فى احصاءات المعالقاتى القطاع العام وغيرها من الاحصاءات الحكومية .
وتقدم مكتب وزارة التجارة البيانات الأساسية فيما يتعلق بالتجارة
الخارجية ، فى حين تقدم مختلف الهيئات العامة والخاصة البيانات المتعلقة
بميزان المدفوعات .

ويقوم المكتب القومى للاحصاءات بدور فعال فى انتاج الاحصاءات
الخاصة بالأسعار ، وميزانيات الأسر . وتتولى تقديم الاحصاءات الخاصة
بالأسعار - أيضا - مكاتب وزارات الزراعة والطعام ، والصناعة ، والتجارة
والسياحة ، والتكامل وغيرها من الهيئات العامة . وتقوم مختلف الهيئات
والشركات التجارية بنشر الأسعار - عادة - وإذا صرفنا النظر عن
استحالة تقديم قائمة شاملة فى هذا المجال ، وجدنا أنه لا ضرورة لهذه
اطلافا ، لأن الذى يهنا هو الاحصاءات العالمية للأسعار ، والمؤشرات الخاصة
بالمغفريات الاقتصادية الكبيرة والرئيسية . وتقوم وزارة الزراعة والطعام
- فى نطاق الجهاز القومى لاحصاءات الطعام - بدور نشط فى أنتاج
الاحصاءات المتعلقة بميزانيات الأسر .

وتختص مكاتب الوزارات - كل فيما يخصه - بانتاج الاحصاءات
المتعلقة بقطاعات اقتصادية خاصة ، وتقدم البيانات القطاعية المستقاة من
المصادر الأولية الى المكتب القومى للاحصاءات ، والهيئات العامة وغيرها

من المتفهمين . على أن هذه الاحصاءات يتم نقلها وتطيلها بواسطة عدد كبير من الهيئات العامة والخاصة بما فى ذلك البنوك ، ومراكز ومعاهد البحوث ، والجمعيات والاتحادات ، والشركات العامة. ويحتوى الملحق على قائمة بأهمها بالنسبة لكل نوع من البيانات الاحصائية .

تخزين ونشر واستخدام الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية الهوة الواسعة بين انتاج الاحصاءات ونشرها

لا يعالج كل ما يجمع من البيانات ، كما لا ينشر كل ما يعالج منها ، بل قد لا يتم الوصول اليها . وفضلا عن ذلك فليس كل من يتلقى البيانات يستخدمها ، وحتى اذا فعل ذلك فانه يستخدمها جزئياً . ولذلك كان من الضروري التمييز بين المراحل المختلفة التى تمر بها البيانات الاحصائية من وقت جمعها الى وقت استخدامها .

ويجب - أيضاً - مراعاة (أن معالجة البيانات عملية طويلة من وقت تقديمها الى الهيئات المنتجة للاحصاءات ، الى وقت تقديم الاحصاءات الى المتفهمين ، واستخدامهم لها . وسنذكر بعض الشئ عن الثغرات بين كل مرحلة وأخرى ، والاسباب الرئيسية لطول الفترة بين وقوع الحادثة أو الظاهرة ، والوقت الذى تصل فيه البيانات المتعلقة بها الى المتفهمين .

وقد سبق أن رأينا أنه قد حدث خلال العقود القليلة الماضية وبخاصة منذ انشاء الجهاز القومى للاحصاء - تقدم كبير فى انتاج الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية ، ولكن النظر الى هذه الاحصاءات على انها سرية - بغير مبرر فى الغالب - أدى الى التحل من استخدامها . ولقد انتج المختصون من الاحصاءات ما لو: نشر « لادى الى فهم أفضل لحالة البلاد . ولكن السلطات الحكومية لم تكن ترى من المصلحة اذاعة هذه الاحصاءات على الملأ .

وكانت النتيجة انه حدث فى بعض الحالات ان الهيئات التى حصلت على بيانات « سرية » مما جمعته بعض المؤسسات ، نشرت هذه البيانات دون نظر الى دقتها مما أدى غالباً الى نشر صورة مشوهة عن حالة البلاد. وفى حالات اخرى نشرت بيانات متفرقة وشرحت أو فترت طبقاً لوجهة نظر المؤسسات التى نشرتها ، ولم تكن وجهة النظر هذه صحيحة دائماً . والقاعدة انه اذا حجبت المعلومات الرسمية ، سباعد حجبها على ترويج الشائعات ، وخلق فى بعض المواقف جوا من عدم الثقة والتشويش على الاذهان مما له اسوأ الاثر فى شئون البلاد .

والى وقت قريب ظلت الهيئات الرسمية تنشر في البسيلات الإحصائية ما تراه مناسباً . وعلى الرغم من أن السياسة تغيرت منذ ذلك الحين ، فإن البيانات لم تنشر حتى الآن كما يجب ، وكان نقص الموارد من العوامل التي أدت إلى الحيد من نشر الإحصاءات . ومما أن تيسر الوصول إلى الهيئات الأخرى التي تنشر وتفسر وتطل البيانات الأولية ، حتى أصبحت البيانات الصحيحة تنشر من خلال كثير من وسائل الاتصال ، على الرغم من أن الوصول إلى هذه المصادر - كما سنرى فيما يلي - محدود في كثير من الحالات .

ولا تزال الهوة واسعة بين إنتاج ونشر البيانات الإحصائية سواء من حيث الكمية ومن حيث الزمن الذي يمر بين مرحلة وأخرى ، والسبب في ذلك أن نقص الموارد المالية والمادية يحول دون إنتاج البيانات ونشرها ، ويؤدي - في بعض الحالات - إلى إطالة الفترة بين جميعع البيانات واتاحتها للمتفعين . وفي حالات أخرى يضطر المتفعون الذين يريدون الحصول على المعلومات إلى التقدم بطلب مباشر إلى المكاتب المنتجة لها ، لأنها لا تنشر إلا بعد زمن طويل ، إذا قدر لها أن تنشر ، أو لا تنشر - في أفضل الأحوال - إلا في نسخ محدودة جداً بقصد الحد من النشر . وقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب تدابير التقشف التي اضطرت إليها مختلف هيئات الجهاز القومي للإحصاء .

المطبوعات الرئيسية المحتوية على الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية خلاصة تاريخية موجزة للمطبوعات الكبرى

على الرغم من أن هذا المقال يبحث أساساً في البيانات الإحصائية ذات الصيغة الاجتماعية - الاقتصادية التي يتم إنتاجها ونشرها في الوقت الحاضر ، فإنه يجدر بنا أن نذكر نبذة عن المطبوعات التي تغطي مجالاً واسعاً وتحتوي على فيض غزير من البيانات والتي كان لها شأن كبير خلال هذا القرن ، وبخاصة المطبوعات التي أصدرها - في فترات منتظمة - مجلس إدارة الجهاز القومي للإحصاء والحسابات القومية .

وفي المدة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٤ نشرت الإدارة القومية للإحصاء « الخلاصة الإحصائية البيروقراطية » ثم نشرت الإدارة القومية للإحصاء والتعداد (الكتاب السنوي للإحصاءات البيروقراطية) الذي تغير اسمه إلى (النشرة الإحصائية البيروقراطية) ثم عاد إلى اسمه الأول فيما بعد . وقد غطى العدد الأخير منه سنة ١٩٧١ ، مسجلاً نهاية نشر البيانات الاجتماعية - الاقتصادية . وعلى الرغم مما شابهه من العيوب الفنية ، فإنه قدم صورة قومية للمؤشرات الديموغرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، التي إذا أخذت معاً مكست التطور الذي طرأ على بيرو .

وقد تم اعداد البيانات الخاصة بالحسابات القومية منذ ١٩٤٢ ، وكان اعدادها من اختصاص البنك المركزى للاحتياطى فى بيسرو ، الذى نشر البيانات الاجمالية الرئيسية الخاصة بالحالة الاقتصادية تحت عنوان « الايرادات القومية فى بيو » . ولم تشتمل هذه النشرة على الارقام فحسب ، بل تعدت ذلك الى تحليلها . وقد تروى على الدراسة الفنية التى اتاحت تحسين حساب البيانات الاجمالية ان انتهج البنك المركزى للاحتياطى طريقة جديدة فى اعداد البيانات منذ سنة ١٩٥٠ فصاعدا ، فنشر الجداول الاحصائية تحت عنوان « الحسابات القومية البيروقراطية » .

وفى ١٩٧٦ اصبح اعداد الحسابات القومية من الوظائف الرئيسية للمعهد القومى للاحصاءات ولا يزال مجلس ادارة هذا المعهد هو المسئول عن اعداد ونشر هذه الحسابات ، وهو ينظم المسلسلات الاحصائية طبقا للتعديل الاخير الذى ادخلته الامم المتحدة على نظام الحسابات القومية ١ مسلسل ف ، رقم ٢ ، تعديل ٢) ، والتعديل الاخير الذى أدخل على « التصنيف الصناعى القياسى لجميع الانشطة الاقتصادية » (مسلسل م ، رقم ٤ ، تعديل ٢) . وبفضل هذه الطريقة امكن زيادة فئات البيانات التى تتم معالجتها ، ليس فقط بالنسبة للسنة الاخيرة ، بل بالنسبة للسنوات السابقة ايكا ، التى تعد فى بعض الحالات الى سنة ١٩٥٠

وتشتمل البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ - الى جانب اشتغالها على المكونات الاجمالية للعرض والطلب - على الدخل والخرج فى كل نشاط اقتصادى ، والايرادات والمصروفات ، والحسابات القومية الموحدة الاربعة ، كما تشتمل على مسلسلات احصائية لكل نوع من النشاط الاقتصادى ، والمصروفات اعتبارا من سنة ١٩٥٠ فصاعدا . وكما بينا فى الملاحق ، فان البيانات موضحة بالحدود العادية والحقيقية ، ومنها جميعا - مضافا اليها التحليل المصاحب لها - تستطيع ان تكون صورة عامة للتطور الاقتصادى فى البلاد خلال السنوات الاخيرة .

وصف المطبوعات

التصنيف الذى اتبعناه فى المطبوعات الوارد ذكرها فى الملاحق ٢ هو التصنيف الذى استخدمته الجهات المسئولة وهى المكتب القومى للاحصاء (١) الوزارات (ب) وغيرها من الجهات المختصة والعامية للاحصاء (١) الوزارات (ب) وغيرها من الجهات المختصة والعامية الرئيسية المشتملة على المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية . وعلاوة على بيان الجهة المسئولة عن المطبوعات ، بينا صفتها الدولية ايضا ، والمفاتيح الرئيسية للبيانات والاحصاءات .

ويختص المكتب القومي للإحصاء بنشر نتائج التعداد القسومي والحسابات القومية ، وينشر أيضا الإحصاءات المتعلقة بعدد السكان ، والأسعار ويجب أن نشير إلى المطبوع المسمى « التقرير الربع سنوي » الذي يبحث في الموقف الاقتصادي ، وغير ذلك من الدراسات غير الدورية . ويجدر بالذكر أن مطبوعات هذا المكتب محدودة العدد ، ولذلك تنفذ بسرعة . ولكن قلة تلاولها وتأخر صدورها يرجعان في الأساس إلى قلة الموارد . ونتيجة لهذه المشكلات ، يختلف حجم النسخة من عدد إلى آخر طبقا للموارد المتاحة في كل مرة .

وتقوم القطاعات الإدارية نفسها بنشر ما تنتجه من الإحصاءات . ومن حق المكاتب القطاعية للإحصاءات أن يعادلها أن تعتبر البيانات الإحصائية التي تنشرها ذات صفة رسمية . ويشتمل ملحق ٢ على مطبوعات الوزارات مبينا في كل حالة المكتب المختص المسئول وحجم المطبوع ، وهو حجم صغير جدا . وترسل هذه المطبوعات إلى مختلف المصالح الحكومية وإلى بعض المكاتب المتخصصة ، ومراكز الوثائق . وتخصص نسخ نادرة جدا للبيع ، أو للتبادل مع المطبوعات الأخرى . وهذا - بالإضافة إلى أن كل ما تم معالجته من البيانات لا يتم نشره ، أو ينشر بعد مرور وقت طويل - يحتم في كثير من الأحوال الرجوع إلى المصدر الأصلي للمعلومات للحصول عليها بسرعة . وتشمل هذه المطبوعات الكتب السنوية لمختلف القطاعات ، وغيرها من المطبوعات السنوية . وفي بعض الحالات تشتمل هذه المطبوعات على أرقام نهائية مما يدل على أن المطبوعات لا تتاح للمتفعمين إلا بعد مرور وقت طويل . وتصدر بعض القطاعات - إلى جانب المطبوعات السنوية - مطبوعات أخرى في فترات تقل عن سنة وتحتوي عادة على أرقام ذات صفة مؤقتة .

والى الوقت الذي يعر قبل أن تعد البيانات للنشر ، ويجب أن يضاف الوقت الذي تنحى فيه المادة جانبا بسبب قلة الموارد المالية والمادية التي سبقت الإشارة إليها . ويحدث في حالات مستتلفة أن تتوقف المطبوعات كما هي الحال في عدد من المطبوعات المذكورة في ملحق هذا المقال التي لا تنشر في الوقت الحاضر على الرغم من توفر المادة . مثال ذلك بعض المطبوعات في قطاعات الزراعة والطعام ، والصحة والسياحة . وفي حالات أخرى لا يمكن نشر كل ما يعالج من البيانات بسبب قلة الموارد ولذلك يضطر المتفعمون إلى التقدم بطلب للمكاتب المنتجة للبيانات إذا أرادوا الحصول عليها . يضاف إلى ذلك أن بعض المكاتب القطاعية للإحصاءات لا تنشر أية مادة ، في حين أن بعضها لا يصدر سوى مطبوعات خاصة أو غير دورية ، أو تصدر مطبوعات لا تحتوي على أية إحصاءات اجتماعية - اقتصادية . وهذا يحدث في القطاعات الآتية : الاقتصاد والمالية ، التنسيق ، العلاقات الخارجية ، الإسكان والبناء .

هذا والمجموعة الثالثة من المطبوعات الواردة في ملحق ٢ أكثر من ذلك تنافرا واختلافا من حيث طبيعة المطبوعات ، وصفتها الدورية ونشرها .

ويختلف حجم النسخة المطبوعة من مطبوع الى آخر ، على الرغم من انه يمكن القول بوجه عام ان المطبوعات التى تعدها الهيئات العامة تطبع فى نسخ اصغر حجما بكثير مما تعده الهيئات الخاصة . وتوزع الاولى بالمجان ، او تباع بثمن منخفض فى حين يمكن تقسيم الاخير الى قسمين : مطبوعات مخصصة للاستعمال الاكاديمى ، والبحث العلمى ، وخدمة المجتمع وهذه تباع بثمن منخفض نسبيا ، ومطبوعات مخصصة لاسواق مختارة وهذه يكون الاشتراك فيها أعلى من الاولى .

وتتضمن فيها المطبوعات تطيلات وتقنيات خلافا لمطبوعات المجموعتين السابقتين . غير أنه يمكن القول بوجه عام بأنه قل من المطبوعات ما يتضمن تقديرا للاحتمالات المستقبلية بشأن البيانات الإحصائية ، وإذا تضمنت مثل هذا التقدير ، فإنه يكون منقولاً عن التقديرات التى تعدها السلطات الحكومية .

وقد ذكرنا المطبوعات الدورية الرئيسية طبقا لانواع البيانات التى تغلب على كل منها . ونلاحظ ان الجهات المختلفة فى الجهاز القسومى للاحصاء مسئولة عن نشر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية . أما الهيئات الخاصة فتعنى أساسا بالاحصاءات الخاصة بالاقتصاد والعمل ، وهى مجالات تكثر فيها المؤلفات المطبوعة سواء من اعداد الجهاز القسومى للاحصاء او المؤسسات الخاصة بما فيها من البنوك ، ومراكز البحث والتعليم وثقافات العمال .

استخدام الاحصاءات الاقتصادية - الاجتماعية

لا شك ان الحكومة هى المنتفع الرئيسى بالاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية ، نظرا لان هذه الاحصاءات تتبوأ المكان الاول فى عملية صنع القرار فى الادارة الحكومية . وكذلك معهد التخطيط ، ومختلف مكاتب التخطيط القطاعية من أهم المنتفعين بالبيانات الإحصائية التى تقوم بدور رئيسى فى تخطيط التنمية .

وفى مختلف القطاعات ادارات اخرى تستخدم الاحصاءات كمسـة تستخدمها مكاتب التخطيط القطاعية . وفى الحالات التى لا تنشر فيها هذه الاحصاءات يستطيع موظفو الوزارات الحصول عليها إذا لم تكن سرية تستطيع السلطات الحكومية فى القطاعات الأخرى الحصول على الاحصاءات . فان المطبوعات التى تشتمل عليها توزع بالمجان على هؤلاء الموظفين ، وكذلك

تستطيع السلطات الحكومية فى القطاعات الاخرى الحصول على الاحصاءات .
يستخدمها بالفعل ، ومنهم من يستخدمها جزئيا فقط .

وتنشر البيانات الاحصائية بطرق مختلفة . كان تنشر عن طريق
المطبوعات ، دورية وغير دورية ، او عن طريق الاوراق المنفصلة ، او
النشرات ، او الوثائق او الكتب ، وهذه قد تتضمن ارقاما فقط او ارقاما
مقرونة بالتحليل والتعليق . ويمكن نشر الاحصاءات ايضا على نطاق واسع
بواسطة وسائل الاعلام ، وان كان ذلك يقتصر على المنشورات الاقتصادية
الرئيسية والمؤشرات الاجتماعية الدالة على تطور البلاد .

واذا لم تنشر البيانات الاحصائية ، فاننا نجدها محفوظة فى تقارير
خاصة يتم تداولها فى نطاق محدود او فى قوائم الكمبيوتر او فى بنوك
المعلومات او فى مراكز الوثائق التى تخدم بعض القطاعات . ويستطيع
القطاع العام عادة الحصول على البيانات التى يتم تخزينها بكل هذه
الطرق بما فى ذلك البيانات الاولية التى لم تتم معالجتها ، متى أمكن
الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة .

وجدير بالذكر ان الجامعات وغيرها من مراكز البحوث والتعليم تنتج
البيانات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تستخدمها . ويكاد
موظفو الجامعات والباحثون عتاء كبيرا فى الحصول على هذه البيانات سواء
من المصادر العامة او الخاصة ، لتكون مصدرا للمادة التى يستخدمونها فى
دروسهم ومحاضراتهم ، واجراء دراساتهم وبحوثهم . وواضح ان تيسير
الوصول الى المعلومات والبيانات يعيد فى العادة من العوامل الرئيسية
المؤدية الى نجاح رسالتهم . ومن ثم فان المتعلمين يضطرون الى اللجوء
الى المصادر التى تنتج البيانات رغبة فى الحصول على ما يحتاجون اليه
من معلومات . ويمكن الحصول على هذه البيانات والمعلومات بالطرق
الرسمية المقررة ، او بالطرق غير الرسمية من خلال الاتصالات المختلفة .

واذا تم تبادل المطبوعات على اساس منظم ، أمكن الحصول على عدد
كبير من المطبوعات الخاصة والعامة . ولكن الامر يتطلب المزيد من الجهد
فى هذا المجال . وفى بعض الحالات تنشر أو تباع نتائج الدراسات والبحوث
التي تجرى فى تلك المراكز ، وان كانت لا تقدم دائما - البيانات
الاحصائية التى استخدمت كمادة خام . ويتم تخزين هذه البيانات وكذلك
البيانات غير المنشورة ، فى مراكز البحوث والتعليم التى يكون الوصول
اليها محدودا . فى اغلب الاحوال .

وبشكل الطلاب طائفة اخرى من المتعلمين بالبيانات الاحصائية
الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة من يشتغل منهم باعداد مقالات علمية

أو رسائل جامعية . ويمكن الرجوع الى هذه المؤلفات فى مكتبات مراكز البحوث ، وينشر فى بعض الأحيان أفضل هذه الأعمال . . ويبحث بعض الطلاب فى البيانات التى سبق نشرها فى حين يستخدم بعضهم البيانات التى لم تنشر من قبل ، وفى حالات نادرة يحصلون على بيانات لم تتم معالجتها . ويتطلب الأمر الحصول على إذن خاص للاطلاع على هذه البيانات سواء أنتجتها هيئات عامة أو خاصة ، ومن الصعب الحصول على ذلك الآن ويقوم الطلاب عادة - فى مقابل الحصول على البيانات - بإجراء بعض الدراسات العملية سواء بأجر كامل أو بأجر رمزى . وهذا يعرّض - أيضا - بالفائدة على الهيئات المنتجة للمعلومات ، لأنها تموز نقص مواردها ، بفضل هؤلاء المتفعين ويجب أن نضيف الى ذلك أن الطلاب أو الخريجين قد يستخدمون بيانات جمعوها بأنفسهم من خلال المسح والبحث الميدانى .

وتستخدم البنوك والهيئات المالية والنقابات العمالية ، والنقابات المهنية البيانات الإحصائية أيضا . وقد اهتم فى السنوات الأخيرة بعض أفراد الجمهور اهتماما كبيرا بما يجرى فى بيرو ، ويزداد اهتمامهم بذلك الحصول على معلومات وبيانات فى هذا الشأن . ويزداد اهتمامهم بذلك يوما بعد يوم كما يتضح من ظهور المؤلفات التى تتضمن تطيلا لحالة البلاد ، والتى تلقى اقبالا متزايدا . وهذا التحول الذى طرأ على اتجاه الناس يبدو واضحا بصفة خاصة فى دوائر الأعمال ، إذ يهتم رجال الأعمال اليوم بالحصول على البيانات الإحصائية الصحيحة ، ويبدون استعدادهم لدفع مبالغ كبيرة من المال . وتخصص بعض المطبوعات لتلبية مطالب السوق ذات الأيرلاعالى ، ولذلك تعتمد الحصول على ما تحتويه من بيانات .

وكذلك تستخدم الهيئات الدولية البيانات الإحصائية ، سواء كان مقرها فى بيرو أم فى الخارج . وبعضها يكتفى بجمع البيانات من مختلف الدول ثم ينشرها فى كتب سنوية دولية أو فى نشرات . وتحتاج الحكومات والبنوك الأجنبية الى البيانات الإحصائية كذلك ، لتكون أساسا لاتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض أو الاستثمارات ، أو القيام بأعمال أخرى فى بلادنا . وكذلك يستخدم الأكاديميون أو الباحثون الأجانب البيانات الإحصائية الخاصة ببيرو لإجراء دراسات ينشرونها فى مقالات متخصصة أو كتب ، أو رسائل جامعية . وأخيرا يجب علينا أن نشير الى أن من مهام السلك الدبلوماسى فى بيرو الحصول على معلومات أو بيانات عن المتغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية الرئيسية ، وإبلاغ الحكائى الأساسية الى سلطاتهم الحكومية ، مع خلاصة للبيانات الإحصائية الصحيحة .

ولا يغوتنا أن نذكر أن هناك تنسيقاً مع الهيئات العلمية ، داخل القطاع وخارجه ، سواء بوصفها مصادر للعلوم والبيانات أو بوصفها منتفعة بالبيانات التي يتم إنتاجها ويساعد مثل هذا التنسيق على معرفة المطلوب من البيانات الإحصائية ، وهو الأمر الذي يجري عليه العمل بوجه عام . ومنذ إنشاء الجهاز القومي للإحصاء بذلت كل الجهود لمعرفة موطن القصور في إنتاج الإحصاءات بحيث لا تلبى الطلب . وهناك نوع آخر من التنسيق يقوم على الإرشاد والتدريب .

ولا يكفي أن نعرف المعلومات والبيانات المطلوبة ، بل لا بد من تحسين طرق تقديمها واستخدامها . ولهذا الغرض يجب إقامة جسر بين الهيئات المنتجة للبيانات الإحصائية ، والمنتفعين بها ، ويتمثل هذا الجسر في مراكز الوثائق ، ومراكز الإعلام ، والمكتبات المتخصصة وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر .

وجددير بالذكر أن بعض المكتبات ومراكز الوثائق ملحقة بالجهات المنتجة للبيانات الإحصائية . وهكذا نجد أن المكتب القومي للإحصاء له مكتبة سوف تتلقى ، بمرور الزمن ، البيانات التي يتم إنتاجها في الجهاز كله ، وإن لم تقم بعملها بعد ، وليس ثمة بنك مركزي للمعلومات ولكن هيئات كثيرة لها بنوكها الخاصة . وكثير من الوزراء تليس بها مكتبات أو أرشيف فنى حتى الآن ، فضلاً عن بنوك المعلومات على الرغم من أن بعض التقدم قد تم إحرازه في هذا السبيل .

وقل من هذه المراكز التي تخزن البيانات ما يفتح أبوابه للجمهور . وفي غيرها لا تتاح البيانات إلا لموظفيها أو من يعملون في القطاع العام ، اللهم إلا إذا حصل طالب البيانات على إذن خاص . وأخيراً يجب علينا أن نشير إلى ضرورة توافر شروط معينة في بعض الأحوال حتى يتسنى الحصول فيها على البيانات واستخدام الخدمات المتاحة ، وذلك بالإضافة إلى دفع رسم اشتراك .

التكوينات التاريخية المقارنة لجهاز الدولة

والتغير الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث

الفرض الذي نتوخاه هو أن نضع التأكيد على وجود فجوة خطيرة في المعرفة بدلا من أن نقدم حجة قائمة بذاتها . . اننا نعرف الكثير تماما عن التاريخ الاقتصادي للعالم الثالث . وعن طريق الجهود الرائدة التي قام بها ايمانويل والرشتاين ورفاقه امكن - ايضا - اقتراح بعض تصورات متممة عن العلاقات الشاملة بين البلاد الواقعة في مركز النظام الرأسمالي والبلاد الواقعة على ما يشبه الحد الخارجي وعلى الحد نفسه . ومع كل ، لم يتم سوى القليل من ناحية الدراسات المقارنة عن جهاز الدولة في بلاد العالم الثالث . فضلا عن هذا ، وحسب مبلغ علمي ، فان دراسات قليلة جدا عن البلاد اولت هذا الموضوع اهتماما خاصا .

مثل هذا الاهمال يثير الدهشة . . فايا كان الشكل الاجتماعي الذي يتخذ فكلا تأخر الاندماج في السوق العالمية وتأخرت محاولات تحديد النمو الاقتصادي وتحقيقه والى جهاز الدولة في بلادالعالم الثالث الى أن يزداد أهمية وانتشارا . فاذا استطاع المؤرخون مؤقنا ان يخذعوا انفسهم

الكاتب : جلويلرمو أودونيل

من علماء السياسة الأرجنتينيين وهو حاليا عضو بالمعهد الجامعي في يسكويساس ، وكان من قبيل مديرا لمعهد الدراسات الاجتماعية في بيونس آيرس . وقام بأبحاث كثيرة ونشرها عن الدولة والبيروقراطية والسياسات العامة في أمريكا اللاتينية .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا .
مين عضو متفرغا بالجلس إدارة البنك الصناعي وعضوا
مستعديا بالإدارة ، له مؤلفات عديدة

بأن يكتبوا تاريخ إنجلترا على أنه أساسا تاريخ مجتمعها المدني ، فالواضح أنه في الحد الخارجي يكون كلا نمطى النمو الاقتصادى والتكوين الطبقي - ولا نقول شيئا عن التحالفات السياسية مرتبطين ارتباطا لا فكاك منه بالدور الذى يلعبه جهاز الدولة ، قبل وبعد تصفية الاستعمار . تد لا يكون من المبالغة في معظم الحالات ، التأكيد بأنه بدلا من أن نفترض في الدولة أنها انعكاس للمجتمع المدني على ما تقول النظريات الكلاسيكية أى النظريات التى نشأت في المركز ، كان جهاز الدولة وعلى تقيض هذا الى حد كبير ، هو الذى شكل المظاهر الأساسية لمجتمعاتنا ..

غالبا ما كانت البورجوازية الصناعية ونظيرها .. أى الطبقة الصاعدة الصناعية - نتيجة تربت على السلاسل العنصرية . فلو كانت هذه السياسات تلوم في إطار ليبرالى من الناحية الاقتصادية ، فقد استهدفت - بشكل خاص - تحقيق مثل هذه النتيجة ، ولو كانت موجهة نحو صورة ما من الاشتراكية أو رأسمالية الدولة ، فلن الأنشطة التنظيمية التى قام بها جهاز الدولة أوجدت بورجوازية تابعة بدأت في تجميع رأس المال

في الطبقات اللاحقة لمثل هذه الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الدولة
أو الطبقات السابقة عليها ١٥.

ومهما يكن من أمر ، فطبق بورجوازية صناعية وطبقة علملة ذا
أهمية لا في حد ذاته فحسب ، ولكن لانه أحدث تغييرا عميقا في المراكز
النسبية لجميع الطبقات الأخرى أيضا . وعلى النقيض من الأنماط
الراسمالية الكلاسيكية التي اتخذها التطور الاقتصادي فان طبقة متسلطة
أخذت في الظهور لم تشكل القوة السياسية التي يجسدها جهاز الدولة .
ول بالعكس ففي معظم الحالات كانت الطبقة المتسلطة في الداخل وليدة
جهاز الدولة بالطبع ، وفي كلا النمطين نشأ جدال معقد بين الطبقة المتسلطة
والاستقلال الذاتي النسبي الذي حظى به جهاز الدولة ، ولكن مثل هذا
الجدال ليس الامتثالا من حيث الشكل في المركز وفي العالم الثالث .
يكفى أن نذكر أنه من بين أشياء أخرى كثيرة أتاح النمط التاريخي الذي
ساد المركز الرأسمالي ، مجالا فسيحا أمام الايديولوجيات السياسية
التي اكملت المكونات ذات النزعة الفردية ، بينما تكثر المكونات الفردية
والجماعية والحكومية في العالم الثالث مهما كان التوجيه الايديولوجي
السائد في كل حالة ١٥.

الايديولوجيات هي في ذلك الجزء من الواقع الاجتماعي الشامل
الذي يقتنها فيعزو إليها معاني متصلة في تجارب معظم الناس التاريخية .
فالفكرة الجماعية والحكومية من المكان أن الذي يقع فيه محور المجتمع
- ومن أي اتجاه - للخير أو للشر - تنشأ الدوافع الدينامية الرئيسية ،
هذه الفكرة قد تبلى غير موفقة بالنسبة الى التقليد الليبرالي الذي يسود
المركز الرأسمالي . أما من حيث المظاهر الأساسية التي تتمسك بها دراسة
لخصائص الواقع الاجتماعي ، فان مختلف صور المذهب الشعبي
والاشتراكية تشترك فيها قطاعات واسعة من السكان في العالم الثالث
من مستويزهم أمثال هذه الحركات حيث يتكرر نجاحها .

وبالسبب في هذا هو أن الدولة في العالم الثالث ليست بالعامل
المثالي أي التركيب - الاسطوري وان لم يكن عديم الفاعلية - الذي يربط
بين أجزاء المجتمع المدني القائم ، بالعكس ، انها - في المصادرة - كيان
غير متمثل إلى حد بعيد (كلما زاد هذا كان أقرب إلى أصوله الاستعمارية)
رسالته التاريخية أن يكون العامل الذي يولد تأليفا لا يعتبر في معظم
الحالات مجتمعا متفيا غير متجانس مع نفسه ومع الدولة . 'فغالبا تماما
ما يبلو جهاز الدولة (مهما هذا ضعيفا ومجزأ في نظر المراقب الذي يركز
الاهتمام على المركز) القوة المركزية الجاذبة الوحيدة ، وانها لذلك فعلا .
وأدلى ما يمكن قوله هو أن جهاز الدولة مهما كان مثقلا بالتناقضات

الناشئة من كونه في آن واحد ، نقطة حاسمة ينتشر منها في الداخل تسلط الاستعمار الجديد والامبريالية ، لم بدورا في مهام تاريخية شتى اهم بكثير منه في المركز الرأسمالي ، او كان من هذه الناحية يعنى في اشتراكات نصف الكرة الشمالي ، بلوغ شعب مرحلة النضج السياسي أى ادراك معظم السكان بانتماء الى كيان واحد يتمشى مع الحدود السياسية للدولة تصبح بهذا دولة وطنية) ويعنى توحيد اقليم الدولة كمجال لتداول السلع والخدمات ، سواء كان شكلها رأسماليا أم لم يكن . هناك بلاد لم تنتم فيها هذه المهام ولكن اتجاه واحد هو ان الدولة على الاقل من حيث مجالها السياسي ، تميل الى أن تربط بين القومية والمعاملات الاقتصادية . فالفرق بين العالم الثالث وغيره هو انه في اداء مثل هذه المهام ومايصاحب هذا من اعادة تشكيل المجتمع المدني ، وهو عملية بعيدة الغور وأحيانا عنيفة ، لعب جهاز الدولة دورا فعالا يوجه خاص في زمن تبادلي الى حد كبير .

حالة أمريكا اللاتينية

بعد هذه التصميمات يمكن الآن ان تكون أكثر تحديدا . اذا كان جهاز الدولة عملا جوهريا على هذا النحو ، في انماط التفسير بمعظم البلدان ، فقد نتوقع نذل الجها من اجل ماانشعر به من نقص بالغ في المعرفة بمادة مثل هذا الموضوع . اما عن الموضوعات الاخرى الكثيرة في العلوم الاجتماعية فالمعرفة تعنى المعرفة المقارنة التي بدونها لا يجد الطالب ما يرشده الى ما هو غير عادي لو ما يبعث على الدهشة ، مختلفا كان ام متكررا، وبذلك لا يستطيع تعميق البحث والفكر نحو المفاهيم التفسيرية النظرية التي تنطوي عليها الانماط التي نلاحظها بشأن التفسير والعلاقات . ولكن ما الذي ينبى أن نبداً بمقارنته في هذا المستوى البدائي من المعرفة المتاحة لنا ، وكيف نبدأ ؟ من الصعب تقديم جواب على ، ولكن من السهل بدلا من هذا ، ان نستنتج : استغلال القليل الذي نعرفه حتى تكون تخمينات صحيحة ومعقولة عن مشكلات جوهريّة معينة يبلو أنها تفسر الفوارق الظاهرة في الانماط التاريخية التي اخذها جهاز الدولة وعلاقته بالتغير الاجتماعي والاقتصادى في مجموعات من بلاد العالم الثالث . وبمباراة أخرى ليس ثمة حاجة الى ان نضرب على غير هدى أو ان نتخذ وجهة نظر مسرفة في الفلسفة التجريبية .

دموى اوضح النقطة . اذا استبعدنا استثناءات قلائل فالتجربة المشتركة بالنسبة الى العالم الثالث ، عبارة عن ماض استعماري . ولكن وراء هذا التشابه في النشأة نجد ان حالة أمريكا اللاتينية مختلفة تماما ان شئنا التبسيط ، عن حالة افريقيا ومعظم آسيا . لقد كان البلد الذي عمل على استعمار أمريكا اللاتينية ينتمى بشكل ظاهر الى عصر ما قبل الرأسمالية (بل الواقع كانت البرغال واسبانيا شبه محيط دائرة اوجد ورعى عن طريق الاستعمار بدايات التصنيع الرأسمالي في انجلترا والاراضى الواطنة) ، بينما كان استعمار معظم آسيا وافريقيا مرحلة جوهريه في كشف الستار عن الامبريالية الرأسمالية . وكان هذا يعنى من بين أمور أخرى كثيرة ، ان الجهاز الاستعماري البيروقراطي في أمريكا اللاتينية مختلف جدا من ناحية بنيانه وادائه وتطفل آثاره الاجتماعى ، منه في أى مكان آخر . فضلا عن هذا ، ففي أمريكا الاسبانية (وان لم يكن الامر كذلك في البرازيل حيث ظلت بيروقراطية عهد الاستعمار تؤدي وظائفها دون توقف كبير بعد الحصول على الاستقلال السياسى) ، كان معنى ذلك انه كانت هناك في أوائل القرن التاسع عشر عملية كبرى من اعادة تشكيل البيروقراطية الحكومية ، بل اقترنت في حالات قلائل من مرحلة التفكير والانحلال لتعود الى الظهور بعد بضعة عقود ، وقد تغير وجهها . ومهما كانت هذه العملية ضعيفة وتغلغل فيها مصالح الاستعمار الجديد ، الا ان هذا أسفر في أمريكا اللاتينية عن عملية طسولة نوعا من تكوين الدولة ، كما تكونت قطاعات متوسطة كثيرة وتفتدت بفعل تدخلها مع الجهاز الحكومى . وحتى على الرغم من أن كلا نمطى الاستثمار البرازيلى مع الادارة الاستعمارية واسلوب الانقطاع الحباد نوعا منها في أمريكا الاسبانية ، يمكن ملاحظتهما في آسيا وافريقيا المهابرتين ، فان اعادة توجيه وتشكيل الجهاز الحكومى في هاتين القارتين (وهو أمر صحيح بوجه عام) لتحقيق اهداف وطنية ، هى عملية احدث عهدا بكثير .

هذه ليست مسألة ترتيب زمنى فحسب . فبعض بلاد أمريكا اللاتينية (و اوضح الامثلة منها الأرجنتين وشيلي وأوروغواى) كانت قد اكملت بصفة اساسية مهام بناء الامة والتوحيد الاقتصادى عندما بدا القرن العشرون ، بينما تحقق هذا في جميع البلاد الاخرى عند بدء ثلاثينيات القرن الحالى . وعلى النقيض من ذلك فهذه المرحلة حليئة العهد نوعا ، او لم تتم تماما بعد ، في معظم بلاد بقية العالم الثالث التى تخلصت اخيرا من الاستعمار . وهذا لم يسفر عن نمط مختلف بالنسبة الى سيطرة وتوسع الجهاز الحكومى فحسب ، وانما يعنى أيضا ، ان مثل هذه

العمليات حدثت في مرحلة تاريخية مختلفة جدا من مراحل النظام العالمي - فاولا ، نجد ان التفوق في الاسلحة الذي يمكن ان يحققه جهاز الدولة (او مجموعة او اقليم وثيق الارتباط بقوة أجنبية) على السكان بوجه عام ، هو الان اكبر بكثير مما كان تحت تصرف الدول الامريكية اللاتينية التي اخذت تظهر في اوائل القرن التاسع عشر ، بل واستغرت في حالات كثيرة عقودا قبل ان تكون لها قوة قمع حاسمة على اقليمها .

واهم من هذا انه اذا كانت تصفية الاستعمار لا تعنى الاستقلال الاقتصادي ، ولكن تعنى في معظم الحالات شكلا ما من الاستعمار الجديد ، فان الاشكال المادية للموسسة التي اتخذتها في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت مختلفة . فعلى اثر الاستقلال السياسي اصحت بلاد امريكا اللاتينية مستعمرات غير رسمية للمملكة المتحدة او الولايات المتحدة ، وكل منهما كانت في مرحلة توسع الرأسمالية التنافسية البريع . وبدلا من هذا نجد ان الاغلبية الكبيرة من البسلاد الافريقية والاسيوية التي تخلصت من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تظل فارقة في العلاقات الدولية الاقتصادية التي حددتها اشكال احتكارية جدا من الرأسمالية الدولية فحسب ، بل حدها ايضا ، وجود معسكر اشتراكي ان لم يكن في امكانه منافسة المعسكر الرأسمالي من الناحية الاقتصادية مباشرة ، فقد اتاح اشكالا بديلة من التنظيم الاجتماعي (والحكومي) ، وقدم في بعض الحالات دعما سياسيا وعسكريا لتجربة امثال هذه الاشكال . في كلا القرنين التاسع عشر والعشرين كانت للموارد الطبيعية في مناطق محيط الدائرة اهمية جوهرية بالنسبة الى المراكز الشمالية ، ولكن المصلحة التابعة للبسلاد الرأسمالية في القرن التاسع عشر كانت تتمثل في استخراج هذه الموارد . اما اليوم فهذه المصلحة مرتبطة مع الاوضاع التي جعلت الشركات الدولية دولية حقا . فاولا ، هناك الحاجة الى توسيع الاسواق امام تصدير منتجات هذه الشركات الى العالم الثالث ، وبهذا عملت على تشكيل انماط ثقافية و رفع الدخول بطريقة تناسب مثل هذا الهدف . وثانيا ، هناك استراتيجية تدويل الانتاج وفق خطوط تجعله يشكل اسهاما مهما في الارباح الكلية ، وفي قلب الاحوال بالاستفادة من القوة العاملة الرخيصة في العالم الثالث . وبالطبع لم تنجح بلاد امريكا اللاتينية ، ولكن لم يكن هناك تداخل مع جهاز دولة وطنية ، والى حد ما مع طبقات وطنية قضت وقتا طويلا نوعا في الكشف عن نفسها وفي ارساء قواعدها .

ليست الصورة متجانسة في جميع ارجاء امريكا اللاتينية ، ولكن على الاقل في البلاد الكبيرة لم تكن مثل هذه البورجوازية بالتاكيد البورجوازية التي يشتغل افرادها في البنوك والمنشآت التجارية الاجنبية والتي يرى معظم المحليين انها كانت سائدة في الكثير من البلاد الافريقية

والاسيوية في وقت الخلاص من الاستعمار ، وهذا كان يعنى أن وجود طبقة صناعية وتجارية محلية لها فاعديتها اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالى في السوق المحلية ، كانت قد شجعت توسعا مهما في جهاز الدولة في دوره . كنظم يياتر أنشطة اقتصادية لم تكن ممكنة عمليا أو تناسب امثال هذه البورجوازيات (ولكن كانت لا غنى عنها للتراكم الذى تسمى اليه) ، وكذلك في دور المشرف على امثال هذه الطبقات ومكملاتها من العمال (بما في ذلك دور نشيط من الوساطة في العلاقات بين الطرفين) . اما ان روح الفلسفة الشعبية أنشأت في معظم الحالات في أمريكا اللاتينية قبل وليس بعد غزو الاسواق المحلية من جانب رأس مال الشركات الدولية الذى بلغ درجة عالية من الاحتكار ، فنول ان هذا ليس الا دلالة واحدة على مشكلة التوقيت ذات الالوجه المتعددة .

وعلى الرغم من طابعها التقريبى نبدأ في تصور صورة أو نسخة من الفئات (قسمت ثنائية يمكن تجزئتها الى تصنيفات أدق) تغطى المشكلات والفترات ذات الاهمية على ما يظهر ، بالنسبة الى فهم الاختلافات في الانماط التاريخية التى اتخذها تكوين الدولة في العالم الثالث طبقا : (أ) لما اذا كانت الدولة المستعمرة (بكر الميم) رأسمالية أم لا ، (ب) لاستمرار أو انقطاع الصلة بالادارة الاستعمارية ، (ج) لمرحلة الرأسمالية العالمية في لحظة تصفية الاستعمار ، وإمكانية الوصول الى الاختيارات والمسلمات الاشتراكية في ضوء العلاقة العالمية بين القوى ، (د) ووجود دولة وطنية قامت على النحو الصحيح وببورجوازية معطيلة (أى طبقة تملك قاعدة مهمة للتراكم الرأسمالى في سوقها المحلية وتحويل الانتاج على ايدى الشركات الكبرى .

واضح ان هذه الفئات التى حددناها بصفة مؤقتة ليست بالوحيدة التى تحتاج اليها للإغراض التى نتوخاها . ولحسن الحظ : ففى الامكان ربط امثال هذه الفئات بغيرها حتى وان بدأت الأمور تفقد بساطتها الاصلية وهو ما يجب أن نتفقد .

وثمة عامل مشترك بالنسبة الى جميع بلاد العالم الثالث هو الوحشية التى كان المستعمرون وحفاؤهم المحليون يمارسون بها أهل البلاد . ولكن نقول مرة ثانية ان المواقف العلمية للموسسة كانت متفاوتة . فلدينا في ناحية حالات كالارجنتين واستراليا تضم مساحات شاسعة من الارض جعل لها توسع السوق العالمية قيمة بالنسبة الى تصدير المواد الغذائية . فكل الاراضى كانت تسكنها أعداد قليلة من السكان الاصليين الرحل الذين تم القضاء عليهم بسرعة ولم يبق بعد ذلك سوى آثار قليلة تدل على ثقافتهم . ولدينا في الناحية الاخرى مواقف تمثلها المكسيك وبلاد جيسال الانديز في أمريكا اللاتينية ، كما يمثلها عدد صغير من البلاد الاسيوية . وفى ههـ

جميعا فرض الاستعمار نفسه وبطريقة وحشية على ثقافة محلية معقدة ومتقدمة قائمة على شعوب لها تجربة طويلة من حياة الاستقرار والزراعة . وهذه في العادة اتاحت فريقا كبيرا من السكان للاستغلال الاقتصادي . اما الاراضي الخالية نوعا من السكان فعندما اصبحت مندمجة في السوق العالمية اضطرت الى جذب قوة عاملة من المهاجرين ، تعين حوالى انتهاء القرن التاسع عشر اجتذابهم بطريق حوافز الاجور ، مما كان معناه ان العلاقات الرأسمالية انتشرت في وقت مبكر تماما وحددت الخصائص الاساسية للدولة التي قامت بدور الوكيل في اجتذاب المهاجرين وفي ضمان العلاقات الاجتماعية الرأسمالية .

على تقيض هذا ، مال تفضل الرأسمالية الموجهة نحو التصدير في النوع الثاني من المواقف ، الى أن يخلق من جديد الترتيبات السابقة والقائمة على استغلال قوة العمل برغم الخضوع اقتصاديا وسياسيا لامثال هذه الاشكال . فضلا عن هذا ، ولاسباب لا تتعلق بالبيئة او بالاعتبارات التكنولوجية فحسب ولكن كنتيجة أيضا مترتبة على وجود الابدئ العاملة الوفيرة والرخيصة التي لم يكن يدفع لها الاجر نقدا الا بصفة جزئية) فان غرس راس المال الدولي في الحالات الاخيرة كانت تصحبه في العادة تكنولوجيات تكثر من استخدام للعمل . وفي مثل هذه الظروف اصبح المجتمع والدولة نوعا من مزيج يجمع بين العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والعلاقات الاجتماعية السابقة على العهد الرأسمالي . وعلاوة على هذا فالحاجة الى السيطرة على قوة عاملة كبيرة وموضع الاستغلال الشديد ، ولدت (على ما يبدو لى واضحا من البيانات المقارنة) نوعا مغرطا في قوى القمع ازاء جهود الدولة والجهود المبذولة من أجل تحقيق اجماع في الرأي . يمكن ان نتوقع أن تكون امثال هذه الادوار المختلفة التي اضطلع بها جهاز الدولة في مجتمعات تفاوتت كثير اعلى امتداد هذا البعد ، قد ولدت اختلافات ذات شأن في معدلات واساليب توسع الجهاز نفسه وان هذه بدورها قد تزودنا بمعلومات كثيرة تكمل وربما تصحح بعض ما علمنا اياه المؤرخون الاقتصاديون عن اصول الشعوب .

اذا كان هذان النوعان من الموقف واضحين بشكل معقول فان النوع الاكثر شيوعا في أفريقيا وجزء طيب من اسيا ، الى جانب بعض حالات مهمة في أمريكا اللاتينية ، جر في اذباله بسط الحكم الاستعماري ، وولد فيما بعد دولة اخذت في الظهور وتجاهد في سبيل أن تكون وطنية (قد تتمشى أو لا تتمشى مع حدود الادارة الاستعمارية) وتحكم سكانا متناثرين انى حد كبير ، أى انها ليست « الارض الخالية من السكان » ولا حالات الحكم الاستعماري التقليدي المتجانس بدرجة معقولة . في هذا النوع تزودنا بمعلومات كثيرة تكمل وربما تصحح بعض ما علمنا اياه المؤرخون الثالث من الموقف فان المرقية واللغة الإقليمية والدين والثقافة وفي ذلك

من الخصائص التي كانت المجموعات المكونة للمجتمع تعتبرها على درجة هائلة من الأهمية ، نقول ان هذه العوامل جميعا تميل الى أن تصبح لها الغلبة والسيادة . وتصبح الصورة أشد تعقيدا عندما تضطر أمواج من مهاجرين أحدث عهدا وأشد اختلافا عن السكان المقيمين في الاقليم ، الى الاضطلاع بدور ثانوي من الناحية السياسية بينما تقوم بأدوار مهمة كأعضاء بورجوازية تستغل أو تستغل بالتجارة الداخلية . ويزداد تعقيد الموقف عندما نجد الزارع الكبيرة التي يظهر فيها رأس المال الدولي في فترة مبكرة ، لا تضم على ما كان يحدث في الغالب ، سوى جزء صغير من الاقليم بخلاف الميثاء ورأس المال ، وبذلك تزيد من درجة وامكانية تفجر للتنافر الموجود ، وذلك عن طريق « تحديث » السكان في ذلك الجزء من الاقليم ، في هذه الحالات يكون على جهاز الدولة عادة القيام بالمهمة « المعتادة » الناتجة من وضعه شسبه الاستعماري (أى يتعامل مع تلك الاجزاء الصغيرة من رأس المال الدولي الذي زرع في نفس اقليم الجهاز ، وعليه من جهة أخرى ان يجد طريقا ما يفرض به حكمه على مثل هذا المجتمع . قد ينجح جهاز الدولة من الناحية النظرية ، ولكن بصعوبة كبيرة في أن يجعل نفسه الحاكم الأعلى في المنازعات الناشئة من مثل هذه التجزئة . والأغلب أن تستولى عليه مجموعة أو ائتلاف من المجموعات فيصبح عقبة خطيرة تحد من عملية تكوين أمة ، وذلك بغدر ما تظهر الدولة في نظر الجماعات التي تم إخضاعها ، على أنها تناقض ما تدعيه من عمومية ومن إخلاص للصالح العام .

لن تكون النظريات الكلاسيكية من الدولة موضع قدر من التصديق الظاهري الا اذا كان الاستعمار قد مد نفوذه الى أراض خالية بالفعل من السكان . ففي النوع الثاني من الموقف تكون الدولة أو يكون جهازها ان شئت التخصيص ، أحد الاجهزة الأساسية التي يقوم عليها استمرار الابعاد السياسي والاقتصادي بالنسبة الى الذين يجري إخضاعهم وهم أساسا السكان الوطنيون أي أهل البلاد . . وهكذا يمكن القول بأن مثل هذا الجهاز يتبع الحدود التي قسمت المجتمعات التي كان أملمها طريق طويل تقطعه قبل القضاء على مظاهر تراثها الاستعماري . وفي ضوء هذا المعنى يكاد يكون من الصعب القول بأن مثل هذه الدولة تغير المجتمع المدني إذ الأغلب أنها تمثل بلورة تسلط اجتماعي واقتصادي (تخفف من بعض هذا الجهاز يتتبع الحدود التي قسمت المجتمعات التي كان أمامها طريق حذب قطاعات متوسطة نشأت أساسا عن ذلك الجهاز نفسه) بتعاضد بشدة مع معظم السكان . وألصورة في النوع الثالث أشد تعقيدا إذ بدلا من أن « يمثل » جهاز الدولة بطريقة أو أخرى ، المجتمع القائم ، فان عليه أن يخلق مجتمعا به أقل قدر من التجانس ويخلق أمة . ولكنه غالبا ما يقتصر

من هذا ، على الاقل في الاجلين القصير والمتوسط حيث يصبح البلورة السياسية لسيادة مجموعات معينة .

اني لا تخيل أن يحدثنا تشريح امثال هذه الاجهزة وتاريخها بالكثير لا عن المراحل المختلفة التي مر بها تجانس المجتمعات فحسب ، وانما يحدثنا ايضا عن الطرق التي عولجت بها المشكلات المختلفة في داخل المواقف المختلفة .

الارتباط بالسوق الدولية

ثمة ناحية أخرى تشترك فيها فعلا جميع بلاد العالم الثالث ، هي انها أصبحت مرتبطه بالسوق الدولية - في لحظات تاريخيه مختلفة . وفي مراحل مختلفة من الرأسمالية العالمية ، على ما سبق لنا ذكره - عن طريق منتج واحد أو منتجات قليلة أصبحت لسبب ما ذات أهمية بالنسبة الى المركز . وكما اظهر المنظرون الرئسيون - فان كل منتج في مرحلة معلومه من التكنولوجيا المتاحة دوليا يجبر في اعقابه متطلبات ونتائج خاصة تتعلق بتنظيم الانتاج (لئلا الاستخراج) . وفي وقت أقرب عهدا اقترح البرت هيرشمان (٤) امتدادا مبشرا لفكرته عن الارتباطات المتدخيرة والمتقدمة وتتبعها من طريق ما تنطوي عليه من معان من ناحية التكوين الطبقي ، ومن ناحية ما له أهمية كبيرة بالنسبة الى تطولنا ، وتعني به تكوين أنماط توسع جهاز الدولة . وحتى يتسنى لنا ان نعرض مسالة معقدة من الناحية التجريبية ، يمكن ان نتناول بعض منتجات اولية باقامة علاقة رقيقة بالمجتمع المحلي ، وربما تكون وسيلة فحسب للنقل الى الميناء أو تكون الميناء نفسه وبعض قوة بوليسية للسيطرة على العمال . وعلى النقيض هنالك مسائل أخرى من قبيل المثال الذي يستعمله هيرشمان (الين في البرازيل) تتطلب طائفة كثيفة نوعا من العلاقات ليس فقط مع طبقات ومجموعات في المجتمع المدني (موضوعة عند طرفي الاستثمار والمنتج) ولكن على أساس انها ايضا ولصالح استقرار العلاقات الاقتصادية القائمة حول المنتج ، تتطلب ان يكون لجهاز الدولة دور متطور نوعا ومعقد . اننا نعرف الكثير من الاقتصاديات والتكنولوجيا - الماضية والحالية - المتعلقة بالكثير من المنتجات التي ربطت بلاد العالم الثالث بالسوق العالمية . وهذا يؤدي بي الى الاعتقاد وعن طريق استخدام منهج هيرشمان ، بان في الامكان استخلاص قروض نظرية قوية عن التأثيرات المتبادلة بين امثال هذه المنتجات من جهة وتكوين جهاز الدولة وتوسعه من جهة أخرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يدل ماسبق قوله على ان من الخطأ قصر البحث على هذا البعد ، فيجب ان نتوقع وجود اختلافات ذات

شأن فة الآثار المترتبة على نفس المنتج اذا جرى انتاجه مثلا في بلد كإين يضم عندما بدأت العملية ، دولة وطنية استقرت بشكل معقول واحتاجت الى اجتذاب الابدى العاملة بمنحها حوافز خاصة بالاجور ، وذلك على خلاف بلد كان خاضعا للحكم الاستعماري وكان معظم العمل فيه يتم في ظل علاقات سابقة على العصر الرأسمالي أو علاقات غير رأسمالية . وهذا يوحي بأن التغييرات هي دالة التداخلات بين خصائص المنتجات والابعاد الاخرى التي سلف ان بحثناها .

وثمة علاقة وثيقة بين اسلوب الارتباط واسلوب آخر وان يكن غير شبيه به ، توحى به المعرفة بالحالات الامريكية اللاتينية وربما ولد آثارا مهمة بالمثل في اقاليم اخرى بالمالم الثالث . وهذا يشير الى تلك النقطة في دوره المنتج حيث كانت الحواجز في وجه الدخول من الارتفاع بحيث لم يكن في مقلود البورجوازية المحلية أو مجموعات القلة الحاكمة التحكم فيها (وهو ما يفترض دورا خاصا لجهاز الدولة وامكانية الوصول الى الموارد نظرا لان أمثال هذه القيود كانت مختلفة إذ تعتمد على الدم أو اللامبالاة أو - كثيرا تماما - على العداء من جهاز حكومي تفضل فيه رأس المال الدولي بشكل بعيد القور) . وكما اظهر هنريك كوردوزو وانزو فاليتو ENZO faletto كان ثمة مظهر لهم هو ما اذا كان

المنتج الرئيسي المعد للتصدير موضع الاستغلال المباشر من جانب طبقة محلية ولدت بورجوازية محلية لها قاعدتها التي يقوم عليها التراكم الرأسمالي في السوق المحلية وأزاحت بسرعة من طريقها العناصر الأكثر اشتغالا بالتجارة في طبقتها هي . هذا النمط كان مختلفا عن النمط السائد في المزارع الكبيرة وفي معظم التعدين حيث المورد الطبيعي يشتغله مباشرة رأس المال الدولي مما لم يتح سوى مجال اقتصادي صغير جدا لقيام بورجوازية محلية . بالطبع كانت لهذا علاقة كبيرة بخصائص المنتج - والسبب انه قريب من اسلوب الارتباط - وعلاقة بوجه خاص بتعدد التكنولوجيا اللازمة لانتاجه أو استخراجيه وكثرة ما يتطلبه من رأس مال . . قارن مثلا الحد الأدنى من المتطلبات من رأس المال والتكنولوجيا والعمل اللازمة لتربية الخشبية في مناخ مناسب ، بالاستثمارات المهيمنة التكنولوجية والرأسمالية فضلا عن الاعداد الكبيرة من العمال وتعقيد تنظيمهم ، وهو ما يترتب على أنشطة تعدينية معينة . أما أنه عندما شحت أمثال هذه المتطلبات كان على المجموعات البورجوازية المحلية أو المجموعات البورجوازية البدائية ان تتنازل لرأس المال الدولي ، وأن دولة القرن التاسع عشر بعد حصولها على الاستقلال نادرا ما عملت على خفض هذه الحواجز التي تحول دون الدخول في صفوف بورجوازياتها أو حاولت ممارسة هذه الأنشطة نفسها ، نقول ان هذا كله شاهد على

الموقف في ظل الاستعمار الجديد وهو الموقف الذي ما يزال فيه عدد قليل من البلدان . يمكن أن نرى هذا حتى في تلك الحالة الواثية جدا أي حالة الحبوب وتربية للماشية في الأرجنتين حيث ظل رأس المال الدولي يحتكر لوقت طويل ، مصانع تعليب اللحوم والتجارة الداخلية والنقل الداخلي والخارجي . والتأمين وما إلى ذلك . حتى وإن كانت الطبقة المحلية تملك الأرض ومن ثم كانت تخص نفسها منافع اقتصادية ضخمة) . ولكن الأهم بالنسبة إلى موضوعنا أن الحواجز المنخفضة نوعا ، التي تحول دون دخول المجموعات المحلية في مجال الإنتاج المباشر ، كان لها بالفعل نتيجة هامة من حيث تشجيع بروز الطبقات المحلية في تاريخ مبكر ، وخاصة ظهور بورجوازية لم تكن موجودة أساسا حيث كان رأس المال الدولي يسيطر مباشرة على إنتاج أو استخراج منتجات التصدير الرئيسية .

في الحالات الأخيرة كان الشيء الرئيسي المقابل لجهاز الدولة لا بد أن يكون رأس المال الدولي ، إذ بخلاف ضمان « القانون والنظام » . ومعالجة نواحي الإحباط المتكررة التي كانت تتعرض لها القطاعات الوسطى التي تعتمد على الجهاز الحكومي أو التجارة الصغيرة كانت الصور التي تجسد رأس المال الدولي هي القوى الرئيسية في مثل هذه المجتمعات . فضلا عن هذا فالوجود الهامشي للجماعات البورجوازية واضفاء الطابع النقدي المحدود على الاقتصاد وهو ما كان هذا الموقف يتطلبه ، تقول إن ذلك الوضع كان النظير الرئيسي لجهاز الدولة ، نظرا لأن العائدات المستمدة منه كانت أهم مصدر تعتمد عليه الدولة . وهكذا . . كان الاتجاه نحو ظهور جهاز الدولة يظل عليه عتبر القمع بالنسبة إلى الأهليين ، وهو جهاز كان « هدوء » من اسهاماته الرئيسية في قيام علاقة مستمرة مع رأس المال الدولي ، وبالإضافة إلى هذا ، وللسبب ذاته ، كان مثل هذا الجهاز واقعا تحت ضغط شديد لكي يوزع العمل للقطاعات الوسطى التي لم يكن أمثلها سوى القليل من الفرص البديلة وهو ما يتعارض مع القاعدة الهزيلة وغير الثابتة التي يمثلها الاعتماد على العائدات .

ومن ثم ليس مما يثير الدهشة أن المحاولات الحقيقية لرسم سياسة اقتصادية وطنية وبناء المؤسسات من قبيل إنشاء بنك مركزي أو نظام ضريبي يتصف بأقل قدر من الفاعلية ، جرت في وقت متأخر أكثر منها في المنهجية نحو الجانب الأقصى المضاد . في هذه البلاد كان من الصعب على الطبقات المحلية السيطرة على الموارد الرئيسية ، أن تكون من طراز المنظمين الذين يتحدث عنهم شومبيتر ، ولكن قدرا من الفاض الاقتصادي عند هذه الطبقات انساب إلى مجال الاستثمارات والأنشطة

الحضرية، فتشجع من ثم ، على قيام نسيج من طبقات إجتماعية كلها فيها القطاعات المتوسطة التي لم تكن تعتمد اعتمادا شديداً على جهاز الدولة ،كي تضمن بقاءها ، كما شجع على بدء طبقة عاملة . واضح ان الدولة حسب أنماط نمو جهازها وفي سياساتها كانت تعبر عن هذا التعقيد الذي لا ينبغي الخلط بينه وبين حالات عدم التجانس الإجتماعي التي سلف ذكرها . وعلاوة على هذا (ويقدر ما كانت أمثال هذه المواقف تعني ان الارتباطات الاقتصادية مع رأس المال الدولي لم تكن تدور حول العائدات ، كانت علاقات جهاز الدولة (البورجوازية المحلية أيضا) مع مثل رأس المال هذا ، أشد تعقيدا . وأخيرا ، فان ما تبقى كعناصر اقتصادية استأثرت به في الداخل الطبقات المحلية وتسرب الى المجتمع بوجه عام وأرسي أسسها عريضا يقوم عليه نظام ضريبي منطقي . وهذا بدوره كان يعني أن البلاد التي من هذا النوع تستطيع بسرعة تماما إقامة جهاز حكومي أوثق ارتباطا بالطبقات الإجتماعية المحلية ، وانه علاوة على هذا ، فذات جهاز كهذا فضلا عن السياسات التي تتخذ ، كان أشد تعقيدا بصورة لها شأنها ، منه حيث كان رأس المال الدلي يحبط أمثال هذه التطورات بسبب تحكمه مباشرة في انتاج أو استخراج منتجات التصدير الرئيسية .

وتنشأ حالة أخرى حيث تكون الحواجز التي تحول عنده نقطة الانتاج، دون دخول المجموعات المحلية ،مرتفعة للغاية ، ولكن حيث يكون النشاط الاقتصادي ارتباطات في المجتمع المحلي وحتى لو كانت لرأس المال الدولي السيطرة تماما ، وبرغم بعض التحفظات فالمثال الذي يحضرني هو النفط . انه مثال جذاب لانه يبين ان ارتفاع الحواجز التي تحول دون الدخول المباشر اليه لا يحدث مرة واحدة وإلى الابد ، ولكنه قد يتوقف بخلاف الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، على ارتباطات دقيقة بين العوامل السياسية الداخلية والظروف الدولية . ان ما قد تعجز عنه البورجوازية المحلية ، قد تكون في حيز الامكان بالنسبة الى الجهاز الحكومي نفسه عن طريق تأميم الأنشطة الانتاجية المباشرة ، وكذلك عن طريق المراحل التي تجعل المنتج تحت تصرف السوق الدولية (التكرير والنقل في الداخل) . ليس من قبيل المصادفة أن هذه الحركات لم تكن كثيرة الملموحات حتى عهد قريب جدا ، بسبب أجهزة حكومية ضعيفة جدا (وما تعرضت له من تفلطح مؤثرات خارجية من الناحية السياسية) ، ومن وجود درجة عالية من احتكار التكنولوجيا والمعدات اللازمة ، وكل هذا جعل من اتخاذ القرارات شيئا لا يمكن التفكير فيه . ولكن في زمن اقرب عهدا ، وبازدياد قوة الأجهزة الحكومية (المرتبط الى حد معين بازدياد أهمية النفط النسبية في السوق العالمية) ، وبسهولة الحصول

على التكنولوجيا والمعدات ، أمكن اتخاذ امثال هذه القرارات ، ان تأميم المصدر الرئيسى لتراكم الرأسمالى كان يجب ان يعنى - وان كانت معرفتنا بصدد هذه النقطة وكثير غيرها ، قليلة بشكل يبعث على الدهشة - تغييرا ضخما لا فى شكل جهاز الدولة فحسب ولكن فى دوره الاجتماعى والاثار المترتبة عليه أيضا ، والاستيلاء على مثل هذا المصغر الرئيسى من مصادر - الفائض الاقتصادى ، كان لا بد ان يحدث فى اتجاه شكل ما من الاشتراكية او رأسمالية الدولة ، كما وضع فى ايدى جهاز الدولة موارد تضاءلت امامها معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى . فضلا عن ذلك فقد حول جهاز الدولة الى مجموعة من الوكالات تستأثر بنسبة مهمة من الاستثمار والانفاق الاجتماعى عن طريق القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وليس عن طريق السوق ، وهى تفعل هذا أيا كان الاسلوب الاشتراكى او الرأسمالى الذى اتخذ فى التنظيم الاجتماعى بوجه عام . ومن الطبيعى ان الدور النشط الذى اضطلع به جهاز الدولة فى تشجيع التغيير الاجتماعى والاقتصادى (بما فيه فى بعض الاوقات بصورة لا وجود لها بالفعل - تكوين طبقات يفديها قتل فوائضها) ، هذا الدور تمت ترجمته الى نمط مميز من المؤسسات .

وبرغم حالات خاصة ناشئة من مجرد حجم الموارد النفطية ، فان هذه الحالات يمكن النظر اليها كمثال متطرف من ظاهرة أصبحت شائعة بصورة متزايدة فى العالم الثالث . فزاء بورجوازية محلية ضعيفة يهدف الى تحقيق أهداف ذات صيغة قومية ، من طريق أشكال متنوعة من الاشتراكية أو الفلسفة الشعبية ، فان جهاز الدولة لا يقوم باستغلال مصادر التراكم الرأسمالى الرئيسية فحسب ولكنه يصبح أيضا ، وعن رضاء نفس ، خالق فئات بورجوازية جديدة ومعلمها الاقتصادى ، سواء بتحويل الطبقات الاجتماعية السابقة كما حدث فى مهد مبكر بالمكسيك قبل أن أصبح النفط ذا أهمية جوهرية بوقت طويل ، أى بحماية قطاعات تنشا فى ذلك إلجهاز نفسه . هذا الدور التعليمى وبقى الصلة الى أبعد حد بانماط التغيير الاقتصادى الداخلية والتكوين الطبقي مما يؤكد ويرزحنا الرئيسة ، بمعنى أنه اذا كانت دراسة التكوين التاريخى لجهاز الدولة مهمة فى حد ذاتها ، فانها أيضا ، عنصر لا غنى عنه فى وصف وتفسير ما ظل أمدا طويلا ينظر اليه على أنه إبعاد اقتصادية بحثة وربما موسيولوجية .

وحتى قبل الزيادة الكبيرة فى أسعار النفط كانت التقييمات التكنولوجية المتعلقة باستغلاله ، والمتطلبات القادية الخاصة بالبنية التحتية اللازمة لتصديره ، والاعداد التى يحتاج اليها من مهارات على درجة عالية من التخصص ، كل هذا كان يعنى أن الكثير من الارتباطات

المتأخرة كانت تعمل على خلق نفرمات هائلة في جميع أرجاء الاقتصاد المحلي . فضلا من هذا ركزت الإرتباطات السياسية أقوى (مع تأثيراتها على جهاز الدولة) إذ كانت الموارد تعتمد اعتمادا شديدا على العائدات (مما يبط كل شيء عدا نظام ضريبي بدائي) وارتبط مصير معظم الطبقات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالتماط توزيع دخل الدولة . وهذا بالإضافة الى المساومة المستمرة وغير المؤكدة مع شركات النفط ، جعل للسيطرة على جهاز الدولة أهمية بالغة وخاصة السيطرة على المؤسسات التي تتعامل مباشرة مع رأس المال الدولي ومع التوزيع الداخلي للموارد الناتجة ، فضلا عن قوى القمع التي كان عليها من جهة ، أن تضمن « القانون والنظام » ، وكان مفروضا فيها من جهة أخرى أن تمنع المجموعات المحلية المنافسة من طرد المجموعات التي سبق أن ظفرت بالنفوذ والهيمنة . أن الكثير مما يقال له « عدم الاستقرار » (وحالات توسع وتقلص جهاز الدولة من وقت لآخر) في أمثال هذه البلاد يمكن فهمه على أنه نمط من صراخ سياسي ناشئ من هذا النوع من الموقف . وزيادة في التعقيد كان من صالح رأس المال الدولي أن يشجع عناصره بديلة على شغل هذه المناصب الحكومية عندما تصبح المطالب التي يتقدم اليها شاغلوا هذه المناصب « غير معقولة » : علاوة على هذا لا لم يرض وقت طويل حتى وصلت القوات المسلحة الى النتيجة التالية : إذ كان على هذه القوات أن توفر الضمانات الرئيسية لاستمرار أمثال هذه المواقف ، فمن الطبيعي أن تشغل أعلى مراكز السلطة في جهاز الدولة . ولكنها اكتشفت أن هذا لم يؤد الا الى أن يظهر في داخل القوات المسلحة نفر ممن يتحدون أولئك الذين يشغلون أعلى المراكز الحكومية ، وهو أمر لا يمكن قضا في معظم الحالات إلا مؤقتا ، ولكنه يولد في أنة حالة نمطا جديدا تماما من الصراع السياسي - هو أن تتولى الدولة استقلال المنتج .

علينا أن نضيف بعدا آخر تشترك فيه جميع بلاد العالم الثالث ، يرجع الى تبعيةها الاقتصادية ، وتقصد به الأثر الشديد بوجه خاص الذي تولده أزمات عالية معينة ، تخص بالذكر منها الأزمة التي وقعت في أوائل الثلاثينات من القرن الحالي . لقد حالت أمثال هذه الأزمات الى أن يكون لها تأثير مختلف طبقا لما إذا كان البلد قد حقق استقلاله السياسي ، أو مازال خاضعا للحكم الاستعماري . فإذا كان الأمر الأخير ، وأيا كانت المصالح المحلية ، وكذلك في زمن الحرب ، فالأغلب أن هئي الأزمات كانت تتجاهلها الإدارة الاستعمارية من أجل المصلحة الاستراتيجية المباشرة للدولة المتسلطة . مثل هذا التشديد العنيف لاختضاع المستعمرة « مباشرة » للمركز ، لا بد أنه كان ينطف آثارا عميقة لا على الاقتصاد

فحسب ، ولكن على الجهاز الانارى أيضا الذى كان فى غالب الاحوال
البنيان المبدئى لإبول حكوماته القائمة على الخلاص من الاستعمار . وحيثما
تحقق الاستقلال السياسى قيل وقوع مثل هذه الازمات ، حصلت ردود
متنوعة الى حد كبير . ففى بعض الحالات انهيار الاقتصاد وجهاز الدولة
فلا ، وفى حالات أخرى ظل الأخير قائما وطابعه سلبي ، دون تجديلات
كبيرة فى المؤسسات والسياسة املا فى ان تحسن الاحوال ، وفى البلاد
التي كانت القواعد المهمة للتراكم الراسمالى ، فى ايدى بورجوازية
محلية ، ومن ثم فى ايدى جهاز حكومى اشد تعقيدا وأكثر تنوعا ، قوبلت
الازمة العالمية فى اوائل الثلاثينيات بسياسات تستهدف توسيع السوق
المحلية والجهاز الحكومى ، وبذا شجعت عملية سريعة من التصنيع
لاننتاج بدائل عن الواردات . ونتيجة لهذا كانت الازمات أخف وطأة .
واقصر امدا منها فى معظم الحالات الأخرى . بالمثل ، عندما فرضت
الحرب العالمية الثانية قيودا شديدة على الاستيراد فان التخفيف من
وطأة أعناق الزجاجة الناشئة عن هذا ، تحقق بالدرجة التى كانت بها
هناك ليس فقط بورجوازية صناعية محلية ولكن كان هناك أيضا جهاز
لاحكومى يتخذ السياسات التى ينتهجها المنتظمون والتى تؤدى
الى التقدم .

بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان اتجاهات الجديدة للرأسمالية
الدولية وهواجهاها مع البلاد الاشتراكية ، راحت فى ذلك الحين فقط
تتخذ سياسات نشيطة ازاء أجزاء معينة من العالم الثالث . هذه الامور
يجب ان تؤخذ فى الحسبان ، ونخص بالذكر النمو الخيالى الذى شهدته
الشركات الدولية اختيارا من ستينيات القرن العشرين . فبدون اعتماد
النمط الاستخراجى القديم والموجه نحو التصدير ، كانت هذه الشركات
وما تزال توجه الاهتمام الى اسواق العالم المحطة لبيع منتجاتها (وفى
حالات قلائل من أجل تصنيفها) .

وتحولت بعض بلاد العالم الثالث الى اشكل معين من الاشتراكية
اسفر فى ظل الظروف التى جرى فيها مثل هذا التحول ، عن توسع هائل
فى دور الجهاز الحكومى ووزنه ، ففى أغلبية البلاد التى ظلت مرتبطة
بالنظام الراسمالى العالمى . وخاصة البلاد الأكثر « جاذبية » بسبب حجم
موقعها ووجود مناخ سياسى « ملائم » . كان للشركات الدولية اهتمام
نشط بمبدأ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وباستقرار
الحكومات « الصديقة » الطويل الأمد . كان هذا معقولا بالنسبة الى
الشركات التى رأت لان « وعلى خلاف الشركات الموجهة نحو التصدير
فى ظل النمط الاستعماري والنمط الاستعماري الجديد - فى اسواق العالم

الثالث المحطية مصدرا هاما لتحقيق التراكم الرأسمالى على نطاق عالمى .

بسبب صغر حجم السوق او المناخ السياسى « السليم » فهذا النمط لم يمس بعض البلاد بالفعل ، ولكن كان على كثير غيرها ان تعلم كيف تعالج امر هذه التغيرات الجوهرية التى كانت مفروضة على التوجيه التصديرى والذى لم يعد له وجود . وتراوح هذا التعلم من الرضاء البسيط ، كما اعتبرته الشركات متعددة الجنسية (والدول القومية التى تسلفها) مناسبا لعمليات تنفذ النظر تتعلق بنزع الملكية ليس فقط من قدامى اصحاب رأس المال الدولى ولكن ممن هم أحدث عهدا ايضا . ويمكن وضع اقلية الحالات بين هذين الطرفين القصوين ، وكل منها تبين نوعا معقدا من المفاوضات والتنازلات والتهديدات الرامية الى تحقيق التقارب بين التأثيرات المحلية الناتجة من الشركات الدولية وبين الاهداف المقررة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وغالبا ما اسفرت امثال هذه المحاولات عن نمو خارق للعادة كل من الفروع المحلية للشركات وكذلك الجهاز الحكومى - وكان نمسو الاخير منمشيا مع محاولات فرض القيود ومعالجة المشكلات الاقتصادية بأسلوب ارق وأخف ، واقامة مختلف أساليب الارتباط المباشر بالشركات . مرة اخرى ، وكما حدث خلال الازمة العالمية ، كان لهذه الاحداث التى تحددها عوامل خارجية ، عواقب بعيدة المدى . لقد جرى استكناه الكثير منها بدقة مع استثناء صارخ للتغيرات التى أحدثتها فى شكل ودور الجهاز الحكومى وما كان لها من تأثيرات على المجتمع الوطنى .

كنا أخيرا نواجه اتجاهها أحدث عهدا وضع رأس المال المالى في المؤخرة الدينامية للرأسمالية العالمية . ربما يكون من السابق للالوان جدا ان نقول الكثير عن هذا ، علما ان مدفوعات الفوائد المستحقة عن قروض قدمها رأس المال هذا كانت تعمل على تضخيم الصعاب المتزايدة التى يواجهها العالم الثالث في ميزان المدفوعات (باستثناء البلاد البترولية وقليل غيرها) . وهذا يوحى بان هناك حدودا ضيقة نوعا للتوسع المالى لملى نطاق عالمى ، بحيث جرى التعرض لصعاب خطيرة (مرتبطة عموما بأزمات سيئة شيفة) حاولت البلاد مواجهتها والتغلب عليها بانتهج سياسات تحاول (بأسلوب ليبرالى جديد وصحيح ايا كانت الوان الولاء الايديولوجى المملنة) ان تبطل مشروعات التنمية المبنية على التصنيع الواسع النطاق ونمو الجهاز الحكومى وخاصة تلك الفروع منه الاوثق ارتباطا بأدوار التنظيم والترويج والرفاهية الاجتماعية . وهذا بالطبع يتعارض مع اية فكرة أولية عن الوزن المتزايد لجهاز الدولة . برغم أنه يكاد لا يمكن القول ان لهذا التقليل والتشذيب تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا :أضعف شأننا من النمط السابق .

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
مختصين وأساتذة دارسين.
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة
من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تألم في إثراء الفكر العربي، وتمكنه من ملاحقة
البحث في قضايا العصر.

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة رسالة اليونسكو
مستقبل التربية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة رسالة اليونسكو
العلم والمجتمع

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية، وتصدر طبعات العربية بالإنفاق مع الشعة القومية
للبنسكو، ومما تارة الشعب القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام يمد يده مصر العربية.

الشن ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

المعلومات الاجتماعية الاقتصادية
النظم - الاستخدامات - الاحتياجات

مجلد ١٩٨٠
العدد ١٩٨٠
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

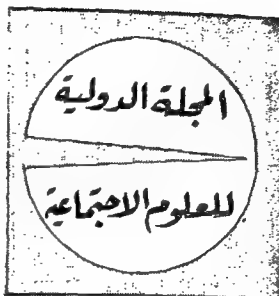


ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد السادس والأربعون

السنة الثانية عشر

يناير / مارس ١٩٨٢



محتويات العدد

- * الافتتاحية
- * نحو نظام معلومات دولي
- * أنماط العرض والطلب للوثائق والبيانات في المملكة المتحدة .
- * وجوب إنشاء شبكة إعلامية للاتصالات
اليسهرا لنشر المعلومات الخاصة بحقوق
الإنسان .
- * إدارة الرقابة المستمرة للتنمية على المستوى
المحلي
- * مصادر المعلومات الرئيسية في سنغافورة
وماليزيا والفلبين واندونيسيا : نظرة نافذة
- * أثر تقدم الوسائل على نظرية الاتصال
- * صحافة السود في جنوب افريقية
- * الاتصال وخطر عدم احتمال وجوده
- * نهضة الجغرافية التطبيقية
- * هياكل للبيانات الاقتصادية والاجتماعية
القومية : ٨ : هنغاريا
- * بيئة العلوم الاجتماعية

رصدت: مجلة رسائل اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

شيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبه

د . السيد محمود الشنيطي

د . محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان بنوبيه

صفى الديب العزاوي

الإشراف الفف

عبد السلام الشريف

الافتتاحية

كل من يقرأ هذه المجلة بانتظام يشعر باهتمامنا المستمر بالمشكلات المتصلة بالاتصالات : والمعلومات ، والبيانات العلمية . ففي ١٩٦٤ أصدرنا عددا عن « المعلومات في البحث المقارن » (المجلد ١٦ ، العدد ١) . ثم أصدرنا عددين ركزنا البحث فيهما على الدوريات العلمية وخصائصها ومواقفها : أحدهما موضوعه « صحافة العلوم الاجتماعية » (المجلد ٢٦ ، العدد ٣) ، ١٩٧٤ ، والآخر موضوعه « الكمبيوتر والتوثيق في العلوم الاجتماعية » (المجلد ٢٣ ، العدد ٢ ، ١٩٧١) . وأصدرنا عددا بعنوان اقتصاديات الاعلام ، والاعلام من أجل الاقتصاديين (المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، ١٩٧٦) . وابتداء من المجلد ٢٩ ، العدد ٤ (١٩٧٧) أنشأنا بابا جديدا في المجلة باسم « أسس المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية : مواقف وتقديرات » ، ونشرنا أول مقال في سلسلة مسح النظم القومية عن استراليا ، ونشرنا الثامن في هذه السلسلة عن المجر ، على صفحات هذا العدد .

وليس هذا من قبيل المصادفة ولا سيما بالنسبة لمجلة دولية ، فإنه مهما تكن النظريات والإيديولوجيات التي ينبع منها البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في مختلف البلدان والأزمان ، ومهما اختلفت الطرق والأولويات ، وتضاربت الآراء والأفكار ، فإن هناك أمرين أساسيين في هذا كله هما المعلومات والبيانات التي يستقى منها كل شيء في النهاية والبحوث والتحليلات ، ثم المناقشات العامة والآراء المختلفة .

وقد ولي الزمن الذي كانت فيه المعلومات الأساسية في العلوم الاجتماعية تتألف من مسلسلات إحصائية أساسية ، ومن المصنفات المؤلفة لحل علم . واليوم تعددت المصادر التي يمكن الرجوع إليها والاستناد عليها كمسوح العينات والأفلام ، والسجلات التاريخية ، والصور والصوت المسجلة والمعلومات المخزنة في الكمبيوتر ، والتنبؤ باحتمالات المستقبل ، والوثائق المتفرقة الخ . وهذه المصادر المختلفة من الكثرة بحيث تحير الأذهان . ولذلك يحار المرء إذا هو يحاول أن يستخلص من هذه المراجع الكثيرة مزیجا منسجا . وتمتثل الكتب المنهجية على هذا كثير من الصور الإيضاحية التي تزدان بها صفحاتها . وقد بذلت محاولات لتقريب المعاني إلى الأذهان من طريق الأفلام . مثال ذلك فيلم « الآن رسمته » الأخير بعنوان « على الأمريكي » الذي مزج فيه بين القصة الخيالية والشروح الإيضاحية بقلم « هتسري » .

لابورت . وجدير بالذكر أن لاپورت: هذا قد ديج مقالا في هذه المجلة بعنوان « الوسائل البيولوجية والسوسولوجية » (الاجتماعية) للعدوان « في العدد الذي أصدرناه عن « المؤلف » (المجلد ٣٠ ، العدد ٤ ، ١٩٧٨) . وقد أصبحت العلوم الاجتماعية (والعلوم الزائفة ايضا) سلعة رائجة في كثير من قنوات التلفاز . وكذلك خطت المتاحف خطوات كبيرة في طرق العرض ، وتنظيم المعارض . واثق تجد الآن ان المعارض الفنية يتسم بطابع سوسولوجي في أغلب الاحيان ، كما تجد ان المجموعات الانثروبولوجية ، والتاريخية ، والسوسولوجية ، والمعارض الخاصة ، كثيرة العدد في المراكز الرئيسية ، بل لقد أخذت تتجاوز هذه الدائرة بكثير . وكل أولئك يشهد بالاهتمام الشديد ، والترحيب الكبير بكل ما تقدمه العلوم الاجتماعية من ثمرات للفسراغ وبنات الافكار ، والمنهج الذي تيسر عليه .

هذا ما نراه في جانب الطلب ، اما ما نراه في جانب العرض ، فهو حدوث تغييرات كبيرة كذلك ، وان كانت التعقيدات البيروقراطية (= المكتبية) والتنظيمية تعوق الاستجابة للطلبات الكثيرة في بعض الاحوال . ويوضح لنا المقال الذي يبحث في جهاز المعلومات والبيانات الاقتصادية الاجتماعية في المجر كيف ان المعلومات والبيانات تلى مطالب الاقتصاد المخطط طبقا لمنهج مرسوم . وكذلك المقالات السابقة في هذا الموضوع — مثل هذا المسح الخاص بالترويج بقلم المرحوم شتلين روكان ، والمنشور في المجلد ٣٠ ، العدد ٣ (١٩٧٨) — تصف لنا اتساع نطاق الاهتمام بامر التنمية القومية ، وتورد لنا في هذا ابن لصدد تحديات دقيقة . ولكن الامر لا يزال بحاجة الى المزيد من الجهد في هذا الميدان ، وبخاصة في العالم الثالث ، كما ذكر جلوريا فليسانو فيما يلي في عدد من بلدان جنوب شرقى آسيا .

على اننا نجد — فيما يتعلق بالناحية الفنية والفنية — ان الموقف في هذه الظروف الحرجة ملء بالتحدي الشديد : كما هو ملء بالمشكلات ومزالق اقدام « كما تسجل ذلك المقالات المنشورة في هذا العدد . ويقبول ف. لاء. فيتوجرادوف وزملاؤه في مقاله انه يمكن وضع نظم دولية موحدة ومتسقة للمعلومات والبيانات الاجتماعية — الاقتصادية كهدف يمكن تحقيقه في الاجل المتوسط . على ان تحقيق هذا الهدف لن يكون بالامر الهين ولكنه جدير ببذل الجهد في سبيل تحقيقه حتى يستغل ثقل ذخائر المعلومات (المجموعة والمنقاة بطريقة مناسبة) المدفونة في المخازن الموصدة ، الى ايدي المتفعين اينما كانوا ، وكائنات من كانوا ، بيد ان دراسة الموقف في المملكة المتحدة بقلم ستيفن روبرت ، وميشيل برتين ، تدل على أن التوفيق بين العرض والطلب اقيما يتعلق

بالمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية لتلبية مطالب المتفاعلين على اختلاف أنواعهم أبعد أن يتحقق كما تدل على أن مطالب الممارسين خاصة لا تلقى الاستجابة التي تلقاها مطالب الأكاديميين أو الباحثين . أما مارتين اينالز ، وولف سكوت ، فانهما لا يندخلان في مقاليهما في بعض التفاصيل الخاصة بموضوعين هما ، على الترتيب ، الإعلام بحقوق الإنسان ، والاهتمام بالتنمية على المستوى المحلي .

وهناك مظاهر أخرى مختلفة للاهتمام بالمشكلات المثارة في هذا العدد ، منها ظهور مجلة دولية جديدة في الأيام الأخيرة باسم « الدراسات الاعلامية في العلوم الاجتماعية » ، محررها ت. د. ولسون ، جامعة شفيلد ، المملكة المتحدة ، ونشرها بطرورث بوروجرين ، في كنت . . وتهدف هذه المجلة الى توثيق الصلات بين علماء العلوم الاجتماعية من جهة ، والممارسين ، والباحثين ، والمدرسين في علم الاعلام من جهة أخرى . ومن بين الهيئات الدولية غير الحكومية العاملة في هذا الميدان « اللجنة الدولية للاعلام والتوثيق في العلوم الاجتماعية بباريس والمعلومات من أجل التنمية مرسيليا فرنسا ، والجمعية الدولية لخدمة الاعلام والتكنولوجيا في العلوم الاجتماعية » ، ولها ست لمانات (مكرتارية) اقليمية ، والاتحاد الدولي لمنظمات المعلومات في العلوم الاجتماعية ، جامعة ذوكولن ، بجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وفي اليونسكو ذاتها تمت الموافقة في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام المنعقد بمدينة بلغراد في سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٠ على بندين هامين يتصلان بهذا المجال في برنامج السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ أولهما « توسيع شبكات الاعلام وتشجيع تدفق المعلومات في العلوم الاجتماعية » وهذا البند يشمل نشر هذه المجلة والتعاون مع الهيئات الدولية غير الحكومية . والبند الثاني هو « المساهمة في تطوير نظم المعلومات المتخصصة » وهو يشمل استمرار عمل مركز توثيق العلوم الاجتماعية ، وبنك « دير » للمعلومات ، المتصل به (يتمثل انتاجه الآن في اصدار عدد من الأدلة في سلسلة « الخدمات الاعلامية العالمية في العلوم الاجتماعية » منها دليل للمؤسسات ، وثان للدوريات ، وثالث للخدمات المتعلقة بالمعلومات) كما يشمل مشروعات تتعلق بالربط بين المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية ، والتنمية ، والتدريب والمواد التعليمية في مجال الاعلام ، وطرق ومعايير الاعلام ، وتحسين المصطلحات الفنية ، واقامة جهاز اعلامي دولي لقرن العمارة . وهناك عناصر أخرى تتعلق بالبيانات والمعلومات في برنامج اليونسكو للعلوم الاجتماعية ، ونحن نعتزم نشر مقالات هامة عن هذه الأنشطة في هذه المجلة خلال السنوات القادمة ب.ل .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

ومساهمة في إثراء الفكر العربي

● مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها الهيئة اليونسكو بلغات عديدة.

تصدر طبعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة

الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

نحو نظام معلومات دولي

نحن على مشارف القرن الحادى والعشرين . وكلما اقترب هذا الحادث الهام تزايدت أهمية الدراسات البحثية المتعددة والنماذج والخطط التى يحاول مؤلفوها ان يتنبأوا بالاتجاهات الهامة فى التطور الاجتماعى ويعبروا عن فهمهم للمشكلات التى تواجه الانسانية وامكانية واساليب حلها . ويرجع هذا الى أن معظم الدول مضطرة لن تجد أساليب للاسراع فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو الى معالجة مشكلات اجتماعية واقتصادية معينة ، ويستطيع نظام المعلومات الاجتماعى الاقتصادى تسهيل هذه المهمة .:

واحدى حقائق العالم الحديث هى التنوع والتنافر فى نظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ومن ثم فإنه من الطبيعى جدا أن تبحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء نظريات عن التطور تختلف اختلافا أساسيا عن بعضها البعض .

والواقع أن اختلاف مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعى تشكل - الى حد كبير - الفروق الرئيسية فى المشكلات التى تواجه الدول وبالتبعية

إعداد : ق. ١٠ ، فينوجرادوف وآخرين

المترجم : إبراهيم البرلسي

مستشار في الادلة وكبير خبراء الادارة

أساليب حلها . وفوق ذلك فان المشكلات - حتى في الدول حديثة الاستقلال - ليست دائما متطابقة .

ولا يستطيع الباحث ان يتجاهل هذه الحقيقة ولا ان يتجرد من التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية الجارية التي تجري حاليا ، ولا بد ان تعكس نماذجه مداخل مختلفة لتقديم الاتجاهات واقتراح التغيرات .

تصورات ونماذج لمشكلات اجتماعية - اقتصادية

ان اى محاولة لصياغة « مشكلة اجتماعية اقتصادية » يجب ان تأخذ في الاعتبار المحتوى المادى لتاريخي المضمن في مختلف النظم الاجتماعية -

يعتمد هذا المقال على تقرير اكثر تفصيلا أعده لليونسكو خبراء معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية التابع للأكاديمية السوفيتية للعلوم ١٨ ب ٤٥ كراسنيكوفا - موسكو ب - ١٨ ، الاتحاد السوفيتي . ورأس واعضاء المجموعة هم : ب. ث اندريا نونا ماجت ، س. ك فيلنسكوي ، ج. ب كوساف ، ا. م. كول كين ، ي. ي. مليفاني ، ا. راكيتوف ، ف. ي. كيساموتدينوف رؤساء اقسام ثم ل. ف شميركر باحث اول .

الاقتصادية وتعكس حاجاتها الحقيقية ومستوى التطور الاقتصادى والتقاليد التاريخية وتشكيلات القيمة . وتتحدد المشكلات وكذلك أهداف التنمية بواسطة قوانين تحكم تشغيل نظام اجتماعى معين يعبر عنه بأعمال اقتصادية وسياسية وفقا لاولويات معترف بها .

وبينما تختلف المواقف الا ان المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الواقعية يمكن أن يكون لها سمات عديدة متشابهة تسمح بالتوصل الى حلول من خلال مجموعة شاملة من الفروق .

ويصبح من الضرورى - الآن - تنظيم نظام معلومات دولى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية أحد أهدافه الهامة نقل خبرة الدول فى التنمية الى الملكية الدولية . ويمكن أن يكون ، انشاء بنك بيانات دولى مشتملا على معلومات ذات طبيعة تصورية ، وكذلك على خطوات واضحة تتخذ من الدول والمناطق لحل مشكلات اجتماعية اقتصادية ، عاملا على الاسراع وتيسير العملية الصعبة والويلة أحيانا للتغلب على التخلف .

والمشكلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التى تواجه الدول النامية يمكن أن تصاغ باختصار على أنها رفع مستويات المعيشة وإغلاق الفجوة الكبيرة فى التنمية الاقتصادية التى يرجح - من سوء الحظ - أن تتسع بينها وبين الدول المتقدمة .

ومن ثم : فإن العمل الذى يحظى بالأولوية القصوى هو الاسراع فى رفع معدلات التنمية الاقتصادية والتسجيل فى زيادة الناتج القومى الكلى . وقد استطاعت بعض الدول ، خاصة الفنية بالبتروىل ، أن تتقدم فى هذه الناحية على مدى السنوات القليلة الماضية . ولكن الأغلبية - على الرغم من الجهود الجادة - لم تحقق بعد ، نتائج كافية .

وفوق ذلك - كما دلت التجربة فى الدول النامية المنتجة للبتروىل - فإن التعميل بالتنمية الاقتصادية ، مع كل مدلولاته ، لا يكفى لبلوغ الاهداف المخططة . ولا يمكن حل المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية الا من خلال توزيع عادل للدخل القومى الكلى بين كل فئات المجتمع ، ويتوقف حل مجال متسع من المشكلات الاجتماعية والقانونية والاخلاقية - الى درجة كبيرة - على النشاط الشعبى وعلى درجة مشاركة المواطنين فى تحقيق الاهداف القومية . وفى هذا الخصوص ، فإن المستوى العام للتعليم والمقدرة على خلق كادرات قومية علمية وإدارية وعقدية وغيرها من الكادرات الفنية يعد صفة خاصة وثيق الصلة بالموضوع ، ولكن يجب التوفيق بدقة بين التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية والا فهناك خطر من ألا تؤدي مثل هذه التغيرات الا الى الزيادة من خطورة المشكلات الاجتماعية ومضاضة البطالة بين المتعلمين أو تشجيع العقول على هجرة .

وهناك قضايا أخرى مثل المشكلات السكانية والانتقال غير المقيد الى الحضر وتحسين الزراعة كما أن موضوعات بناء الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعجيل بالتنمية .

والمشكلة الاجتماعية المفردة التي تحظى بأكثر قدر من الأهمية هي تلك التي تختص ببناء الأمة : انها الصراعات القبلية وخلق قدر أكبر من الانساق القومية مع الاحتفاظ بالقيم التاريخية والثقافية لكل الشعوب والجماعات العرقية التي تسكن دولة معينة . وتباين الخواص في كثير من الدول النامية ، وهو تراث نشأ من ماضيها كمستعمرات . يحظى باهتمام كبير حيث أنه يكون - غالبا - مصدرا للصراع الداخلي والخارجي يزيد من خطورة المشكلات الأساسية . وربما يساعد نظام معلومات دولي على حل هذه المشكلة بمقدار ما يستطيع من نشر الخبرة الكبيرة لمثل هذه الدول متعددة الجنسية ، كما حقق من قبل نجاحا في حل المشكلات القومية .

ومن بين المشكلات الكبرى للدول النامية عدم المساواة في المكانة و نظام الروابط الاقتصادية الدولية، وإعادة التشكيل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . وعلى ذلك فالمتطلبات التي جمعت باسم الدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد تشمل السيادة على المورد الطبيعية (ب) إعادة صياغة جغرافية لنظام التجارة الدولية (ج) زيادة المساعدات المالية وتصفية ديون الدول الأقل نموا (د) السيطرة على أنشطة الشركات متعددة الجنسية وغير ذلك .

ويؤدي هذا الى خلق أداة جديدة تعمل على التوسع في إعادة توزيع الانتاج الاجتماعي العالمي لصالح الدول النامية وتحويل العلاقات الاقتصادية الدولية نحو الديمقراطية بحيث تتأكد المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل مشكلات العالم الاقتصادية .

المشكلات المالية وتوقعاتها :

نتج من التوسع في النشاط الانساني والتكافل المتعاظم في عمليات التطوير العالمية حدة المشكلات المالية التي يتطلب حلها الجهد الجماعي للجنس البشري كله . وقد ذكر قادة الاتحاد السوفيتي ان المشكلات العالمية سوف تمارس في المستقبل تأثيرا أضخم على حياة كل أمة في اطار نظام العلاقات الدولية جميعه ، وان الاتحاد السوفيتي شأنه شأن الدول الاشتراكية الاخرى لا يستطيع ان يبقى بمنأى عنها . وقد اشار العلماء من الدول الاشتراكية في عدد من المناسبات الى أنه بالرغم من المجادلات الايديولوجية حول تحصيل وتقويم المشكلات المالية فانهم كانوا على استعداد لاجراء الحوار ولم يتخطوا عن امكانية البحث البناء المتبادل

، وخاصة في مياطق معينة) والتعاون العملى فى جها ، اذ لا ينبغي ان تكون
الداخل المختلفة عقة فى سبل التعاون الدولى .

واكثر المشكلات العالمية أهمية هي منع الحرب النووية الحرارية وإقامة أساس سلمي لتطوير العلاقات الدولية والتغلب على الجموع والفقر ، والاستخدام السليم والشامل للموارد الطبيعية دون اضرار بالبيئة وحمايتها ، والتعاون الاولي في البحث العلمي وتطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي من اجل فائدة الجنس البشري (وحاسة في استكشاف الفضاء الخارجي وعالم المحيطات وفي استئصال اغلب الامراض الخطرة) ، والصعوبات الناشئة عن الحاجة الى توفير الطاقة وغيرها من الثروات القابلة للاستنزاف اللازمة لتعدد السرمع المتزايد من سكان كوكبنا .. الخ .

والمحاولات لحل مثل هذه المشكلات دون أن يؤخذ في الاعتبار الزيادة في تدويل العمليات الاجتماعية والتطورات التي تجرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لا يتصور أن يكون لها الفائدة نفسها ، وما ثم فانه يمكن أن يكون تبادل الخبرة المتراكمة ، في اطار نظام دولي للمعلومات عاملا على تقدم المدخل الشامل .

ولا يمكن حل المشكلات العالية الإعلى أساس علمى دقيق لا يقتصر على الاهتمام بالعلاقات المتتادلة بين العوامل التكنولوجية والاقتصادية والطبيعية فحسب ، بل لا بد أن يربط بينها وبين النواحي الاجتماعية السياسية والقانونية والأخلاقية باعتبارها نواحي متكاملة .

وقد اعتبرت السرعة المتزايدة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والتى لم يسبق لها مثيل ، السبب الرئيسى للمشكلات العالمية ولهذا ما يبرره . والواقع انه اذا كان للعلم والتكنولوجيا تأثير على الحياة فى كل مكان فانهما لا يشكلان العلاج الشامل دون اعتبار للبيئة الاجتماعية . وبينما يعترف بالانز الكبير للتقدم العلمى والتكنولوجى فى حل المشكلات العالمية الا أنه من الضرورى نذكر الحدود الاجتماعية التى تحدد اشكالا اجتماعية معينة من التطبيق ، فالمشكلات العالمية هى ، أولا وقبل كل شيء ، مشكلات اجتماعية . . ولكن دور العلم فى التفاعل بين العلم والمجتمع ليس دور غير فعال ، بل انه منشط هام قادر على أن يقترح حلا ليس فعالا فحسب بل انه يعمل كمساعد على حدوث التغيرات الضرورية فى التشكيلات البنائية الاجتماعية ايضا . ولا بد ان تيسر هذه العملية من خلال نظام معلومات - اجتماعى - اقتصادى دولى .

ويحظى الاتجاه الأخلاقي والتكيف الإنساني في العلم بأهمية قصوى في حل المشكلات العالمية ، والانفراج في العلاقات الدولية المتوترة هو الشرط

السبق الأكثر أهمية بالنسبة للمدخل الانساني ، فهو يزيد من احتمالات التجارة والتعاون البناء بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة في مجالات التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي . ويمثل الانفراج عملية ذات جانبين تحدث تقديما في اعادة تشكيل نظام العلاقات الدولية جميعه على اساس سليم وعادل .

وهنا ايضا قد يلعب نظام معلومات اقتصادي اجتماعي دولي دورا ايجابيا من خلال تعريف المستفيدين منه بوجهات نظر متعددة بصورة اوسع واعمق ، وبذلك يتيح لهم اختيارا اكبر من بين بدائل التنمية . ولا ينتظر من التعاون الدولي في الاعلام الاقتصادي الاجتماعي ان يزيل الخلافات الايديولوجية ولكنها - كما اظهرت للتجربة - ليست عقبة لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بحل مشكلات التنمية .

المعلم والمعلومات والتنمية

ما يقدمه العلم والتكنولوجيا للتنمية الاجتماعية :

يصعب ان نجد مجالا اثار عددا كبيرا من التصريعات المناقضة على مدى الخمسين سنة الماضية مثل التقدم العلمي والتكنولوجي . ومع ذلك فقد تنفق على ان هذه عملية ثورية تتصل بالتحولات التاريخية البعيدة الاثر في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية والتنمية ، وانه ليس الا امرا طبيعيا ان تبدو هذه التغيرات في الانظمة الاجتماعية في الدول المختلفة في صور متباينة ، فما الذي اضافته ، اذن ، الى المجتمع الحديث ؟

فاذا نظرنا الى ابن لتاريخ منظور التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث تصدنا حقيقة انه حتى منتصف القرن العشرين جرى تطور التكنولوجيا والانتاج الصناعي موازيا لتقدم العلم ، ولم يحدث - الا مصادفة - ان بدا هذا التطور من خلال افكار مستمدة من العلوم الطبيعية .

ولكن الموقف تغير تغيرا شديدا الان . فالتكنولوجيا تتحد في جميع قطاعات الانتاج الرئيسية نتيجة للتطور السريع للعالم الذي يغير من جوهر الاشياء . وبينما كانت التكنولوجيا تتطور في الماضي بشكل تدريجي حتى ان من عاش في جيل قامت فيه ابتكارات قليلة لم يكن يستطيع دائما ان يراها وهي تتكشف ، فانه تحدث اليوم العديد من التحولات التكنولوجية بعيدة الاثر في مدى جيل واحد من الزمان . وهي تشجع على تغيرات ملحوظة في اسلوب الحياة وفي طرق التفكير وتتطلب مهارات ثقافية وفنية ومعلومات جديدة .

ومع ذلك ، فانه امر لا يفتقر أن نفعل عن أن كل تقدم يحدث لا يبشر بمستقبل أفضل فحسب ، ولكن هناك ما يطفى على فائدته . اذ تحصل الطاقة النووية بدور كارثة ذرية عالمية . ويمكن أن يؤثر الانتاج الكيميائي على الخصائص الوراثية في الانسان والحيوان والنبات وكذلك على تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية . ولا تقدم الثورة الحضراء التي تثرى المنتجين الا حلا جزئيا لمشكلات نقص الغذاء وزيادة الطلب عليه .

فهل يستطيع العلم والتكنولوجيا بالدات حل التناقضات ذاتها التي تتولو عنهما ؟

وتهتم كل من الدول المتقدمة والنامية بالاجابة على هذا التساؤل ، ولكن الاجابة تحظى بأهمية خاصة من الدول النامية اذ تجد نفسها - في اغلب الحالات - في موقف تشعر فيه بالانار السلبية اكثر من احساسها بالايجابيات . وهي تعمل في اغلب الاحوال كمورد - في التقسيم العالمي للعمل والتعاون الاجتماعي - للمواد الخام ، بينما تجبر على أن تستورد التكنولوجيا والمعرفة الفنية والصنوعات والمعرفة العلمية يحدوها الامل - كما اشار الى ذلك ويحق كثير من الباحثين - في أن مثل هذه المستوردات تعمل تلقائيا على ازالة التخلف وتجعل من المستطاع وسريعا سد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ولكن هذا تحول الى سراب .

ويمكن الافتراض بأن الدول النامية تستطيع أن تستفيد اذا كانت ظروفها الاجتماعية الاقتصادية تتيح لها ألا يتصر دورها على دور المستهلك انسلبي ، بل تقوم بدور شركاء متساوين قادرين بانفسهم مع تطوير العلم والتكنولوجيا . وبهذا تقترب من الاجابة على السؤال الاصلى ، والواقع انه يشير الى ان ازالة التناقضات العميقة والمعان السلبية المتضمنة عمل مستقلا بذاته يمكن أن يساهم فيه العلم (بما في ذلك العلم الاجتماعي) بفاعلية . ونجد هذا مشروعا تفصيلا في بعض مؤلفات الكتاب الفريبيين الذين يتحدثون عن المستقبل حيث يعترفون بأنه لا مفر من حدوث تحولات اجتماعية مثيرة وتغيرات تشكيلة حاسمة .

وفوق ذلك فلن التقدم العلمي والتكنولوجي ذاته يعتبر مستحيلا دون مساهمة العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي المستفيض . اذ لا يمكن تحقيق فاعلية الابتكارات التكنولوجية وتعدد النتائج الاجتماعية الايجابية والسلبية للتكنولوجيا الجديدة والتفسير الذاتي أو دراسة التغيرات التي يجعل بها ايقاع الحياة والضغوط النفسية والتغيرات في علم النفس الاجتماعي الجماهيري الا من خلال علم الاجتماع النظري والتجريبي ، والشأن في ذلك شأن الاهداف الاجتماعية وأساليب الابتكارات العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي لا يمكن صياغتها الا في اطار نظرة علمية

تستند الى رؤية فلسفية عالية . وكما حدثت تغيرات حاسمة في العلاقة المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والتكنولوجية في ذلك الوقت تحدث الان تحولات مشابهة في العلاقة المتبادلة بين العلوم الاجتماعية واشكال اخرى من التعرف على الحقيقة وتبدأ العلوم الاجتماعية والمجموعة الكاملة من المعرفة الاجتماعية الاقتصادية في النهوض بوظائف نوع من النظم الاجتماعى - بارومتر للتقدم العلمى والتكنولوجى .

وهناك ارتباط وثيق بين تعقيد وديناميكية التغير المعاصر وبين تفهم التطور العلمى باعتباره عطية معلومات متكاملة . وينظر الى تقدم العلم على انه تدفق معلومات معقدة تتفاعل مع معاهد وتشكيلات معينة بالذات . وتطبق هذه المعلومات النوعية المختلفة بأساليب متنسوعة في الصناعة والادارة وتخدم أهدافا متعددة في أنظمة اجتماعية متنسوعة . ومع ذلك فان المدخل العلمى للمعلومات يحصل من الممكن الكشف عن عدد من التناقضات العامة والمحددة كما يمكن أن ييسر اتخاذ القرارات الفعالة .

العلوم الاجتماعية : المعلومات والتوجيه

اظهر التطور الاجتماعى الاقتصادى بالذات لاول مرة في التاريخ الرابطة العميقة بين العلم والادارة . فقد أصبح الارتقاء بالاسس العظيمة للادارة في عملياتها الدقيقة والكبيرة على السواء احد الوسائل الكبرى في التغلب على الجوانب السلبية والتناقضات التى نشأت عن التقدم العلمى والتكنولوجى . وحيث تظهر هذه التناقضات من خلال النشاط العقلى والابتكار والمشروع ، فانه من الصعب التحكم في نتائجها . وفي ظل مثل هذه التشكيلات الاجتماعية يفهم التقدم العلمى والتكنولوجى على انه قوة أساسية معينة صماء يتولد عنها اتجاه وايديولوجية مأساوية . ومن ثم تصبح الادارة المنطقية والاستراتيجية المستندة الى العلم في اتخاذ القرار جزءا لا غنى عنه في التقدم الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى .

والعلم شكل معين من الانتاج العقلى ، يختلف - بشكل اساسى - عن الانتاج المادى من حيث الحدائث والسمة المتفردة للنتائج النهائية - قوانين جديدة ، نظريات ومكتشفات تكنولوجية وحقائق - الخ . والتكرار في العلم لا معنى له كما تقتل اعادة الكشف عن حقيقة عرفت من قبل عملا زائدا عن الحاجة . وهذا هو السبب في ضرورة التنظيم الذى يجعل من المستطاع بأقل قدر من الجهد وفى اقل وقت ممكن الحصول على بيانات جديدة وتجذب التكرار وتطبيق النتائج بفاعلية . وليست هذه المشكلة جديدة ولكن نتيجة للترابط الشديد بين العلم والانتاج والممارسة فقد أصبحت أمرا ملحا .

وتنظيم المعلومات العلمية الثانوية هو أكثر الأساليب أهمية في حل هذه المشكلة . فإذا نظرنا إلى العلم نفسه باعتباره نظاما للمعلومات الإنسانية فإن المعلومات العلمية الثانوية تمتلئ نوعا من التشكيل الأعلى ، نظام إضافي خاص لمعرفة من المعرفة .

وهناك على الأقل ثلاثة أسباب هامة وراء تشكيلات المعلومات العلمية الثانوية . أولا أن العلم لم يعد بعد مجال عمل الفرد : فملايين البشر مشغولون باستخراج المعرفة العلمية . وهذا يثير موضوع التعرض للتكرار أنه ليس التكرار البسيط فحسب ، بل يشمل التكرار المضاعف . وثانيا أن خطر التكرار يتزايد من جراء السمة الجماعية للإنتاج العلمى . إذ تتزايد الصعوبة كثيرا أمام الباحث العلمى في التكيف . وأخيرا فإن العلم تزايد تكلفته باستمرار بحيث يبدو الاستخدام الاقتصادى للموارد ضرورة حتمية .

والصفة الشاملة للعلم الحديث والروابط القوية بين فروعه العديدة التى يطلب أن تكون متباعدة هى إحدى سماته الحالية المتميزة . كما أن التوسع السريع فى العلم الذى يتمثل بصفة خاصة من واقع أن عدد البحوث المنشورة - فى كل فرع منه تقريبا - يكاد يتضاعف فى فترة : بين سبع وعشر سنوات .. يعنى أنه لا يوجد عالم أو فريق من العلماء يستطيع بالطرق العادية أن يطلع على البحوث الأساسية المنشورة .

ومفتاح الحل بالنسبة للعلوم الاجتماعية يتوفر فى نظام معلومات منشعب وفعال مصمم ليعكس المعلومات التى تضمها الكتب والمقالات والتقارير .. الخ .. بحيث يشمل الحياة الاجتماعية بأكملها .

ويجرى التعمق فى التخصص والتمييز بين العلوم الاجتماعية ولا يزال وهذا مما ييسر إجراء تحليل أكثر تفصيلا للمظاهر المختلفة للحياة . ولكنه يحدث - فى الوقت نفسه - السر فى اتجاه عكسى نحو تركيب المعرفة التى تجد انعكاسها فى الإكترقاء والآراء المتبادل للفروع المتفرعة وفى تطوير وجهات نظر جديدة تظهر عند تقاطع الاتصال بين المناهج .

ويسم البعض الموقف الحالى على أنه « انفجار المعلومات » نوع من الأزمة . إلا أننا لا نوافق على ذلك . فالزيادة المستمرة فى تدفق النشر العلمى ليست مقصورة على العقود الماضية . إذ كان العلم يخضع دائما لتفاوتين الاسمى ، ولكن هذا الواقع لم يحظ بالأهمية الا حديثا ، بسبب الاهتمام الجماهيرى ، ثم بدأت فى الظهور أنظمة خاصة للمعلومات العلمية الثانوية ترجع الى القرن الماضى باعتبار أنها بيلوجرافيا متميزة وملخصات

علمية مقتبسة . ولكن لم يأكد الا حوالى منتصف القرن العشرين ان هذه الخدمات المتميزة لا تستطيع ان تشمل باحاطة المراجع العلمية الاساسية ، ومن ثم برز التساؤل عن ايجاد نظام تاخرى للمعلومات العلمية . وكانت مثل هذه النظم في الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى من بين العوامل التى ساعدت التقدم الاجتماعى العام والتكنولوجى العلمى . كما انها عملت ايضا على الارتفاع بمستوى التنمية الثقافية والاجتماعية فى الجمهوريات السوفيتية ابتداء من مستويات اساسية متنوعة .

وبدا منذ الخمسينات انشاء نظام متشعب للمعلومات العلمية والتكنولوجية اختلف وفقا لغروع المعرفة وتكامل على مقياس شامل الدولة وطبق على قطعة واسعة .

واتسع هذا النظام فى لواخر الستينات وأوائل السبعينات وتجاوز العلوم الطبيعية الفنية ليشمل العلوم الاجتماعية كذلك .

واقامة مثل هذا النظام للمعلومات بالنسبة لعلم الاجتماع يسهل حل اكثر الواجبات الاجتماعية الاقتصادية أهمية وفى الوقت نفسه يجعل بفاعلية العلم وترشيد العمليات الاجتماعية .

وهذا القول يحتاج الى توضيح : اذ تشكل السلسلة الكاملة للمعرفة عن المعانيات التى تجرى فى المجتمع ما يسمى بالمعلومات الاجتماعية الاقتصادية . وفى المجتمع الحديث تتولد من هذا الشكل اكثر البيانات تنوعا وتنشر وتستخدم ، وفى المؤسسات الاجتماعية - حيث يمكن ان تستخدم وسائل الاعلام الجماهيرى الاهداف الخاصة وأهداف الشركات - يبدو تفسير وتطبيق مثل هذه المعلومات الاجتماعية الاقتصادية غير ملائم فى أغلب الحالات . والمعلومات الاجتماعية الاقتصادية التى تتوفر من خلال طرق علمية موضوعية اتصفت بالاسلوب العلمى هى وحدها التى تستحق ان تقبل وتستخدم بفاعلية . وتستخرج مثل هذه المعلومات السليمة بواسطة للتسهيلات الحديثة من تجميع وتجهيز ومراجعة صحته ، ومن ثم فان اختلف وظائف نظام المعلومات التى هى تقدير الجردة والاكتمال والسلامة ، بالإضافة الى توزيع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الاساسية تصبح اكثر العناصر أهمية فى ترشيد الادارة والتقدم العام . ومن خلالها يحدث التغلب على الجوانب السلبية فيما يعرف بازمة المعلومات ، وفى الوقت نفسه تصبح مثل هذه المعلومات اكثر حبكة وأيسر فى الحصول عليها وأرخص توزيعا وأيسر معالجة ، كما يجرى نشر المعرفة على نطاق عالمى واسرع أكبر .

ومن النظرة الاولى يتضح ان اجهزة الارشاد الطبيعية اجهزة معقدة ذات مستويات هرمية متعددة ، ويمكن أن تصور على شكل اهرامات توجد في قممها هيئات تتخذ القرارات عن الاتجاهات الرئيسية للاقتصاد والثقافة ولتنظيم الاجتماعي ، كما تحدد السياسة الخارجية . ونرى عند التحرك الى ادنى هيئات فوية تدير عمليات اجتماعية اقتصادية متميزة : صناعات وزراعة متنوعة ، تجارة ، تعليم ، خدمات صحية ، تأمين اجتماعي .. الخ . وتجمع هذه الهيئات المعلومات عن مجال تخصص كل منها او تقيم البدائل والسياسات وتخطط الاجراءات الملائمة وتتخذ القرارات وتشرف على تنفيذها . ومن الضروري ان تتوفر معلومات معينة لكل مستوى ووظيفة على أسس منهج واساليب معينة . وهذا هو السبب في وجوب توفر نظام ادارة متقدم ومنتشر يتكافأ معه نظام على مستوى التقدم ذاته والانتشار بين المعلومات العلمية يجري عليه التحسين باستمرار .

المعلومات الاجتماعية الاقتصادية : المجال والسمات

يجب ان يتحدد لنظام المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بوضع المعاملات التي تميز البيانات الاجتماعية الاقتصادية الاساسية والربط بينهما . وهي في وضعها التجريبي تمثل تدفق المعلومات - تدفق المنشورات الاجتماعية العلمية - التي يجب أن الوصف أساسا بسماتها الوصفية . وعلى ذلك فالواجب الاول هو ترتيب دقيق وترميز للعلوم الاجتماعية . والثاني هو تحديد العناصر المركبة أو الفروع المختلفة : علم الاجتماع ، علم التاريخ ، علم الاقتصاد .. الخ . والواجب الثالث هو تحديد كثافة تدفق المعلومات في كل منها وبشكل القياس الكمي الدقيق لتدفق المعلومات دسدة الهبوط والصعود فيها والمنحنيات الاسية والمنطقية محصورة خاصة من المعاملات تجعل من الممكن التنبؤ بالمستقبل "القرن بوالخطيط للخدمات الثانوية . وتتصل المجموعة الرابعة من لواجبات بالتعرف على الاساليب الهامة وعلى قيمة المكتشفات واثرها على تقدم العلوم الاجتماعية كما تربط الدراسة التفصيلية لهذه المعاملات ارتباطا وثيقا بالتحث في استقلال موارده معينة والتنويه بالتهارس ، وأهمية دور النشر والمجلات وغيرها من مصادر المعلومات الاساسية .

واجرا فان هناك مجموعة خاصة من المعاملات تيسر تأصيل قيمة المكتشفات ، كما أن كثافة تدفق المعلومات واتجاهها الى التشتت يجعل العمل في غاية التعقيد ويتطلب تركيبات تفصيلية وطرق تقديم ومقارنة خاصة والتعرف على المكتشفات .

وتتصل المشكلة الأخيرة بتطوير جهاز تصلدى عام للتنسيق بين المصطلحات فى مختلف العلوم الاجتماعية والتغلب على صعوبات اللغة وتقديم النتائج الصحيحة الى مختلف نظم المعلومات الاقليمية والعالمية

ويشتر وضع نظام للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية عددا من الصعوبات ، ويرجع ذلك - بصفة خاصة - الى أن نظام معلومات العلم انطبعى والفنى ابتداء وتطور قبل أن يستشعر الحاجة الى نشوة نظام معلومات اجتماعى اقتصادى ، ومن ثم وجد الميل الشديد الى أن يصاغ الثانى على شكل النموذج الاول .

ولا يمكن أن ينجح هذا الاتجاه حيث ان للعلوم الاجتماعية سمات معينة عديدة لا تتصف بها العلوم الرياضية والطبيعية والفنية .

فالعلوم الاجتماعية : أولا : أقل تراكمية من العلوم الرياضية والطبيعية والفنية ، وهذا يعنى أن استكشافات الاخيرة تتمثل تماما فى تقدمها ، اذ يمكن لاي كتاب فى مقررات الفيزياء أن يقدم فى شمول تام أكثر الاكتشافات قيمة على مدى القرون الثلاثة الاخيرة . بينما لا تستطيع العلوم الاجتماعية أن تكون على مستوى التراكم نفسه بسبب التنافر فى الايديولوجيات ، ومن ثم المفاهيم . وهذا لا يعنى أن يهمل مؤرخو القرن العشرين ما توصل اليه مؤرخون القرن التاسع عشر « مثل نيور . سوكوفيف ، مومسن ، كلوشكى » ولو ان تقديمهم ونسبهم يتعدد شكل حاسم حتى أن الوصف الصحيح للموضوع يتطلب الرجوع الى كثير من وجهات النظر الرئيسية السابقة ، وعلى ذلك تغطى المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الثانوية فقرات زمنية أطول ، ويشترط ان تكون أكثر شمولا ، حيث أن محتوى العلم الاجتماعى يفقد صلاحيته للاستعمال بشكل أبدا ، ويحافظ على قيمته لفترات أطول .

ثانيا : ان المعلومات الاجتماعية الاقتصادية لا تتعارض مع الايديولوجية ، بل انها تحيط بها وتتكامل معها . وتوهم امكان فصل العنصر الايديولوجى المرفى فى العلوم الاجتماعية قد دحض خلال مسيرة التطور منذ زمن طويل ، كما أن شعار الخروج عن الايديولوجية يخفى وراءه ايديولوجية محددة تماما .

والايديولوجية ما هى الا مجموعة من وجهات النظر والمفاهيم تعبر عن أهداف ونظم القيمة عند الجماعات . وما المفارقات والمعاداة للايديولوجيات فى مجتمع طبقى ، الا انعكاسا للتناقضات فى المصالح الاجتماعية - للاقتصادية والاهداف التاريخية للفئات المختلفة .

وتفهم العلاقات المترابطة بين الايديولوجية والعلم بصفة عامة وبين الايديولوجية والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة تنشأ عن هذا .

وتطبق على ايدولوجيات القوى التى تحاول ان تدعم مراكزها فى الحكم ان وجهات النظر المحدودة تاريخيا والمتأثرة ومصالح طبقية عابرة لا تتسجم مع النظرة المستقلة العلمية العالمية وبدرجة اكبر مع التفهم العلمى للمجتمع .

وان ابعاد العلوم الاجتماعية عن الايدولوجية وفصلها عن اتجاهات القيمة وعن التكيف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فضلا تاما يتساوى مع التنصل من المسؤولية عن محتواها .

ويستلزم وجود مثل هذه المركبات الايدولوجية التى لا خلاص منها ان تنعكس فى نظام المعلومات الذى لا بد ان يعنى عناية كافية بمختلف وجهات النظر . ويكاد أن يكون هذا مفتقدا تماما من العلوم الرياضية والطبيعية والفنية .

ثالثا : تتأثر العلوم الاجتماعية بسمة النظم الثقافية والاجتماعية التى تنشأ عنها ، وكذلك بالظروف السياسية والاقتصادية لتطورها بدرجة اكبر كثيرا منها فى العلوم الرياضية والطبيعية والفنية ، وفوق ذلك فان ادائها الفعورية تتصل اتصالا قويا بالاهداف التاريخية المحلية التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار ايضا بالنسبة للمعلومات الثانوية ، وخاصة فى المشروعات التعاونية للتشكيلات والمؤسسات والمعاهد ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

رابعا : والنظريات الاجتماعية اقل انصياعا للرسمية من نظريات العلوم الرياضية والفنية والطبيعية ، وهى اذا حاولت الاخذ بها فانه ينتشر ان تكون كاملة او فعالة . وتطبيق الاساليب الرياضية محدود ولو ان الاتجاه الحالى يتزايد نحو التطبيق الرياضى وفوق ذلك فان التطبيق حتى تحدوه خصائص الاشياء ومن ثم ، يجب الاهتمام الكافى بافتقار المعيارية التى تمثل مشكلة اخرى شديدة التعقيد بعيدة الاثر ذات أهمية كبرى بالنسبة للمعلومات الثانوية .

ولنعتقد انه يمكن لنظم المعلومات ان تغلب على هذه المشكلات بالقيام بخمسة واجبات معينة هى :

للبحث : برنامج بحث متناسق من تدفق المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الاساسية ، اقليميا وعالميا استنادا الى مجموعة متفق عليها من المعاملات ، وينبغى ان يصور الناتج الوضع الحالى للفن والتوقعات العاجلة فى ديناميكيات التدفق .

التبويب : مجموعة من التوبيبات الاقليمية والعالمية للعلوم الاجتماعية لاعداد نظام تفصيلى لاسترجاع المعلومات فى المستقبل المنظور يستخدم

السياسيون والاقتصاديون من الدول النامية الى التنمية الاقتصادية
النظم الاقليمية والعالمية الالية والتسيق المتبادل بينها ، والتركيب
النهائي ، ويرتبط هذا العمل ارتباطا وثيقا بتحليل المصطلحات العلمية
والدراسة التفصيلية لمختلف لغات استرجاع البيانات .

الانشاء : المشروعات الانشائية والبحث عن نماذج انشائية وتنظيمية
مثل تنسيق وتجهز المطومات اقليميا وعاليا .

وضع المفاهيم : التحليل النظرى للمبادئ التصورية للمعلومات
الثانوية بهدف الوصول الى التفاهم المتبادل بين الخبراء فى نظم المعلومات
باعتبار ذلك مطلباً مسبقاً لحل المشكلات التى تظهر فى قطاع المطومات
الاساسى .

التنظيم : وضع خطط عملية للتعاون بين نظم المعلومات الاقليمية
والدولية الحالية ولتحقيق اهداف عامة محلية لتجميع الجهود لمعالجة
المشكلات المشتركة .

تبادل المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية مقاييسى الفاعلية فى تبادل المعلومات

يمكن ان يعمل الانر الايجابى لتبادل المعلومات الاجتماعية الاقتصادية
عن تطور جميع الدول كمقياس على فاعلية تبادل المعلومات . وبينما يبدو
هذا الموقف على انه الوحيد المحتمل فانه يشير على الفور سلسلة من
المشكلات المنهجية والفنية . .

فلماذا ينبغي أن نل على فكرة التطور وبأى الطرق يمكن أن
يستدل على الصلة بين وضع وتشغيل نظم المعلومات وعملية التطوير
الاجتماعى والاقتصادى ؟ وما هو نمط الارتباط الممكن بين اسبقيات التطور
الاجتماعى والاقتصادى واسبقيات نظم المعلومات ؟ وأخيرا ، بأى الطرق
يمكن أن يعرف أو يقوم أثر نظام ما للمعلومات على الحياة الاجتماعية
الاقتصادية ؟

ومن بين العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال نشير الى أهمية
ما يلى :

- ١ - مستوى التعليم فى دولة معينة . يمكن أن يكون أحد المؤشرات :
« طاقة عقلية » تقاس بعدد الافراد الذين حصلوا على التعليم العالى
من بين كل ألف مواطن راشد .
- ٢ - مستوى تدريب المواطنين ، ويشمل ذلك فهارس عن مستوى
التعليم للقوى العاملة الوطنية .

٣ - جد الإدراك ، العلم والتكنولوجيا المتقدمة ، كما عدلت بعوامل تتصل بالتقليد والثقافة والأشكال النفسية المجسمة المتصلة في المجتمع . الخ . ويرجع في وضع تفصيلات مثل هذا النهج إلى حقيقة أن هذه العوامل يصعب أن تصاغ في قالب رسمي بحيث يبدو أن الاستفادة من تقويم ذوي الخبرة تطلب عليه المصلحة الذاتية . وفي هذا الأمر قد ثبت أن تجربة جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية تثير اهتماما معينا .

وانبعانا من هذا الافتراض يبدو أن أكثر المداخل البناءة إلى هذه المشكلة هو ذلك الذي قد يوسف بأنه وظيفي . ويفترض - سلفا - التشغيل الفعال لتبادل المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية الحل المتنازع للثلاث واجبات هي :

أولا : تجميع المعلومات من خلال تبادل البيانات عن مشكلات التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمعرفة الطمية (إنشاء بنوك البيانات) . ويتنبأ أن تشمل مثل هذه المعلومات البيانات الإحصائية والتجريبية الأخرى . وكذلك الفئات التحليلية والافتراضية ، وأكثر المسائل أهمية ، هنا ، المبرارية في التعاريف والفهارس وتصنيفها ، وهذا ما يجعل البيانات مفيدة من حيث التحليل التقويمي .

ثانيا : تقدم مجموعة المعلومات التي حصلت بهذا الأسلوب وجهة نظر موضوعية عن العمليات التي تحدث في الدول النامية ، والتي يمكن أن تستخدم كأساس لوضع تفصيلات أهداف التنمية القومية والإقليمية (نماذج التنمية المثلى) ، ولما كانت عمليات التنمية تؤثر على حياة أوسع قطاعات السكان فإن مشاركتهم في أعداد ومناقشة مثل هذه الأهداف جعل أمرا مرغوبا . ومن الضروري حتى تنجح المشاركة ألا تقتصر الإحاطة بالمعلومات عن موضوعات التنمية على الخبراء ، بل تشمل قطاعات عريضة من سكان الدول النامية أيضا .

ويفترض في وضع الأهداف اتباع نظام معين في الأسبقيات يؤثر بدوره - بالتأكيد - على تدفق المعلومات وفي حجمها ومحتواها . وبناء على ذلك ، فإن وضع تفصيلات الأعمال القومية الإقليمية على أساس البيانات المقدمة بواسطة نظام للمعلومات يؤثر في هذا النظام .

ثالثا : يأتي بعد وضع تفصيلات نماذج التنمية المثلى إدخال البيانات عن تنفيذها إلى نظام تبادل المعلومات الذي يسمح باسترجاعها وعن الملاحظات التي لا مفر منها . وتتضمن الملاحظات تغييرا في المصطلحات التي اتخذت ؛ مثلا ، وكذلك ملازمة تنفيذ أعمال محددة . ولا يمكن تجاهل مثل هذه التغييرات التقييمية وهي متضمنة في عملية التنمية . وينشأ البطء

— عادة — من عدم الكفاية أو التأخر في تدفق المعلومات الذي يعسر قل السياسة الى درجة كبيرة .

المعلومات الاقتصادية باعتبارها عاملا في التقدم الاقتصادي

ترابط مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتواءم . ولكن التنمية الاقتصادية لا تعنى بالضرورة تنمية في التشكيل الاجتماعى . ومن ثم ، فان الاقتصاد المتجه اساسا الى التصدير او الى صناعات الترف لا يرقى ، بالضرورة ، بالتقدم الاجتماعى . ولذلك يجب ان تعرف هذه المفاهيم وفقا للظروف السائدة فعلا . ويجب ان يتوافق تشكيل ونظام تدفق المعلومات مع هذا التعريف ومع اهداف السياسة الاقتصادية النابعة منه .

واحد الشروط التى لا غنى عنها لاتخاذ أفضل القرارات في الاقتصاد هى توفر قاعدة سليمة من المعلومات وهذه لا توجد عادة في الدول النامية كما ان انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية لا يتيح المتطلبات الاساسية للتقدم في نظام المعلومات وهكذا يتكوره يعوق التنمية الاقتصادية . ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة باقل التكلفة الا في مجال المعلومات : اذ ان بناء نظام معلومات يضمن تحقيق التقدم الاقتصادى اسهل من السير في الطريق السكى .

على ذلك ، فإنه يمكن النظر الى نظام المعلومات على أنه نظام فرمى في داخل تشكيل الادارة الاقتصادية التى يمكن ان تجسد الحاجة الى تخصيص موارد له .

وينبغى ان يبدأ تصميم نظام المعلومات من الافتراض بأنه يوجد عدد معين من نماذج النمو الاقتصادى المتاحة تختار كل دولة نامية بديلا واحدا منها على امتداد فترة محددة اعتمادا على ظروفها الخاصة . ويراعى في هذا الاعتبارات التالية :

أولا : عند اختيار فئات اقتصادية مقبولة من الدول الصناعية ينظر القادة السياسيون والاقتصاديون من الدول النامية الى التنمية الاقتصادية بمدلول النمو الاقتصادى المطلق أى الزيادة في الانتاج القومى الكلى بالنسبة للفرد .

ولكن هذه النظرة تعرض لنقد يتزايد باستمرار حتى في الدول الصناعية الغربية وهو لا يقبل كلية من الدول النامية . وفي الدول المتقدمة ، فان الانتاج الكبير يصحبه الاستهلاك الكبير الذى ينشط نشاطا حاصنعا من خلال الاعلان ، ويغلب أن يكون غير منطقي مبالغا فيه وقائن بالانماط التى سادت في الخمسينيات والستينيات — ويرجع لدرجة كبيرة

الى التبادل غير العادل من الدول الصناعية والدول النامية ، والتوسع في مثل هذا النمو الاقتصادي وما يتبعه من استهلاك لمن جانب ثلثي الجنس البشرى يتحرك أولا ضد عائق طبيعى . . هو القصور في الخامات واحتياجات الطاقة . ومن ثم فالاختلال ضئيل جدا في امكان قبول هذا النموذج على المدى الطويل .

وتتطلب اعادة التقويم الدقيق لهذا النموذج مراجعة المعاملات التي وضعت للاداء الاقتصادي . ويقع عادة تحت هذه الفئة مؤشرات مثل الانتاج القومى الكلى ومعدل النمو الاقتصادى ، ومساهمة الاستثمار الراسمالى في الدخل القومى وحجم استهلاك الطاقة والتوظيف . الخ .

وبالرغم من اهمية هذه المؤشرات فان قيمتها النسبية تعتمد على مفهوم النمو الاقتصادى الذى يقبل . وعدم التوافق بين نموذج ما ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية يمكن ان يصل الى تشويه الصورة الحقيقية وان يسيء توجيه هؤلاء الذين يعملون في تفصيل وتنفيذ السياسة التى ينبغى ان تؤخذ في الاعتبار في نظام دولى للمعلومات الاقتصادية ليقابل احتياجات الدول النامية .

ثانيا : سنستل احدهى نقط المناقشة باستخدام التكنولوجيا . ولما كانت المراجع الغربية تسلم عادة بان هذا لا يتلام مع ظروف معينة في المناطق النامية انه يعقد من مشكلاتها الاقتصادية التكنولوجيا الحديثة للدول المتقدمة هي من ناحية تعتمد على رأس المال والاجتماعية . وبدل هؤلاء الذين يؤيدون وجهة النظر هذه على ان الضخم والطاقة المكثفة ومن ناحية اخرى لا تأخذ بالعمالة والكثيفة . بينما الدول النامية تعاني من النقص الشديد في رأس المال ، كما ان مصادر الطاقة فيها ضئيلة في الوقت نفسه الذى تتوفر لها عمالة زائدة وتطاني من بطالة ضخمة دائمة ، وقد يكون من الملائم - نتيجة لذلك - تطوير التكنولوجيا التى تتطلب انفاق القليل من رأس المال والطاقة واستخدام العمالة المكثفة .

وليس هناك من يفكر ان مشكلات مثل النقص في رأس المال والخبرة الفنية وافتراض القوى العاملة مشكلات قائمة . ولكن الحل المقترح برفض التكنولوجيا المتقدمة يتساوى ؟ أولا مع وضع تابع ولجهد في عدم المساواة من حيث الوضع الدولى للقوى . وثانيا فانه ببساطة غير عطلى . ومن السداجة الافتراض بان الشعوب التى حققت الاستقلال السياسى وسارت في طريق التنمية المستقلة ترفض الاخذ بالمدنية الحديثة والمعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدمة . الخ ، وعلى ذلك ، فان الواجب الحقيقى ينحصر في تطوير استراتيجية واقعية تمكن الدول النامية من ان تعتمد

نموذجاً امثل لتحديث اقتصادها القومي بمدلول البقاء التنظيمي معدل الإنشاءات كليهما .

ويقدم مؤيدو وجهة النظر المذكورة حجة مشابهة أخرى : هي أن الإلخ بالتكنولوجيا المتقدمة يعسقه أيضاً التشكيلات الاجتماعية التكنولوجية المتقدمة يفترض سلفاً تحديثاً واسع الانتشار ولو أن الواقع في الدول النائية أن هذا لا يحدث في أغلب الأحوال أو أنه لم يصل بمد إلى مرحلة النضج .

وبينما لا يمكن أنكار التعقيد ، وكذلك المشقات التي يتضمنها تحديث التشكيلات الاجتماعية والسياسية العتيقة فينبغى التأكيد على أن هذا العمل ممكن ويحدث فعلاً بواسطة الدول التي تقوم بصليات الاقتصادية البالية والتخلف الثقافي .. الخ .. وهم يؤكدون أن ادخال إعادة تنظيم متباعدة بالتنسيق الوثيق مع إعادة بناء القاعدة المادية والفنية لاقتصادها . ومفهوم المعونة الاقتصادية الذي تعتقه روسيا السوفيتية والدول الاشتراكية الأخرى يسر بافتراض أن إقامة التكنولوجيا الحديثة وإعادة التشكيل الفني لجميع فروع الاقتصاد يسرع بالتقدم الاجتماعي والثقافي .

ثالثاً : يسلم بعض الباحثين أن التجاوب مع حاجات الدول اليامية يتضمن الرجوع إلى التكنولوجيا الغربية المستخدمة قبل عصر الصناعة . وحيث أن انتاجها لا يمكن عادة أن ينافس الدول الصناعية فإن مثل هذه التكنولوجيا لا تستطيع أن تعمل إلا في ظل إجراءات الحفاية .

ومع ذلك فهناك نموذج آخر يقترح التكنولوجيا بسيطة وهي في جوهرها تستخدم في الصناعات الصغيرة وتتطلب رموس أموال محدودة وتستفيد من الموارد المحلية وتنتج أساساً للاستهلاك المحلي . وهنا يكون التركيز على العمالة الكاملة وعلى اشباع المتطلبات التقليدية بصفة أساسية .

ومن المسلم به أن هذا النموذج يتيح استخداماً أفضل للوارد المادية والانسانية والتوسع في الإنتاج . ومع ذلك فإنه نموذج اضافي وينبغى ألا يعد خطأ بديلاً عن مرشد رئيسي للاستراتيجية . ولا يمكن لهذا النموذج أن يفر الوضع غير المتكافئ للدول النامية في التقسيم الدولي للعمل ، بل أنه قد يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الدول الرأسمالية المتقدمة أو على الشركات متعددة الجنسية .

والصعوبات الكبرى الثلاث التي تعترض إقامة اقتصاد متقدم هي النقص في الموارد ، والعلم والتكنولوجيا ، والعمالة الماهرة . ويمكن

للتعاون المتبادل أن يجعل بالاصلاح اذ سبق أن اكتسبت بعض خبرات ايجابية على المستوى الاقليمي من قبل ، وينبغي أن تدعم نظم المعلومات مثل هذا التعاون وتبادل الخبرة كما تحدد أكثر مجالات التعاون فائدة وانماط التعاون الاقتصادي .

ويحسن أن يشمل نظام المعلومات الاقتصادي العوامل العناصر التالية :

جهود تعاونية من كل من الدول الصناعية والنامية بوضع افضل نماذج التنمية الاقتصادية للدول ومجموعات الدول والاقاليم .

تحسين ادرات المعلومات الاقتصادية في الدول النامية ، وتوجيه تدفق المعلومات من هذه الدول الى مراكز البحث العلمى للدول الصناعية .

تحليل المعلومات التى جمعت وربط الموقف الاقتصادى السائد في الدول النامية بأفضل النماذج ثم تقديم توصيات لتصحيح النماذج او السياسة الاقتصادية او كل من النماذج والسياسة في آن معا .

بالنسبة للنماذج البديلة ، عمل تنبؤات من الاختبارات المختلفة وما يترتب عليها .

تحليل تدفق المعلومات ذى الاتجاهين من حيث الاكتمال والكفاءة في تحسين نظام المعلومات .

امداد المستفيدين الرئيسيين بالمعلومات دون عائق أو انقطاع ، وينبغي تجميع وتجهيز وتخزين وتوزيع المعلومات مركزيا الى درجة محدودة ، ويقام مركز معلومات كبير في كل دولة .

تأثير المعلومات الاجتماعية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية

تقدم نشرة الامم المتحدة ، نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والسكانية (١٩٧٥) جميعا منظما لانواع للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية . وتستطيع الدول النامية أن تستخدم تجربة الدول المتقدمة لاعداد خططها مكرزة على الديناميكية الاجتماعية وليس الاستاتيكية الاجتماعية . على أن يؤخذ في الاعتبار التفاعل بين العمليات الاجتماعية والاقتصادية . وأحد الامثلة على ذلك هو تأثير التحسن في مستوى المعيشة على معدل النمو الذى يمكن أن يؤدي اما الى تحقيق معدل النمو ، واما الى الاسراع به كما لا يكون له في بعض الحالات اثر محسوس عليه . وبعبارة اخرى فقد يكون للعوامل الاقتصادية نفسها اثر اجتماعية مختلفة والعكس بالعكس .

والتطلّبات الاساسية لتبادل المعلومات الناجع عن التنمية الاجتماعية
هى كما يلى :

ينبغى أن توجه الجهود المشتركة فى الدول الصناعية والنامية الى
افضل نماذج التنمية الاجتماعية . وسوف يعتمد هذا على أفضل نماذج
التنمية الاقتصادية . كما ينبغى أن تتضمن التنمية الاجتماعية النامية :
(ا) المساعدة على تحديث التراكيب الاجتماعية (ب) الإقلال الى أدنى
حد من النتائج السلبية لهذا التحديث (ج) إتجاه حذر نحو معايير النظام
التقليدى والقومى اذ قد يؤدى تقويضه الى تخفيض مستويات المعيشة
بالرغم من التقدم الاقتصادى .

ولا بد أن تصل المعلومات عن التكتلات الاجتماعية التى تتعرض
لها المناطق النامية الى مراكز البحث العلمى المختصة فى الدول الصناعية
بصورة منتظمة .

وينبغى تحديث هذه المعلومات بين وقت وآخر .

تقوم مراكز البحث العلمى فى الدول الصناعية بالربط بين المعلومات
التي تطلقها وافضل نماذج التنمية الاجتماعية . ويقصد بهذا الربط
تصحيح مخرجاتها العلمية التى تؤدى بدورها الى ترشيد السياسة فى
الدول النامية ، وكذلك تعد مراكزها العلمية .

يجب أن تصل المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بانتظام الى
المستفيدين منها فى الدول النامية وتشمل : المعاهد العلمية ، الحكومة ،
الاحزاب السياسية ، المؤسسات الدينية والعلامة ، والمكتبات
العامة .. الخ .

ينبغى أن يحدث تدفق منظم للمعلومات من الدول النامية الى
الدول الصناعية يشمل البيانات الإحصائية والمؤلفات عن الحياة
الاجتماعية والتقاليد الفلسفية والدينية والاخلاقية .

وينبغى أن تتضمن عروة المعلومات الاسترجاعية بين الدول المتقدمة
والدول النامية بيانات عن استخدام الدول المتقدمة للمعلومات وأثرها ،
وبذلك يكون من الممكن تقدير آثار هذه المعلومات .

أثر المعلومات الاجتماعية الاقتصادية على العلم فى الدول النامية .

يتبادل اثر المدى الواسع من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية
على الوعى الاجتماعى مع تطبيق نظرة عالية مستقبلية حديثة والتجرد
التدرجى من التكوينات الخرافية للمجتمع التقليدى .

وتخليص الوعي الاجتماعي من الخرافات عملية طويلة وتحدث في مراحلها الأولى من خلال الرموز المعتادة للمجتمع التقليدي ، ويمكن أن ينظر إليها على أنها عملية تصاحب التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ومع ذلك ، فإن أوضح أشكال هذا التأثير ينبغي أن تكون غرس العلم في الدول النامية بالطرق التالية :

بعد نموذج مثالي للبحث في العلوم الاجتماعية باشتراك العلماء من الدول النامية والدول الصناعية ، ويمكن اعداد تفصيلاته استنادا الى افضل النماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع اخذ الموارد المالية المتاحة في الاعتبار .

تؤسس الاولويات في عملية تطبيق هذا النموذج المثالي وتضبط السمات الكمية والكيفية في تدفق المعلومات من الدول المتقدمة بالترابط مع الاهداف المختارة .

تجرى عمليات تقويم منتظمة للاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية لتصحيح تدفق المعلومات .

يحدث تدفق المعلومات الاجتماعية الاقتصادية من الدول النامية الى الدول الصناعية .

واحد الاساليب المتاحة حتى يعمل النظام بنجاح هو درجة التواصل بين تشكيل تدفق المعلومات والنماذج العلمية المثالية .

ومعيار آخر هو عدد الطلبات على المعلومات من مصادر مختلفة من الدول النامية والصناعية ، ومؤشر ثالث هو تكرار الإشارة أو الاقتباس بواسطة المؤلفين من الدول الصناعية من نظرائهم في الدول النامية والعكس بالعكس .

الاحتياجات من المعلومات وأسلوب توفيرها

لا يمكن قيام نظام معلومات اجتماعي اقتصادي فعال دون تحليل الاحتياجات من المعلومات وكيفية توفير ما ظهر منها وما بطن . ويمكن انتهاز منهجين للوصول الى هذه الغاية : النظر الى الاحتياجات على أنها مجال بحث منفصل أو على أنها الاساس لتعميم نظام للمعلومات .

وأشارت بحوث كثيرة الى دلالة التحليل المركب للاحتياجات من المعلومات وركزت على خطورة نظم المعلومات التي تنتج كمية من البيانات غير الصالحة والتي لا تفيد في عملية اتخاذ القرار .

وأحد أهداف دراسة الاحتياجات من المعلومات هي التعرف على المادى التى على أساسها يمكن التفرقة بين أنواع وأشكال مجموعات المعلومات التى تحتاجها مختلف فئات المستفيدين .

للاخيرة . كما لم يؤد اقتقاد الأساس النظرى الاصيل وتقسيل اساليب العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية دون تمحيص الى نتائج مقبولة .
الستفيدين .

تعريف الاحتياجات من المعلومات

ينبى أن تسترشد دراسة النواحي النظرية للاحتياجات من المعلومات بالنظرية العامة للاحتياجات التى قدمها اخرا - وخاصة من خلال التطييلات للعلاقات المترابطة بين الحاجة والنشاط - كل من ل. سيف ، ا. ن ليونتييف ، د. ا. شيكهيرن ، س. د. كوجتكويف وغيرهم اللذين اتخذوا النشاط باعتباره اساس الاحتياجات من المعلومات ولتحليل طبيعتها ومحتواها .

وهناك مدخل عملى هو المدخل النفسى الاجتماعى الاقتصادى المعقد الذى يعرف الحاجة الى المعلومات على أنها يولا حاجات فردية متنوعة . وثانيا باعتبارها حاجة اجتماعية . وثالثا كفة اقتصادية .

والاحتياجات من المعلومات اذا قورنت بالحاجات الاخرى نجد انها انتقائية ومتباينة . وهى تتكيف بالنشاط العلمى والانتاجى الذى يتصف بالروضخ التام وترتبط بهدف وموضوع واساليب وطرق .

ويتأثر تشكيل الاحتياجات من المعلومات بالعوامل المادية والروحية كليهما ، ولكن تسود الاحتياجات المادية . وهذا يعنى انه ينبى على الفرد حتى يقدر الحاجة الى المعلومات أن يبدأ فى كل حالة معينة بتقسيم الظروف الموضوعية فى مجال من المعرفة ، وكذلك الظروف الاجتماعية التاريخية والاجتماعية الاقتصادية للنشاط العلمى والعملى

وتبدو المعلومات فى البحث العلمى كأنها مدخلات ومخرجات كلاهما بحيث أنها تشمل خصائص معينة كسلعة . وتحدد الاحتياجات من المعلومات الاتجاه نحو المعلومات ذاتها . وهى تظهر فى الرغبة فى المعلومات كمنتج ينتج عن العمل وكانعكاس للحقيقة الموضوعية للعالم المحيط للابقاء على وتطوير الاساس المادى والروحى للحياة الاجتماعية .

وترتبط الاحتياجات من المعلومات بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وتحدد بها . ومن ثم فانه لا يمكن تفهم جوهر هذه الاحتياجات الا اذا عرفنا تفصيلات المواقف التى تشكل المعلومات أحد عناصرها .

وتاريخ دراسة الاحتياجات من معلومات العلوم الاجتماعية يمد قصيرا نوعا اذا قورن بتاريخ العلوم الأخرى ، كما يبدو أنه تقليد ومن السمات الهامة للمعلومات الاستمرارية والتدفق وهذه تاتر بصفة خاصة بالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية ، وبينما يمكن معرفة الاحتياجات سلفا بالنسبة لموارد أخرى بصورة دقيقة نوعا قبل بداية العمل العلمى فان الاحتياجات من المعلومات لا تظهر أو تدرك بشكل واضح الا من خلال الأنشطة العلمية وعملية اتخاذ القرار . وهذا يشير الى أنه يصعب الاعتماد فى استكمال الحاجات المستقبلية من المعلومات استنادا الى المستويات السابقة فحسب .

والاحتياجات من المعلومات موضوعية فى المحتوى وذاتية فى الشكل . وهى تنشأ كأنها ارتداد للمعلومات التى توفرت من قبل وتكلم يتصل بالتغير فى طاقة المعلومات لدى المستفيد منها يستخدمها فى حالة الافتقار إليها .

ولا تتوافق الحاجة مع المعلومات الفعلية التى تستخدم ، اذ يعتمد ذلك على الشكل الذى تظهر به المعلومات وهذا لا يتحدد بالمحتوى فحسب ، بل انه يستند كذلك الى العملية التاريخية فى انتاج واستخدام المعلومات .

الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية والجماعية والفردية

تبدو الحاجة الى المعلومات الفردية على كل من المستوى الموضوعى المحتمل والشعورى الشخصى كليهما . ويحدث التحول من حاجة محتملة من المعلومات الى حاجة حقيقية من خلال الاعتراف أولا بالتعارض بين الشخص وبيئته ، وبعد ذلك من خلال فرصة سد الثغرة المدركة . ولا يحدث اختيار وتقويم الحاجة للمعلومات الا فى المرحلة التالية .

ولا تقوم الاحتياجات الجماعية للمعلومات مستقلة عن هؤلاء الافراد ولكن لا يمكن ان تحدد على أنها مجرد مجموع الاحتياجات لانها مستقلة نسبيا تنتج من خلال الاهداف والأنشطة الرئيسية للشعوب .

واستنادا الى « ج مارتن » فان الاحتياجات الفردية تقع فى فئتين (١) هذه التى لا غنى عنها فى الوظائف المهنية ، (ب) هذه التى تقع بعيدا عن دوائر النفوذ التى يصعب فى بعض الاحيان تحديدها حيث انها تتجاوز العلوم الاجتماعية ، ويمكن الحصول على المعلومات من مصادر رسمية وغير رسمية وحتى من مجرد الملاحظة البيئية الخالصة ، والاحتياجات من الطراز الاول تبدو فى أبرز صورة فى المراحل الاولى للبحث العلمى

(صياغة الاهداف وايجابيات) او في تحليل موقف ما يسبق اتخاذ اقرار ، بينما الطراز الثانى سمته المرحلة الخلاقة (تكوين الافكار التنظيم الامثل ، وشمول المحتوى والموضوع الذى يخضع للغير المستمر .

وتؤثر الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الى درجة كبيرة على المدخلات في نظم المعلومات وتشكل الاساس لتحديد واجباتها الاساسية ، لتنظيم الامثل ، وشمول المحتوى والموضوع الذى يخضع للتغيير المستمر .

الاحتياجات من المعلومات ، الاهتمام والطلبات

ينبغي التفرقة بين الاحتياجات من المعلومات والطلبات على المعلومات والاستخدام العلى للمعلومات . ونفهم الاحتياجات من المعلومات على أنها طلب من نوع ما ، ليس بالضرورة ظاهرا ولا مصاغا . وطلب المعلومات عبارة عن استفهام شعفى او كتابى مرسل الى مكتبة او نظام معلومات يسعه اهتمام بالمعلومات ووظيفة استرجاع البيانات تفترض قياس حاجة وتوجيهها الى مصادر المعلومات القائمة . ومن وجهة نظر سيكولوجية فان الاهتمام هو حاجة تجاوزت من قبل مرحلة الالارة وهى محاولة شعورية لاشباع الحاجة . وينبع الاهتمام بالمعلومات والحاجة اليها تحت تأثير المنشطات الخارجية والداخلية وتمثل المحفزات الخارجية بالاهتمامات المهنية في اطار البيئة الاجتماعية ، وتنشأ المحفزات الداخلية (النفسية) عن الحماس والاحساس بالواجب ، البحث عن التعليم والترقية الوظيفية . الخ . وعلى ذلك فان الاهتمام هو استجابة شخصية للحاجة الى المعلومات الموضوعية (تسمى أحيانا الحاجة الشخصية من المعلومات) . وفى التقدم للحصول على المعلومات يضع المستفيد منها صيغة التساؤل بلغة طبيعية (طلب معلومات) ثم تترجم حينئذ الى لغة النظام (طلب بحث) ، وقد يميز المرء بناء على ذلك بين الحاجة الكاملة الى المعلومات والحاجة الى البحث عن المعلومات ولا تشكل الأخيرة الا جزءا من الاولى .

ويقلب لن ينتج عن الانتقائية الكثيرة في الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية وكذلك عن التحول المستمر فيها عدم قدرة المستفيد من البيانات على التحديد الدقيق لما يحتاجه مما يجعل الاستجابة اليه متعسرة .

وفوق ذلك ، فان تحويل طلب المعلومات الى طلب بحث يضع صعوبات لنوية معينة حيث يغلب أن تكون لغة العلوم الاجتماعية معقدة

الى درجة كبيرة . وتنشأ الصعوبات بسبب المصطلحات المبهمة ، ولكنها ترجع في الغالب الى ظهور تعبيرات جديدة ، بالإضافة الى انه مع كل بند يضاف الى نظام المعلومات يتعرض مفهوم الاحتياجات الى تعديلات معينة . ومن ثم ، فانه يجب عند كل مرحلة من مراحل الضعف وتشغيل مثل هذه النظام أن تجرى دراسة ديناميكية عن موضوعات وتشكيل الاحتياجات .

سمات الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية

تشر خصائص العلوم الاجتماعية - التي نوقشت من قبل - الى أن نطاق المعلومات ينبغي أن يتم بالفئات العامة للاحتياجات التالية :

حل المشكلات العلمية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية التي تتطلب الحصول على بيانات اجتماعية اقتصادية شاملة متداخلة النواحي .

وبالنسبة للدراسات المقارنة الإقليمية والخاصة بدولة واحدة بما في ذلك الاقاليم الداخلية والاقاليم التي تشمل دولا عديدة تشكل وحدة جغرافية ، والمعلومات عن دولة في عمقها التاريخي فقد يشتمل على تقسيم فرعي آخر على معلومات عامة عن دولة واحدة أو عدة دول ، وكذلك معلومات عن مشكلات متميزة تنصل بدولة أو اقليم .

وكثيرا ما تطلب معلومات لا تتعلق بالظاهرة نفسها ، ولكنها تهتم بتفسيرها من وجهات نظر متباينة ولا تمثل البحث عن وثائق بأكملها بل من أجزاء منها .

وبالنسبة للتخطيط والتنبؤ بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية فإن الاحصائيات والمعلومات المنظورة مطلوبة .

مستخمو المعلومات الاجتماعية الاقتصادية

من المعروف جيدا أن عدد من يطلبون المعلومات الاجتماعية الاقتصادية يزداد كثيرا على عدد من يستخدمونها فعلا . وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف الاساسي لنظام المعلومات تقديم الخدمة الملائمة للفئات الرئيسية التي تستفيد منها ،

واكثر ما يحدد الاحتياجات من المعلومات أهمية هي الوظائف التي يستخدمها أفراد البحث العلمى ، الإدارة ، التخطيط ، التعليم والتي يسمح تحليلها بتشكيل تسلسل وأسبقية الحاجة الى المعلومات .

ويمكن تقسيم من يستخدمون المعلومات الى مجموعات رئيسية عديدة ، ومع ذلك فان الاحتياجات من المعلومات لكل منها غير متجانسة وهى : (ا) الباحثون وفرق البحث (ب) المدرسون ، وقد حلت احتياجاتهم من المعلومات بتفصيل واف فى مشروع (بالملكة المتحدة) ، (ج) رجال الدولة والسياسيون ومتخذو القرارات على المستويات الحكومية والتنظيمية والقومية والدولية : (د) المسؤولون عن برامج التنمية بما فى ذلك وضع المؤشرات ، ودراسات التنبؤ والمسح والخرائط ، وتحليل المواقف الاجتماعية الاقتصادية ، والاجتماعية السياسية ، وتقدير مشروعات البحث .. الخ . (هـ) اخصائيو الاعلام الجماهيرى ، (و) ادارات المعلومات (القومية والدولية) التى تبنى باهتمامات هذه الفئات ..

وتتأثر الحاجة الى المعلومات بصورة مباشرة بسمات سكانية ونفسية مختلفة تؤثر على سلوك مستخدميها . وقد اختصار « م. لاي » السمات الشخصية التالية ، التى يبنى أن تؤخذ فى الاعتبار فى تقديم الخدمة الى مستخدمى المعلومات ، السن ، الخبرة فى العمل ، المؤهلات ، الوظيفة ، العمل ، المثابرة ، اليقظة ، الميل الى النظام ، الحافز ، الاستقلال ، قبول المساعدة من الآخرين ، أسلوب حل مشكلة علمية ، حدود فهم المعلومات ، المعرفة بمصادر المعلومات وتسهيلات البحث ، والمعرفة اللغات الاجنبية .

دراسة الاحتياجات من المعلومات

كان مصممو نظم المعلومات - حتى وقت قريب - يعدون من الضرورى اجراء دراسة شاملة من مستخدمي المعلومات حتى يحددوا احتياجاتهم منها والمتغيرات اداقيرة معلومات نموذجية . وكانت الاساليب المستخدمة مستعارة من الدراسات الاجتماعية الجادة (المقالات والاستشارات وتقصى الحقائق وبغيرها وتحليل الوثائق) وتستخدم التساؤلات بكثرة غالبية حيث انه يتوفر لها عدد من الزوايا ، فهى اقتصادية نسبيا ، ويمكن استخدام الحاسب الالكترونى فى استخلاص النتائج والتحليل البيانات الاحصائية بحيث يمكن أن تفسر تفسيرا ملائما عن طريق وسيط للمعلومات يغيرها بدقة كافية ، والاستخبارات أداة لجمع البيانات وتفسير العوامل الاجتماعية كذلك ، وتجعل من الممكن التمييز بين خمسة أمور : فهم المكالمة الرسمية ، علاقة مستخدم المعلومات بنظامها ، نشاط المعلومات ، انواع نشاط المعلومات ، والمحتوى الفنى للاحتياجات من المعلومات . كما أن لها بعدا من الميوسوب أيضا : اذ لا يمكن الحصول الا على البيانات العامة وفى حالات كثيرة لا يتوفر للمجيبين الوقت أو الموارد البشرية الكافية لتقديم الاجابات الكاملة أو أنهم لا يضعون كل احتياجاتهم الفعلية .

وفوق ذلك ، فان الدراسة الشاملة للاحتياجات ليست عملية تنجز مرة واحدة بل انها عملية ديناميكية منتظمة .

ولا يمكن ان تكون فعالة الا اذا استخدمت اساليب عديدة مجتمعة يحدد اختيارها واولوياتها من خلال المواقف المعينة .

ويجب ان يكون وصف مجالات الاهتمام ومسميات البيانات على اساس خطة منتظمة في غاية الرسمية تعمل على كل المستويات من الفئات الفرعية (الاقليمية والوطنية والادارية . . الخ .) ويمكن ان يستخدم مؤشر (نظام المعلومات الدولي للعلوم الاجتماعية للدول الاشتراكية) كمثال من المعلومات .

ويجب ان يقام - ايضا - تقسيم منطقي للعمل بين الادارات المركزية (الدولية ، والاقليمية والقومية) والادارات الفرعية التي تبحث في الاحتياجات من المعلومات .

ولهذا المدخل حدود معينة . فمن ناحية فان الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بالغة التعقيد ومتنوعة (شأنها شأن مستخدمى هذه المعلومات) حتى ان دراستها قد تنتهى الى انها غير ملائمة . ومن ناحية اخرى فانه من الواضح - حتى لو كان علمنا بالاحتياجات من المعلومات دقيقا جدا - ان من الصعب الاستجابة لكل احتياجات المستفيدين في كل الاوقات .

وتشكل نظم المعلومات - حاليا - على اساس مفاهيم الاختصاصيين عن حاجات المستفيدين المحتملة بما يعكس مواقف مختلفة توضحها نتائج متنوعة ، ومن ثم فالنتيجة انه من الضروري الا يقتصر الامر على البحث في الاحتياجات من المعلومات ، بل يشمل استكشاف طرق لتحويلها ايضا ، الى طلب بحث .

ومن الحكمة ان تصاغ نظم المعلومات ويجرى تحديثها استنادا الى ديناميكية اجتماعية عامة . وكما يشير « ج. اذولا » فان التفاعل المستمر لحسابات المعلومات يعنى انه يصبح مصدرا مجتمعا لا يقنى حيث تحدث إعادة توزيع مستمرة وحاددة دوران للمعلومات التي تراكمت من قبل .

والمدخلان : الفكرى والاجتماعى التكنولوجى - الى تعميم نظم المعلومات استنادا الى دراسة حاجة المستفيدين منها (كما قدمها ب. لانجور) يشر الاهتمام ، وجوهر المدخل الفكرى هو ان توصف المعلومات بطريقة تجعلها في متناول من يستخدمها دون الاعتماد على مسطرة فنية ، وفوق ذلك تأخذ في الاعتبار مرض المخرجات في صور مختلفة . ويفصل هذا المدخل تحليل العوامل الاجتماعية والشخصية عن التصور التكنولوجى ويخضع اللاحق للسابق .

وبينما يعطى المدخل الفكرى لأفضلية للعنصر الإنسانى فإن المدخل الاجتماعى التكنولوجى يقترح مساومة معينة بين الإنسان والحاسب الالكترونى (الكمبيوتر) .

وتتحدد الاحتياجات من المعلومات بداهة على أساس المفاهيم العامة لمستخدميها عن متطلباتهم . ولكن البداهة ليست أفضل الأدوات إذا نظرنا الى التعقيد المتزايد للنظم والمشكلات المتصلة بها . وبذلك فقد ثبتت أفضلية الأسلوب الاجتماعى التكنولوجى حيث أنه يقدم تعريفا دقيقا للواجبات وتكاملها . وهو يؤسس على المبادئ التالية :

يتحدد التصميم بناء على ناتج المعلومات الذى يرغب فيه مستخدمها .

ويتقرر فى تحليل مرحلى لاسبقية المعلومات مكان الحصول او كيفية استنتاج المعلومات المطلوبة . مستقلة عن تحليل الاسبقيات .

وتشكل عملية الاستنتاج بينما يمكن أن تجرى عمليات الاسقاط الداخلى لاستنتاج المعلومات .

وللحصول على فكرة عامة عن الاحتياجات يستطيع الفرد أن يستخلص المفاهيم المؤيدة - أفكار عامة غير دقيقة - ثم يجرى تحليل المركبات متسلسلا الى الأفكار الأساسية والوسائل . وتتحدد مواصفات أخرى لعمليات المعلومات والبيانات من خلال تحسين تنظيم فى تشكيل النظام .

ويفترض هذا المدخل أن معرفة المستخدمين لاحتياجاتهم من المعلومات ليست دقيقة وإنما تحديد وتوثيق هذه الاحتياجات توفرى إدارة معينة وأكثر الموضوعات أهمية هو أن يعهد الى اخصائى المعلومات القيام بالعمل الخلاق فى دراسة وتحديد الاحتياجات من المعلومات .

وبين التفاعل بين مستخدمى المعلومات ونظامها ، من خلال وسيط ، ضرورة صياغة الاحتياجات بطريقة تجعلها واضحة فى نظر اخصائى المعلومات الذى تتوفر له المعرفة بلغة النظم ، ولكنه ليس خبيراً فى مجال معين بالذات . والمتطلبات التى تصاغ باللغة الطبيعية أكثر ما تكون انكاسا لما يعرفه اخصائيو المعلومات عن احتياجات المستخدمين منها (ربما بمد قصص قصيرة) من كونها تعبيراً عن احتياجاته الفعلية .

ولا غنى عن تفهم طلبات المعلومات للتجاح فى استعادتها . ولا يحدث مثل هذا الفهم الا عند نوع معين من التواصل بين نموذجى عالم المستخدمين وعالم المستخدمين للمعلومات فى اطار مجال محدد - على الأقل . والتشابه بين نماذج اشارة المعلومات ومفاهيم الكلمة - كما تستخدم من كل من

الزودين بالمعلومات والمستفيدين منها لا غنى عنه . ولكن من سوء الحظ انه ليس من النادر في العلوم الاجتماعية الا تدل المفردات على مفاهيم او ظواهر متميزة بل يغلب ان تعنى شفرات لفاهيم معقدة وافكار واسعة يمكن ان يحتاج وصفها الى عدد من الصفحات . وكثيرا ما يحدث ان تتصدر لفظ من مجموعة غريبة من المصطلحات على انه يتبع المجموعة المنصودة مما يؤدي الى افكار مشوهة تماما . ومن هنا تنشأ صعوبات ضخمة في الربط بين الاهتمام بالمعلومات والطلب عليها .

واخيرا فقد شاع الرأي السليم من ان اعداد طلبات المعلومات يحتاج الى تدريب خاص ليتمكن مستخدم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية من ان يفهم احتياجاته الفعلية وطاقات النظام وعندئذ فقط يمكن لمستخدم المعلومات ان يقوموا بالدور الرئيسي في تحليل حاجاتهم من المعلومات .

وتجعل النظم المباشرة لاستعادة المعلومات المستفيد منها يستطيع بكفاءة ان يوضح ويعدل طلبه بمجرد ان يحصل على المخرج الوسيط . وهذا لا يلغى ولكنه بالاحرى يزيد من سرعة الحاجة الى المعلومات . وينبغي على المستفيد في تحاوره مع الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) الا يتصرف كالباحث عن كنز اذ يجب ان يتايد أسلوب التجربة والخطأ بصياغة طلب يتصف بالخبرة والامتيار يعتر على افضل صورة عن الاحتياجات من المعلومات .

ومن بين المداخل لتصميم نظم معلومات تبنى على الافتراض بأن مستخدم المعلومات يعرف ما يحتاج اليه منها ما يلي :

تحليل البيانات : تتكشف الاحتياجات من خلال دراسة التقارير والملفات والمصادر الاخرى ومن سؤال الاداريين ، وهذا شكل مقيد مختلف من التحويل التشكيلي الفكرى من دراسة التفرعات التنظيمية والتشكيل الراسى والتوثيق الرسمى - وتحدد الاحتياجات استنادا الى موضوعات البحث الجارى وطويل الامد والموضوعات التى تثير الاهتمام بين ائمة المختصين والموضوعات التى يتناولها العالم من خلال ما ينشر في المجلات من موضوع معين وكذلك من خلال موضوعات المقالات التى تظهر في النشرات البيولوجرافية ومجلات المقتبسات .

ويتخذ تحليل القرارات الاحتياجات من المعلومات كنقطة بداية للتحويل ودراسة عملية اتخاذ القرار دراسة شاملة ايضا ، ولكنه يركز تركيزا كاملا على احتياجات طبقة المعبرين .

ويشبه التصنيف التحليل الفكرى من حيث انه يقدم مفهوم العنصر للتعرف الدقيق على المعلومات ايضا ولكنه يهمل المفاهيم المنحازة وتحليل.

اتركبات . ويجرى تفصيل الوصف شبه الرسمى واستخدام جداول القرار باعتبارها الاداة الرئيسية للوصف واختبار طلبات مستخدمى البيانات مستفنة عما يطالب من الكمبيوتر .

التظاهر ، ويتضمن نموذجا أصليا مبسطا جدا للنظام وبنك بيانات صفيرا تهمل فيه التفاعلية الفنية اعمالا تاما . وهو يستخدم فى التجارب التى يشارك فيها مستخدمو البيانات ثم يعزل النموذج وفق متطلباتهم . وهذا المدخل يشبه المدخل الفكرى بالنسبة للمشاركة النشطة من جانب مستخدمى البيانات واتجاههم الواقعى نحو تفضيل احتياجاتهم ، ومع ذلك فالمدخل الفكرى يتيح فرصا أفضل للتخييص والرؤية الشاملة بينما التظاهر يقدم للمستفيد فكرة اكثر وضوحا وواقعية عن كيفية عمل النظام ، ويمكن لهذين النظامين أن يدعم كل منهما الآخر .

وتعتمد فاعلية نظام المعلومات على فهم دقيق عن كيفية استخدام الافكار العلمية وعن الاساليب التى تستخدم فى تقويم ملاءمة المخرجات . وغالبا ما يبنى مصممو النظم اساليبهم بصفة اصلية على الخصائص القوية للوثيقة ، أى على درجة التوافق بين الموضوع الرئيسى للوثيقة وموضوع الطلب . ولكن مثل هذا الاسلوب اكثر تنوعا فى التطبيق العملى من حيث أنه يتصل بسمات كاشفة للوثائق ، وبناء على ذلك فإنه يمدول مفاهيم المعلومات الحديثة لا يتبع خصائص المعلومات القسوية ، ولكن الخصائص للمعلومات أيضا .

والاحتياجات من المعلومات عملية ديناميكية تؤدي باستمرار إلى نشاط علمى ، وعلى العكس من ذلك فإن العرض من البيانات خامد للدرجة أن البحوث والادارة لا يمكن أن تتصف بالتفاعلية إلا اذا حدث تفاعل قوى بين مستخدمى المعلومات والاختصاصيين فيها . والملاحظة المستمرة من كيفية تقديم المعلومات للمستفيدين من خلال التوزيع الانتقائى للمعلومات هى أحد الطرق الممكنة للمحافظة على ديناميكية الاحتياجات ، وفى عملية التوزيع الانتقائى للمعلومات يجرى باستمرار وضع الواصفات وتصحيح المعلومات والطلبات على أساس من تحليل بطاقات التنفيذ الاسترجاعية .

التبادل الدولى للمعلومات

لا تستطيع هيئات المعلومات القومية (الحالية والمستقبلية) فى الدول النامية أن تكفى احتياجات أفراد المستفيدين منها ، ولكنها تستطيع أن تقوم بالعمل بصورة مقبولة على نحو ما يتقسيم المستفيدين منها إلى فئات . وينبغى أن يبدأ الانسان دراسة الاحتياجات من المعلومات واشتقاق رموز للمستفيدين بتحليل تشكيل الاقتصاد . ولما كان مستخدمو البيانات - فى بعض الدول النامية - لا يعرفون دائما - بصورة دقيقة -

ماهية المعلومات التي تساعد على حل المشكلات القومية فانهم مضطرون الى استشارة الاخصائيين الاجانب (وبصفة اساسية من الدول الصناعية) . ومن ثم تنشأ الحاجة الى اساليب فعالة لمعرفة الاحتياجات من المعلومات من خلال التعاون بين الاخصائيين الوطنيين والاجانب . وقد اجريت غالبية البحوث عن الاحتياجات من المعلومات على المستوى القومى مع ان هناك اقرارا واضحا على الاهمية الدولية للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية وفائدة التعاون في مجال المعلومات على مقياس عالمي . ومن الميتر أن يساعد قيام نظام عالمي للمعلومات على زيادة فرصة التوصل الى المعلومات ، ويتغلب كذلك على انعزال الانظمة القومية والمراكز والادارات . ولا يقنى عن البحث التجريبي في اتصالات المعلومات الدولية ونظير الاحتياجات في دول على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي الاجتماعي لانشاء مثل هذا النظام . ولا بد ان نعم التجربة للتراكمة والخطوط المنهجية المرشدة للدراسة للاحتياجات الحالية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية بالنسبة للتطبيق العملي في بعض الدول والمنظمات مع الاهتمام المناسب بمعرفة مستوى التطور في احتياجات المعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في رأينا أن المداخل البنائية الفكرية والمنطقية والمتجهة للهدف من اجل تحديد الاحتياجات من المعلومات اذا صاحبها تدرج الهدف والتخطيط على نطاق واسع ودقيق هي افضلها .

وقصص العلاقات المتبادلة بين مستخدمى نظم المعلومات لا بد ان تعلمه دراسة مختلف المداخل الى ايجاد لفة يتعامل بها مستخدمو نظم المعلومات (القومية والاطليمية والدولية) وكذلك بالبحث اختيار افضل استراتيجيات الدراسة التي توفر أقصى درجات الرضا عن احتياجات قطاعات عريضة من مستخدمى المعلومات . ولاقامة نموذج مثالي للاحتياجات من المعلومات او على الاقل فعال لا بد من اعداد اساليب نوعية وكمية للتنبؤ من خلال التنسيق في اطار UNISIST لمشروعات البحث في الدول المختلفة .

تنظيم ادارات المعلومات وشبكاتها الادارات والمراكز القومية والدولية

تمالج الكثير من المؤلفات تنظيم ادارات المعلومات وشبكاتها . ونود ان نشير بصفة خاصة الى دليل نظم المعلومات واداراتها تأليف « بولين اثرتون » وبالذات الفصل الرابع ، وكذلك الى المعلومات الغزيرة عن ادارات المعلومات في الدول الاوربية وكذا استنادا الى موضوعات مؤتمر التعاون الاوربي الاول الخاص بمعلومات العلوم الاجتماعية وثائقها ECSS10 الذى عقد في الاتحاد السوفيتى في يونيو ١٩٧٧ .

وتضم معاهد المعلومات الاجتماعية الاقتصادية مكتبات خاصة ومراكز بيانات ومراكز تحليل ومراكز خدمة ومراكز عامة توفر خدمات معلومات شاملة . ويكاد يكون من المستحيل حصر عددها الكلى ، ولكن يمكن أن يقال على سبيل التقدير أن هناك ٢٤٣ هيئة في أوروبا ، ١١٢ في الاتحاد السوفيتي .

وقد توسعت المكتبات أخيرا في أنشطة المعلومات : مثال ذلك أن مكتبة لينين الرسمية في الاتحاد السوفيتي هي مركز المعلومات للثقافة والفن وأن مكتبة جامعة الدولة في هامبورج هي مركز المعلومات علم شكل الحكومات .

وتعالج مراكز البيانات ، الخام أو النصف مجهزة وهي تقوم كقاعدة عامة بتقويم البيانات وتوزيعها وتقديم الخدمات المرجعية . كما أدت انشطتها الى انشاء بنوك البيانات التي زادت كفاءتها الى درجة كبيرة بعد أن توفرت في أوائل السبعينيات مجموعات من البرامج ونظم التشغيل المتخصصة لمعالجة العمليات الإحصائية . ومن بين أكثر مراكز البيانات تقدما الاتحاد بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة والارشيف المركزي في كولونيا بجمهورية ألمانيا الاتحادية وإدارة بيانات العلوم الاجتماعية النرويجية .

وتجمع مراكز تحليل المعلومات بيانات عن مجالات واضحة ومحددة بدقة . وهي تحلل وتقدم المعلومات وتخزنها وتوزعها بواسطة قوائم بيانات وتعليقات . كما تقدم - أيضا - خدمات على شكل توزيع انتقائي للمعلومات وكأجابات على استفسارات .

وقد تكون مراكز خدمة المعلومات مكتبات أو جزءا من إدارة معلومات أخرى أو هيئات مستقلة . وهي تقوم بالتوزيع الانتقائي للمعلومات مستخدمة أساسيات البيانات الخارجية على أنرطة معقطة ؛ كما تجمع وتجهز ملفات معلومات المستفيدين . وتختبر كل ما تحصل عليه من معلومات للتأكد من ملائمتها للطلبات . كما تطبع المعلومات البليوجرافية التي تطلب عن الوثائق وترسل الى المستفيدين . وتقدم الخدمات من هذا النوع في العادة نظير سداد القيمة .

وقد ظهرت معاهد للمعلومات ذات طابع جديد يجمع بين المكتبات ومراكز المعلومات في كل مركب من خلال العقد الماضي . ومن بين هذه الهيئات الرائدة يوجد معهد المعلومات العلمية عن العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية (I NION) أو مركز المكتبة الأساسية للمعلومات العلمية التابع لأكاديمية العلوم التشكيلية . فمعهد المعلومات العلمية السوفيتي (INION) يجمع بين مركز معلومات كبير ومكتبة

أساسية ودار نشر ، وهو شكل يوفر مزايا واضحة من خلال تسهيل الحصول على ملكية موحدة واستخدام متعدد للمعلومات من مدخل واحد . والمعهد مركز كبيوتر ، وقد بدأ اجراءات التشغيل الذاتى لاعداد مطبوعات تستخدم التكوين الفوتوغرافى الألكترونى والتوزيع الانتقائى للمعلومات واستعادة الاحداث الماضية .

ويمكن النظر الى الادارات القومية من وجهات نظر متباينة مثل ان تكون استنادا الى شمول الموضوع او الى درجة التشغيل الذاتى او الى طراز الخدمات المقدمة او تنظيمها او الى المجال الجغرافى .

وتمتلك اغلب الدول عددا من الهيئات المنفصلة والمنعزلة ، ولذلك يكاد يكون هناك ميل واضح الى التكامل والتعاون .

ويشمل مصطلح (نظم المعلومات القومية) أنواعا متعددة من المراكز ، ففي الاتحاد السوفيتى - كم هو الحال فى اغلب الدول الاوربية الاشتراكية وبعض الدول الاخرى - يعمل النظام على أساس قومى ويحدث التعاون فى غيره بواسطة ترتيبات تعاونية .

والانيون (NIOIN) الذى يتبع لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى هو مركز معلومات العلوم الاجتماعية على نطاق الدولة الذى ينسق عمل الاقسام الفرعية المنفصلة للمعلومات . ويشمل النظام هيئات فرعية مركزية وثلاثة عشر مركزا جمهورية وشبكة من أقسام المعلومات للمعاهد العلمية لمؤسسات التعليم العالى .. الخ .. ويرتبط الانيون ارتباطا وثيقا بكل منها وينسق عملها .

وواجبات مراكز المعلومات فى جمهوريات الاتحاد هى فى الواقع العملى نفس واجبات معهد معلومات العلوم الاجتماعية (NION) ، ولكنها محلية من حيث المجال ، وتجهز هذه المراكز وتقدم الى INION معلومات من المشروعات العلمية التى تساعد على تغذية بنك معلومات INION ، وهى - أيضا - تحصل على وتجهز التندقق العالى للمطبوعات التى تهتم بمنطقتهم الخاصة .

وعلى المستوى العالى وضعت نظم معلومات عديدة مثل DEYSIS, COMNET, EU DISED, SPINES والنظم العالية للدول الاشتراكية من علم أصول التدريس والثقافة .

وكذلك ، فانه على مدى الخمس السنوات السابقة لانشاء العديد من الهيئات الدولية للمعلومات الاجتماعية للاقتصادية بما فى ذلك الاتحاد الدولى لادارات معلومات العلوم الاجتماعية IASSIST فى ١٩٧٤ ، ونظام معلومات العلم الاجتماعى الدولى للدول الاشتراكية MISON

في ١٩٧٦ ، ولجنة بيانات محفوظات العلم الاجتماعي الاوربي ESSDA
في ١٩٧٦ ، واتحسون الاوربي في معلومات العلم الاجتماعي والتوثيق
ECSSID ، مشروع المركز الاوربي لتنسيق بحث العلم الاجتماعي
ومعلوماته في فيينا - النمسا ١٩٧٧ ، ولجنة خاصة للاتحاد الدولي لمنظمات
البيانات IFDO في ١٩٧٧ .
وتحظى MISON باهتمام خاص حيث انها تعمل بنجاح وادت
الى نتائج عملية .

وهو نظام اعلامي - ذو جوانب متعددة واهداف كثيرة ، لأكاديميات
العلوم في بلغاريا وهنغاريا وفيتنام وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا
وبولندا والاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا - انشئ في موسكو سنة ١٩٧٦
ويستند - الى تعاون متكافئ بين نظم المعلومات القومية المشاركة . وقد
اختارت كل دولة مركزا قوميا للمعلومات لتنسيق الانشطة في داخل اطار
MISON . وتستهدى الانشطة مجلس ميسون الذي يضم عضوا

ممثلا لكل من أكاديميات العلوم وجهاز القيادة في ميسون هو INION
وقد استندت ECSSID الى نفسها واحب اعداد وتقديم مداخل
منتظمة الى تصميم نظام ذاتي التشغيل واجراءات موحدة منهجية لفوية
رياضية وفنية . واتخذت توجهات منهجية عن استخلاص وتحضير
مشورات بليوجرافية وتبادل النماذج ، كما بدأت التجارب عن تبادل
شرائط المعلومات ومن خلال قنوات الاتصال .

ومشروع ECSSID لمركز فيينا الذي صمم لترقية التعاون
الاوربي اصبح مساعدا آخر . ومن جوانبه الهامة التنسيق بين المبادئ
والمعايير للمدخلات ولتخزين وتبادل المعلومات والاعداد المستفيض للداخل
لفرية واصطلاحية منتظمة لتبادل المعلومات والبيانات .

بنوك البيانات وشبكات المعلومات

يتيح الوضع الحالي للتكنولوجيا احتمالات قيام نظام معلومات يسر
ذاتيا AIS من خلال استخدام بنوك البيانات وقواعدها .
ويمكن تعريف بنك البيانات بصفة عامة على انه نظام لتجميع البيانات
المتراكبة من مجال متنوع واحد (مجال من المعرفة ، اقليم ، منظمة) بحيث
يتيح الوصول العشوائي الى المخزون المتراكم من المعلومات جميعه .

ويوفر لبنك البيانات السمات التالية التي تميزه عن الانظمة السابقة
لاسترجاع المعلومات . ونظم الحساب الموجه الى ملفات دقيقة التحديد
والاهداف وهي : (ا) الاستقلال في التطبيقات الخاصة والحساب (ب) عدم
تكرار البيانات (ج) تعدد الوظائف والاستعادة (د) امكانية الاتصال
والتشغيل (هـ) مرونة التشكيل .

والسمة التكنولوجية الاساسية لبنك البيانات هي انفصال المحتوى والتشكيل المادى للف البيانات عن مجموعة البرامج ونظم التشغيل المستخدمة . وهناك ظاهرة لجرائية اخذت تبرز حديثا هي امكانية الوصول الفوري الى بنك البيانات .

وبنك البيانات هو اساس تنظيم شبكات المعلومات وأبسط صورة له هي جهاز من نهايات بعيدة تتصل بكمبيوتر المضيف . ويتم الوصول الى الاخير (اوامر استعادة البيانات وتجهيزها) وادخال المعلومات الى الملفات عن طريق النهايات . واحداث نوع من شبكات المعلومات هي بنوك بيانات موزعة ، DDB . وهي تمثل مرحلة جديدة نحو أقصى درجات استغلال المجالات الموضوعية عن ملفات البيانات والقيود الفنية . وتوفر بنوك البيانات الموزعة عمليات شاملة لتجهيز المعلومات من خلال حاسبات الكترونية بعيدة ، أى أن شبكة المعلومات ليست سلسلة من النهايات ولكنها تتكون من حاسبات مترابطة . ولأحد المركبات التي لا غنى عنها في بنوك البيانات الموزعة هي ادارة خاصة من خلال مجموعة من التسهيلات والوسائل والطرق التي ترفع عن مستخدم البيانات الكثير من القيود وتسمح له بأن يركز على أمور بالذات ومتطلبات حاجاته المعينة .

وتمثل بنوك البيانات الموزعة أكثر أشكال تبادل المعلومات وتجهيزها فاعلية . كما تعتبر بنوك البيانات وشبكات المعلومات - وخاصة تلك التي تستند الى بنوك البيانات الموزعة - أكثر الاساليب فاعلية للحصول على المعلومات الاجتماعية الاقتصادية وتجهيزها والتي ترد عادة من نقط بعيدة وتشتمل على بيانات تختلف الى درجة كبيرة في دلالة الفاظها وتشكيلها وحجمها وتطبق في مجالات مختلفة . وان عالمية ومنطقية التشكيل الوظيفي لبنوك البيانات وتصميمها يجعل من الممكن استخدام التجربة المتراكمة من عملية تطوير هذه البنوك في مجالات أخرى في نطاق المعلومات الاجتماعية الاقتصادية .

ومن أمثلة بنوك البيانات عن المعلومات الاجتماعية الاقتصادية يمكن أن نذكر قاعدة البيانات المشتركة للبول الاسكندنافية عن السلاسل الزمنية الاقليمية ، وبنك البيانات عن المدن الاباطلية ونظام بنوك البيانات ذات التشغيل الذاتي عن العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وضعت تحت رعاية المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا . ويتوفر للاخير قواعد بيانات بليوجرافية عن العلوم الاجتماعية وبنك بيانات من الاحداث السياسية المعاصرة وتستخدم لاسترجاع المعلومات من قواعد البيانات هذه حرمة من مجموعة البرامج ونظم التشغيل معروفة على نطاق واسع .

واستنادا الى تقديرات معينة ، فان قواعد البيانات التى يتساح الوصول اليها من خلال نظم معلومات ذات تسيير ذاتى تحتوى فى الوقت الحالى على نحو ٦٠ مليون مرجع بيبليوجرافى .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك استخدام واسع لبيانات قاعدية تشمل معلومات كمية متعددة الانواع ، لا يعرف عددها بدقة ولكنه يقدر ببضع مئات .

ويحتاج علماء الاجتماع دائما الى بيانات اولية لم تنجح المكتبات فى توفيرها ، لذا ظهرت مراكز متخصصة لتجميع وتحليل بيانات التصويت والمسح والاحصاءات الاجتماعية بالنسبة للدولة والاقليم .

ويشكل المستفيدون من نظم تمييز البيانات مجموعة كبيرة تتزايد بسرعة . فعثلا يستخدم فى السويد اكثر من مائون شخص او ٢٨٧ فى المائة من القوى العاملة مثل هذه المعلومات ، من بينهم نحو ٣٠٠ الف من خلال نهايات الكمبيوتر .

ويتيح الوصول الى قواعد بيانات مختلفة فرصا جديدة الى قواعد المعلومات للبحث بين المناهج ، كما يجعل من الممكن ايضا القيام باسترجاع المعلومات بأسلوب التقائى من قواعد بيانات ، مختلفة دون الحاجة الى استثمارات اولوية ضخمة لانشاء بنوك بيانات محلية متماسكة كبيرة جدا . ولكن نظم المعلومات لا تعمل بنجاح الا اذا توفرت مراكز خدمة .

وقد تطلب التقدم المبنى تغييرات جذرية فى السيطرة على المعلومات . وحيث انه حدث تأخر معين فى هذا المجال فى اوربا فقد تقرر تنظيم ادارة جديدة لمعالجة احتياجات دوائر الاعمال والدوائر العلمية اطلق على شبكة اوربا ، انشئت فى صيف عام ١٩٧٩ ، تعمل على مستوى المجتمع الاقتصادى الاوروبى . وقد وفرت ، فعلا ، الحصول مباشرة على بيانات اساسية فى المجالات العلمية والفنية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية من خلال النمايات فى امستردام وبروكسل ودوبان وكوبنهاجن لندن ولكسمبرج وبريس وروما وفرانكفورت .

وقد اتاحت شبكة اوربا منذ البداية للوصول الى ما يقرب من مائة قاعدة بيانات ٧٥ فى المائة منها اوربية . ويتحمل مقدمو البيانات المسؤولية الكاملة من اختيارها وادارة خدمتها .

وتهم ثمان عشرة من منظمات تقديم البيانات بالارتباط بشبكة اوربا العاملة ، وكذلك بعدد من المراكز الداخلية مثل الاتصال فى اطار طبقة المجتمعات الاوربية التى سوف تصبح حينئذ متساحة لكل من يريد

استخدامها . وقد اقيمت للاتصالات مع الشركات الخاصة ليتوفر لها الوصول الى بنوك البيانات .

والمعلومات - بصفة عامة - ذات طبيعة فنية ، ولكن بالنظر الى سبق اهتمام البرلمان الاوربية بتصحيح عدم الاتساق في البيانات فانه تتخذ الخطوات لزيادة عدد بنوك البيانات التي توفر معلومات اجتماعية اقتصادية (يوجد في الوقت الحالي خمسة منها فقط) ، كما ان هناك بعض النقص الظاهر في المعلومات الاقتصادية ، لذلك اقترح ايجاد بنك بيانات احصائية واقتصادية يتبع لجنة المجتمعات الاوربية خلال سنوات قليلة . ولم يتضح لى لمزم بعد على انشاء روابط مع شبكات أمريكا الشمالية ولكن لا شك ان هذا سوف يتحقق في المستقبل على اساس تبادل .

ويحدث الاتصال بشبكة أوروبا بواسطة خطوط مؤجرة من خلال شبكة تليفونات الدولة او من خلال شبكة الدولة لاذاعة البيانات حيث توجد .

وتعكس فئات التعريف المبادئ الاساسية للمجتمع : تعريفات موحدة لنقل البيانات دوليا بصرف النظر عن المسافة تؤسس على مدة الاتصال بالشبكة وعلى حجم الاتصال ، ويجرى اتخاذ اجراءات خاصة لتحقيق فئات الاسعار الحالية .

وقد بحث موضوع امتداد الشبكة الاوربية ، ومن ثم وقع اتفاق مع سويسرا لتحقيق هذه الغاية .

ولكن منظمو الشبكة الاوربية يواجهون صعوبات عديدة وبخاصة في الترجمة الذاتية ونصف الذاتية لمصطلحات بنوك البيانات والمكانز متعددة اللغات للتغلب على حاجز اللغة ، ولتسهيل الاستفادة من بنوك البيانات يجرى انشاء ادارات معلومات خاصة ، سوف تحتزن المعلومات في بنوك بيانات لها اتصال بالشبكة الاوربية ويطلق على هذا النظام كلمة DIANE

(معلومات مباشرة خلال شبكات أوروبا) . وسوف تشمل بنوك المعلومات ملفات بيلوجرافية ضخمة عن علوم الاجتماع . ومما يجدر ذكره كذلك بنك البيانات الجديد عن المشكلات الاجتماعية السياسية في الانتخابات للبرلمان الاوربي .

ولا ينبغي الاقلال من شأن الصعوبات في انشاء مثل هذه الشبكة وفي تنظيم الوصول اليها . فان هذا يتضمن اقامة مجمعات متعددة المكونات تكون من عدد من الحاسبات الالكترونية الاساسية القوية تتصل ببعضها البعض من خلال قنوات اتصال ، وتحتم اذاعة البيانات ان تكون المعلومات في الصيغة التي تسمح بالتبادل .

واخطر العقبات هي عدم وجود اتفاقات ميسارية للاتصالات البعيدة تنكافا مع العمل أو بروتوكولات تصف طراز العملية ومصدر المعلومات والعنوان الذي ترسل اليه . . الخ .

ولاسباب تاريخية تستخدم بنوك البيانات المختلفة اساليب متباينة لاسترجاع البيانات اى وسائل لقوية متنوعة واساليب لاختصار المصطلحات وعمليات منطقية . وقد نتج عن هذا موقف يتطلب ان يتبع المستفيدون من بنوك ابيانات الكثير من التعليمات المختلفة وهي مشكلة خطيرة في العمل مع بيئة الشبكة .

واسعار الخدمة مرتفعة وتستفيد الاتصالات البعيدة جزءا كبيرا من الانفاق المالي . وقد بذلت الدول الاشتراكية في السنوات الاخيرة جهودا مكثفة لاجاد أنظمة وشبكات تعمل أوتوماتيكيا . ويجرى الان تفصيل نظام MISOV ليعمل كشبكة من الأنظمة ذات التسيير الذاتي . وسوف يتوفر لدى بنوك البيانات المشتركة معلومات عن المراجع الأكثر أهمية من الناحية العلمية والتي تنشر في هذه الدول .

ومن البديهي ان تهتم للدول القريبة بنوك البيانات ، كما تزايدت فرص التعاون المتبادل المثمر . والفضل في ذلك يرجع الى مشروع ECSSID الذي يضع على جدول أعماله تبادل الشرائط المغنطية والوصول بها الى بنوك البيانات التي تعمل معها .

المشكلات الاجرائية لنظام دولي

يعبر التعاون في ايجاد قواعد معلومات ذاتية التسيير والترابط بينها والتكامل بين بنوك البيانات والوصول اليها من دول مختلفة عن أهم الاتجاهات وأكثرها أملا في التحرك نحو تشكيل نظام معلومات اجتماعي اقتصادي دولي . ومع ذلك فسوف يتطلب الامر الكثير من البحث والتطوير لحل مشكلات طبيعية تنظيمية وإدارية وقانونية ومالية وسياسية وتكنولوجية رياضية .

وتختص مجموعة من المشكلات القانونية والإدارية بالحفاظ على حقوق النشر والاتصال بالشبكات الحالية والمستقبلية وبنوك البيانات وتسيير أمان الخدمات . وقد عرضت هذه المشكلات في تقرير لسنة ١٩٧١ ، ويشجع مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - الذي أكدت فيه الحكومات المشتركة استعدادها لتبادل أوسع للمعلومات على الأمل في تحقيق النجاح .

وترتبط المشكلات السياسية بحقيقة أن أكثرية شبكات المعلومات وبنوك البيانات تتحكم فيها بشكل طاغ دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

.. وحتى اذا حلت المشكلات القانونية والتكنولوجية والمالية لتيسير الوصول الى الشبكات من خلال قنوات الاتصال فقد تجد دول اخرى نفسها تعتمد اعتمادا خطرا على التغيرات في الموقف الدولي في عصر العالمية ، ويبدو ان قيام بنوك بيانات بديلة على مستوى قومي او اقليمي يتطلب موارد لا يحتمل ان تتاح للدول النامية في المستقبل المنظور . ويمكن ان تكون أحد الحلول الممكنة هي وضع جميع شبكات المعلومات الكبيرة تحت رقابة المنظمات الدولية مثل اليونسكو .

ومن المشكلات التكنولوجية خدمة مستفيدين عديدين في وقت واحد ومنهم من يقيمون على مسافات بعيدة ، وهذا يتطلب تنميط اتفاقيات الاتصال البعيد مع شبكات المعلومات وتدريب الافراد . ومن المهم ايضا معالجة مشكلة تبادل المعلومات بلغات مختلفة وأبجديات متباينة (حروف رومانية او سيريلية) .

ويتصور المدخل البديل اعداد المراكز في الدول التي تستخدم الحروف الرومانية مع وحدات مدخلات مخرجات تجعل من الممكن استخدام الأبجديات الرومية والسيريلية مع أخذ علامات النطق المميزة في الاعتبار . ومن بين المشكلات التنظيمية تقسيم العمل بالنسبة لتجهيز المعلومات والمدخلات وابتعاد نظم مراجع تسير ذاتيا ، وارشاد المستفيدين الى بنوك بيانات تخدم احتياجاتهم وتصميم الادارة وبرامج المواعيد .

وتبدو المشكلات الرياضية أقل صعوبة . فمن الناحية العملية اتجهت مختلف النظم لان تكون أكثر تشابها في برامجها وأصبح من الواضح وجود درجة معينة من التشبع في طاقة وظيفة البرنامج والله يجرى حل مشكلات تحويل المعلومات من الصيغة الداخلية الى صيغة المبادلة والعكس بالعكس .

والصعوبات اللغوية من أشق الأمور ، والشكل الذي يظهر به يختلف نوعا عن الذي تتخذه في الانظمة القومية المستقلة .

ويجب أول كل شيء التغلب على الحاجز اللغوي . فالصيغة التي يستخلص عليها محتوى وثائق العلم الاجتماعي ليست منتظمة ولكنها تقدم بلغات طبيعية مختلفة تتوزع حول العالم دون انتظام .

ويتعرض الاختصاصيون لصعوبات ضخمة في التغلب على جواجز اللغة في مجالين : في تيسير تعريف المستفيدين بالاكشافات العلمية وفي تمكين بقية العالم من ان يتعرف على أعمالهم ، وهذه مشكلة نمطية وليست مقصورة على اللغات الطبيعية في الدول النامية .

ويرتبط انشاء نظام دولي للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمشكلات ملائمة اللغة التي يمكن تقسيمها الى مجموعتين : هذه

التي تتصل بالاختلافات في اللغات وتلك التي تتمثل بإنشاء واستخدام لغات لاستعادة المعلومات التي تجعل عمل النظم متعددة اللغات ممكنا .

ويمكن ان يكون الحل الامثل من وجهة نظر ملائمة اللغة توفير خدمة تتيح للمستفيدين النص الكامل للمصادر في لغتهم الخاصة . لكنه لا يوجد في الوقت الحالي ترجمة اوتوماتيكية حاسمة ومن ثم فان تقديم مصادر في لغات متاحة للمستفيد لا يمكن ان يحدث الا من خلال المترجمين ، وبذلك يتضح تماما ان الترجمة المتخصصة او خدمات الاقتباس تشكل عنصرا ضروريا في تطوير بنية أساسية للمعلومات .

وبعد التوسع في انتاج اساليب جديدة لتعليم اللغات الأجنبية ووظيفة هامة لاسيما تلك اللغات التي تنشر بها معظم مراجع علم الاجتماع .

ويشبه موقف اللغة بالنسبة لعلم الاجتماع في نواح كثيرة موقفها في المجالات العلمية والتكنولوجية الذي يشبه بدوره الموقف بالنسبة للنشر .

وتبين الدراسات التي اجريت بواسطة **DIC & ASLIB** على ٣٧٣ بنك بيانات في أوروبا الغربية ان ٧٦ في المائة منها تستخدم اللغة الانجليزية ، ١٠ في المائة اللغة الالمانية ، ١٠ في المائة اللغة الفرنسية ، ٤ في المائة تستخدم لغات أخرى .

ومن بين ١٤٩ بنك بيانات (منها نحو ١٠ لها نهايات) يستخدم ٦٦ في المائة اللغة الانجليزية و ٢٠ في المائة لغات أخرى بينما ٧ في المائة فقط تتعدد فيها اللغات .

ولفة العمل داخل نظام المعلومات الدولي المسير ذاتيا للعلوم الاجتماعية للدول الاشتراكية **AIS MISON** هو الروسية التي تشكل على أساسها نظام بنك البيانات .

وفكرة استخدام لغة واحدة عالمية متعددة الوظائف لاستعادة المعلومات في نظام دولي للمعلومات ليست واقعية .

وقد تكون خبرة الجمهوريات السوفيتية مفيدة للدول النامية .. معيدة في حل مشكلاتها اللغوية .

وازدواج اللغة منتشر في جمهوريات الاتحاد وهو شائع بالنسبة لجنسية الاصل واقليمي بالنسبة للمجموعات الجنسية الاخرى في الاتحاد السوفيتي . ويتعلم سكان الجمهوريات السوفيتية اللغة الروسية باعتبارها لغة الاتصال الواسطة ، ثم بعد ذلك فيؤلاء الذين ليست الروسية لغتهم

الاصلية يستطيعون قراءتها؛ ولكنهم غير قادرين على التعامل مع ملفات الوثائق المعقدة وخاصة اذا تجاوزت تخصصاتهم . كما توجد الصعوبة العكسية ايضا ، وبعبارة اخرى فهناك ازدواجية اللغة في الموارد عند مدخلات نظم معلومات الجمهوريات وازدواجية اللغة للمستخدمين عند المخرجات . واخذ الوسائل للتغلب على حاجز اللغة هو مكنز مزدوج اللغة وكذلك خطط تصنيف عامة .

ويجب ان يؤخذ في الاعتبار عند انشاء او احكام مكنز موحد سوابق متطلبات العمل النطقي . فالجوانب اللغوية الخاصة او المتعلقة بطريقة المعرفة ليست لها دلالة حاسمة . ويمكن ان يكون المدخل عمليا خالصا . وليس من المستطاع تطبيق اساليب بالغة الدقة من اجل التوافق ، او انه لا مبرر لبذل الجهد للوصول الى التوافق النموذجي على المستوى اللغوي والمصطلحي ، الذي لا ينتظر ان يكون ممكنا في العلوم الاجتماعية ، والمطلوب هو تحقيق افضل علاقة بين تكلفة التوافق وبين درجة الفاعلية التي يجب الوصول اليها .

وكانت الخبرة التراكمية في اعداد مكانز متعددة اللغات اقل كثيرا في ذات اللغة الواحدة . كما يوجد تخلف اكبر في النظرية وفي تعميم طرق العمل والتطبيق .

وتنشأ صعوبات اضافية بسبب الحاجة الى اقامة تعادلات بين الاوصاف بلغات متعددة ومصطلحات المدارس العلمية المختلفة وخاصة بالنسبة للمصطلحات التي تتعارض أحيانا في استخداماتها . والفروق في المظهر والايديولوجية لها الاهمية الكبرى هنا . والمدخل العام الى تبويب العلوم الاجتماعية والمعروف على تشكيلها والجهاز التصوري وتقويم الدلالة الاجتماعية لظواهر معينة والعمليات العالمية تؤثر كلها في محتوى وتشكيل المكانز والصياغة والدلالة اللغوية للاوصاف ويعبر عنها في آخر المطاف في المكانز .

والمفاهيم في العلوم الاجتماعية غير محددة ومعاني الكثير من الالفاظ غامضة ، كما تظهر مفردات جديدة باستمرار تخلق صعوبات اضافية في اقامة الاساق بين اللغات في المكنز .

وتعدد المعاني اكثر في العلوم الاجتماعية منه في العلوم الطبيعية وفي التكنولوجيا ويلحق حتى بكلمات مثل الادارة والتطور .

وتتكون اللغات الوصفية لاستعادة المعلومات باستخدام وحدات معجمية ومركبات لفظية من اللغات الطبيعية ، ومن ثم تمكس الايديولوجية لدرجة معينة . كما تنعكس الايديولوجية في المكانز من خلال الروابط بين الصيغ العرفية ، كما تمنع التشويش في مرحلة الكشف والاستعادة .

ويجب أن تحدد قواعد معيارية موحدة للاهتمام بالنواحي الأيديولوجية ولوضع تفصيلات استخدام لفات استعادة المعلومات ، ويخلق مثل هذا الفاعل عدم استقرار في المصطلحات يستدعي مدخلا ديناميكيا الى تسهيلات اللغة .

وهناك مشكلات لغوية معينة تتعلق بينوك البينقات الاجتماعية الاقتصادية مثل لغة المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي تعرف موضوع وحدود الاستعادة وتجميع للبيانات وكلها يمكن أن تطور عملية الاسترجاع وتعديل من استراتيجيتها من خلال التغذية الاسترجاعية .

ويجب أن يكون نظام المعلومات الفعال قادرا على إجراء تحليلات للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لمقارنة معانيها وإجراء عمليات أولية منطقية عليها . والطريقة الرئيسية لاي مجموعة معينة من المؤشرات هي تحليل لغوي للنصوص باللغات الطبيعية (باستخدام تسهيلات إضافية مثل المعاجم الخاصة) بينما يلزم أن يستخدم في مقارنة مؤشرات المجموعات المختلفة تبويب عام للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية سبق تحديده . ومن المفيد جدا (أن لم يكن من الواجب) توحيد المؤشرات الإحصائية وإيجاد تبويب اقتصادي ومسميات ومراجع إدارية معيارية .

ويبدو من المؤكد الآن أن التيسير الذاتي للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية سوف يتطلب لغة خاصة لاستعادة المعلومات لوضع و/أو وصف المؤشرات الاقتصادية (الإحصائية) ، ويمكن أن توجد مثل هذه اللغة بطريقتين : الطريقة التقليدية وتتضمن وضع تفصيلات لغة معجمية بتوحيد المصطلحات وإيجاد مكانز للمؤشرات (بعضها متعدد اللغات) باستخدام تبويات لموضوعات اجتماعية اقتصادية وطرق إجرومية ، وكذلك قواعد لاستخدام اللغة في تجهيز المعلومات .

وتشتمل الطريقة الثانية على إجراء تحليل لغوي ذاتي التشغيل للمؤشرات باعتبارها فقرات في اللغة الطبيعية . وبالنظر الى حدود المؤشرات المعجمية والى التركيبات الاعرابية المستخدمة ، فهذه الطريقة واقعية ، وفوق ذلك ، فاتما لا تتطلب إعادة بناء ملحوظ في المجموعة الحالية من المؤشرات او اعداد مكانز شاملة من التبويات الاقتصادية وبسير العمل قلما في الوقت الحالي عن استخدام مثل هذه الطريقة وخاصة في مركز بحوث الكمبيوتر في براتسلافا تشيكوسلوفاكيا .

ونقطة البداية هي التفرقة بين الموضوعات التي تعتبر منفصلة بالنسبة للتبويب في المعلومات الاجتماعية الاقتصادية ومن أمثلتها ، تعداد السكان ، الطلب ، نوع النشاط ، الانتاج ، الموارد الطبيعية ، الموارد المالية ، الوحدات التنظيمية والوحدات الإقليمية . ويمكن وضع تبويات

عديدة لكل منها لتفسير ظواهرها المختلفة (مثال ذلك أن من بين انواع النشاطات الصناعية ، العمل والخدمات ، حرف العمال ، وظائف الموظفين م . . فئات المراتب) أو قد يقضى بتبويب واحد العديد من الموضوعات (عدد السكان) انواع للاستهطة .

وعلى سبيل المثال فانه يمكن ربط موضوع السكان بالمؤشرات التالية : التوظيف والنشاط الاقتصادي ، الدخل ، ظروف الاسكان ، ظروف التعليم ، مركز العائلة حجم العائلة ، العمر ، الجنسية ، اللغة ، الانتماء الديني ، سمات البيولوجية الطبية . . الخ . ويعتمد اختيار وتبويب المؤشرات على تسجيل المجتمع الذي يجب أن يقوم به الخبراء . ولما كانت كل دولة أو نظام معنومات اجتماعي اقتصادي قد يستخدم مجموعة معينة خاصة به من المؤشرات فانه يبدو من المفيد أن يعد تبويب (أو سلسلة من التبويبات) تنمكس فيها كل ناحية من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجموعة من المؤشرات يستطيع المستفيد أن يختار أكثرها تلاؤما مع احتياجاته وينبغي أن يذكر في هذا المجال العمل الكبير الذي نفذ في الاتحاد السوفيتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى وخاصة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتسيكلسلوفاكيا عن إيجاد نظام تبويب اقتصادي متماسك ومسميات ومجموعات من المؤشرات . والشئ الهام هنا ليس هو السمة الخاصة لهذه التبويبات (التي تختلف تبعا للتشكيل والمحتوى) ولكن هو اكتمالها والقاعدة المتهجية لانشائها .

ويمكن أن يخدم التبويب العام للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية (كجدول تسجيل) بين هذه التبويبات أو ببدلول لغة استعادة المعلومات كانه لغة أعلى لوصف المؤشرات ، وليس من الممكن دائما في حالة الإدارة الاقتصادية والتخطيط وضع تبويب متماسك كأداة لربط تبويبات معينة معا لان ذلك يستنفد - أساسا - قوى عاملة كبيرة . ولكنه واقعي تماما في حالة المعلومات الاجتماعية الاقتصادية لانه بسبب التقسيم المحدود للموضوعات يمكن أن تلحق وصف موضوع واحد ، بناء على سمات متعددة ، بوصف موضوعات استنادا الى سمة مفردة .

ويمكن حل بعض المشكلات اللغوية حلا كاملا أو جزئيا اثناء الاتصال المباشر للمستفيدين بالابتعاد عن التعقيد أو عدم التحديد في الطلب الرئيسي والتعريف بهذه الروابط اللغوية الداخلة في اطار الاعتماد الخاص بالمعلومات التي لم يعبر عنها يوضح في العلاقات اللغوية الخاصة لغة استعادة المعلومات .

وينبغي أن نشير الى أن المدخل للحالي للمشكلات اللغوية يستند الى مقدمات تاريخية ونفسية معينة . ومن الممكن أن نتبع الطريق المطروق

الذى انتهجته العلوم الطبيعية والتكنولوجية - استخدام لفات رسمية او اجزاء رسمية من اللغات الطبيعية دون اعتبار لتعداد المعانى والجوانب الايدولوجية وسمات معينة اخرى للعلوم الاجتماعية .

وتعتبر لغة الاستعادة التى تستخدم مفردات تتزايد بغير حدود مغرية جدا حيث انها تتيح الفرصة للمرونة وسرعة التطور . وبالنسبة لمكانز التقليدية المطبوعة او النشيف اليدوى فقد تكون مدخلات العمل لتجهيز الوثائق ذات دلالة ، وعلى ذلك ، فانه من المرغوب فيه بصفة خاصة تخزين الكلمات فى ذاكرة الكمبيوتر من اجل الاستعادة الاوتوماتيكية للوحدات اللفظية . ويظهر المخرج من اجزاء الكلمات المعروض المبائر ، وفى ظهور الكشف الذاتى للوثائق والاستفهامات دون اعادة بناء الكلمات بشكل رئيسى .

ومن المشكوك فيه ما اذا كان يوجد اى حل مفرد لكل المشكلات النطقية لمعطيات تجهيز المعلومات الاجتماعية الاقتصادية واستعادتها . واحد الحلول هو نشر مفتبسات متعددة اللغة اولية وثانوية . كما يشكل انشاء مراكز خاصة للترجمة على المستويين القومى والدولى امكانية اخرى .

ولكن يجب اولا ، ان تجرى مفاوضات متعددة الاطراف من الاتفاقات التى سوف تجعل فى الامكان - على اساس تحليل وتقويم الموارد المحلية والمتطلبات - تقرير السياسة التى ينبغى ان تتبع فى ترجمة المعلومات من اللغات الواقعية فى مجالات ظاهرة لتقديم احسن خدمة باقل التكاليف .

ويمكن ان يساعد التفسير الذاتى لمرحلة تجهيز البيانات مساعدة كبيرة وبالذات فى اعداد جداول مفردات الكمبيوتر ذات اللغة الواحدة باعتبارها اساسا لمكانز متعددة اللغات والكشافات المسيرة ذاتيا استنادا الى هذه المكانز متعددة اللغات .. وهكذا .

وبالنظر الى نشاطية عملية المعلومات فانه يلزم ان تبقى العناصر اللغوية مستقرة فى جميع مراحل تنبيل النظام . ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسية فى بحوث المشكلات اللغوية كما يلى :

- الادراك الاوتوماتيلى لمعنى النص ومكوناته بما فى ذلك الادراك المحتمل والادراك المقصود للمعنى ، والاستخلاص الاالى بالتركيز والاختصار الاالى لاستعمال الكلمة الى صيغة الحرف المطبعي .
اعتراف المكنز بالمعنى بما فى ذلك اعداد مكنز على اساس لغة النص الفعلية انترجمة بالمكنة (معجمى - اجرومى ، دلالات الالفاظ) .

وقد اظهرت التجربة ان الضغط الاوتوماتيكي هو واحد من اكثر الاعمال اهمية للاستمرار في التطور ، وفي تقدير امكانية تطبيق طريقة لغوية بالذات لتحليل علاقة الترابط بين التشكيل الفصوى والتعبير عنه بالغات الطبيعية فانه يجب ان تؤخذ التكلفة في الاعتبار ، ونظرية النطق المعلى لجملة ، والدراسات اللغوية عن علاقة الترابط بين تسلسل موضوع النص والدلالة اللغوية لما يتبعه من عيصر لاغراض لتركيز تبشر بالنجاح . وينبغي ان يؤكد ان اختيار التسهيلات اللغوية يحدد تطور نظام المعلومات لسنوات طويلة اذ يكون من الصعب جدا - ان لم يكن من المستحيل - ان نغير المسار سبب فداحة النعمان .

ونعتقد ان ما سذكروه بعد ، يمكن ان يساعد على حل المشكلات اللغوية لنظام معلومات اجتماعى اقتصادى دولى (ا) اختصار مجهودات الترجمة (ب) اتصالات وثيقة بين ادارات الترجمة الكبرى مباشرة ومن خلال مراكز اقليمية وفرعية لتجنب التكرار ولضمان التوازن بين العرض والطلب (ج) التعاون الدولى الذى يضمن ان تنساوى فرص الدول النامية فى الحصول على المراجع متعددة اللغات (د) استخدام احدث طرق تعليم اللغات (هـ) البحث فى ملازمة التسهيلات اللغوية (و) تقدير احتمالات استفادة الدول النامية من التسهيلات اللغوية الحالية (التوبيبات والمكانز) (خ) انشاء بنك بيانات للمصطلحات الفنية (ط) عمل وتنسيق خطة تويب عام مع اخذ المجهودات التى تتم حاليا فى الاعتبار (ى) اعداد مكانز متعددة اللغة (ك) وضع مصابير ومستويات وتعليمات عن التسهيلات اللغوية ومنهجية موحدة لتطبيق المكانز متعددة اللغات (ل) التجميع والمحافظة الاوتوماتية على المكانز بهدف التحول فيما بعد الى تكثيف الحواشى والوثائق التى تدخل فى النظام واستعادتها بيلقيا .

وبذلك فان المشكلة اللغوية تتبلور فى الاستخدام الامثل لعناصر اللغة الطبيعية وفى التوصل الى احسن اساليب تجهيز المدخل والمخرج لمستويات اللغة ، ومع ذلك فان المشكلات اللغوية تبلغ درجة من الصعوبة حتى انه لا يكاد يرى لها حل قريب .

خاتمة وتوقعات

ينبغى ان يكون أى نظام دولى للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية مرنا بشكل شبكة تتطور تدريجيا بحيث تكون قادرة على أن تتعامل مع قدر من المعلومات يتزايد باستمرار ، وكلما زادت الفرص امام المجتمع للحصول على معلومات غنية ومتنوعة كلما كان أسير عليه اتخاذ قرارات سليمة تتوافق مع تطوره وأهدافه .

وتعد المعلومات الاجتماعية الاقتصادية مصدرا دوليا ، كما يعتمد التحجیل في عملية التنمية الى درجة اكبر على اسكانية الوصول اليها وعلى مقدار الفاعلية في استخدامها وعلى مدى التصحيح الذي يحدثه في عدم التوازن القائم .

وتشهد الخبرة في التنبؤ الاجتماعي التي اكتسبت على مدى العقود انقليلة الماضية على اهمية اتخاذ الحیطة ، فانه - بالرغم من الفروق بين الداخل المختلفة للتنبؤ - لا توجد طريقة لاجراء تقويم شامل لاكثر الاحداث الاجتماعية يروا يمكن ان يقارن بالتقويمات الفلكية . اذ لا يمكن انبشیر لا المنهجية الضرورية ولا معرفة كل التفصیلات العملية الاجتماعية ، ومع ذلك فانه يتضح بنفس القدر انه دون تنبؤ يستند الى العلم يستحيل القيام بوظائف الادارة الاجتماعية من حيث الرقابة على الانشطة الانسانية وهدايتها لطبقة خاصة . والفرق بين التنبؤ في العلوم الطبيعية والمواقف والعمليات الاجتماعية هو ان الاخيرة تتضمن الكائنات الانسانية التي تملك ارادتها الخاصة وميولها واهدافها الشخصية والاحساس بالضمير ، ومن ثم تكون قادرة على تغيير مصيرها والعالم معه . ولكن لا يجوز - مع ذلك - التخلي عن التنبؤ الاجتماعي ببساطة ، بل الامر على النقيض تماما اذ تتمسك المنهجية المادية بانه - تحت ظروف معينة - يمكن ان تكون مثل هذه التنبؤات دقيقة الى درجة مقبولة . وفوق ذلك ، فانه يمكن استخدامها لاهداف منعارضة اما لتأخير او لتنشيط التقدم الاجتماعي الثقافي والسياسي والتكنولوجي ، وهذا هو السبب في ان اى محاولة للتنبؤ بالاحداث الاجتماعية الكبرى على مقياس محلی او اقليمي أو عالمي تفترض - سلفا - المسؤولية والمعرفة الدقيقة بالاهداف والغايات واكتساب البصرة الاجتماعية المستندة الى العلم في الدول الاشتراكية يرتبط ارتباطا وثيقا بالخبرة في التخطيط الذي يستخدم في تعبئة الموارد الانسانية والمادية لتحقيق أكثر الاهداف الاجتماعية منطقية وملاءمة تاريخية .

وان تدعيم التعايش السلمی بين الانظمة الاجتماعية الاقتصادية المختلفة والمحافظة عليه من خلال انمراج العلاقات الدولية ليس امرا مرفوقا فحسب ، بل انه عامل لا غنى عنه للتقدم الاجتماعي على نطاق عالمي كما انه شرط اساسي مسبق للكشف عن عمليات المعلومات ، وقد اظهرت التجربة الحديثة ان المعلومات العلمية عندما تستخدم كأداة للضغط السياسي اما ان تفسد او تفقد صفتها العلمية . ولا يمكن للتصورات والمجاهبات الا ان تسد جميع قنوات المعلومات وعلى وجه الخصوص المعلومات الاجتماعية الاقتصادية ، بينما للتعايش السلمی والاستقرار في

انفراج العلاقات بين الدول يشجع على التبادل المستمر للمعلومات
المنسندة الى العلم .

وتتقدم لان المشاهد المستقبلية الثلاثة التالية التى تمتد تكاملية
اكثر من تبادلية . ويمكن ان يطبق على الاول منها مشهدها طويل الامد اذ
يصعب تقديره خلال السنوات التالية : ويمكن اعتباره النموذج النهائى .
هو يفترض نظام معلومات متماسكا يسير ذاتيا على مستوى اقليمى
او عالمى ويتيح الحصول على كل المعلومات من كل الدول وفروع الصناعة
والواقف المعيارية والادارية لكل من يستخدم المعلومات فى اى مكان ،
وسوف يتطلب انشاء هذا النموذج مستوى عاليا من التسيير الذاتى
والاستثمار والنزوب الخاص الذى يصعب توفيره ليس فى الوقت الحاضر
نحسب ، بل ربما على امتداد العقود الاولى التالية من القرن التالى ايضا ،
ومع ذلك فما لم يطل هذا التطور النهائى امام اميننا فى اعداد نظم
المعلومات المطلوبة فقد يصبح من المستحيل احداث التماسك والتكامل فى
داخل تشكيل قوى .

والمشهد الثانى تحضرى وهو واقعى تماما . . واذا صمم بدقة يمكن
ان يثبت انه كبير الفائدة حتى فى الوقت الحالى . ويستند الى افتراض
بان المعلومات العلمية والتكنولوجية القيمة لا تظهر الا فى عدد محدود نسبيا
من الدول الصناعية . وتستند الى افتراض بان المعلومات العلمية
والتكنولوجية القيمة لا تظهر الا فى عدد محدود نسبيا من الدول الصناعية
.. وتستفيد منها بصفة عامة بقية دول العالم ، وشكلها ومحتواها واحد
بالنسبة للجميع ، اى ان المعلومات عن الطبيعة والكيمياء والتكنولوجيا
تستخدم عادة فى الشكل ذاته الذى تنتج به ولا تتطلب الاكثر من المؤهل
الجامعى العام فيمن يستخدمها .

ومن ناحية اخرى ، فان المعلومات الاجتماعية الاقتصادية تنتج فى كل
مكان ولكنها تختلف بشكل ظاهر من دولة الى اخرى بحيث لا تتطابق اى
مواقف قومية تطابقا تاما ، ومثل هذه المعلومات لها قيمتها فى كل من افراض
التعاون والاتصالات بين الدول ، ومن ثم فان العمل المطلوب هو ان تتوفر
الانطومات بشكل مقبول لمستخدميها من اكثر الخلفيات تنوعا . ونشرها
بعمل على زيادة الثقة والتفاهم المتبادلة . وعلى ذلك ، فالمشهد الثانى
لا يقدم نظم معلومات جاهزة مطبوعة واقليمية وعالمية ولكنه يهتم بالخطوات
التنموية المتعلقة بدراسة الحاجات الحالية من المعلومات فى مجالات
مختلفة . وهو يطبق على مؤسسات قادرة على الاستجابة الى سؤاليين :
الاول هو اى انماط المعلومات المنتجة فى الخارج يمكن استخدامها
محليا بلوغ اهداف اجتماعية اقتصادية مطبوعة ؟ ثانيا اى انماط المعلومات

المنتجة محليا يمكن أن تكون مقيدة في الخارج ؟ ومن ثم فإن المشهد الثانى يمثل مرحلة تمهيدية تتضمن تحليلا عميقا للطلبات والاحتياجات وموقف المعلومات في كل دولة ، ويمكن استخدام النتائج في انشاء واسقاط والربط بين نظم المعلومات على كل المستويات .

وأخيرا يتطلب المشهد الثالث اعلالا تفصيليا لمنهج الانشاء العلى واستقلال نظم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية التكاملة في مراحل ثلاث : دولة بدولة على مستوى الاقليم والعالم . عند هذه النقطة يقع المشهد الثالث في ذات الخط مع المشهد الاول . وتتطلب كل المراحل اقصى اعتماد على الخبرة التى اكتسبت من قبل في الميدان كما هو الحال في نظام ميسون MISON . بالنظر الى التباين الواضح فانه لا يمكن نقل هذه

الخبرة ميكانيكيا بشكل جيد ولكن يمكن لاي دولة تقريبا ان تستفيد من دراسته شاملة والتدقيق بينه وبين الظروف المحلية . وتعنى الديناميكية المعقدة في العلاقات الدولية والاختلافات في الموارد المادية والمالية والانسانية ان تطبق هذه المشاهد في الدول المختلفة سوف يتباين مع الوقت ، ولكن يسفى ترتيبها بالتتابع . ويبدو انه من اكثر الامور واقعية أن ينقل المشهد الاول في اغلب الدول الصناعية وفي كثير من الدول النامية . ويمكن أن يصبح حقيقة في كل مكان تقريبا مع بداية القرن التالى بافتراض سير التنمية الاجتماعية والعلمية بنفس الخطوات او بأسرع منها . ومن المحتمل امكان تنفيذ المشهد الثانى في عدد من الدول بما في ذلك بعض الدول النامية خلال العشرة الاخيرة من القرن الحالى وبالتأكيد خلال الربع الاول من القرن التالى . ومن المفترض أن يلى هذا المشهد الثالث طويل المدى ولو أن هذه التطلعات تظل يكتنفها ضباب كثيف وتوقيتاتها يعثرها الشك .

وعلى كل حال ، فانه من الواضح أن التعرف على المراحل الكبرى والمشاهد الرئيسية في منظور المعلومات توفر ارضية واسعة للتفكير والتعاون في البحث عن الحلول الجذرية السليمة للمشكلات المعالجة في مجال المعلومات الاجتماعية الاقتصادية .

أنماط العرض والطلب

للوشائق والبيانات في المملكة المتحدة

يقوم هذا المقال على سلسلة من الدراسات النقدية التي تدور حول عرض وطلب وثائق وبيانات علم الاجتماع ، كلفت بها هيئة اليونسكو جامعة لوجيرو -
متخصصين في ثمان مجالات للعلوم الاجتماعية والمبادئ التطبيقية المرتبطة بها أي : التعليم ، علم الاقتصاد ، الجغرافية البشرية والاجتماعية ، الإدارة الاجتماعية ، تخطيط الرفاهية الاجتماعية ، الحكومة المحلية ، والتوثيق للهيئات الحكومية المتداخلة .

وجرى حذف الكثير وبشكل واضح من قائمة الفروع العلمية الاجتماعية لعلم السياسة ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، أما ما جرى حذفه بشكل أقل وضوحا فمرتبط بعلم المنهج ، علم الاحصاء ، علم السكان ، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، والجوانب الاجتماعية للقانون والعلاقات الدولية ، ومبادئ الإدارة ، والصحة والامن ، والدراسات الحاسوبية والتجارية ، والطب الاجتماعي .

ولقد طلب من الخبراء الذين عهد اليهم القيام بهذه الدراسات أن يضعوا في اعتبارهم بوجه خاص العلاقة بين عرض وطلب الحصول على الوثائق والبيانات من ناحية ، وبين طلب الوثائق والبيانات واستخدامها من

الكاتبان: ستيفن . أ. روبرتس

مايكل بريتين

عضو هيئة الأبحاث بمركز المكتبات والإدارة الإعلامية -
بسم الدراسات المكتبية والإعلامية - بجامعة لوجيرو -
المملكة المتحدة . مايكل بريتين محاضر في القسم نفسه .
نشر الاثنان « قائمة الموارد الإعلامية في العلوم الاجتماعية
١٩٧٥ » ، كما كتب مقالا لهذه المجلة عن الخدمات الإعلامية
في العلوم الاجتماعية المجلد الثامن والعشرون - العدد
الرابع . والاخير صاحب مؤلف « المعلومات واستخدامها »
بحث مرتبط بالعلوم الاجتماعية يوجه خاص (١٩٧٠) .
ونشر له مقال بهذه المجلة عن « الخدمات الإعلامية وهيكل
المعرفة في العلوم الاجتماعية » المجلد الواحد والثلاثون
العدد الرابع من هذه المجلة (١٩٧٩)

المترجم: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة
من كلية الآداب - جامعة القاهرة . اشترك في ترجمة دائرة
المعارف الجديدة للسبب . وله كثير من الترجمات العلمية
والادبية والثقافية .

ناحية أخرى . وأن يفسحوا في حساباتهم بدرجة أكثر أسباب عدم الاستفادة
بالوثائق كما يجب كلما استطاعوا بيان هذه الأسباب . وأخيرا ، أن يفتحوا
الوسائل الكفيلة بتحسين الخدمات الوثائقية والإعلامية .

ومن المعروف جيدا - لأن - أن علماء الاجتماع يستفيدون استفادة
ضئيلة نسبيا من الوسائل المكتبية والخدمات الإعلامية ، فضلا عن هذا
نجد كثيرا من الخدمات المكتبية والإعلامية تحتوى على عدد كبير من الوثائق
التي لا تستخدم إلا نادرا أو لا تستخدم على الإطلاق . كما أن تكرار
استخدام ثلاثة أرباع الرصيد في بعض المكتبات يقل عن مرة واحدة في
العام ، وأن كثيرا من المجلات المهنية لا تصل إلا لعدد ضئيل جدا من
جمهور القراء ، وأن المقال الصحفي لا يذكر إطلاقا بعد عامين أو ثلاثة
أعوام من نشره . وقد طلب من هؤلاء الخبراء أن يتصدوا لهذه المشكلات ،
وأن يفسحوا في حساباتهم بصفة خاصة أسباب عدم الاستفادة كما يجب ،
والتي تميل إلى الكثافة والانتشار . وهل يوجد السبب في مستوى تشغيل
الخدمة المكتبية والإعلامية ، أم في مستوى الوسائل البليوجرافية ، أم من
المحتمل أن الأسباب أكثر عمقا ، ومربطة بطبيعة البحث في علم الاجتماع
وبالمعرفة والخبرة ؟

الفروع العلمية وما تغطيه من مجالات :

كان علم الاقتصاد هو الفرع العلمى التقليدى الرئيسى لعلم الاجتماع الذى يتضمنه هذا المقال . وهو يعطى ميادين نظرية وتطبيقية مع الاعتماد على الوسائل الاحصائية والرياضية والبيانات . ونوقشت حالة التحكيم فى نطاق اطار العلوم الاجتماعية مناقشه ساخنة . فالماده تستمد قوتها من وجهات نظر عميقة الجذور فيما يسمى بالفروع العلمية الاصلية الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس ، ودخل فى نطاقها ، مؤخرا علم السياسة وعلم الاقتصاد والبحث العلمى . ومن ثم ، فهى تتميز بالانتقائية التصورية والمنهجية التى تفرض تحديا رهيبا على المشتغل بالتوثيق ، فمن وجهة نظر المؤلفات المنشورة نجد المجال يغطى النظرية والتطبيق فى التعليم والتدريب وفى كل ما يقصد استغلاله او انتاجه بوسائله المهنية ، والجغرافيا البشرية هى - قبل كل شئ - دراسة المجتمعات البشرى بمورالاتها ببيئتها . ولقد ادى التركيز على المجتمع الى الدفاع عن مصطلح « الجغرافيا الاجتماعية » كبديل للجغرافيا البشرية . ومنذ وقت قريب نسبيا ، نجد ان الجغرافيا البشرية والاجتماعية قد صار يعتقد انها من العلوم الاجتماعية ، ولكن على أسس المناهج والمضمون والعلاقات المتداخلة لها مع مواد مثل : علم الاجتماع (فى الدراسات الحضرية والريفية) ومع علم الاقتصاد (فى الموقع الصناعى) تبريرا لهذا الوضع . وتعتبر تطبيقات المعرفة الجغرافية والاساليب الفنية تطبيقات مكثفة ، ولكن الجغرافيا البشرية والاجتماعية لا تزال مادة تعليمية ومدرسية . ولا تهم كيفية اتساع نطاق هذه التطبيقات . ولقد نما مجال الجغرافيا التطبيقية بشكل جزئى ليقاوم التحيز الاكاديمى والتعليمى . وفى الخمسين والعشرين سنة الماضية كان نشوء الجغرافيا الكمية الجديدة لافتا للنظر بالنسبة لاستخدامها فى التوثيق والاعلام .

اما مجالات المواد الاربعة الباقية فمرتبطة تمام الارتباط ، وفى نطاق المملكة المتحدة ، ربما ترى على هذا النحو فى التطبيق بكل تأكيد . وتعد الحكومة المحلية كجانب من الادارة العامة ، شكلا سائدا ، ومجالا هاما للمهنى . وهى تلتزم بالكثير للعلوم الاجتماعية دون ان تكون واحدا منها بالمعنى الاكاديمى الضيق . كما نجد مجالين تطبيقيين هامين فى نطاق الحكومة المحلية لهما صلات قوية بازدهار العلوم الاجتماعية . أحدهما التخطيط بالنسبة للمدينة والقطر والتخطيط الاقليمى ، والاخر هو الرفاهية الاجتماعية . وتمثل هذه المجالات الثلاثة معا العلوم الاجتماعية التطبيقية حيث تكون المجالات النظرية والدراسة اقل أهمية الى حد كبير بالمقارنة الى المهنيين وممارستهم لغونهم . وفى المملكة المتحدة تزدهر المجالات الثلاثة فى أغلب الاحوال فى نطاق البيئة الحكومية والتنظيمية

نفسها . فالسياسة الاجتماعية والإدارة التنفيذية تعد فرعاً من المعرفة بدرجة أكبر مما تعد مهنة ، ولكنها تمتد على كل المجالات الثلاثة السابقة . والإدارة التنفيذية الاجتماعية ليست إلا دراسة في السياسة الاجتماعية من كل جوانبها . وهي تدرس وتبحث أكثر مما تطبق ، والمطبقون لها هم الاحصائيون الاجتماعيون ورجال الإدارة المتفردون للخدمة الاجتماعية ، ورجال التعليم والاسكان ، والمتفردون في الحكومة المحلية .

والمجال الآخر الأذى غطيناه - أى هيئات التوثيق الحكومية المشتركة - يعد فريداً في كثير من النواحي ، بل مزيداً بالنسبة لمكانه في هذا المقال . وحيث أنه قد نشر فعلاً (هوبكنز ، ١٩٨٠) فسنشير إليه هنا اشارات هابرة فحسب . اذ إن هيئات التوثيق للحكومة المشتركة هى أساس دراسة المنظمات والعلاقات الدولية . وهى مجال للوثائق غير المنشورة فيه أهمية تعادل أهمية الوثائق المنشورة ، وتمتد الرقابة البليوجرافية فيه مشكلة رهيبية . ويوضح هوبكنز كيف أن كثيراً من تقديراتنا للعلاقات بين طليب الوثيقة وعرضها لا بد أن تعتمد على دراسة عميقة لآوارد الوثائق ووسائل تدفقها . وأن مثل هذه العلاقات محيرة فى أغلب الأحوال لآولئك الذين لا يكونون جزءاً منها . ويصور عرض هوبكنز للموضوع كيف أنه من الصعب تعميم الحكم والنسبة للعلاقات بين الطلب والعرض والاستخدام على الرغم من أن التركيز على شكل معين من الوثائق قد يماون فى إجراء البحوث ، وقد يساعدنا على الفهم .

المستخدمون وأنماط الطلب :

لقد شاع مفهوم المستخدم بشكل يجاوز ظاهر معناه ، وحمل على أنه يعنى الشخص الذى يستخدم الوثائق والمعلومات . والمستخدم النشط هو الشخص الذى تكون طلباته ذات مواصفات معينة ، ومع ذلك ، فكثير من الأفراد يتطلب الأمر اعتبارهم من المستخدمين للتوقعين أو من اللامستخدمين . ومن أنفع الأمور فى هذا المقال أن نضع فى حسابنا مجتمع علماء الاجتماع أولاً ، والمستخدمين المتوقعين وآلالا مستخدمين ثانياً . وقد وجدنا كل المساهمين فى الدراسات النقدية بعض الصعوبة فى تحديد وتصنيف فئة واضحة لا جلال فيها من المستخدمين .

ففى على الاقتصاد ، ظهر أنه لم يكن ثمة خط واضح يمكن رسمه ليفصل بين المستخدمين الأكاديميين المستخدمين للهنئين آلالا بالقدر الذى يهتم به أصحاب عملهم حتى الآن . ومن المحتمل أن تكون هيئات التدريس الأكاديمية بالجامعات ، والكليات التطبيقية والباحثون بالمعاهد الأكاديمية - حيث توجد وحدات مستقلة للبحث - هم أهم المستخدمين شأنًا .

وفي السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية تحققت زيادة في عدد المستشارين الاقتصاديين الذين يعملون طول الوقت للشركات والبنوك والمصالح الحكومية وتقابات العمال . اما بالنسبة لطبيب الويطة فقد كان ثمة تحول مطرد بدءا من الرسائل ذات الموضوع الواحد حتى المؤلفات الاولى للسلسلة ، والى أوراق العمل في الفترة الاخيرة للتطلب على التأخير الزمن في النشر . كما كانت هناك زيادة ملحوظة في طلب المعلومات الاحصائية من جانب المستخدمين الاكاديميين والصناعيين . وفي المملكة المتحدة ، تحسنت الرقابة البيوجرافية بالنسبة لعلم الاقتصاد بقدر لا يستهان به في السنوات بلعشر الماضية وللوعى الحالي خاصة .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان الاهتمام من جانب عامة الجمهور بالتعقيبات او بالبيانات قد أصبح وشيكا بالكاد . واحس الباحث انه يمكن توفير المزيد من العون الحكومي لزيادة عدد المجموعات الاحصائية المتوفرة ، ولتوفير هيئة مؤهلة ومدربة لتقديمها .

ان السوفى المتوقعة للمعلومات التعليمية في المملكة المتحدة كبيرة ومتوقعة ، بل هذ بالتأكيد اكبر الاسواق التى تناقشها هنا . وتقدر احدى الدراسات ان ما يربو على ثلاثة ارباع المليون من البشر مستخدمون في خدمات التعليم والتدريب استخداما مهنيا . وان الاختلافات في نوعيات الطلب داخل هذه المجموعة العريضة لدالة بشكل جزئى على تشعب خدمات التعليم والتدريب ، واندماجات المادة هي الاخرى تعد مصدرا قويا لاختلافات الطلب حيث يعتبر كثير من المدرسين ان مادتهم أو فرضهم العلمى نقطة مرجعية أقوى من نوعية المؤسسة التى يعملون بها . وعلى الرغم من الاختلافات و اتجاه الطلب ، فان أعظم مجال - وحيد - للاختلاف يكون في كثافة الطلب . كما أن أعلى مستوى للطلب يكون من جانب الباحثين ، والمقال الصحفى هو الوسيلة الرئيسية للاتصال . ومع أن هناك ثروة عظيمة من الخدمات الاعلامية في متناول أخصائى التعليم الا ان قيمتها بالنسبة للباحثين وغيرهم محصل للكثير من الجدل . ونجد من بين المجموعات المختلفة ان رجال الادارة هي الفئة المهمة الى حد كبير حتى الان . وتشير نتائج البحث في الوقت الحالى الى ان المعلومات تكون مفيدة على الأرجح اذا ما تعققت في خبرات المدرسين بصفتهم أفرادا او مدارس ذات مواصفات معينة . وثمة علاقة أخرى لافتة للنظر ايضا بين طول مدة الخبرة في التدريس وبين استخدام المعلومات . اذ أن من المرجح ان المدرسين الاطول خبرة كانوا أكثر تاقرا بالبحث العلمى ، وانهم قلموا باستفسارات معينة عن المعلومات بحثا عنها فيما يجاوز الحدود المألوفة للمدرسة ، وليستفيدوا بدرجة أعظم بالدوريات والمكتبات .

وفي السياسة الاجتماعية والإدارية التنفيذية توجد ثلاث مجموعات رئيسية للمستخدمين الموجودين والمتوقعين هم : الطلاب ، ومدرسو الإدارة الاجتماعية ، والباحثون . وثمة قدر ضئيل من الشك في أن الطلب الفعلي أقل بكثير من الطلب المتوقع ، وفي أن الموارد الضخمة للمصادر الأولية لا تستخدم خاصة في التدريس حيث يكون التعليم هو المستخدم ، وفي أن وسائل التركيز الجديدة كفيhle بتحول أنماط الاستخدام والطلب . ومن الصعب أن نحدد المجموعات الجديدة من المستخدمين لأن عددا منهم قد نشأ خلال العقد الماضي . وتحتاج مجموعات البحث الصاعدة ، والهيئات المعنية بالرعاية مثلا إلى المعلومات الإحصائية التي تصدر في شكل كتيبات . ومن الممكن توقع زيادة هذا الطلب ، وطلبات متزايدة أيضا لنوعيات معينة من المعلومات المحظور نشرها على الجمهور . كما تعد قطاعات البحث بإدارات الخدمة الاجتماعية للسلطة المحلية جماعة جديدة أخرى نسبيا . وبيئة الإدارة الاجتماعية ليست إلا صورة عظيمة من البيئات سريعة التغيير ، أما في التدريس والبحث فثمة احتياجات قياسية متماسكة تنفجر بدرجة أقل ببطئا .

وفي مجال الرفاهية الاجتماعية تم التعرف على خمس مجموعات من المستخدمين ومن الطلب هي : المهنيون ، رجال الإدارة والمستشارون ، الأطباء ، المدرسون ، الباحثون . وتشمل المجموعات ذات الواصفات الخاصة التي يمكن ذكرها الموظفين المدنيين بالإدارات الحكومية الكبيرة ، ومستشاري السلطة المحلية ، والقضاة ، وأعضاء اللجان الإدارية من الجمهور ، والمتطوعين بوكالات الرفاهية الاجتماعية ، وأعضاء جماعات المجتمع المحلي . وفي مجال الرفاهية الاجتماعية والاستقصاء نجد أن عدد المستخدمين المتوقعين أخذ في التحسن وقد يزيد عن ١٠.٠٠٠ مستخدم . وقد اتسع مجال المادة بشكل ملحوظ في العقد الماضي . وقد زاد طلب المعلومات القانونية والتشريعية بسبب ارتباط كثير من الخدمات الاجتماعية بالقواعد التشريعية . كما كان هناك تكاثر مفرط للوؤسسات الخيرية ، وجماعات الضغط وغيرها من الهيئات التي تكون في أغلب الأحوال غير معروفة على نحو ملائم أو غير مستخدمة بواسطة القانونين على الخدمات الاجتماعية المحترفين . وتصل هذه التطورات موازية للنمو العام في سياسات المجتمع المحلي وما يحتاج إليه من معلومات . وعلى الرغم من اتجاهات الطلب هذه نرى نقصا في الوعي بما هو متيسر واستفادة أقل بالتسهيلات الموجودة ، ولقد تحولت بعض الخدمات الإعلامية إلى المستخدم التقليدي للتعليم ولواجهة الموقف يجب أن تثبت الحاجة وجودها على المدى الطويل بشكل أكثر وضوحا في الوكالات المتصلة بها . إذ أن عاملا يختلف بالنسبة للاحتياجات إلى حد لا يستهان به . وليست المعلومات

أو الوثائق كلها مطلوبة بشكل فوري ، ولكن يجب ترسيخ الثقة في الخدمات الإعلامية حتى يمكن تقديم الخدمة المطلوبة دون تأخير غير مقبول ، وعموما ، فإن الحاجة كلها كانت عاجلة كانت المعلومات أو الوثيقة المطلوبة ذات مواصفات معينة . كما يستخدم الاختصاصيون الاجتماعيون الخدمات الإعلامية لتحديث معلوماتهم لدرجة أكثر مما يستخدمونها بحيث تكون أجزاء متكاملة من نشاطهم في حل المشكلات اليومية .

وفي التخطيط القائم على أساس المهني ، الباحث ، المدرس نجد أن هذا التقسيم صالح بالنسبة للمستخدمين وأن هذه المجموعات متداخلة في بعضها البعض إلى حد بسيط فحسب ، وعامة الجمهور الآن هو المستخدم الاظم لوثائق التخطيط وبدرجة تفوق ما كان مالوفا . ويرجع هذا بشكل جزئي إلى المطلب التشريعي لمشاركة الجماهير في التخطيط ، والمهنيون هم أكبر المجموعات عددا (حوالي ٢٠٠٠ شخص) ويحتاج هذا الوضع إلى نوع من التفاضل في حجم بعض المجموعات التي ذكرناها ، ومن المحتمل أن تكون البيانات أهمية كمصدر لمعلومات المخططين بدرجة أكثر من الوثائق ونجد نتيجة لهذا أن ثمة حاجة متوازنة وأقل شأنا بالنسبة للمستخدم التقليدي للتعليم . كما أمر المعلومات التي يجب توافرها في أثناء الخدمة أهمية خاصة كما هي الحالة بالنسبة للخدمة الاجتماعية ، ولتأثيرات عامل الوقت أهمية مماثلة .

ويمكن مناقشة حاجة المستخدم في الحكومة المحلية على مستويين متمايزين : الموظفون (المهنيون) والأعضاء المنتخبون (عامة الجمهور) الذين هم أصغر عددا ولكنهم لقوا اهتماما كبيرا في محاولات لتقديم خدمات الاعلام والوثائق . وليست الحكومة المحلية (باستثناء التفسير الأكاديمي لها بأنها دراسة في الإدارة العامة) مادة بالمعنى الحقيقي ، ولكنها بيئة يتم التعبير فيها عن كثير من الاحتياجات المختلفة إلى المعلومات . وبعد أعضاء الهيئات المعنية بالرفاهية الاجتماعية ومخطوطو المدن والريف مجموعتين كبيرتين متطابقتين تماما . كما تعد البيانات الإحصائية والتقارير الداخلية والوثائق مصادر هامة وغالبا ما يرتبط طلبها بالمشكلات الجارية الهامة . وفي العقد الماضي حدث انفجار ورفي في الحكومة المحلية ، ولكن ليس ثمة دليل على زيادة الطلب للخدمات المكتبية والإعلامية بشكل متناسب ، وثمة شاهد على تجاوب المستخدمين لهذا النمو على الرغم من أنه يحدث بطرق قد لا يوافق عليها أخصائيو المكتبات والاعلام ، ومثال ذلك : تجاهل عدد كبير من الوثائق ، واستخدام صندوق المهملات !! .. وربما يشير هذا إلى الحشو الذي لا لزوم له في كثير من عمليات التوثيق الناشئة . ويمكن أن نخلص من هذا بأن المشكلة ليست من الكبر للدرجة أن المستخدمين لا يعرفون كيفية التعامل مع الأجهزة الموجودة ، ولكن هذه

الاجهزة هي التي لا تفي باحتياجاتهم . وقد يكون حقن المهارات الجديدة والاساليب الفنية في عملية تداول المعلومات امرا مطلوباً ، ومن المحتمل ان يتطلب الامر اتخاذ اجراء اعظم لتحقيق التعاون الداخلى بين الوكالات الاعلامية في الحكومة المحلية .

وقد تلعب « الموضة » دوراً ما في طلب الوثائق : حيث تقع الحكومة المحلية والخدمات تحت ضغط الحكومة المركزية في اوقات الازمة الاقتصادية ، وتكون التحولات السريعة في الاهتمام عاملاً في الطلب ، وتتخذ كثير من القرارات دون توفر المعلومات الكاملة التي يمكن لاتخاذ القرار الحصول عليها . اما مكان النوعيات المختلفة من المعلومات والمخبرات في العملية السياسية فلا يزال غير مفهوم حتى الان .

الاكاديميون ازاء المهنيين :

على الرغم من ان هناك عدداً من المهنيين يفوق عدد الاكاديميين الى حد كبير جداً في مجال العلوم الاجتماعية الا ان المؤلفات والخدمات الاعلامية والمكتبات والدراسات الخاصة بالاحتياجات الاعلامية قد وجهت للاكاديميين بشكل ساحق . وبالنسبة لرصيد المواد الاعلامية الخاصة بالدرسين (بغض النظر عن يشتظون في للتعليم العالي) وبرجال الادارة ، وجماعات مهنية اخرى نجد انه قد اجريت عنها بحوث محدودة تفضح منها ان احتياجاتهم الاعلامية كانت ضئيلة ، ويساء فهمها في اغلب الاحوال .

وتعد الوثائق بالنسبة للاكاديميين بمثابة دم الحياة خاصة في العلوم الاجتماعية (حيث لا تشمل كل انواع البحوث التجارب وجمع البيانات وتداولها كما هي الحال عادة في العلم والتكنولوجيا) . اما المهنيون فيحتاجون للمعلومات والبيانات بدرجة اكثر مما يحتاجون للوثائق (والمراجع البليوجرافية) ، وعلى الرغم من تزويدهم بالوثائق في اغلب الاحوال ومن واجبههم الانتفاع (احياناً بتجاهلها) الا انهم عادة ما يفضلون المعلومات والبيانات المرتبطة بالمشكلات والموضوعات الجارية ، ومع هذا

فقد صيقت الخدمات الاعلامية للمهنيين على غرار الخدمات (الموجهة للمكتبة والوثائق) التي تم ايجادها للاكاديميين والمدرسين منذ عقد من الزمان او اكثر ، وسلك كثير من المهنيين في مجال العلوم الاجتماعية مسلك العلماء التطبيقيين من حيث البحث من المعلومات واستغلالها ، اي انهم يكونون في حاجة الى المعلومات والبيانات لحل المشكلات . ومن ثم ، فهم محتاجون الى المعلومات ذات الصلة المباشرة والفائدة للتطبيق لايجاد الحل لما يواجههم في اصنامهم من مشكلات - لا الى المعلومات العامة عادة - وبالقدر الكافي لحل مشكلة ما - لا اكثر ولا اقل . ومع ذلك ثمة تناقض جلى ،

فعلى الرغم من ان علماء الاجتماع يسلكون مسلك العلماء التطبيقيين فيما يتعلق باستخدام المعلومات الا ان طبيعة الممارسة في علم الاجتماع مختلفة تمام الاختلاف . اذ انها ليست مسألة حل مشكلة عن طريق المناقشة وإعادة التقدير والافتقار .

والمهنيين ، ولرجال الإدارة الاجتماعية ، وللمصاملين في ميدان الرفاهية الاجتماعية ، ولعلماء الاجتماع التطبيقيين في التجارة والصناعة نوعات حول فائدة وقيمة بحوث علم الاجتماع ومؤلفاته ، فهم يتوقعون صفة عامة (أو يودون على الأقل) أن تكون بحوث علم الاجتماع والاعلام شاملة ما يلي :

- ا - حل المشكلات .
- ب - تقديم المناهج والخبرات الجديدة .
- ج - طرح أفكار جديدة وعميقة لحل المشكلات المألوفة .
- د - تقديم النظريات والاساليب الفنية
- هـ - التراكم لتكوين جرم من المعرفة يستبان منه أن التقدم يشق طريقه .

ولكن كثيرا من مؤلفات علم الاجتماع أميل الى أن تكون نقدا ادبيا منها الى المعالجة العلمية . وبدلا من حدوث التراكم الذي يعول عليه والذي يتم تدريجيا وبصورة مستمرة في عناصر النظرية نجد أن النظريات في أغلب الاحوال غير متسيرة حتى تفسر عددا كبيرا من الملاحظات المتفرقة - وأن كانت سليمة بشكل جزئي - الا أنها تسبب نوعا من الاضطراب لكل جيل جديد . وثمة إعادة تقدير متواصلة ، وجدال حول الاسس (خاصة في أيامنا هذه) ، وحول بحث نظريات ونماذج الماضي على أمل ان تلقى المناهج السابقة ضوءا جديدا أو أن تكون ستيلاً لفهم المشكلات الحالية ، ويؤكد كاتب هذا المقال الاختلافات المشكوك فيها والقائمة بين الاكاديميين والمهنيين ، وعموما ، يمكن أن نستنتج أن الخدمات المكتبية والاعلامية تقدم بصورة جيدة للاكاديميين ، وأن الحال ليست هكذا بالنسبة للمهنيين . وأن ثمة دلالات قوية على أن عرض الوثيقة المتحسن بواسطة الخدمات المكتبية التقليدية لن يحسن موقف المهنيين .

ونجد في الفروع العلمية كالرسمية كعلم الاقتصاد والجغرافيا الاجتماعية والبشرية ، وفي الفروع العلمية الناشئة حديثا ، وفي السياسة الاجتماعية أن الوثائق هي قرام حياة الاكاديميين والمؤرخين . وأنه رغم كثرة الوثائق المرتبطة بها فالاكاديميون مستعدون لقراءتها ما دامت تحتوي على أفكار ومفاهيم وبسائط ومعلومات ذات أهمية . فضلا عن ذلك يحصل الاكاديميون على تسهيلات جيدة الى حد كبير بالنسبة للمجموعات

المكتبية وخدمات تداول الوثيقة . وفي علم الاقتصاد والجغرافيا والسياسة الاجتماعية نجد الخدمات المكتبية والإعلامية لا زالت ، بالنسبة للاكاديميين والباحثين ، تتيج نوعا من « التناغم الجميل » لمواجهة الاحتياجات الى المعلومات الموجودة أو المتوقعة والتي قد تزيد - مع انها قد تكون هامشية في بعض الحالات - من الاستخدام الشامل للوثائق وقد يشمل التناغم الجميل لجهاز المعلومات اضافات مادية متحسنة والمعرفة بالمجموعات الخاصة في المكتبة ، والطرق التي يمكن ان تسغل بها ، وتقليلا للجهد المطلوب من المستخدمين لاسترجاع المعلومات ، وتحسينات في تصنيفات وتنظيم مجموعات الوثائق . كما يمكن أيضا احداث تحسينات بسيطة لزيادة الارتباط بالمعلومات المسترجعة .

ويبدو أن الاكاديميين قانعون الى حد مقبول بمحتوى الوثائق . وليس ثمة دلائل قوية تثبت حاجتهم الى تعديل مؤلفات علم الاجتماع بدرجة كبيرة . ومثال ذلك ، أن يكون هناك نوع جديد من المؤلفات والبحوث والكتابات عما موضوعات ومشكلات لم تتناول في الوقت الحاضر . وهذا أمر يمكن توقعه . ومن أهداف الاكاديميين التعرف على الثغرات في المؤلفات سواء على مستوى البحث الاساسي او على مستوى الكتب الدراسية حتى يسدوا هذه الثغرات بأبحاثهم وكتاباتهم . ولو وجد أن الاكاديميين كانوا غير راضين عن مؤلفات العلوم الاجتماعية في أي نطاق كبير ، فإن ما يمكن لخصائيي الاعلام القيام به لتحسين الموقف يكون شيئا قليلا نسبيا . ولكن لو وجد أنهم كانوا غير راضين عن المكتبات - وعن خدمات تداول الوثيقة ، وعن الخدمات الاسترجاعية للمعلومات لكان هذا أمرا مهولا ويجدر باخصائيي الاعلام العمل من أجل تحسين هذه الأوضاع . بيد أن هذا الموقف ليس موقف العرض والطلب بوجه عام ولذا يمكن مواءمته على نحو طيب .

والمجال الوحيد الذي يثور الجدل حوله هو مجال الارتباط ، والتصفية والاختيار والندب بالنسبة للباحثين ، وقد يكون كثير من الاكاديميين غير مستعطين للندب (حين يطلب منهم ذلك بصفة عامة) ولكن حين تقدم لهم خدمات اعلامية تجريبية يدخل عنصر الندب فيها (ايفانز ، لين ، ١٩٧٣) يكونون مستعدين لقبوله .

ومن المحتمل أن اعظم الثغرات خطورة في مؤلفات علم الاجتماع موجودة على مستوى أبحاث التقدم والتصنيف والتقدير الشاملة ، فقد يحب الاكاديميون والباحثون - في أغلب الاحوال - أن تكون لديهم وفرة من المواد (خاصة في المجالات التي يعدون خبراء فيها) . ومع ذلك ، فإن مما يدعو الى التناقض هو أنهم يرغبون عن كتابة الأبحاث الخاصة .

ومن الممكن ان نستنتج ان نظام الاتصال والاعلام في علم الاجتماع بالنسبة للاكاديميين والباحثين على الرغم من انه معقد الا انه يقوم بوظائفه على نحو مقبول مقنع . ولقد ثارت شكوك في الفترة الاخيرة (بريتان ، ١٩٧٩) حول امكانية انشاء جهاز للاعلام لعلم الاجتماع على نسق جهاز الاتصال العلم الطبيعي ، وذلك بسبب الاختلافات الاساسية في الطريقة التي تتراكم بها المعلومات في كل من هذين الشكليين من اشكال المعرفة ، وبالنسبة لجزء الاعظم لا ينعكس مثل هذا الاضطراب في الاضافات التي تتناول الفروع العلمية الاجتماعية الراسخة .

والوضع في علم الاجتماع التطبيقي مختلف جدا على مستوى الخدمات المكتبية والاعلامية بما في ذلك الخدمات الخاصة بتداول الوثيقة ، وعلى مستوى انتاجها ، وعلى الرغم من انه قد حدثت تحسينات كثيرة في العقد الماضي نجد ان الخدمات المكتبية والاعلامية التقليدية ما زالت تقدم لعلماء الاجتماع التطبيقيين ، بشكل هزيل نسبيا ، ومن الاهمية بمكان ان نذكر ان كثيرا من الخدمات لا تقدم على المستوى الذي يتطلبه المهنيون ، بل اعظم من ذلك اهمية هو الاحتمال القائم بان اغلبيية الوثائق والمعلومات والبيانات المتوفرة ليست مطلوبة ، وانها ذات فائدة او قيمة ضئيلة للمهنيين .

وابراز هذا الاضطراب ليس الا سؤالا عن قيمة المعلومات من حيث كونها سلعة نافعة لعلماء الاجتماع التطبيقيين . وفي بيئة الحكومة المحلية ، نجد ان غير محدود المعرفة يعتنق الراي القائل بان المعلومات المرغوبة في حد ذاتها يمكن ان تكون محلا للجدل في الوقت الحاضر ، وحيث ان كثيرا من العمل يشمل عند التطبيق مسألة اتخاذ القرار فمن الواجب على الخدمات الاعلامية الاعتراف بان لكل مستخدم نطاقا محدودا للدرجة لا يمكنه من استيعاب المزيد من المعلومات ، وان اى محاولة في هذا الصدد تكون كفيفة باضطاف قدرته على اتخاذ القرار ولتفادي الحمل الزائد يتطلب الامر درجة معينة من الانتقاء والتصفية . ويمكن ان يتم هذا بطريقة مرضية حين تصير الخدمة الاعلامية جزءا متكاملما من البيئة العملية للمهنيين ، كما ان الحاجة الى ان يكون اخصائيو الاعلام جزءا من الفرق العاملة حاجة مؤكدة .

ولقد كان من المعروف لفترة من الزمن من واقع الدراسة المسماة (بحث في الاحتياجات الاعلامية للعلوم الاجتماعية) مثلا ، والتي قامت بها (جامعة ياث ، ١٩٧١) ان علماء الاجتماع التطبيقيين راضيون بدرجة تفوق رغبة الاكاديميين والباحثين الى حد كبير جدا ، في قبول درجة عالية من الانتقاء والتصفية في الخدمة الاعلامية .

خصائص العرض :

لقد كان من الأغراض الرئيسية لهذا المسح التوصل الى تقدير تعريبي للعلاقة بين العرض والطلب ، والافتراض الواضح هو ان العرض اعظم قدرًا من الطلب . ولقد تضمنت بعض البحوث تحمينات عن الكميات اسبويه من اوراق المنتج . ولكن الامر يتطلب تعديرا اكتر دقة اذا ما كانت المعلومات مرتبطة بالناحية الادارية . وينبع ذلك بعض الملاحظات الخاصة بموقف العرض التي ألقتها مجالات المادة .

وفي علم الاقتصاد نجد ان المجموعات الرئيسية للمادة موجودة في المكتبات الحكومية الاكاديمية ، وليس هناك سوى قلة ما المكتبات المتخصصة من اى حجم ومن اى نوع . وان لمكتبة البريطانية للعلوم السياسية واقتصادية اهمية ببرى في هذا الشأن . لما ان علم الاقتصاد لا يزال علما انايديا الى حد كبير . تعتبر المقالات الدورية ، وبحوث المؤتمرات ، واورق العمل غير المنشورة من الاشكال الرئيسية للمؤلفات في هذا العلم . وظهرت كثير من الدوريات الاقتصادية الجديدة في العقد اسابع واستمر عدد منها حتى العقد الثامن .

والتعظيم مجال اخر تعبر فيه نشرات غير المنشورة او ما اشبه من العناصر الهامة بقتاميه بالنسبة لمادة المؤلفات للدرجه يشعر الباحث معها انه رغم حجمها وتنوعها فقد ذات الامديه العامه لتوفرها طيبة تماما . وابنتت المشروعات المحلية التعاونية للاعارة الداخلية بين المكتبات التعميمية فاعليتها . وتمة سلسلة من المكتبات المتخصصة تشمل المجموعة الحكومية المركزية بادارة التربية والعلوم ، وهى مفتوحة للجمهور بفرض الاطلاع والبحث . وهناك ايضا المجلة ديسا التى تقدم نبذات عن بحوث المؤتمرات ، والتقارير المقدمة عن الابحاث ويصعب توفرها في مكان اخر . وتتميل امكالية توفر مادة المؤلفات الجغرافيه الى الناحية للمهدية ، ولهذا يعتبر الذين يجد عليهم الاعتماد على المكتبات العامة - في البحث ، وفي مجال المادة المتخصصة - محرومين اما امكانية توفر المادة المؤلفة باللفات الاجنبية فمعرضة ، ولكن ما ترجم الى اللف الانجليزية قدر ضئيل جدا ، على الرغم من اهمية التعليم التعاونى كمجال من مجالات الدراسة .

ويعد موقف العرض في الجغرافيا البشرية والاجتماعية طيبا نسبيا . ويعنى التحيز الاكاديمى والتعليمى لمادة ان الانتماء للمعهدى هو العامل المتعدد لاسكانية توفرها . ويشترك الجغرافيون مع علماء الاجتماعيين في التمتع بفرض الحصول التى لا تبارى على المادة الاولى للمؤلفات (والرسائل ذات الموضوع الواحد) التى يتيحها لهم قسم الاعارة بالمكتبة البريطانية . ولحسن الحظ ، يقوم الجغرافيون البريطانيون بتغطية المادة

انذارية للمؤلفات (بالمسخرات الجغرافية) والتي تعتبر الخدمة الدولية
الرئيسية التي تقدم في المملكة المتحدة .

ومع ان الجغرافيا علم رند كعلم الاقتصاد الا ان المجموعات الجيدة
بهذا العلم لا توجد سوى بمكتبة أو مكتبتين بصفة استثنائية (كمكتبة
الجمعية الجغرافية الملكية . ومكتبتى جامعتى اكسفورد وكمبريدج) . وتمه
اضافات طيبة للمادة الخرائط الجغرافية بيد ان هناك مشكلات بشأن
اضافة البيانات الاحصائية (التخلف الرمنى و التوريد . نقص العملة .
مشكلات التجميع) وتعانى علوم اجتماعية اخرى من هذه المشكلات . وعلم
الاقتصاد بشكل ملحوظ . وللجغرافيا البشرية والاجتماعية نطاق واسع
المدى ومنه واجب الجغرافيين ان يظهروا بعض البراعة فى الحصول على المادة
او تحديد موضعها نظرا لكم الهائل المنير منها . والمواد الدورى المطبوعه
اهمية . ولكن ربما كانت الرسائل ذات الموضوع الواحد تستخدم بكتافة
اكبر مما تستخدم فى علم الاقتصاد . ولعل الجغرافى التطبيقى الذى يعمل
عنهى (ربما فى الحكومة المحلية) اقل حفا فى الحصول على الاضافات
ولكنه قد لا يحتاج الى توسيع مداه الى هذا النحد البعيد .

ويتسع مدى السياسة الاجتماعية والادارة التنفيذية أيضا ، كما ان
الرسائل ذات الموضوع الواحد . وسواد المطبوعات الرسمية على هذا النحو
من حيث اتساع المدى ان لم تكن اكبر اتسعا . ولكنها اكثر اهمية من مراد
المجلات . وفى مجال التدريس يوجد تركيز هوى على المصادر الاولى .
ويكاد نمو مجموعات المنتشرات والتقارير ان يكون اعظم فاعليه حبت تتوفر
لهيئة المكتبة معرفة سليمة بالمادة . وقد نبت ان ماده المؤلفات المطبوعه فى
شكل تقارير تعتبر مشككة بالنسبة للاقتراض المكتبى الداخلى . وتشارك و
هذا علوم اجتماعية اخرى . ويشير كل الباحثين الى اهمية المواد الاساسية
المؤقتة - اى الوثائق ذات الطابع العصرية - للاجل . والمحدوده التوزيع .
والتي قد توجد لاغراض الاتصال الشفهى او المراسلات فحسب . ومن
التطورات الهامة ان الطلب اخذ فى الاتساع بالنسبة للمواد غير البريطانية .
وبخاصة المواد الناشئة عن الهيئ الاوربية الاقتصادية ، وان الاجماع يظهر
از الطلب صعب . وان ترتيبات الابداع ليست مرضية ، وربما لن تكون
حلا نهائيا للعرض الفعال . كما ان الافتقار الى المعرفة التفصيلية من جانب
المستخدمين والموردين يعتبر هو الاخر حجر عثرة فى طريق الموازنة بين
الطلب والعرض . وعلى الرغم من أن السياسة الاجتماعية تعد دراسة
تاريخية من عدة جوانب . الا ان امكانية الحصول على المواد طيبة نسبيا
باستثناء الفئة التي ذكرناها منذ لحظات .

ويركز الباحثون فى مجال الرفاهية الاجتماعية على وصف الخدمة
التي تقدم فى ادوة من ادارات السلطة المحلية كهيئة للبحث العلمى . وقد

نبت ان ادارته كهذه قد تكون مجهود على نحو افضل من كثير من الجهات التي تعامل مع متحلات عرض المعلومات والوثائق - ومن المحتمل ان يكون هذا الوضع يستتبع المتروك لتجريبى . وما في الموقف العلمى فتكون المجموعات صغيره في العاده - وتميل الى ان يكون لها درجة عاليه من العوريه . ولا يتوفر للاخصائيين الاجتماعيين سوى وقت قليل سببا بالنسبة للمواد المطبوعه ومع اهم في لوائح / يرمعون في استخدامها بدرجة كبيره . ولا بد ان يكون الهدف هو تقديم مجموعات صغيره اساسية ومرتبطة بدرجة عاليه بالاحداث الجارية ومتصله باعمالهم - ومنظمة على حيط من المواد . وللتوثيق الداخلى والمادة الخاصة بحالة معينة اهميه عظيمه . وتضرب لنا حالة الرفاهية الاجتماعية مثالا كلاسيكيا لصراع الشخصى بين عرض الوثيقة والمعلومات . ويظهر من الضغوط - العميه على المستخدم ان عمليات العمليات الخاصة بالوثائق والاتصالات الرسميه تمنع بمقاومة داخلية ضد تدفق الحقائق والبيانات والاراء - أى ضد جميع الاشكال المختلفه للمعلومات . ولا يبدو حتى هذه اللحظة ان الاتوميشين قد طبق بشكل لافت للنظر ليشتمل مع تداول المعلومات .

وتظهر ملامح التعاريف التثريعية والاحصايه بشكل بارز في التخطيط . . وللمواد التي تضمها اهمية عظيمه . وكما هي الحال في مجال الرفاهية الاجتماعية نجد ان المهني يحصل في العاده على مجموعة صغيره جدا من الوثائق التي تتصل بالناحية العملية بدرجة اكثر مما يتصل بالابحاث . وتمة عدد من مجموعات الوثائق القومية او من المجموعات الاكبر والاكثر شمولا . وفي مجال التخطيط نجد ان المادة المتوفرة حاليا مرتبطة بالملكية المتحدة بصفة كية تقريبا . ويبدو ان حاجز اللغة امر عسير تماما بالنسبة للمادة الهامة ، وقد استشهد الباحث بفرنسا وبولندا على انهما من المصادر التي توشك ان تكون موضع اهتمام الاكاديمى المتوقع . رموضع اهتمام في البحث العلمى .

وفي كل مجالات الاتصال الداخلى للحكومة المحلية نجد ان للتقارير والمادة التثريعية درجة عظيمه من الاهمية . وان امكانية الحصول على الوثائق الداخلية في نطاق السلطة المحلية وخارجها مصابة بالاتفاق العام من حيث ايجاد نظم قياسية للتصنيف والاسترجاع . ومرة اخرى نجد ان الوثائق التي تنتجها الهيئة الاوربية الاقتصادية اهمية عظيمه . ولكن مشكلات الاقتناء والرقابة البليوجرافية لها خطورتها . كما ان الوحدات المركزية للمعاملات التي تغطي ادارة ما او مجموعة من الادارات شيء نادر الوجود ، وان تمة نقصا في الهيئات المهنية العاملة التي يمكن ان تؤدي الخدمات القائمة او المتوقعة . وان هناك قدرا من التكامل في خدمات المكتبة العامة بيد انه ليس بالدرجة العظيمة التي يمكن ان يكون عليهما :

ولقسم الاعارة بالمكتبة البريطانية فائدة ضئيلة بالنسبة لوكالات الحكومة المحلية حيث أنها لا تجمع المواد بطريقة منهجية في هذه المجالات . ونجد أيضا أن امكانية السريه والإنشاء مخففة الى حد ما بالنسبة للذويع المعلومات والوثائق همسا . ولقد بذلت بعض الجهود لتحسين ظروفه البليوجرافية وكانت هناك مشروعات تعاونية في هذا الشأن مثل مشروع وسلك في برمنجهام وبادلر جيس في يوركشير .

وبعد النظام الذي تتبعه الهيئة الجغرافية الدولية في انتوثيق نظاما فريدا من عدة جوانب بالنسبة للعلوم الاجتماعية . وحيث أن هدفه الاساسي هو وصول الوثائق لأكبر عدد ممكن من القراء . كما تتبع تقليدا محمودا لافساح الطريق لثم وفير من المطبوعات عن غير طريق البيع . ويمكن الحصول على ما يباع منها عن طريق التريد ، كما أن المؤسسات التي تتعامل مع هذه الهيئة تبذل جهودا طيبة بالمقارنه الى جهود التسويق التي تقوم بها الهيئة الجغرافية الدولية ، بيد أن المستخدم من الافراد قد يجد أن حجم وتعقد هذا النظام من الكبير بما لا يمكنه مجاراته ، وقد يكتشف أن المكتبات تحقق في تأييد رايه أيضا . وعلى الرغم من أن ترتيبات الايداع في المملكة المتحدة وفيرة (معظمها في المكتبات الاكاديمية) إلا أنها ليست مرضية بسبب اخفاق التأييد المحلي لها . وتعقد مكاتب الاعلام للهيئة الجغرافية الدولية على درجة هامة من حيث أنها وكالات للتوريد .

مشكلات الحمل الزائد للمعلومات :

من الطرق المتبعة في تفسير التشعب أو عدم الموازنة بين الطلب والعرض ما يسمى بالحمل الزائد وما ينتج عنه . وقد لاقت هذه الفكرة اهتماما كبيرا في العقدين الماضيين . وإذا كانت طاقة المستخدم محدودة أساسا ، فلا بد للموردين أن يركزوا جهودهم على التناقص الجميل والتصفية .

ولقد ضج بالشكوى كل من الاكاديميين والباحثين وعلماء الاجتماع التطبيقيين مما يسمى (بانفجار المعلومات) ومن المشكلات الناتجة عن الحمل الزائد والتشعب . ففي خلال ما يقرب من مائة عام ، وحتى أوائل العقد الثامن نمت المادة المؤلفة في العلوم الاجتماعية بمعدل أسى ، وفيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٧٠ سارت المادة الثانوية للمؤلفات في الاتجاه ذاته (لين ، روبرت ١٩٧٦ ، جامعة باث ١٩٧٥) .

ولقد قرأ بعض علماء الاجتماع ومحصولا أكثر وأكثر ليشامشوا مع هذه الزيادة في المؤلفات . وقام عدد كبير منهم بتنقيح مادتهم في حدود

ضيقة . وقد شجع هذا على التخصص ، وتشير التقارير الى عدد من النوسائل الاخرى التى اتبعت لحماية المستخدمين من التزايد المستمر للوثائق .

وبالنسبة للمستقبل المنتظر نجد ان ثمة نهاية لما يسمى بانفجار المعلومات . فعلى الرغم من ظهور عدد مدهل من المجلات الجديدة للعلوم الاجتماعية الا انه لم يد هناك نمو اسى . كما كانت تكلفة الورق الازده في الارتفاع ، والمناخ الاقتصادي للعقد الثامن . والزيادة الهائلة في تكلفه المطبوعات مسئوله عن حدوث انخفاض في ريادة المعلومات . والواقع انه لم يكن هناك انفجار على الاطلاق . ولكنه مجرد نمو اسى مرتب ترينيا حسنا . وقد عزيت الفكرة القائلة بانه كان هناك نمو متفجر - بشكل جزجى - الى سوء التفسير الذى انتشر على نطاق واسع عن اسعار الورق في (١٩٥٦) والى رد الفعل الذى اقترب من درجة الفزع لدى تير من المستخدمين .

وتعتمد كمية المعلومات التى يحتاجها المستخدم على تفسير لمادته او على خبرته الى حد كبير ، كما يعتمد وعى المستخدم هو الاخر على الخدمات المكتبية وعلى زملائه ، ولم تكن المحاولات التى بدلت لجعل المستخدم اكثر وعيا ومحاولات ناجحه على الدوام . وبخاصة حين يصبح وعيه - فضلا عن ذلك - وعيا غير متمس بالتمييز ، وقد يقضى الباحث كثيرا من الوقت مسترجعا وقارنا للدرجة انه قد لا يبدأ البحث على الاطلاق ، وقد يفعل المهني هذا ايضا ويهمل عملاءه وحبرته . ويمكن القاء قدر من اللوم على مهنة المكتبة والاعلام التى حاولت ان تدلل مهنة المستخدمين للدرجة جعلت من واجتهم ان يكونوا على وعى بالمعلومات بدرجة اكثر ، وان يزيلوا من القراءة . وكانت هناك محاولات قليلة لاطهار النتائج . وعموما ، فقد تقبل معظم المهنيين ، وكثير من الباحثين والاكاديميين ما اسدى اليهم من نصائح ليكونوا على دراية افضل ، ولم يكن هؤلاء جميعا في اغلب الاحوال في موقف يمكنهم من مقاومة الضغط . بل وضعوا في موقف جعلهم يشعرون بجزيرة جهلهم . وساند مناخ هذا الراى شعار « كن على دراية » وعمل المستخدمون في نطاق المتل القائل بان الابحاث والاعمال تتطلبان المعلومات ، وان من لديه معلومات اكثر هو الافضل . كما ان المناخ الاجتماعى ، والتركيز التعليمى على عمية استظهار الحقائق من غير فهم ، ومكالة وسائل الاعلام الجماهيرية في المعرفة انماة ، والتليفزيون الذى يبدو غير محدود المعرفة ، وتسالى الراديو المرحه قد ركزت كلها على المرغوبة في معرفة المزيد والمزيد . ولكن المعرفة لاي غرض ؟

المعرفة بالمصادر والهيئات المعنية بها :

لقد ساد الاعتقاد منذ زمن طويل بأن المرء إذا عرف أين توجد الوثائق والمعلومات يكون كل شيء على ما يرام . وركزت البرامج التقليدية لمستخدم التعليم تربيةا كبيرا على معرفة الوسائل البليوجرافية ، وعلى التنظيم ابرسمى للمعرفة المنتشرة . وفي الوقت الذي تكون فيه المعرفة بهذه الوسائل من الجوانب الهامة لهذا المستخدم فإنها قد تصبح في احيان كثيرة بدبلا للتفهم العملي للكيفية التي تسر بها عمليات الاعلام والاتصال . واذا كان من واجب المستخدمين ان يكونوا على دراية بالمكتبات والمعلومات . فلا بد ان يكونوا انشد متدربين على التفكير في المشكلات والمسائل التي تتفشمها ، والا يعتمدوا على مجرد الدراية غير المفهومة بالوسائل البليوجرافية . وبموقع المواد .

وثمة باحثان فقط (في الجغرافيا ، وفي وثائق الهيئة الجغرافية الدولية) هما اللذان رأيا بصفة خاصة ذلك الجزء من الخلاصة التي استندت تقديرا للمعرفة بمصادر مادة المؤلفات والهيئات المعنية بها ، وقد ينبغي اعتبار هذا بمثابة مؤشر دلالي ان لم يكن شيئا لافتا للنظر . وقد ينبغي أيضا ان تشير من ناحية الى النقص الكلي في الادلة المرتبطة بالموضوع التي يمكن ان تقوم عليها مثل هذه المعرفة ، ومن الصعب ان يمدق ذلك . ولكنه قد يوحى بان إمكانية الحصول على الادلة المطبوعة منخفضة جدا خارج نطاق البحث ، ومن المحتمل أنها كذلك من ناحية الوضوح وبخاصة المعنى . ومن ناحية أخرى فإنها قد تشير الى نقص الاحتياج لمثل هذه الوسائل فيما يجاوز خيال أمناء المكتبات والبليوجرافيين . . وفي هذا شيء من الصدق ، اذا ما كان المقصود من التعليق ان يكون بمثابة النقد للنوع الخاطيء من الوسيلة البليوجرافية ولمصدرها ، اما العمل التجريبي في تقديم الخدمة الاعلامية للرفاهية الاجتماعية ، او لادارة الفحص فقد يوحى بالتاكيد بان إعادة حشد المادة والتصفيه الصحيحة لها قد يكون امرا فعلا بالنسبة لمواجهة احتياجات المهنيين . ويمكن لمثل هذا التشغيل والتنظيم ان يخفف بالتاكيد من الحاجة الى الوسائل التقليدية وان يرشد الى المصادر خاصة حين لا يتيسر الحصول على جزء كبير من المادة من خلال الخدمة الخاصة بتداول الوثيقة بابة طريقة من الطرق ، وبالنسبة للاكاديمي والباحث ، ومع منهج متمسم بالتزوي في استخدام المعلومات نجد ان هناك شيئا يجب ان يقال عن التنظيم التقليدي للوسائل ، ذلك لتنظيم المشوب بالاضطراب الذي حد ما ، ويقلد تحفيزه للاكتشاف الاتفاقي للمواهب .

وتؤيد الأبحاث ما هو معروف حق المعرفة بالفعل في الدراسات الخاصة بالمستخدم . من حيث أن كثيرا من الوسائل البليوجرافية غير ملائمة للاحتياجات الحقيقية للمستخدمين المتوقعين . كما أن المستخدمين ذرو دراية سيئة عن وجود وطبيعة الوسائل البليوجرافية المتوفرة . ومهارات معظمهم هزيلة جدا في استخدام المكتبات ومحتوياتها . وليس منهم - لجموعة من الدوافع - يقاومون ما يبذل من جهود لتحسين معرفتهم بالوسائل البليوجرافية . وبالمصادر . وبالمكتبات . ويؤكد البحير الأكاديمي (١٠) التركيز على الوثائق وعلى الاطلاع والكتابة (في مجال الجغرافيا البشرية والاجتماعية) ان بعض التسهيلات الخاصة بمصادر مادة المؤلفات : وبالوسائل ليست الا جزءا من المهارات المهنية . وبمصره من مصادر مادة المؤلفات غير موزعة بالتساوي شواء من الناحية المعهية والمكانية يبدو ان الجغرافيين ليسوا اسوا حالا - بل لعلم افضل الى حد ما من المجموعات الاخرى في استخدام المكتبات ومصادر المعرفة . كما ان بعض انواع المادة تتطلب جهدا هائلا اكبر من اجل المتابعة والتناول بعد نزاعا من المثابرة اكثر مما بعد مبادرة بليوجرافية قطرية : الامر الذي يجعل هذا الجهد عاملا مقورا . ويحتاج كثير من الجغرافيين . خاصة في العالم الاكاديمي الى المادة المؤلفة باللغات الاجنبية ويستخدموها . والمصادر المؤلفة بالفرنسية وبالالمانية ، وبالروسية وبالاستانية تعد من المصادر الهامة ، ولكن لكي يستخدم الافراد هذه المصادر فانهم قد يعتمدون اعتمادا كبيرا على مصادرهم الخاصة ، وبالنسبة للمواد الاخرى فان ما يمكن قوله ليس الا نزرا قليلا ، وقد اظهرت دراسة (انفرس) ان معظم علماء الاجتماع لم يستفيدوا الا استفادة ضئيلة من المادة المؤلفة باللغات الاجنبية ، ومن الوسائل البليوجرافية بكل أنواعها ، ولا بد لحالة معرفتنا ان تظل تجريبية وقائمة على التكهن . ولكن من الواضح ان العائدة لا تجاوز الحد الادنى ، ولا تميل الى الحد الاقصى ، ولا تنسم انعطافها بضرورة الاستفادة القصوى وبلاستغلال ، وحينما يصل الامر الى معرفة المصادر والهيئات المعنية بها نجد ان المستخدم ذلة الدراية بالحديث عنها هو استثناء اكثر مما يكون قاعدة .

وفي العمل الاكاديمي والبحث يفترض ان استخدام ومعرفة المكتبات والوسائل البليوجرافية جزء من وسائل المهنة ، ومع ان كثيرا من الباحثين ليسوا خبراء بوجه خاص في استخدام المكتبات والوسائل البليوجرافية الا ان معظمهم قد يكتسب - بعد سنوات قليلة - من الخبرة مهارات مناسبة تمكنهم من الوصول الى المادة التي يحتاجون اليها . ومن اجل تحسين عملية تدفق المعلومات للأكاديميين والباحثين تم تقديم ما يعرف بالوسطاء الاعلاميين (ختراء الاعلام الذين يكونون همزة الوصل بين مخزن

الوثائق من ناحية . والمستخدمين من ناحية أخرى (العمل في المكتبات والمرائر الاعلامية ، ولكن الناتج النهائي يظل موجها عادة للناحية البيولوجرافية - بمعنى أن اخصائى الاعلام يمدون المستخدمين بالوثائق أو بالقوائم الخاصة بالمرجع البيولوجرافية - في اغلب الاحوال - أكثر مما يمدونهم بالبيانات والاجابات عن مسائل ومشكلات معينة .

وفي المجتمع الاكاديمى نجد أن الاختلافات بين الانشطة الاعلامية وبين اخصائى الاعلام وأماء المكتبات اختلافات صريحة ، ون تقسيم العمل بالنسبة للبحث عن المعلومات وجمعها يختلف طبقا للمعهد ، ولنوع العمل . لوتوجيه الخدمات المكتبية والاعلامية ، ولغرض المقرر ، ولافراد المستخدمين .

والوقوف في علم الاجتماع مختلف كل الاختلاف بالنسبة للمهنيين ، فالوصول الى المكتبات يكون في اغلب الاحوال مشكلة ، وبراعة المهنيين في استرجاع المعلومات ضئيلة في العادة (على الاقل من المكتبات والوسائل انبيولوجرافية رسم أن البيانات المتولدة داخليا تعد ضرورة في العادة) ، كما أن الكتب والتقارير والمجلات ليست قوام حياة المهنيين عادة ، ولذلك فانهم يفتقرون الى الدافع في استخدامها . واذوار الوسطاء الاعلاميين والمهنيين على اقل تقدير ، ويقدر اهتمام العمل الاعلامى بها ليست قابلة لتغيير الداخلى على الدوام . ولو لم يكن هناك تقسيم للعمل لتأثير تزويد المهنيين بالوثائق والمعلومات .

والاستنتاج العام الذى نخرج به هو أولا : أن كثيرا من المستخدمين حاليا ، وكذلك المستخدمين المتوقعين للوثائق والمعلومات يواجهون صعوبة مادية في الوصول اليها . ثانيا : أن الحصول الفعلى المناسب على الوثائق لا يكفل استخدامها ، ويرجع ذلك بشكل جزئى الى أن كثيرا من المستخدمين ليسوا موجهن من الناحية البيولوجرافية والمكتبية ، وبشكل جزئى الى أن اخصائى المعلومات المهنية قد لا يكونون على دراية بميكانيزم الحصول على الوثائق ، وفي كل مجالات العلوم الاجتماعية نجد أن عرض الوثيقة في صالح المستخدم المنتظم للمكتبة .

استخدام الوثائق والمجموعات :

لقد أحرز قدر ضئيل جدا من التقدم في كل العلوم الاجتماعية من ناحية ترجمة ولروج ، وإعادة كتابة نتائج التخصص حتى اكتسب جمهورا أكبر من المهنيين وعامة القراء . ولا بد أن تكون الحاجة الكامنة الى هذا في مجتمع لديه متسع من الفراغ ، وموجه الى التماثل ، عظيمة جدا ، لتحكم من واقع فائدة الصحافة والتليفزيون كوسائل للاعلام . وفي معظم

المنبجعة والمطلوبة وتباينها فلم يتم الا لتحليل الاحتياجات ، وتقديري الخدمات الخاصة للاستفادة بالوثائق والبيانات . كما أن الخدمات الاعلامية في الحكومة المحلية محدده الاسل سببيا . ولا تنظر اليها كثير من السلطات المحلية على انها اولوية . وفي معظم الحالات ، تكون هذه الوثائق والبيانات مسايه وسيسرده ولا يقوم افراد مؤهزون مهتيا بحسدها . وفي هينات كبرد جلد تجتري حرسه وبسرده المواد الاعلامية بطريقة متسمة بالفيرة للبناء على عدد من الجماعات المناححة المنافسة بما فيهم امياء المكتبات ، واءناء البيان . والكبة . وموظفو العلاقات العامة . ومديرو الافراد . ولا توجد في المدة المنحدة هيئة ذات سياسة او تؤدي خدمة مركزه او منسقة على نحو كامل . ونتيجة لهذا . فمن المستحيل ان تعمل شيئا .وى ان تمكن بما يتنا من مسائل حول امكانية تيسر الوثائق والبيانات . عن طلبها . كما ان البحث العلمى الموجود محدود الفائدة هو الاخر من ناحية الاجابة عن هذه الاسئلة اذ ان معظمه محصور في دائرة الدراسات المختلفة بالمكتبة . وبالطلب النوعية محددة من المعلومات ، ووجه خاص ، المعلومات التي تطلبها المجموعات المهنية مثل المخططين والاختصاصيين الاجتماعيين . ونميل هذه الدراسات الى ان تكون مقصورة على المصادر المتبرعة . ولا تقوم الا بمحاولات ضئيلة لمهارة موقف الطلب ، ولنقل . مثلا . مادة المجلات بمادة الوثائق الداخلية او بالسلسلة الكبيرة من الخدمات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن الحصول عليها .

المواءمة بين الطلب والعرض :

تعاد المواءمة بين الطلب والعرض اختبارا حاسرا لاجهزة التوثيق والاعلام . وسواء كان لمثل هذا المفهوم العام قيمة من حيث انه مقياس لفاعليه يمكن ان يكون محلا للجدل فهو مؤثر بالتأكيد على صحة الجهاز العامة . وهو مفهوم بالغ الصعوبة من حيث القياس ، ومن المحتمل انه قادر على التقويم الموضوعى للمواءمة فحسب ، وعلى أية حال ، فان احد اغراض هذه الدراسة هو التقويم الموضوعى للمواءمة وتستخلص بعض الاستنتاجات التجريبية من المواد الاتية : علم الاقتصاد ، التعليم ، انجغرافيا ، السياسة الاجتماعية ، الرفاهية الاجتماعية ، التخطيط والحكومة المحلية .

اولا ، كنقطة عامة : ان المستخدمين يمثلون كلا من المنتجين والوردين للمعلومات والوثائق ، واتهم مصدر للطلب ايضا ، لها الطلاب فيدخلون في مجال الطلب الى حد كبير .

وربما يجب علينا ان نميز بين تعبير الطلب بالنسبة لاي مستخدم فرد : وبين الطلب المشترك او للطلب المعهذى الذى يجرى العمل به تمييزا

دقيقا بحيث يتعين على المستخدم أن يقف منه موقفًا وسطًا . ولنطرح المسألة بشكل آخر ، أى أن المستخدم قد يكون حاجزا من حيث سد الاحتياجات بادخاله لعنصر من التزويد والموسمية . فتشوه هذه العوامل الوافدة بين الطلب والعرض .

وأوراق العمل ، والسلاسل الإحصائية على حدة . والمواد المطلوبة للاقتصاديين وهى أشياء متعارف عليها وتبدو فيها الوافدة بين الطلب والعرض على ما يرام تماما ، كما يمكن الحصول على الرسائل ذات الموضوع الواحد ، وعلى مواد المجالات من خلال الشبكات المتداخلة للاقراض المكتبي والمتطورة بشكل جيد وذلك فى حالة اخفاق عملية التوريد المحلية . والفئة الانجليزية هي اللسان الافرنكى لعلم الاقتصاد . كما ان الخدمات البليوجرافية الخاصة بتحديد مواقع الماده واقتفاء اثرها تعد نوعيه مرتفعة ، وقد تحسنت الرقابة البليوجرافية خلال السنوات العشر الماضية ولكن لا تزال ثمة حاجة الى التحسين فى تغطية الخدمات الثانوية ونشرها . وفى المجال الاكاديمى نجد ان الطلب والعرض متوائمان الى حد معقول جدا فى المؤلفات العادية لعلم الاقتصاد ، اما المستخدمون الصناعيون والتجارىون والحكوميون فيسبوا على وعى بالعمل المتصل بالموضوع والذي يجرى فى الدوائر الاكاديمية ، وربما كان من دواعى سمادة الاكاديميين ان يجدوا مزيدا من الاستخدام العملى لابحاثهم . ويوضح اكثر نعرف ان الوافدة عملية ذات شعبتين تجرى بين المجموعات والاهتمامات العديدة ، وهى مشكلة شائعة فى كل الفروع العلمية وان حل هذه المشكلة النسبة لعلم الاقتصاد ليس ايسر ماحلها بالنسبة للمواد الاخرى .

وتؤدى الاختلافات فى اهتمام المجموعات بالنسبة للتعليم الى تساؤل الباحث عن مدى صلاحية الملاحظات العالية بالنسبة للوافدة بين العرض والطلب ، ولا يمكن ان يكون احد الانماط الناجحة فى مجال من المجالات لتأكيد عملية الوافدة ضمانا لتوظيفه فى مجال آخر من مجالات التعليم وبعبارة اخرى ، ان ما يصلح للباحثين والاكاديميين قد لا يصلح للمهنيين ولرجال الادارة التنفيذية ، ولا بد ان يكون من المحقق ان أى اجراء واحد لتحسين موافدة العرض والطلب بنفسه قد لا يدفع هذه العملية الى الامام سوى خطوات قليلة ، ففى دراسة عن المطومات التعليمية والمدرس (هاونسل ، ال ، ١٩٨٠) رأى انه قد يحدث تحسين كبير كنتيجة فقط لخطة استراتيجية للاجراءات التى كان لديها اهتمام بمفاهيم دور المعلومات فى مهنة التدريس ، ولمستخدم التعليم قبل دخوله فى الخدمة ، وتدريبه أثناء الخدمة ، وفى خلق جهاز أو شبكة تخدم هذا الهدف ، ولايجاد خدمات أنظمة ملائمة ، وفى وضع الاستراتيجيات الخاصة بشئها . وهذا لا يعنى ان الموقف جامد ، أو ان بعض الاجراءات المعينة قد لا يكون لها بعض

الامر . وقد ارتبطت المملكة المتحدة ارتباط وثيقا بعمل الجهاز الاوربي لتوثيق والاعدم والبت العلمى . والذي أسفر عن عدد من التقارير الفنية . وعن معجم متعدد اللغات . وعن سجل لبحوث التقدم ، وعن نشرات تجريبية الحملات الدورية والمواد لسمعية والبصرية ، وثمة اعتراف متزايد أيضا بان المعلومات الخاصة بالبحث والتنمية نادرا ما تصل الى المهنيين الذين من واجبتهم تعلم الكثير منها ، وفي الفترة الاخيرة حدثت مبادرات من جانب كل من المؤسسة القومية للبحوث الذرية ، ومجلس المدارس ، ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بهدف فحص أو تحسين عملية بث المعلومات . وبلا شك . ان هذه الجهود في حاجة الى ان ترتبط بدراسة مكثفة عن استخدام المهنيين لمعلومات بالتتابع منهجية ترمية بدرجة أكثر تضعف في حساباتها البيئة التي يدرس فيها هؤلاء ، وكيفية اتصال بعضهم بالبحض . المسئلة الأساسية هنا هي كيف يتم تقدير الاثر المتوقع لمعلومات : افتراض انها يمكن ان تقدم في شكل يجد فيه المهنيون انهم قادرون على انجسول عليها وعلى استيعابها ، ويمكن البدء بتجريب خدمات اعلامية على درجة عالية من الانتقاء ، اذ ان المجالات النظرية قد صممت قبل كل شيء من اجل الباحثين ، وان ما نحتاج اليه الان ليس الانوعا جديدا من الوسائل البليزجرافية المفصلة وفقا للمتطلبات المختلفة للمدرسين ورجال الادارة التيفيليين .

—

واذا كان الجغرافى مدرسا او باحثا جامعيا تكون فرص اشباع احتياجه حصة على الرغم من ان الحصول على المعلومات قد يتطلب اتفاقا واعيا الوقت والجهد ، بينما يكون للاكاديمى عددا أكثر من الاهتمامات . . والجغرافى التطبىقى احتياجاته ذات مواصفات معينة ومرتبطة بالمسئلة تفورية التي يعالجها ، ويمكن اشباع الاحتياجات الى المعلومات الفورية والى الوثائق من البيانات والمصادر التي قد توجد بالمنزل ، او من سجلات العمل الميدانى ، ولكن ثمة حاجة ضاغطة الى الوعى الحالى العام ، والى البحث الاتفاقى الاسترجاعى العميق ، ويميل الوعى الحالى العام الى ان يكون غير منهجى في أغلب الاحوال ، وقد يوكل البحث في المؤلفات الكبيرة الى أحد الاختصاصيين في الاعلام ، وفي كلا الحالتين نجد الاحتياجات والموارد تتواءم بطريقة محدودة فحسب ، وان اغلبية المستخدمين بصاون وصولا مباشرا الى جزء صغير فقط من المؤلفات ولا بصاون الى غيرها كله ، ومع ذلك فمن السمات المموساة في المملكة المتحدة انها تعمل على تقريب لمستخدمين من الموارد التي يمكن للجغرافى استغلالها اذا ما كانت لديه المعرفة والمهارات التي تمكنه من ذلك ، وقد تكون المواءمة الفورية الفعلية هزيلة في حالة ما اذا كانت عملية المواءمة بالفة حدا من العظم كما هي الحال في اى مكان بالعالم ، كما يجب إيجاد اجابة عن مسالة المواءمة ولو بشطل جزئى بمراعاة

انه قبل التمكن من متابعة العمل الجغرافى فهناك شروط ضرورية مسبقة ،
فى المجال الادامى نجد هذه الشروط تشمل التسهيلات المكتبية
الاساسية ، ومجموعة من نواحي النضج المعقول المتمنى الى جانب امكانيه
الوصول الى المواد الخاصة بعلم الاجتماع والمواد العلمية الاخرى ،
وحيث يتم العمل الجغرافى فى المعاهد البريطانية تستوفى هذه الشروط بوجه
عام ، والحال هكذا فى المجال التطبيقى - والفرق الجوهرى هو ان المدى
الغورى للاهتمام قد يكون اضيق نطاقا .

وفى السيامية الاجتماعية ، يقترح وجوب مقاومة الاغراء حتى يوضع
فى الاعتبار مسألة استخدام الوثائق او البيانات بشكل اقل مما يجب نتيجة
لعدم ملاءمة وسائل تقديم المعلومات او بعض اوجه النقص الاخرى للجهاز
الاعلامى ، ولا شك ان تمه تحسينات معينة كثيرة يمكن ادخالها على الجهاز
الحالى مثل تحسين عملية وضع الفوائد او الاكتشافات الخاصة بالتقارير ،
ومن المهم ان نذكر ايضا ان الاحتياجات والجهاز المطلوب فى ميدان الرفاهية
الاجتماعية للمهنيين مختلفان الى حد كبير ، والادارة الاجتماعية علم ناشئ ،
ولم تتوفر له سوى فترة زمنية قصيرة جدا من حيث اختبار الجهاز الاعلامى
بالحالة التى هو عليها ، ولذلك ، نقبل فبهذه على اساس انه غير ملائم يجب
بذل بعض الجهود لتسهيل استخدامه ، حيث ان جرم المؤلفات التى يفرى
بها مختلة الى حد كبير جدا ، ومن الممكن مهما كانت الاحطاء التى توجد فى
الاجهزة الاعلامية التى تخدم افضل الفروع الضعيفة الراسخة التى تفرى
الادارة الاجتماعية بها نجد ان المطلوب سيكون على الدوام هو تكيفنا الافراد
مع الجهاز لا العكس .

ويظهر الشاهد من الخدمة الاعلامية التجريبية فى مجال الرفاهية
الاجتماعية الدور الصغير نسبيا الذى يقوم به اى تنظيم اعلامى رسمى ،
وان المستخدمين لا يصبون انفسهم فى قوالب حول تنظيم الجهاز الاعلامى
الذى يقدم لهم ، وقد استخدمت « الوحدة الاعلامية » كمصدر وثقى
تماشيا مع خدمتها التى تقدم فى شكل نشرات ، ولكنها اقل فائدة فى
خدماتها الاخرى ، وعموما ، فان هيئة العاملين بهذه الاجهزة غير مدركة
الخدمات التى يمكن تقديمها ، وغير راغبة فى الاستفادة بها بشكل منتظم ،
وربما تسبب طرهم غير الفعالة فى الحصول على المعلومات - اى -
الكراسات ، المصادفة ، الزملاء ، ملفات الحالة وهم جرا - اضطراريا فى
المعارف الثقافية الاكثر ترتيبا ، الا ان ما ذكرناه تراءى راسخ الجذور
فى واقع دنيا العمل الاجتماعى ، وينشئ افتقار المستخدمين الى الوعى من
نقص الاحتكاك الهداف ، لا من مجرد النقص البسيط الظاهر للعيان ، وعلى
الرغم من انه قد يكون للمدخلات فى المقررات التمهيدية او فى ترويج النشرات
شئ من القيمة الا انها ليست كافية فى حد ذاتها لازالة بعض الحواجز

العائنة في طريق التوصل الى المعلومات . ولا يعمل رفض المستخدمين بعض او لكل الخدمات المقدمة الا على تأييد النمط الثابت والكشف عن مواطن الفشل .

وعلى الرغم من أن التخطيط الاعلامي منحاز بقوة في اغلب الاحوال الى الجانب المضي الا ان الجانب المآل يعد على درجة من الاهمية ، ويجري السعى للحصول على المعلومات من هيئات أخرى . والمشكلات هنا ليست في متكالت التوثيق في الحكومة المحلية بصفة عامة ، ومتكالت الواد غير المنتورة بخاصة . ومن المستحيل حقا مناقشة التخطيط على أنه مسألة متمزه عن عملية التوثيق في الحكومة المحلية بصفة عامة ، وما قد يتطلب الامر يعد شيئا هينا . الا وهو تعليم المستخدمين وتعليم المنتجين للوثائق . ومن الممكن تحسين مستوى التخطيط للوثائق بوجه عام ، وقد نشرت مطبوعات غالية الثمن جدا في هذا المجال دون اثبات تاريخ الاصدار او أي بيانات عن الهيئة التي اصدرتها ، ولذلك فالحاجة الى الابداع المركزي يجب التركيز عليها ، كما ان الافتقار الى التحقق من جانب كثير من المنتجين الى احتمالية أن أي شخص آخر قد يكون مهتما بالموضوع هو جزء من المشكلة ، ولذلك تحتاج عملية الرقابة البليوجرافية الى شيء من التنبه ، وبذلك هذا كثير من امناء المكتبات .

ومن الصعب ان نقول الى أي مدى تتم مواجهة العرض والطب في الحكومة المحلية حيث ثمة مشكلات كثيرة ، فعلى الاساس للغاية قد يجد المستخدمون انه من الصعب عليهم التقدم بطبائهم بسبب المشكلات الخاصة بالمصطلحات والعجز عن تعريف حدود الابحاث ، وربما بسبب افتقار المشتغلين بالاعلام الى الخبرة الموضوعية ، ويعتمد التحسين بوجه عام على قيام علاقة عمل اكثر قربا بين المشتغل بالاعلام وبين المستخدم حتى يكون الاثنان على دراية افضل بالمجال الموضوعي وبالطرق المحتملة التي يمكن ان تساعد فيها المصادر الوثيقة .

وبغض النظر عن هذه المشكلات المعقدة الى حد ما فيما يختص بالاتصال واستغلال المعلومات . وهناك صعوبات أساسية أيضا تواجه عملية التعرف على الوثائق والحصول عليها في مجال تكون فيه كمية من المعلومات لافتة للنظر غير منشورة او شبه منشورة او مؤقتة ، او من الصعب تحديد موقعها ، ولقد تركزت الاضواء على جوانب عدم المواءمة في أجهزة الاقراض المتدخل للمكتبة ، و في أجهزة الرقابة البليوجرافية ، كما ان التحسينات الخاصة بانتاج المؤلفات وعرضها خارجيا لازالة الازدواج الذي لا لزوم له بغلبة الواد هزيلة النوعية تعد أمرا مرغوبا لتقليل مشكلة الارش من منابها . ومن المحتمل ان تحسن المواءمة اذا ما ازيلت « العوائق » من القنوات الموجودة ، وثمة بعض التعليقات المستنتجة بمعرفة الباحث في

مجال الحكومة المحلية قابلة للتطبيق بوجه عام . والدور الرئيسي لآى خدمة إعلامية هو مساعدة المستخدمين على القيام بأعمالهم بطريقة أسرع ، وبفاعلية أكثر من خلال تزويدهم بالمعلومات الصحيحة فى الوقت السليم وعلى أساس من المعرفة المناسبة بالاحتياجات الإعلامية . ومن المتكوك فيه هو ما اذا كانت كثير من الخدمات الإعلامية للحكومة المحلية تفعل هذا ام لا . فبى ذلكنايد نحدد المعلومات بمعى ن نراها ومطبوعاتها البيروجرافية تغطى المؤلفات المرتبطة بالموضوع . ولكنها نادرا ما تحاول ان توائم بين عرض المعلومات وبين الاحتياجات ذات المواصفات الخاصة . وان كان هذا منبجا مغبولا من بعض النواحي فى الخدمات ضيقة النطاق التى تؤدى لعدد كبير من السكان المستخدمين . الا انه مع مرور السنين أصبح منبجا محفوظا فى وعاء فسانفهم المهنة كاداة لزيادة الوعى الإعلامى الشامل للمشتغافين فى مجال الاعلام . ومع ذلك احتفظ برواجه رغم قيام الدليل على فشله فى اتباع الاحتياجات الحقيقية للمستخدمين ، ولانه من اليسر جدا ان يسمر فى مجال يكون عرض الوثائق والبيانات فيه على درجة كبيرة من الوفرة . وعلى آية حال . فانه كلما صار المستخدمون أكثر ادراكا لاحتياجاتهم ولوسائل اشباعها فانهم لن يستمروا على ما يبدو فى اقتنابهم بخدمات لا تفعل شيئا سوى ان تضيف المزيد الى الحمل الساحق من العمل الورثى والى شعورهم بجريرة عجزهم .لظاهر عن مجاراة المادة المطبوعة .

استنتاجات :

من الممكن اجراء تغييرات فى الجهاز الإعلامى للعلوم الاجتماعية فى عدد من المستويات :

أولا : تحسين الخدمات المكتبية والإعلامية الموجودة .

ثانيا : ايجاد خدمات جديدة من المحتمل تكاملها مع عمل المستخدمين .

ثالثا : تعديل سلوك المستخدم ، ومثال ذلك ، تعليمه وتدريبه على معالجة المعلومات .

رابعا : تغيير اتجاهات المستخدم ، ومشغل الجهاز الإعلامى من حيث الخدمات الإعلامية ، وقيمة المعلومات وفائدتها .

خامسا : فى امكان الكتاب والناشرين ايجاد نوعيات جديدة من المؤلفات النقدية مثلا .

ومع ان جهاز الاعلام للعلوم الاجتماعية واسع المدى اذ انه يشمل الكتاب والناشرين ، والمكتبات . وعمال التشغيل ، والمستخدمين وبه قوة دافعة وجيشان هائل الا ان تغيير الاتجاه غير محتمل بالجرة ، ولن يحدث هذا تسيير الا بالتدرج ، وتتلخص بعض التغييرات فى جهاز الاتصال للعلوم الاجتماعية والمحتمل حدوثها خلال العقد التالى فيما يلى :

– يمكن تغيير جوانب عديدة في جهاز الإعلام بالنسبة للمهنيين ، ومن
بحسب حالة الخدمات المكتبية التقليدية إن يتعد عن الخدمة انشطيه
القائمة على التخصيص والتخفيف (الذي لا يجب المهنيون استخدامه)
والذي يقوم على المراجع البايوجرافية (الى لا يمكن للمستخدمين
سحاح معها سهولة) ويعتمد على استرجاع الوثيقة (الذي قد يمس
مشكلات عديدة من ناحية العدد المادي للحصول عليها) وحيث تكون
عمالية الاستعراس عن استخدام الوثائق – اذا ما كانت مادية – صغيرة
بد في أغلب الاحوال ، لانها من المحتمل أن يكون كاتبوها من الاكاديميين
والباحثين ، ولا تعالج مشكلات المهنيين بدقة كافية ، ولقد صممت
مجلات المختصات للباحثين قبل كل شيء ، وما نحتاج اليه الان ليس
نوعا جديدا من الوسائل البليوجرافية التي تغطي احتياجات المدرسين
ورجال الادارة التنفيذية المختلفة تمام الاختلاف .

– اذا كان من الواجب على المهنيين انفسهم المشاركة في العمليات
استرجاعية ربما يتطلب الامر وسائل بليوجرافية جديدة ، واذا كان
الوسطاء الاعلاميون سيقومون بتقديم الخدمات الاعلامية لهم ، فقد تكون
وسائل التقليدية كافية من حيث المبدأ على الأقل ، مع ان الامر قد
يتقضى أن تكون هذه الوسائل على درجة أعلى من حيث انتقاء وتمييز المادة
المدخنة في الوسائل البليوجرافية ، ومن حيث استخدام الوسطاء
انها بدرجة تنسم بتمييز أكبر لنضمن أن المعلومات التي تقدم
المهنيين مرتبطة بالمشكلات الحالية وبمهام العمل .

– قامت الخدمات الخاصة بالاكاديميين والباحثين من الناحية
التقليدية على اساس المكتبة والمراجع ، وتوقع المستخدمون بصفة عامة
اوارادوا فعلا القيام بانفسهم بكثير من العمليات الاسترجاعية ، كما
وضعت مواد الهائة للخدمات الاعلامية والمكتبية من اجل الاكاديميين ،
ومع ان الجهاز قد يظهر غير سلس للقياد بالنسبة للغريب عنه (واقع
الحال ، ان كثيرين لا يستخدمونه بطريقة عقلانية فعالة من حيث التكلفة)
الا أنه يمكن الاستنتاج بأنه يؤدي وظائفه بطريقة حسنة ومعقولة ،
وقد ادخلت تحسينات عديدة على الخدمات الاعلامية على مدى السنين ،
ولكن ما زال ثمة نواح كثيرة يمكن تحسينها ، ونخلص من هذا بان أفضل
وصف لهذه الطريقة هو ما سمي بعبارة « التناغم الجميل » . ولكن
التغييرات الثيرة في هذا المستوى بعيدة الاحتمال .

– ان التغييرات القائمة أصلا على النظريات التقنية ، والتي تعد
اساسية بطبيعتها ، تحدث في نشر المؤلفات الاولية والثانوية ، ولا شك أن
هذه التغييرات مستتب وجودها بشكل متزايد في العقد التالي .

- يتوقع أنصار النشئيل أن تبنى لخدمات أوسر جرافية حدوث تغييرات عميقة في كل الخدمات الإعلامية مع أن بعض هذه التغييرات ستؤثر في الأكاديميين والباحثين ، وأن بعضها لن يكون له تأثير مباشر على الأقل ، ومثال ذلك ، الترتيب الفوري للكتب وإدارتها
ويبدو أن الاسترجاع الفوري بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية سيظل على مستوى المراجع البليوجرافية . وربما يفقد محدود في مجال إرسال المستحضرات والمتون سلكيا و بالراديو . كما سيكون استرجاع البيانات الخام محدودا في معظم فروع علم الاجتماع . ولدى مجالات معينة (مثل ، المبنى النموذجي في علم الاقتصاد) . ويبدو أنه سيكون لتورة التسجيل الفوري أثر عظيم .

- من المؤكد أن مزيدا من التغييرات الأساسية مطلوبة في الخدمات الأكاديمية للمهنيين ، وأنواع أن بعض المسحذات الموصوفة في تجربة « ويلتشير » تشمل كثيرا من أوجه الانحراف في الخدمات المكتبية التقليدية ولداول الوثائق .

- لا ينبغي على المرء أن يقلل من شأن تغيير الاتجاهات في المعلومات والخدمات الإعلامية ، وفي طبيعة أهداف العلوم الاجتماعية بوجه عام . ولا تزال هناك تساؤلات جوهرية تدور حول نمو المعرفة وهيكلها في هذه العرور العنمية لم تناقش أو تبحث حتى الآن ، ولقد استفادت العلوم الاجتماعية (والمجالات المرتبطة بها) طوال هذا القرن بالخدمات الإعلامية والمكتبية القائمة على النمط الخاص بالاتصال العلمي ، ومع ذلك فلا يزال هناك سبب للاعتقاد في الوقت الحاضر بأن طبيعة البحث ، والمكتبية ، والتقدم ، والثقافة تختلف في العلوم الاجتماعية أساسا عن طبيعة هذه العناصر في العلم . كما تعد إعادة النظر في الخدمات الإعلامية والمكتبية أمرا مناسباً من حيث التوقيت لأن معظم العلماء الاجتماعيين لم يشيروا أى نوع من الجدل حول استمرار الخدمات القائمة .

- وأخيرا ، يبدو أن العقد التالي سيشهد زيادة بطيئة في المؤلفات التي تكتب خصيصا للمهنيين ، وفي الواقع ، قيام المهنيين أنفسهم بتأليفها ، ونحن على وشك أن نشهد ظهور مؤلفات في علم الاجتماع التطبيقي يتعدى تحديدها ، وتتسم بكثير من سمات المؤلفات التطبيقية . وسيكفل هذا بالنسبة للجزء الأعظم من المؤلفات أن تكون محتويات الوثائق مرتبطة بشكل واضح بمشكلات المهنيين وبعاءهم . كما سينتج عن ذلك حتما اضمحلال الاعتقاد بوجوب تعرض المهنيين الكم الهائل من المؤلفات التي كتبها الأكاديميون والباحثون أساسا ، وستكون المؤلفات التطبيقية ذات أجزاء أسلس قيادا من السلسلة القائمة والتي يظن أنها ذات فائدة عامة للمهنيين .

وجوب إنشاء شبكة إعلامية للاتصالات تيسيراً للنشر المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان

وردت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة فقرتان هامتان ، تنص أحدهما على : « اتقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتنص الأخرى على تأكيد ميثاق جديد بحقوق الإنسان الأساسية . . . » : وقد أشار دستور منظمة اليونسكو الى هذين النصين حيث ورد فيه أن الفرض من تأسيس المنظمة هو « توطيد السلم والامن بتعزيز التعاون بين الأمم عن طريق التربية والعلوم والثقافة : بقصد زيادة احترام الأمم قاطبة ، لمبادئ العدالة ، وحكم القانون - وحقوق الإنسان : وحرياته الأساسية التي أكدها . . ميثاق الأمم المتحدة » ١ هـ .

لذلك كان السلم : وحقوق الإنسان « من الأغراض الرئيسية لأمرة الأمم من المنظمات المختلفة . . ويلتقى هذان الغرضان في اليونسكو في قسم العلوم الاجتماعية المنفرع من إدارة حقوق الإنسان والسلم .

وجدير بالذكر أن هيئة العمل الدولية قد وضعت في ١٩١٩ ، أي قبل وجود الأمم المتحدة ذاتها « سلسلة كبيرة من الاتفاقيات الهادفة الى حماية حقوق العمال : والأطفال : والنساء في مجال عملهم . على أنه منذ قيام الأمم المتحدة تجلّى الاهتمام بحقوق الإنسان وحمايتها في الوثائق الدولية على المستوى العالمى والإقليمى والقومى ، وتم تأييدها وتنفيذها

الكاتب : مارتا إيمانز

الأمم العام (حتى يولييه ١٩٨٠) لهيئة المعو الدولية
الجازد على جازد نويل للسلام في ١٩٧٧ ، وجازد الام
المحدة لحقوق الانسان في ١٩٧٨ ، وهو الان رئيس اللجنة
الدولة لانساء نظام درلي لوبيق حقوق الانسان .

الترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للغة وسابقا وليس
مسروع الالف كتاب بوزارد التعليم .

بوسائل مختلفة ، حكومية وغير حكومية . وقد صيغت حقوق الانسان في
ميثاقين دوليين تم اعدادهما والتوقيع عليهما في ١٩٦٦ . وسرى مفعولهما
في ١٩٧٠ : اولهما « ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » ،
وهو يؤكد حق العمل (المادة ٦) ، كما ينص على الظروف المناسبة والعادلة
للعمل فيما يتعلق بالاجور ، والاجر المتساوى للعمل المتساوى ، وسلامة
بيئة العمل ، ويتضمن ايضا نصوصا عن ضرورة توفير الراحة ، والفراغ ،
وساعات العمل المناسبة ، وتنص المادة (٨) على حق حماية وتعزيز هذه
المبادئ ، وذلك بتكوين النقابات والانضمام اليها . وتنص المادة (١٣) على
الحق في الضمان الاجتماعي والنمو الثقافي .

اما الميثاق الثاني فهو « ميثاق الحقوق المدنية والسياسية » . وهو
ينص على حماية حق الحياة وسلامة الفرد (تحريم التعذيب والاسترقاق
والسخرة) والحريات الشخصية (حماية الفرد من السجن التعسفي)
(المواد ١ - ١١) ، كما ينص على-حريات أخرى منها حق الاجنبى فى الا
بطرد طردا تعسفيا ، وحرمة الحياة الخاصة ، وحرية التفكير والضمير .
واختيار الدين ، وحرية التعبير ، والمشاركة فى الحياة السياسية ، وحرية
الاجتماع ، والاشتراك فى الجمعيات مع الغير .

وتتضمن الوثائق الإقليمية السارية الآن في أوروبا وأمريكا مبادئ مماثلة . وتعترف بالمسئولية الدولية عن الحقوق الواردة في هذه النصوص ويجرى حاليا في افريقية اعداد وثيقة لحماية حقوق الانسان على اسس معاملة تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية .

وقد شكلت الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة لجانا تنفيذية اضافية لتعزيز وحماية حقوق الانسان المصه باختصاصات المنظمات المختلفة . مثال ذلك انه قد شكلت تحت رعايه لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة . وبعبارات من ابيهميه العامه ، لجان خاصة للنظر فى مشكلات حقوق الانسان التى خلقتها التعرقه العنصريه فى جنوب افريقيا ، وحقوق الانسان للأشخاص المقيمين فى الاراضى التى تحتها اسرائيل فى الشرق الاوسط ، وانتهاكات حقوق الانسان فى شيلي . وتشكل لجن اخرى للنظر فى الحالات التى تنتهك فيها حقوق الانسان بشكل خطير فى بعض البلدان ، وفى 'اليونسكو' تتلقى لجنة الاتفاقيات والتوصيات الخاصة بالتعاجيل « رسائل » تتعلق بانتهاك حقوق الانسان وتدخل فى دائرة اختصاص 'ايونسكو' . وتتخذ هيئة العمل الدولية عددا من الإجراءات المتعلقة بعدد تقارير عن تنفيذ كثير من الاتفاقيات وقصى الحقائق ، والتوفيق فى المنازعات .

وفى كل هذه الاجراءات المشتركة بين الحكومات تقوم الهيئات الدولية غير الحكوميه بدور مستمر ومعترف به : فمن حقها ان تضم بعض الوثائق لتكون محل نظر ان لهات المختصة ، ون تدلى بشهادتها مشافهة أو كتابة . ومن الهيئات هيئة العفو الدولية ، واللجنة الدولية لرجل القانون ، ما لا شان له الا حماية حقوق الانسان ، وتعزيز حكم القانون . ومنها ما يضع برامج محددة لحماية وتعزيز اعضائها كمنظمات العمال ، والهيئات المهنية وعندما يهتم بتنفيذ المبادئ الاولى والدفاع عن حقوق الانسان بصفة عامة (كالهيات الدينية ، والمؤسسات الاكاديمية ومعاهد حقوق الانسان . وكل هذه الهيئات من حكومية وغير حكومية ، ذات صفة عالمية من حيث العضوية ، ومتعددة من حيث النزعة الفكرية والايولوجية .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الموحد والعام والقانونى بحقوق الانسان . فانه لم يوجد حتى الآن نظام عام وموحد لمعالجة المعلومات الخاصة بحقوق الانسان .

ولا يخفى ان اعلام الناس بحقوق الانسان وتعريفهم بها ضرورى لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها ، سواء على المستوى الدولى أو القومى . فالدون ان يعلم الناس بوجود حقوق الانسان لا يستطيعون ان يسعوا الى حماية أنفسهم من أى ظلم يقع عليهم ، وبدون ان يعرفوا أن حقوق

الإنسان تتعرض للانتهاك لا يستطيع أى فرد أو جماعة ان يسعى الى حماية هذه الحقوق من العدوان عليها . ولذلك يتطلب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ان يعلم الجميع كل شئ عن هذه الحقوق . ولا ريب ان تعليم الناس حقوق الانسان ضرورى ، لكى يعرفوا ان هذه الحقوق نسرى على الجميع ، وان كل الحكومات تعترف بها كخطوط هادية للسلوك على المستوى القومى .

وقد اكد اسبجورن ايد فى مقاله « حقوق الانسان فى المجتمع العالمى » ان فكرة حقوق الانسان ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الدولة حيث : « ان فكرة حقوق الانسان لا معنى لها الا فى اطار مجتمع منظم به اجهزة ذات سلطة » . وعند السعى لتعزيز وحماية حقوق الانسان على المستوى الدولى نجد ان الدولة هى الجهة التى ينتظر منها (او التى يمكن) ان تملك المعلومات الخاصة بالظروف السائدة فى المنطقة التى تسيطر عليها . ومن ناحية اخرى فان الدولة نفسها هى التى تتعرض لسهام النقد اذا انتهكت حقوق الانسان . ومن هنا لم تكن الدولة وحدها هى المصدر الكافى للمعلومات الخاصة بحقوق الانسان . وهذا امر مفهوم ضمينا بدليل تشكيل كثير من اللجان الدولية للتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان . كايقاد ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وكالدراسات التى تطلبها لجنة حقوق الانسان ، وكمحاكم حقوق الانسان القائمة فى أوروبا وأمريكا ، وحق الفرد فى التظلم أمام المحكمة الدولية التى نص عليها ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وما شابه ذلك من النصوص التى تضمنتها الاتفاقيات الإقليمية . ويلاحظ أن دور الهيئات غير الحكومية (ه غ ح) معترف به فى هذا المجال بموجب نصوص خاصة تقضى بتحويل (ه غ ح) حق تقديم ما لديها من معلومات عن انتهاكات حقوق الانسان لتنظرها المحاكم الرسمية التى تشكلها الهيئات الدولية .

وهناك أيضا ، مسئولية دولية مسلم بها عن تعزيز حقوق الانسان ، فالمعلومات الخاصة بحقوق الانسان مطلوبة للبرامج التعليمية والبحثية تضعها وتشجعها المنظمات الدولية . وينص مشروع السنوات السبع لليونسكو عن السنوات ١٩٨١ - ٨٧ على :

١ - انشاء مؤسسة دولية لجمع وتبويب وتوزيع المعلومات ، وذلك لتعليم حقوق الانسان وتبادل المعلومات الخاصة بالبرامج التعليمية ، والدروس القائمة حاليا بشأن حقوق الانسان على كل المستويات ، وكذلك الخاصة بالبحوث المتخصصة .

ب - انشاء هيئة اتصال دولية من مدرسى حقوق الانسان.

ج - انشاء معاهد اقليمية لتدريس مادة حقوق الانسان والبحث

فيها .

د - اعداد معجم لحقوق الانسان ، وكذلك دائرة معارف خاصة
بها .

هـ - المقارنة بين الدراسات الخاصة بالسلم والأخلاق بحقوق
الانسان .

و - دراسة وتعديل الطرق التربوية المتبعة حاليا في تعليم
حقوق الانسان .

ز - تطوير الطرق المتبعة في وسائل الاعلام لنشر المعلومات الخاصة
بحقوق الانسان .

وكذلك يتضمن مشروع البرامج للسنوات ١٩٨١ - ٨٣ برنامجا
كبيرا في قطاع التعليم ، لتدريس حقوق الانسان ، والسلم ، والتفاهم ،
الدولي ونشر المعلومات عنها .

ويحتل الاعلام بحقوق الانسان مكانا بارزا في البرامج الدولية
المماثلة في معظم الهيئات الدولية ، حكومية كانت ام غير حكومية .
وهناك كليات في جامعات كل القارات تتولى تدريس حقوق الانسان .
وتوجد معاهد لحقوق الانسان ، ويتم الانشاؤها في آسيا ، وافريقية ،
وامريكا اللاتينية ، واوروبا ، والشرق الاوسط . الا انه على الرغم من
هذا الاهتمام التنظيمي والدولي ، والسياسي ، والاكاديمي بحقوق
الانسان لا يوجد حتى الآن اي مرجع لحقوق الانسان او اي نمط
للتبادل بين مثل الهيئات التي يحتل الاعلام بحقوق الانسان جزءا
هاما - ان لم يكن رئيسيا - من برامجها .

ولا توجد طريقة مقررة لتبويب ، وتخزين ، واسترجاع ، وتبادل
المعلومات ، الخاصة بحقوق الانسان . صحيح انه توجد مجموعات هامة
من هذه المعلومات ، ولكن لا توجد اي رابطة بينها . وقد اتبعت هيئات
كثيرة طرقا خاصة لجمع المعلومات ، ولكن ما جمع منها ليس معروفا لمن
هم اقدر على الاستفادة منها ، او لن يركزون في بحوثهم اعمال غيرهم .

ولا شك ان الافتقار الى المايه الفنية في توصيل المعلومات الخاصة
بحقوق الانسان لا يهم الهيئات الدولية فحسب ، بل يهم ايضا الوزارات
القومية مثل وزارة الخارجية ، والعدل ، والصحة ، والعمل ،
والداخلية . وتدعو الضرورة الملحة الى وضع الطرق الفنية لمعالجة
المعلومات في هذا المجال المتخصص في ضوء تطور تكنولوجيا الاعلام ، ونمو
المؤسسات المتخصصة في ابحاث حقوق الانسان وتدريسها ، وحمايتها .
وما لم تعالج هذه المشكلة بطريقة مناسبة وصحيحة عن طريق الامم المتحدة
وأجهزتها المتخصصة فانه يخشى ان تجمع معلومات جديدة طبقا لنظم
متنافرة مما يعد نكسة خطيرة للعمل في هذا الميدان .

الموقف الحالي

يتضمن القانون الدولي مجموعة شاملة من المعايير لحقوق الإنسان ، وذلك عن طريق الاتفاقيات الدولية والمعايير الدولية التي وافقت عليها الهيئات المختصة . على أن التفاصيل الدقيقة لهذه المعايير غير معروفة في كل مكان ومن البديهي أيضا أن الواقع الاجتماعي والسياسي بين الدول وفي داخلها يجافي الأماني والمطالب التي تنطوي عليها هذه المعايير .

وأزاء هذه الظروف يتطلب الأمر توافر المعلومات عن ثلاثة جوانب من موضوع حقوق الإنسان : (١) محتوى معايير حقوق الإنسان . وسبيل تمزيقها (ب) الواقع العملي في النطاق التي تحكمها معايير حقوق الإنسان (ج) توافر المعلومات عن كيفية سد الفجوة بين الواقع والمعايير ، وذلك للمطابقة بين المعايير والواقع . ومن هنا كانت المعلومات مطلوبة من أجل تعليم حقوق الإنسان ، والبحث فيها ، وتنفيذها .

فأما تعليم حقوق الإنسان والأجهزة الموجودة التي تتولى حمايتها فهو جزء من البرنامج الحالي لكثير من المنظمات والمؤسسات . ومسئور دواعي الأسف أن التعليم ليس هو الشغل الشاغل لأي من الهيئات الكبرى . صحيح أن حقوق الإنسان جزء من البرامج التعليمية بالجامعات في جميع أنحاء العالم ولكنها تدخل في مناهج كلية الحقوق ، وبذلك لا تحظى بجمهور عريض من الدارسين . وتبلل الجهود لتوسيع نطاق النشاط التعليمي في مجال حقوق الإنسان ، وجعلها من المواد الدراسية في المدارس الثانوية ، بل الابتدائية . ولهذا كان توحيد المعايير والمصادر الإعلامية على أعظم جانب من الأهمية إذا أريد أن تكون البرامج الدراسية موضوعية ، وإذا أريد تحاشي ازدواج في البحث والمادة التعليمية .

وليس من الصعب النهوض بتعليم المعايير الحالية بفضل مساعدة الهيئات الدولية مثل اليونسكو ، وهيئة العمل الدولية ، وكثير من المؤسسات الجامعية والتعليمية التي تتبنى وتؤيد البرامج الدولية ، وتتولى تنفيذ المبادئ الدولية . وهناك حاجة إلى ترجمة بعض المواد وتيسيرها للطلاب حيث لا تتوافر في الوقت الحاضر . ويجب دعم القرارات الداعية إلى تعليم حقوق الإنسان بالاموال اللازمة ، لتمكين الحكومات والمؤسسات التي تدعمها الحكومات من نشر مبادئ حقوق الإنسان والإعلام بها . ويمكننا أن نتوقع بالمعونة من جانب الهيئات غير الحكومية كالكنائس والجمعيات القانونية . ولكن هذه الهيئات ، تفتقر إلى المساعدة والتشجيع من جانب السلطات القومية والدولية . وهناك أيضا حاجة إلى توسيع نطاق التعليم بحيث يشمل الدوائر التي تجهلها أو تتجاهلها كدوائر البوليس ، والسجون ، والمحاكم ، والمؤسسات النيابية والمصالح الحكومية .

وكثيرا ما نرى هذه الدوائر ان الحديث عن حقوق الانسان والمبادئ الدولية ضرب من الدعوات الهدامة .

ويجب الا تكون معايير او مبادئ حقوق الانسان موضعاً للخلاف والجدال . صحيح ان الحديث عن وجود فجوة بين المبادئ والواقع الذي نشاهده كل يوم يثير كثيرا من الحساسية ، ولكن هنا ايضا حاجة ملحة الى نظام متفق عليه لتبادل المعلومات . وصحيح ان المعلومات العامة عن انتهاكات حقوق الانسان متوافرة ، ولكنها ليست في متناول المدرسين الذين لا يعمون اليهم يمكنهم بالاستفادة من بعض المصادر مثل التقارير الحكومية . ووثائق نالام المتحدة ، ومطبوعات الهيئات سير الحكومية . وانه ان دواعي الاسف انه لا يوجد سجل مركزى منسق ونظام للتبويب والتصنيف في هذه المجالات المتخصصة ، مما يؤدى أحيانا الى ان يكون الحصول على المعلومات بطريق الصدفة ، لا بطريقة منهجية منظمة . وما لم تتوافر المعلومات العامة فانه يختل ان يتهم المدرسون بالتحيز في دروسهم وان يتعرضوا لسهام النقد الذى لا ينجيهم منه سوى وجود منهج منظم للمعلومات .

والجانب الثالث لموضوع الاعلام بحقوق الانسان هو بدل الجهد لسد الفجوة بين مبادئ حقوق الانسان ، والواقع العملى لتطبيق هذه المبادئ . وهنا تظهر ايضا الحاجة الى الوقوف على المعلومات والواد المتاحة في هذا الصدد . ومن المصلحة العامة ان تكون الخطط والبرامج ، والقوانين واللوائح معروفة للمدرسين ، اذ يجب ان يكون تدريس حقوق الانسان تجربة ايجابية مبناها معرفة مدى التقدم ، وكذلك معرفة اوجه القصور في حماية هذه الحقوق في كل المجتمعات .

وتتراكم البحوث في كافة مجالات حقوق الانسان مما يدل على الاهتمام الشديد بهذا الموضوع خلال السنوات الاخيرة . وتجرى البحوث على كافة المستويات وتتركز على معايير ومبادئ حقوق الانسان ، كما تتركز على انتهاك هذه الحقوق والفجوة بين المعايير والمبادئ وبين الواقع الفعلى ، وهناك ايضا بحوث هامة للتوفيق بين مختلف المعايير والمبادئ التى تبدو متعارضة أحيانا . وان تحليل المواقف المتصلة البطالة ، والضمان الاجتماعى ، وظروف العمل ، واستخدام الاطفال ، والتخطيط الاقتصادى ، والظروف الصحية ، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات ، ليكشف لنا عن بعض اوجه التعارض التى ينبغى فحصها والنظر فيها . ولكى يكون التحليل مجديا يجب ان يعتمد على معلومات سبق اعدادها وتوفرها . ويجب ان تكون هذه المعلومات سهلة المنال ومسلما بهلة ، وان يكون مصدرها قابلا للتحقيق والتثبت من جانب الباحثين .

ولا يمكن احرار التقدم في سبيل التوفيق بين مبادئ حقوق الانسان وتعزيزها على اساس المساعدة العريضة التي نصت عليها المواثيق الدولية الا بمساعدة البرامج البحثية التي تتعثر حاليا بسبب الجهل بالمصادر الموجودة . وهذا ينطبق على البحوث الجامعية ، وبالأذات على البحوث التي تقوم بها الهيئات الدولية والمعاهد المتخصصة في حقوق الانسان . ومن امثلة هذه الهيئات اللجان والمحاكم الاقليمية التي شكلت في استراسبورج وسان خوسيه (كوستاريكا) بمقتضى الاتفاقيات الاقليمية الخاصة بحقوق الانسان . وتنشأ في افريقية حاليا معاهد للبحوث ، وقد تم احرار تقدم كبير في سبيل اعداد اتفاقية جديدة لحقوق الانسان . وكثيرا ما يؤكد الباحثون انه لكي يتسنى توفير اسباب الاحترام لحقوق الانسان ينبغي النظر اليها على انها جزء من الثقافات الاقليمية السائدة . وفي آسيا عدد من معاهد ومراكز حقوق الانسان ، ولكن - للأسف - لا توجد اتفاقيات اقليمية او شبه اقليمية .

وما من احد في مجال البحوث الخاصة بحقوق الانسان يستطيع ان يعمل وحده . ولكي تؤثر هذه البحوث ثمرتها يجب ان تقوم على اساس ما يجري في البيئة ذاتها . ومعلوم ان حقوق الانسان مسألة اجتماعية ؛ لا نظرية ، ويحتاج الباحثون في قضايا يتصل بعضها ببعض ان يكون احدهم على علم بابحاث زميله . واذا صرفنا النظر عن تعليم حقوق الانسان والبحث فيها ، وجدنا ان الاعلام بها ضروري لحمايتها ، ولا يمكن تنفيذ مبادئها ما لم يكن للقانونون بتنفيذ الاتفاقيات الدولية على علم بمدى احترامها او انتهاكها .

هذا وشبكة المنظمات ، والمعاهد ، والافراد % التي يحتمل ان تتألف من المختصين بتنفيذ معايير حقوق الانسان ، شبكة واسعة النطاق . وواضح انه ما لم يوجد نظام مشترك يربط هذه الهيئات ، فان كل الجهود التي تبذل في هذا السبيل سوف تتعثر ، وتصبح بلا جدوى . وتنظم هذه الشبكة الحكومات والهيئات غير الحكومية والمنظمات المشتركة بين الحكومات والافراد ومعلوم ان مسؤوليات هؤلاء جميعا معروفة وكذلك معايير حقوق الانسان معروفة ولكن قنوات الاعلام ليست كذلك .

ومن المشكلات الحالية الاخرى ان كثيرا من المعلومات المتاحة ليست منصبة على معايير حقوق الانسان . ويمكن الاستعانة بالتعطيل الاقتصادي او للقواعد القانونية التي ارسنها المحاكم الدولية في توضيح القضايا المتعلقة بحقوق الانسان ، ولكنها لا تهدف او لا تتجه الى استخدام المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . ولهذا ضرران ، وبيان ذلك ان عدم تصنيف حقوق الانسان في مكتبة قانونية يجعل البحث او اعداد مادة التدريس امرا

متعذرا في غياب مختارات مناسبة سابقة ، حيث لا يجد طلاب القانون المتمومون بحقوق الانسان مرجعا في الموضوعات المتصلة بهذه الحقوق. وهذا النقص ينطبق ايضا على معايير الجوانب الاخرى لنوعية الحياة ، التي نطيقها الوثائق أو المعايير : ولكن ليس لها مكان معروف في الوثائق الانصادية أو الاجتماعية .

وكثيرا ما تكون المعلومات متاحة بشأن التغييرات التي طرات على ارضاع الاقليات ، سواء على المستوى الدولي أو القومي ، مما له صلة بمعايير حقوق الانسان ، ولكن لا يمكن تمييزها أو استرجاعها بسهولة بواسطة الباحثين أو المدرسين .

وأخيرا توجد فروق كبيرة حاليا بين تخزين المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان بين دول « الشمال » ودول « الجنوب » . فالمعلومات الخاصة بالعالم الثالث اقل مما هو مختزن ومسترجع في الدول الغنية حيث البحوث أكثر انتشارا : والمصادر أكثر تطورا .

اقترح انشاء نظام دولي

لتوثيق حقوق الانسان

ان معايير ومقاييس حقوق الانسان موجودة ، واجهزة حماية حقوق الانسان وتعزيزها موجودة ، والالتزام والاهتمام الدولي بحقوق الانسان موجود ، ولكن الذي ليس بموجود في الوقت الحاضر هو النظام الذي ييسر ويربط الجهود الحالية والمستقبلية التي تبذل في سبيل جمع ، وتخزين ، واسترجاع المعلومات الخاصة بحقوق الانسان .

ولقد كان هذا الموضوع من الامور التي استشارت فيها اليونسكو ذوى الرأى في مارس ١٩٨٠ ، استجابة لتوصية وردت في الوثيقة النهائية لؤتمر دولي من تدريس حقوق الانسان ، دعا الى عقده المدير العام لليونسكو في فيينا ، ١٩٧٨ . وكانت المشكلة هي ايجاد الطرق والوسائل لانشاء نظام منسق لتوثيق حقوق الانسان . وكان المفهوم ان ذلك ليس دعوة الى اقامة نظام ينتج المعلومات ، بل يحدد الطريق للتعاون الدائم بين المؤسسات ، وفقهاء القانون ، والباحثين والمدرسين المتخصصين في حقوق الانسان ، تيسيرا لتبادل الخبرات والمعلومات . ويحسن ان يشتمل على الانواع الآتية من الوثائق :

- ١ - الوثائق الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان .
- ٢ - القوانين القومية الخاصة بحقوق الانسان .
- ٣ - المؤلفات التي تتناول هذا الموضوع .

٤ - المواد التعليمية عن حقوق الإنسان .

على أن الوقت لم يسمح بتوسيع نطاق الاستشارة بحيث تشتمل التفاصيل والمشكلات المتعلقة بتنفيذ المشروع الضخم الذي أشار إليه مؤتمر فيينا أو لجنة العمل التطوعية التي ظلت تجتمع منذ ١٩٧٩ للأعداد لنظام دولي لتوثيق حقوق الإنسان (ن د ت ح ١) .

وقد ادرجت اليونسكو بالفعل في برنامجها للفترة من ١٩٨١ - ٨٣ إنشاء معاهد اقليمية لتدريس وبحث حقوق الانسان ؛ وانشاء دراسات متخصصة وكراسي لحقوق الانسان في الجامعات . وستنظم دراسات عن حق الاتصال تحقيقا لهدف « احترام حقوق الانسان » (رقم ١ - ١) . ويقضى برنامج الفترة من ١٩٨٠ الى ٨٣ تحت موضوع « تعزيز البحوث وتبادل المعلومات ، وتدريب الباحثين في مجال الاتصال (رقم ٩ - ٣) .
بانشاء :

« شبكة من مراكز التوثيق المختصة بابحاث الاتصال ، وتعزيز اتصالات اليونسكو ... لكي تصبح نواة فعالة للشبكة العامة التي سوف تقدم قدرة أوفى من المعلومات وخدمات التوثيق للدول الاعضاء وللباحثين ومراكز البحوث ، كما انها سوف تتوسع باستمرار في استخدام الكمبيوتر » .

وهذا الضرب من الاهتمام بالاتصالات في مجال حقوق الانسان هو الامر المطلوب الآن على وجه الاستعجال . والواقع انه يمكن اتخاذ خطوات مبدئية في هذا السبيل في اطار البرامج الحالية لليونسكو ، والمؤسسات الاكاديمية ، وغير الحكومية .

وخلاصة الاقتراح بانشاء (ن د ت ح ١) وهو ايجاد نظام لربط جميع المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . وتحقيقا لهذا الغرض يجب ان ننشئ في النهاية طارا لربط كل المراكز الاقليمية أو المتخصصة في هذا الشأن . وبسبب صورة لذلك هو انشاء « وحدة تنسيق » تقوم بالاعلام عن المعلومات الموجودة ، كما تتلقى هذه المعلومات . ويجب ان ينشأ على وجه الاستعجال نظام مشترك تابع للامم المتحدة لتصنيف المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . ويجب ابلاغ هذا النظام لكل المشتغلين بتعليم حقوق الانسان وتنفيذا معايير حقوق الانسان . وقد اتخذت الخطوات الاولى في هذا السبيل ، اذ تبذل اليونسكو كل جهد لاعداد قوائم بمجموعات المواد الخاصة بحقوق الانسان . وتجرى البحوث الاقليمية لهذا الغرض . وتبذل الجامعات والمراكز العلمية كل جهد للتفرقة بين حقوق الانسان : وغيرها من العلوم الاجتماعية . ولكن الامر لا يزال مطلبا لانشاء وحدة

مركزية لتنسيق الجهود . وجمع شمل كل من يهمهم الامر في أسرع وقت ممكن .

وقد شكلت لجنة عمل دولية للعمل على انشاء نظام جديد للتوثيق ، وكلفت بدعوة جميع المختصين إلى الاجتماع في ١٩٨١ ، وهي على اتصال بكثير من الهيئات التي تعنى بوضع مثل هذا النظام في المستقبل . وقد كلف المعهد النرويجي للكمبيوتر والقانون باعداد دراسة عن جدوى هذا النظام . وقد الحقنا بهذا المقال شرحا فنيا موجزا لاقتراح انشاء (ن د ت ح ١) .

وقل من الباحثين من يرى ان كلمة « حقوق الانسان » تصف نوعا عريضا ومشروعا من السلوك الانساني الذي يتطلب دراسة شاملة كغيره . واثق لتجد ان الهيئات الدولية متقدمة على دولها في هذا الفرع من العلوم الاجتماعية .

ملحق : النظام الدولي لتوثيق

حقوق الانسان (ن د ت ح ١)

شرح فني لاقتراح وضعته لجنة عمل غير رسمية
برئاسة مارتن اينثال

الاقتراح بانشاء (ن د ت ح ١) يتالف من العناصر الآتية : شبكة حقوق الانسان : المشتركون والمتنفعون ، والمراكز الاقليمية المختصة ، التي تربطها معا وحدة تنسيق مركزية او نوايا ، مهمتها تنظيم وتخزين وتقديم المراجع الاعلامية لكافة المعلومات الموجودة في النظام على اى مستوى .

يفطى نظام (ن د ت ح ١) كافة جوانب تخزين واسترجاع المعلومات ويستخدم احدث التطورات في تكنولوجيا الكمبيوتر . ومن ناحية اخرى فان النظام يمتاز بالرونة ، اذ يسمح باستخدام مختلف التطورات في معالجة المعلومات واسترجاعها ، بحيث يمكن استرجاع المعلومات على المستوى الاقليمي و / المحلي - صفة خاصة - بالطرق اليدوية على نحو يفي بالفرض المطلوب .

والمراكز الاقليمية / المتخصصة مستقلة في كيانها وفي جمعها للمعلومات . وهي ترتبط بالنواة المركزية ، وتضطلع بمسؤوليات معينة في نطاق مجالها التخصص ، وفي الاطار الموضوعي المتفق عليه للخدمة التوثيقية . ولما كان التوثيق سوف يتم اساسا في المراكز الاقليمية / المتخصصة ، فان هذه المراكز سوف تتحمل ايضا مسؤولية لانشر المعلومات التي يطلبها المتنفعون ، حيثما امكن ذلك . ويستهدف النظام ايضا

تقديم خدمة احتياطية في المراحل المناخرة لانشاء النظام . وذلك بنتاج الميكرو فيلم لتيسير نشر المعلومات .

والمراكز حرة في استخدام التكنولوجيا المناسبة لتخزين وصيانة مجموعتها . وفيما يتعلق بنقل مراجع المعلومات الى وحده التنسيق . تلزم المراكز بنقل كامل وسريع لكل المراجع المناسبة . كما تلزم باستخدام الطرق القياسية في معالجة المعلومات . والتدريب على هذه الطرق امر ضروري وسوف يتم توفير اسبابه .

وسيكون باب (ن د ت ح ١) مفتوحا للمشاركين والمتفاعلين . ويمكن ان يسهم المشاركون في شبكة حقوق الانسان في حين ان المتفاعلين من الخارج سواء اكانوا من الهيئات ام الافراد ليسوا جزءا من الشبكة ، ولكن يمكنهم استخدام النظام في ادخال المعلومات لتقديمها لمن يطلبها . والمشاركون في النظام يتألفون من المنظمات والمؤسسات المتخصصة مثل مراكز الاعلام ، والمكتبات الخ ، فمن ينشئون مجموعات المارد الاعلامية ويحتفظون بها في نطاق نظام التنسيق . ويمكن ان يرتبط هؤلاء المشاركون بمختلف المستويات مثل الوحدة المركزية للتنسيق ، او المراكز الاقليمية

وتكفل الوحدة المركزية للتنسيق ا او النواة تدفق المعلومات بين المراكز وغيرها من اعضاء الشبكة . وسوف يكون من الضروري - لاسباب فنية - ربط وحدة التنسيق باحد المراكز الاقليمية الذي يحتمل ان يكون المركز الاوربي المزود بالمستوى التكنولوجي المطبق في هذا المجال بؤرا . وسوف تكون التكنولوجيا المطلوبة في النواة على درجة عالية من التعقيد والتطور . وقد ذكرنا التفاصيل في دراسة الجدوى الفنية . وسوف تحتفظ النواة المركزية بجموع المعلومات الاساسية المخزنة في النظام اى جميع مراجع اناود الاعلامية المخزنة في المراكز الاقليمية / المتخصصة وغيرها من المؤسسات المشتركة (بكسر الرء) التي سوف يطلب اليها ان تستخدم تكنولوجيا واحدة اذا ارادت الاشتراك في النظام .

وفي وحدة التنسيق سوف يتم الاسترجاع اساسا على هيئة حوار مباشر تستخدم فيه جميع المعلومات الاساسية او اجزاء منها . ونحن نقترح استخدام الفاظ اللغة الطبيعية والسماح بالبحث في كافة عناصر « الوثيقة البديلة » ويتولى جمع الوثائق البديلة موظفو الوحدة المبنية على المراجع الاعلامية المقدمة من المشاركين في الشبكة . وسوف يكون في وسع المراكز الاقليمية / المتخصصة ان تحصل على المعلومات الاساسية المركزية ، اما بطريق مباشر عن طريق قنوات الاتصال الثابتة واللاسلكية ولما بطريق غير مباشر . وكل من يتصل بالوثائق مباشرة يستطيع ان

يُلغى مختلف أنواع الخدمات الاعلامية تبعاً لاحتياجاته ، واحتياجات
منهجه . وتطور موارده .

وسوف تصوغ المراكز الاقليمية / المتخصصة علاقاتها مع النوا
المركزية في صورة التعاقد . ويشمل العقد مستوى التعاون ، والحصول
على المعلومات . والمقاييس المتبعة في النظم ، ونقل المعلومات ، واجهزة
الكمبيوتر . والخدمات الاضافية المطلوبة الخ . وعلى الرغم من ان
المراكز ليست بحاجة الى الاحتفاظ بالمعلومات الاساسية في شكل آلي
مقروء . فانها سوف تتلقى المساعدة والارشاد اذا اعتزمت ادخال
تكنولوجيا الكمبيوتر .

وسوف ترتبط المراكز بعضها ببعض عن طريق وحدة التنسيق
المركزية . وفي وسعها بالطبع ان تكون على اتصال مباشر . والهدف من
وحدة التنسيق في هذا الصدد ان تكون وحدة تكنولوجية احتياطية
للنظام والشبكة كلها .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في آراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة نخبة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

إدارة

الرقابة المستمرة للتنمية على المستوى المحلى

تصف هذه المقالة مشروعا متصلا بمعهد أبحاث الأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية (منا.ا.ت.) ومقره في جنيف ، ومعهد الإحصاء كيرالا ، وموقعه في تريفاندرام (الهند) . ومعهد أبحاث الأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية متخصص في مشكلات التنمية الاجتماعية وفي العلاقات المتبادلة فيما بينها مع التنمية الاقتصادية . فهو يهتم مثلا بالنتائج المترتبة في الماضي على « الثسيرة الخضراء » وبالدور التعاوني الريفي من حيث هو عامل تنمية « وبالتناول الموحد » للتنمية وبمؤشرات التنمية وبمقدار التنمية وتحليلاتها المقارنة . ويوجه هذا المعهد أبحاثه نحو العلاقات القائمة بين التنمية ونوع المجتمع ونحو المشاركة السكانية وكذلك نحو العلاقات بين البيئة والتنمية مع الاستمرار في الاشتغال بمقدار التنمية وتحليلها . وتؤكد لدى المعهد على أى حال بسد انشائه بقتيل سنة ١٩٦٣ أن المعطيات الضرورية للتحليل النافع في معظم البلاد النامية إما أنها غير متوفرة بالرة وإما أنها غير كافية من نواح عديدة . ولكن هذا النقص كان أخطر بكثير مما نعتقد عموما إذا أدركنا أن المعلومات عن الموقف الاجتماعى شيء آخر سوى الإحصاءات البسيطة الصادرة من المستشفيات في البلاد التى لا تستطيع الغالبية من السكان أن تتردد على

الكاتب : وولف سكودت

باحث بمعهد أبحاث الأمم المتحدة، من أجل التنمية
الاجتماعية ، مقر الأمم ١٢١١ بيت - سويسرا

المترجم: أمين محمود الشريف

المصرف العام على الامانة الفنية والمترجم بالجلس الاعلى
للثقافة .

المستشفى) او عدد الاطفال الذين يذهبون الى المدارس الابتدائية اى تكن
دلائلها فضلا عن ذلك .

الواقع ان المعهد يهتم - قبل كل شيء - بمسائل توزيع الدخل
بخاصة وتوزيع المواد الغذائية والاراضى الخ . . حتى تصل الى الادارات
الطبية والخدمات الصحية والى وضعية الفئات المحرومة مثل الفلاحين
الذين لا يملكون ارضا او المجموعات العرقية ذات الدخل المنخفض .
وفعلا الاحصاءات حول هذه المسائل على وجه التحديد لاسباب شرحها
فى موقع آخر « ١ » . غير مستوفاة الى حد كبير جدا بشكل عام . وكذلك
طالب مجلس المعهد على الدوام (الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت
بان قنبرجين وكان من بين اعضائه الاكثر نشاطا جرنار ميردال) من
هذه الهيئة استطلاع الوسائل لزيادة عدد ونوعية الاحصائيات المتصلة
بالتنمية الاجتماعية وبالمجالات المرتبطة بها . فاقصى المعهد الهيئة باعطاء
الاولوية فى جهودها لمسائل المنهجية وليس لجميع المعطيات بالمعنى
الحقيقى لان هذه من اختصاص خدمات الاحصائيات القومية .

وعلى ذلك طرح المعهد مشروعين فى بداية السبعينيات : الاول عن
تصنيف المعطيات الاجتماعية عموما بالنسبة الى من يستخدمها وعلى

الخصوص بعض هذه المعطيات مثل المعطيات المقارنة عن توزيع الدخل ولانقر عن الاحصائيات المتعلقة بالأطفال (٢) .، والثاني للذي هو موضوع الكلام هنا يهبط الى المستوى المحلى كمصدر للمعطيات عن التوزيع . واطلق المعهد في اول الامر على هذا المشروع اسم « تقدير وتحطيل التقدم المنحى على المستوى المحلى » ولكنه فضل تسميته الآن باسم « ادارة الرقابة المتصلة فى التنمية على المستوى المحلى » بقصد ابراز نقطتين ابرازا جيدا : فمن ناحية ان الضرورى ليس مقدار ضمان وتأمين جمع المعطيات من حيث هي معطيات بقدر ما هو ايجاد نسق أو هيئة تضمن الاستمرار فى الجمع كما تضمن التصورات والتعريفات والمناهج . ومن ناحية اخرى ينبى أن يكون جمع المعطيات - كما سوف نرى فيما بعد - مرتبطا ارتباطا قويا باستخدام هذه المعطيات .

وقد أدت دراسات استكشافية تحققت فى الأرجنتين وغانة واليونان والهند وإيران ولاكسيك ونيجيريا وبولندا الى تقديم توصيات من شأنها أن تجسم المشروع التجريبي الجارى حاليا فى كيرالا (الهند) (٣) ، فهذا المشروع ينطلق من مبدأ أن القرية أو المدينة أو الضاحية أو الاقليم وليس البلد أو الدولة أو المجموعات الجغرافية الكبيرة هي التى يجب أن نستخدمها كإطار للملاحظة أو لتحطيل المعطيات المتصلة بالتغير الاجتماعى ولم يمترض احد قط على اختيار القرية أو المدينة الصغيرة وبشده العديد من الدراسات المتأثرة عن المجموعة السكانية من وجهة النظر الانثروبولوجية والاجتماعية على ذلك . اما ما يتم الاعتراض عليه فهو العكس مدى تمثيل أو تطبيق النتائج المستخلصة من الدراسات السكانية الإقليمية المعزولة زمنيا ومكانيا ومن حيث الغاية .، ويمكن فيما يتعلق بالابحاث القومية من طريق العينات أن توفر معطيات كاثلية ولكن ليس لها على العموم عمق الدراسات السكانية الإقليمية ولا تنفذ مثلا الى حد بلوغ نوع للتفصيلات التى تستطيع أن تفسر علاقات التداخل المتساند والسببية . ويتطلع مشروع المعهد الى تخطى هذه الصعوبة أو بعبارة أخرى الى تذليلها بحيث تصبح هذه الدراسات بفضل المناهج التى سندرسها هنا دراسات فى العمق وبحيث يمكن تسجيل النتائج التى تصال إليها فى منظور قومى أو إقليمى .

الدراسة عن كيرالا

يوجد إقليم كيرالا فى جنوب غرب الهند حيث توجد مقاطعة كيرالا أو دولة كيرالا وعدد سكانها حوالى ٢٥ مليون نسمة .، والوضع الاجتماعى لسكانها مميز بوضوح ظاهر على الهندى المتوسط من حيث المستوى :

معدل العارفين بالقراءة والكتابة مرتفع والمواصلات متمسكة والمستوى المهنى ممتاز ومعدل الوفاء والمواثيق ضعيف نسبيا . ومعظم الحاجات الأساسية للسكان مستوفاه . والمسألة التي تفرض نفسها هي مصره الى اى حد يمكن مئذ هذا النجاح المحفوظ ان يقيد كوسيله لتلبيته التنمية . واحدى المشكلات فى هذه القاطعة هي من ناحية الدخل الضعيف جيدا لكل سائر . فهو يعادل ٨٠ دولارا عام ١٩٧٥) ولكنه قد يكون أكثر ارتفاعا الآن الى حد ما . . بفضل ارسال العمال المهاجرين لاموالهم . ومن ناحية أخرى يمثل هذا الدخل التخفض قطاعا ثانويا غير موجود عمليا . وأكثر من ذلك أن فرص العمل أمام الشيب - الذى يتمتع بظروف جيدة حسنة وهو يتفدى ويتعلم عموما بشكل طيب محدودة .

وفى سنة ١٩٧٨ . بدأ المعهد الإحصائى فى كيرالا - بمساعدة مالية من معهد أبحاث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية UNRISD

بـ عمله فى المرافئة المستمرة فى الثنى عشرة « منطقة ملاحظة » منها تسع مناطق ريفية (كل منها مضم غالبيه او جزءا من اليانشيات وهى اصغر وحده ادارية فى الهند) وثلاثة مركز عمرانية (عى تالوالى مدينة صغيرة ومدينة متوسطة وتريياندراى اى الهند او العاصمة) والسكان المتوسطون (حوالى ١٢٥٠٠ ساكن) متجمعون فى حوالى ٢٥٠٠٠ أسرة . . وتمثل هذه المناطق اختلافات على المستوى البنى أو على المستوى الاجتماعى السياسى . وليس لشمال كيرالا (الذى كان من قبل جزءا من مالار) الماضى السياسى قائله الخاص بالجنوب (اى امارات كوشان وترافانكور القديمة) . ومن الشرق الى الغرب نجد على التوالي مناطق جبال وهضاب وسهول ولكل منها غذاؤها وثقافتها وحالاتها فى الازدحام السكاني الخاصة بها . وقد اتقسمت المناطق الطبيعية والشمال والجنوب والوسط الى تسعة مواقع وفى كل موقع توجد البشائات الخاصة به كما توجد منطقة محجوزة لتمثيله نيابيا . ويقدم المعهد الطريقة ذاتها بالنسبة الى المناطق الحضرية .

وبلينا ان نحسب هنا حساب الضغوط المالية . فالواردات الالبسة الخاصة بمعهد أبحاث التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة UNRISD ومعهد كيرالا الاجتماعى KSI محدودة . واحد أهداف المشروع كان فى الواقع البحث عن المناهج الاقتصادية لتجميع المعطيات . وكان المعهد يمتلك حوالى ٢٠٠٠٠٠٠ روية فى السنة (اى ٢٥٠٠٠ دولار بسعر النقد الاجنبى ١٩٧٩) . ولو كان قد امتلك مبالغ مالية أكثر أهمية لاستطاع ان يختار عددا أكبر من المناطق (مثلا اثنين فى كل موقع) . ولكنه قدر

انه لا يستطيع على المستويين المالي والإداري أن يقوم بملاحظة أكثر من اثنتي عشرة منطقة في المدة الأولى .

واللاحظ ملحوظ دائم في كل منطقة . وهذا الملاحظ طالب (مدة دوامه اثنا عشر عاما) يقيم في المكان نفسه (فيما عدا واحد منهم يسكن على بعد ٥ كيلومترات من المنطقة ويعمل نصف الوقت تحت إشراف مفتش منتقل من منطقة إلى أخرى . والطالب يتم إعداده أولا بالقر الرئيسي في تريناندرام أو العاصمة) ثم يتم تكليفه عن طريق المفتش والعاملين بالمركز الرئيسي ممن يترددون على المنطقة بتجميع أربعة أنواع من المعطيات بشأن منطقته :

١ - معلومات يتم تجميعها من أكثر المصادر أهمية بما في ذلك المعلومات الخاصة بالخدمات المتوفرة مثل خدمات الصحة والتعليم وكذلك لدى الوحدات الاقتصادية والصناعية والبنوك ومكاتب البريد والطرق ووسائل الانتقال والمحطات والاندية الخ ..

٢ - معلومات محدودة حول كل أسرة (التعداد) : حجم الأسرة ونوع السكن وما إذا كانت تتوفر له الكهرباء أم لا ونوع الأجهزة الصحية ومصدر الماء النقي وعدد أيام المرض في الأسبوع الذي سبق الاستبيان والمواليد والوفيات والأطفال المتوفون خلال السنة المنصرمة ودخل الأسرة ومعلومات عن رئيس الأسرة (تعليم وديانة والطبقة الطائفية) .

٣ - كمينات للأسر (إلى . ٢ في كل منطقة) يتم تحصيل معلومات مفصلة عن الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية وأعضاء الأسرة والسكن .

ويحرر الملاحظ البيان الخاص بالملكات الدائمة للأسرة والحيوانات الأليفة والأراضي والنققات التي تخصصها الأسر للمنتجات الغذائية الرئيسية خلال الأسبوع المنصرم ومراحل النققات غير الجارية مثل الألبان والصحة والتعليم أثناء السنة المنصرمة . ويسأل الأشخاص الذين يجري معهم الحديث أن يعرفوه بموقفهم نحو الطبقات الطائفية . ويستفسر منهم أيضا عن المسافة التي تفصل بينهم والمدرسة والمستشفى مثلا وعن موقع المياه الآمنة وعن السوق . ويسألهم ما إذا كانوا يقرأون الصحف ويلبسون الاحذية ويمتلكون كسبا ويستخدمون الواصلات المشتركة وما هو عمر زوجاتهم وأزواجهن ومقدار ديونهم ومعدل الفائدة التي يدفعها وما إذا كان لهم حساب في البنك وما إذا كانوا يسافرون .

٤ - ويسأل الأشخاص الرئيسيون موضوع الأبحاث عن الأعمال الحرفيين (التجارين والبنائين) المؤهلين وغير المؤهلين عن معدل حزباتهم

شهورا بشهر مع التفرقة بين الرجال والإناث والأطفال وكذلك بين المراتب حسب النوع وحسب طبيعة العمل .

وتستمر المراقبة مع الالتزام بالملاحظة الدورية التي تسمح بالنسب عن التعيراب بما حدث وبمحدد الإجراءات حتى يتم تجميع المعطيات على أساس مرضى أيضا . وقد تم تجميع المعطيات المذكورة أيضا خلال الإنش عشر شهور الأولى (جداول المراتب كل شهر) . والهدف من احصائه الثانية التي تعطي السنة الثانية والتي كادت تنتهى تقريبا مقابلة المعطيات المتجمعة على هذا النحو مع تلك التي ضمن تحصيلها في العام الأول . وما انه من المحتمل الى حد ما ان يغير بالموقف الاجتماعي تيرا من عام لآخر (سيما بأنه قد وقعت هجرات عديدة وتغيرات في البعث . لاسر وينتهي بأنه قد اقيمت ابار جديدة في بعض المناطق) فمن المنتظر اجراء هذا النوع من البعث سنة واحدة كل سنتين حيث تخصص السنة الوسطى لإبحاث معينة أو اضافية منها اثنان حاليا بصدد الإعداد فضلا عن ذلك . وهكذا لا يغطي المشروع الحالي بشكل متكامل كلا من المرض والتعدية . وقد وفر اليونيسيف مبالغ من اجل اجراء دراسة اوليه تتعلق بارسال القائلين بالإبحاث من غا) المحترفين حتى يقوموا برصد أعراض المرض في الاسر موضوع الدراسة . وستتهم دراسة أخرى ستمولها « OMS الالومز » بدول القائمة والوزن الخاص بالاطفال (مقاييس سوء التغذية وتقدير الأمراض المرتبطة بها) بالنسبة الى المعطيات الأخرى الاجتماعية الاقتصادية ..

ولن يبلغ المشروع مداه تماما إلا خلال سنوات عديدة عندما تقوم التسلسلات الزمنية باظهار تغيير (أو عدم حدوث تغيير) في ظروف الحياة وفي البناء الاجتماعي الاقتصادي وفي تنظيم السكان . وسنجد فيما يلى مثلا لانماط المعطيات التي يمكن الحصول عليها . ولا يلتقى المشروع مع النمط التقليدي للدراسات الطائفية للاهالي وللإبحاث عن الاسر . اذ يتم ميدانيا توفير سلاسل من المعطيات المؤيدة . كلا من حدة بالنسبة الى كل واحدة من الأثنى عشرة منطقة . وثانيا يمكن أن تكون فكرة عن المواقف على مستوى الدولة أو المقاطعة مع الموازنة بين سلاسل المعطيات الخاصة في الأثنى عشر منطقة .

والجدول الموجود بالصفحة المقابلة يبين كيف تتوزع جدوليا بعض الخصائص المميزة على مستوى الدولة أو المقاطعة .

وتظهر هذه المعطيات وغيرها من الطبيعة نفسها التي نمتلكها بالنسبة الى كل خاصية وكل مجموعة من الخصائص في السلاسل الأربع .. تظهر التنوع في المواقف الموجودة بداخل المقاطعة . وهكذا يمكن إعادة وضع

النتائج بشكل أكثر تفصيلا فيما يتعلق بهذه المنطقة او تلك داخل سياق عام . فمثلا لنقم باختصار بفحص البشائيات الموجزة في « تكا » مسع العلم بأنها واحدة من افقر المناطق الريفية في كيرلا .

فهي قرية على الحافة لجنوبيه . والارض الزراعية نادرة في مجموع المقاطعة (والكثافة ان لسكانية تعادل ٦٤ مواطنا في الكيومتر المربع) ولكنها نادرة على الاخص في « تكا » حيث تملكها عدة أسر . ولكن حتى الجبر هلاك يملكون اقل من ثلاثة هكتارات . وعلى غالبية الامر ان تجد مصادر اخرى للدخل كالصيد او صنع الجبال او العمل اليومي . ويعنى رفع مستوى المعيشة في القرية بالنسبة الى معظم السكان استغلال امكانيات الدخل هذه على احسن وجه ممكن . ولكن ليس ذلك بالامر البسيط . فبالنسبة الى الصيد مثلا الارباح ضعيفة نسبيا . وتتم ممارسة الصيد على اوسع نطاق في زوارق صغيرة لا تعمل بالموتور بعمامة . وبما انه لا توجد « ثلاجات » في الموقع يباع السمك بالزاد بمجرد وصوله الى الشاطئ . فاذا كان الصيد فقيرا انخفض السعر بحيث يستطيع الصيادون ان يكسبوا اكبر مقدار ممكن من المال بأقل قدر من الاسماك . وعلى ذلك فستكون اقامة ثلاثة شيئا هاما بالنسبة الى القسرية . وفيما يتعلق بصناعة الجبال فالاسعار (التي حددت وفقا لشروط الاتفاق بين الصناع والمشتريين) منخفضة جدا . ويضاف الى ذلك النقص في خيوط شجر جوز الهند الذي تصنع منه الجبال : ومن هنا تنشأ البطالة . اما بالنسبة الى العمل اليومي فهو نادر على الرغم من ان سعره جيد نسبيا في الهند . وعلى ذلك فدخل الاسر ضعيف . ومعكم السكان في « تكا » يقفون تحت مستوى عتبة الفقر بالنسبة الى الهند ، واذا نظرنا الى دخلهم من حيث الانواع فقط ولكن فقرهم الحقيقي أقل خطورة في الواقع بفضل دخولهم من حيث الطبيعة التي يستمدونها من الارض القليلة التي يملكونها .

واذا كان الامر كذلك فالدخل الشخصي ليس العامل الوحيد الذي يحدد مستوى المعيشة . فالانسان الكيرالي محظوظ نسبيا بكل ما يتمتع به من خدمات الصحة والتعليم والمواصلات والمياه التي تكون مجانية او معانة من قبل الدولة . ودخل المدارس الابتدائية والثلونية في الدورة الاولى في متناول اليد بسهولة ابتداء من منطقة « تكا » حيث توجد ايضا عيادة طبية يعمل فيها طبيبان مؤهلان وممرضتان وحيث يمكن ايواء المرضى . ومع ذلك ينبغي شراء الادوية بسعر مرتفع من اقرب مدينة . وبعض السيارات تؤمن المواصلات الى المدن القريبة مقابل سعر زهيد . وتمثل المياه مشكلة حيث ان الحزام المائي السفلى عميق جدا للدرجة يصعب معها استغلاله عن طريق التنقيب بالآبار . وبعض النائل تتم تغذيتها بالمياه

القائمة على اعمدة عالية للتغذية المشتركة ولكن الغالبية تستخدم المياه
غير الآمنة من المستنقعات أو البحيرات المظلمة .

ادارة المراقبة المتصلة للتنمية

والشروع - كما وصعناه الى الآن - يتم بجميع المعطيات على
المستوى المحلى في سلسلة من المجموعات السكانية . وادارة الرقابة
المستمرة للتنمية في الواقع هي اولا ما يضمن على التحديد هذا الاستمرار .
وتستلزم المراقبة المستمرة في الواقع من حيث هي تقديم كشف تفريدي
دائم عن الموقف الاجتماعى المتطور نوعا محققا في التنظيم الى جانب
هوية التصورات والتعريفات والمناهج . ويقدم المشروع حتى هذه اللحظة
كل المضمانات . ولكن يوجد عامل آخر ذو أهمية . فجميع المعطيات
الاجتماعية على نحو ما يتم فهمها تقليديا ، يجرى عموما في صورة مجزأة
ومعزولة من وجهة النظر التنظيمية والفكرية كما يجرى - عادة - فصل
المعطيات من استعمالها . فيجرى بمادة تنظيم المعطيات الاقتصادية في داخل
نسق الحسابات القومية SCN (٥) ولكن لا يوجد نسق معادل
في المجال الاجتماعى . وفكرة ايجاد نسق من احصائيات اجتماعية والسكانية
معائل لنسق SCN لم تجد حتى الآن قبولا قويا (٦) . وقد تعرض
نسق الحسابات القومية نفسه اخيرا للنقد : فهو متهم في الواقع بأنه
لا يأخذ في اعتباره بالاجه المتفاعلة بالتوزيع بما فيه الكفاية وهى في معظم
البلاد النامية تصدر خصيصا عن الاختلاف بين القطاع المالى وقطاع
المواد الغذائية .

وفضلا من انساق المعطيات الكبيرة على نحو ما يقدمها نسق الحسابات
القومية SCN ١ والسجلات الحياوية الاجتماعية يأخذ التنظيم الخاص
باحصائيات التقدم الاجتماعى في البلاد النامية اشكالا متنوع حسب كل
بلد على حدة . ففي بعض الحالات يتم جمع المعطيات وفقا لمناهج كلاسيكية
يرجع تاريخها عادة الى عهد الاستعمار (وتتمثل هذه الحالة بشكل مميز
في الاحصائيات التى تتعلق بالمستشفيات والمدارس) . وفضلا عن ذلك
وخاصة فيما يتعلق بالمحاولات الحديثة لاقرار ادارات الابحاث اللاتمة حول
الامر (٧) قامت بعض البلاد بتطبيق مسار تقدمى تجسري : فيطلب الى
المستخدمين المثلين للقوة العاملة - من موظفي الادارات المركزية او
الاقليمية للتخطيط مثلا - أن يقوموا بتحديد المعطيات المعنية المسرد
تحصيلها . ويتم استيفاء هذه الاحتياجات بقدر 'المستطاع بفضل نسق
من المؤشرات الاجتماعية غير المالية في الغالب من النوع التمثيل في الجدول
السابق .

ولم يتبين أى واحد من هذه المناهج بشكل مرض تماما . والواقع ان هؤلاء المستخدمين للمعطيات لا يملكون غالبا سوى حدس غامض بما يحتاجون اليه ولا يستطيعون تحديد مطلبهم مقدما . ولا يستطيعون معرفة كل الامكانيات ولا كل الحدود التقنية لتجميع المعطيات . وعلى ذلك ينبغي غالبا انشاء حوار دائم تتحدد خلاله الافكار بين المستخدمين والمستولين عن جمع المعطيات بواسطة تقريبات متتالية . ويتم تقديم المعطيات الى المستخدمين لها بعد فحصها واستبعادها او تعديلها . ونعم . . من ، ثم ، سلاسل جديدة من المعطيات وتكرر العملية حتى يتم المشور على حل مرض بالتبادل .

وتهدف ادارة الرقابة المستمرة للتنمية الى تحويل ذلك السبيل الى مسار علمى اكاديمى من اعمال المعهد : ويمكن ان يتحمل شخص او شخصان مسئولية ضمان الصلة بين المستول عن تجميع المعطيات وبين من يستخلمها من طريق الحوار . وفي حالة كيرالا يوجد نموذجان لزيين معهد كيرالا الاجتماعى على المستويين المركزى والمحلى بالتناوب ممن يجرى الحوار بينهم . فعلى المستوى المركزى ينبغي تزويد المخططين بالحساسية نحو تطور ظروف المعيشة المحلية المرتبطة بالسياسات والبرامج . فضلا عن ذلك فقد ذكروا بعض الواجه التى تستحق الدراسة مثل العلاقات بين الطبقات الطائفية التى تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعامة أو العلاقات بين تطور ابنية الاستغلال والتفدية .

وفيما يتعلق باستخدام المعطيات على المستوى المحلى جرت محادثات بين معهد كيرالا الاجتماعى وموظفيه والبنشآت المحلية التى تعتبر منذ انتخابات سبتمبر سنة ١٩٧٩ ممثلة نسبيا لغالبية السكان . وهذا الحوار عملية مستمرة ولكن بعض النقاط تكون محددة سلفا . فمثلا ليست الاحتياجات الى المعلومات واحيدة على المستوى المحلى وعلى المركزى . ويبدو سكان كل بنشاية فى كيرالا كما لو كانوا يعرفون جيدا المستوى المركزى . ويبدو سكان كل بنشاية فى كيرالا كما لو كانوا يعرفون جيدا على العموم مشكلاتهم . وعلى العكس من ذلك ما يجهلونه هو موقعهم بالنسبة الى البنشآت الاخرى كما هو الحال فى موضوع الخدمات ويمكن ان تؤدي الارقام كما هي واردة بالجدول السابق الى عقد موازنات .

وفضلا عن ذلك فالجداول النسقية فى اطار رقابة التنمية - مقترنة بمعطيات للموازنة - يمكن ان تشارك فى وضع علامات على مواقع الاختناقات المحلية . ويبقى لنا ان نمزق ما اذا كانت هذه الاختناقات - بعد الاشارة اليها - قابلة للازالة . ويبدو ان بعض

المشكلات مثل نقص الاراضى الزراعية أو اختفاء الصناعة يصعب حلها بالنسبة الى المبادرة المطية . في حين ان بعض المشكلات الاخرى يمكن - على العكس - ان نتناولها حول اقتصادية على المستوى المحلى .

والمشروع الذى اتينا على وصفه لا يزال في مرحلة الاستكشاف ومن المقترح مواصلة تطبيقه وتنفيذه في كيرالا ولكن مع تكييفه بالنسبة الى مناطق اخرى بالهند وبلاد اخرى . ويجب ان تكون منطقة التجريب التالية اقل حظوة من كيرالا فيما يتعلق بالمواصلات ، وعدم الامية . وتحظى هذه الفكرة باهتمام الحكومات والهيئات الدولية . ويجرى بالفعل تطبيق عدد المشروعات حاليا في نيبال وفي السودان . وتدور محادثات مع بعض منظمات التخطيط في كثير من البلاد النامية الاخرى .

وكما قلنا من قبل يعاون كل من (الاومز) والبويسيف ماليا في عقد دراسات متخصصة وكذلك هيئة المساعدات المالية بالامم المتحدة فيما يتعلق بالانشطة الخاصة بموضوع السكان . وفي النهاية شارك اليونسكو ومنظمة التقنيات العالمية في استشارات غير رسمية فيما بين المعاهد المختلفة على المستوى التقنى .

مصادر

المعلومات الرئيسية في سنغافورة وماليزيا والفلبين وأندونيسيا: نظرة ناقدة

تختلف سنغافورة اختلافا واضحا تماما من جاراتها من حيث أنها في مرحلة تطور أكثر تقدما ، ولكن تحقق ماوصلت اليه الآن ،فإنها — منذ استقلالها سنة ١٩٦٥ — تابعت أهدافها بعزم صادق ونظام مركزي للسلطة يضمن وضع كل شيء في مكانه الصحيح . وقد كانت قوة الدفع في المجال الاقتصادي ، دفعة نحو صناعات الخدمات والصناعات المكثفة التي تركز على التكنولوجيا المتقدمة وتوجه انتاجها الى التصدير .

وقد وجهت قوة الدفع في محيط البحوث نحو دعم هذا التكيف الاقتصادي ، كما ان العلوم الاجتماعية التي سيطرت على أنشطة استنباط المعلومات هي علوم الاقتصاد والاحصاء ، وتقوم الحكومة بتمويل الجزء الأكبر من أعمال البحوث وتديرها وتنتفع بها .

وانتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية والمعلومات الأخرى المتصلة بالتنمية القومية يتم أساسا في وحدات الاحصاء والبحوث التابعة للوزارات والادارات والمجالس التشريعية لحكومة سنغافورة تحت الاشراف الكامل ومسئولية اللجنة القومية للاحصاء . ومن الناحية العملية نجد ان لكل وزارة وادارة وكذلك لكل واحد من المجالس التشريعية — الخمسة

الكاتبة : جلوريا . د . فيليسيانو

عميدة معهد الاتصال الجامعي بجامعة الفلبين - ديلمان
- كويزون سيتي - الفلبين

المترجم : عبدالستار همام محمد بدر

موجه اللغة الانجليزية ورئيس قسم الترجمة والمصاحفة
بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

عشر في سنغافورة - أجهزة البحث التي تدبر احتياجات الوكالات
من المعلومات .

وهكذا ، فإن إدارة الإحصاء تجمع الإحصاءات السكانية (المعلومات
المتعلقة بالإحصاءات السكانية والاقتصادية الاجتماعية) عن طريق عمليات
الإحصاء واستعمال السجلات للحكومية مثل سجلات المواليد والوفيات
والزيجات . كما تقوم أيضا ، بعمليات مسح تعد الأساس لإحصاءات عن
التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والخدمات .

ويقوم قسم الإحصاء والبحوث بوزارة العمل بعمليات مسح للقوى
العاملة ودراسات أخرى تتعلق بها مثل الأجور وشروط التوظيف، وذلك
بصورة منتظمة ، ويكمل ذلك ما تجريه وزارة العلوم والتكنولوجيا من
عمليات مسح لما هو متاح من القوى العاملة ، بينما تتولى وحدة خدمات
الاعلام والنشر بمجلس الانتاج القومي القيام بدراسات انتاجية مقارنة .

وتتولى وحدة الإحصاء والبحوث بوزارة التنمية القومية تصنيف
الإحصاءات التفسيرية لكل من القطاعين الخاص والعام ، كما يتولى قسم
المراجعة والتخطيط بوزارة التعليم تصنيف أو تحديث البيانات الاساسية
عن المدارس والطلبة وهيئة التدريس ، وتقوم وحدة التقييم والبحوث

بهية السكان والتخطيط الاسرى باعداد تقرير منتظم عن احصاءات الخدمات المتعلقة ببرنامج التخطيط الاسرى ، وقولى وحدة الاحصاء والبحوث بوزارة الصحة تصنيف وحفظ سلسلة من البيانات عن الاحصاءات الصحية .

اما ادارة الخطط والبحوث التابعة لهية التنمية والاسكان فتقوم بجمع معلومات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية عن السكان الطالبين والمتوقعين للشقق التابعة لهية التنمية والاسكان ، بينما يتولى قسم الاحصاء والبحوث التابع لجمعية مدينة جورونج اجراء عمليات مسح للحصول على معلومات اقتصادية اجتماعية عن السكان المقيمين في متاجر بمدينة جورونج ، وتقوم الادارة الاقتصادية بهية النقد في سنغافورة بتصنيف احصاءات البنوك والنقود بهدف مراقبة الاتجاهات الجارية .

وبالاضافة الى مراقبة أنشطة البحث التى تقوم بها هذه الوحدات الحكومية لضمان سلامتها ومنع الازدواجية ، والارتقاء بأسلوب تبادل المعلومات بين الاقسام ، تقوم اللجنة القومية للاحصاء ايضا بالدور الاول فى وضع برنامج احصائى قومى مناسب ومتكامل ، وتزيد من قدرات وحدات البحث التى تشرف عليها من خلال المشورة والتدريب بما فى ذلك توحيد التعريفات والتصنيفات والاصطلاحات كى تحقق التناسق والترابط بين المجموعات الاحصائية .

وعندما تحتاج الحكومة الى دراسات لسياسة مرسومة تتعلق بمشكلات التنمية فى سنغافورة فانها تطلب العون - عادة - من مركز البحوث الاقتصادية ، وهو وحدة مستقلة داخل جامعة سنغافورة اقيمت بمساعدة مالية من مؤسسة فورد سنة ١٩٦٥ وتمولها حكومة سنغافورة منذ سنة ١٩٧٢ ، وقد اعدا لركز دراسات عن التصنيع والتجارة والحسابات القومية والاحصاءات السكانية والقوى العاملة ونقل التكنولوجيا ، وهو يعمل الآن فى مجالات مثل : سوق العمل والاتجاهات الانتاج فى سنغافورة والمهارات الحرفية واعتماد القطاعات المختلفة على بعضها اقتصاديا واقتصاديات قطاع الخدمات وكذلك الاقتصادات السكانية لاجتماع ناضج ..

ويقوم مركز البحوث الاقتصادية بنشر سلسلة من البحوث واخرى من المقالات غير المنظمة ، كما يصدر قائمة سنوية بكل مطبوعات ووثائق بحوله ، ويقوم ايضا بالتعاون مع مؤسسات اخرى باصدار المجلة الاقتصادية المالية ، وهى مجلة واسعة الانتشار .

وبالاضافة الى القطاع الحكومى % يتركز انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية فى اثنين من مؤسسات التعليم العالى وهما جامعة سنغافورة

وجامعة نانايانج اللتان تم اندماجهما في جامعة واحدة في أغسطس ١٩٨٠ ، وقبل هذه الاندماج تم تجميع العلوم الاجتماعية في جامعة سنغافورة مسح علوم أخرى في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ومدرسة المحاسبة وإدارة الأعمال ، وأشرفت على برامج الدراسة أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع والجغرافيا والتاريخ .

وفي جامعة نانايانج كانت هناك كليتا الآداب والتجارة ، وكان بهما أقسام للتاريخ والجغرافيا والإدارة العامة والحكومية ومركز للغات في كلية الآداب ، وأقسام للاقتصاد والإحصاء والمحاسبة وإدارة الأعمال والإدارة الصناعية في كلية التجارة ، بالإضافة إلى معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية ومعهد للدراسات الأعمال والاقتصاد .

وكانت بحوث العلوم الاجتماعية في هذه الجامعات تتم بصفة أساسية على أيدي الطلبة كجزء من منهج دراستهم العلمية ، وبخاصة الذين يدرسون للحصول على درجات علمية أعلى ومرتبة الشرف ، وكذلك بواسطة الكلية التي تلتزم بتخصيص بعض وقتها لأعمال البحوث قياما بواجباتها العلمية .

والمجموعة الثالثة الهامة من منتجي البيانات الاقتصادية الاجتماعية تتمثل في المنظمات للدولية والإقليمية المديدة التي أقامت منشآت في سنغافورة تشمل : منظمة وزراء التعليم لجنوب شرقي آسيا ، والمركز الإقليمي للغة الإنجليزية ، والمعهد الإقليمي للتعليم العالي والتنمية ، والمركز الدولي لبحوث التنمية ، ومشروع هيئة أساليب كويلو لتعليم الفتيين ، ونخص بالذكر معهد دراسات جنوب شرقي آسيا والمركز الآسيوي للمعلومات وبحوث الاتصالات الجماهيرية .

وقد أنشئ معهد دراسات جنوب شرقي آسيا سنة ١٩٦٨ ليعمل كمركز بحوث إقليمي للعلماء والمتخصصين المهتمين بجنوب شرقي آسيا وخاصة المشكلات المتعددة الجوانب والمتعلقة بالتنمية والتحديث والتغير الاجتماعي والسياسي ، وتمت البحوث عن طريق برنامج الزمالة والمنح الدراسية التي يقدمها .

وتيسر أعمال التوثيق سيرا حسنا داخل كل من القطاعات الثلاثة الرئيسية المسؤولة عن إنتاج البيانات وهي الحكومة ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات الخاصة .

أما وحدات الإحصاء والبحوث في الوزارات والمصالح والهيئات التشريعية فتعنى بنشر سلسلة البيانات الإحصائية التي يتم تحديثها بصفة منتظمة وذلك - مثلا - عن طريق تقارير تصدرها وزارة العمل كل ثلاثة

اشهر عن موقف العمالة ، ونشرات شهرية عن الاحصاءات السكانية ، وتقاويم نصف سنوية عن السكان تصدرها ادارة الاحصاء ، واحصاءات عن المباني تصدرها وزارة التنمية القومية كل ثلاثة أشهر ، وعجالة عن المدارس والمعاهد تصدرها وزارة التعليم ، ودليل المرافق الرياضية الذي يصدره مجلس الرياضة في سنغافورة .

وتطلب اللجنة المقومية للاحصاء من اقسام الاحصاء المختلفة بالقطاع العام ان تقدم اليها تقارير ربع سنوية عن المشروعات الجديدة او عمليات مسح التي تقوم بها ، وكذلك بيانات عن أنشطة البحوث بها ، كما ان لديها مكتبة ذات ارشيف كانت تحوى في عام ١٩٧٨ نحو سبعة وعشرين الفا وسبعمئة كتاب ومجلد من الدوريات .

وللمؤسسات التعليمية مرافقها الخاصة ، حيث تودع مجموعات الكتب في العلوم الاجتماعية عادة بالمكتبة المركزية ، بينما توجد المكتبات - في الكليات الجامعية ، وفي جامعة سنغافورة يوجد بالمكتبة المركزية مجموعة تبلغ نحو اربعين ألفا كتابا في العلوم والاجتماعية تغطي فروع المعرفة الاجتماعية تغطي جميع فروع المعرفة بصورة عملية .

ف. مستنديات مكتبة جامعة نانيانج فتشمل الكتب والدوريات والميكروفيلم . وتبلغ جملتها نحو ثلثمائة الف مجلد ، ومقتنياتها الجغرافية ذات شهرة عالية ولكنها تدور - كما نتوقع - حول جنوب شرقى آسيا ، وفي مكتبة معهد دراسات جنوب شرقى آسيا مكتبة تضم نحو اثنين وثلاثين الف مجلد من الكتب والدوريات ، وخمسة آلاف ولوبعمائة وعشرين لفافة من الميكروفيلم ، وثلاثة آلاف ومائتين وستين كتابا والفين من للبحوث المتداولة ، وتتركز مجموعتها حول الاقتصاد والاحصاء السكاني والتعليم والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والادارة العامة وعلم الانسان الحضارى والاجتماعى ، والاجتماع والاحصاء ، كما تقوم هذه المكتبة ايضا بمشروعات بحوث حول المخطوطات والكتب والتعريف بها .

اما مكتبة وحدة التوثيق بالمركز الاسيوى للمعلومات وبحوث الاتصالات الجماهيرية فتحتوى على مجموعة اصغر تبلغ نحو ثمانمائة كتاب ومائتين وخمسين من البحوث المتداولة ، وخمسة آلاف وثمانمائة من الوثائق الاجنبية وسبعمئة من الوسائل السمعية والبصرية وخمسمائة من مراجع التعريف بالمخطوطات والكتب ، وهي تخدم عددا من المترددين عليها مثل الاطباء والمحامين والباحثين والعلميين من هيئة التدريس والطلبة .

وبينما يتضح لنا ان نظم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة غير معقدة الى حد ما ، وتؤدي دورها جيدا ، الا ان هناك عددا من المآخذ عليها :

فهناك أولا ، تفاوت واضح جدا بين فروع علم الاجتماع المختلفة تتميز في أن علم الاقتصاد ومجالاته تغلب عليها ، وهذه تتفق مع تكييف الحكومة لسياساتها ، وكان الواجب أن تحظى علوم الاقتصاد والإحصاء ، والإحصاء السكاني والتربية بأولوية على علوم أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والعلوم السياسية .. الخ وهي ما تركزت عليها البحوث في الجامعات فلا إذا كانت جزءا من منهج متعدد الجوانب المعرفية . ومع نمو حركة التصنيع في ستغافورة وظهور المشكلات الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر فإن من المناسب أن يكون اهتمام أكثر بالعلوم السلوكية .

والامر الثاني : هو أن الحكومة والقطاع الخاص يعملان دون تعاون بينهما ، فتقوم الحكومة بتوفير احتياجاتها من أعمال البحوث مثلما تفعل الجامعات والهيئات الخاصة وتكاد علاقات التعاون والتنسيق بينهما تكون معدومة وهو أمر لا ينبغي أن يوجد بالنظر إلى المشكلات التي تواجهها بينهما تكون معلومة وهو أمر لا ينبغي أن وجد بالنظر إلى المشكلات التي (مثل الميزانية اللازمة والموظفين والخبرة والوقت .. الخ ..) والتي يمكن حلها عن طريق المشاركة ، فالقطاع الحكومي لا يقدم سوى حوافز ،ة جدا لموضوعات البحوث الأكاديمية على سبيل المثال حتى أن كثيرا من الرسائل العلمية ليست سوى محاضرات أكاديمية لا تسهم بقليل أو كثير في خطة الحكومة أو استراتيجيتها ، ويترتب على بعض كبار العاملين في الحكومة بأن تكون حقيقة من مجتمعات علمية أو ممن لهم علاقات أكاديمية ، إلا أن هؤلاء لم يساعدوا كثيرا على الارتقاء بالأنشطة الحكومية .

ويوجد مثل هذا الوضع في أعمال التوثيق إذ تقوم الحكومة بأعداد وتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بها مثلما تفعل الجامعات (رغم أنها تحتفظ بعلاقة عمل قوية) وهيئات البحوث الخاصة ، وسوف تكون هناك حاجة إلى تبادل الانتاج الأدبي أو مجرد أن القوائم المكتوبة حتى يستطيع كل قطاع أن يستفيد بصورة أكبر من معلومات الآخر .

وتسلم اللجنة القومية للإحصاء بوجود نقص في أعداد الموظفين اللازمين لوحدة التوثيق والبحوث بالوزارات والمصالح والهيئات التشريعية ، ولما كان أعداد البحوث الإحصائية يتطلب معرفة ومهارات من نوع خاص ، فإن هناك الكثير الذي يمكن عمله بشأن مؤهلات الموظفين المسؤولين عن نوعية المعلومات ، وتقوم اللجنة القومية للإحصاء بتنظيم دورات تدريبية لتحسين الموقف ، ولكن بعض للعوائق يعوق عمل هذه اللجنة .

وهناك أيضا نقص واضح في الوعي الجماهيري بالبيانات المتاحة من المصادر المختلفة ، وعلى الرغم من أن الحكومة تنشر البيانات على الجمهور إلا أنه يبدو أن الجماهير لا تدرك جيدا ما هو متاح وكيف يستفيدون منه

أو كيف يميزون بين مؤسسات النشر ، ومثل هذا الوضع موجود في
اعطاء الحاص - والانتطباع - لساند هو عدم وجود مصدر مركزي للمعلومات
والبيانات في الدولة .

ماليزيا

إن أساس المعلومات الاقتصادية الإجتماعية في ماليزيا يشبه الى حد
كبير مثله في جارتها سنغافورة . ولكن لما كانت ماليزيا دولة متصددة
الإجناس والديانات واللغات ، فقد كان حتما أن يأخذ التطور بعدا أقسى
يتسق مع الدفعة الاقتصادية نحو التنمية الزراعية والتنوع الصناعي وتأتي
هذه الدفعة في التنمية الاجتماعية على ثلاثة مستويات : أولا مستوى
البرامج الاجتماعية أو الخاصة بالقطاعات المختلفة التي تشمل الصحة
والتعليم والاسكان وتنمية المجتمع ، وثانيا مستوى الخدمات الاجتماعية
ومساعدة الفقراء ، وثالثها المشكلات المتعلقة بالتفريعات الاجتماعية
والدستورية التي تنشأ عن التنمية أو تعوقها .

وعند تنفيذ هذه البرامج تتجلى قيمة البحوث الاقتصادية والاجتماعية
للحكومة وبصورة مباشرة تحت إدارة رئيس الوزراء ومن خلال إدارة البحوث
الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط العام ، وتدور البحوث في المحيطين
الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا حول هذه المؤسسة التي تقوم بالبحوث
الخاصة بها وتنظيم البحوث الخاصة بالهيئات الحكومية الأخرى ، هكذا
نجد أن البحوث الاقتصادية الاجتماعية في ماليزيا تنسم على صعيدين :
إدارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام والوحدات المنفردة
عنها وبصفة أساسية إدارة الإحصاء والمركز المالي للدراسات للتنمية
والوزارات العاملة الأخرى (الصحة والتعليم والعمل والقوى العاملة
والاسكان والحكم المحلي والتجارة والصناعة والخدمات الاجتماعية .. الخ) .

وتقوم إدارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام بفحص
المجالات ذات الأهمية الاجتماعية في تخطيط التنمية وتنفيذها ، وتحدد
مجالات معينة للبحوث الاقتصادية الاجتماعية التي ينبغي القيام بها بواسطة
إدارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام وهيئاتها المعاونة
مثل المركز المالي للدراسات التنموية أو بواسطة الوزارات بمفردها
أو بالاشتراك مع الإدارة ، وتهتم الدراسات التي تقوم بها هذه الإدارة
بالجوانب التنموية المتعددة المعارف والمشاركة بين الإدارات المختصة أو
ذات الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية مما يجعل من غير المستطاع أن يحدد
يها الى إدارات معينة .

ومجالات نشاط ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام كما وصفتها هي نفسها تشمل :

(ا) القيام بدراسات عميقة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في محيط التنمية ، واطر برامج التنمية على نوعية الحياة والبيئة الاجتماعية .

(ب) اجراء الدراسات النوعية في هذا الصدد حسب توجيه الحكومة حيال ان للمشكلات الاجتماعية والانسانية العاجلة التي تموق تقدم التنمية ، وتؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها .

(ج) تطوير اتجاهات خطة التنمية الاجتماعية لتكمل وتدعم جهود الدولة في التنمية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، وكذلك توجيه الوحدات المختلفة التي تقع في نطاق مسؤوليتها والإشراف عليها والتنسيق بينها ، مثل ادارة الاحصاء المركز المالي للدراسات التنموية .

وتؤكد ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام على اهمية دورها المتعدد الجوانب في زيادة الوعي بالشئون الامنية والسياسية والسيولوجية لتخطيط التنمية وتنفيذها ، وضمان التوزيع العادل لكاسب برامج التنمية بين القطاعات المختلفة للسكان .

وادارة الاحصاء هي المسؤولة عن جمع واعداد ونشر وتفسير المعلومات الاحصائية وكذلك تقديم العون في اعداد المعلومات التي تتولاهها هيئات حكومية اخرى ، وبالإضافة الى القيام بعمليات التقييم والاحصاء القومي اجرت الادارة دراسات في الديموجرافيا والسكان والانتاج الزراعي .

ويقوم المركز المالي للدراسات التنموية ببحوث تتعلق بالمشكلات الاجتماعية وما يتصل بها والتي تواجه عملية التنمية في ماليزيا وغيرها من الدول النامية ، ويوفر الوسائل لمناقشة الجوانب السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية القائمة على تجربة ماليزيا وذلك من خلال تبادل منتظم لوجهات النظر بين العاملين في ماليزيا والعاملين في دول نامية أخرى .

وتتركز البحوث على مستوى الوزارات حول المعلومات الاحصائية التي تكون مطلوبة عادة لتخطيط البرامج وتنفيذها (معلومات عن القوى العاملة والصناعة والتجارة وحالة السكان ولحمة عن السكان في الريف ، والحالة الصحية والانتاج الزراعي) وعلاوة على ذلك ، تقوم ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام والمركز المالي للدراسات التنموية باجراء بحوث بالتعاون مع الوزارات المختلفة وكذلك مع سلطات الدولة والحكم المحلي في مجالات أكثر تنوعا أو ذات أهداف محددة ، والأمثلة

على مجالات البحوث الحالية أو المقترحة تشمل : الظروف الصحية والاقتصادية الاجتماعية بين السكان في المناطق الريفية ذات المستوى الاجتماعي المنخفض ، وذلك بلاشتراك مع وزارات الصحة ، كما تشمل انجازات الطلبة وموقفهم حيال الاهداف القومية والمثل العليا للتنمية بلاشتراك مع وزارة التعليم ، وتشمل كذلك ظروف الاسكان في 'تقري ذات المستوى المنخفض بلاشتراك مع وزارة الاسكان ' ، ومنه ايضا بحوث حول طبيعة واسباب البطالة في الزراعة ووسائل التدريب للوظائف التي تتطلب مهارات عالية بلاشتراك مع وزارة العمل والقوى العاملة ، ومن بينها كذلك بحوث عن الالتزامات الاجتماعية للقطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية بلاشتراك مع وزارة الخدمات الاجتماعية .

ويأتي اكبر قدر من اسهام القطاع الخاص في اعمال البحوث من معاهد التعليم العالي ومن جامعة ماليزيا بصفة اساسية عن طريق كلية الاقتصاد والادارة التابعة لها ، كما تقوم الجامعة الاهلية في ماليزيا باجراء بعض البحوث عن طريق كلية العلوم الاجتماعية والدراسات الثقافية ، وكذلك تسهم جامعة العلوم في ماليزيا ببعض البحوث عن طريق مدرسة العلوم الاجتماعية المقارنة . وكما هي الحال في دول آسيوية أخرى فإن الدراسات في هذه المعاهد تظهر في صورة رسائل علمية يعدها المدرسون في اقسام الدراسات العليا باعتبارها جزءا من المهام العلمية التي يكلفون بها ، كما تسهم الكلية بقدر محدود في هذا العمل باعتباره مسؤولية ترتبط بالوظائف الجامعية .

وتتولى معاهد البحوث نفسها اعمال الاعداد والتوثيق للمعلومات مع محاولات لتوحيدها من جانب الجهاز المركزي ، كما تقوم المكتبة القومية في ماليزيا بهذا العمل على النطاق القومي .

وفي القطاع الحكومي نجد ان ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام تحصل على نسخ من تقارير البحوث التي تجريها الوزارات المختلفة وكذلك تلك التي تجريها فروع هذه الادارة . وتحفظ ادارة الاحصاء بسجلاتها الاحصائية الخاصة بها ، وهناك مكتبة خاصة بالمركز الماليزي للدراسات التنموية ، ويسير هذا المركز على سياسة مرسومة تهدف الى الحصول على المعلومات المتعلقة بمحيط اهتمامه (التخطيط والتنمية في ماليزيا ودول أخرى) كما تقوم لحداد ونشر وثائق البحوث واجاديت القادة القوميين ، وسياسة التخطيط والتقارير المتصلة بالتنمية ، ويسير الحصول عليها للمهتمين بها من الجمهور .

وللمعاهد التعليمية مكتباتها الخاصة التي تضم مجموعات تشمل

قدرا اكبر من موضوع العلوم الاجتماعية ، كما يوجد مكتبة جامعة ماليزيا اكبر مجموعة من الكتب اذ يبلغ عددها نحو ثلثمائة ألف مجلد .

وقد بدلت جهود على المستوى القومى لتطوير نظام قومى الفهارس كما صدرت قوانين ايداع سنة ١٩٥٠ ، وكان آخرها قانون حماية الكتب الصادر سنة ١٩٦٦ ، ويوجب هذا القانون ايداع نسختين من أى كتاب ينشر فى ماليزيا بدار المحفوظات القومية .

الفلبين

تسير الدراسات السابقة الى الضعف العام فى العلوم الاجتماعية بالفلبين ، الا انه يجرى التقلب على هذا الامر تدريجيا حيث يزداد الادراك لاهميتها بالنسبة للجهود المبذولة من اجل التنمية القومية ، وقد ظلت العلوم الاجتماعية لسنوات - بعيدة عن متناول الدوائر العلمية فيما عدا العلوم الاقتصادية التى ظهرت على المسرح نتيجة للجهود المبذولة لاصلاح الاقتصاد القومى بعد الحرب ، ولكنها تدخل الآن فى المسار الرئيسى لخطه التنمية حيث يحظى الاسلوب الذى يعتمد على معارف متعددة لحل المشكلة بنصيب اوفى من التقدير فى الوقت الحاضر .

وتنبثق المعلومات الاقتصادية الاجتماعية ثلاثة قطاعات هى الحكومية ، والؤسسات التعليمية وما يتبعها من معاهد للبحوث ، والهيئات الخاصة وشركات التجارة .

وفى القطاع الحكومى تتم البحوث بواسطة اقسام البحوث والمعلومات التابعة لوزارات الحكومة المختلفة والدوائر الرسمية والسلطات ، ويتولى الجهاز القومى للاحصاء والتعداد شؤون المعلومات السكائية وما يتصل منها بالديموجرافيا والوظائف والتجارة الخارجية والداخلية والصناعة والتعليم والمالية ، اما احتياجات الحكومة الاخرى فى هذا الصدد فتتولاها الوزارات والدوائر الرسمية نفسها ، اما من طريق العاملين بها واما بالتعاقد مع هيئات للبحوث الخاصة .

وهكذا فان وزارة الزراعة تحصل على معلومات بشأن انتاج المحاصيل من خلال ادارة الانتاج الزراعى التابعة لها ، كما تحصل على معلومات عن الثروة الحيوانية من طريق ادارة الانتاج الحيوانى ، وتضبط اسعار المنتجات الزراعية عن طريق ادارة الاقتصاد الزراعى ، وتقوم وزارة الزراعة باجراء الدراسات الصناعية التى يستفاد بها كاساس لتخطيط اعمال القطاعات والتنمية ، وتعتمد هيئة الاستثمارات على بحوثها الخاصة فى ترشيد تطور الصناعة ، وتبذل وزارة الصناعة معلومات

الأحصاء العام للوظائف بما هو متاح من معلومات عن الحرف والانتاج والاجود . . الخ ، وتقوم وزارة التنمية والخدمات الاجتماعية بجمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن عملائها في هذا المجال وهم أشد الناس فقرا ، وتولى وزارة النقل أمر توفير المطاوع بقطاع النقل ومواجهة الطلب على وسائل النقل .

وتعتمد الوزارات والهيئات الحكومية على مواردها الخاصة في تخطيط وتنفيذ برامج البحوث الخاصة بها وتحديد أولوياتها ، وتكون مشروعات البحوث ذات طابع تطبيقي بدرجة عالية ، بمعنى أن تكون أساسا أو دعما لبرامج العمل في الوزارة ، وإذا لم يكن لدى الوزارة ما يكفي من الوقت أو الموظفين أو الخبرة لأجراء دراسة ما ، فإنها تكلف هيئات البحوث في القطاع الخاص بانجاز هذا العمل في نطاق الاسس التي تعددها لهذا الغرض .

وقد وجهت البحوث الحكومية بطريقة مكثفة نحو الزراعة والهندسة كما هو واضح من يصيها من الاتفاق على التنمية والبحوث (في عام ١٩٧٦) فقد بلغ ٤٩.٧٪ بالنسبة للزراعة و ٢٠.٧٪ للهندسة . وما يشير الاهتمام ان العلوم الاجتماعية والدراسات الثقافية تحظى بنصيب من الاتفاق قد يبلغ ٢٠.٧٪ وهي زيادة ملحوظة عما خصها منذ خمس سنوات اذ كانت نسبتة ١١.٤٪ ، ويتجلى هذا الاهتمام بالعلوم السلوكية في الدراسات الانثروولوجية والسيكولوجية والثقافية والاجتماعية التي تتم أو التي يخطط لها دعما لبرامج التحديث الزراعي على مستوى المزارع ، وتنظيم السكان وأماكن التجمع السكاني والانتشار الصناعي .

وقد انشئت مؤسسات حكومية أخرى خارج الوزارات لتؤدي وظائف محددة وتجري بعض البحوث الميدانية والتدريب تكملة للبحوث التي تتم على مستوى الوزارات .

وفي عام ١٩٧٥ سجلت الهيئة القومية لتطوير العلوم نحو ثلاث وسبعين هيئة تشغل بأعمال التنمية والبحوث ، ولكن تسعا وعشرين منها تركز اهتمامها على البحوث في محيط العلوم الاجتماعية والعلوم الثقافية ، وطبقا لما ينفق من أموال على البحوث تأتي اكلاديمية التنمية بالظنين في المقدمة (٢٩٪) تليها وزارة التعليم والثقافة (٢٤٪) والهيئة القومية للاقتصاد والتنمية (١٥٪) وتمثل انصبه هذه المؤسسات في مجموعها ٦٨٪ من اجمالي الاتفاق .

وكما ذكرنا آنفا ، فان الخطة الطويلة المدى للهيئة القومية لتطوير العلوم تهدف الى بلل جهود منسقة في أنشطة البحث الحكومية ، وبعد

سجل الانفاق على انبوح والنفى العاملة فى المؤسسات الحكومية المختلفة خطوة فى هذا الاتجاه ، ولكن مهمتها الرئيسية فى الوقت الحاضر هى البدء فى دراسات فى مجالات جوهرية محددة خارج نطاق الهيئات الأخرى ، وفى عام ١٩٧٨ بلغت ميزانيتها ١١٨ مليون بيزو ، وتمهدت الحكومة بزيادتها بنسبة ١٥ ٪ سنويا لتمكينها من القيام بأدوارها المختلفة باعتبارها الهيئة العلمية الرائدة فى الدولة .

والمصدر الرئيسى الثانى للمعلومات الاقتصادية الاجتماعية هو معاهد التعليم العالى ، اذ يوجد بالطبى واحد من أوسع النظم التعليمية فى جنوب شرقى آسيا ، وفى عام ١٩٦٩/٦٨ على سبيل المثال كان هناك ٦٥٩ كلية وجامعة مسجلة لدى الحكومة ، ولكن خمسة فى المائة منها فقط هى التى تهتم بأعمال التخطيط والبحوث ، الا ان عددا كبيرا منها يقوم باستخلاص المعلومات الاقتصادية والاجتماعية من البحوث التى تجرىها الكليات التابعة لها والمدارس فى أقسام الدراسات العليا الذين يكفون بأعداد مسائل تعتمد على البحوث كشرط علمى أساسى ، وقد قدمت الهيئة القومية لتطوير العلوم بتقييم لخمسة وخمسين كلية وجامعة تبين منه أنها تضم نحو ٣٥٥ عالما اجتماعيا بين أعضاء هيئة التدريس بها ، يحمل ٤٧ ٪ منهم درجة الماجستير ويحمل ٤١ ٪ درجة الدكتوراة ، وكان الكثيرون منهم يشتغلون بالبحوث والإدارة والأعمال الاستشارية والخدمات التعليمية الإضافية ، ومن ناحية أخرى أوضحت المعلومات خلال الفترة من ١٩٦٧/٦٨ الى ١٩٧٧/٧٦ ان حوالى ثمانية آلاف مدرس كانوا يدرسون لنيل درجة الماجستير فى العلوم الاجتماعية والمعلومات المتصلة بها ، بينما يحصل نحو اربعمائة على درجة الدكتوراه كل عام .

وذكرت الهيئة القومية لتطوير العلوم ان ٣٦٧٥ بحثا قد تمت فى جامعات الفلبين على مدى سبعة وأربعين عاما قبيل عام ١٩٦٦ . وكان نصف هذه البحوث - تقريبا - فى محيط التربية يليها اللغة الانجليزية والفلسفة والعلوم السياسية وإدارة الأعمال والاقتصاد . وفى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ أجريت دراسات فى الاقتصاد باعتبارها أكثر الموضوعات تداولاً ، ويليها فى الأهمية التربية والإدارة الزراعية والتغذية .

ويعمل عدد من المعاهد العلمية لا يزيد على أصابع اليد الواحدة فى نطاق بحوث العلوم الاجتماعية ، وفى مقعده هذه المعاهد جامعة الفلبين التى يعهد إليها بمعاونة الدولة فى أعمال التنمية القومية وذلك باعتبارها مؤسسة رسمية ، وتعمل هيئات البحوث الثلاثى تتبعها فى محيط البحوث الموجهة نحو التنمية دعماً للبرامج الحكومية ، وفى نطاق الجامعة الحكومية يوجد عدد من الكليات والمدارس والمعاهد والمراكز التى لديها مقتنيات فى

العلوم الاجتماعية القائمة على البحث وما يتصل بها من معلومات ، وتشمل هذه المؤسسات كلية ادارة الاعمال والمعهد السكاني ومعهد الاتصالات الجماهيرية ومعهد الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ومركز الدراسات القانونية ومركز الدراسات الاحصائية وغيرها ، أما المؤسسات الاخرى التي لها أنشطة في بحوث العلوم الاجتماعية فتشمل المجمع العلمي لجامعة مانيلا ومعهد الثقافة الفلبينية الملحق به ، وجامعة سلبيلما في نجروس اوسينتال وجامعة سان كارلوس في سيبو وجامعة زافير في مدينة كاجاين دي أورو وجامعة الفلبين المركزية في ايلويلو وجامعة نورتردام في كوتاباتو وجامعة سانت جون في مدينة باجويو .

والصدر الثالث التارز للمعلومات الاقتصادية الاجتماعية هو القطاع الخاص ، وهيئات البحوث التجارية الخاصة ، وتشمل معاهد البحوث غير الجامعية هيئات مثل المشروع الفلبيني للتقدم الاجتماعي الذي يتلقى دعما ماليا من رجال الاعمال بهدف القيام بمشروعات التنمية - وحركة تعمير الريف الفلبينية ، والمعهد الدولي لتعمير الريف ويعمل في محيط البحوث الاجتماعية الريفية ، ومركز البحوث والاتصالات الذي يجري بحوثا في المحيط الاقتصادي ، وتقوم الهيئات التجارية الخاصة باجراء بحوث لصالح الحكومة تتركز حول العقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعوق مشروعات التنمية ، كما تجرى بحوثا لحساب القطاع الخاص في الصناعة وبصفة خاصة في محيط الاقتصاد (تحليلات التكاليف والارباح) وبحوث التسويق . والهيئات الأكثر نشاطا هي مجلوعة الخدمات الادارية لمؤسسة التنمية الاقتصادية وساييب جوريز فيلايو وشركاهم وكذلك منظمة آسيا للبحوث والمحاصيل الاستهلاكية وهي متخصصة في بحوث الاسواق ، وهناك أيضا المجموعة الاستشارية الفلبينية واتحاد المشتغلين بالتنمية والاستثمار والادارة ، وتشغل المؤسسات الكبرى أيضا بالبحوث السلوكية وذلك في الصناعات الانشائية والاعلانية .

وبينما يبدو لنا ان هناك عددا كبيرا من المؤسسات العاملة في محيط اقتتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية ، الا ان حصيله المعلومات المتجمعة ليست بالحجم الذي يتناسب وهذا العدد ، كما انها تتم لصالح فرد معين من المعرفة . وتعمتق المؤسسات الحكومية والخاصة من نقص في اعتماد العاملين اللذين في محيط البحوث ، وفي المراكز العلمية حيث توجد الخبرة (ومعظم اصحابها ممن تلقوا تعليمهم اجنبيا) نجد العاملين منقلين بأعباء المسئوليات من تدريس وادارة الى الخدمات الارشادية والاستشارات الخاصة كما تعاني من نقص دائم في الاعتمادات المالية ومن القيود المفروضة على البحوث في البيئة الاسيوية ، وكذلك من

الفصول في أساليب البحث الفنية التي تم اختبارها تجريبياً ، وذلك بسبب مشكلات الطقس في هذا المحيط لاعتبارات النقل والاتصالات .

ولا يزال توثيق المعلومات ونشرها يفتقر الى التنظيم الكافي ، فالمعلومات التي يتم انتاجها تظل حبيسة داخل الهيئات التي يعدها ، ويتم تبويبها وحفظها بطريقة مسطحة دون فهرس في وحدات المعلومات ومكتبت صغيره او قاعات للمطالعة تحويها تلك المؤسسات ، ويتم تبادل المعلومات بين هذه المؤسسات على أدنى مستوى أو هو يكاد يكون شبر موجود في الحقيقة الى حد ان الباحث الذي يرجع الى مكتب في موضوع معين يضطر الى الذهاب بنفسه الى المؤسسات التي اعدت المعلومات ، ولكن بعض هذه المؤسسات لا تحتفظ بفهارس للمواد التي لديها او ملخصات لها مما يجعل الحصول عليها يعتمد غالباً على ما يتذكره العاملون بالمؤسسة .

ولم يكن امراً غريباً في الوزارات ان يحال الباحث من ادارة الى اخرى بحثاً عن نسخة من دراسته تمت ، كذلك لم يكن عريباً بالنسبة للعاملين ان يعترفوا بجهلهم بدراسة تمت في نطاق وزارته .

والمواد التي تم نشرها غير متداولة كما ان كثيراً من التقارير بشأن البحوث يتم نسخها على الآلات الناسخة ، وفي بعض الحالات تكون النسخ متوفرة مما يتيح للباحث ان يحصل على نسخة او أكثر دون مطالبته بتوقيع ايصال بتسليمها . وقد لا يتيسر احيانا الا النسخة المودعة في « الاضتارة » ، وعندما لا توجد النسخة يتفق الباحث وقتاً ثميناً في نسخ ما يريد بخطه ، وفيما يتعلق بالمواد المطبوعة نجد ان تكاليفها تجعلها بعيدة عن متناول الدارسين ، ومع ان الهيئة القومية لتطووير العلوم تدرك ابعاد المشكلة ، الا ان محاولات اعداد الفهارس لموقعا مشكلات الميزانية والموظفين ونقص الدعم المالي وكذلك نقص التعاون من جانب معاهد البحوث ، اما الحصول على المواد المطبوعة فانه امر أكثر صعوبة .

وتعتبر المكتبة القومية المستودع المركزي للمواد المطبوعة في الفلبين بالإضافة الى المكتبة الرئيسية لجامعة الفلبين والمركز الثقافي التابع لمكتب الفلبين ، ومكتبة جامعة الفلبين في سيبو ومكتبة جامعة ولاية منداناو . وطبقاً لقانون الإيداع الثقافي والقانون يتحتم ايداع نسختين من كل كتاب جديد يطبع في الدولة بالمكتبة ، الا ان القانون - لسوء الحظ - لم يوضع موضع التنفيذ الا سنة ١٩٧٦ ، ويحدد مواد الكتب بسبب النقص في وسائل التخزين ، والجميع يركزون متعة العملية الطويلة المتصلة ببناء مكتبة قومية وهو امر من المتوقع ان يستغرق وقتاً طويلاً قبل ان تتمكن المكتبة القومية من اداء دورها في التوثيق بصورة فعالة .

إننا نشاهد مثل هذا الوضع في معاهد التعليم العالي التي تحتفظ بمجموعات الكتب في الموضوعات الخلقة بها حيث تظل مشكلة اقتسام الموارد المالية التي طالت مناقشتها أمرا يثير الحيرة ، ولا يزال حق تبادل استخدام المواد الموجودة في المكتبات والمفوح للدارسين والكليات محسودا في الوقت الحاضر ، ويستطيع الجمهور ان يحصل على ترخيص باجراء بحث في المكتبة ، ولكن ذلك يتم في اوقات محددة .

وبالنسبة للمعاهد التعليمية ، نجد ان انتاج وتوزيع المعلومات افضل نسبيا ، لان معظم البحوث تتم بواسطة المعاهد داخل نطاق جامعتي الفلبين كما ان المكتبة الرئيسية لجامعة الفلبين هي التي تنسق شبكة المكتبات ومراكز التوثيق ، ولذا يتم وضع فهرس مركزي لحصيلة التحوث من المصادر المختلفة .

وليس من اليسر الحصول على نتاج البحوث من القطاع الثالث ونعني به الهيئات الخاصة ، فكل هيئة فيما يبذل تحمس للحفاظ على مآلديها من معلومات تعد أكثره اسريا ، وهذا في حد ذاته يقلل الى حد كبير من عملية تبادل المعلومات خاصة بين المؤسسات التجارية .

اندونيسيا

لقد بدأ انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية في اندونيسيا منذ وقت طويل باعتبارها أداة لفهم الشعوب المتباينة التي تغطي هذه المجموع من الجزر التي يربو عددها على ١٣٠٠ جزيرة . وفي أثناء جترة الاستعمار كان العلماء الهولنديون يتولون البحوث في نطاق علم الانثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجناس والعرف باعتبارهما أساس الإدارة الناجحة ، وبعد الاستقلال سنة ١٩٤٥ امتد الاهتمام الى الاقتصاد والقانون نظرا لعلاقتها بالهدفين الرئيسيين للحكومة وهما : التنمية الاقتصادية وتوحيد الشعوب الاندونيسية في ظل هوية واحدة .

ولا تزال هذه هي أهداف الحكومة حتى اليوم ، فالقانون هو محور البحوث في القطاعين الحكومي والخاص ، وهكذا يواجه الانسان ما هو متاح من معلومات غير متوازنة في محيط الاقتصاد والقانون (والعلوم السياسية) .

وتم انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية بواسطة رجال الجامعة في أكثر من أربع وعشرين مؤسسة تعليمية تابعة للدولة تضم أغلبها كليات للاقتصاد والقانون والعلوم الاجتماعية . ومعاهد التعليم العالي تتركز جيللا أهمية العلوم الاجتماعية حتى أن جامعات العلوم الطبيعية والفنية بها كليات

لنوع معينة من العلوم الطبيعية ، ويتبين من قائمة الكليات التابعة للجامعات الحكومية أن هناك إحدى وعشرين جامعة بكل منها كلية للقانون وتسع عشرة جامعة بكل منها كلية للعلوم الاقتصادية ، وخمس عشرة جامعة بكل منها كلية للعلوم الاجتماعية ، ويوجد بالجامعات الأخرى كليات مستقلة للفلسفة والآداب وعلم النفس والعلوم السياسية والاجتماعية .

وأكثر الجامعات نشاطا في بحوث العلوم الاجتماعية جامعة أندونيسيا في جاكرتا ، وجامعة جادجا مادا في يوجاكرتا ، وجامعة حسن الدين في يوجونج باندانج ، وتلقى البحوث الجامعية دعما ماليا من الحكومة عن طريق إدارة الثقافة والتعليم العالي ولكنه دعم محدود بطبيعة الحال . وكثيرا ما يعطى أولوية للعلوم الزراعية ، وبالنسبة للعلوم الاجتماعية تعطى أولوية للمجالات التي توليها الحكومة اهتماما خاصا مثل مشروعات البحوث الاقتصادية التي يمكن تطبيقها فوراً . ويأتي جزء آخر من الدعم المالي من هيئات التمويل الأجنبية مثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، وهيئة التنمية الدولية الأمريكية ومؤسسة فورد ومؤسسة آسيا ومركز بحوث التنمية الدولية . الخ . ولكن هذا الدعم ينفق بدوره في أغلبه سياسة التنمية التي تضعها الدولة وعلى ذلك فانهم تركز على العلوم الاقتصادية والديمقراطية والتعليم ، ويوجه قدر ضئيل جدا من هذا الدعم لعلوم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والعلوم الاجتماعية السلوكية الأخرى .

وخارج نطاق الجامعات يتم إنتاج المعلومات العلمية ومن بينها المعلومات الاقتصادية الاجتماعية عن طريق معهد العلوم الأندونيسي وهو هيئة حكومية تشرف على البحوث التكنولوجية والعلمية في أندونيسيا من حيث تقديم المشورة للحكومة في شأن صياغة سياسة قومية للعلوم والتنسيق والتكامل بين أنشطة العلوم والتكنولوجيا على المستويين القومي والإقليمي ، وكذلك إدارة عشرة معاهد قومية للبحوث في جاكرتا ويوجد وباندونج ، وتجرى هذه المعاهد بحثا في العلوم الاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية وكذلك في العلوم الثقافية .

ويشرف المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية على أعمال البحوث في تعاون وثيق مع المعهد القومي للدراسات الثقافية . ويجري المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية بحثا اقتصاديا واجتماعيا بصفة عامة بهدف الحصول على المعلومات أو البيانات اللازمة لجهود الدولة من أجل التنمية ويقدم مشورته للحكومة في هذا الصدد بشأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب حلا عاجلا ، وتشير مجموعة التقارير التي جمعها المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية

والخاصة بالبحوث التي تمت بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٨ الى الملائمة وتسعة عشر بحثا في موضوعات شتى مثل العلوم الاقتصادية والتخطيط الاسرى والبيانات الديموجرافية او السكانية والجوانب الصناعية والتجارة ، الى جانب الخصائص السيكولوجية والاجتماعية للشعب الاندونيسى . ويركز المعهد القومى للدراسات الثقافية من ناحية اخرى على القيم الحضارية للمجموعات البشرية المختلفة فى اندونيسيا وكذلك على الدول الاخرى التي تمر بعملية تنمية مماثلة لتلك التي تجرى فى اندونيسيا .

وتتم البحوث فى العلوم الاجتماعية فى اماكن اخرى داخل القطاع الحكومى :

(ا) فى وزارات الحكومة المختلفة (التعليم والثقافة ، الشؤون الاجتماعية ، والدفاع والامن ، القوى العاملة ، الهجرة والتعاون .. الخ)

(ب) وفى الجهاز المركزى للاحصاء الذى يعالج البيانات الاحصائية عن السكان والانتاج والتجارة والصناعة ، والبيانات الجانبية الاساسية الاخرى المتعلقة بالمجتمع الاندونيسى .

ولكل واحدة من كليات العلوم الاجتماعية المختلفة فى الجامعات الحكومية مكتبتها الخاصة التي تعمل فى استقلال عن الاخرى ، على الرغم من ان ادارة المكتبات وقسم الكتب التابعين للادارة العامة للتعليم العالى بوزارة التعليم والثقافة تبذل جهودا للتنسيق بين الادارة وهذه المكتبات ، ولكنها مهمة عسيرة نظرا لان نظام التعليم العالى الذى تدعمه الدولة يشمل - بالإضافة الى الجامعات الحكومية - ثلاثة معاهد فنية ، وست كليات للمعلمين ، واحدى عشرة اكااديمية رياضية ، وثمان جامعات اسلامية ونحو مائتين وعشرين معهدا خاصة للتعليم العالى ، وليست هناك مكتبات جامعية بالمعنى الدقيق تتولى عملية التكامل بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة او بين الكليات .

ويبدو ان تنسيق ومركزية المعلومات التي ينتجها القطاع العام يتم بطريقة افضل كثيرا ، حيث توجد شبكة توثيق قومية تقوم بجمع وتنظيم المعلومات المطبوعة فى أى صورة من الصور وتتولى توزيعها على التعليم والبحاث ، اما فى محيط التكنولوجيا والعلوم فهناك المركز القومى لتوثيق العلمى وهو واحد من عشرة مراكز تتبع معهد العلوم الاندونيسى الذى اثنى سنة ١٩٦٥ بهدف توفير المعلومات اللازمة لافراض البحث فى معاهد البحوث باندونيسيا ، ويؤدى هذا المركز خدمة فى مجال التوثيق والمعلومات للمعاهد التابعة لمعهد العلوم الاندونيسى وكذلك لكل من يطلبها ، وتنبه مكتبة تضم حوالى واحد واربعين الف كتاب وستة آلاف مجلد من الدوريات ، كما ان له اتصالات بمقتنيات المكتبات فى سبعة معاهد

في باندونج وانشين في يوجور . وستة في هجاكارتا وواحد في سورابايا
واحد في يوجاكارتا ، ويهتم المركز - بصفة خاصة خلال عملية جمع
النشرات - بالمطبوعات العديدة اللازمة للدوريات الثقافية الاندونيسية ،
والمطبوعات الصادرة عن الهيئات الحكومية ، ويحتفظ ايضا بنحو مائة
وسبع وسبعين لفافة من الميكروفيلم تتركز موضوعاتها حول الوسائل
الاجنبية من اندونيسيا او التقارير الفنية ، ويتبع ادارة المطبوعات في
اندونيسيا مركز للتعريف بالمخطوطات يتولى شئون البحوث وخدمات
التوعية بالاحداث الجارية والخدمات الخاصة بالكتب والمخطوطات وخدمات
الترجمة التي يتضمنها مشروع الفهرس الجامعي .

وتحتفظ الاقسام الادارية بمجموعة البيانات والمعلومات التي تنتجها ،
والنسخ التي تزود بها ادارة المطبوعات مما تنشره هذه الاقسام من المواد
الاعلامية تيسر نشر المعلومات بدرجة واضحة .

واحد المشروعات الطموحة الذي يمكن ان يؤثر بصورة بارزة على
مركزية الاعلام هو تلك الخطة الرامية الى انشاء مكتبة قومية في المستقبل
القريب تكون نواتها مكتبة المتحف المركزي ومكتبة التاريخ الاجتماعي
والسياسي وثبت المراجع القومي ، وهي الوحدات الثلاث التي تضم اهم
مجموعة من المراجع في العلوم الاجتماعية خارج محيط الجامعة .

النتائج ووجهات النظر

ان نظرتنا الشاملة الى اساس الاعلام الاقتصادي الاجتماعي في اربع
من دول جنوب شرقي آسيا تكشف عن نمط متشابه بصورة مذهلة من
حيث مداه واتجاهه في انتاج وتوثيق ونشر المعلومات .

وقد تطورت فروع المعرفة المختلفة طبقا لما يتوقع ان تسهم به في
تحقيق الاهداف القومية ، وعلى ذلك اكتسبت العلوم الاقتصادية تفوقا
نتيجة للدفعة نحو انتاج زراعي لوفر وكذلك نتيجة للجهود المبذولة من
اجل التصنيع ، وقد حظيت دراسة القانون بشعبية كبيرة ، وتعد المعاهد
التي تقدم برامج دراسية في هذا المجال من اقدم المعاهد وافضلها وبصفة
خاصة في اندونيسيا والفلبين ، وقد تزايد حجم المعلومات الثقافية
الاجتماعية بسرعة ، خاصة فيما يتصل بدعم برامج الخدمات الاجتماعية
والتجمعات البشرية والسكان .

ويتم الوفاء بمتطلبات الحكومة بصفة عامة عن طريق الاجهزة التي
تحتاج الى المعلومات ، وهناك عدة اسباب لهذه الاتجاه الذاتي مثل القيود
المالية والرغبة في الإبقاء على الميزانية داخل الوزارة والحاجة الى متابعة
رقابة لصيقة على برنامج البحوث ، والحفاظ على سرية النتائج وتبشير

تعيين موظفين اضافيين ، والنقص فى عدد المعاهد المؤهلة للقيام بأعمال
البحوث خارج نطاق الجامعة .

وإذا كانت هناك بعض المزايا للبحوث التى تتم داخليا ، إلا ان لها
عدة عيوب أهمها رداءة نوعية العمل بسبب النقص فى عدد موظفى البحوث
المؤهلين المدربين ، واحتمال الحصول على تقارير منحارة ، وازدواج الجهود
فى البحوث ، ويرجع ذلك فى جانب منه الى القصص فى نشر حصيلة
البحوث خارج البلاد .

ومهما كانت العيوب فمن المتوقع ان يستمر القطاع الحكومى فى إنتاج
ما يحتاج اليه من البحوث فى العلوم الاجتماعية مما يلزم لتخطيط البرامج
وتنفيذها ، وبالتنسيق للمهتمين بزيادة المعلومات عن العلوم الاجتماعية نرى
ان الاسلوب المنطقى هو العمل فى الاطار الموجود لزيادة إمكانية فى العمل
البحوث ، ويمكن تحقيق هذا الهدف بعدد من الطرق نذكر منها :

* تنمية مهارات العاملين الموجودين فى الجوانب المختلفة لأعمال
البحث عن طريق برامج التدريب المحلى والجماعى .

* افاد العاملين المتأخرين فى البحوث لحضور الندوات العامة حول
البحوث او حضور برامج دراسية قصيرة فى معاهد ممتازة فى الداخل
او فى الخارج .

* تقديم المشورة فى نطاق البحوث فى مجالات معينة مثل التخطيط
لجمع العينات والبيانات وفحصها وتحويلها .

* تيسير الاطلاع على أنشطة البحوث ذات الصلة للمؤسسة والتى تتم
فى أماكن أخرى بهدف الاقتداء بها .

* تعزيز التعاون وإقامة علاقات عمل بين موظفى البحوث فى الحكومة
وفى القطاع الخاص وهيئة البحوث فى المعاهد الجامعية .

* تشجيع التبادل المستمر لنتائج البحوث بين وحدات البحوث
داخل الدولة وبين معاهد البحوث التى تعنى بمثل هذا العمل فى دول
أخرى .

وهناك حاجة مماثلة الى تحسين خدمات الاعلام والتوثيق فى الوزارات
والإدارات والمؤسسات العامة ، وكما ذكرنا آنفا ، فان حصيلة البحوث تظل
عادة تحت يد منتجها فى مكتبة صغيرة أو وحدة توثيق تحتفظ بالبحوث
مع موضوعات أخرى تتعلق بعمل الإدارة ، ومثل هذه التقارير لا تطبع فى
العتاد ولكنها تبقى فى صورة تقرير داخل اى مذكرة ، ولا تزال عملية
النشر بطيئة ومكلفة فى جنوب شرقى آسيا ، أضف الى ذلك ان الموظف
المنوط به حفظ مجموعات البحوث (وعادة ما يكون موظفا كتابيا) ينقصه

التدريب على استخدامها مما أدى الى ضياع نسخ منها والى ندرة الفهارس والتعاريف بالخطوط ، كما أن الإدارات الحكومية لا تنشر قوائم بتقارير البحوث التي أعدها .

وتضاعف مشكلة عدم كفاية التوثيق والنشر نتيجة لعدم وجود قوانين ابداع معمول بها تماما في الدول التي تم مسحها ، وتوجد لدى الفلبين وسنغافورة وماليزيا لوائح ابداع قانونية توجب ابداع عدد من النسخ من كل المواد التي تنشر في الدولة ، ولكن المشكلات لا تزال قائمة ، وقد وضعت تلك اللوائح في الفلبين حديثا ، ولكن كثيرا من المواد التي تم نشرها قد اُفقدت من تطبيق القانون ، وعلاوة على ذلك فإنه بوسعنا أن نقدر أن المشكلات التي انتقلت الى دول أخرى ستبرز بصورة مفرجة وتحول دون اتمام تجميع ما يكتب ، ومن أمثلة هذه المشكلات مشكلة لتحديد الضيق للمواد التي يشملها التجميع اذ يتم استبعاد كثير من الموضوعات التي لم تنشر أو التي نشرت بصورة جزئية ، ومشكلة عدم وجود عقوبات على المخالفات أو التساهل في تطبيق ما هو موجود منها ، ومشكلة العيوب في المراكز المختصة للتعريف بالكتب والخطوط ، ويحتمل كثيرا أن تفلت نتائج البحوث العلمية الاجتماعية من شبكة الابداع لانه على تقيض المعلومات الفنية والاحصائية - يظل الجزء الأكبر منها دون نشر .

وفي القطاع الخاص تتركز الأبحاث في معاهد التعليم العالي ، وثاني المعاهد الحكومية في المقام الأول ، غير أن إنتاج الكليات والطلبة ليس وفيرا بالمعنى الكامل كما أن عدد المنتسبين للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ليس كبيرا وعدد الخريجين أقل ، ففي الفلبين مثلا حيث يعد معدل الانتساب للدراسات الجامعية من أعلى المعدلات في جنوب شرق آسيا ، يظهر لنا من التقييم أن نحو ٤٠٪ قد أمروا رسائلهم العلمية خلال واحد وخمسين عاما أو بمعدل ثمان وسبعين رسالة في العام ، وإنتاج الكليات من البحوث أقل كثيرا ، ويرجع ذلك الى أن الأسس المتبعة يكونون - عادة - مشغولين بمسؤوليات التدريس والإدارة وليس لديهم سوى قليل من الوقت لأعمال البحث ، ولئن نهش إذا علمنا أن كثيرا من المجلات العربية لا تجد من المواد ما يستاهل النشر .

ونالما ما يكون البحث الجامعي في العلوم الاجتماعية من النوع البحث وليس من البحوث التطبيقية فيما عدا البحوث التي تتلقى دعما ماليا من هيئات أجنبية ، وفي هذه الحال تكون الأولوية لموضوعات البحوث التي تتصل مباشرة ببرامج الحكومة ، أما وحدات البحوث الحكومية فهي الأكثر ارتباطا بالبحوث التطبيقية وفي مقدمتها البحوث التي تساعد أنشطتها ،

ومن الواضح أن هذا الوضع ليس مثاليا ، فالذين يعملون في الجانب النظرى يحتاجون الى جهود التجريبيين والعكس بالعكس .

وقد شجب الباحثون فى القطاعين الحكومى والخاص مشكلة التقسيم هذه لانها تؤدي الى خسائر كثيرة ، فأكبر البحوث الجامعية ليست له علاقة مباشرة باحتياجات الحكومة من المعلومات رغم شدة حاجة الحكومة الى المعلومات ، ومن ناحية أخرى نجد أن أحد المجلات الهامة الذى يضم بحثا تمت تحت إشراف الحكومة لا يستحق الاعتماد عليه بسبب نقص الخبرة والعاملين المدربين فى معاهد البحوث الحكومية ، فالعلماء الأكفاء ينهرون عادة من وظائف البحوث الحكومية لعدم كفاية المكافآت ، وبسبب الأجاء الذى يشعرون به نتيجة للبيروقراطية والميزانيات المحدودة والروتين الحكومى والتغييرات السريعة فى الترامج وفى العاملين وحظر الجمع بين وظيفتين ، كما يرجع أحيانا الى عدم تقدير ما يسهمون به من جهد فى ما تؤديه المعاهد من عمل .

وبوسعنا عموما أن نوجز العيوب الرئيسية فى أساس المعلومات الاقتصادية الاجتماعية فى التنتين :

(١٩) عيوب أساسية تتصل بقدرات المعاهد التى تنتج المعلومات ونوعيتها ونشرها .

(ب) والنقص فى التقنيات اللازمة ليس لتقوية قدراتها فحسب ولكن لتنسيق العمل والنتاج من المعاهد المختلفة أيضا ، لضمان صلة أقوى وتقليل الازدواج بين المعلومات التى يتم جمعها .

ونوعية البحث مسألة هامة فى البيئة الأسبوية نتيجة لنقص البيانات الجانبية أو للتطبيق المحدود لاساليب ومعايير البحث الذى يقوم على الأسس المتبعة فى النول الغربية وللصعوبات الناشئة عن الخصائص السلوكية لحرية التقسيم الى جلقب القصور المنطقى فى الحقل نفسه . ومن الواضح أن الحل يكمن فى التدريب على طسرق البحث واساليبه واقتسام موارد معاهد البحوث المختلفة . وعلى حين نجد أن هذه الشطول معروفة الا انها لا تكاد تطبق عمليا ، فمن الذى ينبغى أن يأخذ بزممام المبادرة ؟ ومن أين يبدأ ؟

إن الهدف الرئيسى لبعيد المدى هو إقامة نظام تنسيق مركزى كجزء من نظام المعلومات القومى وهو ، ما لا يوجد فى أى من هذه الدول حتى الآن ، وربما يسبق هذا هدف آخر وهو دعم فروع المعرفة المختلفة ذات الصلة به أو مجموعات الفروع المصرفية المتقاربة قبل ربطها ببعضها فى شبكة أكثر اتساما ، ذلك لأن تكديس كل العلوم الاجتماعية معاً يجعلها

سيئا يصعب الانحراف عليه بصورة فعالة من الناحية العملية . فهناك فروع ينبغي أن تظل مستقلة نظرا لضعف صلتها بالفروع ذات الاتجاهات الاعلامية الخاصة بها) لكن عملية الربط تكون ملائمة بالنسبة للجهود التي تعتمد على فروع متعددة من المعارف . الا انه يحصل من الناحية العملية ان تربط في بداية الامر بين المعاهد ذات التخصص المتماثل ، الاضداد مع الاقتصاد . والقانون مع القانون والعلوم السياسية .. الخ ا ..

أشهر تقدم الوسائل على نظرية الاتصال

ان تطور وانتشار وتغفل وسائل الاتصال عموما والتكنولوجيا التي صاحبت أجهزة الكمبيوتر في عشرات السنين الاخيرة قد جلبت معها تغيرات ملحوظة على كل وسيلة من وسائل الاتصال في البلاد الصناعية العظمى . لقد أصبحت الفوارق بين طرف الاتصال المختلفة تدريجيا غير واضحة ومساها الى التلاشي .

واكثر الامور أهمية هو التناقض التدريجي والجوهري في الفوارق بين وسائل الاتصال ومعالجة البيانات كنتيجة لتلاحم هذه الطرق التكنولوجية . وقد لخص الأستاذ « ايل دي سولا » منذ عدة سنوات ماضية هذه الاتجاهات في التعبير « نقطة التقاء الاساليب » وسواء كنا نستطيع ان نتقبل هذا المفهوم ام لا فاننا يجب ان ندرك ان كل وسيلة من وسائل الاتصال تخضع الآن لتحول سريع وفقا لدورة الحياة الخاصة بها والتي تتماثل مع دورة الحياة الخاصة بالمنتجات والخدمات الاخرى .

وقنبثق بصورة متعاقبة طرق اتصال حديثة كما لو كانت ترمز الى ابتكارات تكنولوجية في علم الاتصال والكمبيوتر ، وسوف تحصل محل الوظائف المختلفة لطرق الاتصال القديمة . واذا عبرنا عن ذلك بكلمات

الكاتب : سيلسيو كوما تسيوزاكي

عضو معهد البحوث الاقتصادية والاتصال من بعد : طوكيو
اليابان

المترجم : الدكتور فيج عبد العزيز عرت

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس -
القاهرة

أخرى فإنه يمكن القول بأن تقدما سريعا يتبع في اتجاه الوسائل
الالكترونية ، وإذا عرفنا وسائل الاتصال بأنها آلة ربط الافراد ونشر
المعلومات بينهما ، فبناء عليه يجب ان يوضح هذا التقدم في العلاقة بين
الافراد والمعلومات ووسائل الاتصال .

وعادة ما تنقلب رأسا على عقب العلاقات الانسانية التقليدية أو
النظام الاجتماعي المتعارف عليه نتيجة لآثر الاتجاهات التكنولوجية على
وسائل الاتصال وخاصة فيما يتمثل في الآلات والمعدات . فعلى سبيل
المثال ، الحجم الصغير المصمم لشبه الموصلات يزيد من فعالية الاتصال
وكثيرا ، ويمكن من الاعتماد عليه وبجته لاقتصاديا عاما بعد آخر ولذلك
فهى تؤثر على مجتمعاتنا بطرق مختلفة . وفي الوقت نفسه تنمو وتتغير
احتياجات الناس الى المعلومات ووسائل الاتصال وفقا للتغير المعجل
لظروف حياتهم اليومية .

ولقد تغيرت نظرتهم للقيم فأصبحوا يقدرون المعلومات أكثر وأكثر
وأصبحت لديهم قدرة أفضل لمواجهة الانفاق المتزايد على المعلومات ووسائل
الاتصال . ان الموازنة بين الاحتمالات التكنولوجية والحاجة الى التحسينات

من جانب الجمهور هي المناسبة لتبيل المجتمع الطبى لوسائل الاتصال الحديثة .

وإذا قبلنا أسلوبا جديدا للاتصال ومن ثم تم انتشاره ، فإن الدور الاجتماعى الذى كان يلعبه الأسلوب المتعارف عليه يجب أن يستبدل به الأسلوب الجديد وقد يعنى الأسلوب الجديد بالاحتياجات المستخبرة بكفاءة أكبر وملاءمة أكثر وبتكلفة أقل ، وبناء عليه تتغير أنماط سلوك وسائل الاتصال ومن الممكن ملاحظة هذه التغيرات كما فى حالة ادخال التلفون والتلفزيون للمرة الاولى على سبيل المثال .

وليس هذا بالحدث المستقل والتدرجى ولكنه تغير دورى او التكرار المستمر لمجموعة التغيرات فى الوظائف الحيوية التى من الممكن ملاحظتها فى حياتنا اليومية ولو أنها حركة لا يمكن تصورها عقليا . . وكان تراكم هذه التغيرات اثر ضخم على نظريات الاتصال المتعارف عيها والتي كانت تنبنى فى الايام الاولى على علاقة ساكنة نوعا ما بين الانفراد والمعلومات ووسائل الاتصال .

وحتى قريباً فإنه لم يكن من الممكن ان تنصدر عقليا مجموعة التغيرات فى الوظائف الحيوية لوسائل الاتصال فكل منها يؤدى وظيفته بصورة منفصلة ومستقلة . فعلى سبيل المثال : فان جهاز التلفون يؤدى وظيفته دون اية علاقة بجهاز التلفزيون .

وفى ضوء هذه الظروف نقه من الممكن استخدام طرق معالجة منبانية بصر الوسائل المختلفة مثل وسائل الاتصال الجماعية ووسائل الاتصال الشخصية .

ومع ذلك وكنتيجة للتغيرات الحديثة فى مجموعة الوظائف الحيوية تتناقض الفروق بين كل من نمطى الاتصال ، وتجمع فى نظام موحد ويعتبر الفيدتكس مثالا نموذجيا لتجمع الاساليب اذ انه يتكون من تلفون وجهاز تلفزيون ملون وكمبيوتر ليقدم منفعة جديدة ، وبناء عليه فقد اصبح مطلوبا الآن نظرية اجدى واكثر شمولاً لوسائل الاتصال . وفى هذه المقالة فانى اقترح النظر الى لاتجاهات التقدمية فى الوظائف الحيوية وان ابين اثرها على نظريات الاتصال .

الاتجاهات التى تنحوها وسائل الاتصال :

خلال عشرات السنوات الاخيرة امت تكنولوجيا الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتكارات تكنولوجية كاملة فى البلاد الصناعية الكبرى . لقد حقق التصور العريض لتكنولوجيا وسائل الاتصال تقدما سريعا . ومن

وجهة نظر نظرية وسائل الاتصال ، تعد الوسائل الخارجية أكثرها أهمية ، لأنها تربط - مباشرة - الأفراد والمعلومات . ان وسائل الاتصال الخارجية من الممكن أن تؤدي وظيفة مشتركة ليس فقط بين الأفراد ولكن بين الإنسان والآلة أيضا .

ومع التقدم السريع في تكنولوجيا وسائل الاتصال ، فقد تطورت وسائل الاتصال الخارجية بصورة ملفتة النظر . وهي تجاز الآن تحولا ضخما عن الحساب بالقياس الى الحساب بالأرقام ومن الآلية الكهربائية الى الآلية التي تعمل الكترونيا كلية ، ومن الوظيفة الواحدة الى الوظائف المتعددة . والان ومع وجود أجهزة الكمبيوترز المصغرة المركبة داخليا ، فإنه من المتوقع أن يتسم استخدامها بمزيد من البراعة .

ومع ذلك فإن التكنولوجيا المصاحبة لوسائل الاتصال الخارجية لا يمكنها أن تؤدي وظيفتها بمفردها ، ولكن من الممكن أن تؤدي وظيفتها - فقط - اذا تم ربطها بشبكة اتصال منظومة وبناء عليه فان تقدم محطات المستقبل/الارسال يمثل تطورا كليا لتكنولوجيا وسائل الاتصال برمتها .

وهناك ميول رئيسية ومتعددة في تمرکز تقديم وسائل الاتصال على التكنولوجيا المصاحبة للوسائل الخارجية ، وهي كما يلي :

التصميم :

انه من المتوقع أن تصبح تكنولوجيا التلكس والفيديو تكتسب في السنوات القادمة أكثر وسائل الاتصال المرئي التي لها مستقبل مرتقب ، نظرا لان تكلفتها من المتوقع ان تكون أقل نسبيا من التكنولوجيا الأخرى . وفي عدد كبير من البلاد الصناعية ، فإن هذه التكنولوجيات تطوّر بسرعة كبيرة . وتتنافس هذه البلاد بعضها مع البعض لتحتل المركز القيادي في هذا المجال . وستزيد الإدارة التجارية لهذه التكنولوجيات من نصيبها في مجال الاتصال المرئي حيث حافظت الإذاعة التليفزيونية المألوفة على مكانتها التي لها شأنها . واحتمال آخر هام هو التليفزيون الرقمي الهرقى بكبل والذي يستطيع أن يوفر معلومات مرئية متعددة الاستعمالات على أسس عمل متبادل .

وعلى نحو متباين ، فإن وسائل الاتصال التقليدية مثل الخدمة البريدية ، والخدمة التلغرافية تقترب الآن من حدود نموها ، ويتناقص في بعض البلاد مدى استخدامها . ويدور اتجاه الوظيفة الاجتماعية من الأساليب التقليدية الى الأساليب الحديثة واضحا للغاية .

كما يختلف مضمون المعلومات التي تنقلها الوسائل المرئية الجديدة عن مضمون المعلومات التي تنقلها الوسائل القديمة .

اقوسائل « البساعة » :

مع تطور وسائل الاتصال ، فانها أصبحت تنصف بمزيد من البراعة . وتكون « البراعة » التي تنصف بها محطة اتصال للاستقبال / الارسال من كمبيوتر مصغر مركب في بناء محطة اتصال للاستقبال / الارسال الى التقدم السريع في شبه الموصلات مثل ال - اس - آى قد جعل من الممكن ان نستعمل الكمبيوتر المصغر ذا الطاقة المرتفعة حتى محطات الاستقبال / الارسال للاغراض المنزلية بالإضافة الى محطات الاستقبال / الارسال لاغراض المتروقات التجارية والصناعية .

انه من الأسير (الأسهل) استعمال محطات الاستقبال / الارسال التي تنسم بالبراعة عن محطات الاستقبال / الارسال القديمة لانها من الممكن ان توفر الذكاء الانساني عند كتابة الشفرة ومن ثم حلها وتبسط من اجراءات الاتصال . ان التليفون الموجه عقليا من الممكن ان يتذكر ارقام تليفونات مكاتب ومنازل معينة ، واذا لزم فانه من الممكن ان يطلبها بصفة متكررة بمجرد الضغط على زرار . ان ما نسميه « تليفون اليعطيات » او « تليفون البيانات » من الممكن ان يقرأ الاكواد المغنطة على كرت سلفة ندخله في التليفون ومن بعد نرسل الكود الى الكمبيوتر المركزي للاجزة (للتصديق) . ومن المحتمل انه خلال العشر السنوات القادمة ستكون هناك محطات استقبال / ارسال مرنة وذات استعمالات متعددة ، ليس في المكاتب فقط ولكن في المنازل أيضا .

التكامل :

يبدو ان تكامل الوسائل .. يعد فكرة بعيدة للغاية ،، ومع ذلك فقد كانت حلما ابديا لرواد الاتصال من بعد ، الذين كانوا يتصف خيالهم بالاتساع . فعلى سبيل المثال السيد / دافيد سارنوف مؤسس شركة راديو اميركا ذائفة الصوت ونبي صناعة الاتصال ، اعطى عن فكرته الجاسة بشبكة الاتصال المتكاملة الاتصال الوطنى منذ وقت بعيد .

ومن بين عدد من الافكار المشابهة ، فانه يجب علينا ان نقدر بمزيد من الاعجاب شركة نيبون العامة للاتصال التلغرافى والتليفونى ، وبرنامج شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة . وتهتم الآن شركة نيبون للتلفراف والتليفون بتعزيز الاستخدام الكامل للارقام في شبكتها الواسعة للاتصال ، وان تدمج كل اشكال الاتصال من حالب شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة . ومن الطبيعى انه من الممكن استخدام اية ارقام عشرية في محطات الاتصال للاستقبال / الارسال المتصلة بالشبكة وبذا تصبح متعددة الاستخدام .

ويعمد هذا - فى الواقع - برفامجا رباديا للتكامل الكامل لوسائل الاتصال ، وسوف تؤثر على الاتجاه الحالى نحو التكامل وتمجده ..

التفاعسسل :

تعرض صفة التفاعل احتمال الاتصال من جانبين من خلال الوسائل ذاتها . ويعمد لمرأ طبيعيا ان تختلف هذه المصفة الى حد ما من وسيلة الى أخرى وفقا لصفاتها المميزة . وبصفة عامة فان الوسائل الشخصية تتصف بدرجة عالية من التفاعل عن الوسائل الجماعية . لانه كان من الصعب الى حد ما أن ندرك فعالية الاتصال من اطراف متعددة بطسرف أو حد . لقد حلم تلريجيا ادخال الكمبيوتر فى شبكة الاتصال الحاجز (العائق) الذى يواجه الاتصال من اطراف متعددة بطرف واحد ..

ومن المعترف به ان الفيديو نكس بعد احد الوسائل الجماعية المتفاعلة . وبعد الوسائل الجماعية المتفاعلة نافذة المفعول لانها تنبنى على اتصال الفرد بالآلة ، وهى فى الوقت الحالى ما زالت فى مراحلها الاولى ولا يعرف أحد كيف مستقبلها المجتمع ، ولو انه يبدو ان كل الوسائل الجماعية تناضل من أجل تحسين فعاليتها .

ومن المفترض ان زيادة تفاعل أحد الوسائل سيكون ذا فائدة جمعة ان يقوموا بتلقى المعلومات .

خفض التكلفة :

ان تكلفة الوسائل وبخاصة فى الاتصال للمسافات الطسويلة ، قد خفض منها لدرجة ملحوظة خلال عشرات السنوات الماضية . وهذه احدى المساهمات الملحوظة للتكنولوجيا الحديثة مثل الاقمار الصناعية والاتصال بواسطة الموجات القصيرة جدا ، ونظم التحويل الالكترونية وشبكات الارقام العشرية وما اشبه . وتقرب تكلفة الاتصال للمسافات الطويلة متكلفة الاتصال للمسافات القصيرة ويعنى هذا انها اصبحت اقل تكلفة . وقد هبطت تكلفة محطات الاستقبال / الارسال بدرجة ملحوظة وهذا بفضل الالكترونيات المتقدمة - وفى الوقت نفسه - فقد أدى تبرير الوسائل التكنولوجية الحديثة الى تعريفات اكثر اعتدالا بالنسبة الى غيرها من المنافع .

وقد حفز خفض التكلفة استخدام الوسائل ، كما أن التوسع فى الوسائل أدى بدوره الى خفض التكلفة . وتستمر هذه الدورة الإيجابية المتمثلة فى التكلفة المنخفضة والمنفعة المرتفعة . وبطبيعة الامر فانها تؤدي الى تغيرات فى سلوك وأنماط وسائل الاتصال ، ومن اكثرها أهمية الشعبية البارزة للوسائل المتقدمة وللتى تحققت عن طريق التخيل (التصور) والعناصر « البارة » وخفض التكلفة وفى مفهوم شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة فانه من المتوقع أن تكون تكلفة الاتصال للمسافات البعيدة مسألة

لكلفة الاتصال للمسافات القصيرة . وبعبارة أخرى فان تقديم شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة سوف يحفز بلا شك مراجعة هيكل فئات الرسوم .

الأثر على احتياجات وسلوك وسائل الاتصال :

كان للتطور السريع في وسائل الاتصال أثر على احتياجات وسلوك وسائل الاتصال ، لا يمكن قياسه . ويبدو في بعض المجالات ان التطور التكنولوجي كان سريعاً للغاية لكي يسمح بالاستخدام العقلي . ان التغير في أنماط السلوك أبطأ من التطور التكنولوجي . ومع ذلك فان التغيرات الأساسية في احتياجات وسلوك وسائل الاتصال التي حدثت نتيجة لتطور الوسائل السريع من الممكن ملاحظتها الى حد ما ويمكن تصنيفها كما في الفقرات التالية :

ان العنصر المرئي ينمو الآن في كل جانب من جوانب وسائل الاتصال الحديثة . وهي تتضمن الاتصال على شكل نصوص مثل التليفون التليفزيوني والخدمة الاعلامية على شكل صير غير متحركة والفيديو تيكس والتليتيكس . ومن الجانب الاجتماعي ، فان جيل الشباب يتقبل بمزيد من الرغبة من الشكل المرئي عن الجيل القديم . ومن الممكن ان نشاهد هذا الميل في كل بلد . ويتقبل الشباب الاتصال في صورة بخلاف النصوص لانه من الاسهل تفهمها عن الاتصال النصي باستبعاد العملية المجردة الخاصة بالتكويد وحل الشفرة والتي تتمثل في قراءة وكتابة الرسائل .

ويجب على الاطفال في اليابان ان يتعلموا لغة معقدة لتحقيق الاتصال انفعال . ومن الضروري في الحياة اليومية العادية دراسة ما لا يقل عن ثلاثة آلاف حروف صينية والتي تستخدم كرموز تعبيرية ولا يعتبر هذا بالامر السار .

وبناء عليه ، فان الاطفال اليابانيين يميلون الى تجنب تعلم الحروف الصينية ويفضلون الاتصال الشفهي لو المرئي . وهم يفضلون الحادثات التليفونية عن كتابة الخطابات والرسم عن الاتصال الكتابي . ويحلو الجيل القديم السلوك ذاته . وسيلة الاتصال المرئية وغير النصية تعتبر اكثر ملاءمة للاتصال العاطفي عن الاتصال المنطقي التفكير . وتستخدم وسيلة النص المرئي في كل مجال لانها اكثر ملاءمة لاسترجع وتبادل المعلومات عن الوسائل المتعارف عليها . فنقص لب الورق والذي يعتبر احد الموارد التي لا يتكرر حدوثها بشكل دوري يجب ان يعجل من تقدم الاتصال المرئي في كل مجال . والتجربة التواقة التي باشرتها البعثة الفرنسية لتتقرفاف والتليفون للاستبدال بدليل التليفون المطبوع دليلا الكترونيا ستظهر الامكانيات العملية والمشكلات لمثل هذا المشروع .

وحتى القريب العاجل فإن الناس كانوا في صراع مع طوفان المعلومات التي تقدمها الوسائل الجماعية غير المتفاعلة . وقد قامت شبكات الإذاعة القومية والجرائد بتوفير معلومات ضخمة ومتجانسة . ومع ذلك فإن الاحتياجات المتنوعة للمعلومات لم تشبعها أبداً الوسائل الجماعية التقليدية وقد استمر السعى للتوصل الى طرق أخرى للحصول على المعلومات .

ومن ناحية أخرى . فإن هناك كمية ضخمة من الأشياء المطبوعة متراكمة في المنازل . وطبقاً لمسح أجرته مؤسسه رايت ١٩٤١ . في عام ١٩٧٨ فإن هناك ، في المتوسط ، ٣٠٠ كتاب ، وخمسين نسخة من المجلات الح . في المنازل في نطاق العاصمة طوكيو . وتوجد دائرة معارف في حيازة أكثر من نصفهم . والأكثر من ذلك أهمية ، أن الافراد بالمجون بحماس المعلومات لتقديمها الى الجمهور على نطاق واسع بنفسها وحفظها في ملفات .

ويبدو أن ظهور وسيلة جذابة أو متفاعلة للاتصال الجماعي مثل الفيديو تيكس ، يوفرين الأمل لجمهور غير راض . وقد أوضحت نتائج مسح آخر قامت به هيئة رايت ١٩٤١ . بقياس الاحتياجات الاجتماعية لخدمة جديدة للمعلومات ، أنه من بين خدمات الاعلام المرئية فإن توفير خدمة اعلامية طبية أمر مرغوب فيه من جانب ما يقرب من ٨٠٪ من ربات البيوت في المدن الجديدة وخدمة طبية من بعد لحوالي ٧٠٪ وخدمة اعلامية متجربة لحوالي ٦٠٪ وخدمة اعلامية للتسهيلات الثقافية والترويحية لحوالي ٥٠ - ٦٠٪ . والسبب في أن الخدمة الاعلانية الطبية من بعد - أمر مرغوب فيه الى حد كبير ، هو أن من يساهمهم انقلق بخصوص نقص التسهيلات الطبية في المراكز الاجتماعية يسعون بشغف نحو الطمانينة . وتعتبر الخدمة المتجربة الاعلامية أمراً مرغوباً فيه أيضاً لان ربات البيوت تعاني صعوبات في هذا المجال .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الذين يرغبون في الخدمة المتجربة من بعد والخدمة بدون استخدام النفود يمثلون أقل من ٢٥٪ . وهذا يعكس ليس حاجة أقل شأناً فقط ولكن الصعوبة في فهم مثل هذه الخدمات المتكررة أيضاً . ومع ذلك فهي ما زالت في مرحلة التجربة أو النمو ، كما أن امكانياتها العملية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت غير معروفة . ويلزم على الأقل عدد كبير من السنوات لتقييم الامكانيات العملية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الوسائل .

وهناك شيء واضح جلي في هذه المرحلة : وهو أنه يلزمنا نوع جديد من القراءة والكتابة للاتصال الفعال الذي يستخدم الاشكال الحديثة من الوسائل .

ويعتبر سلوك وسائل الاتصال ، في الاصل ، كعوضوع شخصي للغاية . ولو أنه في الحياة الواقعية ليس هذا هو الحال ، حيث ان هذا يتوقف على التركيبات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية التي تنبنى عليها وسائل الاتصال . وكنتيجة للخفض الجذري في تكلفة الوسائل ، فان الاتجاه نحو الصفة الفردية المميزة يزداد وضوحا عاما بعد آخر .

هذا ويفضل الناس الوسائل التي تتميز بالصفة الفردية عن الوسائل الاخرى المستخدمة بصفة عامة . ان مجموعة التليفون والراديو والتلفزيون التي تشكل وحدة تتسم بعلامة تدل على انه ملك خاص لشخص معين منتشرة الآن للغاية في البلاد الصناعية الكبرى وهذا يعكس الاحتياجات المتنامية بين عامة الناس .

وهذا الميل له آثار ايجابية وسلبية على السلوك . فعلى سبيل المثال فانه من الممكن زيادة صفة الابداع كنتيجة لزيادة السمعة الشخصية التي تتصف بها وسائل الاتصال والوسائل الاعلامية المتخصصة . ومن ناحية اخرى فانها ستقوى من التحول نتيجة لنقص الاستجابة . وبلاضافة الى ذلك فان اتسام وسائل الاتصال بالصفة الشخصية قد يوسع من الفجوة بين « المعلومات الفنية » و « المعلومات الفقيرة » .

التأثير على النظريات :

ان تقدم وتطور الوسائل كان له تأثير على نظريات الاتصال بطرق متعددة . وتبنى النظريات المألوفة على قواعد انضباط مختلفة مثل علم النفس ، وعلم الاجتماع ، والعلوم الاعلامية وهندسة الاتصال من بعد . وهذه الطرق لمعالجة الموضوع كانت مقيدة في الايام التي كانت فيها كل وسيلة تؤدي وظيفتها بصورة منفصلة .

وبسبب التغيرات الجذرية آنفا ، فقد حدث تحول في العلاقة بين الناس والمعلومات ووسائل الاتصال . ولقد واجهت نظريات الاتصال التقليدية صعوبات والتي يجب ان تكون قادرة الآن على التغلب عليها .

واكثر الامور أهمية ، ان منفعة الوسائل الحديثة لا يمكن تقديرها بحق على أساس النظريات المتألف عليها . فهناك حاجة ماسة لان نبني نظرية شاملة بحق ولتي ستقودنا في الاتجاه الصحيح نحو تحول الوسائل وترتيب الوسائل والتي تشمل كلا من الاتصال الجسماني والاتصال الشخصي ولاول مرة في التاريخ الانساني ، فان وسائل الاتصال أصبحت متوفرة في البلاد الصناعية ، وهناك زيادة في البدائل الفنية اذا ما قورنت بالاحتياجات الاجتماعية التقليدية . وتؤدي مثل هذه الوقرة الى سوء في توزيع الوسائل (الموارد) والتي يبدو واضحا للعباية في

الولايات المتحدة . ومع ذلك فإنه لا توجد هناك معايير مناسبة للوصول الى حل منطقي لهذه الوسائل البديلة .

والمشكلة التالية هي كيفية مسايرة شعبية هذه الوسائل . فالوسائل المرئية و « البارة » والتي تتناقص تكلفتها بصفة مستمرة ، تعتبر عناصر هامة للغاية في شعبيتها الجماهيرية . كلما زاد تقبلها بين الجماهير ، كلما زاد التغير في انماط الاتصال . ومع أن التقدم الحديث في الوسائل يعزى الى بناء الجمل ، والذي يمكن أن يساير بنجاح مشكلات التحول من كود الى آخر ، فإن هذا لا يمكن تطبيقه حيث توجد مشكلات بين الافراد والمعلومات .

وتعتبر الوسائل المرئية التي لها شعبية جماهيرية ، مناسبة للاتصال غير النصي ، ويجب دراستها من وجهات النظر العملية وعلم دلالات الالفاظ وتغيرها . واذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا سوف يتضمن العلوم الاجتماعية ، فإنه يجب اتباع أسلوب أكثر شمولاً .

والاثر الثالث لتطور الوسائل على النظريات هو محصلة نشأة قاعدة للاتصال تتمثل في « ثروة اعلامية » . وحتى وقت قريب فإن معظم وسائل الاتصال الانسانية قد تمت دراستها من وجهة نظر « تدفق المعلومات » . ومع ذلك فإن تطور ونمو الخدمات المباشرة لبنك البيانات سوف يؤدي دون شك الى ظروف جديدة تنادي بنظرية جديدة .

المراجع

- 1) Akuto, H. Komyunikeishon (Communication). Tokyo, Chikuma-Shobo, 1972.
- 2) Komatsuzaki, S. Nihon ni Okeru Johokankyo (Informational Environment in Japon). Tokyo, Graken, 1972.
- 3) ———, Communication Technology and Its Social Implications for 1980s. Paris, Unesco, 1979.
- 4) ———, Social and Economic Implications of Technological Innovation, Boston, Tuft University, 1979.
- 5) Robinson, G., Communications for Tomorrow. New York, Praeger, 1979.
- 6) Yoshida, M., Toshikankyo to Sumai no Shinrigaku (Psychology in Urban Environment and Residential Life). Tokyo, Shokokusha, 1980.
- 7) Yoshida, T., Shakaiteki Komyunikeishon (Social Communication). Tokyo, Baifukan, 1967.

صحافة السود

ف

جنوب إفريقية

مقدمة

تعد جنوب إفريقية على حد علمنا الدولة الوحيدة في العالم التي نشأت بها صحافة عنصرية وتطورت فيها بدون أى خفاء كصحافة مخصصة لمجموعة من مجموعات الشعب تتميز تميزا عنصريا ، فصحافة السود نشأت للسود ويكفى هذا لكى يوضح الى أى مدى يمكن للنظام القائم على التفرقة العنصرية أن يصل الى أقصر صور هذه التفرقة ونسائلها : ما هو المعيار الذى على أساسه تتحدد الأنباء والمعلومات او التعليقات كسواد أو بيضاء أو صفراء ؟

ومع وجود هذا النمط من الصحافة العنصرية فما زال هناك الكثيرون من اللامعة الذين يزعمون بأن هناك صحافة حرة فى جنوب إفريقية واننا لعل ثقة أننا فى هذه الدراسة سوف تقدم الأدس القوية لدحض هذا الادعاء ذلك فمن جميع إجراءات القمع والقوانين المضادة للصحافة خلال العشر السنوات الماضية لم يقتصر أثرها على تقييد حرية التعبير عم الرأى والأفكار فقط ، بخلاف ما هو قائم فى غالبية أفكار العالم ، بل أخذت تضع يوما بعد يوم أيضا وبالتلج حدودا وقودا على ما تبقى فى البلاد من الحريات الهامشية والتي تسمى أجهزة المعلومات

الكاتب: رينيه ليفورت

يعمل مراسلا لـ"لبريونيا ولجريدة الوند السياسية" في جنوب افريقية وهو مؤلف كتاب "جنوب افريقية : تاريخ الاثمة" نشر عام ١٩٧٧ ، وهو الآن ضمن المعلمين باليونيسكو ، وتعمل هذه المقالة مستخرجا من دراسة عامة مفصلة .

المترجم: محمد جلال عباس

مدير الشؤون العامة بوزارة التعليم العالي
عمل اساذ للجغرافيا والتنمية الاجتماعية في ليونتيك
كامو بنيجيريا . وكان رئيسا لقسم الاداب والعلوم
الاجتماعية بها .

المعارضة وهى تلك الاجهزة التى تقوم بنقد سياسة المنزل العنصرى ، بل ان هذه القوانين بالإضافة إلى ذلك قد أصبحت تحمى المشكلة التى تعاني منها جنوب افريقية ، او بمعنى آخر أصبحت تعلن سياسة صريحة تنبئ كلية على التفرقة العنصرية . وفوق ذلك فان ظهور صحافة السود كنتيجة لذلك لا يمكن باى حال من الاحوال ان تلغى هذا الحكم القائم على التفرقة العنصرية . يؤكد اسمها تلك الحقيقة القائلة بأنها جزء مهم لا يمكن ان يتجاهل الذى ينبى على أساس الجنس - حقا انها فى بعض الاحيان تأتى بومضات من الضوء تلمع وسط الظلام الذى يخيم على جنوب ولكن هذه حالة استثنائية قادرة ولا تأتى باى معارضة فعلية للقبادة العامة للحكم وهذا يخالف الحقيقة عن اخفاء صوت الافريقين تماما باستعمال القوة ، وهو ما حاولنا ان نوضحه قدر امكاننا ، ذلك ان كل صحافة السود تمثل أولا وقبل كل شئ مصدرا للكسب واداة للممارسة السياسية بالنسبة للاقلية القومية .

الهيكل والتشريعات والعناوين والتوزيع

تصدر من صحافة السود فى جنوب افريقية طبعات عديدة ، وتتميز بالتنوع فى صحتها بما يفوق كل ما هو موجود فى القارة الافريقية

اذ يوجد اكثر من ٧٠٠ صحيفة تصدر بأكثر من اثنتى عشرة لغة ، اما الصحافة التى تنشر باللغة الانجليزية فانها اقدم هذه الانماط وهى شبيهة بتلك الصحف التى تصدر فى سائر الاقطار المتكلمة الانجليزية ، وهى تمثل نحو ٧٠٪ من مجموع الصحف ، وذلك مقابل ٣٠٪ تصدر باللغة الافريكانية فى جنوب افريقية نسبتهم ١٦٥ : ١ للمتكلمين باللغة الانجليزية . وتمكس الصحافة التى تصدر باللغة الانجليزية بصورة واضحة المعارضة القانونية لوجهة النظر العنصرية ، بينما نجد الصحافة الافريكانية تؤيد بكل اخلاص معارضة الحكومة ، باصدار كل من النوعين من الصحف عدد قليل من مجموعات المستثمرين الذين يسيطرون سيطرة فعلية على كل صحافة السود فلا يتركون بذلك اى مجال لصحافة للسود المستقلة وكذلك المطبوعات غير الدورية لبعض المناضلين فى منظمات الطلاب البيض ، وأخيرا نجد ان كل الصحافة وكل من نستخدمهم وبخاصة من الصحفيين يتعرضون للقيود التشريعية الدقيقة التى تحد من نشاطهم والتى ادت الى رد فعل يتمثل فى قيام الصحافة الثورية . وتعتمد الطباعة والنشران ا م القطاعات الاستثمارية الرئيسية ، حيث يستثمر منها نحو ٣٠٪ فى المائة من مجموع الاستثمارات ، وتحتل طباعة ونشر الصحف اكثر من نصف هذه النسبة المثوية (١) ..

ويعد الاعلان اهم شريان يقضى الصحافة اذ تحتل الاعلانات نحو ٦٠٪ من مساحة الصحف تاركة الباقي للاخبار الفعالية ، كما ان الاعلانات تمثل بالنسبة للصحافة نحو ٨٠٪ من مصادر دخلها بينما تمثل المواد الخام والاجور والاعمال الاشرافية وغيرها ما يتراوح بين ٣٣ ، ٣٥ فى المائة من التكاليف (٢) .

وفى ابان الازمة الاقتصادية عام ٧٧/٧٦ وفى الفترة نفسها التى قامت فيها حركة التجديد حدث تهديد واضح لكاسب دور الصحافة ثم حدثت نهضة بالغة بعد ذلك نتيجة لثلاثة عوامل :

اولها : ضيق مجال الاعلان فى التليفزيون سواء بالنسبة لحجم الاعلان او مدى تأثيره فصرعان ما تبين ان التليفزيون الوطنى لا يستطيع ان يتولى الاعلانات المحلية فظلت هذا احتكارا للصحافة وحدها ، ولهذا السبب ، ونتيجة لتحسن الاحوال الاقتصادية ابتداء من اواخر عام ١٩٧٨ فان قيمة الاعلانات الصحفية تزايدت من ٨٠ مليون راند فى عام ١٩٧٥ الى ٧٩٩ مليون راند فى عام ١٩٧٨ (٣) .

وثانيها هو ، ان جنوب افريقية احدى الدول الصناعية القليلة التى يتزايد فيها توزيع الصحف بصفة مستمرة ، ويرجع هذا التزايد المستمر اساسا الى زيادة عدد القراء السود .

واخيرا : كان هناك خفض واضح لعدد الصفحات ومن ثم تخفيض تكاليف النشر ، وانعكس ذلك على انخفاض في استهلاك الصحف من ١٨٤٣٥٣ طنا عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥.٠٠٠ طن عام ١٩٧٨ : (٤) . وعلى ذلك تعد صناعة الصحافة في جنوب افريقية من الصناعات المستمرة وهي في الواقع من الصناعات المربحة .

وتسيطر على صحافة جنوب افريقية اربع جماعات رئيسية تجمع بينها صفة رئيسية هي انها خاضعة خضوعا كاملا لمصالح البيض وان ادارتها جميعا مقصورة على البيض .

تكونت شركة ارجوس للطباعة والنشر في عام ١٩٦٦ كشركة ذات رأس مال مشترك هو ملك للاك المناجم في جنوب افريقية وبخاصة الميثان الامريكية البريطانية ، وتسيطر هذه المجموعة - بصفة خاصة - سيطرة قوية بل كاملة على الصحف الثلاثة : « ستار » النجم وتصدر في جوهانزبرج « ديلي نيوز » الاخبار اليومية وتصدر في ديبان ، « ارجوس » وتصدر في مدينة الكاب ، ودياموند فيلد ادفرتيزر (ملن حقول الماس) وتصدر في كمبرلي ، الصديق وتصدر في بلومفنتين ، بريتوريا فيوز (ابناء بريتوريا) وتصدر في بريتوريا « ستداي تريبيون » وتصدر في ديربان . وكذلك البوست اليومية التي تصدر بالانجليزية ، وايلانجا التي تصدر بلغتي الزولو والانجليزية وهي مصممة خصيصا لجاهل السود بينما تصدر « كيب هيرالد » في مدينة الكاب خصيصا للسكان الملونين بخلاف السود .

أما اتحاد صحف جنوب افريقية فهي شركة خاضعة للمصالح الاقتصادية ذاتها ، التي تسيطر على كارت ارجوس وتخضع بالفعل لسيطرة الاقلية وتصور من بين مطبوعاتها المختلفة : راند ديللي ميل في جوهانزبرج وكيب تايمز في مدينة الكاب .

وكذلك تصدر ثلاث مجلات اسبوعية هي ستداي تايمز وستداي تايمز وستداي اكسپريس وفينانشيال ميل ، بالإضافة الى استرن بروفانس هيرالد وايفنتنج بوست ، وويك آند بوست وكلها تصدر في برث اليزابث ، وناتال ميركوري وغيرها .

جدول رقم (١) : الصحف والمجلات المنيية التي تصدرها مصلحة
الاستعلامات في جنوب افريقية :

اسم المجلة	التوزيع	اللغة التي تصدر بها	نوعية القراء
الاما	١٠ مرات في السنة	الافريكانية-الانجليزية	الملاونون
ادوكاموس	سرية سوية	الافريكانية-الانجليزية	المدرسون السود
امياكت	شهرية	الانجليزية	متنوعة
فيات لوكس	شهرية	الافريكانية-الانجليزية	الهنود
الكوكونيلا	شهرية	السوزا	الاكوزا
اتفو نوو	شهرية	زولو	الزولو
ايزندانا	شهرية	زولو	الزولو
امبونافاندا	شهرية	فاندا	الفاندا
اميلو فوكو	شهرية	تسونجا	التسونجا
الغورما	تصدر فيها	افريكانية	متنوعة
الغورما	شهرية	انجليزية	متنوعة
ساوت افريكان شهرية	شهرية	انجليزية	متنوعة
سويد افريكانا شهرية	شهرية	افريكانية	متنوعة
ساوت افريكان باناشهرية	شهرية	افريكانية	متنوعة
سويدا افريكانيانوشهرية	شهرية	انجليزية	متنوعة
سويلو ليليلو	شهرية	توانا	العشواتا
نويلو بيلو	اصدارها	سوزو الشمالية	السوزوا الشماليون
نويلو بيلو	١٠ مرات في السنة	سوزو الجنوبية	السوزو الجنوبيين
انجواني	شهرية	سواني	السواني

المصدر : الكتاب السنوى لجمهورية جنوب افريقية ص ٨٢١
صادر في جوهانزبرج عام ١٩٧٩ .

وهناك من دور النشر دار ناسيونال بيرر وهى شركة علمية اسمها غير قابلة للتحويل ، ويحافظ ملاكها على أن تبقى فى مألوس من العبت السياسى ، تصدر هذله من الصحف من بينها : دى بورجو فى مدينسة الكتاب ، بيلد فى جوهانزبرج ، دى فولكرس بيلد فى بلومفونتين ، واوستريلج فى بورت اليزابيث وجميعها باللغة الافريكانية وتمد هذه انشركة شريكا كاملا فى صحيفة « رابورت » التي تصدرها مجموعة بريسكور ، كما انها مسيطرة سيطرة كاملة على مجموعة اخرى من المجلات مثل هوليسجنوت وسارى خارياىس فيرليدى وغيرها .

وتعتبر بريسكور اكبر جماعات الناشرين فى جنوب افريقية ، وتصدر معظم مطبوعاتها باللغة الافريكانية وتتمتع باحتكار فعلى لصحافة البانتوستان ، ومن بين مطبوعاتها دى ترانسفال التي تصدر فى

جوهانزبرج ، ودى فادرلاند التى تصدر فى جوهانزبرج . واوجيندبلاد وهو فستاد اللذان يصدران فى برينوريا ، وتمبو فى دو بيان وكلها صحف يومية ، وتشارك هذه الدار ايضا فى اصدار « رابورت » مع دار ناسيونال بيرز ، كما تصدر صحيفتين للسود هما بونا وهى صحيفة شهرية تصدر بلغات الزولو ، والاكسوزا والسوزو والانجليزية ، وصحيفة امفر التى تصدر بلغة الاكسوزا واللغة الانجليزية وهى فى الواقع التى تولت فيما بعد اصدار صحيفة سيتزن (المواطن) .

(x) البانتوستان هى معازل البانتو التى خصصتها حكومة جنوب افريقية للشعب البانتو ليعارسو فيها حياتهم الاقتصادية فى معزل عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

افريقية وتحدد القوانين اليها ومنها الى سائر جهات جنوب افريقية فهى مناطق مخصصة لعزل السود فى داخلها وتعتبر مصدر العمل ومنفى لغير المرفوب فيه من العناصر الثورية التى تنادى بالمساواة العنصرية ولا يخرجون منها الا بتصاريح خاصة من السلطات يحصل اصحاب الاعمال الذين يحتاجون الى العمالة .

ولا تكتمل القائمة التى نوردها هنا ؛ إذ لم نذكر السلطة التى تساندها او تظاهرها ، فالدولة تتولى بنفسها اصدار خمسين صحيفة ومجلة ولا تقتصر هذه الصحف الحكومية على اللغة الانجليزية والافريكانية فحسب . انما تصدر ايضا بلغات افريقية متعددة يبلغ عددها احدى عشر لغة ، وهى مخصصة للملونين والهنود .

جدول رقم (٢) الصحف الرئيسية واللفات التى تصدر بها ، والتوزيع :

المراجع : الكتاب السنوى الرسمى لجمهورية افريقية جوهانزبرج ١٩٧٩ ص ٨١١

لكل صحيفة من يساندها

يكون الافريكان الجماعية الفقيرة من بين المستوطنين البيض ويسكنون فى المناطق الريفية ، وقد كانت الامية منتشرة فيهم وعانوا طويلا من النقص فى المقدرة على ادارة الاستثمارات الحديثة ، ولذلك تأخر ظهور الصحافة المنشورة باللغة الافريكانية بعد ظهور وانتشار الصحافة المنشورة بالانجليزية بزمان طويل لان قراء الصحافة الانجليزية كانوا يعيشون على مستوى اعالى ويسكنون المدن كانوا قد اعتادوا قراءة الصحف ، وفوق ذلك ، فان ظهور ونمو الصحافة الافريكانية ارتبط بكفاحهم وبخاصة الكفاح تشييط قيام صحافة افريكانية ذات طابع سياسى بالمفهوم العام

الكفاح منذ السيطرة الامتريالية للبريطانيين وكان من نتائج هذا للمصطلح . اى انها كانت تؤيد وتساند الحزب السياسى السائد الذى يدافع عن مصالح الشعب الافريكاني ومطالبه ، بينما ظلت الصحافة الانجليزية صحافة اقتصادية ، غير أن هذا التمييز بين الصحافة الافريكانية والصحافة الانجليزية على هذا النحو لا يبلغ هذه الدرجة القصوى . فمن جهة كانت المعارضة القانونية تجد سندا لها فى اوساط الجماعات المتكلمة بالانجليزية ، ومن ثم أصبحت الصحافة الانجليزية تعكس هذه المساندة ، ولقد ادى احتكك الصحف الانجليزية للمعارضة ان أدرجت الحكومة اعتمادات سرية لانشاء صحيفة « المواطن » (ستيزن التى بدأت تصدر منذ سنة ١٩٧٦) وهى صحيفة يومية تدافع عن رأى الاغلبية ، وكانت هذه المناورة واحدة من العناصر الرئيسية التى تسببت فى فضيحة الاستعلامات التى إنتهت باستقالة س.ب. مولدر وزير الاعلام بل فى الحقيقة استقالة جون فوستر رئيس الوزراء ، وبالإضافة الى ذلك يجدر بنا أن نشير الى ان النمو فى قوة الطبقة المتوسطة من الافريكانيين قد أعطت - فى الآونة الأخيرة - وزنا اقتصاديا مؤكدا للصحافة الافريكانية .

ان هذا التمييز اللغوى الذى غالبا ما يمثل انكاسا رفيعا للاختلافات السياسية والتاريخية على نشأة وتطور للصحافة الانجليزية الافريكانية قد أدى الى تقسيم القراء بطريقة تجعل لكل صحيفة واقفها من المساندة التى لا تنافسها فيها غيرها . ففى كل تجمع سكانى البيض نجد صحيفتين يوهبتين احدهما صاحبها والابرى مسائية واحدهما بالانجليزية والاخرى بالافريكانية ، والانجليزية فيها تؤيد المعارضة والافريكانية تؤيد الاغلبية . ولا يوجد الا استثناء واحد من هذه الظاهرة يتمثل فى الحرب القائمة بين صحتيكتي كيتا والترسفالى (دى ترانسفالر) اللتين تصدران فى جوهانزبرج .

وعلى ذلك ،، ففى اقتصاديات السوق تتركز صحافة جنوب افريقية فى واحدة من اربع مجموعات ، ولا تترك الا فرصة ضئيلة للفسادية لخلق صحافة مستقلة ، والاكثر من ذلك تتوافر فى يد كل فرد صحيفة معينة تصدر بلغته وتمكس صدى اتجاهاته السياسية . ولا يترك هذا الموضوع الا امكانية بسيطة جدا لقيام صحافة متنوعة وبخاصة مع وجود تشريعات صارمة تفرض احكاما شديدة بالنسبة لكل ما يحدث من انحراف ولو ضئيلا عن الخط العام .

من الثابت تاريخيا أن المصالحة بين الانجليز والافريكانيين التى تمت بعد حرب البوير (١٨٩٨ - ١٩٠٢) قد بنيت على اساس إستغلال وتسخير

السود ، ولم يقتصر الامر على حرمان السود ، ولم يقتصر على حرمان السود من حقوقهم السياسية وسلب موارد ثرواتهم الرئيسية وهي متعددة

القيود المتزايدة على حرية الصحافة

بقصد منع قيام قوة اقتصادية للسود تجعلهم قادرين على تملك وسائل الاعلام الخاصة بهم ، بل امتد الامر ايضا الى حرمانهم الكامل من حقوق الاعلام عن آرائهم (حتى بطريقة غير مباشرة) وكذلك من حقوق تلقي المعلومات ، وقد نص قانون ادارة البانتو رقم ٢٨ الصادر عام ٢٧ بصراحة على انه لا يحق للصحفيين في المناطق المحجوزة ان يجمعوا اى معلومات دون الحصول على موافقة صريحة من السلطات المختصة ، وان السلطة التنفيذية وحدها صاحبة الحق في تقرير نوع المطبوعات والصحف والاقلام وغيرها من المصنفات التي يسمح بتداولها في المناطق المحجوزة للسود .

وحتى عام ١٩٤٨ حينما تولى الحزب الوطني السلطة كانت حرية الصحافة مكفولة طبقا لنفس الاجراءات والمبادئ المعمول بها في سائر البلاد الناطقة بالانجليزية ، والتي تحرم السود من اى حقوق فيها ، وحتى وقتنا الحاضر يسارع قادة جنوب افريقية في كبح جماح احترامهم لمبدأ حرية الصحافة كلما تنبهوا الى ان حرية الصحافة لا تحترم في معظم اقطار القارة الافريقية ، وعلى ذلك ، فلكي يضمنوا استمرار نظام السيطرة العنصرية التي تنافي أبسط مبادئ الديمقراطية التي تبني عليها الصحافة ، فقد سارعوا الى وضع مجموعة كاملة من القوانين التي تحد من هذه الحرية .

فطبقا لقوانين الامن يمنع منعاً باتاً اعطاء معلومات أو التعبير بصراحة عن اى رأى من شأنه أن يكون معارضا للنظام القائم في جنوب افريقية ، وتحدد هذه القوانين بوضوح المجال الذي يسمح بحرية الصحافة ، بالنص على « ان ممارسة حرية الصحافة مسموح للبيض فقط »

وقد اعطى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ (٥) الخاص بقمع الشيوعية الحق للحكومة في ان تصدر اى مطبوعات من شأنها ان تعمق المظالم او تعبر عن انجازات تخدم الآراء الشيوعية ، وبالإضافة الى ذلك فان هذا القانون وتعديلاته المتتالية تنص على منع اى منظمة أو شخص اسمه على قائمة المنوعين من المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في أنشطة الإعلام .

ويعطى قانون الامن لعام رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ السلطة للحكومة في ان تعلن حالة الطوارئ دون ان ترجع الى البرلمان لاختلاف موافقته ، وفي ذلك اعطاء السلطة حقاً غير محدود لممارسة الرقابة في كل المجالات .

وينص قانون تعديلات قانون العقوبات رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ على ما يأتي :

« يعد في عداد الجريمة أي توجيه أن تشجيع أو إثارة لأي فرد يحتج أو ينشر أي انبياء مضلّة لأي قانون معمول به ، ويدخل في عداد ذلك الافاصيص التي تنشر في الصحف وتتضمن احداها فيها احتجاجات مخططة .

اما قانون الاسرار الرسمية (رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥) وتعديلاته العامة التي صدرت فيما بعد بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٩ فإنه يعطي السلطة لوزارة العدل في أن تعلن أي منطقة تراها كمناطق ممنوعة ، بمعنى منع أي صحفي من نشر أو تصوير أو إجراء تحقيق في المنطقة أو عنها بدون إذن سابق من الوزارة المختصة ، فضلا عن اعتبار نشر أي معلومات عن الامور العسكرية أو امور الشرطة أو الامن بدون موافقة سابقة من السلطات المختصة جريمة يعاقب عليها القانون وينص قانون السجون رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ على منع نشر أي معلومات عن السجون أو المسجونين أو اوضاع الحجز مما لا يوفق برضى المحاكم القضائية عنه .

وفي تعديلات قانون الدفاع رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر نشر أي شيء مهما كانت طبيعته - وتراه السلطات كفيلا بإثارة السكان أو اشاعة اليأس فيهم - جريمة يعاقب عليها القانون . ومنذ السنوات الأولى من العقد الثامن بدأ النظام الحاكم في جنوب افريقيا يتعرض لخطر التحدى من داخل وخارج البلاد . وكرد فعل لهذه الاخطار المتزايدة والمواجهة الدور الفعال الذي اخذ يلعبه أحد قطاعات الصحافة الذي بدأ بدعم نفسه ويحدد موارده ، اخذت الحكومة تصدر سلسلة من القوانين الجديدة التي وافق عليها البرلمان تزيد ما الحد من حرية الاعلام ، ومن امثلة ذلك قانون السجون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ، قانون البوليس المعدل رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧ ورسم ٧٤ لسنة ١٩٧٩ قانون المدافع المعدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ، وكلها تخول لرئيس الدولة حق الرقابة على الصحافة ، ليس فقط في وقت الحروب ولكن ايضا في وقت عمليات الدفاع عن الجمهورية أو لمنع أو قمع الاضطرابات الداخلية .

وتعتمد جنوب افريقيا على اقطار أخرى من العالم في الحصول على المواد الخام والتكنولوجيا في المجالات الرئيسية التي يقتضيها سير اقتصادياتها بكفاءة ، وبخاصة الطاقة الذرية والترول ، ولكي يكون لديها ادراك كامل لابعاد المناورات التي تلور حولها وتواجه بأقصى كفالة مأكنة المتابعة الاقتصادية التي فرضت عليها ، أقامت الحكومة رقابة برلمانية على

كل ما يتعلق بالطاقة الذرية وامدادات البترول وقد اتسع نطاق هذه الرقابة التي نص عليها قانون ضمان الامدادات الوطنية رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ فاصبحت تشمل الصناعة لها بما فيها استيراد وتوزيع اى سلع او خدمات يحددها وزير الشؤون الاقتصادية .

وأخيرا صدر قانون جديدان لتغطية واخفاء اى ملاحظات عن

تصرفات الدولة ، -

وينص قانون التعصبات المعدل رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ على ان ا-

شخص يحاول التعليق المفرض على اى اجراءات او معلومات او النتائج فيها او التعجيل بالنشر ، ها مرتكباً لجريمة ويستحق عليها المحاكمة .
ويعطى قانون المرافعات رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ لرئيس الجمهورية سلطة العنصرية التي تنافى أبسط مبادئ الديمقراطية التي تتبنى عليها حرية تكليف المدعى العام بالقيام بالتحقيق على اختلاس المال العام او سوء توجيهه او استخدامه لفرض سيء .

واليوم أصبحت جميع الصحف ملكا لاتحاد الصحافة الوطنى منسا

يعفيها من الخضوع لقانون المطبوعات رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته المتعددة (القوانين المعدلة رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٠٩ لسنة ١٩٧٨
٤٤ لسنة ١٩٧٩) ولكن هذا لا ينطبق على الصحف الصغيرة وبخاصة مطبوعات الطلبة لبعض صحف المناضلين ، الذى يمنع اتحاد الصحافة الوطنى دخولها .

ولقد أدت قوانين المطبوعات الى قيام نظام للرقابة يخضع خضوعا كاملا للسلطة التنفيذية وحدها ، وانشئت ادارة المطبوعات التى تتكون من رئيس وثلاثة مستشارين يعينهم وزير الداخلية ، وتستعدهم لجنة مطبوعة تتكون من بعض المواطنين يختارون قائمة العاملين فى هذه الوزارة ، وهذه الادارة هى السلطة الوحيدة التى تقرر ما اذا كانت المطبوعات او الكتب او الافلام غير مرغوب فيها كليا او جزئيا او وقتيا او مطلقا ، ولا يمكن الاعتراض على قراراتها الا امام هيئة استئناف لا تخضع للقضاء ، ويحق لى هيئة او اى مواطن ان يتقدم الى ادارة المطبوعات بطلب الترخيص له بنشر اى صحف ، واخيرا أصبحت كل الاعمال العلمية والفنية خاضعة لقوانين المطبوعات واصحح بالامكان ان يتهم اى فرد بنشر اى مطبوعات تراها ادارة المطبوعات غير مرغوب فيها .

ولم تكف الحكومة به ، القيود التى حددت نشاط الاعلام الرسمى الى هذا الحد ، بل انها ارادت تأكيد ذلك بان جعلت تكاليف انشاء اى صحيفة أمرا باهظ التكاليف ، فاصدرت قانون تسجيل وترخيص الصحف

رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ وهو لا ينص على ضرورة اتخاذ إجراءات تسجيل أى عمل منشور فقط بل انه ينص على أن يبلغ مبلغ يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف راند قيل إصدار أى صحيفة أيضا ، وهو المبلغ الذى تعتبره وزارة العدل عقوبة عن مخالفة القانون الخاص بالشوعية .

وأخيرا ، وأكثر أهمية من كل ذلك ان جميع هذه القوانين التى سبقت الإشارة إليها تعامل الصحافة كمؤسسة ، وإذا ما أثبتت هذه القوانين عجزها عن ان تكون أساسا للإجراءات التى تتخذ فى حالة ما اذا: اعتبرت المعلومات مخالفة من وجهة نظر السلطة فان هناك إجراءات أخرى أشد وأقوى تحد من الحريات الفردية للصحفيين مثلهم مثل أى مواطن آخر ، ولقد مكنت هذه التشريعات للسلطة أن تتجنب الإجراءات القضائية ، لان قوانين الامن تخول للسلطة التنفيذية وحدها سلطات غير محددة من سجن وتحديد اقامة والمصادرة - فلا يستغرب مع ذلك أن الصحفيين والذين يعملون فى هيئات الإعلام قد أصبحوا أكثر تعرضا لاعتقال القمع والاضطهاد من معاملة الصحف ذاتها .

صحافة السودان

يفتح هذا المصطلح فى الحقيقة أربع مجموعات من الصحف تختلف بعضها من البعض من حيث حجم القراء السود بالنسبة لكل نشرة ، وطبقا للنسبة العددية من السود الذين يملكونها أو نسبة السود فى هيئات التحرير .

يكون السود نسبة كبيرة - إن لم يكونوا الغالبية العظمى - من قراء الصحف التى يصدرها البيض لان هذه الصحف تصدر طبقات خاصة تخصص للقراء السود وذلك فى محاولات تلك الصحف لجذب المزيد من القراء لها ..

ونظرا لتزايد حاجة جماهير السود للصحف قامت دور الصحف الكبرى بتقديم خدمات صحفية موجهة خاصة لمجتمعات السود الذين يكونون غالبية هيئات التحرير فيها .

ومع ذلك فهناك عدد قليل من الصحف التى يملكها السود ويصدرونها ، وأخيرا هناك الصحافة السرية التى تنتشر خاصة فى أوساط مجتمعات السود ، دون أن يعلم غالبية البيض بوجودها .

وبنظرة الى الماضى يمكننا ان نبين بوضوح الاختلافات فى المراحل المختلفة لتطور صحافة السود فى جنوب افريقية .

إنشأ المبشرون أول الصحف الإفريقية ، وكان يشارك في كتابتها
السود اما باللغة الانجليزية واما بلغات إفريقية متعددة ، مثل (السوازي)
التي صدرت بـلغة الاكسوزا عام ١٨٤٤ . وكاميز ، لأكستريس وكريستيان
أكسبريس عام ١٨٧٦ ، ولقد تحولت الأخيرة الى سلوث إفريكان أوت لوك
(منظار جنوب إفريقية) منذ عام ١٩٢٢ وما زالت تصور حتى وقتنا هذا .

غير ان الصلة بين صحافة السود والكنائس لم تقتصر على كون
التنشير هو اساس هذه الصحافة فنجدهم أولا أن رجيل الصحفيين
الإفريقيين الذين ظهوروا في أوائل القرن التالي لم يكونوا ممن تلقوا تعليمهم في
الرساليات التبشيرية فقط ، بل كانوا متأثرين للدرجة كبيرة بالصحف
الأولى أيضا ، وثانيا ، ان السلطات الحكومية حينما سمحت بقيام صحافة
السود وتعميق جذورها وتطويرها فلما حدث ذلك في وقت كانت فيه هذه
الصحافة مدفوعة ومتأثرة بـللسغة قيم الكنيسة في ذلك العصر وكانت
تمكس أوضاعا وآراء تنصف بالمحافظة ، ومع ذلك فقد حدث بعد نحو مائة
عام من نشأتها ان عددا من كنائس جنوب إفريقية ادارت ظهورها للنظام
وبدأت تدخل في مضمار النضال ضد سياسة الفصل العنصري ثم
اكتسبت بعد ذلك تأثيرا كبيرا على إحدى حركات التحرير وهي حركة
الوجدانية السوداء وأصدرت عددا من المنشورات ذات الطابع الثوري التي
جعلتها تتعرض لمصاحبة جمة مع السلطات .

ومع نشأة صفوة متعلمة من الإفريقيين واللواتن وبخاصة في مقاطعة
الكتاب شهد أواخر القرن التاسع عشر ظهور أول صحافة يصدرها السود ،
ومن بين أسلاف هؤلاء الصحفيين « جون تانجو ، جابوفو » الذي يعد الأب
المؤسس ومنشئ صحيفة « أمغوربانسوند » و « جون دوبي » الذي
في قاتال صحيفة « ايلانجالاس ناتالي » و « سول بلانجا » الذي أنشئ
عام ١٩١٠ صحيفة « كورانتا ايليتشولانا » في مدينة مافنكج باللغة
الانجليزية ولغة التسوانا ويكيسلي كا ايزاكا سيمي الذي أصدر عام
١٩١٣ صحيفة « ابانتوبانتسو » في جوهانزبرج بالـلغات الإنجليزية
والزولو والسوزو .

وبخلاف الصحافة التبشيرية لم تكن هناك صحف مملوكة للسود ،
بل كانت هذه على وجه الخصوص «معبرا صادقا عن آراء وأفكار السود
وبخاصة تلك الصفوة ، وكان الصحفيون هم وحدهم الشخصيات المرموقة
التي تولت القيادة السياسية في أوساط السود . وصممت هذه الصحف
أولا وقبل كل شيء كأدوات سياسية تخدم مصالح السود ومنظمتهم .

ونظرا لما أصيبت به الحركة من هزيمة عديج لها من ميدان النضال
فقد تراءى للصفوة القائدة أنه من الضروري نقل النضال الى المضمحلان

السياسى مما ادى الى تكوين المؤتمر الوطنى الافريقى عام ١٩١٢ ، اذ رأى جون دوى أول زعيم لهذا الحزب وبلانجى أول سكرتير عام له أن سبب ضعف شعب السود يرجع الى عدم اتحادهم « ولكن تنتشر آراء المؤتمر الوطنى الافريقى أنشأ أول صحيفة على مستوى قومى هى ابانتو . باننتو . وبالمثل حينما تكون أول اتحاد للعمال السود تحت اسم اتحاد عمال الصناعة والنياب عام ١٩١٩ قام زعيمه كليمنتس كادالى باصدار صحيفة الهيرالد العمالية (ووركرز هيرالد » ، ولكن جاءت الضربات المضادة من الجانب القوى ممثلا فى المصالح الصناعية والمالية ، واخيرا اصيبت المعارضة السوداء بالانقسامات التى سرعان ما تجمعت مع بعضها لتهدد كيان الصحافة الإفريقية الذى تمثل فى استغلالها واتجاهها السياسى .

وكان أول عمل مضاد للتأثير المتزايد للصحافة السوداء هو شركات التمدن التى أصدرت صحيفة أوميتيلى وابانتو سنة ١٩٢٢ بمدة لفترات أفريقية وأخذت توزعها بالبحان فى مصكراتها ومدنها .

وفى عام ١٩٣٢ أقام أحد مندوبى الاعلانات وهو « ب. ج. م. بافر » بإنشاء شركة البانتو المحددة للصحافة وأصدرت صحيفة يومية بعنوان « عالم البانتو » وسرعان ما استطاعت هذه الدار الصحفية استيعاب صحيفة أرجوس ، وفى عام ١٩٣٦ التى ابتلعت ما بقى من الصحافة السوداء ممثلة فى صحيفتى امفو وإيلانجا وكان اخفاء صحيفة ابانتو باننو عام ١٩٣١ علامة واضحة على الضعف الذى أصاب المؤتمر الوطنى الإفريقى .

التقسيمات السياسية والتطور الاجتماعى :

تنقسم المعارضة الحرة للبعض بصفة عامة الى اتجاهين رئيسيين ، أولهما وهو اتجاه الغالب الذى يعارض التمييز العنصرى المبني على السلالة فقط دون أى عامل آخر ، وينادى بأنه منذ اللحظة التى اكتسب فيها الأفريقيون أى ضرب من « الحضارة » فليس هناك ما يمنهم من الاستمتاع بحقوق هؤلاء الذين بلغوا مستويات عالية من التقدم وهم البيض ، وكان هذا هو الرأى الذى نادى به المجموعة التى كانت تسيطر على صحيفة « عالم البانتو » .

وفى مواجهة هذه المجموعة كانت هناك المصفوة التى تميل الى المزيد من الإصلاحات الديمقراطية والتى يمكن أن نميزها بالوصف السياسى : « دماء الديمقراطية الاجتماعية » . وكان مؤيدو هذا الاتجاه فى وضع يجعلهم أقرب الى اتحاد عمال الصناعة والتجارة ومازالوا موجودين حتى يومنا هذا فى المعارضة المتطرفة الواقعة على مائدة الشطرنج التى يلعب

عليها السياسيون البيض ، وعلى الرغم من أن هذه الممارضة مشموح بها قانونا إلا أنها مع ذلك كانت معرضة لضربات السلطة دائما .

وأخيرا تكون الحزب الشيوعي لجنوب افريقية عام ١٩٢١ بادئا بخليعة من المياضلين البيض ، وعلى الرغم من غلبة الافريقيين عليه في السنوات ايسالية فقد ظلت نسبة كبيرة من اعضائه من البيض ، حتى قضي عليه رسميا ، بلغائه في عام ١٩٥٠ . وحدث قبل أن يعلن عن عدم الرضاء عنه وبعد ذلك الاعلان بسنين قليلة أن أصدر هذا الحزب العديد من الصحف والمنشورات التي أصبحت - بالطبع - في عداد الصحافة السرية التي سنتناولها بالدراسة فيما بعد .

وكان الحزب الاشتراكي يقابله في مجتمع السود ممثلا في « المؤتمر الوطني الافريقي » ، وكان لكليهما قبل وبعد الفاتهما عام ١٩٦٠ صحف خاصة مازالت حتى يومنا هذا في صور سرية . ان الجناح الآخر من حركة الاحتجاج الثورية للسود فقد نشأت حول فكرة القومية الافريقية التي تبلور شكلها التنظيمي بانشاء اتحاد شباب المؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩٤٢ ، وقد انتشرت ايدولوجية هذا التنظيم عن طريق صحيفة اتكوندا لايبانتوا التي لعبت دورا هاما في الصراع من اجل اسقاط الرؤساء القدامى للمؤتمر وقد عادت الى الظهور عام ١٩٥٨ بعد أن انفصلت عن المؤتمر واعلنت عن قيام مؤتمر الجامعة الافريقية وانامت صلة قوية مع « الوجدانية السوداء » التي مازالت قائمة حتى يومنا هذا بصورة علنية .

ويجب لنا ان نذكر ان والاختلاف الاساسي التي يميز النوع الثالث من المشاعر السياسية للسود عن الاتجاهين السابقين هو ان لاتجاهين الاول والثاني يمارسان تحدى السلطة من خارجها بينما يقوم الاتجاه الثالث على تحدى السلطة من داخلها ، ويبدو هذا واضحا الياسوم في اوساط قيادات معازل البانتو (البانتوستان) والذي بلغ اقصى مداه مع قيام حركة اتكالا التي قادها الزعيم كاتشوبا تيليزي وادى الى اصدار صحيفة الامة ، وقد ساندت معظم الشخصيات الافريقية الهامة هذا الاتجاه ، واثبت هؤلاء الصحفيون بحق انهم هم خليفة الشعب الافريقي ، واطلقوا انفسهم الصفة المتعللة ونجحوا في تحقيق توزيع ضخم لعدد الصحف التي اصدروها بانفسهم ، حيث بلغ توزيع كل من بلانجا وانجوفونجو ٣٠٠٠ نسخة يوميا بينما بلغ توزيع عالم البانتو نحو ٦٠٠٠ نسخة ، وكان الهدف المعلن لنضالهم هو رفع مستوى حياة الافريقية . ورجع ذلك الى انهم كانوا متعلمين ، واثبات عارفهم بالحياة والدين . على الوصول الى المستويات التي لم تكن ليصل اليها الا البيض ، وعلى ذلك راوا أن العدالة التي يتنادون بها الدين قد تتحقق ، وفي تلك الظروف

التي لم يكن للافريقيين أية امكانيات للنشر كانت الصحافة السوداء الميكرة مهدا لنشأة الادب واصبح الادب والصحافة لا ينفصلان .

وفي اوائل العقد السادس .كانت هناك ثلاث ظواهر لها تأثير هاسا الحاسم على تطور الصحافة السوداء ، اولها ان تولي السلطة الحزب الوطنى الذى تغفل فى جنوب افريقية وكانت له اتجاهات قوية للتمييز العنصرى ، وكان هذا هو بداية وقف نشاط منظمات السود الكبرى التى كانت توزع الصحف التى تخضع لها وتويرها بصورة سرية .

ان النمو الاقتصادى الكبير الذى ارتبط بالمعصر الذهبى فى العقد السابع ادى الى حدوث تغير فى المستوى الثقافى والاجتماعى للطبقة المتوسطة من الافريقيين ، فقد تميز هذا العصر اولاً بنشأة الطبقة المتوسطة الافريقية ، تلك الطبقة التى كان عددها قليلا ولكن كانت هامة بالنسبة لاصحاب الصحف ، وترجع هذه الاهمية الى سببين رئيسيين اولهما هو ما تحصله من دخل كبير وتمطشها للمواد التى تقرأها ، وادى وجود هذا النوع الجديد من التمطش للقراءة الى نشأة سوق جديدة لها وتتشجيع الناشرين بالتالى على زيادة مطبوعاتهم وتنوعها فى اتجاهين رئيسيين : المجلات الخفيفة للتسليه مثل مجلة « يونا » او الصحف ذات الطابع الثقافى الرفيع مثل مجلة الطول (درام) الواسعة الانتشار . وهناك ايضا ما سمي الطبعات الخاصة من مجلات البيض ، وكان الفرق الوحيد بينها وبين الطبعات الاصلية هو تغيير ترتيب الصفحات بحيث تناسب الاذواق والمتطلبات الخاصة بالقراء السود بصورة أفضل .

وفي الوقت ذاته كان السبب الثانى هو زيادة عدد السود الذين سكنوا المدن ، وزيادة اعداد البلوريتاريا الذين يعرفون القراءة والكتابة مما شجع على اصدار صحف شعبية متعددة ، ومنذ عام ١٩٧٣ بلغ توزيع صحيفة العالم ٢٠ الفا وصحيفة ايلانجا ٢٣ الفا وليمفو حوالى ٥٠ الفا ، وتضمنت هذه الصحف موضوعات عن الجنس والجريمة والرياضة وغيرها .

احياء تحديات السود

نتيجة لاجراءات القمع الشديدة التى مارستها الحكومة خلال العقدين السادس والسابع ، والتشيع بالمتاعب والصعاب التى واجهت العمل السري ، فقدت حركة النضال الافريقية دفعتها ولم تعد الى الحياة مرة اخرى الا فى اوائل العقد السابع ، وكانت عودتها بقوة دافعة مذهلة فى شكل حركة الوجدانية السوداء . ولقد اعطت الاضطرابات التى نشبت فى ربيع عام ١٩٧٥ فرصة سانحة للنمو المفاجئ لصحافة جديدة يصدرها السود . كانت المدن فى غليان والسلطة تحاول جاهدة مهددة للثورة فى المدن ،

وعلى قلة اعداد الصحفيين السود لم يكن هناك ما يمنهم من التحرك في وسط مناطق الثورة كما يشاعون ، وفجأة أدرك البيض اوسود على حد سواء ان الوسيلة الوحيدة للتعرف على ما كان يجريه في مناطق السود واليونين في المدن هي ان يقرأوا صحافة السود .

ولكن لكي تستطيع صحافة السود ان تجد توزيعا معقولا بدأت تتخذ خطا جديدا من النظم الى قرائها ، فكان عليها ان تلتزم بالتحالف مع حركة «الوجدانية السوداء» ، أو تظهر - على الأقل - الانتماء لها .

ووصل توزيع صحيفة « العالم » التي كانت طليمة هذه الصحف الى نحو ٢٣٠ ألف نسخة يوميا وكان يقرأها الملايين من السود ، غير ان السلطات بدأت حملة مضادة ، فنتيجة للثورة التي تبثت عن مسوت ستيف بيكو في السجن في ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ صدرت اعداد الصحفيين الرئيسيتين المعروفتين باتمتهما الى حركة الوجدانية السوداء وهي العالم اليومية والعالم الاسبوعية (الى جانب سبع عشرة منظمة أخرى مرتبطة بالوجدانية السوداء أو على صلة قوية بالكائنات المناضلة) وحددت اقامة برس كوبرزا رئيس تحرير هاتين الصحيفتين مع غيره من الصحفيين السود ، وأعلن ان اتحاد الصحفيين السود خارج على القانون ، وبعد ذلك بشهرين تقريبا ، أخذت صحيفتا بوسا وسنداى بوسا بقيادة برس كوبرزا نفسه تملان الفراغ طبقا لقوانين تراخيص المطبوعات .

وكننتيجة للضغوط الخارجية والداخلية على جنوب افريقية بدأت بعض الكنائس تهاجم السلطة مشيرة لممارستها سياسة الفصل العنصري وذلك في مطلع العقد الثامن ، وكان لسلان حال هذه الاذانة بصورة خاصة هي صحيفة بروفرتنا (مع الحق) ثم تولت العملية - بعد ان اغلقت هذه الصحيفة - صحيفة أخرى تسمى « الصوت » .

واخيرا قامت في اوساط المجتمعات الافريقية حركة جديدة مصرّة على ان تهدم النظام كله من داخله ، قادها بعض الانصار الافريقيين في الهيكل التنظيمي التقليدي وانتهت هذه الحركة الى عودة الشرعية لصحافة السود التي يملكها السود انفسهم ممثلة في صحيفة « الامة » لسان حال حركة « انكاشا » .

الملاك المبيض والقراء من السود .. فلماذا يكون المحتوى ؟

لم تستطع صحافة السود المستقلة التي يملكها ويصدرها السود ان تكتسب الا عددا محدودا من القراء السود ، واقتصر محتواها على التعبير عن نوع التفكير الذي ساد في المطبوعات غير المستقلة ولعل تقطعتي الخلاف الرئيسيتين يتمثلان في مجالات أخرى هي :

اولا - أن ما يميز الصحافة « التي تدور حول امتداح النظام السائد وتخشى وراء ذاعة الامجاد والانجازات في محاولة لتغطية اتجاهاتها الحقيقية لتتميز بذلك عن الصحافة التي تنتقد سياسة الفصل العنصرى بشسدة وبصرحة .

وثانيا : هي تعكس الهوية العميقة التي تفصل بين الصحافة المصرح بها والصحافة المصادرة .

وللاكثر من ذلك أن صحافة البيض التي يمتلكها ويصدرها البيض أكثر تدولا في اوساط القراء الافريقيين والمولودين والهنود من غيرها . أما بسبب شكلها الصحفى الاصيل وأما بسبب ما يدخل عليها من تصديلات تجتذب مثل هؤلاء القراء ، وهى في ذلك أكثر مرونة من الصحافة التي تحدت مهمتها ونشأت « بواسطة الشعب ومن أجل الشعب » ونقصد بالشعب هنا السود .

أما بالنسبة للصحافة التي تصدر باللغة الافريكانية فنجد أن صحيفة مثل « رابوت » لها قراء من السود أكثر من أى صحيفة أخرى بينما يؤكد من يصدرون صحيفة « دى بورجر » أن أكثر من نصف قرائها من مجتمع الملونين ، أما الصحافة التي تصدر بالانجليزية ، فنجد في واقع الامر ، أن أغلب قراء صحيفة مثل « راند ديلي ميل » من السود الذين يمثلون أكثر من نصف نسبة القراء السود لصحيفة « كاب تايمز » وباختصار علينا أن نذكر انيا اذا نظرنا الى التجمعات الحضرية الرئيسية في جنوب افريقية لوجدنا أن عدد القراء الملونين للصحف الصادرة باللغة الانجليزية في مدينة الكاب يفوق عدد القراء البيض ، ويتساوى عدد القراء الهنود مع غيرهم في مدينة دربان ، ويتفوق عدد القراء السود في مدينة جوهانزبرج عن جملة القراء الآخرين .

ومن وجهة نظر الناشرين البيض تعتبر موضوعات العنف والجنس والرياضة هي التي تجتذب القراء السود أكثر من غيرها وبصرف النظر عن مراعاة امداد طبقات اشرافه (من الصحافة السوداء بصفة عامة) فإن ذلك قد قل امتداد نظام الفصل العنصرى في مجتمع جنوب افريقية الى ميدان الصحافة ومن المهم أن نذكر هنا أن القراء السود يمثلون في تلقى المعلومات على الصحف التي يمتلكها ويصدرها البيض الذين لهم وحدهم الحق في تقرير مدى الاهمية التي توجه الى كل من مجتوى وشكل المعلومات التي تقدم لهم . وبالتالي فإن أى دراسة عما في متناول عدد النسخ من معامات لا بد وان تتعاضد مع الفهم الذي تتخذه صحافة البيض النحاشا السطحا الذي تنمذد بالنظام القائم في جنوب افريقا وبوضع السد فيها ، وهو الوضع نفسه الذي تعاملهم على أساسه هذه الصحافة .

وتقرر سياسة الصحافة التي تصدر باللغة الافريكانية كلية على اساس تكوينها الاقتصادي وادارتها وهيئات تحريرها ، والا هم من ذلك الميول السياسية السائدة فى داخل الحزب الوطنى . ويمكن القول بان هذه الصحافة تصرف كراعية لسياسة الفصل العنصرى ، ولهذا السبب لا يقرأ السود هذه الصحف الا نادرا وبخاصة لان الغالبية من غير البيض لا يعرفون اللغة الافريكانية باستثناء بعض السكان الملونين ، وبلاضافة الى ذلك هناك حدود للتنوع فى داخل الصحافة التي تصدر باللغة الافريكانية ، اذ انها تمكس على صفحاتها رأى الحزب الوطنى فقط بالنسبة للمصادقات المتزايدة وبخاصة الصراع الواضح بين المستنيرين والمتعصبين .

وتتمتع الصحافة المنشورة بالانجليزية بتوزيع 'وسع نطاق ولكن موقفها السياسى ودورها فهو اكثر غموضا (٦) ، ذلك ان الخط السياسى الذى تسير عليه الصحف الانجليزية يتحدد طبقا لارادة ملاك هذه الصحف وأهدافهم أو بمعنى آخر يتحدد طبقا لمصالح المجموعات التى تسيطر على القوى الاقتصادية الكبرى فى البلاد وهى قطاع التعدين ، ولئن كانت هذه القوى تعارض فى الوقت الحاضر نظام التفرقة العنصرية فانما يرجع ذلك اساسا الى انها تعبىر عن الإبقاء على ثقل هذا النظام بشكله المتعارض تعارضا كاملا مع بقاء الاستثمار الحصر فى المستقبل ، بل انه بالفعل يتباطأ أو يعوق النمو المستمر بل وحتى تركيز الوضع وثقلاته .

ويتبع ذلك أنه رغم رفض الصحف المنشورة بالانجليزية لنظام الحكومة الحالى الا انها لم تحاول تقويض أسس هذا النظام ، وذلك يعنى ان الاقلية البيضاء هى التى تمتلك فى يدها السلطة والسيطرة ، ويستتبع ذلك ان المعارضة لم تقترح اطلاقا إقامة نظام ديمقراطى كلاسيكى كبديل لنظام العزل العنصرى ، وفى الوقت نفسه يكاد رأس المال فى جنوب افريقية أن يكون ملكا خالصا للبيض ، وهذا يعنى أن البيض يمتلكون وسائل الإنتاج وسيطرون على كل الطرق التى يستطيعون بها تأمين تشغيله بكفاءة تامة ، وبالتالي يجعل قيام معارضة من جانب البيض محورا لى تغيير يمكن حدوثه فى البلاد (٦) . وعلى ذلك فمن منطلق هذا الموقف يتحدد ادراك مجتمع السود ، وهو موقف متأثر بمشاعر البيض وثقافة البيض ، وفوق ذلك كله ينبع من اخلاقياتهم ، وفى الواقع لا يتفهم مجتمع السود الامر الا على ضوء هذا الموقف وكل تحرك فى اوساط مجتمع السود يكون له عطاؤه الذى لا يتمدى انهم من الناحية الفعلية والاستراتيجية يساندون مصالح هذه المعارضة ولطاعتها . ولا يأتى ذكر المنظمات الثورية للسود فى الصحافة المنشورة بالانجليزية سواء فى ضوء المصادرة الرسمية

أو التقارير النوعية إلا بالفرد الذي يربطون به انفسهم كليا أو جزئيا
بالاهداف الطويلة المدى والقصيرة المدى للمعارضة البرلمانية .

وفي دراسة قامت بها صحيفة « راند ديلي ميل » لتصوير أحوال
السود . وردت الحقائق التالية بالنص « يظهر من استعراض الاعدادات
التي تنشر عن السود أن أكثر من ثلثها يدخل في نطاق موضوعات الحرب
والعسكرية وأمن الدولة والاضطرابات والعنف ، ويظهر في الثلث الثاني
الصلات التنظيمية للسود ، لا تظهر التقارير عن حياتهم الاجتماعية والثقافية
إلا في نحو ٣٪ فقط مما ينشر عنهم » وفي ذكر آخر « لا ينشر شيء من
السياسة الخاصة بالسود في مناطق المدن إلا كجانب من جوانب نظم
المعتقدات السياسية والبرامج ، ولكن غالبا ما يكون ذلك بمجرد ذكر عدم
الاستقرار والعنف أو عدم الرضى بصفة عامة ، ونادرا ما حاول المتحدثون
التقنيون أن يوضحوا الافكار السياسية التي هي من وراء المظسوف
والاحداث ، وبدلا من ذلك فإن الصحافة التحررية أو المتحدثين باسم
الحكومة انفسهم يقدمون تبريرات خاطئة للاضطرابات التي تحدث
في البلاد .»

ولا يقتصر هذا التناول المحدود لشئون السود على امور السياسة
الدخلية ، بل أنه يمتد الى كل ما يتعلق بالقارة الافريقية ، فالاحداث
التي تجري في انحاء القارة تعرض في الصحف بطريقة توحي بأن افريقية
هي أسوأ ضحية لاعمال العنف وبها أسوأ الاوضاع التي يمكن تصورها
ومثال ذلك تسمية حركات التحرير في جنوب افريقية على أنها حركات
ارهابية طالما هي تستخدم استراتيجية الكفاح المسلح .

أما عن الصحافة التي يحررها السود والتي تقسم بيننا وبين
المجموعات الافريقية السابق الإشارة إليها صلات وثيقة فهي أساس
مقصورة على عدد قليل من الصحف الكبيرة مثل بوسست ، وسنداي
بوست ، وامفو ، وإيلانجو ، وبعض المجلات المصحفة والتي تعد من قبيل
القرارات الخفيفة حيث تركز على القصص وتخدم كدعاية لخط الحياة
البرجوازية المخالصة ونمط استهلاكها وانفاقها مثل الرحلات والتسليّة
والرياضة .

وتعد صحيفة « امفو » من ادوات الدعاية الخالصة الموجهة للحزب
الوطني . وتخدم بعض الصحف الأخرى المفروض ذاته وهي صحيفة
« بونا » التي تنتمي الى جماعة برسكود وتنشر باللغة الانجليزية وبعض
اللغات الافريقية ، وتعد أكثر الصحف انتشارا إذ يبلغ توزيعها نحو ٥٨
الف نسخة ، وتخصص صحيفة « ثاندى » لشئون المرأة ، وكذلك
صحيفة « هيث » أو المرأة والتي يرتبط ملاكها مع اجموعة التي تتولى

شئون الاعتمادات السرية لوزارة الاستعلامات فيبلغ توزيعها نحو ٦٨ ألف نسخة .

وتعتبر صحيفة باس نموذجا للصحافة الجديدة الموالية للحكومة والمخططة خصيصا لتكون اداة دعائية ، ولكن طرقها في الدعاية غير مباشرة ، وانشئت بمساعدة مالية سرية من الحكومة ، وبلغ توزيعها ٨٢ ألف نسخة وتوجه الموضوعات التي تتناولها أولا الى محاولة كسب مجتمعات السود الى جانبها عن طريق تأييد مشاعرهم وآمالهم ، وذلك بالتركيز حول آراء الوجدانية السوداء ، وفي الوقت نفسه تحاول أن تنشر بعض النقد للحكومة ، ولكن بالطريقة التي تدافع بها عن روح النظام في جنوب افريقية .

أما صحيفة « رام » الطبول ، فانها تنتمي الى اتحاد صحف جنوب افريقيا وبلغ توزيعها نحو ٩٥ ألف نسخة ، وهي تصدر بالانجليزية ، وقد اجتذبت اعدادا كبيرة من القراء منذ انشائها عام ١٩٥١ ويرجع ذلك بصفة خاصة الى مساندتها لحملة الدفاع التي نظمها حزب مؤتمر جنوب افريقية ، وبالتعرض لعمل تحقيقات عن أحوال السود في المعتقلات وقد عدلت اتجاهاتها منذ أوائل العقد السابع فاصبحت أكثر اعتدالا ، واصبحت تخصص مزيدا من المساحة للموضوعات الخفيفة .

ويصل بنا هذا الى حجر الزاوية في صحفلة السود المنشورة وهي صحيفة بوسست ومجلة سنداي بوسست ، فلقد اكتسبتا سمعة خاصة في خارج البلاد نتيجة لقراءتها الوطنيين ، ولما يتعرضون له من اضرار القمع حتى يومنا هذا ، وكان هذا سببا كافيا لان ينظر اليهما الكثيرون على انهما صحيفتان مستقلتان والصوت المعبر لقوى السود التقدمية غير انه من الضروري تقويم هذه النظرة بشيء من التدقيق .

فالوا وقبل كل شيء تعتبر صحيفة بوسست ومجلة سنداي بوسست صحافة مستقلة ، ذلك لانهما خاضعتان خضوعا كاملا لمجموعة أرجوس ومستمدان قوتها الحقيقية من هذه المجموعة ، وتسيطر أرجوس عليهما من خلال تخصيص بعض التسهيلات الاقتصادية لهما ، وتبذل هذه الظاهرة واضحة جلية في قسم الاعلانات الذي سينشر في كل منها ، وفي الوقت نفسه يبدو أن الادارة وليست هيئة التحرير هي صاحبة الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بالمحتوى الموضوعي لهما .

ورغم أن صحيفة بوسست تنشر عن الآثار السيئة التي تقع لسكان السود نتيجة الغزل العنصري معلومات أكثر مما تنشره غيرها ،

الا انه لا يمكن ان تعتبرها معبرة عن صوت أغلبية الشعب الاسود .
وبذلك ان بلا من صحبه بوست ومجلة سنداي بوست قتياعدان
كثيرا عن المؤنر الوطنى الافريقى بما يحتويانه من موضوعات بل انهما
يسيران على خط مخالف تماما للسياسة التى تتادى بها حركة الوجدانية
السوداء .

صحف السود المستقلة

هناك حيفتان ظهرتان فى وقت واحد تقريبا (عام ١٩٧٦) ويمكن
اعتبارهما ضمن هذه المجموعه المستقلة من صحف اسود وهما : الامه
والصوت ، وتسيطر على صحيفة الامه
حركة على صلة وثيقة بحركة انكاسا التى يأتى اغلب اعضائها من الزولو ،
ويتأثر من زيادة هذه الحركة أصبحت أكبر حركة فى تاريخ الشوب السوداء
فى جنوب افريقية ، وقوى ذلك فان هذه الصحيفة هى بمثابة لسان حال
تجاه السود الذى يتمثل فى الاعرار على انهاء العزل ان لعنصرى من
طريق محاربة النظام من داخله . ولا يقتصر لهجوم على هذا النوع من
المعارضة على الحكومة ما بوجه من جانب الوجدانية السوداء فحسب ،
بل من جانب صحيفة الصوت أيضا التى تعن عن نفسها انها ذات اتجاه
دينى متطرف .

ولقد اتخذت الحكومة من صحيفة الامه والصوت هدفا لهجومها
الشديد ووجهت هجوما اكثر شدة مما وجهته لاي صحيفة أخرى من
صحف السود التى تعارض سياسة العزل العنصرى . فقد أوقف صدور
صحيفة الصوت تماما فى الفترة من ١٦ يونيه الى ٢٦ اغسطس سنة
١٩٧٨ ، وتأجل انضمامها الى اتحاد الصحافة حتى سبتمبر من ذات
الصام .

لما بالنسبة لصحيفة الامه فقد قررت - بعد ان صدرت تسعة
اعداد متتالية منها فى يونيه سنة ١٩٧٩ - ان تغادر الترانسفال وتوجه
الى ناال لتتخذ منها مقرا رسميا لها ، وذلك هربا من الضغوط الواقعة
عليها ، ولتكن اقرب الى الافريقيين ان الذين يعيشون فى المناطق الريفية
والاهم من ذلك لكى تكتسب بهذا الانتقال مزيدا من القراء فى المنطقة التى
تتكون غالبية سكانها من الزولو . وإلى جانب هذا الضغط السياسى
الذى وقع على هاتين الصحيفتين فقد كانت هناك أيضا مقاطعة اقتصادية
ترجع بلا شك الى اتجاهاتها ، وكذلك الى منافستها الطبيعية لمجموعات
الناشرين الذين يريدون السيطرة على السوق . ولقد اتخذت هذه
المقاطعة شكلين مختلفين : رفض اجهزة التوزيع ان توزع هاتين

الصحيفتين ورفض وكالات الاعلان ان تشتري مساحات اعلانية فيهما . وعلى ذلك أصبحت مجلة الصوت توزع ٢٥ ألف نسخة بندق أبواب المنازل في منطقة سويتو . وليس من شك في ان صحف السود المستقلة قد عانت صعوبات كبيرة لتحقيق استمراريتها ، ولعل استمرار صدورهما هذا يرجع الى المساندة التي كانت تطلقها من مصادر أخرى غير القراء ، وتمثل هذه المصادر في معونات حركة انكاشا بالنسبة لصحيفة الامة ومجلس كنائس جنوب افريقية بالنسبة لصحيفة الصوت .

سود قبل أن يكونوا صحفيين

لا يجد "الصحفيون السود في جنوب افريقية (كاي سود آخرين) مكانا حقيقيا لهم الا في المستويات الدنيا من السلم ، ولا يوجد من هو ادنى منهم ، فالفرص امامهم سواء لتلقى التدريب المهني او الترقى الوظيفي محددة للغاية وعليهم في معظم الاحوال ان يرضوا بوضعهم ويقبلوا ما يمنح لهم من مستويات وظيفية . وبالإضافة الى ذلك فان هناك شعورا سائدا بأن الصحفي الاسود يجب الا يمنح أى امتيازات لو يتلقى أى تشجيع في العمل كما أن هناك اتجاهها غالبا لاستخدام الصحفيين السود فقط كادلاء أو مترجمين للصحفيين البيض . وليس من شك في ان صحف التبيض تحتاج الى مراسلين من السود للحصول على المعلومات المتعلقة بالسود الذين يعيشون في المدن ، ويكاد البيض يسيطرون على كل الصحف تقريبا ماعدا بوست وسنلاي بوست والصوت (١٠) ..

ولا يكلف الصحفيون السود الا بمهام ثانوية واذا ما خصص عمود "توضيح" مساحة في جريدة لاحد من غير البيض فانما ذلك يكون استثناء نادرا ولا يتأتى تولى أى عمل من هذه الاعمال الرئيسية الا في بعض الصحف القليلة ، فضلا عن ذلك فلان عدد المراسلين الاحرار من السود كبير نسبيا ، مما يؤدي الى عدم الاقبال على توظيفهم ويمتنعهم مرتبات ادنى بكثير من مرتبات اقرانهم البيض .

اما بالنسبة للتدريب فان صحف جنوب افريقية التي تمتلكها كل من جماعة ارجوس ، وجماعة صحف جنوب افريقية تنظم دورات تدريبية اجبارية مدتها ثمانية عشر شهرا لكل الصحفيين المتقدمين للعمل . الا أنه في يوليو عام ١٩٧٩ لم يكن هناك سوى صحفى اسود واحد من بين ثلاثة عشر متدوبا (١١) .

ومع ذلك فان عدم الرضى الذي يسود في اوساط الصحفيين السود لا ينبع اساسا من الاحوال المادية السيئة التي عليهم ان يعملوا في ظلها وانما ترجع اكثر الى فشلهم في الحصول على اعتراف رؤسائهم

بقدراتهم ومواجههم حتى فيما يتعلق بالموضوعات التي تتصل بمجتمع السود الذي ينتمون اليه ، ورغم أنهم يعتقدون أنهم أكثر احتكاكا بما يجري في عالم السود فإنهم يصابون بخيبة الأمل العميقة حينما يسمعون ان الرئاسات العليا من البيض عم وحدهم العالمون بحقيقة ما يجري في مجتمع السود كما أنهم يتبينون بوضوح ان البيض يعرضون نوع المعلومات التي تهم مجتمعات السود أكثر منهم ، ويتكرر دائما رفض أى طلب من جانب الصحفيين السود بالسماح لهم بأن يميطلوا اللثام عن حركة سياسية او اجتماعية يكشفونها .

ولعل اجراءات الاحباط التي يلافيها السود ويعانون منها لا تعد ولا تحصى وهي تبدأ من تهميشهم لمشكلات يكون لها تأثيرها السيء على نشاطهم الصحفى مثل عدم منحهم تراخيص المرور الصحفية اللازمة او عدم اعطائهم بطاقات صحفية ، أو تخويفهم بالايذاء لهم بأن المؤتمر الصحفى أو الحدث الرسمى أو غيره إنما يهدف الى تجميع الصحفيين للقبض عليهم او نفيهم او ايقاعهم فى الكمائن .

وطبقا لبيانات جمعية كتاب جنوب افريقية يعرض مسألة صحفى لاضطهاد السلطات خلال السنوات الثلاث المنتهية فى يوليو ١٩٧٩ وكان أغلبهم من السود بينما تم القبض على عشرين آخرين أو تحديد اقامتهم تنفيذاً لقوانين الامن .

ويدافع من الحاجة الى الاتحاد لمقاومة أعمال الاضطهاد ولرفع مستوى الاحوال الوظيفية وظروف العمل تضافرت قوى الصحفيين السود لتكوين اول اتحاد للصحفيين السود ، وفيما بعد كونوا اتحاد كتاب جنوب افريقية ، ولقد أتت هذه الاغراض النقابية بنتيجتها الخاصة بالجانب الثانى من المضمون الصام للتطلعات السياسية الكبرى لهذه التنظيمات وهي التحرك نحو الكفاح من اجل تحقيق التحرر الكامل .

تكون اتحاد الصحفيين السود فى عام ١٩٧٣ فى الاطار الشامل لحركة الوجدانية السوداء ، والتي فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ وقبض على رؤسائه وقادته ، كما صودرت مجلة نقابة الصحفيين بعد اصدار عددها الثانى وأوقفت تماما .

وسرعان ما عادت منظمة الصحفيين الى الظهور مرة ثانية تحت اسم جديد هو جمعية كتاب جنوب افريقية ، ويبلغ ععدد أعضاء هذه الجمعية اليوم نحو ٢٥٠ عضوا وينتمى إليها كل الصحفيين السود تقريباً ، وعقدت اول مؤتمر لها فى سرية تامة فى يونيو سنة ١٩٧٨: وحضره نحو خمسين عضواً كما عقدت مؤتمرها الثانى عام ١٩٧٩ .

وقبل انشاء اتحاد الصحفيين السود كانت الجمعية الوحيدة القائمة في جنوب افريقية وتضم الصحفيين هي جمعية جنوب افريقية للصحفيين وتكون من ٧٠٠ عضو من الصحفيين الناطقين باللغة الانجليزية ، وقد اعترفت السلطات والمسيطرون على الصحافة في جنوب افريقية بهذه الجمعية باعتبارها الممثل الوحيد الذي يتكلم باسم الصحفيين ، وفي مقابل ذلك قبلت الجمعية الا تكون متعدد الجنسيات بمعنى انها اصبحت ترفض قبول أى عضو افريقى ، ولكنها قبلت فقط نحو اثني عشر صحفيا هنديا كأعضاء منتسبين .

ولعل الاتجاه العنصرى الصارخ يمثل فقط احد الاسباب التى أدت الى قيام اتحاد الصحفيين السود ، ولكن السبب الحقيقى هو أن جمعية جنوب افريقية للصحفيين قررت فى ٢ مايو ١٩٧٧ بأغلبية ثلثي الأعضاء ان تحول الجمعية الى نقابة مفتوحة او بمعنى آخر متعددة الجنسيات ، وكانت تضيحة كبرى بالاعتراف الحكومى الذى اكتسبته الا ان أعضاء الاتحاد الصحفيين السود رفضوا الانضمام اليها .

ولقد كان الموقف الدائم والموحد لكل منظمات السود التى تعمل في اطار الوجدانية السوداء هو رفض الانكسار الى أى منظمة متعددة الاجناس ، ذلك أن مفهوم الوجدانية السوداء يعنى بصفة عامة ان السود لا بد وان ينظموا أنفسهم أولا في جماعات قوية فعالة قبل ان يتجهوا الى الانضمام الى منظمات البيض ، وهذه تعنى بصفة عامة ان في الاتحاد قوة (١٢) .

وبالنسبة لما يهم الصحافة فان اتحاد الصحفيين السود اعتمد على ثلاثة عناصر جدلية أخرى : أولا ، ان العضوية المفتوحة لم تكن غير مخرج لجمعية جنوب افريقية للصحفيين لكي تصل الى هدف حياتها وهو اعتراف الاتحاد العالمى للصحافة . والثاني ، ان جمعية جنوب افريقية للصحفيين ما هي الا تنظيم يسوده البيض . ولو ان جميع الصحفيين السود انضموا اليها لظلوا فيها اقلية صغيرة مما سينمكن للاعضاء البيض في الجمعية من ان يواصلوا تقرير السياسة التى تسير عليها الجمعية ، وثالثها ان السود يرفضون تماما . ان يقرر البيض ما يتعلق بمستقبلهم ، لما كانوا غير مؤهلين لان يفعلوا ذلك بأنفسهم (١٣) .

وكانت المعركة صعبة ولكنها انتهت بالاصرار الى النجاح ، ففي المؤتمر الدولى الرابع عشر للاتحاد العالمى للصحافة الذى عقد في سبتمبر سنة ١٩٧٨ اصبحت جمعية كتاب جنوب افريقية عضوا منتسبا في الاتحاد العالمى ، ومن ثم اصبحت طلب انضمام جمعية جنوب افريقية للصحفيين

مرفوضا من أساسه ، ولم تتم الموافقة على انضمام هذه الجمعية العنصرية الا بشرط ان يعلن مندوب جمعية كتاب جنوب افريقية العبارة التالية :

« ان من اهدافنا التي نعلنها بصراحة هو ان النقابة التي انتمى اليها نأخذ على عاتقها الالتزام بالامتناع عن ممارسة اى نوع من التفرقة العنصرية في صحف جنوب افريقية وان تعمل على منعها ، وان تضمن ان جميع الصحفيين يعاملون على قدم المساواة بصرف النظر عن جنسهم او لونهم او انتماءاتهم » .

ولم يكن لهذه العبارة المعلقة اى اثر فعلى ولو بسيطا ، وذلك لان جمعية جنوب افريقية للصحفيين لم تفعل اى شيء محدد منذ انشائها لازالة التفرقة العنصرية التي تطفئ على الصحافة ، بل انها ذهبت الى ما هو ابعد من ذلك بمحاولة منع جمعية كتاب جنوب افريقيا من اكتساب الاعتراف ولكن حدث عكس ما اردت ففي سبتمبر ١٩٧٩ تحقق لها انتصار عظيم يمكن ان يعتبر انتصارا تاريخيا ، ذلك ان جمعية كتاب جنوب افريقية أصبحت اول نقابات السود التي اكتسبت اعتراف شركات جنوب افريقية (مجموعة شركات الصحافة المنشورة باللغة الانجليزية) كشريك اجتماعي كامل في كل مفاوضاتها المشتركة .

وكان الهدف الثانى لجمعية كتاب جنوب افريقية هو ما يتعلق بالانشطة السياسية التي تمثل احد العناصر الرئيسية لاي منظمة يكونها المثقفون السود . فلما اعتبرت نشر افكار الوجدانية السوداء احد وظائفها الحيوية ، ولم تفلح جهدا ، وبخاصة في ميدان الصحافة ، ان تنتهز كل فرصة مواتية للقيام بحملات الهجوم على الطبقات الخاصة من الصحف ، وفيما يتعلق بالمستقبل . لم يكن سرا ان قادتها تطلعون الى ايجاد صوت حقيقى معبر عن الشعوب السوداء يسمع فى اثناء التحاليم وينطلق متحررا من الضغوط المالية او ضغوط هيئات التحرير التي تحاول ان تخمده ولهذا السبب بالذات يقوم هؤلاء القادة حاليا بدراسة إمكانية اقامة وكالة صحفية لو صحيفة يومية وهم على ذلك قد حققوا حتى وقتنا الحاضر اهدافهم الاولى وبدأوا يتجهون الى تحقيق اهداف أخرى .

الصحافة السرية

كانت الصحافة في جنوب افريقية تعيش عصرا من الحرية حتى تولى الحزب الوطنى ، وربما اثار هذا الامر اللدھشة عن طبيعة النظام القائم بالفعل ، ولكن يمكن تفسير ذلك أساسا بان الاكفـل الاشتراكية قد دخلت الى جنوب افريقيا منذ البداية على يد عناصر من المبيض .

وفيما يتعلق بالمحتوى علينا أن نسأل - ما هي الاختلافات الرئيسية بين الصحافة المصرح بها حتى لو كانت مضطهدة - وبين الصحافة المنوعة رسمياً ؟

بصرف النظر عن أي نشر يرتبط بأي منظمة ملقاة « مثل الحزب الشيوعي لجنوب إفريقية » والمؤتمر الوطني الإفريقي « ومؤتمر الجامعة الإفريقية » ليس له في الحقيقة فرصة ليتواجد رسمياً ، فإن أي صحافة تلجأ إلى العمل في الخفاء في إحدى الظروف التالية :

إذا تضمنت فيما تتضمنه من تحقيقات سواء كانت تتعلق بأسس النظام القائم أو التناقضات والصراعات التي تحدث في داخله - وتمت هذه التحقيقات بأسلوب يتعرض للطبقة الاجتماعية وليس للمصرية بصفة عامة .

وإذا كانت تنادي ضمن ما تنادي به باستخدام العنف وبخاصة الكفاح المسلح كوسيلة لتقويض النظام الحالي في جنوب إفريقية .

وهنا تكشف لنا الجوانب التي تفصل بين جناحي السود بجنوب إفريقية وهما الوجدانية السوداء التي تميز بين المضطهد ومن يمارس الاضطهاد ، وبين المعرض للاستغلال والمستغل الذي يتم أولاً على أساس السلالة وهي تزعم بالإضافة إلى ذلك أنها في صف إعمال العنف الحالية ، والصحيفة للرئيسية التي يصدرها المؤتمر الوطني الإفريقي وتلدافع عن هذا المفهوم تسمى « سيشيبا ايسيزوا » تطبع خارج جنوب إفريقية ، وإلى جانب هذه الصحيفة هناك صحف أخرى من ذات النوع أنشئت في سرية مثل صحيفة « اماندلاماتلا » في أواسط سنة ١٩٧٥ ، « فسوكاني أوآكي » ، و « الكفاح » و « شبيب التحدي » ، و « الكشف الضوئي » و « الثورة » وغيرها وينطبق ذلك بشكل واضح أيضاً على صحافة الحزب الشيوعي لجنوب إفريقية ، « فهناك مجلة « الشيوعي الإفريقي » التي تصدر في لندن منذ عام ١٩٥٠ وتوزع بطرق سرية في جنوب إفريقية منذ عام ١٩٧١ ، غير أن هناك مطبوعات أخرى لهذا الحزب تصدر في داخل جنوب إفريقية مثل « اكونولوكو - الحرية » وتمثل هذه الصحيفة جزءاً من المواد الدعاية التي تصورها هذه المنظمة الشيوعية اللغاة ، وهناك كتيبات صغيرة أيضاً ولسلح مطبوعة ، ومنشورات توزع على الآلة ، أو تلقى في أماكن التجمعات - إلى غير ذلك من وسائل التوزيع غير الرسمية .

وليس من شك في أن مثل هذه المطبوعات تنتشر بالفعل في جنوب إفريقية وقد زاد توزيعها منذ عام ١٩٧٩ نتيجة لقوة دفع نشاط المؤتمر الوطني الإفريقي .

وبالطبع من الصعب ان نحدد بدقة الاعداد التى توزع من هذه الصحف السرية كما يصعب ان نحدد مدى تأثيرها ايضا ويدعم قادة هذه الحركات المنوعة ان مطبوعاتها تتمتع بجمهور ضخم من القراء ، ويؤكد ذلك اعداد الشباب الذين يشعرون بأوضاع جنوب افريقية ويأتون يوميا للانضمام الى التنظيمات ومع ذلك فان الكثيرين من الشباب يؤكدون عكس ذلك ويقولون بان هناك نقصا كبيرا فى المعلومات المنظمة عن المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى وعلى ذلك فاننا نميل الى قبول ما تقول به صحافة السود المشروعة من ان انتشار الموعى المتزايد من هذا الجناح المتطرف من حركة التحرير انما يرجع اسلما الى الاستماع الى الاذاعات التى تصدر من الدول المجاورة لجنوب افريقية . ومن الواضح ان الصحف السرية محددة التوزيع ومحددة المحتوى وغالبا ما تكون موضوعاتها سطحية نتيجة لظروف اصدارها وتوزيعها ، وعلى ذلك فان دورها الرئيسى يقتصر على تزويد شبكات وخلايا المتفصلين بالوسائل التدريبية . وعلى كل حال - فرغم كون هذه الصحافة معروفة خارج جنوب افريقية ومعروفة لدى البيض فى داخل جنوب افريقية فليس من شك فى ان اهميتها السياسية كبيرة للغاية .

الخلاصة

صحافة السود وحرية التحرير فى جنوب افريقية

تمد الصحف فى جنوب افريقية مؤسسة اجتماعية تعكس اوضاع نظام قائم على السيطرة وكاداة لفرض هذا النظام (١٤) . وتنطبق هذه القاعدة على جنوب افريقيا مثلما تنطبق على سائر جهات العالم ، فالصحافة بالضرورة لا بد وان تعكس الوضع السائد فى أى مجتمع معين وما يشتمل عليه هذا المجتمع بل انه من اختلافات اقتصادية وقوى سياسية واجتماعية ، ولا كان وضع جنوب افريقية هو مجرد سلطة شرعية كادافلغ عن استمرار سيطرة الاقلية على الاكثرية فيستتبع ذلك ان الصحافة المشروعة سواء اكانت صحافة السود ام صحافة البيض لن تسلموا بظال من الاحوال على اقامة مجتمع ديمقراطى ، وبالتالي لا تلعب اى دورا فى الجهود التى تبذل لتحقيق التحرر الحقيقى فى جنوب افريقية .

حقا ان هناك بعض المطبوعات التى تدفن تصرفات السلطة وتصور ما فى نظام العزل العنصرى من الشرر والمساوىء وتلصق الى الاصلاح ، الا ان الصحافة بعامة ليست مقصورة على اتجاه واحد ، فالمدى المسموح به لا يمكن ان يتعدى حدودا معينة . واذا ما اخذنا بالتقسيم السياسى المعمول به فى الدول الغربية يمكننا القول بان المدى

المسموح به من الراى هو الذى يتراوح بين اليمين واليمين المتطرف فى المضمار السياسى أما عن اليسار فانه صامت أو بمعنى آخر لا يخرج للاتجاهات المختلفة الموجودة فى صحافة جويوب افريقية عن كونها وهما أو مصيدة .

وهى وحيدة لان : « حرية الصحافة قد تراعى فقط اذا ما استبعد السودان من مجال الحياة السياسية تملأ ، وباعتبار ان صحافة البيض التى تنتشر فى جميع الأرجاء هى التى تحتكر بالفعل كل وسائل التعبير وأما بالنسبة للسلطة فان خفض مكانة صحافة البيض الى ذات مستوى صحافة السود سوف يكون كفيلا بتحطيم التضامن الذى يبنى على التمسك العنصرى والذى هو باختصار عملية تؤيدها الصحف التحررية » (١٥) .

وهنا يكمن الخطر على حد تعبير البعض :

« فى انه اذا لم تكن معارضة الصحافة للحكومة صارمة فى تناولها للموضوعات التحقيقية فى مجتمعتنا ، فان الصحافة التى تنشر باللغة الانجليزية تخدم فقط فى اضعاف الشرعية على النظام القائم ، وتقوية الراى الخاطئ الذى ما زالت بعض الاوساط تتمسك به . وهو ان جنوب افريقية دولة ديمقراطية (١٦) . »

ويبدو مما سبق ان ذكرته اننى لميل الى القول بان الدور الذى تلعبه الصحافة فى جنوب افريقية دور سلبي تماما فحتى مع إختفاء الصحافة تماما - بما فيها الصحافة الحرة فسوف لا يقلل ذلك من مسيرة التحرير بل ربما يؤدي الى سرعة سيرها . ان التفكير فيما يظنه البعض عن راي بهذه الطريقة تفكير خاطئ وربما يؤدي بنا الى الاخذ بوجهة نظر الانتهازيين .

فاولا وقبل كل شيء : تغلب على السود الذين يقرأون الصحف بما فى ذلك الصحافة التحررية النظرة الناقدة .

وثانيا للصحافة رسالتها التى يجب ان يؤيدها للجماعات التى تسيطر على الامور او تديرها ، بمعنى انها هى التى تمدهم بالمعلومات ، وبالتالي فان الرسائل التى تنقلها الصحف لا يمكن ان تتفاصل لا عن افعال ولا عن اوضاع المعارضين لهذه الرسائل ، وبالمثل يمكن لهذا النوع من المطبوعات ان يستخدم بواسطة جماعة معينة لى تخلق صعوبات امام جماعة أخرى متعارضة معها فى المصالح ، وان لم يكن هذا هو الغرض الرئيسى منها ١٧

لكي تكسب اى جماعة حاكمة المعركة فى صراعها مع قطاع آخر من قطاعات المجتمع فانها تنشر معلومات واقتباء فى وسائل الاعلام التى تملكها منعلق بالثورة وازراء قادتها . وهذا يضع الصحفيين فى مأزق .. فان من واجبهم ان يوصلوا الى الطبقة الحاكمة المعلومات عن تطور الاحداث التى قد تؤثر فى أمن الدولة او مصالحها وبرامج الكفاح التحررى من خذل ذلك تكون الخدمة غير المباشرة للقوى التحررية ، فوسائل الاعلام تنقل المعلومات عن الحركات ومؤيديها والمتعاطفين فيها . وهذا هو ما تريد هذه الحركات بالفعل (١٧)

واخيرا . فمن المؤكد ان محتوى صحافة المعارضة لا يحطم النظام السائد . ولكنه يكون بمثابة نقطة البدء : اول الطريق الى الاحدر من اثن الفصل العنصرى لا يمثل القاعدة المطلقة الحاسمة التى لا يمكن الاستغناء عنها . وبهذه الطريقة تبدأ الخطوة الاولى الى الامام ، فهى عملية عقلية تحركت : وليس هناك ما يظهر انها سوف تقف عند النقطة التى تلاثم الفكر السائد فكل اجاباتها الاصلية التى تثير بالتالى المسئلة من نوع آخر اكثر دقة . والنتيجة اننا نصبح شهودا على عملية تغيير عهد السبيل الى دور اكثر ايجابية لصحافة السود فى جنوب افريقية وهو مايداعب وجدانها .

وفى بعض الحالات تؤدى الصحافة - الى جانب هذه المهمة - دورا فى تعبئة الراى العام ، حتى بصورة غير دورية (فى مناسبات معينة مثل المحاكمات ، الجتازات والاجتماعات وغيرها) وكذلك تؤدى مهمة تدريبية ، وتنطبق هذه المهمة التدريبية على صحف مثل بوسست وسنداي بوسست ، والصوت ،، والامة ، فان هذه الصحف تنشر من احد الخطوط السياسية للتحرير وان كانت تمكس على وجه اخص آراء الجماعات الاكثر اعتدالا فى مجتمع السود .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمبادرة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الاتصال وخطر عدم احتمال وجوده

لا تكون هناك علاقات انسان بدون الاتصال ، بل ولا تكون هناك حياة انسانية . وعلى ذلك فنظرية الاتصال لا يمكن ان تظل محدودة بالبحث في بعض قطاعات الحياة والمجتمع ، وليس كافيا ان نشغل انفسنا بالبحث المستفيض عن وسائل الاتصال المختلفة ، وان كانت هذه الوسائل بحكم وجودها الحديث في المجتمعات وبحكم مالها من اثار تستحوذ على معظم التفكير في المجتمع المعاصر ، وليس كافيا ان نبدأ بمناقشة المفاهيم . لان هذا قد يكون مجديا لو ان الواحد منا يعلم الى ماذا يهدف هذا المفهوم وفي أي ميدان نظري طُبّق أو استخدم ، ولكن ليس هناك اجماع على هذا المفهوم ، وعلى ذلك ، فاننا سنبدأ بمرض وسيلتين نظريتين يمكن عليهما بناء نظرية علمية .

واحدى هاتين النظريتين تبحث عن طرق عديدة لتحسين الوضع الانساني . وهذه النظرية تدفعها الرغبة في الكمال او في الوصول الى احسن الحالات الممكنة ، وهي النظرية التي اتبعها بيكون واتبعه ، وهي تزعم ان المعرفة العلمية للمبادئ الطبيعية وتجنب الاحكام المطائشة ليست كلها ضرورية للإبقاء على العالم ، كما ان المعرفة بعلم البصريات ليس بالضرورة معناه ان يرى الواحد جيدا ، وان كان يساعد على التعرف على الاخطاء وبالتالي يؤدي الى تحسين الاحوال التي يعيشها الناس .

الكاتب: نيكلاس ليهمان

الكاتب نيكلاس ليهمان استاذ علم الاجتماع في جامعة
بيلفيلد . بجمهورية ألمانيا الاتحادية .

المترجمة: تماضر توفيق

الرئيسة السابقة لتلفزيون جمهورية مصر العربية .

الكاتب : نيكلاس ليهمان أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيلفيلد بجمهورية
ألمانيا الاتحادية

المترجمة : تماضر توفيق : الرئيسة السابقة لتلفزيون جمهورية مصر
العربية .

أما النظرية الثانية فتقوم على أساس الزعم بعدم الاحتمال .
وهي لا ترضى عن الحال الراهن ، بل تفرد التوقعات والناكيدات العادية .
ثم تأخذ في تفسير حقيقة علمية ، وهي : أن العلاقات حتى لو كانت تحمل
بناؤها صفات عدم الاحتمال إلا أنها رغم ذلك ممكنة الحدوث . بل
يتوقع قيامها مع نسبة كبيرة من التأكد ، وعلى عكس بكون نجد أن هوبز
أقام نظريته السياسية على مثل هذا الزعم ، وهو الزعم بعدم الاحتمال
وعلى العكس من جاليليو ، نجد أن « كانت » لم يعمد يعتمد على إمكان
التجريب أو المعرفة التجريبية ، بل ألقى بظلال الشك على المعرفة
السطحية ، ثم أخذ في دراسة الأحوال التي تؤدي إلى مثل هذه المعرفة :
والمشكلة في هذه الحالة لا تكون كيف تمكنا أن نحصل على تحسينات
عملية ، ولكن كيف نستطيع أن نجيب على سؤال نظري قد يثار قبل

اتهام هذه التحسينات . وباختصار علينا ان نجد نظاما يمكنه تحويل
المستحيل الى ممكن وغير المحتمل الى محتمل .

والبحث الذى سنورده فيما بعد يبقى داخل نطاق هذا السؤال .
وبهدف الى البناء للظرى الملائم للاتصال بوصفه لطريقة اللاتقة الوحيدة
للتعرف على المبادئ العالمية التى تشوب كل المجتمعات . ولكن ثمة دوافع
عملية اخرى تظهر فى المجتمعات وخاصة تلك التى تستهدف التنمية
والرخاء . وعلى ذلك فمن السذاجة ان يحاول الفرد اقناع نفسه بان
انتطور ممكن . وانه قد يحدث بالطبيعة البشرية او الطبيعة المادية ،
ولكن علينا اولا ان نقيم الاتجارات وواحى القصور ، فعندئذ يصبح من
الواضح ان القضاء على نظام قائمة يعنى بالضرورة العودة الى عدم
احتمال قيام نظام جديد .

الاتصال ومشكلاته

ان نظرية الاتصال التى تحاول ان ننصح بها تبدأ من الزعم بان
الاتصال غير محتمل رغم اننا نمارسه ونجربه كل يوم من ايام حياتنا .
واننا لا نستطيع البقاء بدونها ، وينبغى علينا اولا ان نفهم معنى عدم
الاحتمال هذا . وحتى نصل الى ذلك ينبغى علينا ان نقوم بمجهود قد
يوصف بأنه مجهود مناب للظواهر : اد اننا ننظر الى الاتصال على انه
مشكلة : وعلى ذلك فبدلا من البحث عن الظاهرة اللاتقة التى قد تفسر
الحقيقة نجد اننا ينبغى علينا ان نسأل اولا : كيف يمكن قيام الاتصال .

عندئذ يصبح من الواضح على الفور ان هناك العديد من المشكلات
والعوائق التى ينبغى ان نتخطاها قبل ان يتم الاتصال وأول مظاهر عدم
الاحتمال تقع فى ان الشخص منا ينتفى ان يكون متشابها فى احساسه
وفرديته لشخص اخر حتى يستطيع ان يتم بينهما اتصال .

اما وجه عدم الاحتمال الاخر فيتصل بمشكلة للوصول الى المتلقى
اذ ليس من المحتمل ان اى اتصال ينبغى ان يصل الى اشخاص اكار من
من الحاضرين تحت ظرف معين . والمشكلة عندئذ هى مشكلة امتداد دلائمكنا
والزمن ، لان نظام التفاعل القائم بين الحاضرين فى كل حالة يؤكد شكل
عملى نسبة كافية من الانتباه بهدف الاتصال ، ولكن هذا النظام قد
يتداعى اذا ما كانت هناك رغبة ولو بسيطة لعدم الاتصال حتى لو وجد
الاتصال سبيلا بواسطة الاساليب المتقنة ، فانه من غير المحتمل انها
ستجذب الانظار ايضا ، لان الناس تحت ظروف اخرى يكونون منهمكين
دائما بأمور اخرى .

ووجه عدم الاحتمال الثالث هو عدم احتمال النجاح ، فحتى لو كان مفهوما فليس هناك ما يؤكد انه مقتول . وعندما اقول النجاح . فاني اعنى ان المتقبل للاتصال يوفق على مضمونه . اى يوافق على المعلومة التي يحملها هذا الاتصال . مما يمهد لسوكة هو . وبهذا يصل بين اختياراته والاختيار الاول ويعززه ويقويه . وبهذا المفهوم يكون القبول بوصفه مؤثرا للسلوك يعنى ان الشخص يتصرف : تبعا لتلاوامر التي يحيلها الاتصال ويصنف تجاربه وافكاره واحساساته ومشاعره على زعم صحة المعلومة التي نقلت اليه .

واوجه عدم الاحتمال هذه ليست عوائق تحول دون وصول المعلومة الى النقطه المستهدفة فحسب ، بل انها تعمل كاساس للتنظيم كما تؤدي الى غرقه الاتصال . وحاصله اذا كانت نتائجه ليست مرضية . واذا كانت القاعدة التي تقول ان الاتصال لا بد منه تنطبق على الموجودين في نطاق انظمة موحده فقط . وحتى في ذلك الحين يمكن الاتصال ايضا . وتنصب الاهمية على عملية الاتصال لا على المحتوى الذي ينقله هذا الاتصال . والاتصال يصبح غير مقبول عندما يكون احتمال الوصول الى الناس ومحاولة اقناعهم بعيدا جدا . ولكن بدون الاتصال لا يمكن قيام نظام اجتماعي ايضا . لان الاتصال هو الذي يتغلب على للعوائق ويجعلها احتمالات تحكم النظام الاجتماعي . وعلى ذلك ، فان التطور الاجتماعي الثقافي ليس الا تغييرا واتساعا في الاحوال التي يتم فيها الاتصال ، وهي دائما الاحوال التي يقوم فيها المجتمع بتشديد دعائم ، وهذا ليس تنميه فقط ، بل انه اختيار للانظمة الاجتماعية المجدية ونبد لغيرها لانها بعيدة الاحتمال .

وهذه الانواع الثلاثة تشد ازر بعضها البعض ، ولا يمكن ان ينظر اليها او يتم تفريها الواحد تلو الآخر ، لان حل مشكلة ما يحصل من حل المشكلة التي تليها ، امرا بالغ الصعوبة وكلما تمكن الانسان من فهم مشكلات الاتصال فهما صحيحا ، كلما احسن اختيار وساقه ، واذا امتد الاتصال الى خارج دائرة الحاضرين المباشرين فان التفهم يصبح اكثر صعوبة والرفض اكثر سهولة . ان دراسة الفلسفة ترجع في اصولها الى هذا القانون ، قانون العوائق المتزايدة المشتركة ، وعندما تساعد الكتابة الاتصال حتى يغطي الجمهور الحاضر ، فان القصور في الوقت والمكان لا يمكن الاعتماد عليه لان الاتصال وعناصره لا يمكن ان يحملوا او يخاطبوا الا الحاضرين ، وتصبح المادة ذاتها هي السبيل الوحيد لنقل الاقتناع .

وهذا القانون الذي يقول ان عدم الاحتمال هو عادة الذي يدمم نفسه ، وان الطول في اتجاه ما تحدد الامكانيات في اتجاه آخر يعنى انه

ليس ثمة طريق مباشر لتحسين التفهم بين الناس ، وكل محاولة في هذا السبيل ، ستصطدم بمشكلة النمو السكاني مع مشكلة الاحتياجات التي لا يمكن قضاؤها .

وفيما يختص بوضع الانظمة الاتصالية الحديثة فاننا نجد ان الناس تنظر اليها وكان كل هذه للمشكلات قد حلت ، ولكن الواقع انها مشكلات لا يلتفت اليها على الاطلاق وخاصة من وجهة نظر بعض القائمين على الصحافة وعلى وسائل الاتصال للاذاعية .

وعلى الرغم من كل هذا ، فما زال السؤال قائما : هل البناء الحديث للمجتمعات ليس معتمدا على حل مشكلات معوقة ، وهل هذه المشكلات تقف عند حد ام انها تخلق هي الاخرى سلسلة من المشكلات الجديدة .

مفهوم وسائل الاتصال

ان هذه النظرية تحتاج الى مفهوم عام يغطي كل المنظمات التي تعمل في الاتصال ، وهي المنظمات المفترض فيها ان يجعل من عدم الاحتمال الاتصالي احتمالا ، وانا اقترح ان نسميها بوسائل الاتصال ، ونحن نتحدث كثيرا عن وسائل الاتصال الجماهيرية ، وهي ما نعني به الصحف والاذاعات المرئية المسبوعة وهي وسائل مفروض انها تنقل المعلومات الى جمهور لا تعلم عنه هي شيئا او جمهور لا تراه ، بالاحرى جمهور غالب .

وقد اضاف بارسونز الى هذا التعريف مفهوما آخر وهو وسائل الاتصال التبادلي ، ومن ذلك الحين ، فان مفهوم وسائل الاتصال أصبح يستخدم بمعنيين مختلفين في علوم الاجتماع ، ولا يمكن تفهمه دون شرح وتفسير اضافيين . وهذه المفهوم يجب ان يتصل اتصالا وثيقا بمشكلة عدم الاحتمال في عملية الاتصال ، وبهذا يمكن القضاء على الاضطراب في التفسير ، كما انه يساعد في الوقت ذاته على توضيح مغزى ومدى الانواع الثلاثة من وسائل الاتصال .

ان الوسيلة التي تساعدنا على تفهم الاتصال هي اللغة ، فهي تستخدم عموميات رمزية لتحل محل ، او لتمثل المصاني وتتحل مشكلات الفهم المتبادل . اي ان اللغة تختفي بظق شعور التفهم كأساس للاتصال ، حتى لو كان هذا الاساس هشا الى أبعد مدى .

من وسائل توزيع المعلومات ليست هي في الواقع ما نحدده بتعبير « وسائل الاتصال » ، وخاصة فان اكتشاف الكتابة كان قد اتم مهمة نقل المعلومات عبر حدود التواجد المباشر ، دون الضرورة الى المواجهة ، وتوزيع المعلومات قد يتم عبر الكتابة ، ومن خلال وسائل أخرى تعمل على

حفظ المعلومات كما هي . وكان اثر هذه الوسائل على الثقافة كبيرا جدا .
لأنها تزيد من حجم المخزون من المعلومات . بينما في الوقت نفسه تحدد
نوعيتها عن طريق الاختيار .

وعلى وجه العموم يمكن القول ان نظرية الاتصال قد تركزت في هذين
النوعين من وسائل الاتصال ، ولكن الصورة الناجمة عن ذلك بعيدة جدا
عن التوازن . ولا يمكن الوصول الى نظرية ثابتة تواجه مشكلات الاتصال
الا عن طريق محاولة اكتشاف اى واحدة من وسائل الاتصال هي الاكثر
فاعلية . اما النوع الثالث لوسائل الاتصال فيمكن وصفه بأنه معلومات
عامة لانه لا يقوم الا بنقل مثل هذه المعلومات .

وقد اشار بارسونز الى مثال كهذا النوع أو الى امثلة تتركز
في المال والسطوة . ويمكننى هنا ان اضيف قيمتين اخريين ، هما الحقيقة
في ميدان العلم . والحب في ميدان العلاقات الشخصية . ووسائل الاتصال
المتعددة تغطي كل جولنب النظام الاجتماعي التي لها علاقة بالانسان الحضارية
... وهذا يدل دلالة واضحة من مدى اثر وسائل الاتصال في المجتمعات
الحديثة واتررها على التنمية ، وان تطور الامكانيات بها يساعد على قيام
انظمة خاصة في ميادين الاقتصاد والسياسة والدين وغيرها .

واذا تكلمنا رمزيا ، فاننا نقول ان وسائل الاتصال العامة يمكن ان
تقدم عندما تمهد لها وسائل نشر المعلومات ان تعتمدى حدود المواجهة ،
وعندما يمكن اختزان المعلومات حتى يمكن ارسالها الى جمهور غائب
لا تعرف ابعاده ، والى مواقف لا يمكن التكهن بمداها ، اى بمعنى آخر
انها تعتمد على اختراع مسبق لنوع من انواع الكتابة ، وفي هذه الحالات ،
وازاء كل هذه الاحتمالات للاتصاليه فان ضمان النجاح الذى يجب ان توفره
مثل هذه الانظمة المتدخلية تتداعى تماما ، لانها في الواقع تعتمد على الحضور
المادى ، ولذا فيجب ان تستبدل او على الاقل تدمج بوسائل شخصية
اخرى ، ولذا ففى العالم الكلاسيكى اليونانى نجد انه قد اخترعت عدة
كلمات تصف احتمال التقبل كما تنشره وسائل الاعلام ، لوم يستطيع احد
منذ ذلك الحين ان يستنبط نظاما موحدا للاتصال ينطبق على كل الظروف
... ومنذ اكتشاف الطباعة زادت الشقة بين وسائل الاعلام بعضها البعض
حتى ان ايجاد نظام موحد طبيعى او اخلاقى او قانونى للحيلة امر غير ممكن
ونحن نجد ان بعض الدول تستخدم القوات المسلحة والانظمة الادارية
لنقل المعلومة ، بينما تستخدم صالونات الفكر الخطاب والرواية ، وهذا
كله يؤدي الى انظمة متباينة مما يجعل "للمجتمع يقوم على طنقات
معينة محاذية"

وهذا العرض الموجز يبرز الوجهة المزدوجة لمفهومنا النظرى .
والنظام يقوم على اساس ان الاتصال ، رغم انه غير محتمل الحدوث .
الا انه ممكن وهو الوضع الطبيعى لاي مجتمع ، ولكن صعوبة نشر المعلومات
هو الذى يزيد من قرض عدم النجاح ، وثمة متطلبات جديدة للثقافة نتيجة
للتغيرات التى حدثت فى ميادين الاتصال ، وظهرت اتجاهات جديدة تحاول
وسائل الاتصال نشر الاقتناع بها مثل اهمال كل ما هو ماضى والتمسك
بكل ما هو قائم ، وعلى اية حال فهناك اتجاه نحو زيادة الاختلاف ونحو
التخصص ، وفى الوقت نفسه نجد ان التغير يسير بخطا حثيثة بهدف تطوير
كل ما هو قائم .

وسائل الاتصال الحديثة

ان المناقشات التى تدور اليوم حول اثر وسائل الاتصال محددة:
بالنظرة الضيقة التى ينظر بها الباحثون الى الشككة . واذا اخذنا مفهوم
الجماعات سنجد ان هذه الجماعات ليست هى موضع البحث ، بل ان الفرد
هو موضع البحث . كيف يتاثر بهذه الوسائل ، كيف يتاثر بالفيلم او الاذاعة
او الصحافة ، وحتى التغيرات التى تحدث فى هذا القطاع لا يزال ينظر
اليها بهذا المقياس حتى تعد ان انتشرت وسائل الاعلام ودخلت كل البيوت
وانا هنا لا اريد ان ادحض تماما هذا المنهج فى ان البحث ، ولكن اعتقد ان
هذه نظرة ضيقة وانها تتجاهل الكثير من التغيرات الهامة ، لان المجتمع
يجب ان ينظر اليه على انه نظام متمدد الجوانب والصفات وانه لا يتألف
من مجاميع تتألف من افراد فقط ، ولكنه مجموعة المنظمة وبداخلها أنظمة
فرعية وهذه بالتالى بداخلها أنظمة فرعية ثالثة ، ولا يمكن ان نفعل امر
هذه الأنظمة عند إجراء البحث ، فهناك الأسرة مثلا ثم الأحوال الاقتصادية
ثم القانون ثم الأنظمة الصحية ثم التعلم ، كل هذه يجب اخذها فى
الاعتبار عند اجراء أى بحث .

ولذا ينتفى ان نجد خطريتا آخر يكون أكثر شمالية حتى يمكننا ان
نصل الى الصورة العامة للمجتمع الحديث و ما يحدث فيه من تغيرات
بسبب التسهيلات الاتصالية التى يمكن الوصول اليها ويجب ان تأخذ
فى الاعتبار ما يطرا على وسائل الاتصال هذه من تغيرات فية ، وهو
الشيء نفسه ، الذى حدث عند دراسة التغيرات التى طرات على التعليم .

ونحن هنا سنحاول ان نقدم أمثلة على كل ذلك ، مثلا مهما حاولنا
ان نحدد مقومات أى مجتمع وما يطرا عليه من تغيرات فلا يمكن القول بأن
التحسن الذى يطرا على وسائل الاتصال ميسر بالضرورة الى تحسن فى
جميع اوجه النشاطات بهذه المجتمعات . والمجتمع الحديث فى أوروبا مثلا

يجد انه قد تأثر الى حد كبير بالانظمة الاتصالية القائمة به نظرا لتفريق العلم والاقتصاديات . والسياسات .

ويجدر بنا هنا ان نذكر ان هذا لا يعنى انه كان لوسائل الاتصال ' اثر على الفرد او على احداث تغيير في املاط سلوكه ولا يزال الاتصال التخصى هو السبيل الوحيد لاقناع الناس بضرورة التغيير . والحقيقة انه حتى الان نم يستنبط تكنولوجيا يمكن بواسطتها اقناع الناس بهذه الضرورة . فلا الحقيقة . ولا الحب . ولا المال . ولا السلطة تستطيع كلها ان تزودنا بموارد تأتى بنتائج محققة في هذا المجال .

وكل هذا يوضح ان تمة مشككة يمكن ان نطلق عليها المشكلة التوازنية في التنمية . وفي بعض المجالات نجد ان تحويل غير المحتمل الى شيء يعنى توقعه كان نجحا حتى انه امكا السيطرة على انظمه بالغه التعقيد . رغم ' بها نتوقف - الى حد بعيد - على القرار الحر . بينما نجد ان التنمية في ميادين اخرى تقف بلا حركة .

والامثلة الاخرى تختص بالاثار المترتبة عن نشر المعلومات على التقسيم في المجتمعات . وكان لاختراع الطباعة اثره البالغ على الكثير من المهام الاجتماعية ، ولعل اوضح اتاره ما حدث في الدين فان التسميمات التي حدثت فيه رجاءت نتيجة للطباعة لانها بلورت الكثير من المواقف مما جعل المتادين بها لا يستطيعون التراجع ، وفي ميدان السياسة فتحت الطباعة آفاقا جديدة لاستثمار الافكار السياسية وممارسة السيطرة . اما في ميدان الحياة الاجتماعية والعلاقات الشخصية فان الطباعة ادت الى زياده فرص التعليم ، كما انها دفعت ' الناس الى تطلعات لم تكن كلها موفقه . فقد اوصت بالقواعد ولكنها تركت مراعاتها للاشخاص وباختصار فقد ادت الطباعة الى تغيير في نظام الاختيار ، فرغم انها توسع آفاق الامكانيات . الا انها تعقد مجال الاختيار .

وهذا الحال يستمر تطبيقه عندما تتحرر وسائل الاتصال وتنتقل عن التعليم وتأخذ في توسيع امكانياتها . ولكن السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : هل هناك مؤثرات يمكن التعرف عليها ؟ - : والرد عليه يكون بالنفى . لاننا نعتد في الرد عليه على الحدس والتخمين . وقد يمكن ان تقوم ثقافة على وسائل الاتصال ، والتبرير الوحيد لها يكمن في انها ثقافة تفترضها مسبقا بامام وسائل الاتصال هذه . ولكن هل هذه يعنى ان الاخلاقيات تفسر السلطة : كما يزعم ارنولد جي هيلين . عندما يشير الى الولايات المتحدة الامريكية ، وهل لا توجد هناك أسس معاملة وجيدة للزعم المضاد ، وهو ان السلطة هي التى تفسر الاخلاقيات لانها تعمل على تغيير المفاهيم الاساسية للبرامج .

ولكن ليس هناك من الشواهد ما يؤيد هذه النظريات الخاصة بوسائل الاتصال ، وكيف انها تعمل على تخفيف حدة المزايم السياسية وفيل كل شيء يجب ان نعلم ان البناء الزمنى للعمل السياسى يتغير عندما تداب وسائل الاتصال على تقديمه ، ثم يأخذ في التقدم سريعا لان المشتغلين بالسياسة يجب ان يمارسوا رد الفعل من لحظة لآخرى ، وعلى وسائل الاتصال ان تنقل تحركاتهم ولذلك فان وسائل الاتصال يجب ان ترتبط بنظرية سياسية ، وان تشارك في الحياة السياسية ، وهذا حال يوجد بشكل ملحوظ في الديمقراطيات .

ومهما كان مثل هذا التحليل واقعا ، الا ان نقطة البداية فيه هي الزعم ببدا الاختيار حتى يمكن تحويل الامر البعيد الاحتمال الى امر محتمل الحدوث ، ورغم التحسينات العنية التى ادخلت على وسائل الاعلام ، الا ان التوازن مطلوب ايضا في جميع نواحي نشاطها .

ان المشكلات التى تبجئناها تتناول اثر التقدم الفنى المباشر في وسائل الاتصال على الانظمة العاملة ، ويجب هنا ان نفرق بين هذا وبين مسألة اثر وسائل الاعلام على الشخص وقدرتها على تغييره وتغيير سلوكياته ونوازمه . لان هذا له بالتالى اثر غير مباشر على الفرص السياسية المتاحة له ، وعلى العلم والمجتمع ايضا ، ولكن هذه الانظمة العاملة لها في الواقع اثر مباشر على وسائل الاتصال ، ومثال ذلك ما حدث في سياسة الكنيسة التى عرضتها قضية « كونج » ، وهى القضية التى كان لها اثر واضح في اتجاهات الاصلاح ، والتمسك بالاراء القديمة والمبادئ التقليدية ، وقد عرضتها كلها وسائل الاعلام .

وعلىنا ان نتجه ايضا الى الاثر الديمقراطى لوسائل الاعلام ، اى انها تجمع بعض الافكار في منطقة ما مما يؤدي الى قيام ظروف قد تؤثر على النظام الاجتماعى ، ولكن هذا لا يبنى ان وسائل الاعلام يمكن ان توجد سلوكا موحدا ، وقد يكون اكثر واقعية ان نعترف ان ثمة مبادئ معينة قد يجب اتباعها عند تقديم الصحيفة او البرنامج الاذاعى او التلفزيونى الى الجمهور ، وان هذه المبادئ هى التى تحدد مفهوم المعلوم ، وهذا المبدأ هو للقاتل بانز كل ما هو جديد او بعيد عن المألوف ينهى تقديمه للجماهير ، وهذا قد يكون السبب في انتشار مباريات كرة القدم والحوادث وبرامج العنف والجريمة والبلاغات الحكومية بين برامج الشائسة ، ان النظام الاجتماعى والاقتصادى ، لاي مجتمع قد يجد نفسه في موقف صعب من حيث مواجهة توقعات الناس مهما كان نوع هذا المجتمع : اشتراكيا ام رأسماليا .

وهنا يجدر بنا ان نفكر : هل نحن نسال الاسئلة الواجبة وهذا ما اعلنته الاليونيسكو في مؤتمرها عن وسائل الاعلام . ولم نتمكن حتى في نهاية المؤتمر ان نرد على هذا السؤال . ولكن يجب ان تكون وانفع ان من الممكن دراسة مشكلات وسائل الاتصال اذا نظرنا اليها بشكل راديكالي منظم . ان الصلة بين عدم الاحتمال وانشاء الانظمة هي الصلة بين المفهوم والمضمون ، واذا كانت مشكلة عدم الاحتمال هي نقطة البداية فان هناك اتجاهها لا بوضع الاسئلة الواجبة . بل بالتقدم بالاسئلة الاساسية . وهي الاسئلة التي تبحث في علاقة وسائل الاتصال بالمجتمع ، وان هذا الاثر لس محددا في ميدان بحث وسائل الاتصال فقط . بل في ميدان البحث في نظرية المجتمع بأسره .

نهضة الجغرافية التطبيقية

المعجزة المتأخرة

طقت الجغرافية تطبيقات عديدة من أزمنة بعيدة وقبل ان يتبلور اصطلاح الجغرافية التطبيقية الذي لم يظهر استخدامه الا على يد الجغرافيين البريطانيين في اواخر القرن التاسع عشر ، ولم ينتشر ويتسع استخدام اصطلاح الجغرافية التطبيقية الا على يد الجغرافي البريطاني الشهير ل. دادلي ستامب ومدرسته

واستخدم علم الجغرافيا في اغراض علمية عديدة منذ زمن مبكر ، وكان ذلك الاستخدام في ميدانين رئيسيين ، اولهما ان تقدم المعلومات الجغرافية قد افاد في عمليات كشف الارض . ومن ثم كانت هناك صلة قوية بين الجغرافية ورحلات الكشوف المتتابة ، وفي الوقت نفسه ، امد المستكشفون علم الجغرافية بمواد جديدة ، ولقد أدت الجغرافية دورها بوضع المعلومات المكتسبة الجديدة في نسق علمي ساعد بالتالي على القيام بمزيد من رحلات الكشف الجغرافي . اما الميدان الثاني الذي استخدمت فيه الجغرافية استخداما علميا فهو ان العلم بالتيثة كان لمرأ له فائدته الكبرى ليس فقط بالنسبة للمكبريين ورجال الاستراتيجية ، بل لرجال الادارة والسياسة ايضا في قيامهم بالتخطيط للمنساق التي تقع تحت سلطتهم ، ولقد سبق ان تكشفت أهمية الجغرافية بالنسبة لمختلف

الكاتب: ميشيل فليبونيو

استاذ الجغرافيا بجامعة برنانيا العليا في روتر بفرنسا ،
ورئيس مجموعة العمل للدراسة العوامل الجغرافية
التطبيقية في الاتحاد الجغرافي الدولي .

المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشؤون العامة بالتعليم العالي عمل سابقا استاذًا
للجغرافيا والتنمية الإقليمية في بوليتكنيك كاتو بـنـيجـريا
وكان رئيسا لقسم الآداب والعلوم الاجتماعية بها .

وظائف الدولة حتى قيل ان تظهر كعلم لأول مرة في مدونات
هيرودوتس .

ويعد العامل الثاني مكملا للعامل الاول ، وتوضح الفائدة الكبيرة
للجغرافية حينما يبدأ تنظيم منطقة من المناطق لتحقيق أغراض متعددة ،
أو بمعنى آخر عند القيام بعملية تخطيطية ، ذلك أن المعلومات عن خواص
المنطقة تكون لها فائدتها كدليل يستخدم لغرض التخطيط ، ولذا أصبحت
الجغرافية نظاما علميا لتخطيط الاقطار الجديدة ، وأصبح باستطاعة
البحث الجغرافي أن يؤدي الخدمة ذاتها حينما يأتي دور إجراء عملية
التغير في إقليم سيق أن سكنه الياس واستخدموه منذ أربعة أزمان
قديمة .

ولقد اشتركت مع جون جوتسمان في كشف ما قام به مارشال
دي فوبلن ، الذي يعد أحد آباء الجغرافيا التطبيقية ، من استخدام
الجغرافية في خدمة العديد من الأغراض ، وأولها : الاعراض الاستراتيجية
مثل إقامة نظام تحصين دفاعي يتلاءم مع ظروف البيئة الجغرافية
واستخدامها في عمليات مد شبكة من طرق للنقل في امتداد مناطق الحدود .
ثانيها : استخدامهما في تنمية قطر جديد مثل كندا حيث استطاع دي فوبلن
أن يتنبأ بنمو السكان فيها - بصورة غاية في الدقة - منذ قرنين من الزمان ،

نالتها : استخدامها في عملية التخطيط الاقليمي لمنطقة مسكونة منذ زمن طويل .. الخ ، والشاهد على هذا الاستخدام التطبيقي للجغرافيه كتابه بعنوان « وصف جغرافي للانتخاب في فيزلاى » ، هذا ، وقد ادرك نابليون بصرته كاستراتيجى ورجل اداة القيمة الكبيرة للتطبيقات الجغرافية .»

ومن الحقائق العجيبة انه في خلال القرن التاسع عشر والرابع الاول من القرن العشرين ، في الوقت الذى كان الانسان فيه يمد سلطانه على الارض ، وكان المجال واسعا للتطبيقات الجغرافية الى اقصى مدى ممكن لم تكن هناك روابط قوية بين الجغرافيين ومستخدميها ، اذ ان الجغرافيين كانوا في شغل شغل بالجهود التى يبذلونها لجعلها علما حقيقيا ، ولذا اولوا اهتماما ضئيلا باستخداماتها العملية .

حقا لم تكن الاقوال الحضارية العامة لتهيب الجغرافية مجالان الاستخدامات العملية ، اذ كان بعض الجغرافيين من امثال فيدال دى لابلاش يرمى فقط الى توضيح التنوعات العجيبة من الظواهر التى تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى للسلول صفاتها الخاصة ، فما فائدة الموضوعات التى تصف وتشرح الظواهر المكانية في عصر تميز بالحرية الفردية العاملة لتخطيط واستخدام المواقع للماعمة المصالح الخاصة والمباشرة والمحددة للأفراد ؟ ان التجربة التى سادت في عمليات التخطيط المكانية دون أى اعتبار للمصلحة العامة لم تشجع التطبيق العملى للبحوث الجغرافية . بالاضافة الى ذلك ، فلكى يكون للدراسات الجغرافية اثرها الفعال لا بد من ان يكون لها سندها من جانب العلوم الاخرى المتصلة بها ، الامر الذى لم يتعد المستوى الاولى لازمان طويلة .

ولم ينهيا المجال لفتح آفاق جديدة الجغرافية من حيث علاقتها بالعلوم الاخرى المتصلة بها والتى اخذت تتطور في الوقت نفسه الى نتيجة التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى صحب الحرب العالمية الاولى وازمة ١٩٢٩ وهى الحالة التى نمت وانتشرت ابتداء من عام ١٩٣٩ وما بعدها ولما أصبح هناك شعور لدى الجغرافيين بضرورة التجديد اخذوا يتزودون بما يلزمهم للاستجابة لمطالب مستخدمى الجغرافية .

ولقد عكس التخطيط الاقليمي في الدول التى يسودها الاقتصاد الاشتراكى من الوجهة الجغرافية الاهتمام بالاستخدام العقلانى لكل وسائل الانتاج ، فلقد كان لبناء قرارات التخطيط على اساس مكافى دور رئيسى لعبته في اقتصاد يعتمد كلية على الدولة . أما في الدول التى تسير عنى نظام الاقتصاد الحر فقد أدت أزمة مئة ١٩٧٩ الى ظهور مشكلات

اجتماعية كثيرة في المناطق التي تسودها الصناعات التقليدية ، وتبين بعد ذلك مدى أهمية مشكلات التخطيط الاقليمي ، والاستخدام الامثل للموارد وعمليات التحول ، أما في الولايات المتحدة باعتبارها وحدة جديدة ، فقد حدث فيها رد فعل مضاد للسماح بالحرية الكاملة التي انعكست آثارها على الارض ، حيث قامت سلطات وادي تنسي بعمل ضخم في التخطيط الاقليمي والمحافظة على الثروة الطبيعية بينما اعترف القانون بالاعمال بأهمية المسائل الجغرافية في ادارة الاستثمار ، وتجدر بنا الإشارة أخيراً الى الاقطار المدارية التي خضعت طويلاً للاستعمار ، ففي هذه الاقطار لم تبين فيها سياسة التنمية على الدراسات الجغرافية الأولية مما دعا الذين اتولوا السلطة فيها الى اشراك الجغرافيين في اعداد البرامج الجديدة ، وفي بعض الدول المستقلة فعلاً مثل البرازيل والمكسيك استطاعت الحكومات ان تدرك أهمية مشكلات التخطيط وأصبحت ترجع الى الجغرافيين لدراسة هذه المشكلات .

ولقد اتسع نطاق استخدام الجغرافية الى حد كبير مع قيام الحرب العالمية الثانية ، ففي أعقاب الحرب كان من الضروري إعادة بناء المناطق التي تعرضت للتدمير والتي تطلبت تحركات ضخمة في سكانها وتغيرات كبيرة في نظمها السياسية والاقتصادية مما اقتضاه الانتقال من مرحلة الحرب الى مرحلة السلام . وفوق كل ذلك كان من الضروري ان تتلائم البنية المكانية مع النهضة التي أحدثتها التغيرات التكنولوجية السريعة ، وارتبطت بأحداث ما بعد الحرب معدلات نمو اقتصادي عالية ساعدت عليها الاسعار المنخفضة للبتروول ، والتحركات السكانية والتضخم الكبير في حجم المدن الذي لم يسبق أن شهد للعالم مثله ، ولهذا السبب الأخير بالذات أصبح من الواضح ضرورة حماية وضع الحياة والبيئة اذ لأنها تعرضت للمؤثرات المباشرة وغير المباشرة للتركيز السكاني الكبير ، كما أصبح من الضروري أيضاً أن تكون هناك مواجهة فعالة للانفجار السكاني في اقطار العالم الثالث ، ومحولة التقليل قد لا استطاعة من ظاهرة عدم التوازن المتفاقمة بين الاقطار المتقدمة والاقطار النامية .

وهكذا نجد ان التغيرات التي حدثت في كل أنحاء العالم على مدى نصف قرن من الزمان قد اشعرت العالم بحاجته الى تخطيط عاقل للامكن التي يعيش فيها الناس ويعملون ، على مختلف المستويات من مراكز التجمع والمناطق الريفية والمناطق الحضرية الحديثة التكوين ، وكذلك على المستوى الاقليمي ومستوى الدول بل ومستوى المجموعات الاقليمية .

وعلى الرغم من اختلاف درجات تأخر الجغرافيين في مختلف الدول عن ادراك الدور العلمى الذي يستطيع ان يلعبه علم الجغرافية فقد

شهدنا في عام ١٩٦٠ تطورا كبيرا في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي وبعض الدول الاخرى مثل المملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية وحتى في بعض بالدول النامية مثل البرازيل ، هذا بالإضافة الى ما كان قائما في بعض الدول الاخرى مثل فرنسا والمانيا الفيدرالية حيث كانت مدارس الجغرافية فيهما تتمتع بوضع خاص ولها كيانهما العلمي الثابت .

ويمثل هذا أحد الأسباب التي أدت الى الاتفاق مع زملائنا في الدول الاخرى حول تطبيقات الجغرافية . واقتراح تكوين الاتحاد الجغرافي . المؤتمر الجغرافي في ستكهولم عام ١٩٦٠ ، وانشاء لجنة للجغرافية التطبيقية الذي تم في اجتماع مؤتمر لندن عام ١٩٦٤ . وأعقب ذلك ان تم في مؤتمر موسكو الذي عقد عام ١٩٧٦ ان حلت محل هذه اللجنة مجموعة عمل للدراسة العوامل التطبيقية للجغرافية ووضعت لها أهداف محددة كان من بينها بعض الأهداف التي حددت منذ عام ١٩٦٠ . ومنها :

١ - تحديد الاطار العام للجغرافيا التطبيقية ومضامينها .

ب - دراسة المشكلات التي تتعلق بتدريب الجغرافيين الجدد الذين يتطلعون الى العمل مستقبلا في مجالات الجغرافية التطبيقية .

ج - وضع بيانات عن العمل للجغرافيين الجدد الذين تم تدريبهم على الجغرافية التطبيقية .

ولقد بحثت هذه المسائل على نطاق دولي ومن خلال استفتاءات أجريت في اوساط الجغرافيين في الدول الاعضاء في الاتحاد الجغرافي الدولي . ولقد وضعت هذه المسائل موضع البحث أيضا في الحلقات الدراسية وحلقات المناقشة التي نظمتها لجنة الجغرافيا التطبيقية مما أدى بالتالي الى ظهور عدد كبير من المطبوعات التي تشتمل على قوائم المصادر الرئيسية حول مجالات الجغرافيا التطبيقية صدرت في جهات متعددة في براغ ١٩٦٥ بكنجستون في رودايلاند بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٦ ، ليج في بلجيكا عام ١٩٦٧ ، ورنيه في فرنسا عام ١٩٧١ ، ووترلو بولاية اونتاريو في كندا عام ١٩٧٢ ، ولييج عام ١٩٧٥ ، والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٦ ، وولفسبرج في المانيا الفيدرالية عام ١٩٧٧ ، وقد وضعت هذه القوائم تحت تصرف مجموعة العمل للدراسة مجالات الجغرافيا التطبيقية » .

ولقد قامت اللجنة في اثناء اجتماعاتها بما هو أكثر من تبادل المعلومات ، ففي نحو خمسين دولة كان هناك اعضاء مراسلون يعملون على تشجيع تطبيق الجغرافيا في الواقع العملي وذلك بتنظيم حلقات بحث وطنية مثل حلقة البحث التي عقبتها في ستراسبورج عام ١٩٦١ والتي كانت

بدابة فعلية للجغرافيا التطبيقية في فرنسا وذلك باقامة اقسام للجغرافيا التطبيقية في اللجان القومية الجغرافية ، وهو ما بدأ في فرنسا عام ١٩٧١ ، ورغم المواجهة والنقد الذي لاقته الجغرافيا التطبيقية في الخفاء والعلن ، بل بالنصف ، فان تقدير فكرة الجغرافيا التطبيقية وتطورها في الواقع العملي أصبح ظاهرة ملموسة في كل قطر من اقطار العالم .

مجالات تطبيقات الجغرافيا واشكالها ..

يتسع مجال بحوث الجغرافيا التطبيقية بحيث يشمل كل مجالات البحوث في العلم البحث ، وذلك لان كل فروع التخصص الجغرافي يمكن أن تنبثق عنها بحوث تطبيقية ، والمثل يقال عن الاشكال التي تعمل في اثارها الجغرافيا وتستخدم في الاغراض العملية فهي غاية في التنوع .

ولناخذ مثالا على ذلك تنفيذ برنامج واسع النطا لتنمية موارد المياه حيث يتعرض لمشكلات تقنية خاصة يشترك فيه : الجيومورفولوجي في اختيار موقع الخزان ، وموضوع الاطباء ، ويشترك التخصص في الماح والتخصص في الدراسات المائية في بحث المشكلات المتعلقة بنظام التصريف المائي ، كما يشترك التخصص في التربة والتخصص في الحياة النباتية في اختيار المحاصيل وانواعها ، وبالمثل يشترك التخصصون في الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية بتوجيه الانظار الى دراسات السكان وتطورهم وتحركاتهم ونظام ملكية الارض وطرق الزراعة وما حدث فيها من تغيرات ، والانماط القديمة والحديثة والحدبنة للاستيطان البشري في المنطقة والطرق القديمة والحديثة ، واحتمالات قيام الصناعات والانشطة السياحية الجديدة ، وما يحدث من تحولات في سوق المنطقة .

اذ يمكن ان تقوم دراسة حول كل مشكلة من هذه المشكلات بمعرفة احد المتخصصين ، ويكون لها اهمية كبيرة سواء لدى السلطات السياسية المسؤولة عن تقرير قيمة الخطة او المشروع او السلطات المحلية المعنية بعناصر البرنامج كل في حدودها ، او لمختلف مديري المشروعات المتولين عن تنفيذ للمعليات .

ويختلف ايضا الاشكال التي بها يقدم الجغرافي خدماته . فالأكاديمي قد يستثير اهتمام الدارسين بهذه المسائل وقد يدفهم ذلك الى إعداد رسائل للماجستير أو الدكتوراه حول هذه الموضوعات دون أن يطلب اليهم أصحاب المصلحة الفعلية - في استخدام المعلومات من العاملين في المشروعات - ذلك وربما حدث أن طالب أصحاب المصلحة في استخدام المعلومات من الأكاديميين القيام بمشروعات بحوث معينة يتعاقدون عليها معهم ، وربما يستشارون في نقاط معينة تتعلق بالمشروعات المخططة للمدى الطويل ،

وهو ما يحدث دائما بالفعل ، و أخيرا اذا ما احتاج اصحاب المصلحة الى وجود موظف متخصص متفرغ فقط فيعاقدون على توظيف جغرافي متفرغ للمشروع .

والى جانب هذا الاستخدام لمختلف التخصصات تلعب الجغرافيا دورا هاما للغاية كدراسة تجميعية تبدأ بالوصف الشامل للبيئة الذى يتحول الى تحليل جغرافى للتفاعل بين عوامل البيئة ومظاهرها واستجاباتها للتغيرات التى تحدث فى بعض هذه العوامل والمظاهر ، والنتيجة التى تنتهى اليها هى اعطاء تصور عام عما ستؤول اليه المنطقة بمسند تنفيذ البرنامج .

ونعود الى مثال مشروع تنمية الموارد المائية الذى سبقت الاشارة اليه . فبينما يكون المتخصصون فى فروع أخرى اكثر قدرة وعلماء على دراسة العناصر المختلفة للمشروع كل عنصر على حدة ، فان المهمة الصحيحة للجغرافى هنا هى تحليل ما يتجمع من دراساتهم وتفاعل هذه العناصر المختلفة التى درس كل منها على حدة ومدى الاستجابة فى كل ظاهرة من ظواهر البيئة المحيطة بالمشروع لكى يكشف عن الفوائد والمخاطر التى يمكن ايجاد حلول لها .

ولا يعتبر اتخاذ القرار الخاص بالخطة من المهام التى يضطلع بها الجغرافى ، ولكنها مهمة السياسيين ولذا يجب ان يكون واضحا فى الاذهان ان الجغرافى يقوم بدوره كخبير وكفى يشير على السلطة بما يراه ، ومن ثم فعليه ان يقدم للسياسى الحلول التى ينصح بها فى مسائل او مشكلات معينة ويحيطه علما بما قد يترتب على أى عمل من الاعمال بالنسبة لاي عامل من العوامل ، وهو بذلك لا يقوم بالاختيار ولكنه يقدم المشورة والرأى فقط .

وقد تكون عطية التخطيط متعلقة بمنطقة ريفية او منطقة زراعية صغيرة ، ولقد اعطيت فى عام ١٩٦٠ فكرة عامة عن مدى اتساع وتنوع مجالات تطبيقات الجغرافيا وبحوثها فى هذا الميدان وهى :

- أ - التمليلات من نمط ملكية الارض والاستيطان .
- ب - الطرق الحديثة فى فلاحه الارض وتربية الحيوان .
- ج - الفنون الجديدة فى الاكتاج والتقنية والتصنيع والتسويق .
- د - برنامج تنمية . و ه - مختلف اشكال السياحة الريفية

وبينما يعمل الكثير من هيئات التدريس فى الجامعات فى مثل هذه التطبيقات ويوجهون تلاميذهم للقيام ببحوث حولها ، تقوم الهيئات

الزراعية والأغرف الزراعية والنقابات المهنية والتعاونيات ومعاهد بحوث الهندسة الزراعية ، ومدبرو الإدارات الزراعية - تقوم جميعها باستخدام الجغرافيين كمختصين متفرغين لعمليات التخطيط الريفي .

ويهيئ تخطيط المدن ميدانا لا يقل أهمية عن التخطيط الريفي لنفوس الجغرافيا فيه بتطبيق معاهيها ، ذلك ان السخيط لاي منظمة حضرية أصبح خاضعا لظروف النمو السكاني في العالم ، والى حد كبير ومتزايد على القطاع الجغرافي ، ونشاهد في وقتنا الحاضر فواتد البحوث التطبيقية التي تتولاها هيئات التدريس في الجامعات وانطلاقه الجغرافيين الى المشاركة في المجموعات العلمية المنفردة التي يعينها السياسيون من صناع القرار للقيام بالتخطيط الكافي للمناطق الحضرية .

ومن حيث الحجم والتعقيدات نيجد ان الاقليم يمثل بالنسبة لبحوث الجغرافيا التطبيقية مجالاً أكثر منسبه لعمل حتى أن الجغرافيا التطبيقية أصبحت تمثل مرادفاً للتخطيط الاقليمي ، ذلك ان المعطيات الجغرافية من اقليم من الاقاليم تكشف لنا عن الطريقة التي استطاع بها الانسان أن يستغل بيئته أحسن استغلال ومدى استخدامه للامكانيات المتاحة له ، فان تقدم أى اقليم وتحقيق النمو الاقتصادي فيه ورفع مستوى معيشة سكانه لا يتم تحقيقه الا طبقا لمشروع تخطيط شامل وواع ، وبما فتحته الجامعات من مجالات أصبح المزيد من الجغرافيين المختصين يعملون في دأخل هذا الاطار لدى الإدارات الحكومية ووكالات التنمية الاقتصادية . والشركات التي تتولى وضع الخطط وبعض الهيئات المحلية . ولعل الظاهرة الجديدة التي تنتجها بمقتضاها معظم الدول الى الاقليمية تؤدي الى مزيد من فرص استخدام الجغرافيين . وكل الاقاليم مترابطة ويعتمد مستقبلها على القرارات العامة التي تتخذ في اطار ما يعبر عنه الفرنسيون بالتخطيط الاصلاحي للمناطق ، وعلى ذلك فلا بد أن يكون تخطيط المناطق لنعكاسا للمفهوم المكاني والاوضاع الجغرافية المتغيرة في اطار قرارات الخطة القومية ، والهدف الرئيسي من ذلك هو التسوية المعقول للسكان ولما يؤديه من نشاط ، والتوصل الى توازن كلي شامل على مستوى الدولة ، وربما على نطاق اوسع من نطاق الدولة ، فاذا ما تهيأت الحرية لتحرك السكان ورأس المال والبضائع ، مع تمكين الهيئات المشتركة بين الدول للعمل بحرية يصبح التخطيط في حدود الدولة الواحدة امرا غير ذي موضوع ، ولما كانت قدرة الجغرافيين الجامعيين على القيام ببحوث التخطيط الاقليمي فائقة فان قدرتهم على تحديد البحوث في نطاق الدولة قد تكون اقل من ذلك ، ومن ثم تعتمد الوكالات المختلفة التي تتولى عمليات التخطيط

المحدود في داخل الدول على التخصص أكثر من اعتمادها على الجغرافيين .

ولقد اتسع نطاق بحوث الجغرافيا التطبيقية حول الدول النامية ودعمت بصور مختلفة ، ولكنها لا تلاحق بعد المشكلات الفخمة والمتعددة التي يواجهها التخطيط العلمي المنهجي في دول ان لعالم الثالث ، ولقد استخدمت الوكالات الدولية ان تلى تقوم بالاسهام في التغلب على مشكلات وانار التخلف عددا من الجغرافيين المهنيين ، ولكنها ما زالت تطلق عليهم لفظ « مستشارين »

وكذلك بلدات مكاتب التصميمات في توظيف بعض الجغرافيين المهنيين ، والا اهم من ذلك ان السياسيين ورجال الإدارة ، وصناع القرار في معظم الدول النامية قد أصبحوا يدركون ما للتخطيط الاتليمى من أهمية ، ويتجهون حاليا الى العمل على تدريب بعض المتخصصين الازمين في هذا المجال .

ضرورة إيجاد تدريب معين للجغرافيين المهنيين .
يستخدم اصطلاح « الجغرافيا التطبيقية » للتمييز بين العمل الذى يتم في اطار العلم البحت وربما ادى الى ظهور تطبيقات عملية لهذا العلم ، ولكنها تكون تطبيقات غير مخططة لفرض محدد ، هذا من جهة وبين العمل الذى يطليه المستخدم او التخطيط الذى يعمل خصيصا لحل بعض المسائل العملية وينتهى الى استخداماته الممكنة ، ففى المراحل الاولى من اى عمل كثيرا ما يكون الجغرافى من واجبه ان يكون صاحب المبادرة فيقوم بالبحوث التى تثبت أهمية العمل الذى يقوم به ، ومن ناحية أخرى قد يطلب صاحب العمل من الجغرافى ان يعمل معه بعقد او كخبير ، واخيرا قد يستخدمه في وظيفة دائمة .

وهنا نجد ان التدريب امر ضرورى اثبت أهميته بالنسبة لهؤلاء الجغرافيين المهنيين من امثال هؤلاء الذين يعملون كجغرافيين متفرغين بمراتب ثابتة في المصالح الحكومية ، او شركات الاستثمار او هيئات للتخطيط او غيرها مما يستخدم المهارات الجغرافية في العمل .

وهنا نتساءل ، هل هناك تناقض بين الحاجة الى نوع معين من التدريب وبين التأكيدات العديدة بان بحوث الجغرافية التطبيقية لا تختلف في منهجها عن البحوث العلمية البحتة ، وان مضمون منهج البحث واحدا سواء ادى ذلك الى استخدام نتائج البحث في التطبيق ام لا ؟

ينطبق هذا تماما على الجغرافى الجامعى الذى لم تنهيه له فرص التدريب في ميادين مختلفة ، وفي علوم مرتبطة بدراساته ولكنها لم تدخل ضمن

منهج دراسته . على أن الدور الرئيسى الذى يلعبه الجغرافى الجامعى فى الكثير من الدول هو أن يقوم بتدريب تلاميذه الذين سيتولون بدورهم التدريس فى المدارس الثانوية وغالبا ما تكون هناك دراسات أخرى تدخل فى مجموع ما يدرسه ويخاضه التاريخ (كما هو الحال فى فرنسا مثلا) . فتدريس الجغرافيا فى الجامعة اذن . هو أساسا توفية احتياجات التعليم الثانوى . وهنا نجد أن هناك مطلبا رئيسيا . فلكى يمكن للجغرافى المهنى أن يدخل ضمن مجموعة من العاملين فى تخصصات متعددة دون صعوبة أن تتسق نظراته لعدد من الدراسات والعلوم التى لا بد أن يتزود بها . أما فى ميدان التخطيط المكاني أو الاقليمى فإن دور الجغرافى يختلف عن دور أى فنى آخر ، ولقد أوضح فيليب بنشاميل ذلك بقوله :

« ليس الجغرافى متخصصا مسئولا عن اعداد الوثائق الخاصة بنفط معينة فى العمل ، بل بالعكس نجد أن اعداده العلمى يجب أن يتجه الى تأهيله لتفسيه ما يقوم به المتخصصون فى علوم أخرى من اضافات للعمل فى التخطيط الرئفى أو الحضرى أو الاقليمى ، ولما كان الغرض هو التوصل الى ما يمكن توقعه - على المدى القصير - من تغيير فى البيئة - أو حدوث اختلال فى توازن الاقليم بقصد تحسين الوضع واحداث التغيير الكلى التى يخلع عليها صفات جغرافية جديدة ، ويبدو واضحا أن هذه المهمة تقع كلية على عاتق لجغرافى بمساعدة الفنيين الاخرين .

وربما أدى هذا المفهوم المالىء بالتطلعات عن دور الجغرافى الى اتجاه لوضعه فى مكانه فوق الفنيين الاخرين أو فى مقدمتهم ، ولا يكون ذلك واقعا الا اذا كان هناك ادراك بأن الجغرافيا وظيفة تجميعية ، وليس من شك فى أن المتخصصين فى المجالات الاخرى سوف يشجبون « امبريالية » الجغرافى من خلال اعتقادهم فى انفسهم أنهم اصحاب السلطان ، ولكى ينسبوا الى انفسهم فخر القيام بتنسيق الجهود المختلفة التى تبذل بحجة أن الجغرافيا تعطيهم فقط ، الاحساس بالتجميع والاحساس بالمكان ، ولتجنب مثل هذا النقد ، وليتمكن الجغرافى من أن يقوم بدوره فى عملية التنسيق ، لا بد أن تتوافر له - على الاقل - النظرة العميقة لهذه المجالات التخصصية المتعددة التى تتواجد فى المجموعة التى تعمل فى التخطيط ، وإلى جانب ذلك ، فإنه يتطلب تخصصات من جانبه مثل علم الخرائط وقن تحليل الصور الشمسية ، كما لا بد أن يتوافر له أسس متينة من الاقتصاديات ، وعلم الاجتماع والقانون الادارى ، والحسابات العامة وتحليل البيانات ، ودراسة البيئة الطبيعية وحمايتها يتطلب خلفية من المعلومات فى العلوم الطبيعية والفيزيائية ، ولقد اكمل الجغرافيون الامريكيون على أهمية السائل المتعلقة بتدريب المخططين ، فحينما قام أحد مدرسي

جامعة هارفارد بدراسة ميدانية لاقسام الجامعات تراهى له أن هناك نحواً من ١٢٠ موضوعاً دراسياً رآى إليها أساسية للتدريب وأن هناك ٦٥ موضوعاً مطلوبة على درجة عالية . ونهكم فائلاً أنه بعد ٣٥ و ٤٠ عاماً من الدراسة يمكن أن يخرج مخطط كفاء ، وأن هناك بعض موضوعات الدراسة الفاسعية ضرورية لتنظيم معلوماته .

ومع ذلك . تظهر مشاكله تعدد التدريب خاصة في دول مثل فرنسا التي بنيت جامعاتها بحيثى وقت متأخر تكرر كل جهودها لاعداد المدرسين . . وما زالت تواجه السؤال الجوى أن لدى يتطرب اصدار قرار بشأنه وهو الى أى مدى ممكن تطبيقاً التعدد في مجالات التدريب . أما في دولة مثل الاتحاد السوفيتى حيث كانت المجالات المهنية للجغرافيين أمراً رئيسياً فنجد أن التدريب المنحصر يتم حينما يلتحق الدارس بمرحلة الدراسات العليا ، على أنه في جميع الاحوال نجد أن تدريب الجغرافى يتجه الى مهنة التخطيط دائماً ، ومهنة تخصص الجغرافيون في تطبيق الجغرافيا على بحوث الأعمال أو بحوث التسويق أو التوطن الصناعى أو التجارة أو السياحة أو المواصلات .

المثال الفرنسى

يختلف النموذج الفرنسى عما هو قائم في الدول التي أولت الجغرافيا بعض الاهتمام المقبول في وضعها ضمن مجموعة المواد الدراسية في المرحلة الثانوية والتي اعتبرت متأخراً بقيمة الجغرافيا التطبيقية وبحوثها أولاً في أوساط هيئات التدريس في الجامعات ثم بالتالى في أوساط المهنيين .

تأخو النوسه الفرنسية

كلن الجغرافيون الفرنسيون حتى العقد السابع من هذا القرن يعتبرون الجغرافيا مادة ثقافية ، وتركزت كل جهودهم في البحوث العلمية البحثية وتدريب المعلمين ، ومع ذلك فمعد حركة إعادة البناء التي بدأت عام ١٩٦٥ والتوسع في التخطيط الاقتصادى بدأت تتكشف أهمية التخطيط الاقليمى ودراسة الانار المكانية للظاهرة الاقتصادية وإعادة النظر في اختلال التوازن الاقليمى ، وكان الجغرافيون - على وجه الخصوص - هم المؤهلين لدراسة المشكلات التي واجهت مكتب لجنة التخطيط وإدارة التخطيط الاقليمى ، ثم فيما بعد بعثة التخطيط والعمل الاقليمى وكذلك تلك التي واجهت الوزرات الفنية المختلفة والولايات الاقليمية والهيئات المحلية ، وتخطيط المكاتب التي تختص بالتخطيط الاقليمى وتخطيط المدن ، وإقامة التسهيلات السياحية وحماية البيئة .

ورغم انبثاق اول شعاع ضوء من المدرسة الفرنسية لينير الطريق
للجغرافيين ويفتح امامهم الفرصه عبر احد الجغرافيين الفرنسيين
للجغرافيين البلجيكيين عن الوضع بقوله :

« انكم حقا محظوظون : فحكومتكم تقدركم وتوظفكم ، واني لاشعر
بالغيرة منكم لعدم وجود ذلك التقدير في فرنسا حيث لا تعترف الحكومة
او هيئات الخدمة المدنية بوجودنا ، ولئن كانت فرنسا تضم الان اعظم
مدرسة جغرافية في العالم الا انها غير مستخدمة اطلاقا . ويعتبر
الجغرافيون كالفلاسفة من قبيل الترف العلمي » .

نفى فرنسا يحتل غير الجغرافيين المناصب ، بينما يعزل الجغرافيون
عنها ، ويقوم المتخصصون الاكثر واقعية وذقل غرورا باختيار بعض زملائهم
الصفار مدموعين بالاعجاب بما حصلوه من التدرج . ولقد بقي هذا
التعصب المهني عملا رئيسيا في ابقاء الجغرافيين بمعزل عن الدخول في
وكالات التخطيط ، وظل الوضع كذلك حتى اوائل العقد الثامن حينما
بدأ الجغرافيون انفسهم في اتباع اسلوب التعصب المهني ذاته لصالح
مادتهم ، وحينما ادرك الجغرافيون الجدد ما للمدارس الجغرافية الاجنبية
من مكانة ، واخذوا في ايلهمهم الميادرة وجدوا لفسهم امام الهجوم العنيف
والمناورات غير الشريفة التي كانت تهدف الى الغش من اهمية دخولهم الى
ميدان الدراسات العليا ، كما ان المجالات الجغرافية الهامة اهلكت بحوثهم
كما اهلكت الاعمال الفردية والجماعية التي تمت في مجال الجغرافيا
التطبيقية . وفي عام ١٩٦١ عقدت حلقة البحث القومية عن الجغرافيا
التطبيقية في ستراسبورج فكانت بداية لتحول جديد للجغرافيا في فرنسا ،
وبدلا من ان ينشر في مجلة « سنويات الجغرافيا » المشهورة ملخص لما دار
في حلقة البحث نشر بها مقال كتبه بيير جورج بعنوان « هل هناك ما يسمى
بالجغرافيا التطبيقية ؟ »

وكانت الاجابة سلبية بالطبع ، وكان تفصيلها نابعا من « العمل
الجماعي » . ولم يكن الخلاف مجرد خلاف على المصطلح حيث كان
التساؤل : ما هو الفرق بين « الجغرافيا في العمل » و « الجغرافيا والعمل »
ولقد ابرز بيير جورج الجغرافيا التطبيقية في صورة مشوهة مرتبطة
بالجيوبوليتيك . وبعد عشر سنوات ظهر في المجلة الدورية الجديدة
« هيرودوت » ، وبتأثير من الروح ، ظهرت في الكتيب الذي نشر في مايو
سنة ١٨٨٦ حلول ي لوكتس الریط بين الجغرافيا التطبيقية وبين
الجغرافيا اللازمة لكل العاملين ، ولمتراف في الوقت نفسه بان تطورها
كان امرا ضروريا وانه بالامكان اثبات اهمية نتائج بحوثها اذا ما اخذ بها من
في السلطة والحكومة والوظفون والمنظمات ، غير ان ذلك لا يمكن ان يتحقق

في حالة وضعها امام المتعصبين والمعارضين والنقابات العمالية . ونحن
شخصيا لم تكن لننظر حتى تتم هذه المبادرة ويقنع التنظيم السياسي
او النقابي بأنه مواطن يمكن ان يصح فنه تحت تصرف هذه التنظيمات

ولقد وضع بيري جورج الجغرافيا التطبيقية في موضع منافسة مع
الجغرافيا في العمل التي تعتبر مائة مخصصة لبحوث العاملين والاكاديميين
الذين يختارون بحرية موضوعات بحوثهم ومعدلات عملهم والذين يتبين
قيمة عملهم بصورة تجعل التطبيقيين والسياسيين يطبقون اللدروس
المستفادة من تلك البحوث . ويبدو لنا ان هذه الافكار قد انبثقت عن وهم
خطر . ذلك ان مستخدمي الجغرافيا الذين يحتاجون الى حلول مباشرة
وفورية لمشكلات معينة تعرضهم عند قيامهم بالتخطيط المكاني انما يحتاجون
اليها بسرعة وبصورة محددة تمكثهم من اخذ القرارات الفورية ، واذا
لم يوف الجغرافيون هذه المتطلبات فان آخرين سوف يقومون بها ، ففي
الحضارة التي تسودها مفاهيم النفعية . لا تخصص الاعتمادات الا لبياديين
البحوث التي تعطى تطبيقات مباشرة . بل انها تتجه الى ازالة كل المواد
انثاقية من مناهج تعليم الصغار ، وهنا يعاني مدرس الجغرافيا في المرحلة
انثاقية من الموقف الاحتفظية التي يتخذها الجغرافيون في الجامعات ازاء
التطبيقات .

نهضة التطبيقات الجغرافية . .

قام مركز الجغرافيا التطبيقية في ستراسبورج في عام ١٩٦١ تحت
رئاسة ج شريكارت بتنظيم حلقة دراسية فومية تحت رعاية المركز القومي
للبحوث العلمية ، وكان لهذه الحلقة في وجيه الجغرافيا بفرنسا نحو
التطبيقات العملية . ولقد حضر الحلقة الدراسية نحو ستين من
اعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفرنسية وبعض الجغرافيين انهمنيين
ومجموعة من زملاء المهنة الاجانب ، وكان جميع الحاضرين مرشحين
للانساب لعضوية لجنة الجغرافيين التطبيقية التي كونها الاتحاد
الجغرافي الدولي . ولقد شمل برنامج كل جلسة من جلسات الحلقة
تقريراً اولياً يتضمن ملخصاً للاجابات التي وردت بصحيفة الاستبيان
التي وزعت على جميع معاهد الجغرافيا في فرنسا ، فضلاً عن ٩٠ جغرافيا
اجنبيا وزعت عليهم صحيفة الاستبيان هذه . ولقد تناولت صحيفة
الاستبيان الجغرافيا الطبيعية التطبيقية ، التخطيط الريفي والحضري
والاقليمي ، والعلاقة بين الجغرافيا من جهة وبين الاعمال التجارية
والسياحة والمواصلات من جهة اخرى ، وكذلك نقاطا حول التدريب
ومجالات العمل المفتوحة امام الجغرافيين ، ولقد لعبت هذه الحلقة
الدراسية دوراً رئيسياً وكانت نمطاً استفادت منه العديد من الدول

الأخرى ، إذ أنها كشفت أو كشفت للجغرافيين الفرنسيين أن جميع فروع الجغرافيا قابلة للاستخدامات التطبيقية ، وأنه من الممكن مد نطاق التجارب الأولى في هذا المجال التطبيقي ونشرها في جميع الأنحاء .

ونتيجة لظهور هذه الإدراكات الجماعية الجديدة انطلقت جميع المعاهد الجغرافية إلى متابعة التطبيقات الجغرافية على أوسع نطاق وفي شتى المجالات ، ولقد تبين من الدراسة الميدانية التي عملت عام ١٩٦٧ على وجه الخصوص أن جميع أقسام الجغرافيا في جميع الكليات والمعاهد الجديدة كانت تولي اهتماما كبيرا في هذا اللون من النشاط ، وربما كان ذلك نتيجة لخضوعها لرئاسة جغرافيين من الشبان ، وفي دراسة ميدانية أخرى عملت في عام ١٩٧١ تبين أن هناك واحدا وثلاثين مساهمة في الأقل تستغل بالبحوث التطبيقية وبصور مختلفة . ومن العام ١٩٧٠ توت اللجنة الجغرافية القومية لجنة خاصة للجغرافيا التطبيقية لتحتسب كل عام لجزء من المؤتمر الجغرافي السنوي وتولي اهتماما خاصا بمشكلات تدريب الجغرافيين المهنيين .

كانت مشاركة الجغرافيين المهنيين في المراحل الأولى محدودة ، ففي بناء اجتماع سنوايسبورج عام ١٩٦١ من عدد المهنيين الجغرافيين سنة عشر فقط ممن كانوا يستخدمون مهاراتهم الخاصة في وظائفهم التي يشغلونها في المصالح الحكومية وقليل من الشركات الخاصة ، واخل هذا العدد يتزايد قليلا سنة بعد أخرى ، وكانت البحوث التطبيقية في اول الامر من اختصاص أعضاء هيئات التدريس الجامعية الذين وجهوا بحوثهم الخاصة وبحوث تلاميذهم نحو المشكلات العملية ، وفي المرحلة الثانية أخذت البحوث تتم بناء على عقود رسمية ، وبدأت معاهد وأقسام الجغرافيا والأفراد من مدرسي الجغرافيا في الجامعات وطلبة الجغرافيا فوقع عقودا للقيام بأعمال معينة محددة بناء على طلب مستخدميها . الأعمال والبحوث ، كما أنشأت بعض أقسام الجغرافيا جمعيات للاضطلاع بتنفيذ مثل هذه العقود ، ومن أوائل هذه الجمعيات جمعية بريتون للجغرافيا التطبيقية التي أنشئت في عام ١٩٦٠ في بريتون ووقتئذ انضمت كبرا مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية C.E.C.E. لقيام بدراسة لحطة اقليمية في تركيا ، كما دعت الكثير من الوكالات المختصة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط المحلي والإقليمي عددا من الجغرافيين الذين يعملون في الجامعات للتبل معيا كاستشاريين ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تكوين فرق العمل المتعددة التخصصات لعمل أطلال اقليمية ، قد أدى إلى انتشار المعرفة بمناهج البحث التي يتبعها الجغرافيون ، وبالتالي لعب ذلك دورا هاما في نهضة الجغرافيا التطبيقية .

ولقد كان للمشاركة المتعددة الأشكال من جانب الجغرافيين الجامعيين في البحوث التطبيقية أثر لا ينكر في الأفكار والآراء المتعلقة بالتخطيط الإقليمي وتخطيط المدن وتكوين رموس الأموال لهنة السياحة وفي مجال حماية البيئة ، وأصبح من الضروري المحافظة على استمرار هذه المشاركة من جانب الجغرافيين الجامعيين ، وذلك لما لها من فوائد متعددة ، ولها : أهم ثابت لمستخلمي البحوث ما يمكن استفادته من أبحاث الجغرافيه وتعرضهم بطلبة الجغرافيا الذين يتعلمون على الأساتذة الذين يعملون بهذه البحوث ، وبذلك قد يرتبط طلبة الجغرافيا بالعمل المهني مع تلك الهيئات عن طريق القيام ببحوثهم للماجستير في موضوعات تفرحها تلك الهيئات التي قد يشتغلون معها .

وفوق ذلك ، فإن مثل هذه المشاركة قد تمكن المدرسين الجامعيين من ان يعرفوا الطريقة التي يسرون عليها في تدريب طلابهم ، لان مدرس الجغرافيا الجامعي حينما يكون - شخصيا - مرتبطا بعمل كريس لوالده بتخطيط او عضو في مكتب إقليمي أو محلي متخصص فإنه يكتسب الكثير من المعلومات العملية من خلال عمله ويستخدم هذه المعلومات في البرامج ان تتي درسها ، ويمكنه أيضا ان يطلب من رؤساء الأقسام والفنيين ان يشاركوا في المناقشات وحلقت البحث ويقبلوا لديهم رغبة التدريب . ويمكنه كذلك ان يشجع على استخدام بعض الجغرافيين المهنيين في مختلف المصالح الحكومية . ونحن من نتيجة مشاركة هيئات التدريس الجامعية أن أخذت هذه المهنة الجديدة للجغرافيا تنمو وتتطور ، أو بمعنى أدق أصبحت هناك مجالات عمل عديدة خارج نطاق التدريس لخريجي أقسام الجغرافيا ، ففي كثير من الأحيان يعرض الجغرافي وقتا كبيرا في أداء مهام بعيدة عن الجغرافيا ، ولم يعترف بالجغرافي كمهني من جانب المستخدمين ، ولكن الظاهرة الواضحة ان الكثير من هؤلاء الصامتين ينتمون الى الجمعيات المهنية الجغرافية التي اوضحت لنا انهم جميعا يعملون على إثبات كيان دراستهم وتدريبهم الاصلى .

وحتى عام ١٩٦٠ كان عدد الجغرافيين المهنيين الذين بدءوا حياتهم الوظيفية في المهنة اقل من خمسة في العام ، ولقد زاد هذا العدد الى نحو ما يتراوح بين ستين وثمانين جغرافيا ، وفي عام ١٩٧١ تجاوز هذا العدد المائة ، وأصبح عدد الجغرافيين المهنيين يتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠٠ في مقابل ٧٠٠ جغرافي يعملون في التدريس وهي نسبة صغيرة اذا قورنت بنسبة الجغرافيين المهنيين الذين يعملون في مجالات أخرى غير التدريس في بعض الدول التي تقدمت فيها الجغرافيا التطبيقية منذ زمن مبكر .

أما للجيل الجديد فإن النسبة ستكون أعلى ، فانخفاض عدد من

ينشغون وظائف التدريس سوف يؤدي حتما الى زيادة عدد المهنيين بحيث تقترب النسبة او قد يتجاوز عدد المهنيين عدد المدرسين الذين يعينون في الوظائف ، وربما كان هذا هو الوضع في وقتنا الحاضر ، فلا ريب ان عدد المهنيين في الجغرافيين المهنيين يتعدى ١٥٠ سنويا ، ولا يرجع هذا التطور الى ما كان متوقعا من انخفاض عدد وظائف التدريس ، ولكن على الرغم من ذلك كان النقاش الدائر حول خفض عدد وظائف التدريس منذ عام ١٩٦٠ يسير في صالح تطور ونهضة الجغرافيا التطبيقية .

ولقد ادى هذا النوع من النشاط في المهن الجديدة الى اجتذاب الكثير من الشباب رغم ما فيها من مساوئ ، ففي عام ١٩٦٠ احلنا نرد ان الجغرافي المهني يختلف عن الجغرافي الجامعي الذي يقوم بعمل في مجال الجغرافيا التطبيقية فهو لا يتمتع بالحريه الفكرية ولا حتى الاستقلال المادي ، الذي يتمتع بها الجغرافي الذي يكرس جهوده في البحوث او التدريس ، ويمكن القول كذلك انه يعتز الى الامان الذي يتمتع به مدرس الجغرافيا ، فالجغرافي المهني يعمل بناء على عقود ، وقد يتنقل بين مستخدم ومستخدم - باستمرار - زمنا طويلا كي يتمكن من الحصول على الترتيبات ، وساعات عمله عادة ما تكون اطول من غيره ، وقد تكون غير منتظمة ، ولكنه يتحصل على مرتب اكبر وبخاصة عند بدايه خدمه . وتفرجه طئيمة العمل في البحوث ومع المجموعات وما في ذلك من فرص للاتصالات الواسعة ، وهذه كلها عناصر جذب للشباب الذين يهتمون بالحصول على اعمال تجمع بين الفكر والنشاط ، ولذلك لم يكن مستغربا ان شعبة التخطيط تحصل على نصيب الاسد من الطلاب في الاقسام التي يختار فيها الطالب تين التخصص في التخطيط والتخصص في التدريس .

وفي المرحلة المبكرة التي انتهت في عام ١٩٧٥ لم تظهر اى مشكلات من ناحية توافر مجالات العمل او الوظائف للجغرافيين المهنيين - على الاقل في باريس حيث لم يكن بمقدور الاقسام والوحدات المدينة التي تتولى تعليم الجغرافيا والقيام بالبحوث الجغرافية من ان توفى الاحتياجات ، أما في الاقاليم فان فرص التوظيف كانت محدودة لدرجة كبيرة .

وتميزت الفترة التي احتوت من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٥ بالاقتصاديات المتوسعة والنمو الحضري السريع مع الاهتمام الكبير بمشكلات تخطيط المدن وحماية البيئة ، وانشاء المشروعات الرئيسية للتخطيط والتنمية الريفية ، ولذلك انفتح المجال على مصراعيه امام المتخصصين في تخطيط الواقع وتكوينه ، في باريس العديد من جمعيات الجغرافيين المهنيين في هذه الفترة ، ثم اعقبها تكوين جمعيات في العديد من الاقاليم في الشمال

والغرب والاورين ، واضحي عدد اعضاء هذه الجمعيات يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ عضو ، واصبحت تقوم بعمل يشبه عمل جمعيات طلاب المدارس العليا - تندرس مشكلات المهنة ، وتتناول المعلومات المتعلقة بالمهنة وشروط الخدمة ، والوظائف الخالية في مختلف الاماكن ، لكي تسهم في سير عمل النعل من مكان الى اخر او من وظيفة الى اخرى ، وكذلك اسرقيات وغير ذلك ، وهي تتشاور مع هيئات التدريس في الجامعات ، رحمل على تهيئة فرص توظيف الطلاب ، وحل مشكلات تدريبهم . ومع ذلك فقد اصاب الموقف في السنوات الاخيرة شئ من الضعف نتيجة لازمة العمل وانخفاض معدلات عمال الانشاء ، ولذا لم تنشأ وظائف جديدة بل كن هناك غالبا اتجه الى تقليل عدد الموظفين ، بل ان الكثير من مكاتب المعميمات التي استخدمت اعدادا كبيرة من الموظفين قد اخذت تنتق ابوابها ، واصبحت المصالح الحكومية وادارات الحكم المحلي ووكالات تخطيط المدن تقتصر على تدريب العاملين فيها دون ان تاخذ اي موظفين جدد ، ولما كان غالبية الجغرافيين المهنيين الذين يشغلون الوظائف من انسيون ، ومعظمهم قد حصل على الوظائف في الفترة بين ١٦٦٠ و ١٦٧٠ ، دم يكن هناك مجال لتوفير وظائف خالية نتيجة لدخولهم الى المعاش ، ما في خارج فرنسا - حيث كانت المجالات المفتوحة كثيرة في الدول النامية - فان مكاتب التصميم والمكتب الاستشارية كانت تواجه المنافسة الشديدة من جانب الوكالات الاجنبية والاختصاصيين المحليين الذين بدؤوا يحتلون الوظائف .

ونتيجة لذلك اصبح اعضاء هيئات التدريس الجامعية في فرنسا يبحثون من مخرج او مجالات لتوظيف المهنيين الجدد ، وقد وجدوا انفتاحات جديدة لهم مع السلطات الرسمية التي اخذت تحت ضغط الراى العام تعمل بجهد على مواجهة مشكلات حماية البيئة بناء على دراسات علمية ذات طبيعة جغرافية ، وكذلك اجراءات الحد من التلوث ، وبحوث الاقتصاد في استهلاك الطاقة وغيرها .

والمثل يقال عن اصلاحات الاحياء والمساكن القديمة التي تتطلب القيام بدراسات قبل اي اجراء لتجديد الشامل وكذلك انشاء احياء سكنية كبيرة ، بل زياده مسؤوليات هيئات الحكم المحلي عن العوامل المختلفة في منطقتها ، ولقد ظهرت الحاجة الى كل هذه الامور بصورة فعالة منذ ان تخرج هؤلاء الشبان الذين دخلوا الى سوق الوظائف بعد تدريبهم لا ليكونوا مدرسين الجغرافيا ، ولكن كجغرافيين مخططين ، واذا ما قارنا عدد الطلبة الذين يتخصصون في هذا النوع من التدريب بعدد الوظائف المتوفرة لهم لوجدنا انهم محقون في اختيارهم لهذا التخصص .

أمثلة أخرى من الدول القريبة

طرق تدريب الجغرافيين المهنيين في بلجيكا

تمد التجربة البلجيكية في تدريب الجغرافيين المهنيين فريدة في نوعها وتميز بأن بلجيكا قد عملت حسابا فخطت التعليم بحيث اكملت ما كان في التعليم التقليدي من نقض وأدخلت تدريب الجغرافيين المهنيين .

فلقد بدأ الجغرافيون البلجيكيون في أعقاب الحرب العالمية الثانية يعملون في اتجاه التطبيق العملي للجغرافيا وبخاصة في مجال التخطيط المحلي والإقليمي ، إذ أن أساتذة الجغرافيا في الجامعات البلجيكية قد راوا بثاقب نظرهم أن هناك ضرورة لتدريب من نوع معين لمواجهة احتياجات المستقبل للتخطيط التي لا توفرها مناهج تدريب معلمي المستقبل . ومع ذلك : لم يحاول الجغرافيون البلجيكيون أن يفصلوا بين هذين النوعين من التدريب في المراحل الأولى . إذ أنهم كانوا يعتقدون أن الأربع السنوات التي يقضيها الطالب في الدراسة والتدريبات الأساسية للتخرج هي - في الوقت نفسه - ضرورية كتدريبات لطلبة التخطيط ، غير أن كمدرسين (سنتان دراسات عامة وستتان لدمجهم على الدرجة العلمية) ج. ١. سيورك أوضح أن الدراسة التقليدية للحصول على الدرجة العلمية في أربع سنوات - رغم أنها تأخذ في اعتبارها التخصص - إلا أنها لا تضمن التدريب المناسب للجغرافي الذي سيتولى مسؤوليات كبيرة في التخطيط المحلي ، وفي ذلك يقول :

« بدون المعلومات المناسبة عن السكان وفي علم الاجتماع والاقتصاد والاحصاء والتربية وتحليل الخرائط المصورة .. وغيرها ، لا يستطيع الجغرافي أن يستخدم الفنون المتعددة اللازمة ولن يتمكن من إثبات وجوده في العمل مع ممثلين متخصصين في مجالات أخرى ، وعلى ذلك يبدو أن الدراسات العليا في الجغرافيا التطبيقية ضرورية للغاية لتأهيل الجغرافي كي يلعب دوره الفعال مع مجموعات العمل في التخطيط المحلي وتمكنه من أن يتولى مسؤولياته في إعداد الخطة دون أي أخطاء .

ولقد أصبحت هذه الدراسات التكميلية في الجغرافيا التطبيقية هي الطريقة المعايية وأخذت شكلين : أولهما يبنى على أساس جغرافي وتتولى تدريسه أقسام الجغرافيا ذاتها ، وثانيهما تتولاه الأقسام والمعاهد المتخصصة في التخطيط وتكون فيها الجغرافيا واحدة ، مما تضمنه الدراسات المتعددة في برامج التدريب في هذه الأقسام والمعاهد المتخصصة .

طرق التعريب في المملكة المتحدة

لعب دولي ستامب في إنجلترا دورا رئيسيا مثل الذي لعبه تيوليب في بلجيكا في مجال تطوير الجغرافيا التطبيقية ، ويشهد على ذلك كتاب الجغرافيا التطبيقية الذي اصدره دولي ستامب في عام ١٩٦٠

ومد وقت مبرر يرجع الى فترة ما بين الحربين العالميتين بل الجغرافيون البريطانيون يوجهون اهتمامهم الى التطبيقات الجغرافية في مجال الاقاليم التي بانرت بالازمة الاقتصادية ، وتحركوا بسرعة من مرحلة الوصف للاقاليم الى مرحلة التخطيط الاقليمي ، واخذت موضوعات تحويل مواطن الصناعة وبحوث التوطن الحضري تأخذ مكانا هاما في البحوث التي يقومون بها ، وجاء اخرا ما اثاره ل. دولي ستامب حول الدراسة الميدانية وحصر استخدامات الارض التي لم تكن اهميتها الرئيسية ترجع الى انها قد سهلت التحول الكامل في نظام الزراعة البريطانية أثناء الحرب فحسب ، بل الى انها قد كشفت للسلطات الحكومية الادارة المدنية والرأى العام عن الاهلية الفعلية للجغرافيا التطبيقية ايضا ، وبينما يجد ان حجم سوق النتر في البلاد الناطقة بالانجليزية يساعد الجغرافيين البريطانيين على نشر انتاجهم فانهم كانوا يعملون على نشر بحوثهم في المجموعات والدوريات الاكثر توزيعا بقصد خدمة الراى العام بدلا من الحفاظ على هذه البحوث في الملفات والمكتبات وبذلك امكنهم ان يعرضوا امام الراى العام الاهمية الصامة لبحوث الجغرافية ، واصبح واضحا ان السلطات بطبيعتها تدعو الجغرافيين للاشتراك في مثل تلك البحوث .

ومع ذلك فقد ظلت أنشطة الجغرافيا التطبيقية حتى قيام الحرب العالمية الثانية مقصورة على البحوث التي قامت بها الجامعات والباحثون فيها مع مشاركتهم كاستشاريين او خبراء في اوائل الوكالات التي نشأت وتخصصت الى جانب مهامها العسكرية بالتخطيط الاقليمي وتخطيط المدن .

وفي اواسط الحرب - عام ١٩٤٣ - حيثما اخذت طرق البحث الجغرافي تخدم الجهود الحربية بصورة مباشرة نشأت - في الوقت نفسه - وزارة تخطيط المدن والريف واقرحت بذلك لوصول الجغرافي الى مكائنه القوية في جميع الوكالات والهيئات المختصة بالتخطيط على كل المستويات القومية والاقليمية والمحلية ، وبمجرد ان تولى الجغرافيون المناصب العليا غذا التناطف المعهد عاملا رئيسيا ساعد على توظيف الكثير من الجغرافيين المهنيين ، وحتى وقت قريب لم تعترضهم الا منافسة ضئيلة من جانب غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية .

وبدا مساندة الجغرافيا في الجامعات يوجهون بحوثهم وبحوث تلاميذهم ودراساتهم نحو تطبيق الجغرافيا على اوسع نطاق في مختلف الميادين التي تخدم مصالح المملكة المتحدة ، وكذلك بعض الدول الاخرى النامية والمتقدمة ، ولقد اعطاهم وصف خبرات الدول الاخرى في مجال التخطيط المحلي فرصة لقيام بدراسات مقارنة مفيدة . ثم ان الجغرافيين الجامعيين قد شاركوا كاستشاريين وكخبراء في اعمال هيئات التخطيط والتسبوا بذلك حترمة وكفاءة يست فيمنها الباعه لنسبه لهم فيما بعد ، وبخاصه في تدريب تلاميذهم ، وفوق ذلك ، فان التبادل الذي يتم بين الجامعات من جهة وبين الجهات الخارجية من جهة اخرى قد ساعد على نقل العالم الاكاديمي الى الحياه المدنيه والعكس ، وعلى الرغم من ان هذا التبادل بين الجامعات والحياه المدنيه في انجلترا كان اقل من مثيله في الولايات المتحده الا انه قد لعب دورا مرموقا ، غير ان الصعه السانده في ذلك هي ان النسبة الكبرى من خريجي اسام الجغرافيا الذين يتخصصون في مجال غير مجال التدريس كانوا يعملون في خدمه الحكومه بعامه .

ومنذ نهاية الحرب العالميه الثانيه مر تاريخ توظيف الجغرافيين المهنيين بمراحل عدة ، فحتى عام ١٩٦٠ كان هناك توظيف سريع وشمول لمواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الاقليمية والمحليه ، وكان الهدف الرئيسي في تلك الفترة هو البحوث المتعلقة بمشكلات المحافظة على الموارد بصفة عامه ودراسات تخطيط المدن والتخطيط الاقليمي بخاصه . ثم اعقب ذلك اتجاه الى التركيز على حماية البيئة ، الامر الذي تطلب المزيد من مشاركة المتخصصين في الجغرافيا الطبيعية . وبالإضافة الى ذلك ، فقد استخدمت الشركات الخاصة مزيدا من الجغرافيين لقيام بدراسات عن مشكلات توطین الصناعات والانشطة التجارية ، واشتغل عدد من الاكاديميين كخبراء استشاريين في كثير من هذه الشركات الخاصة .

ولقد كان لهذ التوجيه للجغرافيا في بريطانيا اثره في قيام مدرسي الجامعات بالتدقيق في مدى صلاحية المناهج التي يدرسونها وملائمتها لهذه الوظائف الجديدة ، وتبين من دراسة ميدانيين قام بها ب. ا. جون هاوس عام ١٩٦٥ ان ٢١٦ خريجا من بين الحاصلين على درجة البكالوريوس في الجغرافيا عام ١٩٦٣/١٩٦٤ والبالغ عددهم ٨٤٣ قد اصبحوا جغرافيين مهنيين ، وسافر نحو اربعين منهم الى الخارج ، وقد زاد عدد الدكتور الذين اشتغلوا بلهنة الجغرافيا على عدد من اشتغلوا بالتدريس في المدارس الثانوية ، أما بين التريجات الاناث فقد كانت نسبة المهنيين

اقل كثيرا ، ويدل ذلك على ان مهنة التدريس قد غلب عليها العنصر النسائي .

واخذت نسبة الطلبة الذين اختاروا التخصص في الجغرافيا المهنية تتزايد بصفة مستمرة ، بينما اخذت سبة الذين تخصصوا في التدريس تناقص بوضوح من ١١٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٣ طبقا لاحدات الاحصاءات .

وزاد عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس في الاداب او البكالوريوس في العلوم في تخصص الجغرافيا من ٧٥٠ عام ١٩٦٠ الى نحو ١٥٠٠ في عام ١٩٧٠ ثم الى ١٩٠٠ عام ١٩٧٣ وترب على ذلك منذ تلك السنة ، وفي العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥ ان بلغ عدد الطلبة المقيدين في اقسام الجغرافيا بالجامعات الى ٩٨٥٦ طالبا . اما بالنسبة لطلبة الدراسات العليا فقد كان معدل الزيادة في اعدادهم أكثر بكثير ، ولقد تضاعف عدد المتقيدين في دراسات التدريب العليا في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ اذ بلغ عددهم ٥٠٠ طالب ، وتضاعف ثانية حيث بلغ ١٠٠٦ طلبة في عام ١٩٧٤ من بينهم ٥٥٧ طالبا يعدون للدرجة الدكتوراه ، وعدت اقسام الجغرافيا - وكان معظمها قائما في عام ١٩٦٠ - تقوى نفسها بصفة مستمرة من حيث الاجهزة والادوات وهيئات التدريس مع نوع من الاستقرار في السنوات الاخيرة . ففي عام ١٩٧٥ كان عدد اقسام الجغرافيا خمسة وربعين قسما منها اثنا عشر قسما يضم كل منها اثنى عشر من عشرين عضوا في هيئة التدريس والاقسام الاخرى يضم كل منها اكثر من عشرة اعضاء في هيئة التدريس ، وكان من أهم التطورات التي حدثت اخيرا هو تقديم دراسات الجغرافيا في المعاهد المتعددة التخصصات (بوليتكنيك) . والكليات المعنية . وهي وان كانت لا تمنح درجات علمية في الجغرافيا الا انها تنظم دورات تدريبية بغصد تحقيق زيادة مهارات الافراد الذين يتولون الاشراف على الاعمال ، ففي عام ١٩٧٥ بلغ عدد الطلاب في ستة وعشرين معهدا من هذه المعاهد نحو ٢١٢٧ دارسا مقيدا للدرجة اقل من البكالوريوس ، بينما لم يكن هناك سوى اثنين وثلاثين دارسا للدرجة علمية كاملة بما فيهم احد عشر دارسا للدرجة الدكتوراه ، ووضحت الزيادة المستمرة منذ ذلك التاريخ .

ولقد اتجهت الدراسات العليا في اقسام الجغرافيا بالجامعات الى خدمة الاهداف المهنية ، واصبحت الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية تشغلان فيهما جانبا رئيسيا وهما ، على انه مع التقدم الذي سادت في مجال بعوث البيئة اتسع نطاق التخصصات المتعلقة بالجغرافيا الطبيعية ، وقد بلغ عدد المراجع التي يشار اليها نحو ١٥٠٨ مراجع منها

١٨٢ مرجعا في الجيومورفولوجيا و ١٠٠ في علم المناخ والجغرافيا الحيوية و ٦٨ مرجعا عن الدراسات المائية ، وبقيت الدراسات الخاصة بجغرافية السكان والاستيطان البشرى ومسائل تخطيط المدن والتخطيط الاقليمي والانشطة الاقتصادية المختلفة - بقيت جميعها تحتل المكانة الرئيسية والاكثر شيوعا من بين ميادين الدراسات الجغرافية .

تجربة أمريكا الشمالية

تعد أمريكا الشمالية - كندا والولايات المتحدة - احسن مثال يجسد كل اشكال الجغرافيا التطبيقية - حتى الاوضاع الجغرافية ذاتها بما تتمثل عليه من اتساع المسافات ، تخدم اهداف الجغرافيا التطبيقية بصورة تدعو الى الاعجاب ، ان تميز المواطن الامريكي باتجاهه الفكري انواعي ، وحاسته التجارية ، مع وجود احتكاك وتبادل مستمر بين الجامعات و الناس والافكار والخدمات المدنية - بل هذا يفسر لماذا يهتم الجغرافيون الامريكيون بحيوتهم نحو الجوانب التطبيقية واخلدوا ويوجهون تلاميذهم اليها ، ومن ثم كان اشتراكهم في اللجنة الدولية للجغرافيه التطبيقية اشتراكا متورا - ولقد بولي بيتر ه ناشى بجان اسين من اعم حبيب البحت احدهما بجامعة نيجستون في رود آيلاند عام ١٩٦٦ ، والثانية بجامعة ووتولو في اوتاريو عام ١٩٧٢ ، ولقد كان من نتيجة اجتماعات هاتين الخفتين الدراسيتين ان تمكن الجغرافيون امريكيون و لكنديون من ان ينصلوا بزمزمهم في دول اخرى بما لهم من أنشطة جغرافية متنوعة في الميادين التطبيقية ، ويمكن ان تكون تجربة أمريكا الشمالية ذات قيمة كبيرة بالسبب لجميع الدول التي تحاول تطوير هذا الفرع ، فروع الجغرافيا وتدريب من بنائها من يعملون كجغرافيين مهنيين ، وبالإضافة الى ذلك فان التقارير التي تصدرها جمعية الجغرافيين الامريكيين كجزء من نشاطها الواسع النطاق قد تكون لها اهميتها الكبرى في هذا المجال .

ومن الخصائص الاصلية الواضحة للجغرافيا التطبيقية في الولايات المتحدة الامريكية تشغيل الجغرافيين في عالم الاعمال الانتاجية والتجارية المختلفة ، فمنذ البداية اتجهت المؤسسات الانتاجية والتجارية الى الجامعات وهيئات التدريس فيها تطلب منهم المنورة او المخبره الاستشارية في بعض المسائل المتعلقة بتوطين المنشآت الصناعية والتجارية ، وسرعان ما ادرکوا بشأتهم نظرتهم قيمة الخدمات التي يمكن ان يؤديها الجغرافيون ، ومن ثم وظفوا عددا من الجغرافيين المهنيين بصغة ثابتة في مؤسساتهم . ومن ناحية التوطين نجد ان للجغرافية وظيفتين رئيسيتين فالتخصصون في هذا الميدان اما انهم قد تدربوا على يد جغرافيين او انهم

نشأوا بيمول جغرافية ضيقة . فهنا نجد أن للجغرافيا دورها الرئيسي الذي تلعبه في تدريب الطلاب وبخاصة في مدارس ادارة الاعمال الناجحة ، فمعظم مدارس ادومه الاعمال قد أدركت ان الجغرافيا تحتل موضوعا رئيسيا ومن ثم وجدنا ان ٨٠٪ من المناهج التي تدرس في هذه المدارس تتضمن موضوعات جغرافية

قد يتجاوز دخول الجغرافيا في عالم الاعمال مستوى بحوث السوق الاولى . وتوطن المحلات التجارية التامله او المكاسب المتوقعة لخط طيران . ذلك ان البحوث التامله التي يقوم بها الجغرافي حول التطور الذي مرت به منطقة قائمه بالفعل او اقليم او حتى دولة يمكن ان يكون ذا فائدة كبرى في عالم الاعمال الاستثمارية ، فمجالس ادارات الهيئات العالمية المتعددة الجنسيات تحتاج الى أشخاص فادرين على وضع تنبؤات موسطة المدى وطويه المدى للتغيرات المتوقعة في المجالات البشرية والاقتصادية والسياسية لمنطقتهم التي يوجهون عملهم اليها ، وهنا لا بد ان يكون لتدريب الجغرافيين الذين يعملون في هذا المجال شاملا لافاق واسع . وبعد اوضح جيان جومر هذه العنصر بصورة جلية حينما اكد ان من واجب الجغرافي ان يكون لغيا لان يأخذ في اعتباره العوامل التي اعلنتها الجغرافيا التعليميه وهي - الدور الرئيسي الذي يلعبه الاستهلاك والتعقيدات في نظم العلاقات العامة - والعوامل المتعددة التي تجيب اربح . وعلى ذلك يستطيع الجغرافي الذي تدرب تدريباً سليماً أن يعب دوراً هاماً في توجيه ادارة العمل ويوطن الاصول الثابتة للمشروعات ، الامر الذي يساعد على احداث التغيير في البناء الاقتصادي للافليم وبالتالي تعمير معالمة الجغرافية .

وعى ذلك فهناك نوع من الصلة القوية بين الجغرافيا المطبقة في ادارة الاعمال وتلك المطبقة في التخطيط المكاني التي ذات اثر شيوخا حيث انها نشأت منذ عهد الرئيس فرانكين روزفلت مع اول عملية تخطيط تمت بمعرفة هيئة وادي تنسي ، وتمثل المشكلات الحيوية لتطوير المراكز الحضرية جنباً الى جنب مع التخطيط الاقليمي احد الميادين الرئيسية التي تطبق فيها الجغرافيا ، الامر الذي حدث بالفعل وبصفة خاصة في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، واحيراً اضيف الى اهتمامات الجغرافيا التطبيقية متأخراً - في العقد الثامن - موضوع حماية البيئة .

ومنذ وقت مبكر يرجع الى العقد الرابع من هذا القرن بدأ الجغرافيون يعملون في المصالح الحكومية ، وبخاصة في الادارة الفيدرالية ، وفي عام ١٩٦٥ قام ابتزل بيرسي الذي يعمل في وزارة الدولة بتحليل نوعيات ومستويات الوظائف التي يشغلها نحو ٦٠٠ جغرافي في الادارة الفيدرالية دون ان يأخذ

في الاعتبار الجغرافيين الذين يعملون في البتاجون وفي مصالح المساحة والخرائط والذين بلغ عددهم اكثر من ٢٠٠٠ فنى .

اما في كندا ، فان الجغرافيين الذين يعملون في «الخدمات المدنية والمصالح الحكومية» يشغلون وظائف على مستوى عدل ، وفضل مثال على الاستفادة من مهارات الجغرافيين هو تعيين الجغرافى بيير كلمو المشهور بدرساته عن طريق سانت لورانس البحرى لمراس الهيئة الفنية للنقل . ولا يقتصر استخدام الجغرافيين في كندا على الادارة الفيدرالية فحسب . بل ان الاف الجغرافيين يعملون في كثير من الادارات المحلية والمحافظة . بل في بعض الوحدات الصغيره وينتاولون مشكلات التخطيط ، وهم المسئولون عن تخطيط المدن ، وان كان الكثير من هؤلاء الجغرافيين قد تعلموا تدريبات اخرى الى جانب تدريباتهم الاصلية في الجغرافيه ، وفي الواقع نجد ان هناك نمعدا في اساليب التدريب بأمريكا ، فـالجغرافيين الامريعيين تنظيماتهم القوية التي تهتم بشئون المهنة مثل الجمعية الجغرافية الامريكية التي تتجه بانشطتها الى البحوث ، والجمعية الجغرافية الوطنية التي تركز دوريتها على تصدرها المجلة الجغرافية الوطنية على توصيل الموضوعات الجغرافية الى الراى العام ، والبلطس الوطنى لتعليم الجغرافيا الذى يهتم بمسائل التدريب .

هذا ، وقد ادى الاستقلال الكامل للجامعات بطبيعته الى تنوعات التدريب على اوسع نطاق ، وتعتبر المدرسة الجغرافية الكندية في كويبيك سائرة على النمط الفرنسى ، أما في مناطق كندا الناطقة بالانجليزية وفي الولايات المتحدة الامريكية - رغم وجود الاختلاف الواضح - فانها تتبع النمط البريطانى ولكنه انقسم فيها الى مستويين رئيسيين : مستوى الدراسات الجامعية لدرجة البكالوريوس ومستوى الدراسات العليا الذى ينقسم الى درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه .

والى جانب التدريب التخصصى الذى تنظمه اقسام الجغرافيا في الجامعات الامريكية ، هناك ظاهرة هامة تستحق التوضيح هى دخول الجغرافيا في برامج تدريبية اكثر تعقيدا ، وقد سبق ان اشرنا الى ذلك في ذكرنا لما يتعلق بالدارس ادارة الاعمال ، حيث يكمل طلبة الجغرافيا تدريبيهم فيها وحيث يتولى أعضاء هيئات التدريس في هذه المعاهد ، وينطبق هذا ايضا ، على التدريب في مجال التخطيط على جميع المستويات الجغرافية سواء اكانت مراكز توطن حضرى ام اقاليم .

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والدول الاشتراكية

للجغرافيين في الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا اهتمامات كبيرة بالجغرافيا التطبيقية ويعترف الجغرافيون السوفيت بان علم الجغرافيا

قد احرز تقدما كبيرا قبل قيام الثورة ، ولكن من الواضح ان النظام الاقتصادي والسياسي الذي اقيم في سنة ١٩١٧ وما واكبه من تغيرات اخذت تحدث في اعقاب الثورة قد ادى الى وضع الجغرافيا بصورة فعالة على خط التطبيق العملي .

والمثل يقال عن الدول الاشتراكية الاخرى في شرق أوروبا ، ففي حينع الدول التي تسير على اقتصاديات اشتراكية ، يتم التخطيط المكاني في اطار فراقى . وهو اهتمام يركز على توجيه كل وسائل الانتاج بأسلوب عقلانى الى صالح الجماعة لا الى مصالح رأس المال .

وكانت اول تجربة سوفيتية هي التي تمت في العقد الثالث حينما افام لينين هيئة الكهرباء الحكونيه ، وتنظ في حظه السنوات الخمس الاولى بدأ الجغرافيون يلعبون دورهم الهام في توطيئ وتوزيع المجمعات الصناعية والمدن الصناعية وإعادة بناء الاقتصاد الزراعى .

ولقد جاء التطوير في دول شرق أوروبا متأخرا عن ذلك ، ورغم الخسائر البشريه والعلميه التي احدثتها الحرب بدأ الجغرافيون منذ عام ١٩٤٥ يتجهون نحو تطوير التطبيقات العميه للجغرافيه على نطاق واسع للمياه ، ولقد لعبت المدرسة الجغرافية البولندية دورا رائدا كان له صده على المستوى العالمى ، فاعادة البناء ونقل السكان والتفسيرات الكبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والنظم الاجتماعية - كلها كانت تعنى ان هناك دراسات تناولت المشكلات المتعلقة بهذه التغيرات قد تمت على نطاق واسع .

ولم تكن مسئولية الاتحاد السوفيتى هي ان تتناول المشكلات المشتركة للتخطيط المكاني لمناطق سبق ان عمرها الانسان في دول شرق أوروبا منذ زمان طويله فحسب ، بل كان عليه أيضا أن يتناول مشكلات تخطيط المساحات الشاسعة الممتدة في سيبيريا وواسط آسيا واقصى الشرق واقصى الشمال . ولعل التأثير القوي لظروف الطبيعة التي يصعب على الانسان الحياة فيها بعد سببا في ان المتخصصين في الجغرافية الطبيعية قد احتلوا مكانة مرموقة ، فلقد اكتسبت الجغرافية الطبيعية أهمية أكثر 'سببها' بانها تطور الاهتمامات بحماية البيئة التي نجدها قائمة في شرق أوروبا كما هي موجودة في سائر دول العالم المتقدم .

وبالإضافة الى ذلك ، تدرس الجغرافيا كمادة ثقافية في المدارس الابتدائية والثانوية في كل مكان ، ولكن هذا الجانب - ان وجب عدم اهماله - الا انه أقل أهمية من توجيه الجغرافيا الى جانب التطبيقات العملية ، فالدور الذى يقوم به الجغرافيون المهنيون أهم بكثير من الدور الذى يقوم به الجغرافيون الذين تدربوا في معاهد المعلمين للقيام بمهمة التدريس ،

والذين غالباً ما يجمعون بين الجغرافيا وبعض المواد الأخرى ، وتتخذ أنشطة الجغرافيين المهنيين شكلين رئيسيين ، أحدهما ذلك الجانب الاصيل الهام الذي تقوم بالدور الرئيسي فيه أكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

وتوجد معظم فرص التوظيف في هيئات التخطيط المتعددة ، والوزارات الفنية ، والهيئات الإدارية لاستثمارات الدول الكبرى والتنظيمات الإقليمية والمحلية ، وهذه وإن لم تكن ظاهرة فريدة في نوعها فإن لها هنا أبعاداً أوسع إذا قورنت بما في بعض الدول الأخرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حيث يعمل الكثير من الجغرافيين في الوظائف المدنية . ولكن الظاهرة الفريدة هي ذلك الدور الذي تلعبه أكاديمية العلوم في روسيا وفي سائر دول شرق أوروبا التي اخذت بالنظام السوفيتي ، فلقد انشئ قسم الصناعة والجغرافيا في أكاديمية العلوم في روسيا منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩١٨ ، وبعد ادخال تغييرات كثيرة انشئ المعهد الجغرافي في عام ١٩٣٦ ، ولقد كان الموضوع الرئيسي للدراسة في الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٢ هو الكشف على احتياطات موارد الثروة الطبيعية في الجزء الاسيوي من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتطوير نظرية الجغرافيا الطبيعية ، أما في فترة الحرب ، فإلى جانب البحوث التي أجريت حول الدفاع الوطني قام المعهد الجغرافي بجهود كبيرة في عمليات نقل الصياغات التي تعرضت لخطر الهجوم الألماني نحو الشرق .

وبانتهاء الحرب عادت الاهتمامات الكبرى في الأعمال التي تقوم بها أكاديمية العلوم إلى موضوعات مثل استخدام موارد الثروة المتوفرة في الجزء الاسيوي من الاتحاد السوفيتي ، وتطوير المنطق الجغرافية التماسعه في هذا السبيل عن طريق مشروعات كبرى لتغيير البيئة ، كما حدث تطور آخر يتمثل في بحوث التوطن الحضري ، والدخول بالضرورة في بحوث حماية البيئة . منذ ١٩٤٢ وينقسم المعهد الجغرافي التابع لأكاديمية العلوم إلى أربعة أقسام منها ثلاثة أقسام تختص بالعوامل المختلفة للجغرافيا الطبيعية التي تحافظ على مركزها المرموق بين موضوعات البحوث ، ومن المهام الرئيسية لأكاديمية العلوم ، العمل على متابعة الاتجاهات والفنون التي تسود في المدارس العلمية الأجنبية من خلال ترجمة ونشر المؤلفات الأجنبية والمشاركة في المؤتمرات وتبادل بحوث العاملين فيها مع بحوث العاملين في تلك المعاهد ومراكز البحوث الأجنبية ، ولقد وضعت تحت تصرف الأكاديمية إمكانات ضخمة تتناسب مع المهمة الكبرى الموكلة لها ، فهناك أكثر من خمسمائة باحث نصفهم علم الأقل حاصلون على أعلى المؤهلات ، وتساعدهم هيئة من السامعين والفنيين والأجهزة الفنية تحسدهم عليه الباحثون في دول أخرى من العالم .

فيتجه العمل - بطبيعة الحال - الذى يقوم به الباحثون من رجال المعهد الجغرافى التابع لادابية العلوم نحو التطبيقات العملية ، ويكون ذلك تمهيدا لطلبات التى تعلن الهيئات الحكومية ، والوزارات المختلفة والادارات المحلية عنها ، والكثير منها يطبق مباشرة ، مثل ذلك الدراسات التى تمت تنمية مصادر المياه على النطاق الواسع . ولتعدد فى احدى الطبقات الارضية الحديثة الاكتشاف او استعاء خط السكة الحديد ما ييكال الى امور . وبذلك اصبح لدى الدولة رصد من الباحثين الاكفاء الذين يمكن ان ندعوهم للدراسة مختلف جوانب البحث فى اى مشروع معين يحفظ له الغنيون ، ومع المحافظة على الاسدس العلمى البحث لهذه البحوث تجاوزت بذلك المصلحة الجائرة لمستخدمي نتائجها .

وتسبب الجامعات دورا ممانلا الى حد كبير . وذلك بالقيام باعمال البحوث التى تنعقد عليها بناء على طلب المصالح الحكومية المختلفة . ولقد هيات الدورات الدراسية والبعثات الميدانية التى تنظمها معاهد واندس الجغرافيا اثناء الاجازات الصيفية للطلبة ، الاشتراك فى البحوث الميدانية ويعرفهم بعنون هذه البحوث - وفى الوقت نفسه - تنفيد لعمود التى تمد الجامعات بجزء كبير من مواردها المالية ، ومثال ذلك يمثل دخل جامعه موسكو من عقود البحوث نحو نصف ميزانيتها السنوية التى قدر بنحو ٦ ملايين روبل عام ١٩٧٦ .

وتمشى اساليب التدريب مع الحاجة الى الجغرافيين المهنيين . وهناك فرق رئيسى بين ما هو قائم فى الدول الشرقية وبين النظام الغربى فى تدريب الجغرافيين هو ان تدريب الجغرافيين للتدريس منفصل عما من تدريب الجغرافيين المهنيين الذين يعدون للعمل فى بحوث الخدمة المدنية ، فاختيار الطالب لاحد هذين النوعين من التدريب يتم مباشرة بعد اتمام الدراسة الثانوية ، وطبقا لنتائج امتحانات القبول التى تظمها السكليات التى لترب الجغرافيين المهنيين ، لا كما يحدث فى دول غرب اوربا حيث يتم الاختيار بعد عدة سنوات من الدراسة الجامعية وفى نظم الدول الشرقية يتم تدريب المدرسين فى معاهد المعلمين المتخصصة . حيث يتلقون معلومات ذات طابع موسوعى تشمل جميع فروع الجغرافيا العامة والجغرافيا الاقليمية الى جانب اساس قوى من العلوم التربوية وفنون التدريس، وفى الواقع نجد ان عدد كبرا من التلاميذ الذين يختارون هذا النوع من الدراسة هم الذين لم يحرزوا نتائج عالية فى امتحانات القبول التى يتعدد بناء عليها عدد التلاميذ الذين يلتحقون بكليات الجغرافيا بكل عام .

ومن اهم كليات الجغرافيا تلك التى انشئت فى جامعة موسكو سنة ١٩٣٧ ، وهى تحتل عدة ادوار من المبنى الرئيسى للجامعة ، ولها

موارد مالية ضخمة ، وبلغ عدد العاملين بها نحو ١٨٠٠ شخص من بينهم ٦٠ استاذاً جميعهم حاصلون على دكتوراه العلوم و ٢٠٠ محاضر واستاذ مساعد ، وعدد ضخم من المعيدين والمدرسين المساعدين ، وكثير من الفنيين والاداريين ونسبة المدرسين الى التلاميذ عالية ، وذلك لان الكلية تضم ١٥٠٠ طالب عادي فقط وتحتوي ثلثي طاقا يدرسات عليا يعدون رسائلهم ، وبها نحو ٥٠ طالبا اجنبيا .

وتضم الكلية أربعة عشر اكرسي استاذية ، ولها هيكل هرمي دقيق للاساتذة رؤساء الاقسام والاساتذة ، والاساتذة المشاركين والمعيدين والعاملين بالبحوث ، وبها خمسة دلاتون معملا من بينها خمسة معامل مخصصة لمسائل العلوم البحتة ، وبها خمسة اخرى تشترك معها فيها تخصصات اخرى وخمسة وعشرون تخدم الاقسام المختلفة وفضلا عن ذلك يتبع الكلية خمس محطات بحوث دائمة في مختلف مناطق الاتحاد السوفيتي اقيمت لخدمة العمل الميداني ومختلف انواع البحوث .

وتمتد الدراسة في هذه الكلية الى خمس سنوات ، وكسائر انواع التعليم العالي يتم القبول بناء على امتحان مسابقة ، وبذلك اصبح من الممكن تعديل عدد الطلبة المقبولين كل عام طبقا لتقدير الاحتياجات المعقولة ، ويتم اختيار القبول وطريقة الاختيار بطريقة صارمة ودقيقة وذلك لان هناك اقبالا كبيرا على مثل هذه الدراسة التي تخرج مهنيا يعمل في مجال شيق كهذا فضلا عن المرتبات الكبيرة التي تدفع لهم ، وقد ساعدت هذه الصرامة والدقة في قبول التلاميذ على ضمان دخول مستوى معين من الطبقة الذين رغم خضوعهم جميعا لنظام المنح الدراسية وتمتعهم بالاسكان الجامعي لا بد وان يتقبلوا مقدما ومن اول وهله نوعا من الحياة التي قد تبدو صعبة للغاية بالنسبة لطبقة الدول الغربية فضلا عن دراسة تتكون من ساعات دراسية ، وساعات عملية تتراوح بين ثلاثين واربعين ساعة اسبوعيا ، بالإضافة الى قضاء شهرين من فترة الاجازة الصيفية في رحلة ميدانية تستغرق معظم هذه الاجازة ، وخلال سنة الدراسة هناك اختبارات مستمرة للتلاميذ ، وتقدير قدرات الطالب على الاستيعاب والتحصيل ، وهذه الاختبارات بالإضافة الى نتائج امتحانات نهاية العام تحدد مستوى تقدير الطالب عند منحه شهادة التخرج ، ولهذا التقدير بدوره اثره على مستقبله في الحياة العملية .

ومن المظاهر الفريدة المميزة للاتحاد السوفيتي الاهمية الكبيرة التي تولي للخدمة التدريبية التي تمثل نحو ثلث وقت الدراسة ، ويتم بعض هذه التدريبات في مراكز البحوث او في قاعات الدراسة التابعة للكلية في مختلف الاقاليم ، ويتم بعضها من خلال المشاركة في الرحلات العلمية التي تتجه الى مختلف الجهات وبخاصة بعيدا في شمال سيبيريا او اقصى الشرق ،

ربشترك التلاميذ أيضا في البحوث التي تتم بناء على عقود توقعها الكلية ،
ر.بدا العمل الميداني فيمته في انه زود للتلاميذ بالبارا تالعمدية في مخزنات
الفنون ويعوده على العمل في المجموعات المتكاملة .

وعنالك بعض تليات الجغرافيا الاخرى التي لا تتمتع بمثل ما نمنح به
كلية الجغرافيا في جامعة موسكو من موارد واسكانيات ولكنتها تعمل على
انخط نفسه - هذا ، وتناثر اساليب التدريب في دول شرق اوروبا الاخرى
بالنظام السوفيتي وان كان النخصص فيها لا يبد، من دول الطريق كما
تو اعال في الاتحاد السوفيتي .

وتعد بعض خواص النظام السوفيتي في اعداد الجغرافيين المهنيين
وبخاصة من ناحيه الاهتمام الذي توليد للعمل الميداني ذات فيه بدسببه
لكل الدول الاخرى بعامة والهدول النامية بخاصة ، ويبدو ان الدور الذي
للمه اكاديمية العلوم هو النمط بعسه الذي اخذت عنه الجزائر فيما انجزته
من انشاء اكاديميه مماثلة .

مستلزمات التدريب في الدول النامية

لعبت الجغرافيا التطبيقية دورا هاما في مجال التخطيط في الدول
النامية منذ اوائل العقد الرابع ، ولعد قامت لجنة الجغرافيا التطبيقية
المنبثقة عن الاتحاد الجغرافي الدولي من جانبها بتوجيه اهتمامات كبيره
لمشكلة تدريب المهنيين الجغرافيين الذين يمكنهم العمل في تلك الدول
النامية .

طبيعة واهمية المشكلات المتعلقة بالتخطيط

بدا استخدام البحوث الجغرافية من اجل التنمية والتخطيط في الدول
المدارية منذ وقت طويل كما اشار الى ذلك م. ا. فيلا عن فنزويلا عام ١٩٤٥
وكانت الدراسة الجغرافية الشاملة التي قام بها الدوق الاسباني عام ١٥٧٧
بمثابة وصف للبلاد قطاعا لى قطاع ، ونوع من حصر المشكلات من للوارد
الاقتصادية والتعرف على مستقبل تنميتها ، وكان الغرض من هذه
الدراسة الشاملة للمستعمرة هي احسن ما أمكن تقديمه للحكومة

وبلاضافة الى الاعمال التي قام بها الجغرافيون العرب قام
الجغرافيون الاوروبيون والامريكيون بدراسات - ربما كانت ذات اهداف
بعيدة - حول مشكلات التنمية والتخطيط في دول العالم الثالث ، ولقد
شهد هؤلاء الجغرافيون على النتائج المؤسفة للاحتكاكات المباشرة بين
الحضارات المخططة ، ومن بينهم بير جورو الذي القى الضوء على ذلك
بان اورد قائمة بالتخريب غير المتعمد الذي وقع على الظاهرات الطبيعية

والبشرية في المناطق المدارية نتيجة لتدخل الأوروبيين . وكانت قائمة طويلة لغاية فضلا عما حدث نتيجة نهضتهم للاستقلال والعنف .

وقبل ذلك بكثير ، كان الجغرافيون يدفعون فضائل الاستنزاف والاستغلال السيء الذي حدث في : العالم الثالث ، وذلك لكي يبينوا ازلامهم في المهنة أن الخدمات التي عليهم أن يؤدوها يجب ألا توجه لصالح من يبيدهم السلطة السياسية والاقتصادية وبريدون أن يستمر هذا الاستنزاف ، ولكن عليهم أن يوجهوا خدماتهم نحو الفقراء الذين يمثلون اتريه الناس . ومن بين الميادين المعقدة المياه بعمل الجغرافيين في الدول النامية يعد التخطيط الاقليمي مليا رئيسيا ، ذلك ان ما حدث بسبب استعسول على الاستقلال من انجرار سحائي ، واستغلال للموارد الطبيعية ، وتغير في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أصبح دافعا الى ضرورة عمل تخطيط للاستقلال الذاتي . ويعد تخطيط المناطق علما لم يحدد بعد شكله الدقيق نتيجة لتعدد تعقيدات العناصر المتطفلة به . ولكنه احد العلوم التي تهدف الى وضع معايير للمعاليق والاسلوب المنظم والكفاءة عند استعمال الانسان لمكان ، وعنى المستوى القومي ، وكذلك على المستوى الاقليمي بمصاحبه المختفله هو عمل لتوطين وتنظيم الجنس البشري واسلته وتنظيماته الاساسية بطريقه عقلاية طبعا للامكانيات المتاحة ولمصلحه الجميع ، ولا يجوز ان يخلط بين التخطيط والاخبار السياسي الذي ينتهى الى القرار الاقتصادي فالمخطط ليس بصانع قرار ومع عدم اسمه ، سياسيه يعطونف المعطى بالجواب الملائمه لدرستريحيه التي يعمر الاخذ بها .

ولعل لفائدة التي ترجى من وراء التخطيط لا تقصر على الجوانب الاقتصادية فالاهتمام ببلينه والانعكاسات الاجتماعية للاستثمار قد يتعارضان مع المصالح الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وعلى المخطط ان يعكس صوره هذه التناقضات ، واخيرا يعد التخطيط من قبيل استراتيجيه خاصه لكل منطقه لان الخطة ترتبط ارتباطا كاملا بالتاريخ السابق للمنطقة وتراثها وامكانيات ومستوى التنمية ونظامها السياسي ، وتؤدى هذه الخواص الجغرافية الى صعوبة نقل ساليب التخطيط من دولة الى اخرى .

ففي كل دولة من دول العالم الثالث تحتاج دراسة مشكلات التخطيط الى اعداد كبيره من المتخصصين ، فغالبا ما ادت الطبعه التي كانت في عليها عند حصولها على الاستقلال ، وتوعية وارادها الى منع مثل هذه الدول من تدريب الاخصائيين اللازمين ، حقا ان المقارنه مع بعض الدول المتقدمه توضح لنا ان تظفها وتأخرها قد لا يصل الى درجة السوء البالغ

بل هناك امثلة من الدول المتقدمة قد احدث ببعض اساليب التجديد التي تمت بمعرفة بعض دول العالم الثالث .

مشاركة الجغرافيين الاجانب في اعمال التخطيط بالدول النامية

دخلت البحوث الجغرافية مكانتها المرموقة واتسع نطاق استخدامها بشكل اوسع من ذي قبل اعطتها لها السلطات المحلية والمسؤولين في الهيئات الاقتصادية في ظل النظام الاستعماري والتي ادركت انها بدون الجغرافيين لن تنجح لديها الحقائق اللازمة لسير عملها ، وبدأت البحوث بعد الحرب العالمية الثانية تتخذ شكلا أكثر نظامية وأقرب الى التطبيق وغالبا ما كانت تأخذ في اعتبارها مصالح الاقطار التي تعمل فيها ، ولقد يمكن لبعض الافراد الأكاديميين او مجموعات العمل الجامعية القيام بمثل هذه البحوث بناء على عقود وقعت مع العديد من الوكالات التي تعمل في الدول النامية .

ومن الواضح ان مثل هذه المشاركة من جانب رجال الجامعات في البحوث التطبيقية كانت تتم لصالح بعض الدول الاخرى ، ولقد قام اخيرا بعض الجغرافيين الانجليز والفرنسيين بحصر ومقارنه الاعمال التي تمت في دول العالم الثالث ، وكان الكثير منها موجها نحو التطبيق ، ونشط الجغرافيون الأمريكيون والسوفييت ايضا في هذا الميدان حيث شهدوا المثال على هذه البحوث في اطلس كوبا

وفضلا عن مشاركة الأكاديميين والباحثين ، فان هناك بعض مكاتب التصميم التي تختص بالمشكلات المتعلقة بالتخطيط تلعب دورها الهام والمتزايد ، ذلك ان حكومات الدول الحديثة الاستقلال كانت تنظر الى من ينتمى الى السلطات الاستعمارية من أكاديميين وعلماء باحثين ، ومعاونين على انهم وسيلة لاطالة فترة السيطرة القديمة للمستعمرين ، ولعل لنظرة عدم الثقة هذه ما يبررها دائما ، ومن ثم فقد أصبحت الحكومات وبخاصة اذا توفرت لديها الاعتمادات المالية الكافية - أصبحت تفضل دعوة مكاتب التخطيط الخاصة التي رأت تلك الحكومات انها لا تمثل اي تهديد لاستقلال البلاد ، وأصبحت هذه المكاتب تكون مجموعات العمل التي ستقوم بالتخطيط في الدول النامية طبقا لنوع المشكلة التي تقوم بدراستها بناء على العقد الموقع مع الحكومة .

ونظرا لان الهدف الرئيسي لهذه المكاتب هو ان تحقق اكبر ربح ممكن في اقل زمن ممكن فان مستوى العمل الذي كانت تقوم به لا يناسب مطالبتها

المالية ، فضلا عن ذلك لم يكن بالإمكان ضمان استقلالها التام عن الحكومات او الهيئات التجارية المتعددة الجنسية .

ولذلك فقد كان للدول النامية كل الحق في ان تفضل المون الذي تقدمه الوكالات الدولية الذي تشارك فيه اطراف متعددة على العون المقدم بناء على اتفاقات ثنائية او الخدمات التي يتم التعاقد عليها مع المكاتب الخاصة للدراسة مشكلات التنمية واستخدام الموارد والتخطيط .

وبناء على ما طلب من لجنة الجغرافيا التطبيقية التي ركزت في كثير من المناسبات على أن المنظمات الدولية اذا ما دعيّت الى الاسهام في دراسه بعض المشكلات ذات الطبيعة الجغرافية فقد تؤدي الى توظيف بعض الجغرافيين ، وهو ما تمت حوله دراسة ميدانية شاملة .

ففي الجزء الاول من الدراسة اعترفت معظم الهيئات الدولية التي طلب اليها الراى في الموضوع وهي الامم المتحدة ، اليونسكو ، منظمة الأغذية والزراعة ، البنك الدولي ، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة ، وغيرها - اعترفت جميعها بأنه كان عليها ان تتناول بالدراسة مشكلات يعتبر الجغرافي فيها حجة وفدره على تناولها مثل موضوعات : السكان ، والاستيطان البشرى ، وانهك الموارد الطبيعية ، وتطوير مصادر المياه ، والتخطيط الإقليمي ، والنظن الحضري ، الى غير ذلك من اشكال التخطيط ، وتضمن الجزء الثاني من هذه الدراسة إجابة على السؤال التالي : هل تستخدمون الجغرافيين ؟ وتخططون لاستخدامهم ؟ وكانت الإجابة بالنفي بحجة ان البحوث التي تتصل بتلك المشكلات موضع الدراسة بحوث إيجابية . وكان أكبر تناقض هو ما ورد في إجابات البنك الدولي الذي أعلن أنه مهتم بمشكلات ذات طبيعة جغرافية ، ولكن لا يستخدم الجغرافيين ولا يخطط لاستخدامهم في المستقبل .

أما المنظمات الأخرى فقد استخدمت عددا محدودا للغاية من الجغرافيين ، وبدأت كلمة « جغرافي » تظهر في قوائم الامم المتحدة التي تعلن فيها عن وظائف الخبراء ولكنها كانت دائما تفتقر بكلمة « مخطط » .

وربما تأثر الجمع بين البحث التطبيقي والتدريب المهني على مستوى المراكز الدولية ، وقد اقترحت هذه الصيغة من جانب السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك بإنشاء قسم للجغرافيا والتخطيط الإقليمي في الجامعة الأوروبية بفلورنسة ، وربما استخدمتها جامعة الامم المتحدة في توجيه العمل الجغرافي نحو التطبيق وخاصة في مجال التخطيط .

تدريب الجغرافيين المهنيين من أبناء البلاد

تفضل الدول النامية أن يكون لديها رجال التخطيط المتخصصون من أبنائها على أن تعتمد بصورة أو بأخرى على خبراء الأجانب ، والطريقان

الترينستان اللتان يمكن استخدامهما معا فيما يتعلق باعداد المخططين هما
ايجاد الطلبة الذين يتلقون التدريب العملي في الدول المتقدمة او ان يتم
تدريبهم في داخل الوطن مع الاستعانة - على الاقل في بادئ الامر -
بالمختصين الاجانب .

واذا ما اتبع الاسلوب الاول فلا بد ان يعتمد التدريب على مستوى
الدراسة الجامعية التي تقدم للتلاميذ في اوطعهم ، فيالنسبة للدول التي
تتم تعليمها جامعييا جيدا . فان الوقت الذي يقضيه الدارسون في جامعته
خارجيه سوف يكرس للدراسة الماجستير او في الحالات المتأخرة اندكتوره ،
ر ن الطبيعي ان يقوم الدارس بالبحث في موضوع له اتصال وثيق ببيانه ،
رأى ذلك فلا بد للعالم ان يحمل معه قبل سفره و تائق الموضوع الذي
سيبحث فيه او يصبح عليه بعد اتمام الدراسة التحضيرية ان يمسود اى
بلده لكن يجمع المادة العلمية ، ويقوم بالدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع
بحثه ثم يعود ثانية الى الجامعة الاجنبية لكتابة هذا البحث ، ولقد تسبب
هذا النظام في ظاهرة استنزاف العقول على حساب الوطن في الدول النامية
اذ ان الكثير من الدول تكتشف ان ثلاثة ارباع الطلبة الذين يدرسون في
الخارج لا يعودون - غالبا - بعد انتهاء التدريب الذي يعثروا من اجله .

ما فيما يخص بتدريب المختصين في داخل الوطن في الدول النامية
ذاتها فهو بالطبع اجراء يعمن الاتحاد وتطبيع تدريجيا ، ويتطلب دائما
وبخاصه في البدايه مشاركة من جانب بعض المختصين الاجانب ، وتعتمد
هذه المشاركة مرصه سانحه لاكتساب المعارف والخبرات الاجنبية ،
ومثال ذلك : استخدمت جامعة بريتانيا العليا في رينيه عدد من المدرسين
لاجانب استمروا يعملون بها لعدة سنوات متتالية وكان وجود مثل هؤلاء
المدرسين التولنديين واللتشيك والبريطانيين فرصة سانحه مكنت طبعنا
في فرنسا من اكتساب الخبره وابتكار اساليب جديدة في العمل .

وهناك بعض الدول التي حصلت على استقلالها منذ زمن طويل فهذه
الدول قد تمكنت من ان تعطى لنفسها فرصا لتدريب على المستوى الجامعي
. . بل ان بعض الجغرافيين فيها قد سبقوا بعض زملائهم الاوروبيين في
ادراك اهمية التوجيه العملي التطبيقي ، وينطبق هذا بصفة خاصة على
البرازيل والى حد ما على سائر دول أمريكا اللاتينية والهند حيث التعليم
الجامعي على مستوى لا بأس به ، ولقد وقعت البرازيل تحت تأثيرات
متعددة : ففي اول الامر كان تأثير المدرسة الفرنسية كبيرا ، ثم خضعت
لتأثير المدرسة البريطانية التي تنافس في تأثيرها التأثير الفرنسي والتأثير
الامريكي .

وفي مدغشقر كما في بعض دول افريقية السوداء كان تدريب واعداد

المعلمين هو المهمة الرئيسية للجامعات ، الا ان هذه الجامعات أصبحت تنوق انيوس الى توجيه دراستها للجغرافيين المهنيين ، والمتخصصين في التخطيط ممن تحتاجهم مختلف الوزارات التي تنولي امور تخطيط المباني وبخطيط المدن والتخطيط الزراعي - فضلا عن الحاجة اليهم في مناتب الخبرة ، الاستشارية ، وما رالت هذه الهيئات - من يومنا هذا - تدعو الخبراء الاجانب من مكاتب التصميم الفرنسية - وانا اخذنا ساحل العاج كمثال اخر نجد ان معهد الجغرافيا المدارية في ابيدجان يتجه الى سد مثل تلك الاحتياجات من الجغرافيين المهنيين . وبناء على ذلك اصبحت المهمة الرئيسية له هي تدريب المعلمين بعد حصولهم على الدرجة العلمية طبعا بالنظام الفرنسي ، ويعدها يلتحقون بكية الدراسات العليا ليحصلوا على تدريب مدته سنتان يؤهلهم للتدريس في المدارس الثانوية ، ولكي نوفي بحاجة من الجغرافيين المهنيين يقوم معهد الجغرافيا المدارية حاليا بعمل تدريبات لنح درجة الماجستير في التخطيط الاقليمي . اما عن الجزائر دابها قد تجاوزت مرحلة تقليد النظام الفرنسي ، اذ اخذ معهد الجغرافيا في الجزائر - منذ عام ١٩٧٣ - ينظم دورات دراسية متعددة التخصصات وفي عام ١٩٧٦ حلت محل دبلوم الجغرافيا دبلومه في الهندسة مع التخصص في احد الفروع الاختيارية التالية : تخطيط المدن أو تخطيط البيئة الطبيعية أو الخرائط ، ولقد كان آخر تطور يتميز بالتحديد هو انشاء المركز القومي لدراسة وبحوث التخطيط الاقليمي ، وهو يتصل في عمله بوكالات البحوث العلمية المختلفة ، ويجمع بين عمليتي التدريب والبحث معا .

وبناء على اتفاق تم بين حكومة فنزويلا بالاشتراك مع جامعة الانديز في مادير أو منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٦٤ انشئ في فنزويلا مركز امريكي مشترك للتنمية الشاملة للارض وموارد المياه وهو يجمع بين عمليتي التدريب والبحوث أيضا ، وكان اول عمل قام به هذا المركز الجديد هو الاسهام في انشاء وزارة البيئة بالموارد المتجددة في فنزويلا عام ١٩٧٧ لتتولى ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحسينها ، ولقد ساعد انشاء هذه الوزارة في ان الحكومة قد أصبحت قادرة على امداد مركز التنمية الشاملة للارض وموارد المياه بكل الوسائل الضرورية لقياسه بجهتمته وتحقيق اهدافه .

ويوضح لنا هذان المثالان من الجزائر وفنزويلا انه ما ان قامت حكومات الدول النامية بتولي مسؤوليات تدريب المهنيين الذين يقومون بمهمة التخطيط فان المستقبل يبشر بالخير الكثير ، ولقد ادركت حكومات بعض هذه الدول النامية ما لهذه المشكلات من أهمية كبرى ومن ثم لم تال جهدا أو تدخرا وسعا في توفير الوسائل المختلفة لتدريب المهنيين تدريسا يرتبط بالبحوث .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑥ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑦ مجلة مستقبل التربية

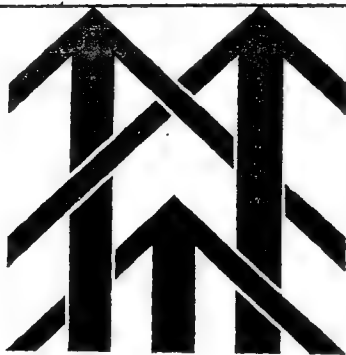
⑧ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑨ مجلة (ديوجين)

⑩ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية لليونسكو وبمعاونة
اللجنة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية؛
الأوضاع
والتقويم

هياكل البيانات الاقتصادية والاجتماعية القومية: ٨ : هنجاريا

يفطى هذا التقرير مجالا اعرض - الى حد ما - مما يوحي به عنوان السلسلة اننا نتناول بالبحث والنظر هياكل البيانات الاجتماعية والاقتصادية الهنجارية من حيث اهميتها لاقتصاد يخضع للتخطيط المركزى . وفى سياق الحديث نعتبر ان اهم خصائصها يؤثر فيها بشدة ، بل من انواع محددة ، سر وتطور الدولة والاقتصاد الاشتراكيين . ومن هنا فجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية وتجهيزها واستغلالها يتم تحليله فى ظل ارتباط وثيق بتخطيط البلد ونظام الادارة فيه .

وهذا النوع من بحث المشكلة اصلح - ايضا - من ناحية انه يشير الى المظاهر القومية المتميزة .

فعلى الرغم من ان أنشطة احصائية معينة ربما حدثت فى قرون سابقة الا ان الاحصاءات الهنجارية الرسمية لا يرجع تاريخها الى ابعد من منتصف القرن الماضى . فقد انشئ أول مكتب هنجارى للاحصاء فى عام

(x) الاستقصاءات السابقة فى هذه السلسلة كانت من استراليا (المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ١٩٧٧) ، تونس (المجلد ٣٠ ، العدد الاول ١٩٧٨) ، النرويج (المجلد ٣ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩) ، ساحل العاج (المجلد ٣١ ، العدد ١ ، ١٩٧٨) ، اليونان (المجلد ٣٢ ، العدد ٣ ، ١٩٨٠) وبيرو (المجلد ٣٢ ، العدد ٤ ، ١٩٨٠)

xx الدكتور قماش هو مدير معهد التخطيط الاقتصادى التابع لكتب التخطيط القومى الهنجارى .

الكتاب: ت. مورفا و ل. دريشلر و ا. هجنال

المترجم: الدكتور راشد البراوي

المترجم: الدكتور راشد البراوي استاذ مساعد (سابقا)
بكلية التجارة بجامعة عين شمس . عين شمس
الجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيسا لجلس ادارة
البنك الصناعي وعضوا منتدبا بالادارة .. له مؤلفات
كثيرة .

١٨٤٨ خلال حرب استقلال هنغاريا ضد النمسا ، والى بعد انهيار
الحرب في عام ١٨٤٩ . وخلال العقدين التاليين تولى مكتب الاحصاء
النمساوي تنظيم الانشطة الاحصائية (وبصفة خاصة تعدادات السكان) .

يمكن ارجاع الاحصاءات الرسمية الهنغارية المستقلة الى عام ١٨٦٧
عندما انشئ المكتب المركزي للاحصاء مع قيام المسكية :لنمساوية الهنغارية ،
وكان اول مدير له وهو كادولي كيليتي
منظما ممتازا الى
جانب كونه عالما ومن ثم تطور نشاط المكتب على اساس سليم .

احدث تحول الاقتصاد والمجتمع الهنغاريين - بعد الحرب العالمية
الثانية - وقيام نظام اقتصادي على اساس التخطيط المركزي ، تغييرا
بالغا في دور الاحصاءات وزادت اهمية الانشطة الاحصائية زيادة لا يستهان
بها . أصبحت أداة مباشرة من ادوات التخطيط والادارة ، كما نظمها
الوائح القانونية أيضا . الخاصة بالانشطة الاحصائية ا «قوانين الاحصاء»)
اولا في عام ١٩٥٥ ، ثم في عام ١٩٧٣ .

النظام الاقتصادي وتأثيره على اجهزة المعلومات

كان اول تغيير هام بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في تحقيق
التجانس بين الاحصاءات القومية واحتياجات الادارة المشتركة للاقتصاد ،

وادخال النظام الموحد للمحاسبة والاحصاء في المشروعات المملوكة للدولة .
 وثمة تطورات جديدة مبنية على هذا المبدأ كانت تمثلها تغييرات نوعية بعد
 عام ١٩٦٨ . هذه كانت نتيجة نظام الادارة الاقتصادية الجديد بوجه
 خاص ، ولكنها كانت وثيقة الارتباط بانتشار تجهيز المعلومات بطريق
 الكمبيوتر وكذلك باستخدام اسلوب من النظم في تطور تكنولوجيا
 المعلومات . وهذه المظاهر نطلها بمزيد من التفصيل في الفقرات التالية ،
 اما ان تطورا مرسوما للاقتصاد وقائما على اساس جيد يتوقف الى حد
 كبير على صورة الاقتصاد كما توفرها الخدمات الاحصائية وبعبارة اخرى
 ان مضمون الخطط يتوقف بطرق كثيرة على المعلومات المتاحة ، نقول ان
 هذا كان موضع الادراك والصياغة منذ عام ١٩٦٨ وعلى نحو افضل مما
 كان عليه من قبل . ولكن لا يمكن بالطبع ان يكون هناك اعتماد من طرف
 واحد . فالوا ، يمكن ان يتأثر الموقف باستمرار اعادة تشكيل مدى
 ومضمون البيانات الاحصائية بحكم حاجات التخطيط الاقتصادي ، وهي
 حاجات معرضة - ايضا - للتغيير المستمر بسبب تطورا نظام التخطيط .
 وبدأت الفترة الجديدة بالتوفيق باستمرار بين نظم التخطيط والاحصاء ،
 وبسبب هذا التنظيم تطلب الامر طولاً وسطاً اقل نتج عن كل هذا تشكيل
 نظام البيانات الاحصائية (الظواهر المشاهدة) الهيكل التصوري للبيانات
 التي يجري تجهيزها ، (الخ) ليتفق مع حاجات المخططين ، ويمكن القول
 الان بان امثال هذه التداخلات جوهرية ، ان ادماج الاحصاء الجزئية في
 نظام موحد جزء من هذه العملية كما انه بالمثل شرط مسبق لها .

والنتيجة ، اتسع مدى الظواهر - العمليات ، الاتجاهات ،
 التغييرات - التي يجري تغطيتها وتحليلها في التخطيط . ونظرا لان هذه
 الظواهر والمظاهر مترابطة فيما بينها بطرق كثيرة ، تطلب الكشف عن
 علاقاتها الاعمق مزيداً من التحاليل . وفي هذه الجهود من أجل الكشف عن
 العلاقات أصبحت البيانات الاحصائية اكثر فائدة . مثال هذا : انه حدثت
 زيادة في قيمة الامكانيات المنطقية التي تنطوي عليها الاحصاءات ، وذلك
 عن طريق الاجراءات الاحصائية الرياضية ، (الخ) كذلك استخدمت البيانات
 الاحصائية كمتغيرات للنماذج الرياضية الاقتصادية (نماذج التخطيط
 الاقتصادية الخطية ، الخ) لان منطقها الميكانيكي والعمل كان يلائم تمثيل
 العلاقات الخفية في داخل البيانات الاحصائية . كانت نماذج المدخلات
 والمخرجات قد استخدمت في الاحصاءات والتخطيط الاقتصادي في
 هتافيا في اواخر الخمسينيات من القرن للحالي ، وكذلك جربت
 البرمجة الخطية البسيطة ، ونماذج الاقتصاد القياسي المختلفة ، ولكن
 هذا لم يصبح نشاطا متيقنا الا بعد عام ١٩٦٨ . والنتيجة ان النظام
 التصوري للبيانات الاحصائية لم تعدله لتلبية متطلبات هذه النماذج ايضا .

والى جانب النواحي الاقتصادية اكتسبت النواحي الاجتماعية ايضا اهمية متزايدة ، ذلك ان المؤشرات الاجتماعية عملت على اثراء الاحصاءات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاستثمارية والتجارية والمالية التجارية والمالية التي كانت لها الغلبة من قبل . وبدا تكوين المؤشرات الاجتماعية فى اواسط السبعينيات فى اطار التطور العالم الذى طرا على الاحصاءات .

والكشف الاحصائى عن الظواهر المتصلة بالتعاون الدولى والتغيرات فى الاقتصاد العالمى ، اكتسب مزيدا من الاهمية ايضا ، نظرا لانه من بين العوامل (لاخرى ، اصبحت علاقات التجارة الخارجية الثنائية وتمتددة الاطراف (تبادل السلع ، التعاون ، البرامج المشتركة للتنمية ، الخ) ، حاسمة فى تطور الاقتصاد الهنغارى . والعمل من اجل خلق مشروع تصورى للمعلومات من هذا النوع بدا فى السبعينيات ، ولا يزال يتمشى مع مخطط النظام للمعلومات عن التجارة الخارجية الذى يسر عليه مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

هذه التغيرات خلقت موقفا جديدا فى المعلومات الاحصائية التى يزود بها المخططون ، وعلى مستوى اعرض ، فى العلاقة بين الاحصاءات القومية والتخطيط الاقتصادى . كان المخططون يحتاجون الى مزيد من المعلومات لا يقوم بجمعها او تجهيزها الجهاز الاحصائى القومى من المصادر الدولية المختلفة مثلا ، ومن الظواهر والعمليات فى مجال السلطة الحكومية او الادارية (لم يتم تغطيتها بصفة جزئية الا فى الخمسينيات) ، عن المعرفة العلمية او متصلة بها (مثلا ، من تقارير البحوث ووثائق الكتاب ، الخ) ، المجالات والنقل . فى البحث والتطوير ، وعن الاتجاهات فى الاقتصاد العالمى .

معظم هذه الموضوعات تتمشى مع تصنيفات متجانسة للبيانات ، ولكن ظل من الضرورى خلق نظم مناسبة لتجهيز المعلومات تتفق مع مآلهه التصنيفات من طبيعة خاصة ، مما ادى الى انشاء اجهزة منفصلة وخاصة للمعلومات .

هذه الاجهزة الخاصة لا ترتبط فى الوقت الحاضر بالتخطيط المركزى الا بصورة غامضة ، ولكن تظل الحاجة قائمة الى كثير من العمل حتى يتحقق تنسيق اوثق . لقد تميزت العلاقات الجديدة المتغيرة بين مورد المعلومات من جهة والتخطيط المركزى من جهة اخرى ، بتحويلات ناشئة من ازدياد حجم المعلومات (البيانات الاساسية والمتابعة) واعادة تنظيمها التصورى . كذلك ظهرت انواع اخرى من العلاقات ، ومنها طائفة خلقتها حاجة نظام التخطيط الى ان ياخذ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى الحسبان وهو ما لا سبيل اليه بالطبع الا اذا ساندته فيض سليم من

المعلومات . والطائفة الاخرى ذات علاقة بالترتيب النهجي والمنطقي الخاص للتخطيط وتنظيمه ، اذ كان لعلم التخطيط ولاداء الادارة الاقتصادية أهمية حاسمة . هذه العلاقات المتعددة يمكن التعبير عنها بليجاز : يجب أن تتفق المعلومات التي يزود بها المخططون مع العمليات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة مع علم مناهج التخطيط وتنظيمه . وبينما لا تزال الحلول العملية والتطبيقات غير متوافرة حتى الآن ، تزداد التغيرات قوة حركة ويمكن اعتبارها من المبتكرات .. ومن أهم المظاهر لامركزية الوظائف والمسؤوليات في عدد من النواحي . فقد حدث تقسيم للوظائف بين المخططين والمنظمات الحكومية الاخرى مما سبب تقييدات في توريد المعلومات . فالجهاز المركزي مشول عن التنمية المخططة للاقتصاد القومي بأسره وعن تنفيذ الخطط والمراقبة الشاملة للتنفيذ ؛ بينما يجب أن تتأكد الوزارات والهيئات الاخرى من أن السياسة الاقتصادية العامة يجرى تنفيذها في المجالات المعنية التي تدخل في نطاق سلطات هذه الوزارات والهيئات . وتسهم هذه الهيئات في إعداد الخطة للاقتصاد القومي في مجالاتها المتعددة المتعلقة بالكفاءة الفنية ، فتمارس الهيئات ذات السلطة على المستوى القومي سلطان الدولة باعتبارها المالك في مجال معين . وتضمن أجهزة الاحصاء المركزية تزويد منظمات التخطيط المركزي بالمعلومات . ولا يمكن تلبية حاجة الوزارات والهيئات الادارية الاخرى بالمعلومات الا عن طريق الاحصاءات المركزية ، وهكذا تنشأ في كل منها نظم لتوفير المعلومات تتمشى مع مهامها الخاصة ووظائفها وأجهزتها . وتقوم في هغباريا في الوقت الحاضر هيئات عديدة لادارة الاقتصادية ، واحدى هذه المجموعات أنشأها مكتب التخطيط القومي والوزارات والفروع المختلفة من السلطة القومية (من قبيل المكتب القومي للاسعار والمواد ، والهيئة القومية للمياه ، الخ) ، بينما أنشأت المجالس المحلية والبلدية مجموعات أخرى .

وتنشأ حتما مشكلة التنسيق بين النظم المختلفة للمعلومات لمى المستوى القومي ، ويجب أن يشمل هذا توحيد البيانات الأساسية ونظم المعلومات وانسباط التعاون اللائمة - الكفاءة والمسؤولية وتجنب الازدواج الذي لا لزوم له . الخ - وللتطوير المتوازن المطرد لتكنولوجيا المعلومات وذلك من أجل نظم تجهيز الاخيرة . واصبح هذا مهمة تضطلع بها الادارة الحكومية واعتبر المكتب المركزي للاحصاء السلطة القومية المسؤولة عنه من كلتا وجهتي النظر الفنية والادارية .

والى جانب المهام التنفيذية قصيرة الاجل فالتطوير طويل الاجل لتوريد المعلومات مهم من وجهة النظر القومية مما قد يلحق عليه اكبر قدر من البضوح . ان التعاون بين المؤسسات والشركات والهيئات الحكومية

يتحقق فى إطار برنامج قومى للتنمية . وتتميز البرامج القومية للتنمية
... عموما - بعملية ابتكار ذات أهمية خارقة للمادة بالنسبة الى تقدم البلد
الاقتصادى والاقتصادى والفنى ، اذ تستغل مجالا واسعا يمتد من اسهامات
الكشوف العلمية الى مجموعة كبيرة من التطبيقات .

والموقف الذى خلقه نظام الادارة الجديد الذى ادخل فى عام
١٩٦٨ ، أهمية حاسمة فى التخطيط القومى بالنسبة الى النظم الإحصائية
ونظم المعلومات الأخرى . وكانت النتيجة ان سن البرلمان فى عام ١٩٧٢
قانونا للتخطيط القومى ، ثم لنظام الإحصاءات فى عام ١٩٧٣ .

والمطلبات التى يتعين تلبيتها فى الخطط القومية والعمل المتصل
بالتخطيط ، محددة فى قانون التخطيط القومى ، بينما المطالبات التى يتعين
تلبيتها فى جمع البيانات الإحصائية والخدمات الإحصائية ينظمها قانون
الإحصاء الذى عدل هو نفسه الى حد كبير ليتماشى مع قانون التخطيط .
وثمة مبدأ أساسى مؤداه أن تجهيز وتوريد كافة المعلومات (جمعها ،
خزنها ، توزيعها ، الخ) يجب أن يكون متفقا مع احتياجات تخطيط وإدارة
الاقتصاد القومى .

توفير المعلومات للتخطيط القومى

وتقديم المعلومات والخدمات المتعلقة بها لدعم تنمية الاقتصاد القومى
النهضارى وسيره وإدارته ، يجب أن يهتم بالطوائف الرئيسية التالية من
المطالبات ،

(أ) المطالبات الناتجة من مدى المجالات والعمليات المخططة
وطبيعتها .

(ب) المطالبات المتصلة بالأنواع المختلفة من الخطط وبالوثائق من
خلفياتها .

(ج) المطالبات المرتبطة بأسلوب وتطبيق برامج الخطط والوثائق
التي تؤيدها .

(د) المطالبات اللازمة لاداء المرسوم للاقتصاد وإدارته .

فى مرحلة مبكرة أثير السؤال التالى بطريقة بسيطة : أية بيانات أو
معلومات من الاقتصاد متاحة ومطلوبة ؟ لكن المسئولين اليوم عن تقديم
المعلومات يبدؤون أساسا بالسئلة التالية : ما طبيعة الظواهر الاجتماعية
والاقتصادية المراد تخطيطها وإدارتها ؟ كيف تتغير ؟ ما مدى وعمق التحاليل
الواجبة ؟ أى نوع من الصورة أو النموذج أو التنبؤ يعتبر واقيا بالفرض ،

راى نوع من المعلومات والبيانات يحتاج اليها تركيب الصورة او النموذج
أو التنبؤ ؟

والى جانب هذا ينشأ التطبيق الفعلى المبني على أمثال هذه الاسئلة
الاكثر تقدما واساليب حل المشكلات . فمعد أمد قريب رسمت معالم تصميم
لنظام يتعلق بتوصيل المعلومات يمكن ان يفيد كمرشد فى الاجل الطويل .
وطبقا لهذا يمكن الوصول الى الاهداف الآتية ،

(ا) التمشى مع المظاهر الاقتصادى والاجتماعية التى كثيرا ماتعرض
للتغيير ، والمرتبطة بالتخطيط والادارة وإلحاجة الى المعلومات عن الخطط
والنماذج والاساليب .

(ب) التجانس بين العمليات والاجهزة ، وسير التخطيط والادارة ،
وسير الاحداث والعمليات الاقتصادية .

(ج) التخفيف الواسع النطاق عن المخططين والمديرين من عبء جمع
البيانات وكل ما يتصل به من الأعمال التحضيرية ، بسبب العناصر
البشرية والفنية التى يتكون منها نظام التزويد بالمعلومات .

(د) قيام نظام لتسيير المعلومات يتسم بالسرعة والكفاءة العالية ،
وذلك من أجل العمليات اليدوية والآلية .

(هـ) حدوث زيادة لها شأنها فى كفاءة ومرونة نظم التخطيط ومراقبة
التنفيذ عن طريق وظائف خاصة ومختلفة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات ، مثل
الجمع والتخزين وتصحيح الاخطاء والترتيب وإعادة الترتيب ، الخ .

ان استخدام نظام للتزويد بالمعلومات من هذا النوع ، لا يقتصر على
من يقال لهم صانعو القرارات ، وانما يجب ان يخدم جميع الذين يقومون
بأعمال مختلفة فى التخطيط ومراقبة التشغيل بتزويدهم بالمعلومات على
النحو وفى الوقت الذى بسبب زيادة كبيرة فى عملهم بتجنب الحاجة الى
التجميع الشخصى لتشكيل مورد « خاص » من البيانات .

مراحل التخطيط الاساسية

ان إتعاقب الاساسى للتخطيط الاقتصادى القومى نتيجة مترتبة
على سنوات كثيرة من الممارسة ، وله مراحل واضحة ذات وثائق تتم فى
نهاية كل مرحلة على النحو التالى :

المرحلة الاولى : تقرير تطيلى عن الوقائع والاحداث ومشكلات
الماضى والحاضر التعرف عليها ، ومن النتائج المحققة ، الى جوانب تقييم
للأهلية .. وهذه الصورة ليست ثابتة ولكنها تمثل عمليات ، واتجاهات
نحو التغيير والتطوير أيضا .

المرحلة الثانية : تصورات سابقة بخصوص المستقبل وتنبؤات عن
ظواهر لا يمكن التحكم فيها ، وأوصاف عامة عن ظواهر يمكن التحكم
فيها ، ومتغيرات عن ظروف وعمليات واتجاهات انمائية .. الخ .. يمكن
أن تنشأ .

المرحلة الثالثة : متغيرات خاصة بمفاهيم الخطط (الأهداف ،
الاستراتيجيات) مع دلائل تشير إلى الطول المفضلة . وهذه الوثائق أكثر
تفصيلاً وتعقيداً منها في المرحلة الثانية وتستجيب لمتطلبات التنفيذ
الرئيسية أيضاً .

المرحلة الرابعة ، الخطة المدة للمتغير الذي يتخذ في النهاية ، مع
التفاصيل المطلوبة بما فيها : () قواعد يقوم عليها اتخاذ القرارات المركزية
(استثمارات الدولة ، البرمج المركزية للتنمية ، الخ) ، (ب) مؤشرات
عن الضوابط الاقتصادية (الثمن ، السياسة النقدية والضريبية ، الخ) ،
(ح) مؤشرات أو قرارات مقترحة بشأن التدابير التنظيمية التي يمكن
اتخاذها .

يصلح هذا التقسيم الأساسي إلى مراحل - إلى حد كبير -
للخطط في الأجل الطويل والمتوسط والتقصير ، ومع كل ، يمكن أن تكون
هناك اختلافات بين الخطة الخمسية والتفاصيل المطابقة لها بالخطط
السنية والتي يجري عادة تصحيحها من سنة إلى أخرى . ولكن يمكن
أيضاً ، وبسبب ظروف ما ، وقوع انحرافات أهم عن الخطة الخمسية أو
التعديلات التي تدخل عليها . أن التخطيط طويل الأمد مظاهر أخص .
فلم تتحقق بالفعل مرحلة رابعة ، وتختلف المرحلتان الثانية والثالثة عن
مراحل الخطط الأخرى . والتخطيط طويل الأجل أكثر اهتماماً بالمستقبل
وأكثر صراحة وشمولاً ، ولا يدخل في التفاصيل إلا بالنسبة إلى مشكلات
معيّنة من قبيل الطاقة والإسكان .

في أعداد الخطة الخمسية فالعملية بأسرها التي تغطي المراحل
الأربع ، تتطلب في العادة ما بين سنتين وستين ونصف السنة . وهذا
يعنى من بين أشياء أخرى ، أنه لا يمكن الحصول في المرحلة الأولى إلا على
صورة قومية للموقف المبدئي في فترة التخطيط . وهذه الصورة تختلف
عموماً عما يحدث في النهاية ، وهو ما يتطلب التصحيح المستمر خلال فترة
التخطيط . وقد تسفر التصحيحات في الأساس عن تعديلات بعيدة المدى
في المقترحات الواردة بالخطة . ويصدق الشيء ذاته على الأعمال التمهيدية
المتعلقة بالخطط السنية وإن كان التخلف الزمني أقصر أمداً بكثير .
(عادة يبدأ التخطيط السنوي في شهر مايو) وتمتد الحكومة التخطيط في

ديسمبر من العام السابق ١ . وامثال هذه الصعاب تزداد تحدياً
لاجهاز المعلومات .

الظواهر المتطقة بالمعلومات

في المرحلة الاولى

تحلل المرحلة الاولى من التقرير الاداء والتاريخ الاقتصاديين الماضيين .
ويجب أن تكشف عما بين الظواهر من علاقات مثل : الارتباطات والمجموعات ،
والعلاقات العلية والآتية اللازمة ، الخ ، والصلات بين الماضي والحاضر ،
وعليها أن تحدد الاتجاهات والميول وتبين والتغيرات ونقاط التحول . ففي
معظم الحالات يزود المخطون بهذه البيانات والتحليلات عن طريق
الاحصاءات المركزية

وتتوقف القيمة العلية للاحصاءات على اسباق مضمون المعلومات
المطلوبة التي يتم توفيرها ، وعلى صدقها والثغرة الزمنية بين وقوع
الظواهر وتقديم البيانات الأساسية المفصلة ، من بين غيرها .

ولقد تحقق تقدم بالغ في اساليب اعداد البيانات التي تمثل
الواقع ، وتجهيزها ، والتي تتعلق بفترات سابقة ، وتتفق مع الحالية ،
وفي جعل المعلومات الماضية تناسب المتطلبات الحالية .

وينتمى اعداد المناهيم التكنولوجية والاقتصادية الى العمل الذي
يتم في المرحلة الاولى . وهذه المفاهيم تشتت على بيانات وتحاليل عن
الماضي والحاضر في فروع معينة او في قطاعات فرعية من الاقتصاد . انها
تحلل الانتاج والعرض والتنمية والاستثمار والتجارة وتكاليف وكفاءة عنصر
العمل وغيره ، وتكشف عن المشكلات في اجزاء معينة من الاقتصاد وتوحي
بوسائل حلها . ولما كانت المعلومات عن الظواهر الاقتصادية تتعلق بعمليات
تطلق السلع المادية والخدمات من جهة ، وتنتج من جهة اخرى الدخول
وتوزعها وتعتمد توزيعها على النحو الذي ينقلها بها النظام النقدي
والضريبي ، لهذا يجب مشاهدتها وقياسها طبقاً للمعايير المادية وحسب
القيمة .

ان سير الظواهر الخاصة او الجزئية الفعلية (مثل الانتاج والاستهلاك
بفعل المنتجات وتغييرات الانماط ، وتوزيع الايدي العاملة ، ومؤشرات
انتاجية المهن ، ومؤشرات الطاقة النسبية والاستهلاك المادي) يمكن بيانه
'لا حسب المقاييس المادية . مثل هذه المعلومات يمكن ان تفسر كلا من
الناحيتين الكمية والنوعية ، ولكنها تتعلق دائماً بعمليات معينة ، كما
انها تميز المعلومات على مستوى المصنع في داخل المخرجات ولكنها تتعلق

لا تصلح لقياس الكفاءة وللتعبير عن العلاقات المالية بين المشروعات أو تحليل العلاقات الشاملة على مستويات الفروع وعلى المستوى القومى .

والبيانات التى يتم تجميعها وتجهيزها طبقا للقيمة ، تعكس الظواهر والعمليات الاقتصادية كما تنقلها الاثمان ، والاتجاهات والنزعات الشاملة . والعلاقات المالية ، وتوزيع الدخل ، ودوران المال ، الخ . ان أسلوب القياس حسب القيمة امر لا غنى عنه لتقييم نشاط المشروعات (تطيل التكلفة والمنفعة) وتحليل العلاقات الشاملة بين فروع الاقتصاد الوطنى . يجب ان تتضمن الاحصاءات الاقتصادية كلا من البيانات المادية والبيانات عن القيمة ، ولكن المعلومات المبنية على أسلوب القيمة ، اوسع نطاقا ، لان هناك ظواهر معينة لا توصف الا من وجهة النظر المالية .

ويشير القياس طبقا للقيمة مشكلات خاصة . فالتغيرات التى تنتاب مؤشرات القيمة لا تتأثر بتغيرات جوهرية (فى الحجم) فحسب ، ولكنها تتأثر بالتحويلات فى علاقات الاسعار والقيمة الحقيقية للنقود ايضا . ونتيجة لهذا ، فان التحاليل التى تحاول ان تعكس المظاهر المادية من اتجاهات التنمية (بخلاف الاثر الناجم من مجرد التغيرات فى الاثمان) تستخدم الحسابات بالاسعار الثابتة . والمنهج المبني على الاسعار الثابتة يشترك فى الكثير مع القياس طبقا للاعتبارات المادية . الا ان المحاسبة الاساسية تتم بالاسعار الجارية ، وعلى الاخيرة يقوم تطيل العلاقات الشامل وكذلك مراقبة العلاقات النقدية .

وتعد تحليلات خاصة ومختصرة مع قدر معين من الانتظام ، لتقدير وحساب (القيم الحقيقية) ، كما يتم تطيل تكوين الاثمان التفاضلية بالفروع الاقتصادية . وفى هذه الحسابات تتبع قواعد متجانسة فى تكوين الاثمان (مثل مبادئ ائمان القيمة أو ائمان الانتاج) . وتصحح انحرافات النسب بين الفروع والاثمان ، تمثيا مع المشروع العام . ومثل هذه الحسابات مبنية على القالب المكسي لجدول المدخلات والمخرجات بالاقتصاد ، وتكرر اجراؤها على امتداد الفترة الماضية التى تراوحت بين خمس عشرة وعشرين سنة .

ويقوم تطيل ارس ائمان التجارة الداخلية والخارجية (الصادرات والواردات) وتقديرات كفاءة التجارة الخارجية على مقارنات بين مؤشرات المنتجات ، وكذلك على الجداول الشاملة المدخلات والمخرجات . كذلك تستخدم تكتيكات المدخلات والمخرجات لحساب اسعار صرف العملات وهى الاسعار التى تستخدم فى تكوين الاثمان وفى حسابات التجارة الخارجية .

ان توفير البيانات القائمة على الحقائق المجرّدة يعتبر أكثر مكونات توفير المعلومات تنظيماً بسبب أهميته الرئيسية ويجب التوسع الى أكبر حد فى تطويره .

المظاهر المتعلّقة بالمعلومات فى المرحلة الثانية

فى المرحلة الثانية تمد الوثائق التى تلخص : (أ) أبحاث الاقتصاد القومى الممكنة والتى يمكن التنبؤ بها ، (ب) مجموعة من الاهداف الاجتماعية التى سوف توجه نحوها التنمية المخططة ، (ج) أهداف التقدم التكنولوجى الفرعية الرئيسية او عناصره الاساسية فى الاقتصاد والتى يراد ان تدعمها البرامج المركزية للتنمية والاستثمارات المهمة .

والاحصاءات تفيد بوصفها الاساس الرئيسى للمعلومات فى هذه المرحلة ايضا ، بمعنى ان التوقعات تقدر على اساس الاحصاءات ذات الاثر الرسمى والجارية باستخدام الاتجاهات والارتباط الرياضى الاحصائى وغير ذلك من أساليب التحليل . وبالإضافة الى هذا توجد مجموعة كبيرة من إجراءات التقدير الأخرى لتكوين المعلومات عن المستقبل ، ويعتمد معظمها على تقديرات خيرة يعدها أفراد أو مجموعات . وتصل أمثال هذه المعلومات الى المخططين بطريقة أقل انتظاماً ، من طريق قنوات رسمية أو شخصية ، يصل اليها المخططون أنفسهم . وعلى امتداد السنوات العشر الماضية أصبحت التنبؤات جزءاً أساسياً من التخطيط . ففي مرحلة قريبة العهد من تخطيط طويل الأجل وضعت واستخدمت تنبؤات بلغ عددها الثلاثين ألفاً . ويقوم الأعداد الحالي للخطّة الخمسية السادسة على التنبؤات الآتية - وكل منها حتى عام ١٩٨٥ - : التغييرات فى الاقتصاد العالمى ، التنبؤات عن التطورات المحتملة فى الائتمان ، التغييرات فى السكان واليدى العاملة ، وامكانيات استيراد المواد الأولية والطاقة .

وتشكل التصورات والخطط عن المستقبل والناشئة من قطاعات الاقتصاد المختلفة ، مصدراً خاصاً للمعلومات المتوقعة ، ولها أهمية أساسية إذ يستطيع المخططون أن يستمدوا منها أفكاراً واتجاهات جديدة .

الواضح ان التخطيط الاقتصادى القومى لا يمكن أن يتناول سوى المشكلات ذات الأهمية القومية أو المشكلات العامة التى تتعلق بمجالات نشرة . الا ان مضمون الخطط المفصل ونوعيتها يتوقفان - الى حد كبير - على مدى المراجع ونوعية التصورات المقترحة عن التنمية . وتشكل التصورات التكنولوجية والاقتصادية التى سلف ذكرها ، طائفة مهمة من هذه المصادر لانها معدة بطريقة منتظمة وأساليب منظمة لمنظمة التخطيط المركزى . وترتيب الأولويات لا يكفى ، لان هذه التصورات

تغطي مجموعة كبيرة من الاساليب ومناهج البحث العلمى . وبرغم ما بذل من جهود لاعداد دراسة مشتركة لمناهج البحث العلمى . الا انه لا تزال هناك هناك صعوبات كثيرة ومشكلات لم تحل .

المظهر المتعلقة بالمعلومات فى المرحلتين الثالثة والرابعة

التخطيط عملية قوامها التكرار . فاذ يسير العمل قدما تثار اسئلة جديدة وتنشأ نواح جديدة ، ولهذا : فغالبا ما يتعين على المخططين ان يعودوا الى مشكلات سبق بحثها والى مراجعة المواقف . والوثائق الاساسية واللاحق بالنسبة الى المرحلتين الثالثة والرابعة ننسب بوجه عام امثالها فى المرحلة الاولى (تتعلق بالمستقبل) ولكنها اكثر تخصصا واشد احكاما من ناحية التفصيل . وتوضع المتغيرات والمقترحات لبرامج التنمية المركزية او الاستثمارات على اساس تصورات تكنولوجية واقتصادية . وتستخدم متغيرات اكثر فى المرحلة الثالثة ولكن بطريقة اقل تفصيلا منها فى المرحلة الرابعة . وبرغم ان العمل التخطيطى مستمر فهناك مرحلة تتوسط المرحلتين الثانية والرابعة ، ولها مزايا عملية .

وفى المرحلة الرابعة يقوم العمل على اساس متغير واحد من متغيرات الاقتصاد القومى : وتكون المهمة الرئيسية تحديد التصورات المكونة لها ، وبصورة اكثر تفصيلا ونضمان التنسيق الشامل .

والتصورات الشاملة للمستقبل تولدها الحسابات الاقتصادية والقومية فى المرحلتين الثانية والثالثة . وهى مبنية فى المرحلة الرابعة على حسابات جزئية ويراد بها كشف الانحرافات والتناقضات وتسهيل انشاء نمط موحد يسوده التجانس . ومن ثم ، ففي المرحلتين الثالثة والرابعة يتسع نطاق مضمون المعلومات ويزداد عمقا ، بينما يبرز التجهيز مما يحيط ويقلل من عنصر عدم التأكد .

وعلى سبيل التلخيص نقول : ان المرحلتين الاخيرتين من تصور التخطيط ومن الخطة ذاتها ، تتطلبان مصادر كثيرة وعملا اكثر واسرع ؛ ولكن تجهيز المعلومات وغيره من المظاهر متفاوت . فحسابات الارصدة الاقتصادية القومية ، والنماذج المركزية ، واعداد وثائق الخطة ، هذه جميعا موضع المراقبة ولكن مصدر المعلومات وراءها ليس موضع الرقابة تماما وفق خطوط موحدة . وعلى اثر النجاح فى توريد البيانات المبينة على الحقائق المجردة تحتاج المعلومات عن المستقبل الى التحسين مست نطاقتها ، وهذا يمثل الشرط الرئيسى للتحويل عن التخطيط الدورى (الخمسى او السنوى) الى التخطيط المستمر الذى تزداد ضرورته بسبب التغيرات فى كافة انحاء العالم .

بعض مظاهر عامة تتعلق بالمعلومات

برز مفهوم التخطيط المستمر بالتدرج ، كما طلق عليه أيضا وصف : المرن أو الدوار أو الذي يعمل على تحقيق التوافق .. وتتمثل الفكرة في ان نظام التخطيط لا يمكن ان يتكيف مع التغيرات الاقتصادية والفنية والعلمية والسياسية والاجتماعية التي تعاقب بسرعة الا اذا ريدت قدرته على اداء عمله في مرونة ، واذا زيد في الوقت نفسه من قابلية البلد للتكيف - وافسح المجال امام مبادرات في داخل امكانياته ، تتجاوز مرقف استجابة العادي .

ويتحقق هذا على افضل وجه عن طريق خطط ذات آفاق زمنية مختلفة ، اى بتخطيط ومراجعة الاهداف والظروف والمعدلات والنتائج ، والتوازنات والعمليات . ونستطيع ان ندرك الاتجاه نحو التكيف أيضا ، اذا عرفنا ان الخطط الخمسية عند اقرارها تحدد السياسة الاقتصادية ولكنها تسمح - في الوقت نفسه - بانحراف في المسار عند تنفيذ الخطط السنوية . وحتى بالنسبة الى الاستثمارات الكبيرة والتي تقررها بالتالى الادارة المركزية ، فالكلمة النهائية تقال في الخطة السنوية .

ان الخطط التي تعد للاقتصاد الوطنى ، هى نتيجة التعاون بين عدد من منظمات تتغير مهامها بطريقة مناسبة ، وهو ما يميز جميع تفاصيل المراحل من الاولى حتى الرابعة . فمكتب التخطيط القومى هو المسئول اصلا ، بينما تضع الوزارات والسلطات القومية المقترحات والتصورات الفنية والاقتصادية لجلالاتها الخاصة بها ، والتي يعود مكتب التخطيط فيدمجها ، بعضها في البعض . ولا تعدد الوزارات والسلطات القومية اية خطط مركبة او معقدة ، ولكن المجالس والمنظمات المحلية التي تعمل بوصفها وحدات اقتصادية (مشروعات معلوكة للدولة وتماويلات) مضطرة الى وضع الخطط .. وتضم المجالس المحلية المستقلة بلديات بودابست واربع مدن اخرى وكذلك مدن تسع عشرة مقاطعة .

وتزويد المؤسسات والمنظمات بالمعلومات فى صورة بيانات اساسية ومجهزة ، خدمة يمكن توفيرها نسبيا وببساطة بمشروعات مجددة ، ولكن هناك طريق طويل وصعب قبل ان تتطور المشروعات بحيث تخدم حاجات التخطيط العملية .

والمسئولية عن توفير المعلومات لمراقبة التنفيذ والنتائج ونواحي القصور او الانحراف عن الخطط ، هذه المسئولية مقررة لمكتب التخطيط القومى ، وتسهم الوزارات والسلطات القومية والمجالس المحلية ، كل فى مجالات اختصاصاتها . والبيانات الرئيسية تغطى الاحداث القريبة

المهد ، ويمكن استخدامها بطريقتين ، أولهما بوصفها صورة تمثل التخطيط ، والثاني إعادة استخدامها عند تنفيذها ..

منذ عام ١٩٦٨ كانت هذه التغذية المرتدة التي كانت من قبل تسفر عن تدخلات مركزية ، ذات طابع يتعلق بالمعلومات تمثيا مع مبدأ التدخل المحدود من جانب الاجهزة المركزية فى عمليات الوحيدات الاقتصادية المستقلة . ولكن لا تزال تقع تدخلا مركزية مستقلة عن توريد المعلومات : و اشكالها .

الخصائص الفنية

ان نظام توفير المعلومات لأغراض التخطيط الاقتصادى القومى (بيانات أساسية ومجهزة) لا يزال الطابع التقليدى يغلب على بنيانه . فالتجهيز اليدوى مرتبط بالتجهيز الإلى فاحصاءات الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية ، فضلا عن سجلات الشركات ، تحول فى المكتب المركزى للأحصاء الى قواعد تبنى عليها البيانات ، وبذا تمثل تجارب وأدوات تعلم فى آن واحد . وثمة منكرات أخرى فى الطريق الآن .

وبعد الآن إنظام لتزويد مكتب التخطيط القومى بالمعلومات عن التجارة الخارجية ، وسوف يضم بيانات عن المفاوضات المنتظمة الثنائية ومتعددة الاطراف التى تجرى بقصد التنسيق بين خطط البلاد الاشتراكية ، كما يضم بيانات عن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى علاقات التجارة الخارجية ، الى جانب معلومات عامة عن الاقتصاد العالمى .

وبجرى فى المؤسسات الأخرى وضع نظم خاصة لتوفير المعلومات ولكنها غير مرتبطة بالاجهزة الموحدة المخصصة للتخطيط الاقتصادى القومى .

وتعطى أعلى الاولويات لنظام توفير المعلومات الموحد الذى يخدم التخطيط الاقتصادى القومى . ولقد بدأ العمل فى رسم الصورة التى يكون عليها توحيد البيانات الأساسية ، وفى التوافق بين القواعد التى تبنى عليها البيانات وتوحيد طوائف المتفاعلين بها .

توفير المعلومات للوزارات والهيئات والادارة المحلية

تضطلع الوزارات والهيئات القومية بثلاث وظائف أساسية هى :
البحرية (الفرع) وملكية الدولة . هاتان مسئوليتان بصفتها الحرفية عن كل شئ يدخل فى مجال اختصاصهما بوجه عام ، وعن التطوير

الفساد على أساس النظم . وعن الاداء والتعاون مع المجالات الاخرى
والعلامات الدولية بوجه خاص .

واستنادا الى وظيفتهما المستمدة من سلطاتهما ، تضع القسواعد
والاوامر واسلوب الرقابة فى مجالات اختصاصهما ، وتتم ممارسة
وظيفة ملكية الدولة بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية المستقلة
(مشروعات ، مؤسسات) الخاضعة لسلطانها او للمنظمات الحكومية
الاخرى والمؤسسات العامة . وتقسم الهيئات المعنية الى مجموعتين :
الوزراء الوظيفية ووزارات الفروع والهيئات القومية .

والى المجموعات الوظيفية تنتمى وزارتا المالية والعمل وينتمى
المكتب القومى للاعمار والمواد . ونظرا لان مهامها وسلطانها تعتمد الى
الاقتصاد القومى بأسره فان الغالبية هى للوظائف المهنية والسلطة ،
اذ ليس تحتها وحدات اقتصادية مستقلة .

وزارات صناعة المعادن والآلات ، والصناعة الثقيلة ، والنقل
والمواصلات ، والغذاء والزراعة ، والهيئة القومية للمياه ، تنتمى من
بين غيرها ، الى مجموعة ان لفرع . ورغم ان وظائفها المهنية المستمدة
من سلطاتها : تمتد ايضا الى كافة أنحاء البلاد ، الا ان تحتها عددا كبيرا
من الوحدات الاقتصادية المستقلة ، وبهذا تنهض بمهامها على نطاق
واسع باعتبارها من الملاك الحكوميين .

ومجالس المدن والمقاطعات هى كلها وحدات اقتصادية مستقلة
تؤدى دورها بصفة رئيسية كهيئات وملاك حكوميين ، وهى على اتصال
بوحدات خدمية مختلفة الاحجام ، فى اقليمها (الماء ، الغاز ، الكهرباء ،
النقل العام الحلى ، التعليم ، الرعاية الصحية ، الخ) وكذلك مع
شركات انتاج اصغر حجما وتعاونيات بوصف كونها مالكا حكوميا .

وتشمل الوظائف الاساسية الثلاث مظاهر خاصة تتعلق بالمعلومات
فبالنسبة الى الوظائف المهنية (وظائف الفروع) هناك حاجة الى المعلومات
فى المستويين العلمى والعملى حول الفرع فى الداخل والخارج ، وحول
البحث والتطوير ، والعمليات والانتاج وغير ذلك من مشكلات يراود
حلها . وتنشأ وظيفة السلطة من اكثر مظاهر الحياة طابعا عمليا ، وتتطلب
بالاضافة الى البيانات المهنية معلومات لوضع القواعد والاوامر والمستويات
والمعايير او لتحديد مضمونها وتنسيق من الامتثال لها . وترتبط المعلومات
التي تتطلبها وظيفة الملكية بكفاءة عمليات الاداء ولكن الواقع ان متطلبات
المعلومات لاتصاغ بمثل الوضوح بالنسبة الى كل وظيفة ، كما لا تظم

فى مثل هذه الصورة اكاملة على النحو الذى يوحى به التصنيف الذى نورده .

وكمثال عن وظيفة الفروع تقدم وصف لنظام توفير المعلومات بوزارة الصناعة الثقيلة وهو من اكثر النظم تقدما .

نظام توفير المعلومات وتقديمها بوزارة الصناعة الثقيلة

تخضع لسلطات هذه الوزارة اربعة مجالات رئيسية : (ا) التعدين المحلى وموارد المواد الخام واستغلالها (اهمها الفحم والنفط والغاز الطبيعى والبوكسيت) ، (ب) صناعة الطاقة بما فيها الخدمات . وتدرج حتى تصل الى المستهلك ، (ج) امتاج الالمنيوم ١٠٠ (د) الصناعة الكيماوية بوجه عام وصناعة العقاقير الطبية بوجه خاص .

وتنقسم البيانات التى تجمع الى الانواع الآتية : (ا) احصاءات صناعية تشمل فئات من قبيل المنتجات والانتاج والانتاجية والقوة العاملة والمبيعات والطلبات ، (ب) الاستثمارات الجارية والاستثمارات المنفذة . (ج) بيانات مستمدة من حسابات الوحدات الاقتصادية الخاضعة لسلطان الوزارة ، (د) رصيد حملات الطاقة على أساس البيانات عن المنتجين والتجار والمستهلكين ، والصادرات والواردات ، (هـ) بيانات عن ارسدة الطاقة الصناعية والزراعية ، وخاصة من الانتاج والتحويل والاستخدام .

لا يعالج باجهزة لالكمبيوتر سوى صفر نسبيا من البيانات ، بينما يتم اعداد الباقي بالطريقة التقليدية واليدوية . وتحتاج الوزارة الى بيانات اوسع مدى والمبادرات بشأن المستقبل القريب تشمل بيانات التخطيط واخرى عن الصناعة الكيماوية . وسوف يتعين فيما بعد - ابتداء نظم للبيانات تتمشى مع القواعد التى تتخذها الهيئات الاخرى ، مثل : مكتب التخطيط القومى ، والمكتب المركزى للاحصاء ، ووزارة المالية .

الاطومات المالية

المؤسسات القومية التالية تغطى المجال المالى تماما : ووزارة المالية وهى المسؤولة عن وجهتى النظر المهنية والمدارية ، البنك الاهلى الهنغارى ، بنك التنمية القومى ، صندوق الادخار القومى ، التامين الحكومى ، مكاتب حسابات الميزانية والتابعة للمجلس ، شركة بنك التجارة الخارجية بهنغاريا .

والفئات الرئيسية من المعلومات التى تجمع من اجل الهيئات

اننى تربط بينها علاقات وثيقة وهى وزارة المالية والبنك الاهلى وبنك التنمية القومى . هى : (ا) تقارير أجهزة الميزانية ، (ب) الارصدة المالية للمشروعات والتعاونيات ، (ج) الضرائب والاعانات الحكومية للوحدات الاقتصادية المستقلة ، (د) الرسوم والتعريفات الجمركية ، (هـ) الموقف المالى (والائتمانى) للمنظمات والشركات الاشتراكية ، (و) الارصدة النقدية العامة والعمليات الاجنبية ، (ز) تمويل الاستثمارات ، (ح) الحسابات المصرفية والاعتمادات وغيرها من المسائل المالية المتعلقة بالجمهور ، (ط) مالية واعمال التأمين .

الهياكل التى تقوم بتوفير المعلومات وزارة المالية

هذه الهياكل مبنية على الوحدات الاقتصادية الصغيرة بالبلاد ، وتندرج تحت الفئات الآتية : الاصول ان لثابتة والقواعد التى تقوم عليها . الاحتياطات وقواعد حسابها ، علاقات ميزانية الحكومة ، المدفوعات ، الاعانات . الاحتياطات وقواعد حسابها ، علاقات ميزانية الحكومة : المدفوعات . الاعانات المبيعات ، التكاليف وحسابات الضرائب . واذا كان فى الامكان التعرف بوضوح على المنظمات ، الا انها كثيرا ما تتغير بسبب عمليات الاندماج والاقسام ، او نتيجة عوامل اخرى .

وتكاد البيانات فى صورتها الحالية الا تصلح لمزيد من الاستخدام خارج وزارة المالية ، لان انتقائها وتجهيزها يراود بها مسد احتياجات هذه الوزارة فقط . ومع كل ، ونظرا لانها مبنية على الحقائق المجردة ، فيمكن ان تفيد فى تحليل التقديرات ، وفى عمليات مختلفة تتعلق بالمراجعة .

ويستخدم الكمبيوتر فى تخزين وتجهيز كافة البيانات عن الارصدة المالية وحسابات الضرائب والاعانات . ويجرى اعداد قاعدته باستخدام الكمبيوتر تقوم عليها البيانات ، بالتنسيق مع المنظمات الاخرى .

البنك الاهلى الهنصارى

تتكون شبكة البنك من تسع عشرة ادارة بالمقاطعات ، ومن ادارات الوكالات المحلية ، وجميعها تربطها علاقات مالية مختلفة بالوحدات الاقتصادية . والفئات الرئيسية ومياسة العملات الاجنبية . ويتم تجهيز مالية الخارجية ، الاعتمادات وسياسة العملات الاجنبية . ويتم تجهيز البيانات يوميا ، ولكن هناك ايضا ، فترات اطول للابلاغ عنها .

وتجهيز البيانات يسير فى الوقت الحاضر وفق الاسلوب المالى والمحاسبى التقليدى ، مع استخدام العمل اليدوى والآلى والكمبيوتر فى الوقت نفسه .

بنك التنمية الوطنى

يمول البنك الاستثمارات الحكومية ، كما يتولى ما يتصل بها من المسائل المالية والائتمانية وسداد القروض . ويقوم قسم توفير المعلومات بجمع وتجهيز البيانات المالية عن الاستثمارات والخدمات المرتبطة بها . وثمة جزء هام من تجهيز المعلومات هو طابع مالى ومحاسبى . ولكن يوجه الكثير من الاهتمام الى المطبوعات . وعلى هذا المصدر تعتمد التحاليل الاقتصادية القومية . وتجمع البيانات بصفة رئيسية من التقارير اليومية التى تعدها المؤسسات المالية ومن تقارير المستثمرين .

الهيكل والخدمات الاحصائية

الاحصاءات الاقتصادية

لم تكن ثمة حاجة الى التزام التوافق الشديد بين مختلف الاحصاءات الاقتصادية فى الفترة المبكرة ، فقد كان كل فرع يضع مفاهيمه الخاصة به وتعريفه ونظمه فى التصنيف على نحو مستقل بوجه عام . وبعد ذلك بحين او فى الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الحالى اصبحت الحاجة اشد الحاحا بصورة متزايدة ، الى تخطيط احصائى متركب للاقتصاد ككل . وقد اتسعت وتطور نظام قومى للمحاسبة - بسرعة تماما - يزيد من توافق الاحصاءات الاقتصادية الجزئى .

وفى الخمسينيات والستينيات اتسع نطاق التفطية ، وادخلت مفاهيم ومؤشرات وأرقام قياسية جديدة فى المطبوعات التى تصدر بالنظام ، فاصبحت التحاليل اكثر عمقا . «لا لئ المتعارض بين مختلف السلاسل» لم يفض والمرحلة الاخيرة التى لم تبدء الا فى السبعينيات هى مرحلة انماج وتكامل الاحصاءات الاقتصادية . وهذه العملية لاتزال مستمرة فهذهما النهائى تحقيق التوافق التام بين مختلف السلاسل الاحصائية والمحاسبة القومية . وهذه العملية يصحبها الى حد كبير ، استخدام الكمبيوتر .

والاحصاءات الاقتصادية الجارية مبنية على اساس سليم نسبيا ، فبفضل نصيب القطاعات الحكومية والتعاونية الكبير فى الاقتصاد

الهنغارى فان الجانب الضخم من البيانات الاساسية يتم الحصول عليها بشكل واسع الى حد كبير ،

من تقارير المشروعات ، ان الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالانتاج والاستثمار والفود العاملة والمعدات ، الخ . . . ايجبارى بالنسبة الى المشروعات الحكومية والتعاونيه - ويتحقق التجانس عن طريق نظام موحد على المستوى القومى - لاسماك الدفاتر والمحاسبة الاساسية .

ونظام المحاسبة القومية الهنغارى هو - أساسا - النظام ذاته ، الذى تتبعه البلاد الاخرى التى تأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والمعروف باسم « ميزان الاقتصاد الوطنى » او نظام المنتج (بفتح الهمزة) المادى طبقا لمصطلحات الامم المتحدة ، لكن جرى توسيع نطاقه فى عام ١٩٦٨ ، وهو يشمل ايضا فى الوقت الحاضر ، المفاهيم الرئيسية التى ينطوى عليها نظام الحسابات القومية الذى تسر عليه الامم المتحدة مثل : المنتج المحلى الاجمالى ، والدخل القومى القابل للتوزيع ، الخ . . . وامكانيه عقد المقارنات مضمونة ايضا بالنسبة الى نظم التصنيف ، ومثال هذا : ان التجارة الخارجية الهنغارية مبوبة طبقا لتصنيف التجارة الدولى الذى وضعتة الامم المتحدة ، وطبقا للتصنيف الذى يأخذ به مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

ونظام المحاسبة القومية الهنغارى غنى نسبيا حتى بالقياس الى احصاءات البلاد التى بلغت درجة عالية من التصنيع ، هذا النظام يجعل فى الامكان اجراء تحليل متعدد الابعاد لموارد وتدفقات الاقتصاد ، ولنتج واستخدامه . وتوزيع الدخول المبدئى وإعادة توزيعها واستخدامها النهائية ، والثروة القومية (الميزانيات) والتغيرات التى تطرأ عليها . وتوضع جداول مفصلة للمدخلات والمخرجات (مع التقسيم الى حوالى ١٠٠ قطاع) كل خمس سنوات تقريبا ، تتوافر كل عام بالفعل جداول مختصرة (حوالى عشرين قطاعا) .

واستخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية التحليلية تحد منه - الى حد ما - المظاهر الخاصة التى يتسم بها جهاز الائتمان . ففى هنغاريا تحصل الاسر على عدد من السلع والخدمات مجانا أو بأسعار مخفضة (مثل : الادوية : الخدمات التعليمية ، الإيجارات) . والنتيجة وبالنسبة الى انواع من الاستخدامات التحليلية : تقصر التدفقات القومية بالاسعار الحقيقية عن التعبير عن اهميتها النسبية . وعلى ذلك ، والى حد اكبر منه فى بلاد اقتصاديات السوق ، نجد ان التدفقات المحسوبة بالاسعار القومية محاسبيا تستخدم لاغراض خاصة ، مثال هذا ، لانه فى قياس الاستهلاك الحقيقى او الدخل الشخصى الحقيقى تقدر الخدمات الصحية

والإيجارات ، الخ . . حسب مستوى التكلفة (بدلا من مستوى الانفاق الفعلى) أى ان الامانات تضاف الى الائتمار (الاجسور الاسمية) التى تدفعها الاسر .

الاحصاءات الاجتماعية والديموقراطية

نشأت الاحصاءات الديموقراطية والاجتماعية بطريقة مستقلة بوجه عام عن بعضها البعض كما هو الشأن فى معظم البلاد الاخرى . ولعبت مؤشرات وتوصيات المنظمات الدولية دورا هاما جعل فى الامكان اجراء المقارنات .

وفى اواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بدأت مرحلة جديدة و تطور الاحصاءات الاجتماعية . فاذا اصبح التخطيط القومى ذا اتجاه اجتماعى اكبر ، اشتد الطلب على البيانات الاجتماعية ، ويجرى تعميم نظام للمؤشرات الاجتماعية ، يتبع بوجه عام توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة ، وتمة مظهر جديد اخر تتسم به الاحصاءات الاجتماعية هو تكاملها ، وذلك بتوسيع القواعد المشتركة (المفاهيم والتصنيفات) التى تقوم عليها مختلف السلاسل . وثمة ابتكار هام يحلو حذو مثل له ، البلاد الشمالية ، وتقصد به ادخال رقم البطاقة الشخصية ، وهو ابتكار ما يزال فى مرحلته المبذية .

الاحصاءات البيئية

هذا احدث فى الاحصاءات الهنغارية ، اذ لم يبدأ الا فى النصف الاول من سبعينيات القرن الحالى . فازدياد خطر الازمة البيئية . ومختلف أنواع عطب بالوظائف متسل تآوث الماء والهواء والتربة . والضوضاء ، الخ . . كل هذا زاد من الطلب على المعلومات . وبدت مراقبة مختلف الظواهر البيئية بانتظام ، كما ينشر بانتظام عدد من المؤشرات البيئية .

مصادر المعلومات الاحصائية

فى هنغاريا كما فى البلاد الاخرى ذات الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزى ، فان الجزء الاكبر من المعلومات الاساسية التى تطلب من المشروعات والتعاونيات والمؤسسات ، تقدمه التقديرات الاجبارية وهى فى اغلب الاحوال على اساس شهري او ربع سنوى او سنوى ، وهو ما يساعد الى ابعد حد ، على ضمان التغطية .

في مقارنة مورد البيانات الهنغارية الاساسية ببيانات البلاد التي تسودها اقتصاديات السوق . يجب ذكر ثلاثة مظاهر رئيسية . اولا . تقدم التقارير الجارية في هنغاريا جزءا كبيرا من البيانات الاساسية . بينما تلعب التصاددات دورا اصغر نسبيا ، على الاقل بالنسبة الى الإحصاءات الاقتصادية . ثانيا . أهمية عمليات الاستقصاء الشاملة في هنغاريا اكبر الى درجة بالغة ، بينما عمليات الاستقصاء على اساس العينة اقل تمولا . وثالثا . يتم تنسيق اسلوب المحاسبة في المشروعات مركزيا وبهيء اساسا ، سليما لتوفير البيانات الاحصائية .

ويمكن تمييز المصادر والاساليب الرئيسية التالية في توفير وتقديم البيانات الاساسية :

السجلات الادارية :

تشكل السجلات الادارية التي تحتفظ بها السلطات العامة مصدرا هاما للبيانات الاساسية . على غرار الحال في البلاد الاخرى ربما تكون سجلات المواليد والزيجات والوفيات خير الامثلة ، ولكن هناك غيرها في المجال الاقتصادي (سجلات الضرائب . الخ . .) .

المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية :

هي اهم مصدر للاحصاءات الهنغارية . والطريقة الرئيسية للإبلاغ عنها هي التقارير الجارية ، وهي عادة شهرية أو ربع سنوية أو كل سنة . ان اغلبية المعلومات التي يتم الحصول عليها على هذا النحو مستفيضة ، ولكن الاستقصاءات الجزئية (اى المقصورة على المشروعات الكبيرة) وطرق العينة (في مشاهد تفييرات الائتمان لها أيضا بعض الاهمية . وفي السنوات القلائل الاخيرة وجه اهتمام اكثر الى الاخيرة في محاولة لخفض تكلفة الاستقصاءات الاحصائية .

القطاع الخاص :

على المشروعات الخاصة (تجارة التجزئة) التزامات معينة بأن ترفع البيانات الاحصائية وان كانت الاخيرة اقل منها في القطاعين الحكومي والتعاوني . وتكرر هذه المشاهدات اقل ايضا ، ولطرق العينة اهمية اكبر نوعا .

الاسر :

اهم مصدر للمعلومات هو تعداد السكان الذي يجرى بوجه عام عند بدء كل عقد زمنى . ومعظم الاستقصاءات الاخرى من الاسر مبنية على

ذكره تبذل الان جهود كبيرة من اجل اتباع توصيات المنظمات الدولية . وربما يكون خير مثال نضربه هو تلك المحاسبة القومية الذى يضارح تد من البلاد الاشتراكية والراسمالية اذ يعتبر فريدا في العالم من وجهه النظر هذه .

ان صغر البلاد وافتتاح اقتصادها يفسران الى حد كبير السبب في مثل هذا الاهتمام الذى تبديه هنعاريا بالمقارنات الدولية ، فمكتب الاحصاء يشارك بانتظام في مشروعات مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة التى تقارن الاستهلاك ، وتكوين رأس المال ، والاستثمارات ، والانتاج الصناعى والزراعى ، وكانت هنعاريا احدى البلاد العشر التى اشتركت في مشروع الامم المتحدة للمقارنات الدولية مند بدايته الذى يقارن النتج المحلى ارجمالى وتمادل القوى الشرائية ، وكانت ايضا من المشتركين في المقارنات متعددة الاطراف لانتاجية العمل ومن المنظمين الرئيسيين له ، وهو النظام الذى اوصت به اللجنة الاقتصادية لاوربا والمتابعة للامم المتحدة . ولعلب رجال الاحصاء الهنعاريون دورا هاما في تطوير علم مناهج الاحصاء ، واسهاماتهم خاصة بالمحاسبة القومية والارقام القياسية وطرف المقارنات الدولية ومياس الانتاجية .

المحق (1) المطبوعات المتلفة بالاقتصادات

كان هناك اتجاها ن رئيسيان خلال الثلاثين عاما الماضية : اولهما توسع في التطفية من جانب المطبوعات ، والثانى تحسول من المطبوعات « السرية » الى المطبوعات العلنية تماما .

والمكتب المركزى للاحصاء هو بالطبع اهم من يخرج المطبوعات ، لكن لمكاتب الاحصاء المحلية مطبوعاتها ، وتقوم مختلف الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى بتحضير قدر كبير من المعلومات ، وهى عسوما للاستخدام الرسمى فقط . وينطبق الشيء نفسه على مطبوعات مختلف معاهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، مثل معهد التخطيط الاقتصادى ومعهد البحوث الاقتصادية ، وبحوث الاسواق ومعهد البحوث المالية .

وتتضمن الكثير من مطبوعات المكتب المركزى للاحصاء تقييمات وتقديرات وهذا تقيد قديم نسبيا ، كثيرا ما كان موضع النظر فيه باعتبار أن مزاياء تربو على مساوئه ، فمن جهة تساق الحجج بأن مكاتب الاحصاء يجب أن تلعب دورا محايدا ومن الصعب التزام هذا الحيا د عندما يجرى التعليق على الارقام : لكن من جهة اخرى يقال ان الذين يخرجون المطبوعات أكثر دراية بطبيعتها (امكانية الوثوق بها ، امكانية

المقارنة ، من الذين يستخدمونها بحيث يمكن ان يزداد تعمق التحاليل
لن سبقتها تقييمات مناسبة .

مطبوعات المكتب المركزي للاحصاء

الكتب السنوية والمطبوعات المماثلة ، كتاب الاحصاءات السنوى
(٥٠٠ - ٦٠٠ صفحة ، يترجم الى الانجليزية والروسية) ، عده كتب
سنوية متخصصة أهمها : الكتاب السنوى الصناعى ، الكتاب السنوى
الديموجرافى ، الكتاب السنوى الاقليمى ، الكتاب السنوى للتجارة
الداخلية ، الكتاب السنوى للتجارة الخارجية ، الكتاب السنوى للفن
والمواصلات . (هناك ايضا كتب سنوية خاصة بالمقاطعات والعاصمة ،
نشرها هيئات الاحصاء المحلية بانتظام) . مما ينشر بانتظام ايضا كتب
الجيب للاحصاءات مثل : كتاب الجيب الصناعى ، كتاب الجيب الزراعى ،
كتاب الجيب الدولى .

مطبوعات متكررة أخرى . هناك عدد من المطبوعات التى يتكرر
اخراجها على فترات منتظمة وغير منتظمة مختلفة ، ومنها سلاسل
المؤشرات قصيرة الاجل (النشرات الشهرية ، الخ . .) ، ومن الامثلة
الآخري : بيانات عن قطاعات خاصة من الاقتصاد القومى (مثل :
الصناعة ، التشييد ، الزراعة) وتقدم معلومات مفصلة جدا .
(ب) مطبوعات المحاسبة القومية وتوفر نتائج كاملة او جزئية عن « ميزان
الاقتصاد القومى » ، (الانتاج ، الدخل ، الاستهلاك ، التكوين الراسمالى .
الثروة) ، وبعض المطبوعات مصممة بوجه خاص لقياس مستوى
العيشة (مثل : الاستهلاك ودخول السكان) .

ميزانية الاسر وهى مبنية على عمليات مسح الاسر ، (د) البيانات
الديموجرافية : و (هـ) دراسات ز/او بيانات من ميادين اجتماعية شتى ،
ومن هذا القبيل دراسة مفصلة على صحة السكان وعن الخدمات الصحية
فى سنة معاومة .

مطبوعات غير متكررة (لافراض خاصة . وللتوضيح صدرت
المطبوعات التالية فى عام ١٩٧٨) .

التعليم العام ١٩٧٢ - ١٩٧٦

المتابع الاجتماعية فى تكيف الشباب

التطورات فى التجارة الداخلية فى ١٩٧٦ - ١٩٧٧

الاصابات الصناعية

خصائص الشباب الرئيسية من سن ١٦ الى ٢٩ سنة

بيانات اختيارية تقدم . وعمليات استقصاء ميزانية الامر مهمة اذ توفر معلومات مستمرة عن دخل انفاق عدة الاف من الامر . وهناك استقصاءات عن الامر ، ويشار اليها بوجه عام على انها تعديلات صغيرة .

تجهيز البيانات الاحصائية

اول مرحلة في عملية التجهيز يقوم بها اولئك الذين يجمعون البيانات وتقصدهم الوزارات والاجهزة الاحصائية المحلية . الهدف الرئيسى هو الحصول على مجاميع فرعية ، ولكن هذا الاجراء يعتبر اول خطوة في اعداد وتركيب المجاميع القومية .

والمرحلة التالية ولعلها اهم مراحل التجهيز - ، تتم في المكتب المركزى للاحصاء . والنتائج عبارة عن المجاميع القومية والمتوسطات والارقام القياسية عن الكميات والامان . الخ . .

ولاغراض خاصة تعتبر هذه الارقام التى تم اعدادها النتيجة الاحصائية النهائية . الا انه بالنسبة الى اغراض اخرى فقد تكون هناك حاجة الى مزيد من التجهيز والمعالجة ، وهذا ما تقوم به عموما مختلف مؤسسات الابحاث ، وقواعد التجهيز ، مثلا : اى نوع من صيغ الارقام العيانية يتعين استخدامه (ذات طابع موحد ومنمط بوجه عام ، وتتخذ التوصيات الدولية في الحسبان الى حد كبير ، وعلى امتداد العقدين الاخيرين كثر استخدام اجهزة الكمبيوتر . ففي الوقت الحاضر لا يملك اجهزة الكمبيوتر الكبيرة المكتب المركزى للاحصاء فحسب ، وانما يملكها عدد من الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى ايضا . واستخدام الكمبيوتر يصحبه انشاء بنوك كبيرة للمعلومات تستطيع اختزان سلاسل زمنية اكثر مما كان يحدث من قبل .

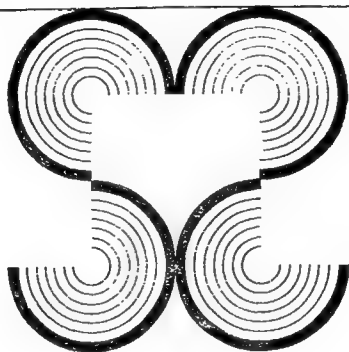
وخلال العقد الماضى انشئت نظم فرعية شتى ، أهمها في ميدان الاحصاءات الاقتصادية ، وتشمل النظم الفرعية للنشاط ، وتغطى الصناعة (التعدين ، الصناعة التحويلية ، الخ . .) ، والزراعة والتجارة الخارجية ، فضلا عن نظم فرعية وظيفية تغطى الاستثمارات من القوة العاملة والطاقة .

العلاقات الدولية والتعاون

لعبت العلاقات الدولية والتعاون في تطور الاحصاءات الهنغارية دورا مهما . فمنذ أواخر الخمسينيات كان المكتب الهنغارى للاحصاء يلقى اهمية كبيرة على تشجيع عملية عقد المقارنات الدولية ، وكما سلف

دراسة مقارنة للاستثمارات والمساكن
التشييد في بولندا وهنغاريا
دراسة مقارنة عن وسائل منع الحمل
ظروف عمل العمال اليدويين
الخدمات الاستهلاكية
بعض خصائص الوفيات في صفوف
ظروف معيشة المحتالين الى المعاش

نتائج عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٧ عن تنظيم الاسرة والخصوبة وعمليات
استقصاء منع الحمل
نتائج الاستقصاء عن النساء اللاتى يستخدمن وسائل قديمة
لمنع الحمل .



بيئة
العلوم الاجتماعية

بيئة العلوم الاجتماعية الدعوة إلى دعم الطابع الوطني

يجب النظر في تطور العلوم الاجتماعية في العالم الثالث في نطاق ظاهرتين : التنمية ، وزوال الاستعمار . ولما كان الاستعمار والراسمالية والعلوم الاجتماعية قد نشأت في فترة تاريخية واحدة ، فإنها كلها من خلق البلاد الغربية التي غرستها في الاقاليم التي جعلت منها مستعمرات لها . والواقع ان الاستعمار الفكري قد تخطى حدود الاستعمار السياسي ، ولم تستطع البلاد التي عرفت كيف تحافظ على سيادتها السياسية ان تتوخى استعمار نظمها التربوية . وقد مست عمليا التفريب والتقصير عددا كبيرا من الانصار ، واوجدت علاقة من « التبعية » ، والاحترام ، والعبودية » ، وغدتها ، وهذه العلاقة هي التي يرفضها اليوم هؤلاء الانصار . وينتقد المخططون والمسئولون السياسيون في البلاد النامية نموذج التنمية الغربي ، ويتبدى إخصائيوهم في العلوم الاجتماعية استهجانهم للنظريات والمناهج الغربية . ونشهد اليوم نوعا من قلب الاولويات . ويجعل خبراء التنمية من أنفسهم دعة التنمية الداخلية ، اما خبراء العلوم الاجتماعية فانهم يطالبون بالحاح بلدم الطابع الوطني .

ونوقشت مسألة الطابع الوطني هذه في اجتماعات قومية ودولية عديدة نظمت تحت رعاية هيئات مختلفة . وازدادت الحركة نشاطا منذ

الكاتب: يوجيش أوتال

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية في بنجكوك ،
والمسار الاقليمي لليونسكو للعلوم الاجتماعية في آسيا
الباسيفيك .

المترجم: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون
لماجستير من جامعة القاهرة - مدير بإدارته العلمية للشؤون
القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

بداية السبعينيات حيث نهض بعض مفكرى العالم الثالث ضد دعم فواعد
العلوم الاجتماعية دعما يديم « العبودية » العربية . واضم اليهم عدد من
اخصائى العلوم الاجتماعية في البلاد العربية الذين يشاركونهم معهم في
هذا الصدد ، وتبجلى هذا القلق بشدة في اسيا عام ١٩٧٣ ابان انعقاد
المؤتمر الاسيوى الاول في سملا بشأن تدريس العلوم الاجتماعية تحت رعاية
انيوسفكو ، وفيما بعد ، وفي غضون اجتماع نظمته اليونسكو في باريس
عام ١٩٧٦ بشأن التعاون بين الافاليم في سجال العلوم الاجتماعية ، در
الندوبون أن ٩٩٪ من اخصائى هذه العلوم يشتمون الى بلاد متقدمة .
وقيل في التقرير الذى وضع في ختام هذا اللقاء : « ليست » الحقيقة الجديرة
بالتسجيل ، أن هناك صلة بين البلاد الغربية والمناطق النامية ، ولكن هناك
في الواقع علاقة تبعية : وبعبارة أخرى - وقد ترددت الكلمة مرارا خلال
المناقشات - ان الموضوع علاقة « راسية » بين واهبين ومتنفعين . بين سادة
وأتباع . ويذكرنا هذا التقرير ايضا ، بأنه على الرغم من أن كل بلاد العالم
الثالث - تقريبا - قد أصبحت اليوم مستقلة سياسيا ، فان العلوم
الاجتماعية ليست حتى الآن « مستقلة » ... وسع أن الباحثين الوطنيين قد
زاد عددهم ، فان صلاتهم بزملائهم الغربيين : أكثر من صلاتهم بأمثالهم في
العالم الثالث ، بل بأمثالهم في منطقتهم . والأسئلة التى يطرحونها ،

والنماذج ، وتقنيات البحث التي يستخدمونها ، والفكرة التي يكونونها عن مستقبل بلادهم . كل أولئك أمور معظمها مستورد من الغرب ، أو في أحسن الأحوال مقنن من أعمال خبراء غربيين ، من بينهم باحثون في العلوم الاجتماعية . لا عجب إذن في أن تعتبر العلوم الاجتماعية في بلاد العالم الثالث . في الكثير من الأحيان - غير ملائمة لهذه البلاد ، وأن يهتم الباحثون بنهم اجاب بالنسبة الى مجتمعاتهم » (بليونسكو ، ١٩٧٧ ، صفحة ٨) .

ونوقشت مشكلة « الطابع الوطني » هذه ايضا . في مؤتمر انعقد عام ١٩٧٧ للمجالس القومية لعلوم الاجتماعية والهيئات المماثلة ، وفي عام ١٩٧٨ نظمت مؤسسه وينر - جرين مؤتمرا بخصوص الانتروبولوجيا الالهية . وفي مستهل عام ١٩٧٩ عقد المجلس الكوري للبحوث في العلوم الاجتماعية ندوة بشأن « اضاء الطابع الكوري على الاساليب الغربية للعلوم الاجتماعية » . وفي شهر سبتمبر من العام نفسه ، نظمت جمعية المجالس الاسيوية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لهيئات العلوم الاجتماعية ندوة خاصة في لجنة في مؤتمرها الثالث المنعقد في مانايلا .

وتبين ان المشكلة قد حظيت باهتمام عالمي ، وفي هذا المجال جهدنا ان نجتمع التيارات الفكرية الرئيسية ، ونصوغ بعض الاسئلة الجوهرية المتعلقة بطلب اضاء الطابع الوطني على العلوم الاجتماعية .

وفي اسيا . لم يزل هذا المطلب في مرحلة « ردود الفعل » ، ولما كانت ردود الفعل هذه ناشئة من مصادر مختلفة - وتتعلق بالمتخصصين في العلوم الاجتماعية وحدهم ايضا ، فانها تلقى الاضواء على مختلف مظاهر الطابع الوطني ، ولم تحل مشكلة التعريف . فكل انسان يعطى لمصطلح الطابع الوطني معنى مختلفا .

وفي اسيا والاقيانوس لم تبلغ العلوم الاجتماعية في كل الانحاء المرحلة ذاتها من التطور ، وتحدد ظهورها في كل بلد تحت تأثير السلطة الاستعمارية . . ان الفترة التي قدمت فيها هذه العلوم ، والاهمية المعطاة لمختلف فروعها ، وتوجيه الرعيل الاول من الاخصائيين الوطنيين في العلوم الاجتماعية « الى الخارج » ، وكذا الكتب الصادرة عن مجتمعات هذه البلاد وثقافتها ، هذه الامور كلها تحمل طابع الميراث الاستعماري ، وحتى البلاد التي لم تستثمر سياسيا قد عانت مما يمكن تسميته بالاستعمار « البديل » الذي اتاح للمؤثرات الخارجية ان تنتشر في مجتمعاتها وثقافتها .

لقد اقام النظام الاستعماري نظاما ذا منفذ واحد يمر من خلاله معظم المؤثرات الخارجية ، أي مؤثرات الدولة الاستعمارية ، وفي خلال الفترة التالية للاستعمار . حاولت المستعمرات القديمة اقامة نظام ذي منافذ

عديدة : فاجتهدت ، دون أن تغلق المنفذ السابق نهائيا . أن تفتح عدة مصادر لتأثير والإلهام . وتجتهد اليوم في أن تنتزع نفسها من مستعمرها القدامى . دون أن تنزل مع ذلك عن الخارح كل الانزعال .

وتشكل الاهمية المعطاء « للتنمية الداخلية » وزيادة سرعة التنمية في الطريق الذي تحدده الحكومات عنصرا رئيسيا في عملية التخلص من الاستعمار . وبدأت هذه العملية في بعض البلاد قبل ان تنال استقلالها ، وعلى العكس من ذلك في بلاد أخرى ، بدأت بعد تحررها سياسيا بزمن طويل . ومع ذلك يحتفظ الجميع بعلامة غير واضحة بالسادة القدامى ، وهذه العلاقة التي تتكون من حب وكراهية قلقة في حالة العلوم الاجتماعية أيضا .

وعلى الرغم من أن المستعمرات القديمة تقر بضرورة تقييم مهنة اخصائي العلوم الاجتماعية ، وتحسين طبيعة العمل في هذا المجال . فانها اجتهدت أن تفعل ذلك في المراكز الجامعية الكبيرة . فيما وراء البحار ، وبخاصة في البلاد التي تتكلم اللغة الانجليزية . وجرى هذا الانتقال بسهولة اثر في البلاد التي خضعت لسيادة بلاد تتكلم الانجليزية ، اما البلاد الأخرى ، فانها صادفت مصاعب ، وبخاصة في مسائل الاتصال واجتذبت بدايه فترة التطور الخبراء الاجانب في نطاق اتفاقيات « المساعدة » ، وكذا باعتبارهم اخصائيين يهتمون بالتغيرات التي حدثت في مجتمعات غير مجتمعاتهم . وكان من نتيجة هذه العملية القضاء على احتكار اخصائي الانثروبولوجيا الاجتماعية الذين كانوا حتى ذلك الحين الباحثين الوحيدين في العلوم الاجتماعية المتخصصين في دراسة « الثقافات الأخرى » . وعلى المستوى السياسي ، أصبح التخلص من الاستعمار مرادفا لدعم الطابع الوطني ، وتولى البلد أفعاره بنفسه ، وفي هذا الاتجاه عسى سبيل المثال ، أطلق نهرو ومواطنوه شعار « الهندو » خلال كفاح بلدهم لنيل الاستقلال . واليوم تدعو حكومات جزر الباسيفيك الصغيرة الى دعم « الطابع الوطني » بمزيد من القوة ، وعلى الرغم من أن هذه البلاد حصلت على استقلالها ، فان مرافقها تتشكل بالاحص من غير مواطنيها ، وهم غالباً ينتمون الى بلد واحد ، ولتأقومة هذا الوضع بدأت هذه البلاد فرض قيود صارمة على البحث الاجنبي ، فهي ترفض بالفعل ان تكون دائما موضوعا للدراسة ، وكأنها بعض قطع المتاحف . وبدلاً من ان تمهد الى اجانب بمهمة وصفها ، فانها تفضل ان يعرض عليها مفكروها بصورة لها تثلثها من « الداخل » وبدلاً من تشجيع الاجنبي على البحث في اسرار ثقافتها ، فانها تفضل بحثاً منهاجيا في المشكلات التي تحكم باوليتها . ويدرس الكثير من البلاد الاسوية - في الوقت الحاضر - مقترحات البحوث التي يعرضها عليها الاجانب ، اذ تعتبر هذه الدراسات

بمثابة مرحلة ضرورية لتشجيع البحث « في صميم الموضوع » ، وهكذا ، فان دعم الطابع الوطنى على المستوى السياسى يعنى ان يتولى الوطنيون انفسهم بحوثهم الخاصة ، ويتولون ايضا ، الاشراف والرقابة على البحوث التى يجريها غير الوطنيين ، وتشجيع اعمال البحث هذه فى الموضوعات الوثيقة الصلة بهم .

وزم الجامعيون ايضا صوتهم الى صوت انصار الطابع الوطنى . وبدو المطالبة بدعم الطابع الوطنى باقوى ما فيها من تعبير بمثابة ثورة ضد نفوق المفاهيم والنظريات والمهاجرات الغربية التى يعتقد الوطنيون انها « غير متكيفة » و « غير ملائمة » فى التطابق الاسوى . وهم من جهة ينتقدون طبيعة العمل الذى يؤديه الغربيون فى خصوص مجتمعاتهم ، ومن جهة أخرى ما قوم به مفكروهم الذين تعلموا فى الخارج من تقليد النماذج الاجنبية تقليدا اعمى ويعتبرون ان غير المواطنين يقدمون فى مؤلفاتهم صورة مشوهة جدا ، وتفسيرا غير صحيح للحقيقة الواقعة . فهؤلاء الاجانب اذ يحظون الواقع من خلال عدسة ثقافية مختلفة ، لا يستطيعون الفهم الى ما وراء الظاهر واكتشاف الحقائق العميقة . أسوأ من ذلك انهم ينسبون الى الباحثين الغربيين بواعث سياسية وايدولوجية ، ويشكون فى انهم يريدون تشجيع نموذج من التقارب والتجانس ، وان يكونوا اعضاء فى جمعية شبيهة ببلاط الملك ارثر ، يعملون فى نطاقها على استدامة علاقة تربط بين السيد والتابع . بل يرى البعض منهم فى العلوم الاجتماعية الغربية شيئا كالوحتس الكثير الاطراف .

ولا تقتصر مؤلفات الاخصائيين الذين طالبوا بحماسة بدعم الطابع الوطنى فى انتقاداتها لهذا « الشعور بالاستعارة » .

وفى عام ١٩٦٨ ، فى ندوة اقيمت بشأن ملائمة العلوم الاجتماعية آسيا المعاصرة ، وفضلها الاتحاد العالمى لجمعيات الطلبة المسيحيين ، تحدث كثير من الخطباء طويلا فى هذا الموضوع . مثال ذلك ان اليابانى كوكو ياماوكا (١٩٦٨ ، صفحة ٤) اعطى التصريح التالى :

« ... نحن الجامعيين الاسويين لم نفعل فى الواقع شيئا سوى اننا استوردنا فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، وقنعنا باستخدامها فى اعداد دروسنا ، ولم نبتدع نظريات جديدة تناسب الشؤون الاسيوية الواقعية ، ومستخلصة منها » .

وبعبارات اشد حماسة اعلن ك. ت. كوريان (الهند - ١٩٦٨ صفحات ١٧ ، ١٨) قائلا :

« ... لسنا اسويين ولا علميين . ان اغلبيه معارفنا بشأن مشكلات مجتمعاتنا مأخوذة من الكتب ، والكتب التى نقرأها آتية من الغرب اصلا

... اننا كلنا متسولون ، نتسأل تحت مناضد المؤتمرات لنلتقط بعض الفئات ونخططها لنصنع منها عجينة ندمى أنها اللذبة ، ولكننا لا نستطيع ان نهضمها ، ولم نسهم البتة في اعداد الطبخة الجامعية ، واعتقدنا اننا غير قادرين على اعداد وجبة بطريقتنا الخاصة باستخدام وصفة خاصة بنا ، وما هي الا من امكانيات » .

ويرى ا. ن. اسبريتو (من الفيلبين - ١٩٦٨ ، صفحة ١٢) انه لا يجوز التسليم بخنوع « بالعلوم الاجتماعية التقليدية بالصورة التي تطورت بها باعتبارها عنصرا من مجموع المعرفة الغربية » ، وفي ذلك يقول :

« من المهم الى اقصى درجة ان يتحرر الملون والاختصاصيون الاسيويون في العلوم الاجتماعية من الاحكام القيمة اللازمة للفاسهيم والمسلات الغربية ، يجب ان لتزموا التزاما خلاقا حقيقيا بثقافتهم ومجتمعهم ، يستخدموا انواع المراجع التي تعطى قواعد توافق تجارب مواطنهم وامانيهم » .

وحين تحدث جون سلى من جزر فيجي (١٩٦٨ ، صفحة ٢٠) عن حاجات دول الباسفيك أكد بصراحة قاسية قائلا :

« يلزمنا ايضا علوم اجتماعية ملائمة لنا ، مزودة بوسائل تحليل مناسبة تجعل من طريق انباسفيك حقيقة واقعة في هذا العالم الذي يتطور سريعا ولا يكف عن التقارب . ومن الواضح ان شخصا واحدا ، او جامعا واحدا ، او فرعا واحدا من فروع المعرفة لا يمكن ان يظطلع لا يمكن ان يظطلع بوحدة بهذه المهمة ، كما لا يستطيع ان يظطلع بها اختصاصيون اجانب » .

وفي الخطاب الافتتاحي الذي لقيه في المؤتمر العالي المباشر للانثروبولوجيا والانتولوجيا (١٩٧٨) س. ك. دوبر (١٩٧٩ ، صفحة ٦) ان التروبولوجي العالم الثالث الذين ، كما يقول ، لم يسهموا بنشاط في اثر « علمهم بالتعبير عن اعماق ضمير شعبهم » .

... في هذه البلاد و لم يكن بعض الذين يزعمون انهم ائمة مهنتهم قادرين على تحرير عقولهم من ريقة الاستعمار ، سواء من حيث النظرية والطريقة او اختيار موضوعات البحث والتحليل ، ولم يعرفوا كيف يؤكدون ذاتهم او استقلالهم ، ويواصلون البحث عن وجهم ونماذجهم في المراكز الكبرى المشهورة ، وبقي أسلوبهم في التفكير هو أسلوب المحاكاة ، والسمة الدولية للعلم ، كما تبدو في الظاهر تحجب حقيقة انه لا صلة لهم الا بفتة قليلة من الصفوة تنتمي الى الدائرة السحرية نفسها ... هذا الوهم ، وهم السمة الدولية يجعل من هؤلاء جماعة مسلوبة الإرادة ،

ولا يجد وعى العالم الثالث الحديث لنفسه سوى صورة كاذبة في نتاج نشاطهم غير العادى في مجال البحث . وتحملهم القيم المشوهة التى يتبنونها على الا يدرسوا غير التوامة من الامور بدلا من ان تحفرهم على ان يقوموا ببحوث ذكية في شان المسائل الجوهرية العميقة المتعلقة بعصرنا الحديث . وتمة مظهر مدهش لهذا العلم الاجتماعى الدولى ، ذلك ان له ممارسين شعافا ، يستهدفون لسخرية زملائهم واحاديث المنتديات العلمية الادبية . ومع ذلك يحظون بمكانة رفيعة ، ومن المؤسف ان يتضح لنا أن العالم الثالث يرى نفسه غالبا بعيون الغرب ، وأن المشتغلين بالانثروبولوجيا لا يخطبون في الاواقع الاناسى الذين يدرسونهم ولما كانوا يكتبون بلفسة اجنبية ، فانهم لا يتصلون الا بزملائهم .

وؤكد ب. ل. بيناجن الانثروبولوجى الفلبينى (١٩٧٩) ، صفحة ٤٨ : « ضرورة ... تحطيم تلك المرأة التى تعكس مفالطات تاريخية ، والاحتفال - متاخرا - بزوال الاستعمار الماضى ، تلك المرحلة التاريخية العاسمة التى عجلت بتطور الانثروبولوجيا باعتبارها من فروع المعرفة ، وينبغى الكلام عن مسئولية جديدة .. مسئولية الاهالى الاصليين الذين يصنعون مراتهم الخاصة التى تعكس الحقائق الجليلة ... »

والى جانب الانتقادات التى يوجهها للصفوة الجامعية المتجهة الى الخارج اعضاء تلك الطبقة التى تنخدع أكثر فأكثر بسراب الغرب ، هناك ايضا مطالب أولئك الذين ليسوا من اعضاء الصفوة ، وهم الممارسون غير المبرزين ، والطلبة ... فالمدرسون الذين يشغلون مراكز هامشية ، ولا يستطيعون الاتصال بالصفوة الا عن طريق لغة اجنبية ، يشعرون بالاحباط ، وانهم ضحايا مؤامرة من جانب الصفوة الجامعية فى بلدهم ، ويتبنى موقف هؤلاء المدرسين من دعم الطابع الوطنى بكيفية شديدة الفموض : فهم يطالبون بنوع خاص بكتب تصدر بلغة بلادهم ، ولكنهم - فى الوقت نفسه - يرتابون فى صدق أشد أنصار الطابع الوطنى حماسة : اليس هؤلاء هم الذين استفادوا من اتصالاتهم بالخارج ، وهم اليوم من الصفوة المفكرة الدولية ؟ ما الذى اسهموا به فى دعم الطابع الوطنى للعلوم الاجتماعية ، فيما عدا الضجة التى يثيرونها حولهم (الا يسعون ، باشتداتهم بالطابع الوطنى الى الابقاء على عزلة أولئك الذين ليسوا من الصفوة المفكرة فى البلد ، والمحافظة على بقائهم هم فى النطاق الدولى ؟ الا يسعون فى الواقع بحملتهم هذه الى ترك الدين لا يعرفون علوم الغرب الاجتماعية فى دياجر الجهالة ، ومساعدة « اهل المعرفة » على دواء الاتصال بالغرب ، وأن يحظوا بشكر مواطنيهم على اتخاذهم موقفا دقيقا وقيامهم بدور الناطقين بلسان المضطهدين ؟

اننى اشعر بان المطالبة بدعم الطابع الوطنى لا تمتد حاليا بالكامل على المستوى الاقليمى ، مثل هذه الاقليمية امر مستحيل . وهذا الدعم يع معظمه فى نطاق قومى تنظيمى ، والبلاد التى عرفت العلوم الاجتماعية مؤخرا ليست حتى الان بقادرة على صياغة مثل هذا المطلب باعتبار ان الشروط السابقة ليست مستوفاة ؟ انها لم تزل فى مرحلة التعصر على العلوم الاجتماعية ويلزمها لذلك الاعتماد على المراكز المتفوقة الموجودة فى جهات اخرى ، وليس من شأن تغيير المراجع ، وتفضيل بلاد المنطقة التى تملك قاعدة جيدة من العلوم الاجتماعية بدلا من الغرب ان يخدم قضية دعم الطابع الوطنى . ليست هذه البلاد على اية حال بلادا اجنبية ايضا ؟ فى البلاد التى عرفت حديثا العلوم الاجتماعية ، ما زالت الكتب والمدرسون ، وكذا المواد من اصل اجنبى ، وكان تطبيق العلوم الاجتماعية بها محدودا فلم يكن يستثمر استيعابها ، ثم ان المطلب الوحيد الذى كانت تبديه هو ان تكون اللغة المختارة كاداة للتعليم هى لغتها الخاصة ، وحتى هذا المطلب لم تبده حكومات جزر الباسفيك الصغيرة التى استخدمت لغة دولية كدعامة للتعليم ، اما البلاد التى كان لها ميزة التعرف قبل غيرها على العلوم الاجتماعية ، ولها أكثر من ثلاثة اجيال من المتخصصين فيها ، فى التى تطالب بدعم الطابع الوطنى بمرزىء من الالواح ، وذلك فى عدة اتجاهات : بان يتولى مواطنوها مسؤولية هذه العلوم ، واختيار لغة اخرى ، واستبدال النماذج ، والرجوع الى مجالات الفكر الوطنية ، وتمجيد التقاليد ، وادانة الاستعمار الفكرى الاجنبى .

ولا يجهل انصار الطابع الوطنى المخاطر التى تسفر عن شن حملة كلامية مضادتبسيطة ، ولا يريدون ان يظهروا بمظهر « الوطنيين الذين يملكون الشجاعة فى الرد على سيادهم الاجانب » ، ولا ان يتهموا بالقلالة فى حب الوطن ، ومظاهر دعم الطابع الوطنى الايجابية التى يؤكسون عايتها هى بنوع خاص الالية :

١ - دعم الطابع الوطنى هو دعوة الى الوعى بالذات ، ونبد الشعور بالافتقار ، والتاكيد على ضرورة النظر للداخلى ، ويريد المدافعون عنه تشجيع كل مبادرة فكرية من شأنها تعزيز التفكير التعمق فى مجتمعهم الخاص لقلب الاتجاه الحالى الذى ينظر الى هذا المجتمع باعين الغرب .

٢ - يقدر انصار دعم الطابع الوطنى انه من المرغوب فيه فتح آفاق اخرى على المجتمعات الانسانية للقضاء على روح التحزب الذى يسود العلوم الاجتماعية ، ولائراء هذه العلوم ، ومن اثر ذلك تحرير العقول ، وتحسين حالة التطبيق العملى المهنى ، وتطيل المجتمع من خلال عدسات جديدة .

٢ - يؤكد دعم الطابع الوطنى على الاقليمية التاريخية والثقافية ،
ويطالب « بإعادة تركيز » الاهتمام باستخلاص إمكانيات نشيطة فعالة
للمشكلات الوطنية .

٤ - لا يجوز أن يؤدي دعم الطابع الوطنى الى انتصار روح التحزب ،
أو تفكك العلم الى عديد من نظم الفكر المتعزلة القائمة على حدود جغرافية ،
أن دعم الطابع الوطنى تقيض ليس فقط لمذهب العمومية الكاذبة ، ولكن
أيضا النزعة القومية الكاذبة ، وهو حين يهبط الى مستوى النرجسية
القومية ، يفقد كل ما له من قيمة .

ويميز كريشنا كومار في مقاله (١٩٧٩) بخصوص دعم الطابع الوطنى
والتعاون بين الامم في مجال العلوم الاجتماعية ثلاثة نمط من هذا الدعم :
نمطاً بنائياً ، ونمطاً أساسياً ، ونمطاً نظرياً . ففى رايه : (أ) أن دعم الطابع
الوطنى البنائى يمكن تعريفه بالنسبة الى القدرات الانشائية والتنظيمية
يولد من البلاد فيما يختص بإنتاج المعلومات فى العلوم الاجتماعية ونشرها
(صفحة ١٠٤) ، (ب) يمكن تصور دعم الطابع الوطنى الاساسى على أنه
موجود فى قلب العلوم الاجتماعية ، والفرض الاساسى هو أن هذه العلوم
تتركز فى المجتمع الوطنى وسكانه ، وكذا فى المؤسسات الاقتصادية
والسياسية (صفحة ١٠٤) ، (ج) دعم الطابع الوطنى النظرى هو فرع
من المعرفة يسهم فيه اخصائيو العلوم الاجتماعية فى بلد ما بصنع هياكل
تصورية ، ونظريات تمكس رؤيتهم للعالم ، وتجربتهم الاجتماعية الثقافية ،
وكذا أهدافهم كما تتجلى لهم (صفحة ١٠٥) .

ويرى كريشنا كومار أن النمطين الاولين من دعم الطابع الوطنى
لا يطرحان أية مشكلة ، وعلى العكس من ذلك يتمهل طويلا عند النمط
الثالث ، ويصل الى نتيجة « منطقية » فحواها أن ما ينبغي تشجيعه هو
« التعاون بين الامم » وليس دعم الطابع الوطنى (انظر الصفحات
١١٤ - ١١٦) ، وهو على هذا النحو لا يمالج سوى مظهر واحد من
المشكلة . ودعم الطابع الوطنى ، رغم أنه يثير حوله ضجة كبيرة ، فإنه
يدعو الى التفكير فى أستر ايجابية توفق بين الرغبة فى نشر ثقافة فى العلوم
الاجتماعية تكون عامة شاملة ، والرغبة فى تاصيل هذه الثقافة فى مجالات
ثقافية مختلفة ، والجدير بالذكر أن مصطلح « دعم الطابع الوطنى » فى
هذا البحث مفضل بعبارة على مصطلح « التنمية الداخلية » ، وهذا
المصطلح الاخير مرادف للتنمية التابعة من الداخل بكيفية متوالية بحيث
لا يدع مجالاً لآى تأثير خارجى . والواقع أن الشعار الذى أطلق لصالح
التنمية الداخلية أريد به التمييز بين « فعل » قوى ضد استراتيجية تنمية
« بالتفويض » مغروضة من الخارج ، الامر الذى لا يمنع أن تستمر التنمية
الداخلية فى هذا الصدد مشوبة بمصالح أجنبية ، فأصبح هذا الشعار

الان عديم الجدوى . اما دعم الطابع الوطنى فانه على العكس من ذلك لا يتجاهل المؤثرات الخارجيه ، والمهم بالنسبة اليه هو صتغ العناصر الخارجيه بالصيغة الوطنيه بحيث تتكيف مع المقتنيات المحليه ، دون الاهتمام بما اذا كان هذا العمل يؤديه « وطنيون » او اجانب .

ويتبين لنا بوضوح فى الوقت الحاضر ان هذا البحث فى خصوص « دعم الطابع الوطنى » يميل الى ان يصير عالميا شاملا ، وليست بلاد العالم الثالث هى وحدها التى تتكلم عن دعم الطابع الوطنى ، بل انا نجد مقالات تعالج موضوع « دعم الطابع الكندى » ، ولا يجوز ان نعرض هذا الاهتمام الذى نجده لدى الباحثين فى البلاد المتقدمة تفسيراً حرفياً ، ويعلق جون سامى من جزر فيجى على المداولات بخصوص « النظرية والاساليب » التى جرت فى مؤتمر « الامم الصغيره » (ملانك ، وماك كولت ، ١٩٧٩ ، صفحتا ٢٤٢ ، ٢٤٣) فيصف وضعاً أصبح مألوفاً :

١ - سمع المؤتمر خليطاً من عبارات طنانة ، جذابة ومقنعة فى صالح التطوير ، وكان بعض هذه العبارات من الانتاج المحلى ، فى حين صيغت عبارات اخرى بالطابع الوطنى « ارضاء لمثلئ منطقة الباسفيك » .

٢ - « مما له دلالة اكبر ان المناقشة جرت فى معظمها فى صورة حوار غير مفهوم بسبب الهوة الواسعة بين النسدوين الاجانب (الاستراليين . والنيوزيلانديين ، والباحثين من الدول الكبرى القديمة) وخصائئ المنطقة (مواطنى جزر الباسفيك والبلاد التى كان موضوعها للبحث . .) »

٣ - كانت الاغلبية العظمى من الاخصائين المزمعين ، الاجانب او المغتربين يريدون ان يصرفوا كيف تكون دراساتهم مفيدة لمثلئ الباسفيك ، وكانوا حين يستقر بهم المقام ، يبدون سعاداء لدعوتهم للاجتماع فى سيدنى لتقديم المشورة والارشاد للاجانب بخصوص البحث الملائم .

وجرى دعم الطابع الوطنى فى آسيا فى أربعة اتجاهات : (ا) التعليم باللغة الوطنيه ، واستخدام المواد المحليه ، (ب) اجراء البحوث بمعرفة الوطنطعمين ، (ج) تحديد اولويات البحوث ، (د) اعادة التوجيه النظرى والمنهجى .

ويبدو من المفيد ان نقول بنضع كلمات عن كل من هذه الاتجاهات .

التعليم باللغة الوطنيه واستخدام المواد المحليه

يتخذ الكثير من بلاد المنطقة الاجراءات اللازمة لجعل لغتها القومية اداة التعليم العالى ، وهذى هى الخطوة المنطقية الثانية بعد استخدام اللغة القومية فى التعليمين الابتدائى والثانوى، وتتعدد المسألة فى الهند لان الدستور يعترف بأربع عشرة لغة اقليمية ، ولان الولايات تعمل على

استخدام اللغات الإقليمية في التعليم . وسوف يكون تأثير هذه السياسة على تطور العلوم الاجتماعية ما يأتي :

في البلاد التي رسخت فيها العلوم الاجتماعية في زمن متاخر نسبيا ، تاهل معظم المدرسين في الخارج ، ولذلك ليس في وسعهم ان تسوء دروسهم بلغة بلدهم ، وفي البلاد التي بها تقاليد اكثر قدما في مجال العلوم الاجتماعية ، تنقسم هيئة التدريس عادة الى اساتذة تدرّس لا يعرفون سوى لغة اجنبية ، ومحاضرين يعرفون لغة اجنبية ، ولكنهم يستطيعون التعبير بلغة بلدهم ايضا ، ومدرسين عندهم معرفة قليلة بلغة اجنبية ، ولكنهم يعبرون جيدا بلغتهم . هذا الوضع يؤدي الى ازمة في التفاهم : فالطلبة يجدون انفسهم محرومين في الواقع من التعليم الذي يمكن ان يزودهم به الاساتذة الكفاء ، فلا يتابعون بالفعل الا الدروس التي يعطيها مدرسون اصغر سنا تموزهم الخبرة بوجه عام .

ويتطلب استخدام لغة قومية في التعليم اصدار كتب تعليمية بهذه اللغة ، على ان معظم الكتب التعليمية المحررة بلغات غير اسبوية لا يستطيع الفالبية من طلبة المرحلة الثالثة ان يفهموها ، ولما كانوا قد تلقوا التعليم بلغتهم الوطنية ، فانهم يجدون انفسهم عاجزين عن دراسة الكتب او فهم الدروس بلغة اجنبية ، ومن ثم يطالبون باصدار كتب بلغة بلدهم ، الا ان اساتذتهم الكبار لا يستطيعون ان يستجيبوا لهذا المطلب على الرغم من انهم متخصصون في المجال الذي يدرسه الصغار اذ لا يستطيعون التخاطب معهم بلغتهم الوطنية ، ومن ثم ظهر في السوق مجموعة من « الكتب الرائعة » المحررة باللغات المحلية ، ويمكن تصنيف هذه الكتب التي تصدر باللغات المحلية الى خمس فئات :

- (أ) كتب مقبولة من الناحية العلمية ، ولكنها محررة بلغة رديئة ،
- (ب) كتب رديئة من الوجهة العلمية ، ومكتوبة بلغة « غير علمية » ،
- (ج) كتب يتساوى مضمونها العلمي ومستواها اللغوي ، (د) كتب رديئة من حيث الشكل والمضمون ، (هـ) كتب جيدة ، معظمها مترجم (وهي نادرة جدا) .

وكما قلت في موضع آخر (اتال ، ١٩٧٦ ، صفحة ١٣٨) : « يجب التسليم بان الكثير من الكتب الجيزة التي يقال انها « اصيلة » ليست في احسن الاحوال سوى سرقات ادبية ، ان اعداد كتاب وجيز يجب ان يكون مرتبطا ببرامج جامعية ، والترجمة تسفر عن تحريفات شديدة ، وفي معظم الحالات ، حين يترجم كتاب اجنبي الى لغة محلية ، تدمج ابينات المدونة باسفل الصفحات في النص الاصيل ، وينسخ حينئذ للتعريفات والاستشهادات اكبر مما يفصح للامثلة والرسومات الايضاحية

الماخوذة من البيئة المحلية ، هذه الكتيب الرديئة الرخيصة الثمن الصادرة بكميات هائلة ، شأنها شأن العملة الزائفة تطارد الجيدة . ويزخر السوق بموضوعات من نوع الاسئلة والاجوبه ، وكراسات من طراز « معانيح لاجل ... » ، وكتيب « للمراجعة السريعة استعدادا لامتحانات » . والطالب الذى لا يحترز من هذه الكتب يندو ضحية سولة لها ، والناثرون بنوع خاص هم الذين يستفيدون من هذا الوضع . والعالم الاجتماعى هى التى تعاني منه . ولا سبيل انى علاج الاضرار الناتجة : فالطالب الذى اعتماد أن يستخدم الطرق الموحدة . لا يجب بعد ذلك ان يسلك الطريق الطويل المتعرج الذى يؤدي الى اكتساب المعرفة . ونظام الانسراف على المعارف ، الذى يشجع الاستذكار بالحفظ هو السبب فى هذا الاتجاه . وكان لهذا الاسلوب فى التعرف على العلوم الاجتماعية « من باب الخدم » تأثير سئ على قواعد التعليم : ففى مدارسنا - لا يدرس المعلمون . ولا يتعلم الطلبة سوى نفاية العلوم الاجتماعية : وهكذا أصبحت الجامعات التى احتفظت باللغة الانجليزية أو بلغة اجنبية أخرى معاهد للصفوة : وظهر فى الالهة هيكل طبقى ، الصفوة فيه معظمها غرباء على ثقافتهم . والاخرون غير مؤهلين لمواجهة التحديات الجديدة » .

ولما كان الجيل الجديد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية غير قادرين على التفاهم بلغة دولية ، فان لديهم فرصا قليلة لمعرفة ضروب التقدم الحديثة التى تحققت فى البلاد الأخرى فى هذا المجال ، كذلك لا تصل أعمالهم الى علم زملائهم الاجانب . مثل هذه العزلة تجعل الوطنيين بعيدين عن المجتمع الدولى ، ويمكن ان تحدث هذه الظاهرة نفسها فى داخل البلد اذا كانت اللغات القومية (أو المحلية) قد اختيرت لتكون اداة للتعليم .

اما المدرسون الكفاء الذين يثابرون على استخدام لغة اجنبية دون ان يدركوا ان العودة الى اللغة القومية أصبحت الآن حقيقة واقعة فانهم حفروا بذلك هوة بينهم وبين طلبتهم الذين يرفضون ان يضاربوا بسبب عدم قدرتهم على ايجاد لغة دولية ، وقد يصحج هؤلاء الطلبة بأنهم ليسوا هم المسئولين عن هذا القصور ، والواقع انهم ليسوا هم الذين اخطأوا بتلقى دروسهم بلغة بلدهم ، بل الحكومة هى التى أجبرتهم على ذلك ، وهم يشكون وينهمون الجامعة بسذاجة بأنها لم تحقق اصلاح التعليم الذى أمثلته السياسة اللغوية التى تتبعها السلطات ، وكان جذرا بها ان تتمشى مع التطور وتنتهى لمواجهة ، ولم يكن اخصائو التغيير ، من بعض الوجوه اكفاء فى مجالهم الخاص .

البحث الذى اجراه الوطنيون

يشكل العمل الذى يؤديه «الوطنيون» لصالح البحث ، وكذا القيود التى فرضت على البحوث التى يقوم بها «المغربيون» بعض الاجراءات اتيهامه التى اتخذتها غالبية البلاد في سبيل دعم «الطابع الوطنى» ، وظهر العديد من الصعوبات المنهجية فيما يختص بمعية البحث «الوطنى» على البحث «غير الوطنى» . ومع ذلك يمكن التأكيد بأن 'الاعتبارات الاكاديميه ليست هى وحدها التى فرضت هذا القيد على البحث غير الوطنى . فثمة بواعث سياسية . دت هى الاخرى دورا في منع لاطنيين من اجراء بحوث في بعض الموضوعات . ويمكن ان نذكر حالات صرحت فيها الحكومات لبعض الباحثين الاجانب باجراء دراسات لمشكلات وثيقة الصلة بالتئون الوطنى . في حين حظرت على الوطنيين اجراء هذه الدراسات ، وثمة صعوبة اخرى تتمثل في 'القيود المعروضة على نشر نتائج التحوث ، وفي حين ان الباحثين من غير سكان البلد الاصليين يتمتعون ببعض الحرية في جمع الوثائق ونشر نتائج عملهم ، فان الاهالى الاصليين قد يجدون انفسهم محرومين من هذه الامكانيات .

مشكلة الاولويات

من مظاهر دعم الطابع الوطنى ما يتعلق بتشجيع البحوث في موضوعات تعتبر هامه ورتبته الصلة بالجمال القومى . هذه الحرية قد مست كل القطاعات في البلاد الاسيوية النامية ، وهذا المعيار الاساسى ، معيار الصلة بشئون البلد هو الذى يهيمن على تخطيط الانشطة وتخصيص الاعتمادات المالية ، وتبذل الجهود لتدريج الاولويات بالنسبة الى مدى الصلة بالموضوع ، ويتحدد تدريس العلوم الاجتماعية والنهوض بالبحث على اساس هذا المعيار . ومع ذلك فالمشكلة ليست بسيطة . ومع ان هذا المبدأ العام ، مبدأ الصلة بالموضوع يبدو مقبولا من الكافة ، فانه لم يكن من السهل تعريف قواعده التى تختلف من بلد الى آخر ، كما انه من الصعب الوصول الى اتفاق في شأنها داخل البلد الواحد ، وتحضى المستويات السياسية المختلفة في برامجها على مراتب مختلفة من الاولويات في موضوع التنمية . وينضم الاختصاصى الى معسكر او آخر تبعاً «لارتباطه» السياسى . والمشكلة اكثر تعقيدا ايضا فيما يتعلق بتعريف لاولويات البحث في نطاق الفرع الواحد من العلوم الاجتماعية ، وتوقف هذه العملية على عوامل كثيرة في داخل الفرع الواحد ، وتعلق بالوسط الاجتماعى والثقافى الخارجى ، وتشكل العناصر الداخلية لهذه العملية من مجموعة المعارف الخاصة بالمجتمع ، والاداة النظرية والمنهجية المتاحة ، واليد العاملة المؤهلة الموجودة ، وقاعدة اساسية للبحث ؟ ويمكن ان

نصيف اليها عوامل خارجية ، اجتماعية وايدولوجية . وبالنظر الى المتسكة من هذه الزاوية نستطيع بسهولة معرفه نقطة الضعف فيها . وقد حاولت مجموعات مختلفة من الاخصائيين باسم دعم الطابع الوطنى ان تقدم قوائم مختلفة من الاولويات فالبعض منهم لا يتمتعون الا باساليب تعكير السكان الاصليين ، ويرفضون النظريات والنماذج المستورده من الخارج باعتبار انها غير مناسبة ؟ وآخرون يرفضون بالجملة . كل عمل انجزه حتى اليوم المواطنون الاصليون ، او غير المواطنين لانه لا يتفق مع اسلوب تفكيرهم (سواء الخاص بهم او المستعار من غيرهم) . وآخرون يحبون ان يروا الباحثين فى العلوم الاجتماعية يعماون بجهد فى البحوث المكلفين باجرائها ، ويكفون عن السعى وراء الموضوعية .

وتشكل الدراسات التى تجرى على البحوث الحالية من اجل التعريف بالشخص والمجموعات العرقية من جهة . ووضع قائمة جرد للاسهامات النظرية والمنهاجية التى قام بها المواطنون الاصليون من جهة اخرى ، تشكل نتيجة من النتائج التى اسفرت عنها الدعوة الى دعم الطابع الوطنى . ولعل نظرة الى هذه الدراسات توضح لنا الى اى مدى وصل بالفعل هذا الدعم للطابع الوطنى .

توجيه جديد ، نقارى ومنهاجى

هذا التوجيه يجرى بمزيد من البطء ، وفى حين اننا نسمع فى الكثير من الاحيان احاديث ضد « سيطرة » النظريات والنماذج الاجنبية ، وعدم تكيفها ، فان الطول البديلة المقترحة التى تحظى بالقبول قليلة . وكما نسمع انتقادات موجهة ضد العلوم الاجتماعية « الغريبة » ، او « المحافظة على التقاليد » ، نصادف احيانا انصارا متحمسين للحلول الماركسية ، ومن الصعب تبرير هذه الاختيارات باسم « الطابع الوطنى » . . . واذا كانت الماركسية تشكل نظرة مستقبلية « مرجوة » ، فالها لا تفقد مع ذلك طبيعتها « الاجنبية » ، وينبغى لنا ايضا ان نختبر العمومية المزعومة للنظريات والنماذج المستقرة فى بيئات مختلفة . وليس المطلوب هو اختيارات جديدة ، اذا اريد الوصول الى علم عام شامل ، لا الى انشاء « مدارس فكرية » يتسولد عنها - على غرار الطوائف - كهنوت يسيطر على المؤمنين ايماناً اعمى . ومع ذلك ظهرت بعض المبادرات

ولنا ان نذكر على سبيل المثال عمل « محبوب الحق » وهو اقتصادى باكستاني مشهور ، تدل مجموعة دراساته التى نشرت فى « ستار الفقر » انه اثار الشك فى القواعد البديهية لنموذج التطور الذى تعلمه فى هارفارد ، وفى بيل ، وانه سعى الى اعادة صياغة هذه الاستراتيجية فى ضوء الحقائق

الجديده . وكتابه . رغم انه حرر بأسلوب هيجومى بعض الشيء لاثارة الاهتمام والتغلب على ضروب المقاومة فانه يصدر عن معالجة بنائه .
هو يقول ان « المجمع الجامعى القربى الذى رفض ان يصدق ان واحدا من طبته قد صار فجاء سجنوا » يعبل الآن معترخانه ومعلماته المنطقية .
ولطنا فى حاجة الى كتب اخرى من هذا النوع .

خاتمة ..

يفطرننا الاهتمام بدعم الطابع الوطنى الى دراسة كل نتاجه بعناية ونزوده . ان الرغبة فى دعم الطابع الوطنى ندعونا الى اعاده تقييم بيان العلوم الاجتماعية . واعداد استراتيجيات تتيح تنشيطها فى مختلف الظروف المعسيرة التى يعانى منها العالم فى الوقت الحاضر . ومع ان المصطلح مقبول فى الوقت الحاضر على مدى واسع ، فانه يبدو ان معناه الحقيقي وملاءمته لا يحظيان بالموافقة الاجتماعية ، والمشكلة الاساسية المعسيرة هى تلك الخاصة بعموميه العلم فى مواجهة النوعيات الثقافية . ولعل طلب ازالة « اقليمية » العلوم الغربية يلخص الازمة التى تجتازها هذه العلوم فى الآونة الحاضرة ، وانا لنرى بقلق ايضا هوة تفصل بين ما يقال وما يحدث . ان معظم الذين ابدوا استيائهم من العلوم الاجتماعية الغربية ، وامتدحوا دعم الطابع الوطنى لم يشبهوا انهم يفكرون بالفعل فيما يقولون ، سواء يرفضهم نظريات الغرب ومفاهيمه واساليبه الزعومة . او باعدادهم نماذج بديلة ، وتبدو المرحلة الحاضرة بهوسومة بالمقاومة ورد الفعل ، ويحسن التفرقة بين ما هو وطنى بالاصل ، وما اجمل بمثابة وطنى ، بين التطور الداخلى وبين دعم الطابع الوطنى ، بين مظاهر العمومية ، والمظاهر الاقليمية لدعم الطابع الوطنى . ويجب ايضا التسليم بان العلوم الاجتماعية لم تصل الى مرحلة واحدة من التطور فى البلاد بأنها ، وان هذا الوضع يتحكم فى عزم البلاد على قبول « اينديولوجية » دعم الطابع الوطنى . ويجب تعريف الشروط المسبقة لدعم الطابع الوطنى فيما يختص بالعلوم الاجتماعية ، والا صار هذا الطلب مجردا من المعنى ، ويجب تحديد هذه الشروط على المستويات الفردية والمهنية والتنظيمية والقومية والاقليمية . وربما كن من الضرورى لذلك نقل اللداولات الى مجالس الاختصاصيين فى العلوم الاجتماعية عنى المستويات القومية والاقليمية او المحلية ، ولعل دراسة منهجية للمؤلفات الصادرة فى البلاد النامية توضح لنا المحاولات التى بذلت لاضفاء الطابع الوطنى على العلوم الاجتماعية ، والصعوبات التى أعترضت هذه المحاولات .

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقل من كتاب
 مستخدمين وأساتذة دارسين .
 ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية تحت مسمى
 من الأساتذة العرب ، ليصبح إضافة إلى المكتبة العربية
 تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة
 البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / أيلول / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
 الدولية ، وتصدر بلغات العربية بالاتفاق مع اللجنة العربية
 لليونسكو ، وبمعاونة اللجنة القومية العربية ، ووزارة
 الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

العدد ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلم والإجتماعية

على مشارف علم الاجتماع
- النظرية والتطبيق والناقد
- النظم التعليمية
- الدين . الهجرة . الاقتصاد
- السلالة ، علم الاجتماع الحضري

العدد السابع والأربعون - السنة الثامنة عشر

أبريل / يونيو ١٩٨٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز فطيمونات اليونسكو

المجلة الدولية

للمعلوم الاجتماعي

العدد (٤٧)

السنة الثانية عشرة

ابريل / يونية ١٩٨٢

محتويات العدد

- الافتتاحية
- النظرية والتطبيق والتاريخ
- مستقبل النظرية الاجتماعية
- استخدام الاساليب الجديدة في التحول الاجتماعي :
- النظرية ، الطريقة ، الممارسة الاجتماعية .
- تأملات في تاريخ علم الاجتماع
- مجالات التخصص :
- نظم التعليم
- الدين
- الهجرة : قياس جديد
- الاقتصاد والمجتمع .
- العلاقات المنصرية والاثليات
- السيكولوجية الحضرة الجديدة

رصد رعم: مجلة رسالت اليونسكو

ومركز طبوبونات اليونسكو

١ - شاسع طلعت عرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٩٥٠٩

ئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبه

د . السيد محمود الشنيطي

د . محمد عبد الفتاح القصاص

عمثمان بنوبيه

صفى الدين العزاوي

إشراف الفق

عبد السلام الشريف

الافتتاحية

الدولية

على حدود علم الاجتماع

مقالات هذا العدد جميعها صور من أوراق بحث قدمت الى اجتماع مجلس بحوث علم الاجتماع الدولي الذي عقد في « جابلونا » بالقرب من وارسو (في الفترة بين ٢٥ ، ٣٠ اغسطس ١٩٨٠) . وهي لذلك تعكس اهتمام لجان البحوث المختلفة التابعة لاتحاد علم الاجتماع الدولي . وتقدم نصوص المقالات في حالات معينة وخاصة في مقالات أولف هيمر ستراند ، من التعبير الاجتماعي ، هاري ماكلر - ارفولد سيلز - نيل سملر عن الاقتصاد والمجتمع منظورا شاملا عن الموضوع من وجهة نظر وخبرة لجنة البحوث المختصة ذاتها ، اما بقية المقالات فهي أكثر اتجاها الى التعبير من وجهة نظر شخصية ، الا ان المقالات في مجموعها تشكل مجموعة ذات مستوى علمي رفيع تشير الى اتجاهات جديدة والى امادة تقييم فكري . في مجالات مختارة من البحوث الاجتماعية .

وتعتبر عن عظيم تقديرنا لاتحاد علم الاجتماع الدولي وخاصة الى نائب الرئيس الاستاذ « ماجدوليناسوكونفسكا » عضو أكاديمية العلوم البولندية التي نظمت اجتماع مجلس البحوث واقترحت اصدار هذا العدد وسمحت لنا بان نختار بحرية من بين المادة العلمية المتوفرة . ونثق في ان القراء يقدرون اختيارنا لهذه المجموعة وخاصة من حيث الاهتمام بالبعد الدولي فيها ، وقد حقق علماء الاجتماع تقدما عظيما في السنوات العشر الماضية او نحوها من حيث الاحاطة بالظواهر المختلفة بنظرة عالمية او - على الاقل - اقليمية متسعة . كما يتضح ذلك من مقال « جون والتن » عن علم الاجتماع الحضري الجديد ، مقال وانيل كوبات - هانز جواكيم هوفمان ناوتني عن الهجرة ومقال جيون ركس عن علاقات الاجناس البشرية ومجموعات الاقلية . وبشكل هذا بالتأكيد جزءا من اتجاه علمي مدقق آخذ في الظهور عن اتجاهات وحركات منتشرة عالميا تحدث ترابطا متزايدا بين مختلف الدول وتزيد من ترابط كل منها بالآخرى . وقد سبق لنا ان خصصنا احد الاعداد لموضوع (اكتشاف التعاضد العالمي ، مجلد ٣٠ عدد ٣ - ١٩٧٨) ويجري اعداد عدد آخر عن صور العالم ، يصدر آخر هذا العام .

النظرية والتطبيق والتاريخ



يفترض ان احد الاسباب فى اثارة الاسئلة عن مستقبل النظرية الاجتماعية هو عدم الرضا ، الذى يشارك فيه الكثيرون منا ، عن وضعها الحالى . ويرجع عدم الرضا - اساسا - الى أن علماء الاجتماع لم يضعوا حتى الان نظريات وطنية وقومية يمكن ان تفسر الظواهر الاجتماعية وتقدم ارشادات موثوق بها لتطوير تكنولوجيا اجتماعية تعالج المشكلات الانسانية . فإل هناك من سبب لتوقع ظهور مثل هذه النظريات فى المستقبل .

وهناك رأى شائع يقول : انه لا توجد أسباب منطقية تجعل عالم الاجتماع التفاضلى لا يقبل الاسلوب العلمى تقبلا كاملا وان تطبيق هذا الاسلوب سوف يؤدى آخر الامر الى النتائج ذاتها التى حققتها العلوم الطبيعية .. وتزعم سورة ذائفة من هذا الرأى أن البحث الشامل المتعمق الذى يستخدم الحاسب الالكترونى والنمساذج وتحليل النظم وغير ذلك من تطبيق الرياضيات المتقدمة سوف يؤدى الى وجود قاعدة أساسية لانشاء نظريات

يقام : تيو دور آسيل

استاذ علم الاجتماع في جامعة نيومكسيكو : اليورك -

نيو مكسيكو الولايات المتحدة .

ترجمة : ابراهيم البرلسي

مستشار في الادارة . خبير في الادارة بالامم المتحدة سابقا .

اجتماعية بعيدة الاثر . واني اذكر « يول لازارسفيلد » وهو يمرض هذه النقطة في اجتماع دعت اليه منظمة رائدة ، لتحديد ما اذا كان ينبغي أن تستمر مساندة العلوم السلوكية ام لا . وكانت الحجة الرئيسية التي قدمتها المنظمة ضد الاستمرار في المساندة هي أن اتفاق ملايين الدولارات على البحوث على مدى العشرين عاما الاخيرة لم يؤد الى نتيجة تذكر - فلا تقدم في المعرفة ولا اكتشافات أو افكار رائدة . وكان هذا امرا عجيبا ، نظرا لان علماء الاجتماع أمثال كولي ، فالين ، سومتر اويسل - وهم قليل من بين قائمة طويلة - استطاعوا القيام ببحوث متميزة معتمدين على الاتفاق من اموالهم الخاصة . ويمكن ان يضم الى قائمة العلماء هذه بعض المعاصرين نذكر منهم - على سبيل المثال - روبرت نسبت الذي حسم القول بأن وجد أن الفئ عام قد عطلت التفهم والمعالجة السليمة لحقائق التغير الاجتماعي . وهذا عمل قد غير معمول سوف يعتبر بغير شك تقدما مفاجئا في المعرفة بمجرد ان يعترف بفائدته ودلالته على نطاق واسع .

وكانت اجابة « لازارفلد » هى ان علم الاجتماع يقع الان فى موقع علم الفيزياء منذ اربعمائة عام . واستنادا اليه ، فان تجميع وترتيب البيانات الاجتماعية سوف يتطلب مثل هذا الزمن قبل التوصل الى شىء ذو أهمية كبيرة فى علم الاجتماع . فاذا حدث هذا فسوف يظهر بعد مرور اربعمائة عام تقريبا من الان من علماء الاجتماع أمثال نيوتن ، والتن ، ماكسويل ، أينشتاين ممن يفخر بهم هذا العلم . ولكن « لازار فلد » الذى عرف بأنه طور علم الاجتماع تطورا كبيرا اضاف محذرا بأنه لن يتحقق شىء من هذا الا اذا استمر تدفق الاموال دون توقف .

كما قدم احد المشاركين فى الاجتماع اجابة باهرة لسؤال عن السبب فى حدوث اضافات عظيمة لعلم الاجتماع فى الماضى دون استخدام اعتمادات مالية مخصصة فثبه واجبات علم الاجتماع بعملية اكتشاف لمنجم ذهب . فانه بمجرد تحديد موقع المنجم فى وقت ما من الجزء الاخير من القرن التاسع عشر فان من سبقوا بالوصول اليه من الرواد استطاعوا ان يجرفوا كتل الذهب التى وجدت على السطح وعادوا بفنئمة سهلة . وكان على من جاء بعدهم ان يحفر على عمق ابعد وابتعد ليحصل على مزيد من الذهب واصبحت العملية باهظة النفقة .

ولست اعترض على الاكثار من البحث لداته . ولكنى اشك فى ان حجة لازارفلد بان ندرة البحوث التى تدرع بها سبب كاف فى الوضع الحالى للنظرية الاجتماعية ، فقد لا يكون الكم بل مسمة البحوث التى ينهض بها علماء الاجتماع هى التى تموق النمو الناجح للنتائج النظرية فى هذا المجال . فاذا كانت هذه التوقعات وهمية فان اتجاه وهدف البحث المستند الى هذه التوقعات لا يؤدي الا الى نتائج تافهة ، والواقع ان تافهة نتائج الكثير من البحوث الحالية هى المصدر الرئيسى لعدم الرضا عن الوضع الحالى للنظرية الاجتماعية . فهل يمكن ان تكون التوقعات السائدة وهمية .

ويقرر اغلب علماء الاجتماع النظريين - صراحة او ضمنا - ان علم الفيزياء هو النموذج لعلم الاجتماع الذى يؤملون ان يجعلوا منه علما كيميا تجريبيا نصاغ له القوانين عن العلاقات العالمية المجردة التى يمكن حينئذ ان ترتبط بقوانين اخرى فى هذا المجال وتؤدي الى القدرة على التنبؤ الدقيق الحاسم بالاحداث الفردية او بعض جوانبها والمتوقع ان يكشف علم الاجتماع عن المجتمع كما كشف علم الفيزياء عن التشكيل التى تستند اليه الطبعة . وسوف يؤدي هذا بدوره الى ظهور نظريات تشبه نظريات الميكانيكا السماوية او الديناميكا الحرارية غير الثرية حيث تتكامل المصطلحات والافتراضات بطريقة يمكن من تطبيق الانغلاق والاكتمال بدقة تامة تقريبا .

وانى اشترك مع اقلية فى الاحساس بان هذا التوقع قد لا يكون
الا وهما . ولو ان هذا لا يستند الى اسس فنية كان يكون لسبب صعوبات
منهجية أو لان التجريب والتقدير الكمى لا يعتمد بهما فى علم الاجتماع وليس
هذا هو الواقع بالطبع ، ولكنه استنادا الى انه يوجد فرق اساسى بين
اهداف دراسة الطبيعة واهداف دراسة المجتمع .

فالعلوم الطبيعية تجابه بأهداف واحداث لها خصائص فطرية وتدخل
فى علاقات تخضع لقوانين عامة وبذلك تكشف عن نظام ثابت غير قابل
للتغيير . وكما يقول عالم الفيزياء « ارنست ماسن » « لا تحدث الامور
فى الطبيعة ، كما تحدث ، الا بقدر وهى لا تحدث الا بطريقة واحدة » .
وقد ايد ذلك ، ماكس بلانك – وهو ايضا عالم فيزياء عظيم – باضافة
اخرى هى انه فى كل العمليات الطبيعية تظهر طبقة سفلية حقيقية عالمية
تتقبل الذكاء الانسانى وتتحكم فى الطبيعة نظام منطقى وهدف ؟ وتحدد
هذه الحقيقة بوضوح اهداف العلوم الطبيعية : فهدفها يجب ان يكون
استكشاف النظام المنطقى الذى يحكم ظواهر الطبيعة .

فاذا نظرنا فى البداية الى « كومت » وعدد قليل من المفكرين الذين
سبقوه نجد ان علماء الاجتماع السابقين حاولوا الاقتناع بأنه يوجد –
بالقياس على نظام الطبيعة الاساسى العقلانى – ايضا مثل هذا النظام
والانتظام وراء الظواهر الاجتماعية واعتبر الانتظام الذى يلاحظ كثيرا فى
الحياة الاجتماعية كملاحظات مرئية على مثل هذا النظام الاساسى المنتشر .
ولكن زاد ادراكنا حينئذ لمداهن ربما لم يكن هذا هو الحال ، فأمور
الانسان هى بالضرورة غير منتظمة وغير متلائمة . وهى على خلاف النظام
الطبيعى الذى هو من صنع الخالق الذى اعتبره اينشتين « الرياضى
المقدس » الذى لا يعرض العالم للاحتمالات ولكن النظام الاجتماعى من صنع
الانسان ومعرض للاحتمالات . فقد أوجدته الكلمات الانسانية من خلال
عدد لا يحصى من عمليات التفاعل التى تمكنهم من العيش معا ومن تعظيم
القيم التى تتعلقون بها .

وكل الترتيبات بين الكائنات الانسانية ، مهما اطلقنا عليها من مسميات
علاقات – منظمات – تشكيلات – مؤسسات تتفاعل وتوجه وتتغير نتيجة
اعمالنا . وليس هناك اهداف غير اهدافنا تعمل على قيام النظام الاجتماعى .
وفوق ذلك فانه مهما كان من اثر ما نصنعه من اشياء وادوات ومعتقدات
وفن وامثاله فانها تنحصر فى المعنى الذى يضيفه عليها البشر ولا ترتبط
بشيء خارج عنه . وصفات دنيا الاجتماع الثقافى على خلاف صفات الطبيعة
لا تعيش مستقلة عنا . فنحن مسئولون عن تصميمها وهدفها . والعناصر
الديناميكية للحياة الاجتماعية والثقافة هى النوايا والحاجات والانشطة
التي تقبل التكيف وتحدد اعمالها القدرات الابتكارية للكائنات الانسانية

ولست قوى الطبيعة . والانسان بالضرورة ليس خارجا عن الطبيعة . بل الحقيقة انه يمكن النظر الى الانسان على انه وسيلة الطبيعة فى انتاج الثقافة . وقد خلق اله الطبيعة الانسان واعطاه الحرية فى تكوين عالمه الخاص ليعيش فيه ويكون سيد قلعه .

ولما كنا المثشين لدنيا الانسان فانه يتوفر لنا معرفة مباشرة وجوهرية بها . والنظام الاجتماعى نظام صنعه :لانسان . والقوانين التى تحكمه صنعها كذلك . وليس هناك سبب يجعلنا ننتظر ان يقف وراء هذا النظام وعاءه القوانين قوانين كونية طبيعية ثابتة تتجاوز قلرة الانسان .

وينتج عن ذلك اذن ، ان اهداف علم الاجتماع سوف تختلف اختلافا جذريا عن اهداف الفيزياء ولو انه عند المتابعة يتضح ان كلا منهما يتوافق مع مبادئ ومنطق الاسلوب العلمى . ولا يحتاج علم الاجتماع ان يشغل نفسه بالبحث عن قوانين عالمية لتحكم الظواهر الاجتماعية التى يمكن ان تفسر بنظريات عامة من خلال عملية استنتاج . ويوضح تطبيق قدمه « موريس كوهين » هذه النقطة . واستنادا اليه ، فان الادعاء بأنه يجب ان تكون هناك قوانين تدعم الحياة الاجتماعية ما هو الا حجة بديهية . وتستند الى الافتراض بأنه توجد اعداد محدودة من العناصر او الاشكال التى يجب ان تكرر نفسها فى تسلسل زمنى لا ينتهى . ولكن لماذا ، انه يتسأل - الا يمكن ان تقتصر هذه الاشكال والعناصر المتكررة على تلك التى تنطوي تحت قوانيننا 'الفيزيائية' ؟ واى ضمان يوجد على انه فى الوقت المحدود المتاح لنا يجب ان يحدث تكرار كامل الانماط الاجتماعية كذلك ؟

فماذا ينبغى ان تكون اهداف البحث الاجتماعى اذا لم يكن اكتشاف نظام اساسى لعالم الانسان ؟ يمكن ان يقتصر على هدفين اعتبر ان لهما اهمية كبرى . فاولا انه بالنظر الى الطبيعة التاريخية للحقائق الاجتماعية ينبغى ان يهدف علم الاجتماع الى التوصل الى تقارير منطقية عن نشوء وعمليات تشكيل وتغيير ترتيبات بارزة معينة بين الناس الافراد فى المجتمع - وسوف يتطلب هذا بحثا منطقيا مقارنا (وهو نوع من البحوث مغفل اغفالا تماما او غير مقدر فى الوقت الحاضر) يهتم بالعلاقة الاجتماعية بالغة التعقيد بين الانماط الاجتماعية كل منها والاخر والارتباط بين مختلف عناصر هذه الانماط . وسوف ينتج عن هذه الدراسات كما حدث فى بعض الحالات من قبل معلومات وصفية مفيدة موثوق بها وقوانين وضعية وتفسيرات او افكار عامة تتيح تفهما لاحداث الاجتماعية والنظرات التركيبية الخاطفة عن الوضع القائم وتفسيرات ايجابية لاي شئ يشكل علينا .

وتمثل التفسيرات فئة متميزة من التعميمات التى لا يوجد لها مكان الا فى العلوم الاجتماعية . وكما اوضح (روفيلد) فانها تمثل غالبا اضافات

كبرى الى فهم الانسان والمجتمع وقد اثرت على مدى سنوات تأثرا عميقا على مسار علم الاجتماع ، والتفسيرات ليست افتراضات ولكنها تشترك في سمات النظريات . والافتراضات تخمينية ولكنها صيغت بحيث يمكن تأييدها او نقضها . والتفسيرات كالنظريات تخمينية وتظل كذلك اذ انه يمكن التوضيح كما فعل « بلومر » فيما يتعلق بتاريخ العامل البولندي انه لا يمكن استنتاجها دون لبس من البيانات - وفوق ذلك ، فانها تمثل نتائج لا يمكن بطبيعتها الاساسية ان تخضع للاختبار التجريبي او التحليل الاحصائي كما هو الحال في تحليل « النازية » مثلا . والتفسيرات شأنها شأن النظريات نتاج خيال خلاق بالغ التطور وليست تطبيقا لبعض الاساليب الرسمية في البحث . ومع ذلك هناك فرق جوهري بين التفسيرات والنظريات . اذ توضع النظريات لشرح القوانين السببية وتطوق التفسيرات لتوفير التكيف في مجالات هامة ومحتومة من الحياة الانسانية وتقديم مفاهيم جديدة عامة عن الطرف الانساني كما فعل ماركس ، ودرتهام ، ماكس فيبر بذكاء شديد .

وهذا يؤدي الى الهدف الثاني الكبير للبحث الاجتماعي اذ ينبغي ان يهتم علماء الاجتماع بوظيفة الاشياء والاحداث في عملية الميشة اى في عملية حل التوترات من خلال التكيف مع الظروف . وكما اوضح (ديوى) فان الاشياء والاحداث على المستوى الاجتماعي التقافى هي عقبات وموارد اما للاستخدام او المتعة ، وهذا يقوم موضوعا خاصا لعلم الاجتماع او الاصح عددا من الواجبات مثل اكتشاف اساليب ازالة العقبات او اكتشاف موارد جديدة ، وبصفة عامة تقويم المؤسسات العالية والطقوس والمعدات والايديولوجيات وغير ذلك بمدلول تشغيلها الفعال وتوصلها للتحسين .

وفي هذا الوضع توجد اوضح دلالة على الفرق في الفكر الاساسي بين علم الفيزياء وعلم الاجتماع . فأكثر الواجبات أهمية وشمولا بالنسبة لعلم الاجتماع بالمقابلة مع علم الفيزياء هي معالجته للوقائع التاريخية في عملية الحياة الجارية الخلاقة ، وعلم الاجتماع وجودي في اهتماماته اذ يركز على الظواهر اما علم الفيزياء فهو مجرد وجوهري اى انه يهتم باستكشاف القوانين العالية والنظريات الرائعة .

نظرة الرواد :

ادرك رواد علم الاجتماع الطبيعة الوجودية للصالح الاجتماعي في عملية الحياة ادراكا تاما . . وبالرغم من خلافاتهم الكثيرة حول موضوعات معينة فقد كان لهم الهام مشترك واحساس بالتوحد والواقع اني لا اتردد في القول بأنه كانت لهم نظرة مشتركة الى ما يختص به علم الاجتماع . .

وما يجدر به أن يسعى إلى تحقيقه ، فماذا كانت هذه النظرة وهل لازالت واقعية في الوقت الحالي ؟

وتوقع متوسعوا علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن يهتم هذا العلم بمجالين نظريين كبيرين . عرفا بتعبير « كومت » بالنظام الاجتماعي لالاول والعمل المتصور له هو وصف وترميز وتشكيل وتنظيم العلاقات الاجتماعية . والثاني التقدم الاجتماعي والعمل المتصور له هو التحقق من ديناميكية التطور الاجتماعي بحيث يمكن فهمه والتحكم في اتجاعه . وكانت فكرة التقدم هي البؤرة التي تركزت فيها النظرة الاجتماعية . وكان من اللازم اخضاع دراسة النظام الاجتماعي ومتابعة العديد من الاهداف الفرعية للهدف النهائي لعلم الاجتماع الذي كان يعتبر الارتقاء بالتقدم الاجتماعي . هذه كانت النظرة .

ونتج عن عملية التجزئة والتخصص والمهنية التي تعرضت لها المؤسسة الاجتماعية في السنوات الاخيرة ان احتجبت هذه النظرة ان لم تكن اُفتقدت تماما . ولكن الاغلب انها اُهملت لان فكرة التقدم اصبحت موضوع جدل والكثير من علماء الاجتماع ينكرون صحتها كلية ومن ثم يرفضون موضوع نظرة المؤسسين نفسه .

فهل يمكن استعادة هذه النظرة الى النظرية الاجتماعية ؟ اعتقد في امكانية ذلك فان التجزئي لا يمنع التركيب حتما ، بل الواقع انه كثيرا ما يشجع عليه . والتخصص والاحتراف فيه لا يمنع بالضرورة نظرة مستقبلية من ان تتوسع في المعنى المستمد من الحقائق المكتسبة من منظور بحث اضييق . وأخيرا ، فان الطبيعة الصعبة لفكرة التقدم يمكن ان تجد حل لمشكلاتها في جزء كبير منها بالاحتفاظ بفكرة التقدم في اطار الافتراضات التي يمكن الدفاع عنها منفصلة عن مفهوم التقدم باعتباره أداة مقبولة للتحليل الاجتماعي .

وقد نشأت فكرة التقدم في القرن السابع عشر وانبثقت استجابة لازدهار مذهب في العلم وجاذبية فلسفة جديدة للمذهب العقلي وازدياد العلمانية في امور الانسان . وساعد التحرر من السلطة والتقاليد التي شجعت عليها التطورات الجديدة على حرية الفكر وتعميق الاتجاه للاعتماد على النفس . ونتج عنه تفاؤل نشط عن قدرة الانسان على تشكيل قدره - وأصبح الانسان باعتباره سيد قدره عقيدة جديدة عبر عنها (كوندروست) على احسن صورة : (ليس هناك حدود ثابتة توقف الانسان من تحسين مستواه والحصول على خدمات انسانية اوفر ، وتقدم الانسان الى الكمال مطلق بلا نهاية) .

وتتضمن فكرة التقدم اربعة مفاهيم اساسية . الاول ان التقدم حتمي ، والثاني ان سمته الاساسية هي التعجيل بسعادة الانسان ، والثالث أنه بمرور الوقت تزايد بانتظام عدد المشكلات التي تواجه الجنس البشرى ، والرابع أن عقلانية السلوك آخذة في الارتفاع بانتظام .

والواضح ان هذه المفاهيم ليست الا تخريفا ، فاولا عن حماية التقدم : فقد يحدث التقدم فعلا لان الجنس الانساني مهيا لتصويب الاحطاء وتجنب اعادتها وزيادة المنطقية فى التخطيط واتخاذ خطوات وقائية بالنسبة لعدم التلاؤم وكذلك علاجه . ولكن لا توجد قوة تتولد ذاتيا تعمل فى النطاق الانساني مستقلة عن الكائنات الانسانية تجعل التقدم حتميا ، وثانيا فانه بالنسبة للسعادة : فانه لا يمكن اتخاذ زيادتها كمعيار للتقدم . فالسعادة ممارسة شخصية كلية نسبية وسريعة الزوال ، ومن ثم ،لا يمكن اتخاذها كمعيار لتقويم ظروف الجنس البشرى . والتناسب فى السعادة الفردية والشقاء يغلب ان يكون ثابتا فى التاريخ الانساني .

كما اننا لا نستطيع ان نستخدم المفهوم الثالث كمقياس للنجاح . فليس هناك نبرة فى الشواهد على أنه على مدى تاريخ الجنس البشرى كانت المشكلات التى تطفى على الانسان تجد الحل او يجرى العمل لحلها . وافضل مثال على ذلك التخصص التدريجى من المرض واتلاعه وما ينتج عنه من زيادة ملووسة فى عمر الانسان . ومع ذلك فان هذا الشاهد يمثل سيفا ذا حدين . فانه بينما نستأصل بعض المشكلات فاننا نخلق ايضا مجموعة كبيرة من المشكلات الجديدة . والسيارة مثل جيد على ذلك . اذ انها يسرت مشكلة الانتقال ولكنها خلقت مشكلات لم يهتم بها اسلافنا ابدا . والواقع انه يصعب التفكير فى امر قد انجز لتحسين ظروف الانسان لم تنشأ فى اعقابه مشكلات جديدة . وحتى مايلدو كأنه قيمة مجردة مثل اطالة العمر يمكن ان يثير التساؤلات . واني اذكر بحثا قدمه المرحوم هورنل هارت ، من جامعة (ديوك) الى اجتماع علم الاجتماع الأمريكى اظهر فيه ان المنحنى الاحتمالى للحياة اسمى النوع ، وعلى هذا الاساس فقد تنبأ بأنه سوف يصل عمر الرجل والمرأة فى سنة ٢١٠٠ الى مائتى عام فهل سر الاستاذ هارت بما يلدو كأنه نعمة موعودة ؟ الامر على العكس فقد بدا كتيباً وقال انه قلق من جراء ماينتظر ان يحدث لمبدأ احادية الزواج . وحجته كانت انه يتوقع ان يستمر الرجال والنساء فى الزواج فى سن مبكرة ومن الطبيعى ان ينتظر الانسان الاحتفال بعيد زواجه الفضى وحتى الذهبى ايضا ولكنه تسأل كم من الافراد يقبلون الاستمرار ١٥٠ سنة وربما اكثر مع الشريك نفسه ؟ ..

ويبدو من المحتمل ان نسبة المشكلات الى الحلول كانت ثابتة نسبيا على مدى التاريخ . بالاضافة الى ان بعض المشكلات استدامت . فاذا

تصورنا ان احد السومريين او قلعاء المصريين عاد الى الحياة فانه سوف يبدو بالتاكيد خائفا مذهولا يتعجب من الانجازات المادية لحضارتنا . ولكنه سوف يدرك على الفور ان وراء فخامتها وتمقيدها تظل مشكلات العلاقات الانسانية ذاتها بغير حل ويكون عليه وعلى معاصريه مجابهتها : وكذلك عذاب الهرم ، والتناقض بين الشباب والشيب ، والتنافس على المكانة ، والمركز ، والصعوبات فى البحث عن الشريك المثالى ، هذا اذ اغفلنا الحديث عن الصدام بين المجموعات التى تتمثل فى الحروب .

واخيرا : فلا نستطيع ان نستخدم مزيدا من العقلانية كاسلوب للتقدم . فزيادة المعرفة عن الاسباب والاثار بالنسبة لقوانين الطبيعة والتاريخ تشجع بلا شك السلوك الانسانى الرشيد . ولكن الانسان مشرب بالميل التى تتساوى مع العقلانية ايضا . وقد كشف فرويد عن التأثير القوى للاشعور ، كما تبين (بارينو) كيف ان الكثير من الفكر الانسانى تطفى عليه عواطف غير منطقية . ولم يستطع اى فرد حتى الان ان يقدم 'سبابا صحيحة لتوقع ما اسماء (هيوم) سيادة العاطفة على العقل بحيث يمكن عكسها الى الابد .

والخلاصة ان المفاهيم الاربعة التى تضم فكرة التقدم تمثل رغبة مأمولة اكثر مما تمثل حقيقة . وعلى ذلك ، فان فكرة التقدم اذا قوبلت بمفهوم التقدم لا تمثل الا خرافة وعلى ذلك فانها ترفض - بحق - كمنظريه اجتماعية .

وبينما نرى ان لعلماء الاجتماع مايرر رفض فكرة التقدم فانهم مخطئون - فيما ارى - فى تكرارهم جدوى المفهوم فى التحليل الاجتماعى او اعتباره اسلوبا فى تقويم دلالة البحوث الاجتماعية .

وابتداء ، فان هذا المفهوم واقى . فالتقدم بيان ظاهر للتجربة الانسانية المشتركة عندما يضع شخص ما لنفسه او لمجموعة هدفا (مثل ان يقترب من مستوى التعادل فى لعبة الجولف او تخفيض معدل التضخم ، ويستطيع ان يحدد موضوعيا ما اذا كان هناك تحرك نحو الهدف . واكثر من ذلك ، فان التقدم او الرقبة فيه مبدأ نشط للعمل الانسانى لانه يعود الى الميل الداخلى فى الكائنات الانسانية لتحسين مستقبلها وللتقدم الى وضع افضل . ولما كان هذا التقدم ليس محتوما ولكنه - كما قال « جون ديوى » وهو يردد صدى قول « ماركس » - نتيجة موجهة . وتعتمد الكائنات العضوية فى المحيط البيولوجى على تغيرات المورثة فى تطورها وعلى الانتقاء الطبيعى . وفى المحيط الاجتماعى فانها القدرة الانسانية على الابتكار وغيرة الارتباط التى عرف بها « بارنو » ميل الانسان الراسخ للتعامل مع الاشياء التى تحدد تطوره ، وهناك اكثر من مسحة من الصدق

فى تعجب « سونبرن » الشعرى : « لجد للانسان فى الاعالى ! اذ ان
الانسان سيد الاشياء » .

والتقدم مفهوم قيمى ، ولكن لا ينبغى ان نخشى هذا . فالتقويم
يستند الى المقارنة ويتوفر لنا الكثير من المستويات المقبولة اجماعيا بالنسبة
لهذا الهدف . ومع انى لا استطيع ان ادخل فى التفصيلات هنا ولكنى
اعدد ببساطة بعض الاهداف المرغوبة التى لدينا بالنسبة لها اساليب
موضوعية للمقارنة : فاعلية الاداء ، مدى توفر الاختيار فى البضائع الموجودة
والتى يمكن الحصول عليها ، الخدمات والقيم ، الظروف التى تجعل من
المستطاع تحقيق الامكانيات الكامنة وبالطبع نحو المعرفة ، وعلى ذلك فانه
يمكن معالجة التقدم معالجة علمية .

ومن ثم فان رؤية المؤسسين تستند الى اساس سليم وتشمل عهدا
راسخا بتطوير النظرية الاجتماعية . ومع التركيز على الاتجاه نحو التقدم
فان مدى الموضوعات التى يمكن لعلم الاجتماع وينبغى عليه ان يبحثها كبير
جدا . وسأذكر مشروعين بعيدى المدى سبيل التوضيح . احدهما
اكتشاف الوسائل الملائمة لتوفير ظروف مؤاتية تستطيع الكائنات الانسانية
فى ظلها ان تعيش فى صحة عقلية تتوفر فيها الرضا والابتكار . والمشروع
الآخر هو اكتشاف الادوات الاجتماعية التى تيسر بشكل متزايد تلويب
التوترات الاجتماعية ومنع حدوثها .

خطوات تقنية مستقبلية فى النظرية الاجتماعية :

لم تمس الكثير من ملاحظاتي حتى الان عن مستقبل النظرية
الاجتماعية الا موضوع الشكل العام الذى يمكن ان تتخذه وقد استخلصت
عن ذلك ان نوع الصياغة التى تصل اليها النظرية الاجتماعية سوف تحدد
اهدافها بما يتلاءم مع طبيعة موضوعاتها وليس من خلال الاهداف التى
وضعت للعلوم الطبيعية . وليس من المعقول ان ننتظر ان تكون الاضافات
الجديدة الى العلوم الاجتماعية فى مثل مستوى !ضافات نيوتن والينشتين
الى العلوم الطبيعية .

واود ان ابرز الآن مجالا اتوقع ان تحدث فيه تطورات كبرى
فى المستقبل يتقدم علم ما بان يكون دائم اليقظة الى مواضع علم اليقين
فيه والافضل ان نقول اسرارة ويتصل اكثر هذه الاسرار أهمية بجوهر
مادة العلم . ذلك نجد ان الفيزياء شغلت من قبل بسر الفواه والبيولوجيا
بسر الحياة وعلم النفس بالطبيعة الخفية للعقل والشعور . والسر الذى
يجابه علماء الاجتماع هو طبيعة الاجتماعى .

وكخلفية لهذا السر فاني اشير الى ان الافتراض الرئيسى للنظرية الاجتماعية هو قضية اعتماد بقاء علم الاجتماع علما مستقلا ومنفصلا على حقيقة ان الحياة التى يشارك فيها الافراد الذين يجتمعون ويتفاعل كل منهم مع الآخر يولد فئة خاصة من العوامل التى تعمل كمحددات للسلوك الانسانى .

وتعين هذه العوامل فى نطاق حدود قابلة للتخصيص طبيعة حالات معينة تظهر فيها سمات أخرى أو تحدد بعض مابلاحظ من تغيرات فى هذه الظواهر وبعبارة أخرى تعمل العوامل الاجتماعية كاسباب أو كمتغيرات مستقلة وهى عوامل وثيقة الصلة فى شرح الظروف والاحداث .

ويستنتج من ذلك ان علم الاجتماع يتقدم من خلال تأكيد هذه العوامل واكتشاف صلتها بجوانب أخرى من المواقف المشككة والتعميمات التجريبية التى يتوصل اليها فى هذا البحث هى المادة التى تبنى منها انشاءات نظرية صالحة للتطبيق بصورة علمة .

وهذا هو الاتجاه الذى جرى فيه المسار الرئيسى لعلم الاجتماع منذ كونت فقد تجمعت الدلائل باستمرار وانتظام منذ نحو مائة عام للدلالة على ان عناصر الوسيط الاجتماعى تؤثر فى اعمال البشر وان الاتجاهات الجمعية تؤثر فى المجتمع وتحدث التغيرات بسبب ما اسماه تحولات اجتماعية . ولكن كيف تمارس العوامل الاجتماعية تأثيرها ؟

وبأى الاساليب يؤثر التشكيل الاجتماعى على تفكير الانسان وعمله ؟ وكيف يصبح القهر الاجتماعى فعالا ؟ وكيف تتكون قوة المجموعة ؟ ولم نجد كل هذه الاسئلة عن الطبيعة المتأصلة فى الاجتماعى الاجابة عليها حتى الان . وهى تعكس السر الذى يجابه علماء الاجتماع ولم يجد اجابة مقنعة .

وقد افترض وورثيام وجود حالة من الديناميكة الاجتماعية ومن تيارات الطاقة الاجتماعية حتى تمكن لتعليل ظواهر مثل آثار الدرجات المختلفة من التماسك الاجتماعى لما يسمى « مناخ الراى » والعقل المزدحم ، والارادة العامة « روسو » وظواهر مثل العقلية الثقافية « سوروكين » والظروف المحيطة « يارسون » او اكتشافات « نسبت » عن طبيعة العقد الاجتماعى ، ويمكن ان اضيف ايضا ان تعديلات سلوك مجموعات من الناس أكثر من تعديلات افراد الحمام او الانسان أكثر ، تفترض سلفا قوى اجتماعية تؤدي دور الظروف المؤثرة .

ويتضمن افتراض « دوركهيم » تشبيه المجتمع بمجال كهرومغناطيسى له وجوده الموضوعى الخاص به . مستقلا عن الجزئيات المشحونة التى أوجدهه اصلا ونيس ككائن مضموى . وسوف يكون الوسط الاجتماعى مثل هذا المجال ويمثل الاشخاص المتفاعلون الجزئيات المشحونة . . ولكننا لم ننجح حتى

«الآن فى تدعيم هذه المقارنة باكتشافات واضحة لها خواص نفسية فى مجال الديناميكية الاجتماعية .

ولكننا لا نبحت - الآن - حتى مثل هذا الاستكشاف . فقد تخلى أغلب علماء الاجتماع عن الخط الذى اتبعه (دوركهايم) واتخذوا افتراضات بديلة ، ولكن هل تكشف هذه الافتراضات عن سر « الاجتماعى » .

والافتراض السائد اتباعا لتقليد « كولى ريمد » هو ان المجتمع والفرد ليسا الا وجهان لعملة واحدة او بتحديد ادق فان الاجتماعى موجود بداخلنا واحد مظاهر طبيعتنا ولو ان المجتمع يبدو انه خارج عنا ويحيط بنا . وبناء على ذلك فان الاجتماعى فى داخلنا يتكون من استعدادات ليعمل او يمتنع عن العمل فى ظل انماط معينة غرست فينا من خلال عملية الاستدخال وفوق ذلك تعتبر الاشكال الفعالة الوحيدة .

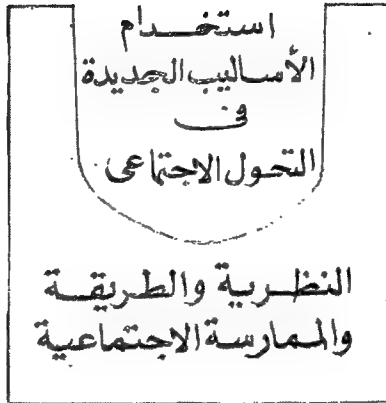
وفوق ذلك تعتبر الاشكال الفعالة الوحيدة من الطاقة فى الشئون الانسانية هى النشاط النفسى للعقول الفردية والطاقة الفيزيائية لاجسامهم ، وعلى ذلك فان كل التفسيرات للسلوك الانسانى فى التحليل النهائى هى فيزيائية نفسية وان الجوهر الاساسى للنظرية الاجتماعية يختصر الى افتراضات فى علم النفس .

ولهذا الافتراض المزية المشكوك فيها من وضع عبء الفكر الخلاق فى النظرية الاجتماعية على اكتاف علماء النفس الاجتماعيين . ومع ذلك ،

فانه ينبغى ان يكون واضحا ان هذا لا يحل فى الحقيقة لغز الاجتماعى ولكنه يكتفى بان يسميه تحت بساط يسمى « الاستدخال » حيث يختفى عن النظر لان طبيعة الاستدخال لا تقل فى طقوسها عن طبيعة الاجتماعى . ولا يتوفر لنا الا فكرة غامضة عما يحدث فى داخلنا وكيف يعمل المفع وآى الاجهزة تختفى فى الصندوق الاسود للنفس الانسانية . واذا قلنا على

سبيل المثال ان الناس يتوافقون مع المعايير لانهم استدخلوها فمعنى ذلك أننا نرتكب خطأ لان قوة القهر التى تتمسك بالمعايير لا تفسرها حقيقة إنها قد استدخلت وتقبل معيار ما لا يفسر بأى حال تأثيره الرابط .

وعلى ذلك لا يزال السر باقيا واتنبا بان الحاجة الى الكشف عنه سوف تتمتع مع الوقت وسوف يتحمل أكثرنا موهبة المزيد من الجهد . لم يقدم شخص ما بانوبة الكبرى اخيرا ويحدث نوع الثورة التى تحدث عنها «توماس كون» التى سوف ترتفع بالنظرية الاجتماعية الى مستوى جديد اعلى فى الانجاز . انى اتطلع الى المستقبل بثقة لارى وثبات لاشرافة البديهة .



الفت الجمعية السوسيولوجية (نسبة للسوسيولوجيا أو علم الاجتماع) لجنة خاصة باسم « لجنة البحوث » لدراسة مسألة اختلفت فيها الآراء حول استخدام الافكار والأساليب المعاصرة الجديدة في عملية التحول لاجتماعي .

ولم تتوصل اللجنة الى حل لهذه المسألة الخلافية ، نظرا لان انطباع المتعدد للجنة المذكورة يهيء فرصا لمعلومات متعارضة لم تستغل استفلا كافيا . وسنحاول في هذا المقال تحديد هذه المسألة الخلافية ، واقتراح الوسائل لجعلها اكثر فائدة من الناحية السوسيولوجية .

واول ما نبدأ به هو الكلام على ذلك الاطار النظري المتين البناء الذي تم اختياره على نطاق واسع ، ولقى قبولا من جانب السوسيولوجيين لاكثر

بقلم : أولف هميلسترا ند

استاذ علم الاجتماع بجامعة أيسلا ، بمعهد علم الاجتماع ،
بالسويد ورئيس الجمعية السوسولوجية الدولية .
وأحدث مؤلفاته كتاب الفقه بالاشتراكية - ثلاثة مؤلفين
منوان « ماوراء رأسمالية الرفاهية : القضايا ،
والمنشركون ، والعوامل فى التحول الاجتماعى .

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلسة الاولى للثقافة . وسابقا ،
رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم .

من عشر سنوات ، لانهم اعتبروه اكثر الخطط فائدة فى دراسة مختلف
المراحل فى عملية الاتصال الجماهيرى منذ ان نشر « اليهود كاتز » و « بول
لزارسفلد » كتابهما الرائد بعنوان « التأثير الشخصى » (١٩٥٥) .

وقد صيغ هذا الاطار فى الاصل لتفسير انتشار الاراء على مرحلتين
فى عملية الاتصال الجماهيرى ، ثم توسع فيه دارسو نشر الافكار والاساليب
الجديدة ليدخلوا فيه طريقة توصيل الافكار الجديدة ونشر الاساليب
التكنولوجية مثل الاسمدة الكيماوية والالات ، واجهزة الراديو ، ونشر
الافكار الجديدة مثل فكرة التعليم النظامى فى البلاد والطبقات المتخلفة
التي لم تنقل فيها مثل هذه الافكار والاساليب . وقد اقترن هذا المنهج
بفكرة « العصرية او التعصير » (ادخال الاساليب والافكار العصرية) فى
دراسة دانييل ليرنر ، الرائدة بعنوان « زوال المجتمع التقليدى »
(١٩٥٨) .

وكان المعتقد ان انتشار الاساليب الجديدة ، واشكال التنظيم ،
وانتكنولوجيا فى البلاد المتخلفة يؤدى الى التحول الاجتماعى فيها ويجعلها
اقرب الى الروح المعاصرة اى اكثر اصطفاغا بالصيغة الغربية .

المسألة الخلافية :

تتألف المسألة الخلافية من مجموعة من المفاهيم ، والفروض ،
والنتائج التجريبية الثابتة . ومن الممكن بالطبع تحسين هذا الاطار بالزيد
من البحث . ومع ذلك فان 'الاساس الذى يقوم عليه هذا الاطار سليم
فى جوهره . وقد دل البحث التجريبي على ان انتقال الافكار من اعلى الى
ادنى فى عملية صبغ البلاد بالصيغة المعاصرة كان ابطا واقل مما كان متوقعا
فى بعض الحالات ، وان هذه العملية قوبلت بالمقاومة فى بعض الاحيان .
ولكن عمدة المقاومة زادت من حدة المسألة الخلافية ، وذلك بالارادة مسائل
وفروض جديدة قابلة للبحث والمناقشة حول الظروف التى تدفع الناس
الى مقاومة 'التحول الاجتماعى . وقد ادى البحث فى مثل هذه المسائل
وهو البحث الذى اجراه اخصائيون اكفاء فى علم الاجتماع ، وفى علم
الاجتماع النفسى - الى زيادة معلوماتنا عن طريقة التغلب على مقاومة
التحول الاجتماعى .

على ان السوسيولوجيين لم يرضوا عن هذا الاطار الكبير . ويبدو
ان عدم رضائهم لا يرجع الى اسباب علمية ، بقدر ما يرجع الى اسباب
ايدولوجية ، ولكن الطابع الايدولوجى للمسألة الخلافية تعدل قبوله لدى
الذين تشبعوا بفكرة السوسيولوجيا الخالية من القيم . بيد ان الفترة
تم فيها ذلك غلب عليها تسييس علم الاجتماع اى اصطفاغه بالصيغة والقيم
السياسية التى ادخلها عليه بعض علماء الاجتماع بالدول النامية ، وكان
من نتيجة ذلك ان اكتسحت - فى السنوات التالية - موجة جديدة ما بقى
من مقاومة للتحول الاجتماعى بطريقة اكثر فاعلية من المحاولات الكثيرة التى
بذلت لنشر استخدام الاسمدة الكيماوية عن طريق « الفلاحين التقدميين » .
فى المناطق الريفية المتخلفة . وصار واضحا ان ما اثمر من الناحية السياسية
والايدولوجية كان مثمرا من الناحية العلمية ايضا ذلك ان تطبيق علم
الاجتماع بمفهومه الغربى الضيق على آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حال
دون نشر الاساليب العلمية المناسبة . ولذلك فتح استبعاده - حتى ولو كان
الباسع على ذلك الاستبعاد ايدولوجيا - آفاقا جديدة من البحث
الاجتماعى .

وجدير بالذكر ان الذين عارضوا « طريقة نشر الاساليب والافكار
المعاصرة » (سنسمى هذه الطريقة منذ الان فصاعدا باسم « طنا » من
باب الاختصار) لم يرتابوا بوجه عام فى صحة النتائج التى توصل اليها

انصار هذه الطريقة ، كما لم يرتأوا في وجود افكار واساليب عصرية جديدة وانتشارها . والحق انه اذا كانت قد ظهرت بعض الشكوك حول الانتشار الفعلي لبعض الافكار الجديدة فانما كان ذلك نتيجة البحوث التي اجراها انصار « طنا » انفسهم مثل ايفريت روجرز واعوانه الكثيرين .

ولكن الذي ارتاب فيه معارضو « طنا » هو مباني بعض المفاهيم مثل « تعصير » التحول الاجتماعى ، ومقاومة هذا التحول . واعتقد انه من الانصاف ان نقول ان لفظ « التعصير » كان اصطلاحا بغيضا من الناحية السياسية لدى معارضى « طنا » وان كان من عبارات التكريم والتشريف لدى انصار هذه الطريقة في اوائل السبعينيات .

وليس الميل او البغض السياسى مجرد امر عاطفى لا صلة له بالواقع . ذلك لان الواقع هو ان « العصرية » كما يراها علماء الاجتماع فى البلاد النامية هي « زيادة التبعية للاستعمار الجديد » اى تركيز السلطة والثروة فى ايدي الصغوة المختارة والقلة الممتازة التى توصف « بالتقدمية او الديناميكية » ، واشتداد الصراع الطبقي والقومى ، وهدم الانماط التقليدية للاخلاق الاجتماعية ، والاستعاضة عنها بالتكالب والتنافس الشديد على الثروة النادرة ، مما يؤدى الى زيادة حرمان الجماهير وتجريدتهم من الوسائل الاجتماعية المعاونة التى سبق ان اتاحت لهم اسباب التغلب على ظاهرة الفقر والاقطاع قبل عهد الاستعمار .

وحتى مع هذه النظرة الضيقة الى العصرية — تلك النظرة التى تختلف اختلافا بينا عن النظرة الغربية الرفيعة الساذجة ذات البعد الواحد ، الداعية الى ادخال اصلاحات متوالية وناجحة — تبدو مقاومة التحول الاجتماعى امرا معقولا ، لا نوعا متخلفا من المقاومة العنيدة ، كما يزعمون !

وتتجلى المسألة الخلافية فى ان انصار « طنا » يرون فى التحديث (= ادخال الاساليب والافكار الحديثة ، وهو مرادف للعصرية او التعصير) حلا لمشكلات ذا طابع تكنولوجى او تنظيمى او مثالى . وهذا الحل يأتى من « الخارج » او من « أعلى » او من « المركز » ، فى حين ان معارضى (طنا) يرون ان التحديث لا يجوز ان يأتى من أعلى او يفرض من « المركز » على المحيط (= عامة الشعب الذين يقفون على محيط دائرة المجتمع) ، وان عملية التحديث لا تتطلب العمل على نشرها فقط بل تتطلب ضرورة ادراك الشعب للمشكلات التى تواجهه ايضا ثم قيامه بابتكار الاسلوب المناسب لحل هذه المشكلات . ومن هنا يتضح ان التحديث هو نهاية العملية لابتدائها ، اى ان عملية التحديث تتطلب زيادة وعى الجمهور بمشكلاته الحقيقية ثم العمل على حلها من اسفل لا من أعلى . وهذا هو جوهر الخلاف بين انصار « طنا » ومعارضيه .

هذا . والفرق بين الذين يرون ان الاصلاح يجب ان يأتى من أعلى والذين يرون انه يجب ان يأتى من أسفل هو ان اصحاب الراى الاخير يرون ان الحلول التى يقدمها اصحاب الراى الاول هى حلول لمشكلات غير تلك التى يواجهها عامة الشعب ، كما انهم يرون ان هذه الحلول لا تتلاءم مع المشكلات . ولذلك فان المسألة النظرية والمنهجية والعملية الحاسمة فى هذه النقطة هى كيفية تحديد ومعالجة درجة التلاءمة بين المشكلات والحلول المقترحة لها فى عمليات التحديث والتجديد الهادفة الى تحقيق التحول الاجتماعى . . وواضح ان الخلاف بين هذين المنهجين قد يسر لنا اكتشاف وتحديد هذه المسألة النظرية والمنهجية الهامة .

والمشكلة النظرية المتصلة بهذه المسألة الخلافية هى ان كلا من الطرفين ينجح الى المهنج الذاتى (= غير الموضوعى) او التالى فى تفكيره - اذا اردنا استخدام اصطلاح ماركسى شائع . فأنصار « طنا » يركزون كثيرا على القيم والاتجاهات المتصلة بانتشار الامطار ومقاومتها ، ومعارضو « طنا » هم ايضا « ذاتيون » لتركيزهم على الوعى الذاتى بالمشكلة وما يترتب عليه من ضرورة العمل على حلها . ولكن عملية التحويل الاجتماعى هى عملية مستقلة الى حد كبير عن الإرادة الذاتية والرغبة البشرية كما يعترف بذلك الماركسيون وغير الماركسيين على السواء . ويلاحظ ان عددا كبيرا من الاعمال الفردية كثيرا ما تسفر عن نتائج لا يرغب فيها أى فرد او - على الأقل - لا يرغب فيها الناس كلهم او جلهم ، حتى ولو كانت العوامل الذاتية ذات اثر حاسم فى تحديد مصير العمل الفردى فى نطاق اختيارات او قيود معينة ومن عادة الناس انهم لا يفكرون فى النتائج العامة او الاساسية التى تترتب على اعمالهم عندما يركزون معظم اهتمامهم على الاساليب الجديدة التى يريدون استخدامها .

التغيير الذى طرأ على طريقة نشر الافكار والاساليب الجديدة

أول ما لاحظته فى هذا الصدد هو أن كلمة « التحديث » (الافكار والاساليب العصرية الحديثة) كادت تختفى من مقالات انصار « طنا » فى اجتماعات لجنة البحوث ، مع بعض الاستثناءات الهامة . وعلى كل حال يمكن اسقاط هذه الكلمة من طريقة « طنا » والابقاء على العنصر الاخر من هذه الطريقة ، وهو عنصر النشر . صحيح أننا باسقاط هذه الكلمة نضحى بالقيمة الايجابية التى التصقت بكلمة التحديث ، ولكننا - فى الوقت نفسه - نتخلص من العبء العاطفى السلبى الذى يزداد التصاقا بها . وفى وسعنا ان نواصل دراسة الآثار الاساسية للنشر بطريقة علمية ، دون ان نضمن هذه الدراسة شيئا عن التغييرات الاجتماعية الكبرى التى تشير اليها كلمة « التحديث » ويتخلل هذا بوضوح فى العلوم الاجتماعية حيث يفتق مجال البحث عندما نتخلل عن فكرة كبيرة لاسباب قوية ، فلا نجد

ما نقوله عن التغييرات الاجتماعية الواسعة التي تشير إليها هذه الفكرة صحيح أننا نتوقى سهام النقد باستقاط هذه الكلمة ، ولكن مجال البحث يضيق أيضا ..

وكما سبقنا الإشارة توجد استثناءات هامة لاستقاط كلمة التحديث منها ان هذه الكلمة عاشت مدة اطول في المقالات التي وردت الى اللجنة من 'وربا الشرقية' . وفي حدسي (= ظني) ان السبب في ذلك يرجع الى ان فكرة التحديث هي اكثر ملائمة للنظم السياسية والاقتصادية المركزية التي تضطلع فيها الدولة والجهزة الادارية (المركز) بتحسين احوال الحياة الانسانية (في المحيط) ، كما هو الحال في الدول الاشتراكية ، وذلك لان هذه الفكرة تركز على المؤثرات الصادرة من الخارج او من المركز لامن المحيط ..

ولكن الملاممة بين فكرة التحديث والنظم السياسية المركزية ليست سوى مظهر واحد من شيوع هذه الافكار في الدول الاشتراكية . ومن المظاهر الاخرى مظهر لا يتصل بالصادر المركزية لعملية التحديث ، وانما يتصل بنتائجها . ذلك ان التحديث ادى في البلاد الاشتراكية من حيث الرفاهية الى نتائج اكثر قبولا مما ادى اليه التحديث في البلاد النامية بل في بعض البلاد الرأسمالية .

وقد يفترض على حدسي هذا بان السوسيولوجيين الامريكيين كانوا اول من نادى بفكرة التحديث ، ولكننا نقول ان المركزية هي ايضا من ابرز سمات تطور الرفاهية الرأسمالية في المجتمع حتى وان كانت المركزية السياسية اقل وضوحا في الغرب الرأسمالي . يضاف الى ذلك ان فكرة التحديث في الغرب ظفرت بحافز قوى من جراء الاهتمام بتقديم المعونة للبلاد النامية - تلك المعونة التي تقدم - بلا شك - من المركز الى المحيط ومن ذلك يتضح ان حدسي المشار اليه لا يفنده نمو فكرة التحديث في الغرب ، وانما يصبح اعم لانه لا يصدق على المركزية السياسية وحدها . ومع ذلك فان قصدي الاساسي يختلف عن ذلك ، وهو ان النقد الموجه الى فكرة التحديث واستقاط هذه الكلمة ذاتها لم ينشأ في الدول الاشتراكية وانما نشأ في الغرب ، وبخاصة في محيطه المتخلف .

وهناك مسألة نظرية لا بد من ذكرها هنا وخلاصتها ان ظهور معارضة واضحة لطريقة « طنا » في البلاد الرأسمالية وبخاصة في « المحيط » يمكن تفسيرها بانها انعكاس لتناقض الرأسمالية بالقياس الى نظام « اشتراكية الدولة » المعاصرة ذلك ان تناقضات النظام الرأسمالي - وبخاصة عندما يقترب بالديمقراطية المتعددة او - على الاقل - بايجاد محال للمعارضة بخلق مزيد من القضايا الجديدة ، ويفسح مجالا اكبر لعلم الاجتماع النقدي وبالتالي لمعارضة طريقة سائدة مثل طريقة « طنا » .

ولكن ما اقله انما هو سوسولوجيا حدسية السوسولوجيا ويبقى بعد ذلك ضرورة تأييد التجارب لمثل هذا الحدس - التجارب المبينة على قراءة النصوص السوسولوجية المتعارضة قراءة اوسع نطاقا مما ادعى اننى استطعت القيام به !

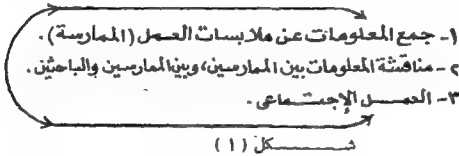
بحوث العمل - اطار للبحوث او العمل ؟

نوهنا فيما سبق بان الجمع بين اثارة الوعى (اى رفع الشعور الى مستوى اعلى من الوعى والتجربة الشخصية) والعمل يشكل الاساس الذى تقوم عليه نظرية الممارسين لطريقة « طنا » وترتبط هذه النظرية بالميل النهجى نحو بحوث العمل المشتركة . وجدير بالذكر ان طريقة بحوث العمل هذه لا تشبه طريقة كورت لوين (الفصل ١٢ ، ١٩٤٨) التى تففى بتطبيق نظرية مقررة على مشكلة قائمة بالفعل . اما بحوث العمل المشتركة فهى مجموعة غير منفصلة من النظرية ، والبحث ، والممارسة ، تتميز باجراء الحوار بين الممارسين والباحثين على نحو ينير الطريق امام الفريتين لفهم معنى العمل المراد ، ويؤدى فى النهاية الى زيادة استقلال الممارسين عن الباحثين كما يؤدى الى التحرر من ربة الاعتقاد بحتمية نظام الكون الذى هو موضع الشك ، ومقيد لحرية العمل . وهذه الطريقة تتنافى تماما مع بحوث العمل عند لوين حيث يتخذ الباحث قراره مقدما ويطبق هذا القرار على المشكلة القائمة ، وحيث تعالج عملية صنع القرار تجريبيا طبقا لنظرية اجتماعية - نفسية معينة تعطى نتائج مقررة من قبل ، ويمكن حينئذ كتابة تقرير عنها فى المجلات العلمية المحترمة . ويمكننا ان نطلق على بحوث العمل المشتركة اسم « بحوث العمل المبينة على اساس المناقشة وتبادل الآراء خلافا لبحوث العمل التى ذكرها ومارسها كورت لوين واتباعه .

وفى بحوث العمل المشتركة القائمة على اساس المناقشة وتبادل الآراء لاتحدد اهداف العمل مقدما بواسطة الباحثين وانما تتحدد بواسطة الممارسين انفسهم . ومهمة الباحث هى المساعدة على توضيح هذه الاهداف وما يتصل بها من الظروف والمعوقات ، وذلك فى حوار بناء مع الممارسين انفسهم توجه فيه الاسئلة المتتابعة على طريقة سقراط ، وفيما يتعلق بتقارير البحوث - اذا تحققت على الاطلاق - فانها تأخذ - عادة - شكل البيانات الوصفية التحليلية العملية الخاصة بالمناقشات والعمل ومعوقاته ونعالجه والاشطاء المرتكبة والمكتشفة فى اثناء العملية والتى يستفاد بها فى تحسين فهم الموقف والقيام بمعمل آخر . والهدف من بحوث العمل القائمة على المناقشة بين الباحثين والممارسين هو تمكين الناس من اسماع صوتهم وابداء رأيهم كما اقترح باولو فريير .

ومن مشكلات بحوث العمل . البنية على المناقشة ان الحافز عليها كثيرا م' يتضمن اعطاء اولوية لاعداد تقارير عن البحوث اقل من الاولوية التى تعطى لاسماع الناس صوتهم ، وبدانهم رأيهم . ولذلك يبدو عسدد المشروعات اكبر من عدد التقارير المكتوبة عنها . ومن المشكلات الاخرى الظروف السياسية فى بعض الدول حيث ينظر الى القوم الذين يسمعون صوتهم ويبدون آراءهم على انهم قوم مشاغبيون ان لم يكونوا خطرين من الناحية السياسية . ولذلك فان تقارير البحوث تعرضهم لالوان السكبت و'لتمع .

وقد وصفت بحوث العمل فى ابحاث اعددها ارلاندو فالس لوردا (١٩٧٧) وهينز موزر (١٩٧٧) وسألخص هنا باختصار بيان موزر بدلا من مقال فالس بوردا الفلسفى ، لان موزر استطاع ان يلخص افكاره فى رسم بياني مختصر يساعد على توضيح الفكرة (شكل ١) .



شكل (١) خطوات بحوث العمل القائمة على الحوار
(نقلًا من موزر (١٩٧٧ ، ص ١٤) مع تعديلات يسيرة لانداج بعض شروحه) .

والمقصود بجمع المعلومات الموضح فى اعلى الشكل هو تهيئة المسرح للمعبلة كلها اعنى تهيئة اطار المحادثات والمناقشات بين الممارسين والباحثين . والمعلومات المناسبة لهذا الغرض هى مجموعة المعلومات المحلية واليومية - اى المتصلة بالتاريخ المحلى ، والنظم والقوانين المحلية ، والاحداث التجارية ، التى يعرفها الممارسون المحليون او يمكن الحصول عليها بالجهود الذاتية . ولكن المعلومات الاساسية الواسعة من احوال المقاطعة والامة يمكن ان تكون ضرورية ايضا لا دراك طبيعة المشكلات التى يجب الوعى بها والعمل على حلها . .

اما الطريقة الواجب اتباعها فى هذا الباب فهى ضرورة الاعتماد على الحقائق اليقينية ، والجداول الاحصائية . .

وجدير بالذكر انه لا جدوى من اجراء الحوار او المناقشة بشأن اساليب الانتاج السائدة ولا مع ملاك الاراضى الاقطاعيين ، ولا مع السلطات القومية المسيطرة ، ولا مع اتحاد المنتجين الذين اتفقوا فيما بينهم منعا

للمنافسة . ومن العبث كذلك أن يشترك الإنسان فى حوار مع خصومه فى العمل . وصحيح أن مثل هؤلاء الخصوم هم مصدر هام للمعلومات فى المحاولات الاولى لوضع اطار لاثارة الوعي بالمشكلات والعمل على حلها . ولكن جمع المعلومات عن الخصوم بطريق الحوار لايجدى نفعاً . . ومعلوم ان شروط الحوار الحقيقى لا يمكن أن تتوافر بين المتخاصمين . وفى وسع الانسان ان يتجاذب اطراف الحديث مع شخص معارض غير معاد . ولكن المعلومات عن شخص معاد لا يمكن التوصل اليها الا بالرجوع الى تاريخه الماضى او التقارير المتاحة عن مثل هؤلاء الاشخاص . ومن الممكن اللجوء الى التجسس عليهم ؛يضاً اذا جاز ذلك من الناحية الاخلاقية وقد اكدت بعض هذه النقاط فى بحث سابق (هميلسترا ند) ، ١٩٧٧) . ومن الواضح ان الباحث يقوم عادة فى مرحلة جمع المعلومات بدور اكبر من الممارسين المحليين ، وان كان من الضروري اشراك الممارسين فى البحث عن حصة اكبر من المعلومات . ولكن الوقت لايسمح عادة للباحث الاصلى بالتوصل الى مثل هذه المعلومات العريضة . واقصى مايرجوه المرء فى هذه الحالة هو الحصول على التقارير المتاحة والتحليل التتوى للبيانات والمعلومات المتوافرة .

ومع ذلك فانه يمكن - بل يجب عادة - اجراء المزيد من البحث الاصيل للحصول على المعلومات المحلية . وفى وسع الممارسين المحليين ان يشاركوا فى العملية بمعلوماتهم المحلية بحيث تبدأ عملية اثاره الوعي فى المرحلة الاولى أى مرحلة جمع المعلومات .

وفى المرحلة الثانية - كما هو مبين فى الجدول (١) - تستخدم المعلومات التى تم التوصل اليها كاطار للمناقشات والمجادلات وتوضيح العقبات والاهداف فى حوار حر بين الممارسين من جهة وبينهم وبين الباحثين من جهة اخرى . والهدف من ذلك هو التوصل الى اتفاق مستنير بين الممارسين حول طبيعة الموقف ، والعمل الواجب ادائه . ويؤكد موزر وجوب تسجيل هذه العملية ووصفها فى وقت واحد مع الانشطة الجارية فى المشروع ، وهى مهمة عويصة ودقيقة فى البيئات التى يمكن أن يؤدى فيها اقشاء المعلومات المتبرة عن هذه العملية الى الاضطهاد والقمع . ولكن ذلك اخف وطأة فى المجتمعات الديمقراطية المتسدة . .

يلى ذلك مرحلة العمل الاجتماعى . وهذه تتضمن فى الغالب اخطاء ، وتغييرات ، ونتائج - طيبة وسيئة - يجب العودة الى جمع المعلومات عنها من اجل القيام بعمل اخر واجراء المزيد من البحث ، ثم الاستفادة بهذه المعلومات فى اعادة تقدير اطار العمل واهدافه . وهذا يمثل اتجاه الاسهم فى الشكل (١)

وعلى الرغم من أن هذا يمثل الاطار العام المتبع في بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار والمناقشة ، فإن الأمر ليس دائما بمنسل هذه السهولة . وأنا لا أفكر هنا في اخطار الاضطهاد الخارجى وأساليب القمع والقهر المتبعة في بعض البيئات السياسية ، وإن كانت هذه الأمور تساعد على تعقيد الموقف ، ولكنى أفسر في مشكلتين داخليتين أخريين تتعلق أحدهما بدور الباحث والأخرى بملاقة الباحث مع الممارسين في المشروع ..

لقد سبق أن بينت أن العمل المحلى قد تعطى له الأولوية على التقارير ونشرها ، وذلك بسبب أهمية دور الممارس وأهمية عمله فى مثل هذه المشروعات ولكن هذه المشكلة ليست وفقا على بحوث العمل القائمة على الحوار ، فحتى فى البحوث التطبيقية العادية قد لا ترغب الجهة التى ترمى البحث دائما فى نشر التقييم العلمى للمشكلة فى تقارير الباحثين وتزداد الصعوبة فى بحوث العمل القائمة على الحوار إذا ازداد الارتباط الوثيق بين الباحثين والممارسين .

وقد حذر تورين (١٩٧٩) من بحوث العمل المشتركة التى اقترحها أرلاندو فالس بوردا والتى يرتبط فيها الباحث بالممارسين ارتباطا قويا بحيث يأخذ بوجهة نظرهم ويعبر عن آرائهم وقال تورين أنه يجب على الباحث أن يتحاشى الارتباط العاطفى مع الممارسين والاندماج معهم بحيث يتخلى عن استقلاله الذاتى الشخصى . ويبدو أن تورين يذهب الى أن من رأى فالس بوردا ارتباط الباحثين بالممارسين ارتباطا قويا ، والتقليل من قيمة البحوث . ولكن هذا غير صحيح إذا أمعنا النظر فى أبحاث فالس بوردا حل هذه المشكلة والتوفيق بين هذين الرايين المتعارضين بمافعله وترنر ، من التفارقة بين تقمص الإنسان للور غيره ، والاخذ بوجهة نظره . وفى بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار يجب على الباحث حين ينغمس فى بحث الظروف التى تحيط بالممارس حين يمارس عمله أن يتقمص دور الممارس فى المناقشات التالية بأن يتخيل وضع نفسه فى مكان الممارس ، مع رفضه فى الوقت نفسه الاخذ بوجهة نظره . وواضح أن هذا يتطلب قدرا كبيرا من ضبط النفس ، كما يتطلب بعض المهارات التعليمية فى تفسير دور الباحث للممارسين حتى يفهموا قواعد اللعبة التى يجب على الباحث اتباعها .

أما المشكلة الثانية فتتعلق بدور الممارسين انفسهم ، لأن البحث يتطلب عدم تعارض المصالح بين الممارسين انفسهم ، إذ يجب أن يشتركوا فيما يواجههم من مشكلات ، وأن تكون أهدافهم متماثلة تقريبا ، والا انهدمت الشروط الأساسية لقيام الحوار بين الممارسين من جهة وبين الممارسين والباحثين من جهة أخرى . ولنضرب لك مثلا يوضح هذه

القضية ، وبيانه انه وضع مشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة في السويد بين مدمنى المخدرات (= الممارسين) وبين الاخصائيين الاجتماعيين (= الباحثين) الذين ادعوا الاشتراك معهم فى بحث مشكلتهم رعاية لمصلحتهم . ولكن سرعان ما تبين ان ثمة خلافات كبيرة ليس فقط بين اجهزة الصحة العامة والاختصاصيين الاجتماعيين ، بل ايضا ، بين الاختصاصيين الاجتماعيين ومدمنى المخدرات انفسهم . وازاء هذه الظروف تعلم على الباحثين ان يتفقوا على رأى واحد واتهم بعض الممارسين الباحثين بانهم يقفون منهم موقف الخصومة ، وبذلك انهار الحوار فاضطر الباحثون الى اختيار احد امرين : اما القيام بمشروع بحث تقليدى دون اشراك الممارسين ، واما الاخذ بوجهة نظر عدد محدود من الممارسين والسير فى المشروع على هذا الاساس .

ومن الامثلة الاخرى مشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة يضم مجموعا تـمـحـلـية من المزارعين على نطاق ضيق ، وعمال زراعيين معلمين . وما ان ظهرت بوادر النجاح حتى اندس بينهم بعض اليساريين المتطرفين الذين زعموا انهم يريدون ختمـة الشعب ، والاشترك فى المشروع ، ولكنهم دخلوا المشروع متشبعين بفكر نشر الاساليب العصرية الحديثة (طنا) وهى الفكرة التى تقضى بفرض الاصلاح من اعلى ، وكان واضحا انهم قرروا مقدما - فى نفوسهم - الخطة التى يرونها فى صالح المزارعين ، واردوا فرضها على المجتمعين ، مما يتنافى تماما مع اهداف المشروع وهو الحوار والمناقشة الحرة بين الطرفين المتنازعين بغية الوصول الى حل للمشكلة يتفقان عليه . وعلى ذلك اصبح من المستحيل مواصلة الاجتماع ، وبدلا من ان يسود الوفاق بين الممارسين حل الخصام والشقاق بينهم ..

وهناك حالات كان الفشل فيها اخف حدة - مثال ذلك تلك المشروعات التى هدفت الى اثارة الوعى وحل مشكلات العمل بين عاملات النسيج فى السويد حيث تعلمر اجراء بحث كامل من بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار بسبب اختلاف وجهات النظر بين العاملات المحليات وزعماء نقابات العمال المحلية والاقليمية . ومن جهة اخرى ، فانه فى مثل هذه الحالات التى تتضارب فيها المصالح بين الممارسين تضاربا لا يتسم بروح المعاداة يكون المنهج المعقول الواجب اتباعه على الباحثين هو اعادة تقييم الموقف وتوسيع اطار الحوار باشراك الممارسين على المستوى المحلى والاقليمى والقومى لتوضيح العقبات والاهداف العامة فى هذا الاطار العريض . على ان اختلاف الحافز بين المستويات المحلية والمستويات العليا ، الذى يحلو الجميع الى الاشتراك فى هذا المشروع يمكن ان يكون عقبة كاداء فى سبيل الاتفاق . ذلك ان الحافز على الاشتراك

فى 'الحوار بين المستويات المحلية قد يكون اقوى منه بين المستويات العليا من التنظيم النقابى .

ومن المحتمل ايضا وجود حالات يفترض فيها حدوث شقاق بين الممارسين انفسهم ، فى حين ان هناك مجالا اوسع للاتفاق بينهم مما هو متوقع . مثال ذلك الاطراف السياسية التى تتنازع على قضايا ايدىولوجية او طبقية على المستوى القومى فى حين ان وجهات النظر بينها متقاربة بشأن تحديد المشكلات وحلولها الممكنة على المستوى الاقليمى والمحلى وذلك بسبب الطابع المادى للمعوس للمشكلات المحلية ، وقرب المسافة بين السياسيين والناخبين وتقلب القضايا المحلية والاقليمية على النزعات الايدىولوجية . وفى مثل هذه الظروف يمكن مواصلة مشروع لبحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار مع الممارسين التابعين لاحزاب مختلفة والدرس المستفاد من هذه الامثلة هو ضرورة اجراء تحليل مبدئى لتضارب المصلح سواء اكان مشوبا بالعداوة او غير مشوب بها ، قبل الاقدام على مشروع لبحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار وذلك لتهيئة المناخ الملائم للحوار بين الممارسين .

ولكى يجب مواصلة هذه التحليل فى المراحل المتأخرة ايضا - مثال ذلك ان مشروعا فى مجال اصلاح الاراضى او احتلال ارض دون مقاومة قد يقضى فى مرحلة متوسطة تخصيص قطع من الارض للأسر المعمدة . ولكن هذا قد يهدم الروح الجماعية ، ويضع - فى الاجل - لتوسط - ملاك الاراضى الجدد تحت رحمة المرابين الذين يمكنهم استعادة الارض لصالح كبار الملاك الغائبين ولكن لو كانت العلاقات المشوبة بالعداوة بين الطبقات تم تحليلها باستمرار ، لكان من الممكن توضيح الحاجة الى الملكية الجماعية للأرض ، بدلا من الملكية الخاصة ، مما يؤدى الى تغيير الاتجاه فى وقت مبكر . .

ويبدو ان الباحثين المشتركين فى مشروعات بحوث العمل المشتركة قد اغفلوا استخدام الطرق المناسبة لتطيل العلاقات المشوبة بالعداوة بين الطبقات . وكثيرا ما يتجه التحليل الماركسى لصراع الطبقات ، فى صورة المعاصرة (انظر - على سبيل المثال ما ذكره اى.او.رايت) الى المجتمعات الصناعية المتقدمة بدلا من المجتمعات الريفية التى تجرى فيها الآن بحوث عمل أساسية . وهنا نجد مثلا آخر لضرورة اجراء بحوث عمل مشتركة للوقوف على مزيد من الحقائق الموضوعية للأوضاع الاجتماعية ، دون التخلّى عن دراسة الجوانب الذاتية لاثارة الوعى بالمشكلات والعمل على حلها .

نهاية الخلاف

ليس من السهل تقديم صورة متوازنة بشكل معقول للطريقتين النظريتين اللتين سبق ذكرهما ، وبخاصة إذا كان الكاتب قد تعاون تعاوناً وثيقاً مع ممثلي أحد طرفي المسألة الخلافية ، كما فعلت أنا نفسي . وإذا كنت قد حلت أعمال ماركس طريقة « طنا » بشكل مستفيض أكثر مما فعلت في تحليل « طنا » فليس ذلك - بالضرورة - تعبيراً عن تحيزي والواقع أن طريقة بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار أكثر غموضاً وتعقيداً من طريقة « طنا » وأقل منها تطوراً من الناحية العلمية . ولذلك فإنها تتطلب مزيداً من البحث ومجالاً أوسع للمناقشة . ولما كنت أنا شخصياً لم أقم بمشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار ، فإن مثل هذا النوع من البحوث يشد انتباهي ، ولكنه في الوقت نفسه يحير قوادي لما يشوبه من تعقيد وقصور .

ومن ناحية أخرى يجب عدم المبالغة في مسألة الخلاف بين الطريقتين لأنني أرى نقاطاً معينة من الالتقاء بينهما . ومن دلائل هذا الالتقاء الإسقاط الجزئي لفكرة التحديث من طريقة « طنا » . . ويمكننا أن نجد تعبيراً أقوى عن هذا المعنى في بحث أعدده نيلز رولنج ، وجوزيف اشكروفت ، وفريد وتشيج (١٩٧٤) . وجدير بالذكر أن رولنج تعاون بشكل وثيق مع إيريت روجز الذي هو من كبار أنصار « طنا » على أن هؤلاء المؤلفين قبلوا في بحثهم نقرة « طنا » التقليدية رأساً على عقب . والدليل على ذلك أن العمل الميداني الذي سجلوه في تقريرهم لم يعتمد على فكرة مريان التحول الاجتماعي من أعلى إلى أدنى عن طريق ما أسموه « الفلاحين التقدميين » ، ولكنه تناول الطبقات « المتخلفة » غير المتقدمة من سكان المناطق الريفية بأفريقيا مباشرة ، وتبين لهم أن معدلات اقتباس الأساليب والافتكار الحديثة كانت بالنسبة لهؤلاء الفلاحين « المتخلفين » أعلى بكثير منها بالنسبة للفلاحين « التقدميين » ، ثم تبين ثانياً أن « مقاومة التغيير » جاءت من أعلى لا من أدنى ، إذ أن الفلاحين التقدميين وجدوا: فيما يبدو أن اقتباس الفلاحين « المتخلفين » للأساليب الحديثة مخالف لطبيعة الأشياء لأنه لا يتفق مع طبيعة النظام الطبقي السائد . ولذلك لقي التقدم الاجتماعي بين أوساط الفلاحين المتخلفين مقاومة كبيرة من جانب الفلاحين التقدميين الذين هم أحسن منهم حالا .

وعلى الرغم من أن الطريقة التي اتبعها هؤلاء المؤلفون بعدما تكون عن طريقة البحوث المشتركة القائمة على الحوار فإن فكرتهم عن مجيء التحول الاجتماعي من أسفل جاءت قريبة جداً من فكرة أرلاندو فالس بوردا وغيره من المؤيدين لفكرة البحوث المشتركة .

ومن الأبحاث الهامة الأخرى ، بحث فان دى قال وآخرين (١٩٧٨) ،
الذى يشير الى مجالات أخرى من الالتقاء بين الطريقتين . فقد أوضح فان
- باستخدام طرق بحثية مقررة من التخطيط الكمي المتضمن متغيرات
متعددة - ان البحث الأكاديمي « الكمي » الذي يفصل تماما بين البحث
عن المعرفة ، وتطبيقها عمليا ، لا يحتمل ان يؤثر في الممارسة والتطبيق
أكثر مما يؤثر البحث النوعي ، الذي يقوم على النظرية . ثنائية ويتم تنفيذه
في إطار عملي . وعلى الرغم من ان معظم أشكال الممارسة والتطبيق التي
درسها فان دى قال بعيدة - فيما يبدو - عن العمل النقدي والجلدي
الذي يؤيده معظم الباحثين في بحوث العمل 'المشتركة القائمة على الحوار
فان النتائج التي توصل اليها تؤيد فكرة من افكاره الأساسية الا وهي
ضرورة توليق الصلة بين البحث والعمل .

ومن الوسائل الأخرى التي تساعد على الالتقاء بين الطريقتين تلك
الأبحاث التي تركز على فرض قيود على عمليات التحديث وبذلك تسد
بعض الثغرات التي تركتها الفلسفة « الذاتية » لبحوث العمل المشتركة
القائمة على الحوار (انظر هيل ، ١٩٧٤) .

وفي أبحاثي عن التحول الاجتماعي في السويد التي قدم منها اليين
هيل (١٩٧٤) ' أول تقرير في هذا الشأن ركزت أنا وأعاوني على الاهتمام
بشكل كبير على وصف وتشخيص المشكلات أي 'التناقضات
والعوائق الأساسية الموجودة في راسمالية الرفاهية الاجتماعية (ب)
التقدير التجريبي للقوة العددية ، والتنظيمية والشعورية ، والمنهجية ،
للممارسين المكافئين الذين يمثلون كلا جانبي التناقضات 'الراسمالية' ، أعني
العمل ورأس المال . (ج) تحليل درجة الملاءمة بين المشكلات وحلولها
في التحول الاجتماعي بالسويد مع العناية على وجه خاص ببعض
الاقتراحات الأخيرة بشأن المركز المالي لأصحاب الأجور ، والديمقراطية
الاقتصادية (ميدنر ، ١٩٧٨) التي تكافح الحركة العمالية السويدية من
أجلها . وكانت الطرق التجريبية التي استغلناها تقليدية تماما وان
كانت بعض المتغيرات غير تقليدية . وقد ركزت هذه الطرق الاهتمام الكبير
على المؤشرات الاقتصادية والبيئية ، والمهن ، والفروق الطبقيّة ،
والبيانات الخاصة بالوعي الاجتماعي ، والمعلومات التاريخية عن النسو
والوحدة التنظيمية ، واتفاق الدولة على الرفاهية الاجتماعية والأمانات
الصناعية ، واني أقرر اني تأثرت في مشروع هذا البحث بما عرفته
عن بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار بمعنى أننا جمعنا معلومات
وثيقة الصلة بالحوار القائم على العمل والممارسة من وجهة نظر الحركة
العمالية السويدية - فيما عدا أن جمع المعلومات تم على نطاق أوسع كثيرا
مما يحدث في بحوث العمل التي من هذا القبيل . وقد استغرق هذا

المؤرخ خمس سنوات . ويلاحظ من ناحية أخرى ان إيقاع تاريخ الحركة العمالية في بلاد مثل السويد ليس سريعا بل هو تاريخ بطيء الحركة تشوبه التناقضات . ولذلك أرى أن نتائج بحثنا يمكن أن تهيء أطارا للحوار والمناقشة في تيار الحركة العمالية السويدية الذي يحتمل أن يكون تيارا سريعا في المستقبل القريب سواء بإجراء البحوث المشتركة أو بدونها .

واني وإن كنت أرى قدرا معينا من الالتقاء وتقسيم العمل بين مختلف الجماعات المتنازعة ، فاني أرى أيضا مجتمعا متسامحا ولكنه منحل متعدد المذاهب والاتجاهات « يفعل فيه كل امرئ ما يحلو له » واني لأرجو أن يساعد هذا المقال على مكافحة هذا الاتجاه بالإشارة إلى الارتباط الموجود بين دراسة التغيرات الكبيرة والتناقضات الأساسية في المجتمع من جهة . والحوار القائم على العمل والممارسة ، والممارسة والعمل القائم على الحوار من جهة أخرى . وفي وسعنا أن نرى هذا الارتباط أيضا بين نشر التحديث من أعلى أو من أدنى ، كما نراه في تلك العمليات التي لا يقتصر الأمر فيها على انتحال الأساليب الحديثة بل يتعداه إلى استخدام هذه الأساليب في ضيوع الحوار حول الظروف المحيطة بالممارسين . ولا يمكن أن تصبح طرقتنا مثمرة من الناحية العملية إلا إذا ركزنا الاهتمام على هذا الارتباط . واني لأرجو أن تساعد هذه الطرق على إثارة الوعي بالمشكلات والعمل على حلها . ولذلك فاني أخص في ختام مقالتي نموذجا مبدئيا لدراسة أوجه الارتباط بين مختلف الأفكار النظرية والمنهجية والعملية التي تجعل من الممكن تربية « مجتمع جدلي من العلماء » .

الارتباط بين ثلاثة من موضوعات المعوقة :

يوضح الشكل (٢) بعض أوجه الارتباط الهامة بين (أ) الأساليب الجديدة المدة (الجاهزة) بالفعل ، ونشرها و (ب) العمليات الجديدة لحل المشكلات ، وهي تتضمن ابتكار الأساليب الجديدة (أساليب اجتماعية في أساسها) في إطار بحوث العمل المشتركة و (ج) الأوضاع والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المسببة للمشكلات والمعوقة لحلها ، وهي أما تهيء المسرح لعمليات التحديث أو تعوق نشرها .

ويمكن قراءة الشكل (٢) من أسفل أو أعلى أو من اليسار إلى اليمين عند المستوى (٣) كما هو مبين في الشكل . وإذا قرأناه من أسفل إلى أعلى كان أقرب إلى رأي خصوم « طنا » وإذا قرأناه من أعلى إلى أسفل كان أقرب إلى رأي أنصار « طنا » ، وإذا قرأناه من اليسار إلى اليمين عند المستوى الثالث فإنه يمثل بكل دقة الصور المحدودة لبحوث العمل المشتركة « للذاتية » . وتتلخص الفروق بين هذه الطرق الثلاث في أن أنصار « طنا » يعتبرون موضوعات المعرفة في الجزء الأسفل من

الشكل قيودا على نشر الاساليب الحديثة ، فى حين ان الذين يقرأون الشكل من أسفل يعتبرون موضوعات المعرفة فى الجزء الأعلى قيودا على هذا النشر . أما أصحاب بحث العمل المشتركة القائمة على الحوار الذين يقرأون الشكل من اليسار الى اليمين فانهم يرون أن القيود أقل أهمية من محتوى الحوار الذى يقوم عليه العمل (الممارسة) . ذلك أنهم يرون أن موضوعات المعرفة فى الجزء الأعلى والأسفل من الشكل تهىء محتوى الحوار الذى يسبق العمل ، وعلى ذلك يمكن التنبؤ مقدما بهذه القيود (= العوائق) فى اثناء الحوار . ولكن وجود هذه القيود وطبيعتها فى مجال العمل الفعلى يتقرران فى اطار العمل نفسه .

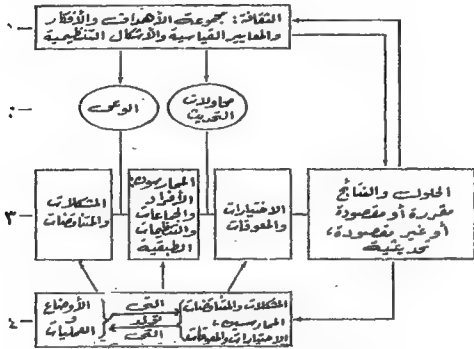
وعلاوة على ذلك ، يمكن قراءة الشكل من اليمين الى اليسار كما سأبين فيما بعد . واذا قرأنا الشكل من أسفل فاننا نبدأ من الاطار المثلث للاوضاع والعمليات التى تولد (١) المشكلات او « التناقضات » (ب) الممارسين الذين يتولون حل المشكلات (ج) المواقف او — حسبما تضى به الحال — الاختيارات المتاحة للعمل التحديثى (= الاساليب الحديثة) الذى يحل المشكلات وجدير بالذكر ان الممارسين (= العاملين) ليسوا فوما « يوهبون » وانما هم قوم « يخلقون » (= يصنعون) بمعنى أنهم لا يصنعون ممارسين الا نتيجة الاوضاع والعمليات التى تضعهم فى مواقف او مشكلات مشتركة تحدهم الى التحرك ليصبحوا « ممارسين »

وتتدخل بين المشكلات والممارسين عملية اثاره الوعى التى يمكن ان يعوقها من اطار العناصر :لايديولوجية فى الثقافة . وكذلك المحاولات التحديثية (= محاولة ادخال الاساليب الحديثة) التى يبذلها الممارسون لاستخدام وعيهم فى ازالة المواقف الاساسية يمكن ان تعوقها العوامل الثقافية من أعلى . وعلى ذلك فالمواقف او القيود نوعان (١) اساسية ومثالها العلاقات :لطبقية والطبقات المسيطرة (ب) ثقافية ومثالها الاشكال التنظيمية والانماط الايديولوجية فى المحيط الثقافى .

ويسرى هذا المنطق نفسه عند قراءة الشكل من أعلى الى أسفل . بيد أنه يمكن ايضا قراءة الشكل من أعلى او من أسفل لتحليل النظم طبقا للطريقة التركيبية (= خلافا للطريقة التحليلية) . ومن هنا تظهر أهمية الاسهم الدالة على التنفيذ المردة فى الشكل لانها — أى الاسهم — تبين مدى اسهام النتائج فى تغيير الاوضاع الثقافية المبينة فى أعلى وأسفل الشكل على التوالى ..

ويمكن ايضا قراءة الشكل من اليمين الى اليسار ، كما مسبق ان نوهنا . ذلك أن الطول (الجاهزة) أو الاساليب الحديثة كثيرا ما تنتقل إلينا من القمة أى من الزعماء السياسيين أو كبار المديرين ويبررها هؤلاء

بانها تتضمن مزيدا من الحرية أو المساواة أو القانون والنظام . ولكننا نستطيع - دلا من تقييم مثل هذه الحلول أو الأساليب بانتحال معايير القيمة - أن نستشف مدى ملائمة هذه الحلول للمشكلات التي تولدها القاعدة . ومدى قدرة وجو'فz الممارسين على حل المشكلات . وقد بينا ذلك فى مؤلف « هميلستراوند وآخرين » (١٩٨٠) .



شكل (٢) الارتباط بين العوامل الثقافية ، وسياسات العمل أو الممارسة ، والأوضاع والعمليات الأساسية (العمليات المحاطة بدائرة - وهي الوعى والكفاح فى سبيل التحديث - تمثل العلاقات بين المشكلات والممارسين ، وبين الممارسين والمواقف أو الاختيارات)

وقد روعى فى رسم الشكل (٢) وتسمية أطرته أن يكون محايدا بالنسبة للنهج المركسى وغير المركسى فى تحليل المجتمع . ولذلك يمكن تفسير الشكل تفسيراً ماركسياً وغير ماركسى فى وقت معا . فالماركسى - مثلاً - ينظر الى الإطار السفلى على أنه القاعدة الاقتصادية أى أسلوب الإنتاج . وفى المجتمع الرأسمالى تولد هذه القاعدة التناقضات الأساسية فى النظام الرأسمالى ، وتبعى جهود الممارسين من بروليتاريا (عمال) وبوجوازية فى صراع طبقى تحديثى لمعالجة أو إزالة أو تدعيم معوقات العلاقات الاجتماعية للإنتاج . وأما الأوضاع الثقافية فى الجزء العلوى من الشكل ، التى نشأت نتيجة الممارسة السابقة للطبقة البورجوازية فانها تخفف من حدة الصراع الطبقي بحيث يمكن تجديد أسلوب الإنتاج فى القاعدة الاقتصادية وتدعيمه . وهكذا ، نجد أن الجزء العلوى لا يعتبر انعكاساً للقاعدة 'و نتيجة لها كما تقول الماركسية الدارجة وإنما هو نتيجة

الصراع الطبقي . وهذا يعنى ان انتصارات البروليتاريا المحدودة الناجمة عن مثل هذا الصراع - حتى فى اطار الرأسمالية - يمكن ادماجها فى الجزء العلوى ليصبح بذلك اكثر من مجرد انعكاس للمصالح الطبقيّة البورجوازية حتى عندما تهيمن البورجوازية نفسها ، وخير مثال لذلك مايسمى برأسمالية الرفاهية (١) .

ومن الواضح ان الوسيلة المناسبة للجمع بين كل المستويات والاقسام المختلفة فى الشكل (٢) تتطلب الاستعانة بمقررات سوسيولوجيا الثقافة وعلم التربية ، وفن الاتصال الجماهيرى ، وعلم النفس الاجتماعى ، وسوسيولوجيا التعبئة ، والحركات الاجتماعية ، والسوسيولوجيا الاقتصادية ، والمادية التاريخية الماركسية ، وبحوث العمل المشتركة ، والنظريات السياسية . ويهيئ الشكل مجالا واسعا للحوار بين السوسيولوجيين العاملين فى مجالات متعددة ، وبين السوسيولوجيين والممارسين خارج النطاق الاكاديمى ، ولكنه يهين ايضا . . . اطارا من المفاهيم يصلح مرجعا للبحوث التى تجرى طبقا لوجهات نظر خاصة من اعلى او من اسفل تمثل مواقف طبقية او جمعية خاصة . اما الذين لا يقتنعون باى محاولة توحى بإمكان الربط بين مثل هذه المناهج المختلفة ، فاننا سنذكر لهم مثالا يتصل بالمادية التاريخية ، والتفسير البنىوى الرمزي لثقافة . وتفصيل ذلك ان العلماء البنىويين الرمزيين (٢) مثل كلود ليفى شتراوس (١٩٦٧) يسلّمون بوجود « بنى خفية تظهر ديناميكيتها (فاعليتها المستمرة) الكامنة التى لا تعزى الى الظروف الاقتصادية الخارجية ولا تربط بها . . . ولكن اذا لم يكن من الممكن ان نعزو هذه الديناميكية الى أسلوب الانتاج السائد فكيف يمكن الجمع بين البنىوية الرمزية من اعلى والمادية التاريخية الماركسية ما اسفل ؟

يمكن الاجابة عن هذا السؤال بأنه توجد فى أغلب الاحيان بنى خفية بديلة . ولهذا اثره الحاسم فى مختلف النظريات البنىوية من توازن المعرفة (كان ترايت وهنارى ، ١٩٥٩) . وتقول هذه النظريات انه من الممكن وجود حلول مختلفة لبنية علمية غير متوازنة ، ومن بين الحلول البديلة

Welfare City = الرأسمالية التى تعنى برأفاهية مختلف الطبقات الاجتماعية (كالمثال) وذلك بتنفيذ برامج الضمان الاجتماعى والاتفاق بين العمال وأرباب الاعمال عن طريق المفاوضات ووضع قوانين العمل وغيرها من الضمانات التى تؤمن المواطنين فى حياتهم ؟

(المترجم)

(١) البنى يضم اليه وكسرهما جمع بنية ، وهى « الوحدة العضوية التى تتألف من اعضاء لكل عضو وظيفته الخاصة مع ارتباط اعضاء كلها بعضها ببعض كالجسم الانسانى او الانسان الذى يشد بعضه بعضا والمؤلف يستشهد بذلك على ارتباط شروب المروءة ببعضها ببعض وهو العنوان الذى اختاره لهذا الفصل من مقاله ؟

(المترجم)

التي قد تكون جزءاً من البنى الخفية لديناميكا المعرفة يختار دائماً الحل الذي يتفق مع تلك الديناميكية ، ومع العمل الناتج من اسلوب الانتاج . وعنى اختيار ذلك الحل فانه يظل يظهر ديناميكيته الكامنة . وهذه الطريقة يبدو المنهج الثقافي والمنهج التاريخي المادى متفقين بدلا من ان يكونا متعارضين .

ومن الاحتمالات الاخرى اعتبار اسلوب الانتاج مصدرا لبعض عناصر المعرفة المنلمجة فى البنية الخفية حتى حين لا توجد بنى بديلة ، وقد يكون للبنى الخفية قوانينها الديناميكية الخاصة ولكن مادتها او عناصرها تتولد عن تجارب الحياة اليومية فى اطار اسلوب معين من اساليب الانتاج .

ولكن ماذا عن الطرق الاخرى التي تتراوح على طول الطريق بين البحوث السببية المبنية على التحليل الاحصائي للبيانات وبين الطرق المتبعة فى الفيزيولوجيا (= علم الظواهر الذى يبحث فى وصف الظواهر وتصنيفها) ، وطريقة الحوار ، وطريقة الحدس ؟ اقول مرة اخرى انه يبدو ان احدى طرق البحث تعالج مشكلات لا يمكن ان تحلها طريقة اخرى بسبب قصورها . وعلى ذلك فان السؤال يصبح باختصار هو : هل يحتاج مشروع البحث الى اكثر من طريقة ، وكيف يتم الجمع بين هذه الطرق اذا اضح ان البحث يتطلب عدة طرق ؟

ومتى يتطلب البحث اكثر من طريقة ؟

لنتأمل دراسة « تكوين الوعى » المبنية على بحوث سببية متعددة المتغيرات قام بها السوسولوجيون الاخصائيون فى الاتصال الجماهيرى وتكوين الرأى . . وتسهلا لايضاح هذه القضية سأنظر فى نتائج هذه الدراسة باعتبارها خطأ أساسيا او مقدمة لاحداث تغيير فى الاعتقادات والاتجاهات او « الوعى » . ويمكن استخدام هذه النتائج بطريقتين مختلفتين تبعاً لظروف العمل ومحتواه .

فإذا كان العمل المراد هو افناع الناس بتغيير آرائهم لاسباب سياسية او كجزء من تجربة معملية فلا حاجة لتجاوز الطريقة التى سبق اتباعها فى دراسات سابقة لتكوين الوعى اذ وضعت هذه الدراسات الخطوط الأساسية او المقدمات اللازمة لاحداث التغيير المطلوب وكيفية حدوثه . ولا يتطلب استخدام هذه النتائج سوى معالجة المتغيرات التى ثبت - مثلا - ان لها معاملات انحصار فى دراسات متعددة المتغيرات ورد ذكرها فى تقارير البحوث

وبالمثل ، فان أية محاولة ماركسية لربط محتوى الوعى احصائيا بأنماط الصراع الطبقي ومستوياته (اذا كان هذا الصراع متاحا) لا تتطلب أى طريقة جديدة لتغيير الوعى على النحو المطلوب . وكل ما تتطلبه هو اجراء تغيير مناسب فى اسلوب الصراع الطبقي حتى يتسنى تغيير الوعى

على النحو المراد . ولن نناقش هنا امكان استخدام البحوث السببية الاحصائية ، اذ ان النقطة الجوهرية هي ان الطرق المتبعة فى هذين المثلين كافية فى حد ذاتها . بمعنى انها لا تتطلب أى طريقة اخرى مكملة لها من نوع مختلف . . ولكن هناك استخداما ثانيا لتنتائج مثل هذه البحوث .

هـب ان الباحثين والممارسين رفضوا معالجة الاعتقادات (بقصد تغييرها) على أساس نتائج اجتماعية - نفسية او اثارة انواع معينة من الصراع الطبقي على أساس نظرية ماركسية مبنية على التجربة ، لا لسبب الا لان البحث مبنى على مشاركة الممارسين باعتبارهم « ذوات » مدعة خلاقة لا « موضوعات » للمعالجة او الاثارة الطبقية . ففى هذه الحالة - وهى حالة نموذجية فى بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار - نجد ان نتائج البحوث السببية الاحصائية عن تكوين الوعى لا تخطو من الاهمية ، لانها يمكن ان تكون جزءا مما اسماءه موزد بمرحلة جمع المعلومات ، اذ ان مثل هذه البحوث تعلمنا الخطوات الاساسية او المقدمات التى حدثت فى الوعى وكيف تم ذلك ، كما سبق ان بينا . ولكن فى حين ان هذه الخطوات الاساسية قد اتخذت نقطة انطلاق لاقتناع الناس بتغيير آرائهم باعتبارهم « موضوعات » سلبية فى اطار العمل من النوع الاول ، نجد ان هذه الخطوات تعد مقدمات للحوار بين الناس باعتبارهم « ذوات » ايجابية فى اطار العمل من النوع الثانى . وواضح ان اثارة الوعى فى الحالة الاخيرة تتطلب بعض المعلومات من اساليب معالجة الوعى الانسانى او العملية التى تستطيع بها انواع الصراع الطبقي المختلفة تشكيل الوعى الطبقي . ولكننا نجد - بالاضافة الى ذلك - ان مجاوزة عملية تكوين الوعى مطلوبة فى اطار العمل من النوع الثانى ، وان مثل هذه المجاوزة تقتضى الحوار .

ويمكن الان تلخيص القضية التى اتحدث عنها فيما يلى : لما كان تكوين الوعى من حقائق الحياة ، وجبت دراسته من حيث هو بطرق بحثية تكشف عن العلاقات السببية فيه . ولكن الوعى الذى يتم تكوينه ودراسته على هذا النحو لا يمكن اعتباره اساسا لتكوين وعى جديد وانما يعد مقدمة للحوار بين الممارسين المشتركين فى دراسات وبحوث لتحرير المجتمع وتغييره . وتتطلب مثل هذه الدراسات طرقا مختلفة فى البحث تكمل الطرق الاخرى التى سبق ذكرها . وليست هذه الطرق المختلفة اقل - من حيث طابعها العلمى - من الطرق المتبعة فى المعالجة السببية ، اللهم اذا افترضنا ان العلاقات السببية :لا شخصية - لا الحوار بين البشر - هى المجال الشرعى الوحيد للتحليل والتطبيق العلمى .

وقد ظلت العلوم الاجتماعية زمنا طويلا منهكة فى معالجة المشكلات المتصلة بتفسير اسباب الظواهر الاجتماعية ، وبذلك اهملت مجال الحوار الانسانى . وهذا يفسر لنا تخلف الدراسات فى هذا المجال من الناحية

العلمية . ولكن ذلك لا يجعل هذه الدراسات قليلة الأهمية من الناحية العلمية . وصحيح أننا جميعا من صنع المجتمع ولكننا نحن أيضا نصنع المجتمع .

وتستلزم العلوم الاجتماعية القائمة حاليا ان تساعدنا كثيرا على ان نفهم كيف صنعنا (بفتح العين) المجتمع ولكنها لا تعلمنا كيف نصنع أو نستطيع ان نصنع المجتمع . وكلا هذين الأمرين مجال مشروع للتحليل العلمي . ولكن من الواضح ان المجال الذي لقي أكبر حظ من الاهتمام جدير بالاهتمام الأكبر في الوقت الحاضر .

وقد رفض العلماء - منذ زمن بعيد - نظريات روسو وهوبز القائلة بنشأة المجتمع عن طريق عقد اجتماعي . بين الناس نتيجة « الحالة الطبيعية » الأسلبة التي سادت بين البشر . ولم يزل مجال هذه النظريات تحليل علمي عن أساليب تكوين المجتمع يؤاد ثلاثة اتجاهات إنشائية مبدعة وواعية بل حل محلها نظريات تقول بان المجتمع نشأ نتيجة نزائين لا شخصية لا تقاوم . تشبه الفوارين التي اكتشفت في العلوم الطبيعية . وهذه النظريات - كما سبق ان قلت - ضرورية ومشروعة ولكنها غير كافية كذلك النظريات الفيتوزولوجية عن نشأة الواقع الاجتماعي الفردي لانها تفعل مشكلة النشأة الواعية للمجتمع نفسه أي تفعل ان الإنسان نفسه هو الذي صنع المجتمع .

واليوم يجب الا تستند النظريات الخاصة بأساليب تكوين المجتمع الى فكرة « الحالة الطبيعية » الخرافية بل الى فهم المجتمع المعاصر على انه نقطة انطلاق لتكوين مجتمع المستقبل . ويتطلب مثل هذا التكوين كفاحا - لا يمكن التنبؤ بنتيجته - بين ممارسين ذوي مصالح مختلفة تشوبها التناقضات الناشئة عن الأوضاع الاجتماعية الراهنة والقابلة للحل عن طريق اجراء التغييرات الأساسية أي إعادة ترتيب العناصر التي يتكون منها بنيان المجتمع ترتيبا يتفق مع مقتضيات العقل والعلم . ولذلك فان النظريات الحقبة التي يجب ان تخلف نظرية العقد الاجتماعي البائدة هي نظريات التناقضات الأساسية وإعادة ترتيب عناصر البنيان الاجتماعي او التغييرات الهادفة الى ازالة تلك التناقضات الأساسية بطريقة واقعية وعلمية ، وجديدة ، مع مراعاة القوة النسبية والاستراتيجيات الممكنة لدى مختلف فئات الممارسين العاملين على تشجيع هذه التغييرات او منعه . والعامل الحاسم في بناء هذه النظريات هو ايضا مفاهيم القيام ببناء المجتمع على مقتضى العقل والعلم . ذلك ان النظريات الحالية لدى الممارسين في هذا الشأن لا يمكن ان تحل المشكلات القائمة ، لان مجموعة القرارات العلمية والعقلية التي يتخذها افراد الممارسين لا يمكن ان تكون وسيلة للوصول الى نتائج حاسمة بشأن الاسلوب العقلي والعلمي الذي يتم به بناء المجتمع .

وقد نجد في المذهب الماركسي ما يمكن ان يعد بداية لبحث البناء الاجتماعي القائم على الاساس العلمي والمبنى على مفهوم التوافق والتناقض في المجتمع . ولكن يبدو لنا ان كثيرا من المفكرين الماركسيين قد اعتمدوا حتى الان اكبر اهتمام باستخدام نظرياتهم في تفسير العالم طبقا للعلوم الطبيعية تفسيراً افضل من تفسير المفكرين الاخرين . والواقع ان الماركسيين لم يتصدوا بتحليل الواقع الدقيق وبالفصل المادي المحسوس اهمية تفسير العالم الذي يزرع تحت كافته ذرئ العوائق من القبر العسكري والسياسي الى قصور الكفاح الفعال في سبيل الصالح . وهذا امر يجب معالجته لان الفرق الاساسي بين تكوين مستقبل مآلي او خيالي (يوتوبي) وبين الاسلوب العلمي الجديد في تكوين هذا المستقبل هو الاهتمام بفهم مشكلات المجتمع الراهنة والتناقضات الواجب حلها . وفي رأى الباحث المثالي الخيالي ان نقطة الانطلاق لتكوين مجتمع المستقبل ليس هو الفهم العلمي للمجتمع الحاضر وانما هو ملاحظة البؤس الشاسع بين المعايير الاخلاقية والحقائق الاجتماعية .

وعند التصدي لمعالجة هذا الاهمال ستحتدم بلا شك خلافات جديدة . ذلك ان فكرة ارساء بنيان المجتمع على اساس العلم والعقل وادخال الاساليب الجديدة في المجتمع قابلة لتفسيرات شتى تتراوح بين فكرة الهندسة الاجتماعية المركزية الصادرة من اعلى وفكرة اثاره الوعي بين الجماهير لاحداث التحول الاجتماعي من اسفل . وطالما ان احدا منا لا يزعم انه يعرف الحقيقة كلها ، فالارجح ان هذه الخلافات الجديدة سوف تكون حافزا قويا على اجراء مناقشة مثمرة لاستخدام الاساليب الجديدة في تحقيق التحول الاجتماعي .

تأملات في تاريخ علم الاجتماع

العدد ٢٨

لنبدأ موضوعنا ببعض الاسئلة التي طرحها ج.ا. تشومبيتر لماذا تدرس تاريخ أى علم من العلوم ؟ قد يظن البعض أن الاستمرار يحافظ على كل ماله فائدة من أعمال الاجيال السابقة ، فالمفاهيم والاساليب والنتائج التي طواها النسيان غالبا ما تكون غير ذات قيمة ، فلماذا اذن علينا أن نرجع الى كتابات المؤلفين القدامى وننبش في آراء عفا عليها الزمن ؟ اليس من الأفضل ان يتفرغ لذلك من المتخصصين الذين يحبون البحث في ماضى الامور لذاتها ؟

يطرح رجال علم الاجتماع ايضا مثل هذه الاسئلة ، وليس من شك ان نظرتهم الى ماضى العلم الذي يشتغلون فيه قد تكون موضوعا قائما بذاته يلقى الضوء على التغيرات التي طرأت على طريقة تفكيرهم ، ذلك أن وجهات النظر قد اختلفت باختلاف مراحل تطور علم الاجتماع وتعدد بتعدد فروعها ، وهناك بعض علماء الاجتماع ممن ينكرون فائدة الدراسات القديمة ، كما ان هناك آخرين مثل راندال كولينز لم يترددوا في أن يذكروا من انفسهم

بقلم : جيزى شيزاكى

الاستاذ بمعهد علم الاجتماع بجامعة وارسو .

ترجمة : محمد جلال عباس

مترجم جامعة الملك فيصل بالدمام .

بصراحة ان مشاهير العلماء من امثال ماركس ووبر وغيرهما هم بمثابة عصر النهضة الذى اعاد الكشف عن الدراسات الاغريقية القديمة .

ويمكن القول بصفة عامة ان علماء الاجتماع - غالبا - لا يتحمسون لتراث الماضى ، وان اشاروا الى مؤسسى علم الاجتماع الاوائل فى بعض الاحيان فان ذلك لا يعنى انهم قرأوا اعمالهم ، وانما هم فى الحقيقة قد التفوا بما وصل اليهم من معلومات عن غيرهم ، الامر الذى يتبين بوضوح فى كتابات المعاصرين التى تشتمل على معلومات خاطئة وغير دقيقة عن اسلافهم من علماء الاجتماع السابقين

ورغم التقدم الواضح فى دراسة تاريخ علم الاجتماع فاننى اشك ان هناك اى تغيير واضح فى ذلك الوضع لان رجال علم الاجتماع العاديين يعتقدون ان معرفة من ماضى العلم الذى يشتغلون به لا تضيف اى عناصر اساسية لنظرياتهم المتطورة ، وعالم الاجتماع من هذه الناحية يختلف

اختلافا كليا عن الفيلسوف الذى ينظر الى تاريخ الفلسفة على انه هبة عقلية لها اهميتها .

وتتمدد الاسباب التى ادت الى قلة الاهتمام بتاريخ علم الاجتماع ، ففى بعض البلاد لم يكن هناك اى استمرار حقيقى لتطور علم الاجتماع الذى شهد بعد الحرب العالمية الثانية فترة احياء نتيجة للاخذ بأساليب علم الاجتماع التجريبي التى شاعت فى امريكا ، ولم يكن هذا احياء استمرارا للاهتمام القديم فى مجال العلم ، غير ان الاسباب العامة التى ترجع الى التغيرات التى طرات على علم الاجتماع فى اواسط القرن العشرين لها الاهمية الكبرى ، فالاصرار والاستحالة لياخذ علم الاجتماع وضعه العلمى كان لها اثرها فى عدم الاهتمام بالدراسات المبكرة وشاع الاعتقاد بان علم الاجتماع بالنسبة لغيره من العلوم الطبيعية يكتفى فيه الاطلاع على احدث المؤلفات ، وبالإضافة الى ذلك فنتيجة للتقدم فى مجالات التخصص وتقسيم العمل لم يعد للدراسات القديمة اهمية مباشرة بالنسبة لعالم الاجتماع العادى فالقيام ببحث جيد فى احد فروع علم الاجتماع لا يحتاج الامر الى اطلاع عميق على المؤلفات النظرية المبهمة ذات الطابع شبه الفلسفى التى سطرها اقلام رجال علم الاجتماع المبكرين من امثال هاركس ، أوسينسر او سيميل او وير او ميزاوزانسكى ، واصبح يكتفى الاعتماد على بعض المؤلفات العامة الحديثة للتعرف على النظريات والأساليب الفنية العادية ، على انه يمكن القول بان مثل هذه الضخالة النظرية لها اثر سيء على تفسير نتائج البحوث وتؤدى الى صعوبة تجميع هذه النتائج فى تصميقات شاملة ، مما لا يهم كثيرا امثال هؤلاء الذين يتناولون النظريات بسطحية . وهناك ما هو ابعد اثرا من ذلك ، يعتقد الكثير من المتخصصين فى صياغة نظريات علم الاجتماع الحديث فى ان الرجوع الى مؤلفات اصحاب النظريات القديمة التى لا تعتمد على اصول صياغة النظريات يعد ضربا من اضاعة الوقت .

ولا يتسع المجال هنا لان تفصل الحديث عن مدى فائدة المعلومات التاريخية عن العلوم ، ولكننى اذكر - بصفة عامة - اننى اميل الى تأييد راي ارنست بيكر الذى اتخذه أحد علماء الاجتماع شعارا لكتابه حيث يقول :-

« ان دراسة علم الاجتماع دون ادراك لتاريخه قد يكون علما بلا معرفة عن علمائه المرموقين الذين اعطوه الحياة وفكروا فيه ، وقد يكون علما بلا معرفة بما تم انجازه فى مجاله ، وقد يكون علما مقصورا على معتقدات وآراء دراسية

للمجاليين ، وعلى ذلك فإن كل المحاولات التي تبذل لكي يتخذ مثل هذا العلم مكانه بين العلوم عن طريق وضع منهج له ستكون محاولات غير علمية وغير مجدية » .

ان اى اختلاف فى وجهات النظر حول تاريخ علم الاجتماع انما هى —
دوما — خلافاً — حول العلم ذاته . فنادرا ما كان هناك اغفال تام لمثابة
تاريخ علم الاجتماع عند دراسة مضمون النظرية الاجتماعية او حتى فى
تلك الاراء التى تنادى بالاجتماع كعلم كامل الصفات العلمية ، بل ان العودة
الى الدراسات الاجتماعية والقديمة كانت طريق الخروج من اى ازمة علمية
يمر بها علم الاجتماع دائما .

ولقد قام علماء الاجتماع انفسهم بتسمية تاريخ علمهم ، ومن ثم كان
ارتباط تاريخ علم الاجتماع بعلم الاجتماع ذاته اكبر واقتوى من ارتباطه بتاريخ
العلوم او بالتاريخ العام . ويعيب ذلك ان هذه الدراسة كتاريخ كانت غير
متمتعة وبعيدة عن المضمون 'الشامل' — لما ستوضح فيما بعد ، ونكتفى هنا
بالتعرف على ما يبحث عنه علماء الاجتماع حينما يدرسون ماضى علمهم ،
واستبعد من ذلك الدراسات التى انبثقت عن دوافع شخصية فهذه تعرض
أمرا عاديا فى البحث النظرى الذى لا ينطوى على دراسة تاريخية ، وحتى
اذا ما تضمنت هذه البحوث بعض الانجازات الهامة التى حدثت على مدى
التاريخ ، فمن الواضح ان اهتمام علماء الاجتماع بتاريخ علمهم يهدف الى
عدة امور تختلف الواحدة منها عن الاخرى فى اهميتها المطلقة .

فمن المؤكد ان التاريخ كان دائما عنصرا من عناصر خلق روح الانتماء
الى الجماعة ، كما كان ضرورة للربط بين العلماء الذين لا يربط بينهم الا
خيوط رفيعة ، ولقد اشار ادوارد شيلز الى ذلك بقوله : ان علم الاجتماع
لهو جمع لشتات من الموضوعات المختلفة فى موضوع واحد شامل ، فهو
علم متعدد الجوانب يضم فى داخله تيارات ومواقف متعددة قد لا يربط
بينها الا اثر قديم واحد او مجموعة من الشخصيات والمؤلفات القديمة
وكثيرا ما استخدم تاريخ علم الاجتماع كوسيلة صالحة للتعريف
بالعلم ذاته خاصة وان النظريات الاجتماعية تفسر وتفصل فى ضوء
المعلومات التاريخية المرتبطة بالتاريخ ، جاء ذلك فى الكتاب المعروف الذى
الفه ن.س. تيماشيف والذى مازالت له قيمة حتى يومنا هذا وينص على
ان البحث فى تاريخ الفكر هو علم الاجتماع التطري ، وبالإضافة الى
ذلك كتب ا.و. سمول منذ سنين طويلة ان الطريقة المثلى للبحث فى علم
الاجتماع هى الاسلوب التاريخى ، وهو رأى مازال له مؤيدوه فى الوقت
الحاضر .

ولقد ساعد تاريخ علم الاجتماع على تقدير قيمة المفاهيم القديمة
بالتقايس المعاصرة ، وفيما يلى مذكره -١٠- سورولين فى هذا الصدد :

أصبح ميدان علم الاجتماع في وقتنا الحاضر عظيم الاكتظاظ بالنظم المتعددة المتعارضة التي يضيع فيها كل جديد وهام يدخل على العلم ، وتواجه هذه المفاهيم الجديدة صعوبة كبيرة في التمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح من بين تلك النظريات العديدة ، وعلى ذلك ، أصبح من المحتم على علماء علم الاجتماع المعاصرين أن يخطئوا بمهمة التمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح أو غير مثبت من بين تلك النظريات العديدة .

وغالبا ما كان لتاريخ فائدته في تحصيل المعلومات حيث تدرس المؤلفات القديمة من أجل استخراج العناصر ذات القيمة ، ومن أمثلة ذلك ما كتبه فالكونت يارسونز مستعرضا نتائج دراسات علم الاجتماع في بداية القرن العشرين وموضحا أبرز هذه النتائج على شكل مجموعة متكاملة من الأفكار النظرية ، والمثل يقال عن الكتاب الذي ألفه تيودور ابل بعنوان اسس النظرية الاجتماعية الذي صدر عام ١٩٧٠

وهناك مؤلفات كثيرة تهدف أساسا الى وضع نظام لكل ما يتعلق بعلم الاجتماع ، حاول مؤلفوها جردهم عن طريق تحليل المفاهيم المبكرة لعلم الاجتماع أن يميزوا بين نوعيات هذه المفاهيم ، وقد كان لذلك فائدته الكبرى في توضيح تنوعات الفكر الاجتماعي والكشف عن الإزمات والمشكلات التي كثير ما واجهت علم الاجتماع ، ولكنها لم تنته الى إعطاء صورة متكاملة لها ، ومن أمثلة ذلك كتاب : « طبيعة وأنواع النظريات الاجتماعية » الذي ألفه دون مارتندال ونشر عام ١٩٦٠ .

ولقد اعتاد الكثير من علماء الاجتماع أن يرجعوا الى ماضي العلم بحثا عن اصول جدلية لما يدور في الوقت الحاضر من نقاش ومن أمثلة ذلك رايت ميلز الذي نشر كتاب : « صور الجنس البشري » الذي نشر عام ١٩٦٠ ، وألف كتاب « تصورات في علم الاجتماع » عام ١٩٥٩ ، فهو يميل الى إعلاء قيمة الدراسات القديمة وتفضيلها على « التجريبية البحتة » التي تسود علم الاجتماع المعاصر ، ويذهب الى أن البحث في أنماط تلك الدراسات القديمة من الاصول التي دفعت الى الامام التفكير الاجتماعي ، وبالمثل يقال عن جيرنز الذي كتب في مقدمة كتابه عن ماركس ودور كايم وماكس ويبر يقول :

« سطرت هذا الكتاب معتقدا أن هناك شعورا سائدا في اوساط علماء الاجتماع بأن النظرية الاجتماعية المعاصرة تحتاج الى مراجعة جذرية وأن هذه المراجعة لا بد وأن تعتمد على اعادة النظر في مؤلفات الكتاب القدامى الذين وضعوا الاطار الرئيسي لعلم الاجتماع الحديث .

وأخيرا نذكر ان علم الاجتماع - علم يوفق في المعلومات الخاصة بوضعته وعلاقاته بمبادئ الحياة العامة وتطبيقاتها في الحياة العملية ، وعلى سبيل المثال اهتمام هيرمان شتراسر بالجانب التاريخي كأساس ليوضح ان دراسة انماط المفاهيم والشروح لا تتعد بحال من الاحوال عن تأثيرات تاريخ علم الاجتماع ، اما الوين جولدرز فقد تعمق في تاريخ علم الاجتماع في كتابه « الازمة المقبلة على علم الاجتماع الغربي » الذي نشر عام ١٩٧٠ وكان يهدف من هذا التعمق الى التأكيد على أهمية الاسس الاخلاقية التي تكمن وراء علم الاجتماع ، ومن الكتب الشيقة في هذا المجال ايضا كتاب ج.ا. بريانت الذي نشر عام ١٩٦٧ بعنوان : « علم الاجتماع في مجال التطبيق » وهو دراسة نقدية لمختارات من المفاهيم المتعلقة بالدور الاجتماعي لعلم الاجتماع .

واني لا ازمع ان عرض الموضوع على هذا النحو عرض متكامل ، وانما هو عرض يهدف الى استعراض اهتمامات علماء الاجتماع بتاريخ علمهم ، وليؤكد ان عدم اهتمامهم بالجانب التاريخي لا يمثل القاعدة ، وعلى ذلك فليس من الغريب الا تكون هذه الدراسات تاريخية بحتة وان الكثير من الكتاب يدركون هذه الحقيقة ، ففي العلوم المشابهة لعلم الاجتماع حيث تمتاز الصيغ بالحيوية البالغة لا يعد من يدرس تاريخ العلم مؤرخا ، وعلى ذلك يمكن دراسة آراء بعض القدامى من أمثال ماركس ، وماكس وبر ، وميد كما لوكانوا معاصرين ، ونتيجة لذلك ، فان ما يؤخذ على انه تاريخ علم الاجتماع يبدو امرا مختلفا تماما ، فهو تاريخي فقط من حيث انه يتعلق بأمور ترجع الى الزمن الماضي من حيث الاسلوب الفني الذي يتبع في البحث . اما عن الفرض من الدراسة فهو امر لا يتعلق بالجانب التاريخي . وعادة ما تلعب دراسة تاريخ علم الاجتماع دورا مزدوجا يجمع بين دراسة النظرية والتاريخ ، واذا ما كانت مهمته الدفاع عن نظريته او موقفه الفكري فان دوره كمؤرخ سيصبح امرا واقعا في خلفية الموضوع .

فندارس النظرية يهتم بالماضي فقط الى الحد الذي يمكنه من التعرف على ما بقى حيا من الموضوعات بصرف النظر عن كون الموضوعات الاصلية لهذه الموضوعات معروضا في صورة مجموعة من النظريات او مجرد عرض ، اما دارسو التاريخ من أمثال « ماتهايم » وغيره فانهم يهتمون بالموضوعات الاصلية ، ويميلون الى الاعتقاد بان أي تغيير في النص الاصلية للنظرية يؤدي حتما الى تغيير معناها . وندارس النظرية ايضا ينظر الى الفكر في ضوء المقاييس المعاصرة ، اما دارس التاريخ فينظر اليه في موقعه الزمني الحقيقي ، وهذا الازدواج الذي يواجهه مؤرخ علم الاجتماع بان يصبح دارس نظرية ايضا يكسبه مركزا قويا بين اقرانه ، وربما كان لذلك اثره القوي على تفكيرهم ، وذلك بان يتجه الى الاعتماد في دراسته للماضي عن كونه عالم اجتماع ويصبح واحدا من هؤلاء الذين يتخصصون في تاريخ

الفكر وتاريخ الاراء او تاريخ العلم ممن لا يهتم علماء الاجتماع بأرائهم ، ومن أحسن الأمثلة على ذلك كتاب يارسونز سيفت الاشارة اليه والذي يركز الكاتب فيه اهتمامه على ماضي علم الاجتماع ، دون الانتماء الى الطليعة التاريخية من قريب او بعيد - والمثال الثاني الذي نضربه على ذلك كتاب ستيفارت هوجز بعنوان « الضمير والمجتمع الذي نشر عام ١٩٥٨ - وكتاب ج.و. بوروز بعنوان : « التطور والمجتمع : اعادة لتوجيه الفكر الاجتماعى الاوروبى فى الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٠ » الذى نشر عام ١٩٦٦ - فكلهما يركز على الاهتمام بأراء علماء الاجتماع ، ولكن ينقصها التفصيل كما ينقصها الجانب التاريخى البحث .

ويبدو ان دراسة تاريخ علم الاجتماع ، وربما غيره من دراسات تاريخ العلوم لآخرى يتردد بصورة مستمرة بين الطرفين : - دراسة التاريخ ودراسة النظرية - ويتضح ذلك من ملاحظات روبرت مارتون حيث يقول :-

« يحتل عالم الاجتماع بجانب تقليدى : وغالبا ما تكون مفاهيمه عن تاريخ علم الاجتماع متواضعة ، ويبدو ذلك بوضوح فى المؤلفات التى ظهرت فى السنوات الاخيرة وقدمت حلولاً اخرى لوضوح تاريخ علم الاجتماع - مثل كتاب ل.ا. كوسر بعنوان « رجال الفكر الاجتماعى » الذى نشر عام ١٩٧١ وكتاب ستيفن لوكس عن حياة اميل دوركايم : ومؤلفاته : دراسة تاريخية نقدية » ونشر عام ١٩٧٣ . فكتاب كوسر يشبه فى مضمونه وتكوينه نوعاً من اللخصات النقدية المجمعة من النظريات القديمة . ويتضمن معها دراسة موجزة لتاريخ حياة اصحاب النظريات الرئيسية . وهو - بلا شك - نوع جديد ، اذ انه يستعرض الافكار الاجتماعية فى مضمونها التاريخى والاجتماعى ، ويستهل المؤلف دراسته بالقول بان الفهم الصحيح لاي فكرة من الافكار يصبح من الامور الصعبة للغاية اذا لم يكن هناك تفهم لاصول وجذور المضمون الاجتماعى الذى يكمن وراء الفكرة » .

ويستطرد فيقول فى مقدمته : ان تحت ايدينا عددا كبيرا من الكتب تحاول ان توضح ما قصد اليه الاجتماعيون القدماء امثال ماركس وماكس وبر ، وباريتو ، ولكن هناك محاولات قليلة للغاية تتضمن استخدام الوسائل التى اتبعها رجال علم الاجتماع فى التعرف على الدور الذى لعبه اصحاب النظريات من خلال البناء الاجتماعى الذى وضعوه .

ويحاول كوسر ان يتناول البيئة الاجتماعية التى نشأت فيها النظريات الاجتماعية مع 'لمحافظة على الصلة القائمة بين تاريخ علم الاجتماع ونظريات علم الاجتماع . ومع ذلك ، فان من الواضح انه لا يعطينا معيار تقويم لصلاحية نظريات علم الاجتماع ، كما انه لا يحاول ان يقدم لنا كشف

حساب عن نتائجها ، وانما يساعد فقط على أن نفهمها بصورة شاملة ،
فالتحليل التاريخي ، ولكنه يوضح لنا فقط كيف تكونت النظرية ، وكيف
تطورت - فهو بذلك يصنع النظرية بصيغة التفسير التاريخي ، ويصبح
التاريخ بمثابة تاريخ لعلم الاجتماع وليس مجرد وضع قائمة مسلسلة
بالآراء التي ظهرت في الماضي وتركت آثارا امتدت بها إلى علم الاجتماع
المعاصر .

أما كتاب لوكاس فإنه يحاول الربط بين وجهة النظر التاريخية من
جهة وبين النظرية من جهة أخرى بصورة أدق وأعمق . وهو لا يذكر في
مقدمته

» تهدف هذه الدراسة عن دور كايم إلى مساعدة القارئ على التفهم
التاريخي لأرائه ، كما تهيب له الفرصة للحكم عليها حكما نقديا وتقدير
قيمتها . فبى بمثابة دراسة في تاريخ الفكر يقصد بها أيضا إضافة لنظريات
علم الاجتماع .

ولا يتسع المجال المحدود هنا للدخول في تفاصيل أكثر وتحليلات
أعمق لهذا الكتاب الذي يمثل هروبا أو خروجا من الحدود التي سبق
أن أوضحناها .

ولقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بتاريخ علم الاجتماع
ويتضح هذا الاهتمام في الدراسات العديدة التي نشرت وتهدف إلى تجميع
أكبر عدد ممكن من البحوث الصغيرة المتخصصة والطبعات الجيدة من
المؤلفات القديمة ، ويتضح من المؤلفات الحديثة في علم الاجتماع ميل شديد
إلى الاهتمام بعلم الاجتماع القديم اهتماما تاريخيا ، غير أن هناك بعض
الدراسات التي تتناول النظريات الاجتماعية المبكرة يفلت عليها الاتجاه
التاريخي البحث .

ويبدو أن هذا التوجه الجديد لدراسات تاريخ علم الاجتماع يمكن
أن يتم بشروط معينة قد لا يقبلها بعض علماء الاجتماع ، وأول هذه الشروط
هو أن تكون الصياغة الاجتماعية متمشية مع المضمون العام للتاريخ ، وإذا
ما تجاوزت ذلك المضمون التاريخي فلن تكون لها معنى أو قد تكون غامضة
مهما كانت الجهود المبذولة لتخليصها أو تنظيمها ، وعلى ذلك - لن تخرج
المشكلة الرئيسية كثيرا عن ربط الصيغ الاجتماعية القديمة بما يعتبر
معاصرا في مجال علم الاجتماع لوضع شكل عام للتعميمات التاريخية
التي تنتمي إليها هذه الصيغ .

وهناك صورة أخرى هي اتخاذ المفاهيم الاجتماعية موضوعا للتحليل
الاجتماعي من أجل تشكيل دقيق لعلم الاجتماع ، والمسألة هنا ليست
مسألة مقارنة بين المفاهيم القديمة وعلم الاجتماع المعاصر أو تقديرا لقيمتها

فى هذا الضوء . ولكنها تهدف الى ان توفر لعالم الاجتماع المعاصر الوسيلة التى تسمح له بدراسة تاريخ تلك المفاهيم . ويعد تاريخ علم الاجتماع - فى واقع الامر - أقل ارتباطا بالعلم ذاته من تاريخ العلوم الأخرى . ويبدو ان الكثير من دراسات تاريخ علم الاجتماع تركز الاهتمام على التطور المجرد للنظرية دون اهتمام بالجانب الاجتماعى للمعلومات والعلوم والأفكار وغيرها من فروع العلم التى تتصل بنشر المعارف .

ولهذا السبب نرى ان إعادة بناء علم الاجتماع تحتاج الى الكثير من الدراسات والكتابات ، وتعد إعادة البناء الاجتماعى لعلم الاجتماع من المهام المعقدة للغاية أيضا ، الدخول فى التفاصيل التى تتطلبها طبيعة الموضوع ويصبح الموضوع بذلك متشعبا ، بل هو فى واقع الامر مجموعة من الموضوعات تجمع معا لتكون ما يسمى علم الاجتماع او بمعنى اعم الفكر الاجتماعى ، ولا يتغير الموقف كثيرا اذا كان الاهتمام مركزا على التحليل الاجتماعى اذ ان الامر سيظل موضوع مؤرخ يحاول ان يكتب تاريخا عاما ، اما دارس النظرية الذى يدرس تاريخ علم الاجتماع فان موقفه يكون أسهل بكثير اذ ان بإمكانه ان يصل الى شكل التعميم ليصل الى الكليات اما بالنسبة عنصر ربط بين الأفكار النظرية المتعددة واما بعمل مجموعات من الانماط والصيغ ، فهو يتحرك بسهولة بين ما تركه التاريخ من آثار دون أن يركز اهتمامه على الكيفية التى صنعت بها حينذاك . اما المؤرخ الذى يتبع الاسلوب ذاته فانه يتجاوز بذلك اصول مهنته ، وعلى ذلك فغالبا مايكتب

المؤرخ البحوث المتعلقة بالعلم او يشير باختصار الى الإضافات العلمية دون ان يتوسع فى دراسة تطورات العلم مثلما فعل « كوسر » فى كتابه عن دوركايم او مثلما فعل مؤرخون آخرون من امثال توم باتومور او روبرت نيسبت فى الكتاب الذى نشره عام ١٩٧٩ بعنوان تاريخ التحليل فى علم الاجتماع ، وحتى كتابى بعنوان تاريخ الفكر الاجتماعى لا يمثل التجميع التاريخى المطلوب .

وهنا نطرح سؤالا : ما هى العقبات التى تواجه اى عمل لتصوير مثل هذه المجموعات من الأفكار ؟ - ليس من شك فى ان هناك نقصا فى الدراسات المتخصصة التى تغطى نتائج اعمال علماء الاجتماع وتاريخ الأفكار والآراء وتطور علم الاجتماع فى مختلف الاقطار على مر العصور وتنوع البيئات التى نشأت فيها المدارس الاجتماعية والجمعية العلمية التى تصدر فهناك حقيقة لا تنكر ان البحوث والدراسات مستمرة ودائمة التطور ، رغم تناثرها . غير ان هذه ليست هى المشكلة ، اذ ان هناك مشكلات ابعد اثرا واشد خطرا .

فعلم الاجتماع كدراسة علمية لم يسبق ان اتخذ شكل كل عضوي شامل ، ومازال الامر مطروحا للجدل وان يستقر فيه الراي قبل مضي زمن طويل ، كما لم يسبق لعلم الاجتماع ان اولى اهتمامه بمجموعة محددة ومتجانسة من المشكلات اتخذها مجالا لاختصاصه دون غيره من العلوم ، بل انه يهتم بكل شيء لم يدخل في العلوم الاجتماعية الاخرى ، وحاول دون نجاح ان يمتص كل تلك العلوم كما هو الحال في مدرسة دوركايم . ولم يكن هناك مايربط بين علماء الاجتماع سوى انتماهم الى مؤسسة واحدة او انتماهم الى قسم اكاديمي واحد ، وهذا يسرر لنا تطبيق مالمدي كريستوفر دوسون عن التاريخ المصام على تاريخ علم الاجتماع حيث يقول :

« لا يوجد مايسمى تاريخ للانسانية ، وذلك لان الانسانية لا تمثل مجتمعا منظما تجمع بين افراده واجزائه تقاليد واحدة ومشاعر اجتماعية واحدة . وكل محاولة لكتابة مايسمى تاريخ العالم ما هي الا محاولات لتفسير احد الظواهر في ضوء الاخرى ، او هي محاولات لخلق الوحدة الفكرية لثقافة سائدة بان ينسب اليها كل الاحداث التي وقعت في نطاق الثقافات الاخرى ، ويتم ذلك في حدود نظرة الكاتب ذاته » .

وبالاضافة الى ذلك فان تطور علم الاجتماع قد سار في خطوط متعددة ، ولا يمكننا الا ان نتفق مع ريموند آرون في رايه ان لعلم الاجتماع الحديث مصدرين رئيسيين :

- (أ) المذاهب الاجتماعية التاريخية .
- (ب) الاحصاءات والدراسات الميدانية والبحوث التجريبية .

ومن هنا ياتي الفصل بين طريقة معالجة تاريخ الفكر الاجتماعي من جهة ، وتاريخ البحوث التجريبية من جهة اخرى ، ويتمثل هذا التقسيم - على سبيل المثال - في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية . ولا بد هنا ان نذكر ان تاريخ البحوث التجريبية لم يظهر الا حديثا ، واننا نتوقع ظهور دراسات اضافية كلما توسع الموضوع ، ولعل من الامور المعروفة هو ذلك الذي اطلق عليه جولدنر تعبير « الانشطار الثنائي بين الماركسية وعلم الاجتماع الاكاديمي » ، فرغم ان النظرية الماركسية تعد من المصادر الرئيسية لعلم الاجتماع المعاصر الا اننا لا نشك في ان تاريخ الماركسية وتاريخ علم الاجتماع رغم تعارضهما ورغم الجدل القائم بينهما اصبحا يشكلان اتجاهين مختلفين في تاريخ الفكر ، وكان من نتيجة ذلك ان اصبحنا نمش بلا تاريخ لعلم الاجتماع يكون ايضا تاريخا تفصيليا كاملا للمكونات الاجتماعية في النظرية الماركسية .

ومما يثير الدهشة ان مسار علم الاجتماع قد اختلف اختلافا كاملا باختلاف الدول ، وان من الضروري اخذ هذه الاختلافات فى الاعتبار اذا ما اردنا تكوين علم الاجتماع المكتمل بتاريخه وليس من شك ان الكثير من المؤلفات قد ظهر واستظهر حول هذه الاختلافات فى مسار علم الاجتماع مثال ذلك : كتاب « علماء الاجتماع الامريكيون والقرن العشرون » الذى ألفه بالفرنسية نيكولاس هارابين ونشر عام ١٩٧٣ فلا تقتصر أهمية هذا الكتاب على انه فقط اضافة هامة لمعلوماتنا حول هذه المشكلة فحسب ولكنه يساعدنا من جهة اخرى على الوصول الى تجميع شامل بعيد المدى فحيث ان علم الاجتماع قد كان ومازال « علما متعدد الصيغ » - وهو الاصطلاح الذى اصبح شائعا عنه منذ ظهور كتاب توماس كوهن ، فان على مؤرخى مثل هذا العلم ان يضعوا فى اذهانهم تقسيمات المدارس الاجتماعية. فلفل حدثا من الاحداث تراه احدى المدارس الاجتماعية هاما ورئيسيا يكون بالنسبة لدراسة اخرى غير ذى معنى وربما جهلته المدارس الاخرى تماما . ولتوضيح ذلك يكفى ان نذكر الحالة التى قام ادوارد تيرياكيان بتحليلها .

ولقد كان علم الاجتماع دائما - وسيظل مجالا دراسيا مفتوحا ، واقصد بذلك السهولة النسبية التى يستوعب بها افكار ونتائج ميادين الدراسات الاخرى ليس فقط من العلوم الاجتماعية بل من العلوم الاخرى ايضا) ، وقد كانت مشكلات علم الاجتماع دائما وستظل موضعا للنقاش والحل خارج اطار علم الاجتماع ذاته .

فهل نستطيع ان نتصور تاريخا لعلم الاجتماع لا يتوسع ويتعمق فى ابعاد تاريخ الفلسفة وعلم الانسان الاجتماعى وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعى وغيرها من ميادين الدراسة كذلك ؟ ان الاطلاع على اى كتاب فى تاريخ علم الاجتماع يوضح لنا كيف ان مؤلفه كثيرا ما يأخذ فى اعتباره النتائج التى توصل اليها بعض العلماء ممن لا يعدون علماء اجتماع بالمفهوم المدرسى لعلم الاجتماع ، ويمكن القول باختصار ان تاريخ علم الاجتماع يمكن ان يستقل عن تاريخ العلوم الاجتماعية الاخرى لدرجة محدودة ومن ثم فان ضخامة البيانات اللازمة له تتسع بدرجة تقصر عنها قدرة اى باحث يعمل بمفرده .

ونأى بذلك فى النهاية الى تأييد ما قاله يارسون عن ان نمو على الاجتماع لا ينسب فقط الى مجهودات الممارسين لعلم الاجتماع ، بل انه يرجع الى تأثير الفكر السائد فى العصر ايضا والذى يعد احد الجوانب المقررة لوجوده

وبظل تاريخ علم الاجتماع - مهما تغيرت درجة استقلالية التى يحققها علم الاجتماع جزءا لا يتجزأ من تاريخ الفكر الانسانى ولا يمكن

تفهمه خارج هذا المضمون والافضل هنا والاشارة فقط الى ان الصلة القاسية بين الفكر الاجتماعى والمذاهب الفكرية ، لا يد وان تدرس دراسة مقارنة والا لم يصبح لها اية قيمة خاصة ، بل اشير ايضا الى ان الصلبيين علم الاجتماع والثقافة الشاملة فى عصر من العصور او دولة من الدول مع ارجاعها الى اصول الادراكات الاجتماعية ، ولقد اعطانا سنيوارت هوجز فى كتابه « النوعى والمجتمع » مثالا واضحا على ذلك : وحدث منه المثال الذى قلعه آرثر ميتزمان فى كتابه : « علم الاجتماع واغتراب : دراسة عن ثلاثة علماء اجتماع من الامبراطورية الالمانية » الذى نشر عام ١٩٧٣ ومع ذلك فعلينا أن نبذل كل الجهد لكتابة تاريخ علم الاجتماع . ليس فقط ليلرسه طلاب الجامعة الذين يحتاجون للمقدمات التاريخية للدراسة مشكلات المادة التى يدرسونها ، بل لكى نحصل على بحوث فردية متخصصة واضافات للدراسة ، فان لثل هذا التاريخ دورة التعليم الهام حتى لعلماء الاجتماع انقسم .

وبالتحديد لان علم الاجتماع متعدد الجوانب فعلى العاملين فيه ان يضعوا فى اذهانهم دائما ضخامة واتساع الفرصة التى قد يتيحها لهم تاريخ علم الاجتماع ولان علم الاجتماع لم يكتمل شكله العلمى بعد فيمكن الاخذ يقول بوتومورونيسيت من جهة ان النظرية الاجتماعية لا تموت تماما وإنما تصبح « خامدة » ومعرضة فى اى وقت للاحياء ، ومن جهة اخرى ان ليس هناك ثورة علمية حقيقية « تسود صيغة على صيغة اخرى فعلماء الاجتماع يحتاجون الى تاريخ علم الاجتماع كى يحوموا انفسهم ضد تقاليد الصيغ المختلفة والزهو الذى اصاب بعض العلوم من جراء الثورات العلمية المتتابة ، ولعل تذكر التطورات التى طرأت على علم الاجتماع يعطى لعلماء الاجتماع دروسا مفيدة ، كما ان تاريخ علم الاجتماع يعطى بيانات عملية لاثر الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصيغة عامة .

وهناك نقطة اخرى تستحق الذكر فى هذا المجال ، فكل مؤرخ للفكر كمؤرخ علم الاجتماع رغم انه لا يركز اهتمامه كلية على الافكار ، يواجه حاليا مشكلة معالجتها فى ضوء طريقة م. باكتين مؤرخ الادب الروسى المشهور باعتباره وحدة متجانسة ! و وحدات مختلفة ، فمن ناحية معالجة الوحدة المتجانسة التى احسن هيجل فيلسوف التاريخ تجسيمها تحتاريخ الفكر عنده اما ان تيارا واحدا حيث تعالج فيه دائما فلسفة واحدة ومتشابهة وحينما تأخذ صورة الوحدات المختلفة فانها تعتبر الفلسفات متتابة تتلو الواحدة منها الاخرى فى ترتيب زمنى ولا تكون لها اى فائدة اذا كانت هناك عزلة ، ولا تقبل الا اذا كانت الفلسفات المتتابة مع الزمن تنتهى الى نظام او طريقة نهائية . او يسير على

وجهة النظر الثانية التى يفترض التاريخ فيه شكل الجسد المستمر بلا نهاية ، وفى هذه الطريقة لا يمكن لى نظام أن يحل الفاز التاريخ ، وينبثق من كل عنصر من عناصر التاريخ استمرارية خاصة .

وهذه الازمة التى يقع فيها المؤرخون ليست جديدة على مؤرخى علم الاجتماع وهى مرتبطة ارتباطا مباشرا ببعض المسائل الرئيسية : الى اى حد يمكن عمل تجميع حقيقى للمعلومات الخاصة بعلم الاجتماع ، وما هى خواص مثل هذا التجميع ؟ .. يتكشف لنا ان هناك اتجاهين متعارضين فى اوساط مؤرخى علم الاجتماع ، فالبعض من امثال وليام كاتون يعتبرون ان تاريخ الفكر الاجتماعى تتطلب تجميعا اكبر مما يظهر فيما يقدم عادة ، ويميل آخرون الى عكس ذلك فيفضلون التركيز على العيوب والصراعات والمنافسة والجدال المتعدد الاطراف ، وهم يكشفون نتيجة لذلك عن نتائج هى اقرب الى الطبل الاجوف منها الى عمل يقوم به علماء يصلون الى نتائج موحدة ، وفوق ذلك هناك تركيز على الحوار اقل من التركيز على التفاهم بين المدارس التى تتخذ مواقف مختلفة .

ومن ناحية اخرى تجلر الاشارة الى ان مؤرخ علم الاجتماع يروى ان الوحدة التى يكتشفها من خلال النظام لا تحتاج الى تأكيد بالمعلومات باعتبار ان صحتها وصلاحياتها امر مقبول لدى الجميع ، وربما كانت المسائل الخاصة التى يتناولها علم الاجتماع دون غيره - تعد نقطة تخدم فى بلورة انعكاسات المجموعات المختلفة والاتجاهات المتعددة فى مجال علم الاجتماع . ولقد اقترح روبرت نيسبت هذا المنظور بصورة جلية فى كتابه عن تقاليد علم الاجتماع الذى نشر عام ١٩٦٦ حيث اخذ بمفهوم الوف حيوى عن « وحدة الافكار » ، وبعد كتابه هذا محاولة للكشف عن وحدة الآراء فى علم الاجتماع (حول الجماعة ، والسلطة والمركز والمقدس والمبول) وهى التى تحدد الوحدة التى ظهرت فى داخل العلم منذ القرن التاسع عشر حتى عهد دور كايم وماكس WEBER وسيمبل وتونيس . ولا ازمع اطلاقا اننى قد اخذت آراء نيسبت دون اى تحفظات ولكن اعتبرتها مجرد نقطة انطلاق لامكانية البحث عن أسس لوحدة علم الاجتماع وليس اتفاقا حول القضايا والمزاعم .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

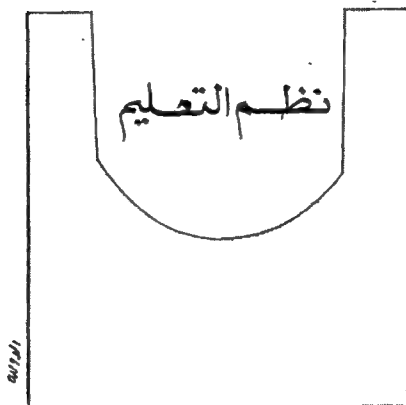
○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعاتنا العربية وتقوم بنقلنا إلى العربية ترجمة مختصرة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

مجالات التخصص



السؤال الوحيد الذى تعرض للاهمال الكبير فى المراجع الكثيرة عن اهتمامات التعليم هو نظام التعليم ذاته . فالمفهوم نفسه ليس دقيق التعريف . كما أنه يستخدم باهمال . فقد طبق على أى شيء تعليمي ، من البداية القبلية واستمر بعدها . ولاختراق هذه الغاية من التقارب والتموض فاني أعرف نظام التعليم فى دولة ما بأنه مجموعة معاهد متنوعة تنفرغ للتعليم النظامي وتنتشر فى أرجاء الدولة وتخضع لاشرافها ورقابتها ولو جزئيا بشرط ان تترايط الاجزاء المكونة للتعليم وعملياته كل منها مع الاخرى . وقد يكون لهذا التعريف نواحي قصوره ، بيد أن كل ما أريد التركيز عليه باستخدامه هو ضرورة ان تعمل النواحي السياسية والنظامية مع بعضها قبل ان ينظر الى التعليم على انه يشكل نظام دولة . وهذا هو أسلوب استغلال المفهوم خلال هذا المقال .

وهناك سؤالان رئيسيان عن نظم التعليم يتعرضان حتى الآن للاهمال . الاول يهتم بنشأتها : من اين وفدت النظم التعليمية ولماذا يكون لها

يقام : مارجريت أرشر

مساعد استاذ علم الاجتماع بجامعة وارنك كوفنتري المملكة المتحدة .

ترجمة : إبراهيم البرلسي

مستشار في الادارة - كبير خبراء الامم المتحدة في الادارة سابقا .

تشكيلات داخلية وعلاقات خارجية مختلفة مع المجتمع ؟ والثاني عن عملياتها : ما هي الفروق التي تنشأ عن سماتها التشكيلية المعينة من حيث العمل والتغيير ؟ والنظريات التي يمكن ان تجيب على هذين السؤالين هي بالضبط ما يفقده علم الاجتماع التربوي . وربما يرجع هذا النقص في الاهتمام بالنظم التعليمية كما يقول « كارابل وهالسي » الى سبق انشغالنا جميعا بسياسة التعليم في الحكومات والمشكلات المهنية لرجال التعليم . وقد اتجه علم الاجتماع التربوي خلال هذا القرن للعمل الى أعلى مبتدئا من المشكلات العملية في التعليم الى نظرية علم الاجتماع « مفضلا ذلك على العمل الى ادنى مبتدئا من التطورات النظرية في علم الاجتماع العام الى شرح الظواهر التعليمية ومع ان تصوير الخصائص التعليمية في ظل ما بعد الحرب مقنع الا ان هناك خيلا في علم الاجتماع التربوي يرجع تاريخه الى الرواد الاوائل لم ينقطع تماما بعد ولو انه أصبح واهنا ، وفي هذا الوضع التقليدي نظر واضعو النظريات عن

التشكيل الاجتماعي الى التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية أثارت عملياتها مشكلات حظت بذاتها باهتمام علم الاجتماع . وحجتى الرئيسية التى أطرحها هنا هى أنه من خلال اصلاح هذا الخيط وتحديث هذا التقليد فإننا نظور علم اجتماع النظم التعليمية .

خيوط تقليدية وحديثة فى علم الاجتماع التربوى :

ومع ان التعليم لم يكن أبدا موضع اهتمام كبير من ماركس أو قير على عكس دور كايم فإن ثلاثتهم تقاسموا اتجاهها مشتركا نحوه بالرغم من اختلافهم فى المدخل النظرى - فإنهم أولا : اتفقوا فى معالجة التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية بارزة أكثر منه عددا من المنظمات (مدارس ، كليات ، جامعات) أو سلسلة من الجماعات (مدرسون ، طلبة ، نظار أو زمرة من الخصائص (مدخلات ، عمليات ، مخرجات) . ثانيا : وضع ماركس ، قير ، دوركايم ، باصرار المؤسسة التعليمية ضمن التشكيل الاجتماعي الأوسع واثاروا مشكلات هامة حول مواجهتها للمؤسسات الاجتماعية الأخرى (الاقتصاد ، البيروقراطية ، الهيئة الحاكمة على التوالى) . وثالثا : رأى الثلاثة ان وضع التعليم فى التشكيل الاجتماعى وعلاقته بالمؤسسات الأخرى فتح الباب إلى ديناميكية التغير التعليمى . . ومع أنه لم يهتم أى منهم بالتنظير عن الميكانيكية الواقعية للتطوير التعليمى وغير دوركايم فإنهم جميعا أكدوا أنه ينبى أن يشكل هذا جزءا متكاملا فى نظرياتهم العامة الواضحة ، فالتغيير التعليمى فى نظر ماركس حدث بواسطة التفاعل الجدلى بين التشكيل القوى والتمنى ، أما بالنسبة إلى (قير) فقد كان مرتبطا بديموقراطية التحول إلى البيروقراطية ولو أن الرابطة مع التعليم كانت تختفى فى أحد النقاط الحاسمة . ويرى دوركايم أنه يجدر وينبى أن يرتبط التعليم بالهيئة الحاكمة ومن خلالها نصل إلى تطوير المجتمع المعيارى المتكامل .

وبمع ذلك فإن هذا التكيف الأساسى نحو التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية بارزة يوجد مشكلات ضخمة عن التشكيل والتغيير افتقدت حول منتصف القرن العشرين . وفسر هذا بدوره بأن التطورات الجبرية التى حدثت فى التقاليد الثلاثة للنظرية الاجتماعية التى انبثقت من الإساءة المؤسسين تاهت فى مجال علم الاجتماع التربوى ، فأنها لم تدخل أو تعمل فى المجال التعليمى . وبدلا من ذلك استولت المنهجية التجريبية على المجال مع ما صاحبها من تكيف غير نظرى وغير تاريخى متنافر الأجزاء وتفقت البناء الاجتماعى إلى سلسلة من المدخلات الجزأة (مثال ذلك أن الفئة الاجتماعية توقفت من الإشارة إلى مجموعات نشطة وتحولت إلى عضوية مثابكية يتميز بها الأفراد . والتعليم نفسه تحول إلى مجموعات من المدخلات الجزأة (عدد (س) من خريجي المدارس يحملون عدد

(ص) من الشهادات واصبحت العمليات التعليمية صندوقا أسودا محتوياته تعريفات التدريس والمعرفة والإنجاز وعولمت على أنها معطيات لا تستنفذ وقتا ثابتة وغير مشكلة . وقد أهمل فيها أى اهتمام جاد بنظام التعليم . وعولجت ببساطة على أنها اطار ادارى دلالاته الوحيدة هى تعيين الحدود التى تتخطاها المدخلات والمخرجات .

والمدخل المجرأ الى دراسة التعليم الذى لم يعد يعالج بعد على أنه مؤسسة بارزة عززه علم الاجتماع التربوى الجديد . وأخذ هذا بنقب عن المعلومات داخل الصندوق . الأسود ، ولكن اهتمامه الكلى بالعمليات التعليمية منفصلة عن التشكيل الاجتماعى يعتبر ناقصا بنفس درجة المدخل القديم الذى هاجمه . وفى هذه المرة لم يقتصر الامر على مجرد اهمال النظام التعليمى بل انه انكره غالبا كجزء من ظاهرة الرفض الجديدة للتشكيلات الموضوعية . وكانت الحجة ان الطبيعة المشروطة للواقع الاجتماعى تعنى أن (النظام) ليس له أساس وجودى خارج عن المعانى التى جرى فيها تفاوض بين الاشخاص . ومن هذا فقد امرنا بان نترك الموضوعية العرفية من اجل النسبية كما ان هناك نفس الدرجة من السلبية على المدى الطويل فى التفاعلية الرمزية ولو أنها حاولت ان تكتشف شبكات من المعانى اعتمدت على البيئة خلال منهجية الجنس البشرى . وتؤكد من خلال التفاعل الرمزى ان المرء يستطيع ان يتفهم واقعية النظام التعليمى الذى لم يكن شيئا أكثر من تشكيل جماعى للواقع التعليمى .

والسؤال : هو لماذا تحول تشكيل كلى معين الى الموضوعية فى وقت ومكان بالذات بينما لم يبحث هذا السؤال او يجد الاجابة عنه بالنسبة لتشكيل آخر فى اوقات واماكن مختلفة ، وبينما شجب علماء الاجتماع الذين يأخذون بالتفسير الفلسفى دراسة النظام التعليمى باعتباره تشكيلا موضوعيا اثر على المواقف التعليمية التى وجد الناس انفسهم فيها وقدموا رموزا ثقافية لتفسيرها فانهم تراجعوا من ناحية المنهج عن التحول الكلى الى الموضوعية حتى بمدلولاتهم الخاصة وركزوا تماما على التفاعل على نطاق ضيق . وبسبب تماثل معين بين كل من علم الاجتماع التربوى (القديم) و (الجديد) السابق يعالج المدخلات والمخرجات واللاحق يهتم بالعمليات ، الاول يبين من يحقق النجاح والفشل المهنية التى يحصلون عليها والثانى يفسر نوع النجاح وكيف تحقق () ، وباختصار فان نقط القوة فى الواحد تشكل نقط الضعف فى الآخر ، وتراود الاملأ البعض فى امكانية تركيب تشكيل يجمع بين الاثنين يمثل علم الاجتماع التربوى بصورة أكثر اكتمالا . ومع ذلك يبدو لى أن هناك ثلاث صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقف عقبة فى طريق مثل هذا التركيب .

الاول : يشمل سؤالا صريحا ولكنه جاد عما اذا كان هذا التركيب مرغوبا فيه واثى شخصا اشعر باكبر الشكوك فى جدوى اى هجين بين الدرية والمنهجية التجريبية مع السمة المعارضة لعلم الاجتماع التفسيري . ولست اترك مطلقا فى اذهى ينتظر ان يتصف بقدر اكبر من عدم الاكتمال : اذ لا يشكل جمع علاقى سالب علامة موجبة بالنسبة لتحسين النسل فى النظرية الاجتماعية . وعلى وجه الخصوص فان آخر ما يمكن ان ينتجه مثل هذا التركيب هو نظام علم الاجتماع التعليمى التربوى حيث لا يحمل اى من جزئيه بوضعه الذى هو عليه مورثة ترتبط به .

والصعوبة الثانية اقل حذسية فى طبيعتها . وهى تتألف من حقيقة انه لا يمكن ادماج مدخلين ببساطة اذا اردنا الحصول على افضل ما فى مجال كل منهما . اذ ان مقدمتهما النظرية تتعارض كلية . ومن المستحيل بالطبع ان نتصور اى نقطة التقاء بين علماء المنهجية العرقية الذين يصرون لبناء ضد التبويب والتجريبين التحفيزين الى تحول التشكيل الاجتماعى بأكمله والى سلسلة من المؤثرات التطبيقية للتعامل الاحصائى . ومع ذلك يبدو ان بعض اصحاب الآراء المعتدلة يرون ان الممثلين الاكثر اعتدالا لكلا المدخلين يستطيعون الوصول الى مساومة مقبولة يجدها الجميع افضل من الصراعات الحالية . ولكن الحقيقة الجامدة هى ان كلا من علم الاجتماع (التربوى) القديم و (الجديد) يقفا على جانبين مختلفين ان لم يكن ثلاثة من مناقشات علم الاجتماع الرئيسى هى : الموضوعية ازاء الشخصية ، الجماعية ضد الفردية ، وعلم الاجتماع الدقيق فى مقابل علم الاجتماع الكلى .

والصعوبة الثالثة المتصلة بالجوانب التى تتخذ فى هذه المناظرات الرئيسية هى الخلاف الذى لا يمكن التغلب عليه فى المجال النظرى الذى يقسمها . فعلم الاجتماع التربوى القديم سواء فى شكله الاحصائى التعيد من التنظير او عندما يمتزج بالوظيفية تعامل مع العلاقات الترابطية للعوامل غير الشخصية . او القوى التى منع كبر حجمها وطبيعتها المجردة اصولها من ان ترجع الى سلاسل ابسط من التفاعل الاجتماعى وبدلا من ذلك فانه اذا اختير وضع ادنى من المستوى المجتمعى حدث اختلال فى المجال . وقد افترض ان المقياس الصغير يتعامل مع الكبير كما يتضح من عنوان مقال (يارسون) الفصل المدرسى باعتباره نظاما اجتماعيا ومقال (براين جاكسون) نظام تعليمى فى شكل مصغر ، ولكن الصغير ليس نموذجا مصغرا من الكبير لان لكل من المستويين خصائص لا تتوفر فى الآخر . فالخصائص الكلية على المقياس الكبير قد لا تشارك الا مشاركة ضئيلة مع المدارس التى يكون النظام (ويمكن ان يعنى النظام الشديد القنوع ان كل مدرسة كانت متجانسة الى درجة كبيرة) . وبالمثل

فربما كان تنوع أنشطة المدرسة من يوم الى يوم كبيرا جدا حتى لا يمكن تفسيره جميعه على أنه يمثل عوالم صغيرة لها نفس الكيان .

وتوجد مشكلة موازية فى الاجتماع التربوى الجديد تنخذ من الفصل المدرسى وحدتها البحثية الرئيسية ، وبقدر ما تسمح القدمات النظرية لعد قليل جدا من هؤلاء الكتاب لان يفكروا فى تحدى تفهم التعليم على المستوى القومى يبدو ان نوعا آخر من الانحراف فى المجال يرتكب . والافتراض الضمنى هو أنه اذا طبقت انثروبولوجيا وصقية على درجة كافية من الحساسية فسوف تؤدي هذه من خلال التراكم بطريقة ما الى تفهم الكل . ولكن التحرك من الفصل المدرسى الى المستوى القومى ليست له علاقة تذكر بالتراكم . وبعض العناصر المطلوبة لشرح الظواهر القومية مثل التشريع وتخصيص الموارد لا توجد فى الفصل المدرسى على الاطلاق ، بينما وجدت عناصر أخرى فى الفصل المدرسى مثل السلطة القانونية للمدرسين ونظام المدارس تحتاج الى التوضيح على مستويات متباينة لانها لم تنشأ أصلا هناك بل على مستوى أعلى من النظام التعليمى وفى مكان خارجى ابعد من المجتمع الفسيح .

ولا يمكن تصعيد مشكلة المجال آليا من خلال أى من الاسلوبين : افتراض التماثل او افتراض التراكم . انها مشكلة نظرية لا يمكن ان تتصاعد الا برسم طريق منهجى يقود من اصغر مقياس من التفاعل التعليمى الى عمليات النظام الاكبر والتي تبدو غير شخصية ، وهذا يوضح حقيقة انه لا ينتظر ان يحدث تركيب سهل وفورى بين التقليديين القديم والجديد : وأن أى امكانية لتركيبهما ينتظر ان تتضمن عملا ابتكاريا يتصف بقدر كبير من الدقة النظرية . واعترافا بهذا ، اشار بعض المعلقين بأمل الى عمل « باريل برنشتين » على أنه البشير المعكن الى تركيب جديد « كما يشارك آخرون فى تفؤل شبيه عن اضافة « بيير بوروييه » .

واهمية عملا بالنسبة لعلم الاجتماع التربوى كبيرة . وفوق ذلك فانه يبدو لى انه لا خلاف على ان لاسلوبها فى التنظير عن نشر الثقافة وتوالدها يمتاز عن المداخل التى فحست باختصار فيما سبق . فكلاهما يضى أهمية نظرية صحيحة الى التشكيل والى التفاعل كذلك ناظرا الى السابق على أنه يشكل البيئات التى يعمل فيها الاحق معدلا ومؤثرا على الاهتمامات الموضوعية والتطلعات الذاتية للعاملين . وكجزء من تراث « دوركايم » المشترك فانهما يستحقان الاعتراف الكامل بالفضل فى اعادة اقامة تحليل التعليم باعتباره تنظيميا اجتماعيا كليا . وآمل الا يكون من

الغفظة ان اقترح ان نوع التطورات النظرية التي ارسياها (سواء تؤهلا الى تركيب جديد ام لا) لا يقربنا اكثر لسوء الحظ الى نظم علم الاجتماع التربوى .

والواقع انى احب مناقشة موضوع اهمال كل من برتشتين ، يوردييه للنظام التعليمى بذاته . ونظريتهما فى انتشار المعرفة وتوالدها تربط هذه العمليات مباشرة بمبادئ الطبقة التى تحكم التنظيم المجتمعى دون فحص ما يتبعه كما توسط من خلال النظام التعليمى . وبعبارة اخرى فانهما ينفلا المجابهات بين نظم التعليم القومية والتشكيلات الاجتماعية الاوسع التى ظهرا عليها مرة من قبل ويعملان الان . ولما كان هذا التزاوج (اى الطر الذى توضع بها النظم التعليمية الفرعية فى النظام الاجتماعى) قد تشكلت بطرق مختلفة على مر الزمن فى عديد من الدول فانه ليس ثانيا يمكن ان يظل فى مقام ادنى بمجرد الافتراض بأنه يعمل بنفس الاسلوب ويحدث نفس التأثير على اختلاف الثقافات . ومع ذلك فان كلا من برتشتين ، يوردييه يميلان لاتخاذ مثل هذا الافتراض تماما . وهذا يشير سؤالين : لماذا يشعران بانهما على حق فى اهمال نظم التعليم بالذات وهل هذا الاهمال يمثل اذن نقصا كبيرا فى كلا النظريتين وخاصة بالنسبة لعالميتهما المفترضة ؟

نفاذية التعليم :

السبب الرئيسى فى ان كليهما يهمل النظام التعليمى هو انهما يضما نفس الافتراض بان التعليم مؤسسة اجتماعية تامة النفاذية مفتوحة ابدا على التشكيل الاجتماعى الاوسع وتمعكس عليه . ويفترض « برتشتين » ان تشكيل الفصل ينفذ الى التعليم مباشرة دون مشكلات : فعلاقات القوة التى توجد خارج المدرسة تخترق التنظيم ويكون توزيع وتقويم المعرفة من خلال المحتوى الاجتماعى الذى تنقل فيه . وتعريف القابلية للتعليم بالذات . فى اى وقت نتيجة واهنة لعلاقات القوة هذه . ولذلك فانه يتحرك مباشرة الى اختبار الطرق التى ينظم بها الفصل الاجتماعى التعليم من خلال تاصيل قوانين المعرفة . ولا يقع التساؤل عما اذا كان هذا يحدث فصلا ان كان يقع بصورة شاملة . والمحيط المحرج فى نظير « نرنشتين » يقع بين المدرسة والمجتمع حيث ان قوانين الفصل تؤثر مباشرة على هيئات نقل المعلومات او المحيط بين النظام والمجتمع ليست له دلالة . والنظام كما هو الشأن فى علم الاجتماع التربوى القديم ليس الا مجرد غطاء ادارى من حيث انه اى شئ يزيد على مجموع المدارس والكليات التى تكون اجزائه . ومحيط النظام لا اهمية له حيث لاجراس على ابوابه وهو لا يتوسط بين المجتمع والمدارس ، وهو لا ينتقى المتطلبات او المجموعات او المصالح التى يثبت التعليم الاستجابة لها . وبدلا من

ذلك فان النظام ينظر اليه على انه يعمل كغشاء كامل النفاذية عندما ينهض برسالة النقل الثقافي .

ومع ذلك فهناك عدم استمرار خطير في عمل « برنشتين » بين تأكيدات البديهية الشجاعة عن النفاذية والافتقار الى أى شاهد على وجود الأدوات التي يحتاج اليها الاختراق المباشر . ونفس الشيء بالضبط يصدق على « بورديه » فانه يبدأ بالتعميم على ان اغلب العمل التربوي (على خلاف الاتصال الرسمي) له تحكمية ثنائية ، انها فرض تحكم ثقافي بقوة تحكمية . ثم هو ينتقل الى تحليل علاقات السلطة بين المجموعات او الفئات عند القاعدة الدولية التي يعتمد عليها التعليم كعنف رمزي . ولكن بورديه لبس اكثر تحديدا من « برنشتين » في عملية الدراسة التي تمكن علاقات القوة من ان تتحول الى تحكم رمزي ! ولهذا النفاذية نفس المكانة البديهية في نظريته كما هو الحال في نظرية برنشتين ، وبدون هذا الافتراض لا توجد طريقة يستطيع بها أى منهما ان يبقى هذه السيطرة الاجتماعية متوازية دوليا مع السيطرة التعليمية دون مشكلات . وفوق ذلك فان مجادلة « بورديه » لتوضيح منطق عام لعمل تربوي (متضمنا كل اشكال التعليم) يؤدي الى الغاء الفروق بشكل يكاد يكون اكثر تحديدا في التشكيل التعليمي باعتبارها متغيرات لا اهمية لها .

ويبدأ « بورديه » بأن يتساءل ما الذي يجب ان يكون عليه النظام التعليمي حتى يقوم بوظيفته التي لا غنى عنها في التنشئة الثقافية ووظيفته الخارجية في التكاثر الاجتماعي . وعلى ذلك فانه يهتم بالاصول المنطقية للتعليم التي تنبع من وظائفه الاساسية وليس بالاصول الاجتماعية للنظم التعليمية التي تشكل بناؤها بالتفاعل التاريخي . و « بورديه » واضح في ان هذا المنطق العام ، لا يقبل التحول الى بحث تاريخي لا غنى عنه عن الظروف الاجتماعية لكل ما يظهر من غرائب نظام تعليمي معين أو وحتى للمؤسسة التعليمية بصفة عامة . ويكاد يحظى هبلر الاستقراء التاريخي للتشكيل استنادا الى اساس عبر تاريخي وثقافي على كل من اولوية منطقية واجتماعية تتجاوز أى محاولة لفهم ظهور النظم التعليمية من خلال التحليل التاريخي او المقارن . ولا يستطيع المرء ان يكون قادرا على ان يعطى الدلالة الكاملة للبحث عن الظروف الاجتماعية الضرورية للتحقق من الظروف الشاملة الا عندما تصاغ الظروف العامة لامكانية بناء العمل التربوي . وعلى ذلك يخضع التاريخ التعليم المقارن لعملية توضيح تجربة علاقة المنطق بالوقت : وليس هناك ما يبرر ان يؤثر التشكيل الجديد في العلاقة بين التعليم والمجتمع مستقلا عن هذا المنطق . ومن ثم فان التغيرات في تشكيلات النظم التعليمية تتحول الى وضع البدائل الوظيفية .

افتقاد السياسة التعليمية :

وتشير كل من النظريتين بطبيعتهما السؤال الهام عن كيفية دخول مجموعة أو فئة الى موقع السيطرة التعليمية والاستمرار فيه . وبافتراض اصرار كل من « برنشتين » و « بوردييه » على اهمية علاقات السلطة فانه مما يدعو للدهشة ان نجد اجابتهما ليست بمدلول الصراع على التحكم فى التعليم وان اى من المؤلفين لا يطور سياسة تعليمية على اى مستوى كان . ويستخدم هنا مصطلح سياسة تعنيمية فى اوسع معانيه ويشير الى محاولات فرق اجتماعية مختلفة للتاثير فى مدخلات وعمليات ومخرجات النعاج سواء بالتشريع وجماعة الضغط ونشاطات الاتحاد والحركات التجريبية او التقليدية او القطاعية والاستثمار الخاص او الجماعى والدعاية او المناظرة العامة .

ومع ذلك فانه ولو ان « قانون » المعرفة السائد ، والتحكم الثقافى ، كليهما يؤخذا على انهما يرتكزان على علاقات السلطة فان سيطرتهما فى المجال التعليمى ليست نتيجة صراع حقيقى على السلطة . وبالنسبة الى « بوردييه » .

فان العمل التربوى - الذى تضعه علاقات السلطة بين الجماعات والفئات التى تكون هذا التشكيل الاجتماعى وتضعه فى المكان السائد داخل نظام العمل التربوى - هو الذى يتلاءم مع المصالح الموضوعية للجماعات او الفئات السائدة (١٧) ولو بطريقة غير مباشرة .

وعنا فان العمل الذى لا يشير المشكلات يستعاض عنه بالعمل الذى يثيرها عن الكسب (اى على اى درجة من الاكتمال ؟ والامان ؟ وبأى امتيازات رغم المعارضة الممتدة الخ) .

وتعمل القوة جينئذ كانها موصل مؤثر مكتمل لا يتعرض للمقاومة يربط بين السيطرة الاجتماعية وبين الرقابة التعليمية . وبغفس الطريقة تماما فان القوة فى نظر « بيرنشتين » هى التى تنقل المبادئ الاجتماعية الاساسية الى الممارسة المدرسية انها ليست متفيرا فى نزاع على الرقابة التعليمية التى تحدد ما اذا كانت توجد علاقة قوية وما الشكل الذى سوف تتخذه . وعلى ذلك فبينما ننتظر ان تتيح سياسة التعليم للحقيقة من ان توازن السلطة التعليمية فى اى وقت لا يكون بالضرورة فى اتساق كامل مع توازن القوى فى المجتمع وتفترض نظرية التتابع ان الاثنين فى اتساق تام دائما ولكن لا تشرح كيف يكون ذلك . والعمليات الفعلية للتكيف والضغط والاتساق التى توائم الممارسة التعليمية وتشكيل الفصل والتفجير التعليمى مع ازاحة تكوين الفصل تظل غير مشروحة بالرة .

وبدلاً من ذلك فإن نظرية صحيحة السياسة التعليمية في إطار النظام التعليمي ينتظر أن توفر (أ) مواصفات مفصلة للعمليات التي ينشأ عنها تغير تعليمي وركود بشكل بطرق متباعدة في نظم تعليمية مختلفة (١٨) ، (ب) نظرية عن الظروف التي تستطيع في ظلها مجموعات اجتماعية متباعدة أن تؤثر على التعريف السائد للعمليات خلال العمليات المذكورة أعلاه . وسوف يكون واضحاً أن (أ) تتنافر مع الفكرة العامة للنفاذية التعليمية . وبدلاً من ذلك فإننا نتطلب اختباراً كاملاً للمفاوضات التي تجري خلال المحيط بين النظام والمجتمع . ويمثل هذا الموضوع فإن (ب) ترفض المقدمة المنطقية بأن مجموعة واحدة تدل مفرد - في أي مكان وفي كل مكان منفردة تملك بسبب موقفها الشروط اللازمة لفرض تعريفها للتعليم . وحتى يتوفر فهم لبناء النظم التعليمية فإن عمليات التغيير التي تتميزها سياسة التعليم التي نشأت منها يمكن في الحقيقة أن تشكل لنا علم اجتماع النظم التعليمية ، نعم أين يأتي هذا ؟ ولما كنت بمنزلة هذه السببية زاء ظهورها من علم الاجتماع التربوي الحالي فيجب على أن أحاول أن أقدم إجابة واضحة بناءً عن هذا السؤال .

واعتقد أن الإجابة باختصار تكون مستمدة : من نظرية علم الاجتماع العام نفسها . ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنه توجد أي حلول جاهزة يمكن أن نتوقعها فيما نرى - كما أنه لا توجد نظريات عن التطور البنائي يمكن أن تسعير ببساطة من مجالات أخرى تطبق على النظم التعليمية . كما أنه لا توجد بالطبع أي نظرية عامة عن المجتمع يمكن ببساطة أن بنضوي التعليم تحتها ولكن هذا لا يضمننا بالركون إلى الركود بينما ننتظر ظهور نظرية ما . ويبدو لي أن هناك تطورات عديدة في المجري الرئيسي في الفكر الاجتماعي يمكن أن تضيف إلى جيل علم اجتماع النظم التعليمية . وعملية الإضافة في ذاتها مسألة نظرية وليس هناك أساليب مختصرة بل لا بد من التفكير في الروابط والتطبيقات . وسوف أخصص الجزء التالي من البحث لدراسة ثلاث خيوط حديثة في نظرية علم الاجتماع الحديثة يبدو أنها صالحة لتفسير أصول وعمليات النظم التعليمية مع بذل عناية خاصة بتلاؤمها المتبادل بسبب الانتقادات القاسية والاصطفائية غير اللائقة .

ثلاثة خيوط حديثة في النظرية الاجتماعية

وعلاقتها بالنظم التعليمية

الماركسية الحديثة :

يهتم التقليد الماركسي الجديد اهتماماً متكافئاً في علاقته بالأسئلة عن أصول أو عمليات النظم التعليمية ومن سوء الحظ أن الكثيرين كانوا جد متحمسين للتبجيل بتقديم علم اجتماع تريوي ماركسي فأتاحوا

للعلماء الماركسيين الجادين كل الحق في أن يشعروا بأنه قد استفلهم نفر من رجال التعليم التافهين عندما نشروا متسويا اليهم ما ارتكبوا من نفس الأخطاء التي قضى عليها الماركسيون بعد عناء شديد منذ الدولية الثالثة وتكتسب مصطلحات مثل الماركسية التافهة والاقتصادية وحتى نظرية مؤامرة الطبقة ازدهارا تاما في علم الاجتماع الأمريكي وتاريخ التعليم فإذا كان هذا هو الإنتاج الذي يتصف بالعجلة الشديدة لرجال التعليم الفير ملمين بالتطورات النظرية في الماركسية الاوربية فان نفس الشيء لا يمثل الحالة تماما بالنسبة للنظريات المقابلة التي تتمتع الان بشوية لامبرر لها . ويقصد هذا الاختصار الثاني الى الاجابة على تساؤلات عن اصول وعمليات النظم التعليمية بافتراض التكامل بين تطور التعليم والسماح الرئيسة للتطوير الراسمالي . ويمكن ان تخفى اللغة الاصطلاحية المعقدة التي استُخدمت في التعبير عن هذه الفكرة البسيطة حقيقة انها تتساءل اساسا عن الذي يحدث هذا التكامل اولا ثم يحافظ عليه . وفي الاصل الاصيل فان اى نظرية للتواصل ليست الا تصريحاً لفظياً بأنه قد اكتشف معامل ترابط ايجابى : ويبقى بعد ذلك من المستحيل منطقياً استخراج توضيحات سببية من الواحد شبيهه بما يستخرج من الآخر وحماية هذا النوع من النظرية بحجة انه لا يختص بالسببية بل بالعلاقات الجدليه لايفيد الا في تخفيف معنى الجدل بان يجعله يشمل اى مثل على التأثير المتبادل بين ائناصر التي لايمكن تحديد العلاقات المتبادلة بينهما بوضوح .

ومع ذلك فالنظريات التي اثارت اعظم اهتمام لانها وفرت مايكاد يكون علم اجتماع تروى ظاهر كانت متاملة في التقليد الماركسى الاوربى وقد تجنب ، عمل التوس ، بولانزاس معاملة المؤسسات الفرقية بما فيها التعليم بالطبع) معاملة فجة باعتبارها ظواهر ثانوية من القاعدة الاقتصادية واختصت بديناميكية التشكيلات الاجتماعية وليس بمجرد التواصل السطحي غير المفسر بين اجزائه والصعوبة الكبرى الثانية في نظريات التواصل هي انها تفضل باستمرار في ان تفسر الدبذبات في التكاملية اى اذا لم تنقض تماما في التاريخ والماركسية الفرنسية بتاكيدها على تقبل الاستغلال النسبى للانظمة الاجتماعية بدا انها تماشت ههنا المنزلق . وكانت جاذبيتها الاساسية في انها اهتمت بهذه النقطة ووعدت بان تعمل التليدب في العلاقات بين التعليم والاقتصاد خلال الزمن والقضاء ولكن في نطاق اطار ماركسى . واخذ هذا المدخل بان المجتمع لكل وفر الظروف غير الاقتصادية لتكاثر اسلوب الانتاج ولم يكن هذا الثابت او الشامل في اهتمامات التعليم السابقة ولم يكن الا واحدا من عديد من اجهزة الحالة الايدولوجية واخيرا فقد ثبت في نهاية الامر أن التركيز على الاستغلال النسبى النظامى الذى ظهر انه يتيح الفروق بين النظم التعليمية للول الراسمالية ووعد يفسرها

امرا وهميا وبدلا من وضع النظريات عن تأثير النظم التفاضلية السببية والزمينية التي تعمل معا داخل نظام معين فقد اعتمد الثورس الجبرية التشكيلية التي نظمت الاجزاء المكونة لكل تشكيل اجتماعي في نمط كان في كليته تشكيلا عمليا بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي وبذلك فان ما يبدو من استقلال المؤسسات تبني في الحقيقة على نمط معين من الربط الداخلي للكل ومن ثم على نمط معين من الاعتماد عليه فتحول ما كان ينتظر ان يكون اداة تحليلية تؤدي الى شراء ملموس للاصول والعمليات النظامية تحول لان يكون غير مادي كما هو الحال في امور الميتافيزيقا الوظيفية التي اصبحت تزداد شبيها بها .

وكان الممكن اثبات ان هذا المدخل مفيد لو انه ساعد على توضيح حدود التغيرات التعليمية مظهرا ان هذه تبقى مرتبطة في اطار معاملات معينة محددة ومع ذلك فان هذا النوع من الارشاد النظري للتحليل النظامي كان بالضبط ما لم يستطع الماركسيون الفرنسيون ان يقدموه فقد اخفونا من ناحية - انه بالنسبة لنا اذا بدانا بتحليل العلاقات المترتبة بين التعليم والمؤسسات الاجتماعية الاخرى فانه لا فائدة منها على الاطلاق لان النظام ككل يستطيع ان يضع ويرفع مركباته في انماط عديدة متنوعة على مدار الزمن وفي علاقتها بالتغيرات مع بيئتها الخارجية وعلى ذلك فان تحليل الاجزاء لا يمكن ان يسبق اختبار الكل الذي ينسق العلاقات بينها ومن ناحية اخرى فان الطريقة التي يؤثر بها الكل على الاجزاء قبل انه لا يمكن اكتشافها الا من خلال آثارها اي نفس العلاقات بين المؤسسات التي يسمى علم اجتماع النظم التعليمية ان يفسرها وهناك دورانية متضمنة هنا تتحدى الهجمة التجريبية . فاذا حاولنا ان نختبر الاجزاء فانا نخطر باننا نحتاج الى تفهم الكل كما ينظمه الاقتصاد ، ولكن هذا بدوره لا يمكن ان يكتشف الا من خلال تنميط المنظمة الاجتماعية ذاتها .

ومرة اخرى فان الامل في التوصل الى طريق مختصر لعلم اجتماع ماركسي للنظم التعليمية ظهر خادعا ويبدو حتى الان ان علينا ان نتقبل الحاجة الى السير في الطريق الطويل لنصل الى هذه الغاية اي بالنقاط التحسينات الحديثة في النظرة الماركسية العامة للتشكيل الاجتماعي للكيان وان نطبقها بفاعلية على التنظيم ولا بد ان يكون هذا عملا نظريا بلذا تهيئ ان أكثر التطورات النظرية فائدة قد وجدت باحتراس كبير في ترد اهتمامات الحتمية التاريخية والتحول الى المادية وهكذا) بحيث تكون أكثر وضوحا عن ماهية الماركسية منها في تفصيل نموذج مستعمل للبناء الاجتماعي . وتنشأ التطورات العامة التي تستطيع ان نبني عليها بفاعلية من (جرامسكي) وممثل الممكنا في تصور القاعدة والتشكيل القسومي وبدلا من ان يعكس اللاحق السابق في علاقة سيطرة وتبعية في طريق ذي اتجاه واحد فقد لعبت تاليه تفاعلها الجدلي ونتج من ذلك ان منح التشكيل اللاه استقلالا

اعظم لتتاح له فرصة العمل بالنسبة للماضى على اساس علاقة ثنائية . وفي نفس الوقت فقد ووفق على قدر هام من الحرية والاستقلال فى داخل التشكيل الاعلى ذاته وبذلك يشجع استبدال النموذج الاساسى للعوائق التى تربط كل مؤسسة منفردة بالورد للاقتصادى الى نماذج متعددة للعلاقات فى داخل التشكيل الاعلى الذى يسمح بالتغيرات الداخلية فى الاعتماد والسيطرة . وهذا يمثل بعض التلاقي ، كما اوضح فوتيوكا فى نظرية النظم العامة التى تطل العلاقات ايضا بين الاجزاء فى داخل اطار معين بمدلول ترابطها واستقلالها . ويبدو انه الخوف من امتصاص الماركسية فى مدخل شامل من هذا النوع (اى انه يفقد سمعته بأن يصبح مجرد نظرية معامل) هو الذى ادى بالماركسيين الفرنسيين الى تدعيم ما وراء الطبيعة من الجبرية البالغ فيها . وليس هذا نتيجة حتمية . بل على العكس فانه يبدو من الممكن والمريح كذلك انه يتضمن العقائد المفصلة فيما سبق فى مدخل يبنى متميزا بالماركسية .

واود ان اذكر باختصار تطورين فى علم الاجتماع الماركسى والتاريخ الرسمى الذى ينتج فى هذا والذي يمكن ان يضيف الكثير الى النظريات عن عمليات واصول النظم التعليمية الاول الذى يمكن ان تمتد جلوده فى الماضى الى تحليل لينين للامزة الثورية فى روسيا (التوافق الزمنى لتطورات النظم المتنافرة) الذى قد يكون ذكره لوك وود بوضوح اكثر . وهو يجعل فكرة التضارب الهيكلية هامة . ويفضل بين السؤال الذى يختص بالتفكك الشامل وبين الاسئلة عن تضارب الفئة الذى يختص بالتكامل الاجتماعى ولا يؤدى الاخير الى تغيرات اجتماعية ذات اثر الا عندما يربط بالاول . ويذكر مدخل لوك دور شيئا ما من التطورات المستقلة للنظم وعلاقتها بال قاعدة الاقتصادية التى لها اهمية كبرى فى علاقتها بالتعليم ولكنها نحتاج ايضا تفصيلات كثيرة ، ويحتاج الامر بصفة خاصة الى نظرية وسيطة تحدد الظروف التى يتكامل فى ظلها النظام التعليمى او بتعارض مع القاعدة لو مع نظم اخرى . وينتظر ان يبين هذا السبب فى ان بعض النظم تتكامل بدقة اكبر كثيرا مع الاقتصاد عن انظمة اخرى وينتظر ان تتنبأ بنتائج معينة (اى تغير) اذا ظهر عدم اتساق كبير فى اوقات واماكن معينة . ويحتاج الامر الى نظرية وسيطة اخرى على مستوى التكامل الاجتماعى تفصل كيف يمكن لعمل الفصل ان يظهر تأثيره فى تشكيلات مختلفة من النظام التعليمى باجهزة مختلفة لاتخاذ القرارات والعمليات العديدة لادخال التغير . ونظرية تشمل على كل من هذين المنصرين ينتظر ان تكون محددة بالنسبة لماذا ومتى واين الاستقرار والتغير التعليمى اى انه ينتظر ان تتوفر لها نوعية يفقدها النموذج العام .

ثانيا - يبدو أنه توفر للتطورات الحديثة فى تسجيل التاريخ الماركسى أن يضيف الى فهمنا لاصول النظم التعليمية قدرا أكبر كثيرا مما سبق أن أضيف عليها . فهم، تتحاشى بصفة خاصة التمثيل النظرى الصريح للمراحل الجامدة من التطور التاريخى او المعادلة غير الدقيقة نظريا للمدخل الماركسى للتاريخ الذى يضفى أهمية رئيسية على الفسة الاجتماعية أو العوامل الاقتصادية . وتتطلب كتابة التاريخ الماركسى أن تتوفر لها المعلومات النظرية (والا لا يمكن تمييزها عن التاريخ العمالى او الاجتماعى او الاقتصادى) ، ويجب أن تنهض المادية التاريخية بتقديم نظريات عن اثر العوامل المادية فى التطور التعليمى فى ظل ظروف متغيرة . ويحتاج التاريخ - من الناحية الاخرى - أن يكون حساسا وغير عقائدى يعطى وزنا متكافئا للامور التاريخية والمادية بالاسلوب الذى اخذ به حديثا « نورسون » وقدم الامثلة عليه . كما ان اضافات الماركسية الجديدة من هذا النوع الى علم اجتماع الاصول وعمليات النظم التعليمية يمكن ان تتحقق بالتأكيد ولكنها تمثل عملا نشطا يتصف بالمهارة فى بناء النظرية .

المهنية الحديثة :

كان التقليد المهنى دائما ابعد اثرا فى توضيح العمليات اكثر من اصول النظم الاجتماعية ، ونظر الى التعليم على انه تقدم من خلال الاجماع المعيارى وانه عمل بدوره على تقدمه دون عناية كبيرة بفصل هذه الخيوط تاريخيا . وقد افترض حدوث موامة تطويرية اكثر منها توثيقية ومرت هذه بسرعة فوق التساؤل عن أى القيم أصبح معترفا بها فى التعليم النظامى ومن الذى استفاد من هذه العملية . ولوحظ فى الستينات قرب نهاية العقد عيوب متكافئة فى التقرير عن العمليات النظامية . وافترض نموذج « بارمسون » عن التشكيل الاجتماعى الذى وضع ابتداء مثل هذا الترابط الشديد المتبادل بين أجزاء المجتمع بحيث تاتر كل نظام اجتماعى بكل نظام آخر ومارس تأثيرا متبادلا عليه وجد مقودا فى جانبين هامين . ولم يكن غالبا صالحا للتطبيق باعتباره نموذجا للواقع الاجتماعى . وباعتباره وسيلة لفحص العمليات النظامية فانه كان معوقا جدا لان فكرة العملية المتبادلة جعلت من المستحيل التساؤل عن أى الاجزاء الاخرى من المجتمع اثرت فى التعليم اعظم تأثير ومتى واين وتحت أى - ظروف - وقد حاولت مهنية « بارمسون » ان « تحل » المشكلات عن الاصول والعمليات النظامية بصفة نظرية وبدأت المهنية الحديثة تفلت من هذا وتأخذ بالتمديدية المرتوتية بدلا منها ، وكان « مروتون » يعالج دائما قوايع نظامية معينة على انها تعاني من مشكلات حيث انه لم يفترض الا توازنا نهائيا شاملا للنتائج المهنية .

وكان نموذج التشكيل الاجتماعى الذى قلمه « جولدتر » (٢٨) على خلاف متميز مع نموذج « بارسون » وشارك فى الاساسيات مع آخرين من المهنيين المحادين من المهتمين بعلم الاجتماع التربوى (مثل ايزريونى ، ايزنشتاوت) الذين امتازوا فى الجوانب الفكرية التالية :

مثل النموذج انفصالا فى التناظر العضوى وابتمادا عن نموذج الحالة المستقرة والاتزان البدنى وعملية التوازن بصفة عامة .

انه رفض الحتمية التبادلية لصالح اختبار تأثيرات التفاضلية المسببة لاجزاء النظام . بعضها على الآخر بمدلول تبادل « الاعتماد » و « الاستقلال » .

انه تقبل وجود واهمية الاجهادات بين اجزاء التشكيل الاجتماعى . ومثل هذا التورر يستتبع منطقيا التسليم بان بعض الاجزاء لها استقلال مهنى مرتفع وكذلك التسليم بالتبادل الاكراهى بين الاجزاء .

وكان التنزيل المتتابع للاتفاق المعيارى نتيجة اخرى لهذه النقاط كضمان للتكامل الاجتماعى والاعتراف المتزايد بتصارع القيم (٢٩) . ومهما كان الترحيب بهذه التحولات بصفة عامة فانها لا تبدأ فى تكوين تقرير عن اصول وعمليات النظم التعليمية .

وابتداء فان هذا المدخل يبقى ضعيفا شان السوابق البارسونية بالنسبة لمسألة الاصول النظامية والتنميط التاريخى للتشكيلات الاجتماعية . فلماذا يميز نمط معين من العلاقات مجتمعا معينا فى وقت معين (ويوقع التعليم فى الشراك بطريقة معينة) ولم يناقش جولدتر ذلك . انه يترك درجة التبادلية المهنية لتقوم عمليا حيث انه اكثر اهتماما بالنتائج منه بالاسباب فيما يتعلق بعلاقات بنائية معينة ، ويلي ذلك ان « بارسون » على خلاف « جولدتر » يود ان ينظر الى مستوى الترابط بين اجزاء النظام على انه كثير المشكلات وهو يظل « بارسونيا » فى تقدير وجود ودرجة ترابطه مع أى مؤسسة واحدة من وجهة نظر النظام ككل وهو يعمل ذلك بأسلوب ميكانيكى خالص ، ويقال انه توجد درجة عالية من التبادل المهنى عندما تعمل كل مؤسسة فى تبادل كل مع كل المؤسسات . وعلى ذلك تعرف التبادلية والاستقلال كميا بالنسبة للرقم المتوقع للتبادلات التى يستطيع النظام ان يتقبلها . ويعتبر هذا فى الواقع استقلالا مهنيا بالمعنى الشامل لمؤسسة تقدم خدمات قليلة لبقية اجزاء المجموع اكثر منه استقلال عملى بمعنى ان جزء ما له القدرة على التحديد الذاتى الذى يستمد من نوعية علاقاته بالمؤسسات الاخرى ويتوفر فى الاخرة بالطبع اهتمام متساو على الاقل بعلم اجتماع النظم التعليمية ولكن لا يساعدنا هذا المدخل الكلى على فهم عملى لكيفية عمل المؤسسات الواحدة مقابل الاخرى .

وفوق ذلك فانها لا تتجسد امام اعتبارات عن نوع العلاقات بين المؤسسات وهذا يؤدي الى التضارب في نظرية « جولدنر » ذاته للتبادل ، وقد تنبأ في حالة الاستقلال المهني المرتفع انه ينبغي على المؤسسة ان تكثف من استقلالها وان تزيد من تغير النظام : وفي حالة الاستقلال التنفيذي المخفض (ويسلم « جولدنر » ان هذا ممكن جدا اذا كان هو الشريك التابع في علاقته الوحيدة) فسوف لا يستطيع ان ينهض باى منهما - ومن ثم فان الاعتبارات الشاملة (كمية) والاعتبارات النظامية (نوعية) تؤدي الى توقعات متباينة لا تساعد في البحث العملي وتطلب إعادة صياغة نظرية . واخيرا ومرة اخرى فان جزءا من النفوذ البارسموني ممثلون ومؤسسات يتباين بدرجة غير كافية الواحد عن الآخر . وبظل التكامل الاجتماعي الشامل مرتبكا ومن ثم يمنع ان تقدم نظرية عن العلاقات بينها اى متى يستغل تور شامل او محتويه مجموعات اجتماعية وكيف تتصرف اياها وفي اى الظروف وما هي الجماعات التنفيذية البارزة على اى حال ؟

ورغم ذلك فقد كان هذا الجزء من عمل « جولدنر » هاما يمثل قنطرة بين مهنية « بارسون » وبين طورين تاليين لا تنفصلان عنه انفصالا لا يكاد يكون تاما ولكن لهما الان فائدة كبيرة بالنسبة لعلم اجتماع النظم التعليمية حيث لم يكد يبدأ استكشافهما . الاول هو نظرية النظم العامة التي اسقطت كلية المقارنة المضوية وتركز الان على النظام الاجتماعي الثقافى بذاته . والسعة المعيزة الكبرى للنظم الاجتماعية هي « التكوين التشكلى » تفصيل تشكيلها الخاص مع مرور الزمن بطريقة تفاير النظم الميكانيكية او العضوية . وهذه بدورها تعنى ان يعطى اهتمام نظرى اكبر الى سلاسل التنفيذ الارتجاعية الموجية التي تضخم الانحرافات من التشكيل القائم وتفصل اشكالا اكثر تعقيدا من إعادة التشكيل اكثر من التنفيذ الارتجاعية السالبة التى هي المحافظة على الشكل كما هو الحال فى التقليد المهني . وهذا النمط من نظرية النظم الحديثة كما فصلها « باكلى » . وتبدو غنية فى طاقتها التطبيقية على النظم التعليمية . ومع ذلك فهذه تحتاج ان تطور نظريا ، وهى لا توجد جاهزة ! والواقع ان اكثر الطرق فائدة للاستكشاف يبدو انها تتضمن اكثر العمل بينما النهايات الميتة تمثل اسرع التطبيقات ، واستطيع ان اشير من بين النوع الا لاحق الى ثلاثة انواع بصفة خاصة . اولا تمرين عقيم عن إعادة وصف المصطلحات الفنية حيث يختلط تقل مفاهيم علم الاجتماع الى لغة نظرية النظم مع فهم منطق النظم الاجتماعية (٣٢) . ثانيا - هناك الاغراء المستمر للعمل على نموذج نظام مجرد (سواء كان ميكانيكيا او عضويا او ضبطيا او غير ذلك) ركز على هذه السمات من النظام الاجتماعى التى تتلاءم معه اكثر مما نتعامل مع التشكيلات المتنوعة التى ظهرت تاريخيا فى نظم اجتماعية

ثقافية حَقِيقية . ثالثا - هناك صور الانضباط التى تركب الخطاين الاولين .
معا بالإضافة الى ذلك تستبدل مادة السبرنيطيقا استبدالا غير قانوني
لتحصل على مادة الحياة الاجتماعية بحيث تحل الاتصالات مكان القوة
والبيانات مكان الموارد .

وبالنسبة لعلم اجتماع النظم التعليمية فان هذا النوع من نظرية
النظم العامة الذى يعترف بالسمة التشكيلية التكوينية المتميزة للتشكيلات
الاجتماعية ويحاول ان يشرح العمليات ونتائج التفصيلات الهيكلية هو
اعظمها فائدة . وابدأ الاضافات النظرية طموحا هنا - ولو انها بالغة
التجريد - هى كتاب تومين ، مليشائر : المنطق التطويرى للنظم الاجتماعية
وهو لا يدعى اكتشاف بعض المبادئ الخفية عن أسلوب عمل النظم
الاجتماعية - الثقافية ولكنه مدخل منطقي يشتمل على تعريف التغير على
انه تفصيل هيكلى يتميز عن التغير فى ذاته وحينئذ يتساءل عن
الديناميكيات الضرورية من أجل استمرار التغير التطويرى . وبهذا
الأسلوب فانه يتعامل مع التشكيلية واعادة التشكيلية التى تحدد الخصائص
الجمعية المتضمنة ومنطق مشروط للتطور التشكيلى او الانحسار) .
وبالرغم من شكله المنطقى الخالص للجدل فسوف يبقى البعض فى غاية
الحرص هنا لتجنب اعتبار الشيء المجرد ماديا وسوف يحيط آخرون
مثل جرين ، وسيلمان ، وابركسون بإيجابية بفكرة نظام تعليمى له
حياة خاصة به .

وعلى كل حال فانه عندما تتخذ نظرية النظم العامة هذا الشكل
المنطقى المتمثل فى ، اذا ... حينئذ تحدث مجاهرة واضحة بان الامر
يحتاج الى الارتباط بنظرية للعمل الاجتماعى . وهذا ضرورى لتعليل
(ا) كيف أحدث تفاعل الجماعة التشكيل الاول للنظام الاجتماعى او التعليمى
الذى تتعامل معه النظرية ، (ب) وما اذا كان التفاعل الاجتماعى يعطى
تفصيلا كاملا لتتابع اذا ، اذا لم . ولا يوفر التوضيح الكامل للتفصيل
البنائى الا نظرية للتفاعل الاجتماعى . وإذا لم توجد مثل هذه النظرية
فان على المنظر المجرى للنظم الاجتماعية او التربوية ان يلجأ الى نظرية
الاحتمالات التى تعتبر ادنى كثيرا لانها لا توضح كما انها لا يمكن ان تنقض
سواء فى التنبؤاتها او فى ادائها .

وته فى هذه البيئة حدث الانفصال الثانى عن المهنة المعروف باسم
نظرية التبادل وعاد الى ذاته لانه يعالج بدقة سلسلة هذه التفاعلات الاولى
التي تؤدي الى ظهور كيانات . وعمل بلاو (٢٠) هام بصفة خاصة فى اظهار
كيف ان التبادلات الاولى ذات طبيعة المواجهة تولد بنفسها تفاضلات
اجتماعية بعدولات القوة والموارد . وحينئذ يؤدي عدد من العمليات
الوسيلة الى ظهور التشكيل النظامى (غير الشخصى) للمجتمع . وبعبارة

اخرى فان (بلاو) يحاول بشجاعة ان يكشف نمط التفاعل الذى يزود بالوقود ويوجه التكوين التشكلى . ويمكن ان تعال نظرية قيام التشكيل النظامى الكبير من اجل التطوير بدلا من اقتصره فقط على توضيح النظامية على انها ظاهرة شاملة . وعلى ذلك فنظرية التبادل لديها الكثير مما تضيفه عن السبب فى ان تشكيلات متنوعة للنظم التعليمية نشأت فى دول مختلفة .

وطاقتها على توضيح الطريقة التى تعمل النظم التعليمية بهافى المجتمع لها نفس العظمة وتحليل (بلاو) لعمليات التبادل والقدرة تستطيع ان توضح العلاقات النوعية القائمة بين اجزاء المجتمع (مثل سيطرة او خضوع مؤسسة واحدة لآخرى) . وينظر الى هذه على انها النتيجة المباشرة للمفاوضات بين مجموعات اصحاب المصالح ، ويحدث التغيير بسبب تحولات فى شدة التفاوض و'استراتيجيات جماعات اجتماعية متباعدة الواحدة فى مقابل الاخرى . وتكون المواقع التفاوضية للجماعات ذاتها مشروطة بتغيرات فى التوزيع الاجتماعى للموارد (اى منتجات العمليات السابقة او التى تأتى من اماكن اخرى) . وفى نقاش (بلاو) للظروف التى تتميز فى ظلها علاقات القوة او علاقات التبادل بين مجموعتين فاننا نملك فيما اعتقد اصول سياسة تعليم حقيقية . وقد حاولت التوسع فيها لاتناول التفاوض بين مهنة التدريس والصفوة من السياسيين وجماعات اصحاب المصالح من رجال التعليم الخارجين بمجرد ان تبرز نظم التنظيم فى الدولة . بطريقة مختلفة (لانه لم يهتم اهتمامى بالمحيط بين نظام التعليم والمجتمع) اذ يبدو ان تحليل (يورديه) (٤٠) . للتحول الاستراتيجى بين رأس المال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى له اتجاه قوى الى نظرية التبادل .

واذا نظرنا الى اهمية نظرية النظم العامة ونظرية التبادل بالنسبة للتساؤلات عن اصول وعمليات النظم التعليمية فقد يكون من غير المناسب اطلاقا لعدد كبير من علماء الاجتماع التربوى ان يرفضوا المهنية باعتبارها وباء الخمسينات الذى يستحق التخلص منه شكرا جماعيا . ومع ذلك فان هذا المنظور المشوه للمهنية الحديثة يفلب ان يتعادل بانحراف مساو لعلم الاجتماع الفيبرى - وهو الخيط الاخير الذى نفضحه .

علم الاجتماع الفيبرى المحدث :

كان (فيبرى) على مدى الخمسة عشر عاما الماضية ، رجل التنظير الدقيق للمشغول بنسبة المعانى الشخصية الى العمل الاجتماعى ، هو الذى اثار اهتمام علماء الاجتماع التربوى وبعبارة اخرى فان علم الاجتماع الفيبرى المحدث ينظر اليه على انه يقدم اعظم اضافة الى تفهم العمليات التعليمية

على نطاق صغير . ومع ذلك فإن « فيبر » خصص الجزء الأكبر من وقته لأحداث كبيرة : ظهور الرأسمالية ، العلاقة بين ديانات العالم والعقلانية ، العملية القاسية في التحول إلى البيروقراطية - وعمله كواضع نظريات ماركوسكوية يختص بالديناميكية التاريخية للتشكيلات والمؤسسات الاجتماعية يضيف كثيرا إلى فهمنا عن ظهور النظم التعليمية التي لم تكن تكون استكشفت .

وباختصار فإن علماء الاجتماع التربوي المعاصرين أدبوا باختفاء الأزواجية على فيبر ، ومع ذلك فإن التقليل من اهتماماته الكبيرة أو الدقيقة يعنى أفكار التكاملية في أعماله وأهمية جهوده الذاتية في الربط بين الاثنين . وإدراك مشكلة المجال التي واجهها « فيبر » والعمل النظري في السمو بها الذي أقامه هو وشكل طريقا منهجيا من تفهم السلوك الفردي إلى تحليل توقيعات تفاعلية أكبر وعمليات وتشكيلات يعتبر فشلا ، والربط ببساطة بين فيبر وأصل علم الاجتماع التفسيري الحديث معناه التراجع من حل هذه المشكلة .

وعلى ذلك فالامر يحتاج اليوم إلى بذل اهتمام أكبر كثيرا بعلم الاجتماع المقارن والتاريخي في ناحية تخصصنا إذ أن هذه الأبعاد تكاد تكون مفتقدة كلية بشكل ظاهر في علم الاجتماع التربوي الجديد . . . وينتظر أن يتقن هذا اختبارا جادا لدراسة حالات « فيبر » الخاصة بظهور الأنماط النظامية على مر الزمن وفي أماكن مختلفة . وظاهرتسا البروز والتنميط لها أهمية متكافئة : فالأولى تتلاءم مع التساؤل عن أصول النظم التعليمية والثانية تصلح للأسئلة عن العمليات التعليمية في المجتمع

وينتظر أن يعالج المقارن والتاريخي في التقليد الفيبري مسألة الأصول بطريقة متميزة ، كما يعالج التفاعل التاريخي بين التعليم والأجزاء الأخرى من التشكيل الاجتماعي على أنه مشكل حقيقي . ويحسن أن يبدأ بهذه العلاقات الهيكلية وتختبر تنميطها في خصوصيتها ، كما يركز على اكتشاف ما إذا كان التعليم مرتبط دائما بمؤسسة أخرى وما إذا كان تابعا باستمرار أم أن هناك ظروفًا يبدو في ظلها الاستقلال . وقد يتساءل ما إذا كانت هناك تعميمات عبر الثقافة يمكن أن تحدث عن الجمع بين المجموعات والمصالح المادية وعمال التحويل الثقافي الذي كانت نتيجته ظهور النظم التعليمية أكثر من افتراض أن المبادئ الرئيسية للتقسيم إلى طبقات عرفت مقدما . ومع ذلك يبدو لي أنه لا يوجد إضرار بأي من التقليديين الماركسي أو المهني .

ومن المؤكد إذا سلمنا بالاعتقاد المفهوم ضمنا من أن عناصر اقتصادية معينة لها أهمية حاسمة في تشكيل النظام الرسمي لأي كيان اجتماعي فإن الاختيارية الماركسية تركز اهتمامها على كيفية ارتباط التعليم بها على

مر الزمن ، ومع ذلك فهناك فرق كبير بين انتهاج مدخل استكشافى يستخدم الاسلوب المقارن لاقامة درجات من الترابط وحالة تفترض مقدما أن نفس مبدأ علم العمارة يصلح لكل الازمان والامكان . وفيما يتعلق بالهنية فان الخيط (المرتوى) قد تقبل دائما الحاجة الى افتراضات متوسطة المدى (مثل تلك التى ذكرت فى الفقرة السابقة) . وهذه تربط بين الاطار التحليلى العام والحقيقة المتخصصة ودورها الفطرسى هو بالضبط اعطاء لاطار المجرّد كيانا راسخا يستند الى حقيقة عملية . وعلى ذلك اذا نظرنا الى الاشكال المبشرة للماركسية الحديثة والهنية الحديثة التى افردنا الحديث عنها من قبل فانه يبدو ان ليس فيها ما يمنع التكافل المثمر مع علم الاجتماع المقارن والتاريخى فى التقليد « الفيبري » .

ويمكن ان يمثل التحليل المقارن والتاريخى الذى عرض باختصار من قبل نوع المادة التى يجب ان تكون اى نظرية ذات مستوى رفيع قادرة على ان تحتويها بأن تبين كيف يمكن ان تصنف هذه الافتراضات تحت مبادئ أكثر عمومية . انها تمثل تحديا مستمرا لى نظرية فى علم الاجتماع تدعى ان لها مستوى عاليا من العمومية اذ انها تشكل مصدرا للتدقيق والتفنيد . وعلم الاجتماع المقارن الذى يعنى به بسبب اهتمام رئيسى بظاهرة معينة مثل نظام التعليم وتمحيص كمية البيانات اللازمة ويتمسك بحماس بمنطق الاكتشاف العلمى لانه يضمن ان فئة من يجهلون فى دحض النظريات الواسعة الانتشار كبيرة . وبعبارة اخرى فان علم الاجتماع المقارن يمارس ضغطا مستمرا من اجل التدقيق النظرى واعادة البناء . وفى الظروف المثالية يود المرء أن يرى عملا دائما يسير اماما وخلفا من علم الاجتماع التربوى المقارن الى النظرية الماركسية بحيث لا يجد النظريون الماركسيون التشجيع للاخذ من التفسيرات بين الحضارات فى اصول وعمليات نظم التعليم التى يجب ان تتصارع نظريتهم معها ولكنهم فى نفس الوقت يشجعو على اى تنميطة تاريخى تعليمى معين يرى من خلال البحث المقارن انه جزء من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى فان الانماط والصلات التى تستكشف من خلال علم الاجتماع التربوى المقارن يمكن أن تشير الى ضرورة وفائدة انواع معينة من التطور النظرى ومن ثم تتطلب اعداد نظرية عامة فى اتجاهات معينة . ويبدو ان هذه العلاقة التى يمكن ان تتطور بنجاح مع آخر اشكال الهنية الجديدة . وتجسد هذه الفكرة الشاملة للتكوين التشكيلى ، تقبلا اوسع كثيرا من المقارنات الميكانيكية العضوية او السبرنيكية السابقة ولكنها تظل عن هذه اللحظة فكرة مجردة تحتاج لان تجسد بان تبدأ العمل على مشكلة مثل مجرد ظهور النظم التعليمية . وبالمثل فان التصور البالغ التجريد ، للمنطق التطورى ، للنظم الاجتماعية سوف تستطيع ان يتحافى ان يكون

لعبة أكاديمية عقيمة تدفع لان تتشابك مع عمليات النظم الحقيقية مثل نظم التعليم . وينبغى أن تكون هذه عملية نشطة ذات اتجاهين ينشط فيها علم اجتماع المقارن خصائص هذا الحدس عن النظم الاجتماعية الثقافية وهذا الاهتمام الجوهرى بالنظرية يحى بدوره علم الاجتماع النظم التعليمية ضد الوجهة غير المتبلورة التى يبدو فيها التعليم المقارن بذاته غير قادر على الهروب .

وقد ركزت حتى الآن على اضافات الفبرية المحدثه الى التشكيلية التاريخية وعبر الثقافات للنظم التعليمية ، ومع ذلك فقد كان « فبر » نفسه مهتما بالربط بين التشكيل والثقافة على كل من المستوى النظرى والتجريبى . وأراد ان يبين كلا من القيود الموضوعية التى يفرضها التشكيل الاجتماعى على المشروعات الشخصية التى تتم بان تحققها المجموعات الاجتماعية وفرص التنفيذ المفروسة فى عدم الاستقرار الداخلى فى التشكيلات النظامية ذاتها ، ومثل هذا العمل يكون حينئذ موجهاً على مسار معين من خلال ما يعتنقه المهتمون به من افكار . ومن ثم فان واحداً من اهتمامات « فبر » الرئيسية وخاصة فى دراساته عن ديانات العالم كان هو الديناميكية الماكروسكوبية لنظم العقيدة كما هى واضحة فى الهيئات التاريخية القابلة . ومما يثير السخيرة أن علم الاجتماع التربوى الجديد بالرغم من اهتمامه الاساسى بالتنميط الثقافى للمعرفة التعليمية قد ادار ظهره الى اضافات « فبر » لهذه المشكلة . وهو يستغل مناقشاته الميكروسكوبية للمعانى فحسب ، بينما يهمل عمله على النطاق الواسع عن الثقافة . ومع ذلك فان علم اجتماع النظم التعليمية ينتظر ان يستمد الكثير من الاخير ليوضح كيف ان اختيارات معينة من الثقافة القومية تصبح متصلة كانها « معرفة تعليمية » على المستوى الشامل .

وهنا يجابها سؤالان : سؤال عن ميكانيكية تكوين المؤسسات وسؤال على أى من المجموعات الثقافية تتأسس . واطن انى سبق أن قلت ما يكفى من الاول اما عن ميكانيكية التأسيس فان اى مجموعة من الانكار عن التعليم هى جزء لا يتجزأ من الصراع على التحكم فى التعليم لان هذا كان (ولازال) صراعا من أجل القدرة على تحديد عملية التعليم . ولتفهم اى الثقافات الفرعية احتلت فى الوقت الذى ظهر فيه نظام تعليمى اول مرة فائنا نحتاج لنعرف من الرابع من الخاسر ومستوى الخسارة . وبالمثل يحدد تشكيل النظام التعليمى الآن من الذى يحتل مركزاً يؤثر منه على محتويات عملية التعليم والعمليات المينة التى يمكن منها تغييرها . وبعبارة اخرى فان طبيعة المحتويات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الرقابة . وفى هذا نصل الى شئ من الاتفاق مع علم الاجتماع التربوى الجديد . ولكن علم اجتماع النظم التعليمية لا يبقى قائماً بتأكيدات غير واضحة عن

ازموزية ثقافة الفصل (أو اى مجموعة اخرى) لا تدعمها حتى اكثر التقادير
عمومية عن الاجهزة التى تصدر من خلالها الثقافة الفرعية أو الادوات
التي نترجمها الى مناهج وامتحانات واجراءات تقويم . وهذا هو المكان
الذى نحتاج فيه الى نظريتنا عن السياسة التعليمية لتكشف عن
ميكانيكيات استيراد الثقافة الى التعليم . والمظهر الثانى من هذا وهو
ما الذى استورد بالضبط لم يمس بعد مع ان « الفيرية المحدثة » يمكن
ان تقدم اضافة ممتازة الى هذه المشكلة .

واذا افترضنا ان مجموعة معينة تكون فى موقف من الرقابة
التعليمية بحيث انها تستطيع ان تحتكم فى المحتويات التفصيلية للتعليم .
فماذا تكون ؟ ان الاجابة العامة سواء كان مرجعها الى ايدولوجية الطبقة
الحاكمة أو نظام القيمة الاساسى أو مصادر الشرعية هى هذه المحتويات
الثقافية التى تعمل على تقديم المصالح المادية للمجموعة . وهنا تتحرك
مباشرة الى جوهر النقاش الرئيسى فى علم الاجتماع المعرفى عن العلاقة
الدقيقة بين المصالح والافكار وتكاد تكون الاجابة العامة نافية . وحتى اذا
افترضنا ان مجموعة يتوفر لها رقابة تعليمية دقيقة تكون متفهمة تملسا
وعلى صواب فيما يتعلق بالفوائد الموضوعية فليس هناك مجموعة واحدة
من الافكار فحسب يمكن ان تبرر سيطرتها التعليمية أو تفرع واحد من
المعرفة يكون واضحا فى انه سوف يخلها على احسن صورة فى تشكيل
مناهج المدرسة . وبدا من ذلك تكون الاحكام متضمنة وعملية اصدار الحكم
واضحة تماما اجتياز وتاملات نابليون عن منهاج الليسية النموذجى جيدة
التوثيق . ويمكن الضعف فى العوامل التى ترشد هذه الاحكام اى الروابط
التي تصل بين المعرفة والمصالح الانسانية . فهل معنى هذا ان تمنع نظم
علم الاجتماع التربوى عليها ان تقبل الاوصاف التاريخية للاحكام التى
صدرت فعلا ؟ وهل هذه مسألة نستطيع ان نفعل تقديم اضافة نظرية
عنها ؟.

وقد استخدم « فيبر » فى الواقع العملى مفهوم (الانجذاب
الانتخابى) عندما عالج هذه المشكلة ، ولكن هذا المفهوم لا يعمل الا لتحديد
ادنى قدر من القيود على الافكار التى اعتنقتها مجموعة لها مصالح مادية
معينة هى - الاتاحة والتطابق والتجانس - وهذا بذاته يحتاج الى تفصيل .
ولكن بمجرد ان تحدث وثبة الانجذاب الانتخابى يبدو ان تشبيه « فيبر »
عن افكار تعمل كأدوات تحويل تمثل فكرة ساذجة اذا نفدت يمكن ان تخرج
علم الاجتماع التربوى عن التجريبية الكاملة فى هذا المحط . وكانت نتيجة
هذا على دراسات فيبر الخاصة عن العقيدة هى انه قام باستكشاف حساس
ومطول عن الدعاية الدينية الثقافية التى ادخلت فيها جماعات اصحاب
المصالح نوعا من « الجرافيا الثقافية » تعرفت كيف بدت خرائط المعرفة

الجمعية والافكار . ولم يكن من الممكن الا بعد ان نتعرف جيدا على هذه السمات ان نكتشف الطرق التي رسمت من خلال هذه الصور العالمية والتي سوف يندفع عليها العمل المستقبلي بدناميكية الصلحة .

ويبدو هذا وثيق الصلة بفهمنا لكيفية اشتقاق المعرفة التعليمية ومناهج المدرسة من بين مجموعة عامة ضخمة من الافكار أو الايديولوجيات . وهو يشير الى مجموعة خرائط تفصيلية للمعرفة ينتظر ان تكتشف على الخريطة المعنية لمجموعة او فصل ما تتابع المعلومات التي هي السمات المألوفة والتي لم يتعرف عليها بعد وكيف تربط خطوط الارتفاعات المتساوية بينها . وينتظر ان تكون نتيجة هذه الاستكشافات سلسلة من عمليات المسح والخرائط المجسمة عن المناطق الثقافية للمجموعات الاجتماعية المختلفة . ومع ان الفكرة في عمل هذه الخرائط هي نفس هدف « برنشتين » في تفصيل القوانين الثقافية المنتظر ان يكون الاجراء مختلفا تماما . وقد حاول « برنشتين » بالبدئية ان يتعرف مباشرة على المبدأ الاساسي الذي يستند اليه كل قانون مفصلا محتوياته ومنسقا بين مناهجه المتشابكة . ولا يحاول المدخل الفيبري المحدث ان يمسك بأي من مثل هذه المبادئ الاساسية ولكن ينتظر منه ان يجهد نفسه في رسم خرائط المعرفة للثقافات الفرعية . .

وينتظر ان يؤدي هذا مع الاقتران بتحليل السياسة التعليمية الى توضيح من أي الاختيارات يستمد تكوين المعرفة التعليمية من بين الترتيب الثقافي القومي وكيف يحول هذا فيما بعد الى مناهج وكتب مقررة وأسئلة امتحانات ، من الواضح ان مثل هذا الفن الخرائطي للمعلومات يدمو الى المزج بين الدراسات المقارنة والتاريخية في التقليد الفيبري المحدث كما نوقش من قبل .

خاتمة - روابط بين اصول وعمليات النظم التعليمية :

واخيرا فاني اريد ان اناقش باختصار السؤالين الكبيرين عن النظم التعليمية من اين تاتي وكيف تعمل . ويبدو ان هناك علاقة يصعب تجنبها بين هذين الامرين . فالنظام الذي يعمل اليوم شكل بالامس وانماط التحكم والمساءلة التي تطبق الآن نشأت عن منازعات سابقة على الرقابة وتشكل عمليات التغيير المستقبلية . والامتيازات التعليمية التي يدافع عنها حاليا قد منحت في وقت سابق . وبعبارة اخرى فان بعض اسباب الاستمرارية منقوشة في اصول النظم التعليمية التي اوجد بناؤها الحقوق المكتسبة وابقى عليها بصيانتها .

واني اتصور هذا التطور في النظم على مر الزمن كانه سلسلة من الدورات وفي كل دورة يعمل التشكيل الاساسي من التفاعل التعليمي ،

هذا التفاعل الذى يتأثر أيضا بمؤثرات مستقلة يؤدى أخيرا الى تغيير فى التشكيل وبذلك فالدورات المتتابة من التكيف البنائى التفاعلى المتبادل استمرار التوسع الهيكلى فى التوحيد بين الاصول التاريخية والعمليات الحالية .

وتتحرك هذه الدورات خلال الزمن . وتأثير التشكيل فى النظم التعليمية فى اسبق الدورات كما ظهرت فى اول الامر تأثير غالب ؛ يصيبه الوهن فى الدورات التالية اذ ان التشكيل المتغير للنظام كما اتسع نتيجة نوبات متلاحقة من التفاعل التى تؤثر حينئذ على التفاعل التعليمى التالى . ويتوقف عدد الدورات التى تحدث بهذه الطريقة على المشكلة القائمة . ويسمح هذا المدخل بالتأثيرات الهيكلية بوضوح ولكنه يؤكد انها مشروطة وليست حتمية - ولكنه يسمح بنفس الوضوح للتأثيرات المستقلة للفعل الاجتماعى بتغيير التشكيل الكلى ويرفض المطاوعة الكاملة للتشكيلات الرسمية .

والتفكير بمدلول دورات التكوين التشكيلى يعنى اضافة أهمية رئيسية على الوقت عند صياغة نظريات النظم التعليمية ، وقد يبدو من النقاش المختصر الذى جرى حتى الآن ان دورات التكوين التشكيلى لا تصلح الا للدراسات الموسعة التى لها اكناسح تاريخى ضخم . وقد يستخلص حينئذ ان الدلالة النظرية لمرور الوقت لا تتلاءم مع الكثير ان لم يكن معظم العمل فى علم الاجتماع التربوى الذى لم يكن تاريخيا او ميكروسكوبيا . ولا اعتقد ان هناك ما هو ابعد عن الصديق من هذا . فالبعد الزمنى لا غنى منه ومتمقن فى الدراسات المحدودة التى تركز على نقطة واحدة فى وقت واحد ، وتفهم الرابطة بين الاصول الشاملة والعمليات المعاصرة ضرورى من أجل التوضيح الكامل للاخيرة : وهو اعتراف بان هذه العمليات الجارية التى تضيف الى التفصيلات الهيكلية لا غنى عنها للتفهم الكامل للتغيير الشامل . وبعبارة اخرى فان ديناميكيات التكوين التشكيلى تعمل عند أى نقطة معينة من الوقت . وعلى ذلك فان العمليات التعليمية لا يمكن ابدا ان تختصر الى الاسلوب اللحظى فى حياتها كما جادل « ماركوفيك » فى ذلك باحكام !

فالوقت فى تاريخ له معنى وبناء يختلف عنه فى تاريخ الطبعة والاحداث الطبيعية تتكرر ببساطة على مدى فترات طويلة من الزمن . . . والامر يختلف كثيرا بالنسبة للتاريخ الاجتماعى . فالماضى والمستقبل كلاهما موجودان فى الحاضر . وكل ما ينهض به الانسان فى الوقت الحالى يتأثر تأثيرا حاسما بالماضى - والمستقبل ليس شيئا يقع فيما بعد منقطع الصلة بآرادتنا . فهناك احتمالات عديدة للمستقبل لا بد ان يحدث واحده منها

وبذلك فإن التشكيل الاصلى للنظام الذى تشكل فى الماضى يؤثر على العمليات الحالية ويتخلل تأثيره الى اسفل ليشمل اصغر التفاعلات على اضيق نطاق مثال ذلك ان العلاقات الثنائية بين التلميذ والمدرس تشكل جزئيا من خلال النظام التعليمى الذى تجرى فى اطاره . ويضيف النظام الى تحديد الدورين والى توزيع السلطة بينهما والى تحديد الموافقات الايجابية والسلبية فى كلا المركزين . وتتباين هذه الاضافة مع تباين تشكيلات النظام التعليمى .

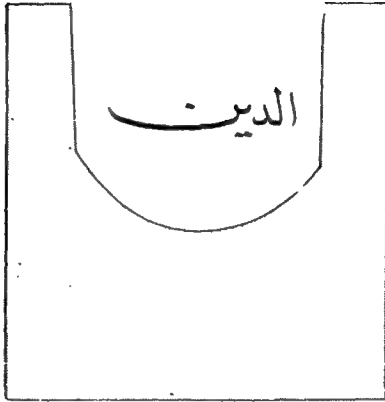
ومن ناحية اخرى ، وعلى نفس مستوى الاهمية فان العمليات الجارية تتفاعل مع التشكيل الاصلى للنظام التعليمى لاجراء التغيير فيه . والتفاعل على المستوى الدقيق ليس مجرد نوع من الطنين فى داخل حدود يفرضها النظام او سلسلة من المباريات تؤدي فى الفترات الفاصلة من القيود التشكيلية . وبدلا من ذلك فان العمل الميكروسكوبى (تعديل او ثنى او تضيق او اعادة تفسير القواعد او الاساليب او الاجراءات واستخدام موارد وخدمات جديدة وابتكارات مقررات وبرامج جديدة) تساعد على اعادة التفاوض على التشكيل . لاصلى للنظام ويمكن ان يحدث ذلك بواسطة تغيير السمات الظاهرة للنظام بصورة مباشرة ولكنها تدريجية باضافة عدد كبير من الازاحات الصغيرة او بصورة غير مباشرة بالتأثير على الراى العام والسياسى لتشريع التغييرات فى تاريخ لاحق . وبعمر الوقت يتعرض التشكيل الاصلى للتأثيرات ويبدأ للنظام الذى اعيد التفاوض عليه دورة جديدة من التفاعل والتغيير فى وقت مستقبل .

ونستطيع بالجمع بين هذه النقاط ان نبدا فى رؤية التفاعل بين الاصول والعمليات وكذلك بين المستويات الدقيقة والكبيرة - ونستطيع البدء فى تصور آثار الاصول الظاهرة اى تكوين النظام الذى تشكل فى الماضى استنادا الى العمليات الحالية . ويمكن اعتبار هذه سلسلة من عروات التغذية الاسترجاعية السالبة التى تعمل للابقاء على التشكيل الاصلى الشامل ولكنها تضعف مع الوقت - ومتزامنا مع هذا يمكن تصور تأثيرات العمليات الحالية (الدقيقة) فى تعديل السمات (الكبيرة) للنظام على انها سلسلة من عروات التغذية الاسترجاعية الايجابية التى تضخم من الانحرافات عن التشكيل الاصلى وتقوى مع الوقت ، وتوجد مجموعتى العروتين كليهما فى الحاضر ولكن اسباب التغذية الاسترجاعية السالبة تقع فى الماضى ونتائج التغذية الاسترجاعية الموجبة تقع فى المستقبل .

وبهذا الاسلوب يمكن تفادى الازدواج المقيم بين علمى الاجتماع التربوى القديم والحديث الذى ادنا فيه للدرجة كبيرة بسبب البعد الزمنى، وعالجنه كان ليس له دلالة نظرية ، لان كلا من هذين المدخلين اتسم بانتقاد الزمن كلية . ولم يوجد فى المنظور الجديد اى كيان حاضر انما

مستقبل لا يتوقف ، وما يحدث « الآن » لم يكن مقيدا اساسا بما حدث من قبل ، كما انه لم يقيد بصورة رئيسية ما جاء بعده . وفى المدخل القديم عوامل الوضع الحالى للشئون التعليمية كأنه اعطاء ، لازمن له وفى المدخل القديم عوامل الوضع الحالى للشئون التعليمية كأنه اعطاء لازمن له لم تكتشف أصوله بينما سجلت عملياته ببساطة كان لم تكن هناك نظرة مستقبلية الى زمن يمكن ان تصبح فيه شيئا آخر غير ما كان . وعلى ذلك فانه فى كليهما كان الحاضر يخدم الماضى والمستقبل وهذا هو الذى ينبغى ان يميز نظم علم الاجتماع التربوى .

وبدلا من هذا فان نوع نظم علم الاجتماع التربوى الذى امنتقه يعيل الى تأييد نصيحة تامر من حيث تخيل الماضى وتذكر المستقبل ، بل انه يتجاوز الى صياغة نظريات دقيقة جدا عن هذه التسلسلات الزمنية . وبهذا العمل فاني قد اقترحت هنا ان نظم علم الاجتماع التربوى يمكن ان تستخدم بنجاح وتستكشف نموذج التكوين التشكيلى الذى تتلاقى عليه الان مختلف الخيوط من النظرية العامة لعلم الاجتماع فى تصورهما للنظم الاجتماعية الثقافية وناقشت بعد ذلك ما الذى يمكن ان تكسبه نظم علم الاجتماع التربوى من هذه التطورات النظرية العامة ولكن لازالت المواجهة قائمة ايضا بفكرة التكوين التشكيلى فى الوقت الحالى تبدو جذابة ولكنها مجموعة مجردة من الافتراضات تتطلب نتائجها الكيانية والمعرفية توضيحا وتحتاج افتراضاتها الصلبة تنقية قبل ان يؤخذ النموذج على انه صالح للتطبيق العملى ومن خلال البحث فى هذه الموضوعات فى محاولة ايجاد نظم علم اجتماع تربوى فاننا ننتظر ان تساعد فى نفس الوقت على تطوير علم الاجتماع لاني اعتقد اعتقادا راسخا ان التقدم النظرى ينتج عن مصارعة المشكلات المجردة بالنسبة للمجالات التخصصية من الدراسة .



اختفى بالتدرج التركيب « الوظيفي » من الاجتماع الديني ، وبقي مكانه اتجاهات نظرية عريضة ، وأساليب منهجية عامة تنفيا شرح وتفسير « بيانات » عن الممارسة الدينية والالتزام بها وسوف نفحص هنا اثنين من الاتجاهات النظرية ، وهما أعم من النظريات « التعويضية » أو التفاعلية الرمزية : أحدهما اتجاه تقدي ويركز على التناقضات ، في حين أن الثاني اتجاه أسميه « نظامي » .

ومع ذلك فليس من الميسور المقابلة بينهما ووضوح كافيين لتمييز ما بينهما من اختلاف في الفكر الاجتماعي .

وقد أتاح المذهب « الوظيفي » قاعدة منهجية مفيدة يستطيع بفضلها عالم الاجتماع أن يفسر بيانات الأفراد والمجموعات ويضيف إليها كذلك يستطيع عالم الاجتماع المدرب على التفسير أن يجمع عقائد طائفة أو أخرى من التابس في نصوص منسقة ، ولكنه يستطيع كذلك - باعتباره

بقلم: ريتشارد فين

استاذ علم الاجتماع بجامعة مين ، أوردنو ، مين ٤٧٣ (الولايات المتحدة) مؤلف كتاب : « نحو نظرية في التحول الدينى » ١٩٧٩ ، و « القوس الدينية والائر » (نعت الطبع) .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم من جامعة القاهرة . له كثير من الترجمات الادبية والعلمية والتاريخية

متمرسا فى التنقيب تحت المظاهر السطحية — ان يميز الوظائف الكامنة ويطرح فى الوقت نفسه على بساط البحث ما تسجله الطائفة عن حياتها الخاصة . هذه الاساليب المنهجية لم تهمل ، الا ان عالم الاجتماع لم يعد فى وضع متميز يتيح له الجمع بينها ويترتب على ذلك وجود رؤى متوازنة ومتضاربة يستحيل مواجهتها من وجهة نظر واحدة .

ولم يزل علماء الاجتماع الدينى يلجأون الى التمييز النقدى بين الاسطورة والواقع كنقطة بداية نظرية لهم ويحاول بعضهم لفت الانظار الى انجازات بشرية ، تعرضها الاسطورة الدينية على انها من صنع الالهة او الى جوانب قاسية من الحياة الاجتماعية مموجة فى صورة اسرار مقدسة . وآخرون يؤكدون ان الاسطورة تعبر عن حقائق مرضية بشأن الواقع الاجتماعى ، وآخرون كذلك يذهبون الى ابعاد من ذلك ويؤكدون ان الاسطورة تضى على ما هو مرضى مظهر الصحة ، وتجعل العلة تبدو كأنها

فضيلة . وثمة علماء اجتماع يختلفون عن بعضهم البعض فى آرائهم ، مثل دوركايم ، وماركس ، وفير ، وهم ورثة فلسفة حركة التنوير ، كانوا من ثمة وضعيين حينما اهتموا بتخليص الواقع من افئفة الاسطورة منهاجيا متميزا ! لم يعد الآن متاحا لعلماء الاجتماع اذ اصبح فى الامكان فهم تأثيرهم وحدودهم . هذه التفرقة تتطلب ايضا اختيار اجراء شبة تمسقى بين آراء نظرية لايمكن لاي منها ان يتفوق على الآخر . واذى اقدم الديانة ومبرراتها . ومع ذلك فان الالتجاء الى هذه التفرقة يتطلب موقفا هنا امثلة تفصيلية توضح هذا التوكيد ، وافحص اقتراحا واحدا لحل هذه المشكلة .

هناك من علماء الاجتماع من يملكون الى فصل الاسطورة عن الواقع لصالح الاسطورة ، ولعلمهم قد ورثوا اسطورة دينية ترى فى الانسان مخلوقا وخالفًا للحياة الاجتماعية والتاريخ ، فى حين انهم لا يحبون ما يعرفونه عن انجازاته التاريخية . راي ماركس عالما شكلتة بورجوازية قوية ومغامرة عالما قادرا على الانتاج بصورة تفوق كل ماثوقه التاريخ ، ولكنه انخدع فى نظام كان على منتجه الاوائل ان يؤدوا تكاليف الانتاج كيف يتاى لنا ان نعتقد بان الانسان مسئول عن تاريخه ويسيطر على الطبيعة ونحن بزاء هذه التضحيات البشرية ؟ هذه الاسطورة نفسها التى تجعل الناس احرارا مسئولين يعملون فى نطاق من الابنية الاجتماعية التى خلقوها بانفسهم وهى الاساس فى ابحاث فيبر بشأن النبوة الاخلاقية واحكامه فى العلم والسياسة .

ولكن فيبر شانه شان ماركس يستنكر جشع فئة الماويلن التى تحتفظ بمراكزها فى حين تفقد مثلها العليا ، وحذر من ادارة بيروقراطية تحبس الافراد فى ابنية اقاموها هم انفسهم وعمل دوكايم على اعادة تشكيل الاساطير القدسة فى الحياة الاجتماعية اعتبارا من اجزاء يمكن المثور عليها فى « المجتمعات السماة بالمتدنة » ، اساطير يمكن اعادة تشكيلها بما لمخططات تستبين بمزيد من السهولة فى مجتمعات مازالت بدائية هذا الشعور بالمسؤولية بالنسبة الى الاساطير المنشئة للمجتمع الغربى يفسر الميل المحافظ فى النقد الاجتماعى الاكثر تطرفا .

وعلم اجتماع الدين هو المجال !المثل الذى يواصل فيه العلماء استخلاصهم اجزاء الاسطورة من الواقع الاجتماعى ويهتم بعض العلماء قبل كل شيء بالحفاظ على الاسطورة الاهلية مما قد ينالها من بعض الوجوه المشينة فى الواقع الاجتماعى ، كما فى مؤلف بيلاه Bellah الحديث « ١٩٧٥ » بشأن الديانة الاهلية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وآخرون يجمعون ملاحظات تطرح الاساطير الاهلية على بساط البحث ، كما فى المناقشات بشأن الديانة الاهلية فى الاتحاد السوفيتى ، أو « تدبير

الموافقة الاجتماعية » (انظر لين Lane ١٧٩) . فالاولون يميلون الى اعتبار الرموز بمثابة « مكونات » للواقع الاجتماعي ، لامتجرد تعبيرا لهذا الواقع : فالرموز شروط لازمة وان تكن كافية للمجتمعات التي تعبر عنها اما علماء الاجتماع الذين يهتمون بنوع خاص بتخليص الواقع الاجتماعي من غموض الاسطورة فانهم يتبعون وجهة نظر وضعية بالاكتر ، ويقصرون الاساطير الاهلية على بعض الطبقات الاجتماعية ، وهؤلاء استراتيجية نجدها غالبا لدى المدافعين عن التقاليد القبلية (نسبة الى فيبر) والماركسية في علم الاجتماع القريب هذان الاتجاهان النظريان كثيرا ما يتجاوران في المناقشات الاجتماعية دون ان يؤديا الى دحض او اثبات : مازق لادامي له ، مهما كان مفيدا في اثارة الجدل .

اتجاهات نظرية : الاتجاه النظامي ، والاتجاه النقدي :

اسمحوا لي اولا ان اقدم امثلة للاتجاهين النظريين اللذين يبدو انهما متواجدان معا في علم الاجتماع الديني ، وهما ضمنيان في تقديرين مختلفين كل الاختلاف للعلاقة بين الاسطورة وبين الواقع في المجتمعات الحديثة . فالالاتجاه الاول الذي اسميه « الاتجاه النظامي » يؤكد ان في امكان المجتمعات ذات الطابع الديني ان تبلغ مستوى من التكامل الرمزي يستطيع عنده غالبية الافراد ان يتصرفوا ويتصلوا بعضهم البعض بكيفية فعالة مهما اختلفت اوضاعهم ، وبفض النظر عن تنوع رغباتهم . ويعتقد اكوافيفا Acquaviva . اعتقادا صريحا ان تكاملا من هذا النوع ممكن تماما :

« ... في الامكان جمع العالمين - القدسي والديني - في مقال منطقي واحد ، كما يمكن في داخل وحدة منطقية توصيف شبكة مشدودة ومنظمة من العلاقات على كل مستويات المجتمع ، يشترك فيها هذان الكونان : القدسي وذو الطلاسم ، والديني » (صفحة ١٧٧) .

ولسنا بطبيعة الحال ، وفي حدود هذا المقال ، بقادرين على ان نحدد الشروط التي يكون فيها هذا المفهوم ممكنا وكما يشير اكوافيفا نفسه : لا يؤدي العنصر القدسي - دائما - الى الايمان بوجود عالم متميز ، فيما وراء عالم الحياة اليومية . وحيثما يتجسد القدسي في شعائر تؤكد على « طفرة انطولوجية » .

« طفرة انطولوجية » (مختصة بالوجود - المترجم) كما يسميها ، فانه قد يصعب على المجتمعات ان تهنيء مجالا للمقال الذي يربط القدسي بالديني بيد انه حين يوجد القدسي خارج الهياكل الدينية ، فان عالما من المقال الوحيد المتكامل يمكن ان ينمو ويتطور عن طريق منشآت كالجامعة والسلطة القضائية . مرة أخرى ، انها مهمة النظرية الاجتماعية ان تطور افكارا يمكن

ان تختبر وجود مجال واحد للمقال : بدلا من استبعاد هذا الاحتمال بالكلية . وسوف اعود الى هذه النقطة بعد ان افحص اتجاها بدلا من الاتجاه « النظامى » . ويكفى الآن ان نذكر ان النظرة « النظامية » تفترض وتبحث عن التفاعل بين الاسطورة وبين الواقع فى تكوين قواعد ومؤسسات اجتماعية ..

وثمة اتجاه آخر ، اسمه « تقديا » يشكل التشخيص الذى اجراه اخيرا روبرتسون Robertson (١٩٧٨ ب) بشأن الدين فى المجتمعات الغربية . يؤكد روبرتسون ان الاسطورة قد اختفت بالفعل من واقع الحياة اليومية ، سواء كانت ذات شكل وموضوع ، ومجردة ، أم مجزأة فى عقول الافراد . ان من شأن « موضعة » الثقافة (أى جعلها موضوعية : ذات شكل محسوس - المترجم) ان تجعل تكوين هوية الفرد امرا ممكنا ، فى الوقت الذى يجعل فيه تكوين هذه الهوية امرا مشكلا . والامكانيات المتاحة للافراد تجعلهم يواجهون حتما عملية متصلة لتحقيق الذات ، يمكن ان تؤدي الى تحولات وارتدادات متتابة فى مراحل مختلفة من دورة الحياة . والتفرقة بين الاسطورة وبين الواقع هى نفسها التى تذكر الافراد بتنوع الاختيارات المتاحة لهم فى اتباع اسلوب من الحياة مترابط ومشروع ، وجعلهم مسئولين اخلاقيا عن اختياراتهم ، ومن جهة اخرى ، فان « موضعة » الثقافة تجعل تحقيق الهوية الشخصية امرا اكثر صعوبة ، جزئيا لانه تحقيق فردى عرضة للمراجعة ، ومن ثم فهو عرضة لان ينظر اليه الغير نظرة غير جدية . ويصير تحقيق الهوية بصورة جدية مشكلة عسيرة حين يواجه الفرد حياة اجتماعية موضوعية قهرية (روبرتسون ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٠ - ١٩١) . هناك عندئذ موقفان محتملان : فاما الكف عن البحث عن هوية شخصية ، واما عدم النظر بجدية الى الاوضاع الاجتماعية التى يسمى الفرد فيها الى تأكيد ذاته وفرضها على الغير .

والشئ الغريب ان روبرتسون ينسب انفصال الاساطير القدسية المتعلقة بالهوية الفردية عن الاوضاع الاجتماعية الى نجاح اللاهوت والممارسات السرية المسيحية فى المجتمعات الغربية . وليس غريبا فى هذه النظرة ان ينقل « ويسلى » Wesley الافكار التى كانت شائعة فى القرن الثامن عشر بخصوص التحول الثورى لمجتمعات كاملة الى افكار تختص « بالتجديد الداخلى على المستوى الفردى » تجديدا مستديما وباتا وقد انقطعت اساطير التجديد الكامل المنقولة الى الثقافات الدينية الغربية فى هذا الصدد انقطاعا تاما عن وقائع الحياة اليومية حتى ان الافكار الخاصة بالتجديد الكامل بقيت مجرد اختيارات فردية لائزم المجتمع بأسره ، فى حين انها قد تؤثر عليه تأثيرا غير مباشر . وقد يكون من

المسير فى بعض المجتمعات بطبيعة الحال فهم أساطير التجديد اذا لم يدرك الإنسان ما تتضمنه على كل من المستويين الفردى والجماعى . ففند بعض الجماعات يمكن أن يتجدد الفرد عن طريق طقوس التجديد الخاصة بالجموع ، فى حين يتجدد المجتمع بفضل طقوس التلقين التى يخضع لها الفرد فى مراحل متعاقبة من دورة حياته ، هذه هى مايسمىها روبرتسون « الأوضاع الاولى والتقليدية » ، أوضاع يضمن فيها الافراد سلامتهم وخلصهم بعبارات اسطورية عن طريق ممارسات طقسية تربط مصيرهم الشخصى بمصير المجتمع . والكشف عن هذه الأوضاع فى المجتمعات الحديثة هو غرض من أغراض البحث الاجتماعى الحالى الذى يهتم بالجوانب الطقسية من التصرفات والخبرات الشعبية .

هناك نقطة فى هاتين النظريتين تفتح ابوابا للامل ، والنظرة « النظامية » التى اوضحتها فى كتابات اكوافيغا تعطينا بوضوح الامل فى رؤية الافراد يحولون اساطيرهم الى واقع بفضل عملية اتصال اجتماعى ، قريبة الصلة بالعملية التى تقدم بها الاسرار المقدسة ويعترف بها . والنشاط الطقسى نشاط انساني الى اقصى حد ، وهو نموذج يعنى خلق نظام اجتماعى بشرى بتحويل الامل الى افعال رمزية ، وتحويل هذه الافعال الى علاقات جديدة . الا أن الامل فى قدرة الرموز النظامية على أن تنشئ اتصالا يتعدى حدود النظم الفرعية الاقليمية او الاجتماعية الاقتصادية ، هذا الامل يقتضى أن يأخذ الانسان فى اعتباره بعض العوامل النظامية التى تبدو كأنها تعمل بمعزل عن المعتقدات الدينية او الدنيوية : ويشجع تقدم الاقتصاد والتربية على نمو الاهتمامات والاسهامات الدينية فى المراحل المتوسطة من التعليم المدرسى (اكوافيغا ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٨) مع الحد من التأثير المباشر للثقافة الدينية على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية . والنظرة « النظامية » يمكن أن تتطور الى نظرية خاصة بتبادل الاتصال ، وباللغة التى تعبر عن العملية التى يحول بها العمل الفردى الابنية الاجتماعية ، كما يتحمل ضغطها . غير أن هذه العملية يمكن جعلها مثالية فقط فى شكل تطور شبه طبيعى فى المعانى او فى شكل « عملية طقسية » بشرط تجاهل حقائق السلطة القاسية ، ومساوئ الظلم وعدم المساواة ، ونقل الماضى ، وندهور الاساطير التى اصبحت موضوعا للاستهلاك ، بعد أن كانت مصسرا للتسامى .

وعلى العكس من ذلك ، بصور لنا روبرتسون افرادا مقيدى بواقع يومى يرى الاساطير بعيدة ومبهمة لدرجة أنها لا تصلح كأساس للهوية والنفوذ الفردى . تلك هى نظرة « نقدية » ، الاساطير فيها أشياء تغلبت من قبضة العمل الاجتماعى ، مع امكانية استعمالها او استهلاكها ، شأنها شأن أى انتاج اجتماعى آخر (انظر بيرجر Berger ولوكمان

Luckmann ، ١٩٦٧) ، هذا فى حين ان الافراد يقاسون من القيود التى تفرضها الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية على حريتهم ، دون ان يملكون او يخلقوا الوسائل الرمزية الكفيلة بتفسير هذه القيود وتخطيها . جاتان النظرتان تختلفان ايضا من حيث استخدامهما للمجازات « السبرناتية » (نسبة الى السيبرنتيكا : علم التحكم الذاتى - المترجم) .

ولا يفترض الاتجاه النقدي ، لاسباب « سيبرناتية » ان فى مقدور المجتمعات ان تفهم وتتقبل وتستخدم الاساطير التى تروثها او تستحضرها من الخارج ؛ غير ان الاتجاه « النظامى » يفترض بتعريفه ان فى مقدور اى مجتمع ان يعامل ويستخدم المعلومة التى تأتى اليه مقننة بلغة اسطورية . ويستخدم الجدل بين النظريين مثل لوكمان ، وهابرماس Habermas

شكل التساؤل عما اذا كان فى المستطاع قبول فكرة ان النظم الاجتماعية بعامة تملك القدرة على معالجة مثل هذا النوع من المعلومات ، وبخاصة اذا كانت تنبدي بصورة مقننة حتى انها تتطلب تحول المجتمع نفسه تحولا جذريا ، هذا الجدل لا يعنينا بصورة مباشرة ، وعلى اية حال فان مظاهره المعقدة كانت موضوعا لدراسة دقيقة (انظر سكسل Sixel ١٩٧٦) . ومع ذلك فلا يخلو من الفائدة ان نعرف مدى اهمية هذه المسألة بالنسبة الى تفهم المناقشات التى تدور حاليا بشأن الدين الاهلى ، او الحركات الدينية الجديدة ، الوطنية او المستجبة التى لها اليوم انصار فى كل من المجتمعات الشرقية والغربية .

لا يشنى فهم الولايات المتحدة باعتبارها نظاما اجتماعيا دون الاشارة الى فيللاه Bellas مثلا يؤكد اولا على مايلدو (١٩٦٧) انه اساطيرها القومية الكبيرة التى تزود المجتمع بالمعنى والتوجيه ، وتكفل استقراره وسط الازمات ، وتعطيه ديناميكية داخلية تميل الى العدالة كما تنزع الى التوسع . ولكنه يؤكد بعد ذلك (١٩٧٥) ان هذه الاساطير ينفى تفسيرها تفسيراً حرفياً ، غير أنه لم يعد فى وسعها ان تؤدي وظيفة توجيهية « سيبرناتية » فى مجتمع ترفضها حقائقه التنظيمية فى الممارسة العملية ، مهما نالها من ثناء منق ، كذلك تتجلى الاساطير نفسها فى صورة مشوهة بسبب صلابه المجتمع ، وما فيه من تباينات . ان معالجة المعلومات التى تتبعها الديانة الاهلية ، والاستفادة من هذه المعلومات تتطلب اذن ، تفيرا جذريا فى المجتمع الأمريكى ، لا توازنا حركيا او عمليا « سيبرناتية » متصلة . ويمكن استخلاص الاختلافات نفسها - فى الراى من النقد الاجتماعى للحركات الدينية الجديدة ، ليس فقط فى الولايات المتحدة وسائر البلاد الغربية ، ولكن فى آسيا ايضا . ويلاحظ ولسن Wilson (١٩٧٩) ان الحركات المتأثرة بالفكر الشرقى لا تؤثر الا تأثيرا سطحيا على المجتمعات الغربية ، وتقدم مجموعة من

الاساطير التي لا يمكن ان تستوعبها نظم اجتماعية من النمط الانجليزي او الامريكي . ويلاحظ ولسن ان هذه الحركات ، في انجلترا ، وفي الولايات المتحدة تغدو عبادات يبقى اتباعها محدودى العدد وغير منتظمين ، فى حين يمكن ان تصير الحركات الدينية الجديدة فى اليابان اجهزة للوساطة بين الافراد الذين يكونون من غيرها فى حالة تفاع ، وبين المؤسسات المركزية للدولة والمجتمع . ولا يزال الجدال قائما لمعرفة ما اذا كانت الحركات الدينية الشرقية تفقد خصائصها اذا عولجت فى نطاق المجتمعات الغربية ، او انها على العكس تعطى « بذور التكامل الثقافى » (تيرياكيان Tryakian ، ١٩٧٤) ، الا انه فى كلتا الحالتين يبقى احتمال ترابط هذه الحركات مع النظم الاجتماعية الغربية .

ومع ذلك فان المسألة الجوهرية هى معرفة ما اذا كانت النظم الدينية الشرقية تستطيع ، او لا تستطيع ان تحتفظ بهويتها فى حين انها لا تستطيع ان تشغل فى المجتمعات الغربية . سوى مكانة هامشية خارجية ، حيث تلحق بالسحر والتنجيم ، وضروب الوسوس الفردية ويبدو ان العلماء المستقلين بنظريات النظم هم الذين يأملون ان تستخدم المجتمعات الغربية وتستوعب كل ما تجده مفيدا فى بيئتها

الدينية الثقافية دون ان يشير ذلك اضطرابات جوهرية فى المؤسسات الغربية . وعلى العكس من ذلك يشعر علماء الاجتماع ، تبعاً لاتجاههم النقدى بالياس من حلول مثل هذا التجديد ، ويعلمون ان المجتمعات سوف ترى شرعيتها موضوعاً للشك والجلل بسبب عجزها عن ان تجد فى الاساطير على اختلاف مصلدها سنداً او توجيهاً (تيرياكيان ١٩٧٤) ، ببلايه ١٩٧٦ ، وذئلو Wuthnow ١٩٧٨) او تهيم بالاسطورة الدينية مكاناً على مشارف المجتمعات الحديثة (ولسن ، ١٩٧٥) .

اتجاهات منهجية : كهنوتية ، ونبوتية

يمكن مواجهة التمييز الذى اجرته سابقاً بين الاتجاهات النقدية والاتجاهات النظامية بالتمييز بين ما اسميه « الاتجاهات المنهجية : الكهنوتية والنبوتية » . هذا التمييز اسهل فى توضيحه منه فى تعريفه . فالقيس يتمثل فيه نظام من الاتصال ، المعانى والمقاصد فيه مفهوم ومتناسقة بعضها مع البعض ، فى حين ان صاحب النبوءة يمثل نظاماً من الاتصال بالمعانى والمقاصد فيه مستقلة على الافهام ومتناقضة فى جوهرها . والاتجاه « الكهنوتى » ذى اعتبار علماء الاجتماع يفترض ان معانى المتحدث ومقاصده « مفهوم » لانها غالباً مطابقة لبعض المعانى الثابتة ، ولو انها قد تبقى مضمرة طالما لم يشرحها الاخصائى الاجتماعى

المحقق . وحين درس روبرت بيللاه مواعظ جون ونثروب ، وخطب ابراهام لنكولن على سبيل المثال ، افترض انها تعبر بكيفية مناسبة عما اراد الخطيبان ان يقوله ، وان من استمع اليها كانوا يقطنون مع الواعظ او الخطيب فى عالم رمزى يمكن استنتاجه من الوثائق نفسها (بيللاه ١٩٦٧ ، ١٩٧٥) . ونجد الاتجاه المناهض نفسه فى اساس استخدام فيبر للملاحظات فرتكلين بشأن الائتمان ، والصناعات الحرفية ، واللاهوت الكلفنى . وتشهد هذه الملاحظات بصورة مقنعة بوجود عالم ادبى ، عالم البروتستانت ، وفيه تربط الوظيفة الاقتصادية بالوظيفة الدينية ، ويتسنى لعلماء الاجتماع ان يطرقوه لانهم بالذات يفهمونه .

والاتجاهات الكهنوتية لا تتلاءم كلها مع معالجة نظامية ، بل ان بعضها يتوافق مع وجهة نظر نقدية لا تتوافق فيها الاساطير الدينية مع الحقائق الاقتصادية او السياسية القاسية . ويلاحظ جيرتر Geertz (١٩٧٣) ان الخطباء فى الآثم قد يمنون ما يقولون ، ويعتقدون انهم يشاركون الآخرين افكارا ذات اهمية كبيرة ، مع ان البنيان السياسى للمجتمع العريض قد يتدخل فى الطقوس حتى يلفيها . ويعتبر ولسن (١٩٧٩) القدسية والتقوى قيما مقدسة اصبحت الآن فى متناول عامة الناس (حسب عملية شبيهة بتبسيط موضوعات استهلاكية اخرى فى مجال الصحة ، والجنس ، واولقات الفراغ لصالح الجمهور العريض) ومع ذلك فهو يقرر ان اساطير الخلاص فى الدين لا تتوافق مع حقائق مجتمع بيروقراطى لا تخضع فيه السلطة ومبرراتها للرقابة الشعبية ، وتفسر امكانيات المجتمع البشرى على المظاهر السطحية للحياة الاجتماعية ويلاحظ ريد Reid (١٩٧٩) ان بعض رؤساء الكنيسة فى اليابان ، الذين لم تكن غاياتهم وتاويلاتهم مبهمة ، بل كانت واضحة ومفهومة ، طالبوا المسيحيين بان يرفضوا النزعة العسكرية اليابانية ، ويطلبوا بمواجهة نبوية مع الهوية والغايات اليابانية الوطنية . ان توجيهها اجتماعيا « كهنوتيا » حريا بان يعيد بناء الاسطورة ، ويؤدى الى فهم كيفية « توافق » الاقوال مع الافعال ، مع الاحتفاظ بروح نقية لمواجهة علاقة الاسطورة بالواقع فى المجتمع ، وخصيصة هذا الاتجاه الاجتماعى « الكهنوتى » الحاسمة هى انها تفعل ما اصطلح على تسميته « النموذج التاويلى » .

وعلى ذلك ففى وسع الاتجاه الكهنوتى ان ينقل بعض المعانى من مجال الى آخر ، ان ينقل مثلا صياغة تعاليم ميهربا Meher Baba الى اطار المقال الاجتماعى دون تغيير او فقد فى المعنى . (انظر روبرت ، ١٩٦٩) .

ومع ذلك يعتبر الاتجاه الاجتماعي « النبوي » عملية النقل هذه مبهمة وان علاقة المقال الاجتماعي بسمات أنواع المقال علاقة فيها خلاف إفتابيان (١٩٧٩) . وعند الإشارة الى الاتجاه الاجتماعي في اللغة : فان اسهل شيء هو الرجوع مباشرة الى كتاب هابرماس الذي ربما كان النموذج الأمثل لهذا الاتجاه (يعتبره شارحوه في عداد النقاد لأسباب إراها هنا من خصائص «الاتجاه» النبوي» لا «النقدي» ، الأمر الذي قد يكون مصدرا للبس ، اذا لم يجعل ذلك حاضرا في ذهننا) . ويؤكد الاتجاه النبوي على عمليات جمع البيانات أكثر مما يؤكد على الفهم ، والمهم في ذلك هو الدرجة التي يمكن عندها للأفراد ان يعطوا بيانات صحيحة عن انفسهم دون ان يغيروا او يفلتوا شيئا هاما ، والا فانها تشكل في قدرتهم على الاتصال ، وكفاءتهم كمحدثين بارعين جديرين بالثقة (هابرماس ١٩٧٩) . ويركز هابرماس على مجموعة محدودة من أعمال الاتصال ، يجب معها فهم مقاصد المتحدث والثقة في جدية ما يقول . ومع ذلك فتحت في داخل هذه المجموعة المحدودة يبقى الفهم عسيرا ، ومهمة الاختصاصي الاجتماعي ان يصف وصفا وافيا التقنيات التي يتسنى للأفراد بواسطتها ان يقدموا تفسيرات مرضية لنواياهم ، وبياناتهم ، وتصرفاتهم . ويقرر الاتجاه النبوي بعبارة نمطية مثالية ان كل البيانات محرفة بعض الشيء ، وعرضة للكثير من الحذف ، ذلك لان المؤدين كلهم خاضعون لضغط المؤسسات والسلطات التي تحد من حريتهم في التعبير ، ومن ثم تحرف المعاني لتحافظ على سيطرتها .

وفي رأي لوكمان (١٩٧٩) مع ذلك ، ان هذا الاتجاه ليس بكاف لانه يفحص نطاقا ضيقا جدا من أنشطة الاتصال . ومؤلف هابرماس تفسيري بدرجة كبيرة لا تجعل له معها طبيعة نبوية حقيقية .

وليس ثمة علم اجتماع يقادر على وصف او شرح المسؤولية الإنسانية التي تضع نموذجا « تأويليا » في مركزه المنهاجي الصحيح . وكما يشير لوكمان ، ليست التصرفات الاجتماعية كلها ذات معنى ، وليست كل التصرفات ذات المعنى معبرة عن مقاصدها ، وليس في الامكان فهم كل التصرفات المعبرة بالرجوع الى معان نموذجية موضوعية . واصل هذه الملاحظات لا يبعث على الدهش اذا نظرنا بعين الاعتبار الى مؤلف لوكمان السابق (١٩٦٧) بشأن « الدين الخفي » الذي لا يخضع لنظم المعاني النموذجية الموضوعية ، ولا يوجد الا بدرجة جزئية حتى في أنشطة الحياة اليومية . ولكن لوكمان كان مفيدا بنوع خاص في اثبات بعض الخصائص الأساسية للاتجاه المنهاجي النبوي . هذا الاتجاه ، في عبارة موجزة يرى البيانات التي يعطيها الافراد عن سلوكهم الديني جزئية ومحرفة ، جزئيا بسبب الضغوط الموضوعية الواقعة على كاهل المتحدث ، ولان اختصاصي

علم الاجتماع بعيد كثيرا عن الحياة اليومية ، ولانه يجعل محدثيه فى وضع من يتحدث ليسجل حديثه ، ويبرر تصرفاته .

بعبارة اخرى ، ان الاخصائى الاجتماعى يكلف الغير الاشتراك فى عملية تأليف نص كلما اجرى عملية استقصاء . عندئذ يخطئ الاخصائيون الاجتماعيون اذ يطبقون تقنيات تفسير النصوص : اقول انهم « يخطئون » لان النصوص ليست هى اساس الموضوع ، ولان الكثير من التجارب والانشطة الدينية لا يمكن التصريح بها ، او ليست اجتماعية ، ولانه لا يجوز السعى الى الفهم باستخدام المعانى المحلية او المتعلقة بالمؤسسات . وحتى اذا كان النشاط الدينى نشاطا اجتماعيا يمكن تبليغه الى الغير ، فقد يكون المقصود فى الحقيقة هو الكلام بحيث يستمع الجاهل الى الرسالة فلا يفهمها (مارتن Martin ، ١٩٨٠ ص ١٢١) . والاتجاه النبوى

يشك بحق فى البيانات التى يعطيها الغير ، وبخاصة اذا كانت اجابة لاستقصاء اجتماعى . وبالطبع فان بعض هذه البيانات تبتكر بحيث تخفى بعض المعانى او تتركها مضمرة . والحياة اليومية او التجربة الشخصية ليست كلها مهياة لان تترجم الى كلمات ، واقل من ذلك ان تتحول الى معلومات او نصوص .

وقد تصلح البيانات التى يعطيها الافراد لان ترفع من مكانتهم لدى الغير ، وتكسبهم الثقة والاحترام ، او السلطة او المال . ومن المحتمل ان تلجأ هذه البيانات الى نفس المبررات والعبارات التى تستخدمها المؤسسات لفرض سيطرتها . وهكذا تصوغ بعض جماعات الاقلية احتجاجاتها مستخدمة نفس الشعارات الدينية التى تستخدمها الاغلبية المسائدة . والنظام ، لا يكشف للجيل الجديد عن نفسه فحسب عن طريق الاباء والمربين ، ولكنه يتكون - ايضا - بالكيفية التى يرد بها هذا الجيل الجديد على آباءه (حيدنز ، ١٩٧٩) . واعتمادا على عملية ديناميكية من هذا القبيل يجذب بيكفورد (١٩٧٩) انظارنا حين يفحص ظاهرة الحركات الدينية الحديثة . وهو يثبت الصلة الصحيحة والتأثير المتبادل بين البيانات التى يحررها علماء الاجتماع عن الاخطار المترنة باعتناق بعض الديانات ، وبين البيانات التى يقدمها عنها رجل القانون ، ورجل الشارع . وفى الامكان ان نعلم بعض الشئ عن نظام معين من واقع البيانات التى يقدمها الافراد عن نشاطاتهم ، سواء كان هذا النظام طائفة من الناس ، مثل طائفة « شهود يهوه - اى الرب » Jehovah Witnesses (طائفة دينية اسسها فى الولايات

المتحدة لـ . تيزرسل عام ١٨٧٤ - المترجم) ، او نظاما كبيرا مقعدا مثل امة من امم العصر الحديث . هذه البيانات تعكس المعتقدات والقيم الاجتماعية . كذلك يلزم الافراد صلتهم بالنظام ، او يضعون انفسهم فى نطاق هذه الصلة بان يقدموا عن انفسهم بيانات قائمة على اساس هذا

النظام . ومنذ أن ركز بيكفورد على الجوانب التطورية للتغير الدينى فى

النظم الاجتماعية الحديثة (انظر ، وشوفالدر Schoffthaler ١٩٧٩ ص ٢٦٢) ، اعتبرته « نظاميا » أكثر منه « انتقادى » فى تحليله . ويبحث بيكفورد الامل فى ألا تكون الهوة التى تفصل الأسطورة الدينية الجديدة عن النظام الاجتماعى القائم دائمة ، وأن يتيسر عبورها .

إن التفرقة فيما وصفته بالاتجاهات المنهاجية بين الكهنوتية والنبوتية فى موضوع اللغة والاتصال يمكن أن تجدها توضيحا آخر فى سمة الجديدة (أو عدم الجديدة) التى يضيفها علماء الاجتماع على الطقوس . فالمتبنون قد شككوا دوما فى جدية الطقوس الدينية منذ أن شرعوا يزدون بالاجتماعات الرسمية ، وهم شعبيون (يصورون بواقعية حياة عامة الشعب - المترجم) يشكون فى صحة الأسرار المقدسة شكهم فى العملات الأجنبية ، ومؤامرات الجهات العليا . ولكن القساوسة يؤكدون أنه لا يمكن فهم المعنى الذى يقصده الإنسان العادى فى حياته اليومية أن لم يعبر عن نفسه فى سياق طقمى . من الطبيعى إذن ، من وجهة نظر رجال الدين أن يستخلصوا نتائج عن حيوية تقليد دينى استنادا الى عدد المؤمنين الذى يشهدون أقامسة الطقوس الدينية الكنسية ، مثل القربان القدس ، أو يحضرون الحفلات الطقسية فى مناسبات الولادة والوفاة ، وبلوغ سن الرشد ، والزواج ، فى نطاق مؤسسة دينية أو أخرى . هذه الأرقام قد تعطى شعورا بالهبوط ، كما فى حالة كنيسة إنجلترا (ويلسن ، ١٩٧٥) ، أو شعورا بحيوية واضحة ودائمة ، كما فى حالة الكنيسة الكاثوليكية بأيرلندا (قادريج Phadraig ١٩٧٦) ، أو تعطى أيضا شعورا بنهضة الكنائس المحافظة (كيلي Kelley ١٩٧٢) .

وحتى الفئات التى صنف وتربت فيها المعلومات ، فإنها تمكس اهتمامات رجال الدين بانتظام حضور الجمهور فى حفلات القداس فبعض سكان الإبرشيات صنفوا بمثابة « هامشتين وأخرون مثاليين : أو يشكلون « نواة » المؤمنين (انظر فيشتر Fichter ، ١٩٦٩) . أن الأهمية النسبية التى يوليها بعض علماء الاجتماع للاعياد الكبرى فى التقاليد الكاثوليكية بالمقارنة باعياد دورة الحياة ، وأسوأ من ذلك بالنسبة الى المهرجانات الشعبية عند أهالى ، اعتنقوا المسيحية بدرجة ما ، احتفاء باعياد الحصاد أو مولد الربيع ، هذه المقارنة تمكس اهتمامات اكليزيكية لم يعد لها احترام الأهالى للدين ، حتى ولو كان احتراما مشوبا بشيء من الوثنية ، إلا تعديلا جزئيا ، والحق يقال أن النظريات الاجتماعية لا يسمعها إلا أن تمكس اهتمامات رجال الدين ، وتخدم مصالحهم (جويزاردى Guizzardi ، ١٩٧٧) . والمسألة تتمثل ليس فقط فى معرفة مدى أهمية الأعياد التى يحتفى بها عامة الناس أكثر من

غيرها . سواء كانت اعياد التعميد او الحصاد ، ولكن ما اذا كان ثمة أهمية للاعياد القومية او ضروب التسلية الالادينية ، وما اذا كنا نجد معنى دينيا فى طقوس الالعب الرياضية والسياسية والمنبىء سواء كان لاهوتيا او عالما اجتماعيا ، يفضل طقوس الشعب على طقوس القسيس ، لان الاولى تجرى فى اطار الحياة اليومية ، والدار .. وليس ثمة ما يبعث على الدهش ، كما ذكر جويزاردى (١٩٧٧) من ان علماء الاجتماع الاكثر ارتباطا بالكنيسة الكاثوليكية لم يسلموا صراحة بالتفارقة التى اجراها لوكمان بين الديانة الكنسية وبين الدين الذى يعبر عن سمو الفرد فى حياته اليومية . وقد عتب لوكمان حديثا (١٩٧٩) على علماء الاجتماع اهتمامهم الزائد بتفسير النصوص الرسمية التى تعتبر حجة ، وعدم اهتمامهم بقدر كاف بتفهم كل المظاهر الانسانية التى تقوم اساسا للحياة العادية ، وقلما تصل الى مستوى تفهين النص وجديته : وهذا رد نبؤى جديد على الاتجاهات الكهنوتية الملاحظة فى طائفة علماء الاجتماع ، والمبنية على مستوى المنهجيات الملائمة ، لا على مستوى نظرية عامة للحركة العلمانية . ويميل اصحاب النزعة النبوية الى رؤية طقوس فى التصرفات التى تضىء بعض المعانى على اعمال الحياة اليومية ، ويؤيدون سيادة الانسان العادى على ، « ضد » ثقل التقاليد وسلطة الكليروس ، اجتماعيا او دينيا . ومع ذلك يلاحظ دوبلير Dobbelaere بدكاء ان لوكمان يجد نفسه مضطرا لان يفسر دلالات حيوية طقسية ثابتة فى الكنائس بأنها « تحول علمانى داخلى » مستتر ، أى يفسرها بتصالح جدرى مع التقديرات والحاجات والمعتقدات الشعبية .

والفرق بين اسلوبى المألجة يتعلق بالثقة التى يضعها كل منهما فى اللغة . والرجح ان وجهة النظر النبوية بشأن اللغة تعتبر المجازات غامضة ، والكلمات بمثابة شاشة تموه الحقيقة ، ومن ثم فهى تبحث عن ضروب الحذف والتحريف فى كل الشواهد ، وبخاصة اذا كان الامر يتعلق بشاهد لا بد ان يؤخذ مأخذ الجد ، من قبيل بيانات الديانات الرسمية . ووجهة النظر النبوية بشأن اللغة ، والتى تبحث عن المعنى الحقيقى فى نطاق الحياة العادية ، انما ترتب فى المعانى الشكلية التى تفرضها اللغة الطقسية التى تتبدى لها خاضعة اكثر مما ينبغى للنصوص النظامية بحيث لا تكون أداة للاتصال الحقيقى . وفى المفهوم النبؤى ، يعتبر الكلام وسيلة للتعبير عن المشاعر الشخصية او مفيدا للاستراتيجيات الفردية ، ولا يؤخذ مأخذ الجد اكثر مما ينبغى ، اللهم الا اذا كان مصحوبا بدلالات صريحة على الالتزام الشخصى او التوضيح ، والاضحيات التى يقدمها صفوة رجال الكهنوت باسم الشعب لا تضمن ان يكون كلام الشعب فى هذا الصدد جديا فى القصد والمعنى : ومع ذلك ، وتبعاً لوجهة نظر كهنوتية بشأن اللغة ، يعتبر التبليغ جديا حين يؤدى الى تأليف نص يمكن ان يحوز

الاجماع ، وبخاصة لانه يعلن صراحة عن المقاصد ، ولا يدع اى شك فى معنى الكلمات .. والمطلوب فى الواقع هو معرفة موضع الاسس اللغوية التى تعتبر بمثابة الحجة .

وعلى ذلك يقدم الاتجاه النبوى ثلاثة افتراضات : ان اية بيانات بشأن السلوك الاجتماعى تكون محرفة بعض الشيء ، وتسكت عن اشياء كثيرة ، وان التقرير فى هذا الصدد هو شكل من التبليغ الجدى الذى لا يحيط بالحياة العادية كلها ، وبالمجموعة المتاحة من المعانى (الشخصية ، واخيرا ، الان الايضاحات التى تعطى للاخصائيين الاجتماعيين القائمين بالتحقيق تعتمد على مصادر معنوية نظامية مختلفة ، من بينها مراجع علم الاجتماع نفسه . والناس حين يتحدثون الى الاخصائى الاجتماعى او الطبيب النفسى او القاضي ، ويعرفون ، ان كلامهم يسجل ، يجتهدون بوجه عام ان يتبعوا القواعد العقلية حين يعرضون بواعثهم ، لان هذه القواعد ثابتة فى القانون ، وفى النظم الطبية ، وفى المجتمع الدينى نفسه ، وليس فقط فى المناظرة الاجتماعية . ليس المراد اذن ، اجراء اختيار منهجى بسيط بين مجهود الفهم ومجهود الايضاح ، انما بالاحرى بين هذين المجهودين من جهة ، وبين اسلوب يركز على ضروب التحريف والحذف التى تنجم عن اننا نطلب من الناس ان يتحدثوا عن انفسهم . هذا الاسلوب ضرورى بخاصة حين تدرس مجموعات او حركات دينية لا يسهل فهم معتقداتها وقيمها فى نطاق القيم والمعتقدات التى يسلم بها المجتمع بأسره (انظر فى خصوص هذه المشكلات : باركر *Barker* ، ١٩٧٩)

الخلاصة ، انه بازاء اتجاهين نظريين مختلفين ، يدحض كل منهما الآخر دون ان يتسنى وضع حد ينهى هذا الجدال النظرى ، من الضرورى اختيار استراتيجية تتيح ابطال احدى هاتين النظريتين ، غير ان الاعتبارات المنطقية ليست وحدها التى تشترك فى اختيار اتجاه منهجى يستهدف موازنة الافتراضات النظرية . وليس من السهل معرفة ما اذا كان من الضرورى ان تحمل المتحدثين محمل الجد فى مجتمع زال فيه الحد الفاصل بين الاتصال الجدى والاتصال الاستراتيجى . ترى ، مثلا فى اية احوال تكون فيها الوعود او التصريحات بالتوابى مجرد احاديث عابرة او مناورات استراتيجية فى مواقف عرضة للشبهات ، وليست تبليغات جدية ؟ وحتى حين يكون عند المجتمعات طقوس تبين بوضوح متى يؤخذ الانسان مأخذ الجد ، فان الاحاديث لا يمكن بسهولة ان يضى عليها كلها الطابع الرسمى . والحد بين المناقشة وبين التصريح ليس واضحا كل الوضوح فى الحلقات الدراسية او قاعات الاستفتاء ، ولو ان الاخصائيين فى منهجية الانتولوجيا يعملون على الكشف عن العلامات اللغوية التى تدل على الانتقال من مجال المناقشة الى مجال التصريح . وحيثما يترك العمل

الطقسى الشك يحلق على الحد الفاصل بين الخطاب الاستراتيجى او المعبر وبين الخطاب الجدى ، يبقى اختيار الاتجاه المتهاجى امرا مشكلا ، ومن اجل هذا افترض ان يقرون علماء الاجتماع لاتجاهها نظريا باسلوب الخطاب الاكثر تناقضا له : مثا لذلك : الاتجاه النظامى بالاسلوب النبوى ، والاتجاه التقدى بالاسلوب الكهنوتى . وعند هذا الملتقى من النظريات والاساليب ينشأ وينمو بيانان واسلوبان فى الخطاب ، متناقضان ولكن لا يلفى أحدهما الآخر ، كما لا يمكن ان يعتبر الاثنان معا حقيقيين على « مستويات » مختلفة من التحليل أو « التجريد » .

وثمة مزبة اضافية لهذا الاسلوب ، تتمثل فى التفرقة التى يجريها بين البيانات المتعلقة باللغة وتلك المتعلقة بالنظم الاجتماعية . والبيانات المتعلقة بالعمل الاجتماعى تختلف عن النظريات الخاصة بالكيفية التى تعمل بها المجتمعات . ولكن القول من جهة بأن العمل الاجتماعى عمل ناقل (للمعلومات والرسالات - المترجم) ، ومن جهة اخرى ان المجتمعات هى نظم سيبرناتية (موجهة توجيهها ذاتيا - المترجم) تعالج الرسالات والمعلومات ، هذا القول من شأنه ان يضيق الفجوة التى تفصل بين التحقيقات الاجتماعية بشأن نشاط الانسان ، والتحقيقات التى تجرى بشأن عمل النظم الاجتماعية وزوال الفجوة تماما كلما استطاع عالم نظرى ان ينسب مجموعتى البيانات الى نظرية متعلقة بالعلامات اللغوية (تشمل العلامات غير الشفهية ، ومجموعات الرموز) .

والمجتمعات ، مثلها مثل اللغة ، تصنع معانى وقواعد تفسر الرسالات . وتوفر هذه القواعد تماسكا وبنينا : وهذه هى الشروط المسبقة لكل عمل اجتماعى ، وهى التى تكفل استمرار عمل النظم الاجتماعية . ومع ذلك فالمجتمعات ، شأنها شأن اللغة ، تفسر وتنقل المعانى بين ممثلها ، سواء كانوا افرادا او جماعات ، بعملية سهلة وحركية تؤدي الى اكتشاف ومناقشة ما يريد ان يقوله ممثل أو آخر ، او ما يعنيه بالفعل تصرف أو رسالة . من الممكن اذن الجزم بأن الابنية الاجتماعية تعالّل اللغة فى انها ثابتة وديناميكية فى آن واحد . ولكن اذا كانت المعادلة بين اللغة وبين المجتمع ضحيحة حسب التعريف ، ومن ثم فهى من قبيل تحصيل الحاصل ، فان علماء الاجتماع لم ينجحوا الا فى إعادة خلق أفكار دون الوصول الى نتيجة لمناقشتهم غير الحاسمة بخصوص موضوعات مثل التصدير (أو التحديث - المترجم) « والعلمنة » (جعل الشخص أو الشئ دينويا ، أو علمانيا ، لا دينيا - المترجم) .

وفى الجزء التالى ، أقدم أمثلة لتلك التوليفات من النظرية والاسلوب ، استعرتها من مناقشات حديثة فى علم الاجتماع بشأن دور الدين فى عملية التصدير .

التعصير : تكوينات استاتيكية وديناميكية من النظرية والاسلوب

من العسير أن نجد مثالا أكثر اقناعا لتوليفة بسيطة من الاتجاه النقدي والاسلوب النبوي من المثال الذي تزودنا به نظرية فيبر بشأن الاخلاقيات البروتستانتية . ففي رأى فيبر أن واقع الدول والبيروقراطيات الحديثة يمثل النتيجة المتناقضة لاسطورة كانت فيما مضى دينية صريحة وحية في العقيدة الكلفنية ، تسند الى الفرد مسؤولية ، بطولية ولكنها منظمة في ادارة الاعمال ، وخلق النظام الاجتماعى . والواقع اليومى يناقض الواقع الذى تواجهه الاسطورة التى خلقته تقريبا : فهناك من جهة واقع حريص على 'الكسب فى مجتمع راسمالى ، بدأ بأن يعد من الرغبة فى الاستهلاك ، ومن جهة أخرى واقع يتمثل فى التقيد ، بدأ بالرغبة فى التحرر من كل قانون لا يقوم على نمط ما من العقلانية . وفي رأى فيبر أن الامل فى مجتمع حر وعقلانى ، وهو امل راود البروتستانتية فى زمن مضى ، اصبح ضعيفا حتى لم يعد فى وسع أى مسيحى أن يتوهم انه قادر على ممارسة السياسة التى يؤمن بها ، وليس فى وسع جيل من الطلبة أن يستشعر الحماس الكفيل بانجاز « المهام اليومية الثقيلة » . كان الحلم البروتستانتى بقيام ترابط بين العمل والايمان خليقا بأن يؤدي الى تدبير مؤسسات اقتصادية وسياسية تدبيرا عقلانيا نظاميا ، أو حتى الى « توافق » بين الاخلاق البروتستانتية وبين الروح الكلفنية . الا أن التنظيم الفعلى للحياة الاجتماعية اصبح متوقفا على فكرة ترابط « شكلى » أكثر منه مستلهم من سياق روحانى .

ان الترابط يتطلب مسؤولية قائمة على سابقة قانونية ، وعلى المساواة امام القانون ، أى على شكل من العقلانية يحل المحاسبة محل المسؤولية الشخصية الصادقة . والدراسة النبوية لهذا النمط من « المحاسبة » هى عنصر بارز فى العرف النقدي فى علم الاجتماع . ويرى بيرجر (١٩٧٤) وآخرون غيره فى التنظيم البيروقراطى للفعل والسياسة مصدرا للتفرقة ، بمعنى انه يخلق انفصالا تاما بين التنظيم الاجتماعى والحياة اليومية . ويستند روبنشتاين Rubenstein (١٩٧٣) اقدام الامان وقدرتهم على ابادة اليهود الى هذه الانماط اللنبوية من الثقافة الدينية . والاثام هنا واضح كل الوضوح .

وانا لنجد التنسيق المنطقي (المبسط ايضا) بين الاتجاه النظرى النظامى وبين الاسلوب المناهجى الكهنوتى فى بحث بارسونز Parsons عن التوافق من خلال الفهم . فالنماذج الدنيوية ، كالخبز والنبيل ليست مجرد مظهر خارجى ، ولكنها تحمل حقيقة أخرى مستترة خارجها ، فوقها وتحته ، والعلاقة بين الاسطورة وبين الواقع علاقة عضوية دقيقة ، ليست

متقطعة ولا متناقضة . وفى رأى بارسونز (١٩٦٥) ان اسطورة حرية الانسان ومسئوليته تلك التى نقلتها التقاليد الدينية الغربية هى الاساس الرمزي الذى يمثل العنصر الجدى فى الحياة الاجتماعية ، ويتيح منح المواطن المتوسط القدر الكافى من الحرية ، وكذا منح رجال السياسة ، وأصحاب الشهرة ، والموظفين الاداريين (البيروقراطيين) والعلماء المستويات العالية من المسؤولية . وهناك على مستوى « الدليل الحضارى » تغيير طفيف فى النظم الاجتماعية ، يحدث بمرور الزمن . وبصرف النظر عن المستويات العالية من التفرقة فى أى مجتمع غربى ، يوجد توافق فى القواعد الاخلاقية لا يتسنى تليله بتأثير الاسطورة الغربية الراسخة العميقة . وحتى فى المهن العلمية التى تستغنى عن هذه الاسطورة ، لا يمكن فهم معايير المصدق والمسئولية المهنية بكل ما فيها من جدية الا باعتبار انها منبثقة من الاسطورة الاصلية (جريلى ، ١٩٧٣) . ان صناع التغير الثقافى ، وبخاصة الكليات الجامعية يجب ان يكونوا اول من يفهم مدى قلة الاشياء التى تغيرت فى المبادئ والقيم الاساسية عند المجتمعات الغربية والعالم الاكاديمى نفسه (نسبت Nisbet ، ١٩٦٩) .

ومع ذلك فلا بأس من الاشارة الى كل ما يمكن اكتسابه من الجمع بين اتجاه نظامى فى المجال النظرى وبين الاسلوب النهائى للنبؤى فى الدراسات المتعلقة بالتقصير . هذا الاتجاه وذاك الاسلوب يقتزمان فى جزء من عنوان كتاب من آخر كتب بيرجر ، يشير الى تكاليف عملية التخصير والالتزامات التى تترتب عليها : « اهرامات التضحية » فواء الانباء للآباء يتحول فى هذه العملية الى السلطات المدنية ، ومن ثم تنمو السلطات الشرعية التى لها ان تطالب المواطنين كافة بالوعود التى كانوا فيما مضى يؤدونها لصالح اقتصاد عائلى ونظم أبوية محلية (سليتر ، وينيس

١٩٦٨) والولاء الذى كان على كل فرد ان يقدمه لاسرته وحدها ولاخوانه فى الدين ، هذا الولاء امتد فى المدينة الغربية الى مواطنيه ، وهكذا تكون نمط من التنظيم الاجتماعى لا مناص منه فى الغرب لتشجيع بناء المدن ، والنظام الرأسمالى (فيبر ، ١٩٦٦ ، ناش Nash ، ١٩٧٩) . ان النداء الروحى الذى كان نشيطا فيما مضى داخل الاديرة ، ويحطه اعلام الدين ، يتكفل به الان طبقة بورجوازية تتحمل تبعات محسوبة ، وتؤجل ضروب الاشباع والاحكام المبصرة فى المجال الاقتصادى الى اللحظة التى تضمن فيها سلسلة طويلة من الاستثمارات والتنمية تقديرا صادقا للامور . ان الانضباط الدائى لدى المنشقين المحليين ، والجهود التى يقدمونها للطوائف الدينية تخرج من نطاق « الجيتو » (هى الاقليات بالمدينة - الترجمة) وتشكل نزعة تحررية وأخلاقيات تتجلى فى السياسات الوطنية باستثمار منظم للموارد القومية : وتعبئة الطاقات للطغية التى تتجه من أرباض المدينة الى وسطها

حيث تتلاقى (مارتن ١٩٧٨) . انها عملية متبعة تحتاج الى خـلـمـات
المفكرين من رجال الدين والعلمانيين المستقلين ، ولكنهم فى الوقت
نفسه ينتمون الى المركز السياسى ، كما هم ايضا متفتحن للمستقبل
(ايزنستات Eisenstadt ، ١٩٦٨) : هؤلاء طائفة من المفكرين
النبويين الذين يكونون فى 'بلاد الغريبة الحديثة غالبا من الكاثوليك .
لا من البروتستانت (مارتن ، ١٩٧٨) ، او من صفوة المفكرين العلمانيين
الذين وصفوا بأنهم من « الاكليروس بلا كنيسة » (شيلز Shils ، ١٩٧٢) ،
وسجّوا فى اجتذاب ضروب الولاء ، وشعارات « الجمعيات التى تتمتع
بالتقدير والاحترام » فى المجتمعات المحلية ، وفى نطاق الصداقة والاسرة ،
ووضعها « وضعا رمزيا » تحت تصرف المجتمع العريض .

والطقوس ، من وجهة نظر تصنيفية بحثة ، هى احتفالات هيئة وسيطة تصوغ
مستقبل مجتمع من المجتمعات ، وتحمل الامل للأفراد والهيئة الاجتماعية .
الا أن علماء الاجتماع ذوى النزعة المناهجة النبوية يميلون الى التأكيد
على التوتر القائم بين الطقوس والهيئة الاجتماعية ، والالحاق على المسافة
التي تفصل بين الطقوس وبين الحياة اليومية ، وعلى « انفصال » الهيئة
الاجتماعية التى تنشط وتعبّر عن نفسها فى طقوس المجتمع الدينى . ان
الطقوس التى تشبه كل الشبه احاديث الاسواق او الحدائق العامة تفقد
جاذبيتها النبوية بالنسبة الى العالم ، شأنها شأن اعضاء الاكليروس الذين
ينصرفون عن رعيّتهم ، ويطمحون فى ان يمتسرف بهم صفوة المفكرين
العلمانيين ، ويكادون ، من ثمة ، ان « يطمسوا معالم الخطاب » بتحويلهم
امانى مملكة الرب الى توقعات نظام جماعى اشتراكى (مارتن ، ١٩٧٩) .
وعلى ذلك ، فان « المتنبيذ » يتهم الهيئات القائمة بالوساطة ، وموظفيها ،
بأنها استحوذت على عهود الناس وتضحياتهم ووضعتها تحت تصرف الامة
وهيئتها السياسية الرئيسية ، ويطالب هو ايضا بتقديم حسابات عن
ذلك .

ولا بد أن يركز الاسلوب النبوى التابع فى التحليل الاجتماعى على
مختلف الصور التى يستغل فيها بعض الجماعات او الطبقات الهيئات
الاجتماعية لمصلحتها الخاصة . وليس هناك نقص فى التحليلات الاجتماعية
التي تدرس كيفية استخدام رجال الدين والطبقة المتوسطة للتنظيمات
الدينية للبالغة فى أهمية وظائفهم الاجتماعية وافرار شرعيتها ، واستبعاد
كل جدل بشأن احتمال اعادة تنظيم المجتمع . وبالتأكيد تشابه المؤسسات
والبيروقراطيات الدينية فى تأييدها مبدا « الواقع » الذى يخدم مطالب
بعض الطبقات او الجماعات المهنية أكثر من غيرها ، ويحدد الاتجاه النبوى
موضع هذا المبدأ . فى البيانات التى يقدمها المفكرون او البيروقراطيون
الدينيون : ويفحص هذه البيانات بحثا عن اغفالات او تحريفات هامة .

وفي نطاق المنظمات الدينية ، نجد ان اعضاء الاكثيوس الاكثر علما وثقافة ، الذين يشغلون مناصب في المستويات المتوسطة ، والعالية من البيروقراطيات الكنسية هم الذين يؤيدون سياسات اجتماعية اكثر تطرفا عن تلك التي تحظى بقبول غالبية العلمانيين . ومن بين هذه التغيرات ، اصلاحات داخلية تستحدث طقوسا جديدة ، وعلاقات جديدة غير رسمية بين رجال الدين وعامة الناس . ترى هل هناك تفويض حقيقى فى السلطة لسواد الناس ؟ سؤال لم يزل مطروحا للبحث . غير ان الحاح السلطات البيروقراطية على تنفيذ هذه السياسات بالفعل يرجع جزئيا الى تنظيم ما عرفه فيبر بأنه رغبة الطائفة البروتستانتية فى قيام ترابط بين الدين والحياة ، والتوافق بين لفة الدين وبين الاعمال الدنيوية (انظر روبرتسون ، ١٩٧٩) . وقاعدة التوافق هذه يمكن ان تجيز مايعتبره بيكفورد (١٩٧٩) المطلب النبوى الداخلى لكل من المنظمات الدينية والعلمانية .

وحين يختار عالم الاجتماع اتجاها منهاجيا واتجاها نظريا ، للدراسة عمليات عقلية ولكن للدراسة وحلات اكبر ، مجتمعات بأسرها ، او تغيرات حدثت خلال فترة طويلة نسبيا ، فان له ان يختار بين ثلاثة احتمالات : الاحتمال الاول يتمثل ببساطة فى ربط المعالجة المنهجية بالاتجاه النظرى الذى له به اكبر قدر من الصلات ، والعكس بالعكس ، ان ينتقل على أساس الصلات من النظرية الى الاسلوب . مثال ذلك معالجة نبوية تستكشف التفاوتات والانحرافات فى البيانات التى يعطيها الافراد من معاييرهم ومعتقداتهم . هذه المعالجة لها صلات طبيعية باتجاه تقدي مركز على التناقضات بين الاساطير وبين بعض الحقائق الاجتماعية الموضوعية . ان التسويات التى يجريها الافراد بين قيمهم الدينية وبين ممارسات مؤسسة او نظام فرعى فى الحياة اليومية يمكن ان تفسر او تشرح بسهولة من طريق التناقضات الموجودة فى المجتمع بين الاساطير الدينية وبين قوانين المؤسسات البيروقراطية او الرأسمالية . ولكننا اذا ابعنا معالجة قائمة على الفهم لتفسير صلات الالفة التى توجد احيانا كامنة بين القيم الدينية وأهداف العمل او السياسة ، فثمة اتجاه نظامى عام يتيح لنا عندئذ ان نكتشف على المستوى الاجتماعى العريض درجة معينة من التوافق بين هذه الاشكال العقلانية المختلفة . كذلك فان الصلة بين الملاحظة الكهنوتية ، والنظرية النظامية العامة هى صلة استاتيكية (سكونية) بسيطة . ومع ذلك فليس أى من النظريتين يمكن ان تواجه الاخرى بأكثر من وجهة نظر بديلة ، ولا مجال لان تنقضا .

وهناك مع ذلك استراتيجية ثانية تتمثل فى الجمع بين الاختيار النظرى وبين المعالجة المنهجية الا بعد احتمالا . ويلاحظ روبرتسون (١٩٧٨ ، ص ٢٣٩) أن النظريات فى مذهب فيبر تميل الى تجاهل

« اساليب وفئات فكر الفرد (العادي) فى المجتمعات الحديثة » وذلك على ما يبدو فى صالح معالجة قائمة على الفهم ، تؤكد قدرة المراقب على ادراك الطرق التى تترايط بوساطتها مظاهر الحياة الاجتماعية ، مهما اختلفت تقديرات عامة الاخصائيين فى علم الاجتماع . ولكن روبرتسون محق كل الحق فى ان يصر على ربط علاقات بين الحياة العادية وبين الموضوعات الحضارية ، بين العمليات الواسعة النطاق ، وبين البيانات الاستراتيجية التى يقدمها الافراد فى احوال واقعية ، والا فثقل الاختصاصى الاجتماعى فى معرفة العلاقة - ان وجدت - بين دين عامة الشعب ، وبين الرموز الدينية الخاصة بالامة . ومن المفيد ولكن من غير الكافى بالتاكيد - ان نلاحظ ان العديد من « الشامانين » (الشامان : كاهن يستخدم السحر لعلاج المرضى وكشف المخبأ والسيطرة على الاحداث - المترجم) ، على سبيل المثال يعملون كوسطاء بين العبادات المحلية ودور العبادة القومية (انظر سوزومو Susumu ، ١٩٧٩) . كذلك من المفيد ان نعرف ان جماعة متوسطة من الرؤساء الدينيين كانوا يقومون بالتبشير بالانجيل عند مشارف بريطانيا العظمى ، ليس فقط فى زمن الحروب الصليبية ، ولكن فى القرن التاسع عشر ايضا . غير انه اذا لم تراجع البيانات التى يعطيها الافراد عن حياتهم اليومية فى المجالات المحلية ، ولم تفحص هذه البيانات بدقة للكشف عما بها من حذف وتحريف ، فانه لا يمكن اجراء مراجعة من الداخل للوصف النظامى الشامل بعملية ديناميكية تربط المركز بالمحيط ، والرمز الدينى المجرد بالتزام الفرد ، والحرم الوطنى المقدس بالديانة المحلية . والواقع انه من المحتمل ، كما يبدى روبرتسون (١٩٧٨ ، ص ٢٣٦) ان بيانا وافيا بالمكانة التى يشغلها الدين فى الحياة اليومية لا يوفر « مجموعة من القممات الثقافية بشأن ما تؤديه الحياة الاجتماعية » . وليست نظرة الاختصاصى الاجتماعى هى التى تحدد الاتجاهات النظامية ، ولكن الذى يحددها هو البيانات التلقائية ، الوافية الى حد ما ، التى يعطيها الافراد فى مختلف مجالات الحياة العادية .

فى مقدورنا الآن - بايجاز شديد ا ان نجرى نفس الحاجة فى صدد الجمع بين النظرية النقدية وبين اتجاه منهاجى كهنوتى . ومن المحتمل ان يكون الموضوع الاثير عند النظرية النقدية ، والذي يقرر ان القيم الاجتماعية او الدينية الغربية ترتطم بصخور المجتمعات الحضارية الصناعية الصلبة ، هذا الموضوع قد لا يتوافق مع التجربة العملية لدى الافراد ، وذلك من وجهة نظر مراقب مدرب على ملاحظة الكيفية التى تترايط بها اساليب المعيشة والافكار السياسية والاتجاهات الدينية . ولعله من الضرورى الرجوع الى تفسيرات علماء الاجتماع المدربين فى الفنون المسرحية ، والقادرين من ثمة على ملاحظة ان اساليب اللبس والحديث على سبيل المثال تشكل مجموعة مركزة من القواعد الصالحة للابديولوجيات السياسية

والقيم الدينية (وهذا ممكن بلا شك : انظر باركر ، ١٩٧٩ ب) . هذا هو مشروع علماء الاجتماع الذين يمحسون الالتزامات الدينية (المضمرة) : مضمرة لان هذه الالتزامات لم يعبر عنها تعبيراً كافياً فى الاساطير الاجتماعية الخاصة بالمجتمع المريض ، وليس لها تنظيم ملائم . ومع ذلك فان علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلماء الاجتماع (دوجلاس Douglas ، ١٩٧٥) يلومون انفسهم بحق لانهم لم يروا هذه الرسالات الموجودة بلا مراء ، ولو انها غير معدة او مقننة فى نظم رمزية او موضوعات حضارية صريحة . واني لاشعر ان روبرتسن (١٩٧٨) ، ص ١٣٠) يواجه بالذات احتمالا من هذا النوع حين يبدى ان الافراد قادرون على الجمع بين التقشف والتصوف فى بحثهم عن بلوغ الانسان مرتبة الكمال ، ولو ان المجتمع المريض يعوزه تكوين رمزى واضح او متماسك فى هذا الصدد . ولعل التصوف النسكى فى الواقع نسخة اخرى من « الدين غير المنظور » عند لوكمان ، غير منظور لانه لم يصور بكيفية مترابطة فى نظام ثقافى خاص .

ويتيح اختيار تركيبة ديناميكية من النظرية والمنهج اجراء مقابلة دياكتيكية (جدلية) بين تركيبة واخرى . وتبدو النظرية الكهنوتية النقدية بشأن التغيير الدينى فى المجتمعات الحديثة ، تبدو لاول وهلة انها تناقض النظرية النبوية النظامية ، وربما كان سابقا للوان محاولة دحض هذا التناقض . فبقيا للنظرية الاولى يمكن ان يضم الافراد الى افكارهم وسلوكهم تلك القيم والالتزامات التى يقابل المجتمع المريض بعضها ببعض ، وترى النظرية الثانية ، على العكس من ذلك ان القيم الدينية والدنيوية التى ينجح المجتمع فى تجميعها قد يهملها الافراد او تنفك فى ظروف الحياة الواقعية ، مهما بلز الافراد من جهد فى تحمل مسؤولية تصرفاتهم حسب النظم القيمة عند المجتمع . ويمكن - بطبيعة الحال - تطبيق النظريتين على جماعات وطوائف مختلفة ، او فى فترات زمنية مختلفة فى نطاق مجتمع واحد ، ولكنهما تبدوان متناقضتين حين تطبقان معا على وحدة اجتماعية بذاتها . ويتبين بصورة واضحة التقدم الذى تحقق فى مجال التكوينات البسيطة نسبيا من الاتجاهات النبوية النقدية والاتجاهات الكهنوتية النظامية ، وذلك حين تقدم امثلة لتطبيقها فى دراسات حديثة بشأن المظاهر الطقسية للتعبير فى مجتمعات مختلفة عن بعضها البعض كمجتمعى الاتحاد السوييتى وبلجيكا . هاتان الدراستان اللتان اجراهما مؤلفان مختلفان لافراض غير متشابهة من حيث المجال او المفهوم ، ولكنهما توضحان الزايات التى يمكن استخلاصها من وضع التوجهات النظرية ، واساليب البحث المنهجية المتعارضة فى اللغة جنباً الى جنب لاجراء فحص نقدي لفروض متعلقة بالدين وبعملية « العلنة » (جعل الشخص او الشيء علمانيا ، لا دينيا - المترجم) .

وولفت لين Lane الانظار (١٩٧٦ ، ص ٢٦٤) ، فى

دراستها بخصوص ظهور الطقوس من جديد فى المجتمع السوفييتى الى :التناقض الموجود بين اسطورة ماركسية تمحو التفرقة بين العمل اليدوى والعمل الذهنى فى مجتمع بلا طبقات من جهة ، وبين الواقع الذى تعمل فيه بعض الطقوس على الحاق المشتركين فيها بطبقة العمال من جهة اخرى ومن دواعى السخرية ان هذا الواقع يتحرر فيه المتخصصون فى الطقوس من مزاوله العمل اليدوى لكى يتاح لهم ان يؤدوا الطقوس التى ترفع من شأن العمل اليدوى فى اذهان العامة وتسهم فى القضاء على مطامع شباب الطبقة العاملة الراغبين فى مزاوله مهن افضل . الى هنا يتقلب الاتجاه النقدى فى تحليل « لين » ، حيث تواجه الاساطير السوفييتية بواقع قاس يتميز بفرق طبقيه وتسويق فى تحقيق الامال التى تصبو الى مجتمع يسوده مزيد من المساواة .

وببقى التحليل الذى اجرته لين لطقوس المجتمع السوفييتى فى الحدود العادية التى يلزمها صفوة النقاد الذين يضعفون معنى الايدولوجيا والاسطورة واهميتها ، ويصفون الاتحاد السوفييتى بأنه مجتمع دنىوى فى اساسه ، تحكمه اهداف موضوعية من قبيل الخطة الخمسية ، واستخدام القوة ، لا تصرفات رمزية (انظر مور Moore ، ١٩٦٥) . غير ان « لين » تتبنى وجهة نظر اكثر شمولاً حين تؤكد ان الطقوس الجديدة فى المجتمع السوفييتى منتشرة انتشاراً واسعاً ، ومقبولة بوجه عام ، وان تأثيرها ينمو باستمرار لانها تتيح اجراء رقابة معيارية لها قيمة عظيمة لدى ادارة سياسية تعمل على تحقيق التكامل الثقافى للمجتمع السوفييتى (لين ، ١٩٧١ ، ص ٢٦٨ - ٢٧٠) : موجز القول ان الطقوس تصوغ حريصا الواقع الذى يتعين على الاخصائيين الاجتماعيين ان يواجهوه حين يجرون تحليل الاتحاد السوفييتى . هذه الطقوس تصوغ مجتمع المستقبل كما يقول « هار » Harre بتحويل بعض الافعال الى قواعد : فايقاد الشعلات ، والمسيرات الاستعراضية ، واعطاء وعود وتلقيا ، كل هذه الافعال تصبح فى مجال الطقوس قواعد تنفيا خلق طبقة عاملة فخورة وادعية ، او جعل موضوع وفاة مواطن فى سياق تاريخى متصل بيشر بالخير للمعم . وعلى ذلك فان ما يستهدفه هذا الاتجاه النقدى هو ان يثبت الاهمية الحقيقية للطقوس بالنسبة الى الفرد والى الطبقة العاملة . وتبدى « لين » (١٩٧٦) ان المشتركين (فى الطقوس) فى البداية ربما لم يكونوا جادين كل الجدية فى اشتراكهم ، ولكن المعانى والمقاصد يمكن ان تكتسب الجدية بمرور الزمن .

وفى الامكان ايضا . دراسة الطقوس من وجهة نظر نظامية اكثر شمولاً . فقد ذكر دوبلير فى دراسته بشأن « العلمنة » فى بلجيكا ان

الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية تتمتع ، على المستوى الاجتماعي العريض بنظام اساسي من « الدعائم » يزود اعضاءها بكادر الهيئات الوطنية في مجالات من قبيل العمل ، والتعليم ، والصحة ، والمساعدة الاجتماعية ، وهكذا ترتفع دعامة الكنيسة من المجتمع المحلي حتى تصل الى التنظيم المركزي للدولة . غير ان دوبلير يلاحظ في داخل المستشفيات والمدارس الكاثوليكية « علمنة داخلية » تنتج من النشاط الحرفي ، ويبدى ان الطقوس الكاثوليكية لم تعد تؤدي سوى دور ثانوي في الحياة اليومية لهذه المؤسسات ، وان المظاهر الطقسية لضروب العلاج الطبى أصبحت مقصورة على معاملات شخصية بحتة بين المرضى وبين هيئة تمريض « دينية » متخصصة في ضروب العطف والحنان . ويناقش دوبلير الافتراض النظامي فيفحص طبيعة التصرفات المتبعة عادة في المستشفيات ، والتي تتغلب فيها المعايير « الطبية » على سياسة المستشفى وممارساتها . وتميل « البيانات الرسمية المتحيزة الى السيطرة الكاثوليكية الى اعطاء صورة خاطئة عن « العلمنة الداخلية » في الحياة الجارية . وعلى ذلك فان بيانات الكنيسة تخفى سيطرة المهنة الطبية التي لا تحتمل الايمان والممارسات الدينية الا في خبايا التنظيم وعلى مستوى العلاقات الشخصية .

وعلماء الاجتماع لا يفترضون بطبيعة الحال ان الطقوس تقيم صلة بين قيم المجتمع العريض وبين الحياة اليومية الجارية . وقد انتقد بعض علماء الاجتماع رجال الكنيسة الذين جردوا الطقوس من معناها السحري ، كما جردوا عبادة عامة الناس من حيويتها النصرانية المشتركة (دوجلاس ، ١٩٧٢) . وتبعاً لهذا النقد ، حرمت هيئة الكهنوت - بحجة « علمنة » الطقوس - عامة الناس من ممارساتهم ورموزهم الاثيرة عندهم ، واعطتهم في مقابل ذلك طقساً رسمياً لا معنى له ، يبرره قدم عهده ، والتخصص الطقسي المتبحر . في هذه الطقوس التي أضفى عليها الطابع العصري ، نجد :

« فقرات غير كافية تضمن من الوجهة الوظيفية اداء طقوس دورة الحياة ، تؤدي على عجل كما لو كان الذي يؤديها بمضى الهواة ، صورية مفرطة ، واستخذام ضعيف جداً للوسائل والرمزية الفنية ، يرجع الى مساهمة غير كافية من قبل صفوة المفكرين البلديين » . (لين ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧٠)

بهذا تنتقد « لين » الطقوس السوفييتية الجديدة ، الا ان العبارات نفسها يمكن ان تكتبها دوجلاس لتهاجم بها الطقوس الكاثوليكية الجديدة ، او يكتبها مارتن (١٩٧٩) في مدحه محاولات اصلاح الطقوس ، التي تقوم بها كنيسة انجلترا . ويمكن اختبار اتجاه نقدي في التمييز بين الاسطورة الدينية والواقع الاجتماعي في ضوء الآراء التي يرسلها الافراد بالديانة

عن معتقداتهم وتصرفاتهم .. عندئذ قد يفهم الصفة من النقاد بمزيد من السهولة بقاء السمو الدينى رغم التناقضات التى يبدو فى الظاهر انه لا أمل فى علاجها ، بين الثقافة الدينية والمجتمعات الدنيوية . وعلى العكس من ذلك قد يتيسر لعلماء الاجتماع الذين يرون مدى تداعى المؤسسات الدينية والعلمانية فى نطاق المجتمع ان يصححوا نظرتهم النظامية بان يدرسوا الاستراتيجيات والتحديات والتسويات التى يجربها الافراد ، فى نطاق تلك المؤسسات بقراراتهم فى سياق الحياة اليومية .

خاتمة :

من غير المتوقع ان يتخلى الاخصائيون فى علم الاجتماع بسهولة عن التمييز بين الواقع والاسطورة ، رغم ان هذا التمييز لا محالة مشكل وعسير ، ويؤدى اهمال هذا التمييز الى زوال قدرة الاخصائى الاجتماعى على ان يوضح كيف تكون ممارسات الحياة اليومية والقواعد التنظيمية على مدى واسع فى المجالات الاجتماعية راسخة فى الاساطير . او انها مبررات فيها ، ومن غير هذا التمييز يعوز الاخصائى الاجتماعى الناقد وجهة نظر تتيج له ان يصحح التحريفات فى البيانات عن الحياة الاجتماعية التى يقدمها معلقون ذوو آفاق محدودة او آراء ايدولوجية خفية . على ان الاخصائى الاجتماعى الذى يستخدم التمييز بين الاسطورة وبين الواقع انما يطلب بوجهة نظر متميزة : مطالبة اضعفها اكثر فاكثرت هيب طائفة علماء الاجتماع ، وتناقضهم مع انفسهم خلال العقد الماضى . ولقد زود المذهب « الوظيفى » المحقق الاجتماعى فى الماضى بوجهة نظر متميزة ، ولكنه لم يعد الآن يحميه من الهجمات والانتقادات . وكان فى وسع « الوظيفيين » ان يكملوا النقص فى البيانات الشخصية الخاصة بالالتزام والسلوك فى الدين ، وذلك باضافة متغيرات مستعارة من النظام الاجتماعى . من ذلك ان المتشيع لطائفة ما كان يوصف بأنه رجل يعمل دون ان يدرك على استنفاد توتر النظام او يجتذب انصارا جددا للقيم التقليدية المترنة بالعمل والاسرة . وعرف « الوظيفيون » ايضا كيف يصححون الانحرافات فى البيانات التى يعطيها عامة الناس عن التقوى والورع ، وذلك باستنتاج وجود حاجات لم يشبعها المجتمع ، سواء حاجات تتطلب اشباعا جوهريا ، او حاجات ذات هوية ثابتة ومحترمة ، او حاجات بيئة اجتماعية يمكن فهمها وتقديرها . وعلى ذلك لم يكن « الوظيفيون » هم فقط مفسرى القيم الخاصة بالمجتمعات المختلفة ، ولكنهم فسروا - ايضا - الاساطير الدينية بأنها مناقضة لحقائق الحياة الاجتماعية المخيبة للآمال . ولم يقنع « الوظيفيون » بفهم مايعنيه الافراد حين يعبرون عن تعليلاتهم والتزاماتهم الدينية ، بل كانوا يكملون ويصححون بيانات الافراد فى ضوء المعلومات المتعلقة والاقاصد الدينية فى مجتمع او منظمة ، والتى يجمعونها من الحياة اليومية ومن البيانات

الرسمية (جلوك Glook وستارك Stark ، ١٩٦٥) .

ومما يلفت الانظار بنوع خاص فى المذهب الوظيفى ، هو انه كان دائما متفتحا لاسلوبى البحث المناهجين اللذين عرفتهما بأن احدهما « كهنوتى » والثانى « نبوتى » . اكثر من ذلك ، ورغم قسح القادحين ، فان المذهب الوظيفى قادر على ان ينتقد المجتمع ، وان يتبنى وجهة نظر متسامحة ، ويرى نظاما حيث لا يرى غيره سوى نزاع وفوضى (هادن Hadden ١٩٧٣) . وعلى ذلك فان ترك المذهب الوظيفى هو

بمثابة ترك وضع منهجى متميز ، وفكر نظرى تالىفى . وعلى ذلك يؤكد البعض ان علماء اجتماع الدين قد غيروا ماله من امتياز وظيفى فى مقابل « خليط مشوش » اثنو - ميثودولوجى (اناسى منهجى) او فلسفى .

ومن غير المحتمل ان يتخطى علماء اجتماع الدين عن البحث من وجهة نظر متميزة يمكنهم بواسطتها ان يستوفوا البيانات التى يعطيها الغير ، سواء من المؤمنين او عامة الناس عن نشاطاتهم الدينية . ويقوم التاكيد بان البيان الذى يعطيه اخصائى اجتماعى عن ممارسة دينية او مجموعة دينية هو ترجمة منفحة وليست ترجمة عادية لخبرة هذه المجموعة وذكائها ، يقوم على صلة الاخصائى الاجتماعى بمصادر المعرفة الشائمة ، صلة كاملة ومباشرة والاخصائيون الاجتماعيون الذين يرون فى الدين مظهرا عاما ودائما للحياة الاجتماعية ، يستنتجون من ذلك وجود ابنية عميقة ، كالعقل الباطن ، ومزيج من « الليبدو » وصور ثقافية مستنبطة ، ابنية يتصل بها الاخصائيون الاجتماعيون فيتسنى لهم ان يفسروا ويترجموا بوضوح معنى تجربة الغير الدينية . هذا الوضع المناهجى هو الذى عرفته بأنه « كهنوتى » ، اما الاخصائيون الاجتماعيون الذين يرون ان المعرفة الدينية « مصطنعة » لصالح بعض الطبقات الاجتماعية ، وفى حدود بعض المجالات الاجتماعية ، فانهم يستوفون كل البيانات الناقصة اعتبارا من مجموعة كبيرة من مصادر أخرى : من قبيل البيانات التى يعطيها الآخرون ، ومن السلوك الواقعى للاشخاص ، وفى هذا - كما اشرت من قبل - اتجاه « نبوتى » .

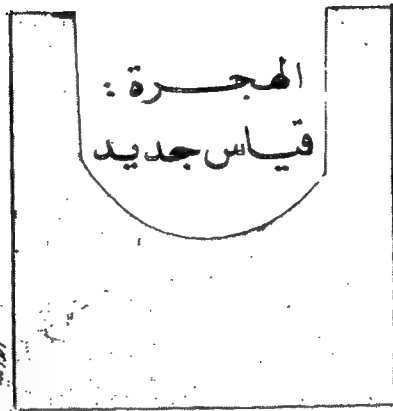
ومع ذلك يتعين على هذين الوضعين المناهجين ان يدخلوا فى حسابهما اكثر فاكتر التفاؤل بين التصويرين « الصوصيولوجى » (الخاص بعلم الاجتماع - المترجم) ، والعامى للواقع الاجتماعى . فالقضاة واعضاء الجماعات الكنسية ذات النفوذ يستخدمون البيانات الوظيفية لتبرير سياساتهم الاجتماعية . ان فكرة « الانفصام » قد دخلت بعض الوقت فى الثقافة الصحافية والشعبية ، باعتبار انها لا تفسر فقط السلوك الدينى المنحرف ، والانسحاب الدينى من المجتمع المريض ، ولكنها تبررها ايضا . وعلماء الاجتماع ، كما يبدى فريدريش ، قد اسقطوا انفصام صفوة المفكرين غير الملزمين نسبيا على المجتمعات التى يعيشون فيها ، وبذلك اتاحوا مجالا بيانيا لاحتجاج المجتمع . ولجأ رجال السياسة الى الانماط العامة من النقد

الوصيولوجى المجتمعات الحديثة ، واستلهم قادة المظاهرات العنصرية والطلابية فى الستينيات على نطاق واسع وجهات نظر علم الاجتماع . ودخل فى علم الاجتماع الدينى مفهوم الدين 'الذى الذى صاغه روبرت بيللا فى التعريفات التى يصوغها رجال السياسة والكنيسة لوضعهم فى الولايات المتحدة .

وفى المملكة المتحدة تدخل دافيد مارتن مباشرة فى عملية تغيير الطقوس . ولم يعد فى امكان علماء اجتماع الدين ان يعتنقوا وجهة نظر متميزة ، لانهم لم يزالوا فى الواقع يحدثون النتائج التى يراعونها ، ويؤثرون على البيانات الرسمية وغير الرسمية التى يعطيها مجموعة كبيرة من الافراد والجماعات عن الحياة الاجتماعية .

وعلى ذلك يجتاز علم اجتماع الدين فى الوقت الحاضر ازمة واضحة فى فلسفة العلوم ، وهذه الازمة هى فضلا عن ذلك من نصيب العلوم الاجتماعية كلها ، بمعنى ان علم الاجتماع يعوزه نموذج يتيح له التعرف على ماهو مركزى فى مقابل ما هو محيطى ، وما هو سطحي فى مقابل ماهو مستتر ، وماهو جوهرى فى مقابل ماهو مظهرى (لوكمان ، ١٩٧٩) والممارسة ، سواء عرفت بانها عمل ميدانى او تحليل ثانوى ، لم تزل هى المعيار الوحيد لصحة الافكار ، كما أكد ذلك قبلا ماركس ومانهايم (جيندز ، ١٩٧٩ ، ص ١٨٣ - ١٨٤) غير ان الممارسة ، باية صورة عرف ، عرضة دائما للقيود التى تفرضها البيئة الاجتماعية ، وكذا توزيع السلطة واستخدامها ، ومع انه ليس ثمة شك فى ان علماء الاجتماع يودون تفسير الحركات الدينية الجديدة ان يهتمون بأهدافها وتقنياتها تفسيريا محايدا ، فانه ليس من المحتمل أن ينجح علماء اجتماع الدين فى التخلص من القيود والنزعات البيئية .

فضلا عن ذلك ، فان اقدر المفسرين على التأثير يعمرون غالبا عن تكهنات تميل احيانا الى التناقض مع نفسها وحيانا اخرى الى تكملة ذاتها بذاتها تبعا لمضمونها وما يسفر عنه البحث العام . وقد عرف علماء اجتماع الدين ان هناك اساطير تشكل واقعا اجتماعيا : مثل اساطير الهوية الوطنية وفابيتها ، واساطير الطبيعة ، ومصير البشر ، وعلى العكس من ذلك تحولت اساطير الفكر الاجتماعى فولدت روايات شعبية ورسمية لتقدم « العلمنة » من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة ، والانتقال من « الانزال » الى التسمي ، واخيرا الاستمرار والتغير فى المؤسسات والحركات الدينية . وفى فترة الانتقال هذه ، بدأ العالم يرى نفسه كما رآه علماء الاجتماع منذ اجيال مضت . ولعله يتنبى لعلماء الاجتماع فى المستقبل ان يتخلصوا من اساطيرهم ويقدروا بمزيد من الوضوح حقائق العالم الذى يحف بهم .



اليل الى الهجرة :

من اليسير ان نضع مميّارا لفحوى الهجرة كما نراها اليوم عن طريق
هذا الكم من البيانات المتاحة ، مما كتب حولها ، ومما ترمى اليه هذه
المعارف التى جمعت عنها . فالبيانات منها تتكاثر وتزداد بخطا فائقة
السرعة ، فليست مراكز التعداد وحدها هى الكفيلة بهذا الكم من قضايا
الحراك السكانى ، فهناك الجماعات التى يستهويها ذلك ، وهناك الهيئات
الحكومية وغير الحكومية المتعددة التى تعنى بجمع البيانات عن الهجرة .
وتقوم الهيئات غير الحكومية بجمع البيانات بطريق مباشر او غير مباشر
بدراسة القوائم ، او عن طريق المعاينة ، او عن طريق تسجيل اقامة المواطنين
بما لهم من حق او لاوية ، ويفدو من اليسير جمع المعلومات عن ارتحال
اعداد كبيرة من الناس ، وما للمرتطين من سمات اجتماعية .. فالبيانات
عن الهجرة فى مجتمع حديث غزيرة وان لم تكن جاهزة يسيرة ، وان كانت
ترجمتها الى حقائق اجتماعية ملموسة تبدو عسيرة .

بقلم : دانيل كوبات

و هانز جوشيم هوفمان ناوتيني

بجامعة زيورخ بسويسرا .

ترجمة : الدكتور حسين فوزي النجار

المتر والكاتب المصري المعروف .

وينبثق الميل الى الهجرة مما يراه المهاجرون يسيرا لا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ولا من الناحية الثقافية فحسب ، ولكن من الناحية الادارية ايضا ، حيث تفنى الدولة الحديثة بتحركات السكان التي تتفاوت مع التخطيط المأمول للموارد والحيز المفضل لتوزيع السكان ، وقد يحتاج اعادة توزيعهم الى نوع من الالزام الاستراتيجي لعناصر الادارة المدنية والمسؤولين عن الرخاء الاجتماعي على شتى المستويات المحلية والاقليمية والدولية (سيمونز وآل ، ١٩٧٧) ، وكثيرا ما يتعارض توزيع السكان في المدن الكبرى على الاخص مع رغبة الادارة المحلية ، كما هو في هولندا حتى وان كان هناك نظام محكم للتسجيل .

وحفاظا على هذا الكم الهائل من البيانات قام هذا الهيكل العلمي لتصنيف انواع الهجرة والمهاجرين . كما وضعت اسس الترشيح وخطة للتوجيه تستند الى اصول علمية لتفصيل هذه البيانات التي جمعت وشرحها هديا لمن يفيى احدث ما جاء منها في جانب معين .

اما الكتابة عن الهجرة فقد برزت من خلال الاتجاهات العديدة للعلوم الاجتماعية . ففي ميدان علم الاجتماع وحده كان هذا السيل المتصل من المطبوعات التي تتناول كل جانب من جوانب الهجرة ، وشرح مقدماتها وبيان مآلها من اثر على البناء الاجتماعى فى كل من الاماكن الملقية والتلقية على السواء . والهجرة فى اصول علم الاجتماع هى الميدان الاثير للدراسات السكانية (ديموجرافية) وكان لتفرده بهذا العلم ما حدد الى حد بعيد قائمة مطبوعاته حتى يومنا هذا . فقد دونت اكثر دراسات الهجرة فى المطبوعات الديموجرافية ، او كل ما له صلة بالسكان ، مثال ذلك ان احدث فهرس اسدرته جامعة برنستون عن السكان يشير الى ان ١٠٪ من كل المدونات تتصل بموضوع الهجرة . فاذا امتد هذا التصنيف ليشمل الحراك السكانى وتوزيع السكان فان هذه النسبة تتضاعف ، واذا كان البعض قد عرف الديموجرافيا بأنها من علم الاجتماع (بوج ١٩٦٩) اى علم الديموجرافيا الاجتماعى - او علم السكان الاجتماعى - فان ما كتب عن الهجرة ، كتكيف المهاجرين مثلا ، او عن دراسة الجماعة ، وكل ما يتصل كذلك بدراسة الحراك الاجتماعى وكل مائد عن توزيع السكان من دراسات مما يدخل فى اطارها .

وبينما نرى من المسير الاقرار بفضل هذا الميدان الفسيح ، فان من اليسر ان نشير الى قلة من الافكار البارزة عن الهجرة وطرائقها من بين ما تتناوله سوسيولوجية الهجرة ، ومن هذه المواقف الحتمية المختارة يصبح من اليسر وضع الملامح العامة للفروض الاساسية التى تفصح عن تلك الافكار بينما يتعلم على طرائق البحث البياني ، ان تتسم بتلك الدقة فى التخصصات السابقة .

الهجرة وعلم الاجتماع :

يبدو من الاصح ان نبدا بدراسة الهجرة من خلال علم السكان ثم من خلال علم الاجتماع ، حتى تتضح تلك الفروض القائمة لفكرة الهجرة ويفندو تعطيلها ايسر مثلا . ففي علم الاسكان كان اكثر ما يدور حوله البحث فى خلال الربع الاخير من القرن وما يتجه اليه الميل هو الوقوف عند معدلات الإخصاب ، واشتقاقات التغير الاجتماعى ، وتبدو علة ذلك فى النمو السكانى فى العالم ، مما ادى فى وقت ما الى احساس غامر بالخطر ، وقد بقى الاهتمام بالموت ، مثار الديموجرافيين القديم ، على حاله من الثبات يفديه كالعادة ، ما يدخل فى حسابهم من احتمالات الموت والنظر التى توحى بالانخفاض المتتالى فى معدل الوفيات .

ويؤثر التفاعل بين هذين الحدين الديموجرافيين : الإخصاب والموت ، على التوازن السكانى . فاذا كان ايجابيا شجع على الهجرة ، وان كان الميل

الى الهجرة قد ظهر بعد الانفجار السكاني الحظير بامد بعيد . ولربما كان هذا سببا فى هذا الميل المتزايد اليوم ، بعد عشرين عاما من مولد مهاجرى اليوم . ففى ذلك الوقت كان الانفجار السكاني يشغل بال الكثيرين من الديموجرافيين . وفى وقتنا هذا يبدو هذان البديلان الديموجرافيان : الاخصاب والموت ، خاضعين لضبط مقنن ، وان لم يتم اخضاعهما تماما للجانب الفكرى .

وقد كانت هناك فترات فى تاريخنا الحديث بدا فيها الميل الى الهجرة وكأنه قد حقق مستوى من الاستقصاء المقنن ، فمئذ عام ١٧٠٠ ، اثر هذه الموجة الاولى للهجرة الكبرى التى المت بأوروبا ، كان الاوربيون قد عمروا ثلاث قارات على مدى قرون ، وكان لتلك الارض الفراغ فى قارات المستقبل ما جعل الهجرة تبدو وكأنها امر مألوف وان كان هناك توازن بين المواليد والوفيات الا ان مرده كان ذا طبيعة اجتماعية بيولوجية ، وان كان نمو المدن خلال القرن الماضى قد ادى - من ناحية - أخرى الى نظرة أكثر عمقا للهجرة . ولم يكن هذا النمو الهائل فى المدن وقفا على امريكا الشمالية وحدها بل تعداها الى اوربا ، ففى ميونخ مثلا ، اسفر تعداد عام ١٩٠٠ عن أن ثلث عدد سكانها فقط قد ولد بها ، وفى الفترة ذاتها كانت كثرة من سكان شيكاغو ممن لم يولدوا بها ، اما ستوكهلم فى السويد . ذلك البلد الذى حقق أعلى مستوى من البيانات الديموجرافية لأمد طويل ، وقد بلغ من الرعاية الصحية ما كان له اثره فى خفض نسبة الوفيات الى حد كبير ، فقد ظل فى حاجة الى الهجرة الداخلية حتى عام ١٩٠٠ ليحول دون الانخفاض الحاد فى عدد السكان (ديفز ، ١٩٧٢ ، تبلى ، ١٩٧٨) .

وحتى رافنشتين كان تفسيره للهجرة يجنح بها الى انها ضرب من الاغتصاب والسطو ، مما يتناسب مع فكرة :لتطور كما قننها داروين فى نظريته للانتخاب الطبيعى ، فالعصابات القوية قبائل او شعوبا تهاجر ، تحديدها طبيعتها الاصلية للصيد والقتل ، فى غارات عسكرية هى بالضرورة بديل للصيد ، وقد اخذ رواد علم الاجتماع من امثال « ل. جيمس لوتز » و « ج. دالز هوفد » و « ل. هـ. مورجان » و « ي.

ديستمارك » او « ف. انجلز » ينظرون الى تحركات السكان وكأنها امر طبيعى مسلم به . اما رافنشتين فقد اخذ فى تفسير الهجرة من واقع البيانات :للتفرقة ، بعد أن استبعد تحليل فكرة الهجرة بوصفها فكرة غائية جوهرية فى ذاتها .

وبعد رافنشتين أصبحت دراسة الهجرة وتفسيرها فى علم الاجتماع وعلم السكان تستمد أصولها من العلوم الطبيعية بدلا من علوم الحياة . واصبح تفسير توزيع السكان وتحركاتهم شبيها بألية القصور الذاتى فى حاجة الى طاقة تحملها على تغيير ما هو واقع . وكانت دعامة هذا التفسير

لتوزيع السكان وحركة عناصره هي المدى الذي يمثل الاستقراء الاحصائي
لممتلكات الاحالى المنعمين : وما على المرء الا ان يذكر تلك الخصومة المديدة
للجانِب العلمى الدقيق لعل الاجتماع ليُدرك أن العلم الجديد لابد وان
يأخذ بالطرف القديمة الناجمة لعل الطبيعة .

ويبدو ان انجازات علم الاجتماع فى دراسة الهجرة على الاسس
المثلية فى العلوم الطبيعية ، قد اشتقت من نظريات الاستقرار الاجتماعى
اللى اجمعها رجال « كدوركيم » او « هالبواش » واخيرا من الاستقرار
الوظيفى المائل على احسن ما يكون فى علم الاجتماع الأمريكى كما تنم عنه
كتابات « تالكوت بارسونز » ، وحتى افكار ماركس ، وان عفى عليها الزمن
الى حين . ولكنها عادت من جديد ، لتتكر قاعدة التشقق فى التنظيم
الاجتماعى . وقد يبدو هذا مناقضا لما تدبى به مدرسة فكرية تؤمن بأن
الصراع غريزة فطرية فى اى مجتمع وان لم تكن من المدارس الاشتراكية .
وتتكر نظريات الصراع جميعا ، كما هى لدى « ر. داهرندولف » فى المانيا ،
و « ل. كوزر » وعلم الاجتماع الحديث فى الولايات المتحدة ، كافة القوى
الاجتماعية والبيولوجية الفطرية فى الانسان ، وتدلل جميعا على ان التنشئة
شيء آخر ، اذ ان الخسائر الملحوظة للهجرة تقع جميعا على عاتق القوى
الاقتصادية . التى تلفت اليها الانتظار او تثير الغرور بين الافراد من والى
كافة المناطق : اذ ان هذه التحركات لا تبدو عشوائية بقدر ما تبدو فى سهولة
ويسر خاضعة للتفسيرات الحسابية .

الميل الجديد للهجرة :

وقد اكتسب الميل للهجرة باعثا جديدا ، وبخاصة منذ اخريات
الستينيات ، والاسباب عديدة ، فقد حملت هذه البقاع من الدنيا حيث
يقيم الناس ، او حيث لا يوجد معدل من النمو السكانى ينذر بالخطر ،
الديموجرافيين ، وعلماء الاجتماع ومخططى المدن والساسة عن تلك النظرة
الجادة لاعادة توزيع السكان ، فالسكان حين يتحركون الى الداخل او الى
الخارج لا يلقون بالا الى حقيقة الوضع الاقتصادى ، فحيث يرتفع معدل
الاخصاب فى بقاع الدنيا يقع الحراك السكانى من الريف الى الحضر ، وهذا
الحراك نعمة غير صافية على احسن تقدير . فالمشكلات الاجتماعية
والاقتصادية كالسياسية تماما تتوالد كما يبدو من بعضها البعض . والمعابر
السياسية لضبط الاسكان حين يراها العالم حميدة العواقب ، تشجع
الهجرة غير المباشرة ، حتى وان لم تلق تلك الهجرة ترحيبا من المناطق
المستقبلة ، ومن ثم كانت تلك النظرة الضيقة لعواقب الهجرة ، فالاتفاقيات
الثنائية والجماعية بين الدول ذات الاقتصاد المتداعى ، مثلا ، تشجع الهجرة .
والا احتجت لضبطها بدعوى السيادة القومية ، من قبيل ما يحدث بين
الجماعات الاوربية ، وان توازت فى ذلك مع المواقف العالمية ، وقد تؤدي

المعايير السياسية غير الحميدة لضبط السكان الى هجرة اجبارية وطوفان من اللاجئين ، وتكون الهجرة عادة الى المناطق او البلدان التي يتوفر فيها المناخ السياسي المريح ، ولكنها سرعان ماتفسى بهذا التدفق . وان كانت بعض الانظمة السياسية تجبر الناس على الهجرة ، وتشهره سلاحا سياسيا كما يبدو فى تلك البحار المليئة بقوارب الرافعين من الناس لا فى جنوب شرقى آسيا وحدها ولكن فى الشمال من كوبا ايضا ، وان كنا نستشهد بغير هذين المثالين .

وقد كانت هناك هجرات يسيرة فى ماضى الزمان تلاثم هؤلاء او اولئك من الفئات السابقة . . وان كانت معرفتها على الارجح غير متاحة والمعلومات عنها مهوشة ، اما فى يومنا هذا فالمعلومات عن اعادة توزيع السكان يسيرة واوفى بكثير مما كانت . هذا فضلا على ان التداخل بين التحركات !لسكانية الكبرى والادارة الحكومية الحديثة المتقدة ، قد اصبح حقيقة بادية اكثر مما كانت قبل ذلك . ولهذا لا تستدعى الهجرة حول العالم معونة انسانية فحسب ، ولكنها تستدعى بالتالى تدخلا قوميا ودوليا كما تستدعى نوعا من الرقابة ، وما كان هذا ليجدى لو لم ينشر ذلك الكم من بحوث الهجرة ، ولو على وجه التقريب .

وكانت هذه البيانات الضئيلة عن الهجرة زادا طيبا لتفسيرات انضج اثرها فى اتجاهات عامة ، كتاثير الهجرة على التنظيم الديموجرافى بين البقاع التي تملك والبقاع التي لا تملك ، او ان الهجرة ماهى الا رد فعل للاحساس الانسانى بالخطر ، فعند الهروب من القمع السياسى فان عبارة « الانتحاب بالقدم » هى احسن وصف لذلك . كما ان التشابك بين المتغيرات التي تعتري الهجرة قد غدا اقل مما يوجب الاهتمام . . ولم يعد غريبا عند التفسير ان تطرأ مشكلة معينة او بقعة معينة اوهما معا .

وكان للجهد الذى بذل بحثا عن الفروض التي تفسر الهجرة اثره فى خلق نوع من التوافق بين التفسير والمفسر الى حد بعيد .

فمن ناحية ، ولدى طويل لم تكن بيانات الهجرة بخاصة جيدة ، ومن ناحية اخرى لم تكن طرائق العلوم الطبيعية بنافعة الا فى جانب واحد هو تفويض ما يقال من ان الفروض الرياضية التي تقوم على التقنين النسبى قليلة الفناء .

وتبدو المشكلة الابداء فى صعوبة المرج بين البيانات الضئيلة والبيانات الكثيفة . ومازال قرار الانسان للهجرة والاثر البادى على الجماعات والبقاع فى حاجة الى فهم اعظم لاسيما وان صنفى البيانات التي جمعت مازالا بعيدين عن التماثل . والحقيقة البادية ان الحراك يسبق ما تصل اليه البيانات .

وما من شك فى ان احدث ما كان من بحث للهجرة قد حقق مستوى من التقدير النظرى والمنهجى العام . وبالرغم مما يقال من ان طريقة الجمع قد لا تؤدي الى تبرير الفروض المتعاقبة والضرورية لتحليل احصائى متقدم ، فان بيانات الهجرة تجيز مع هذا التفسيرات التى تسلم بالمعلومات المجدية .

ويبدو ان التفسيرات المحددة للهجرة ممتاسكة فى اطارها الداخلى حتى وان كانت لاتتوافق مع الفكرة العامة التى تقوم على مجموعة من الاتجاهات العقلية المتعارفة . فامسكلة اذن بينة واضحة ومن العسير تفاديها مع كل هذه المحاولات القائمة لنظريات الهجرة . (سيمور وال ١٩٧٧ ص ٨)

احتواء الفروض التفسيرية :

يبدو ان العقدة العسيرة فى جميع التفسيرات المتباينة للهجرة فى اطار واحد تتمثل فى فرضين اساسيين يستمدهما كل ماكتب عن الهجرة اولهما : ان السكان هم بالضرورة مقيمون لا يريمون ، وتقضى الحاجة بانعاش فكرة الهجرة عند الفرد او الجماعة سواء كان ذلك من داخل الجماعة ام من خارجها وعادة ما يتزاور هذا الفرض بفهم معين للطبيعة البشرية التى ترى الانسان وكأنه آلة اجتماعية حاسبة ، وهذا اللفظ « حاسب » هو من قبيل الوصف وليس من قبيل التقييم ، وله جذوره الممتدة الى ماثورات مذهب المنفعة المائل على احسن وجه فى الفكرة العصرية للتبادل الاجتماعى فى اقتصاديات السوق تسمح علاقة النقد بنوع من القارة الموضوعية بين فرص الحياة الاقتصادية ، فالقياس ، او على وجه ادق هاتان الرابطتان اللتان تلوان الى ما وراء القياس للانسان الرشيد المقيم تجعلان من اغلب التفاسير السائدة للهجرة شيئا مقبولا من الناحية الفردية وليس من الناحية الجماعية ، فان ما وراء القياس لا يبدو قدرته على الانجاز ، وان كان عليه ان يتوافق مع التفسيرات المتباينة للهجرة ، والافكار والنماذج المختلفة لغراض معينة لتفصح عن تفسير متقارب ينتمى الى ارومة واحدة وافكار ونماذج واحدة . ولهذا كانت كل محاولة للتزاوج بين التفسيرات الضئيلة والكثيفة لا تكتمل الاكتمال الموفق ، فليست الهجرة ميدنا لاستقصاء العلوم الاجتماعية كما يحدث الان ، وقد واجه تفسير الخصوبة المصير نفسه (مائراس ١٩٧٧) ، وهو ذاته ما كان فى علم السلالات (ملالوك ١٩٦٦) .

ولنا ان نسلم انه من المحتمل تلافى هذه الصعوبات فى وضع نظرية للهجرة ، فى صورة جزئية على الاقل - ولكن من المؤكد انها ستكون قريبة من الواقع ، وذلك بقلب الفروض الكامنة للتفسير حتى يمكن لهذه التفسيرات المختلفة للهجرة ان تندرج بصورة عامة تحت

انماط جديدة مما ورء القياس اما المسائل النهجية فانها ستبقى مسن ناحية سليمة لامتس فى الاطار الذى يقوم عليه جمع البيانات . ومع ذلك فان العلاقات الداخلية للارقام ستبقى بعيدة عن التاثر بالمفسون الذى تمثله هذه الارقام . وعلى اية حال فان وحدات التحليل تصبح بحيث يمكن لعلم الاجتماع ان يتعامل اساسا مع ما نسميه العلاقات السدخلية بين الافراد والجماعات ، وهى مايقضى قضاء تاما على انماط القياسات الاقتصادية للتحليل رغبة فى التحليل البنائى . وفى النهاية ينمو ويتضح تقنين ووزن وحدات التحليل التى تختلف عن ادوت الاحصاء السائدة فى علم الاجتماع .

فاذا ما عكسنا ماوراء القياس القديم للهجرة فاننا نفترض ان الانسان حراكى بالفطرة وان سجاياه للمرة الثانية كمخلوق حاسب موضع :اعتبار ، والبديل عنها هى تلك الدوافع الانسانية غير المحققة ، وبهذا نحرر اصحاب نظريات علم الاجتماع من الحاجة الى التوازى فى نظريات العلوم الطبيعية ، حيث يخضع تركيب العناصر لقوانين القصور الدائى ، ليحل محلها نظرة حية الى طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع تسمح لنا بتقديم فلسفة عن الانسان تتوافق مع احدث ما انتهى اليه البحث فى علم الحياة :لاجتماعى ، كما يراه (ويلسون ، ١٩٧٨) وكذلك مع البحث القديم المكثف الذى قام به « سوروكين » .

وقبل اى محاولة للاغراق فى تفصيل نتائج تفسيرنا للهجرة على اسس ماوراء القياس ، علينا ان نبين اجمالا بعض النظريات والانماط الحديثة للهجرة التى تؤمن بانها تتم عن فائدة بهذا التعميم الذى نتوخاه لمذهبنا فيما وراء القياس الجديد .

انجازات نظرية :

هناك كم واقر من الكتابات عن الهجرة لا تقدم عرضا منهجيا واسسا نظرية عن الهجرة فى علم الاجتماع ، ولكنها تتضمن تفسيرا مقبنا للهجرة ايضا ويرجع بعضها الى عشر سنوات سابقة او تزيد ، ولا نتوقع منها - فى الغالب - تقدما كبيرا فى النظريات (لبرخت ١٩٧٢ ، هوفمان نوتنى ١٩٧٠ ، جاكسون ١٩٦٩) جانسن ١٩٧٠ ، مانجالام ١٩٦٨) . وانها لتمد جديدة اذا ما وضعنا فى اعتبارنا البطء فى بناء النظرية .

ولربما كان هذا البيان الوجيز الذى عرض فيه . كنجزلى ديفز . هجرة البشر ، اول عرض عام من نوعه ، فنراه فيما كتب يستعين بالرؤيا النافذة لابعاد علم الاجتماع الدقيقة ، فيرد ضغوط الهجرة الى التفاوت التكنولوجى المستمر الكامن فى النفس البشرية (١٩٧٤ ص ١٠٥) . فنراه بالاحرى يستريب فى مكاسب الهجرة ، ويصر على ان النزوح الطارىء

الوقوت يفسر دائما انه هجرة دائمة بعيدة تماما من النوايا الاصلية للمهاجرين انفسهم . اما جدوى هذه :لنظرة ففى شيوعها وفيما أصبح لها اخيرا من اثر فى تقرير سياسة الهجرة فى عدد غير قليل من البلاد . وكان لهذه الرؤية مثيلها فى الكتابات الحديثة التى تناولتها فى شمال غربى أوروبا ، كما هى عند عالم الاجتماع الفرنسى « آلان جيرانارد » مثلا (١٩٧٦) ، وكما هى فى كتابات عالم الاجتماع الأمريكى « وليم بترسون » (١٩٧٨) .

وقد جدت اخيرا عروض غير قليلة لما كتب عن الهجرة تصل ما بين النظرية الحديثة بعرض واف للنظريات الاصلية للهجرة وخرجت فى الغالب ببيانات جديدة كانت سندا للنظرية ، ومن هذا القبيل كتابات « هوفمان ونوتنى » (١٩٧٠ ، ١٩٧٩) ، وتقوم نظريتهما عن الهجرة على اساس من نظرية فى علم الاجتماع تعتمد على التوتر الشاذ فى بناء المجتمع . ومسيرته ، وفى تصورهما للمجتمع تنفى نظرية التغير الاجتماعى وتشحذها على طريقة « هيتز » (١٩٦٨) ، وتستند النظرية على اعتماد كل من الهوية والقدرة كل منهما على الآخر ، فقد كان الزعم بان هذين المتغيرين الاساسيين من متغيرات التفسير ، جد مختلفين فى حكمهما على النظام الاجتماعى ، وعادة ما يكون تقييم كل من الهوية والقدرة على اساس من المساواة لدى رجال النظام ، وعلى اية حال لا يؤدى التوتر الى نتيجة مالم تنشأ الهوية والقدرة غير متعادلتين بين الاشخاص والجماعات على اختلافها لاي سبب من الاسباب . ومع هذا السياق فان التوتر الناجم عن كثرة الاختلافات بين القدرة والهوية للأفراد ذوى الفاعلية (او الجماعات ذات الفاعلية) قد يسوى ديفل من الناحية المادية عن طريق الهجرة ، او بعبارة أخرى ، عندما يدرك شخص ان هيبته : مثلا : ومكانته الاجتماعية المتوقعة ، وقدرته الاجتماعية فى المجتمع غير متطابقتين ، فانه يعانى حالة من عدم التوافق ، فيبحث عن محيط يختفى فيه مثل هذا التنافر بين قدرته او هيبته المتوقعة او التى حققها ، ويتحقق هذا عمليا للفرد المهاجر حين يهجر الجماعة التى غرست فيه هذا الاحباط ، وهذا المهاجر فى مجتمع لا يعانى فيه تلك حالة التوتر المذكورة انفا يضع هيبته وقدرته ، او حيث يتلوع بوضاعة مكانته للامرب عن ضالة هيبته . ويستطيع الفرد ان يحدد تلك النظرية فى علم الاجتماع من حيث البناء على انها حالة من عدم التوازن ، وعلى انها من الناحية العقلية قريبة من قياس ميرتون المنحرف (ميرتون ١٩٥٧) ، وتقترب النظرية فيما يعنيه التحويل النفسى من نظرية التنافر الادراكى (فيستنجر ١٩٦٢) ، كما تقع فيما يتجه اليه البحث الجديد فى اطار الكتابة عن حالة التناقض ودور الصراع (سترىكر وماك ١٩٧٨) ، وعلى اية حال ، يمكن اعتبار الصورة الادراكية للرضا الشخصى هو النبع الذى تنحدر منه دوافع الهجرة ، وعلينا ان نعى انه من اليسير اثبات ما يعزى من نسبة الاوضاع

المختلفة الى تبين السلالة والى جماعات الهجرة الداخلية ، والى التوتر المحفوظ الذى يقود الى الصراع او الى الشنود فى كل مجتمع تقريبا .

وهناك مؤلف حديث آخر يقدم تفسيراً عاماً للهجرة ، لا لبرخت (١٩٧٢) ، فهو لا يقدم دراسة وافية شاملة لكل ما كتب عن الحراك الجغرافى وتفسيراته ، ولكنه يقدم نظريته العريضة أيضا ، فنراه ينشد ان يضع نظريته عن الهجرة فى قالب التغير الاجتماعى ، فىرى اولاً ان 'العمر' ، والتصنيف الجنسى للسكان او الجوار ، ومتغيرات الزيادة او النقص بين افراد الجماعة يشير الى ان عجز الاسكان ، وترتيبات الجوار مما يشجع على التروح . وفى عبارة اخرى ، ان المتغيرات السكانية الكبرى خلال دورة الحياة ، هى الزواج ، والولادة ، وهجر الاطفال للورهم ، وطلاق الزوجين والموت . وهى متغيرات يمر بها الافراد جميعا . ولكنها تعكس اثرها على تركيب الجماعة ، وهى الاساس فى تنشيط الهجرة والقوى الدافعة لها ، كما نراه ثانياً ، يقول بان هناك نوعاً من التوازن الاالى يكبح جماح الهجرة ، كالقيم التى تسود الاسرة مثلاً ، وتعد اساساً محوّر تقاليدها ، هذا فضلاً عن التلهف على الحراك الاجتماعى الذى يضعف من قوة الحراك الجغرافى المتزايد الذى يتبدى فى الحاجة الى جوار مناسب ولذلك فان الجوار الطيب المتكامل يصد عن الهجرة . (لبرخت ، ١٩٧٢ ص ١٦٥ - ١٧٠) .

ويتناول البرخت الهجرة على انها حالة خاصة من حالات الحراك الجغرافى ، وقد يبدو هذا استهلالاً طيباً ، مادام التعريف الفنى الدقيق للهجرة ، انها فى الغالب توظيف لاخبل عن وحدت ادارية وعن اجتياز لحدود سياسية ، فالانتقال اليوم الى جوار آخر له تركيبة الاقتصادى والاجتماعى المتباين داخل الحدود السياسية قد يبدو عنيفاً من حيث انتقطاعه عن القديم واتصاله بعلاقات واواصر اجتماعية جديدة ، فإذا كانت الهجرة الى بلد نازح بعيد ، والحقّ حبالها بين جماعة دينية او مهنية ، كنتغل عالم فى اجواء عالمه الخفى ، فان ذلك قد يخفف من وقع الانتقال .

وكانت الدراسات المبكرة للهجرة قادرة على تبين الخلافات الطارئة بين مكان الرحيل ، وهو فى الغالب ريفى ، وبين مكان النزوج وهو فى الغالب حضرى ، ولهذا فان علماء الهجرة حينذاك كانت بصورة قاطعة تلك التى تمس توافق المهاجرين ، مع العديد من المسائل المتشابهة . وتواجه دراسة الهجرة اليوم مسائل معقدة من نواح عديدة على درجة كبيرة من التشابك تسفر عن تداخل العديد من المتغيرات فى بعضها البعض .

ويتهجه ريتشموند (٦٩ - ١٩٧٩) بنوع خاص فى بحثه للهجرة والحراك الى المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية . فالتحضر هو السمة

البارزة للمجتمعات الحديثة لديه ، كما انها بعض المتغيرات العديدة لتفسير الهجرة ، وفي هذا يقترب من رأى « ديفز » الذى يرى أن التحضر هو الصورة البارزة لثورة التغير فى كل انماط الحياة الاجتماعية ، (١٩٥٥ ص ٤٢٩) . وحالما اصبح التحضر هو الطابع الشكلى للجماعة الانسانية : انتاب التغير كل اوضاع الهجرة ، وقفز الى الوجود مهاجر ما بعد الصناعة وهو من يدعوه ريتشموند المهاجر الطائر . وهذا المهاجر الطائر فى عالم اليوم هو على الاخص على درجة عالية من التعليم والقدرة على الحراك . ويندرج اللفظ على نمط من الهجرة يدعوه ريتشموند (١٩٧٩) بنمط التغير البنائى . وفى هذا النمط تستحوذ الهجرة الداخلية واربابها عادة ممن ولدوا بعيدا ، وعلى مكانة وسطى فى وضع المجتمع : ليس هو الادنى كما هو حال العمال المهاجرين ، وليس هو الاعلى كما هو الحال فى اوضاع الاحتلال العسكرى او غزو البلد ، ويستطيع المهاجرون الجدد ان ينالوا نسبة من المراكز المهنية فى مهجرهم الجديد ، وقد يمد هذا بالضرورة صورة وظيفية لسياسة الهجرة فى يومها هذا . وبخاصة فى الديمقراطيات الناطقة باللغة الانجليزية فيما وراء البحار حيث اصبحت الهجرة الداخلية تربط ارتباطا وثيقا بالهن التكنولوجية وقد اصبحت المجتمعات السابقة فى الصناعة عند ريتشموند من المراكز التى تتميز فيها الهيبة والقدرة فى ارتباطهما وتبعيتهما للمهنة ، ويجد من البيانات الحديثة ما يزوده بالقدرة على شرح النمط الذى يراه للهجرة مستعينا بمقارنة التوزيع المهنى فى كل من كندا واستراليا (١٩٧٩) .

وهناك عدد من النظريات المتداولة للهجرة ، اغلبها من وضع علماء الاجتماع ولا يعنى ذلك ان النظريات نفسها من علم الاجتماع بالمعنى الفنى للكلمة ، (بترسون ١٩٨٧) وقد اقام « لى » (١٩٦٦) نظريته للهجرة ، وهو يبنى ان يضيف جديدا الى رافنشتين وستوفر (١٩٤٠) ولجأ فى ذلك الى اربعة متغيرات اتخذ منها قاعدة اساسية لتفسيره للهجرة : ارض المثلث ، ارض المهاجر . العقبات المتداخلة - سجايا المهاجرين ، وهى جميعا مما تتوافق مع نظائرها فى علم النفس ، ومع ذلك فان « لى » لم يدع انه قد ادرك على وجه الدقة العوامل التى تستحوذ على الناس او تجلبهم اليها او تثيرهم ضدها . (١٩٦٦ ص ٤٩) ، وكان قادرا على تقديم تسعة عشر فرضا ، ستة منها ترجع الى معاجم الهجرة والكثافة ، وستة اخرى الى تيار الهجرة وتيارها المضاد ، والسبعة الباقية تتناول السجايا النفسية للمهاجرين من حيث رغبتهم فى الاختيار والعمل على تحقيق حاجتهم الى الانتقال ، ولكنها جميعا كانت فروضا ضعيفة ، ويعتبر ان سمات المهاجرين وهى البدائل القاطعة فى الهجرة لا تقل فى مداها عن تقدير المهاجر للمكان الذى يختاره لهجرته (لى ، ١٩٧٠) ، فالهجرة كما يراها « لى » تخضع للانتقاء ... ومن متناقضات الهجرة (انها تقوم على

حقيقة) ان حركة الناس قد تتجه الى الخط من صفات الناس ، كما تبدو في بعض السمات المعينة عند النظر الى المنبت والمهجر (١٩٦٦ ص ٥٦ - ٥٧) .

ويؤكد « لى » بمقارنة معيار النزوح بتفسير الجذب في الهجرة ، ان العقبات المتداخلة حين تتجمع تغدو البوتقة التي تنصهر فيها نزعة المهاجر للانتقال .

اما « بيشرز » (١٩٦٧) فانه يعرض للهجرة بالتركيز الشديد على اتخاذ قرار الهجرة ، وفي القائه الضوء على الفرد المهاجر ، فانه يبقى في دائرة التحليلات الصفري ، فالمهاجر - كما يراه - يضع في الاعتبار الاول ما يعود عليه من فائدة في حله وتركه ، وبسلك بذلك مسلك المنفعة الخاصة ، وحسيلة هذا الاتجاه المقلد المقصود ، تمثل - كما يقول - « ووبر » ، اجراء سكانيا . فاذا اضفنا هذه الزيادة الى المعلومات ، التي يستصوبها « بيشرز » ، فان الفائدة الحقيقية للانتقال مقابل البقاء تسفر عن نفسها ، ومن ثم نستطيع ان نتكهن بحركة السكان جميعا (١٩٦٧ ص ٧٦) . وفي هذا الصدد يستطيع علماء الاجتماع ان يتكهنوا بالهجرة اذا ما عرفوا قيمة كل متغير يتناول قرار الرحيل . فالقرارات الفردية للرحيل تنقيد بنوعية الانطباع ، والمتغيرات الاجتماعية ، والقرارات التي تتأثر بالعوامل النفسية والاجتماعية (١٩٦٧ ص ١٣٤) ، ومادام كل فرد عضوا في اسرة القرار يصدر عن الاسرة . فاذا اعدنا صياغة تصورات « بيشرز » على هدى مصطلحات بارسونز المألوفة لديه ، فان عدة الاهتمام عند الزوج قد لا تلتقي مع الحجة القاطعة للزوجة ، وبالذات فيما يتصل بقرار الرحيل .

وهناك عقبتان اساسيتان مائلتان في الفطرة عند ترجمة التحليلات الصفري الى حقائق تحليلية كبرى . فالحاجة الى استجابة عدد كبير من اولئك المتكهنين ملحة لترسيخ اجراءات اصدار القرار ، وما لم يكن هناك استجابة تامة مطابقة للتكهن ، فان هذا النمط لا يعد نوعا من الاضافة . وتصور تلك المناقشات الطويلة المستمرة في علم الاجتماع حول الضلالات البيئية ، صعوبة تزييف صلة بين البيانات الصفري والكبرى . ويتسنى لنا بزيادة عدد المتغيرات كما تبدو في المؤلفات الحديثة للسلالات (بلاولك ١٩٧٩) ان تكون اكثر قدرة . على قهر هذه الصعوبة ولو جزئيا على الاقل .

النماذج الرياضية :

وتعتمد النماذج الرياضية لتفسير الهجرة على ما نجده من يسر في هذه النماذج ، وهناك ما يقال في شيء من الحدة ، عن مجموعتين من

تساير النظرية الميدانية فى علم الطبيعة ، والمسافة فى المجموعة الاولى
هى البديل 'الأكبر للتكنه ، والارض وتوزيعاتها السكانية هى البدائل الحادة
فى المجموعة الثانية .

فى الولايات المتحدة ، يرى « ستوفر » ان الهجرة تتناسب عكسيا
مع عدد الفرص المتداخلة التى تقوض فكرة المسافة ، وان عدد الاشخاص
الذى يقصدون جهة معينة يتناسب بصورة مباشرة مع عدد الفرص المتاحة
فى تلك الجهة . وتتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الفرص المتداخلة ،
ويفترض اخيراً ان الهجرة مكلفة ، وان المهاجر يتوقف عن الرحيل حالما
يجد الفرصة المناسبة ، فالارتحال من مكان الى آخر ما هو الا اتجاه مباشر
الى فرص تلوح فى الارض النازح ، كما انه اتجاه عكسى لعدد من الفرص
التي تلوح فى الطريق ، وان عدداً من المهاجرين الآخرين يتزاحمون على
الفرص فى تلك الارض ، ويقوم النقد الذى يوجه الى الحقائق التى يسوقها
« ستوفر » 'أساساً على ان ما يقال عن متغيرات الهجرة التى تعتمد على
غيرها تختلط مع المتغيرات المستقلة عن غيرها للمتكنهين بالهجرة ، ومنذ
« ستوفر » جد عدد من النماذج القياسية للهجرة ، تعتمد أساساً على
المسافة والمتغيرات التى تتصل بالمسافة لدى العدد الاوفى من المتكنهين
بالهجرة (جرينود ١٩٧٥ ، لورى ١٩٦٦ ، مارجوليس ١٩٧٧) . وعلى
أية حال . فان نظرية الجذب فى تفسير الهجرة تعادل الحشد والاستهواء
حتى ان الخلايا الحاشدة بالسكان - كما يقول « بوزين » فى قياسه
الاحصائي - تجذب اليها مهاجرين اكثر مما تجذبهم اليها الخلايا غير الأهلة
بالسكان ، فالخلايا حشد انساني للسكان .

ويقوم المجال الحديث للنظرية على الانتفاع بنوعية البيانات المتاحة عن
التوزيع الجغرافى لارض المنبت لاولئك 'النازحين ، وهى بيانات تصدر عادة
فى صورة جداول للهجرة الداخلية فى الاقليم ، وتجب هذه الجداول
اجابة مرتبة عن الاسئلة الاحصائية من التحركات المتواترة ، ومواطن النزوح
الاجرة ، وموطن النشأة والمولد ... الخ . ويرى « توبلر » ان الاعتماد
على هذه الجداول يعوق الاستدلال على الدوافع التى تيسر تفسير الهجرة ،
ومن اليسير ان تقدم الدليل - كما يقول توبلر - على ان ميدان الهجرة
الخالصة نسبياً ، هو فى تدرج احتمال العمل ، وان ميدان التدرج
(الاستهواء) يتيسر حسابه بما تنقسم به اسس الرياضيات من تكامل
وليست بنا حاجة الى توكيد ان الجداول لا تتماثل بالنسبة للمجرى المضاد
للهجرة . وزيادة على ذلك ، فان « الاستهواء » مما يصعب الاستدلال عليه
مقديماً ، ومن الخطر الاعتماد على المسببات 'الدائرة ، كما هى فى بعض
مايتناول الهجرة ، والدعماء التى تقوم عليها طريقة « توبلر » ، وهى
طريقة جذابة الى ابعد حد هى الكمبيوتر اذ يترجم المصورات الميدانية

الهجرة الى رسوم بيانية حيث تبدو الحبيبات الصغيرة ، فى مساحاتها النسبية الى حجم التغير الخالص علامة على مناطق التجمع والتفرغ .

وهناك تناول حديث آخر من المحتمل ان يكون ذا صلة بالنظرية الميدانية التى تعرض لنماذج الهجرة ، ينسب الى « كورجو » (١٩٧٩) ، حيث يركز على تواتر الهجرة الى اماكن الاقامة الاولى ، وبعبارة اخرى : قام بدراسة العلاقة بين عدد المهاجرين وعدد الهجرات ، وهو ميدان غير مطروق فى دراسة الهجرة ، ويعتمد فى دراسته على مجموعة من البيانات بعضها من فرنسا والبعض الآخر من الولايات المتحدة ، وطريقته فى البحث صورة غير دقيقة للطريقة التى تستخدم لمعدلات التعاقب التى يعرفها كل الباحثين فى ميدان الخصوبة ، وتعنى ان السؤال يتكرر عن احتمالات تعاقب الهجرة عقب كل هجرة . ومن الطبيعى ان يتزايد عند كل هجرة تتم ، ولكن ككل خاصية لها تفسيرها ، فان الحراك محدد كلية فى ذاته ، كما ان خاصية التفسير تنقطع تماما فى بواكير العملية بسبب متغيرات العمر . ويتماثل عمل « كورجو » فى بعض النواحي مع عمل « رينجز » (١٩٦٩) فى محاولته تحقيق نموذج محتمل لتعاقب الحراك يعتمد على اعداد الحراك السابق .

اما عدد النماذج فى الهجرات المحسوبة فانه مثير للغاية ، وان كنا لا نستطيع ان نتخذ منه قياسا فى هذا الصدد (مارجوليس ، ١٩٧٧) ، وحتى نفهمها حقها فان علينا ان نقول بان الحراك الانسانى يبدو كما لو كان جامدا بطبيعته ، كما ان التقنين الحسابى متاح . وكل ما نريد ان نبزعه هو ان الهجرة مهما يكن وضعها فى علم الاجتماع فى حاجة الى تفسير فى الاطار الاجتماعى ، وفى اطار المؤسسات الاجتماعية ، يكون مثل هذا الاطار اكثر نسبيا من الا يكون ، اطارا للتغير الاجتماعى بكل ميسراته (البرخت ، ١٩٧٢ ص ٢٧٧) .

التغير الاجتماعى

الهجرة والسلالة :

حاول بترسون (١٩٧٨) ان يضع الهجرة تصورا خالصا فى « علم الاجتماع » ، واعتمد الى حد ما - على البدايات النظرية لبعض علماء الاجتماع (جانسن ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ - ومانجلام وشوارزويلر ١٩٦٨ ، ١٩٧٠) ، فاطرح تفسيراً سوسيوولوجيا للهجرة يقوم التحليل فيه على النظر الى الجماعات والمؤسسات وكيف تمتزج فى كيانات وتنظيمات اجتماعية (١٩٧٨ ص ٥٥٧) ، فمن ناحية الهجرة تتركز النظرية على المهاجرين الافراد الذى يقررون تحت الضغط اتخاذ قرار الهجرة من عدمه .

وبعبارة أخرى يتخذ المهاجر الطارئ قراره تبعاً للمعايير التي يتشربها من جماعته أو جماعاته (١٩٧٨ ، ص ٥٥٧) ، ففي الهجرة الدولية ، مثلاً يصبح المتغير الحقيقي المؤثر مجموعة من القيود لحركة الإنسان وحريةته ، وهى قيود سياسية ، القرار الحاسم فيها للدولة أو الوحدات الإدارية ، ومن المؤثر للدهشة انه حتى وقتنا هذا مازال هناك بعض ما يؤكد المؤثرات السياسية الخالصة على الهجرة ، كالقيود المفروضة على الانتقال عبر الحدود (كوبات ١٩٧٨ ، بترسون ١٩٦٤) ، والمهاجر - كما يراه بترسون - هو الشخص الذى يدخل خلال تجواله فى انماط عديدة متباينة من التجاوب والعلاقات مع أولئك الذين يعتون الى منبته الاول ، وما يزال بترسون على معرفة تامة بالصعوبات التي يواجهها فى التفسيرات الناجمة عن هجرة واسعة ضخمة او عن سلسلة من الهجرات عندما يستبقى المهاجر تلك النماذج من التفاعل مع منبته الاول .

ويميز « بترسون » - فضلاً عن ذلك - بين تفسير الهجرة :لنازحة بسؤال المهاجرين انفسهم وبين تلك التي يقوم تفسيرها على تحليل القوى التي يظن انها تقع عند الهجرة حيث يبدو كل دافع عقلى غير مناسب قل أو كثر (١٩٧٨ ص ٥٥٩) .

اما كيف تتحول جماعات المهاجرين الى جماعات عنصرية ، فانه سؤال يجيب عليه بترسون بقوله : ان الاجابة تأتي فى مكان ما بين الفكرة التقليدية القديمة للاستيعاب والفكرة الحديثة التي تميز جماعات المهاجرين والباقية اطلاقاً . (جاتر ١٩٦٢ ، فيكولى ، ١٩٧٢) ، ومثل هذه الحالة قد تحتاج الى اتصال تمويش النقص بدماء جديدة . وفضلاً عن ذلك فان حركات الاستغلال السياسي الحديثة تشهد بخشونة الجماعات العنصرية ، والعلاقة العنصرية بالهجرة هى فى احتمال ان يلجأ المهاجر الى إبراز ذاتيته فى مهجره ، وحالما تبرز هذه الذاتية فانها تغدو معيارية ومن ثم تقاوم التغير (سوانسون ١٩٧١) ، ومن الضروري حينئذ ان الجماعات العنصرية هى المنظمات الاجتماعية للمهاجرين ، وانها تمثل تجديد الاوضاع الاجتماعية القوية التي خلفوها وراءهم .

وبينما يشير بترسون الجدل حول ما تنتهى اليه حصيلة الهجرة . وبالتحديد الجماعة العنصرية الى الدوافع المحتملة للهجرة ، فان « ماكنيل » (١٩٧٨) يبدأ الجدل من حيث التصنيف العنصرى للعمر فى تأثره بالخصوبة والموت ويقسمه على اسباب الهجرة ، فالمحرك الاول للهجرة - كما يراه « ماكنيل » - ينجم عما يتأتى من تباين الوقايات ، والهجرة كما يراها « ماكنيل » هى الجسر الذى يصل بين نمطين من انماط التجربة الانسانية : فاما البقاء فى ارض الوطن والدفاع عنه ضد العدو والغريب ، واما الطواف بعيداً فى أى منتجع . فالهجرة تعتمد تماماً على اطوار الحياة فى

دورها هي الاخرى ، وسلوك الطواف حالة سابقة على الهجرة ، وفي محاولة لحصر اتجاه المجتمع الاوراسي في قياسه للهجرة ، فان ماكتيل يرى ان الهجرة اما ثنائية الصورة واما مشتركة : ثنائية بى ان كلا من ذوى المهارات :للدنيا من السكان والصفوة الممتازة منهم يقبلون على الهجرة ، ومشاركة من حيث ان مثل هذه الهجرات هي بالضرورة على مسلك او مسلك مضاد . كما ان اختلاف انماط الهجرة بين المدن والمناطق الداخلية يدفع السكان نحو المدن ، التي يخاطر عدد قليل منها بالتجوال بعيدا في الداخل مما يؤدي الى نوع من الفراغ الناجم عن ذلك التجوال البعيد او عن الموت في القرية بعد الاتصال بالمدينة ، وبمباراة اخرى ، ان كل تجمع سكاني تازح بشو به نوع من الضعف تجاه المرض الذي يعصف بالضمايف من الاطفال ويقضى عليهم بينما لا يؤثر في الكبار ، والصلة بين تجربة المرض وعدم القدرة على مقاومة المرض ان عدم قدرة السكان على مقاومته يؤدي بكثرتها ويقلل من عددها ، مما يعنى ان اعداد السكان بين الحضر تظل كما هي لا تتأثر باعداد النازحين اليه ، اما في الداخل فان الارض مهيأة بطبيعتها لاستقبال النازحين من الحضر اليها ، وبدون الدخول في تفاصيل مسبة عن نظرية « ماكتيل » عن الهجرة ، تكفي الاشارة الى انها واحدة من القلة التي تضع علاقة سببية بين السكان وبين الهجرة دون ان تهمل القاعدة الاجتماعية البيولوجية للثقافات الانسانية من ناحية وبدون ان تضنى بقياس التركيبات المصطنعة للهجرة ، من ناحية اخرى .

من علم الحياة الى علم الاجتماع :

قامت الفروض التقليدية القديمة التي زودت تفسيحات الهجرة بحاجتها من المعرفة ، على اساس من ادراك الانسان لمنفعتها كمخلوق عاقل وعامل متحرر ، وكانت الفكرة من التجمعات الانسانية انها كالعالم الطبيعية تخضع للقانون الذي تخضع له عناصر المادة ، ولذلك فانها تسير في الاتجاه الذي تسلكه الرياضيات ، فالانسان كما هو كائن عاقل فانه مقطوع الجلود ، وعلينا كما نرى - ان نسلم على اية حال بما نشاهده من قلة الشواهد التي تفسر لنا الهجرة . ونتوقع ان تواتينا القدرة على اثبات ان ما نراه من التواتر الذي يسود التجمعات يشترك معنا في رؤيته اكثر علماء الاجتماع ::

ويبدو - جريا على ما يراه علماء الاجتماع عن التنشئة الاجتماعية - ان الكائن البشرى عليه ان يخضع لضغوط اجتماعية مستمرة حتى يستوى ومن اسس هذا الاستواء ما يواجهه من عوائق تغيير المنتج وبخاصة في الفترة التي يعتمد فيها اقتصاديا ووجدانيا على الاسرة في ولادته وتربيته وتوجيهه ، كما ان المؤسسات الاجتماعية - كما يراها علماء الاجتماع - ما هي الا نتاج سلوك نمطي يخضع تماما للاساق والتكرار . وهما من صميم

الوظائف البيولوجية للجسم البشرى وما تنطوى عليه الحالة البدنية من مشاعر ، ويبدو ان التاريخ البشرى ما هو الا عملية تطور نحو مستوى اعلى من التنظيم الثقافى . (سيرفس ١٩٧١)

ولا ننسى ان القعود قد اقتحم حياة الانسان فى عصر متأخر فى اطار من التطور فى طبيعة الاشياء ، وقيام تجمعات حضارية مستقرة فى عصر اكثر تاخرا ، فالحياة فى تجمعات كبرى تحتاج الى قدر كبير من الضبط للفرد والتنظيم للجماعة . ولذلك فان ترسانة التنشئة الآلية ، تبدو وكأنها ملتزمة بتنشئة انسان اجتماعى ، ويترتب على فشل التنشئة عواقب خطيرة ، بما تترك من اثر فى حشود الناس ، كما يسفر المجتمع الحديث عن تباين شديد قاطع بين عملية اعداد الفرد من ناحية والحاجة الى ضبط اجتماعى متماسك من ناحية اخرى ، وقد يبدو هذا فى صورة أكثر بروزا عما هى عليه فى مجتمعات اخرى او فى مجتمعات أقل حداثة ، ففى اخلاق كل حشد قد لا نرى احتمالا للمروق من الموت ، بقدر ما نرى ازدياد التوتر فى المؤسسات الاجتماعية التى تتعامل مع حشود الشباب ، مما يلزم المجتمع الحديث ان يزود اكبر عدد من اشخاص الناس بقدر واف من العلاقات الجدية حتى يتاح لهم البقاء كل فى جماعته ، حيث تشغل هذه الجماعات بالطبيعة حيزا معينا ، وان كان افرادها ممن لا جلدور لهم ، فاذا فشلت مثل هذه العلاقات ، بدت الحاجة للبحث عن غيرها قد تكون أكثر جلى .

وقد قلنا من قبل ان دراسة الدوافع لا تشجع الاتجاه الى التخمين العقلى كعامل حاسم فى السلوك الانسانى ، بالرغم من ان بناء المجتمع الحديث يبدو كما لو كان قائما على تخطيط عقلى ، وقد يبدو محالا ، عند بعض علماء الاجتماع ، كبارسونز مثلا ، ان الكائن البشرى يستطيع ان يستبقى وضعا عقليا سخييا او خاويا من العقل ، اذا ما كان المحيط الذى يعيشه متزنا او قائما على خطة (بارسونز وآل ١٩٧٣) فالواقع — مهما يكن — ان الناس باقون ، وانهم يحيون حياة عقلية منظمة ، وان كان هذا لا يعنى ان قراراتهم متزنة . وان كان من الأرجح ان النظام القويم يؤدى الى بقاء هؤلاء الافراد القادرين على فهمه واستيعابه واستمرارهم . وفى نظرتنا للدافع ، فاننا نفضل الافتراض القائل بان بعض التحرر من الالتزام فى اصدار القرار ، فرض كاف لتفسير الهجرة ، بل نفترض أكثر من هذا ، فعلا ، ان التجوال الفطرى ينم عن تفسير جاد ، وان الحافز غير الملتزم تفسير ضعيف ، كما هو تماما فى التفسيرات التقليدية للهجرة ، وان افتراض فقدان الجلدور تفسير جاد وافتراض العقل والادراك تفسير ضعيف ، وقد امتزجا فى الواقع مع قاعدة ماوراء القياس لتفسير الهجرة .

ولا نستطيع ان نصل الى تفسيرنا مالم نضع فى اعتبارنا تطور الحركة فى المجتمعات الانسانية ، فاذا اعتمدنا على نوع من التوازى بين الانتوجينيا والفيلوجينيا فى النمو الانسانى ، فان ذلك هو ماسارت عليه العلوم الاجتماعية منذ « هيكل » . وهناك مؤلف آخر حديث ، وان لم يعرض للهجرة ، ولكنه اخذ بهذا التوازى قام به « هايبرماس » (١٩٧٦) يبدأ فيه بمناقشته مراحل نمو الطفل مع النمو الاجتماعى المعقد ، يتحيز فيه تحيزا شديدا « لبياجيه » الا ان نظريته الغالبة تفسر ظهور الطبقات الاجتماعية واقول النظام الرأسمالى الجائر . وان كنا لا نبغى التشجيع لتطور هذا التصنيف ونموه . فاحداث التاريخ ليست بهذا التنافر كما يراها « ويدر » ، اما ماهو متنافر فهو تعاقب اوضاع التنشئة فى تشكيلها للنظم الاجتماعية ، ويحتوى هذا التعاقب - كما نفترض - على خبرات لفسوية (فيولوجينية) طالما اقصينا خاصية التجوال عن الادميين .

فالنظم الاجتماعية ، من ناحية اخرى ، ما هى بالنسبة لنا ، الا مستودعات لقهر السلوك الانسانى حين يشبط من الميول الاجتماعية والبيولوجية للحركة والانتقال . ونقول بصراحة اخرى ان الفشل فى قهر الناس يؤدى الى الهجرة ، وهى حقيقة يميزها تبين وتحديد الليل الى الانتقال والتجول لدى هذا الفريق من شباب الناس . ومع ذلك فان المجتمعات الحديثة حين ييسر لها الانتقال ، فان معدل العمر حين تأخذ الهجرة مجراها ، يبدو عريضا متسعا (بيلي وبرون ١٩٦٨) ، توماس (١٩٧٣) .

ومن الغروض القديمة التى لا يقوم عليها دليل ان القوى والعوامل التى لدينا تدفع من يتأثرون بها من الناس فى اى مكان ، كما هى فى ظروف الحياة الصعبة نفيما كانت ام اتلافا . وانا لنرى على الاقل من قبيل ما هو قائم ان تقدم نظرية للهجرة تتخذ من تعاسة الفرد فكاكا من القهر على البقاء ، ففى مثل هذه الحالات نرى من يصعب قيادهم هم الشباب ، والاصحاء ، ولذين يحيون حياة عقلية وهم على الاربع ممن ينشغلون الحراك . وعلينا ان نذكر ان « بوج » (١٩٦٩) يرى ان العمر هو البديل الوحيد الذى لا يتغير فى علاقته الايجابية بالهجرة ، كما ان « لى » (١٩٦٦) يعتقد ان المهاجرين يختلفون عن غير المهاجرين فى نصيب كل منهم من الشجاعة النابعة التى يبدون عليها . كما اننا نفضل التفكير فى العقبات التى تنوش مساعهم لتنشئة الكبار حيث يقف امامهم عديد من الالتزامات تحول بينهم وبين التغلب على اهتمامات معينة للفرد . اما ما يقال من ان الهجرة اختيارية يحكمها العمر فى الواقع حيث بقيت الهجرة مقصورة على الشباب فى بواكير العمر وحيث يبقى هذا الخليط من التنشئة السيئة التى تقنع الناس بالبقاء ، والميل الاقتصادى

والبيلوحي للتروح نضالا عنيفا ضد القهر على البقاء . وهناك اتجاه وحيد بالغ التطرف في علم الاجتماع وعند الماركسيين والراديكاليين دائمة الصراع في علوم الاجتماع يفترض أن عمليات التنشئة تعود بالناس الى ما كانوا عليه قبل الحالة القائمة ، أما علماء الاجتماع المعتدلون فانهم يقررون ان التنشئة هي الصلة الضعيفة في اعادة تشكيل النظام الاجتماعي أما الصعوبات التي تنشأ بين الابناء والاباء ، وبالتالي بين الاجيال (ايزنشتات ١٩٥٦) فان فرص الضغط الاجتماعي حيالها ، تضعف وتهاوى حيناً بعد حين بصورة كبرى ، كما يرجع خلاف الاجيال الى اختلاف فرض الفرص مع اختلاف دورة الحياة ، وبعبارة أخرى ، تؤدي احتمالات التنشئة المتبورة - على الأقل - الى كفالة الحافز للانتقال ، حيث لا يوجد اغراء شديد كاف على البقاء ، ولدنيا الآن الكثير مما نعرفه عن الهجرة ما ندعى معه على انه لا يوجد مجتمع خال منها .

تفسييق الحسراك :

ما هي اذن ، الاسس الاولى للقهر الذي يؤدي الى احباط شهوة الفرد او الجماعة للتجوال ؟

ان اول هذه الاسس ما يتصل بالاسرة والاقرباء ، وثانيها ما يتصل بشبكة الاعلام الاجتماعي ، فكلما كبرت الجماعة كبر معها دور الدولة كاداة سريعة للضغط لتقوم بدورها نحو الهجرة ، والمتغيرات السكانية الناجمة عن الموت والولادة ، وخلل التوزيع بينهما كما هو دائما ، تؤدي الى خلل التوازن في البناء من حيث العمر والجنس ، فاما نجم عنه زيادة في السكان واما نقص ، وكلاهما يشجع على الهجرة (ماكنيل ١٩٧٨) ، فالنظرة العادية لعلم الاجتماع ، ترى ان الخلل السكاني يصور البناء الاجتماعي الى الحد الذي يحول بين الرباط الاجتماعي واحتواء الافراد في محيطهم . وان ما ينجم عن تأثير الموت والاختصاص على تكوين الاسرة هو تماما ما ينجم من التغير في التزامات الاسرة قبل الذرية اذ يغلبو قوة اجتماعية تعزز الاستقرار والبقاء ، والمثال الدقيق على ذلك هو هجرة الصبايا من تخوم كوبيك الى مونتريال ، فهاتيك الصبايا في شبابهن ولا اطفال لديهن اما لحظهن او لفكرة مسبقة لديهن . ومهما يبدو من عمرهن او جنسهن او من اتبع لهن حمل مبكر ، فان اخريات يحتدين حذوهن ، ويقمن جميعا نظاما اجتماعيا مستقرا عديم الجدور في محيطهن الرفي الذي اعتدنه (فيفرز ، ١٩٧١) وبعبارة اخرى فان هذا الاجراء السكاني الطارئ والذي جاء عنوانا قد ترجم الى صورة من القيمة تجد سندها في الضغوط السانحة وفي تصديق الكنيسة الكاثوليكية عليها الى الحد الذي اصبح فيه البقاء في الوطن وتكوين اسرة صورة شكلية لا من حيث الاحصاء فحسب ، ولكن من حيث المعيار ايضا ، واصبح من المعروف تماما ان هناك نوعا من

التواصل بين الأشكال الإحصائية والمعارية تستند إلى عدد من الدراسات القليلة هومانز ، ١٩٦١ ، وفي واقع الأمر لا يتعد الشكل المعيارى كثيرا عن التقنين التشريعى وأن الأفراد ليسوا جميعا على مستوى واحد من التنشئة ، وإن بعض صور التشقق تنشأ - يقينا - خلال الهجرة . وقد عبر « سوندرز » (١٩٥٦) منذ زمن ليس ببعيد (١٩٤٣) عن قلقه الشديد للتمزق الذى يلم بالهجرة مما يهدد الاستقرار الاجتماعى للجماعة ، وإن كان سوندرز قد اعتبر الهجرة حلا موقوتا للضغط السكانى فإن قوى الهجرة غير المتوازنة تفوق كثيرا الاستقرار الناجم عن ضالة الضغط السكانى .

وعلى أية حال ، فإن الهجرة فى تصورنا ، عرض لضالة رقابة الجماعة على أفرادها ، حتى وإن قننت عملية الهجرة ، فإن الخطر القائم الذى يهدد استقرار الجماعة بعيد فى الواقع عن التفكير . فالتاريخ الإنسانى لم يكن على الدوام تاريخا للصراع الطبقي ، وتاريخ الصراع يخضع دائما للتغير فى ميزان القوى ، كما يخضع للكوارث الطبيعية والكوارث التى يصنعها الإنسان ، ومثل هذا التدخل فيما هو عادى وإن كان متغيرا غير ثابت فى النظام الاجتماعى ، من شأنه أن يغير ولو بصورة وقتية من القيم فى الجبل التالى ، فالتنشئة الاجتماعية ينتابها الخلل ونادرا ما تكتمل ، مما يحل فصائل السكان الذين يرفضون الخضوع أو البقاء خاضعين على الهجرة ، فإذا كان من اليسير تعريف هذا الشكل من أشكال رفض الخضوع بأنه خروج على القاعدة ، فإن نظرية « هوفمان - نوتنى » (١٩٧٠ - ١٩٧٣) يمكن أن نعمم فى إطار ما تراه لتفسير الهجرة ، وبالتحديد : أن الهجرة تأخذ دورها . عندما يقل القمع الاجتماعى .

وليس لهذا الخلاف فى صوره العديدة ما يضعف من تماكب الجماعات فتاريخ البشرية مشرق تماما بالثقافات الرفيعة وفروعها المتناثرة ، فالقرى بحصاها الطيب ومصايدها الوفيرة الباقية تقسوم بأود الزيادة الجوهريه للسكان ، وغالبا ما يرجع نمو السكان على مدى التاريخ الإنسانى إلى تناقص الوفيات تبعا لتحسن الأوضاع المعيشية ، وكان تناقص الوفيات وقتيا فى المادة ، وإن كان لا يكفى لزيادة السكان إلى الحد الذى يهدد المؤسسات الاجتماعية القائمة .

ولم يعد صراخ الطفل فى الوقت الحاضر ، وفى أعقاب الحرب المالية الثانية فى الغرب مثلا ، سمة مباشرة على الزيادة السكانية ، وفى كلا الحالين لم يعد حشد الصنف والباقيين مما يهدد المؤسسات القديمة بالانفجار وبعبارة أخرى ، فإن المؤسسات القديمة بوضعها القائم لا تستطيع أن تستوعب أو تنشئ التنشئة الكافية ذلك الحشد الذى يقتحم مرحلة الرجولة ، وأقرب الطرق لتناول هذا الموضوع مما يـدى بالضرورة إلى

اضعاف القهر الاجتماعى البادى فى الهجرة ، وهكذا ، تتفاقم الزيادة السكانية تقليديا مع قلة الوفيات من ناحية ، ومع زيادة التوالد من ناحية أخرى ، وتؤدى الى سرعة قيام حشد ضخم من الشباب وأصبح البناء الاجتماعى فى ميسيس الحاجة الى صورة جديدة من التكوين المحلى ، ونعود فى هذا الى الحالات المبكرة للانسان حين ينشد مقاما ، والتكوين المحلى الجديد هو أبسط صورة للانطلاق من هذا التقليد ، والحلقة الاولى فى سلسلة أحداث التغير الاجتماعى (سوانسون ، ١٩٧١) - وحيث تنشأ المحلية الجديدة بقيام أسرة تسمو على الهجرة ، فان ذلك مما يوحى بتقبل التغير الاجتماعى .

وما هو حق ، من وجهة النظر السكانية ، ان عشرة الالف الماضيه وما اليها من التاريخ الانسانى قد اتسمت بقله الزيادة السكانية بسبب معوقات عارضة وما هو حق ايضا ، ان المعدل العام للنمو مر بفترات كان التذبذب فيه جسيما ، وان سرعة الزيادة السكانية ظاهرة عصرية ، ومن اليسير ان نتبين عواقب مثل هذه الحالة السكانية على الهجرة ، وكان على المستوطنات البشرية ان تعتن الوسائل التى تكفل عدم الزيادة فى السكان والتصدى لكل زيادة لا تستحب ، والطريق الطبيعى لها كان واد البنات : مما أدى الى خلل التوازن بين الجنسين ، وكان على الاعداد الزائدة من الذكور ان تخضع لشتى أنواع التنافس القتل الذى يؤدى الى بقاء . الاصلح : كلمبة الحرب ، ولعبة القنص ، والخدمة العسكرية أخيرا ، (هاريس ، ١٩٧٧) وان كان علينا ان نعى ان الخدمة العسكرية : عندما غدت صورة ثقافية مقبولة ، بقيت واستمرت دون ما نظر الى الخلل بين الجنسين ، ونستطيع ان نلمح الشبه القائم بين الهجرة والخدمة العسكرية ، وكانت كالصيد بديلا لفكرة التجوال ، والمثل على ذلك كما نراه ، وهو مثل جذير بالدراسة والتفسير فى التقاليد الثقافية للهجرة . وما نمته سويسرا ، او على الاصح هذا الشتيت من سكانها الذين يقومون على ادارة انفسهم ، من تقليد عندما اطردت سرعة النمو السكانى ، بداوا يمارسونه منذ القرن السابع عشر واطرد لمانتى عام أخرى فحواء الحاق نسبة معينة من الشباب بالخدمة العسكرية بوصفهم متطوعين فى الغالب ، ولكنهم كانوا يخضعون أحيانا للتجنيد بوسائل معينة (هوفمان - نوتنى ، وكيلياس ، ١٩٧٨) ، ثم بدأ نشاط التجنيد للمشروع وأصبح واقعا وغدا قاعدة لتنظيم الهجرة ، او بالأحرى مبدأ للتهجير ، وفى فترة متأخرة كان لسويسرا عدد لا بأس به من المهاجرين عبر البحار ، وكان التصور الثقافى لاولئك الباقين وراءهم ان اولئك المهاجرين كانوا يكلفونهم كثيرا ، فاذا كان ثمة علاقة مباشرة بين الطابع الثقافى للمشروع والتعريف الثقافى للمهاجرين فان ذلك يحتاج الى دراسة أوسع وإلى نقاش سافر .

وما من شك - على أية حال - فى ان الهجرة ، مثلها مثل السلسلة من اليسير تنقيدها ، كما ان الطابع الثقافى للمهاجرين يمكن اختباره من بين الجماعات الدنيا من السكان المتوقع لهم ان يهاجروا ، ولكنهم وفقا للتفسير المبكر للهجرة ، كانوا ممن يتوقعون الاستجابة لقوى الدفع ، وبعبايات اخرى نحب ان نعيد صياغة فكرتنا عن الهجرة على الصورة التالية :

اولا : هناك تأثير فعال للعائز الاجتماعى البيولوجى للحراك حينما يضعف القهر الذى يمسك عادة بتلابيب الفرد ليقى فى مكانه .

ثانيا : ان الهجرة حين بدأت كحل لمشكلة القهر المتهاافت تحتاج الى نوع من التنظيم وفقا للمعايير الثقافية .

وهناك العديد من عوامل الجذب ، يرى انها تشجع الهجرة الداخلية ، وعادة ما تكون ماثلة فى الوضع الاقتصادى ، وان عدت اجتماعية على انها الرباط المفضل للعشرة ، وفى دراسة لذوى الحياة الناعمة فى الولايات المتحدة ، بدت العلاقات القرابية وعلاقات الصداقة اكثر تقلا فى قرار الحراك من اى مستوى للحياة الناعمة (دى جونج ، واحمد ، ١٩٧) وهذه الروابط الاجتماعية هى فى حقيقتها دخل ماضى للمهاجر ، فالجماعات السكانية الكبرى تفضل الاختيار الحر للروابط الاجتماعية على الاختيار المقيد ومن ثم كان الانطلاق من تقاليد الريف بالهجرة الى الحضر ، وللمثل الالمانى القديم « هوا المدينة يحرر » (البرخت ، ١٩٧٢ . ص ١١٦) حقيقة فى الافصاح عن القوى التى تحيط بالهجرة . وقد كان لمهاجرى ريتشموند (١٩٦٩) وضع حضرى بارز ، ومن اليسير ان نرى فى هجرتهم ما ينم عن الاستبشار بعلاقات اجتماعية : وخاصة فى نموها خلال الحراك ، وتنزع تلك الهجرة الى قهر طفيان الحيز ، وهى حقيقة ترد فى كل ما كتب عن الهجرة (شبنجلر ومايرز ، ١٩٧٧) ، وما زال البحث قاصرا عن تناول الصسوبة التى تمترض تفسير الهجرة حتى الآن ، ما دامت الاعتبارات الاقتصادية الجوهرية قد نالت منه ، ولهذا يفترض كل من شبنجلر ومايرز ان الهجرة تتباطأ عندما يختفى خلل التوازن الاجتماعى والاقتصادى وتتضاعل الفروق الاولية (١٩٧٧ . ص ١٢) وطالما نستطيع ان نقرر ان احتمال الهجرة ظاهرة تنجم عن التماسك الاجتماعى وان قيل العكس ، فالهجرة بعبارة اخرى تبدو كما لو كانت الطريق الطبيعى للخلاص من المواقف المعسيرة (ماتراس ، ١٩٧٧) ، فالتمدن مثلا يسمح بالهجرة من أماكن القهر حيثما كانت . (جولد شيلدر ، ١٩٧١)

القيمة الحقيقية لا وراء القياس المقترح :

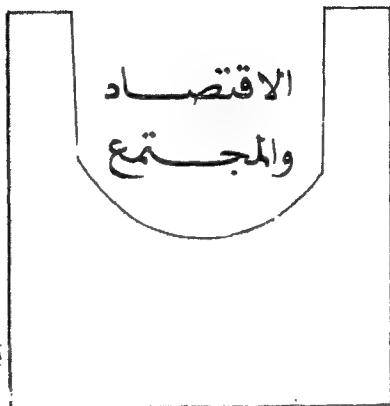
فلنا ان الراى السائد فى دراسة الهجرة يقوم على افتراض حالة من القصور الذاتى للعالم الاجتماعى تتوازى مع فكرة القصور الذاتى فى عالم الطبيعة (برلينر ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤٧) ، أما الراى الذى قدمناه وله - على الاقل - قيمته الحقيقية ، فانه يفسر من جديد الوضع القائم ، وتبيين الحيوية الفطرية للانفراد ، وان عاقبتها ضغوط الحياة الاجتماعية السديدة ، وعلينا ان نناقش رؤيتنا لما وراء القياس فى توافقتها مع المعيار الصحيح للتفسير العلمى كما ان علينا ان تقدم صورة مصفرة للنظريات العديدة التى تناولناها من قبل وان يفيد صياغتها لتساير اتجاهنا فى الدراسة . يلتقى ماكنيل (١٩٧٨) فى تفسيره للهجرة ، مع ما نراه من اضطراب النظام الاجتماعى نتيجة للخلل السكانى . ويرى بترسون (١٩٧٨) ان الانتماء الى السلالة ينمو كنوع من اثبات الذات ، بعد ما تنزع الهجرة عنها فريضة : القهر عندما تحس بالهوان الذى حملها على الرحيل ، كما ان نظرية هوفمان ونونوى (١٩٧٣) عن خلل التوازن والقياس الذى يجسد الهجرة ، تلتقى تماما بفكرتنا التى نرى فيها ان تخاذل القهر الاجتماعى يطلق الحيوسية الفطرية للهجرة عند السكان فيصعب السيطرة عليها . أما فهم البرخت (١٩٧٢) للهجرة على انها تقع نتيجة الخلط فى رباط الجماعة ، فانه يتمشى مع ما نقتضيه للاتجاه الفطرى للحراك . وأما :لصور العديدة التى ترى ان الهجرة ما هى الا رد فعل للاعداد التى تستوعبها . فانها قد تندرج تحت تفسيرنا الثنائى للقهر الاجتماعى من ناحية ان القهر الاجتماعى حين يقع على الافراد يوق هجرتهم ، ومن ناحية اخرى ، ان الهجرة ذاتها قد تصبح معيارية عندما تحتوى افرادا من المهاجرين فى اتجاه وفى اتجاه مضاد له .

والصعوبة الكبرى فى تفسير الهجرة حتى وقتنا هذا ماثلة فى الخلط بين التفسيرات الكبرى والصغرى ، وتلور الصغرى منها اصلا حول السؤال من الدوافع ، ومع تسليمنا بان المجتمعات الانسانية تتكون من افراد كما هى دائما ، وان فيها من حيوية بيولوجية واجتماعية ، فاننا نستطيع بذلك ان نركز على مظاهر القمع الاجتماعى .

ولا يعنى هذا اننا نرى الاقلال من عدد المتغيرات التى تؤثر فى الهجرة ولكن لتركز على طائفة واحدة من المتغيرات هى القهر الاجتماعى ، فان هذه الطائفة من المتغيرات التى تبين القهر الاجتماعى وتخلله من الضخامة بما يلقى بها الى احضان العمليات الحسابية المعقدة كلما اتبع ذلك . ولا نصب ان نفرض عن ذلك الكم الوافر من البحوث عن الدوافع الانسانية التى تلور حول الهجرة ، وان كنا نرى ان علم الاجتماع يفيد من بقائه قاصرا على اطاره ، فى تناوله للمسائل المتعلقة بالنظم الاجتماعية ، والعلاقات

الواجبة فيما بينها ، ولا يعتمد فى هذا عن الاتجاه الفكرى المعاصر لعلم الاجتماع فى اهتمامه بأمور الضبط الاجتماعى ، والقسمة المتباينة للجزاء ، وهى جميعا مما يشجع أو يثبط بصورة أو أخرى الأفراد على البقاء أو الرحيل وان كان ذلك لا يبين إلا مما يستهويه الأفراد .

ولا تدل هذه النظرية على أن مهمة المؤسسات الاجتماعية هى قمع سلوك الأفراد ، ونحب أن نؤكد أننا ندرك تماما السلوك العكسى للكائن البشرى الذى يدرك لا عن طريق العد اعتماده على الآخرين كاعتماد الآخرين عليه ، والذى يهاجر أو ينبذ الهجرة حتى وان لم تؤد الى فائدته ، وعلى العموم ، إن أبقينا على تصور النمو والتقدم والنضج ، فإن السبب فى الهجرة هو الرحيل عن المنتجع الذى يبدو فى نظر المهاجر نظاما اجتماعيا ناقصا ، أو البقاء فى المنتجع ما بدا حميد المواقف .



من المستحيل في حدود صفحات قلائل القيام بالمهمة التي ينطوي عليها عنوان هذا المقال ، وبطريقة شاملة أو حتى مناسبة . أولا : لان ماكتب تحت عنوان « الاقتصاد والمجتمع » هو من الفزارة بحيث لا يمكن ذكره او ايراده بصورة منتظمة في عدد الصفحات التي تحت تصرفنا . وثانيا : فاية محاولة للتعرف على « الاتجاهات » بطريقة موضوعية تماما محاولة صعبة لان المراقبين ممن تختلف اهتماماتهم وميولهم النظرية سوف ينتقون ويركزون النظر على مجموعات مختلفة من الاتجاهات واذ نسلم بهذه الصعاب تقدم للقارئ نوعين مختلفين من البيانات والعروض التصويرية ، والنصف الاول من المقال بنى على ما تجمع من تأملات مختلف أعضاء المجلس التنفيذي للجنة بحوث الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية السوسولوجية الدولية « ويراد توضيح اهم الاتجاهات والتعرف عليها . والنصف الثاني عبارة عن وصف الاجابات التي ادلى بها أكثر من ١٠٠ عالم على الاسئلة التي تضمنها استبيان وزعته لجنة الاقتصاد والمجتمع في عام

بقلم : هارارى ماككر و أرنود سيلز و نائيل سملزر

استاذ مشترك فى علم الاجتماع بجامعة تورونتو . و نشر
كتاب « البرشال الماصرة » : مقدمات الثورة (مع لورنس
جواهام ، ١٩٧٠) ، و « الاقتصاد الدولى الجديد » (مع
نايل سملزر والبرتو مارتينلى ، ١٩٨١) . وارتو سبلز
هو استاذ علم الاجتماع بجامعة مونتريال . و قد اخرج كتاب
« البورجوازية الصناعية فى كويك » (١٩٧٩) و يجرى
ابحاثا عن العلاقات بين القطاعين الخاص والعام فى كويك .
و يشغل نايل سملزر منصب استاذ علم الاجتماع بجامعة
كاليفورنيا . وهو مؤلف كتاب « الاقتصاد والمجتمع » (مع
مالكوت بارسوتز ، ١٩٥٦) ، « نظرية السلوك الجماعى »
(١٩٦٢) ، « النامع المقارنة فى العلوم الاجتماعية »
(١٩٧٦) ، « السوق الاكاديمية المتغيرة » (مع روبين
كنثت ، ١٩٨٠) ، وكان رئيس تحرير المجلة السوسولوجية
الامريكية و نائب رئيس الجمعية السوسولوجية الامريكية .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس ،
عين مضوا متفرقا فى المجلس الدائم لتنمية التناج القومى
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى ومضوا منتدبا بالادارة
له مؤلفات كثيرة .

١٩٧٩ على اعضائها وغيرهم ممن يعينهم الموضوع . و لقد تقسمن
الاستبيان بعض اسئلة من الاتجاهات فى النظرية والمنهج .

ونعيد هنا ذكر النتائج لكن مع ادراكنا ان الدين اجابوا لا يشكلون
ما يشبه عينة متماكة تمثل العلماء فى ارجاء العالم اجمع . وعلى ذلك
فكلا البيانيين التصويرين ناقص وان كنا نجد بعض الغراء فى ملاحظة
ان النتائج العامة المترتبة على تاملاتنا وافكار العرض العام اليه ، تسير
عموما فى الاتجاه ذاته .

ان مجال « الاقتصاد والمجتمع » مجال فكرى عجيب بمعنيين : اولهما
انه بطبيعته يجمع بين عدة مذاهب (باكثر مما تلقاه فى مجالات اخرى فى
العلوم الاجتماعية) ، وثانيا لان التقاليد جرت على ان تجعل « الاقتصاد »
فى هذا المجال حكرا لاكثر العلوم الاجتماعية تقدما وتقصد به علم الاقتصاد .
وفضلا عن هذا ، لدينا الانطباع بأنه طيلة سنوات كثيرة كان علماء الاجتماع
وغيرهم ينظرون الى الاقتصاد على أنه نوع من « متغير مستقل » رئيسى

لم يتم فحصه ، فلم تجر دراسته وشرحه بصفته هذه وإنما باعتبار كونه متغيراً يتعين تقييم نتائجه الاجتماعية والسيكولوجية .

ويصدق هذا - مثلاً - على الاهتمامات طويلة الأمد بموضوعات من قبيل تأثير التنمية الصناعية الحضرية على المجتمع (طبقاً لتقاليد Wirth & Tonnies

وغيرهما) ، وتأثير هذه التنمية على الأسرة (حسب مذهب مدرسة شيكاغو في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحالي) وما إلى ذلك ، لكن حدث في العقود الكثيرة الماضية أن أدخل هذا النوع من البحث مكانه ليشغله اهتمام بتأثير الهياكل والعمليات غير الاقتصادية على الهياكل والعمليات الاقتصادية (بما فيها التنمية) ، وليس الاهتمام السوسيولوجي بوظائف المنظم وبالعقبات الثقافية والنظامية في طريق النمو سوى مثالين ، وفي الوقت نفسه أظهر علماء الاجتماع وغيرهم اهتماماً متزايداً بتطبيق النماذج الاقتصادية على موضوعات متنوعة مثل معدلات الزواج وردع الجريمة والتفرقة العنصرية والتفاعل الاجتماعي بوجه عام . وعلاوة على هذا ، وعلى خلاف الاقتصاديين ، يزداد علماء الاجتماع تعاملاً في بحث العمليات الاقتصادية ذاتها (من قبيل عمالية العمل) ، وتركز أو تدويل رأس المال ، أو التفاعل المتبادل بين الاقتصاد ونظام الحكم أو الثقافة (. كل هذه التطورات أدت إلى مزيد من التداخل بين مذاهب العلم الاجتماعي المعينة ، ومزيد من طمس الحدود الفاصلة بينها .

مظهر التحديث

ربما تكون أنسب نقطة بدء في التعرف على الاتجاهات العريضة ، هي البلورة الضخمة لوجهات النظر التي تندرج تحت عنوان « التحديث » . في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية . فالواقع الرئيسي على نشوء هذه النظرة كان يكمن على ما يبدو في ظهور عشرات من المستعمرات كشعوب مستقلة ، وفي أمانيتها الظاهرة في الانخراط في سلك شعوب العالم المزدخرة القوة .

هذا الدافع تلقفه أصحاب نظرية التحديث وأدخلوه في المصطلحات النظرية التي صاغوها . كان التحديث يركز على « الشعوب الجديدة » أو « الشعوب النامية » وخاصة في العالم الثالث . وكان يتضمن - أيضاً - الموضوع المتعلق بما تتطلع إليه هذه البلاد من القضاء على التقاليد التي تكبلها بالأغلال (القرابة ، الجماعة ، الدين) ، وابتداع مؤسسات وأنظمة تكفل لها النمو والدخول في العالم الحديث . وكانت الصورة النظرية المعينة التي اتخذها هذا هي أن الرحلة التي تقطعها « لشعوب الحديثة للدخول في العالم الحديث تنطوي على نواحي شبيهة ملفقة للنظر ، بنوع الرحلة التي قام بها الغرب . وربما تلقى أظهر تعبير عن هذه الصيغة من التحديث

في عالم دانييل لرنر Daniel Lerner فالفرض الذي يسرى في هذا المؤلف هو أن تغييرات معينة ميزت الانتقال من التقليد الى التحديث وسوف تتكشف بدرجات متفاوتة من الانتظام في الشعوب النامية . (وبهذه المناسبة تستمد هذه الفكرة الكثير من المذهب السوسيولوجي الكلاسيكي الذي كان يميز التغيير الحديث في القرب كانتقال من الحياة المشتركة إلى المجتمع) . كان باختصار بحث وتهذيب نماذج نظرية شتى للتغيير كانت موجودة في الماضي في العلوم الاجتماعية وتطبيق هذه النماذج في صورة معدلة بشكل مناسب ، على شعوب العصر الحاضر النامية . ومن التغييرات التي لوحظت في عمليات التحديث الشاملة استخدام التكنولوجيا العلمية ، وتحويل الزراعة إلى عملية تجارية ، وتصنيع الصناعة اليدوية ، وإضفاء الطابع العلماني على الدين ، وفتح نظام التصنيف الطبقي ، وقيام نظم التعليم الرسمي ، وانهلال الأسرة الموسعة ، وانهيار المبادئ غير الشكلية ، ونشوء مبادئ القانون النظامي ، وظهور أشكال جديدة من التعبئة السياسية (الأحزاب السياسية مثلا) وإبتساع نظم للإدارة السياسية أكثر تعقيدا .

ومن خصائص نظرية التحديث أنها مالت الى التركيز على عوامل مجتمعة وداخلية معينة تحدد التغيير الاقتصادي والاجتماعي . وكثيرا ما كانت هذه مرتبطة بالانقسام بين القيم التقليدية والقيم الحديثة وعمليات اندماجها السيكولوجية والسوسيولوجية على أيدي الأفراد كشرط للتغيير ونتيجة مترتبة عليه . ووجه اهتمام أقل الى الظروف التاريخية والقوى الاجتماعية وضغوطات القوى ، وبالطبع الى هيكل الاقتصاد الدولي وسيره . ومن ناحية الحافز يمكن ان نذكر المدرسة السيكولوجية في التنظيم بما فيها مؤلف دافيد ماك كليلاند وإيفرت هاجن Everett Hagen

وفي الوقت نفسه وجه الاهتمام الى موضوع امكانية توافر الموارد للمنظمين والدول (وخاصة رأس المال) وموضوع ضروب المقاومة لجهود المنظمين وخاصة من جانب العادات والمؤسسات التقليدية .

وفي معالجة هذه العقبات القائمة في طريق التنمية واصل اصحاب نظرية التحديث التركيز بوجه خاص على المحددات الداخلية والتي يفرضها المجتمع ، مع التشديد بنوع خاص على النظم الجماعية والأسرية والدينية والقبلية ولتنظيم الطبقي ، ولكنها تأمرت لتقويض جهود المنظمين وتشجيع العوامل التي تدفع العمال الى عدم الاستجابة الى حوافز الأجور أو الى العمل الاجير ذاته .

وبينما فكرة التحديث أزعجت الى حد ما ، أفكار أخرى سوف نعرض لها حالا ، إلا أنها ظلت قائمة حتى الفترة المعاصرة وتأثرت بها أبحاث تجريبية

كثيرة . وكان أبرز تطور في تقليد التحديث الانصراف الى الدراسات التى تتجاوز نطاق الامة الواحدة والمتعلقة بالعلاقات الوظيفية وخاصة فى صفوف علماء السياسة ، بل والانشغال بغيرها . ان طابع الكثير من هذا العمل هو ربط مختلف انواع مظاهر المجتمع التكنولوجية بالتغيرات فى نظام الحكم السياسى ، فضلا عن مختلف الانواع الاخرى من الظواهر السياسية ، كالعنف والحركات الاجتماعية وامثالا ، وتستمر ايضا محاولة اقامة صلات بين التغير الاقتصادى والمعرفة بالقراءة والكتابة ونمو نظم الاتصال بالجماهير ، وما الى ذلك ، ومن المظاهر المنهجية لهذا التطور فى الدراسات التى تتجاوز حدود الوطن :واحد ، تزايد الانشغال بتطور مقاييس ومؤشرات الظواهر التى ينطوى عليها (انظر مثلا ، الاهتمامات المنهجية فى كتاب تد روبرت جور Ted Robert Gurr « لماذا يتعمد الناس » ومحاولة استخدام أحدث اساليب الارتباط والسببية بما فى ذلك السلاسل الزمنية . وهكذا مال تقليد التحديث الى أن يصبح أكثر وضعية ووعيا ذاتيا فى اتجاهه .

ومن المظاهر المترتبة على نظرية التحديث الفكرة التى تذهب الى أن الشعوب وهى تتطور بشكل غير منتظم وبطرق مختلفة ، سوف ينتهى الامر بها الى أن يزداد التشابه بينها ، وكان الاسم الذى أطلق على هذا الفرض هو « نظرية :الانتقاء فى نقطة واحدة » واتخذت انواعا من الاشكال وغطت مجموعة من النظم : عن الامثلة عن التعبير عن النظرية ومحاولة التأثير على ظواهر الانتقاء المشار اليه انظر مؤلف كلارك كاد وآخرين عن « النظام الصناعى والانسان الصناعى » ، (نظم العلاقات الصناعية) ، وكتاب وليم ج. جود « الثورة :العالمية فى الاتعاط الاسرية » (الاسرة) ، وفى عهد أحدث كتاب اليكس انكليز Alex Inkeles ودافيد سميث « الانتقال الى العصر الحديث » (علم النفس الاجتماعى للعمال وغيرهم) .

الانتقادات الموجهة الى فكرة التحديث ونشوء اطارات بديلة :

من طرق النظر الى مدى التطورات الفكرية فى أواخر الستينيات وفى السبعينيات ، وكنتقد تقدمى ، هدم وإعادة صياغة نظرية التحديث وذلك بشأن كل من مختلف العناصر المشهورة التى تتكون منها تلك النظرية ، وعلاوة على هذا فكما كانت صياغة نظريات التحديث متاملة فى تلك الحقيقة التاريخية السائدة عن الثورة المضادة للاستعمار وعن انتشار :الشعوب ، كذلك فالصيغ النظرية البديلة التى حلت محل فكرة التحديث ، صيغ متاملة الى حد ما ليس فقط فى فهم الصعاب الواضحة التى تواجه المجتمعات الأخذة بأسباب التحديث من أجل التطور عن طريق الجهود المبذولة للقضاء عن بعض المؤسسات وبقاء غيرها (مثل مؤسسات التعليم العام والخدمة المدنية ، الخ) ولكن أيضا فى التحليل الذى أطلق عليه

العملية الاستعمارية الجديدة ، وازدياد تدويل رأس المال ، واقامة نظام دولي جديد يعبر بوضوح عن مجتمعات متسلطة على غيرها ومجتمعات تابعة لغيرها . وبوجه اعم استنتج الكثير من العلماء ان نظرية التحديث ليست معدة اعدادا طيبا لتشخيص وتفسير هذه الظواهر ، ومن ثم يجب البحث عن افكار اخرى ، وعلاوة على هذا كان المصدر الرئيسي لهذه النظرات البديلة مؤلفات الماركسية والماركسية الجديدة وبوجه خاص تلك الجوانب منها التي تشدد على طابع الرأسمالية الدولي . وهذه التطورات صاحبها جدل ايديولوجي بجمل لاصحاب نظرية التحديث دورا اقرب الى الروح المحافظة ، كتجاهل او تشجيع اسلوب معين من التسلط العالمي الرأسمالي ، بينما اتخذ المنظرون « التنقيحيون » موقفا سياسيا اكثر راديكالية .

كان اول مجال للهجمات الناقدة والصيافات الجديدة في البحث المتصل بالتحديث ، يتعلق بنظرية اتحاد الاتجاهات ، والتي اسهم لها جوزيف جسفيلد (٨) واسكندر جرشنكروم Gershenkroor ودينهارد

Reinhard Bendix الذين اوضحوا ان المعنى المبني للانواع المختلفة من الدافع والعقبات معنى متنوع ، وان محو الاشكال التقليدية لا يصاحب بالضرورة الاخذ بالاشكال الحديثة . هذه الخطوط من النقد اوجبت الزعم بان نظرية التحديث لم تكن مناسبة كشخيص مقارن وكتفسير لعمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي التاريخية والمعاصرة . وبزعة اكثر ايجابية أكد بندكس وآخرون (و . و . رستو مثلا) ان المفهوم الدولي للقيادة والتبعية مهم جدا ، وانه من الناحية التاريخية فالتنافس السياسي بين الدول الصناعية المستقرة والدول حديثة العهد بالصناعة ، عامل يجب ان يؤخذ في الحسبان في تفسير التواريخ القومية بالنسبة الى التطور الاقتصادي . والحق بان الابحاث التي اجراها البعض (رونالد دور مثلا) تحاول تفسير الفوارق الدولية المعاصرة عن طريق الاشارة الى استخدام ودعم الاشكال النظامية المختلفة في نقاط مختلفة في التطور الاقتصادي .

ومن الهجمات الاكثر راديكالية جدا ، جاء هجوم كبير من الاقاليم النامية ذاتها في صورة نظرية التنمية . من المهم ان نذكر انه خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن حدث ، أحيانا ، ان اثرت نظرية التحديث تأثيرا عميقا على وجهات النظر المتعلقة بعملية التنمية في أمريكا اللاتينية . لكن خلال الفترة ذاتها ظهر في صفوفها اعضاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والتابعة للأمم المتحدة ، تحليل اكثر نقدا لهذه العملية ، وهذا أدى الى وضع نظرية في التنمية كان لها تأثير بالغ في أمريكا اللاتينية وخاصة في أوساط صناع السياسة . ومن أشهر المؤلفات في هذا الشأن

Raul Prebisch ولسو قورتادو

مؤلفات راؤن بريش

Oswaldo Sunkal

واوزفالو ستكسل

Celso Furtado

ويدرو باز Pedro Paz ، وتتضمن تقدا اساسيا للتقسيم الدولى للعمل وللحاجة فى رايهم الى اعادة صوغ هذا التقسيم على نحو اقرب الى المساواة . كذلك فتحوا الطريق امام الاعتراف بوجود اختلافات هيكلية بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية . ومن جهة اخرى وجهت هذه المؤلفات اهتماما قليلا الى تحليل العمليات الاجتماعية اى الى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والعلاقات الامبريالية بين الشعوب .

وادى نقد هذا الهدف الى نظرية مضادة تزيد من وثوق الربط بين الاوضاع والبيانات التاريخية والاقتصادية والسوسولوجية . كانت نظرية التبعية كما اطلق عليها ، تؤكد الطبيعة التاريخية والهيكلية لوقف التخلف وحاولت ان تربط نشأة هذا الموقف فضلا عن تكراره ، بدينامية تطور الرأسمالية على نطاق عالمي .

وتعتبر كتابات فرناندو انريك كاردوزو ، واندرية جوندر فرانك ، من خير ما يمثل هذا المنهج ، ولكن يمكن ان نذكر مؤلفات كثيرة اخرى ايضا مثل مؤلفات دوس سانتوس وكويجانو Quijano ومارينى ، الذى يميز نظرية التبعية لم يكن التأكيد الذى وضعت على « التبعية الخارجية » ولكنه بالاحرى كان تحليل الانماط الهيكلية التى تربط بطريقة يعوزها التناسق وبصورة منتظمة بين اقتصاديات المركز واقتصاديات الحافة . وهكذا ادخلت فكرة السيطرة ولكنه لم يكن تسلطا بين الشعوب فحسب ، وبدلت محاولة لبيان كيف ان الاخير يفترض مسبقا التسلط بين الطبقات ، وفى ضوء ذلك المعنى تشكل العلاقات بين «قوى الاجتماعية الداخلية والخارجية مركبا متكاملا . هذه العلاقات ليست مبنية على الاشكال الخارجية البسيطة من الاستغلال والقمع ، ولكن جذورها متصلة فى التقاء المصالح بين الطبقات المتسلطة فى بلد معين والطبقات المتسلطة الدولية .

بفعل هذه المؤلفات من جهة وبقراءة جديدة لكتابات الماركسيين التقليديين من جهة اخرى ، وبفعل الاسئلة التى اثارها امتداد نطاق الشركات متعددة الجنسيات ايضا ، كانت فكرة التدويل تميز اوضح التطورات فى اواخر الستينيات وفى السبعينيات . وسار عدد من المؤلفين مثل سمير امين وكريستيان بالو Palloix وإيمانويل والرشتاين Wallerstein وشال البرت ميشاليه بموضوع التدويل خطوة ابعد وان لم تكن الى نهايته القصوى ، بسبب النظر الى الاقتصاد العالمى على انه نظام واحد . هذه المؤلفات تبين أشد الرفض تطرفا لتشديد أصحاب نظرية التحديث على العوامل المحددة الداخلية والعقبات ومراحل

التنمية . ويجرى تفسير الفوارق القومية فى ضوء العلاقات الدولية بين اقتصاد المركز واقتصاد شبه الحافة واقتصاد الحافة .

كذلك بالمعنى الدولى ركز حشد متنوع من علماء الاجتماع على ما للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية متعددة الجنسية من تأثير بعيد النور على الاقتصاد العالمى والشعوب التى يتكون منها . ان السمة المميزة للشركة متعددة الجنسيات هى تدويل الانتاج وليس رأس المال فحسب (انظر روبرت جيلبين Gilpin او شارل البرت ميشاليه . وبذل العلماء جهودا لتتبع عشرات من تفرعات الانتاج متعدد الجنسيات والتطفل المالى ، بحثا عن انماط التسلسل المتغيرة التى اتخذها التسلسل العالمى ، وازدياد عجز الدول القومية ، وعدم الاستقرار السياسى الدولى ، والنمط الدولى للاجور ، والسيطرة الاقتصادية المحلية ، والعلاقات الطبقة الداخلية وما الى ذلك . ان الافكار النظرية عن المؤسسات متعددة الجنسيات متباينة الى حد كبير - بمثل ما هى كل من الخطوط الاخرى التى تفسير فيها عمليات اعادة الصياغة واعادة التاكيد - ولكن الكثير من تحليل هذه الظواهر افارته الافكار والرؤى الماركسية : الجديدة وغيرها من افكار الصراع .

حتى هذه النقطة كان تتبع الاتجاهات متركزا على ادق واصغر عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى ، ولوحظت موضوعات عدة - وهى ازدياد بروز الافكار الماركسية الجديدة وافكار الصراع ، والتاكيد الموضوع على التدويل . ولكن يمكن ان نبين ايضا - على سبيل الايضاح على اى حال - ان نوع التغيير الفكرى الذى لوحظ ربما كان اوسع انتشارا ، وانه يمكن ملاحظة اتجاهات مشابهة من التاكيد فى مجالات متنوعة كثيرة :

اولا : فى دراسة المرونة والتنقل فى نظام التصنيف الطبقي كان قياس دراسة الوصول الى المكانة وخاصة فى مؤلفات بيتر بلاو واوتيس دولى دنكان وكريستوفر جنكس وريمووند بودون ، تميز تقدما من ناحية الموضوع والمنهج بالقياس الى الدراسات التقليدية عن التنقل الاجتماعى . الا ان التركيز الفكرى الرئيسى فى الدراسات عن بلوغ المكانة ، هو تركيز على الفرد وعلى درجة تأثير تقلبات حياته بشتى خصائص خلفيته (التعليم ، تعليم الاب ، مهنة الاب : الاصل) . هذا النوع من البحث كان موضع نقد من وجهة نظر الماركسية الجديدة (كما فى كتابات كريستيان بودلو وروبرت استاينليه وصمويل لاز وهربرت جنيتس ، او دانييل برتو ، التى تشدد بوجه خاص على القيود التى تفرضها عناصر التفاوت الطبقي وبينان السوق (بنيان السوق الزوجية مثلا) فى تحديد عناصر

التفاوت التعليمية والمهنية وفى الدخول - من وجهة نظر عامة .

ثانيا : فى علم الاجتماع الصناعى ، فان اهتمامات هذا الميدان يتفاضل الأعمال ، وتقييد الانتاج ، ونظم المكناة ، وإرضاء العامل (الاغتراب) تحولت - الى حد ما - الى اهتمام بعملية العمل ، كما تميزت فى التفليد الماركسى الجديد بموضوعات القضاء على المهارات وزيادة السيطرة من طريق التخصص وغيره من التطورات المرتبطة بالتنظيم الرأسمالى للعمل (انظر مؤلف هارى برافرمان » .

ثالثا : بالنسبة الى العلاقات بين الاقتصاد ونظام الحكم حدثت تطورات بالغة الشأن منذ نهاية الستينيات حتى اليوم وكان لها تأثير قوى على ميدان الدراسات التى تقوم بها ، لا بالنسبة الى الاسلوب المنهجى العام فحسب ، ولكن بالنسبة الى المضمون ايضا . وبدأ نيكو ولانتزس النقاش وطوره ، ويتناول طبيعة الدولة فى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية . ومن فضائل هذه الكتابات انها اثارت اولا وقبل كل شيء ، السؤال العام عن العلاقات بين المجالات الاقتصادية والسياسية ، وبوجه اخص عن استقلالها الذاتى ، وبدا فتحت الطريق امام دراسة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية وممارستها من طريق جهاز الدولة ، والواضح ان من الموضوعات الاساسية فى هذا التيار النظرى تدخل الدولة الاقتصادى . وهذا التدخل ينظر اليه باعتبار انه عصر اساسى فى التكاثر الاجتماعى لراس المال وخاصة فى مرحلة الاحتكار لانه يقع فى نفس جوهر او قلب هذه العملية ، بينما ينتشر فى الوقت نفسه الى عدد كبير من الميادين الاخرى . تصبح الغلبة للوظائف الاقتصادية للدولة وتشغل فى الوقت نفسه وظيفتين متناقضتين - التجميع والشرعية حتى لو اصبحت الحدود المالية لنشاط الدولة اشد ظهورا ، على ما يقول جيمس أوكنود ويسبب نمو الوظائف الاقتصادية للدولة قلق المنظرين من ناحية هذا التيار وهم الذين يفسعون التاكيد على ما ترتب عليه من تدهور الديمقراطية ، فهم يقيمون الحجة على ان تدخل الدولة الذى اصبح مباشرا بدرجة متزايدة فى عملية التجميع ، يؤدى الى نمو قاطع فى السلطة البيروقراطية والتنفيذية مما يسئ الى السلطة التشريعية وربما يشير الى اى دولة دكتاتورية .

من وجهة نظر مناهج البحث العلمى فان نشوء مجموعة متنوعة من الافكار عن الصراع - وخاصة ما يؤكد منها الصراع الطبقي - كان معناه تحولا فى منهج البحث يقلل ايضا من شان اساليب من قبيل

الملاحظة الميدانية ويزيد من التشخيص الدياكتي للمواقف التاريخية والمقارنة . وفي الوقت نفسه فالكثير من العلماء الذين اعتنقوا واستخدموا واحدة أو أخرى من الأفكار الماركسية الجديدة (مثل : جفرى بيچ وايرد أولين رابت إيدوا في الوقت نفسه اهتماما شديدا بالمنشكلات المنهجية من قبيل القياس واختيار العينة والتحليل متعدد المتغيرات وغير ذلك من التكنيكات المرتبطة بتقاليد العلم الاجتماعي الوضعي التي انتقدتها بعض العلماء الماركسيين باعتبارها زخارف تزين علم الاجتماع البورجوازي . وأمثال هذه التطورات تزيد من تعقيد منظر الأساليب التقليدية المتغير بكثرة في دراسة الاقتصاد والمجتمع ، وتجعل استخدام الفوارق التقليدية بين تلك الأساليب أكثر صعوبة .

وثمة تحفظ أخير يجب ذكره . فبرغم ان ملاحظتنا أشارت الى الأفكار والوسائل المتسلطة فضلا عما فيها من تقلبات وانحرافات . يجب تحذير القارئ فلا يعمد الى تقييم هذه التأكيدات في ضوء الملاحظة العامة وهي انه في أية لحظة معلومة في التاريخ الحديث للدراسة الاقتصاد والمجتمع ، تكون القصة الرئيسية هي دائما قصة التمدد المستمر وتنوع الأفكار والوسائل والأساليب ، وان التحولات والانحرافات تعتبر كأنها تحدث فوق سطح هذا النوع . ان أي تحول معلوم نحو نظرة متسلطة بصفة مؤقتة ، إنما يعد المسرح لفقدائها وظهور وجهات نظر جديدة ، وتزيد العملية باستمرار من تنوع تقاليد النظرية والبحث المبني على التجارب .

المرضى الدولي للعلماء :

في خريف ١٩٧٩ وأوائل ربيع ١٩٨٠ أجرت لجنة البحث في الاقتصاد والمجتمع مسحا صغيرا في صفوف من حضروا الدورات في المؤتمر العالمي الثامن لعلوم الاجتماع (أبسالا ، السويد ، أغسطس ١٩٧٨) وغيرهم من علماء استمدت أسمائهم من مجلات علمية معترف بها عن الاقتصاد والمجتمع خلال السنوات الخمس الماضية .

وحصلنا على قائمة تضم ٣٠٠ اسم معظم أصحابها علماء من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية . ومعظم هؤلاء (٧٠ ٪) سبق أن حضروا المؤتمر العالمي المنعقد في أبسالا . وبينما لا يمكن أن نزع أننا نقدم عينة تمثل جميع العلماء ، نعتقد ان تقريرنا سوف يقدم فكرة عن أي بحث أجرى وعن إجراءات (أية مذاهب وجنسيات مثلا) وما إذا كان يمثل مجهودا فرديا أو اشترك فيه أكثر من واحدة كذلك سوف تقدم فكرة عن الأساليب النظرية وأساليب البحث العلمي التي استخدمت للدراسة الاقتصادية

والمجتمع : فضلا عن الاساليب التى يرى المجيبون انها دعى الى نجاح الدراسات فى المستقبل .

اى بحث يعزى ؟ نظرة عامة :

كشف الجواب عن السؤال الاول عن انواع من الدراسات البشرية تشمل العمليات الاقتصادية والسياسية او الاجتماعية (مثلا : السلطة والدولة : تبرير العنف) ، والدراسات الاقتصادية والتاريخية (مثلا : تطور صناعة السكر فى كينيا) والمؤسسات (المشروعات المملوكة للدولة والمهرفية الدولية) والتصنيف الطبقي والطبقة الاجتماعية (مثلا : تملك العمال للصناعة وسيطرتهم عليها) ودراسات الاقتصاديات الوطنية (مثلا : الاقتصاد السياسى فى بلاد منطقة البحر الكاريبي) .

وجاءت معظم الاسئلة المائة التى تلقيناها من علماء امريكا الشمالية (٥٠ ٪) ومن الاوربيين (٢٥ ٪) والاسيويين (١٥ ٪) ، وجاء عدد قليل من امريكا اللاتينية (اقل من ١٠ ٪) برغم ان ما يقرب من هذا العدد من الاسئلة ارسل اليهم بالبريد يمثل ما ارسل الى الامريكيين الشماليين والاوربيين . وتلقينا اجابات من علماء فى كل شعب اوروبى تقريبا ، وفى اسرائيل ومصر وتركيا واليابان وسريلانكا وتايلاند . ومن امريكا اللاتينية جاءت معظم الاجابات من العلماء البرازيليين ، بينما فى حالة افريقيا جاءت الاجابات من العلماء فى كينيا والسنغال وجنوب افريقيا .

وكما كان متوقعا اوضحت اقلية (٨٠ ٪) المجيبين انهم من علماء الاجتماع : ومعظم هؤلاء من امريكا الشمالية . وكان حوالى ١٠ ٪ من علماء السياسة . وكانوا بصفة رئيسية من اهل امريكا اللاتينية . وكان الباكون اقتصاديين او يجمعون بين علوم مختلفة مثل : الاقتصاد والاجتماع ، والاقتصاد السياسى . وكما كان متوقعا كان معظم اصحاب الاجابات على صلة بالجامعات ، ولكن مرة اخرى كانوا من الامريكيين الشماليين والاوربيين . ومال ابناء امريكا اللاتينية وافريقيا (عدا جنوب افريقيا) الى ذكر مؤسسات البحث التى يرتبطون بها او على الاقل جفلوا لئلا هذه المؤسسات الاولوية على الرابطة بالجامعات . عالم واحد فقط وهو هنغارى ، لم تكن لديه ابة ارتباطات ، وقال ببساطة : « انى اعمل وحدى » .

ومالت الارتباطات بمؤسسات الابحاث الى ان ترتبط بصورة ايجابية بالمشاركة فى العمل ، وعندما كانت هناك مشاركة فانها مالت الى ان تشمل اكثر من ميدان علمى كان يرتبط اقتصادى مثلا بعالم فى الاجتماع . وبرغم نمط الارتباط الجامعى فى صفوف المجيبين من امريكا الشمالية اشار حوالى ٥٠ ٪ منهم الى انهم كانوا يعملون سويا مع آخرين .

ولكن على غرارهم مال هؤلاء الماؤون الى ان يكونوا من علماء الاجتماع واعطوا الانطباع بان علم الاجتماع فى امريكا الشمالية يضع تأكيدا على مهارة المحترفين - ولا شك ان هذا يؤثر فى كل من اختيار التخصص والموضوع ومنهج البحث . وبعد اكمال هذا الاستبيان وصف احد الاعضاء من امريكا اللاتينية فضائل المشاركة فى الابحاث مع شخص ما من مذهب آخر (وهو اقتصادى فى هذه الحالة) فقال :

لستنا بحاجة الى القول بان اسلوب دجل الاقتصاد بالنسبة الى موضوع صنع السياسة الصناعية سوف يضع التأكيد على متغيرات مختلفة وعلى سمالات المشكلات . والحقيقة كانت لنا تجربة طيبة من هذه الناحية فى المهد الذى ننتمى اليه ، فكنا نقد الفارقة بين آراء الاقتصاديين وآراء جماعتنا فى مجموعة بحث كانت تجتمع بانتظام لمناقشة المشكلات الرابطة بصنع السياسة الاقتصادية .

ولكننا كنا نتساءل فى دهشة عما اذا لتلقيح المختلط بين الآراء يؤثر فى اختيار موضوعات البحث . بالطبع بدون الدراسة المتعمقة لا سبيل فى الواقع الى معرفة ما يشغل المحل الاول . لكن ربما يقدم عرض لموضوعات البحث بعض الحلول .

البحث العالى والبحث الرسوم :

يبين عرض موجز للاجابات ان معظم علماء الاقتصاد والمجتمع يقومون بدراسة المؤسسات والعمليات فى بلادهم ، او يدرسون هذه الموضوعات من وجهة نظر تاريخية . وعدد قليل جدا منهم يدرسون موضوعات على نطاق يتجاوز حدود الشعب الواحد . ووجدنا ان الذين ارسلوا الاجابات يجرون الابحاث فى أربعة مجالات رئيسية : (ا) علاقة الطبقات او المجموعات الاجتماعية بالاقتصاد ، (ب) المؤسسات والدولة والاقتصاد ، (ج) النظام العالى ، و/او (د) العملية الاجتماعية او المؤشرات . وسوف نورد بعض هذا البحث .

الطبقة الاجتماعية :

من الدراسات عن الطبقة الاجتماعية وبنیان الاقتصاد دراسة فى كندا عن الطبقة والتدين واخرى عن نشاط التنظيم والتخلف فى الاقليم الشرقى من البلاد . ويقوم عالم آخر بدراسة التصنيف الطبقي للطبقات العاملة الامريكية والفرنسية . وثمة دراسة وفق خطوط مشابهة عن ملكية العمال للصناعة وسيطرتهم عليها فى امريكا حيث ذكر احد الشركاء فى البحث ان الفريق الذى ينتمى هو اليه مهتم « بازدياد ظاهرة التماونيات العمالية والمزارع الجماعية العمالية » ومشترىات العمال لمصانع لولا هذا لاغلقت ابوابها » وكيف ان هذا مرتبط « بالتغيير فى بنیان اقتصاد الولايات

المتحدة » . ويجرى بحث مشابه في أوروبا الغربية . ففي البرتغال مثلا حيث ظهرت بعد ثورة عام ١٩٧٤ اشكال جديدة من الملكية الصناعية والزراعية . اختار أحد المتقلمين للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . ان يدرس سياسة المصانع التي يديرها العمال وعلاقات هذه المصانع للدولة . ويقوم احد علماء الاجتماع الصناعى في المملكة المتحدة بتحليل مشاركة العمال في استراتيجية النشاط الاقتصادى .

ان المحنة الاقتصادية التي تعانيها طبقات معينة في عالم العمل ، تسنّار باهتمام اكثر من باحث . ليقوم عالم اجتماع امريكى وبدعم من « المعهد القومى للصحة العقلية » بدراسة استيعاب الاقتصاد للسود المهاجرين والصينيين في الولايات المتحدة وانماجهم الثقافى . والموجة الحديثة من الهجرة الكوبية الى الولايات المتحدة ورد الفعل العنيف من جانب بعض الاقليات المحلية . تشهد بان مثل هذا القلق شيء مناسب . ومما هو فى اوانه بالمثل دراسة استخدام السوق فى مقاطعة الراس الغربية فى جنوب افريقيا . ويقوم بها أحد علماء الاجتماع فى هذه الدولة .

ويظهر ان الدراسات المتعلقة بالجمعيات الطبقية والجموعات ذات المصالح ونفابات العمال وعلاقتها بالاقتصاد والسياسة آخذة فى اجتذاب المزيد من الاهتمام وخاصة فى صفوف علماء السياسة الاوربيين أو فى صفوف المهتمين بالامر فى أوروبا . ففي جمهورية المانيا الاتحادية يركز أحد علماء الاجتماع مثلا على التعاونيات الريفية والبرامج الاقتصادية فى الكسليك ومصر ، ويجرى عالم سياسى دراسة عن الشركات وآخر عن الدور المتغير لروابط رجال الاعمال فى أوروبا الغربية . ويدرس الآن اثنان من علماء الاجتماع التحالفات الطبقية وسياسة الاقتصاد الكلى فى أوروبا بعد الحرب ، كما يهتم عالم آخر فى جمهورية المانيا الاتحادية الموظفين الكتابيين وتقاباتهم .

ويبدو ان الابحاث المتعلقة برجال الصناعة وتنظيم الاعمال قد ضعفت وان الاهتمام تحول الى وحدات أخرى من التحليل من قبيل الشركات الكبيرة والشروعات الحكومية والجماعات والمؤسسات المالية . ورغم هذا ، فالمسح الذى اجريناه كشف - فعلا - عن بعض ابحاث تتعلق بدور رجال الاعمال ووظيفة المنظمين . ومثال هذا ، ان هناك دراسة مشتركة من صغار رجال الاعمال الكوريين فى لوس انجلوس تنفق عليها المؤسسة القومية للعلوم . وفى أمريكا اللاتينية تحدث أحد علماء السياسة البرازيليين عن دراسة مشتركة على المستوى القومى عن المنظمين الصناعيين والاقتصاد ، وفى شمال شرقى البرازيل اشار أحد علماء الاجتماع الأمريكيين الى دراسه له من دور الاوليجاركية الاقتصادية المحلية فى تطوير ذلك الاقليم الكبير والهام فى أمريكا اللاتينية . والى الشرق يقوم ايضا عالم

اجتماعى كندى من اصل انجليزى بدراسة التخلف الاقليمى والتنظيم فى شرق كندا ، بينما ذكر عالم اجتماعى كندى من اصل فرنسى انه اتم دراسة عن البورجوازية الصناعية فى كويبيك وخصائصها القومية والعرقية .

وثمة دراسة تتجاوز الحدود القومية ولها منظور تاريخى ، تتعلق بانتشار الادارة العلمية فى فرنسا والمانيا وايطاليا فى فترة ما بين الحربين . ويبدو ان هناك محاولة لتلخيص الكثير من الدراسات الحالية من رجال الاعمال ورجال الصناعة . وابلغنا احد العلماء انه بصدد وضع نظرية « تركيبيه » فى دور ووظيفة المنظم .

وعموما : ففى تقديرنا ان مايقرب من ٢٥ فى المائة من الذين بحثوا باجاباتهم يتناولون مسائل عن دور الطبقة الاجتماعية او دور المجموعات فى الاقتصاد والمجتمع .

المؤسسات والدولة والاقتصاد :

يقوم حوالى ثلث الذين اجابوا على الاسئلة بدراسة المؤسسات الاقتصادية ، ويركز اغلبها على المؤسسات الاقتصادية العمة والخاصة .

واذ تعرف تزايد دور الدولة فى اقتصاديات الشعوب غير الشيوعية وخاصة اقتصاديات الشعوب النامية بالعالم الثالث ، كانت المشروعات التى تملكها وتشرف عليها الدولة موضع اهتمام عدد من علماء الاجتماع . فذكر اقتصادى امريكى انه يدرس المشروعات المملوكة للدولة والنظام الاقتصادى الدولى . وان فريقا من مواطنيه مشغول بدراسة تاريخية تتجاوز حدود الشعب الواحد ، عن الادارة الحكومية بالاقتصاديات الرأسمالية فى عدد من بلاد اوربا : لفرنسية (فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، ايطاليا والسويد) . ووفق خطوط مشابهة ذكر عالم اجتماع من كندا الفرنسية انه اجرى دراسة عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص فى ولاية كويبيك بكندا .

وبالمثل يركز البحث على الشركات الدولية (او متعددة الجنسيات) وادوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتجرى الان سلسلة من الدراسات فى اوربا وامريكا اللاتينية وافريقيا عن هذا الموضوع . فمثلا يدرس عالم اجتماع امريكى آثار الشركات الدولية على العمالة فى عدة بلاد متخلفة : ويقوم آخر بتحليل علاقة الشركات الكبيرة بالطبقة الاجتماعية فى البلاد الرأسمالية . ويقوم اثنان من علماء الاجتماع احدهما ايطالى والاخر يابانى ، بدراسة المعانى السياسية الاجتماعية للشركات الدولية ، كما يهتم امريكى بالمغزى الذى تنطوى عليه قوة الشركات بالنسبة الى

السياسة فى المدن الامريكية . وهو يحظرنا من الدراسات التى لا تحدد المعانى الاقتصادية التى تنطوى عليها مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية او التى تتصل بالمؤسسات .

كذلك كانت البنوك والمؤسسات المالية موضع تركيز الدراسات . وبينما كانت هذه محل اهتمام الاقتصاديين وعلماء التاريخ الاقتصادى اعترف عدد قليل من علماء الاجتماع والسياسة حديثا بأهمية هذه المؤسسات باعتبارها تلعب ادوارا اجتماعية وسياسية . فهناك الآن اثنان من علماء الاجتماع الامريكيين يدرسان لآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على توزيع الاعتمادات ويستخدمان - بوجه خاص - منهج دراسة الحالات الخاصة . فاحدهما يركز على تاريخ توزيع الاعتمادات فى مدينة تجارية هامة فى نيوانجلند ، بينما يدرس آخر توزيع الاعتمادات والتنمية الصناعية فى البرازيل . وتحدث عالم سياسى عن دراسة فى تأثير القروض الدولية على الاقتصاد والسياسة القومية فى بعض الشعوب النامية بامريكا اللاتينية ، ويتعاون اقتصادى فرنسى مع بعض علماء الاجتماع فى دراسة البنوك الدولية واعادة بناء صرح النظام الاقتصادى الدولى ، كما اشار مصرى من رجال الاقتصاد السياسى يبدو انه على بينة من التحول فى المراكز المالية ، الى انه يقوم بدراسة تأثير المؤسسات المالية فى العالم الثالث على التنمية الاقتصادية فيه . وظلت دراسة ملكية الشركات والسيطرة عليها تنتقل ايضا من بلد الى آخر .

ويقوم بعض المجيبين بدراسة الازمات الحديثة . . فاحدهم مثلا يركز على اعادة بناء صرح صناعة السيارات الامريكية وعواقبه بالنسبة الى البطالة والاستثمار . . ويدرس عالم اجتماع بريطانى سياسة الاسكان المحلية وقوانين البناء والفقر فى المملكة المتحدة .

ولسوء الحظ ان عددا قليلا جدا من المجيبين ذكر دراسات عن الانتاج الغذائى او الزراعى . هذا القطاع الهام الذى يعانى ازمة ، هو موضع الاهمال من جانب علماء الاجتماع المهتمين بالاقتصاد والمجتمع . . والدراسات القليلة التى ذكرته تركز على اقتصاديات المزارع الكبيرة فى العالم الثالث .

مثال هذا ، ان احد علماء السياسة ذكر دراسة عن صناعة السكر فى كينيا ، وهناك عالم اجتماع برازىلى يعد رسالة للدرجة الدكتوراه عن التوسع الرأسمالى فى اقليم الكاكاو بالبرازيل ، كما يدرس عالم اجتماع من جنوب افريقيا تأثير اقتصاد المزارع الكبيرة على السكان المحليين فى اقليم نام فى سرى لانكا . واحد فقط ممن بحثوا باجابتهم وهو اقتصادى بريطانى ، اشار الى دراسة عن التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتى فى الغذاء ، ويشتمل عالم اجتماع فى كويبيك بموضوع ادارة شئون الزراعة .

بل كانت الدراسات عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى والاقتصاد اندر عدداً ، فلم يذكر دراسة عن الأسرة سوى عالم اجتماع امريكي واحد ووصفها بأنها دراسة عن التعبير الاجتماعى والاقتصادى فى حياة الأسرة فى الثلاثينيات وآثاره فى الأجل القصير وكذلك فى الأجل الطويل . وبينما قد يكون علماء الاجتماع المهتمون بالأسرة مرتبطين باللجان الأخرى الناشئة عن « الجمعية السوسولوجية الدولية » فإنه يبدو ان هناك دراسات قليلة جداً عن هذه المؤسسة وعلاقتها بالاقتصاد . وبالمثل لم يرد ذكر للدراسات عن الدين والاقتصاد . وان العلماء الذين يدرسون المجتمع فى امريكا اللاتينية على بنية من أهمية هذا النظام وعلاقته بالسياسة والاقتصاد . . ففى البرازيل مثلاً التى تضم أكبر مجموعة من الكاثوليك فى العالم تتحدث الكنيسة الكاثوليكية باستمرار عن السياسات الاقتصادية للحكومة .

النظام العالمى والاقتصاديات الوطنية :

تحت تأثير العمل الذى قام به أمين وبالوا والرشتاين وميشال فان حوالى خمس الذين اجابوا على استئلتنا جعلوا النظام العالمى - كما يشار اليه عموماً - موضع ابحاثهم . فمثلاً ، يشترك اثنان من علماء الاجتماع أحدهما سويسرى والاخر امريكى فى دراسة التنمية الدولية ودورات الاقتصاد العالمى الرأسمالى واتجاهاته . وتحدث عالم اجتماع من جمهوريّة ألمانيا الاتحادية عن دراسة من وجهة النظر التاريخية من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة ، كما اشار اقتصادى مصرى الى بحث عن الأزمة العالمية . ويواصل والرشتاين ورفاقه فى مركز فرنانسد برودول Fernand Braudel فى نيويورك ، تطوير نظرية النظام العالمى وقالوا ان 'هم عمل يقومون به حالياً يتناول « الدورات ومشروع الاتجاهات » وتموله - الآن - المؤسسة القومية للعلوم .

ويقوم ستة من العلماء بأبحاث عن الاقتصاديات الوطنية . فأشار عالم اجتماع تركى الى دراسة له عن « التنمية الرأسمالية والدولة » ، وحدد عالم اجتماع ايطالى « دولة الرفاهية » ، ولكن هنا دراسات من اقتصاديات معينة ، من أمثلتها دراسة المانية عن التعبير الهيكلى فى اقتصاد ومجتمع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ودراسة أجراها عالم اجتماع امريكى عن اقتصاد « اليونان » ، ودراسة كندية عن اقتصاد سردينيا وبنائها الاجتماعى ، وأخرى كندية عن التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى طرأ على المجتمع اليابانى منذ عام ١٩٠٠ . ويقوم عالم واحد لم يذكر أنه يمتنق لمذهب معين بدراسة « مظهرى المجتمع بعد الحرب » .

المؤشرات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية :

واخيرا هناك افراد يدرسون عمليات او مؤشرات التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وهذه تتراوح من حالات سياسية مثل الركود الى مؤشرات اقتصادية معينة من قبيل توزيع الدخل . ومن هذه الناحية اشار عالم فنلندى الى دراسة له عن الدخل القومي فى بلده من عام ١٨٦٠ الى عام ١٩١٤ .

ويقوم عالم رياضة واجتماع من اليابان بدراسة نوع الحياة والسلوك الاستهلاكى : كما يهتم عالم اجتماع ايطالى بالاعمال او الوظائف المزدوجة .

ويحاول علماء قلائل وضع نظريات تتصل بالعمليات . فهناك فريق دنمركى يهتم باعداد نموذج لاستراتيجيات التنمية للبلاد النامية ، ويدرس احد العلماء فى جمهورية ألمانيا الاتحادية سيطرة الدولة على العمليات الاقتصادية وامكانيات مد نطاق التدخل القانونى ، كما يهتم عالم اسرائيلى بقانونية التنمية الاقتصادية فى سلسلة من البلاد التى يفترض فيها انها نامية .

وعلى سبيل تلخيص هذا العرض نقول : ان الابحاث التى تقوم بها الهيئة التى ننتمى اليها متنوعة وهى براقة وجذابة بالتأكيد . وغالبا ماتتجاوز حدود البلد الواحد ومنهاجها تاريخى ، كما انها متعددة المذاهب . ونصفها وليد الاشتراك والتعاون فى العمل ، ومعظمها يتم فى اطرار جامعية ، ومعظمها - اذا علمنا طبيعة نظام الهيئة - يقوم به علماء من امريكا لشمالية. الذى تفتقر اليه هو الدراسات المتعلقة بتطور السياسة العامة او على الاقل لها المعنى الذى تنطوى عليه السياسة العامة . ربما تنتهى الدراسات التى استعرضناها بمقترحات تتعلق بالسياسة العامة ، ولكن من البيانات التى وصلت الينا لا نجد دلالة على هذا الاهتمام . وما نفتقده - ايضا - هو الدراسات عن الازمات الاقتصادية والاجتماعية فى اهم شعوب العالم . كيف مثلا ، نفسر ضياع الهيمنة الامريكية فى اوربا وامريكا اللاتينية وبلاد معينة فى العالم الثالث ؟

اتجاهات ومعتقدات عن دراسة الاقتصاد والمجتمع : نظرة عامة :

بالإضافة الى معرفة اهتمامات الابحاث التى يجريها العلماء الذين يهتمون بالاقتصاد والمجتمع اردنا ان نعرف الاساليب المنهجية والنظرية التى ظن أولئك العلماء انها كانت موضع اكثر استعمال فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، وأية اساليب زاد انتشارها وأية مواقف مبشرة بالنسبة الى البحث .

في. هذا التحليل الوصفي للعرض الصغير الذي تقدمه سوف نناقش
بايجاز ما تشير اليه هذه الاسئلة : اى موقف نظري واساليب فى البحث
العلمى نمتد منها اكثر استخداما فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ؟ و « هل »
اتخذت اتجاهات نظرية او اساليب فى البحث العلمى اهمية خاصة فى
السنوات العشرين الماضية (١٩٦٠ - ٨٠) ؟

من الناحية العملية اوضح جميع الذين بحثوا باجاباتهم او ٩٠٪ منهم
ان الاساليب الماركسية او الماركسية الجديدة هى اكثر اساليب استعملت
فى دراسة الاقتصاد والمجتمع . بل ان الاقتصاديين « الكلاسيكيين » الذين
اجابوا على الاستبيان اتفقوا بهذا الاتجاه وسلموا باهميته المتزايدة فى
السنوات العشرين الاخيرة بالنسبة الى دراسة الاقتصاد والمجتمع . مثال
هذه ، ان واحدا من امثال هؤلاء العلماء علق على اسلوبين كانا موضع
الاستخدام اكثر من غيرهما فقال : اكثر الاساليب استخداما كان اسلوب
السوق الحرة التقليدى والمصحوب بتحليل كلاسيكى مبنى على الاقتصاد ،
واسلوب الماركسية الجديدة عن الاستغلال مصحوب بتحليل فلسفى
وتاريخى .

ولاحظنا ان عددا قليلا جدا فرقوا بين النظرية والاسلوب . ربما تراهى
للمجيبين ان تحديد موقفهم النظرى له الاولوية على استبيان من المسلم به
انه محدود المجال (حتى يتسنى تشجيع رد سريع) . او ربما احس الناس
ان اسلوبهم فى مناهج البحث يمكن ان يختلف حسب موضوع البحث الذى
يتناولونه ، وايا كان : لجال فالاجابات التى بعثت بها قلة من العلماء ممن
حددوا الوسائل ، اجابات جديرة بالملاحظة .

فى ضوء مناهج البحث العلمى فان مقدم تكتيكات الكمبيوتر جعل
العلم الاجتماعى « الجديد » فى حيز الامكان وهذا (بدوره) اعظم نزع
تجريبية على علم الاقتصاد . مثال هذا ان التجارب الاجتماعية والاقتصادية
الصغيرة (مثل صيانة الدخل) والحوافز الصغيرة (مثلا : نموذج معهد
برونكس للفرق) والدراسات الكبيرة التى اجرتها مجموعات مختارة
(مثلا : مورجان عن سلوك الاسرة الاقتصادى) تشر بنتائج خطيرة .

وافاد عالم اجتماع امريكى آخر يشارك فى دراسة الاستثمار الاجنبى
والشركات الدولية فى امريكا اللاتينية ، ان التحديث والامبريالية والتبعية
واساليب النظم العالمية هى اكثر النظريات استخداما ، وان التحليل الكمي
والذى يتجاوز حدود الوطن الواحد والذي يأخذ بنموذج وير
هو اكثر الاساليب انتشارا . وفى راي عالم اجتماع كندي ايضا يدرس
سياسة الامن الاجتماعى المقارنة 'ن التكتيكات الكمية والدراسات التاريخية
عن حالات معينة كانت اكثر من غيرها استعمالا .

والقلائل الذين اجابوا على السؤال المتعلق بالمناهج وضعوا التأكيد
على الاساليب الدولية فى دراسة الاقتصاد والمجتمع . واحد او ثنان فقط

ذكروا الأبحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء وهى أسلوب كان أوسع انتشارا منذ عشر سنوات خلت . ويبدو ان دراسة الحالات الخاصة واستخدام بيانات التعدادات آخذة فى أن يزداد ظهورا . ويمكن تفسير هذا بزيادة امكانية توافر مواد التعدادات والوصول اليها ، وتوافر انواع المشكلات المتعلقة بالاقتصاد الكبير التى تجرى دراستها . . . والأبحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء هى ايضا آخذة فى أن تزداد تكلفة ، كما ان الدراسات التى تتجاوز حدود بلد واحد وتشمل سلسلة من البلاد والمشاركين فيها يتطلب اتمامها سنوات .

أساليب لدراسة الاقتصاد والمجتمع فى الثمانينيات :

فى هذا القسم الأخير نريد ان تقدم خلاصة فقط لما يظن الذين أجابوا على أسئلتنا انه حدث فى الاتجاهات النظرية خلال السنوات العشرين الماضية (١٩٦٠ - ٨٠) وآية أساليب يترأى لهم انها اصلح لدراسة الاقتصاد والمجتمع .

آية أساليب ظهرت وماذا فى الأفق ؟ بينما كان المجيبون متفقين تماما فى قولهم على وجه التحديد ان الأساليب الماركسية والأساليب الهيكلية العملية استُخدمت ، لا ان آراءهم متباينة تماما بصدد أهمية الاتجاهات التى ظهرت . ورغم هذا الاختلاف ففى الامكان تجميع الاجابات فى فئات اربع .

الاسلوب الماركسى :

إذا أخذنا فى الاعتبار أن أغلبية العلماء الذين اتصلنا بهم أوضحوا أن الأساليب الماركسية كانت أكثر استخداما من غيرها فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، إلا أنه لم يكن مما يبعث على الدهشة أن ثلث الذين أجابوا على أسئلتنا ويمثلون المجموعة الأكبر ، كان من رأيهم أيضا أن الأسلوب النظرى والمنهجى الماركسى هو الذى يبرر بأنه يكون موضع أكثر الاستعمال فى الدراسات فى المستقبل . لم يكن معظم هؤلاء من « العالم الثالث » كما قد نتوقع ، ولكنهم كانوا علماء اجتماع من أهل أمريكا الشمالية . وكان الاوربيون من افراد هذه المجموعة أكثر حسما وهو ما نأمل فى أن نبنيه . وبينما لا نعتزم هنا القيام بتحليل يقوم على الربط بين العلاقات ، إلا أنه خليق بنا رغم هذا ان نلاحظ ان أغلبية العلماء الذين اسهموا فى الاسلوب الماركسى يدرسون الآن شكلا ما من أشكال علاقة الدولة بالاقتصاد ، ومن قبيل المشروعات المملوكة للدولة والنظام الاقتصادى الدولى .

ولاحظنا أيضا ، أن البعض يبدو ملتزما بالمنهج الماركسي وحسب ..
وفى هذا الصدد لاحظ أحد العلماء :

بالنسبة لى فاهم منهج هو المنهج التاريخى المبني على الاتولوجيا
(أى علم الوجود) الماركسية ونظرية المعرفة الماركسية . فمارسيل ماوس ،
ومدرسة « الحوليات » الفرنسية ، ويطى الثوريين الإنجليز ، مثل
هوبسباوم وتومبسون وهل Hill ومؤلفات كارل بولاني ونظرية
جورج لوكاس فى الوجود ، كانت لآلات أهمية خاصة بالنسبة لى .

وقال آخر : « الأسلوب الماركسي - يسبب غناه التحليل وامكانية
تمهيد الطريق الى التدريب السياسى » . ولاحظ عالم اجتماع دنمركى
يدرس استراتيجيات التنمية أن الأسلوب قائم على مذهب الكليا أو وحدة
الطبيعة ، وينطوى على الصراع الطبقي مع وضع التأكيد على التدريب
الذى « يمكن استخدامه كأدوات لتغيير المجتمع الى أساليب إنتاج جديدة
وتوفير حياة أفضل للناس » . وبينما يسلم عالم اجتماع بريطانى معنى
بنظريات الراسمالية الجديدة ، بأن الماركسية تتيح أدوات لتغيير المجتمع ،
رأى أنها بشر « وخاصة منذ هلفرونج ... بأكبر لامل فى إجراء تحليل
واقعى لاتجاهات الراسمالية فى أواخر القرن العشرين » . وتحدث أحد
مواطنيه بمثل هذا المعنى عن فائدة الأسلوب الماركسي عندما قال « أنه
المذهب الوحيد الذى يجمع بين النظرية والتطبيق فيضع الاقتصاد والمجتمع
فى عالم متماسك » .

ومن رجل اقتصاد أفريقى جاء تعبير عن 'لتزام فريد عندما أبلغنا أن
علم الاقتصاد التقليدى وعلم السياسة وهما « رديان جدا » هما أكثر
العوامل استخداما ، ولكن تبدو المادية التاريخية أكفا أسلوب ، كما أنها
الأسلوب الوحيد القادر على الربط بين كافة « نواحي » الحياة الاجتماعية
(علم الاقتصاد ، علم السياسة) .

وأختار آخرون الأسلوب الماركسي إذ رأوه على مايبظهر ، يوفر أطارا
ممتازا لدراسة التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وطريقا للربط بين ذلك
الحشد الفقير من الدراسات المبنية على التجربة والتى أجريت خلال
السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية . فمثلا أبدى عالم اجتماع أمريكى
يدرس ملكية العمال للصناعة وسيطرتهم عليها ، الملاحظة التالية :

من الناحية النظرية اتفق أن الأسلوب الماركسي يشير بأفضل النتائج
إذ يقوم على فروفي علمية واضحة يمكن اختبارها بالتجربة ، لأن الفترة
الديالكتية تركز الاهتمام على مصادر التغيير فى أى نظام اجتماعى
اقتصادي . كذلك يظهر التحليل الطبقي حاسما بالنسبة الى فهم القامدة
الاجتماعية التى يستند إليها لوتسك الذين يؤيدون أو ينقضون
التفسيرات ...

ومن الوسائل - هنا اعتقد ان جيل التماذج النظرية والقضايا من البيانات (أى البنية على أساس) تبشر بأفضل النتائج فان خلق النظرية الأصلية والكشفية البنية على البيانات ، انما يعنى ملاحظة ميدانية مكثفة على مستوى التنظيم ولا يعنى دراسات ضخمة تتجاوز الحدود القومية وكيفية لا تضم تلك الوفرة من البيانات اللازمة لتوليد أفكار نظرية فائدة .

وبالمثل رأى عالم سياسى افريقى ضرورة « التحكم فى ادوات تحليل الماركسة واستخدامها ، لا بوصفها عقيدة ، ولكن كأداة تحليل لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة على ما هى عليه » . ويتابع القول : « لا يمكن أن يكون هناك تغيير ثورى بدون نظرية ثورية » .

ان الفكرة التى تذهب الى ان الماركسية هيات اطارا لفهم الاقتصاديات والمجتمعات بوصفها مجموعات كاملة ، فكرة اشتركت هذه المجموعة فى الاخذ بها .

كذلك نهضوا بازدياد شعبيتها ورواجها . وفى هذا الصدد ابدى الملاحظة التالية عالم اجتماع برازىلى يدرس التوسع الرأسمالى فى اقليم الكاكاو بالبرازيل :

وأتت الأبحاث الأخرى مع المشتغلين بها ، زيادة اسرع منها فى أى توجيه مهنى آخر ، ... وأؤكد أن السبب الرئيسى هو أن التطور الجنونى الذى طرأ على التقاليد التجريبية فى الغرب خلال الخمسينيات والستينيات لم يخلق أية نظرية بديلة حقيقية فى المعرفة ، ولكنه خلق بدلا من ذلك مجموعة ضخمة من دراسات متناثرة ، المترابطة بينها قليل .

ويعتقد عالم اجتماع من جمهورية ألمانيا الاتحادية يقوم - ايضا - بدراسة الملكية 'زراعية فى أمريكا اللاتينية' ، ان النظريات والوسائل التى انتشرت فى العقدين الماضيين « اتمت الاجابة على الاسئلة التى كانت بغير جواب والتى تتطلب انواعا مختلفة من الاسئلة وافكارا جديدة تتعلق بالاستغلال والتناقضات والحركات السياسية ، الخ ، وعنده أن المدخل الماركسى اشد فعالية من ناحية اثاره الاسئلة والاجابة عليها بأسلوب التحديث التقليدى .

واخيرا ، كان من بين المجموعة الماركسية ، علماء قليلون يعتقدون ان مدارس معينة من الماركسية او فروعها منها ، تبشر بأفضل النتائج ، فيرى عالم اجتماع أمريكى يدرس القوة والدولة ، ان فهم الهيمنة والازمة هو خير طريق لفهم الازمات الرأسمالية . ويشعر أمريكى آخر ان كارل بوليانى « ركز اهتمامنا على الشئ فى مجموعة ، عبر الزمان وعلى النطاق الدولى ، باعتباره شرطا مسبقا لتحليل اية علاقة معينة بين الاقتصاد والمجتمع ... وكان أول رائد ناقد للكثير من المؤلفات عن التبعية بما فيها التطور الذى ادخله فيما بعد والرشتاين على افكار النظم والمذاهب العالمية » .

وفي اعتقاد عالم اجتماع برازيلي أن نظرية النقد التي وضعتها مدرسة
فركفورت تبشر بأفضل النتائج لأنها « تحاول التوفيق بين التراث الماركسي
والأساليب الأخرى في البحث .. وبالمثل يعتقد عالم اجتماع إيطالي أن
العمل الذي قام به جورج هابرماس *Jurgen Haberman*
يبشر بغير النتائج بالنسبة إلى فهم الاقتصاد والمجتمع لأنه أثار السؤال عن
إمكانية « تولد » النظام العالمي . وقرر عالم اجتماع من كندا الفرنسية
أنه على خلاف الأساليب النظرية والمنهجية السابقة سوف يظل الأسلوب
الماركسي يولد دراسات عديدة لأن به القدرة على التغير والنمو . ومرة
أخرى يلوح هذا العالم إلى قوة وكنية الأسلوب الماركسي . وعبر عن الأمر
عالم اجتماع من أمريكا اللاتينية بقوله « هذا الأسلوب يفتح إمكانيات
تجديد في مناهج البحث العلمي وفي وضع النظرية وتشكيلها التفسيري » .

الأسلوب الماركسي واسلوب وير / الأسلوب الماركسي الواقعي :

من رأى بعض علمائنا أن المنهج الماركسي المرتبط بمنهج وير قد زادت
أهميته خلال السنوات العشرين الماضية ويبشر بأفضل النتائج بالنسبة
إلى البحث في المستقبل . وفي هذا الصدد لاحظ أحد علماء السياسة
من أمريكا اللاتينية من خلال دراسة العمليات المقارنة التي ينطوي عليها فرض
الديمقراطية ، أنه قد برز « مزيج من الماركسية الجديدة ومذهب وير في
الاقتصاد والمجتمع مرتبط بالتحليل التاريخي » ، وعنده أن « الدراسة
المفصلة للهيكل الاجتماعية والاقتصادية (والدولة) المتغيرة وفق منظور
تاريخي واضح ، هي خير طريق للنظر إلى الظواهر التي لا توجد إلا
كمجموعات من العلاقات المتداخلة وتتكشف بمضي الوقت (لا كشيء اقتصادي
أولا ثم يرتبط بعد ذلك بالاجتماعي) .

وشارك في هذا الرأي بعض العلماء من أمريكا الشمالية . فمثلا
ظن أحدهم ويقوم حاليا بدراسة الصناعات التي تسيطر عليها الدولة «
أن الأسلوب يجب أن يكون « مزيجا من أساليب الماركسية الجديدة
والويرية الجديدة ، يربط تقدير العلاقات الطبقة بالاعتراف باستقلال نسبي
للدولة ومؤسسات ثقافية معينة » . ورأى آخر يدرس الجنس والتصنيف
الثقافي أن مما يبشر بغير النتائج « منهج للتحليل الطبقي تعدله أفكار
سيمل *Simmel* وير النفاذة وبأخذ في الاعتبار تعدد
التقسيمات الطبقة بدلا من الاقتصاد على الطبقة الواحدة » .

وتمسك عدة من العلماء بأسلوب واقعي ماركسي في دراسة الاقتصاد
والمجتمع ، وكان معظمهم علماء اجتماع من أوروبا وآسيا . فقال عالم
اجتماع ياباني ، يدرس الاتجاهات بشأن التخطيط « أظن أن أوضح
الاتجاهات كانت الاتجاهات الماركسية في كل من بناء النظرية عن النظام

العالمى والتساؤلات عن المشكلات التى تواجه المجتمعات الصناعية المتقدمة « .
وعنده ان المنهج المبشر بأفضل النتائج هو المزيج الذى يجمع بين الماركسية
والمذهب الواقى . وفى الاتجاه ذاته رأى عالم اجتماع ايطالى أن خير
اسلوب هو ذلك الذى يجمع بين نظرية وظيفة الهيكل والنظرية الماركسية
حتى يتسنى تحليل النظم الاجتماعية المعقدة . ويفضل عالم اجتماعى
المانى يقوم بتحليل اقتصاد بلده ، مزيجا من الماركسية الجديدة كما صاغتها
مدرسة فركفورت ، والتحليل الهيكلى للتغيير الاقتصادى وتغيير المجتمع
باستخدام مؤشرات ديموجرافية اجتماعية ومؤشرات اجتماعية لتوفير
البيانات التجريبية اللازمة . وعلى سبيل التلخيص ترى هذه المجموعة أن
الاسلوب الهيكلى والماركسى يوفر القدرة على تحليل الدينامية والقوى الفعالة
فى الاقتصاد والمجتمع . ومع كل ، ادعى عالم اجتماع امريكى يدرس
العلاقات الطبقة والشركات الكبيرة ان نظرية التبعية وشبه الماركسية ،
ونظرية النظام العالمى ، كلها بطريقة او اخرى ، صور متغيرة من نظرية
الوظيفة او المذهب الواقى . وتظل النظرية الطبقة الحقيقية ، نادرة
بشكل غير عادى فى تحليل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى الولايات
المتحدة . لذا فى حاجة الى تحليل مقارن وسليم من الناحية التجريبية ،
للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من وجهة نظر نظرية طبقية فى العلاقات
السياسية والتطور التاريخى .

النظام العالمى ومناهج التبعية :

بعثت مؤلفات امين وبالوا والرشتاين فى النظام الرأسمالى العالمى ،
النشاط المتصل ببحث هذا الموضوع وخاصة فى صفوف علماء الاجتماع
فى امريكا الشمالية واوربا . مثال هذا أن عالما فى الاقتصاد والاجتماع
من جمهورية المانيا الاتحادية يقوم بدراسة الازمة الاقتصادية والاجتماعية
العالمية المعاصرة ، ومن وجهة نظر تاريخية ، افاد بان تحليل التراكم
الرأسمالى يشير بأفضل النتائج . وأوضح احد علماء الاقتصاد السياسى
وهو من شمال افريقيا ، اننا « نتحرك نحو نظام عالمى فيه تصبح التناقضات
بين الشمال والجنوب اساسية بصورة متزايدة ولا يمكن فهمها الا على اساس
المادية التاريخية تطبق على نطاق عالمى . واوحى عالم اجتماع امريكى بانه
عن طريق التحليل متعددة المستويات يمكن ان تصبح فكرة النظام العالمى
نظرية تركيبية .

وستة من المجيبين أغلبهم من بلاد العالم الثالث وكندا ، هم من
انصار « نظرية التبعية » . ولاحظ عالم اجتماع امريكى ان هذا اسرع اتجاه
أخذ فى الظهور ، ويرى فيه آخرون تفسيراً ومنهجاً علمياً للتحليل . بل
لا يزال هناك من يرون فيه جزءاً لا يتجزأ من منظور النظام العالمى . مثال هذا
قول عالم اجتماع امريكى يدرس الاستثمار الاجنبى :

اعتقد ان الافكار من النظام المالى والتنمية تكل بعضها بعضا بلما ان
لها ميزة توسيع نطاق البحث بحيث يتراوح من الدولة القومية التى
تعتبرها وحدة شبه منزلة الى الدولة القومية فى اطار النظام السياسى
المالى (تتأثر به) .

فى داخل الدول القومية وحتى المدن التى تواجه ازمات اقتصادية
وسياسية ضخمة ونحن على أبواب الثمانينيات ، فان من المحتمل ان يحدث
تحول فى التأكيد الذى تضعه الأبحاث ، من النظام المالى الى الشعوب
الراسمالية التى تسير فى طريق الضعف . او كما تساءل احد الذين
اجابوا على اسئلتنا . « من ذا الذى يعتمد على غيره الآن »

التحديث والاساليب السيكولوجية الاجتماعية وغيرها :

يبس الذين اجابوا على اسئلتنا بقايا قليلة من التحديث والاساليب
السيكولوجية الاجتماعية . فاحس عالم اجتماع امريكى ان « التحليل
الرمزى للتفاعل مع إشارة خاصة الى اللغة الايدولوجية والادراك الحسى
وله تاريخ طويل من البحث فى ميادين كثيرة تشمل علم الاحياء وعلم النفس
فضلا عن دراسات تجريبية عن « العقل والتفكير » فى اطار مقارن وثقافى
سوف يكون منهجا هاما فى الثمانينيات . وذكر آخر يدرس « المראה فى
البلاد التى تنخفض فيها الدخول » : « اعتقد ان اندماج النظرية الحالية من
الشخصية نظرية تكوين الشخصية - فى النماذج السوسولوجية وخاصة
تحليل النظم فى علم الاجتماع ، أمر لازم لتحقيق أكثر تقدم فاعلية اذ بدونه
يكون للنظرية الاجتماعية عنصر كبير من « حرية الإرادة » التى لا تقبل
التحليل . والواقع انه بين الذين اجابوا بعض افراد من امريكا الشمالية
منصرفين الى تحليل النظم والنماذج الاقتصادية للسلوك الفردى والاسلوب
الاستنباطى فى اعداد النماذج الشكلية ونظرية الاختيار العام ونظرية
الاعمال والتحليل الاستقرائى للسلاسل الزمنية . وقال واحد وهو يشير
الى اسلوب النظم العامة : « يبدو هذا الاسلوب اقرب الى الاسلوب الرياضى
فى اعداد النماذج » كما انه يسمح بوجود شبكات تنظيمية مركبة وعلاقات
غير خطية بين الاختلافات والمتغيرات . وتحدث البعض ممن يستعملون
نظرية النظم فى ابحاثهم ، عن « اسواق العمل المزدوجة » . ان « نظرية
سوق العمل المزدوجة تجدد فكرتنا عن الطبقات الاجتماعية (بينما) قلنا
تطور نظرية النظم الى منطق لعمل النماذج بالمجتمعات المتقدمة » .

وبينما كانت هناك افكار اخرى عن اكثر الاساليب تحقيقا للنتائج
بالنسبة الى الدراسة النظرية والمنهجية للاقتصاد والمجتمع ، فان الاربعة
التي وصفناها يحتمل ان تكون ابرزها خلال السنوات العشر القادمة .

العلاقات العنصرية والأقليات

مناقشة سياسية :

انزلق علماء الاجتماع ممن يعنون بالسلالات والأقليات العنصرية أكثر مما انزلق اليه اخوانهم الى مناقشة سياسية على المستوى الدولي في ميدان تخصصهم ، وتناولت رموس الموضوعات التي عرض لها المؤتمر الدولي التفرقة العنصرية والقهر العنصري وذيوع الافكار العنصرية والتزاوج ودعى اليها علماء الاجتماع ليحددوا مجالهم وليفصحوا عن العوامل الاساسية لاسباب تلك الظاهرة . وضم لقاء اليونسكو عام ١٩٦٧ للدراسة الطبيعية العنصرية والتعصب العنصري عددا من علماء الاجتماع اصبح احدهم اخيرا رئيسا للجنة البحوث في الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع ، وقد دعت هذه اللجنة - فيما بعد - للقيام بدراسات اخرى ، منها على سبيل المثال والدراسة اعدت لليونسكو عن الابارتهايد والبحث الاجتماعى فى جنوبى افريقية ، وكان ذلك سببا فى سيطرة الاهتمامات السياسية العملية على

بقلم: جوت ركب

مدير المجلس البريطانى للعلوم الاجتماعية ببرمتجهام ،
مؤلف « الصراع والجماعة العنصرية بالاشتراك مع دويرت
مور (١٩٦٤) و « العلاقات العنصرية فى علم الاجتماع
(١٩٧٢) و « المنصر والاستعمار والنية » (١٩٧٢)
و « مهاجرو المستعمرات فى مدينة بريطانية مع مالى
نوملنسون (١٩٧٩) .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى الخجار

المفكر والكاتب المصرى المعروف

ابحاث اللجنة ، وكانت المشكلة النظرية التى واجهتها هى التنويه بعملها
بصورة تؤدى الى الكشف عن طبيعة هذه المشكلات وفهمها .

وكان اتجاه السياسة العملية يعنى - قطعا - ببعض المسائل التى يرى
انها تدخل عادة فى دراسة علم الاجتماع للعلاقات العنصرية كما عرفناه ،
ولم يكن الاهتمام بجمعيات علم الاجتماع الصغرى (مثلا : كيف يؤدى
التنوع العنصرى وتفتيته بالضرورة الى الصدام بين الاشخاص) ولم يكن
من شأنه ان يعرض للصور الشكلية للتداخل بين الجماعات . كالتمثيل
والاستيعاب والتواصل وما الى ذلك دون ان يردا الى بنائها التاريخى
والسياسى والاقتصادى ، وانما كان الاهتمام بالتجانس القومى المقارن ،
بالنظر الى النظم الاجتماعية والاقتصادية المقارنة ، والرها على الاشكال
الكبرى للتفاعل بين الجماعات ، وقام هذا الاهتمام على دراسة تجريبية
مفصلة للتسامح العنصرى الذى شغل عددا من ابرز علماء الاجتماع
الامريكيين . منذ صدر قرار مجلس التعليم عام ١٩٥٤ بصورته الوافية .

والى ما قبل عام ١٩٦٧ كان عدد علماء الاجتماع الذين شغلوا بالعلاقات العنصرية والاقليات على مستوى التجانس القومى القارن ، قليلا . ولم تبد الدول الاوربية - بالطبع - اهتماما بالتمايز العنصرى ، ولم يدبر بخلوها ان له مفزاه الخطير فى التفرقة الاجتماعية والعلاقات العنصرية ، ولم يبرز ليكون مثار النظر والاستقصاء ولو على المستوى القومى فضلا عن الدولى الا بصعوبة بالغة ، وحتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ولم تكن سياستهما ، أو ممارستهما العنصرية منفرة سواء فى الداخل ام فى الخارج . ظل اتجاه دراسة العلاقات العنصرية فيهما مقصورا على المشكلات الاجتماعية العامة فى الداخل . باستثناء « فان در بيرج » و « شبير ميرهورن » فى الولايات المتحدة ، و « بانتون » و « ماسون » فى المملكة المتحدة ، حيث ادلوا « مشكلات التجانس القومى القارن » كل اهتمامهم ووضعوا الاسس القننة للعلاقات العنصرية فى علم الاجتماع ومصير) عن النظرية الماركسية ولكنها تتألف مع النظريات السائدة لمجتمع الاغلبية ، التى تطورت ونمت لتصبح اساسا لتفسير الظاهرة البارزة للتباين الاجتماعى فى بعض المجتمعات الاستعمارية .

وكان الفكر الماركسى يقوم اصلا ، وحتى فى الغرب ، على ان التركيز على الاقليات والجماعات العنصرية ما هو الا لتحويل الانظار عن الواقع الاصيل للاستغلال الطبقي ، وان جد اهتمام متزايد خلال الستينات بالامراض المختلفة للعلاقات الطبقيّة ، ولربما ، بأساليب الانتاج ايضا ، سواء فى المركز ام فى الهامش فى نظام الاقتصاد العالمى ، بينما نزع الماركسيون انفسهم فى الوقت نفسه منزع الديمقراطية فى الحوار ، فقدّموا تفسيراً للوضع فى تلك البلاد على أساس من الدراسة المقارنة لنظام العبودية فى المزارع الاستغلالية .

ويقول « فان در بيرج » ان اهتمامه كان بالعنصر كجماعة انسانية ترى نفسها أو تراها الجماعات الأخرى مختلفة عن غيرها من الجماعات فى سماتها الطبيعية الفطرية الثانية . وهذه السمات الطبيعية معنوية وعقلية فى جوهرها ، وفى كل مالها من سجايا او قدرات اخرى ، غير طبيعية ، ويتركز الاهتمام فى هذا على الوصف الاجتماعى (وأن لم يكن صحيحا من الناحية العلمية) بما يستشهد به من السمات الطبيعية ، كما يستبعد ان يقوم الاختلاف والتمايز بين الجماعات على سمات غير طبيعية (ثقافية او تاريخية مثلا) وان كان هناك فى الواقع اختلاف حاد وتمايز بين الجماعات .

وعلى اية حال ، فان « فان دربيرج » يعترف بأن الاختلافات الطبيعية يمكن ان توجد وان لم تكن قوية حادة .

« فالى جانب اختلافها الطبيعى ... فانها تختلف ثقافيا ايضا (على الاقل عندما تلتقى لأول مرة) وتفقدوا خاضعة لتمايز مقنن حيث تتواصل فكرة التباين الفطرى فى العنصر .

ويدو التباين الثقافى والتميز فى النظام قائما فى حالات الغزو العسكرية وغلبة جماعة على أخرى ، والامتداد الاقليمى ، والهجرة الجبرية للعمال (كتجارة الرقيق مثلا) ، او عندما ينزح الناس كلاجئين .

وإن لم يلجأ « فان در بيرج » الى تقديراته للمواقف التى يبدو فيها التباين العنصرى قويا حادا يتلون قاعدة لتصنيف العلاقات العنصرية ، فانه قد وضع صيغة تجريبية للتمييز بين المواقف التى يصفها بانها ابوية وتلك التى يصفها بانها تنافسية بينما هو فى الوقت نفسه ، قد دخل فى حوار حول «الاجلبية والاقلية فالتفرقة بين المواقف الابوية والتنافسية ميدان فسيح ، ويبدو كما لو كان مطابقا لما بين المجتمعات الرأسمالية وما قبل الرأسمالية ، وان اساء الى التفرقة بين المجتمعات الزراعية التى تمد الزراعة فيها مشروعات رأسمالية للتسويق ، وتلك التى تنسم بطابع اقطاعى بوصفها معا على انهما ابويان .

كما انه فى حديثه عن الاجلبية والاقلية يقرر ان العلاقات العنصرية ليست غير صورة خاصة منها تبدو فى وضعها الاجتماعى الناجم عن ثنائية التسريع قائمة تماما على التفرقة الاجتماعية الناجمة عن التمييز العنصرى مما يؤدي الى بقاء تميز الاجلبية واستمراره اكثر منه فى اية حالة أخرى وعلينا ان نقرر ان البداية التى انتهجها « فان در بيرج » تستند تماما الى حكم الاجلبية وانها مليئة بروى بديعة لم تكتمل ، اكثرها الثارة انها لا تجد لها مكانا فى الاقتصاد ولا فى اسلوب ولا فى العلاقات الاجتماعية لعلاقات الانتاج العنصرى ، وهو ما يندرج الى حد ما على البحث الذى قام به « ريتشارد شيرمير هورن » وان كان بحثه اكثر تنظيما .

وقد رأى « شيرمير هورن » بادية ذى بدء ان العلاقات السلبية مشكلة متشابكة فى كل دراسة للنظم الاجتماعية ، وهى مشكلة الوحدة والتكامل فحيثما تتناول مجتمعا من المجتمعات وفقا لنظرية التوافق او لنظرية التضاد ، الا وكان السؤال : الى اى مدى من الاهمية كان تكامل المجتمعات ووحدةها (والى مدى كانت درجة التكامل فى مجتمع اكبر احدا المتغيرات الاساسية فى العلاقات السلبية ؟ فالعلاقات السلبية الداخلية تختلف باختلاف قوى التباين بين الجماعات تبعا لثقافتها ، وتشابهها واختلافها وللدرجة التوافق بين جماعتين او اكثر فى موقف مشترك . (كان ترغب جماعة فى الانضهار بينما ترفعها جماعة أخرى وتقاوم كل اتجاه اليه ، او أن ترغب جماعة فى الانفصال ، بينما تملأ أخرى عليها

الوحدة أو الانصهار وما الى ذلك) وينجم عن هذه الاحتمالات بعض المواقف التى تؤدى الى ظهور العنصرية والصدام الداخلى بين السلالات

الا ان « شير مير هورن » لا يقدم لنا نظريته تلك لتكون اساسا لتصنيف العلاقات السلالية الداخلية ، كما انه يرى هناك نوعا من التعاقب الاجتماعى فى التاريخ يؤدى الى علاقات بين الجماعة تتسم بتلك الصفات التى تسفر عن ظهور جماعات المنبوذين ، أو معازل الوطنيين ، أو الضم ، أو الهجرة أو الاستعمار ففى الهجرة ، يرى انها تشمل استيراد الرقيق ، والسخرة ، وعمال الترحيلة وحراكك المشردين ، والهجرة . وقد اعد هذا التصنيف النمطى فى بداية بحثه فى ارتباطه بتواتر الاختيارية .

الظروف التاريخية ، ليرى ما اذا كان ظهور مثل تلك الحالات يقوم على نزعة عنصرية ام على ما ترضاه الاغلبية ، وان كانتا منفصلتين ، وليستا على الاطلاق حصيلة للنسيج العام ، وان بدت هذه الحصيلة بكل انواعها وكان لها وجودها داخل المجتمعات القومية بصورة اقل أو اكثر فى العالم المتعدد الثقافات ، والعالم الذى يخضع لاقتصاد حر أو اقتصاد موجه ، وفى تلك الحالات التاريخية المتماثلة .

وبعد مؤلف « شير مير هورن » بلا شك ، تصنيفا للقوى العديدة وقد اسفر عن عمل تجربى حديث فيما قلناه من انساق يمكن ان تنطبق على مثال تجربى معين . والامل ان يكون من بين علماء الاجتماع من يواصل بحثه وان يأخذ بالجانب التجربى فيما يخوضه من نظريات ، ولا اقل من ان تقول ان هناك كثيرا من المتغيرات تحتويها هذه الطريقة التى تبدو فيها الاغلبية والعنصرية ما لثان فى خفايا الحقائق المهمة ، بينما يتكرر وقوعها تحت ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية فى حاجة الى تفسير ، وفى هذا يحس الانسان بما يحسه مع . فان دربرج ، ان الاساس الشكلى لشرح الرموز يمكن ان يحظى بنظرة افضل فيما لو اقترن بشئ ما كالفكرة الماركسية التى بداها ماركس بادراكه لابعاد النظم الاقتصادية .

وكان ابرز من شارك من البريطانيين فى هذا الحوار لدراسة التجانس القومى للعلاقات العنصرية خلال الخمسينيات والستينيات ، « بانتون » و « ماسون » . اما « بانتون » فالعنصر فى رايه « دلالة » محتملة على نسق من العلاقات فى جماعة أو أخرى ، وقد تأخذ هذه العلاقات وضعا من سبعة اوضاع فى زمن معين : فهى اما صلة وحشية ، او مقننة ، او تثقيفية ، او سيطرة ، أو أبوه ، أو اتحاد ، أو ارادة الاغلبية ، اما السياق الذى تمضى فيه هذه الدلالات واحدة بعد الاخرى فهى الى حد ما من آراء « فان دربرج » وقد تنتهى الصلة اما الى أبوه واما الى.

سيطرة وفي حالة السيطرة قد يبرز أخيرا نحو إرادة الأغلبية ،
بينما تسفر الأبوة عن وحدة أو تواصل . وهناك حالة غير تلك الحالات
حيث لا توجد قوة طارئة للتوازن بين الفريقين ، فإذا حدث التثقيف فإن
التواصل يتم أخيرا . -

وتبدو هذه التفسيرات التي ساقها « بانتون » ضعيفة متهاوية من
الناحية النظرية إذا ما قورنت بتفسيرات « شير مير هورن » ولكنها
على شاكلة « فان در بيرج » تصنف بعض الحالات للاستعمارية بوصفها
أبوية . في الوقت الذي تؤكد فيه احتمال انجاز إرادة الأغلبية أيضا .
ويبدو أن بانتون - لسوء الطالع - قد نسى تفسيره عندما عرض
لبعض الحالات السياسية المحددة ، واتخذ من النسق النظري وسيلة
تساير ذلك . ويشارك إلى حد بعيد مع « فليب ماسون » فيما ذهب
إليه من أن صور السيطرة تمثل محاولة تاريخية وتجريبية معقدة في
تصنيفه لانماط السيطرة : سياسية لفريق أو آخر .

وبينما قامت هذه النظريات العامة لتفسير أي مجتمع على الإطلاق .
كانت نظرية مجتمع الأغلبية قد برزت بنوع خاص بتفسيرها للمجتمع
الاستعماري . وقد وضع « ح.س . فيرنفال » هذه النظرية لتفسير
التباين بين العالم الإنسانية لبناء المجتمعات الاستعمارية الاستوائية
كاندونيسيا والمجتمعات الرأسمالية في أوروبا . أما « م.ح.سمت » فقد
رؤى أنه يقوم اطاراً مناسباً للدراسة مجتمعات الكاريبي ، أكثر مما تسلم
به النظرية التقليدية لعلم الاجتماع .

وقد تسلم « غيرنفال » بما يمكن أن ندعوه بيت القصيد في دراسة
« دوركيم » لمجتمعات السوق الحديثة ، أعني أنه بالرغم من أن علاقات
السوق الفردية هي أس العلاقات ، فإن الأسواق ذاتها قد قامت في اطار
الإرادة العامة ، وأن الإرغام والتدليس المشترك يمدان جريمة حتمية على
الأقل . ومهما يكن ما رآه في وضع اندونيسيا ، فإن السوق قد نشأت
بعيدا عن هذه الإرادة العامة ، وانطوى الناس في جماعات متحدة في بنائها
وثقافتها بعيدا عن السوق ، فمن ناحية كان هناك عالم ، كانت الحياة فيه
- كما يقول هوبز - في غاية الفقر والتعاسة والوحشية والاملاق ، ومن
ناحية أخرى كالعالم آخر لجماعة عنصرية عاشت متوافقة متماسكة بعيدا
عن أي حياة اقتصادية في حياتهم الخاصة ، وكانت العقبة التي واجهت
« فيرنفال » أن يرى كيف يتسنى للإرادة العامة أن تفرض وجودها على
السوق متجاوزة الإرادات العامة المنفصلة في قوتها المتأصلة في الحياة
القبلية والعائلية .

وقد وجه « م. ج. سميت » اهتمامه إلى المجتمعات الاستعمارية
المتباينة التي لا تعتمد كثيرا على الحرفة أو انتاج المزارعين ، ولكن على

« مزارع العبيد » وعلى عمال التراحيل ، وكانت الفروق الثقافية يبين الجماعات أكثر عمقا لديه مما هي لدى « فيرنفال » فلكل من الجماعات السلالية المنفصلة مؤسساتها الثقافية المتكاملة بما فيها نظمها الاقتصادية المنفصلة . وفي هذا لم يلق « سميت » بالا الى وضع السوق دون ان تكون ورايه ارادة عامة ، والنظام الوحيد الذي يربط افراد جماعات بالجماعات الاخرى هو النظام السياسي الذي يقوم على اخضاع كل الجماعات الاخرى بقوة الاستعمار والجماعة التي تخلفه ، فاذا كانت مشكلة « فيرنفال » هي في وضع السوق دون ارادة سياسية ، فان مشكلة « سميت » كانت هي النظام الحكومي دون اتفاق معياري

وكانت تلك هي كل النظريات التي واجهها الكاتب في ذلك الحوار الذي دار حول علم الاجتماع حين شارك مع خبراء اليونسكو بحث العنصرية وكان من المشكلة التي واجهتهم هي ترتيب هذه الآراء في السوقت الذي يركزون الاهتمام فيه على المواقف السياسية الحادة .

وكان اول ما عرضوا له من موضوعات هو الصلة بين لفظي « السلالة » و « العنصر » وبتمبير ادق بين المواقف العنصرية والمواقف السلالية ، وكان من الواضح ان هؤلاء الذين عانوا من التدليس العلمي لتعاليم التنسازية لا يحبون استخدام لفظ « عنصر » كلفظ له اهميته في تفسير الخلافات السياسية بين الناس ، وكان من المتع ان يبقى مجال واحد للدراسة فحسب . . مجال دراسة الجماعات السلالية ، مما يؤدي على اية حال الى الخطا اذ ان الجماعات السلالية ، هي جماعات تقوم التباين غالبا فيما بينها على ما بينها من تباين في الثقافة ، وهي ظاهرة سياسية حميدة العاقبة ، ولكن كيف يتسنى لنا مع هذا الوضع ، ان نميز تلك المواقف البغيضة للخلاف لا من حيث التباين بين الجماعات ، ولكن من حيث تباين القوى واختلال السلطة حيث تستغل جماعة جماعة اخرى او تستعبد بها وكانت تلك الظاهرة البغيضة التي بدت في لقاء اليونسكو ، وظهر انها تظهر باهتمام اكبر مما يظهر في تحديد السمات الطبيعية التي تميز بها الجماعات نفسه من بعضها البعض . ولهذا فقد تقلصت برأيي هو ان ندع تعبير « وضع العلاقات العنصرية » لوقف تنوثر له العناصر الثلاثة التالية ، وهي بالتحديد :

(ا) التنافس الحاد ، والاستقلال ، او القهر الذي يمتدئ مايجرى في مواقف السوق العادية .

(ب) وجود قواصل حادة بين الجماعات تحول بين الافراد والانتقال من جماعة الى اخرى حيث يقع التنافس ، والاستقلال والقهر من جملة اخرى .

(>) ان تتقبل الجماعة الغالبة نظلما صادقا ملزما تسلم فيه بان السمات التى تفصل بين جماعة واخرى ثابتة لا تتغير فى قليل او كثير .

الا ان هذا التعريف فاسد من نواح عديدة . فقد نجبت تحسيدا بعبير « وضع العلاقات المنصرية » بالنسبة لتلك الاوضاع التى تقسم فيها القاعدة الدولية للتصنيف على السمات الطبيعية ، كما كان لتعريف « فان در بيرج » وان لم يربط بين التعميم والاضاع التى تقوم عليهما النظريات البيولوجية والجينية التى تستند لتبرير التمايز . وعلة ذلك ان نفس هذه الاوضاع على ما هو عليه من صعوبة بالغة لا ييسر تحديده فى هذا الصدد . فليس للسمات الطبيعية وحدها ما يؤدى الى التهمز والاستغلال ، حتى ان تم التسليم بها ، هذا الى جانب ان بعض الهيئات كاليونسكو قد جردت نظرية المنصر من كل طابع بيولوجى ، وان كل النظريات التى قامت على تبرير التمايز بين الجماعات قد نبذت المامل البيولوجى . فى الاقاليم الستة لايرلندا الشمالية ، لم يكن الاختلاف بين البروتستانت والكاثوليك ، مثلا ، طبقية ولم يكن التعصب ضد الكاثوليك يولوجيا بدوره ، وكان من الواضح ان هذا الوضع السياسى المعين له نظيره فى المواقف الاستعمارية التى يعانى فيها الوطنيون من ضغط المستوطنين النازحين من العاصمة . ولهذا كان تعريف « وضع العلاقات المنصرية » يستهدى الجمع بين هذه الاوضاع التى تقوم على واقع العناصر السياسية المشتركة ، ولاح ان تقرير « فان در بيرج » للاصول التاريخية لمشكلة العلاقات المنصرية ، وما كرهه « شيرمير هور » من التواتر التاريخى ما هو الا محاولة لاقتناص ذات الحقيقة التجريبية والتاريخية وفى محلولائى الاولى لبحث هذه المشكلة ، وضعت قائمة بالحالات الثلاث للتعريف التى كملت بصياقته واقية الى > د كبير .

وهذه هى القائمة :

- ١ - اوضاع الفتح .
- ٢ - اوضاع الحدود .
- ٣ - مزارع العبيد .
- ٤ - نظم العمل القسرى الاخرى .
- ٥ - اوضاع العمال النازحين فى المستعمرات الى العاصمة .
- ٦ - اوضاع اللاجئين .
- ٧ - اوضاع بعض المنبوذين الذين ينجزون اعمالا ضرورية ولكنها مهينة ويعاقبون على القيام بها . ولست على يقين من اننى سامضى فى الدفاع عن هذه القائمة .

مجتمع الاغلبية :

وقبل ان اقوم بهذا التعقيب على تفسير « اوضاع العلاقات العنصرية » بوقت طويل ، كنت قد شاركت في حوار حول مجتمع الاغلبية وقد بدا لي حينذاك ان حوارا في علم الاجتماع تحكمه نظرية « تالكوٲ بارسونز » من التوافق الوظيفي ، وان الاهمية الكبرى لهذا الحوار حول مجتمع الاغلبية ، هي انها افترضت مجتمعا يفقد كل رباط للقيم وكل ارادة عامة .

وقد من لي ان اعيد تفسير « فيرنفال » وكذلك « مالنوسكى » و « ميردال » مستعينا بهم ، لا في وضع نظرية عن الاغلبية في صورة سياسية حميدة ، ولكن في وضع نظرية للصراع . فالعنصر الغالب في المجتمعات التي تناولوها ، فيما ارآه ، وفيما ذهب اليه ماركس في نظريته من الطبقات التي تعمل لذاتها ، هو ان المجتمعات السياسية في صراع دائم مع بعضها البعض .

وعندما شارك « ح.م. سمث » في الحوار حول مجتمع الاغلبية ، بدا واضحا انه قد اغفل هذه الطبقة ، وابعاد الصراع في القطاعات التي تناولها ، ولهذا فقد أثرت ان يكون الجدل ماركسيا ، فاننا اذ نقول : انه سلما جدلا بان لرباط الاجتماعي بين القطاعات السلالية المتعددة ينشأ عن الثقافة وعلاقات القرابة ، فان الواقع الجديد لهذه القطاعات في الازواض الاستعمارية يقوم في حقيقته على علاقة كل جماعة سلالية بوسائل الانتاج ، وليس من اليسير ان تبين طبيعة هذه القطاعات - كما ناقشنا - ما لم نعترف بانها تنتم بالكثير من السجاياء التي نسبها ماركس الى الطبقات .

اما نظرية سمث عن الاغلبية فكانت اظها مددا في هذه الازواض التي نما فيها الاقتصاد الراسمالي بصورة بارزة ، ولهذا فان سمث واضرا به : « ليو كوبر » و « فان ديربرج » قد بحثوا تطبيقها على « جنوبي افريقية » وهو مافرضته بشدة ، مدلا على ان العمال الافريقيين في جنوبي افريقية هم جماعة سياسية انتظمت في طبقة من العمال النازحين وان ما في جنوبي افريقية لا يمدو الصراع الطبقي .

وعند شرح موقف شعب البانتو في جنوبي افريقية في صورة طبقية ، وجدت نفسي في مواجهة حادة - حينذاك - مع الماركسيين في افريقيا الجنوبية ، بسبب تفسيرى للور طبقة العمال البيض الافريقيين في علاقتهم بعمال البانتو ، حيث قلت ان هؤلاء العمال النازحين الذين يعملون تسعة شهور متصلة في السنة بعيدا عن اسرهم ، ويعيشون في معازل لا يجدون رعاية من النقابات ، تختلف علاقاتهم بوسائل الانتاج عما عليه العمال

البيض ، ولذلك فهم طبقة لها وجودها المتميز ، بينما ذهب الماركسيون الخالصون حينذاك الى القول بان الخلاف بين البيض والسود خلاف لا غير .

وقدمت « ادنا بوانكتش » وقد عملت مع « فان دربيرج » فى جامعة ناتال ، نظرة جديدة لها بعض الاهمية فى هذا الحوار ، هى ان الوضع فى جنوبى افريقية قد نجم ، كما يجب ان ندرك ، من تفسخ سوق العمل ، فكانت اضافة لها اهميتها للتصنيف الذى وضعه « فان دربيرج » للوضع فى جنوبى افريقية بوصفه وضعاً يقوم على التنافس ، بينما نراه فى الوقت نفسه يزود الخلاف بينى وبين الماركسيين يزداد من التصور بعيداً عن الجمود . اما ما يلوح متفقاً معى فيما ذهبت اليه « بوانكتش » فهو ان التحليل فى علم الاجتماع فى حاجة الى اساس من التحليل التركيبى المفصل لسوق العمالة ، وهى فكرة اقرب الى التحليل من ذلك التصور البسيط للطبقة او لاجلبية القطاعات السلبية .

وينفق هذا التصور لتفسخ سوق العمالة مع ما كانت عليه سوق العمل فى أمريكا فيما بين الحربين ، حيث رأى النازحون من الزنوج الى الشمال يزاحمون البيض من الامريكيين والمهاجرين الاوربيين الذين لسوا حاجتهم للعمل . فى اسوا ظوفه واقل أجوره حيال الالاح العنصرى باستبعادهم . وفى الوقت نفسه كانت « بوانكتش » التى استقرت بالولايات المتحدة قد ربطت ما بين تحليلها لتفسخ سوق العمل بدور اقلية من الرجال متوسطى العمر كالكوريين للخروج بتحليل مرن قريب من الماركسية لمشكلات العمل فى الولايات المتحدة .

ونى فترة متأخرة وضع « وليم ويلسون » فكرة « تفسخ مسوق العمل » فى اطار من التاريخ ابعد مدى . مرت فيه العلاقات العنصرية الامريكية - وفقاً لنظريته - فى ثلاثة ادوار : اولها : دور مزارع العبيد ، كانت العنصرية فيها وسيلة لتبرير تفوق البيض وسيادتهم ، وثانيها : عندما حل : للتنافس بين البيض والسود على اعمال واحدة ، مما يشير الى الوضع المتفسخ لسوق العمل فى رأى « بوانكتش » . وفى السنوات الاخيرة ظهر اتجاه مزدوج ، فمن ناحية تزايدت اهمية اقتصاديات الطبقة الوسطى ، حين اعوزته الضرورة الى استخدام العمال السود فى الوظائف المكتبية والوظائف المهنية مما ادى الى ظهور طبقة وسطى بين السود ، ومن ناحية اخرى عزوف العمال السود عن الاعمال البدنية ، فماتوا من البطالة او من اعمال كرهية غير ثابتة . وكان الوضع العام ان حدة العنصرية تضاعلت كثيراً مما كانت عليه فى الثلاثينيات واخذت الطبقة الوسطى الجديدة التى برزت بين السود تتحرر من ارضاعها ، ولم يعد

البقي بالتالي في حاجة الى منافسة السود في الاعمال البدنية بعد ان افتحموا ميدان العمل الاقل جاذبية في هذا النظام الرودج للعمل..

وفي فترة السبعينيات كان هذا التغير السياسي العميق عما كان عليه في اعقاب الحرب . فالادارة الاجتماعية والسياسية شبه الانتقاعية في الجنوب والتي عرفت اجماعا باسم « جيم كرو » كانت قد تضاءلت ، كما ان مجلس التعليم كان قد بدا موجة من القرارات ضد التفرة العنصرية في دور التعليم ، كما حدث نوع من الشغب في مدن الشمال يمكن ان نسميه « الثورة السوداء » وبدا المجرى الاساسي للحزب السياسية في امريكا في اتجاهه نحو نيل التفرة العنصرية ، واخذ الاتجاه القويم لعلم الاجتماع في امريكا يسفر عن نفسه في تحديد وقياس مدى الانجاز للقرارات الحكومية المعلنة .

وقد بدأت تلك المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة تبرز الى حد ما في اواخر الدول الاوربية تقديما ، فقد اجلت جميعا في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ تستعين بالعمل المهاجرين . وهذا هو مادعا « بيتش » من المملكة المتحدة « احلال العمالة » وكان السؤال الذي اثير عما يمكن ان يكون عليه وضع هؤلاء المهاجرين ، ايكونون بوليتاريا منفصلة بذاتها لا تتمتع باية حقوق ، ام هي طبقة دنيا تختلف تماما عن لكن المنظم العمالة وعليها ان تدافع عن مصالحها لا قبل الرأسمالية وجديما . ولكن قبل العمالة المنظمة ، وقد سجلت في بحثي ان تقبل هؤلاء المهاجرين كان يسبب بثنائية سوق العمل في الصناعة فانفصال كل واحدة منهما عن الاخرى وان أدى الى نوع من الصراع الطبقي حيوله السكن .

ولم تكن مشكلة هذه العمالة المهاجرة مما يؤدي ايدا الى وضع من لوضع العلاقات العنصرية في بلدان القوة والبلدان في جمهورية المانيا الاتحادية . كان الخلاف بين المواطنين وغير المواطنين منذ اصبحت مما يفرقه بالعمل والحر . لا يفرق بين انتصارات حقوقه المدنية والسياسية ، وفي المملكة المتحدة التي كلما لم تكن هناك هؤلاء العمال النازحين من المصانع ، يعيشون بحقوق المواطنين ، وكان غير منهم من انما الاقتصادية والاجتماعية بعد تيرة الايديولوجي من ناحية العنصر . وما زلنا نترقب استمرار هذا التباين من علمه . فهناك تحول عام ملحوظ في النظام للتعاون التام بين العمال النازحين ليكون طبقة عاملة فاذا كان ثمة شبه بين الطابع الثقافي لانباء الحسوب الاوربي من التباين ومن مستقرهم . ولم يزل هذا التعاون يعمق ويتجعم . وان كانت الرأسمالية الاوربية تستريح اليها التباين القائم بين الطبقة العاملة ، كما

تجدد على العكس ان جذب عمال المستعمرات الى الكفاح الوطنى مما يبقى على الفرقة والتناوب بينهم وبين البروليتاريا الوطنية .

تفسير الماركسية :

فاذا عدنا الى الوضع فى جنوبى افريقية والى الوضع فى الولايات المتحدة واوروبا . فان الضرورة تحتم اثاره موضوع العلاقات المتبادلة بين العنصر والطبقة (وبمعبر ادى بين العنصر والصراع الطبقي ، وقبل ان نتناول ذلك ارى من الافيد ان اعرض للصلة بين التنظير الماركسى والفكر السائد لعلما بالغرب غير الماركسيين - ما سبق لنا مناقشته .

ومن المثير ، الا نجد غير القليل من زملاء فى البلدان الاشتراكية ما يساعدنا على توضيح الدراسة المقارنة لعلاقات العنصر والسلالة ، لا لقله ما كتب علماء الاجتماع الاشتراكيون ، ولكن لان النظرية مثالا فى ذلك مثل غيرها من الدراسات العملية طبقيا . وما دامت الطبقة قد زالت ، فان استمرار السلالة يحتاج الى تفسير اخر . وقد عمل علماء السوفييت بالذات على متابعة هذا الموضوع فى صورة بدت لاقرانهم فى الغرب ، وحتى لاولئك الماركسيين منهم وكأنها من المخلفات الاثرية ، ومن الطبيعى ان يتصدى تقاد العالم الاشتراكى من الغربيين لمناقشة ما يقال من ان الخلافات السلالية باقية لان الخلافات الطبقة باقية ، وان لم يكن حجة دليل وان لدينا حتى الان على اختفاء او استمرار الخلافات السلالية فى العالم الاشتراكى ، وان كان هناك دليل من كونا يبدو على درجة من الاهمية ما دام يزورنا بيئة عن تأثير الاشتراكية على مجتمع كان من قبل طبقيا وخاضعا للاستعمار .

وما زال بعض الماركسيين الغربيين الى عهد قريب يحاولون فى الحاج واثارة موضوع العلاقات العنصرية والصراع العنصرى بصورة عامة ، ومن حين هؤلاء « اوليفر كرمويل كوكس » الزنجرى الامريكى الماركسى ، ولكن الموضوع لديه لم يمتد التبايل على ان استغلال البوء وقهرهم هو ظاهرة القهر الراسمالى للطبقة العاملة ، وان بدا عاجزا عن تفسير طبيعة الطبقة العاملة المعيزة من البيض ، ولا اختلاف نظم العمل فى المصالح الراسمالى الذى يستخدم السود . وفى هذا الميدان التسبى للرق ، وبينما قام احد الاساتذة البارزين ممن يدعون الماركسية الى ابعد مدى فى الامرار على تمعدد انواع الراسمالية ، واعتماد الابنية العليا عليها ، فكان من التفسير ان نرى متساعده خطوة متقدمة ، اتجاها ماركسيا على الاطلاق .

اما الفضيحة الكبرى التى ترددت فيها الماركسية فى الغرب فقد كانت من ساوك العمال البيض فى جنوب افريقية ، فقد كانت الاسطورة التى تدعى ان العمال البيض قد نشروا اعلامهم عام ١٩٢٢ « ثنائى » باعمال

العالم اتحدوا من أجل البيض في جنوبي أفريقية » نقضا للماركسية وغدت قاعدة للادعاء بالا دخل للعنصرية في الرأسمالية وليست غير ولاء في صفوف الطبقة العمالية ذاتها ، وقد غزت هذه الدعاوى عن السلوك الطبقي مجتمعات أخرى ، ولم يعد ما يدور عن تفسير صلة الرأسمالية بالعنصرية يؤدي إلى تهديد ما .

وذد اراد « فردريك جونسون » أن يعرض لمشكلة الجنوب الإفريقي فادعى أن وضع العلاقات 'العنصرية' قد نجم عن حاجز الأجور الذي فرضه أصحاب العمل ، وليس فيه إلا أن العمال حفاظا على مصالحهم قد فرضوا على العمل حاجز اللون ، واقترب بهذا مما ذهب إليه « ادنا بوانكش » إلا أيضا ذهب إليه جونسون في دعواه بأن تفسخ سوق العمل يعزى إلى أصحاب العمل أنفسهم .

لا أن مراجعة النظرية الماركسية كانت أكثر عدقا على يد « هارولد وولب » أخيرا ، وكان من قبل قد وضع اجابة لما اثبتته من قبل من أن العمال البيض والسود ينتمى كل منها إلى وضع طبقي مختلف فقرر أن كليهما ما دام يحقق فائض قيمة يحرم منهما ، فانهما على السواء ينتميان إلى وضع طبقي واحد . وإن كان في فترة أخيرة ، اعتمادا على نظريات علم الاجتماع « ليو لا تراس » و « جارشيدى » قد رأى أن العمال البيض وإن كانوا فصيلة من فصائل العمال اجمع ، إلا أنهم يسهمون بعض الشيء في بناء الرأسمالية العالية ، فإذا كان هذا هو الواقع فإن من اليسير - كما أرى - أن يبدأ الحوار وفقا للنظرية الماركسية فيقرر أن وضع العمال السود في ظل الرأسمالية السائدة في جنوبي أفريقية يختلف كطبقة من زملائهم البيض ، وأنه أبعد من أن يكون مسالة - إذ أن كفاحهم كشمب ضد سيطرة البيض هو ما يدور حوله تفكيرهم الاساسي للكفاح الطبقي .

والا لأن ظهور نظريات جديدة عن طبيعة الرأسمالية في النظام العالمى قد ادى إلى تشابك أكثر حدة في الصلة بين الماركسية ونظرية العلاقات العنصرية والنظرية الاستعمارية ، فقد ذهب الجيل الاول من الماركسيين في تناولهم للمجتمع الاستعماري بأنه يخضع لنظرية التطور الاجتماعى المعقدة التى نادى بها الأوربيون وهي أن هذه المجتمعات سبابة على الرأسمالية أو انها انطاعية ، ويرى « فرانك » إلا أن هناك اجراء رأسماليا واحدا ، وإن النمو الاقتصادى في الولايات المتحدة وفي أوروبا والتخلف لاقتصادى في العالم الثالث ، ما هما إلا وجهان لعملة واحدة . بينما يلقي « والرشيين » ببحره بعيدا إلى القرن السادس عشر ، ليقرر أن نمو الرأسمالية الجديدة حينذاك في هذا الجانب من العالم قد صاحبه نمو

قريب منه ، للنظام السائد فى مزارع العبيد فى الأمريكتين ، وللفتية السائدة فى شرقى أوروبا .

ولم يكن الماركسيون جميعا على استعداد بأى صورة من الصور لتقبل هذا التصحيح الجديد . وقد عارض الكثيرون منهم ما ذهب اليه « فرانك » بالذات بأن الرأسمالية لا يمكن تفسيرها وفقا لمصطلح التبادل فى السوق ، وأن التخليط الماركسي يستند الى طبيعة الإنتاج والعلاقات الاجتماعية فيه ، ومهما يكن من ملاحظات حول هذا الحوار ، فإن الجانبين يتفقان على أن طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه ، ومهما يكن من ملاحظات حول هذا الحوار ، فإن الجانبين يتفقان على أن طبيعة العلاقات بين العمال وأصحاب العمل تختلف فى هذا المحيط عنها فى المستعمرات ، وأيا ما كان هذا الخلاف نتيجة لاقتصاديات النمو الرأسمالى ، أو نتيجة للفوز والسيطرة السياسية للاستعمار ، فإنه لا يؤثر إلا فى القليل . ومن اليسير أن نرى فى ذلك خلافا حادا بين هذه الأوضاع التى تنتحلل العنصرية والطابع العنصرى وتلك التى لا تنتحللها ، وقد يبدو مثيرا للاستغراب أن أولئك الذين نموا الفكر العالى للرأسمالية لم يفكروا فى تنمية هذا التمايز وأن يكون لهم من أفكارهم تفسيراً للعلاقات العنصرية ومن المحتمل أن يكون علة ذلك ، كما هو عند « والرستين » على الأقل أنه اقتصر على نظام واحد فحسب ، هو أن شدة الكفاح الطبقي هى فى العاصمة دون أى اعتبار لما يحدث فى المحيط نتيجة للخلافات التى سلمت النظرية وجودها ومن المحتمل أن تبدو آثار قوية فى المستقبل .

ومن العالم التى تستحق التقوية فى نظرية « والرستين » تلك الالاعيب الخفية المتعمدة التى تلعبها الامبراطوريات السياسية ، كما يرى أن السيطرة السياسية لها تكاليفها الباهظة منذ البداية فى تطور النظام العالمى وقد تطور هذا النظام ليصبح عالميا دون قسراً أو امتناع سياسى متواصل ، وهو ما يثير التساؤل . فحينما تبرز حقيقة أن الامبراطوريات مضطرها الى الزوال وأن الاستعمار يبقى من خلال الاستقلال الذى تمارسه الشركات متعددة الجنسية ، فإن الوضع الحقيقى لمختلف الجماعات والفصائل والطبقات السلافية داخل النظام الامبراطورى لا يتضح أو يبرز من خضوعها للقوة كما يتضح ويبرز فى النوعية البسيطة للسوق ، والواقع أن الشركات متعددة الجنسية لا تهدف اطلاقا الى العنصرية ، فاللأى لا يعرف اللون ، ومع ذلك فالعالم تشويه العنصرية والصراع العنصرى ، وهو ما يقتضى قيام نظرية عالمية لتفسيره

التصنيف الطبقي والصراع داخل الجماعات

يساوي هذا شئ واحد من المرض الذى قد يصابه للنظرية النسبية للعلاقات العنصرية ، فإننا تناولنا نظرية لا ماركسية ، فإننا نلاحظ أنها وإن بدأت

بالتصنيف الشكلي والتفسيرات الرمزية فانها لا بد وان تسلم في المدى الطويل بان الجماعات التي تناولتها تتفق في ملامحها العامة مع الطبقات وانها في حاجة لا لتفسير الجانب الثقافي فحسب ولكن لتفسير علاقتها بقوى الانتاج والنظام السياسي ، فاذا نظرنا الى النظرية الماركسية من ناحية فانها سرعان ما تسفر عن الصراع داخل الجماعات سواء كان في العاصمة ام في المستعمرات والتابع مما لا يمكن تفسيره في ضوء الصراعات الطبقة السبطة التي افروزتها التجربة الاوربية في القرن التاسع عشر ولهذا فان ما يبدو ملحا هو صورة التنظيم الاجتماعي للطبقات وصراعاتها الداخلية التي افروزتها الامبريالية السياسية والاقتصادية خلال السنوات الاربعمئة الاخيرة ، وهو ما يجب ان يقوم عليه بناء نظرية من هذا النوع الذي يمثل التطور البعيد لعلم الاجتماع المقارن للعلاقات العنصرية ، على ان ينبع ذلك محاولة تبين الاطار الذي تتطور من خلاله هذه النظرية وتنمو

والبداية هي ان نعرض على شيء ما من قبيل ما كان لنظرية «الورشتين» والنظام العالمي للاقتصاد ، حيث اتممت - كما رأينا - بالجانبيين التجريبي والتاريخي ، وقد بدأت بالتمييز بين الرأسمالية الجديدة في العاصمة (المركز) ، وقد عرفت من بين ما عرفت به باستخدامها للعمال الاحرار ، وان نظام الانتاج يخضع لتفسيرين من متغيرات وسائل الانتاج في الاطراف هما : الوجه الآخر من نظام التقنية في شرقي اوربا من ناحية ، ومزارع لعنيد في الامريكتين من ناحية اخرى .

ولم يتضح بعد ، ما يجب ان يسير عليه النظام العالمي . وكان الميدان الاول الذي تناوله الحوار ان نوعا من التراكم او النهب البدائي كان ضروريا لوضع رأس المال في مواجهة العامل في العاصمة وهو اتجاه قام « اريك ويليامز » من ترينداد بمناقشته وتسجيله في كتابه « الرأسمالية والعبودية » - وان لم يكن له جانب من الاهمية في نظرية ماركس - وكان الميدان الثاني ، ان بعض انواع الانتاج الزراعي ، والبساتين والمناجم كانت جنينا مركزية في هذا التطور من اطار نمو الرأسمالية .

وهناك بعض الأفكار التي تنسب الى « ماكس فيبر » تبدو الى حد ما مفيدة فيما نحن بصدده .

الآن نرى انه من اليسير استيعاب نمط الانتاج الرأسمالي في اوربا الغربية على اساس انه تطور لفكرة المشروعات الرأسمالية كنمط عام . فكل ما هناك ان فكرة المشروع الرأسمالي تقوم على واحد او اكثر من المساهمين يحضن رأس المال المطلوب ، وبعد ان يستثمر في مشروع ما ، يحصيه من جديد ليرفع كنه الحق من ربح . وفي هكذا يكون التمييز بين المشروعات الرأسمالية وفقا لنوعية ما قامت به . ففي هذا النوع

من الرأسمالية التي شهدتها الامبراطورية الرومانية وفي المجتمعات التي تحيط بها ، كان المال المتداول يتعرض أحيانا لخسارة بالغة . وكان نشاطها قليلا مضطربا ، بخلاف ما تقوم عليه المشروعات في أوروبا الغربية حديثا حيث يتصل الإنتاج ويستمر خاليا من التلق متوائما مع الفرص المتاحة في السوق .

ولما هو جدير بالتنويه ، بضد هذا التمييز ، اننا لا نستطيع ان ندعي اختفاء عنصر الإزغام في عقود السوق الرأسمالي ، وسواء كان هذا الإزغام أم لم يكن في واقع النظام القائم ، فليست هناك حاجة الى تسلط وأنواع الأنتاج الأخرى في النظام الرأسمالي الحر ، كما هو فيما يتصل بأول العلف . ويتدفق هذا صحيحا فيما يتصل بالوصول على المواد الخام وأنواع الأنتاج الأخرى في النظام الرأسمالي الحر كما هو فيما يتصل بالوصول على الأيدي العاملة ، ولذلك فان من اليسر أن نقول أن الرأسمالية الغربية الحديثة تلجأ الى العمالة الحرة ، ولهذا نستطيع أن نميز بينها وبين صور الرأسمالية القديمة ، وأن هذا هو ما يحدث في النظام الحالي للرأسمالية الحديثة في توابعها من البلاد الأخرى .

ففي المركز يميز نظام العمالة بسمة بارزة هي اولا المساومة الحرة ، ثم المساومة الجماعية ، وأخيرا الكفاح الطبقي ، قد تتخلل فترات حرجية من التجمع الوحشي . وليس لاحد ان يتكهن بأن هذا النظام للعمالة الحرة قد يختفي وينبد على المدى الطويل . وعلى أية حال فإن النظام السنياسي في هذه المجتمعات يحكمه الكفاح الطبقي منذ بعيد ، وقد تحققت في الآونة الأخيرة بعض الضمانات لقليلة لحقوق العمال لرغم مستواهم المنخفض .

ويروي « فيبر » على سبيل القارنة بين الرأسمالية الغامرة أو الرأسمالية المستقلة تلجأ دوما إلى القوة . كما تجسم مشروعاتها بتحويل المقامرات المخاسرة ، والحروب ومزاول العبيد (البسخرة) والمتعدين ، والجباية ، وتسلط جميعا سلسلة من الأعمال المهرطقة تقوم على استخدام القوة وتطبق النظم الاستعمارية للقرن السادس عشر (ولا يعرف هذا المنهج للقرن الحادي عشر القفية ، نظم القهر الجائفة لو كانت النظم القديمة تقوم على ما تقوم عليه الرأسمالية الجديدة) .

وقد برزت طريقتان لا صلة بينهما من طرق استغلال العمالة في الرأسمالية العالمية الجديدة . ففي المملوكة كانت العمالة الحرة وكان المضاع الطبقي بالناموس ، وفي التوايح كان العديد من صور القهر قلوبا كثر والإستغلال لإقتصادى الشيح سائدا ، وأوروبا ما كان سدى على الإقليم فيه القسرة التي نظمت فيها المستعمرات ، وأما علينا ذلك فإنه لا ينبغي تجاه مجتمعات الاستعمارية على تلك الجزيرة تلجأ ، فقد ظهر الكثير منها ،

وتطور بتطور متطلبات النظام العالمى ككل ، كما تختلف بعضها وركد ، ونادرا ما أصبحت تلك المجتمعات التى خضعت للاستعمار من قبل على مثل ما عليه مجتمعات العاصمة التى كانت سببا فى وجودها ، وكل ما علينا أن نقوم به لتفسير الاشكال الاجتماعية للاستعمار ، أن نلقى بما يجب من اعتبار لكل من الابنية التى نمت فى داخلها منذ البداية ولكل قوى التغير التى مرت بها .

وقد كان اهتمام لجنة دراسة الاقليات العنصرية والسلالية فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع منصبا على دراسة صور التطور فى العلاقات العنصرية والسلالية ووضع الاقليات ، وقيل فى ذلك : انه اذا اردنا أن نتفادى هذا المدخل الثقافى الفج فى تحليلنا لتلك العلاقات ، فان علينا أن نصل ما بين وضع هذه الاقليات العنصرية والسلالية بوضعها فى النظام الاستعمارى للانتاج والاستغلال . فان وضعنا نظرية مقننة لهذه المجتمعات الاستعمارية فانها تستطيع أن تمدنا بقاعدة لتحقيق ذلك .

وعلىنا أن نواجه مشكلتين طالما كانت العلاقات العنصرية وعلاقات الاقليات فى الحواضر ذاتها موضع اهتمامنا . فمن ناحية ، اماننا تلك الاوضاع التى نراها فى المملكة المتحدة وفى فرنسا حيث النازحون اليهما من مهاجرى المستعمرات (ولنا أن نضيف الى ذلك هجرة السود فى الولايات المتحدة من « المستعمرة الداخلية » فى الجنوب الى الشمال) مما يتحتم تفسيره على هدى التفاعل بين المجتمعات فى كل من المستعمرة والحاضرة حيث المركز . ومن ناحية اخرى فان اماننا الهجرة الى اماكن غير بعيدة ، من البلدان المجاورة ، كما هى فى جهات عديدة من الشمال الغربى لاوروبا ، وهو ما يجب أن ينال من العناية ليكون اساسا لتحليل الوضع الطبقي للمهاجرين فى نظرية لمجتمع عائل تماثل ما نضعه للمستعمرات .

وقد قلت فى عدد من المقالات التى نشرتها اخيرا ، اننا اذا ما كنا لم نبدا حتى الآن فى وضع نظرية مقننة عن المجتمعات الاستعمارية فى علم الاجتماع ، فاننا نستطيع أن نبين المتغيرات الاساسية فى المرحلة الاولى عندما نشأت النظم الاجتماعية الاستعمارية وفى الفترة التالية لها عندما أخذت تنمو وتطور .

ولهذا فقد رايت أن نبدأ فى اطار المتغيرات البناءة حالة المجتمعات التى خضعت للشركات الاستعمارية ، وحالة المشروعات التى قامت فيها . ونظام التملك الذى أفرزه النظام الاقتصادى فى البداية ثم حوله الى المجتمع ، وفى اطار المتغيرات الاجرائية كذلك بصور التحرر الاقتصادى وبنمائه .لتى نجمت عن تحول النظام العالمى من الممر كننلية الى حرية العمل ، والتحول الى الاستغلال السياسى فى ظل طبقات وتجمعات

وفصائل متنافرة وتحول الشركات الجزئية فى الاستعمار القديم الى النظام العالى الذى تلا مرحلة الامبريالية ، ثم هذه الصور من المتغيرات الثورية الدخيلة التى حلت بالنظام الاستعمارى .

وفى الجدول رقم ١ تلخيص لهذه المتغيرات .

ولما كان من العسير ان نعرض كل هذه المشكلات التى يشير اليها الجدول رقم ١ ، فليس اجدر من ان نشير الى الميادين الكبرى لا يجب ان تكون عليه دراسة علم الاجتماع .

المتغيرات البناءة :

من الخطأ البالغ ان نفترض ان كل المجتمعات التى احتلها الاستعمار الاوربي اوضحها اليه ، كانت لعبة هشة فى يديه ، وان كانت المؤسسات الاجتماعية فى بعض الحالات قد دمرت تماما فى موجة النهب الاستعمارى وغدا الافراد اداة للاستغلال الفردى ، كما تعرضوا للخطف فى حالات اخرى ، واقتلعوا من جذورهم الثقافية والاجتماعية ، ليتم تصديرهم عبيدا الى مجتمعات جديدة فى طور الانشاء ، وان بقيت فيهم فضلة من ثقافتهم الاولى وحياتهم الاجتماعية القديمة قبل ان يفتالهم الاستعمار امتزجت فى اعماقهم بثقافة التحدى والمقاومة ، هذا الى حالات اخرى بداية من تلك العصابات القبلية التى تصدت لشركة خليج الهند فى كندا الى امبراطورية المفلول القوية حين جاءت اليها شركة الهند الشرقية اول مرة ، ولم تكن هذه الثقافات والابنية الاجتماعية التى تلاقت وواجهت بعضها البعض قابلة للاستواء الى حد كبير او ان تدققها المرامى الرأسمالية والاستعمارية .

وقد نجد تقاطعا نرتكز عليها لتفسير المعالم التى سبقت الاستعمار

فيما يلى :

- امبراطورية المفلول فى الهند .
- امبراطوريات العنصر البرونزى فى امريكا الوسطى .
- امبراطوريات افريقية الغريبة التى استغلت انظمتها قاعدة لتجارة العبيد .
- مجتمعات العبيد والعمال المنقولين الى مجتمعات استعمارية حديثة البناء .
- المجتمعات الرعوية الصفرى المعلقة داخل محابسها .

المجملون ولم يـ ١ : بدأت الابنية ونفس المجتمعات البربرية والاستعمارية...
 واستعمارية اعلمة : التروست الارهابية التي تستخدم الامانة العبرة
 التي ولدت الى الصراع العتيق .. التروسة الامبريالية العسكرية والرؤساء : المساء
 التلاصقة للبيوت الدنيا من المال .

التغيرات الجذرية

التصنيف الكلي للمجتمع	قيمة الاستغلال	التملك الاجتماعي لا قبل الاستعمار
<p>نفس المجتمعات والكليات الكبرى</p> <p>١ - الملكة والتلاحين .</p> <p>٢ - المدينة .</p> <p>٣ - الاراضين</p> <p>٤ - اصحاب الاربع وطاق الارادة</p> <p>٥ - الاصرار : ويضمون البنية المتحررين ،</p> <p>والكويش و فقراء البنية .</p> <p>٦ - اصحاب الحرف التجارية</p> <p>٧ - المال البني الاحزان ، واصحاب الاربع ، والراسمال</p> <p>٨ - رجال الادارة .</p> <p>٩ - الارشادات .</p>	<p>- الاستغلال من طريق تبادل المصنف .</p> <p>- جباية الارضى والاستغلال العسكري .</p> <p>- استغلال المنجمين في السوق .</p> <p>- النظام الاعلامي (الكليات الكبرى)</p> <p>- الكليات ونظام الارادة .</p> <p>- الارادة والمخيم من طريق البنية .</p>	<p>- بداية من فرق المصنف العربية في المجتمع</p> <p>(التخلي عن الامبراطوريات الرجية) مثل :</p> <p>امبراطورية النور في الهند)</p>

التفسيرات الاجمالية

[illegible]

ومن الاعمية دراسة البناء والحيوية التى تنسم بها هذه 'المجتمعات
لثلاثة اسباب :

اوليا : ان بناء المجتمع الاستعمارى الناشئ يختلف فيما كان عليه
نقطه الاجتماعى قبل الاستعمارى عما اصبحت عليه ان يتعامل معه .

وثانيا : ان قدرة المستعمر على الاستغلال وقدرة المستغلين على
المقاومة . تنوقف على الاصول الاجتماعية والثقافية التى تنفع من يعينهم
الامر من الناس .

وثالثا : بدا خلال الفترة التى تلت الاستعمار ان الوضع الاجتماعى
لفترة ما قبل الاستعمار يمكن ان يكون عونا لمجتمع ما بعد الاستعمار على
التقدم المستقل .

وعلى ان تشير بنوع خاص الى ان البحوث الاوربية حول المجتمع
الاستعمارى قد اتخذت طريقين اساسيين ، اولهما ان هذا النمط من
العنصرية الفكرية قد ادى الى توكيد التباين بين المجتمعات الوثنية
وسادتهم من المستعمرين المسيحيين . وان هذه السمة كانت محلا للنقد
من جانب الاحرار الذين يقفون ضد العنصرية وينادون بان جميع الناس
سواء ولا فرق بينهم . وكان من الأرجح ان ينمو هذا النوع من المعرفة
العلمية للعنصرية التى تقوم على الخط من الثقافات جميعا ما عدا الثقافة
الغربية التى يعدونها ثقافة عالمية . وهو ما يراه كل من « فيبر » و « ماركس »
وان كان « فيبر » يرى ان الرأسمالية الغربية المعقولة يمكن ان تؤدى
الى التقدم الاقتصادى ، بينما يرى ماركس ان الاحتلال البريطانى للهند
كان هو الثورة الوحيدة التى شهدتها آسيا .

اما النوع الثانى من التغيرات البناءة ، فقد ظهر فى مجال
المشروعات الاستعمارية المتسوعة ، وهى المشروعات التى قامت عليها
اقتصاديات المستعمرة ، وهو ما يقوم اساسا على الحرف البسيطة ، تلك
الحرف التى تقوم على التدليس والارغام ، كما تقوم على ابتياع محاصيل
الفلاحين وتسويقها ، وزراعة الاراضى المؤجرة من الملاكات الواسعة ، والزارع
والمناجم التى تستغل العبيد وعمال السخرة وارضى الجباية ، مما ساد
خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ومرة اخرى فى خواتيم القرن
التاسع عشر ، لا عن طريق المغامرين الاستعماريين من الافراد ، ولكن ،
على الاخص ، عن طريق الشركات الاستعمارية الرسمية بطابعها الامبريالى
الاجتماعى المميز الذى عرفه العالم القديم ، والتى اصبحت مركزا للتوسع
الاوربي عبر البحار .

وكان المغامرون الاستعماريون الاولون اقل تنظيما ، بالطبع ، من تلك
الشركات الرسمية المنظمة ، وعندما تم التغلب على امبراطورية امريكا

الموسطى ، كان الاستغلال يقوم على انتزاع الذهب قهرا الى الخارج .
وكان التاجر فى تجارته يستغل معرفته بالاسواق النائية ليحقق ربحه
بعيدا عن المواطنين الذين يعملون بالقنص وصيد الحيوان وعلى مدى الايام
اصبح الاستغلال الاستعمارى اكثر تنظيما .

وهناك ثلاثة مزايج مفيدة تفسر نمو المشروعات الاقتصادية للاستعمار ،
هى :

... نشاط شركة الهند الشرقية فى الهند خلال القرن الثامن عشر عندما
تخذت من اراضى الجباية محورا لنشاطها الاستثمارى الى جانب الفرص
العديدة من الحرف التى تقوم على استغلال الفلاحين .

... انشاء المزارع التى تستورد العمال من العبيد اساسا ، ومن اولئك
العمال النازحين طلبا للعمل ، وهو ما كان يجرى بالنسبة للتعدين
ايضا .

... مستوطنات الفلاحين من الملاك الذين يستثمرونها بوضع اليد ،
واستقلالهم للمزارعين والمؤجرين .

ومن المعترف به ان استغلال المزارعين حقيقة استعمارية عالية ،
فالمزارع هو من يقوم بزراعة الارض ، وليس حرا تماما ، ولكنه يخضع
لنظام متين من أنظمة الخضوع ، اما الفلاح المستقل فهو الذى يقوم بزراعة
يملكها ويقوم عليها معاشه ، فلا يدخل فى دائرة النظام الاستعمارى .

ومن المعترف به فى هذا الصدد ايضا ، ان هذه المشروعات وان عدت
من قبيل المشروعات الرأسمالية ، الا انها قد تنتكس لتصبح نوعا من
الجبائية عندما تفتقد السوق لتصريف منتجاتها ، فضلا عن ذلك فان
القوى الاستعمارية قد تحتوى البعض ممن تقل لديهم النزعة الرأسمالية
من بعضهم الآخر ، وفى هذا تتباين المشروعات الاستعمارية بين من
ينشدون الاستغلال الرأسمالى ومن يكتفون بالبحث عن ماوى أو ملك
ثابت .

الا ان المجتمع الاستعمارى لا يفسر ولا يعرف بالرجوع الى مشروعاته
الاقتصادية الاولى ، الا ان التسليم بتلك الفروض ، يعنى قيام جماعات
اخرى يمكن ان تنجز اعمالها الأساسية ، بينما يتبد النظام القائم جماعات
جديدة لها من ظروفها المحدودة ما يوجب اندماجها بصورة ما ، ومن
المحتمل ان تحتوى الجماعات الاصلية الطائفة ما يلى :

... اولئك الحواري من الافراد الذين شردوا من اماكنهم المريحة ، كالعبيد
المحررين واللونين وفقراء البيض فى المجتمعات الزراعية .

— أصحاب الحرف الثانوية من السلالات غير السلالة الاستعمارية ، أو من غير اقوة الاساسية من العمال الذين شغلوا حرفا غير مجزية ،
ا وذلك التى يعزف عنها المستعمرون الاوائل لانها لا تليق بهم .

— المستوطنون البيض ، وهم اصلا من المستعمرين النازحين من العاصمة وليس لهم مكان فى المؤسسات الاستعمارية ، ولكنهم يبحثون وغالبا ما يجدون الفرص السانحة ليكونوا راسماليين احرارا ، عمالا أو فلاحين ؛ ومع ما ينوشهم من صراعات داخلية حول مصالحهم ، فانهم يبتغون ان يكونوا طبقة مميزة لها مصالحها المشتركة التى تجتمع على الدفاع عنها .

— 'لكادر الادارى للدولة الاستعمارية ونبدو علاقة اصحابه بالمستعمرين الاوائل غامضة من حيث انها على الاقل شبيهة بعلاقة الدولة براسمالية العاصمة .

— كادر الاكثريوس الذين ينساوى لديهم الواجب الاخلاقى مع الواجب السياسى للاداريين ولهم ، كما لاصحاب الادارة دورهم المستقل فيما يقومون به .

وتتميز هذه الجماعات بما لها من حقوق شرعية وسياسية من المناسب ان نسميها منزلة خاصة . وان كان التمايز فيما بينها يقوم على تباین الثقافة والعنصر والسلالة .

التغيرات الاجرائية :

ولا نصلح فى وقتنا هذا نظرية من المجتمع الاستعمارى من هذا النوع الذى افضنا فيه لتكون بنفسها اساسا لتحليل المصراع داخل الجماعات ، فمازلنا لا ندرك ادراكا كافيا اذا ما تصورنا اننا نستطيع ان نتبين هذه الصراعات من طريق الافكار بما فيها الفكر الماركسى التى استوعبها من التجربة الاوربية فمما كانت الا مثالا جديدا لمجتمع المظاهرة الراسمالي ، كما ان مثل هذا التصور يؤدى بنا الى الخطأ . ولهذا فان ما ننشده ان نضع نماذج لهذه المجتمعات بداية بمتغيرات البناء ، وان كان لا يقودنا الى معرفة الطرق التى سلكتها هذه المجتمعات التى قامت على هذا البناء وفقا لهذه المتغيرات فى تحولها وتطورها .

والتحرر الاقتصادى هو اول متغيرات البناء ، وبينما يشور الجدل من السبب فى وقوع هذا الاجراء ، يبدو واضحا ان بلدان الراسمالية المركزية قد تحولت عن المركنتلية الى حرية العمل من حيث الفكر والتطبيق الاقتصادى وكان ذلك فى بداية القرن التاسع عشر ، وتحولت المؤسسات التى تقوم على السلطة والارغام بمؤسسات اخرى تقوم على التنافس الحر

والتكافؤ في الغرض ، وحين نقسول ذلك فلا معنى لأن نسمع لانفسنا بالوقوع في هاوية الايديولوجية ، فليس هناك عالم مثالي في المستعمرات ، لقد تم اصلاح الزراعى ، وصار العبيد احرارا ، ولكن الفلاحين ظلوا اسرى للرأسمالية لا يفيدون من المنافسة الحرة ، وضرب عليهم التكف في صورة جديدة ، ولينما رأى العبيد المحررون الذين نرحوا الى المدن ، انفسهم مقيدين فيما يشبه الجيتو ، محرومين من الاعمال الصناعية الجديدة التى يظفون بها المهاجرون الجدد من المستوطنين الاوربيين ، وما من مكان تبرز فيه ظاهرة هذا التحول كما تبرز في الولايات المتحدة فالمهاجرون السود وهم ينشدون التحرر من وصمة الزنجية في الجنوب ، قد لا يعانون هذه الوضعة في شيكاغو ؛ ولكنهم يجدون انفسهم في مواجهة الحقيقة القاسية في التنافس على طلب العمل والى

ومن الواضح ايضا ، ان اجراءات التحرر ابعد من ان تكون عامة او متكاملة ، فالعبيد في جنوبي افريقية لم يصبحوا عا لاجرا ، ولكنهم اجبروا على الانتقال للعمل بعمود ، وغالبا تحت وطأة نظام جائر بعمود قصيرة الاجل وكانت تلك هي القاعدة وبقيت قاعدة الوضع الاجتماعى في التعدين وفي المشروعات الصناعية ، فالتحرر وحرية العمل ، كما يجب ان تعلم مازالا ناقصين وفي صورة قبيحة تقترب بالاستعمار .

اما الاجراء الثانى فهو الاستقلال السياسى ، فالنظام الاجتماعى والسياسى المعقد للملكيات الكبرى ، وهو ما فصلناه من قبل ، قد اصبح مستقلا عن الحاضرة لسبب او سببين : اما ان واحدة من هذه الملكيات قد اصبحت من القوة فى علاقتها بالملكيات الاخرى او فى علاقتها بالحكومة المركزية ، او ان الحكومة نفسها قد ضعفت بسبب الحرب او الازمات الاقتصادية حتى لم تعد قادرة على ممارسة سلطتها وتبحث عما يخلفها .

وفى أمريكا الشمالية كان التحالف بين الاوتوقراطية الزراعية والمستوطنين الرأسماليين دوره فى حرب الاستقلال كما اشترك اطراف هذا التحالف عندما حان الوقت للسيطرة على النظام فى الحرب الاهلية . وفى أمريكا اللاتينية حملت الحركات التى قادها « بوليفار » البولدين والمستوطنين من البورجوازيين فورا الى السلطة فى معظم أرجاء أمريكا الإسبانية ، وفى بلدان الكومنولث البريطانى القديم أصبح للمستوطنين البورجوازيين ايضا كامل السلطة ، وان كان المستوطنون البيض فى جنوبى افريقية قد ظلوا يمارسون سياسة العنصرية الرأسمالية الاولى .

وفى عام ١٩٤٥ جذ وضع جديد عندما فقدت المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والبرتغال كل منهم قدرتها ولم تعد تحتل الحكم الاستعمارى

طويلا ، وفي المستعمرات المتبقية لم يكن هناك قطاع من القوة البارزة يمكن أن تتحول إليه السلطة ، فالتت إلى الصقوة المحلية التي دانت بالمثل الأوروبية من القادرين على استهواء الجماهير والجماعات الكبرى ، وانتظمت هذه الصقوة كيانها القومي بتأليف حزب مركزي لشعب جديد غالبا ماكانت تطالب بامتيازات خاصة للمستوطنين الباقين وللأقليات الاستعمارية الثانوية ، ولما كانت هذه الحكومات إلى آل إليها الأمر تفترق إلى المقومات الاقتصادية ، فقد اضطرت في أغلب الأحيان إلى الخضوع لنوع من الاستعمار الجديد تعتمد فيه على الشركات الامبريالية المتعددة الجنسية .

وأما الإجراء الثالث فهو على وجه الدقة الاندماج في النظام الاستعماري الذي تقوده الامبريالية المتبقية والشركات ولمن أحد يود أن ينكر أهمية هذا النظام الجديد ، ومن الواضح أن هناك حقيقة ناضجة فيما يقال من أن مركز القوى في يومنا هذا ليس هو وزارات المستعمرات في القوى العظمى ولكنها في حجرات مجالس الإدارات وأن لم يكن لمديرها أي ولاء قومي فعال ، ولكن ليس من الصحيح أن هذه الطبقة الدولية الحاكمة تستطيع أن تحقق مراميها دون مساعدة الحكومات والظاهرة المتعة في بلدان العواصم الكبرى ظهور هيئات جديدة كجماعة الاقتصاد الأوربي التي تقوم بهذا الدور . ومن الملاحظ أيضا فضلا عن ذلك ، إن الحكومة القومية العليا نيابة عن طبقة الرأسماليين الدولية ما زالت تواجه نوعا من التحدي من جانب الحكومة القومية والرأسمالية القومية .

ولكن إذا كان هذا التحول من القومية إلى القومية العليا في النظام العالمي للاقتصاد لم يكتمل بعد في ثورة الرأسمالية ، فإنها ما زالت بعيدة عن التحول إلى هذا الإطار العالمي للاستعمار الجديد وتحقيق مصالحه ، من حسن الطالع أن تقضى النظر عن مناطق عديدة وتركتها في ركودها ، ما لم ، أو حتى تستطيع عمالتها ومواردها أن تحقق شيئا من السريح ، ولكن ما زالت هناك أنماط اجتماعية واقتصادية قديمة في صورة ما ، سابقة على الاستعمار ، بقي بعضها بمنأى أمن من العصف الرأسمالي المحكم في فترة الاستعمار وبعضها الآخر تتحكم فيه امبريالية وطنية والبعض الثالث يخضع لإدارة وطنية جديدة اشتراكية بسيطة . وقد نخشى أن تتحول القوة في المدى الطويل إلى جانب الشركات متعددة الجنسية ، ولكن ، حتى الوقت الحاضر على الأقل ما لزلنا نرى عالما يسود جماعته نوع من الصراع الطبقي المعقد وصراعات جانبية عديدة ، تسعى أكثر الشركات متعددة الجنسية لاستقلال النظام لصالحها .

وأخيرا ، إذا ما كانت تلك الحالة ، حالة الصراع الطبقي مازالت قائمة فى مجتمع ما بعد الاستعمار ، فان ذلك يثير التساؤل عن الطريقة التى يمكن ان تقوم عليها نظرية للصراع الطبقي ، وكيف يتمنى لهذا التنظير ان يكون عوناً لنا فى التماس النتائج .

ومن الواضح أن الماركسية كنظرية دولية للثورة تسعى الى تحريك الكادحين فى المجتمعات الاستعمارية القديمة ومجتمعات الاستعمار الجديد للقضاء على النظام الرأسمالى لاقامة نظام اشتراكى دولى ، إلا أن الماركسية تواجه ذات المشكلات فى علاقتها بهذا النظام العالمى المعقد للشركات متعددة الجنسية . كما أن الطبقات والقطاعات الكبرى فى عالم الاستعمار لا تستجيب بما يملية التحطيل الماركسى أكثر مما تستجيب المشروعات الاقتصادية والضياح الكبرى فى المستعمرات لطالب الرأسمالية المتعددة الجنسية ولم يكن مما يثير الدهش ، إذن ان التحطيل الماركسى حين التزم به الحزب الشيوعى الفرنسى ، قد ولّجه معارضة من جانب المفكر والزملاء من أمثال « قرانتل قانون » .

والفانونية ، كغيرها من المذاهب الأخرى ، قادرة على ان تقدم ايدولوجيات لجماعات متعددة ، فمن حيث المبدأ ، كان قانون اشتراكيا ، يصر على أن تمضى الثورة القومية فى سبيلها بأى ثمن للقضاء على رأسمالية الدولة ، ولا تكتفى بذلك ، بل يجب أن يكون لها من الدوام والاستمرار حتى لا تصفى على ايدى البورجوازية المغامرة ، ومن اليسير أن نرى ، على أية حال ، كيف يتمنى لها أن تقدم ايدولوجية لصالح البرجوازية الوطنية حين تنشئ السيطرة فى نوع من الفراغ السياسى الذى أشرنا اليه عند التحول أخيرا الى الاستقلال .

المهاجرون الاستعماريون فى العاصمة :

والنموذج الكلى الذى نتقدم به فى بحثنا هذا ، ليس نموذجنا أو تفسيرنا فحسب للمجتمعات الاستعمارية ، ديستشهد هذا النموذج بالنظام الإمبريالى الذى يوحد بين لجلتمعات الاستعمارية ومجتمعات العاصمة وكل ما قلناه قد وضع ليقرر ان لكل مستعمرة على سحنة صراعها الطبقي المعقد وصراعاتها للجانبية العديدة بين الطبقات ، كما ان هناك هذا النوع من الصراع الطبقي الذى أشرنا فى مجتمعات العاصمة ، تنتهى فى الغالب الاعم الى اندماج الطبقة العاملة فى نظام دولة تعمل للرخاء . والمشكلة الطارئة هى كيف يتمنى للمهاجرين من أصول طبقية متباينة فى داخل النظام الإمبريالى والنظم الاستعمارية التفرقة ان يتواصلوا وان يربطوا أنفسهم بأسلوب الكفاح الطبقي فى العاصمة .

والاحتمال الاول فى هذا المقام ، انهم يصلون الى تكوين طبقته بروليتارية عليا ، او طبقة دنيا. تتفصل تماما عن المجرى الاصلى للطبقة العاملة فى سوق العمل المنقسم على نفسه والتفرقة العنصرية فى السكن وفى المدرس . ومثل هذا الاجراء لا يتم ولا يكتمل او ان كان هناك على الاقل استيعاب جزئى للاقلية الاستعمارية فى المجرى العام للطبقة العاملة . والمشكلة فى واقعها ، انها حين تشارك فى كفاح الطبقة للعمالمة ، فانها لا تنسى تنظيم نفسها والكفاح فى سبيل مصالحها

ومن الخطا ان نفترض ان المهاجرين كافة يطرقون المجتمع الاستعماري فى نظام برليتيارى بسيط ، فهناك من البيئات العديدة ما يفيد ان اى اقلية سلاوية ، اذا ما نظمت صفوفها فانها تكافح من اجل الا تدخل فى نطاق البروليتاريا . فهناك العديد من المهاجرين الهنود ، مثلا ، سواء كطبقة هندية ، ام عندما يرتبطون الى العاصمة ، يسعون نحو فرص لانفسهم اما بمجارة النظام الاقتصادى القائم ، او تحديه ، وهم يخدمون خدمة الصراع الطبقي على طريقتهم الخاصة .

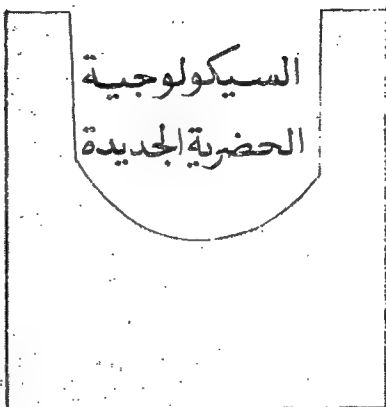
ولكن ، بينما كان استيعاب المهاجرين مشكلة لاقتصاديات العاصمة وللطبقة العاملة فيها طوال خمسة وعشرين عاما او قريبا منها ، فان انهيار اقتصاديات العاصمة ادى الى وقف الهجرة .

وفى الوقت نفسه حين ترك الانهيار بصماته على صناعات العاصمة ، وجدت فرص جديدة للاستثمار فى المناطق الاستعمارية السابقة ، فاذا كانت الرسمية قد لجأت اخيرا لاستخدام عمال المستعمرات ، لان المواطنين الذين ولدوا فى العاصمة من العمال لم تكن لديهم الرغبة او القدرة . فانها فى الوقت الحاضر قد بدأت تتطلع الى تلك البلاد التى جاء منها هؤلاء المهاجرون كميادين الاستثمار ، وطالما ينزح العمال ، حتى وقتنا هذا ، الى العاصمة ، فان العاصمة تستمر فى البحث عن العمالة ، والجزء الوحيد فى الاجراء الذى تجد فيه الطبقة العاملة فى العاصمة هو انها تجد نفسها مضطرة الى المنافسة ، اذ لم تجد امامها الا ان تعمل مع العمالة الرخيصة القادمة من المستعمرات .

وقد يبدو لبعض القراء ، ان هذا العرض للصعوبة التى يواجهها الباحث فى وضع تفسير للابنية الاجتماعية فى المستعمرات ، والربط بينها وبين النظام الاجتماعى الامبريالى ، استبعد من دراسة العنصرية والعلاقات العنصرية .

فاذا ما كان تحديد اوضاع العلاقات العنصرية ، قد عين كما عينته ، فان العلاقات الركية بين المستغل والمستغل فى ملكية استعمارية معج اخرى ، وفى المستعمرة والعاصمة ، او على وجه الدقة فى كافة اوضاع

المنافسة الحادة ، فان الاستغلال والقمع ، فيما عدا تلك الاوضاع العادية للمسوق ، بين الجماعات كما قلت ، قد يؤدي الى تبريرات عنصرية ، ولهذا فان الجزء الهام فى علم الاجتماع الخاص بالعلاقات العنصرية لا بد وان يرتبط بوصف وتحليل تلك الاوضاع . ومن المحتمل فوق ذلك ، الا يكون اكتشافنا مقصورا على تلك الاوضاع وحدها ، تلك الاوضاع التى ندعوها بحق ، اوضاع العلاقات العنصرية الحميدة ، وهى التى يصفها « م . ج . سمث » و « فان در بيرج » و « شيرمير هورن » بأنها اوضاع تحكمها الاغلبية الديمقراطية .



الانتقال المحوري

في الفترة القصيرة الماضية للحقبة الاخيرة ، حدثت ثورة في عالم الاجتماع الحضري ، فما بدأ في نهاية الستينات وأوائل السبعينيات وكأنه لعبة خطيرة الى الشكوك الممنوعة في التعاليم الخاصة بالحضارة جعل منه في السنوات القليلة الماضية ما تجمع على أنه انتقال حقيقي في المحاور .

والمحور السابق كان يركز على تجمع من الافكار يمكن ان يلخص في فقرات التنظيم الاجتماعي (عدم التنظيم) والتتابع الايكولوجي - وهو الموضوع الاساسي للمجتمع عندما خرج من ميكانيكية السوق للاختلافات الاجتماعية والاغلبية السياسية . وفي الوراثة نجد المحور يقتبس بشدة من النظريات الاوروبية عن التداخل الاجتماعي (بركهام وسيمبل) ووصل الى اقصى تطوره في الولايات المتحدة مع مدرسة شيكاغو للمجتمع الحضري (وبرت وبارك وبرجيس) . وفي السبعينيات كان هذا المحور قد وصل

يقام : جونت والستون

استاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا .
وقد نشر كتابا عن التنمية الاقتصادية (بالاشتراك مع
اليجاندر بورنز ، ١٩٧٧) وكتابا عن العمل والعمل والنظام
الاجتماعي (١٩٨١) .

ترجمة : الدكتور محمود عباس عوض

استاذ مساعد بكلية الاداب بجامعة الاسكندرية .

الى درجة البلوغ والانهاك . وعلى عكس العمليات التاريخية نجد انه كان
معدا لخطاب الحضارة البدائية مثل الهجرة وتكوين المجتمع أو توضيح
الهيكل المفكك ، فالمحور لم يكن معدا للتعامل مع ازمة المجتمع الجديدة .
وبدون شك ، فان هذا التحول المحوري يحدث تدريجيا في بعض
الانحاء ويقاوم - البعض الآخر . ولكن هذه المثالية مسموح بها كما توحى
لك العديد من المؤثرات : إفايتسغاه من اواخر الستينيات تكاثرت
وتضاعفت شواهد التسلط عندما اتضح ان الازمة الحضارية تشكل اسئلة
لا يوجد جواب عليها من حيث الازدياد في عدم المساواة الطبقية والعنصرية
بدلا من التداخل الاجتماعي ، فالتعطى الحضري أكثر من التنافس
الإيكولوجي وورائته ، وتنظيم الاحتجاج بدلا من عدم التنظيم الاقتصادي
وسياسات التسلط ، والتجميع بدلا من الجماعة ، فالازمة المحورية هي
ازمة اجتماعية على وجه خاص . وطريقة الاقتراب تجمع ما بين خصوصية
الاجوبة بالنسبة للاسئلة الخطيرة والاقتراب الجديد حصل تجنيده بسرعة

من طبقات العلماء الشبان وما شابهها من الانظمة . وعلامة اخيرة تدل على نفسها هي في الواقع ان المراجع المكتبية الاساسية تماد كتابتها من بداية الاقتراب الجديد والان نجد انه من الصواب ان نخلص الى ان الثورة في علم الاجتماع الحضري قد قاربت على الكمال وان فترة جيدة من « العلم المادى » (مع تحديدها) قد ركزت وان المهمة الأكثر فربا تفس الاشارة الى الخطوات التقدمية الخطيرة التي يجب اتخاذها فيما بعد . وفي هذا الصدد من الضروري - منذ البداية - ان نصف الاقتراب الجديد . وحيث ان بعض الشعارات الخاصة تؤدي الى مخاطر التعديل ورد الفعل فاننى افضل ان ادمو ذلك ببساطة علم الاجتماع الحضري الجديد وان اصفه بالنقاط التالية ومنها امل ان يوضح انه اذا كان الاقتراب له توكيدات هيكلية فانها ليست على حساب العملية ، فاذا شددت على الاقتصاد فانها لا تقلل من المجتمع والسياسة فاذا المحت الى ماركس فانها تفعل ذلك والطريقة التي تنظر الى الامام والتي كان سيستعملها ويبر ، فاذا كانت تعارض المنشود تقول لهم انظروا الى النتائج التحليلية .

وعلم الاجتماع الحضري الجديد له اصول مختلفة نظريا وعمليا . وكما اقترحت فانه جزئيا نتاج الازمة الحضرية التي تفجرت بصورة دولية من واتس الى باريس فى اواخر الستينيات والمكونات المعروفة لازمة التي تحدث الوصف المعتاد ودعت الى نظرية جديدة شملت الاحتجاج الاجتماعى وتناقض مصادر وخدمات المدينة وفقد الاعمال والصناعة ومسؤوليات جديدة للحكومات المحلية الضعيفة والتغير فى عدد السكان الاساسى (الهجرة والمادية) وسوق العمالة وتمركز الاقتصادى المجتمعى للمدينة وما يحيط بها (الضواحي والمدن الجديدة) والمحاولات الرسمية لتحديث وقمع سكان المدينة العاطلين ، وفي النهاية علامات أزمة مالية .

والازمة الحضرية لها نتاج خطير هو انها تؤدي الى كثير من البحوث المفيدة المعينة والامنيادية . ومع ذلك فلانها كانت لا ترقى الى مهمة شرح هذه التطورات والدراسات التي عملت على المشتركين فى المظاهرات واجهدهم على سبيل المثال انتفت نتائج مفيدة تنجى الى شجب نظريات فى عدم التنظيم الاجتماعى والتباعد غير المعقول والاستفسارات عن السياسة المحلية التي اوضحت قوة الاعمال والتحالفات الحكومية التي لم يتم اطلاقا تحليلها بالنسبة لارتباطاتها بالهيكل الطبقي والاقتصاد القومى . ولم يتوصل البحث الوثيقى فى التفرقة الايكولوجية والسياسات الهامشية الى أى ايضاح عن الطريقة التي حدثت بها هذه التغيرات واى مصالحي تخدمها ومتى أصبح من الواضح ان اليد الخفية للمنافسة والتساوى لا تعد بالنسبة لهذه التغيرات التي تثير الازمة فالتقرب الاعتيادى فى طوفان من الكفاية قد دفع بعيدا الاسس شبه النظرية لها .

والضعيفة مع هذا التجمع في الشكوك عن الازمة الحضرية في المجتمعات المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة والاترابات الاخرى الى التطورات الحضرية اثناء نموجها . وعلى وجه خاص البحث في الحضرية غير المستقلة في البلدان النامية قد مضت بسرعة ، ويرجع ذلك جزئيا الى « ميزة الرجوع الى الوراء » والواقع انها لم تبدأ من وجهات النظر الملائمة المتشددة عن الاجتماع الحضري والاقتصاديات والعلوم السياسية .

فالحضرية وما ينجم عنها يمكن النظر اليها على انها السبب والنتاج للفتير الاجتماعى . وهناك عامل اساسى هو التطور في البحث الدائب في أوروبا الذى ترمع من النظم التقليدية ، وهذا المزج الشاذ ولو انه بحث نظري لم يوجد له تفسير ، والتقاليد التى نصمت عنه من فراغ . تشترك مفاد في تهوية الاساس لعلم المجتمع الحضري الجديد .

وكما تطور في العقد الاخير ، فان علم المجتمع الحضري الجديد يضم عددا من الاوضاع . فاولا : من الموضع النظرى والتاريخى نجد انه يقول ان الحضرية نفسها تتطلب تعريفا وشرحا بدلا من ان نأخذها على علاتها او تعامل ببساطة على انها ظاهرة للتجمع . فالحضرية والتحضر يجب ان يأخذ وضع « اهداف نظرية » بمعنى ظاهرة تبني (او لا تبني) وتأخذ اشكالا مختلفة تحت مختلف الظروف للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى والتحكم السياسى . (كاسل ١٩٧٨ و هارفى ١٩٧٤) وثانيا : ان الاقتراب يتم بتماعل العلاقات في الانتاج والاستهلاك والتبادل وهيكل القوة المثلة في الدولة . ولا يمكن فهم واحد منها بمفرده او تحليليا مسبقا الا في حالة منطقية . ثالثا : كما في حالة الحضرية بصفة عامة فالاجراءات الحضرية الراسخة (مثل النظم الايكولوجية) - تنظيم المجتمع - الانشطة الاقتصادية - الترتيبات السياسية وسياسات الصفات والعنصرية والحكومة المحلية) يجب فهمها على اساس قواعد الهيكلية او ما يحكم فيها بالنسبة لتعاملها بالهيئات الاقتصادية والتنظيمات السياسية والجو للاجتماعى الثقافى . رابعا : الاقتراب اساسا بهتم بالتغير الاجتماعى ونظريته الى ذلك ياتيه خروج من الصراعات (او المتضادات) بين الطبقات والمجمعات الناجمة . هذه الصراعات هى القساعة للعمل السياسى الذى يتزايد مع مساحة الدولة ، والتغيرات في الاقتصاد تتولد اجتماعيا وسياسيا من طريق التوسط بينها . والتغيرات السياسية والاجتماعية ليست بآية مسورة مستقلة عا الاقتصاد . واخيرا ، فان التحصل عليه يرتبط بصورة معقدة لاهتمامات النظرية العادية فانه لا بهتم باستخراج وما تعنيه الايديولوجية والتوزيع لمرآة متباينة فقط ولكن يعنى بصورة خطيرة بكوادرها والمشكلات التى تسبب فيها :

فان كان علم الاجتماع الجديد قد حقق لنفسه دوراً برادجيماًاليا بصورة تزيد أو تقل عن هذه الكوادر فان عمله يكون من ثم قد بدأ . وفى هذه النقطة من الارتباط فان التحدى يكون بالتحرك فيما يتخطى ما يطلق عليه نقد الطبقية أو عاديا للمجتمع الحضرى واقتصادياته وان يوضح قيمة الاقتراب للبحث والايضاح فيما يتعلق بالتغيرات العظمى التى مرت بها المدن فى إطار السياسة الاقتصادية الوطنية والدولية ، وبما أن هذا العمل هو ضرورى من الناحية التاريخية فاهتمام خاص يرتبط إلى ايضاح نقد الأوضاع فى الوقت الحاضر الذى تشعر به المدن كنتيجة لازمة الاقتصادية العالية والسياسات الكالحة التى نجحت فى مجابهة أزمة المدن فى السبعينيات لانها كانت مشكلة اساسية للمجتمع الحضرى ، وهذه المشكلة تجرى المعاناة منها فى صور مختلفة فى مختلف الاماكن الحضرية وهى مرتبطة بظروف عديدة تشمل الموقع والصادر .

الخاصة بالمجتمع القومى داخل النظام المالى والاقتصادى المحلى والهيكل السكانى والطبقى والترتيبات السياسية المميزة وهكذا . والتحديات التى تواجه البحث الحضرى الجديد تكمن بالضبط فى تحديد طبيعة ومعنى هذا التغير المحلى ويعلقه الى الاتجاهات النظرية بصورة أعم . ويمكن تلخيص ذلك بأن ذلك هو موضوع وقائمة ابحاث علم الاجتماع الحضرى فى الثمانينات .

والظروف التاريخية التى ادت إلى قيام علم المجتمع الحضرى الجديد والتى ولدت الكثير من مقوماته يمكن وصفها بصورة اجمالية وبدون المخاطرة بأية مزايده بالمصطلحات النظرية الخاصة بالأزمة الاقتصادية ، فكلمة الأزمة مستخدمة هنا بصورتها القوية عن عسدم توازن مرحلى فى تطور الرأسمالية المتقدمة التى تدفع بمنظمة أساسية أو النظر بمقتلانية للاقتصاد وسياسة المجتمع . فالأزمات تحدث على مستويات مختلفة ولا تشير بالضرورة الى انكارها ، وهى يجب أن تكون جزئية ونطاقية أو كما فى هذه الحالة عالية (هارفى ١٩٧٨) وتمثل فترات توقف عادية واجيانا ضرورية .

والأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة هى بطبيعة الحال لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، وفى نطاقها فانها تتحدى الثلاثينات ، ولكن قوامها وتأثيرها مختلف . فالأزمة التى بدأت فى البلاد الرأسمالية المتقدمة فى ١٩٧٣ هى فى الأساس أزمة فى زيادة الانتاج (ماندل ١٩٧٨) فقد حدثت فى نهاية فترة توسع كبير ومستمر للاقتصاديات الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية فقد شهدت تلك الفترة ابلال غرب أوروبا واليابان كقوى اقتصادية حتى انها بعد ذلك ناقشت الولايات المتحدة فى التجارة العالمية والاستثمار . والمتنافسون الموقرون وفى بعض الاحوال المتشاركون

فى عمليات متعددة الجنسيات للحصول على أسواق العالم الثالث أصبحوا - بدرجة متزايدة - يقاومون التخلي عن الجنسيات ، وهذه النافسة 'المحورية كانت مسئولة عن انهيار اتفاقية بريتون وودز ونهاية تحويل الدولار الى ذهب كعملية دولية وتبنى سعر التبادل المتغير والصورة العامة لعدم التنبؤ بنظام العالم المثالى .

فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وبصورة خاصة الولايات المتحدة نجد ان الازمة الدولية تنعكس فى صورة انخفاض فى التجارة العالمية (ماعدا الصادرات الزراعية) والانخفاضات التجارية وتناقص الانتاج الصناعى وانخفاض معدلات الربح وتزايد القدرة المغطاة وتزايد البطالة وبصورة عامة السمات الخاصة بالانخفاض العميق فى الولايات المتحدة نجد ان الازمة الاولى لعام ١٩٧٣ قد أعقبتها انتعاش مؤقت كنتيجة لتزايد الاستهلاك الذى شجع عليه انفجار فى اعتمادات المستهلكين واقتراض المؤسسات واقتراض الحكومة وانخفاض المصروفات وتزايد مستمر فى الامداد بالاموال . وكانت نتيجة ذلك تزايدا هائلا للدين الخاص والعام الذى امد التضخم بالوقود بينما عوق لفترة الكساد . والزيادات فى أسعار النفط أسهمت بلا شك فى هذا الكساد ولكن توقيتها وكمياتها وأعادة دورتها (مثلا المشتريات من الاوبك) وتأثيرات مختلفة فى الاقتصاديات القومية كلها تحكمته فيها وكانها مسببات اولية . وهذا التوقف الانتعاشى كان قصيرا (١٩٧٥ - ١٩٧٧) وبطول ١٩٧٩ عاد الانهيار بصورة تكاد تكون انتقامية .

وعند بداية الثمانينات نجد ان تأثيرات الازمة العالمية يمكن رؤيتها بوضوح فمعدلات الانتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة مستمرة فى الانحدار ، والتجارة العالمية زادت فى التدهور مع بلدان منفردة تتخذ اجراءات متزايدة من الحماية (سترينج ١٩٧٩) . والتضخم مستمر فى الارتفاع الى الحد الذى جعل بلدان مثل الولايات المتحدة تضطر الى فقد الامال فى البرء مما بدأ مع طريق التوسع فى الائتمان أو تمويل الديون ، وبدا من ذلك توجه الى اجراءات التقشف وذلك للحد من الاستدانة ووازن الميزانية . والتأثير الفورى هو الزيادة فى البطالة وخفض المصروفات الاجتماعية ومزيد من الانخفاض فى القطاعات الصناعية الهامة مثل الاسكان والصلب والسيارات وما شابه ذلك . وسياسات الدولة 'الخاصة بالرعاية الاجتماعية التى وثقت العلاقة بين رأس المال والعمالة فى فترات التوسع يجرى العمل بهمة على محوها. بينما نجد أن قوة العمالة المعالة قد أصابها الانخفاضات فى الدخل الحقيقى. وكلما تفتحت الازمة فعليا أن نتوقع الانخفاض فى رأس المال المحدد ايضا (هارفى ١٩٧٨) وبصفة عامة عملية « إعادة تقييم رأس المال » (ميلر ١٩٧٨) .

وبدأنا من هذا التصنيف العام بـ **جدد** - للآزمة الاقتصادية المعاصرة
علينا - لأسباب تتعلق بالوقت الحاضر - أن نشير إلى ما يتصل
بالمواضيع الحضرية أو بعض الطرق التي تفرض نفسها بصورة أكبر تظهر
فيها الآزمة على أساس محلي . وعلى هذا المستوى فإننا نهتم بالإشارة إلى
ما تبينه دوافع الهيكلية التي تتطلب بحثاً دقيقاً وتعين لنا القاعدة النظرية
للبحث الجديد ومفرداته .

وعندما نبدأ بما هو واضح ومعلوم نجد أن هناك شعوراً بأن الآزمة
الاقتصادية العالمية تمثل الآزمة الحضرية ، لأن تأخذ شكلها في البلدان
المتقدمة صناعية وحضرية إلى درجة كبيرة ، والمشكلات القومية مثل البطالة
وسياسات التقشف هي إلى درجة كبيرة مشكلات المدن التي كانت تاريخياً
مطلباً أساسياً للتقدم الرأسمالي . ومع ذلك فإن التأثير الحضري من الآزمة
هي أكثر وضوحاً ودقة ، والافتراضات المختلفة للبطالة على سبيل المثال
إنما نجحت بصورة كبيرة بـ **سكان المدن المركزية** التي تحوي نسباً كبيرة
من المهاجرين الجدد والكهول والأقليات والطبقة العاملة التي لا ترقى
إلى الرتبة الفنية . وأجراءات التقشف التي تتركز على المصروفات الاجتماعية
معرضة أن تتبع بصورة أكثر حماساً في مجال الاستهلاك الاجتماعي (ضد
الاستثمار الاجتماعي أو كونه ١٩٧٢) وهذا يعني بالنسبة للمشروعات
والخدمات التي تفيد العمالة (أو تخفض من تكاليف إنتاجها) مثل
الصحة العامة والإسكان والنقل والتأمينات الاجتماعية والأكثر تعرضاً لها
وتأثراً بها الضمانات الخاصة وخاصة الإسكان هي في الحال أكبر مشكلة
معيّنة منها في مناطق المدينة .

وعندما نتابع أنهماز الآزمة الاقتصادية نجد أن ظواهرها الحضرية
الرجيدة تبدو وكأنها واضحة جداً ، فالآزمة الحضرية المالية تعد شيئاً
كثير الحدوث . فإذا أخذنا - مثلاً - نيويورك وكأنها ممثلة لأوضاع
معقولة لغيرها من المدن الأمريكية والعالمية فإن مصادر الأزمة يمكن أن
ننظرها فقط أن سببها عدم تعادل التوزيع الهيكلي مثل الزيادة في
الإنتاج وانخفاض الرواج بعد الحرب والتنافس في استراتيجيات التصدير
وضيق الصناعة والأعمال وطول مالية قصيرة النظر بحيث على توسيع في
الديون على المال . وهناك سبب آخر قريب من ذلك وهو أن المدن
المركزية هي أكثر قابلية لخفض قيمة رأس المال المخصص للإسكان والتأجير
والمال التجاري والإراضي العامة والإستثمارات التي قد تبلغ أوجهة
التمويل الحكومية لمعالجة (هارفي ١٩٧٤) من الأمثلة التاريخية وكينغزاند عن
الأمثلة المعاصرة) . نحن نرى أنماضي جمعها فإن إعادة تلك هذه
الملكيات أو (النظم بعد إحباطها كدليل على بحث حضري (إندل ١٩٧٧)
وإن لا يصدق هذا التفاؤل هو من سبب ومن خسر في هذه العملية .

وفي الحالتين نجد ان اعادة تمويل الازمة المالية الحضرية واعادة الاستثمار في ممتلكات حضرية خفضت قيمتها فان التكاليف قد حولت بصورة كبيرة من الاعضاء المنتفعين من اعتماد المعاشات ودافعي الضرائب ومالكى البيوت والأعمال الصغيرة .

والى درجة كبيرة نجد ان رأس المال الكبير لا يعاني من هذه الاعباء ، وذلك بفضل تنقله وتملكه لاموال رأس المال (وهذا أيضا نتاج لقويرة التجميع) . فتخفيض قيمة رأس المال المحدد تصبح فائدة ضريبية فى استراتيجيات الاستثمار التى تزايد اخذها لرأس المال والأعمال فى الخارج (والتون ١٩٨) او الى مناطق محلية أكثر ترحيبا مثل « حزام الشمس » فى الولايات المتحدة (بيرى وانكنس ١٩٧٧) . فهذه « الازمات المتحولة » (هارفى ١٩٧٨) هى أكثر سوءا للمناطق الحضرية الاقدم لانها تشمل بجولا جغرافيا وتحولا منطقيا (نسبة الى المنطقة) .

فالاستثمار ليس فقط يترك المدن الاقدم صناعيا وبها طبقة عاملة ولكنه يتحرك داخليا أيضا فى خطوط انتاج جديدة ، كان العاملون السابقون لا يجدون فيها فائدة خاصة اذا هاجروا مع رأس المال . فاعمالهم قد هدرت الى العالم الثالث والبلدان الاوربية الأكثر فقرا (ايرلندا واسبانيا والبرتغال) او الاقتصاديات المحدودة (تايبوان وهونج كونج وسنغافورة) .

... واخيرا يجب ان نلاحظ انه حينما ينجم عن التقيش والازمة المالية تخفيضات، فى المصروفات العامة فان الاعباء لا تزال لا تقع بالتساوى على الطبقة الحضرية العاملة وعلى سبيل المثال فعندما يحدث خفض فى العمالة العامة خارج الحدود فان المفزى التاريخى للتوسع فى القطاع العام يكون الى درجة ملحوظة عاملا لامتناس العمال الذين ينفرون إيمانهم بواسطة تزايد صنائى مركز لرأس المال . أضف الى ذلك ، ان مختلف اشكال الاستهلاك الجماعى - الذى ذكر سابقا - لا يخدم زيادة فى الاجر الاجتماعى فقط ولكنه يهيم كل الاجر لعدد من الطبقات العاملة فى القوة العاملة الحضرية (وخاصة النساء والأقليات لان هذه الاعمال كانت القائمة معظم التقدم الإيجابى) .

وعلى ذلك فامامنا عدد من النتائج التى تنطلق بالتهج العريض للتاريخ المعاصر ، ومع ذلك على مستوى يمكن لنا تتبعه من وجهة اهتمامنا الحالى . ومن هذه الخطط المفككة والمنظمة بطريقة عادية يمكن للباحث عن الحضرة الجديدة ان يتحرك فى مختلف الاتجاهات . ومن النطى انه لا يجب تثبيط مثل هذه المبادرة ومع ذلك ، فان التطورات القسرية فى علم الاجتماع الحضرى قد خطت بعض الخطوات الهامة فى اتجاهات معينة ، ودليله فى ذلك احصاءات بالصفات والنظريات وباسهام المساهمين فى التقاليد

القديمة في البحث الحضري . وبالاختصار فإن نظرة معينة قد يكون لها - الآن - معنى استراتيجي خاص وذو فائدة .

وفيما يلي سأحدد وإعلق ناقدا بعضا منها وهي مقدمة على انها جدول بحث وهي محدودة وذلك بسبب ضيق المكان وسأتجنب النقاش التفصيلي لهذه النقاط والان اقدمها وكأنها وسيلة لنقل اهتمامنا الى الامام

جدول بحث

تداخل المستويات

تتعلق النتيجة الاولى العامة في جدول هذا البحث بتداخل المستويات في نطاق تطيل واف . وقد أصبح من الركاقة في النقد للبحث العادي الاصرار على الاعتراف « بالقوى الهيكلية الاعرض » وانها « الجذور » للتغيرات في المجتمع الحضري والتاسف على صفة البحث الذي يتعلق بجزء من تطور هام ولكنه خيب في ايضاحها للعجز في التحليل العادي المناسب . ورغمما عن مكانة مثل هذا النقد الذي يكاد يصل الى اللزوة فهناك عديد من التحاليل التي تتبع في الواقع امعالا عالية للمناورات الحضرية بصورة منظمة في كل المنحنيات المجتمعية والعودة ثانيا وذلك ضمن واقع الانحرافات وما تعنيه بالنسبة للنظرية العامة وهذا الجدول غير مقبول اذ أن بعضا من النظرية السائدة يراد بها « الاتصالات الهيكلية التي نحتاج اليها لفهم عملية التحضر في الرأسمالية » (هارفي ١٩٧٨ ص ١١٤ وانظر ايضا لوكين ولامارش ١٩٧٦) .

ومن الطبيعي ان تكون هناك بعض الاستثناءات المرشدة ، فكما اقترح سابقا بانها كانت لدراسة تحضر العالم الثالث وان افضل بحث واف قد اقننى اثر الوقع المحدد والمختلف لتطور الرأسمالية في هيكل التحضر (كاسلر ١٩٧٨ ، سلاتر ١٩٧٨ ، كيانو ١٩٦٨ ، هاردوي ١٩٧٥) بتخطيله لازمة نيويورك السنوية وتأثيرها على الاقتصاد العالي معالجة حديثة من تختص بتدويل رأس المال وهياكل الطبقات للبلدات ومعالجة (جوردون ١٩٧٨) لفترات التطور الحضري الامريكي التي المتقدمة حاولت ان اقننى اثر المؤثرات لتصديدين رأس المال والاعمال الى توافق مع طوائف طرق التغيير في الانتاج واختلحكم في البعالة . وفي الحضر والنقل المنطقي (نسبة الى منطقه) (والتون ١٩٨٠) وانظر ايضا كوهين ١٩٧٧) .

وهناك ايضا - نعتق - بالبعلة بين الحضرية العالمية في تحليلين مينيون (١٩٧٨) عن أزمة الرأسمالية والازدواجية الجديدة والهامشية ،

فمعيون يرى أن الأزمة العالمية للبلدان المتقدمة ليست في صورة الزيادة في التحميل المالي المناسب . وربما عن مكانة مثل هذا النقد الذي يكافئ في الانتاج ولكن في الانخفاض في معدل التجميع والزيادة في العمالة الزائدة . وسالفا كانت الاجابات الناجحة لهذه المشكلة المتعاقبة عن طريق الاستيلاء على اسواق جديدة او اختراعات تكنولوجية هي الآن بسبب زيادة استقلال العالم الثالث وايضا المنافسة من البلدان الاشتراكية (والكساد التكنولوجي الذي يرجع الى النقص في التجميع ايضا .

كل ذلك وغيره من الظروف مجتمعة توحى بـ « الحل الداخلي » بحيث ان أعدادا كبيرة من العاملين بقله والعاطلين يتحولون الى نوع جديد من الاقتصاد غير التقليدي داخل البلدان المتقدمة : « الحرية للرأسمالية في التوسع في هذه القطاعات الهامشية التي سماتها الاجور المنخفضة وعدم العمالة بالنظام والاستغلال الكبير للعمالة وذلك بتحويل بعض الأنشطة الاقتصادية التي كانت من قبل تؤدي في المؤسسات الصناعية الكبيرة » (١٩٧٨ ص ٢١٥) والنتائج المحتملة لهذا التغير يرجع اصلها الى الصراعات الحضرية المنطقية ، ومع أن هذا التحليل مختصر جدا الا انه يحمل ابعاءات جذابة ونتائج البحث تعطي مبررات هائلة عن الاقتصاد غير التقليدي ، كما يبين ذلك بحيث اجري على نظام المجتمع الحضري للعالم الثالث (يوريس ١٩٨٠) وتزايد أهمية هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة . في التوسع في هذه القطاعات الهامشية التي سماتها الاجور المنخفضة

ومع ذلك ، فان بعض المحاولات انما هي بدايات متواضعة جدا اعطت الميزان النظري (ولا نذكر المنطق) للمشكلة . فالتأثيرات الحضرية اللازمة الاقتصادية الحالية هي شمولية ليس فقط من ناحية تصدير الاعمال ورأس المال والازمات السندية والاقتصاد غير التقليدي ولكن أيضا في القطاعات الاقتصادية الأساسية للانتاج والاستهلاك الخاص الجماعي وفي بالوراما من قيود الدولة مخصصة للتعامل مع التقشف ولتبقى الكثير لما يمكن عمله بحثا فنيا في العلاقة بين هذه الطبقات .

اجابات بديلة :

والقسم الثاني من هذا الجدول هو السؤال الفرض عن الاجابات البديلة عن الازمات في الاقتصاد والنظم الحكومية : فمن الواضح ان النقد الأساسي - وهو في العادة حقيقى بالنسبة للبحث - هو حلوة من فترات عدم الفاعلية او تحديد النهاية المتوقعة مسبقا ، وعلى ذلك فأي تطور يخبري « اضاحه » على أنه النتيجة الضرورية لتوفر قوى اقتصادية

وسياسية . واذا يقول بعض الكتاب (ومنهم ماركس) ويعجبون بقولهم « كيف يكون الامر غير ذلك » .

وفي لحظة صراحة كتب ماركس (١٨٥٧) الى انجلز حول تحليله لنوع الانتاج الاسيوى « قد اكون مخطئا ولكن لو كان الامر كذلك فانتسى يمكننى دائما الخروج من المازق باستخدام قليل من الجدل ولقد اعددت نفسى ودربتها على ان اكون على حق حتى ولو كنت فى الجانب الاخر المذنب » . ومع ان الاداء الخام (مخالفا الاداء المدروس) معترض عليه بصرف النظر عن اية نظرية معنية يعمل على خدمتها فانه ليس على الاطلاق ظاهرة ضارة فى الاقتراب الذى نعينه - كما يدعى كثير من النقاد المتحمسين الى درجة كبيرة . وعلى العكس ، فان التحاليل المبالغية كثيرا مانشير الى طرق بديلة تكون فيها ازمة معنية يمكن ان تحل فى ضوء استراتيجية سياسية واقتصادية متاحة .

والامثلة ترد على الخاطر من الكتابات للنظرية المشار اليها سابقا . فمثلا نجد ان تحليل اوكونر (١٩٧٣) المدروس عن الازمة السنوية للدولة تضع فى الاعتبار اصدار قرار يجرى تنفيذه فى وقت قصير او متوسط : نكسة يمكن التحكم فيها ، قيود على الاجور والاسعار ، وزيادة فى الانتاج فى قطاع الخدمات فمثلا « تركيبة المجتمع الصناعى . ومعالجة هارفى (١٩٧٨) للزيادة الكبيرة فى التجميع وعملية الحضارة يرى الامكانيات فى التجميع الجديد وخفض القيمة بالنسبة للانتاج والاستهلاك فى « معاور رأس المال الثلاثة » وايضا فى الصراعات التى قد تنجم منها .

والتساؤلات الاساسية والتاريخية قد حاولت ايضا مختلف الاستخدامات المعاصرة الضرورية للتطور الحضري وماذا تحمل بالنسبة للمستقبل فتحليل هيل (١٩٧٨) لتجمع رأس المال والحضارة فى الولايات المتحدة يعطى ثلاث اجابات للانهيال المالى الشرود والاشتراكية والدولة بالنسبة للمدينة الرأسمالية فمن عواملها جميعا ووضعوها بالرغم من السيطرة المتزايدة للعامل الاجير . وفى تحاليل مماثلة للظروف التى واكبت التوسع نحو الضواحي ونحو حزام الشمس نجد ان ماركسون (١٩٧٨) وبيري وواتكى (١٩٧٧) يشيرون الى الظروف التى قيد تدفق مراكز الضواحي القديمة لان تمر بنفس التجربة فى اعادة الحياة اليها . والبحث الاوروبى فى هذه الناحية قد تركز على الظروف التى يستثمر فيها رأس المال فى عدة صور من تطوير الضواحي والتشييد والاسكان (آشر وليفى ١٩٧٣ ، دكلوس ١٩٧٣ ، بيكفانس ١٩٧٣ ، بريتشيللى ١٩٧٣) .

ومع ذلك نجد ان هذه الامثلة ما هى الا شواذ عن الصورة العمومية للشرح وحتى هذه الشواذ نجد انها فى العادة مقلدة بالتموض واشترطات

للخروج منها وما نحن في أشد الحاجة إليه إنما هو إيضاحات نظرية وافية تصل بنا إلى نقطة تعداد مجموعة محدودة من البدائل وبعد ذلك توضيح الظروف التي تترتب على واحد منها أو آخر . وليس هذا طلباً لـ «اللاية» . وهى كلمة ذات حدين . بل أنها فى الواقع مطلب لـ «الحلال» التكدسات المبهمة بافتراضات مترتبة عليها وطرق بحث . أضيف إلى ذلك ، أنه فى نقطة التقاطع هذه بالذات ان الاتجاه نحو الإفتتاحات « الاقتصادية » يمكن ان توجهها بصورة أكثر تأثيراً - نقطة التقاطع التي تحدث فيها تناقضات اقتصادية يمكن تحديدها فى شبكة الامكانيات السياسية .

الصراعات السياسية والتحركات الاجتماعية :

وهذا يقودنا إلى النقطة الثالثة المتعلقة بحالة البحث فى الصراعات السياسية والتحركات الاجتماعية . وفى رأي أن هناك استعداداً فى بعض هذا العمل لتأكيدات عن الصراع بين الطبقات - فان طبيعتها التي لم تبحث بعد وشراً الذي يمكن فى عادة تسمية كل أشكال الأنشطة السياسية على أنها صراع طبقي . وإذا اتبعنا قيادة ويزمان فمن الضروري ان نميز بين الأعمال السياسية المبينة على ظروف الوضع والشرف الاجتماعى وبين تلك المبينة على الطبقة . ومحاولات مزج هؤلاء فى تصور غير طبيعى من طبقة مجتمع ينتج عنه مناهات بحثية وخطط غير حقيقية (جيدنز ١٩٧٣) يترتب عليها عدم الوصول إلى قرار معين - كما نصحننا بذلك فى أول الأمر .

ونحن نحتاج - على توجه خاص - ان نميز مسيئاً الفعل فى الطبقة وحالاتها . وإن نعى بصورة أفضل تداخلها وكيف تجتمع تحت مختلف الظروف أو ما يترتب واحد منهما من الآخر فى إيجام مختلفة ويجب مختلف الظروف للتاريخية والسياسية (بنديكسي ١٩٧٤) .

وأخيراً ، فإن الصراعات السياسية التي تدور حول القسالة أو خدمات المجتمع على أى قياس إنما هى انتقال التحق عن عدم مساواة تتعلق بالإنتاج (القود والاجر الاجتماعى أو الظروف العامة للعمل) أو عن عدم مساواة فى الجنس أو العنصر أو الوضع بالنسبة للجنسية وكيف يمكن تداخلها مع بعضها البعض ؟ فعادة يكون الاتجاه إلى تقادى هذا الوضع للمقد بتأكيدات بسيطة إلى درجة ان الطبقة فى أحسن التقاطع تنقلب على اهتمامات أكبر مثل الوضع والشرف أو على سبيل المقايض ان الأوضاع الطبقة تنبوع (حيث أنها غير قادرة أبداً على إيضاح كل شئ) لأعيان أخرى وتترك ما لم يشرح لما لخته فيما بعد .

وعندما نعود الى التفكير فى بعض هذه النتائج نجد ان البحث الذى نجم عن غير ذلك من التقاليد يرشدنا بصفة خاصة فمثلا كورنيلوم (١٩٧٤) له بحث رائع عن مجتمع ذوى الطبقة المسالمة وسياساتها . وعلى نفس المجرى التاريخى نجد ان يانسى وزملاءه (١٩٧٦) يشرحون ظروف السوق الحضرية والصناعية والعمالية التى تتولد عنها اسس العمل ، والامثلة على ذلك يمكن مضاعفتها ولكن النقطة هى اننا لدينا فى هذه الحالة فرصة ثمينة ليس للربح فقط من البحث السابق ولكن للتحرك الى الامام نظريا .

ومشكلة مشابهة هى ان دراسة التحركات الاجتماعية الحضرية تنهج الى الافتراض نظريا بان اصولها تكمن على وجه خاص فى بعض انواع الاختلافات ، وهذا الافتراض يقودنا الى صعوبتين : الاولى هى اننا نرجع من وجود حركة ان شيئا معارضا وجدناه بالتحليل كان فى الواقع خاملا او سببا فى الحركة . والمشكلة الثانية ان نرجع من تعارض تحليل امكانية تكون حركة كرد لها . ومن الواضح ان ذلك يكون نفس الخطأ او على الاقل نفس الفشل فى التمييز باستقلال التضاربات والحركات وان نتفحص بموضوعية تداخلاتها .

ونتيجة هامة واحدة من عمل هذا التمييز اننا فى الاغلب قد نكتشف ان الحركات قد تبدأ فى مجالات مختلفة عريضة تشمل أشياء عادة لا نعددها منضاربة وان بعض التضاربات اكثر قوة من غيرها وكما علم نيفن وكلوارد (١٩٧٧ ص ١٧) انه فى خلال تطورها « فلن طلبات المحتجين على الاقل بالنسبة للفرات التى فحصناها كانت مشكلة بتداخلها مع الصنوة كما كانت ايضا عن طريق عوامل هيكلية (من التضاربات) التى انتجت التحركات » ومثابة لذلك لسنا اكثر تأهبا لامكانية ان الطريقة التى تنقرر بها التضاربات قد تهيم افضل التفسير ليس عن امكان حدوث انهيار بل عن الثبات والمقاومة الكبيرين للنظام الاجتماعى (دود ١٩٧٨) .

ومعظم هذا يمكن التعبير عنه بان كثيرا جدا من المسؤولية قد وضعت على كاهل الحركة الاجتماعية على انها مصدر التغير . وقد ارتبطت نظريا بكل انواع التمارشات وعلى مسارها تتوقف مستقبلات التقدم القريب الحدوث .

ومن الواضح انه من المتوقع الا يحدث سوى القليل جدا من التغيير التقنى وذلك فى غياب التحركات الاجتماعية ولكن مصادرها ومستقبلها وتناجها الحتمية تحتاج الى تحديدها بالنسبة الى الوصف العريض للمؤسسات التى تتغير فى بعض الاحيان بصورة مستقلة عن التحركات نفسها بينما تقدم فى الوقت نفسه - الظروف لنجاحها المختطف . والبحث الذى تنهيا له افضل الظروف لتحديد هذه التوقعات سيكون مبنيا بصورة

أكبر على الوسائل التى تقدم وتحكم فى مختلف الاوضاع للمؤسسات
وانواع التغيرات .

فإذا افترضنا ان لدينا صورة واضحة عن القواعد المختلفة للحركة
السياسية فى الطبقة والاعتبارات الوضعية ومختلف ظواهر الحركات
الاجتماعية فان دراسة الصراع الطبقي قد تمضى بدون أن تحد مسيرتها.
ومن المشجع ان نرى خسوفاً ما يناقض النظريات ومن ثم الجدالات
المتزمنة عن طبيعة وتوزيع القوة السياسية التى نجت من تكوينات
نظرية جيدة تسمح بحل محدد بصورة أكبر أو أقل . والامثلة الواضحة
التي اوضحها التحليل الطبقي اثبتت قيمتها الايضاحية بعكس غيرها
غيرها المبنية على الجماعية أو الافضلية فى ابحاث الحالات المعاصرة فى
الولايات المتحدة على المترتبات الحضرية مثل المواصلات (هويت ١٩٧٩)
القوى التحالف فى المدن (فريدلاند ١٩٧٧) والولايات (هيكس وزملاؤه
١٩٨٠) . والرضا والاممال التخيلية التى تجمع بين دراسة الحلة والطرق
القياسية فى دراسة المشكلات المحيطة بنا (كيرنسون ١٩٧١) . وبالبدا
تحت ظروف معوقة قليلة فان البحث الاوروبى فى سيطرة الاممال
والتحالف فى السياسات الحضرية قد انتج عملاً مدسوساً بما ذلك الكتاب
الكلاسيكى لكاسلتر وجودار (١٩٧٤) من مونوبول والبحث الحديث
المقارن بواسطة لوجكين عن السياسات المحلية فى مدينتى ليل ومارسيليا .
فهل حصل يوماً شك كبير فى الافتراض بان اهتمامات رأس المال
التحالف يسيطر فى السياسات المحلية وأنه الآن يؤيد بأفضل البحوث .
ولو ان هذا نتيجة ضرورية توصلنا اليها بما آلام الا انها مع ذلك
افتراض أساسى الى درجة مقبولة فقد مهدت الطريق لاعمال معاصرة
وشديدة التحدى تتركز على الظروف السياسية وما يترتب عليها من
انقسامات أو التحالفات طبقية وواحد من طرق الاقتراب كان طبيعة
الانقسام الطبقي الداخلى وخاصة بالنسبة لرأس المال فمثلاً عديد من الكتاب
(كاسلر ١٩٧٨ ، هارفى ١٩٧٦ ، مينبون ١٩٧٧) حلوا الطريقة التى نتج
بها المصروفات على الاستهلاك الجماعى (الاسكان موضوع فردى) الى
تقسيم اجزاء من رأس المال منها الذى يتوقف على الارض والشبيك
والاجازات التى تهيم وريحا أكبر فتحت هذه الظروف نجد ان رأس
المال « بصورة عامة » (هارفى ١٩٧٦) والدولة قد تأخذ جانب رأس المال
الصناعى وفى نفس الوقت تفيد للعمالة والمثال من الواضح انه يستخدم
أساساً الاشارة الى ان هذا الاقتراب يفتح امامنا الطريق لامكانية اجراء
تحليل أكثر تعميقاً وذات اوضاع أكثر واقعية .

وتحليل مولنكوف (١٩٧٨) على مختلف التجمعات بعد النمو الذى سيطر على المدن الامريكية فى فترة بعد الحرب وهى صورة اختيرت لبيان عدم الجدوى من هذا الاقتراب فهو هنا يظهر ان التجمعات بعد النمو قد ضمت اليها مؤقتا عديدا من العوامل (مثل رأس المال التجمع والرسميين المحليين والمفاليين وعمال الطبقة الوسطى) وذلك على حساب الفقراء الحضريين الذين افقدتهم المادة التطوير واستراتيجيات الاتجاه الحضري وعلى ذلك صار من اللازم انهيار هذا التجمع مما هيا الفرصة للطبقات المحرومة لاحتمال الانضمام الى تحالف مع الرسميين المحليين والطبقة الوسطى الحضرية لاعادة الاستثمار فى المدينة . والنتائج 'المتعلقة' بالوسط الحضري هى بوجبة خاصة جذابة فى هذا الصدد حيث انها تظهر وكأنها تهيب الغرض لكل من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة فى تكوين تجمعات فى صالح اصلاح الأوضاع كما ان صف رأس المال والطبقة العاملة تعارض مصالحهما (شتاينبرج ١٩٧٩ وعمل ديكلوست الحديث) .

وكما ان الصراعات السياسية تحوى عوامل من التحرك الطبقي والوضعي فانها تخترق بصورة فريدة خطوط الطبقات كلما ازدادت حدتها ومع نفع التحليل الطبقي 'صبح من الممكن الان ان تكون اكثر دقة عن التجمعات التى أساسها الطبقات - الظروف التى تجعلها تظهر ومختلف أشكالها على مر الزمن ونتائجها ومصيرها . والنتائج الحقيقية للعمل السياسى نجدها من الترابط تحت هذه الظروف من التجمع الطبقي سواء داخليا وخارجيا مع اشتراك الحركات الاجتماعية . ومن حسن الحظ اننا الآن فى وضع يمكننا من متابعتها على ساس نظيرى ثابت وسوابق قيمة .

الدولة والتضامات العامة :

والمناطق الربابة التى تهتمنا من ناحية البحث تتعلق بالدولة والخدمات العامة فالتحليل الخاص بالدولة منطقيا ينبع من الظروف الطبقيه حيث ان الاسئلة المهمة المتعلقة بالدولة - أعمالها خلال الزمن ونتائجها - تتعلق أولا بأقامة الصلة بين الطبقة وبين العمل السياسى المبني على الطبقة ، ومعنى ذلك انه اذا كان الاهتمام الاساسى لمختلف النظريات الخاصة بالدولة هو المدى الذى تعمل فيه بالنسبة لاهتمامات طبقية معينة او بصورة مستقلة ، فان 'ى تقييم لهذا العمل يتعلق عن وضوح مسبق عما هى الطبقات وما هى اهتماماتها . ونفس الشيء ينطبق على ما اذا كنا مهتمين بتأثير الحركات الاجتماعية ذات الاصل الطبقي على الدولة . وهذه الاتجاهات التحليلية - مع ذلك كله - يجب ألا تخفى الحقيقة فى انه

بالإضافة الى تصميمها الجزئى عن طريق العمل الطبقي فان الدولة — أيضا — تشارك تاريخيا فى تصميم الهيكل الطبقي ، وهذه الجوانب الواضحة للمسلسل يجب دائما فى خاطرننا عندما نركز على المشكلات لعاجلة لمهام الدولة ومهام الطبقات .

وخلال العقد الأخير ظهر علم حضري جديد يتفق والاهتمام المتجدد نظرية الدولة وحيث أن التطورات فى الميدان الأخير لا يمكن عرضها هنا (وقد لخصت فى العديد من الأبحاث وولف ١٩٧٤ ، جيراردن ١٩٧٤ ، بريدجز ١٩٧٤ ، جولدن وزملاؤه ١٩٧٥) فسأؤكد ببساطة أن معظم الذين يرون فى الموضوع أنه يسهم فى وجهة النظر بأن الدولة هى شيء أكبر من « الجمعية التنفيذية للبرجوازيين » . (لا أحد يظهر وكأنه فى الواقع يقر بأنه مجرد أداة) وأن الدولة تملك « شبه استقلال » ومع ذلك فإن المعنى المقصود بهذه الجملة لا يمكن تحديده ، فالمرء يمكنه أن يتصور عددا من المشاعر لشبه الاستقلال كالتوفيق أو البقاء على الحال أو صورة أعلى من الاهتمامات الطبقة المتنافسة كحالة وضع طبقى مائع كما فى حالة قوة مركزية تنفيذية كما يرى ماركس (١٩٦٣ ص ١٢٢) كما وصف فى ال بأنه « دولة كاملة الاستقلال » أو بعض التركيب

لما سبق حيث أن مجموعة من الاهتمامات البروقراطية المميزة توجد مستقلة أى من هذه قد يكون مفيدا أو حقيقيا إنما يمثل سؤالا نظريا وكل ما نحتاجه الآن هو مراعاة أن هذا السؤال هو أصل البحث على مستوى الحضرة قد يعطينا فكرة ما عن الأنواع المختلفة للاستقلال والظروف التى تحدث فيها .

فأذ عدنا الى موضوعنا عن الأزمة الاقتصادية والتعسف الحضري فان دور الدولة يتضح نفعة فى ثلاث مناطق : الأولى هى نوع الدولة وهيكلها الإدارى مع اللجوء بوجه خاص الى الضرائب والتمويل . وفى كتيب عن رد الدولة للأزمة المالية فى المدن الأمريكية يقول فريدلاند وزملاؤه (١٩٧٧) أن الأشكال المختلفة لتدخل الدولة (مثل التئيد رأس المال والتئيد الخدمات الاجتماعية) تتأثر بصورة مختلفة من الضغوط السياسية وكما يقول فريدلاند (١٩٧٨ ص ٥٧٣) أذ يصفها بقوله :

فى الولايات المتحدة نجد أن الخدمات الاجتماعية تمول بلا مركزية عن طريق الحساسية الاستثمارية وضرائب على الملكية غير تقدمية بينما تدخلات الدولة الخطيرة بالنسبة للإنتاج (التعاقد لصالح الدقاع والمشروعات المعلمة الكبيرة والحوافز للضريبة لاستثمارات رءوس الأموال) فكلها تمول مركزيا عن طريق امكانية ضرائب تقلممية على

الدخول . فاولا يجعل ذلك من الصعوبة بمكان ضم سياسات الاجر الاجتماعى الى سياسات راس المال الاجتماعى .

ثانيا - التوسعات فى تمويل الرعاية والتعليم محليا عادة ما تفتح هاوية بين الطبقة العاملة النقابية التى تملك منازل المتعطلين والعمال ذوى الاجور البسيطة مع تزايد السكان .

ثالثا - نقابات العمال تشجع على طلب الصحة والرعاية اليومية ولعل وغير ذلك من المكاسب عن طريق مساومات جماعية داخليا .
رابعا - ان مصروفات الاجور الاجتماعية تتجه الى ان تكون ممولة من ضرائب واضحة ومن ثم تكون لها صفة سياسية عالية بينما مصروفات راس المال الاجتماعية تتجه الى أن تكون ممولة عن ضرائب أقل وضوحا وعلى ذلك غير سياسية .

وتحت ظروف الازمة الاقتصادية ، فان هذا الترتيب بطبيعة الحال يوحى بان مقاييس التقشف الضرورى - فى اغلب الاحيان - تحدث على حساب الخدمات الاجتماعية والاجر الاجتماعى ، ولكن اهم نقطة هنا انها تحدث عن طريق عملية العمل السياسى وذلك من طبيعة التركيب الخاص بالدولة لانها تخدم « كل » الطبقات . فاهتمامات المعنيين ذوى الحق يخدمون فى نفس الوقت كما ان الطبقات الاقل تتحمل الثقل الاعباء للسياسات التقشفية ، وفى هذه الحالة يكون استقلال الدولة خيالا مكونا اساسا من الجهاز الذى يخفى معالم الجهاز الطبقي .

وفى هذا الوقت ، فان فرص البحث عن هذا الموضوع - للأسف - كثيرة مع ظهور مقاييس انقاص الخدمات وحركة الثورة ضد الضرائب ، وعلى سبيل المثال فان المرء ليعجب تحت اية ظروف يمكن تقييد حمى الثورة ضد الضرائب عن طريق تخفيضات مدروسة فى الخدمات (ميلر ١٩٧٩) واية طبقات ومراكز يمكن تجمعهما سياسيا حول هذه الموضوعات واية خدمات يمكن التأثير عليها بصورة كبيرة وهى اقل حساسية وتحت اية ظروف يصبح الهيكل نفسه شفافا .

هذه الاسئلة توحى بمنطقة اخرى توضح دور الدولة ونمى بذلك خطط سياسات الازمة الموجهة نحو الانتاج والاستهلاك فكما رأينا ان السياسات فى كل مجال لها تأثيرات حشرية هامة ومختلفة فاستجابة الدولة للازمة المبادرة فى ١٩٧٣ حاولت مساعدة الانتاج عن طريق الائتمان الواسع بصورة كبيرة الذى يكون قد افاد المدن فيما عدا تأثيراته التضخمية وبالمثل فان سياسة الدولة فى المنتهى تسلمد على اعادة توزيع الانتاج فى مناطق اكثر ربحا داخليا ودوليا . فالأ كانت الازمة الحالية - كما يفترض البعض - ازمة فيها زيادة الانتاج هو المسئلة العظمى فمن

المنتظر ان تتركز سياسة الدولة بصورة متزايدة على مجال الاستهلاك . وعلى سبيل المثال ، فان الاستهلاك الجماعى قد يكون السبب فى بدئه الى درجة كبيرة الى التراكم الخاص كما يتنبأ أوكونر (١٩٧٣) بأن السبب فيه الخليط الاجتماعى الصناعى أو بصورة ادق كما يقول هارنى (١٩٧٨ خ ١٢٩) الاستثمار فى اسكان الطبقة العاملة أو فى خدمة صحية اهلية يمكن لها ان تنتقل الى وسيلة للتراكم عن طريق انتاج سلع لهذه القطاعات وبالاختصار ، فان منطقة حيوية من البحث الجديد تملق بمدى ما قد تودى اليه الظروف الحالية الى سياسات الدولة التى يمكنها ان تحول تماما نظام شرطة الخدمات بطريقة ما الى انقاذ رأس المال .

ثالثا - هذه التغيرات المفترضة والحقيقية التى تدعو الى الكشف فى الخدمات الاجتماعية لها دوافع عميقة للدولة الرامية فعلى المستوى الأكثر وضوحا نجد انها توحى بأن الدولة الرامية لا تعمل على تعريض الشعب للظروف ولكن على ان تحاول ابقاء اقتصاد قومى فى انفساق من جانب واحد بين رأس المال والقطاعات الأكثر انتفاعا (والمنظمين) من العمالة ... وهنا ايضا نجد ان البحث الناجم عن الملاحظة يفيد بأن هذه النقطة قد ذكرت مرات عديدة فيما يتعلق بالخطط التى ترمى الى التعاون والاستقلال الزائد عن الحد ولتحكم الاجتماعى وكل المقاييس الجديدة للدولة التى يمكن ترجمتها بأن تحقق استخراج أكبر قدر من الربح والتجانس (ماركفوس ١٩٧٨) . فاذا افترضنا - وهو واقع الحالة - بأن هذه الانتقادات المنحرفة والراديكالية عن الدولة المرامية فيها بعض الحقيقة فان السؤال يصبح وماذا يحدث لهذا الهيكل من التحكم الاجتماعى مع تغيير رعاية الدولة كما نفهمها) فاذا كانت الدولة الرامية قد ابتاعت السلام الاجتماعى على حساب رأس المال والجمهور بصفة عامة أو من وجهة نظر فعالية فاذا كانت آلية فى القمع فماذا يحدث الى الاستقرار الذى عملت له اذا كانت خدماتها يجب شراؤها مباشرة ؟ لو أن هذا التساؤل قد وضع هنا فى صورة ثنائية الافتراضين الا انه قد حدث من قبل (فى الصحة والتعليم) وتقريره بهذه الصورة قد يساعد على تحويل جدال ايدولوجى قوى الى مشكلة يمكن بحثها .

مرادفات السياسة التقدمية

والنقطة الأخيرة فى جدول البحث ، مضمرة فى كل ما ذكرناه حتى الآن ويمكن تلخيصها : فبالنسبة للمزاولة نجد أن علم الاجتماع الحضرى الجديد يهتم اهتماما عميقا بالبحث فى السياسة العامة وبالرغم من توجيهه فى هذا البحث إلا أن هناك نقصا ملحوظا فى مناقشة مرادفات سياسة التقدمية . وفى الحقيقة ان كل البحث فى السياسة ينتهى الى

لنمات حلزمة ذات صفة تقييدية أو قسرية لبرامج عادة ما يكون الهدف منها جيدا بما فى ذلك التى قد تكون الاطراف قد نظرت اليها مسبقا بصورة تفصيلية (مثل فكرة اشتراك المواطن) . وذلك الى الحد بأن الافكار « البناءة » الملموسة قد تميل الى الاشتراكية او الى اصلاحات قد يكون اخذ بها فى الصين او كوبا فى ظروف مختلفة تعام الاختلاف وذات فضل مشكوك فيه فى بعض الاحيان .

وبطبيعة الحال قد يكون سبب جيد لهذا الاقتناع العام ولكن ان لم تكن هناك سياسة معلومة يمكن للباحثين ان يؤيدوها ولا تقضى على النظام الرأسمالى او تزكية السياسات الرجعية التى تزيد من التضاربات كمقدمة لتغيرها فان ذلك يحتاج الى قبولها ويكون البحث فى مزاوله السياسة (مع وضع المشارك) من المواجه تركه لاتخاذ اهداف أخرى . ومن الوجهة الجدلية اذا كانت هناك سياسات او حتى ظروف حقيقية مسبقة لاتخاذ سياسة امة فانه يجب عندئذ ان نذكر ذلك محددا فى البحث وماهى مبنية عليه ثم نتقدم فى البحث .

وهذا فى بساطة اعادة تقرير ملاحظة ان نقاد علم الاجتماع الحضري وتقدم الحضرية قد فشلت حتى الان فى ان تقدم مرادفا جذبا كما يقول ميلر بصورة اخرى (١٩٧٨ ص ١٢١) .

فى الوقت الحالى نجد الاقتراب من اعادة الرأسمالية يساعد عليه غياب سياسة مرجوة وجذابة اقتصادية واستراتيجية يسارية قصيرة المدى فهل يقدر اليسار فى الامم الرأسمالية ان يقدم أكثر من نقد للسياسات المعاصرة واليسار فى الامم الرأسمالية ان يقدم أكثر من نقد للسياسات المعاصرة وان يقدم برنامجا حيا يمكن ان يواجه المشكلات الاقتصادية ذات المدى القصير المفاجئة للرأسمالية بطرق تؤدى الى ظروف اشتراكية جذابة ؟

بطبيعة الحال ان أهداف جدلنا تتعدى نطلق تكوين افكار سياسية مميزة فالسياسة تتجه الى ان تعكس مستوى الفهم الذى تستند اليه وهذا على الأقل سبب واحد فى ان كثيرا منها سئ جدا ومع ذلك فان فهما حقيقيا لمشكلاتنا من المؤكدا انه يفيد بوجود سبل لاصلاحها وسيكون ذلك ثمرة محاولتنا .

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

يقدم مجموعته من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة وأمينين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية خدمة متخصصة
من الأساتذة العرب ، ليصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها الهيئة اليونسكو بلغات
الدولية ، وتصدر طبعات العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
اليونسكو ، ومحاولة التعميم القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية .

الشن ٢٥ قرشاً

مجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

علوم الإجتماعية



التكنولوجيا والقيم الثقافية

العدد التاسع والعشرون - المجلد الثاني عشر
يوليو/سبتمبر ١٩٨٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو.



العدد (٤٨)

يوليو / سبتمبر ١٩٨٢

فى هذا العدد

❖ مقدمة :

❖ التجديدات التكنولوجية وتأثيراتها الاجتماعية .

❖ القيم الثقافية وأثرها فى اختيار التكنولوجيا
❖ سياسة تكنولوجية من أجل الاعتماد على الذات بعض القضايا الهامة .

❖ أوضاع الطاقة النووية .
❖ تقويم وسياسة التكنولوجيا أمثلة من يابوا/ غينيا الجديدة .

❖ التفاعل بين العلم والتكنولوجيا : صصور تاريخية مقارنة .
❖ حوار مستمر .

الاتجاهات والقضايا والاولويات .

نظرة الاستبعاد وابحائها :

❖ التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية
عملية فى طريق النضج

تصدر عن : مجلة رسائل اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٤٥٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبه

د . السيد محمود الشينيطى

د . محمد عبد الفتاح القصاص

صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

مقدمة: التجديدات التكنولوجية وتأثيراتها الاجتماعية

منذ وقت ليس بالقصير ، يرى البعض من المتخصصين فى مجالات العلوم والمعارف المختلفة أن التقدم التقنى يعتبر أحد اللوازم الضرورية للنمو الاقتصادى ويشكل أحد العناصر الجوهرية التى يمكن اضافتها لكل من عنصرى العمل ورأس المال ولقد قبلت هذه الفكرة على علاقتها كل من حكومات الدول الصناعية المتقدمة . . وسأيرها فى هذا الصدد حكومات الدول النامية فى العالم الثالث . وعلى هذا فلقد قامت الحكومات فى كل من الدول المتقدمة وكذلك النامية على حد سواء بتخصيص مصادر عديدة ومختلفة للبحوث والتنمية كل حسب امكانياتها تمخضت عن كثير من التجديدات والابتكارات التكنولوجية التى كان لها نفعها ومزاياها على

بفلم : أندريو روبرتسون

يقوم بتدريس الادارة بكلية البوليتكنك المركزية بلندن ،
وعصو وحيد بحوث السياسة العامة بجامعة سمسكس ،
فه كثير من البحوث عن مشكلات الادارة والتنظيم الصناعي
والتجديد التقنى .

ترجم : الدكتور عبد العظيم خضر أبو قورة

دكتوراه الدولة فى علم الاجتماع من السوربون - جامعة
باريس - عمل مساعدا بجامعة رينيه ديكارت باريس
القائمة وباحثا بالمرکز القومي للبحث العلمى بفرنسا ..
له عديد من البحوث والدراسات فى علم اجتماع التنمية
بالفرنسية والعربية .
يعمل حاليا فى معهد التخطيط القومى - القاهرة

المدى القصير والبعيد . هذا فضلا عن بعض الاضرار والنتائج الخطيرة
وغير المتوقعة فى المدى البعيد .

وكما سبق أن كتب فى هذا الموضوع فرانسوا هيثمان وفى هذه
المجلة بالذات عام ١٩٧٣ (المجلد الخامس عشر العدد الثالث ص ٢٩٢)
تحت عنوان « عملية تحليلية للتنبؤ عن مستقبل التقنيات المرغوبة
اجتماعيا والمقبولة سياسيا » حيث قرع فى بحثه هذا ناقوس الخطر
فى هذا المجال على الصعيد العالمى .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) عبس
الكثيرون عن قلقهم وخوفهم على مستقبل الانسانية من جراء
الضغوط المستمرة لعمليات التقدم التقنى . يقال فى هذا الصدد ان فريقا
من الفنيين لدى مؤسسة « جنرال موتورز » هو الذى اصطنع او ابتكر
كلمة « التآلية » (احلال الآلة محل الانسان) بدءا من التلقائية او ذاتية
الحركة الى الميكنة وذلك بدءا من اوائل العقد السادس من هذا القرن .

في حوار ومناقشات طويلة « بالكونجرس » بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٥ عبر الكثيرون عن قلقهم وخوفهم من ظاهرة بطالة عنيفة ومكثفة وما استحدثه من آثار بعيدة المدى في شتى الاتجاهات نتيجة ظهور ما سمي حينئذ « بالمصنع الآلي وذاتي الحركة » .. وعقب هذا بسبع سنوات تأكد وبما لا يدع مجالا لادنى شك وتحت إدارة الرئيس جون كينيدي أنه من بين ستة ملايين وخمسمائة ألف عاطل في الولايات المتحدة يوجد من بينهم مليونان من ضحايا تقنية « التالية » ولقد كون الرئيس كينيدي في ذلك الحين لجنة استشارية خاصة لدراسة وتحليل تلك المشكلة . وفي الخطاب الذي أفتتح به كينيدي أعمال تلك اللجنة الاستشارية نلح الهدف الأساسي التالي وهو « أن تحقيق التقدم التقني بدون تضرعات إنسانية واجتماعية يحتاج بالضرورة واللاحاق الى تناسق مؤازرة كل من الجهود والمبادرات الحكومية مع نظيرتها من المبادرات والجهود الخاصة من أجل المحافظة على مبدأ المجتمع اسر » .

واحترام قدسية الحريات الفردية والحياة الخاصة لن ينقص من قدره تدخل المشرع والأجهزة التنفيذية المختصة لعلاج الآثار السلبية للتغيرات ذات الطابع التقني التي تبدو ملامحها والآثارها في غاية الوضوح في المجتمع الصناعي الحديث بدءا من حوادث الإصابات المهنية وإلى العجز الجزئي والكلبي بسبب الآلة والأمراض المهنية المتعددة الناتجة من استخدام المواد السامة (ولم يكن قد اكتشف في ذلك الحين الآثار الوخيمة للامينت الأزرق) ناهيك عما حدث في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية نتيجة اختفاء قطاعات صناعات بكاملها من مسرح القوى الانتاجية في المجتمع وما أثاره ذلك من مشكلات العمالة القومية والاقليمية ، هذا بالإضافة الى الصراع الحاد بين الصالح والنفع القومي العام ومشكلة العائد في الخطة الاقتصادية .. والصراع الخفي حيناً والظاهر حيناً آخر بين قوة العمل ممثلة في العمال والنقابات العمالية ومقاومتهم للتجديد التقني للمحافظة على نسب العمالة الحالية وأثر ذلك في تمويق أو تبطؤ « عملية التالية » حرصا على عدم تسريع أعداد جديدة من العمال الفنيين القادرين على العمل الذين يشكل تسريحهم مشكلات اجتماعية مثعبة ولقد حاولت الاستقصاءات العالمية التي تنساولت موضوع البطالة في الدول الصناعية المتقدمة أن تفضي - بدرجات متفاوتة وبوسائل شتى تختلف طبقا لظروف كل بلد من تلك البلدان - أبعاد ظاهرة البطالة الناتجة من عملية التقدم التقني . إلا أن النقابات والقيادات العمالية وقفت بالمرصاد لهذه المحاولات وذلك بفصل حالة الحساسية التي تربط بضحايا تسريح العمال والاستغناء عنهم .

وبدا ذلك واضحا في حالة عمال الطباعة سعمال النشر في المملكة المتحدة حيث الصراع الظاهر والمستمر منذ عدد سنوات لتقديس تكنولوجيا جديدة بتسارع قليت (حيث دور المطابع ودور النشر ببريطانيا ، نظرا لان وسائل الطباعة الحالية لبعدها ما تكون عن الحداثة او العصرية . حيث ان المواد المستخدمة في تكوين وطبع الجرائد والمجلات الانجليزية لازالت في معظمها هي التي كانت تستخدم منذ ما يقرب من مائة عام تقريبا ، فلقد تطلت المعادن المستخدمة في الطباعة وسببت سيولة بين الكلمات والسطور وسبب ذلك - سواء في الصفحات المطبوعة او اخراج الكتابة - العديد من المشكلات والتعقيدات الفنية في المراجعة والتصحيح والتجفيف اقتضى حلها ، جهودا مفضية بل وخطيرة في بعض الاحيان .

ان التكنولوجيا الجديدة التي يستخدم فيها الاوردناتير في جمع وتكوين الحروف وكذلك الصور والرسوم الى جانب دقتها وسرعتها هي اقل خطورة وأكثر سهولة ونسبة الاخطاء فيها اقل فضلا عن سهولة تصحيح هذه الاخطاء . بالاضافة الى امكانية التحسين المستمر في عملية الطباعة عن طريق المراجعة المباشرة من المحررين ومعاونيه حيث تظهر امامهم شاشة تليفزيونية يمكن من خلالها اجراء عمليات المراقبة السريعة لمحتوياتها . ولقد ابدت كثير من الصحف ان التكنولوجيا الجديدة في الطباعة لها اثار حسنة في تقليل النفقات الا ان نقابات عمال الطباعة القوية المستقرة اداريا وتنظيميا قد فضلت ان تخاطر بالرفض الكامل للمشروع بدلا من التفاوض لادخال التقنيات الحديثة . ونتيجة لذلك فان مجموعة التميز قد اغلقت في المدة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ لممارسة ضغط على النقابات ولكن هذا الموقف اليأس لم يخدم القضية في شيء حيث صفى المشروع وباع تومسون المشروع الى روبرت مريدوخ قطب الصحافة الاسترالي .

وينتظر نتيجة لما سبق ان يتوقف عن الصلور كلا من التميز والصنداى تيمز والمجلات الاسبوعية الثلاث الاخرى وسيتعرض بذلك للبطالة ما يقرب من خمسة الاف عامل مؤهل وفنى من الجنسين مع توقعات ضئيلة في ان يجد عدد محدود من هؤلاء الماطلين فرصا اخرى من العمالة في صناعات بديلة او مشابهة وهذا هو الصير الذي ذهب اليه العديد من مئات الالاف من العمال الفنيين في المملكة المتحدة وكثير من الدول الصناعية المتقدمة الاخرى .. وكما رأينا انفا فان مشكلتي الترويج الاجبارى والبطالة قد فرضتا نفسيهما على مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية في اوروتا منذ ما يزيد على الثلاثين عاما لكنه للأسف الشديد لم توضع دراسة علمية منظمة على المستوى القومى

لها النصفة المجتمعية الشاملة لمواجهة تلك المشكلة اكفى تتفاقم يوما بعد يوم . والرؤيا المستقبلية على المستوى الفنى للخطة لم تبدأ بعد بصورة جدية وعملية مدروسة ، ونتج عن هذا بطبيعة الحال ان الشباب الذين يصلون الى نهاية المطاف فى تحصييلهم الدراسى فى الجامعات والمعاهد المختلفة يفاجأون بأن الحصيلة التى حصلوها فى معاهدهم وكتابتهم غير متوافقة .. وفى بعض الاحيان غير مجدية بالنسبة لسوق العمل وظروف المجتمع لمدى زمنى قد يصل الى عشرة اعوام او عشرين عاما قادمة حيث سيكون كل من هؤلاء الخريجين مسئولاً عن اسرة ومتطلباتها من الاعباء المالية .. واذا كانت السياسات الاقتصادية سبباً فى اجتياز الازار المادية لمشكلة التسريح تلك لمدى قطع معين من الفنيين والمؤهلين بشكل محدود حسب ظروف الزمان والمكان .. الا ان عمق المأساة الحقيقى سيبقى ماثلاً للعيان حينما نرى احد اكوارد الفنية المؤهلة والمدرية تدريباً راقياً .. هذا الكادر يقف فى مفترق الطرق امام حقيقة مرة مؤداها ان كل تعليمه والخبرات العملية التى حصل عليها فى مهنته معدومة القيمة اقتصادياً واجتماعياً ... هنا يبدأ الازر الاجتماعى والنفسى السيئ للمشكلة المأساوية التى كان يمكن ولا يزال من الممكن تجنبها .

ومنذ بداية العقد السابع انتهجت السياسة الاقتصادية البريطانية الى ان تعيد تأهيل اعداد كبيرة من الفنيين وفق متطلبات عمليات الاحلال والتجديد فى الصناعة البريطانية بانشاء مجالس متخصصة للاعداد والتأهيل الصناعى ، وتنمية تخطيط العمالة .. ولكن الامة العلمية تفرض علينا الاعتراف بأن هذه الجهود لم تحل دون ظهور البطالة القطاعية وذلك لسبب جوهري هو نقص القدرة التنبؤية وضعف القرية المستقبلية لدى المسؤولين السياسيين والفصل التعسفى بين عملية التقدم التقنى والواقع الاجتماعى فى بعده الشامل عند هؤلاء القادة وجزء من هذه الحقيقة جاء نتيجة التطور السريع والمتلاحق فى عملية التغير التكنولوجى .. الذى انتقل بسرعة مذهلة فى الدول الصناعية المتقدمة من المكنة الى الاوتوماتيكية او علم التوجيه الآلى *cybamétique* الذى يتيح للالات الوصول لى هدف مجدودة من خلال دورات تلقائية وصولاً الى ادق العمليات الصغيرة والدقيقة على حد سواء ولقد ساهم مجلس التكوين والاعداد المهنى فى الصناعة فى المملكة المتحدة بجهود مكثفة استمرت قرابة عشر سنوات فى وحلات البحث الاكاديمى عن موضوع السياسات العلمية لجامعة سسكس بهدف دراسة التغيرات التكنولوجية وآثارها على العمالة بصفة خاصة والمجتمع الصناعى بصورة عامة . ولقد نشرت بعض من نتائج هذه

الدراسات فى مجال الالكترونيات الدقيقة والصناعات الهندسية .
وننتائجها العامة تطالب فى اصرار والحاح كضرورة المساهمة فى دراسات
عن التنبؤ الكلى لعمليات التعليم والاعداد المهنى والتسوقعات المستقبلية
بالقوى العاملة المؤهلة والمدرّبة فى قطاعات صناعية متعددة يتجاوز مداها
وبعدها الكافى حدود الملكة المتحدة .

وفى دراسة مماثلة للدراسة الاولى السابق الاشارة اليها فى الفقرة
السابقة أكد كل من روثويل وزيجفيلد Rothwell Zegfeld عام

١٩٧٩ على التغير التقنى والعمالة وأنه بينما نجد ان الضبط الاتوماتيكي
يتركز بصفة اساسية على مراحل التحول والتركيب الآلى « المونتاچ »
فى الصناعة .. ولقد غزت الصناعات الدقيقة والصغيرة عالم اليوم مهددة
بتسريع عشرات الالاف من القوى العاملة فى قطاعات شتى وتعرضهم
لتسريح البطالة .. ويخشى ايضا انتشار الآثار الاجتماعية لذلك على
قطاعات أخرى فى وقت اسرع من ذلك الذى ستمكن فيه السلطات
السياسية المختصة من علاج تلك الظاهرة واحتواء آثارها الضارة
عن طريق اعادة تدريب وتكوين اقوى القوى العاملة المرحلة من الصناعات
التقليدية ووضع خطط لتسريح العمال مقبولة اجتماعيا . وهذا مارفع
المجلس الاقتصادى الاوروبى تخصيص ميزانية ضخمة من اجل تمويل
البحوث عن « الآثار الاجتماعية لثورة تكنولوجيا العمليات الدقيقة »
وفى تقرير نشر ١٩٧٩ تحت رعاية واشراف المؤسسة الألمانية البريطانية
لدراسة المجتمع الصناعى التى ركزت مجالات بحثها على التجديدات
التكنولوجية فى جمهورية المانيا الاتحادية وتقرأ فى هذا التقرير
بعض ماكان نوده وونادى به من هذا البلد الذى يعتبر فيه التجديد
التكنولوجى احدى المشاكل الكبرى التى تقع مسؤوليتها على عاتق الادارة
ولقد تحقق المؤلفان فلتز وشمت انه فى غالبية الظروف فان قرارات
تطبيق التكنولوجيا الجديدة يجبر من المسائل التى تتخذ القرارات
فيها على مستوى مجلس الادارة - وفى اطار تقنى بحث حينما توضع تلك
التكنولوجيا الجديدة موضع التطبيق الفعلى ، يبدأ العاملون يدركون
ويحسون بالنتائج مثل خفض نسبة العاملون ، واعادة تنظيم نمط الانتاج
وتدهور حالة العمالة نتيجة تكاليفات جديدة توكل الى هؤلاء الذين قدر
لهم او قدر عليهم البقاء فى العمل . والتطويع الجديد عادة ما يفرض
على المشروع ان يطلب اعتبارات الانتاجية والمنافسة الصناعية والاقتصادية
على الاعتبارات الاجتماعية والانسانية .. خاصة وان الدورات الصناعية
الجديدة سوف تؤدى بهؤلاء الذين قدر لهم البقاء فى العمل فى ظل
التكنولوجيا الجديدة بان ينتظروا دورهم ان آجلا او عاجلا لكى يسرحوا
فى وقت لاحق ويتعرضوا للموقف الذى واجهه زملاء لهم من قبل .

ولقد اكد كل من سفاكر وسوردر اشروود ان تخطيط القوى العاملة - حتى في أبسط صورة - قد تمت ممارسته مبقا بواسطة الشركات متعددة الجنسية في المملكة المتحدة قبيل المشروعات الوطنية البريطانية وهنا وجدت كبروت الشركات الانجليزية نفسها في مواجهة مواقف صعبة ومتشعبة الاتجاهات ما بين ابدى عاملة مؤهلة يصعب تعريضها الى مشكلات انتطوع للتكنولوجيا وما تفرضه من تسريح مبكر لاعداد كبيرة من العمال وما يفرضه نظام الاحالة الى المعاش من تكاليف مرهقة على اقتصاديات المشروع .

ويضعون ان هذا الاهمال او التراخي في التخطيط للقوى العاملة قد ركز على الجانب الاقتصادي فيه دون الخاصة الاجتماعية . كتخطيط القوى العاملة له دلالة سيكولوجية ووضعية في آن واحد فهو يشير الى انه ظاهرة مرضية مؤداها ان مشكلة القوى العاملة تعتبر ثانوية في سياسة المشروع العامة التي تركز على التقنيات الانتاج والتوزيع ، وهذا الموقف في حالة تناقصه شبه كامل مع المسلك الذي سلكته الشركات اليابانية اتى يتكامل فيها كل جوانب التخطيط الاساسية وبخاصة : يسمى سوسولوجيا التخطيط او اجتماعات التخطيط . فاننا في الشركات الكبرى اليابانية غير خاصة التكمال في تخطيط القوى العاملة بما يتيح ضمان حالة الصمالة - مدى الحياة تقريبا - وبصفة خاصة بالنسبة للذكور من العاملين .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الشركات لاتوكل مهمة الاعداد والتكوين الفني لادارة ما او قسم من اقسامها الداخلية . ويعتبر امرا في غاية الاهمية والحيوية للمشروع ان تظل هناك مسافة في سلم الاعداد المهني بين الفنيين والادارة العليا .

ولقد سبق للكاتب الامريكي بول ديكسون - دراسة له بعنوان « ثورة العمل » ان اشار في هذا الصدد الى بعض الطول التي تبنت صلاحيتها التاريخية ... فعلى سبيل المثال يعتبر اسبوع العمل المنخفض من المسائل الهامة التي لازالت تحظى باهتمام هامشي من جانب اصحاب الاعمال رغم ان خلف فكرة « اسبوع العمل المنخفض » رصيد ضخم من الافكار القيمة وليدة المفاوضات المكثفة بين كل من العمال واصحاب الاعمال . فان يوم العمل بساعاته الثمانية ، واسبوع العمل بثمانه الخمسة كما طبق مؤخرا في كثير من البلدان - والاسبوعين او الثلاث اسابيع من العطلة المدفوعة الاجر كانت مثار صراع حاد لوقت قريب . وابنت التجارب اهمية التكييف الاجتماعي والنفسى في التغلب على مشكلات الانتاجية وتقليل انسب حوادث العمل .

ولربما كانت الاخلاق والاداب البروتستانتية او ما يمالها من الفلسفات الاخلاقية المناظرة التي قد تعترض على التوسع فى سياسات الترويج واعتبار ذلك لهما غير مرغوب فيه . . . فان المختصين فى التاريخ الاجتماعى يؤكدون أن دروسه تعلمنا انه منذ ظهور اختراع السبلة كقياس للزمن فان المجتمع الانسانى قد تم تنظيمه وان نظام الوقت المحدد للعمل والانتاج ووقت آخر للمتعة والراحة وثالث للنوم والسكنة هذا التنظيم قد رسخ واستقر فى التجمعات الصناعية وكانت مقاومة النقابات العنيفة لفكرة تقسيم العمل عاملا مساعدا فى الحد من امكانية تعلى وقت العمل .

ولقد حاول ديكسون فى هذه الدراسة ان يقدم العديد من الامثلة التى حاولت خلالها العديد من المشروعات الصناعية فى الولايات المتحدة الامريكية تقديم خطط ومناهج متعددة تهدف الى تنظيم للعمل امام القوى العاملة الموجودة ككل كوسيلة لتجنب اللجوء الى الترشح المهنى أو على الاقل التقليل منه الى اكبر قدر ممكن . وتمريض عدد من القوى العاملة للبطالة . وقدم اتحاد هيئة « موتور ولا » بالاتفاق مع العاملين فيه نموذج الاسبوع المخفض اى اسبوع العمل ذى الست والثلاثين ساعة وثلاثة ايام عمل . . بحيث يتم توزيعها على ثلاث فترات يومية تسمح بالاستخدام الكامل الى الحد الاقصى لمدرات المصنع . ولقد حاول العديد من المصانع تطبيق هذا الاسلوب ، او اساليب اخرى مشابهة مما كان له اطيب الاثر فى زيادة الانتاجية لدى هذه المصانع . ولم يكن مفاجأة للكثيرين من رجال الادارة العليا . . . الملاحظة التى ابدوها المختصون بعلم الاجتماع الصناعى وهى انه كلما زاد الوقت المخصص للترويج كلما زادت الانتاجية وقلت حوادث العمل والاصابات المهنية . قلت الارتباطات التى تأخذ بها معرسة العلاقات الانسانية وسيكلولوجيا العمل .

ولقد أجرى الاتحاد الأمريكى للإدارة استقصاء فى عام ١٩٧٢ على عينة من المشروعات الصناعية قوامها مائة وثلاث واربعون شركة تطبق اسبوع العمل ذا الاربعة ايام واكد ٨٠٪ من هذه المشروعات ان هذه السياسة قد حققت نتائج طيبة عن ذى قبل . وأشارت نتائج الدراسات التى قام بها « مكتب احصاءات العمل بواشنطن » ان اسبوع العمل القصير يحصل معه المميزات العديدة وخاصة تلك المتعلقة بتخفيض نسبة الغياب لدى العاملين وارتفاع روحهم المعنوية وزيادة الفعالية أثناء ساعات العمل وتقليل نسبة الفاقد والعماد فى المواد الخام مما ينتج عنه تخفيض تكلفة الانتاج ولقد لاحظ المختصون بوزارة العمل الامريكية ان حالة

الارهاق لدى العمال لازال تشكل احد العناصر المجهولة التى لازالت فى حاجة الى الكثير من الدراسات حتى بعد مرور ما يقرب من نصف قرن من التقدم فى مجال علم النفس الصناعى والابحاث التى انجزت انطلاقا من خبرات هوثرون الشهير التى ازدهرت فى مدرسة العلاقات الانسانية .

فى الطرف المقابل يمكن ان نضيف ان ديكسون يقرر ايضا ان العديد من المؤسسات الاعضاء فى الاتحاد الأمريكى للإدارة قد لا حظوا زيادة فى تكلفة الانتاج بعد تخفيض ساعات العمل فى تلك المؤسسات مع ملاحظة حدوث بعض حالات الارتباك فى العلاقة بينها وبين الموزعين والمستهلكين لمتجانها .

وهذا يعنى ان التجربة السابق الاشارة اليها لا يمكن ان ينطلق من ذاتها لتحقيق مزايا فى كل المؤسسات وفى كل المجتمعات وفى كل الاوقات . على عينة قوامها وقد طبقت تجربة تخفيض ساعات العمل ١٥٠٠ مشروع ، فوجد ان اربعة فى المائة من تلك المشروعات قد عادت سريعا الى اسبوع العمل ذى الخمسة ايام . . بينما ضاعف البعض من هذه النسبة الاخيرة لوقت العمل مع تسليمهم سلفا بأن الاسبوع المخفض له العديد من المزايا الاجتماعية التى لا يمكن انكارها او تجاهلها

واذا كانت هذه وصفية أصحاب المشروعات والأجهزة الادارية العليا المشرقة عليها فان وضع العمال لازال يشوبه بعض الغموض . حيث لا زلنا نفتقر الى المعلومات الدقيقة عن مبادرات الطبقات العاملة فى هذا الصدد ، والعلاقة بين الانسان والتكنولوجيا قد قام بدراستها أحد خبراء التكنولوجيا البريطانيين وهو م. كولى فى كتاب له يعالج هذا الموضوع .

يشير الى المؤلف الشهير لكارل ماركس « رأس المال » والمقارنة بين دور النخبة فى عملية التشييد والبناء والتعمير والوظيفة التى يقوم بها المهندس المعماري فى هذا الشأن . وهذا ما حاول م. كولى استخدامه بصورة أخرى حينما تعرض لمشكلة تسريح أعداد كبيرة من العمال الفنيين المدربين ، الزاقلين عن حاجة العمل بعد ادخال التكنولوجيا الجديدة ، رفى هذا المقام تعرض الى الجمعية الشهيرة المعروفة باسم لجنة المصالحة للقادة النقابيين فى مؤسسة ليكاس لأبحاث الفضاء المتضامنة مع مركز البسائيل الصناعية والنظم الفنية الذى يعمل فى إطار معهد اليوليتكنيل فى شمال لندن . . . ولقد أكد كولى فى دراسته التى ضمنها كتابه السابق الاشارة اليه ان الموجات المتلاحقة من التقدم التكنولوجى السريع كانت ذات آثار واضحة فى تحرير القوى العاملة وتخليص

الانسان من حركات التردد الصناعى الربية والمرهقة . ولكن الى جانب ذلك قلانه في حالات كثيرة كان هذا التحرر لا يؤدي الى شيء . . فان الماكينات قد اصاب بالشلل قدرات العمال الفنية وما لديهم من خبرات ومعارف . . ان الماكينات يمكن ان تعمل اسرع وبنظام من التحكم ادق واضبط فمما يتعلق بعملية التردد والتكرار دون ان تثن او تشكو او تبدي سخطا وضيقا نتيجة عملية التردد والتكرار المل . والعيب الوحيدة فيها هو انها يمكن ان تتعرض للخلل والعطل . وهذا نسبته ضئيلة يمكن ان يراعى في عملية التنظيم . . وهذا ادى الى نتيجة معروفة جيدا وهى ان بعض فئات القوى العاملة المدربة تدريبا راقيا (فنيو العمليات على الماكينات ، فنيو القياس والمربون والمركبون) قد تقلص دورهم بواسطة فريق صغير يلاحظ لوحة الضبط والتنظيم وفريق آخر صغير ايضا يتولى مهمة الصيانة .

ولقد نهنا م . كولى في دراسته الى ظاهرة جديدة هى ان المنظم السيارة والمتحرك قد اوصلنا الى حمة يلوويه جديده اشر دفة حبت وقت الراحة يمكن قياسه بعدد مخلود من التواني . وعلى هذا فلن مصر الانسان قد نظمته الماكينات بصورة تحكمية ادق كثيرا من ذى قبل وهذا العمل المكثف من التقدم الفنى والتكنولوجيا الحديثة لم يتحكم فى المصر الفيزيقي « الجسدى » للمعدل فحسب بل تعدى الى ما هو ادق واخطر الا وهو الخبرة الفنية وحصيلة المعارف والتعليم (ولقد حاولت احدى شركات السيارات البريطانية الحصول على موافقة النقابة المختصة لكى لا تعين عمالا اعمارهم اكثر من ثلاثين سنة . لان هؤلاء ليس لديهم القوة البدنية فى العمل فى سلسلة المونتاج الصناعى لفترة اكسر من عشر سنوات) مما يعرضه للهباء والضاياع التدريب الفنى والمعارف العلمية التى حصلت عليها تلك الفئة من القوى العاملة المدربة . ومع حركة التغيير تلك فان للتعليم الجامعى والمدرسى لفرد ما وعمليات التدريب اللاحقة التى يحصل عليها . كل هذا قد تخطته وسقته حركة التكنولوجيا ونتيجة لهذا يجب على هؤلاء الفيزيقيين ان يستوعبوا تلك الحقيقة الجديدة . ولقد لورد كولى فى هذا المجال حالة المتخصص والفيزياء الذى يتطلب اعلاؤه وتكوينه وقتا طويلا قد يتجاوز ٢٤ عاما ، حيث يمكن فى بعض الحالات ان يتجاوز السن لحل المشكلات الحديثة فى فرع تخصصه . وهذا قد لا ينطبق على العامل فى التشييد المبكائيكى ولكن ينصرف الى المتطلبات الجديدة عن علاقة الانسان بالالة مما يفرض خفض حركة ارتفاع التطور من ذى قبل .

وتركز رؤوس الاموال الناتجة من احلال الانسان بالالات اوتوماتيكية قد يبدو اكثر عائدا ولقد ضرب كولى فى هذا الصلر مثال الشركة

العامه للكهرباء بالملكة المتحدة التى انقصب اعداد العمال فيها من ٢٦٠.٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨ الى ٢.٠٠٠.٠٠٠ عامل عام ١٩٧٤ . وفى الوقت نفسه رادت ارباح تلك الشركة من ٧٥ مليون الى ١.٥ ملايين جنيه استرلىنى .

اورد كولى فى هذا المقام قول مدير تلك الشركة ان لناس شانهم شأن المطاط كلما امتحنا لهم فرص الانطلاق فى العمل كلما استجابوا لذلك وازاف كولى ان ذلك الرئيس المسئول عن تلك الشركة ليس مكسروها او بفيضا لدى العاملين فيها . وفى ايماننا هذه قد شاعت الفكرة القديمة التى مؤداها ان اعتبارات المائد والربح والفائدة يجب ان تسبق الاعتبارات الانسانية من اجل أن يكون مشرع ما قادرا على البقاء فى العملية الانتاجية وقادرا على المنافسة . ونتيجة لهذا فان التجديدات التكنولوجية وآثارها الاقتصادية لها بعض الاضرار الاجتماعية التى لم تحظ بعد بالدراسات العميقة لدى حكومات الدول المتقدمة حتى وان كانت تلك الاضرار متوقعة منذ ما يزيد عن خمسين سنة .

والتجربة الشهيرة لمؤسسة لوكاس لابعاث الفضاء التى وضعها كولى قدمت لنا حلا لتلك المشكلة من صراع المصالح التى جباةت نتيجة لدراسات جديده قام بها المختصون عن ادارة تلك المؤسسة نتيجة لبعض الصعوبات التى واجهتها صناعة ابحاث الفضاء البريطانية منذ سنة ١٩٧٠ . ولقد كرست لجنة المصالحة التى تكونت فى تلك المؤسسة كل جهودها من اجل الوصول الى حلول مرضية للطرفين : العمال من جانب والذين يقع على كاهلهم بعض العمليات الصعبة فى التشييد والتجميع الصناعى . والطرف الاخر الذى بتولى الادارة والتنظيم والنخطيط والتحليل العلمى الذى يتولاه الخبراء المختصون . وتوصل الطرفان لتفاهم مشترك . وانتقل هذا الموقف الى توحيد النظرة الى حد ما - الى الصالح المشترك فى الشركات المشابهة التى تعمل فى صناعة مواد الطيران ، وخاصة الطائرة الاسرع من الصوت « الكونكورد » ولقد حاولت مؤسسة لوكاس لابعاث الفضاء الوقوف ضد سياسة تسريح العمال او تحويل حركة العمل خارج المصانع المهددة بالتوقف عن الانتاج وبالتالي قفل ابوابها فى اوجه العمال . وحاولت تلك المؤسسة ان تتبع فى هذا الصدد تكتيك المقاومة الطبيعية « العمل من الداخل » . وادى هذا فى نهاية الامر الى انه ينبغي على العمال والفنيين عسلى مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم ان يتوحدوا فيما بينهم وان ينتجوا ليس فقط التكنولوجيا الراقية المتقدمة ولكن عليهم ان يتجهوا نحو انتاج اجهزة ومعدات ذات فوائد اجتماعية . وعلى سبيل المثال لا الحصر السيارات

البسيطة ، السيارات المجهزة للاطفال الموقنين ، واجهزة طيبيسة
للمستشفيات ونظم لحفظ وتخزين الطاقة ومولدات كهربائية رخيصة
الشن مثل المرايا الشمسية وكثير من المنتجات الاخرى القابلة للتسويق
على نطاق كبير التى يمكن ان تساعد فى تحسين نوعية الحياة .

ولقد اكد كولى احد الميزات - الاقل وضوحا لهذا البرنامج .
هو انه لاول مرة يحدث تنسيق بين الباحثين العلميين والمنظمين والعمال
العنيين ويتم الاتفاق فيما بينهم على انتاج معدات تتجه الى السوق راسا
ولا تقتصر على انتاج اجهزة ذات خاصية تكنولوجية متقدمة لا تهم الا قلة
محبودة من المتخصصين للكوادر الراقية فى المؤسسة والتى قد لا يكون
لها تأثير حقيقى ملموس على القاعدة الريفية من العاملين بالمؤسسة .

وفى المراحل الاولى حاولت تلك المؤسسة تكوين لجنة متابعة
واحضاء تتولى ايجاد فرص لعملاء جدد ومصادر للدخل متجددة ،
واعادت استقصاء بهذا الصدد من مائة وثمانين نموذجا وزعت فى المملكة
المتحدة وقد ظقت المؤسسة ثلاثة اجابات الاول من الجامعة الحرة ،
« كلمة الملكة ماري ملندن » .

ومعهد البوليتكنيك فى شمال لندن ، وبالتنسيق معه تم تكوين مركز
السلكتاس E وهذا المركز يضم الآن لجنة اساسية مكونة من
العلميين والمهندسين والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية الا انه قد تعرض
للتقذ من قبل مدرسة مانشستر التى تحدثت عنه بقسوة بالغة لانه قد
تبع استراتيجية معينة لانه لم ينجح حتى الآن فى خلق قاعدة عريضة من
التفاهم المشترك بين العلميين والادارة العليا من جانب الفنيين والعمال
من جانب آخر ولا زال المجتمع الجديد من وجهة نظرهم يتسم بالازدواجية
المينة التى تعوق وتعرقل كيف المؤسسات الصناعية للتغيرات التكنولوجية
من جانب وللمجتمع من جانب آخر .

ولكى لا نعوق استمرارية تقدم المجتمع الصناعى الحديث ولتحقق
به الضرر المسبق فان الاختراعات التكنولوجية ينبغى بل ويلزم ان ان
ان يصاحبها تجديدات اجتماعية . ان العلم والتكنولوجيا هما من الظواهر
الاجتماعية يظهران سويا فى فترات من الحاجة ذات الخاصية الاجتماعية
وهنا نجد التلازم فى الوقوع بين تقدم العلم وازدهار الابتكار التكنولوجى
حينما يشعر المجتمع بحالات الضغط الاجتماعى فى مجالات شتى . ولقد
كان مجيء وازدهار البحث العلمى ليحل محل التكنولوجيا البسيطة فى
المجتمعات البدائية قد اتاح فى حد ذاته الفرصة لفهم ادق واعقق لطبيعة
التكنولوجيا والاسس العامة التى تعتمد عليها ولكن بضرورة الحال
لا ينصرف فى هذا الفهم العميق والدقيق للنتائج الاجتماعية .

ان الإنسانية فى العقد التاسع من هذا القرن - اذا ما قارناها
باجيال سابقة - تواجه بحالة من الانقسام مع المائى الذى يبدو بارزا
فى وجهين رئيسيين . الاول : بعض التراكبات التطورية الكمية كثيرة
العدد التى افترخت بالتالى بعض التغيرات الكيفية : فالاسلحة الذرية ،
وتكنولوجيا المعلومات نبوغ المهارات فى علم الوراثة وعلوم الفضاء كل
هذا خلق إمكانيات اجتماعية جديدة . الثانى : التغيرات الاجتماعية العميقة
التي لها انعكاسات خطيرة على سائر المخطوقات .

ولقد اخذ العلم مؤخرا رقعة عالية عريضة وسوف دولية متعددة
الجوانب والمصادر فى الوقت نفسه واصبح أحد الظواهر المستقلة عن
التغيرات المحلية والاقليمية والقومية شأنه فى ذلك شأن سكان العالم
وزيادتهم المبررة التى لا تشكل فى حد ذاتها تهديدا مباشرا بأزمة ذات
سيف محطية ولكن مع بروز شبح الحرب تبدأ المشكلة فى فرض نفسها
على مستوى العالم بأسره .. وتحت وطأة هذا التهديد يلجأ العالم الى
البحث عن حالة من التضامن تضم كل الاجناس والاصول العريقة والديانات
والثقافات القديمة منها والحديثة .

ويمكن لنا ان نتحدث فى هذا المجال أيضا عن أزمات عالمية مثل الفقر
الذى لا يمكن اغفاله فى بلدان العالم الثالث والذى عجزت العلوم الاجتماعية
عامة عن تفسيره وتحليل سبل الخروج منه . كما اخفق العلم أيضا فى
فهم واستيعاب التكنولوجيا (مشكلة تكوين المتخصصين بصورة انتقائية ،
ومشكلة عدالة توزيع دعوس الاموال فى العالم لم تجد لها حلا حتى
الآن) . ولقد اخفق كل من العلم والتكنولوجيا فى استنبات الصقوة
القادر فعلى حل المشكلة الاجتماعية لصنع التكنولوجيا ذلك المعبود الجديد
صاحب المشاكل المتعددة الجوانب فى الانتاج والاستهلاك .

ويوجد أيضا حالات أخرى كثيرة من التقدم التكنولوجى ذات الصفة
العالية والتي تتابع فى سلسلة متصلة الطبقات ، يمكن ان نورد منها
ما يلى :

- العلوم العسكرية المبنية على الحروب الذرية وعلى كثير من
الاختراعات الاخرى مثل الليزر والسابليت .. الخ .

- « السبرنيطيقا » او علم التوجيه الآلى وتهديد ذلك للذكاء
الانسانى ..

- المعالجات الآلية للاعلام والثورات المتصلة فى عمليات التكساء
الصناعى .

- الثورة الخضراء ، والصناعات الزراعية والغذائية ، والزراعة في المياه اللحية مع ما يحمله ذلك من مميزات ونتائج طبية غير مرئية في المدى القريب .

- المفطرة في العلوم البيولوجية وما تشهده من تطورات في الصناعات البيولوجية وخاصة في مجالات الطب وعلم العقاقير وعلم الاجنس .

- ضبط النسل : تلك المسألة التي وان كانت ليست بالجديدة الا انها لا زالت غير مغبولة اجتماعيا . ويمكن مع التقدم العلمى ان يخطو ضبط النسل خطوات أكثر سرعة الى الامام .

- المفطرة في وسائل الاتصال بالجماهير وظهور « القرى الجامعة » اى تحويل العالم الى ما ينسب القرية عن طريق الاعلام ووسائل الاتصال المكثفة وكذلك ظهور تليفزيون الساتلييت اى الارسل التليفزيونى باستخدام الاقمار الصناعية .

- الطب الجديد ، والتشخيص الطبى الآلى ، وجراحة الانسجة ، وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة في الممارسات الطبية العامة .

- نمو العلوم الكيميائية المركبة وبالصفة التعقيد التى سوف تكون الصفة الغالبة في العقد الماشر من هذا القرن .

- الترابط بين العلم والتكنولوجيا والانتاج كنسق اجتماعى كلى .

- التخطيط الاقتصادى المحكم الذى وان كان لم يطبق حتى الآن الا انه ممكن الوقوع يوما ما .

- خطر آخر كبير وهو ن كل هذه الانشطة لا تزال تحت سيطرة الصفوة . وهذه السيطرة من الصفوة تشكل تهديدا كبيرا للديمقراطية ومسلحة العمالق ادارة المشروما . وصفوة أخرى أكثر خطورة تتمثل في التليفون الاحمر الذى يهدد الانسانية ككل في حالة رد الفعل العسكى السريع اذا ما طرأ أى خطر .

- ويوجد ايضا خطر التهديد الاجتماعى الذى انتجته ثورة التكنولوجيا بخلق حالة من الحساسية بين بلدان العالم المختلفة وانعكاس ذلك على المثل والقيم والعلاقات الاجتماعية وعلى انماط الانتاج والانطلاق النقابى والايديولوجى .

- والتكنولوجيا في حقيقة الامر سلاح ذو حدين ويمكن ان نصفها أيضا بأنها سلاح خطر . وعلى هذا فان المسؤولين عن المجتمعات الخطية ينبغي

ان تيسر سبل الاعلام الدقيق بالاطصار غير المتوقعة وغير المربية لبعض الاستخدامات التكنولوجية الحديثة حتى يتمكن هؤلاء المسؤولون من تجنب هذه الاخطار قبل وقوعها . وفى بعض نظم الاقتصاد المخطط - وعلى سبيل المثال فى الاتحاد السوفيتى - فان التقدم التكنولوجى لم يتسولد عنه ظاهرة البطالة بل على العكس من ذلك فلقد ساعد على تجنب كثير من المصائب المؤلمة وساعد على تخفيض معدلات ساعات العمل اليومى - وعلى هذا فان سياسة قومية لاعادة تنظيم الدورات الانتاجية ينبغى ان تكون من اهداف الادارة المتفجرة لمواكبة التطور العلمى السريع . فلا يمكن ان يتحقق الانسجام والتناسق دون ان ياخذ التطبيق العلمى فى صلب اعتباراته الجوهرية الحاجيات الاجتماعية ... ان خلافا خطيرا من حالة الانوازن يمكن ان نلاحظه حينما يحدث ان موت شيخ مسن من البرد او من العلاج الخاطىء . بينما نرسل بانسان الى القمر .

ونلاحظ ان العلم يمكن ان يعتبر تقيا من اى شائبة ، حينما تستخدمه مجامعات السلطة فى محاولة البحث عن الحقيقة . . ولا يمكن ان يكون علما خالصا اذا ما استخدم للبحث او للوصول الى نصف الحقيقة . . . ولقد سقط العلم فى الفخ الذى نصب له حينما وجد رسالته حائرة بين جذوره التغلبدية واهدافه المثالية من جانب ورغبات مؤسسات التمويل المالى واهدافها ورغباتها من جانب آخر . . وظهر امامنا مفهوم « العلم الغربى » بينما الصفة الاساسية للعلم هى لانه انسانى او عالى . . وبالطبع فانه ظاهرة العلم الغربى تلك جاءت نتيجة عمليات التمويل بينما المفروض ان يظل العلم حياديا او هكذا ينبغى له ان يكون .

ومجتمعات القواعد الشمسية البسيطة لم تثر فى مواجهة المشكلات السوسيو تكنولوجية ، الا حينما تبدأ آثارها الضارة فى الظهور ، وحتى الآن لم نجد بعد جهاز النبؤ الدقيق الذى يكشف مثل هذه الظواهر . والاطار المتوقعة فى هذا الصدد اخطار حقيقية وخاصة تلك التى تنتقل من العالم المتقدم الى مجتمعات العالم الثالث بفعل احتياج الاخيرة الى استيراد التكنولوجيا المتقدمة . ويزداد الامر خطورة اذا لم يتم امتصاص انتقادم العلمى سريما فى البناء الاجتماعى بحيث يصبح جزءا متكاملآ فيه .

وتحليل الاجتماعية فيما يعلق بمواد التقدم التكنولوجى يغلب عليها طابع فحص العلة بعد وقوعها شأنها فى ذلك شأن من يفحص الجثة بعد الوفاة لمعرفة علة الموت والتفريعات التى أحدثها المرض حتى اوصل الى النهاية المحتومة وهى الموت ، دون ان تحاول العلوم الاجتماعية ان تتخطى تلك المرحلة الى مرحلة التنبؤ والرؤية المستقبلية الدقيقة . وهنا يبرز تساؤل جوهرى ألا وهو كيف يمكن للعلوم الخيرة والطبية أن تقوم بدور

الرقيب على العلوم المجامدة أو الشريرة...؟؟ انهم فى الولايات المتحدة
أمرية قد توصوا الى هذه المرحلة ولكن ليس على المستوى القومى حيث
لا زالت أسهامات العلوم الاجتماعية محدوده وخاصة فى مجال مايمكن
تسميته بمركب الصناعات العسكرية . وفى حدود الاختيار التقنى تعتمد
السياسة التكنولوجية على معطيات محددة فى وقت معين . وعلى هذا
فان دراسات البعثة بين السوسولوجية والتكنولوجيا امر اساسى
وحتمى . ولكن غالبا ما يكون لعصر الزمن تأثيره . فعلى بعض الاحيان
يكون الموقف من مشكلة ما يظل عليه اىأس فى حلها او السيطرة عليها
لان قوة اندفاع التغيير الاجتماعى تكون اسرع واعنف من امكانات العلم
حينئذ فى احتوائه والسيطرة عليه .

وحول مشكلة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع فان ا. رحمان فى
دراسته عن « التفاعل بين العلوم والتقنية والمجتمع » يشير الى ان العلاقة
التبادلية بين هذه المحاور لها معنى مزدوج فمن جانب ترى ان الحاجات
الاجتماعية تطلق وصف الاختراع والابتكار سواء كان ذلك فى مجال الزراعة
او البناء والشيد او التسليح ، ومن جانب آخر ترى الثورة الصناعية
تحدث تغييرات جذرية فى المجتمعات الغربية وتمتد منها الى البلاد التى
فى طريق النمو...، سواء كانت تلك البلاد مستقرة مثل اليابان . او دول
اخرى مثل مصر والصين والهند .

وفى المستعمرات . قلما نجد للتكنولوجيا جدورا ممتدة فى عمق
المجتمع ، فانها سريرا ما تلم بحالها وتختفى مع بدء الاستقلال .

وفى الهند مثلا نجد ان بعض الانشطة التى تم توطئتها فى المجتمع
مثل « السكك الحديدية ومسجلات المساحة على سبيل المثال) قد تم
تشييدها بمجرد استغلال كل من المواد الخام المتاحة بوفرة وكذلك اليدوى
العامة الرخيصة . وعقب الاستقلال .. فان تراخيا وتباطؤا اقتصاديا
تم فرضه وذلك من اجل تقليل الاعتماد على الواردات الاجنبية من
التكنولوجيا المتطورة حيث نشأ صراع بين اقصار التكنولوجيا الحديثة
والصناعات البدائية او التقليدية .. حتى فى تلك المرحلة التى حاولت فيها
كل طبقات المجتمع وثاقه تمبىء جهودها من اجل وحدة المجتمع الهندى
المقسم او المحزأ . وعلى النقيض فلقد رثينا بعد ذلك موقفا آخر متعارضا
نما مع الموقف السابق الذى نشأ عن لتخطام الطبقات الفنية فى الهند
للتكنولوجيا المتقدمة فى الزراعة .. فمع التسليم منطقيا بحاجة بلد مثل
الهند للاستخدام الاقصى للبحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال الغذاء
والزراعة الا اننا شاهدنا هذه الحاجة تواجه عثرات واضطرابات نتيجة

لإزدياد الإغنياء القادرين على استخدام التكنولوجيا غنى وازدياد الطبقات الفقيرة - غير القادرة على استخدام التكنولوجيا - فقرا .

هذا يتحدث التكنولوجيا آثارا - أقل إبلا - في المجتمعات التي تمتلك عناصر البنية الأساسية المتطورة والقوى العاملة المدربة التي يمكن أن تتكامل بسهولة ويسر مع ثقافة المجتمع وتقاليده . ويمكن أن تكون التكنولوجيا في مجتمع آخر تشكل قوة ضغط تؤثر في خلق حالة من الأنا مساواة وعدم تعاو العرض والظلم من فئات أو طبقات لفئات وطبقات أخرى . إمعان التكنولوجيا فإن علاقة بلد بأخرى ينبغي أن تكون علاقة ترابط متكامل وخاصة في مجالين أساسيين ألا وهما المجال الاقتصادي والمجال السياسي . وبدا واضحا في دول العالم النامي التي هي في ميسس الحاجة إلى هذا التكامل أكثر من غيرها . والتفاعل المتبادل بين التكنولوجيا والمجتمع تشكل جزءا أساسيا من الديناميكية الكلية على المسرح الاجتماعي : المنبثقة من عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع بالقياس إلى ما يحدث في العالم .

ولقد لاحظنا أن كلا من العالم والتكنولوجيا ليس بمقدورهما التنبؤ بالآثار الاجتماعية لنشاطهما . وحينما يحاول بلد نام تطوير المصاوب والقطاعات المحلية لمواجهة التغيرات التكنولوجية الحديثة فإنه كثيرا ما يواجه بمخاطر هجرة تلك المواهب وهذه العقول للعمل بعيدا في الدول المتقدمة . والتكنولوجيا المسنودة ينبغي أن يتم تكييفها مع الاتجاهات والقرارات السياسية ، وأن ينظر إلى التكنولوجيا لاعتبارها وسيلة لحل مشكلات الدول المتقدمة عن طريق تصديرها للخارج بل ينظر إليها كمنصر فعال للمساهمة في تطوير الدول النامية . وتلك هي الثورة الاجتماعية ينبغي أن تصاحب عملية العلاقات التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وينبغي علينا أن نستوعب الطبيعة المزدوجة للتكنولوجيا لكي نتنبأ بموقف كالدي واجه الزراعة الهندية . والإمكانات التكنولوجية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية تضع بعض القيود في هذا المجال . وعلى سبيل المثال إذا ما حاولت الدولة النامية إحلال الزراعة « القوية » محل الزراعة « التجارية » ، فإن هذه الأخيرة تجلب استثمارات محلية وأجنبية لعمليات البحث والتطورات التي يمكن أن يؤدي إلى نوع من الاستقلالية المحلية إزاء المستثمر على المستوى التقني . لكن ذلك قد يحدث مشكلات متشعبة في مجالات أخرى كثيرة .

وخيرا فقد أصبح التجديد في الدول النامية أمرا يتسم بالنسبة . واعتماد الدول المتخلفة على بعض الجهود المنفصلة للجماعات المحلية

المعروفة بقبولتها على استيراد واستخدام التكنولوجيا دون ارتعاش الحكومات لنقل عمليات التقدم العلمى لمختلف جوانب البنية الاجتماعية قد يشكل إحدى العقبات الرئيسية لنقل رسالة العلم والتقدم العلمى فى مواجهة المشكلات الاجتماعية المعرفة لعملية التنمية .

ولقد حاول كـ. نيوكومب فى مقال له يقدم لنا فكرة مؤداها أن المجتمعات غير الصناعية لا تود ولا ترغب فى التكنولوجيا الغربية ونمط الحياة الذى يصاحب ويرتبط بها . أن التكنولوجيا المحلية يجب تنويعها وتحديثها حتى تتواءم مع الحياة فى تلك المجتمعات . أن التكنولوجيا المرغوبة للدول النامية هى تلك التى تمزج بين القديم والحديث وتخرج مركبا جديدا قادرا على مواجهة متطلبات التغير الاجتماعى دون التعرض للمخاطر والاضطرابات الاجتماعية .

والتكنولوجيا بمصطلح تقييم الآثار الاجتماعية هى « قمة من جبل الجليد العائم » . فأي ماكينة لا قيمة لها بدون طاقة تنبع لها سبل العمل والحركة وبدون مادة خامة تتولى تحويلها ، وبدون بيئة مناسبة تعمل داخلها وبدون عامل كفاء يتولى تشغيلها وملاحظتها وصيانتها وبدون نسق اجتماعى يتولى تنظيم ما تنتجه وتوزيعه . ولكن أى نسق ثريده ؟ بدون النسق الاجتماعى المناسب فالتكنولوجيا سائرة الى الضياع . وبالاختصار فإن العلاقة المناسبة بين التكنولوجيا والمجتمع أمر فى غاية الأهمية لكى تنجح عملية استنبات أو استغلال لعملية التكنولوجيا والتكيف معها وتيسير السبل لها لكى تؤدي وظيفتها فى تطوير الحياة الى نمط أرقى وأفضل .

وفى هذا المقام ينبغى أن نراعى فى الاعتبارات السياسية والقانونية والعادات والقيم والتقاليد أن تكون محل عناية واهتمام السلطات المحلية . ويمكن أن تسوق فى هذا المجال حالة البيوجاز فى غينيا الجديدة فقد فشل ذلك المشروع كمنع من انماط التجديد لأنه تعارض مع بعض التقاليد القبلية بينما استقبل ذلك المشروع بحماس بالغ فى كل من الهند والصين حيث قدم مصدرا جديدا للطاقة . وثمة مصدر آخر جديد من مصادر الطاقة مستخرج من « زبالة الخنازير » تتطلب سلسلة من الأعمال والمهام التى تسمح بوضع نظام دقيق لجمع الروث بطريقة صحية .

والندروس التى يمكن استخلاصها مما سبق هى أن البحث العلمى إحدى الضرورات الأساسية للدول النامية . ولكن ينبغى عليها أن تتجه الوجهة التطبيقية للوفاء ببعض الاحتياجات الأساسية للبيئة المحلية ولا تستورد كجسم غريب عن المجتمع . وهذا النوع هو أكثر أنواع التكنولوجيا توافقا بالنسبة للبلد المتقدم المنتج والبلد النامى المستورد .

وانى جانب الاعتبارات السياسية التى يتم فى اطارها عملية التبادل لا بد مراعاة الاعتبارات الإيكولوجية .

هذا ولقد عمقت مغالاة و. اكرمان المناقشات عن الصراع والجدل الاتحاد الذى انارته التكنولوجيا من حيث أنها شككت فى الفرضية القائلة بان القيم الثقافية توجه بل وتسيطر على المعتقدات الاجتماعية فى المجتمعات التقليدية التى تحتل القيم فيها مكان القداسة ويجب احترامها من الجميع .

وخلال العقد السادس من هذا القرن ساد اعتقاد مؤداه ان فكرة التجديد مقبولة وطيبة بصورة اوتوبائية ، الا أن هذا الاعتقاد قد تغير ، حيث يعتقد الآن بان التكنولوجيا الغربية يمكن ان تكون خطيرة اذا ما طبقت فى المجتمعات غير الغربية لأنها تحطم قيمها التقليدية وتركها فى حالة من الفراغ واحيانا الضياع . . وظهرت فكرة ان التكنولوجيا الاجنبية تشكل تهديدا مباشرا . . وظهر الكثيرون فى دول العالم الثالث يتباكون على القديم واصفين اياه بالعصر الذهبى حيث كان كل شئ فى سالف الاوان احسن وافضل حالا مما هو عليه الآن .

لقد كانت التكنولوجيا الجديدة تقدم فى الماضى من خلال ميكانيزم السوق ، ولكن يحتمل الآن ان تكون وليدة قرا سياسى مركزى خاصة اذا ما كان الامر متعلقا بمشروعات ضخمة مثل مراكز توليد الكهرباء من القوة المائية ، والبرامج النووية وكذلك التقنيات الجديدة المعقدة . مثل هذه المشروعات تخلق توترات حادة بما تحدثه من تغيرات فى مجالات شتى وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يتأثرون بتشبيدها تأثيرا بدنيا مباشرا حيث ان قرارات التمييز تكون من اختصاصات السلطات العليا .

وغالبا ما نشأ صراع حاد بين أنصار استيراد التكنولوجيا المتقدمة والمستوردة من الخارج وفئات القوميين المحليين الذين يرفضون أية تبعية. وفى نهاية امر يملك المسؤول السياسى سلطة اتخاذ القرار فى هذا الشأن الذى غالبا ما يكون متأثرا بجماعات ضغط شتى اذا ما كانت تلك الاخيرة « اى جماعة الضغط » لها مصلحة ما فى اتخاذ موقف معين . فاذا ما كانت هناك حاجة ملحة لاستيراد تكنولوجيا متقدمة ، فغالبا ما يترك جانيها مسألة القيم الثقافية حيث يمكن اجراء بعض التعديلات الطفيفة فى التكنولوجيا المستوردة من جانب والعمل على تقليل بعض المخاطر المحتملة فى المدى القريب من جانب آخر .

وينبغى علينا فى هذا المقام ان نفرق بين كل من التكنولوجيا النوعية والتكنولوجيا السائدة المنتشرة على نطاق كبير . فالاولى تتطلب تنظيما

وتخطيطا بينهما الثانية تترك للظروف العشوائية حيث انها تنتشر تلقائيا بفعل ميكانيزم السوق ولكن هذا لا يمنع من حدوث التفاعل بين الاثنين حيث يؤثر انتشار الثانية على سرعة تقبل الاولى فى بعض الحالات .

والمقاومة ضد التغيير تتولد عادة فى ضمير الافراد والفئات الذين يتأثرون تأثرا مباشرا بالتجديد التكنولوجى خاصة اذا ماكانت بعض آثاره السالبة تحدث ضرا مباشرة بمصالحها . وفى بعض الابنية الاجتماعية فان الآثار الاجتماعية للتجديد التكنولوجى تتوقف فى اللحظة الاخيرة على استخدامات التجديد ودرجة احساس المجتمع بنفعه وفائدته .

والتجديدات الاجنبية التى تدخل بلدا من بلدان العالم الناهى كثيرة ما يحاول مروجوها ان يزعموا فى عقول بعض الوسطاء فى الدول المستوردة التكنولوجيا عقلية من نوع خاص تشيع بين الناس انه قبيل' قدوم تلك' التكنولوجيا المستوردة لا يوجد فى المجتمع المحلى شئ ذو قيمة ... لا يوجد ماض على الاطلاق بل يوجد المستقبل لمثل فيما يستورده من تكنولوجيا وهناك يتولد نوع من الصراع بين القيم المحلية وهذا الاتجاه الجديد ويمكن ان نجد مثالا واضحا وطيبا لهذه الحالة فى المجال الطبى . فان بعض الادوية المحلية ذات النفع الطيب والفائدة المؤكدة - رغم بساطتها - يمكن ان تستبعد لصالح استيراد ادوية جديدة ليست الا بدائل للادوية المحلية

وفى الدول النامية يمكن لنا ان نجد نماذج عديدة نذكر منها على سبيل المثال العمليات الدقيقة والطاقة الليرة .

والاولى لى العمليات الدقيقة قد تجاوز نطاقها مجال قطاع الصناعات والحرف اليدوية ليصل الى الاعمال العقلية .. فالالكترونيات على المستوى الموسع الكبير « الميكرو » يمكن ان تفتح آفاقا جديدة فى مجالات شتى يمكن تنظيمها وتخطيطها . وفى المستقبل القريب سوف نرى بعض المشاغل والورش الحرفية الميكنة بالكامل وبعض مراكز التخزين كذلك . ليس هذا فحسب بل يمكن ان يتعدى التقدم التكنولوجى ليصل الى شبكات اوتوماتيكية للاتصالات على المستوى العالمى ..

ان الاوتوماتيكية ، والمعلومات ، والاتصالات تهدف الى ان تتوحد فى عملية متكاملة تؤدي الى احداث تغييرات جذرية فى نظام تقسيم العمل . ويحتمل فى هذا المجال ان تختفى التقسيمات بين العمل والمعرفة ، والعمل والادارة وايضا الانتاج والعلم .. ان الاوتوماتيكية لم تدخل الا بنسبة 10 ٪ فقط فى مجالات العمل فى النول للصناعية المتقدمة ، ولكن يحتمل ان يتسع مداها فى المستقبل ليشمل معظم الانشطة المهنية .

الا أننا على الجانب الآخر يمكن ان نلاحظ في بعض الدول الغربية المتقدمة ان استخدام الالكترونيات الدقيقة يمكن ان ينتج عنه فوائد كبيرة من رهوس الاموال غير الممتصة في الاستثمارات مما ينتج عنه بعض الازمات الاقتصادية المصاحبة لحركات التضخم المترابطة مع ظاهره البطالة .

والمشكلة الاساسية في عالم اليوم هي كيف يمكن لنا ان نخلق توافقا وانسجاما بين التقدم العلمى والتكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى والخلقى لكى نحفظ للانسانية قيمها الاجتماعية وبيئتها المجتمعية مصنوعة من اى سوء . وبكل تأكيد فثن هناك بعض البلدان التى توسعت في استخدام الالكترونيات الدقيقة وحاولت السيطرة على المشاكل الاجتماعية - ولو مؤقتا - المصاحبة لهذا النوع من التكنولوجى . ولم تواجه بعد تلك الصعوبات والمشكلات المختلفة التى يمكن ان يحدثها ذلك التجديد العلمى ، ولكن هذا لا يمكن اخذه كقاعدة مطلقة قابلة للتعميم خاصة بعدثورة الاتصالات والمعلومات في عالم اليوم . وعلى هذا فالتوازن يبنى ان يكون دقيقا بين ما يسمى بالعلوم الحسنة والعلوم الجامدة او الصعبة بحيث يسيران في طريق التقدم المتوازن دون ان يطفى الثانى فيها على الاول .

والتجربة التشيكوسلوفاكية في خطة التنمية الاجتماعية قد حوت العلم والتكنولوجيا وعمليات الانتاج والحياة الاجتماعية . واوضحت التجربة ان الاوتوماتيكية يمكن ان يكون لها تأثير طيب اذا ما امكن السيطرة عليها واحتواؤها من قبل البناء الاجتماعى . فان الخطة الهادفة الى زيادة الانتاج وحث المجتمع ككل على التفكير جديا في ذلك تهدف ايضا وبالدرجة الاولى الى خلق للتفاهم والتعاون المشترك بين العاملين والمهندسين وتنمية روح المنافسة في وحدات الانتاج في جو من التفاهم المشترك والتعاون الوثيق . فالتقدم التقنى يمكن ان يكون عملية متصلة ومتطورة بشرط ان يتكامل مع العناصر الاجتماعية الاخرى في شكل يهدف الى اسعاد ورفاهية المجتمع .

واستمرارية التقدم التقنى يمكن ان تقاس بمعدل استهلاك الفرد للطاقة بدءا من الانسان الاول حتى الانسان في عالم اليوم . وحسب مقال لـ كوبيكى والذي اورد فيه احصائية تشير انه اثنى سنة ١٩٧٨ تـطسور معدل استهلاك الفرد من الفحم في الولايات المتحدة من ٢٥ طن الى ١٣ر٤ طن بينما يبلغ هذا المعدل في تطوره في الدول المتخلفة من ٢٤ر٠ الى ١٤ر٤ طن وهذا البون الشاسع بين العـلملين يعكس مستوى المعيشة ونمط

الحياة ومعدل الناتج القومي الخام لكل فرد من السكان في كل بلد والذي من خلاله يعمل البنيان الاقتصادي المولد للناتج القومي الخام .

والثورة الصناعية التي تطورت من الآلة البخارية الى الانتاج الكهربائي الى الموتور ذى المحرك الداخلى ، لقادة فى المستقبل على ابتكار مصادر الطاقة الرخيصة وبصفة خاصة بعد اكتشاف البترول وما أحدثه ذلك فى عالم الصناعة برغم الاسراف الملحوظ فى استخدامات الطاقة والتالف معها سواء فى البيئة أو فى عمليات النقل وما يحدثه ذلك من آثار ضارة كالتلوث الأيكولوجى الذى ينبغى السيطرة عليه بالامساك بالعلمية فى المستقبل

القيم الثقافية وأثرها في اختيار التكنولوجيا

مقدمة

من المسلم به أن ثمة تفاعلا مباشرا بين القيم الثقافية والتكنولوجيا بمعنى أن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به . وآية ذلك أن القيم عامل حاسم في اختيار التكنولوجيا ، وأن التكنولوجيا عامل مؤثر في تغيير القيم . وهذا يصالح بصفة خاصة على تحليل العلاقة بين القيم والتكنولوجيا في المجتمعات التقليدية . فهنا التحليل يدل على :

- أ - أن القيم تحدد السلوك الاجتماعي (مبدأ السببية) .
- ب - وأن القيم هي نظام متماسك يشترك فيه المجتمع كله (مبدأ التجانس) .
- ج - وأن القيم هي لب الثقافة ، إذ تضاف عليها طابع الخلق والابداع وتكسيبها القدرة على المقاومة .

بقلم : ورنر أكرمان

أخصائي شبلي في علم النفس الاجتماعي ، استاذ البحوث
بالمركز القومي الفرنسي وعضو مركز سوسيولوجيا الجماعات
والهياكل ، ألف العديد من المقالات عن نشر المعارف العلمية
وآثر التحول التكنولوجي في الصناعة .

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وسابقا
رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم

وهذا النوع المبسط من التحليل يتصل بنظرية الحتمية الثقافية اتصالا وثيقا ، ويرى أن النظام هو السمة الرئيسية للمجتمع (التقليدي) ، وأن التحول الاجتماعي يخضع لمبدأ التطور . وعلى تقيض ذلك تذهب نظرية الحتمية التكنولوجية إلى أن الأساليب التكنولوجية الحديثة هي القوة الدافعة وراء التحول الاجتماعي ، إذ تفرض منطقتها على القوى المؤثرة في المجتمع والعلاقات التي تربط بينها .

وقد عكس البحث في التنمية والتطور هذين الرايين المتعارضين ففي العقد السادس توفر الاهتمام على الأخذ بالأساليب العصرية ، أي تحرير الإنسان من قيود المجتمع التقليدي ، من طريق التكنولوجيا الجديدة التي تحبذ بدورها الأخذ بأنماط عالية جديدة في الحياة الاجتماعية (ليرنر ١٩٥٨) . وقد تضمنت المؤلفات الحديثة تقويما متناقضا - أن لم يكن سلبيا - لهذا الأمر ، إذ قالت بأن التكنولوجيا الحديثة مجافية للنظم الثقافية التقليدية ، لأنها تحمق نفسها في هذه النظرة

بالتوة او بمعاونة الفئات الاجتماعية المحلية ، وبذلك تقضى على اسكان تطوير التكنولوجيات المحلية . وفيما يتعلق بالبلاد الصناعية الغربية فان التلق يساورها ايضا من الآثار المترتبة على الافكار والاساليب التكنولوجية الجديدة ، وبخاصة اثرها فى العمالة . وقد انتابها شعور قوى بالحنين الى الاوضاع الماضية ، وباختفاء ، الفضائل الاساسية التى سادت فى الماضى دون أن يحل محلها قيم جديدة جذيرة بالنقد ، تلك الفضائل التى هى « السمات المميزة للعصر الذهبى » (مور ، ١٩٨٠) .

واذا فهمنا نظريات القيم الثقافية والاساليب التكنولوجية الجديدة على هذا النحو وجدنا انها نظريات يفلب عليها طابع التعميم الشديدا ، كما يفلب عليها الطابع السياسى بحيث لا يمكن استخدامها فى البحث الاجتماعى .

القيم والتكنولوجيا فى اطرها الاجتماعى

مشلان توضيحيان

هناك من الامثلة المادية ما يوضح العلاقة المعقدة بين القيم والتكنولوجيا من جانب ، وبين الاطار العريض للتحو لاجتماعى من جانب آخر . المثل الاول يتعلق بما طرا فى الولايات المتحدة من تغيرات عميقة على النشاط الاقتصادى فى مجال « الطعام والمشارب » وذلك ضمن التغيرات العريضة التى طرات على قطاع الخدمات كله فى تلك البلاد . يقول فى ذلك آروث شيلد (١٩٨١) فى مقال نشر حديثا :

« فى ١٩٧٩ اشتغل فى قطاع الخدمات وقطاع تجارة التجزئة ٤٣ ٪ من كل الامريكيين العاملين فى مجال الاقتصاد غير الزراعى الخاص . وقامت فى هذين القطاعين الكبيرين ثلاث صناعات وفرت كل منها اكثر من مليون فرصة عمل جديدة خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩ ، وهى : (أ) الطعام والمشارب ، وفى جملتها مطاعم الوجبات السريعة ، (ب) الخدمات الصحية ، (ج) الخدمات التجارية . وعلاوة على ذلك زاد حجم العمالة فى الطعام والمشارب منذ ١٩٧٣ على كل العمالة فى صناعات السيارات والصلب مجتمعة » . (هـ .

وتتسم للعمالة فى الطعام والمشارب بعدة خصائص ، اولها : أن أغلبية انعاملين فيها من النساء والشبان (نسبة النساء ٥٦ ٪) ، وثانيها : أن اسبوع العمل فيها اقصر مايمكن (متوسط ساعات العمل ٢٦ر٤ ساعة) ، وهذا يعنى ان كثيرا من العاملين يعملون بعض الوقت ، ويتقاضون أجورهم بالساعة ، وثالثا : أن الاجور منخفضة ، اذ يتقاضى

انعامل الحد الأدنى من متوسط الاجور فى الساعة (الى جانب الاكرومة (البقشيش) ، ورابعها : ان باب الترقية موصد امام معظم العاملين . وخامسها : انه لا يوجد تنظيم تقابى يحمى حقوق العاملين . وجدير بالذكر أن هذا القطاع لا يزال كثيف العمالة . وقليل الإنتاجية .

وفى هذا القطاع - وبخاصة فى مطاعم الوجبات السريعة - بدأ تطبيق الاساليب التكنولوجية الجديدة ، فحطت الآلات محل الجمع الفقير من الذين يعملون بعض الوقت - ومعظمهم من النساء - دون ان يكون لهم تنظيم تقابى لصيانة حقوقهم . وربما زاد استخدام الآلات من الانتاج . فضلا عما له من نتائج اخرى وربما كانت الاساليب التكنولوجية الجديدة من المزايا الكبيرة فى سوق المنافسة ، ولكنها تجلب عواقب وخيمة على العاملين ، وهما يمتازون به من مهارات ، فاذا اضيف الاتكماش الاقتصادى الى الاساليب التكنولوجية الجديدة افضى ذلك الى كارثة تنطوى على ضررين بالعين هما فصل النساء من العمل وتناقص عدد الذين يتناولون طعامهم خارج المنزل الخ .

ولنرجع الى الوراء قليلا لنلقى نظرة على الالاسبات التاريخية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاساليب التكنولوجية الجديدة ، فنقول انه ظهر من الاتجاهات الطويلة الامد ما شجع الناس على تناول طعامهم خارج المنزل ، ومنها - على سبيل المثال - كثرة الذين يعيشون منفردين ، ومنها ارتفاع نسبة الزيجات التى تنتهى بالطلاق ، ومنها زيادة عدد العاملات عما كان عليه الحال من قبل ، وهذه الزيادة من الاسباب المباشرة لتناول الطعام خارج المنزل ، ومنها زيادة الرخاء خلال عدد من السنين ، ومعظم ان تناول الطعام خارج البيت يرتبط بمستوى الدخل .

واذا ادى استخدام الآلات فى انتاج وجبات الطعام السريع وغيرها الى زيادة عدد العاطلين فى السنوات القادمة يمكننا ان نتصور حدوث تطورات مختلفة ، اشدها تمسكا بالمعادنات القديمة هو عودة المرأة العاملة الآن الى المنزل ، وبذلك تغيير هادات الامر فى المآكل ، وتعود الى ماكانت عليه . ومن ناحية اخرى نستطيع ان نتصور ان المرأة لن تعود الى عملها السابق فى المنزل . بل تبحث عن عمل خارجه . ولكن ربما تغيرت - بسبب سابق خبرتها مهما كان اجرها غير مجز - من ان تعمل مربية للاطفال ، او مديرة لأحد المنازل ، او طاهية للطعام . وفى وسعنا ان نقرر ان فصل المرأة من العمل أحدث نوعا من الصراع ، وهو الاختيار الصعب بين العودة الى المنزل والبحث عن عمل آخر . هذا ما يقال عن المرأة التى هى اشد الناس تأثرا بالتطور التكنولوجى .

فماذا يقال عن ارباب العمل الذين واجهوا التكنولوجيا الجديدة ؟
تراهم يضطرون الى اقتباسها واستخدام الوسائل الجديدة فى الحياة
الاقتصادية ، ام تراهم يوازنون بينها وبين المزايا النسبية لنظم الانتاج
التي تتطلب كثافة فى العمال ورأس المال ؟

لا شك ان الانتاجية هى فى حد ذاتها قيمة كبيرة يسترشد بها
ارباب الاعمال فى اتخاذ القرار .

وهناك فريق ثالث يتأثر بهذا التطور ، وهم المستهلكون . وعند تقدير أثر
التكنولوجيا الجديدة فى سلوك المستهلكين يجب ان نلاحظ بعض المظاهر
العامة للتحويل الاجتماعى المصاحب للتحويل التكنولوجى : من هذه
على سبيل المثال - ما يطرأ من تغيير على دور المرأة والاسرة . وربما كانت
عادة الاكل خارج المنزل أكثر تعرضا لهذا التغيير . من تغير الدخل .
وتفضيل ذلك ان استخدام الاساليب التكنولوجية الجديدة يفسر
وجبات سريعة من الطعام ضمن زهد . ومتى انخفضت اثمان الطعام
انخفاضاً جوهرياً أصبح تناوله خارج المنزل ميسوراً لعدد أكبر من
الناس ، وبذلك يتاح لهم مجال أكبر من الاختيار ، مما يترتب عليه زيادة
التعاون فى الخدمات المتصلة بتوفير الطعام ، حيث ان المستوى المالى
من جودة الطعام يتطلب عمالاً ذوى مهارة عالية ، مما يؤدى الى ارتفاع
الاسعار ، ثم ان تناول الطعام خارج المنزل قد يصبح جزءاً من مجموعة
جديدة من العادات الاجتماعية يتصل بالتغيير الذى يطرأ على تخصيص
اوقات ، وانماط التفاعل الاجتماعى .

وربما كان من المفيد ان نتبع هذا المثال البسيط بمثال آخر اشد
تعقداً لكى نوضح التفاعل بين التكنولوجيا ، والقيم الثقافية
والعادات الاجتماعية ، فى بيئة أخرى . وتفصيل ذلك انه اجريت دراسة
هامية عن استخدام موقد الغاز فى السنغال (ابو بكرى ، ١٩٨١) :
ففى حوالى ١٩٧٥ ارادت حكومة السنغال ان تشجع الناس على استخدام
موقد الغاز فى المساكن الحضرية : لتحل تدريباً محل موائد الفحم
النباتى (الخشبى) التى كانت شائعة الاستعمال حتى ذلك الحين
١ يلاحظ ان موقد الفحم النباتى نفسه كان فكرة تكنولوجية حديثة نسبياً
لسكانى الحضر ، استخدمها ارباب العمل (المليون) . وكان قرار
الحكومة بتشجيع موقد الغاز مبنياً على اعتبارين هما : ان استخدام
الفحم النباتى على نطاق واسع يساعد على استئصال الغابات للارتفاع
بما فيها من خشب ، وان البلاد انتجت كمية وافرة من غاز البيوتان يمكن
الانتاج بها .

ولذلك نظمت الحكومة فى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ حملة واسعة لحث الناس على شراء موقد الغاز واستخدامها ، مستندة فى الأساس الى الاشادة بقيمة الاساليب المصرية ، حيث ان موقد الغاز يتميز بانه حديث ، ونظيف ، وسريع ، وبالاختصار انه افضل من غيره من حيث الاقتصاد والاستخدام والواقع انه لم يقبل على شراء موقد الغاز سوى نفر قليل من الناس . ولكن استخدامها ازداد بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ من لا شيء الى ٨٠٠٠٠ موقد ، فى حين تضاعف استخدام موقد الفحم النبائى ولذلك يمكن القول ان الدعوة الى استخدام الاساليب الحديثة كانت ذات اثر فعال .

بيد ان موقد الغاز كان يشوبه عيب واحد هام - على الاقل فى نظر من استخدمه من السفاليين ، وهو صعوبة استخدامه لاعداد التئام التقليدى على الوجه الصحيح ، بسبب تعذر تنظيم مستوى اللهب فيه . وكان اعداد التئام الجيد للأسرة - وبخاصة للضيوف - مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية . ولذلك ساد الشعور بان التئام لا يمكن اعداده اعدادا جيدا الا على نار موقد للفحم . ومن هنا نشأ صراع بين الرغبة فى اعداد التئام الجيد والرغبة فى استخدام موقد الغاز « الحديث » ، وكشف هذا الصراع عن الوزن الحقيقى للقيم الثقافية المختلفة التى يدور هذا الصراع حولها . ذلك ان هذه القيم هى النبراس الذى يستضاء به فى تقرير استخدام موقد الغاز او عدم استخدامه . والواقع ان كثيرا من الناس اقتنوا موقد الغاز كقطعة من اثاث البيت دون استخدامه ، خوفا من الحوادث ايضا . وهذا المثال بين لنا ان اسلوبا تكنولوجيا جديدا لم يستخدم بصورة كاملة ، لتعلم جله جزءا من العادات الاجتماعية السائدة ، المرتبطة بقيم ثقافية هامة .

القيم الثقافية والمصالح الجماعية :

يمكننا - اذن - اعتبار القيم الثقافية بمثابة معيار لتقويم الاشياء والتجارب ، والسلوكيات ،، وانها تتجلى - قبل كل شيء - فى مواقف الاختيار ، اى فى الحالات التى يضطر فيها المرء الى الاختيار بين عدة امور . وانك لتجد فى معظم المجتمعات مجموعة من القيم ، لا هى قيم كلية تمثل نظاما واحدا يعم المجتمع كله ، ولا هى قيم موحدة بالنسبة لكل جماعة من الجماعات التى يتألف منها المجتمع . وهذا يعنى امرين : اولهما انه قد يوجد تناقض وتعارض داخلى فى اى مجموعة من القيم ، والثانى انه قد توجد مجموعات مختلفة من القيم داخل المجتمع ، بل ان مجموعة القيم التى يتمسك بها بعض الافراد من اعضاء المجتمع قد تكون غير موحدة على الاطلاق ، اذ تتعارض القيم عند الانسان نفسه

فى مواقف الاختيار . بيد أننا يمكن ان نتبين فى معظم المجتمعات مجموعة مرمية من القيم السائدة التى تشترك فيها قطاعات كبيرة من المجتمع حتى ولو لم يشكل هذه المجموعة نظاما موحدًا للقيم .

ولا توجد القيم الثقافية بدون حاملها (المؤمنين بها) سواء كان الذى يحملها هو الشعب أو الجماعات التى يتألف منها المجتمع . ولا تبدو هذه القيم صراحة دون ان تشوبها التورتات الناشئة عن الأنماط السلوكية (المختلفة) . وتضفى القيم التى تمارسها هذه الجماعات معنى خاصا على أسلوب حياتها ، وهيكلا علاقاتها الاجتماعية ، ووسائل حلها لمشكلات المعيشة المادية ، والتنافس الاجتماعى ويتضمن اداء المجتمع لوظائفه علاقات معقدة من القوة (السلطة) والعمل ، والمعونة المتبادلة ، والاستغلال . وما يبدو واضحا من قيم هذه العلاقات انما هو انعكاس للمصالح المتنوعة - والمناقضة أحيانا - التى تتمسك بها الجماعات المختلفة .

مثال ذلك ان المجتمع يتألف فى بعض الاحوال من جماعات مختلفة تؤلف نظاما هرميا (متفاوت الدرجات والطبقات) يبرره الاعتقاد بأن الناس متباينون فى اقدارهم . ومن شأن هذا الاعتقاد تفضيل مصالح بعض الفئات على مصالح فئات أخرى ، وأن كانت كل الفئات تشترك فى هذه المصالح بوجه عام . ويمكن تفسير مقومة أى تغيير فى هذا الهيكل الهرمى بأن هذا النظام يجمع بين المصالح الأساسية للطبقة المتأثرة وبين القيم والاعتقادات التى تشترك فيها كل الطبقات . الا ان الجماعات المحرومة من الامتيازات قد تشعر - عن طريق التجارب الاجتماعية الجديدة - بما تعانيه من حرمان ، وأنه ربما أتيح لها فرص أفضل فى ظل نظام اجتماعى آخر غير الذى تعيش فيه ، وحينئذ ينشأ الصراع فى المجتمع أى ظهور أنماط سلوكية جديدة ترتبط بها معتقادات وقيم جديدة .

ومن ثم يجب القول بأن القيم وثيقة الصلة بما يمكن ان يسمى « المصالح الجماعية » أى مصالح الجماعات التى تتمسك بهذه القيم . الا انه يجب ان نذكر ان الاعتقادات والقيم الثقافية قد اكتسبت قوتها على مدى التاريخ . ونتيجة ذلك انها تنجسد فى مشروعات الافراد والجماعات وتساعدهم على ترتيب الاولويات ، وتؤثر فى استراتيجياتهم لتحقيق ما يصبون اليه من اهداف . ولذلك نرى - على سبيل المثال - ان القيمة الثقافية الواسعة الانتشار التى تدعو الى الاكثار من انجاب الاطفال وتوثيق الصلة مع ذوى الارحام تتفق مع حاجة الجماعة الى اعتماد بعضهم على بعض . ومن هنا نلاحظ ان كثيرا من المشروعات الهادفة الى تنظيم

الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل . هو المبررات التي وضعت
لأغراض لا تتصل بالمصالح المباشرة للجماعات التي يهملها الأمر قد راعت
الحاجة إلى تكوين أسرة كبيرة العدد فلبات إلى التامين ضد الشيخوخة
رغبر ذلك من الوسائل . وكذلك نرى أن التكنولوجيا الجديدة تعرض
استراتيجية اضافية بما تلوح به من فوائد ومزايا . ومن هنا يجب
ادماج هذه التكنولوجيا في السلوكيات المختلفة المعقولة اجتماعيا اذا
أريد حمل المجتمع على اقتباسها واستخدامها .

وكما سبق أن قلنا فان ك ل الجماعات التي يتألف منها المجتمع
لا تتمسك بقيم مشتركة : بل ان الارتباط بقيم مشتركة يختلف باختلاف
الجماعات . والارجح أن المجتمع المتمسك بقيم متضاربة ، وان التضارب
بين هذه القيم يظهر واضحا نتيجة الامكانيات العديدة التي تأتي بها
التكنولوجيا الجديدة . ولذلك يجب - عند البحث في العلاقة بين القيم
والتكنولوجيا - أن ننظر : « أي الجماعات تؤثر التكنولوجيا فيها (أي
تهددها أو تقضي عليها) وماذا ترمز اليه هذه القيم عند كل جماعة من
الجماعات التي يهملها الأمر ؟ »

اختيار الاساليب التكنولوجية الجديدة

سنستخدم التكنولوجيا في مقالنا هذا بمعناها الواسع ، لكي تشمل
طائفة متنوعة من وسائل أداء الأشياء ، كإنتاج المواد الغذائية ، وتسوية
المنازعات ، والاتصال ، وشن الحروب ، الخ .

وتحقيقا لهذه الغاية تتبع كل المجتمعات طرقها الخاصة ، ولهذا كانت
التكنولوجيا في كل المجتمعات خاضعة دائما للتغيير . وآية ذلك ابتداء
وسائل جديدة في الإنتاج الزراعي (كنظم الري المتطورة في سرى لانكا)
وظهور أشكال جديدة من الإدارة العامة (كنظم الحكم عند اليابانيين) ،
واختراع الطباعة في أوروبا والصين ، والتلفون في الولايات المتحدة .
وربما كان المثال الأخير قفزة في التكنولوجيا ، في حين أن كثيرا من
التغييرات التكنولوجية حدثت بالتدريج (كالنظام القانوني عند الرومان)

وعلى الرغم من أن الاساليب التكنولوجية الجديدة هي ضرب من
التغيير فانها تجلب معها تغييرات أخرى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية . فالإقتصاد الزراعي كأساس لإنتاج المواد الغذائية
الضرورية ، وغيرها من السلع الاستهلاكية ، يؤدي إلى علاقات عمل
تختلف عن العلاقات السائدة في الإقتصاد الرعوي ، والمجتمع الذي
يمارس التجارة يتبع نظاما مختلفا من ذلك ، وعندما يتحول المجتمع من

الرعى الى الزراعة - مثلا - تتنأ علاقات عمل جديدة ، كما يتغير النظام الاجتماعى الذى يطلق عليه اسم « الاسرة » تغيرا محسوسا .

ويمكن القول بأن استخدام النول المدار بالمحرك فى صناعة النسيج بأوروبا الغربية بل يمكن القول بوجه اعم بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة المترنة بالثورة الصناعية ، أحدثت تغييرات عميقة ، لا فى الهيكل الاجتماعى لعلاقات العمل فحسب ، بل أيضا فى معظم العلاقات الاجتماعية الاخرى . وهذه العملية الطويلة من التغير أدت - الى جانب اسباب اخرى - الى الحركة العمالية الحديثة ، كما أدت الى استخدام علم الاقتصاد السياسى فى تحليل هذه العملية .

وتوضيحا لموضوع هذا البحث نذكر الحالات الآتية التى يختلف فيها احتيار التكنولوجيا المناسبة . فيقول : ان كثير من الاساليب التكنولوجية الجديدة قد استخدمت فى الماضى كما تستخدم اليوم عن طريق ميكانيكية (حركة) السوق ، كما يتضح لنا ذلك من تاريخ استخدام التلفون ، وهو تاريخ حديث نسبيا (بول ، ١٩٧٨) . ومن الامثلة المعاصرة استخدام تكنولوجيا الالكترونيات فى بعض القطاعات ، مثل قطاع البنوك وقطاع التأمين ، وكذلك استخدام الاجهزة الالكترونية فى تجارة التجزئة ، وإنتاج الطعام السريع . وعلى خلاف ذلك تلك القرارات التى تتخذها الحكومات وغيرها من الهيئات السياسية باستخدام انواع معينة من التكنولوجيا الجديدة . ومن هذه القرارات 'نشاء السدود الهيدروكهربية (التى تولد الكهرباء بالقوى المائية) ، ومصانع الصلب ، وشبكات النقل الحديثة ، وبرامج الفضاء والذرة . وفى الوقت نفسه تستمر ميكانيكية السوق فى نشاطها بالبلاد التى امتلكت فيها هذه القرارات ، فتؤدى الى استخدام انواع اخرى من التكنولوجيا . واحيانا يتقاسم القطاع العام والقطاع الخاص المسؤولية فيطبقان مبدأ تقسي العمل بينهما .

وجدير بالذكر ان الدور الهام الذى اضطلعت به الحكومات فى ادخال التكنولوجيا الجديدة هو تطور حديث نسبيا . ولو انك استقرات التاريخ علمت ان نظام اتخاذ القرار قد تغير بالنسبة لعدد من الاختيارات الخاصة باستخدام التكنولوجيا . ذلك ان الاجهزة الحكومية التكنوقراطية (الفنية) تتدخل بصورة متزايدة بين منتجى التكنولوجيا الجديدة وبائعيها ، وبين الاهالى الذين يشتركون فى تنفيذها بطريقة او اخرى . وبقلب على هذا التطور ظهور توتر مزدوج حول استخدام الاساليب التكنولوجية الجديدة وبخاصة فى البلاد غير الغربية ، وان لم يكن وفقا على هذه البلاد دون غيرها .

هناك - أولا - التوتر بين الأجهزة الحكومية التكنوقراطية والهيئات السياسية المختصة باتخاذ القرار وبين القطاعات المدنية (غير الحكومية) التى هى أوسع نطاقا . وتشمل هذه القطاعات فئتين هامتين : الأولى هى الفئة المتأثرة مباشرة بالتكنولوجيا المراد إدخالها (كالمشتغلين بموائد النجم النباتى فى السغال) - والثانية هى فئة أرباب العمل والمهنيين الذين يستخدمون أنواع معينة من التكنولوجيا - ولكن مشاركتهم فى عملية صنع القرار محدودة نسبيا - أن لم تكن ممنوعة إطلاقا .

ومنشأ التوتر أن اختيارات الحكومة لا تتطابق دائما مع مصالح هذه الفئات . ومن هنا ينشأ الصراع السياسى ، اذ كثيرا ما يشعر أعضاء هذه الفئات بأن القيم والمصالح التى تكمن وراء اختيار الأجهزة الحكومية تختلف عن قيمهم ومصالحهم . وأن لتكنولوجيا التى تختار على هذا النحو تأثيرا سلبيا فى الأوضاع الاجتماعية التى يرغبون فى الحفاظ عليها أو تعزيزها . وهناك قطاعات اجتماعية أخرى يحتمل أن توافق على قرارات الحكومة ، وتستفيد منها بصورة جوهرية .

هناك أيضا توتر بين الأجهزة العامة المستوردة للتكنولوجيا وبين القائمين بتوريدها ، فالأولون يحاولون الاندفاع من الاعتماد على المراكز الخارجية للخبرة الفنية . كما يحاولون التفاوض معها من أجل الحصول على شروط أفضل لاقتناء هذه التكنولوجيا . ويتوقف نجاح هذه المحاولات سببيا على الموقف الاقتصادى والسياسى الدولى ، كماكان استغلال المنافسة بين بائى التكنولوجيا ، واستغلال الندرة النسبية لأنواع خاصة من الموارد الطبيعية ، الخ . ويتوقف هذا النجاح أيضا على مدى ما تتمتع به السلطات المحلية من قوة واستقرار .

ومن الواضح البلى أن منتجى التكنولوجيا وبائعيها يواصلون توريدها عن طريق السوق الخاصة أيضا . ولكن مركز صنع القرار يتجه على وجه العموم نحو القمة شاملا الدوائر التكنوقراطية والسياسية المحدودة ، ومانما مشاركة الهيئات الاجتماعية والاقتصادية .

وإذا اعتد مركز القرار عن القوم الذين يتأثرون بالتكنولوجيا الجديدة تأثرا مباشرا اضطرت الحكومة الى حمل هؤلاء القوم على الموافقة على قراراتها أو على الأقل قبولها ، حتى يتسنى تنفيذها . ومن الوسائل المؤدية الى ذلك اجراء حوار رسمى يدعو الى القيم والمبادئ التى يأخذ بها الناس على نطاق واسع ، مثل مبدأ « الأخذ بالأساليب العصرية » و « التنمية القومية » و « العمل على رفاهية الفقراء » الخ . وكلما انفردت الحكومة باتخاذ القرار اشتدت الحاجة الى الحوار الإيديولوجى .

وتتدخل القيم في دراسة البدائل التكنولوجية الممكنة والدليل على ذلك ان قيم صانعي القرار أنفسهم ولحاجاتهم هي بمثابة « مرشح او غربال » يستبعد احتمالات كثيرة ، ويركز على عدد محدود فقط ، كان يفضل اصحاب القرار استيراد التكنولوجيا التي تتطلب رأس المال الكثيف ، بحجة ما تمتاز به من الكفاءة ، ويمنعوا تطوير التكنولوجيات المحلية الكثيفة العمالة . وقد يفضلون أيضا التكنولوجيا المقعدة لانتعاشها تمتاز بالتشغيل المركزي على التكنولوجيا اللامركزية . وفي حدود البدائل الممكنة يكون لمصالح صانعي القرار وجماعات الضغط دور هائل في اختيار ما تراه من ضروب التكنولوجيا .

وهناك مثال تاريخي يوضح بجداء كيف أن تكنولوجيا معينة استعملت على مستوى حكومي عال حلا لمشكلة اجتماعية خطيرة . وبيانه ان الحكومة اتخذت قرارا بانشاء شبكات المجارى في عدة مدن امريكية في النصف الثاني من القرن الماضي . ذلك ان نمو المدن الامريكية (كنمو غيرها من المدن طلب إيجاد حل لمشكلة تصريف المياه المستعملة ، ومياه الامطار ، والبراز . وقد اجريت دراسة تفصيلية (ديويوي ودار ، ١٩٨١ : ١١٩) عن القرارات التي اتخذت ، وكيف تم التوصل اليها ، وما اذا كان اثرها في التطورات التكنولوجية التالية ، فتبين ان الحل اتخذ اولا على مستوى حكومة المدينة وقضى هذا الحل بتفصيل نظام المجارى المتكامل لانه يحل ثلاث مشكلات في وقت واحد . ولكن هذا الحل كان باهظ التكاليف ومعقدا من الناحية الفنية ، ومع ذلك فضلتها الحكومة على التكنولوجيات الاخرى المتبعة ، مثل تصنيف النظام العالي المتبع وهو استخدام صهاريج لو احواض تساعد على تطيل الفضلات ، مع تصريف مياه الامطار بطريقة اخرى . وكانت هنا كتكنولوجيات اخرى معروفة ومحدودة الاستعمال في ذلك الوقت (خط البراز بالرمل في المدن الصغيرة والمناطق الريفية) . وقد سبق استخدام نظام المجارى في اوروبا قبل استخدامه في الولايات المتحدة .

وكان البديل السائد وراء استخدام النظام المتكامل لتصريف المياه المستعملة هو المحافظة على الصحة العامة ، وتتفق هذه التكنولوجيا مع الاعتقاد الحالي بان الماء الجارى له اثر تطهيرى من طريق تخفيفه . ورئى - في اطار الاهتمام بالصحة العامة - ضرورة معالجة الماء قبل استخدامه في المنازل . ولذلك اقتضت التكنولوجيا المستخدمة على معالجة الماء قبل استخدامه .

وعندما استخدم هذا النظام اتضح انه لم يحل كل المشكلات ، اذا نشأت مشكلة التمتع بمياه الانهار الجارية ، فرئى من الضروري وضع اللوائح التنظيمية على مستوى عال من الشمول الجغرافى (المقاطعة)

الولاية ، الحكومة الفدرالية) ، وتحتم فى السنوات الاخيرة معالجة الماء المستعمل قبل القائه فى الانهار الصالحة للملاحة . وعلاوة على ذلك ازداد تقدير السكان لاهمية البيئة : فاشتدت الحاجة الى معالجة الماء بعد استعماله وقبلها لقائه فى الانهار . وهكذا عولجت بالتدرج عيوب النظام التى لم تتكشف فى البداية ، وفى اطار التكنولوجيا التى استخلمت بآدى الرأى .

ويبين لنا هذا المثال امرين : اولهما ان استخلام نوع معين من التكنولوجيا لمواجهة احدى المشكلات ليس امرا طبيعيا بل هو امر يتوقف على اختيار الانسان ، وثانيهما ان الاستخدام البدئى لنوع معين من التكنولوجيا الشاملة يحد فيما بعد من اختيار التكنولوجيات البديلة فى المنطقة : لانه يصعب تغيير نظام المجارى كلها لاسباب مختلفة يتفاعل بعضها مع بعض (زيادة التكاليف ، معارضة المقيمين المختصين ، الخ) . وفى الوقت نفسه لا يوجد أى مبرر خاص يدعو الى اقتباس نظام المجارى لاستخدامه فى بلاد تختلف ظروفها اختلافا كبيرا عن الظروف التى سادت فى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . على أن باب الاختيار لا يزال مفتوحا ، وسينتفع فى هذا الاختيار بما اسفرت عنه التجربة .

وخلاصة القول ان القيم التى تتمسك بها طوائف مختلفة كان لها دورها فى عملية صنع القرار ، وفى التعديلات التى ادخلت على نظام المجارى : واولها القيم الجديدة عند طبقة البورجوازية ، قيم النظافة والصحة العامة التى انعكست فى اهتمام السلطات العامة ، وثانيها قيم الفنيين التى تجلت فى اختيارهم درجة عالية من الفن التطبيقى ، وثالثها قيم طائفة المستهلكين التى برزت على السطح عند تطور نظام المجارى ، والتى تطالب بنظافة البيئة لهيئة وسائل الترويح والاستجمام . وقد ادت الضغوط المؤثرة على السلطات العامة الى فرض قيود على الملوّثات ، والبحث ، عن تكنولوجيا علاجية ووقائية لمكافحة التلوث .

وجدير بالذكر ان هذا الاطار الذى يربط بين المشكلات الاجتماعية والقيم والمصالح الخاصة يمكن تطبيقه على القضايا الاخرى المتصلة بالسياسة الاقتصادية والتكنولوجية ، لتفسير كيف يتخذ القرار بشأنها وكيف يتم تنفيذه . ويلاحظ ان الاختيارات المحتملة بشأن الطرق المناسبة لتحديث البلاد ومعالجة التضخم الخ تتطابق مع القيم المتضاربة ، ومافضله مختلف الطوائف الاجتماعية من رجال الصناعة ، الى الفلاحين ، الى العمال الاجراء الخ . فبعض هذه الطوائف تفضل اقتصادا قويا مبنيا على التوسع فى السوق الداخلية وحماية الانتاج الوطنى (بقرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة) من أجل التنمية القومية ، ففى حين ان طوائف اخرى تفضل اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى اعتمادا على التوا

التجارية النسبية التى تتمتع بها البلاد على المسرح الدولى ، وارتكازا على قوة المركز المالى للبلاد الخ. وكلا هذين الرأيين عن الاسلوب الامثل للتنمية يتسم بتفاعل خاص بين القيم العالمية والمصالح المباشرة لمختلف الطوائف .

ويجب بان لا يتبادر الى الذهن ان القيم التى تتمسك بها اى جماعة لا تتائر بهذه المصالح المباشرة او لا تقبل التعديل ولو بتفسيرها على نحو آخر .

التشخيص الاجتماعى واختيار التكنولوجيا .

بعد اختيار التكنولوجيا بحق احدى مراحل العملية الاجتماعية والسياسية المستمرة . وتخضع العملية كلها للميول والمصالح الاجتماعية وانسياسية . ويمكن من الناحية التحليلية تمييز مراحل مختلفة فى هذه العملية ، يرغم صعوبة الفصل بين هذه المراحل بشكل واضح . وتبدأ العملية بتحديد موقف المشكلة التى يراد ايجاد حل لها . وقد يؤدى التحليل التفصيلى المبذول الى ضروب مختلفة من تشخيص المشكلة كان تؤكد بعض الجماعات جوانب مختلفة عن التى يؤكدها غيرها ، متأثرة فى ذلك بقيمتها وميولها الخاصة ويحتوى كل تشخيص للمشكلة على عناصر الحل الذى يراه الباحث مناسبة . وفيما يتعلق بعملية التشخيص نفسها يستطيع المرء ان يلاحظ ذلك الاتجاه نحو القمة الذى لاحظناه فى نظام اتخاذ القرار : اى اسناد مهمة التشخيص الى الخبراء الذين يستقدمون من الخارج احيانا لاستشارتهم . ومن المحتمل فى هذه الحالة ان تحل القيم التى يتمسك بها هؤلاء الخبراء محل القيم التى يتمسك بها من يعينهم الامر من الاهالى . ومع ذلك فان المنهج التكنوقراطى (الغنى) الذى يتبعه هؤلاء الخبراء لا يمنع ان يصبح تشخيصهم للمشكلة مثار خلاف سياسى . ويمكننا ان نتصور اتباع طرق بديلة للوصول الى التشخيص الصحيح كمشاركة الجماعات المحلية فى تحديد احتياجاتها واقتراح العلاج المناسب لها . وهذا المنهج الاخير يتضمن الاعتراف بالقيم المختلفة ودورها المشروع فى رسم السياسات البديلة . وكلما كان التشخيص ادق تسنى التنويع باثر المشروع وامكان تنفيذه ، وفادى النتائج غير المرغوب فيها .

اختيار وتنفيذ التكنولوجيا

حالة اسواتين

ولنتظر الآن فى تطوير مزارع ماشية الالبان المنتجة فى دولة اكادور خلال العقدين السابع والثامن (باريل وآخرون ١٩٨٠) ،

اذ كانت الوديان المنخفضة فى جبال الانديز - اقليم سييرا - محلا الضياع كبيرة غير منتجة . وكما هو الحال فى بلدان امريكا اللاتينية الاخرى كان عدد صغير من كل هذه الضياع يشغل نسبة كبيرة من الارض كلها ، دون ان ينتج سوى نسبة ضئيلة من مجموع ما تنتجه هذه الارض .

وكانت هذه الضياع تمتاز بنوع خاص من الانتاج ، اذ كان الفلاحون الذين يعملون فيها لا يتقاضون اجرا . وكان عليهم بعض الواجبات ولهم بعض الحقوق ، كقيامهم بزراعة ارض المالك اربعة ايام فى الاسبوع ، على ان يكون لهم الحق فى استغلال قطع خاصة من الارض . وادى خدمات شتى كالعمل المنزلى . وكانت هذه الضياع التقليدية تنتج البطاطس والحبوب لاستهلاك الشعب .

ثم شهد العقد السادس وأوائل العقد السابع انشاء مراكز حضرية سريعة لم تلبث الثروة ان تركزت فيها ، مما ادى الى خلق اسواق كبيرة مختلفة للسلم الاستهلاكية ، ودعا عددا من الملاك الى التفكير فى انتاج اللين وتوفير منتجات تلبية لحاجة هذه السوق الحضرية النامية . وكان مشروعهم راسماليا صرفا ميناه انتاج ما يكفى لكل من استطاع ان يدفع الثمن ، والاستعانة بالحكومة فيما يتعدى عليهم القيام به .

وترتب على ذلك حدوث تغييرات عميقة فى هيكل الانتاج كله اوليا قيام الملاك الريفيين بتغيير نظام ملكية الارض ، فاحتفظوا لانفسهم باجود اجزاء الارض ، وسلموا القطع الاخرى لفلاحيههم وكان هذا العمل بمثابة اصلاح زراعى خاص . وفى ذلك الوقت تقريبا تم اعداد واقر راقانون هلمز المعنى (١٩٦٤) . وجدير بالذكر أنه لم تحدث حتى ذلك الوقت حركة من جانب الفلاحين للمطالبة بحقوقهم ، ولكن القوم كانوا يخشون ثورتهم ، بالنظر الى الثورة الاخيرة فى كوبا . واعتمد الملاك اعتمادا تاما على العمال الأجورين سواء بصفة مستديمة أو بالمياومة . وعلى كل حال أثر الملاك نظام الانتاج الراسمالى الثقيف . وتحققا لهذه الغاية استوردوا الآلات الحديثة . وادخلوا الوسائل البيولوجية الحديثة كالتلقيح الصناعى . وكذلك حصلوا - كجماعة - من الحكومة على بعض التسهيلات والمساعدات . وكان كبار الملاك عادة على صلة وثيقة بالهيئات السياسية الحاكمة . ولذلك تسنى لهم الاتصال بالجهاز الحكومى ، والحصول على المساعدات المالية والفنية ، وانشأت الحكومة معهدا باسم « معهد البحوث الزراعية » ، فساعدهم على تحسين الراعى ، وهى من المشكلات الصعبة التى تتطلب تكاليف باهظة . ولم تكن الراعى الصناعية على نطاق واسع

نسبيا ، وعادت هذه المساعدة الفنية بالفائدة على كبار الملاك وتوسطهم بصفة خاصة .

وصادفت عملية التحديث نجاحا كبيرا ، فنشأ قطاع من الزراعة الحديثة يتناز بالكفاية ، ونجحت المزارع المتوسطة الحجم نجاحا باهرا . وكذلك نجح تقسيم العمل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي . ويمكن تلخيص التغييرات الكبرى فيما يلى : فى مجال ملكية الارض انتشرت المزارع المتوسطة الحجم ، فى حين تناقص عدد الملكيات الكبيرة بشكل حاد . وفى الوقت نفسه انشئ عدد كبير من الملكيات الصغيرة التى انخفضت فيها الانتاجية . وكذلك تغير هيكل العلاقات الاجتماعية للانتاج بشكل محسوس ، فاعتمدت المزارع الرأسمالية الجديدة اعتمادا كبيرا على العمل لأجور ، اذ أصبحت علاقات العمل القديمة غير ذات موضوع . وفى هذه المزارع تناقص عدد العمال ، فهاجر عدد من الفلاحين الفقراء الى المدن ومناطق أخرى . وعلاوة على ذلك طرأ تغيير كبير على تركيب الانتاج الزراعى ، اذ تناقص انتاج المواد الغذائية الرئيسية فى حين ازداد انتاج اللبن وتوافرت منتجات الالبان بدرجة كبيرة .

ومن الصعب ان نفهم ان هذه الاساليب التكنولوجية الحديثة قد استخدمت على أساس القيم ، سواء اكانت فيما « تقليدية » أم حديثة . صحيح ان عددا من ملاك الارضى رأى فيها احتمالا لتغيير يعود بالفائدة عليهم ، ولكن : هل من الصواب أن نقول - مثلا - انهم اختاروا ادخال تغيير جريء على نشاطهم الاقتصادى تحت شعار قيمة « الاساليب العصرية » او ان قيمة « التقاليد » منعت ملاكا آخرين من المشاركة فى التغيير (وهل كان قرار الاجهزة الحكومية بمساعدة الفلاحين الذين استخدموا الاساليب الحديثة مبنيا على قيمة معينة ؟ يبدو انه ليس من الصواب التفكير على هذا النحو ، بل الاجور لن ننظر الى استخدام هذه الاساليب الجديدة على انه استراتيجية اقتصادية (وسياسية) اكبر من ذلك .

دعنا نتبع مجرى الاحداث . فى نهاية العقد الثامن اذركت الحكومة ان الحالة فى اقليم « سيبيريا » ليست كما يرام ، بدليل ان انتاج المواد الغذائية تدهور الى حد دعا الى استيراد بعض هذه المواد ، وان المقطع الصغيرة التى سلمت للفلاحين ماكانت لتنتج دون استخدام الآلات والمخصبات التى احتاج الفلاحون الى قروض للحصول عليها .

وقد اقترحت ثم نقلت وسائل مختلفة لمعالجة هذه المشكلة ، اذ وضع جهازان حكوميان استراتيجيات معينة لمساعدة صغار الفلاحين ،

اما بأعينهم ، ولما عن طريق مجتمعاتهم المحلية ،، وهما وزار الزراعة
وجهاز التنمية الريفية (الفوديروما) الذى انشأه البنك المركزى باكادور .

فى ١٩٧٨ بدأت الوزارة حملة لتيسير وصول المعونة الفنية الى
صغار الفلاحين . وتحقيقا لهذه الغاية اعادت الوزارة تنظيم خدماتها
الخارجية (اكرمان) وفوستو ، ١٩٧٨) التى ظلت عشرات السنين تنج
الى ملاك الاراضى الزراعيين ، كما سبق ان قامت شبكات اتصال بين
الفنيين الحكوميين وعملاتهم من كبار الملاك . ولم يتطلب تنفيذ التوجيهات
الجديدة موارد مادية او قوى بشرية جديدة ، بل تقرر ان يخصص الفنيون
الحاليون وقتهم لخدمة صغار الفلاحين المحتاجين الى المساعدة . يسد
ان هؤلاء الموظفين كانت تموزهم الخبرة الفنية ، اذا كانت التكنولوجيا التى
استخدموها مع كبار المزارعين الراسماليين غير مناسبة لصغار الفلاحين ،
ولكن الخطة الجديدة التى وضعتها الوزارة دعت الى تقديم المساعدة
العامة ، اذ كانت المهارات المتخصصة التى سبق ان استخدمها الفنيون
الحكوميون غير مفيدة للفلاحين . فلا عجب ان عارض الفنيون معارضة
قوية فى هذا الامر بحجة ان الخطة الجديدة المقترحة من شأنها ان تقلل من
انتاجية الارض ، اذ انهم كانوا يتمسكون بقيمة الانتاجية الزراعية الحديثة
التي مارسها كبار المزارعين . ولما حدث تمارض بين ماكانوا يفضلونه وبين
ما طلب منهم عمله برروا معارضتهم بحجة « الانتاجية » ، ولم يروا فى
الخطة الجديدة ما يساعد على زيادة الانتاجية للمزارعية ، ثم احتجوا ايضا
بأنه لم تتح لهم الفرصة الكافية لتقدير الاهداف الاقتصادية والسياسية
الطويلة الاجل لهذا الاصلاح .

ولكن الفوديروما (جهاز التنمية الريفية) سلك خطة اخسرى ،
اذ اعتمد اعتمادا كليا على مبادرة المجتمعات المحلية فى طلب المعونة الفنية
على اختلاف انواعها لتيسير الوصول الى الاسواق ، والبلدور ،
والمخصبات ، والرافاق الاساسية . ورأى الجهاز ان هذا الطلب جدير
بالاهتمام ، ودرس طريقة تنفيذه ، وحاول التمشى مع رغبات وميول
المجتمعات المحلية ، بدلا من ان يفرض عليها آراءه ومشروعاته ، اذ كانت
خطة الجهاز مبنية على احترام اساليب الحياة التقليدية ، والرغبة فى
مساعدة القوم على تحسين بعض الاساليب . وكان واضحا انه يصعب
تقويم هذه الاصلاحات طبقا للمعايير الكمية (اكرمان ١٩٧٩) . وبسبب
هذه الصعوبة لم تلق خطة الفوديروما تأييدا كليا من جانب الاجهزة
الحكومية التى طلب اليها المساعدة فى تنفيذ مشروعات الجهاز للتنمية .

ومما تقدم يتبين ان الجهازين السابق ذكرهما يتمسكان بنوعين من
التيم فى عملية التحول الاجتماعى ، واختيار الاساليب التكنولوجية

الجديدة . ففي حالة الوزارة نجد أن القيم التي تمسك بها الفينيون اتخذت ذريعة لتبرير مقاومتهم لما طالب منهم تنفيذه ، وأن هذه القيم حالت دون تنفيذ الإصلاح المطلوب . وكذلك نجد أن القيم التي ألهمت هذا الإصلاح (تسمين الماشية ، زراعة القمح ، تحسين الظروف المعيشية) لم يفهمها الفينيون ولم تستجيب في تنفيذها .

وأما في حالة الفوديروما فقد كان للقيم دور آخر . ذلك أن هذا الجهاز كان يرى أن القيم التقليدية هي وسيلة للإصلاح ، إذ تساعد على تعبئة جهود أهل الريف لتحسين أحوالهم المعيشية ، بجهدهم الذاتي . وأيضاً فإن الجواز عالياً بين الفلاحين المراد تعزيز تنميتهم بهذه القيم وما يترتب عليها من اختيار الفلاحين ما يروونه صالحاً لهم . وكان المقصود من عملية الاختيار هذه هو أحداث سلسلة من التغييرات الاجتماعية تؤدي على مر الزمن إلى الاستقلال بصنع القرار .

أثر التكنولوجيا في القيم الثقافية

تركز بحثنا في الفصول السابقة على أثر القيم في عملية اختيار التكنولوجيا الجديدة وتنفيذها . ولكن أثر التكنولوجيا في القيم الثقافية وفي مختلف العلاقات الاجتماعية بوجه عام لقي اهتماماً كبيراً في كتب علم الاجتماع . وقد ذكرنا في مقدمة هذا المقال أن هناك نظريات كثيرة مختلفة توضح أثر الأساليب التكنولوجية الجديدة في التحول الاجتماعي والقيم الثقافية : منها النظرية الميكانيكية التي تتحدث عن تغير معدل التحول التكنولوجي ، والنظرية الثقافية (انظر نظرية أجيورن عن « التخلف الثقافي ») ، ونظريات أخرى أكثر تعقيداً تستمد وحياً من المذهب الماركسي بشأن التفاعل بين قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية للإنتاج . وإذا كان لهذه النظريات شأن كبير في فهم الاتجاهات الطويلة الأمد فإنه من الضروري كما سبق أن قلنا أن نحلل - على نطاق ضيق - أثر استخدام التكنولوجيا الجديدة على سلوك وقيم الهياكل الاجتماعية التي يعينها الأمر .

ومن المفيد في هذا الباب أن نذكر نوعين من التكنولوجيا الجديدة : أولهما التكنولوجيا « الخاصة » ذات الأثر الجغرافي والاجتماعي المحدود (وأن كان لها أثر أعمق في عمل وحياة الذين تمسهم مباشرة ومثالها : ميكنة عمليات التعدين ، وإنشاء أحد السدود في المناطق الريفية) ، وثانيهما : التكنولوجيا « العامة » (أو المنتشرة) التي يعم أثرها المجتمع بأسره . ولا يعزى عنك أن بعض الأساليب التكنولوجية العامة قد تطورت بصورة متزايدة في قطاعات تزداد اتساعاً باستمرار ومثالها : تطوير شبكات النقل والاتصال) .

التكنولوجيا الخاصة والعامة

سأشرح لك باختصار الفرق بين هذين النوعين من التكنولوجيا .
فأقول : ان التكنولوجيا الخاصة هي مجموعة من العمليات التي تستخدم عمدا في اطار محدود ، اذ لا بد أن تتخذ بعض الوثائق العامة او الخاصة قرارا بادخالها . ويكون ذلك غالبا بقصد حل احدى المشكلات (كمشكلة انخفاض الانتاج في الزراعة او المناجم) او بقصد انتاج سلعة او توفير خدمة جديدة . اما التكنولوجيا العامة او « المنتشرة » فهي - في صورتها النموذجية - سلعة او خدمة تعرض في السوق كي يستخدمها الجمهور بأسره ومن المسلم به ان التكنولوجيا العامة المنتشرة في الوقت الحاضر ادخلت عمدا في مرحلة سابقة . ومن الامثلة النموذجية للتكنولوجيا المنتشرة الآن والمربطة بمشروعات انمائية خاصة في الماضي نظام النقل العام ونظام شبكة المجارى ، ولكن التلفون يختلف امره عن هذين النظامين لان له تاريخا آخر (يول ١٩٧٨) . وجدير بالذكر ان التفرقة بين بين التكنولوجيا الخاصة والعامة وثيقة الصلة بتحليل نتائجها .
فالتكنولوجيا الخاصة - كاستخدام الاجهزة الالكترونية في عمليات البنوك - تمس بصورة مباشرة عددا محدودا من الناس ، هم - في هذه الحالة - بعض موظفي البنوك ، وان كبر عددهم . وايضا فان التكنولوجيا الخاصة تفرض عادة على جماعة من الناس ، فلا مجال امامهم سوى استخدامها بطريقة او اخرى . ولكن باب التكنولوجيا العامة مفتوح - من حيث المبدأ - امام عدد غير محدود من الناس ، وان كان استخدامها في الواقع وفقا على فئة خاصة بسبب ارتفاع ثمنها او بسبب التمييز الاجتماعي الخ . والذين يحصلون عليها مخبرون بين استخدامها وعدم استخدامها ، واذا استخدموها فبالقدر الذي يشاعون .

والخلاصة ان التكنولوجيا الخاصة تساعد على تفسير العلاقات الاجتماعية المتصلة بها مباشرة ، وبخاصة تغيير التنظيم الاجتماعي للعمل، في حين ان التكنولوجيا العامة تتيح مجال الاختيار للسوكيات الاجتماعية المختلفة .

وقد تطورت بالضرورة التكنولوجيا العامة التي تسود الآن المجتمع وفقا للمعادن الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة فيه . وبعد تبادل واستهلاك السلع والخدمات من الجوانب الهامة لهذه العادات الاجتماعية ، كما أنه يعبر عن القيم الثقافية . والقدرة على شراء هذه السلع والخدمات والمتباهى بالاستهلاك هما مظهر (رمزي) من مظاهر النفوذ والسلطان . ومن هذه الحيثية تدخل هذه القدرة في علاقات

التفوذ والسلطان . وكلّ السلع التي يحوزها أو ينتجها شخص أو جماعة دون أن يستهلكها في الحال تتراكم لتكون رأس المال . ويظهر جزء من هذا المال المتراكم ويخفى آخر . ومجموع الاموال المتراكمة يشكل اساسا ماديا للتفوذ والسلطان . ويمكن ان يغير تدخل سلع استهلاكية جديدة ، كنوع من التكنولوجيا العامة ، انماط الاستهلاك ، وتراكم رأس المال وقد تؤدي هذه الانماط السلوكية المعدلة أو لا تؤدي الى تغيير القيم .

ويجب ان نلاحظ فيما يتعلق بالخدمات أن التكنولوجيا الجديدة والقديمة تتداخلان في اغلب الاحيان . ففي كثير من الاغراض التي اخترع المجتمع الغربي بعض الوسائل لتحقيقها اخترعت المجتمعات الثقافية الاخرى وسائل مختلفة . وكلّ هذه الوسائل تتداخل بعضها مع بعض . مثال ذلك استكمال الخدمة البريدية الحديثة بنظام السعاة القديم . وهذا ينطبق في الواقع على المجتمعات الصناعية ، فحيث تكون الخدمة البريدية الحكومية غير وافية بالفرض تخرج نظم موازية للوفاء بهذا الفرض كنظام البريد الخاص وتشاهد مثل هذه الظاهرة في بعض المجالات ، مثل الطب ، والقانون ، والتعليم ، والامن .

هذا ويتفاعل كلا النوعين من التكنولوجيا في اثرهما . مثال ذلك أن التكنولوجيا الخاصة التي تستخدم الآن تقوم في اغلب الاحوال على اساس عام : كنظام التعليم او شبكات الاتصال او المقارنات الادارية وماشابه ذلك . وقد يتخذ التفاعل بين النوعين صورة التعزيز المتبادل كأن تمهد التكنولوجيا الخاصة الطريق لدخال التكنولوجيا العامة واستخدامها ، في حين أن قطاعات المجتمع الاكثر تمردا للتكنولوجيا العامة قد تظهر ميلا الى الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .

التكنولوجيا في اطلارها الاجتماعي

لقد بحث كثير من المؤلفين المعنيين بهذه القضايا في الآثار المترتبة على انتشار التكنولوجيا الحديثة العامة في المجتمع (ليرنر ، ١٩٥٨ ،) . وسواء اكانت هذه الآثار ايجابية ام سلبية فان المعتقد أنها حررت العالم من الحواجز والعوائق ، اذ أدى انتشارها الى اختفاء الفروق الثقافية بالتدريج ، ومن ثم الى انتشار ثقافة حضرية صناعية موحدة ، وماصاحبا من القيم ، بل ان المعتقد أن التكنولوجيا الخاصة كانت ذات آثار بعيدة المدى ، لا أحدثته من رد فعل اجتماعي كبير ، اذ بدأ التحول في مكان العمل ، مؤثرا أولا في علاقات العمل ، ثم ادى شبكة العلاقات الاجتماعية حول مكان العمل ، ثم في الازواضع الاجتماعية السائدة في الاقليم

والدولة . ويرى بعض الباحثين ان اقتباس اساليب جديدة فى الحياة والقيم القترنة بالتكنولوجيا الحديثة عملية سلبية فى صميمها . لا نتيجة اختبار بين البدائل عن طريق التفاعل الاجتماعى (سين سوليه . واكرمان ١٩٧٠) .

وأصح الآراء فى اثر الاساليب التكنولوجية الحديثة هو انها تعمل - قبل كل شئ - على المدى البديل السلوكية ، اذ تتيح لبعض الجماعات طرقا جديدة لاداء العمل ، وتسد فى وجه بعضها باب الاختيارات المتاحة الآن . ولا تحدد التكنولوجيا الحديثة السلوكيات الاجتماعية الجديدة الا فى ظل التحكم الصارم .

ويمكن توضيح ذلك بكل جلاء فى حالة التكنولوجيا العامة . فحيث تدخل تؤثر فى الجماعة والمجتمع ، ولكنها لا تؤثر فى كل الاعضاء بدرجة واحدة ، فحين تقرر تعميم نظام قانونى الانصياع غربى انصاع له بعض القوم ، فى حين ابقى آخرون او لم يستطيعوا الانصياع له . وعلى كل حال يوجد سلوك آخر يمكن اختياره . ومثال ذلك انه اذا ظهرت وسيلة جديدة من وسائل النقل العام فان عدد من الناس يؤثر ركوب السيارة والمقطار على المشى ، ولكن مجال الاختيار قد يضيق مرة اخرى فى نهاية الامر ، لاختفاء البدائل السلوكية الاصلية .

وقد تتخذ بعض الجماعات انماط سلوكية جديدة من عمد ، لانها ترى فيها مصلحة لها ، وتريد ان تعبر بها عن بعض مطالبها . وحينئذ تسعها الاساليب التكنولوجية الحديثة بوسائل جديدة تعزز مركزها الاجتماعى . ومن النسل ان تصور ان يتخذ القوم البدائل السلوكية الجديدة وسيلة لارضاء القيم التقليدية الدائمة . ولا ضرب لك مثلا يوضح لك هذه القضية : هب ان الاسرة الكبيرة التى يرأسها رجل قوى التباس يمارس النفوذ والسيطرة على الاسرة ، ويضطلع بمسئولية قيادتها وزعامتها ، فمن المحتمل فى هذه الحالة ان يستغل احد اعضاء هذه الاسرة الاساليب التكنولوجية الجديدة فى التجارة والادارة ، فيجمع ثروة طائلة لتكون دعامة له فى السيطرة على الاسرة ، فى حين يظل ذوو قرباه على اهتمامهم بالزراعة والتجارة بالاسلوب التقليدى . فحينئذ نرى الرجل الاول يتيح لاهل الاسرة فرصة التعليم النظامى ، وبذلك يرفع من شأنهم ، ويزيد من نفوذهم . هنا نرى ان الاهداف والقيم بقيت ثابتة لا تتغير ، ولكن طرق الوصول اليها اختلفت وتغيرت .

وتسرى هذه الاعتبارات نفسها على التكنولوجيا الخاصة . ذلك ان ادخلها يخلق طائفة جديدة من المهام الفنية التى تتطلب - الى

حد ما - تنظيما جديدا للعمل ، ولكنها تؤدي الى استبعاد أنواع معينة من العمل ، وربما حدث تداخل بين النظم الفنية المختلفة والاستعاضة عن النظم التقليدية بالتدرج ، وفي بعض الحالات ، كحالة اكادور السابق ذكرها ، يحدث أن تتغير طائفة كاملة من علاقات الإنتاج . وقد تأكد مرارا أن التكنولوجيا الخاصة ذات اثر عميق في هيكل العمالة ، ولكنى لن اسهب هنا في القول في هذه المشكلة المعقدة . وحسبى أن احيل القارئ الى مقال « اندرو روبرتسون » في هذا العدد ومقاله « وادا » (ايضا ١٩٨٠) .

وقد يبدو لأول وهلة أن التكنولوجيا الخاصة لا تقدم بدائل سلوكية حقيقية لمن يهمهم الامر . وربما كان من مصلحة بعض الاطراف ان يزعم ان التكنولوجيا الجديدة لا تقبل التطبيق الا بطريقة واحدة فقط أى انها أمثل طريقة « علمية » لتنظيم العمل دون غيرها . بيد أن بعض الدراسات الكلاسيكية أثبتت أن ميكنة عمدين الفهم - مثلا - أتفقت مع مختلف طرق تنظيم العمل (تريست ، ونموراى ، ١٩٤٨) . وكذلك حدث في صناعة السيارات ان حلت مجموعات العمل المستقلة في بعض المصانع محل خط التجميع التقليدى . وهذه الأمثلة المشهورة تدل على أن اثر التكنولوجيا في البيئة الاجتماعية المباشرة ، أى اثرها في تنظيم العمل - لا يتحدد بطريقة جامدة على الاطلاق ، بل يجب أن تعرف ان علاقات العمل التى تنشأ حول الاساليب التكنولوجية الجديدة انما هى نتيجة التفاعل بين المديرين والموظفين . وفى هذا التفاعل يستعين كلا الجانبين بكل ما يملكه من الوسائل للدفاع عما يراه من قيم ومصالح . وهذه المصالح والقيم تختلف باختلاف البلدان ، وهى وليدة التطور التاريخي الخاص ، وبهذا الاعتبار تتوسط بين التحول التكنولوجي والانماط السلوكية الاجتماعية المتصلة به . وتدل الدراسات الحديثة التى تقارن بين مختلف الدول من حيث طرق تنظيم العمل في الوحدات الصناعية المتشابة في تكنولوجيتها على أن الاشراف على تنظيم العمل يختلف باختلاف الدول ، ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية - مثلاً - كان عدد الموظفين المشرفين ذوى الاجور العالية اقل منه فى فرنسا (موديس وآخرون ، ١٩٧٩ ، جالى ، ١٩٧٨) .

خاتمة :

لا يمكن فصل تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الثقافية عن تحليل العلاقات الاجتماعية المتصلة بهما . ويجب التمييز بين نوعين من هذه العلاقات : اثر القيم في اختيار التكنولوجيا وتنفيذها ، واثـر التكنولوجيا في القيم الثقافية .

وقد قلنا ان متغيرات هامة تتدخل فى كلا هذين النوعين من العلاقات ، وفى حالة اختبار التكنولوجيا الجديدة تقوم القيم بوظيفة تحديد مدى البدائل الممكنة ، فى حين ان المصالح المباشرة تؤثر تأثيرا كبيرا فى عملية اتخاذ القرار النهائى . ويتوقف تنفيذ التكنولوجيا الجديدة - الى حد ما - على درجة اتفاقها مع العادات الاجتماعية التى يتمسك الناس بها بقوة .

وقلما تؤثر التكنولوجيا فى القيم تأثيرا مباشرا ، بل يتوسط فى ذلك التغيرات التى تحدثها التكنولوجيا فى العلاقات الاجتماعية . ونتتج هذه التغيرات عن تفاعل الفئات الاجتماعية التى تتمسك بمصالحها الخاصة والمعارضة غالبا . وهذا اوضح ما يكون فى حالة ادخال التكنولوجيا الخاصة .

ولكن تقدير اثر التكنولوجيا العالمة اصعب من ذلك ، لان هذه التكنولوجيا تهيم بدائل سلوكية جديدة ، بالنسبة لبعض الجماعات على الاقل . وتؤدى العادات الجديدة التى تظهر بعد ذلك الى تغيير القيم الثقافية .

ولا تشكل التكنولوجيا اداة للسيطرة الاجتماعية او الاغتراب الثقافى ، كما لا تسهم آليا فى توفير حرية اكبر للاختيار او فى تحرير المجتمع ، ويتوقف اثرها على استخدامها فى نظام اجتماعى معين .

سياسة تكنولوجية من أجل الاعتماد على الذات

بعض القضايا الهامة

أصبح التحكم في التكنولوجيا أداة هامة للسيطرة ، في كل من العلاقات الداخلية للطاقة ، والعلاقات الدولية ، وبخاصة في مجال العلاقة بين الشمال والجنوب (١) مثال ذلك : عامل يتولى تشغيل آلة ببراعة فائقة متنوعة ، ولكنه لا يعرف شيئا عن الفرض منها ، هذا العامل لا يستطيع أن يتحكم في عمله كما ينبغي كذلك لا يستطيع أن يتحكم تحكما فعلا في تكديس البناء الطبقي والتغيرات التي تطرأ عليه دون أن تكون له السيطرة على التكنولوجيا وعلى ذلك ففي حين أن التحكم في التكنولوجيا ضروري لاية استراتيجية تنفيا الانتقال الى مزيد من الاعتماد على الذات فان هذا التحكم لم يزل مفقودا بصورة واضحة في اكثر البلاد النامية . والتبعية التكنولوجية التي تعرف بانها عدم القدرة على انتاج النظم التكنولوجية الكفيلة باشباع الحاجات ٢ وتكييفها واستخدامها تشكل عنصرا اساسيا في التطور الاقتصادي والاجتماعي المشوه بهذه البلاد .

بقلم: ديبستر إيرلست

اقتصادى ، باحث فى (مشروع نقل التكنولوجيا) بجامعة هامبورج ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ومحاضر بجامعة بريمن . كان مستشارا لعدد من المنظمات الدولية فى تخطيط التكنولوجيا ونقلها ، وتأثير تقنيات الاعلام الجديدة على تصنيع العالم الثالث

ترجمة: أحمد رضا محمدرضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

وقد أوضحنا فى موضع آخر (٣) ان النقل الدولى للتكنولوجيا الخاضع لقوانين منافسة الاقلية المحتكرة ، ادى الى مزيد من عدم تكافؤ التوزيع الاجالى للتحكم فى كل من المالة الداخلة التى يزود بها البحث والتنمية ، والهندسة ونتاجها . وعلى ذلك كان النقل الدولى للتكنولوجيا فعالا فى استئالة التفرقة بين الشمال والجنوب ، وكذا بين الجنوب والجنوب ، بكل ما فى هذه التفرقة من آثار فى التخلف ، والبؤس وفى احتمال اندلاع حرب شاملة .

والوسيلة الى تفهم التبعية التكنولوجية هى تحليلها باعتبارها جزءا من التبعية الشاملة التى تميز مجتمعات العالم الثالث ، والنظر اليها باعتبارها عملية ديناميكية اكتسبت حديثا أهمية متزايدة لكون عقبة فى سبل الانتقال الى الاعتماد على الذات . بمباراة اخرى انه من غير سياسة علمية وتكنولوجية وطنية شاملة ومتجاذبة ، مخططة على انها جزء لا يتجزأ من الخطة ، لا يمكن أن يكون هناك تنمية ذاتية .

ونمكن أى نوع من التنمية بتعين اتبعائه ، وما هى المجالات العلمية والتكنولوجية التى تستحق ان يكون لها الاولوية ؟ (٤)

فى هذا المقال اركز اهتمامى على النقاط الآتية : الترابط الوثيق بين الاهداف الرئيسية للتنمية وبين المجالات التى لها الاولوية فى العلم والتكنولوجيا ، وشروط النجاح ، وبخاصة بالنسبة الى تحديد المسؤولين عن الاستراتيجية . والتوقيت .

بعد انقضاء قرون من التخلف الناجم عن عوامل خارجية تحتاج اغلبية بلاد العالم الثالث اليوم الى واردات تكنولوجية اذا اراد تأن ترفع انتاجيتها وامكانياتها فى التنمية على أجل طويل . والمشكلة الاساسية هى كيف يمكن من استيراد التكنولوجيا الاجنبية على نطاق واسع يؤدى الى تسديد التبعة تشديدا نوعيا . ويتضمن هذا الحاجة الى ادخال البعد التكنولوجى كجزء من عملية مستقلة لصنع القرار ، وذلك بتصنيف تكنولوجى انتقائى ، وتوصيف الاولويات للاعتماد على الذات فى المجال التكنولوجى (٥) . وينبغى الاهتمام بالنقاط الآتية :

اولا - ليست القدرة العلمية التكنولوجية غير الكافية فى ذاتها هى المشكلة الحقيقية ، ولكن المشكلة الحقيقية هى انعدام الاستقلال ، حتى وبالنسبة الى القرارات الاساسية المتعلقة بالتكنولوجيات المدمجة فى خطة تنمية « وطنية » . وينطبق هذا على كل من القرارات بانتقاء التكنولوجيات المناسبة وكذا القرارات الخاصة بتمويلها .

والواقع ان عبارة « الاعتماد على الذات فى مجال التكنولوجيا » تغطى كلا من القدرة على انشاء النظم التكنولوجية الكفيلة باشباع الحاجات ، وتكييف هذه النظم واستخدامها ، والقدرة على اختيار المجالات ذات التبعة التكنولوجية الجزئية ، التى تظل حتمية عمدة سنين قادمة ، والتحكم فيها .

ثانيا - بدلا من لاكتثار من الواردات التكنولوجية المتقدمة بصورة عشوائية .. ينبغى الاهتمام بالتكنولوجيا الاستراتيجية ذات التأثيرات المضاعفة الهامة لتقوية الاعتماد على الذات ، وهذا هو جوهر ما اسميه « تصنيف تكنولوجى انتقائى » ، ومن طرائفه التركيز على تكنولوجيات انتاج السلع الرئيسية المتعلقة باشباع الحاجات الاساسية ، اى جعل الاولوية للسلع الرئيسية التى تفى بالحاجات الاساسية ، وتلك التى تطبق مباشرة على الموارد المحلية . ففي بلد حبيته الطبيعة بفاز طبيعى وخام الحديد ، ولكن ليس به فحم الكوك ، قد تعتبر صناعة الصلب بأفران تشتعل بفحم الكوك شكلا متطرفا من تبيد الموارد . وثمة معالجة أفضل

تجرى بالاختزال المباشر مع تصغير المصنع . والتناقص السلبية لاستيراد
تكنولوجيات متقدمة بلا تمييز واضحة في المحاولات التي أجراها حديثا
عدد متزايد من البلاد النامية لبناء مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية ،
وهذا ما أطلق عليه بحق عبارة « الفتح النووي » (٦) .

ويتضمن تعزيز الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا فضلا
عن ذلك دعم القدرات الهندسية الموجهة إلى الحاجات المحلية الأساسية
والأبحاث الرئيسية . وفي حالة عدم وجود هذه القدرات بدمج الإنتاج
المحلي للسلع الرئيسية بسهولة في الشبكة العالمية لرأس المال الدولي .

ثالثا - الاهتمام بالتكنولوجيات المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية التي
تفي بالحاجات الرئيسية شرط ضروري ولكنه غير كاف . وهو شرط
ضروري لانه يتضمن سياسة مستقلة بشأن ما هو مطلوب للوفاء بالحاجات
الأساسية ، وما يجب استيفاؤه لإنتاج السلع ، ومن ثم يمكن أن يعرف
بأنه خطوة أولى ضرورية نحو مساهمة فعالة من جانب أولئك الذين
يعنيهم الأمر مباشرة ، أي أكثر السكان . ومع ذلك فهذا جانب واحد
فقط من المسألة . وإذا كان لزاما التحرز من الإغراق في الإوهام فلا بد من
التعجيل بفحص الجانب الآخر ، أي التعرف على تلك الصناعات وحقولها
المتأصلة التي تعزز - في ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية
خاصة - امكانيات التجميع الوطنية الطويلة الأجل ، بأحسن ما يكون
التميز .

رابعا - لا يجوز تصور النجاح بمعناه الضيق ، فثمة اعتبارات مثل
ما هيبة التنظيمات والائتلافات الاجتماعية والسياسية الضرورية لبنى
أساليب معالجة جديدة ، يجب أن تكون في صميم الاهتمامات .

والحاجات التكنولوجية للتنمية يجب أن تعرف ذاتيا بالنسبة إلى
الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ، والوفاء بالمطالب الأساسية . ويجب
تمييز الظواهر المتنوعة للتبعية التكنولوجية ، باعتبار هذا التمييز دراسة
اجتماعية يسم فيها بصورة فعالة كل الذين يتأثرون بها مباشرة . يضاف
إلى ذلك أن لزيادة اسهام العمال والفلاحين في اختيار التكنولوجيات
وتقويتها أثارا هامة في اكتساب المهارات ، وإعادة توزيع الدخل .

وليس من شك في أن أية معالجة للرقابة الاجتماعية على التكنولوجيا
تتضمن انقسامات شديدة بشأن الأولويات والأجهزة التنظيمية
والسياسية التي تعمل على دعم التحول الاجتماعي الداخلي المستمر
الطويل المدى الذي هو الأساس الصحيح الوحيد للاعتماد على الذات .

التصنيف التكنولوجي إذن ليس عملية انتقاء سهلة ، فهو بدون
تحولات أساسية وهم من الإوهام . ويمكن أن يحظى التصنيف بفرص

عامة للنجاح في ظروف لا تترك بآية حال مجالا كافيا للاختيار بالنسبة الى الاستقلال الاقتصادي والسياسي والعسكري . الا ان هذه « الحالات الطارئة » هي في الحقيقة حالات عادية في عدد كبير من البلاد النامية . وفي جميع الاحوال يصحب التصنيف تكاليف اجتماعية مرتفعة ، ولا بد ان يكون جزئيا وملئيا بالتناقضات . ولجعله ممكنا يجب تمييز التكاليف الاجتماعية بوضوح وجرئتها الى متغيرات سياسية متناوبة ، بالمقابلة بالاستراتيجيات القابلة دائما للتناوب والخاصة بالتكامل التدريجي للسوق العالمية .

واخيرا فان الاستراتيجيات التي تنفخ دم الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا يجب ان تكون طويلة المدى ، وهي مليئة بالتناقضات والعواقب . واية محاولة لتمييز اشكال التبعية والسيطرة التكنولوجية السائدة واساليبها ، وتحقيق سياسات تعويضية فعالة ، سوف يواجهها على مدى طويل واسلوب جديدان من التبعية والسيطرة ، وهكذا دواليك . لذلك يجب ان تكون استراتيجيات التصنيف انتقائية ومرونة .

ربط اهداف التنمية الرئيسية بمجالات العلم والتكنولوجيا التي لها الاولوية

تطلب استراتيجية ناجحة للاعتماد على الذات تمييز وتبني نظم تكنولوجية بديلة ومعقدة تسمح بالحد الاقصى من تعبئة الموارد الداخلية وتوسيع نطاق قدرات التنمية . ولا يمكن ايجاد الحل بقرار واحد . وثمة تشكيلة من المستويات التكنولوجية قد تتواجد معا في وقت واحد في قطاعات اصلية ، وقطاعات فرعية ، ومنتجات ، او من مصانع ، تتدرج من المتقلة والمعقدة الى ما تسمى بالتقليدية . ويفترض اختيار مزيج تكنولوجي مثالي من الوجهة الاجتماعية التمييز النهائي للبدائل التوصية للقطاع والانتاج ومزاياها الرئيسية وهذا مطلب من مطالب البحث المتبعة الأكثر إلحاحا .

وتتميز مثل هذه الاولويات يجب ان تكون واضحين بشأن اهداف التنمية الرئيسية التي تخضع لها هذه الاولويات . واقترح مايالي : « ا » السيطرة الفعالة على القطاعات الرئيسية ، « ب » التوفيق بين الحاجات ويسن الطلب الفعلي ، « ج » دعم الزراعة ، وبخاصة للحصول على الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، « د » الحصول على الدرجة القصوى من المنافع الاجتماعية باستخدام الموارد الطبيعية ومعالجتها ، « هـ » تمييز صناعات « التصنيع » ودعمها ، وسوف ندرسها بمزيد من التفصيل

السيطرة الفعالة على القطاعات الرئيسية

فى الكثير من البلاد النامية ، واغلبها من البلاد الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، سيطر رأس المال الخاص على قطاعات الاقتصاد الرئيسية . معنى هذا أن تنمية هذه القطاعات على وجه العموم تخضع لمتطلبات الاستراتيجيات العالمية لرأس المال الدولى .

والسيطرة العامة الفعالة على قطاعات الاقتصاد الرئيسية مطلب اساسى للارتباطات الصناعية الداخلية الفعالة واستراتيجيات الانتقال الى نمط تبادلى للتنمية . والتأميم خاصة هو الخطوة الاولى ، ولايجوز باى حال الخطئ بينه وبين السيطرة الفعالة التى تتضمن السيطرة على السوق والعناصر التموينية الرئيسية ، والروابط الامامية والخلفية ، واخيرا والاكثر اهمية التحكم فى البحوث والتكنولوجيا الاساسية

التوفيق بين الحاجات وبين المطلب الفعلى

فى معظم البلاد النامية تتسع الثغرة بين الحاجات ، وبخاصة حاجات الاغلبية الفقيرة ، وبين المطلب الفعلى بصورة تبعث على الاسى . وتمثل الاعراض المألوفة فى الحاجات الاساسية غير المشبعة : والاستهلاك المفرط لبعض اعمدة النمو الحضري . ومن الاهمية القصوى وضع سياسة شاملة ومدروسة تفتيا جعل الحاجات متوافقة مع المطلب الفعلى ، وتتضمن ثلاثة عناصر ذات علاقات متبادلة فيما بينها : « ا » تحديد الحاجات الاجتماعية ، « ب » تعريف معايير لضبط المطلب الفعلى حتى يوافق الحاجات الاجتماعية « ج » إعادة بناء التمويل .

تحديد الحاجات الاجتماعية

لا فائدة من اجراء هذا العمل باعتباره عملا تفتيا وانما يمكن بل يجب اجراؤه باعتباره دراسة اجتماعية كما ثبت فى دراسة حالة بنينا بيساو ومع ذلك يعوزنا بحث تجريبى عن النجاح والفشل فى هذا المجال ويمكن استخدامه كنقطة بداية لبحث ميدانى مشترك ومعقد .

يمكننا على سبيل المثال ان نتناول موضوع الطاقة . كيف يمكن تمييز احتياجات مجتمع الى الطاقة ؟ فلنعرف نظام الطاقة باعتباره مجموعة من النشاطات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والتجارية ، غايتها الوفاء بحاجات مجتمع الى الطاقة . هناك بدءا من طرف القضية أربعة عناصر :

١ - المستهلكون .

٢ - مجمع الانتاج ، ويشمل استكشاف الموارد الاولية للطاقة واستغلالها (الفحم ، النفط ، والفاز الطبيعي) ، وتحويل هذه الموارد الى طاقة ثانوية (كالوقود الجاف ، والسائل ، والكهرباء) .

٣ - الصناعات « التموينية » التى تزود انتاج الطاقة بالوسائط والسلع الرئيسية (كالمعدات لتوليد الكهرباء وتوزيعها) .

٤ - الخدمات التى تساعد نظام الطاقة على ان يعمل ويتطور ، وتشمل الصيانة والبحث والتنمية .

وتقدير احتياجات الطاقة ، وتمييز اختيارات تكنولوجيا الطاقة عمليات شديدة التعقد فى ذاتها : فلا يمكن بالمرّة اجراؤها بدون حكم قويم أساسى . من الذى يستفيد ؟ ومن الذى يدفع ؟ مثال ذلك تزويد الصفوة فى المدن بأسس جديدة النمو ينشئ احتياجات للطاقة تختلف كل الاختلاف عن الوفاء بالاحتياجات الاساسية لدى الفقراء والمحرومين . ولاتشابه اختيارات الطاقة المختلفة ، كما لاتتشابه التكنولوجيات المطلوبة لكل من هذه البدائل . ولاتبين هذا فى اسلوب المعالجة « التكنوقراطية » لتقدير الاحتياجات الاجتماعية للطاقة القائمة عادة على ما يسمى « الموازنات القومية للطاقة » . وقد اتضح حديثا ان هذه الموازنات مضللة للغاية لاربعة أسباب على الاقل .

فهى لاتعامل الا مع تدفق الطاقة التجارية ، ومن ثم تستبعد الخشب ، والفحم النباتى ، والقمامة الحيوانية والنباتية التى تقدر بحوالى ٨٠ فى المئة من الاستهلاك الاوى للطاقة فى بعض البلاد . وهى « موازنات » اجمالية ، لاتبين التفاوتات الاقليمية الهامة بنوع خاص ، حيث يربط قسم واحد فقط من البند بشبكات نقل الطاقة وتوزيعها . وهى فضلا عن ذلك تتجاهل تماما موضوع التوزيع ، وتنزع الى محو الفرق بين الاستهلاك الاول والنهائى للطاقة ، اى انها تماثل احتياجات الطاقة بكمية الطاقة المستخدمة بالفعل ، دون ان تأخذ فى اعتبارها امكانية تعزيز الكفاءة الديناميكية الحرارية .

وعلى ذلك فان تقدير احتياجات الطاقة بالاسلوب « التكنوقراطى » يؤدى غالبا الى اختيارات تتوافق بسهولة مع متطلبات الاعتماد على الذات . هناك حاجة ملحة الى اعادة تقييم متطلبات الطاقة ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، من حيث الكم والكيف ، على أن نضع نصب أعيننا انها طاقة حرارية « واساسا للطهى والتجفيف » وميكانيكية للضخ ، والقوة المحركة فى صناعات « الاكواخ » ، وانها صغيرة النطاق ، تغطيها

بالتناقلات التجارية أمر حساس للغاية بالنسبة الى تكلفة الطاقة ، وان هناك حاجات يتعين الوفاء بها في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة للغاية .

تحديد معايير لضبط الطلب الفعلي حتى يوافق الحاجات :

هذا المجال ينقصه تماما البحث التفصيلي . وهناك على المستوى العام بعض المعايير الواضحة الى حد ما ، مثل : اشباع حاجيات المحرومين ، والانتاج الاكبر للقوى العاملة ، والاستخدام الافضل للموارد الطبيعية المحلية ، والتعبئة المثلى للقدرات العلمية والتكنولوجية المحلية والمهارات التقليدية المتأخرة .

ويجب الحفاظ على الاستهلاك التقليدي والنماذج الحية ، ما لم تؤد على الاقل الى التفرقة او الاستغلال .

والمطلوب الآن هو البحث الميداني ، ودراسة الحالات المتفوقة دراسة تساعد بقدر الامكان على توجيه السياسات لانشاء نموذج وقعي جديد للاستهلاك .

وتمة قضية في صميم الموضوع تتمثل في الحاجة الى بحث جديد في تكنولوجيا الغذاء (١٤) . وليس من شك في انه يوجد في اكثر البلاد النامية فترة تزداد اتساعا بين الطلب الفعلي للغذاء والحاجات مقدرة بالقيمة الغذائية والصحة والتكاليف . وفي الكثير من بلاد العالم الثالث اسفر الاعلان الضخم ، وتشجيع الانتاج ، مع صناعة الغذاء الحديثة عن انماط مشوهة من الاستهلاك . ومن ثم فان اعادة ضبط طلب الغذاء ليتوافق مع الحاجات الاجتماعية يجب ان يكون له اولوية ممتازة . وترجمة هذا الى متطلبات لبحث يستتبع ول شيء يبرز لطلب لمختلف لمنتجات كائر لاعادة توزيع الدخل مقتربا باستراتيجية تعتمد على الذات . والخطوة التالية في البحث تتولى ابراز التكنولوجيات والابتكارات التكنولوجية القابلة لكل خط من خطوط الطلب ومتابعتها . والبلاد النامية تملك نطاقا واسعا من البدائل لتكييف تكنولوجيات الغذاء المناسبة لحاجاتها الخاصة وتطويرها (١٥) ، اذا اتضحت هذه الحاجات بطلب فعلي .

اعادة بناء الناحية التموينية

كثير الكلام المنمق في هذا الموضوع . على انه اذا لم تعترف الحاجات الاجتماعية ، ولم تتوافق هذه الحاجات مع الطلب الفعلي

ويوضح الرسم رقم « ١ » الأولويات الممكنة لاختيار الناتج «
وبالنسبة الى السلع الاستهلاكية لابد ان يعتمد اختيار الناتج اعتمادا
كليا على الحاجات الاساسية ، وبالأفضل على حاجات عامة الشعب
وبخصوص السلع الرئيسية يجب ان يقتصر اختيار الناتج - مع بقاء
سائل الأشياء على ماهى عليه - على رقم « ١ » برقم « ٢ » ١٦

ولنتفرض الان ان الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
الواقعة على الاختيار « المناسب » للناتج كما هو موضح بالرسم رم « ١ »
يمكن التغلب عليها . والواقع ان هذه الضغوط قد تكون شديدة ، لا تقل
عن احتمال حدوث انقلاب تام فى اسلوب التجميع السائد . ومع ذلك
فحتى هذا قد يكون جزءا من المسألة ، لان هناك مستوى ثانيا من
الضغوط التى يجب تسويتها . وهنا بخاصة تظهر مشكلة التبعيعة
التكنولوجية . والمسألة المطلوب حلها هى : كيف يمكن اجراء البحث
الاساسى ، والتنمية واكتساب القدرات الهندسية الكفيلة بمساعدة البلد
على انتاج سلع الحاجات الاساسية التى لها الاولوية ، والسلع الرئيسية
للفئات « ١ » و « ٢ » .

مرة أخرى ، ليست هذه هى القضية كلها ، لان المنتجات التى لها
الاولوية يمكن انتاجها بتكنولوجيات قائمة على طرق مختلفة فى تنظيم
العمل ، فالواقع ان الهدف الاول من التكنولوجيا وانماط تنظيم العمل
السائدة فى الوقت الحاضر هو خفض تكاليف العمل ، اى قائمة الاجور
هناك طريقتان لتحقيق ذلك : فصل العمال او استخدام جزء متزايد
من القوة العاملة بغير الماهرة واجراء العمليتين فى وقت واحد .

وعلى ذلك يجب ان يؤخذ فى الاعتبار امران اخران فى نطاق
سياسة تنفيا الاعتماد على الذات :

أولا ، ضبط التكنولوجيا وتنظيم العمل بحيث يتيحان امتصاص
السكان العاملين فى الانتاج الاجتماعى . والواقع ان البلاد النامية عانت
طويلا من هبوط قدراتها الامتصاصية فى مجال العمل ، وذلك ، كما
اثبتت الشواهد التجريبية المتزايدة ، هو اساسا نتيجة لنمط التكنولوجيا
المستوردة .

ثانيا - يجب تكييف التكنولوجيا السائدة وطرق الانتاج الوطنى
بحيث تتوافق مع مستوى مهارة القوة العاملة الموجودة . ويجب ان
يتجاوز تعريف المهارات الى اكثر من مجرد رغبة القوة العاملة فى الخضوع
للتقنيات عمليات الانتاج ، وتضمن القدرة على تفهم هذه العمليات
نفسها ، والتحكم فيها واستنساخها .

وفى الواقع - قد يؤدي تناقص مهارة القوى العاملة بالبلاد النامية كنتيجة للنموذج الحالي من النقل الدولي للتكنولوجيا الى تثبيتها التكنولوجية ، ولو انه لا يوجد به شئ يحتاج فى هذا الصدد .

- دعم الزراعة ، وبخاصة للحصول على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء
معظم البلاد النامية ، حتى تلك التى لها امكانيات مميزة فى الانتاج الزراعى ، اصبحت فى الوقت الحاضر تعتمد اعتمادا متزايدا على الواردات الغذائية . ولما كان الاكتفاء الذاتى فى الغذاء هدفا رئيسيا فى استراتيجية الاعتماد على الذات فانه يجب أن يوجه لدعم الزراعة الاولوية بوجه عام ، وبخاصة فى استراتيجيات التصنيع . وينطبق هذا على القطاعات المنتجة للمواد التى تزود بها الزراعة « ادوات ، مخصبات ومبيدات حشرية ، معدات الري ، الخ » ، والقطاعات التى تخدم مطالب النقل والتوزيع ، وتلك التى تتولى صنع السلع الزراعية . والفرص متوفرة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لزيادة الانتاجية الزراعية ، وتحسين تكنولوجيا ما بعد الحصاد ، واستخدام الاساليب الجديدة فى المزارع ومصائد الاسماك ، وفى الاحراج

وجدير بالذكر ان هذه القطاعات هى التى حطى فيها راس المال الدولى بمرکز قوى بنوع خاص « ما يسمى بالمشروع الزراعى ، النابع من الولايات المتحدة بنوع خاص » . وبناء على ذلك اذا كان من المفروض استخدام الزراعة والصناعات المترنة بها كاداة للحصول على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء فانه يتعين اعطاؤها الحماية الفعالة ضد التدخل ، وضد زوال الطابع القومى ، وهذا شرط ضرورى للاستخدام الفعال لبعض المعلومات المفيدة للغاية التى جمعت حديثا فى بعض المنظمات الدولية والوطنية ، مثل معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، وهيئة الاغذية والزراعة ، والمعهد الدولى لبحوث الارز فى مانيلا بالفلبين ، والمعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبه القاحلة بحيدر اباد بالهند .

الحصول على الدرجة القصوى من المنافع الاجتماعية بستخدام الموارد الطبيعية ومعالجتها

من اسس التصنيع والتنمية : المعادن ، والماء ، والزراعة ، ومصايد الاسماك ، والاحراج ، وموارد الطاقة القابلة وغير القابلة للتجديد ، وعلى ذلك فان الرقابة القومية على ما يتعلق بها من تنقيب واستغلال وانتاج وتسويق هى عنصر اساسى لسياسة الاعتماد على الذات .

ومع ذلك فان اقلية هذه الموارد ، وعلى الاقل اذا كان لها امكانية كبيرة للربح قد صورها وسجلها بكيفية مناجية راس المال السدولى الذى يبذل عناية كبيرة لاحتكار المعلومات . وتتطلب اجراء عمليات مسح سريعة وتفصيلية للموارد الطبيعية استخدام تكنولوجيات معقدة للغاية ، كالاستشعار عن بعد باستخدام الافعار الصناعية ، والمسح الجوى ، والمسح الفوتوغرافى ، وهى تكنولوجيات يسيطر عليها عدد قليل من الشركات الخاصة والعامة فى البلاد الصناعية الكبرى . رعى ايضا باهظة التكاليف « ٢٠ » . والامر كذلك بوجه عام بالنسبة الى التكنولوجيات المستخدمة لاستغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها . بصورة اخرى ما زال معظم البلاد النامية فى حاجة الى القدرات الاساسية لاكتشاف مواردها الطبيعية واستغلالها وتصنيعها . لذلك يجب ان يكون للبحث الاولوية الكبرى فى هذا المجال ، بما فى ذلك البحث المنهاجى عن نماذج التعاون الممكن بين البلاد النامية .

ويجب من جهة اخرى ان تحدد الموارد الطبيعية المتوفرة استراتيجية التصنيع بالنسبة الى اختيار القطاعات والعمليات والتقنيات . مرة اخرى نحن لانعرف هنا الا القليل عن الروابط المطاوعة بين المسوارد الطبيعية المتاحة كما عرفت اتفا وبين انماط التصنيع . هذه المعرفة مطلوبة بالحاح حتى لا يسوء التصنيع استخدام الموارد الطبيعية النادرة او التى لا تتجدد ، ولاعطاء الاولوية للقطاعات المرتبطة بتصنيع الموارد الطبيعية المتجددة ، ورفع انتاج الزاد والمعدات للقطاعات التى تستغل الموارد الطبيعية المحلية . بصورة اخرى تحتاج البلاد النامية الى بحث منهاجى يساعدها على تكييف التصنيع وفقا لمطالب البيئة ، اى حماية موارد المحيط الحيوى وتنميتها .

تميز صناعات « التصنيع » ودعمها :

للتصنيع امكانية تتيح تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وطاقة هائلة لتعجيل بنمو القطاعات الاخرى ، كالزراعة . والنقل ، والمواصلات ، الطاقة ، والمقايير ، والمستحضرات الطبية ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية .

ومع ذلك فالواقع ان التصنيع فى العالم الثالث يعنى على الدوام تقريبا تفكك الدوائر الاقتصادية والاجتماعية بالتدرج ، وما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل فى التشويه البنىوى .

وعلى ذلك فالحاجة تدعوا الى بذل مجهود منظم لاعادة توصيف
انماط التصنيع ومضمونه العملى كجزء من استراتيجية انتقالية صوب
الاعتماد على الذات .

ويجب اعطاء الاولوية لتمييز وتعزيز ما يطلق عليه « صناعات التصنيع »
اي الصناعات التى تتيح الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية المحلية ،
وتكفل اشباع الحاجات الاساسية ، وتجميع القدرات العلمية
والتكنولوجية على المدى البعيد ، ودعمها حتى تكون اقرب الى الكمال
والنظامية .

ويتضمن هذه الاستراتيجية ، بين ما تتضمنه ، انشاء صناعة
الات الميكانيكية ، واتحاج الماكينات المستعملة فى الزراعة والنسيج
وترشيد الصناعات الاساسية ، وتصنيع الموارد المحلية المتاحة ، لصالح
النشاطات التقليدية ، وادماجها فى كل من الانتاج الصناعى والزراعى
كذلك تشمل هذه الاستراتيجية بذل جهود لدعم القدرات الهندسية
المحلية ، وبخاصة الدراسات التى تجرى قبل الاستثمار ، وتصميمات
الكيمياء الهندسية والمعدات ، والتحكم فى العناصر التكنولوجية ودورات
الحياة .

وقد تم اقرار المبادئ العامة لمثل هذه الاستراتيجية . والشئ الذى
لم يزل مطلوباً هو اجراء سلسلة من دراسة الحالات النوعية المتعلقة
بالقطاعات والمنتجبات لايضاح المتطلبات العلمية والتكنولوجية بالترتيب
ويجب ان يكون مفهوم « صناعات التصنيع » مفهوما ديناميكيا ، فلكل
فترة تاريخية وكل مراحل التطور الاجتماعى الاقتصادى مجموعتها
الخاصة من « صناعات التصنيع » . مثال ذلك ان التلويح المتزايد
لرأس المال ، والانتشار الحديث للمخترعات الالكترونية الدقيقة ،
لهما تأثيرات هامة ، لا على تكنولوجيا المعالجة للصناعة والانتاج فحسب
ولكن ايضا على انماط الاستهلاك واساليب المعيشة . اكثر من ذلك
انها قد اجرت بالفعل تغيرات اساسية فى نمط التجميع الجسمى فى
المجتمعات الغربية . كذلك يوجد بالفعل فى عدد متزايد من البلاد
النامية دلالات هامة على حدوث تغير فى انماط التجميع . والواقع
ان جيلا جديدا من « صناعات التصنيع » كصناعة الصلب وصناعات
الهندسة الميكانيكية الكهربائية والكيميائية تحل بصفة متزايدة محل
الصناعات الرئيسية التقليدية .، ويجب ان توجه دراسات الحالات
اساسا الى مثل هذه التغيرات الديناميكية وتأثيرها على الاولويات
الصناعية فى العالم الثالث .

فرص النجساح اعادة تشكيل البنيان الدولي

من الواضح أنه لتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقاً فعالاً على أهداف التنمية الرئيسية يتعين على البلاد النامية أن تعيد تشكيل علاقاتها الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحالية ، بدرجة كبيرة ومن شأن ذلك أن يتضمن محاولات مخططة لتوسيع نطاق التعاون الدولي وبخاصة التعاون الاقتصادي والتقني مع العالم الثالث نفسه .

ولم يزل يعوزنا بحث متهاجي يجرى من وجهة نظر العالم الثالث في كيفية تأثير أزمة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية على تعاون البلاد الصناعية في المجال الدولي ، وبأنواع خاص على الأشكال الجديدة للاعتماد على الذات في النطاق الوطني والجماعي في العالم الثالث .

والواضح أن الاتجاهات السائدة تشير إلى المزيد من المواقف الصلبة المشددة . إلا أن هذه صورة اجمالية ، أما الواقع فإنه أشد تعقيداً من ذلك . وليس من شك في أنه سوف يكون هناك فروق جسيمة كالفروق الموجودة بين البلاد والقطاعات الصناعية ، وأكثر من ذلك بين المجتمعات السياسية والطبقات الاجتماعية . وفي الدول الصناعية ، الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، على سبيل المثال ، رغم الحركات الموقفة لتعزيز قوة المساومة المعنوية حيال عالم ثالث يزداد تفككا ، لا شك في أن الأزمة الاقتصادية توالد على الدوام منازعات جديدة واحتكاكات سياسية بين الأحزاب المختلفة . وينصرف هذا إلى المشهد الإجمالي ، سواء في صورة مزيد من الاستقطابات المتطرفة أو في غير ذلك .

والأهم من ذلك هو تحليل هذه الحركات المتعارضة على مستوى القطاعات والفروع الصناعية النوعية . فمن وجهة نظر بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تم تحليل هذه الحركات تحليلاً موسعاً ، مثلاً بواسطة مشروع المنظمة المسماة « بين توقعات المستقبل » ، وكذا « إدارة المنظمة لشؤون العلم والتكنولوجيا والصناعة » ، وفي جمعية الفكر الفرنسية « جريزي » « جماعة التفكير في الاستراتيجيات الصناعية » . وأخيراً فليس سرا أن لنقابات العمال بوجه عام آراء مختلفة بنوع ما عن روابط المستخدمين مثلاً بشأن كيفية ضم البلاد النامية إلى اقتصاد عالمي أميد بنقوة .

وينبغي للعالم الثالث أن يكون قادراً على الاعتماد على البحوث في مثل هذه الأوضاع الشعبية وفي صراعات المصالح بين البلاد

الصناعية . وعلى هذا النحو فقط يمكن تحديد النزاع ، والمجالات التي يمكن فيها التوفيق بين المصالح ، وذلك بكيفية علمية . وعندئذ فقط يمكن تمييز اختيارات واقعية لاستراتيجيات وطنية وجماعية للعالم الثالث لتنوع ضروب التبعية .

ومن الضروري فحص نظم التعليم في البلاد النامية فحصا دقيقا ، هذه النظم ليست في الوقت الحاضر غير متوافقة مع مطالب التنمية فحسب ولكنها تشكل مصدرا رئيسيا للتعبئة ويجب أن يصير التعليم حقلا للتدريب على الاعتماد على الذات لانتاج قوة عاملة ماهرة على نحو « ملائم » أي تأهيل عمال ليسوا ماهرين متفوقين ، أي ملاحظي عمال على درجة عالية من التخصص في « المصانع الأوتوماتيكية » ، وليسوا « غير ماهرين » بمعنى أنهم مجردون من بعض المهارات المتعددة الأغراض ، مثل اللحام . كذلك تدعو الحاجة إلى مديرين علميين وتقنيين يظلمون بالتحليلات الاجتماعية الخاصة بالتكلفة والربح ، والاسترداد الانتقائي ورفع كفاية القدرات الابتكارية « التقليدية »

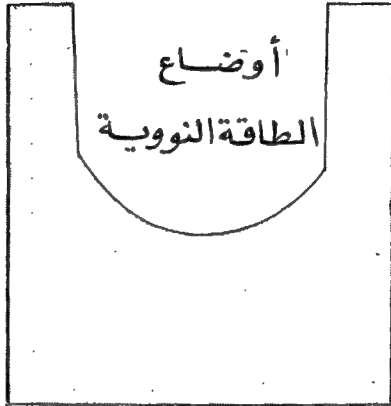
حماولا الاستراتيجية ، والتوقيت

لجعل الاعتماد على الذات أمرا محققا يجب أن نعرف ، لا أهدافه فقط ، ولا لماذا هذه الأهداف وحسب ، ولكن أن نحدد أيضا المسؤولين عنه « أي الحاملين » وكيف يعملون لتحقيقه . ويتطلب هذا بيانا تقديرا تفصيليا بالبنية الطبقة السائدة ، وبخاصة بالنسبة إلى من يسيطر على الإنتاج ، وعلى استخدام الفائض الاجتماعي ، ومن ثم يستطيع أن يقرر أية تكنولوجيات يسيطر وأية منها يجب إلغاؤها ليحل محلها غيرها وتحليل أنماط التوزيع الوطنية ضروري لفهم الصراعات الاجتماعية القائمة وراء ادخال التكنولوجيا وتوزيعها وتكييفها وتطويرها . بعبارة أخرى يتطلب الأمر اجراء بحوث لتمييز الفئات أو المناطق الاجتماعية التي يساعدها وضعها على الاستفادة من تطبيق تكنولوجيا معينة ، وتلك التي تدفع وتماني . وعلى هذا النحو فقط يتسنى لنا أن نميز بكيفية عملية ، القوى الاجتماعية والسياسية التي تميز أو تقاوم الاعتماد على الذات ، ومناطق النزاع ، والمناطق التي يمكن فيها التوفيق بين المصالح ، والهياكل التنظيمية الضرورية ، وأخيرا الائتلافات الاجتماعية والسياسية الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجية . هذا النمط من التحليل الذي يهتم بالتساعده الاجتماعية الداخلية لاختيار التكنولوجيا يجب بطبيعة الحال أن يقتصرن بتحليل النظام الدولي السائد الذي اشرنا اليه من قبل ، والا ففسوف نفقد اثر بعض العوامل والآليات الكامنة وراء النظم السياسية والاقتصادية والعلمية التكنولوجية السائدة في العالم الثالث .

وتتميز حاملى الاعتماد على الذات ومصالحهم المتضاربة مهمة شديدة التعقيد ومتعددة الابعاد . ومع ذلك لم يزل يعوزنا بحث منهاجى فى هذه المسألة الجوهرية .

وتمة مشكلة اجتماعية اخرى تتمثل فى موضوع التوقيت . وقد أوضح « جالينج » حديثا ان لهذا الموضوع بعدين : مبدأ الوقت اللائم ، ومبدأ النظام الزمنى الصحيح . فاذا أقامت البلاد النامية استراتيجياتها وخططها على أساس دقيق من التوقيت فانها لن تكون بعد ذلك فى حاجة الى التصرف طبقا للنشاطات السائدة فى بلاد الشمال بل انها سوف تكون لأول مرة قادرة على استخدام ضروب الاختلال فى التوازن والتناقضات المقترنة بالازمة الاقتصادية العالمية بمثابة قوة دافعة لتوسيع مجال نشاطها معتمدة على نفسها اعتمادا قوميا وجماعيا . ومع ذلك فقد اهتم عامل الوقت اهمالا تاما فى المناقشات التى جرت بشأن كيفية العمل لتحقيق الاعتماد على الذات .

وختاما فانه بدون حدوث تغيير سياسى واقتصادى كامل . أى بدون اعادة تنظيم البنيات الطبقي السائد ، ووظائف الدولة لصالح المحرومين وتنظيما كاملا ، يكون تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات امرا ليس مستحيلا فقط ، ولكنه أيضا يكسوف وهما من الاوهام . ويجب اجراء مثل هذا التغير فى البلاد الصناعية أسوة ببلاد العالم الثالث ، ولالا لن يكون ثمة نهاية لسوء استخدام العلم والتكنولوجيا



تتمثل العلاقة المتبادلة بين التطور الحضارى ومدخلات الطاقة التى
مرت بست مراحل متتابعة فى الشكل (1) :

المرحلة الاولى : الانسان البدائى (منذ مليون سنة فى شرق افريقية)
استخدام الطاقة الناتجة من الطعام فقط ، وكان يجهل طاقة النار ، وقد
وجه طاقة الطعام الى عمل عضلى ، ونمو النوع وحفظه ، كما اقتضت
قدراته على استعمال ادوات بدائية منحوتة من الصخر والعصى الخشبية .

المرحلة الثانية : انسان الصيد (اوروبا منذ مئة الف عام ، انسان
النيندرتال) حصل على نصيب اوفر من الطعام ، وزادت قدرته على
التحرك الى مسافات بعيدة نتيجة لتغذية اعضائه باطعمة غنية وبقدر اكبر
من الطاقة كما تطورت كفاءته العقلية بفضل استخدامه ادوات بسيطة
مثل القوس .

المرحلة الثالثة : (الانسان البدائى زراعية منذ سبعة آلاف عام ،
الهلل الخصيب) استنبت الحبوب واستخدم الطاقة الحيوانية للمساعدة

بقلم : خان ميرز كوبيكى

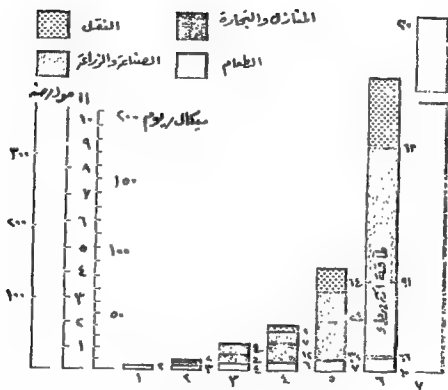
رئيس لجنة مشكلات الطاقة ، وعضو المجلس الاعلى للجنة
الابحاث والتخطيط لبولندا ٢٠٠٠ باكاديمية العلوم
البولندية يوارسو ومع ذلك فانتكازه الطروحة فى هذا
القال قد تمثل وجهة نظر شخصية .

ترجمة : محمد فهم عبد القادر

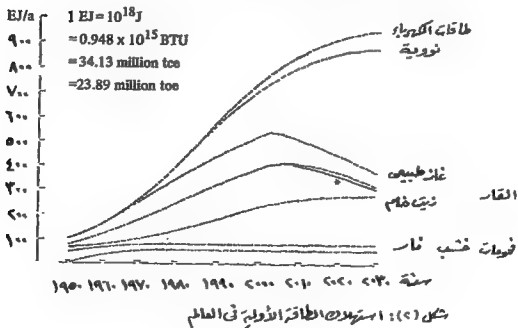
فى الانتاج الزراعى والرى ، كما اقتنى الحيوانات الاليفة كمخزون للغذاء ،
وقد ساعده اوراق الاخشاب فى تدفئة مسكنه وفى صنع اوانى فخارية
ومصنوعات نحاسية .

المرحلة الرابعة : الانسان المتقدم زراعية (شمال غرب اوروبا ، سنة
١٤٠٠ م) تطور عن طريق استخدام قوى المصادر المائية والرياح والفحم
لتعويض النقص فى مصادر الاخشاب ، كما استخدم الحيوانات المدربة
فى تطوير وسائل النقل ، ومن المعلوم انه عرف الحديد منذ فترة ، ونحى
بعض المهارات لصنع بعض المنتجات ، مستغلا فى ذلك الطاقة المائية
والنار .

المرحلة الخامسة : انسان العصر الصناعى (بريطانيا العظمى ١٨٧٥م)
ارتفع استهلاكه الى ثلاثة اضعاف ما كان يستنفذه من الطاقة بفضل
استخدامه للفحم والآلات البخارية ، الى جانب استخراج الفحم من القار من الفحم
مع نهاية القرن الثامن عشر .



شكل (١١): مراحل تطور الطاقة (كوبلين، ١٩٧٦، هارنر وآخرين، ١٩٧٣).



المرحلة السادسة : الانسان التقنى المعاصر (الولايات المتحدة ، سنة ١٩٧٠) يستهلك الفرد ٢٣.٠٠٠ كيلو كالورى (١) يوميا أو ما يعادل طاقة (١٢ طنا فحما سنويا) فى صور متعددة من الطاقة الاولى منها الكهرباء والهيدروكربون (الزيت الخام والغاز) وهى تلعب دورا كبيرا . وتتضمن هذه الأرقام الوقود الصلب المستخدم فى غير اغراض الطاقة وهو يمثل ٧٪ من مزودات الطاقة الكلية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الاستخدام المعاصر للطاقة :

ويرجع سبب التباين بين الدول الصناعية والنامية الى حجم الناتج القومى العام ، كما يرجع ايضا الى الجوانب التركيبية لانجازات كل دولة .

وهناك عوامل ثلاثة تحكمت بصورة رئيسية فى النمو المستمر فى الناتج القومى العام للدول المتقدمة ومن ثم فى الطلب على الطاقة وهى :-
(١) فلسفة التحرر .

(ب) سياسات الاقتصاد الحر .

(جـ) التطبيق المناسب للاكتشافات العديدة فى مجال العلم والتكنولوجيا .

وأهم هذه المستحدثات هو :

✳ الآلات البخارية وماكينات النسيج (١٧٨٧ - ١٨٤٢) .

✳ السكك الحديد البخارية (١٩٢٥) .

✳ تقدم علم المعادن (الحديد والصلب ، ١٨٤٣ - ١٨٩٧) .

✳ وأخيرا وجود الكهرباء بجميع استخداماتها (١٨٩٨ - ١٩٦٠) وتأثيرها الخاص على الصناعات البتروكيمياوية ، وآلة الاحتراق الداخلى .

ويرجع سبب التباين بين الدول الصناعية والنامية الى حجم الناتج الكهرباء والمحرك الكهربائى منذ ١٥٠ سنة ، ثم محرك اوتو منذ ١٠٠ سنة ، ومقبطه السيارة والراديو وتبعه التليفزيون منذ خمسين عاما ، وتم التوصل الى الاليف الصناعية (ييدلون ، بوليستر ، وغيرها) منذ أربعين عاما ، وتوافق مع هذه الفترة اختراع الطائرة ذات المحرك النفاث .

جاء كل ذلك نتيجة لاستخدام الطاقة الرخيصة وخاصة عندما بدأ الزيت يلعب دوره ، ومما يذكر انه فى عام ١٩٦٠ كلن سعر البرميل لايتجاوز ١.٨٨ دولار .

وكان ذلك سببا في ان بلدا متقلما مثل ألمانيا الاتحادية يزداد فيه اطوال الطرق من ١٥ كم لكل كم^٢ سنة ١٩٦٠ الى ١٩ كم سنة ١٩٨٠ ، وارتفع استهلاك البترول والديزل من ١٨٤ كم للفرد سنويا عام ١٩٦٠ الى ٦٠٠ كجم مما اسفر عن تطوير هائل في استخدام الزيت ومشتقاته وخاصة زيت الوقود . الامر الذي اثر على اسلوب البناء والتدفئة . بل امتد اثره الى نمط التصميمات المعمارية من خلال ادخال انماط جديدة على البناء مثل السائر الحائطية .

وقبل ان نتناول مشكلة الزيت نسجل ان الانتاج الضخم في الدول المتقدمة تم في زمن الطاقة الرخيصة حتى ان نسبة الاشباع من الادوات الكهربائية (مكاي ، مكانس كهربائية ، غسالات ، ثلاجات ، تلفزيون) بلغت ١٠٠٪ تقريبا بالاضافة الى ان ٨٠٪ من ارباب الاسر يملكون سيارات ، الامر الذي اثر تلقائيا على اساليبهم في الحياة .

وقد تميز الاقتصاد المعاصر بالاسراف في المواد والطاقة وسوء استخدام وسائل النقل والتقليف والاعلانات وفوق كل ذلك التهديد المتعاظم للبيئة .

الطعام كمصدر للطاقة :

اصبح انتاج الطعام مكلفا ومستهلكا للطاقة . والجدول (١) يبين « مدخلات ونواتج الطاقة لانتاج الدرة اهم محصولات الحبوب العالمية ، ففي نماذج المزارع الصناعية (الولايات المتحدة ١٩٧٠) كانت المدخلات الاساسية للطاقة هي الميكنة بنسبة ٣٤٪ ثم الوقود بنسبة ٨٩٪ ثم السماد بنسبة ١٢٪ ، وبذلك يكون اثر تصنيع الزراعة ومدخلات الطاقة رخيصا مما يؤدي الى زيادة الانتاجية بمقدار يتراوح بين ٢٠٠ ضعف و ٣٠٠ ضعف .

وبفسر ذلك الاقتصاد في وقت الزراعة والتوسع الهائل في تحديث الريف . والطاقة المستخدمة في زراعة الغلال تمثل جزءا يسيرا من الطاقة الكلية المطلوبة لانتاج الطعام ، فمتطلباتها على حد قول ليش (١٩٧٦) لانتاج

وتقل الخبز الأبيض هي ٢٠,٧ جمر/كجم مقسما كالآتي :

ملافة كفاية مدخلات الطاقة بالناجح	ناتج الحصول جول الحصول / سنوية	ناتج الحصول الحصول / سنوية	إجمالي مدخلات الطاقة جول الحصول / سنوية	المساهلة البشرية جول الحصول / سنوية	موزعة لفترة (جوانبلا) موزعة متقدمة والأوقات المتقدمة ١٩٢٥ متابعة الأوقات المتقدمة ١٩٧٠
١٣,٦	١٦	١٠,٥٥	١-٢	١٠١٣	
٢,٢	٢٢,٧٢	٢١,٢	٥,٥٥	٧٠,٥	
٢,٩	٧٦,٩	٥٠,٦	٢٩,٨	٧٠,٢	

مدخلات وتوزيع الطاقة لإنتاج البردة

١٩٤٢٪ لزراعة القمح ، ١٢,٩٪ لطحنها ، و ٢٣,٣٪ للخبز
والتعليق والنقل ، ونسبة ال ٢,٤٪ الباقية تمثل جهودا بشرية أخرى .

المورد المساهم للوقت :

شهد القرن المشرق ، وخاصة منذ ١٩٤٥ ، تعاطف دور البترول
كمورد للطاقة على نطاق عالمي (الجدول ٢)

ونلاحظ انه خلال أعوام قليلة تناقص دور الفحم (الذي غطى أكثر من ٩٠٪ في بداية القرن) الى ٢٥٪ في حين ارتفع دور الهيدروكربون (الزيت الخام والغاز) الى ٦٠٪ حتى أن كمية الزيت المستخرج ارتفعت الى ٦٦ ضعف مما يدعو الى التساؤل لماذا احتل الزيت هذه المكانة السائدة (وبماذا أسهم في حضارتنا ؟

من الواضح ان الشعوب الفنية اعتمدت على توافر كميات ضخمة من البترول الرخيص بغض النظر عن المعايير التي طبقتها لارتفاعه بأسلوب حياتها . وتلك مشكلة تستحق منا الدراسة .

الجدول (٢) ميزان حواصل الطاقة الأولية :

السنة	فحم	زيت عام	غاز	قوى مائية	طاقة غير تجارية	طاقة نوية	إجمالي
١٩٥٠ سنة/مئوية	٤٤٨٨	١٩٥٦	٧٥٢	٩٠٢	١٧٢٦	-	٩٤٢٦
١٩٥٥ سنة/مئوية	٤٨٥٥	٢١٢٢	٧٢٧	٢٥٥	٩١٠٠٠	-	-
١٩٦٥ سنة/مئوية	٦٩٥٥	١١٠٥٥	٥٠٥٤	١٥٥٨	٧٨٥٤	٢٥٢	٢٧٧٨٨
١٩٧٥ سنة/مئوية	٧٥٥٠	٢٩٨٨	١٨٥٢	٥٢٧	١٠٠٢	١٠١	١٠٠٥٠
١٩٧٨ سنة/مئوية	٧٥٥٦	١٢٩٠٢	٥٢٥٢	١٥٥٨	٢٨٥٤	٦٥	٢٠٨٥٦
٢٠٠٥ سنة/مئوية	٢٤٥٨	٤١٨٨	١٧٥٤	٥١	٩٥٢	٢٥٠٠	١٠٠٥٠

ويرجع السبب الى الخصائص الاقتصادية والتقنية التي يتمتع بها الزيت والغاز الطبيعي كمصادر أولية للطاقة ، ويوضح أندرسون (١٩٧٩) ان المشكلة الاساسية تتركز في اقتصادية الطاقة خلال القرن الحالي حيث كان برميل الزيت الخام في الدول الغربية يوازي اجر عامل في الساعة في حين يعطى انتاجا يماثل { اضعاف طاقة هذا العامل في الساعة . لذا أصبح استبدال العامل بالآلة استثمارا اقتصاديا مربحا ، الا أن هذه السياسة تنسم بقصر النظر لان الزيت الذي يتكون في باطن الارض عبر آلاف السنين يبدد بدلا من استثماره ، وكانت النتيجة لاتجاه الطبيعى لايجاد نظام اقتصادى متكامل بمساعدة مدخلات الطاقة (الزيت) التي مولت عمليات تحديث الريف والتصنيع والنمو السكانى .

ويجدر بنا ان نأخذ في الاعتبار حقيقة ان منتجات الزيت والغاز كموايد للطاقة فسحتا المجال لاحتمالات كثيرة مثل ميكنة الزراعة وعمليات التشييد والنقل ، كما يسرت سبل التطوير الكيفى للانتاج الصناعى عن طريق السيطرة المتطورة (باستثناء الوقود الصلب) ، كما خفضت من تكاليف المشروعات الانتاجية مثل محطات القوى .

وقد ادى هذا بدوره الى تنشيط الصناعات الكيماوية من جديد ، وخفضت أيضا تكاليف نقل الطاقة لمسافات بعيدة عن طريق استخدام خطوط الانابيب والناقلات العملاقة ، كما كانت سببا مباشرا في شن الحروب . الا أن الحاجة الملحة في الحصول على الطاقة أدت الى تبديد ضخمة للمصادر الطبيعية وسلب للبيئة .

وظهر الوعى بأهمية ترشيد الاستهلاك فى نهاية عام ١٩٧٣ حين ارتفع سعر الزيت ومشتقاته وبالتالي سعر الغاز الطبيعى ، كما زاد سعر الفحم الى حد ما . ثم ماذا بعد ذلك ؟

الاقتصاد المتوقع للطاقة :

مصادر الطاقة ليست مشكلة فى الوقت الحاضر حيث ان كمياتها تكفى الاستهلاك لوقت طويل ، لكن المشكلة هى التغلب على القيود السياسية والاقتصادية لتحقيق النمو والحفاظ عليها والاستفادة من الطاقة بالتكاليف المناسبة . والمشكلة الرئيسية الثانية هى سوء استعمال الدول المتقدمة المروع للطاقة ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة حيث يستهلك الفرد الأمريكى ضعف ما يستهلكه الفرد فى دول اوروبا الغربية ، ويزيد ذلك عن استهلاك الفرد فى الدول النامية من ٢٠ الى ٥٠ ضعفا ، ولا يمكن اعتبار ذلك مشكلة داخلية ما دام استهلاك الولايات المتحدة وحدها يقرب من ٣٠٪ من الطاقة العالمية ، مع أن تعدادها لا يزيد على ٥٪ من تعداد العالم ..

ان الاستهلاك المعاصر للطاقة لا يمكننا دائما تبريره حيث ان عددا غير قليل من الدول الصناعية يسرف في استخدام الطاقة بصورها المتعددة، وخاصة الزيت الخام ومشتقاته ، وهو نتيجة لايمان عميق بخرافة عاشت طويلا مؤداها ان الطاقة رخيصة ولا تعادله ، مما اوجع أسلوباذا في الحياة والسلوك . وعلى ذلك فانه لا يكفي ترشيد الطاقة والحفاظ على الحياة والسلوك . وعلى ذلك فانه لا يكفي ترشيد الطاقة والحفاظ عليها فقط بل علينا ان نغير في اسلوب الحياة والسلوك الاجتماعى والا نعلم مواجهة احتياجات الطاقة فى المستقبل .

الجدول رقم ٢ نصيب الفرد من الطاقة الاولى فى الدول الغريسة للخدمة

٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٣	
٢٠٥٨	١٧٥١	١٤٥٣	١٣٥٤	١٢٢٩	الولايات المتحدة
١١٥٦	١٠٥٢	٦٩٩	٦٤٤	٥٨٨	دول السوق الأوروبية المشتركة
١٢٥٥	١٠٥١	٧٥٥	٦١٢	٦١٢	النمسا
٧٥٦	٦٩٩	٥٨٨	٥٨٨	٦١٢	بلجيكا
١٢٥٧	١٠٥٨	٧٥١	٦٧٧	٦١٥	الدانمارك
١٢٥٤	١٠٧٧	٦١٢	٥٥٥	٥٧٧	ألمانيا الغربية
٧٥٧	٦٥٥	٤٥٢	٥٥٤	٢٥٩	فرنسا
١١٥٨	٩٥٤	٧٥٢	٦١٨	٥٨٩	إيطاليا
١٢٥٦	٩٥٤	٧٥٢	٦١٨	٦١٢	لوكسمبرج
٩٥٢	٧٥٢	٦١٢	٥٨٩	٦١٢	هولنده
					المملكة المتحدة

وتتفق الدول الاعضاء فى لجنة الاقتصاد الأوروبية التابعة للأمم المتحدة فى هذا الرأى الذى أكد أن الدول المتقدمة تتوقع برنامجا شاملا للحفاظ على الطاقة يتضمن :

- ١ - اجهزة حرارية للمباني .
- ٢ - تقليل لوقود المستخدم فى النقل عن طريق تحسين كفاءة المحركات .
- ٣ - النقل بكميات كبيرة .
- ٤ - الفاء تكنولوجيا تكثيف الطاقة .
- ٥ - اللجوء الى طرق تكنولوجيا لاستخدامات طاقة رخيصة مثل « الحرارة المركبة » .

٦ - انتاج القوى المحركة الخ .

٧ - التقليل من الضائع عن طريق اعادة استخدام المخلفات في توليد الطاقة .

ومعروف أن كل الاجراءات السابقة ليست كافية لوقف النزيف الحاد في الطاقة طبقا لتقارير مجموعة السوق الاوربية المشتركة .
والجدول الثالث يوضح الاستهلاك المتوقع للفرد سنويا - ويوضح الرقم الاول مرحلة التحول التى يمكن ان يطلق عليها الرحلة السابقة فالوضع فى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ ينظر اليه كمؤشر هام ، حيث ان هذه الفترة تتميز بالتراجع الضخم فى النمو فى الدول المتقدمة (من ٣٪ الى ٣.٥٪ سنويا) ، ومن ثم يقل بشدة الطلب على الطاقة .

الآثر الاجتماعى للطاقة :

لتبدأ بدراسة هذه المجموعة من الاسئلة :

هل الطاقة النووية ضرورة ملحة ؟ ولماذا ؟

وما هى الاخطار التى تسببها ، والمزايا التى توفرها ؟

- يمكننا التنبؤ بالتطورات ، توفر الطاقة فى العالم من طموحات التنمية للمجموعات الدولية (الجدول ٤) على أن تأخذ فى الاعتبار جميع احتمالات الحفاظ على الطاقة ، ولكن الجوهر هو : الى اى مدى وبأى وسيلة يمكن تحقيق أنماط الطاقة الموضحة فى الجدول (٢) ، وقيمة الطاقة المستخرجة من الفحم والزيوت والغاز والماء والطاقة المستحدثة ، ويمكن حساب قيمة الطاقة المستخرجة من الفحم والزيوت والغاز والطاقة المستحدثة كحد أقصى ، حيث يبدأ انتاج الزيت والغاز فى الانخفاض بعد الوصول الى اقصى معدلات انتاجها عام ١٩٩٠ ، واحتمالات زيادة انتاج الفحم محدودة وبتكاليف مادية وبشرية باهظة ، وترتبط المجموعات الاستثمارية الكبيرة باستخدام الطاقة الجديدة ارتباطا وثيقا ، وبدونها تنعدم معدلات النمو .

الجدول (١)

نوفات الاستهلاك المالي للمطابق

سنة	مجموع	زيت	غاز	نوى مائية	نوى تجارية	نوى دورية	نوى جديدة	إجمالي
٢٠٠٠	٢٨٠	١٧١	١٢٢	٢٥	٢١	١٢٧	١٥	٦١٥
	٢٨٧	٢٥٢	١٦٢	٥٠	٢٥١	٢٠٠	٢٥١	١٠٠٠
	٢٢٠	٢٢	٧٨	٣٢	٢٢	١١٥	٦٢	٩٦١
	٢٢٥	٢٢٢	٢٠٠	٤٧	٦٢	١٥٢	٧٨	١٠٠٠

لذا يصبح دور الطاقة النووية فى ملء الفراغ يمثل الحد الأدنى ، ويصعب استبداله بأى مصدر آخر من مصادر الطاقة . بشرط التحديد الدقيق للمنتجات العالية من الطاقة . ويجدر الإشارة هنا الى ان هذه الزيادة الكبيرة فى طلب الطاقة الأولية لا تعنى الارتفاع بأفكار متساوية فى استهلاكها ، ومن الواضح ان استهلاك الطاقة الثانوية يتزايد بصورة كبيرة أثناء تلك الفترة خصوصا طاقة الكهرباء التى يصاحبها ضائع كبير عند تحويلها ، فمثلا ضائع الطاقة فى معظم الدول المتقدمة سيرتفع من ٢٥٪ أو ٣٠٪ فى الوقت الحاضر الى ٥٠٪ أو أكثر عام ٢٠٠٠ مما يلقى بالمسؤولية على البحث عن أنماط تحويل الطاقة ذات الكفاءة العالية ، وبعض البدائل النووية تصبح فعالة .

الحاجات الاجتماعية التى تحدد الطلب النهائى من الطاقة هى كالآتى :

تزايد سكانى عالمى يرتفع بتعداد العالم الى ٦٣٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٨٠٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ .

اهمية كبيرة للذرة والصناعات المتعلقة بها مثل :

— انتاج أسمدة صناعية ، مواد كيمياوية ، آلات زراعية ، صناعات غذائية ، الخ .

— زيادة مذهلة فى عدد الوحدات السكنية بمايعنيه ذلك من مواد بناء انشاءات ، وتدفئة ، وتكييف للهواء فى بعض المناطق .

— الحاجة الى ايجاد فرص عمل جديدة لتخفيض البطالة وتحديث طرق وأساليب التركيب القديمة والتكنولوجيا وايضا للارتفاع بمستوى الانتاج .

— حماية البيئة التى مازالت تعاني من الاهمال . وخلق وسائل متقدمة ومناسبة .

— تحسين وسائل النقل وخاصة فى حشود كبيرة .

— الارتقاء بالتعليم والعلم وبرامج البحث العلمى والثقافة والترويج والخدمات الصحية .

— الارتفاع بمستوى المعيشة فى الدول النامية بناء على احتمالات الطاقة .

— تأمين استمرار نمو الدول التى تعاني من نقص المصادر الطبيعية .

وعلى ضوء ما سبق تتضح أهمية التقلب على كل معوقات التنمية وخاصة المحر في كميات الطاقة حيث ان زيادة هذا العجز ستؤدى الى التوتر الذى يهدد العالم والبشرية جمعاء بالدمار .

الطاقة النووية اليوم :

حتى منتصف ١٩٨٠ كان هناك ٥٧٠ محطة قوى نووية بطاقة انتاجية قدرها ١٦٩.٤٥٠ ميجاوات فى ست وثلاثين دولة بين محطات عامة او تحت الإنشاء ، تم الاتفاق عليها . منها ١٣٣ محطة طاقاتها ١٣٢٥٨٨ ميجاوات عاملة - و ٢٤٠ طاقاتها ٢٢٢٤٢٣ ميجاوات تحت الإنشاء ، و ٩٧ محطة طاقاتها ٩٥١٥٨ ميجاوات متفق عليها . وأهم الانواع العاملة او تحت الإنشاء هو E (مفاعل ضغط الماء الخفيف) و E

(مفاعل مبرد بالماء ، وكلاهما يعمل باليورانيوم الثقيل ، علما بأن المستقبل سيفسح المجال لنوع متطور من المولدات النووية مثل

(المفاعل المولد معادن سائلة) مثل الطرز الفرنسى (سوبر فينكس) الذى يستخدم فيه السوديوم :سائل كمبرد ، ويوجد ثمانية من هذا الطراز عاملة او تحت الإنشاء فى ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا . ومن هذه الانواع (مفاعل الغاز زو الحرارة العالية) . ويوجد منه محطتان فى ألمانيا الاتحادية قوتهما ٣١٥ ميجاوات ، وتدرس الآن جدواهما فى دول أخرى كثيرة ، والنوع الاخير الذى يبرد

الجدول (٥) فى منتصف المئذد التاسع

الدولة	محطات عاملة		تحت الإنشاء	
	المحطة	ميجاوات	المحطة	ميجاوات
الولايات المتحدة	٧٢	٥٢٤٧٧	٩٤	١٠.٣١٠.٩
فرنسا	١٨	١١٠٠.١	٢٩	٢٩.٩٥
روسيا	٣٤	١٤٢٤٥	١٢	١١٢٦٠
ألمانيا الغربية	١٤	٨٦٢٠	١١	١١٩٣١
اليابان	٢٤	١٥٠٠.٧	٦	٥٠.٨٧
الإجمالي	١٦٢	١٠.١٣٥٠	١٥٢	١٦.٤٨٢
النسبة النووية	٦٩	٧٦٤	٦٣	٧٢٠٠

بغاز الهليوم عند الوصول لدرجة حرارة ٩٥٠ مئوية سيكون له شأن كبير كمصدر فعال للتحويل الحرارى للفحم الى سائل ثم منتجات غازية ، وهو وسيلة اقتصادية حيث ان الفحم يمكن استخدامه كمادة كيميائية أولية لا كمنتج للحرارة ، وبذلك تحل منتجات الفحم الصناعى محل الهيدروكربونات .

حتى منتصف العقد التاسع يصبح لخمس دول نصيب كبير فى استخدام الطاقة النووية (الجدول ٥) وتشير التنبؤات الى ان فرنسا تحتل المرتبة الاولى فى هذا المجال حيث تضيف سنويا الى طاقتها النووية ٦٠٠٠ ميجاوات فى خلال العشر السنوات القادمة ، وقد اوضح المؤتمر العالمى للطاقة المتعددة فى ميونخ فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ (المؤتمر الحادى عشر) حقيقة حامة (فى كلمة وزير القري والكهرباء) فى جلسة الافتتاح هى ان التحرك نحو الطاقة النووية واستخداماتها هو مسؤولية جماعية للامم للتغلب على معوقات الطاقة النووية ..

المواقف :

تأتى العقبة الاساسية امام استخدام اللرة من كارثة هيروشيما ، الامر الذى ليس له مايرره حيث انه لا وجه للشبه بين المفاعل النووى والقنبلة الذرية . وهناك ايضا مشكلات تتعلق بالطاقة النووية .

فى عام ١٩٧٨ انخفض انتاج الطاقة النووية (فى فرنسا ، وروسيا) الامر الذى عكس اهتماما عاما حول مشكلات الطاقة النووية ، وشملت هذه المشكلات عوامل الامن فى تشغيل المفاعلات النووية واثرها على الصحة ، وَاخطار البيئة ، فضلا عن حظر انتشار الاسلحة النووية ، وكلها مشكلات خطيرة يجب مناقشتها ، وقد اكّد هذه المخاوف الحادث الذى وقع فى الولايات المتحدة بالرغم من اكتشاف امن الحادث ، جاء نتيجة عيب ميكانيكى عقبته سلسلة من الاخطاء البشرية وانحسرت الخسارة فى جانب مادى ولم تعددها لحسن الحظ الى اى تهديد تجاه 'بشر' ، ولكن الحادث لفت الانتظار الى الحظر الذى ينتج عن حادث خطير يحتمل وقوعه فى المستقبل ، وادى ذلك الى التوصل الى افكار قيمة حول كيفية تحسين انشاء محطات الطاقة النووية فيما يختص بعوامل الامان ، ومع ذلك ظل شبح الاخطار الطارئة يفرض نفسه بالرغم من كل ذلك .

وفى تقدير احدى الدراسات ان احتمالات الكوارث من المفاعلات النووية (كحدوث يسبب اخطار بشرية) تصل الى ٢١٥ لكل ١٠٠ محطة طاقة نووية ، فى حين تصل هذه الى ٣١٠ لكل الاحتمالات وهكذا نجد ان اخطار المفاعلات النووية ضئيلة جدا من وجهة نظر الاحتمالات . ولكن هذه الاحصاءات لا تطمئن الراى العام حيث انه يوجه اهتماما كبيرا الى الحوادث الجماعية المحتملة المحددة بمكان وزمان اكثر من تلك التى تحدث على مدار الايام (مثل حوادث السيارات) او الحوادث الممكن تجنبها (مثل الحرائق او الفرق) .

لا يمكن اغفال هذا الجانب النفسى ، الا انه يمكن اقناع العامة بقبول الحل النووى عن طريق توفير برامج تعليمية طويلة المدى وتدريب كفو:

العاملين ، الى جانب تأمين المفاعلات ضد الحوادث نتيجة للقصور ، ومع هذا يظل اقتناع محترفي سياسة عداء الطاقة النووية أو مشكوكا فيه .

يصعب التنبؤ بآى أخطار محددة عند التشغيل العادى للمفاعلات والاشعاع بالقرب من المحطات ضئيل جدا (واحد فى الالف) فى حين تصل هذه النسبة الى ١٢٠ وحدة من المصادر الاخرى أو مايعادل ٥٥ وحدة من الاشعاعات الكونية و١٥ وحدة من اشعاعات التربة و٥٥ وحدة من المنازل (طوب + خرسانة) و ٢٥ وحدة من الماء والطعام والهواء و ٢٠ وحدة من اشعة x و ٦ وحدات من التليفزيون الملون) ما يعادل ٣ ساعات يوميا .

تسكنت فى سنة ١٩٢٨ لجنة مستقلة غير حكومية اسمها اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاعات () وحظيت توصياتها بترحيب على من الهيئات المحلية والعالمية المعنية بهذا المجال وقد أوصت اللجنة بأن يكون الحد الاقصى للتعرض الاشعاعى للعمال ٥ رم (٥ الاف وحدة اشعاع سنويا بالإضافة الى ان القوانين السارية الان توجب الحفاظ على الحد الأدنى للتعرض الاشعاعى مالمكن بحيث لايزيد المتوسط عن واحد رم - سنويا مع بعض الاستثناءات وتظل مشكلة دورة انتاج الطاقة النووية محل مجال دراسة ومن دواعى العجب ان تبدو هذه الدورة (استخراج اليورانيوم الخام وتحويله الى وقود منشط ثم انتاج طاقة الكهرباء) تقسم بهذا القدر من الامن او الخطر مثلها مثل دورة انتاج طاقة فحم الانثراسيت (استخراج ونقل انتاج حرارة او طاقة) مع فارق بسيط هو ان المكونات الاشعاعية فى دورة الفحم اكبر منها فى حالة الطاقة النووية للحصول على قدر معين من الطاقة

الوصول الى الجودة والامان والثقة فى الطاقة النووية يجب توفير
١ - لجان مؤيدة بالسلطة المضبطية وهيئات تفتيش الى جانب خطط خاصة لمواجهة الحوادث الطارئة

ب - التحكم المباشر فى 'نتاج الاجهزة النووية والمواد المتعلقة بها

ج - الاشراف الدولى على استخدام الوقود النووى والمهملر

منه

والمشكلة الاخيرة هى الارهاب وفى رأى الكاتب الذى يشاركه فيه الكثيرون ان الوقود والمنشآت النووية يجب توفير حماية خاصة لها علما بأن من العسير على أى ارهابى انتاج سلاح ذرى بمفرده دون ان

يتعرض لخطر قاتل ولائسى تعلم التأمين الكامل لوسائل النقل او خطوط الانابيب ومحطات السكك الحديدية او القيادات السياسية والاجتماعية والصناعية والصخوة العلمية والتقنية للمجتمع . . وايضا المحطات النووية

ان خط النشاط الارهابي الذي يهدد المجتمع بشل حركته يجب ان يواجه المجتمع نفسه بازالة اسبابه واقتلاع جذوره .

الانار الاجتماعية الايجابية للطاقة النووية
يتضح مما سبق انه لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي اكبر في غياب الطاقة النووية الامر الذي يتطلب استغلال معدات واجهزة مناسبة مما يؤثر على العمالة في عدد من الدول الصناعية والواقع ان ٦٠٪ او اكثر من اجمالي تكاليف انشاء محطة نووية امكن تغطيتها ماليا دون اللجوء للاستيراد .

يجدر بنا مراعاة التوازن الدقيق بين امداد الطاقة النووية وبين نوعية وكفاءة المعدات المستخدمة .

يمكننا اصلاح تلف في صمام او مضخة في المحطات التقليدية خلال عدة ساعات دون ان يتوقف العمل في المحطة في حين يحتاج الامر الى عطل كامل للمحطات النووية رغم ان ذلك يمثل نسبة احتمالات عالية الامر الذي يستوجب ادخال تحسينات على المعدات المستخدمة في ذلك مثل ماتم في معدات الفضاء

يتنبأ بعض العلماء بنشر قيود على استخراج الغاز والزيث مستقبلا وربما الفحم وهو امر بعيد الاحتمال حيث سيقل الطلب عليها نتيجة للنفاد التدريجي لمصادرها .

ورغم ان الطاقة الكهربائية الناتجة من المحطات النووية ستمثل مصدرا ارخص من طاقة الفحم فان الضررين سيظلان يمثلان اكبر مصدرين للطاقة العالمية خلال الحقب القادمة (الشكل ٢) كما ستساعد الطاقة النووية تدريجيا في تنمية مصادر جديدة للطاقة مازالت باهظة التكاليف وما زال الطريق امامها طويلا الا انه لا ينكر احد ضرورة الاعتماد على مثل هذه المصادر مستقبلا وباسرع ما يمكن فقد تصبح سخانات الشمس مثلا وسيلة اقتصادية لتدفئة المنازل (خاصة في دول العالم الثالث) وقد يمكننا تطوير انتاج الاسمدة والغازات العضوية والايثيل من الحاصليل لزراعية وروث الحيوانات

والى ان نصل الى هذه المرحلة لابد من المرور بمرحلة تحول يكون الاعتماد فيها اساسا على الطاقة النووية لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي يستنتج البعض ان عصر الطاقة النووية سيؤدي الى عالم « كل الكهرباء » وان التدفئة التي تستنفذ كمية ضخمة من الطاقة ستتحول تدريجيا الى تدفئة كهربائية ، الا ان هذا يبدو املا خاطئا ، اذ ان الحرارة الناتجة هنا تكون اكثر تكلفة من محطة توليد « حرارة كهرباء » تعمل بالطاقة النووية او الفحم او حتى مفاعل حراري بسيط ، ومن ثم يجب عدم الربط بين الطاقة النووية والحرارة الكهربائية الا عند التوسع في « تدفئة

الاحياء « فى الدول الصناعية خاصة من حرارة محطات توليد « القوى والحرارة معها » ، وبذلك فان التدفئة الحالية من الغاز والزيوت المنتشرة والتي تسبب دمارا شديدا للبيئة ستتحسر تدريجا ... كل ذلك بالإضافة الى احتمال تحويل الفحم الى غاز ومنتجات سائلة حيث يمثل ذلك ميزة لا يمكن التقليل من شأنها .

الاحطار البيئية :

تسبب التطور العالمى المعاصر فى وجود احطار بيئية كما ونوعا تهدد الجنس البشرى ، وتمثل هذه الاحطار فى :

- (ا) نفاذ المصادر .
 - (ب) تلوث الهواء والماء والارض بسبب المركبات الكيميائية والاشعاعية والحرارة والتراب .
 - (جـ) تراكم النفايات ..
 - (د) التدهور المحتمل فى المناخ .
 - (هـ) الفوضاء .
 - (و) تلوث الطعام .
 - (ز) زحف العمران على الاراضى الزراعية وخطر زحف الصحراء والتآكل ..
- والآن هل اُضاف انتشار الطاقة النووية تهديدا جديدا او ضاعف من الاحطار الموجودة ؟

بعد دراسة المشكلة بكل دقائقها يمكن تقرير ان الطاقة النووية يمكنها تقليل الاحطار بصفة عامة وتسهم فى حماية البيئة عن طريق :

امكان تخفيض نسبة التلوث الجوى عند استخدام المحطات النووية اكثر منها عند استخدام محطات تزود بالفحم .

تلوث الماء الكيميائى اكبر بكثير منه فى حالة الفحم ، فى حين ان التلوث الحرارى اكثر فى حالة المحطات النووية حيث تتطلب اختيار مواقع مناسبة او تبريد صناعى مكلف .

تصنيع المنتجات من النفايات السامة يجب معالجتها ، وهو امر امكن تحقيقه ولكن بصورة مكلفة جدا (حوالى ٢٠ ٪ من اجمالى انتاج الطاقة) . ان التلوث بشأن كمية الكربون لا يحدث من المحطات النووية لانه لا يوجد احتراق للهيدروكربونات .

ان انتشار الطاقة النووية لا يمثل استنفادا للمصادر الطبيعية مثل الفحم والبتروول والغاز الطبيعى خاصة عند استخدام الطرازات المعتمدة مثل « الطراز السريع التغذية او مفاعل الحرارة العالية » .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

تقويم وسياسة التكنولوجيا

أمثلة من يابوا - غينيا الجديدة

ليست التكنولوجيا سلبية من الناحية البيئية ولا عديمة الفاعلية من الناحية الاجتماعية .. فتكنولوجيا المجتمعات التقليدية موجودة لأنها تعمل على ضمان مستوى من الاستقلال قادر على المحافظة على ذلك المجتمع في حالة توازن يتعلق بالعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها ، أي المحافظة على حالة من الاكتفاء الذاتي المحلي أو الإقليمي . لكن التكنولوجيا ليست بالوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وإنما هي في الواقع واحدة من مجموعة أدوات اجتماعية وثقافية واقتصادية تنتشر وتوزع بالاشتراك والاتفاق بعضها مع البعض .

والحاجة الى التكنولوجيا الجديدة - أي الى الابتكار التكنولوجي - تنشأ أساساً من اختلالات تطرأ على التوازن بين الكائنات وبيئتها في إنتاج وسائل العيش ، أو عن طريق ادراك حاجات لا يمكن اشباعها ببقاء الانتاج في مستويات كانت من قبل متمشية مع التوازن بين الكائنات والبيئة . ومثل هذه الاختلالات ، أيا كان سببها أو أسبابها ، هي جوهر التنمية الاقتصادية .

بقلم: كيث نيوكومب

رئيس وحدة تخطيط الطاقة في وزارة المعلن والطاقة في
بابوا غينيا الجديدة ، وزميل بحث في المركز المشترك
بالوارد والدراسات البيئية بالجامعة الوطنية في استراليا
ترجمة : الدكتور راشد البراوي

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

استشاري مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا ..
مدير عضوا متفرقا بمجلس إدارة البنك الصناعي وعضوا
مستشاريا بإدارة البنك .. له مؤلفات عدة .

وتمشيا مع الأغراض التي يتوخاها هذا المقال سوف أخذ الحاجة
الى التنمية الاقتصادية على انها أمر مسلم به ، وأوجه السؤال عن كيفية
ابتداع او انتقاء وتقويم التكنولوجيات التي تخدم هذا الغرض فيما تعتبره
الطريقة الافضل من وجهة نظر المجتمع .

هذه الدعوى مهمة اذ يمكن افتراض اننا نعمل على تحقيق التنمية
الاقتصادية لذاتها ، أو ان الانماط التقليدية للحياة والتكنولوجيات التي
تدعمها هي بالضرورة قاصرة ومآلها النسيان سريعا لصالح حل مؤقت
هو اقتصاد السوق .. ففي بابوا غينيا الجديدة ، ناهيك عن بلاد أخرى ،
أمثلة كثيرة عن مجتمعات ترفض زخارف الاساليب الغربية في الحياة
لأنها راضية بالفعل عن رفاهتها الاجتماعية والمادية .

بل هناك أمثلة من جماعات قروية ترفض العمل لقاء أجر منتظم وأن
توافر لهم وكان قريبا من دورهم ، وبذلك يخلقون الحاجة الى هجرة
الأيدي العاملة حيث تبدو قوة العمل للنظرة السطحية وفيرة .

وفي الإمكان في بابوا (غينيا الجديدة) كما في أماكن أخرى ، أن نأخذ تجربة السلع الاستهلاكية المعمرة التي تستخدم في المجتمعات الحضرية وفي مواقع ريفية منعزلة بأسباب الحياة الغريبة ، تقول : إن هذه التجربة وما يعقبها من طلب عليها حافز كاف على ممارسة إنتاج اقتصادي يزيد على المستويات التقليدية . ولكن مثل هذا الطلب قد يأتي في أعقاب تغييرات أساسية تشجع الاضطراب في التوازن السابق بين الكائنات الحية والبيئية . ويتوسع ويلكنسون (١٩٧٣) في شرح هذه المفاهيم .

ما من شك في أن جميع المجتمعات التي تحفرت أو دخلت بطريقة ما في معاملات مع اقتصاد السوق الأوسع نطاقا أصبحت فيها التنمية الاقتصادية هدفا لا يحتمل الجدل ، ولا يعود فيها وجود للتوازن : الأصلي وبصبح من الضروري وجود مستوى جديد وأعلى لاستخدام الموارد وهو ما لا يعني أن يحدث إلا عن طريق الأخذ بتكنولوجيا وتقنيات جديدة .

استراتيجية التنمية وتقويم التكنولوجيا :

لا يمكن اعتبار التكنولوجيا « مناسبة » إلا في إطار بعض أهداف سبق تقريرها أو تلقى القبول بوجه عام على أنها توجه التغيير المفيد . وبمجرد تحديد هذه الأهداف يمكن الحكم على ما إذا كان من المحتمل أن تؤدي التكنولوجيا إلى تحقيق هذه الأهداف أم لا . والواضح أن أنماط التنمية الاقتصادية تتفاوت تفاوتا واسعا ، ويمكن تقريرها من الناحية السياسية طبقا لأهداف سبق تحديدها .

وهذا مفهوم ضمنا من تفسير التكنولوجيا المناسبة الذي أخذ به اجتماع على مستوى الوزراء في « الندوة الدولية عن التكنولوجيا الصناعية المناسبة (١٩٧٩) :

في جابوا (غينيا الجديدة) روجوا لخطة من نقاط ثمان (١٩٧٨) ، وهي خطة تضع تبين أهمية الأمور التالية : زيادة السيطرة الوطنية على الاقتصاد ، توزيع للمنافع الاقتصادية يكون أدنى إلى المساواة ، لا مركزية الأنشطة الاقتصادية - الأنشطة الحرفية الصغيرة ، اقتصاد أكثر اعتمادا على الذات ، زيادة مساهمة الإيرادات المحلية في وجوه اتفاق الدولة ،

مشاركة اقرب الى المساواة من جانب المرأة فى الشؤون القومية . سيطرة الحكومة على القطاعات ذات الاهمية بالنسبة الى تحقيق التنمية المرغوبة .

يمكن بالطبع التساؤل فى بعض الحالات هل تجلو الاهداف التى تنبناها الحكومة اهداف الشعب ، او بمباراة اخرى هل تجلو اهداف كل جماعة تحت مظلة الحزب الحاكم السياسية ، ولكن يجب ان نتطلع الى تنمية اهداف الحكومة الوطنية القائمة ، ثم الى الادارات الاقليمية والمحلية ، واخيرا على مستوى القرية (بقدر ما تعبر هذه الادارات عن نفسها) ، حتى نحصل على تعريف من الدرجة الاولى للتكنولوجيا التى تعد مناسبة . ويقدّر ما تؤدي هذه المعايير الى تكنولوجيا قادرة على البقاء من ناحية تأثير البيئة على الكائنات فى اطار تحقيق اهداف التنمية لن يكون هناك جدال . ولسوء الحظ ليس الحال هكذا دائما .

وبواضح ايضا ان الانتقال من الصام الى الخاص يفسح مجالا واسعا امام التفسير ، وهنا يكمن الفن الحقيقى لتعويم التكنولوجيا . الخطوة الاولى فى هذا التعويم نظرية ، فيجب الاعتراف بان التكنولوجيا نفسها هى « طرق الجبل الثلجى العائم » وخاصة عندما يتعلق الامر بتقويم الاثر الاجتماعى .

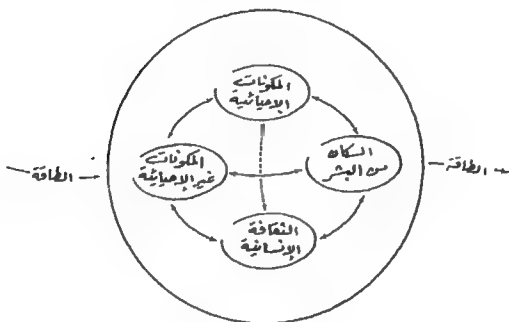
التكنولوجيا « طرف الجبل الثلجى العائم » :

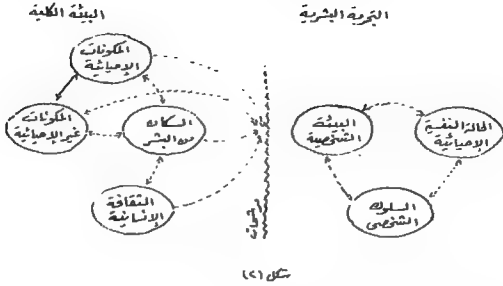
الآلة عديمة النفع اذا لم تكن هناك طاقة او مواد لتصنيعها او بيئة يجب العمل عليها او مواد ومهارات لصيانتها ونظام اجتماعى قادر على انتاج وتقديم هذه الضروريات ودعم الخدمات وتوزيع واستخدام ما تنتجه هذه الآلة . والاخفاق فى تأييد اى من نظم الصمم هذه فى المستوى الذى يتمشى مع اذاتها الاقتصادى يؤدى الى فشل بالنسبة الى التكنولوجيا .

ربما تكون اعادة توزيع استخدام موارد المجتمع من الوقت من اهم القوى الدافعة الى الابتكار التكنولوجى . ان اكثر التكنولوجيات قدرة انتاجية تضع فى اطارها الاجتماعى طائفة من العوامل الثابتة التى قد تتمشى او لا تتمشى مع استخدام المجتمعات للوقت . وبمباراة اخرى نقول ان الوقت الذى تتطلبه ادارة آلة بطريقة فعالة يجب ان يتلاءم فى سر وسهولة مع مجال حياة القائمين على تشغيل التكنولوجيا وحياة الذين يديرون النظم والاجهزة التى تساندها .

وتحصر التكنولوجيا وخاصة التى تحركها العضلات على توزيع الوقت لا بشكل مباشر فحسب عن طريق تشغيلها ولكن ايضا فى انتاج وتقديم عوامل الانتاج والطاقة والخدمات وكذلك فى تقديم المنتج الى المستهلكين .

ويحسن ابلتش (١٩٧٤) بيان مبلغ الوقت غير المنظور الذي تتطلبه التكنولوجيا ، وذلك عندما يتحدث عن شدة تعلق المستهلك الامريكى بسيارته ففى تقديره ان الامريكى بالمعنى الصحيح يخصص لسيارته اكثر من ١٦٠٠ ساعة فى السنة - وينفق اربعا من ساعات عمله الست عشرة فى الطريق أو فى جميع الموارد التى تمكن من الانتقال بالطرق البرية . هنا يوضح انه بينما يسرنا ان نتمكن من قطع مسافات قصيرة بسرعات تتجاوز ثمانين كيلو مترا فى الساعة فاننا لو حسبنا مجموع الوقت المخصص لصيانة الطرق بالمقارنة مع عدد الكيلو مترات الفعلى التى يتم قطعها لوجدنا اننا فى الواقع نجرى بسرعة تقل عن ثمانية كيلو مترات فى الساعة .





العلاقة بين البيئة الكلية والتجربة البشرية :

ان الوقت الذي يستخدم للدم التكنولوجيا وقت يعاد تخصيصه من نشاط آخر . وحتى تقويم استبدال تكنولوجيا « قاصرة » بوسيلة حديثة « ذات كفاءة » مع تعريف الكفاءة بعدد الساعات التي ينقها الفرد على الوحدة من الانتاج ليس بالامر السيط . فقد تكون للعمل المل والشاق في ظاهره قيمة اجتماعية او ثقافية غير ملحوظة ، او يكون الوقت الذي يوفره ابتكار تكنولوجيا يمكن استخدامه في طرق تبعث على الدهشة وان لم تكن منتجة بالضرورة . ولقد وجد سالسبوري (١٩٦٢) ان الوقت الذي يوفره اهل سياني في بابوا (غينيا الجديدة) في قطع الاشجار يؤوس من الصنب بدلا من فؤوس من الحجارة يعاد استخدامه لا للتخفيف من العبء العام ومن ثم للتقليل من عمل النساء ، وانما استثمار بدلا من ذلك في نشاط أكثر مظهرية وفي القتل وتوفير وقت فراغ للرجال .

في مسح سابق عن التغيير التكنولوجي وآثاره الاجتماعية قامت به الامم المتحدة ضربوا مثلا له صلة بالموضوع عن القيمة الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية جلب الماء في جرار من الفخار من بئر تقع على مسافة من القرية ، وهي عملية شاقة وقاصرة على ما يظهر . ركبت ماسورة احتياطية في القرية باعتبارها من المنشآت العامة ، ولكن النساء شكون من الشكوى لان هذا العمل ازل عندهن الشيء الرئيسي الذي يتركز عليه التغيير الاجتماعي . ويبدو انه في مثل هذه الظروف كانت الطررق التقليدية في جلب الماء شيئا لازما للحفاظ على الشبكات الاجتماعية في القرية ، وكلفت الفكرة التي تذهب الى أن العمل المطلوب شاق فكرة من تصور شخص دخيل حسن النية أكثر منها فكرة حقيقية .

وعلى سبيل التلخيص اقول اننى من جهة ارى ان الطلب على التكنولوجيا الجديدة تنشطه الى حد كبير الاضطرابات التى تصيب التوازن الايكولوجى السائد ، وانه لى تقدر تأثير التكنولوجيا الجديدة يجب فهم مصدر (او مصادر) هذه الاضطرابات . ومن جهة اخرى اريد فقط ان ابين ان تأثير تغيير التكنولوجيا تأثير معقد ويصطدم على نطاق واسع بالنظم الاجتماعية بمثل ما يصطدم بمحتواها المادى .

اساليب تقويم التكنولوجيا :

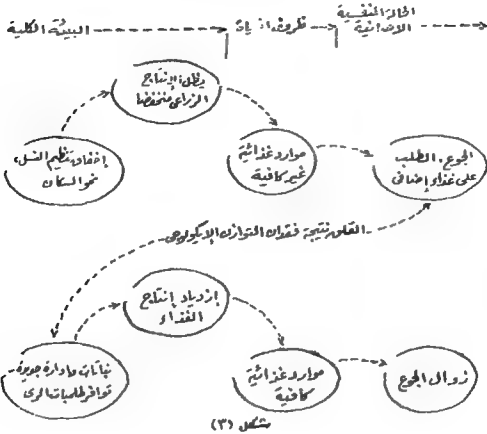
تمثل البداية المفيدة فى تصور الهيكل العام لنظام ايكولوجى يخضع لسيطرة الانسان ، وتصور التفاعلات البيئية التى تحدد حالة الرخاء البشرى وتؤثر فى استجابة فرد او شعب للتغيير البيئى .

وخلال السنوات العشر الماضية ، او ما يزيد عليها ، اعد المتخصصون فى الجامعة القومية الاسترالية ، ومنهم ستيفن بويدن بوجه خاص ، خرائط تساعد فى دراسة ايكولوجيا المجتمعات البشرية (الشكلان ١ و ٢) . ودخل تحسين كبير على الادوات اللازمة لبدء امثال هذه الدراسات وذلك من خلال دراسة للايكولوجيا البشرية فى هونج كونج (بويدن وآخرون ، ١٩٨٠) ، وانى لاقدمها هنا كما ظهرت فى مطبوعات اليونسكو (١٩٧٦) ، (١٩٧٨) .

ولقد اعددت نموذجا يمثل الاستجابة للتغيير البيئى داخل الاطار العام الذى رسمه بويدن ، وذلك لتمثيل اتجاه الابتكار التكنولوجى نحو التنمية الاقتصادية استجابة لحاجات حقيقية او متصورة ، ربما فى اعقاب انهيار فى التوازن الايكولوجى على المستوى المحلى (الشكل رقم ٣) . ووضع بويدن ايضا (١٩٧٦) قائمة لمراجعة المتطلبات الاجتماعية والمادية المشتركة اللازمة لخير البشر ، وهذا يمكن ان يفيد فى تحديد اتجاه محاولة اولى تبذل لفهم اهم متغيرات التغيير فى نظام ايكولوجى تجرى دراسته .

الشكل رقم (٣)

مثال عن تطور الحاجة الى الابتكار التكنولوجى



من هذه النظرة العامة يمكن أن نحصل على تمثيل أكثر خصوصية لديناميكية السكان ممن هم موضع الدراسة . ثم يجرى اعداد استراتيجيات للأبحاث والمنهج والخطوط الزمنية . ان نظام مخطط الدراسة هذا مفضل الى حد ما ، اذ بمجرد ان يبدأ البحث يكون هناك وقت يتم خلاله الكشف بصورة متكررة عن محدوديات السلوك الاقتصادى والاجتماعى ذى الاهمية المحلية كما كان اختيار المتغيرات القلائل نسبيا فى الحالة الاولى التى تستأهل الدراسة المكثفة . وبرغم هذا فالاسلوب التنظيمى الذى يعترف بالطبيعة الايكولوجية للمشكلة والتفاعلات المحتملة فى اية مجموعة سكانية بين مكونات النظام الايكولوجى والثقافية والبيولوجية هو اسلوب مفيد دائما بل لازم فى الواقع لاتخاذ القرار الحكيم .

والزائق التى ينطوى عليها اسلوب مالى بالمعنى الدقيق وضيق الافق العقلى للابتداع التكنولوجى اشد ظهورا فى تنمية وإدارة الطاقة منها فى أى مكان آخر وخاصة فى المناطق الريفية وعلى مستوى القرية . ويوصى من المخططين فى مجال الطاقة استطيع أن أقدم أمثلة حية تبين

أن المحتوى الاجتماعى والثقافى للتغيير التكنولوجى ربما يكون أهم بعد من اعاده .

البوغاز فى قرى بابوا (غينيا الجديدة) :

لقت تكنولوجيا البوغاز الصغير ترحيبا واسعا فى الهند والصين .

فى الصين تم تركيب نحو ٧ ملايين وحدة ، ولكن دون تقديم معلومات عن سبب فشل نحو ثلث هذه الوحدات (تشن وتشن ، ١٩٧٩) وفى جنوب ووسط الصين على الأقل حاجة إيكولوجية حقيقية الى الابتكار التكنولوجى الذى يمثلته جهاز البوغاز ، وحتى فى العقد الثالث من القرن الحالى كانت هناك بيانات مقنعة عن المواد الرئيسية التى تغذى المصانع وعن الطاقة (بك ١٩٣٧) . ولم يعمل النمو السكانى الخارق للمالوف إلا على زيادة حدة هذه الحاجات .

وفى بابوا (غينيا الجديدة) فلما تكون هناك حاجة إيكولوجية هي من القوة بحيث تبرز انكار الكثير من الاسباب الثقافية الاساسية التى من اجلها قد يرفضون تكنولوجيا البوغاز ، ففى اوائل العقد الثامن جربت عشرون وحدة على الأقل تم تركيبها ، فكان نصيب الوحدات على مستوى القرية هو الفشل !لربع .

واسباب الرفض الاساسية هي عادات ومعتقدات ثقافية وتقليدية بوجه خاص (سلمانا ، ١٩٨٠) . فمعظم أهل بابوا (غينيا الجديدة) يعتقدون فى خرافات قوية جدا تتعلق باستخدام الفير لفضلات اجسادهم على اى شكل ، وهذا المانع الثقافى يحول دون جمعها من اجل استخدامها فى انتاج 'لبوغاز' . فحتى يمكن استخدام سعاد الخزائير يجب ان توضع الخزائير معا فى حظائر قريبة من القرية ، وهذا لا يتطلب استثمارات رأسمالية فحسب لعمل أراضيات من الخرسانة او من شرائط رقيقة من الخشب او ما يشبهه وموارد الماء ، ولكنه يتطلب أيضا عملا أكثر بكثير لتوفير الغذاء الذى تحصل عليه الخزائير عن طريق الرعى المجانى .

ومشكلات الطاقة على مستوى القرية ، وإن كانت تلفت النظر ، لا تدفع الناس الى تغيير أساليب حياتهم وترتيباتهم الاجتماعية بما يكفى لتسهيل ادارة تكنولوجيا صعبة من الناحية البيولوجية مقابل عائد قليل فى الغاز واهتمام أقل باستخدام 'الفضلات بطريقة انتاجية' .

ولقد ادخلت وحدات كثيرة تتراوح سعة الواحدة منها بين ١.٠٠٠ ر.١ جالون ر ٦.٠٠٠ جالون فى صناعة البن ، وجرى ذلك على ايدى مجلس حضرى لتصنيع لب الثن ومياه المجلس على التوالي . غير ان هذه لا تواجه

حواجز ثقافية ذات شأن لانها بعيدة عن القرية ويمكن ان توفر ادارة كاملة وقيودا متطورة .

وفى اوائل عام ١٩٨٠ عادوا الى تجربة البيوغاز على مستوى القرية % وفى هذه المرة بدأت التجربة بوصف مفصل لما تحتاج اليه من استثمارات وادارة ، وللمنتجات التى يتم انتاجها . ورفض اهل القرى التكنولوجيا على الفور .

انتاج الفحم النباتى على مستوى القرية :

اول انتاج للفحم النباتى على مستوى القرية فى بابوا (غينيا الجديدة) بداته مجموعة من رجال احدى الاساليات عام ١٩٧٦ ، وكان ذلك فى ايا ليوو بالمرتفعات الجنوبية ، واستخدمت - انتاجه طريقة القرن الفخارى . بدأ اهل القرية يشتغلون فى هذه الصناعة بحماسة وهم يتوقعون مكاسب كبيرة . وكانوا متحمسين بسبب ما كانوا يتوقعونه من آمال فى منطقة لم يكن فى الامكان فيها استخدام أسلوب الزراعة النقدى .

تطلبت طريقة القرن الفخارى حفر خندق عمقه بين مترين وثلاثة امتار ، وطوله عشرة امتار ، وعرضه بين ثلاثة امتار واربعه امتار ، مع حفر قنوات من قاع الخندق تسمح بصرف الماء ودخول الهواء . ويقطع الخشب ويكوم فى اعلى الخندق ، ثم توضع فوقه اوراق الاسجار والطين . وتضرم غار فى الداخل ، ويضبط دخول الهواء لضمان التفحيم لا للاحتراق الكامل . والمراقبة عسيرة لان الثقوب التى يتسرب منها الهواء تظلم تتكون كلما تغير حجم الشحنة الداخلية فى أثناء الاختزال الذى يسببه التفحيم .

الطريقة على الاقل رخيصة ، ويمكن استخدامها فى معظم الاماكن ، ولكن مساوئ التكاليف الاجتماعية وتكاليف الموارد هى من الارتفاع بحيث تكاد تتحول دون استخدامها . وهى تنطوى على توجيه الاهتمام المستمر لمنع زيادة دخول الهواء واخراج المادة المحترقة لفتره تتراوح بين سبعة ايام ومثالية ايام . ثم يجب اغلاق القرن وتركه ليبرد سبعة ايام اخرى . وليس اهل القرى اكثر اعتمادا من غيرهم للبقاء ليلا ونهارا بجانب كوم يخرج منه اللدخان . وكثرت الشكاوى .

وفائدة هذه الطريقة سيرة جدا . فطبقا لما قاله ا . ولسنج وأورده باول (١٩٧٣) تبين الاختبارات التى اجريت فى غانة ان القرن الفخارى التقليدى ، وهو تكنيك مشابه جدا ، انتج ٩٠% من وزن الخشب فى القرن على صورة فحم نباتى (بخلاف ما يخبر) . وعلاوة على ذلك فالفحم يتسرب اليه التراب من السقف ، ومهمة فصله من الريح قدرة وفير

جذابة من الناحية الاجتماعية . وكانت انتاجية العامل تتراوح بين كيلوجراما و ٢٠ كيلوجراما للفرد في اليوم . والنتيجة النهائية حفرة في الغابة غير مملوءة وخطرة وغير منتجة .

وباختصار شكنا الناس طويلا وبشدة ، وتلاشت الصناعة برغم عدم وجود بدائل .

وفي عام ١٩٧٩ وبناء على طلب من اهل القرى ادخلت في منطقة اباليبو « معوجة » معدلة يرجع أصلها الى جزر الهند الغربية . وهذه تتكون من اذوبتين من صفائح سعة كل منها ٢٠٠ لتر ، ومحمانين بشكل مناسب . وجزء منهما في الارض فوق قواعد متينة ، ولها شقوق وجدران مناسبة لتحفظ الحرارة دون أن تخمد وتحت الصفائح خزانة احتراق ، وتستخدم فضلات من الخشب لتسخين كمية من خشب جيد تصلح لعمل الفحم النباتي ، ويوضع داخل الانابيب في بداية كل دورة وبعد حوالي ساعة يطرد الماء من على الخشب الموجودة بالداخل ، وتخرج الفيازات المنصاعدة بقوة ، عن طريق ثقوب صغيرة في الصفائح الموجودة فوق النار ، مما يؤدي الى رد فعل ينتهي باتمام انتاج الفحم النباتي .

لا يستغرق التفحيم سوى ست ساعات ، وهو رائع . فبخلاف اشعال النار في اول الامر فانه لا يتطلب ادارة ، كما يمكن انتاج هذا الفحم بسهولة خلال ساعات النهار . وكفاءة المعوجة عالية ، فيبلغ حجم الفحم الناتج حوالي ٢٥٪ من وزن الخشب ، بما في ذلك استخدالم فضلات الخشب في خزانة الاحتراق . وهذا يعني أن كل وحدة من الخشب تنتج اربعة امثالها او خمسة امثالها من الفحم ، وهذا معناه مجهود اقل وعائد اقتصادي اكبر (يمكن انتاج ٥٠ - ١٠٠ كيلوجرام لليوم / رجل) . والصفائح يسهل الحصول عليها ، ولكن قوة التحمل مشكلة ، مما يؤدي الى صنع انابيب قوية من الصلب السميك .

الا ان اهل القرى ممن يصنعون الفحم النباتي مسرورون من الصناعة ، وحرصون على اجراء التحسينات التي تطيل من عمر المعوجات . ومن ناحية المجتمع فالصناعة هي الآن موضع القبول تماما .

المشكلات التنظيمية وتقويم التكنولوجيا الوقت والموارد

يجب ان يكون مفهوم الابتكار التكنولوجي الذي يؤثر في التغيير الاجتماعي موضع التقدير الآن في كل حكومة وادارة ، ويجب ان نتوقع من المخططين وصانعي السياسة في معظمها أن يؤمنوا بأن ثمة تغييرات

مهمة يمكن اجراؤها فى حياة المجتمعات عن طريق التغيير التكنولوجى .
لكن هناك شيئا آخر تماما هو اجراء التقويم المناسب لطبيعة وإبعاد
التأثير الاجتماعى الذى يحتمل أن يحدث ، والتعبير عن هذين تعبيراً
عادلاً بتقويم المشروعات .

أولاً : وحتى فى البلاد :للقمة فعلم تقويم الآثار الاجتماعية علم حديث
المنشأة برغم صدور تشريعات فى ولايات معينة بالولايات المتحدة تنص على
ما يتطلبه مثل هذا التطيل للتطورات الكبرى .

وثانياً : لا يتوافر الوقت والموارد فى البلاد النامية حتى لو وجدت
المهارات والرغبة فى اجراء الموازنة المناسبة بين التكاليف الاجتماعية
والاعتبار المالى البحت لمشروعات التنمية . ان الحاج المشكلات الاقتصادية
التي تواجه معظم البلاد ، بما فيها البلاد المتقدمة ، يؤدي حتماً الى حلول
وسط بالنسبة الى عمق ومدى تقويم الأثر الاجتماعى الناجم من شيء
يتراوح بين منجم كبير ووسيلة لصناعة الأغذية على مستوى القرية .
الحافز الكبير هو التحرك بسرعة ، لان الحاجة الى التنمية ملحة . فمجرد
الدخول فى اقتصاد السوق الاوسع نطاقاً ، وهو ما يعقب بالضرورة فقدان
التوازن البيولوجى المحلى ، فان القوة الدافعة على التنمية كبيرة وبكاد
لا يمكن انكار الضرورة الملحة .

كيف تأمل ادارة صغيرة مرهقة بالعمل أن تواجه العبء الإضافي
الذى يمثلته تقويم مفصل للآثار الاجتماعية فى هذه البيئة المضطربة التي
تتخللها وتعقدتها فى العادة النزعات السياسية واعتبارات الفيرة والعقليات
الضيقة الأفاق ؟ فى المعاهد العلمية فكم تراوغ الاجابات المباشرة فى تحليل
التكلفة والمنفعة الاجتماعية ، ولكن فى حقائق الحكم كثيراً ما تكون أكثر
من راضين لمجرد ان الاموال تتدفق علينا كما نشاء .

النيات والتصورات السبقة :

ومع كل فمن الخطأ الظن بان المخططين وصانعى السياسة بالعالم
الثالث لم يكونوا يبدون اهتماماً عميقاً بالمشكلات التي ينطوي عليها التغيير
الاجتماعى الذى تحدثه التنمية الاقتصادية السريعة وما يقولونها عنها من
عوامل مساعدة تكنولوجية .

فالتحضر الذى يصاحب التنمية الاقتصادية يجلب معه نظاماً اجتماعياً
جديداً يقلب الهياكل الاجتماعية التقليدية رأساً على عقب ويجعل الشباب
أوفر استعداداً من الشيوخ للبقاء ، ويضع الكثير من الناس فى فراغ
الانتقال بين التقاليد التي تبقى على استقرار مجتمع القرية من
جهة والاضطراب العالى النزعة الذى تحدثه المجتمعات الحضرية من جهة

أخرى . هنا لا تأتي التغيرات باضطراب اجتماعي مؤقت واضطراب دائم أحيانا ، فالجريمة والمقامرة وتماطي المسكرات والدعارة يسير بحذائها فقدان التقاليد الثقافية التي كانت على الأقل توفر تماثلها في المكان والزمان .

ان المفاهيم التي توضح تغييرا تكنولوجيا لم يطبق بصورة طيبة تحسر بشأنها غالبا المجتمع والقادة السياسيون في بابوا (غينيا الجديدة) . لكن ليس واضحا حدوث الاندماج الذي يربط بين السبب والنتيجة ، ويسعى الى فهم تطور التغييرات التي تعتبر غير مرغوب فيها حتى يتسنى اعداد استراتيجية اصلاحية للتنمية .

فمثلا : كثيرا ما يكون هناك رأى مسبق لا فائدة منه ، يعتبر الابحاث نشانا لا مرور له بالنسبة الى بلد نام ، وبذلك يخط هذا الرأى بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي . ان القليل جدا من التكنولوجيا الجديدة يخرج من معظم بلاد العالم الثالث الصغيرة ، ولكن الاثر الاجتماعي والاقتصادي :لناجم من تكنولوجيا منقولة من بلد اخذ بأسباب الصناعة ومتقدم هو اثر له اهمية خاصة ، ويستحق ان يبين بمنابة وان يجري البحث بشأنه قبل ان تعمم هذه التكنولوجيا . والامثلة التي سلف ايرادها عن الفهم النباتي والبيوغراف في القرى توضح الحاجة الى مثل هذا البحث التطبيقي .

هناك فرضان شائعان يؤثران في سياسة تقويم التكنولوجيا ، احدهما فكرة ان « الصغير جميل » ، والاخر ان التكنولوجيا التي تسكر من استخدام الايدي العاملة امر يصلح بالضرورة للبلاد النامية . وبرغم الكثير الذي يمكن ان يقال في تزكية كلا الفرضين فان صلاحيتهما لا تثبت الا في بيئات معينة ، حتى وان راجت الفكرة التي تعتبر انهما مرغوب فيهما .

الصغير جميل وكذلك التكنولوجيا التي تسكر من استخدام الايدي العاملة

اذا كانت دولة قومية مثلا تعداد أهلها بالملايين ، تملك الموارد التي تحل الى حد كبير محل سلعة رئيسية مستوردة وترغب في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ففي هذه الحالة يكون الانتاج الكبير امرا حتميا .

يمكن ان نبين ان الوقود الكحولي في البلاد النامية صناعة جذيرة بالاحترام ولكنها قلما تكون مربحة جدا (البنك الدولي ، ١٩٨٠) . والواضح اننا الآن وسط انتقال عالمي نحو انتاج الوقود السائل بطريقة تنافسية من الناحية الاقتصادية ، من مصادر كثيرة خلاف البترول . ولقد قامت في بابوا (غينيا الجديدة) صناعة الكحول من نبات الكسافا وبدأت بصغار ملاك الأرض املا في أن يشاركون في انتاج المحصول ، وسريعا جعلا أصبح

واضحاً ان الصناعة لن تكون قادرة على البقاء الا اذا توافرت لمزارع الكسافا الكبيرة ادارة متقدمة وقيم المصنع وسط المزرعة . وهذا يجعل في الامكان استخدام نسيج السوقان استخداما كاملا كوقود للمصنع ، واستخدام مادة اوراق هذا النبات للغذاء البروتينى . كما يعاد استخدام المخلفات بكفاءة كسماد . هذه النافع لها اهمية ايكولوجية واقتصادية كبيرة .

ويشكل نقل الجذور من اراضى صفار الملاك بالقرية عبئا اضافيا لاحتمله التكلفة اذا اخذنا في الاعتبار ان الثمن الذى يدفع مقابل الورقات منخفض جدا بالنسبة الى تكاليف الانتاج في المزرعة . والسماد المتخذ من الفضلات لم يكن في الامكان استخدامه بطريقة اقتصادية في الحيازات الصغيرة البعيدة من القرية ، بمثل أسعار الحصول المنخفضة هذه ، ولم يكن في وسع اهل القرية الحصول على السماد الكيماوى . وكأنت النتيجة لدهورا بطيئا في النظام الإيكولوجى الزراعى في القرية .

كان الاختيار تحقيق اثنين من اهداف التنمية : التنمية الريفية وزيادة الاعتماد على النفس ، وعدم السماح للمشاركة المباشرة من جانب صفار الملاك ان تسبب فشل العملية كلها . وسوف يشترك السكان المحليون في هذه الصناعة من طريق ما يتيح من فرص للعمالة والاستثمار تظفها ملكية الحكومات القومية والاقليمية .

وثمة اسلوب آخر في فيجي . هناك أصرت الحكومة على اشتراك صفار الملاك في انتاج الكسافا من أجل استخلاص وقود الإيفانول ، وحددت قيمة رمزية لاستثماراتهم حتى يمكن تعويض العوامل المالية الممثلة للمهمة والناتجة من التدفقات النقدية السالبة « مكان E

واخرون ١٩٨٠ » . اذن هناك اسلوبان لعلاج المشكلة . ففى بابوا « غينيا الجديدة » لا يمكن من الناحية الاقتصادية تبرير اسلوب الثمن الرمزى الذى تفرضه الحكومة فى فيجي ، ولا يمكن ان نتوقع من الاسلوب الأكثر كفاءة الذى يقل فيه استخدام الأيدي العاملة ان يكون مجزيا بأن ينشط اقامة الصناعات الجانبية او غيرها من مشروعات التنمية الريفية مستفيدة من البنية التحتية التى تظفها هذه التنمية الاولى السليمة من الناحية الاقتصادية .

الواقع ان صناعة كحول الكسافا صناعة صغيرة طبقا لاية معايير نطبقها ، فطاقتها ٧٠٠٠ لتر فقط في اليوم من مساحة مزرعة قدرها ٥٠٠ هكتار . ويرغم هذا فانها مفيدة من ناحية انها تحفز على مناقشة المشكلات العلة .

لا يمكن من وجهة النظر الإيكولوجية ان نفترض ان العمل اليدوى مرغوب فيه لذاته . فبين تاريخ وعلم الاجناس البشرية ان معظم الجماعات التى تنتمى الى العصر الحجرى الحديث وتستغل بالقنص وجمع الجذور تنعم بوقت فراغ يزيد على ما تنعم به المجتمعات المعاصرة « ساهلنز ١٩٧٢ » . فاذا لم يتحطم التوازن الإيكولوجى فى مجتمع ما فلن تكون هناك رغبة فى انفاق المزيد من الوقت فى العمل . وفى كثير من المجتمعات القروية كثيرا ما تكون البطالة وهما اكثر منها حقيقة . فاذا كان الطلب على العمل باجر تقضى نابسا من الرغبة فى اقتناء بعض سلع اقتصاد السوق ، من قبيل اشرطة التسجيل واجهزة الراديو ، فعندئذ يسعى الناس وراء العمل الى الحد السلى شبع هذه الحاجات ، وقد يكون هذا العمل غير منتظم على ما تبين تجربة نابسا .

وبالاضافة الى ان اساليب الانتاج الموجودة والتى تكثر مسن استخدام اليدى العاملة هى ايضا الاقل كفاءة فى تحويل الموارد الى سلع ، كما فى حالة المثال الذى ضربته عن الفحم النبائى ، فان البسرر للانتاج الذى يكتر من استخدام اليد العاملة لذاته يكون اقل . والحقيقة انه يكون غالبا صحيحا ان البقى تكنولوجيا تعكس النظرة المفكرة الى القيود الاجتماعية والمالية والقيود التى تفرضها الموارد ، هذه التكنولوجيا سوف توفر مزايا فى كل من البلاد المتقدمة والنامية ، ولا تقتصر على اى من هاتين الفئتين من البلاد . ومهما يكن من امر فليس هناك قانون غير مكتوب يفرق بين العالم الثالث والعالم الاول من حيث انواع التكنولوجيا التى تناسب كلا منهما .

ليس للعالم الاول حق سابق فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، والاخرى انه يجب تقويم التكنولوجيا بطريقة متكاملة ومتراطة تظهر تقدير جميع العوامل التى تؤثر فى حيز الانسان وفى الانتاج الاقتصادى فى اى نظام إيكولوجى معين . وفى اعتقادى ان ثمة ظروفا كثيرة يمكن فى ظلها ان يؤدى توزيع مقادير صغيرة من الكهرباء المتولدة من اشعة الشمس وتوزيع اعداد من الاجهزة الصغيرة الا تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاجية البيولوجية والاجتماعية للمجتمع القروى التقليدى الذى يطغى الآن من اختلال فى التوازن بين السكان والموارد .

الطلب على مشكلات التقويم الشامل :

كما سبق ان بينت بصورة موجزة فالمشكلات التى يمثلها ان الوقت والموارد البشرية محدودة ، وكذلك الضرورة الواضحة الستى

تدعو الى تحقيق تنمية سريعة في عالم « يشعر بجوع من ناحية المال » ،
هذه المشكلات تحول دون اجراء تقويم ايكولوجى كامل للتنمية الصناعية
والاثر الاجتماعى الذى تولده التكنولوجيا المستخدمة .

يجب ان لا تثبط هممتنا ونزوعنا تجربة الماضى والجميل وما ترتب
عليه من حالات الفشل . فيفضل حالات الفشل التى منيت بها التنمية
التسعة بالمطوح اصبح الكثير من سلطات التخطيط المركزى على بينة
من تكاليف التغيير الاجتماعى الاقتصادية . اذ تعثره عنصرا رئيسيا في
الموازنة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية . فبينما قد لا تتوافر المهارات
والخبرة ومناهج بحث التحليل ذى الاتجاه الايكولوجى مما يتطلبه فيسم
المزايا والمساوىء الاجتماعية للتنمية فانى لا اعتقد ان الاهتمام
ضئيل .

هناك حاجة الى تصوير مناهج البحث وتجربة تطبيقها عملى
مشكلات معينة . فمن المفيد ان تصور الطرق التى بها تؤثر الاتجاهات
والمعتقدات الثقافية وبشكل مباشر وغير مباشر فى المشكلات
الواضحة فى ظاهرها وهى مشكلات استخراج الموارد واستغلالها . ان نمو
الوكالات البيئية والادوات التشريعية ، وانتشار سياسة الطاقة
 واجهزة التخطيط ، هذه جميعا تبين ان التغييرات فى الاسلوب النظامى
لمعالجة المشكلات على المسؤولين القومى والدولى يمكن ان يزيد انتشارها
فى السنوات الخمس او العشر القادمة .

ربما يكون أبسط الاساليب وأكثرها فاعلية بشكل مباشر ، فى
مواجهة مشكلة التغيير الاجتماعى «٢» هو الاسلوب الذى يمكن ان تأخذ
به اية حكومة ، وهو ان نطالب بأن تكون للتكاليف والمنافع الاجتماعية
والبيولوجية الاولوية على اعتبارات التصميم الهندسى وتدفق الاموال ،
فلو عكسنا الترتيب وجعلنا الاخيرة تتوقف على الاولى لازال هذا
المشكلة التقليدية عن القوة الدافعة التى تجعل المشروعات الكبيرة بوجه
خاص هى التى تسود عندها يصبح واضحا ان فيها كسبا ماليا لبعض على
الاقل . وكثيرا ما يحدث انه فى الوقت الذى يجدى فيه التعبير عن
الاهتمام الاجتماعى تكون الاموال المخصصة للدراسات المتعلقة
بامكانيات تنفيذ المشروعات قد انفقت ويعتبر الاهتمام المتزايد كأنه
وبناء يعمل على احباط تنمية اقتصادية الحاجة اليها ملحة .

إذا كان التحليل شاملا ويعالج بصفة منتظمة مشكلة التكنولوجيا
هى موضوع القبول اجتماعيا وبيولوجيا ، وسليمة استراتيجيا ، أمكن
تجنب مواقف حرجة من الناحية السياسية . سوف ينشأ الجدل قبل
الالتزام لا بعده ، وذلك لا يمكن ان يخدم الا اسلوبا سليما من الناحية
الايكولوجية لتقويم التكنولوجيا .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين
عضوا متفرقا بمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بادارة البنك
له مؤلفات عدة .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
وساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

لدى مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية،
تصدر طباعة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع التسمية القومية لليونسكو وبمبادرة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع

صور تاريخية مقارنة

من اليسير ان نرى التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع فى
عديد من الاتجاهات . فهو احد معالم البناء الداخلى فى المجتمعات الاوربية
المتقدمة بكل ما فيها من قيم وفكر . وما لها من دور بارز فى تطويرها
الاجتماعى والسياسى . نستطيع ان نضعه موضع النظر والاختبار بما
لاوربا من اثر على التقدم فى آسيا .

وقد تصور فرانسس بيكون هذا الدور الذى يمكن ان يقوم به العلم
والتكنولوجيا فى تقدم المجتمع الصناعى . وما يجب ان يقوم عليه من
تنظيم ليحقق اكبر حائد ، وما يتوخاه العلماء من آفاق التقدم ليكون لهم
دورهم المؤثر .

واول ما يلوح من آثار التقدم العلمى والتكنولوجى ، وما أبدعه ،
العلم من أفكار طبقت عمليا وما جد فى التكنولوجيا من مخترعات ، هو
هذا الامل الوطيد فى اقامة مجتمع جديد يسد حاجات الانسان وقدرته
على الخلق والابداع .

بقلم : أ. د. رحمان

كبير هيئة التعليم ورئيس مركز دراسات العلوم
والتكنولوجيا والتنمية ومركز البحوث العلمية والمالية
رامى مارج ، نيودلهى ، الهند

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والفكر المصرى المعروف

وتتلخص تلك الآمال التى أفسرناها تقدم العلم والتكنولوجيا ،
والاحاسيس التى غذى بها المجتمع فيما يلى :

أولا : اعتبر العلم والتكنولوجيا قوة مستقلة فى المجتمع . ولدرك
الناس أن التقدم فيهما سيقدر مصير هذا المجتمع .

ثانيا : ادرك الناس ان تقدم العلم والتكنولوجيا وممارستها عليا
يؤديان إلى تمدن المجتمع ، والوقوف دون ذلك ردة إلى الوراء ، وكان
انتقال العلم والتكنولوجيا احسانا منه من البلاد الاوربية الى البلاد النامية
للعمل على تمدينها ، وهناك امس عديدة لقياس هذا التقدم .

ثالثا : ومن المسلم به ان العلم والتكنولوجيا عاملان محايدان سواء
من الناحية الاجتماعية او السياسية او الاخلاقية ، لا يقع التحيف فى
استخدامها على عاتق العلماء ورجال التكنولوجيا بقدر ما يقع على عاتق
من يستخدمهم .

واخيرا : فقد رُئي ان ما ينتج عن التقدم من نظرة علمية من ناحية ونمو قوى الانتاج من ناحية اخرى سيؤدى الى حل للصراعات الاجتماعية والسياسية .

نظرات على العلم والتكنولوجيا والمجتمع

الا ان هذه الآمال لم تتحقق ، وثار العديد من الاسئلة حول كل من الفروض السابقة . وجد عدد غيرها يقتحم عالم اليوم ، فهناك مثلا تلك الافكار الماركسية التي كابدت الكثير من المتغيرات من ايام ج. د. برنال وغيره خلال العقد الرابع . ففي كتابات الماركسيين الاولى يمدون العلم قوة إيجابية ، ولا يصيبه بوار وسوء استعمال الا على يد النظام الرأسمالى ، وحتى تقضى عنه هذا السوء يجب ان يخضع للسياسة ، الا ان بعض الماركسيين المعاصرين من امثال جارى ويرسكى ودافيد ديكسون وهيلرى روز وغيرهم ممن يدورون مع الحركات اليسارية العديدة قدموا اتجاهات فكرية مختلفة ، من قبيل ما يقوله ديكسون :

« ان النظرة العلمية للعالم ما هي الا نظرة ايديولوجية (فكرية) ، فهي فى الحقيقة اصفاء نوع من الشرعية على العالم البرجوازى ولكن ما دامت تلك هي الاداة العقلية التى يستخدمها الرأسماليون لتنظيم واعداد وتوجيه العمالة فانها فى الحقيقة عنصر من عناصر تنظيم هذا العالم البرجوازى ، والحاجة الى تلك الاداة لم تكن لدواعى الكفاية وزيادة الانتاج بشيء من الحياد ، ولكنها فضلا عن ذلك لتحقيق حاجة الرأسمالية الى مثل هذا التنظيم والامداد والتوجيه للعمالة لحماية فائض القيمة وتعاقبها واستمرارها وامتلاكها » .

وقد جاءت الردة الاخرى عن العلم والتكنولوجيا من جانب الانسانيين ويعبر مورازى عن موقفهم تعبيرا دقيقا ، بقوله :

« لا يزود العلم الجنس البشرى بعوامل البقاء ولا يحمل له اى فحوى من الضيق والشدة التى يعانيها ولا عن الموت الذى يعصف به ، ولئن غدت المعرفة الجديدة وادراك « كيف » فى خدمة المحظوظين فقد كانت تقمة على الآخرين . لقد تفاضى العلم عن مراميه تلك الجليلة بطابعها الانسانى ، ظنا منه ان الحلول المادية تفتنى من اى حلول اخرى روحية او نفسية او اجتماعية او ثقافية ، ولا حاجة معها لاي توقعات فلسفية ، فلم تكن الانسانية مرامها » .

ونقضت كل عهودها بالحربة والمساواة والاخاء .
ويزيد ماروزى على ذلك ، فيؤكد ان المضمون التطلعى وان ادى الى نبذ القيم العليا للفلسفة الانسانية فان عنايته بالحرب قد طاحت بفحوى

الحضارة ، كما أدى طموح رجال الاعمال والمجتمعات والطبقات والشعوب والحكومات الى انتاج المزيد من الاجهزة وتسويقها مما اودى بالثقافات : واخيرا فان هذا المدخل التحليلي قد جاء بلغة خفية تمنى ان الناس غير قادرين على الالام بهذا التقدم الجديد بكل اطرافه . وعاقبة ذلك انهم لا يشاركون فى اتخاذ القرار ، ولا يؤثرون على مسيرة التقدم ولا على الفرض الذى يرمى الى تحقيقه ، هذا الى انه قد اصبح كفيلا لاصحاب السلطة واداة لحمايتهم ، وهو شبيه بما كان من الكهنة عندما اخترعت الكتابة حين اتخذوها اداة للسيطرة على المعرفة ووسيلة لاقامة مجتمع طبقى .

وتحمل هذه المرامى التى !لت بالثقافة الاوربية على فترات متباعدة من التاريخ نوعا من الثنائية فيما للتقدم العلمى والتكنولوجى من تأثير على المجتمع كما نراه فى تعليق ديكسون وموراى ، فقد كان رد الفعل . الناجم نتيجة لتصورات جديدة لآمال انتمشت ولم تكتمل ، ومشكلات جديدة طرأت ، ولتطلعات انسانية نحو مرام يانعة . وهى تصورات : اجتماعية تنشد المساواة والعدالة وتكنولوجيا منسلة قامت على تقدير ما يترتب على هذه التكنولوجيات الجديدة ، وبشيء نجمت عن التلوث وخلل التوازن البيئى ، واحكام ادبية واخلاقية يقضيها التحايل والطاقت التى لا تبدع غير الحرب والدمار .

ولندع جانباً تفاعل العلم مع المجتمع فى الثقافة الاوربية ، الى هذا البعد الخطير من ابعاد التفاعل بين اوربا وآسيا فى فترة من الزمن كان العلم والتكنولوجيا يقذان السير فيها الى الامام ، وهى دراسة على جانب عظيم من الاهمية اذا ما اردنا ان نعى هذا الموضوع ، وذلك لسببين :

اولهما : ان الموارد التى يحتاج اليها التقدم العلمى والتكنولوجى وما يتصل بهما من صناعات مصدرها الاقطار الآسيوية التى اصبحت مستعمرات أو شبه مستعمرات ، وكلما تكاثرت الموارد اتسع التقدم الصناعى مما يقتضى مزيدا من المعرفة ، وهو ما يعنى بالتالى تقدما فى العلم والتكنولوجيا ، وكلما اتسع هذا التقدم ازداد استغلال المستعمرات وشبه المستعمرات .

وثانيهما انه حالما قالت المستعمرات استقلالها فى اعقاب الحرب الثانية اخذت تسعى الى تحقيق استقلالها الاقتصادى والسعى نحو اهداف اجتماعية معينة ، ولهذا بلات تميد للنظر فى الحضارة الاوربية وما تقوم عليه من ثقافة وقيم ، من ناحية ، وتلقى بمنظرة اخرى من ناحية ثانية الى ثقافتها وتاريخها وحضاراتها حتى تتجنب التردى فى وجار الثقافة

والتمايل الأوربية ، ونجد من امتدادها . وقد تحولت بعض هذه الفروض
التي سادت زمتا الى تساؤلات .

وفى هذا المضمار اصبح للدراسة العلاقات التاريخية بيسن العلم
والتكنولوجيا والمجتمع وبين أوروبا وآسيا أهمية بالغة ، وقد كانت النظرة
الى العلم لزم مديد انه ظاهرة أوربية تمتد بجذورها الى اليونان القديمة ،
واهمل ما كان من تقدم العلم ، وما كان من تصور لآطاره وما اذاه لتقدم
الحضارات القديمة فى آسيا وما اضفاه ، التقدم العلمى والتكنولوجى
من آثار على ثقافة العصور الوسطى فى آسيا وحضارتنا كان من معالم
العصور المظلمة ، فانفصل هذا الاطار من الالام بالتصور والمعرفة النظرية
لتقدم العلم والتكنولوجيا عن جلوره ، ودون أى تقدير لدورهما وتفاعل
الحضارات والثقافات المختلفة انفسح الميدان لسيادة أوروبا الفكرية
والسياسية .

الابعاد التاريخية للعلم والتكنولوجيا

فى الثقافات غير الأوربية

اضفت الدراسات التاريخية الاضواء على انماط المجتمع الاقتصادية
والثقافية ، وقد ذاعت وعرفت بما كان للتغير وبما سنج لها من مبتكرات
التكنولوجيا ، كما يدل الفحص الدقيق على ان للظاهرتين قد سارتا معا ،
وكان من شدة التفاعل بينهما ان اصبح من العسير تبين الاثر والمؤثر .

ويهدينا التاريخ الى خمسة ميادين هامة من ميادين الثقافة :
الأوربية ، والعربية (بما فيها الشمال الإفريقى) ، والفارسية ،
والهندية ، والصينية اليابانية ، وقد دونت أفكارها وكشوفها العلمية
تدوينا لا يتم عن طبيعة المعرفة النلمية فى تلك الحقبة العديدة فصص ،
بل يسفر كذلك عن الرؤية التاريخية لها . ولم يكن التدوين التاريخى
لمبتكرات التكنولوجيا وأفيا ، وكان فى احسن صورة مبشرا ولدى أوروبا
فى الوقت الحاضر حصيلة طيبة - بالرغم من بعض الفجوات - من
المعلومات عن المبتكرات التكنولوجية وتطبيقاتها وتطورها ، كما ان هناك
كما لا بأس به من المعلومات المتقدمة من اليابان والصين ، ولهملا من
القدرة فى مدى عقد أو اكثر ما يساعد على تقديم المزيد من المعرفة ،
والعمل على وضع صورة مقارنة لتطور الثقافات الأوربية واليابانية
الصينية . الا ان الوقف لا يوائى ثقافة العرب ، والفرس (وكذلك الافغان
ووسط آسيا السوفيتية) ، ولا ثقافة الهند ، وإن كان العرب قد بدؤوا
تقدمهم العلمى . ولكن العناية بالتكنولوجيا ليست على المستوى المنشود .

كما بدأت دراسة وسط آسيا السوفيتية ، وثمة بعض الاكتشافات ،
الا ان ما انتهت اليه تلك المعرفة حال دون الاحساس به صعوبة الترجمة .
وكانت دراسة الهند للتكنولوجيا دراسة هامشية ، ولما لم يكن هناك اى
ادراك للاساس التكنولوجى للثقافات المختلفة التى نمت فى الهند بسبب
المؤثرات الخارجية العديدة ، والطرف الذى تسربت اليها فى فترات
متباعدة من التاريخ ، فقد غدا من العسير دراسة اى طرفة وما كان لها
من تأثير على المجتمعات المختلفة فى فترة معينة ، وقد يتسنى لاي انسان
ان يشبر اشارة مبشرة الى كيف كان المعرفة المستوحاة من البناء
الاجتماعى وما ترمى اليه ان تتجه مباشرة الى ممارسات معينة . وقد
اخترنا قليلا من الامثلة الايضاحية من الهند لبيان ذلك .

حقبة العصر الوسيط

كان للمجتمع فى العصر الوسيط حاجتان متميزتان بين حاجات
عديدة : الزراعة ، والتسليح : ففي الزراعة كان الاصلاح هو زيادة
العائد ، وتزويد الاغنياء بالعديد من احتياجاتهم ، ولم يكن هناك تسجيل
لتلك الاصلاحات ولا ما كان من بناء وتشبيد خزانات المياه وقنوات الري ،
اما ما كان لامداد الاغنياء باحتياجاتهم فان هناك ما يشير الى ادخال انواع
جديدة من الطعام وتطويرها . فقد قام البرتغاليون مثلا بادخال
زراعة الاناناس الى الهند ، وسرعان ما استزرعته حديقة الامبراطور
جيهانشير الملكية ، وكان رجاتها وافرا .

وفى خلال العصور الوسطى عرف واستغل تطعيم النبات ، وكان
الجنى وافرا وبخاصة الفاكهة الاستوائية التى قامت بسد الحاجات
العديدة اليها .

اما التسليح فقد شهد بدوره سلسلة من التحسينات تتفق مع
الحاجة اليه مما يستحق التنويه به . فعرفت اداة تنظيف البندقية ، ومدفع
الماكينه ذو الواسير المتعددة التى تطلق بشفلة واحدة ، راحة للجند فى
القتال ، وتكتيفا لقوة النيران ، كما عرف مدفع الجر الذى يستخدم فى
الاراضى الجبلية استخداما مؤثرا ، ويثبت على قمع التلال ليكون اشد
اثرا . وما من شيء يستطيع ان يصور الصلة بين الحاجات والغايات
المجتمعية وبين التطور التكنولوجى كما يحسوه الهندسة المدنية والمعمارة ،
ففيهما كانت الغاية تشييد المباني الرائعة التى تدوم ، وتخلد بها ذكرى
بناتها ، والاشرحه خير مثال لها ، ولما كانت تبنى من الحجر فان حجمها
كارفعاها لم يكن مهيبا ، وكان حجم القباب صغيرا بالقياس الى التزيين
الذى تعلموه ، وبعد عدد من المحاولات العملية (باستخدام الرياضيات
والمعلومات الهندسية) بدت المشكلة يسيرة على الحل بطريقة تتم من ذكاهم

فريد . باستخدام الحجر كمادة للتسوية فوق قاعدة من الطوب والمونة ، كما يبدو في تلك المباني الرائعة التي خلفها ملوك المغول ، ولكن مسن ناحية أخرى عجز هؤلاء المهندسون عن إقامة الجسور فوق الأنهار ، لسبب بسيط هو أن الأعمدة القادرة على مقاومة اندفاع الماء والتي يستند عليها الجسر قد عاقت أقامتها ، ففي شمال الهند مثلا كان الطمي يتجمع حولها فيعوق جريان الماء ويؤدي الى تغيير مجرى النهر ، وتعدو الجسور بذلك لا نفع من ورائها . ولم يكن حل لذلك ، فلم تكن الحاجة الى الجسور ماسة ، وقد كانت الأنهار مانعا أمام الغزاة فحمت المدن منهم ، كما كانت ممرا ميسرا للسفن التي تحمل المتاجر .

وتهدينا هذه الأمثلة التي تتجمع لدينا من مختلف الثقافات على استجابة التكنولوجيا للمشكلات الاجتماعية والتكيف بين المخترعات والثقافات السائدة .

فلماذا توقف التقدم العلمي والتكنولوجي في تلك البلاد ؟ هل وصل بها الحال الى الموت ، ولم تعد قادرة على المضي قدما ؟ اكان للعوامل الاجتماعية في المجتمع الهندي جذواها في احباط التقدم ؟ ألم تكن هناك حاجة الى مثل هذا التقدم الصناعي في أوروبا لان النظام الاقطاعي في الهند كان يسير على تكنولوجيا العصور الوسطى ؟ أم ان الاستعمار قد اطاح بهذا التقدم وعاق مسيرته ؟

التكنولوجيا ، والثورة الصناعية

والمجتمعات الآسيوية

ان اى بحث لتأثير التكنولوجيا على المجتمع في اعقاب الثورة الصناعية في أوروبا يفصح عن عديد من العوامل في غاية الاهمية .

لقد أدت الثورة الصناعية في أوروبا واستثمارها للمخترعات التكنولوجية ، وإدارة وسائل الإنتاج ، ونمو التجارة ، إلى امتداد النفوذ الأوربي الى افريقية وآسيا والأمريكتين ، وقد تفاوتت الاحساس بالآثار هذا التقدم في بلد عنه في الآخر من تلك البلدان ، من حيث التطور التكنولوجي ، واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج وفي تأثيرها على المجتمع ، وهو ما يمكن تصنيفه تبعا لحالة كل بلد او منطقة ، ويقوم هذا التصنيف على الاسس التالية :

— بلدان استقبلت هذه التأثير واستوعبت ، وطورته ليلام مراميها ، واحتفظت باستقلالها كاليابان .

— بلدان تتمتع باستقلال اسمي ، او أصبحت شبه مستعمرات كمصر والصين .

بلدان خضعت لاستعمار بلد أو آخر من البلدان الأوروبية كاليهند .

وقد كان هناك العديد من التباين والاختلاف فيما كان للتكنولوجيا من اثر ، ومدى استيعابها وتقديمها في كل من هذه الفصائل مما يحتاج الى دراسة مفصلة ، نسوق بعض النقاط العامة عنها :

فاليابان قد صانت استقلالها ، واستقدمت اليها اساتذة العلم والتكنولوجيا ، وأوفدت مبعوثيها الى الخارج للمعراة والخبرة ، والم اليابانيون بالعلم والتكنولوجيا ، وعملوا على استثمارها في الصناعات الكبرى ، وان اتجهت الى ميدان التسليح ، واستقلت باتجاهها الى بناء التقدم . وفي اليابان ، كما في أوروبا نمت التكنولوجيا واستخدمتها للتقدم الصناعي وصناعة الاسلحة جنباً الى جنب .

ويصف كينوسكي التزاوج بين التقاليد العلمية ودورها في المجتمع عندما يقارن بين التاريخ الياباني والتاريخ الأوروبي ، فالعلم في اليابان — كما يقول — كان جزءاً من البناء القطاعي والبيروقراطي ، فعاق تقدم الحرية . فالجماعة العلمية التي تخضع لسيطرة الحكومة لم تؤدي الى صحة اجتماعية ، ولم يكن لها اثر على التنوير الاجتماعي ، وكانت تلك الفرقة بين عصابة العلماء وتحيف السلطة .

وأما الهند فقد جاء اليها الانجيل بالعلم والتكنولوجيا لمقاومة المألوات الوطنية ، واتخذوا لها مجارى عديدة للاستقلال . وحكموا تقدمهما بمراميمهم السياسية ، وكان هذا شبيهاً بما كان في اليابان وماكان لاتقافة الاقطاع والبيروقراطية من سلطان مازال قائماً على نفسية اليابانيين . الا أن علماء الهند اقاموا ثقافتين : اولاهما نم عنها مراميمهم العلمى ودرهمهم العملية ، وثانيتها : ما نم عنه محيطهم الاجتماعى وخطبيتهم الثقافية وتوكيدهم لقوميتهم ، ولم تلق هذه الجماعة العلمية تحت هذه الظروف بالا الى تلك السمات وهذا الدور الذى اداه وفنان به علماء أوروبا .

وأما البلدان شبه المستعمرات او التى تمتعت باستقلال اسمى (وان أصبحت اخيراً مستعمرات) فانها عندما استوردت العلم والتكنولوجيا من أوروبا لم تضع لهما جنورا ، وهناك ثلاثة امثلة على ذلك من افريقية ، ففي الجزائر كان الامير عبد القادر الجزائرى (١٨٢٢ — ١٩٤٧) عظيم الاهتمام بالتكنولوجيا الأوروبية ، وقام بالكثير لتقدم الصناعة فى الجزائر ، فاستقدم الفنيين من فرنسا ، الا أن جهوده — كما تشير المدونات — لم تلق أى حظ من النجاح ، ولم يجد العلم الأوربي

والتكنولوجيا له قدما ترسخ في الجزائر ، وهو ما كان أيضا من زيجيود بذلها السلطان سعيد بن سلطان في عمان (١٨٠٦ - ١٩٥٦) حين اقام بمساعدة الفنيين الاوربيين مصنعا للسكر في زنجبار ، ولكن محاولته باءت بالفشل بعد رحيل الفنيين ، وتكرر القصة مع الجهود الكبرى التي قام بها محمد علي والى مصر (١٨٠٥) ، فقد قام بمساعدة المهندسين الفرنسيين ببناء عدد من القناطر وقنوات الري ، كما استعان بالاطبياء والمهندسين والفنيين الاوربيين في مشروعاته الصناعية العديدة ، وقد استمرت هذه الصناعات قائمة ما قام عليها الاوربيون ، فلما رحلوا انهارت .

وقد تستحق اسباب فشل هذه المحاولات قليلا من النظر ، فانها ، اولا - لم تعتمد في قوامها التكنولوجى على المهارات والحرف الوطنية ، كما كانت عند بدايتها في اوربا ، ولم تكن ثمة محاولة للوصول بالفنيين الى معرفة تلك العمليات وممارستها بعد رحيل الفنيين الاجانب ، هذا عن العوامل انسيابية . ومن المحتمل ان يكون الاهالى قاصرين في نظرهم التكنولوجية اللازمة للتقدم حينذاك ، وفي هذا لا نرى للتكنولوجيا الغربية والصناعة التي قامت عليها تأثيرا حتى الزمن الحديث ، وهو نقيض ما كان في اليابان تماما مما يحتمل ان يكون من اثر سياستها الواضحة الصارمة للتقدم القومى الشامل بداية من التعليم الى اقامة الصناعات . فعندما اتخذوا من العلم والتكنولوجيا قواما للنظام التعليمى كانوا يرمون الى اعداد العمالة الفنية محليا ، وقد حدا بهم الامل الى خلق الرمى الفنى فى المجتمع ، وغرس الاحساس التكنولوجى ، وفى هذا التضمار تعظم الكفاية وتنمو الانتاجية ، وعندما قاموا بانشاء الصناعات الاساسية مهدوا الميدان للطاقات الخلاقة ، ولزيد من العمالة ..

ولنعد الى الهند ، ففي ربة الاستعمار تم الاعداد المنظم والجهد المباشر للقضاء على الصناعات الوطنية ، لتكون الهند موردا للمواد الخام للصناعة البريطانية وسوقا للبضائع المصنعة .

وكان نمو الصناعة البريطانية وتقدمها ، والحاجة التي خلفتها ، قد دعا تماما ان المتقدم العلمى والتكنولوجى يقوم الى حد كبير على استعمار البريطانيين الهند لغاثة الصناعة البريطانية .. ويرى اريك هوبزبام ان المحرك للوسائل السياسية وشبه السياسية للحرب والاستعمار كان هو اقتصاب بريطانيا لعدد من اسواق الصادرات للبلدان الاخرى والقضاء على المنافسة المحلية فى بلدان معينة . وقد ادى هذا الاستعمار الى القضاء على صادرات المنسوجات الهندية الى بريطانيا ، وفتحت شبه القارة الهندية ابوابها للواردات الهائلة من منسوجات لاكتشير القطنية بعدد القضاء على صناعة النسيج الهندية ، لها الرمى من القضاء على الصناعة

الهندية ، ومدى ما حققته الخطة التي وضعت للقضاء عليها ، فهو ما يحكم عليه ر.م. جرايندلى (١٨٣٧) بملاحظته التي يقول فيها : ان الهند لن تصبح مرة اخرى بلدا صناعيا كبيرا ، ولكن بزراعتها مع انجلترا ستغدو واحدة من اعظم البلدان الزراعية .

ولتيسير نقل المواد الخام والبضائع المصنعة مدت شبكة من الطرق والسكك الحديدية كما اقيم نظام للعواصلات البرقية ونقل البريد . ولم يكن لهذه المخترعات التكنولوجية واستخدامها بعد قليل من قيامها في اوربا من اثر اجتماعي بارز او من تأثير على الرخاء ، ولكنها زادت من قصور التنمية ، كما كان الحال في بريطانيا العظمى .

وكان لنظام النقل والمواصلات اثره الفعال . فالمواصلات الميسرة ، والانتشار السريع للقوات العسكرية في المستعمرة لحماية الخامات ووسائل النقل ، ادى الى مسح شامل لخريطة الاقليم ومعاله الجيولوجية وموارده الطبيعية ولاستثمارها اتسعت ونمت صناعة التعدين ، وقام عدد من المؤسسات بتدريب الفنيين تحت اشراف البريطانيين لمضاعفة استغلال البلاد .

ومن آثار هذا الاستغلال القضاء على الصناعات ، وتدمير العمالة الماهرة ، وزيادة البطالة والفقر والتماسة في الهند ، وانهار المجتمع ككل ، كما وصفه مفصلا ماديان موهان ماليفيا في مذكرته عن هذا التناقض للجنة الهولندية . اما اثر ذلك على بريطانيا فقد وصفه اريك هوبزبام بقوله :

« زد على ذلك الحرب ، وما كان للعقول التجارية الخالصة ونظام الطبقة الوسطى ورجال البحرية البريطانية من فضل مباشر على المخترعات التكنولوجية والتصنيع ، مما لا ينكر ، فقد زادت حمولة البحرية من مئة الف طن عام ١٦٨٥ الى ثلاثمئة وخمسة وعشرين الف طن عام ١٧٦٠ ، كما زادت حاجتها الى التسليح والمذلفح حتى وان لم يستدع الصال ذلك . وكان على رجال الاعمال ان يقوموا بثورة في الاداء لتزويدها بحاجتها ، فبين حين وآخر يقوم مخترع او رجل اعمال بنشاط محموم امام الربح المنتظر ، فنجد هنري كوبر قد بدأ في العقد السادس مع القرن الثامن عشر ، يتعامل مع بخريلة ، تحلوه رغبة عارمة لتحسين انتاج الحديد اللازم للاسطول ، فيقوم بثورته في صناعة الحديد » .

فماذا كانت آثار هذا النمو وتلك الفرص السانحة على نظرة الناس والمجتمعات للمستقبل ؟ لقد برزت في البداية الاستغلال القاسي ، لاستخدام الاطفال والنساء لساعات طويلة تحت ظروف صحية بالفسه السوء ، واضعاع تاباها الانسانية ، واجور تحت حشد الكفاف ، بجهة

التقدم والرخاء القادم ، وادت نظريات « الصراع البقاء » و « بقاء
الاصالح » لوصف الاستغلال بأنه بعض « قوانين الطبيعة »^{١٠} ، وأكثر
من هذا ان ديوج فكرة « الاعلى » و « الادنى » من الشعوب قد وجدت
ما يفذهها من الفلسفات والمذاهب التى تبنتها الامبراطورية ، وكان
رديارد كبلنج راويتها العلم .»

وثمة بعد آخر ، هو الفصل بين قضايا الاخلاق والمعادلة وقضايا
العلم والتكنولوجيا فعندما وقع هذا الانقسام لم يعد هناك ما يشور حول
اخضاع التقدم العلمى والتكنولوجى للاعتبارات والقيم الانسانية ، فلم
نعد غير ارهاصات داخلية فحسب ، ومضى العلم والتكنولوجيا دون عائق
فى طريقهما الى التدمير والخراب .»

وبدلا من ضبط قواعد النمو. غدا الناس فقلاعات ثقافية فى سخرة
العمالة ووحيدات استهلاكية للانتاج الضخم ، وفى كلا الحالتين كانوا
موردا لارباح رجال الصناعة ، ثم ان الاداء الصناعى وما يتوخاه من
اعراض قد خضعا بدورهما لنوع من التغيير الجذرى بلابة من اصحاب
الحاجات الى اصحاب الفائدة منها ، فقد استقل العلم والتكنولوجيا لزيادة
الربح ، وتناولت دراسات الانتاجية دراسة الوقت والحركة فى الانتاج ،
واجريت دراسات عديدة كدراسة زيادة كمية الماء فى الخبز ، ودراسة
المبتكرات التكنولوجية التى ترمى الى الاستهلاك السريع للانتاج .»

ودخل الاستهواء النفسى لزيادة الاقبال على البضائع ، وسرعة
تغيير الطرز ، حتى يستمر الانتاج قائما ، وقامت فلسفة للفائدين الاستهلاك
لواجبة القدرة على الانتاج وتحقيق الربح ، ويعكس الاستهتار والمجون
مدى ما وصلت اليه القيم الثقافية من ضياع وطول عادات جديدة
مطلها ، وكان لهذا أيضا دوره على المبتكرات التكنولوجية .

وقد اثار هذا التقدم الذى اخذ دوره فى أوروبا كثيرا من ردود
الافعال المختلفة فى البلاد النامية ، تقوم اصلا على مدى ماكان لها من تأثير
على طبقات المجتمع .

أما فى الهند كما كان فى كتابات الهنود الشماليين عن هذا الوضع
فيمكن تلخيصه على الوجه التالى :

— التفوق البريطانى والرغبة فى محاكاته

— منذ الاحتلال البريطانى للبلاد ، واستغلاله البشع ، لتى هذا
الاحتلال وما جاء به مقاومة من الشعب وامتدت المقاومة الى العلم
والتكنولوجيا ، حتى اتجه البعض فى حركتهم القومية الى احياء الصناعات
والفنون التى سادت من قبل . خلال العصر الوسيط .

— وقد جاء العلم والتكنولوجيا الى الهند بمناصر من الثقافة الاوربية لها جذبتها وقوتها ، فاذا ابرأت الهند ان تحيي ماضيها فان عليها ان تنبناها وتنميتها .

وبمرور الزمن ادت مطالب الاستعمار والاستغلال الى سلسلة من الظواهر . منها قيام التعليم الفني ، وعدد من المؤسسات الفنية ، والكليات المهنية ، والبحوث الراسخة ، كما نشأت المجتمعات وصدرت الصحف ، وزاد عدد المؤهلين من الناس ، واخلوا جاهدتين في مقاومة الكيان الاستعماري ، وسلك التقدم حينذاك طريقين : مضى اولهما في احياء الصناعات الوطنية اليدوية كالنسج والغزل اليدوي ، واصبح النول اليدوي شعار الكفاح الوطني ضد السيطرة الاجنبية . وقاد غاندي هذا الاتجاه ، وكان له تأثيره البالغ في اشغال الصدااء للعلم والتكنولوجيا ، واعتبارهما غريبين على تقاليد الهند ، واداة للسيطرة والاستغلال الاوربيين ، وعم الاحساس بضرورة نبذهما ، والعودة الى الماضي مددا للالهام وقواما لصورة المستقبل . واما ثانيهما فقد برز في اقامة الصناعات على اساس التكنولوجيا الاوربية لتفي بحاجة المستهلك من البضائع كالصابون والزيت والسكر التي تستورد من الخارج ، وغيرها من المواد الاساسية كالحديد والصلب والماكينات . مما ادى الى استيراد الوسيطة ، والتكنولوجيات التي تزود الصفوة بما تحتاج اليه . وقامت الصناعات الثقيلة لتكون قاعدة للصناعة .

وكان لهذا بظنه غير المتوقع من حيث الاثر الاجتماعي للتكنولوجيا على الهند ، مما يمكن تلخيصه على الوجه التالي :

— خلق احساس قومي : فالواصلات السريعة ووسائل النقل اتاحت للناس السفر والترحال ، فعرفوا شتى بقاع الاقليم ، مما قضى على قوة اندوامل المحلية ، ونما تبعا لذلك عدد من الكتابات وحدت الهندس بالرغم من تبانها .

— كما ادت شبكة المواصلات الكثيفة الى نبذ الكثير من عادات المجتمع الهندي التي قامت على الطائفية والتعبد ، واصبح الفقير من البراهمة والنبوذ يسافران جنبه الى جنب في ديوان واحد من القطار او في السيارات العامة داخل المدينة .

المؤثرات والنتائج المعاصرة :

وكان اعظم الاثر في هذا التقدم قيام قطاعين متناظرين ، يقوم لولهما على الحرف اليدوية ويعمل فيه عدد كبير من الناس ويحث التأييد من جانب الحركة القومية ، ويقوم الثاني على التكنولوجيا المستوردة .

وكان لهذا الانقسام عواقبه الخطيرة على المجتمع ، اذ ادى الى تصدع بالغ نى البناء الاجتماعى ، فقد برز قبيل من الصفوة ذات المل الاوربية نشأت فى خدمة الاستعمار واستوحت مثله ومراميه على غرار ماكان عليه سادتها الاستعماريون . ثم لقيت التأييد بعد ذلك من اولئك المنادين باستيراد التكنولوجيا وما تنجيه من صناعات واطعمة وبضائع استهلاكية كالطغور والمنسوجات والملابس والادوات المنزلية والالات ووسائل الترفيه ، وفى مقابلها تلك الطبقة المظفة من سكان المدن والريف ، وهم غير اثرياء الفلاحين ، وتقوم حياتها على الحرف اليدوية ومغازل النسيج ، وكان هذا التصدع سببا فى صور عديدة من التوتر الاجتماعى الذى كانت له عواقبه الضخمة على اقتصاديات البلدان النامية بسبب وسائل الاعلام التى ابرزت معالم الثراء والترف الاجتماعى ، وخلقت الطاموح والتطلع بين اولئك الذين حرّموا مفانم المجتمع التكنولوجى وخاصة بين المعلمين منهم ممن ينحدرون من الريف او فقراء المدن ، ونالوا حظا عشوائيا من التعليم فى بعض المعاهد التى منحتهم مؤهلاتها ، ولكنها قصرت فى تزويدهم بالمعارف الضرورية ، ولم تنم لديهم القدرة التى تمكنهم من مزاحمة ابناء الطبقة المترفة ممن نالوا تعليمهم فى معاهد ارقى ، ولديهم القدرة على السفر الى الخارج سعيًا وراء فرص احسن ، والالام بأخر ما انجرت التكنولوجيا واستخداماتها .

وقد جلبت الصورة التى ابدعتها التكنولوجيا عددا كبيرا من شباب الريف نحو الدراسات العلمية والتكنولوجية قصد رفع مستواهم والارتقاء بحياتهم المستقبلية .

كما كان هناك بعض العواقب الوخيمة التى جلبت الانتباه فى الزراعة وفى توزيع الاراضى ، وكانت لها ابعادها العديدة ، التى تسفر عن نفسها فى البلدان الاخرى النامية ، وتستحق ان نشير اليها باختصار ..

فعمدنا استقلت الهند لم يكن لديها من الطعام ما يكفى حاجبة السكان فى اذنى مستوياتها ، وقد احبت الحركة القومية التى لقيت اعظم العون من جانب سكان الريف ان انخفاض الانتاج يرجع الى سوء توزيع الارض ، فجعلت من الاصلاح الزراعى على راس وعودها ، وكان عليها ان تفى بعودها بعد الاستقلال ، ووضعت برنامجا ضخما للاصلاح الزراعى ، وان لم ينفذ تنفيذا جيدا .. وبينما كانت أعداد السكان تنزايد كان العدد الاكبر من ملاك الاراضى لا يملكون المصادر الضرورية للزراعة او زيادة الانتاجية ، وظلت الهند تعاني التقص المستمر فى حاجتها الضرورية . ولواجهة ذلك كان عليها ان تستورد الطعام ، وكلما زادت حاجتها الى استيراده غدت فى سياستها تابعا .

وتخطت الهند تلك الدائرة العفنة نتيجة للاستخدام الكثيف العلم والاستعمانة بالتكنولوجيا ، واستخدام اعلى قدر من الطاقة في الزراعة ، وزراعة الفلات ذات المحصول الوافر . وكان لزيادة انتاج الطعام نتيجتان في غاية الاهمية ، اولاهما : ان الهند حققت كفايتها من الطعام ومزيدا من الاستغلال السياسي . واطلقت مواردها التي يمكن والتي اصبحت موردا للصناعات النامية ، وثانيهما : ان الزراعة الكثيفة كانت من نصيب اثرياء الفلاحين الذين يستطيعون تزويدها بحاجتها من طلبات الري ، والوقاية من الآفات والمخسبات الكافية لتحقيق محصول اوفر ، وكان الاثر الاجتماعي الخلاص من اضرار الاصلاح الزراعي . واصبح اثرياء المزارعين تكثر ثراء والفقراء اشد فقرا ، واخذ الاغنياء منهم يمارسون نفوذهم من جديد في النظام السياسي واستغلاله لنفعتهم على حساب الفقراء .

وكانت السمة الاولى التي برزت هي ثنائية الدور الاجتماعي للتكنولوجيا الذي ادى الى التنمية السريعة ، والمزيد من الحرية ، ولما افتقد الضابط الاجتماعي ادى الى اتساع الفجوة بين من يفيدون ومن لا يفيدون ، وما يجري في اقليم يجري في الاقاليم الاخرى على اختلافها . واما السمة الثانية فهي ما لاقامة قاعدة علمية ذرية من اهمية للنساء الاساسي للقوى البشرية ، ليتسنى لها تحقيق القدرات الكافية التي تمهيا التكنولوجيا الحديثة لانجاز المرامي العديدة التي بنشدها المجتمع ، وهو ما يبدو من خلال النظرة العابرة للثقافتين العربية والفارسية ، اللتين حققنا ثراء واسعا من صادرات البترول ، وتعرضنا لاعظم تقدم تكنولوجي فاذا كان اثر التكنولوجيا على المجتمع : او التفاعل بين الاثنين ممسا يستجيب عمليا لتحديات المجتمع ويعزز القدرة لمواجهة المستقبل ، فان الصورة العربية متبلغ مداها من الاهمية . ومن اليسر تحليل الموقف على الوجه التالي :

ما زال العرب يتاجرون بانتاجهم الاول ويستوردون التكنولوجيا ، وهناك بعض المشاركة في وضع المشروعات وتنفيذها « مما يذكرنا بالجهود التي كانت في القرن التاسع كذلك التي كانت لمحمد علي في مصر » ، ولذلك فان قيام تكنولوجيا محلية ، اذا وجدت ، محدود للغاية . وهو ما يحول دون قيام مجتمع له حصه التكنولوجي ونظراته للمستقبل ، ولهذا فان الانتاجية ضئيلة ، وادارة الانتاج معتلة ، والاجانب هم اصحاب الادارة والمشورة ، وينجم عن ذلك ما يلي :

— قصور المعلومات عن التقدم المعاصر ، واستخدامها في اتخاذ

القرار .

— ضالة القدرة على المساومة واجراء المفاوضات .

— التكلفة العالية في استيراد التكنولوجيا ، وخاصة فيما يتصل بحساب المعدات والانتاج الوسيط .

— الاستمرار في الاعتماد على تكنولوجيا الغير .

وترتب على قصور البناء الاساسي للمجتمع واحساسه بالتكنولوجيا ، والفجوة بين هؤلاء الذين يستفدون بالتقدم التكنولوجي واولئك الذين لاينتفعون به ، مما يبدو واضحا في أزمة ايران الحالية ، فلم يكن طابع التقدم التكنولوجي في ايران ليختلف عن مثيله عند العرب ، فالتكنولوجيا الحقبة تقوم على اكتناف الاوربيين ، وتستوردها الصفوة الحاكمة ، وتستخدم اداة للاستغلال الظالم والقمع . واما الذين حرما منها ومن الانتفاع بها فقد نما لديهم احساس من قبيل احساس الزعماء الذين يعارضون الصفوة الحاكمة ويعانون مظلما ، فلما قاموا بثورتهم لم يكتفوا بخلق الطبقة المستغلة بل نبذوا ايضا العلم والتكنولوجيا ، ومما بلغت النظر في هذا ان ينبذ الناس المنافع التكنولوجية البارزة حين تصبح اداة للاستغلال . ففي ايران كان للناس شبكة من الاتصالات صانوها وحافظوا عليها ، وان لم تعد صالحة او سريعة اذا قيست بنظم الاتصال التكنولوجية الحديثة التي تستخدمها الصفوة الحاكمة عندما اثبتت فشلها .

اما العوامل التي نجم عنها هذا الموقف في ايران فما زالت سارية في كافة البلاد النامية ، التي تستورد التكنولوجيا دون ان تقيم بناءها الاساسي ، مما ادى الى قيام تلك الصفوة التي ترتبط في تطلعاتها ومراميها بالثقافة الاوربية . وتحرم السواد الاعظم من الناس من خبرات التقدم . وكانت النتيجة ان غدت التكنولوجيا في الكثير من تلك البلدان دخيلا طفيليا غريبا ، ولم تعد في نظر الناس سائحة جديدة طيبة ، بل أصبحت اداة للقضاء على الحرف التقليدية والاستغلال والسيطرة الاجنبية لا توحى باى بادرة لحياة افضل . وخضع الناس لنوعين من الاستغلال ، نجم اولهما عن القضاء على حرفهم وتدمير ثقافتهم واطعامهم ونجم الثاني من الآثار الانسانية للتقدم الصناعي . وكان الاتجاه الذي سلكته الحركات الاجتماعية للتغيير الجذري في تلك البلاد نحو حياة افضل هو العودة الى حياة العصور الوسطى ، بحرفها وتكنولوجياها المتخلفة وكان لهذا الاتجاه بريقه وجاذبيته التي اضفت على الحياة تلك الصورة السهلة البسيطة ، بهوائها النقي ، ووفرة طعامها ، وبينتها الرصينة ، وتحريها من كل ما يعيا به العصر من توتر واجهاد .

وكان لهذه الحركات الاجتماعية قوتها الدافعة تحت سـمـار
« التكنولوجيا المناسبة » مما تموج به البلدان المتقدمة لخير البلدان
النامية .

اما التحول الذى تفصح عنه تلك الامثلة ، وما تدل عليه : فيتلخص
فيما يلى :

— لا يتم التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع ما لم يكن للتكنولوجيا
جذورها العميقة في المجتمع ، والمجتمع بناؤه الاساسى النامى والقرى
العاملة الكافية . هذا فضلا عما يجب ان يتوفر لها من التآلبد والثقافة
والاحاسيس الوطنية .

— القوى التى تولدها الابتكرات التكنولوجية وتطبيقاتها فى المجتمع
سواء ادت هذه القوى الى مزيد من التمايز والظلم او العكس .

— نوعية العلاقة بين التكنولوجيا والقوى الدولية كجزء مسسـن
العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية ، وهو ما يستدعى التدليل
على ما للبلد من قدرة على النمو .

حوار مستمر نظرية الاستبعاد وأبحاثها

الاتجاهات والقضايا والأولويات

في عددنا الصادر بعنوان « عن حدود علم الاجتماع » (المجلد ١٣ رقم ٢ ، ١٩٨١) نشرت عدة مقالات تمثلت فيها اهتمامات اللجان المختصة والتابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع والدراسة المنشورة هنا تعتبر إضافة لهذه المقالات ، وتختص بمغزى العديد من الانماط علم الاجتماع ، وهو العلم الذي كان محط الاهتمام الدولي عدة سنوات ، كما أنها تعتبر تكملة للعدد الذي صدر بعنوان « العمل » (المجلد ١٢ ، رقم ٣ ، ١٩٨٠) .

نظرية الاستبعاد وأبحاثها
الاتجاهات والقضايا والأولويات

الترجمة تهاضر توفيق :

مقدمة

بالرغم من الشكوك التي ثارت حول معنى وجدوى الاستبعاد ، كوسيلة للبحث الاجتماعي أو للنقد الاجتماعي والعمل التجريبي ، وان

بقلم : ديفيد شقيترز

استاذ مساعد علم الاجتماع في جامعة كولومبيا البريطانية
بناتوفر ، كندا ، كما يعمل محررا مساعدا للمجلة
الجديدة (نظرية الاستبعاد وأبحاثها) ، كما كتب عن حالة
الاحباط الاجتماعي والبدن المحافظ (١٩٧٤) ، وبحثا عن
نظريات الاستبعاد وأوجه النقد الفلسفي وعلم الاجتماع
بالاشتراك مع ر.ف. جيبير (١٩٧٦) وبحثا عن الاستبعاد :
مشاكل المعنى ، والنظرية والنهج (بالاشتراك مع ر.ف. جيبير ١٩٨١)

ترجمة : تامر توفيق

الرئيسة السابقة لتلفزيون جمهورية مصر العربية

الاهتمام الاكاديمي والعلمي في فكرة الاستبعاد لم يخف ، بل زاد بشكل لم يسبق له مثيل مع الابحاث المعاصرة ، بل لقد زاد عدد المقالات التي ظهرت في الفلسفة وعلم الاجتماع ، كما زاد اهتمام الجماعات الدولة والباحثين بنظرية الاستبعاد وأبحاثها ، واصبحت هذه النظرية من اهم النظريات الفلسفية المعاصرة ، ومن بين الاعمال الهامة التي تعرضت لها خلال السنوات العشر الاخيرة اعمال لكل من (تشاف ١٩٨١) وجيبير وشقيترز ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، وجيبير ١٩٨٠ ، ، وأرشيبيالد ١٩٧٨ ، وتورنس ١٩٧٧ ، وبرنير وشتراوس ١٩٧٧ ، وأولمان ١٩٧٦ ، ولونر ١٩٧٥ ، وميزاروس ١٩٧٥ ، ومسابل ١٩٧٥ ، وراينهارت ١٩٧٥ ، وماركوفيتش ١٩٧٤ ، وجونسون ١٩٧٣ ، وشوارتز ١٩٧٣ ، وفينيفر ١٩٧٢ ، ولوتون ومايبل ١٩٧٢ ، واسرائيل ١٩٧١ ، وشاخت ١٩٧٠ ، وسيمين ١٩٧٥ ، وكذلك المنسوخات العديدة من فان ريلن ١٩٨٠ .

ولكن لا تزال الهوية عميقة بين أصحاب نظرية الاستبعاد وبين الباحثين فيها ، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل والقضايا الهامة ، وهناك حوار حول مشاكل المعرفة ومنهجها يدور بين المتقنين وأهل الفكر حول الاستبعاد وما يدور حوله من أسئلة واجابات ، وحول الأبحاث التي تجرى بسدده . وكل هذه القضايا ثارت بسبب تطور المفهوم منذ جذوره الثقافية الأولى التي تعود الى الفلسفة القديمة في العصور الوسطى حتى تصل الى البحث النظرى والتطبيقات المعاصر في العلوم الاجتماعية .

وثمة مجموعة أخرى من القضايا تتمركز بوجه خاص حول الحوار الدائر في نطاق الماركسية المعاصرة بهدف الوصول الى جذور ومعنى المفهوم الاستبعادي .

ومعظم الاتجاهات والقضايا التي سنوردها فيما بعد يتصل بعضها ببعض : ولم تكن لتنفصل الا بهدف المناقشات الحالية محاولين بذلك أن نوضح بعض المفاهيم النقدية التي تحويها بعض هذه المناقشات والتي تفصل بين أصحاب نظرية الاستبعاد والتأخين فيها .

الاستبعاد : هل هو هدف لحالة اجتماعية

أم موضوع وعي فردى ؟

إن التأكيد على الاستبعاد بوصفه ليس سوى هدف أو بناء مادي نابع من ظاهرة كان لوقت طويل قائما في كل الاتجاهات الماركسية ، ولكن ثمة تطور ملحوظ طرأ على الماركسية المعاصرة وهو الاعتراف المتواصل بأن العناصر الشخصية ترى وتشعر بأن الاستبعاد جدير بأن يبحث نظريا ونظيقيا من كل جوانبه .

وفي الوقت نفسه نجد أن الدارسين غير الماركسيين ومثلهم الباحثين لا يهابون كثيرا بأساليب البحث العادية ولا بالاتجاهات الشخصية النفسية ، بل يرون أن فكرة ماركس عن الاستبعاد كانت فكرة تقليدية تهدف الى بنية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم ، وصاحب المال والمستغل والسلطة والسيطرة في أي مجتمع ما ، ومعظم هذه الأبحاث تركز بوجه خاص على البناء الأساسي أو على مظاهر الاستبعاد التي تنجم عن تعقيدات العمل ، أو عن مدى سيطرة العمال المباشرة عن سير العمل .

لما ما نشهده في العلوم الاجتماعية فهو تزايد في الرغبة في البحث عن نظريات بديلة ، وأنماط للبحث الاجتماعي ، تمثل فيها توافقاً وانسجاماً بين آراء وأنماط متعارضة ، وهذا يبدو واضحاً كل الوضوح اليوم في ميدان الاستبعاد على المستويين النظرى والتطبيقي .

ومعظم الدارسين اليوم ، ماركسيين كانوا أو غير ماركسيين ، يعترفون بل ويعملون تبعاً للبعدين الخاص والعام للاستبعاد ، ومن هنا ظهر اختلاف واضح خلال العقدين الآخرين ، فيما يتنص بنقطة البداية عند التحليل والشرح ثم الاعتناق لفكرة الاستبعاد .

وكان الخلاف يتجه اتجاهاين ، رغم اندماج هذين الاتجاهين واتصالهما ببعضهما البعض ، الاتجاه الأول هو الجدل الماركسي حول البشرية والمادية ، وهو الجدل الذي أثار النقاش حول وجود نوعين من الماركسية ، لا نوع واحد ، وهو الجدل الذي دار على جانبي الاطنطى بشأن الماركسية الانسانية ، ومن جهة أخرى كان اتجاه علماء الاجتماع الفرنسيين يرقى الى انقاص وتحييد مفهوم الاستبعاد . وهو الاتجاه الذى يسود اتجاهات اليحث التطبيقية التقليدية فى أمريكا . وفسر الخلاف حول هذه القضايا الاساسية داخل نطاق مفهوم نظرية الاستبعاد بحساس دينى شديد .

والقضية هنا ليست قضية الاختيار بين التفسيرات للاستبعاد بقدر ما هو تناقض بين علماء ولعل الاختيار بين التفسير الشخصى والعام هو الذى سيقدر السبيل الذى يسلكه الباحثون فى نظرية الاستبعاد ، كما ستكون هى الوسيلة والعلاج أيضا ، لما الآن فان الهوة بين المفكرين والنقدين لا زالت كثيفة للغاية .

وماركس فى حقيقة الامر أكد الاحوال العامة للاستبعاد كما أكد المظهر الشخصى له ، وتحوى نظرياته فى كثير من المستويات بعض الدلائل التى يمكن تفسيرها على أنها شخصية لـ نفسية ، كما يمكن أيضا رسم بعض المقارنات بين العناصر النفسية للاستبعاد فى مؤلفات ماركس الأولى ، وأيضا يمكن العثور على بعض المفاهيم التطنطية ، مثال ذلك هـورنى (١٩٤٥) « الشخصية المهزوزة » ، واريكون (١٩٦٨) « مفهوم أزمة الذات » (فروم ١٩٦٥ ، ماركوس ١٩٦٤ ، وهاكر ١٩٦١) .

وثمة كثيرون من الدارسين لنظرية ماركس فى هذا الصدد يتخلون موقفا مزدوجا فيما يختص بقضية الفردية والعمومية ، فمثلا نجد أن الفيلسوف البولندى آدم شوف (١٩٨١) يعترف بل ويتوسع فى المفهومين الشخصى والعام الواردين فى أعمال ماركس ، فى الحالة الأولى نجد أن الاستبعاد ينظر اليه على أنه علاقة عامة تختص بنتائج الانسان .

وهو النتائج الذى يصبح مستبعدا ، بعض النظر عن شعور الانسان أو تقليده (شـسون) هنا يفرق بين الاستبعاد الشخصى وبين العلاقة الاجتماعية الشخصية بمعنى أن الانسان هو الذى يستبعد نفسه من عالم اجتماعى ساعد هو فى خلقه وإيجالته ، بل ومن ذاته نفسها . والاستبعاد

الذاتي في رأي (شون) يكمن اذن في الشعور والتجارب والاتجاهات
للإنسان ذاته .

الهوة بين النظرية والبحث

في الوقت الذي يبدو فيه وسائل ماركس للتحليل والعرض وكأنها
متباينة تماما وخاصة في ميادين البحث التقليدي والتحليل البنائي ،
نرى أن بعض المحاولات التطبيقية الحديثة قد بينت أن وسائل العرض
يمكن استخدامها بهدف الوصول الى بحث ودراسة تطبيقيين في نظرية
ماركس للاستبعاد .

وفي عام ١٩٧٦ مثلا قام عالم الاجتماع السكندى (بيتر ارشيلد)
بتقديم بعض النظريات المفيدة عندما قام بإعادة تكوين أبعاد نظرية ماركس
الاربعة في العمل المستبعد . وعند تطبيق أي استخدام المؤشرات السلوكية
للاستبعاد ، وكان هذا المنهج يلتزم في الوقت نفسه بإطار ماركسي
تحليلي معقول .

وهناك أيضا بعض المجهودات التطبيقية التي يجدر بنا أن نوردتها :
مثلا « كوهين ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٦ » ، و« تودور ، ١٩٧٢ » ، و« ولونر ، ١٩٦٤ » .
وفي هذه الجهود يتركز الاهتمام على بعض حالات العمل بالإضافة الى
بعض مقاييس الاستبعاد الشخصي ، وأبعاد هذه الأبحاث تحوى أيضا
مقاييس العمل المعقدة ، ومدى المسؤولية الفردية في العمل ، وأنواع
العمل المختلفة ومدى الروتينية في العمل ، وكذلك مستويات الرقابة ،
وتحوى أيضا مدى سيطرة العمال المباشرة على وسائل العمل والانتاج .

وبعض المظاهر لقلقل العمال ، مثل عدم المواظبة . والتعب ،
والانتاج ، والمصيان ، وحوادث العمل ، وأعمال التخريب يمكن اعتبارها
مؤشرات للاستبعاد أو عدم الاهتمام في العمل التي يمكن قياسها بالطرق
التطبيقية « رابنهارت ١٩٥٧ ، افونجا ١٩٧٥ » . أما الجهود التطبيقية
هذا الاستبعاد ، مثال ذلك مايسز ١٧٠ الذي يهتم بالتمديدات التطبيقية
الآخرى فانها لا تستخدم لفظ الاستبعاد ، ولكنها تختص مباشرة بمظاهر
هذا الاستبعاد ، مثال ذلك : مايسز ١٩٧٠ ، الذي يهتم بالتمديدات
التطبيقية للعمل و« شغلانزور ١٩٧٤ » ، الذي يهتم باندماج البيئة الاجتماعية
مع الأحوال ، أي بالتعاون بين التطلعات والانجازات الواقعية .

وقد شملت المحاولات التطبيقية في الاتحاد السوفييتي وبعض بلاد
أوروبا الشرقية مواد تحليلية في خطط البحث تختص بمدى الاثر الذي
تمارسه العوامل الأساسية مثل تقسيم للعمل والتخصص والتكنولوجيا
واستخدام الآلات الأوتوماتيكية على العمل ومظاهر السخط بين أفراد

(الودز: ١٩٧٥ ، صفحة ٣٧ ، وفيشر ١٩٦٧ ، صفحة ١٥ ، وكذلك
الفيلسوف الألماني الشرقي الميرز كلاوس ١٩٦٢) .

وكانت كل هذه المحاولات التطبيقية بين الماركسيين وغير الماركسيين
تشير كلها الى الاتجاهات النظرية والامكانيات التطبيقية لزبد من العمل
بغية تضيق الثغرة بين الفكرة التقليدية للاستبعاد وبين التجارب
التطبيقية المعاصرة .

ولا تزال هذه المحاولات هي الشغل الشاغل في ميدان الاستبعاد
اليوم ، ولا يوجد غيرها حاليا تهدف الى بحث نظرية ماركس للاستبعاد ،
لانه ، رغم ان هذه النظرية كثيرا ما ترد على افواه علماء الاجتماع ،
الا انها نادرا ما يتم تطويرها الى حد استخدامها تطبيقيا في الابحاث ،
وكثيرا ما قيل ان ماركس ذاته لم ينجز فيها الكثير ، رغم محاولاته
التطبيقية ، لان الكلمة « استبعاد » والمفهوم لا يزالان بحاجة الى تعريف
دقيق (لودز ١٩٧٥ صفحة ١٧ ، علقت ١٩٧٠ صفحة ١١٢) .

الحوار داخل الماركسية

والواقع ان معظم النظريين والباحثين في مجال الاستبعاد لا يتفقون
وهذا الاتجاه الحديث . فنجد ان جواشم اسرائيل ، وهو عالم اجتماع
ماركسي دانهركي يؤثر التاكيد على الاستبعاد الفردي في التحليل
الماركسي ، ويفضل التاكيد على البناء الشخصي للاستبعاد ، ويزعم ان
ماركس نفسه قد تخلى عن نظرية الاستبعاد في اعماله الاخيرة .

وثمة عنصر آخر في هذا الحوار في نطاق الماركسية ويقوم به اثنان
من علماء الاجتماع الامريكيين الماركسيين وهما هورتون ومورينو ١٩٨١ ،
فهما ، بدلا من ان يتخليا تماما عن مفهوم الاستبعاد ، نجد انهما يروجان
لفكرة إعادة النظر في الماركسية وإعادة تكوين الفكرة بحيث تتفق ووجهة
نظر المادية التاريخية وبدلان على ذلك بان المفهوم قد تغير بسبب تدخل
بعض الفكريين البورجوازيين وبعض علماء الاجتماع ، كما يهاجمان
بشدة نظرية الاثقال الفلسفي ، التي يتبنها (لوكاكس) ، كما يهاجمان
قرارات ماركوس وهوركهايمر وغيرهما من اعضاء مدرسة فرانكفورت
النقدية الفلسفية هجوما عنيفا .

ويعتقد هوربون ومورينو ان وسائل العلاج المختلفة للاستبعاد قد
حرفت وخرجت من مفهوم الماركسية الذي ينادى بصراع الطبقات وتحليل
هذه الطبقات ، كما يزعمان ان نظرة بعض علماء الاقتصاد والرجعيين
والبيروقراطيين قد اسدلت غموضا على تصارع الطبقات بل وروجت
للثروة الطبقيّة في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ويرى

هذان العالمان ان المفهوم الماركسي للاستيعاد قد أشار الى بعض الاشكال الجديدة والحقيقية للتعارض الطبقي ولكن من وجهة نظر نظرية ومتخلفة سياسيا . وكما يقول الثور (١٩٧٦ ، صفحة ١٢) ان تنشيط الاستيعاد وأحيائه خلال العقدين الاخيرين يشير الى تراجع عن المكاسب النظرية للمادية التاريخية كما انه يعتبر تكوينا عن سياسة الطبقة العاملة ، ونتيجة لذلك فان مفهوم الاستيعاد قد بعد عن مكانه الحقيقي في ميدان المادية التاريخية والصراع الطبقي والتحليل الطبقي أيضا .

والفكرة هنا هي المناواة بتطهير ينقى المفهوم من الفلسفة الإنسانية والتعبيرات التي تبحث عن أصل الأشياء وكلها ورتها من (هيجل) الشاب ماركس وهو لا يزال في عنفوان عمره وتفكيره ، حتى يموه هذا المفهوم الى مكانه الصحيح ، من وجهة نظر عمالية داخل الإطار النظري للمادية التاريخية والتحليل الطبقي .

ويستند كل من هورتون ومورينو الى نظريات (الثور) في تأهيل الاستيعاد وهو التأهيل الذي يبطل من العلاقات الاجتماعية داخل الأطار القائم للانتاج والعلاقات الطبقية والصراع الطبقي (الثور ١٩٧٦ ، صفحة ٥٢ ، ٥٣) ، بدلا من البقاء داخل الأطار الفردي المنزول لتعض البورجوازيين .

وفي أبحاث بافرمان ١٩٧٤ عن الأحوال العمالية في المجتمع الأمريكي المعاصر ، وهي الأبحاث التي يراها كثير من الماركسيين ، على أنها نقطة تحول في التحليل النقدي ، نجد المثل الحقيقي للماركسيين المستقلة ، كما يراها هورتون ومورينو ، ويقول بافرمان في تحليله ان رداءة أحوال أماكن العمل هي نفسها مفهوم للاستيعاد في إطار التحليل الطبقي ، وفي متناول الطبقة العاملة أن تواجه احتكار رأس المال . ويعتقد ان إعادة النظر في الاستيعاد سيؤدي حتما الى سيطرة العامل على الانتاج . وقد أثار هذا التحليل نقاشا شديدا بين الماركسيين الأمريكيين بشأن الأبحاث السياسية لعمل بافرمان وخصوصا فيما يتصل بمفهوم الاستيعاد والطبقات ، وطبيعة التكوين الطبقي وطبيعة الصراع الطبقي (انظر تعليقات سيزمانسل وغيره ١٩٧٨) .

ولكن لا يزال هناك سؤال لم يفلح هورتون ومورينو ولا الثور في الإجابة عليه مقنعة . وهو علاقة مزاعمهم بالمجتمعات الاشتراكية التي يتخذ فيها الانتاج نهجا اشتراكيا . ما السبب أو ما هي طبيعة البناء الاجتماعي الاشتراكي التي تؤدي في النهاية الى بقاء الصراع الطبقي ؟ أو ما هي العناصر البورجوازية أو على الأقل ما هي العناصر الرأسمالية المواجهة التي تدفع بالخططين في هذه المجتمعات الاشتراكية بالتقيد في

نظام اقتصادى معدل ، ولو على حساب الصراع الطبقي ؟ لقد اعترف بعض الماركسيين الامريكيين مثل ديكسون (١٩٧٦) بان البورجوازية بكل طبقاتها لا تختفى بالضرورة مع اشتراكية الملكية الخاصة ، وان ثمة تعارضات طبقية من نوع جديد كثيرا ما تظهر فى هذه المجتمعات الاشتراكية ، تبعا للطبيعة الخاصة للعلاقات والاشراف على سير العمل .

والشئ الذى يحتاج الى ايضاح هنا هو كيف يتسنى للاقتصاد المعدل والاشترائية أن تظهر بوصفها نتاجا للعلاقات الاجتماعية ، او علاقات السلطة والسيطرة فى المجتمعات الاشتراكية ولعل أهم مدخل لهذه الدراسة ، وخاصة اذا كانت ذات طبيعة اشتراكية راسمالية ، هى البحث فى اسباب اعادة تشكيل الطبقات ، والعلاقات الاساسية ، والانماط الجديدة للصراع والتعارض فى المجتمعات الاشتراكية ، فهناك دفعة جديدة عالمية تنصب على المجتمعات الاشتراكية والراسمالية على حد سواء ، وقد تمتد أيضا لتصل الى مجتمعات ما قبل ذلك كله .

ولعل بحث « جاك ليلول » بعنوان « التغيير فى البورجوازية » يحتوى على نظرية جديدة تثير التحدى ، لانه يزعم ان الماركسية اليوم لم تعد قادرة على تحديث طبقاتها ، بل ولم تعد قادرة على تفسير وجود ورثة جدد للبورجوازية المنقرضة وهى طبقة الاقتصاديين البيروقراطيين والمديرين والفنيين الذين يسيطرون على التطور والتنمية فى كل من البلاد المتطورة والتي فى سبيلها الى النمو .

ان الحوار حول قيام نوعين من الماركسية بدلا من نوع واحد حوار قديم ، لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا بشكل جديد وخاصة فى أعمال ومؤلفات (الثوسر) ، وفى فرنسا على وجه الخصوص ، تحت لواء القضايا العديدة التى يشير بها اتباع (الثوسر) التلموزون منذ العقيد الثامن وقد ظهر هذا الحوار فى مؤلفات من يسمون انفسهم بالفلاسفة الجدد .

(ليفي ، كارل ماركس ، تاريخ أحد البورجوازيين الالمان ، وجلوكمان ، السادة المفكرون) . ورغم ما تعرض له هذا الحوار من شطحات وطيّات ، فانه يبدو انه يوجد اليوم اجماع بين الماركسيين وغير الماركسيين حول نقطة واحدة هامة ، وهى فلفه فى الوقت الذى قد يكون فيه ماركس قد تخلى عن التعبير « استبعاد » فانه فى الواقع لم يتخل عن الاسئلة العديدة التى يشير بها هذا التغيير .

طريقة سير البحث التجريبي ونقد هذا البحث

ومن السخريّة ان تقبل الاستبعاد الشخصى بين بعض الدارسين الماركسيين اليوم ، الا انه يوجد موازيا لذلك اعتراف بالاستبعاد غير الشخصى بين غير الماركسيين من المفكرين والباحثين . فمثلا نجد أن أولسون ١٩٧٦ قد سجل عدم اهتمامه بالاتجاهات السائدة فى المفاهيم النفسانية لظاهرة الاستبعاد ، ويقترح مثلا أن يظل تعبير « عدم القدرة السياسية » منصبا على المواقف التى يقف فيها النظام السياسى الاجتماعى حاللا دون ممارسة الافراد لبعض السلطة على القرارات الحكومية السياسية والتنفيذية . وقد يبدو سخيّا ، كما يزعم أولسون ان نطلق كلمة « مستبعد » على الافراد الذين يصفون انفسهم بأنهم مسؤولو السلطة من الوجهة السياسية ، لانهم فى الواقع وفى الحقيقة يكونون على حق فى تقديرهم هذا فى اغلب الاحيان .

اما المناشدة اليوم فهى لعملاء الاجتماع ، وخاصة الباحثين منهم إذ المطلوب منهم الآن أن يعيدوا اكتشاف ماركس ، واكتشاف نظريته فى الاستبعاد ، وهى النظرية التى تختص ببعض الاهداف الاجتماعية . أما انعدام السلطة السياسية فى مثل هذه الاحوال فيعتبر حقيقة غير شخصية ، لا نظرة شخصية الى العالم .

وأولسون وغيره فى كل هذا يستجيبون لسير التقاليد الاجتماعية النفسية فى البحث ، وهى التقاليد التى سيطرت على معظم الاتجاهات التجريبية عن الاستبعاد فى الولايات المتحدة الاميركية منذ وقت (سيمان ١٩٥٩) وابعائه التى ظهرت منذ حوالى ثلاثين عاما ، وهى الابحاث التى أوصلت فكرة الاستبعاد الى مفهوم شخصى يرمى الى سلب القدرة السياسية ، والانزوال ، وعدم النمطية ، وعدم المنهجية ، والابتعاد . وهذه الابحاث تركز على تطلعات الشخص وقيمه ، بينما نجد أن المفاهيم النفسية للاستبعاد تطلعا وكأنها . حقائق تتدخل لتصل بين الاحوال القائمة والنتائج السلوكية . ومن النادر ، رغم هذا ، أن نعتبر هذه الصلة من خلال دراسة واحدة ، فرغم ان معظم الباحثين بهذا المنهج التجريبي التقليدى يعترفون بهذا النظام العام الا انه من النادر أن نجد من يعترف به بشكل نظرى مفهوم ، وقد أدى هذا الاتجاه الى انتشار مداهل للتعبيرات والمسميات فى العلوم الاجتماعية والى طوفان من الابحاث التجريبية .

ومن التطورات الاخيرة التى ظهرت من خلال الحوادث حول المفهوم الشخصى والاتجاهات التجريبية فى أبحاث الاستبعاد ، الاهتمامات العديدة

التي وجهت الى بعض الباحثين الذين يزعمون انهم تمكنوا من اخضاع تطبيقاتهم التجريبية لنظرية ماركس في الاستبعاد . فارشيبالد وزملاؤه مثلا (١٩٨١) يزعمون ان رغم التداخل بين نظرية سيمان ، ومفهوم ماركس . فلا تزال هناك ثغرة عميقة بين النظرية والبحث . وفي رأى هؤلاء ان مفهوم ماركس للاستبعاد في العمل يقوم على اربعة ابعاد : (الاستبعاد عن العمل ، الاستبعاد عن الانتاج ، الاستبعاد عن الآخرين ، والاستبعاد عن الذات) وانها كلها تقوم على الحس الفردى للشخص لا على المؤشرات السلوكية والاتجاهات الاساسية للاستبعاد ، ولذا فهؤلاء الباحثون يترددون نتيجة لذلك في قبول هذه النتائج التي تختص بمدى صحة نظرية ماركس في الاستبعاد .

وهذا النقد ليس جديدا ، لان مثل هؤلاء الباحثين لا يزالون يدعون بنا الى متاهات في اتجاهات عديدة وهامة ، ويخصون هنا بعض الباحثين امثال بلانور ١٩٦٤ وكوهين ١٩٧٦ اللذين يزعمان ان عدم الملكية ليست في ذاتها مصدرا هاما للاستبعاد الشخصي بل الواقع ان ارشيبالد وزملاؤه يقولون بالعكس من ذلك تماما ، فاولا هم يبدؤون من مفهوم يعتقدون انه مطابق نظريا لمفهوم ماركس عن الطبقات ، وعن تناول المطالب التي تعتبر كلها من المكونات البنائية الاساسية وثانيا ، هم يستخدمون اتجاهات مناسبة وسلوكيات ومؤشرات تتصل بالاستبعاد في العمل من بين بعض النماذج في الطبقات العاملة في كل من كندا وأمريكا . وكان من نتيجة كل ذلك ان تعارضت نتائج بحوثهم مع كل النتائج السابقة ، لانها بينت ان الملكية لها اثر واضح على الاستبعاد أي ان من يملك وسائل الإنتاج يبدو مقرا أقل من الاستبعاد عن لا يملك .

وكل هذه القضايا التي نبحثها ليست سوى قضايا نظرية وتجريبية ونحن الآن نطالب بتحليل النظرى ، والتطويع في المفهوم ، والتجارب التطبيقية ، وكلها تنضوي تحت لواء نظرية ماركس التقليدية في الاستبعاد على وجه العموم ، وفي الاستبعاد فيما يخص العمل على وجه الخصوص ، ولعل ابحاث ارشيبالد ، تمثل مجهودا لمحاولة تضيق شقة الخلاف القائمة بين النظرية التقليدية والبحث التجريبي ، او على الأقل تضيق الهوة بينهما .

وقد كان رد الفعل القوي بين علماء الاجتماع الفرنسيين والنقاد بمثابة بعد جديد للحوار (تورين ١٩٧٧ ، فيدال ١٩٦٩ ، لوفير ١٩٦١) ، فهم يزعمون ، ولهم كل الحق ، ان التأكيد على الجانب الشخصي يزعج المشكلة من ميدان التحليل الاجتماعي ، او كما يزعم ايميل (الثوبر) ،

ان اى تقليل للمشكلة يؤدي الى اخراج مشكلة الاستبعاد من ميدان المادية التاريخية والصراع الطبقي والتحليل الطبقي .

والخطر هنا هو في ان المشاركة اصبحت مسألة اختيار لا يقرر الطريقة التي تشكل بها الاسئلة والاجوبة حول الاستبعاد فحسب ، بل يؤثر على خطط التغيير والعمل ومحاربة الاستبعاد . ولعل نقطة البداية للتجريبيين هو الفرد المستبعد لها المؤسسة التي تضم العديد من العلاقات الاجتماعية ، وبما أننا ركزنا على مشكلة الاستبعاد في الفرد نفسه ، فلا بد أن تبدأ الطول لها من الشخص نفسه ،وهي حلول تنطوي وتؤكد التأقلم الفردي للقيم السائدة والمؤسسات المجتمع ، بدلا من العمل الجماعي المنظم الذي يهدف الى تغييرات جذرية مباداة وديكالية في المجتمع . والواقع انه كثير ما يكون هذا هو الطريق الوحيد في مواجهة الاستبعاد ، وهو طريق يتجاهل أو يقلل من اهمية التحليل الاجتماعي .

وفي ميدان العمل مثلا فان هذا يعني تضمين التغييرات في نطلق البناء القائم أو ادخال بعض التعديلات على نظرة العمال الى هذا البناء . وكما يزعم كل من (ماندل ونوفاك ١٩٧٠) فان كل ما يحاوله المتمسكون في العلاقات الانسانية هو القضاء على احساس العمال بشعور الاستبعاد هذا . وكما يقول (هاينز ١٩٨١) فان العائلة نفسها تمسك الافراد لتقبل فكرة إستبعاد أحوال العمل والتوافق مع ظروف هذا العمل مهما كانت قاسية ، فالفرد عندئذ لا يفتن الى التمارضات العديدة القائمة في العمل .

والتأقلم الفردي سهل من خلال العديد من الضوابط الاجتماعية . وكما يقول عالم الاجتماع الكندي (أندري تسولت ١٩٨١) ان سوق العلاج النفسي وما يحويه من وصفات دوائية وموارد تعليمية مزدهرة ، ولان الكثير يرجعون مشكلة الاستبعاد الى ذهن الفرد نفسه فان الاستبعاد يدخل ضمن ملايين التشخيصات النفسية التي يلقاها الفرد من الاختصاصيين والمتقنين .

الغنى الإيجابي لقيمة الاستبعاد

ان الخطأ الشائع الذي يقع فيه الكثيرون هو، ان الاستبعاد لا يصيب الا شخصا (غير طبيعي) وأنه امر غير مقبول ، ولكن الحقيقة ان شعور الفرد بالاستبعاد وشعوره بالاحباط وعدم الاشتراك في حياة سياسية او ثقافية ليس تقديرا للحالة الفردية فحسب بل مؤشرا على ان عملية الاستبعاد قد أخذت في التلاشي وإن الانسان أصبح قادرا على

ان يحرق نفسه (فيدال ١٩٦٧ ، لوفيفر ١٩٦١) . ولكن الواقع 'ن كثيرا من الباحثين فى ميدان البحث التجريبي يحسون بالمعاني الايجابية للاستبقاء الشخصي (نوهت ١٩٧٦ ، اوتو وفيزرمان ١٩٧٥) . والنقطة التي كثيرا ما يفلطونها هنا هي ان الاستبعاد الذي يحسب فرديا له بعض النتائج :لايجابية لكل من الفرد والمجتمع . وكما اشار لودزا ١٩٨١ ، - ويحق - فان مفهوم الاستبعاد فى الفكر الغربى منذ عصور الفلسفة القديمة ومنذ القرون الوسطى حتى فيضت وهيكل كان يحتوى على اطار عريض من المعاني والفوائد وله كثير من الفوائد التي تتضمن قيما ايجابية محايدة كما يتضمن قيما سلبية ايضا . ولكن هذا المفهوم تضاعف مع الزمن عندما ابتعد الفكر الاوروبى عن المجتمعات اللاهوتية - رتطسور تطوره الاخير . والفضل فى ذلك يرجع الى حد بعيد الى ماركس الذي استجاب الى المناخ الثقافى الذي كان يعيش فيه . كما يرجع الفضل فيه ايضا الى سنالية هيكل ، والى مادية (فوريباخ) والى مفهوم الاستبعاد الدائى فى الحياة الدينية .

والقيمة الحقيقية الايجابية لهذا المفهوم قد تم احياؤها بطرق عديدة بواسطة بعض علماء الاجتماع الالمان . ويشير لودز الى راي (سميل ، ١٩٢٣ فى أن الانسان يصبح مستبعدا او غريبا عندما يحس بالقرب والبعد فى وقت واحد للمحيط الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يحيط به . ويقول (اودرنر) ١٩٥٥ ان الثقاف الناقد يعيش حياة مستبعدة لا يشاركه فى الحياة الثقافية التي هى بحق شرط للروح الخلاقة للفرد كما يشير

(ماركوس) ١٩٦٤ الى الايحاءات الايجابية لبعض انواع الاستبعاد التي قد تكون سببا فى ان يصبح خلافا ، أى فنانا . ويعبر (جيلهن) ١٩٥٥ من (القرب المستبعد » الذي يقوم فيه الفرد بإبعاد نفسه عن تحركاته . وهو واع تماما للوقت الذي سيستعيد فيه نفسه ، وهو يؤكد العوامل المؤثرة فى المجتمعات الصناعية الجديدة التي تحمي الانسان من فردية الممرة (جيلهن ١٩٨٠ ، وشاخت) .

علم النفس الوجودى وعلم الظواهر

نحو الاندماج مع نظرية ماركس

رغم ان الاهتمام كا نمنصبا على الاتجاهات الاجتماعية والنفسانية فى دراسة الاستبعاد الا ان علماء الاجتماع كثيرا ماكانوا يتطرقون الى علم التحليل النفسى وعلم الظواهر الوجودية والفردية ، ودليل كذلك الاتجاه الحالى فى الاستبعاد الذي يتسم بالمحاولات النظرية الحديثة التي

متمم الى حد ما على هذه العلوم التقليدية بهدف الاندماج مع النظريات الماركسية للاستيعاد والوعي الازيف .

وفيل ان يتحول الى هذه المجهودات فقد يكون من الافضل ان نحدد اولاً بعض مقاييس المفهوم التحليلي النفساني . فمعظم المحللين النفسانيين ينفرون الى الاستيعاد الاعلى انه حالة ذهنية معينة بل على انه مرحلة قد تتفاقم ما لم يتم ايقافها . واعمال كارى هورى ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . اكبر دليل على هذا المفهوم . فهو تعتقد ان الاستيعاد هو حركة تبعد ابعد عن ذاته . فالانسان المستبعد او الاستيعادى قد تحرك بعيداً عما يعتبر طبيعياً في رايه ، واصبح هد لانسان مختلفاً عن الانسان الطبيعي ، وقد تبع كارى هورى كثيرين امثال (ساليغان ١٩٦٤ - وازر ١٩٧٠ - وبتلر ١٩٦٢) في اعتقاد بان الشخص المستبعد او المتباعد شخص غير طبيعي لا يتفاعل مع مجتمعه . وقد حدثت لفرة كبيرة بينه وبين سنوات عمره وبين المجتمع الذي يعيش فيه ، وهم بهذا يرون ان الاستيعاد قد نتج بسبب مناخ نشأ في حياة الفرد وهو طفل مما ادى الى تعويق نموه ليصبح فرداً في المجتمع ، بمعنى ان التاكيد هنا على حالة او ازمة عرضت لهذا لشخص وهو بعد في سن الطفولة داخل عائلته التي لم تهتم باحتياجاته ولم تراع إمكاناته ، نظرا الى اهتمام الوالدين بنفسهما دون النظر او التعمم لاحتياجات ابنهم (فولر هاوسن ١٩٦١ ، ريمانس ١٩٦٥ ، والنشر الامريكية للتحليل النفسي لمحررها ويس ١٩٦١) .

ولم ينشر التقرير الذي امدته (جوزيف جيبيل) ١٩٧٥ بالانجليزية الا حديثاً ، وهو التقرير الذي يردد فكرة التطور المحدد في نظرية علم الاجتماع النفسي التي تعالج مشكلة الوعي وخاصة احوال الفكر الماركسي (النسخة الفرنسية لم تظهر الا عام ١٩٦٢) . وهذا التقرير بدأ يأخذ مكانة واضحة في علوم الاجتماع النفسية في البلاد الناطقة بالانجليزية وجيبيل عالم مجرى فرنسي وتلميذ للوكاسي ، وفي تقريره اورد نقض المقارنات المثيرة بين نظرية ماركس الاجتماعية وعلم التحليل النفسي والوجودي وعلم دراسة الظواهر الاجتماعية .

ويشير جيبيل الى ان كتابات ماركس الاولى عن الاستيعاد في العمل ذكرت بعض التوقعات التي اكتشفها علماء النفس فيما بعد عن فيامهم باحثاهم . ويعتقد ان (الوعي الكاذب) تطور في كتابات ماركس الاخيرة ، وان هذا الوعي الغائب اصبح اليوم يشابه ما يعرف اليوم بمرض « السكيزوفرينيا » ، وهي حالة من الوعي الغائب ، او الوعي بمرض « السكيزوفرينيا » ، وهي حالة من الوعي الغائب ، او الوعي (لوكاس ١٩٢٣ - ١٩٧١) . وكثير من عناصر الماركسية يمكن العثور عليها في مفاهيم (جيبيل) عن علم النفس ، مثل اخضاع بعض عناصر

الوعي التي يتكون منها الذكاء الفردي . اما كما يفعل لوكاكي عندما يقوم بتحويل الزمان الى فضاء . ويختتم (جيبيل) ابحاثه بالقول بأن الوعي الكاذب حالة عين منطقية للعقل او للوعي على نطاق جماعي . اما « السكيزوفرنيا » فهي حالة متطرفة للوعي غير المنطقي على نطاق فردي .

وثمة مجهود آخر يهدف الى الربط او التداخل قام به (فراكك جونسون ١٩٧٦) . وهو احد علماء الاجتماع الأمريكيين ، اذ يرجع الى علم الظواهر ، والى الوجودية النفسانية ، ليشير ان نظرية ماركس متداخلة مع كل هذه النظريات وفي الوقت ذاته نجد اتجاها متابرا مماثل عند الفيلسوف الأمريكي جون لوكس ١٩٧٦ الذي كون اتجاها حول مفهوم « المسافة النفسية » و « الوساطة » . ويقول ان هذه التدبيرات تنصب بشكل غير دقيق على ما ذكره ماركس عن فكرة الاستبعاد . وإن الفرد وتقدماته هو نقطة البداية لاي حركة ، وان هناك حركات وسيطة يقوم بها الفرد لاجل فرد آخر ، وان هذه الحركات الاخيرة قد ينتج عنها ما يؤتى الى عدم انسانية الانسان ، مما يؤدي الى الاستبعاد للتأثير والسيطرة عليه والنظرة اليه على انه ليس سوى اداة ، او وسيلة لغاية . ومنها ظهور الشعور بالسلبية وعدم القدرة ثم التباعد او الاستبعاد النفسى بين الانسان وتحركاته . وكل هذه المجهودات سאלفة الذكر تبين مدى الرغبة فى تخطى كل الحدود المألوفة وفى اتجاه استكشافى جديد يعمل بمفاهيم بديلة وبمعالج مشكلة الاستبعاد بوجهة نظر تتفق وفكرة هذه المشكلة ذات الواجه المتعددة .

أبعاد فلسفة أصل الأشياء

ان فلسفة البحث عن اصل الأشياء هى وفكرة الاستبعاد بتصلان بتاريخ طويل وخاصة فى خطوات تطور الفكر العربى ، وكثير من فلاسفة الوجودية والباحثين فى ميدان الدين لا يزالون يعتمدون على هذه الفلسفة فى ابحاثهم والاستبعاد فى هذه الحالة ينظر اليه وكأنه مفروس فى طبيعة الانسان ورغم ان تأسيس المشكلة قد يختلف الا ان هناك اجماعا تاما فيما يخص بوجود الاستبعاد أو التفرير وحتميته ، بغض النظر عن الشخصين والمجتمع .

ان فكرة الذاتية المتصلة بالاستبعاد وتعتبرها كمظهر للقيود المتواصل ومثال ذلك التباين ابدى بين الوجود والعدم ، مثل الثنائية التي يقول بها كيرلجارد ، والفروق التي يشير اليها نيتشه الوجودية بين الحقيقة وما يتصوره العقل ، ، وراى هيدجار فى ان الانسان يلقى به فى عالم لم يشترك هو فى ايجاده او خلقه ، وفشل ستيوارت ، فى ان يفسر

التغلبت بين واقع الانسان وموقعه الذي يؤدي بالضرورة الى اضطراب ذاتي ثم بالتالى الى وحدة ، وهو ما يصل به (جين) الى ما يطلق عليه « العمل المجانى » كحل وحيد لان حقيقة الذات تضيق بالتفاعل مع الآخرين او مع المؤسسات الاجتماعية ، ان الثغرة بين حاجة الانسان الاساسية وبين تجارب المجتمع الضئيل (انزيدى ١٩٦٨) تعتبر فقرة لا يمكن التغلب عليها ، كما انها دائما موجودة . ويواصل « سيمل » مجهوداته فى سبيل الخلق والتعبير وحرية ضد ضغوط المؤسسات الاجتماعية ، وهى المعركة بين السلطة ورغبة التحرر التى يعبر عنها فرويد بالعقل الباطن ضد ضغوط المدنية الحاضرة . (انظر جير ١٩٨٠ ، بركان ١٩٦٩ ، هوبارت ١٩٦٥ ، جرين ١٩٦٦ ، شوهام ١٩٧٠ ، كنج ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ، وتحليل « شاف » لماركس ١٩٦٧ ، ودينسوف ١٩٦٧)

شلومو شوهام (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) عالم اجتماع وعالم جريمة اسرائيلى ، ونحن نراه يبعد كثيرا عن الخط الاساسى ويطلع علينا بنوع جديد مثير من الذاتية والوجودية التى تستخدم فيها الكثير من المترادفات من التاريخ اليونانى . والاستبعاد ، او التقريب فى رأى (شوهام) هو حالة ذاتية تدفع حركة الانسان ولكن لا يمكن لهذه الحركة ان تنقلب عليها . (فالانفراد) و (العزلة) تقف مضادة للمشاركة ، بسبب التأثيرات العالمية على الانسان وهى التأثيرات التى تعمل بمعزل عن العلاقات الاجتماعية . ان ضغوط الانعزال التى تنجم عن ثلاث مراحل تطويرية يمر بها كل انسان : الميلاد ، تكوين الذات ، ثم الانغمار فى المجتمع وتكوين الهوية (كل هذه تؤدى الى رغبة الانسان فى المشاركة ، ولكن الصراع للسيطرة على الوحدة من طريق المشاركة لا جدوى فيه ، لان الثغرة بين العزلة الذاتية والمشاركة غير الفعالة لا يمكن عبورها .

والنقطة الجديرة بالاهتمام هنا هى : ان العزلة الذاتية تكون نتيجة لعدم التفاعل من البيئة او المحيط ، ولذا فان شوهام ، يرفض المبدأ الماركسى الذى يقول بالاشتراك عن طريق الحركة . ان دافع الانجاز مثلا وهو الدافع المتمثل فى المجتمعات المتقدمة صناعيا يعتبر وسيلة مشاركة تؤدى الى نتيجة من نتئين : اما النجاح او التراجع نتيجة للفشل .

فلسفة الا منطق والضروريات

ومشكلة الحكم الطبيعى

ان القليل من الكتاب اليوم على استعداد لان يتقبلوا الضرورة الميتافيزيقية والانتروبولوجية التى تسود فى أعمال (ماركس) الاولى ، حتى الماركسيين منهم الذين يدرسون العناصر الاستيعادية او عناصر

التغريب . واسباب ذلك متنوعة ، ففكرة « الصنف البشري » تعتبر - فلسفية مثالية ، أى فلسفة تقول بحالة مثالية ، لا يشعر فيها الإنسان بالاعترا ب أو الاستبعاد .

وهؤلاء الذين لا يوافقون على كتابات ماركس الأولى ، ينظرون الى الاستبعاد على انها نظرية مشكلة ايديولوجية تختص بافراد او اناس ليسوا متوافقين للاحوال المادية القائمة .

ان رفض نظرية ماركس عن الضروريات هو اتجاه جديد بين معظم الماركسيين اليوم لانها نظرية تؤدي الى متاهات مظلمة غير ملائمة وليست علمية الى حد كبير على انها تتصل بمشكلة الطبقات الا انها مشكلة عالمية تعمل على هدم او تعويق صراع الطبقات ، ولكن يمكن ، اراء هذا ، القول بانها كانت نظرية انسانية بنى عليها ماركس مفهومه المادى للتاريخ ، ونظريته للصراع الطبقي وخاصة وفوق كل شيء نظريته فى استبعاد والتغريب .

واذا تخيلنا من انسانية ماركس الاولى قاننا نكون بذلك نتخطى عن تاريخ تطور فكره الذى دى فى النهاية الى الصراع الطبقي . ان تفهم نظرية ماركس ومفهومه للمادية التاريخية يجب ان تفهم نظرية ماركس ومفهومه للمادية التاريخية يجب ان تفهم جذور تفكيكه الاولى : وهو جذور لا تزال مغروسة فى اعماله التالية من رأس المال والاقتصاد السياسى . ان الصراع الطبقي ، اذا ما ظهر من اهدافه الانسانية الاصلية ،

ومن نظرية تكيف الانسانية : هو الذى يهاجم « التوسر » وانصاره هجوما شديدا واعتقدتم الدائرة ، فالذا ما تجاهلت اية حركة ما هذه الاهداف الانسانية فى غمرة الصراع ، ثم بعد ذلك خلال التطور الاجتماعى ، فلن يكون مستغربا ان التخطيط الاقتصادى والتنمية الاجتماعية هما الاستراتيجية التى ترسم الطريق لبقاء الصراع الطبقي قائما ، والا تكون قد وضعتنا نهاية للتاريخ .

واذا نحن تخيلنا ان رافضنا فلسفة ماركس ، وما فيها من انسانية ، وما فيها من صراع طبقي ، فسيمتبر هذا نوعا من الردة فى التفكير وقد تحتاج هذه العناصر الى إعادة النظر فيها ، او الى إعادة تفسيرها ، وربطها بعضها ببعض .

ان نظرية الاعترا ب او الاستبعاد او التغريب ، مهما اطلقنا عليها من اسماء ، لا يصف الآثار التى تنجم عن العلاقات الاجتماعية او المؤسسات الاجتماعية وتؤثر فى الفرد فحسب ، بل انها وسيلة للحكم على الاحوال الراهنة وانتقادها وكما يقول (لود ز) ١٩٧٥ قان تحليل ماركس للتغريب او الاستبعاد هو قى الواقع تفسير لحالة الانسان فى المجتمعات الصناعية

المتقدمة ، او هو وسيلة راديكالية للدعاية للصراع الطبقي ضد الرأسمالية ،
وسيلة ايضا للنقد الاجتماعي الانساني موجة لكثير من الاحوال السائدة
فى المجتمعات الصناعية المعاصرة .

ان كل نظريات الاستبعاد او التغريب تحوى مفهوما لما يجب ان
يكون عليه الفرد والمجتمع ، والملاقة بينهما ، وكما يقول ، ويحسب ،
شاخت ، ١٩٧٦ - ١٩٧٨ : ان مفهوم التغريب يحوى بين طياته حكما
واضحا بانه ينبغي تغيير او حتى ينبغي عدم وجود الاحوال عديدة ،
والنظرة الاولى قد تبدو نظرية الاستبعاد وهى تساعدنا على سد الثغرة
بين ما هو - وما يجب ان تكون عليه ، وذلك بمعناها الموجود فى الكلمة
داتها . . ولكن فى الحقيقة ينظر الكثيرون الى التغريب او الاستبعاد على
انه مرض وحالة مرضية ينبغي احداث تغيير فيها .

ان الوصول بحالة التغريب الى انها حالة نفسية يحول الاهتمام
عن التقديم الى التحليل ، وهذا ما يفيقه ايضا التقليل ، ان يأتوا بأداة
علمية تحليلية خالية من اسباب التقييم .

وكل هذه الاتجاهات قد أدت فى النهاية الى ما يمكن النظر اليه
على انه ادخال لعنصر التحليل النفساني على مفهوم الاستبعاد .
والباحثون فى هذا المجال لا يمكن ان يطلقوا الاحكام على الاستبعاد لان
القضية عندهم هى الاحساس الفردى والبناء الاجتماعى والمشاكل
والاحوال المادية القائمة .

وقد بدأ الحواز بما كتبه « سميد » ١٩٥٩ ، اذ يقول بكل صراحة
انه اذا حاول ترجمة ما قيل وفهم من الناحية العاطفية فان ذلك سيشكل
خطرا قد يهدد الاطار الفكرى الذى تقوم عليه النظرية التقليدية .

ان ما ينقص الدراسات التطبيقية عن الاستبعاد هو وجود
صورة ذهنية اكبر ، ومفهوم تاريخى للبناء والتغريب . ان المشكلة هنا
هى المطالبة بتوازن بين المسائل الاجتماعية والتحليلات التاريخية ، اى
المطالبة بوسائل جديدة للبحث .

مشكلة الوحدة

ان انتشار مفاهيم الاستبعاد او التغريب والاراذقات العديدة التى
ظهرت خلال العشرين سنة الاخيرة قد أوجت كلها اهتماما مماثلا فى
ضرورة العثور على مؤشر مشترك او مفهوم ذى ابعاد عديدة يمكن
تصنيف هذه المفاهيم العديدة تحت لوائه . والاقتراح الذى بدأ هو

القول بأن التفریب أو الاستبعاد ظاهرة لها عدة وجوه . ولكن هناك نوع من الوحدة بينها تجعل معناها قريباً الى حد ما .

وهذا الاقتراح قد يكون مفهوماً أو قد يكون بحاجة الى أن نتبعه ، أو يكون عرضة للنقاش . وقد قيل أن التفریب بمفهومه التجريدى لا يوجد ، وإن ثمة ظواهر عديدة ملموسة له وإن أية محاولة لدمج هذه الظواهر يجب التخطى عنها نظرياً . وحتى مفهوم « ماركس » فى التفریب فى حالات العمل ليس له أصل مشترك . ويختتم لوند (١٩٧٥ ص ٣٩) بحثه بنقطة متفائلة الى حد ما إذ انه يرى أن اقتراح اقامة نظرية عامة للتفریب أو الاستبعاد تربط مفاهيمه المختلفة أمر ممكن .

ولعل انتشال المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتفریب يرجع الى عامل هام ، وهو تفسير (سيمينس) بأن هناك خمس درجات للتفریب النفسى (وقد زادها بعد ذلك الى ست) ، عدم القدرة ، عدم المعنى ، عدم الاعتياد ، التباعد الثقافى ، أو العزل للقيم ، والتفریب للشخص ، والتفریب الاجتماعى . ويلخص « سيمينس » كل نتائجها التطبيقية هذه التى ظهرت فى مقاله عن مفهوم الاستبعاد أو التفریب عام ١٩٥٩ على انها تطور حديث بالنسبة لمفهوم الاستبعاد . وقد يبدو بديهياً أن يختتم بحثه بقضية « الوحدة » لانها فى الواقع لب الحوار التطبيقى التجريبي والنظري ، ولكن هذا الحوار كان موضع اختلاف من آخرين .

ويرى بعض اصحاب النظريات ، بمكس « شاخ » ١٩٧٦ الذى يتجاهل المفاهيم الوجودية وضرورياتها ، ولكن يمتاز بوجود تشابه عالى بين انواع التفریب المختلفة ، ان ثمة تشابه أو مؤشراً مشتركاً بين متغيرات « سيمينس » وخاصة النفسية منها ، بشرط أن ينظر الى هذه المتغيرات على انها أمر تجريدى .

وقد حاول (هيز) ١٩٧٦ مثلاً أن يبنى هذا من خلال تطبيق الفلسفة اللغوية ، وهو يرى عاملاً مشتركاً فى مبدا أن يحاول تركيباً ما أن تعمل ليحصل ما يعتبره مفيداً له . أما متغيرات سيمينس ، فانها تبين كيف يمكن لهذا الرباط أن ينقسم من خلال قطع الاتصال الإيجابى بين الفرد والمحيط الاجتماعى أو الطبيعى الذى يعيش فيه . ويشابه فى ذلك تطبيق (جيبير ١٩٨٠ ، ١٩٧٦) لنظرية الوحدة . فالأفراد ينظر لهم على أنهم انظمة تعمل بالتفاعل مع بعض نواحى مجتمعهم . وإذا نظرنا اليهم جميعاً كمجموعة فإن الاستبعاد سيكون عندئذ ليس سوى تجميع لمشاكل كل هؤلاء الأفراد . فعلم القدرة مثلاً يتصل بمشاكل الانتاج ، وقد حاول كل (جيبير) و (هيز) أن يوجدوا نوعاً خاصاً للوحدة وذلك يوقع نسبة التجريد .

ويتشكك (هيز) ، بعكس سيمنس ، قى أن كل متغيرات التفريب يمكن جمعها تحت لواء واحد ، لان سيمنس استخدم طابجا نفسيا بينما استخدم ماركس اتجاهها اجتماعيا ، ووحدة الاثنين تعتمدا على مشكلة الذات ، والبيولوجى او علم الاحياء يمكن اليوم ، نظريا ، اعتباره من علوم الكيمياء . والكيمياء يمكن اعتبارها من علوم الطبيعيات . والمشكلة هى أن علم النفس لم يتمكن حتى الآن من حل مشكلة تحويل الذهن الى عدة وحدات بيولوجية تعمل تبعا لقانون علم الاحياء ، بينما تمكن علم الاجتماع الى حد بعيد من أن يدرس المجتمع من وجهة نظر كونه مجموعة وحدات نفسية تعمل تبعا لقانون علم النفس .

ان الدليل التطبيقى على مسألة الوحدة هذه لا يزال متعارضا وغير نهائى (نيل وريتج ١٩٦٤ - ٦٥) ، وحتى (سيمنس) نفسه قد أكد انه لا توجد وحدة كاملة بين متغيراته فى التفريب (١٩٧٢) .

ان التاريخ الاجتماعى المفاهيم التفريب او الاستبعاد يفسر أن الايديولوجيات المتعارضة حول طبيعة الانسان ومجتمع وطبيعة العلاقة بينهما لا تزال قائمة . ولكن هناك محاولات لدمج (ماركس) ووجهة نظره الراديكالية المتفائلة حول التفريب مع نظرية (دوركهايم) وهى نظرية محافظة ومتشائمة . ان التحليل التجريبي قد انقص نظر ماركس الى مفهوم الانسان وعدم مقدوره او علم كفايته ، ومفهوم (دوركهايم) الى مقاييس الطبيعة الشخصية . ومن هنا كانت المحاولات للمجها او علم دمجها ..

واذا حاولنا البحث فى أصول هذه المراحل فى النظريات التقليدية فأتنا سنجد أن التفريب والغوضى مفهومان متعارضان ، رغم أنهما قد يصفان سلوكيات متشابهة ، ورغم أنهما قد يستخدمان كتعبيرات عن الهجوم الراديكالى على المؤسسات المنتشرة او السيطرة والقيم السائدة فى المجتمعات المتقدمة صناعيا ، ولكن سنجد أيضا أن الاثنين يشتملان من ايدىولوجيات ومزاعم مختلفة ، ولا نوسألهمنا لاحداث التفريب مختلفة (هورتون ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ولوكاس ١٩٦٧) .

وهذا يوحى بأنه ينبى علينا أن نعثر على تعبيرات مختلفة وأكثر دقة لكلمة التفريب او الاستبعاد ، وهو ما يحاوله الآن الكثيرون من فلاسفة وباحثى التفريب . . .

الاولسويات

لعل المشكلة الهامة التى تواجه اصحاب نظرية التفريب هى مشكلة المفاهيم والمعانى والمصطلحات . والواقع انه حتى الكلمة نفسها تستخدم

بشكل غير مفهوم ومتباين لدى الكثير من الفلاسفة ، ولا يزال العمل محل ايجاد المفهوم الصحيح هو من الاولويات حتى يتسع مجال الفهم والبحث فى ميدان الاستبعاد أو التفريب . وقد كرس بعض الباحثين انفسهم اخيرا لهذا العمل الشاق ، رغم تباين مناهجهم ووسائلهم .

ولعل اهم اضافة الى هذا هى محاولة (لودز) ١٩٧٨ ، الاخيرة فحور ايجاد تحليل منظم للمفردات والمفهوم ، وقد وضع نظاما معقولا لدراسة التعبيرات والتعريف وتحليل الكلمات الهامة واستخداماتها ، ورغم ان هذا النظام لا يزال فى مراحله الاولى الا انه يزود المجال ببعض التوجيهات المتجددة فى المفهوم والمصطلحات ويعطى مساحة واسعة من المعانى والاستخدامات فى الميادين القانونية والاجتماعية والنفسانية والفلسفية والدينية .

وثمة محاولة أخرى تسير جنباً الى جنب مع هذه وهى محاولة (لودز) ١٩٨١ - ولودز عالم اجتماع المانى - وفيها يتعقب تطور الكلمة والمفهوم فى الفكر الغربى ، ويركز على قيمة ايجابية طالما اهتمت وهى مفهوم الكلمة من حيث اتصالها بالقيم وبواصل المسيرة مع تطور المفهوم منذ ايام للفلسفة القديمة والفكر التشكيلى (مانديان وكريستيان جنوسيس) الى اعمال بلوتينوس (٢٠٥ - ٢٠٧) وارجستين (٣٥٤ - ٤٣٠) وتوماس اكويناس (١٢٢٥ - ٧٤) ومايستر ايكمارت (١٢٦٠ - ١٣٢٧) الى هيجل .

ويؤدى علاج (لودز) لتطور الكلمة والمفهوم عبر التاريخ الى اظهار قاعدة مريضة وثرية للمعانى والاستخدامات تشمل مفاهيم عديدة وقيمة كثيرة ، وايجابية ومحايدة وسلبية ، وان كانت تتوقف عند (فيورباخ ، وماركس) . ولكن (لودز) يلتقط الخيط ويتابع التقليد المتشكك وقليل من (هيجل) الى القرن العشرين ليصل به الى بعض علماء الاجتماع (سيمل ، ادورنو ، وجيهل) وهم الذين اعادوا ، بطريقة و باخرى ، كامن القيم الايجابية والسلبية للمفهوم .

وهناك محاولة هامة أخرى فى تتبع وتمييز المعانى والاستخدامات للتفريب أو الاستبعاد وتظهر فى ابحاث (ريتشارد شاخت) وهو فيلسوف امريكى . وهذه تتصل من استعراضه للكتابات المختلفة عن الاستبعاد (١٩٧٠) الى محاولات تفسير المفهوم التى تهدف الى تخطيط المعانى المختلفة والتمييز بين التفريب الشخصى وتغير الشخصى . والذى يشير الانتباه الى هذه الحلولات فى الواقع هو النطق الذى يستلزمه (شاخت) بصدد تنظيم تفسيراته الى عدة ترححات . وتلى احادها (١٩٧٦) نجد انه يعالج أنواع الاستبعاد المختلفة كأنها شكل من علم

الاتفاق) . وهذه بالتالى تنقسم الى مجموعتين ، تتباعدان فى المفهوم وتتناحزان فى مناح اخرى ، والمجموعة الاولى تتكلم عن الستخط الاجتماعى للمشاعر الفردية والتطلعات والمعتقدات الذى يجد الفرد نفسه يعانى منه . والمجموعة الثانية تتصل باهلآف المجتمع ، وهنا نجد ان المسألة تختص شيئا فشيئا بالعلاقات الاجتماعية .

ومشكلة عدم الاتفاق على هذا النحو تنسب فى علم توادم الفرد مع الحالات السائدة فى مجتمعه وعدم اندماجه فى القيم والتطلعات والقوانين الاجتماعية والمؤسسات القائمة

وفى محاولة حديثة يركز شياخت (١٩٨١) على التغريب او الاستبعاد الاقتصادى ، وهى فكرة تتصل بتبايد الهوة بين العملاء الاقتصاديين ونشاطهم المائل ، أى بين المعلن وعمله ، وهناك نوعان من هذا التغريب ، واحد منهما يختص بعلاقات اقتصادية ويمكن استغلاله كمفهوم محايد وصفى وتحليلى فى علوم الاجتماع ، والاخر يختص بكيان تقويمى وتفسيرى ، وهذا يمكن استخدامه للنقد الخلقي والانسانى بالنسبة للقيم والمؤسسات السائدة فى المجتمعات الصناعية ، والتغريب الاقتصادى يتميز بالاهداف الشخصية وغير الشخصية ، فالاولى تكون من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والسلوكيات ، كما ان التغريب يبدو فى هذه الحالة فى النشاطات الاقتصادية التى لا يمكن السيطرة عليها ، أى تقلص السيطرة الذاتية على العمل والانتاج . اما النوع الثانى فيختص بالحالات التى تصيب الفرد ازاء نشاطاته الاقتصادية ، او بمعنى آخر التلزم ازاء العمل .

وشاخت يبحث فى القيم الايجابية والسلبية على حد سواء للتغريب ولكن لعل اهم ما كرس لنفسه من عمل هو تفسير حالة التغريب التى تحدث بمعزل عن اية فكرة عن طبيعة الانسان والمجتمع ، فهو يحاول تحييد المفهوم وتحويله الى تحليل ، وفى نفس الوقت يحتفظ بالمعنى التقليدى .

وفى ابحاث تورانس (١٩٧٧) يظهر مجهود اكاديمى آخر ، فهو ، اى (تورانس) ، وهو عالم اجتماع بريطانى ، يفصل بشكل واضح بين عنصرين ، التحريب اى بمعنى فقدان المشاركة ، والتغريب بمعنى الضربة او اللداء ، وهو يحاول تفسير معنى كل منهما وابرآز نظريته بطسرق تبعد كثيرا عن طرق كثير من معاصريه . وقتا توسع تورانس (١٩٨١) أخيرا فى ابحاثه فى محاولة جريئة لايجاد فائدة للمفهوم الاستبعاد بشكل اجتماعى لا فلسفى ، وأن كان اتجاهه علم ياولكن ليس تكرارا (لهيجل) او (فيورنبآح) و (ملوكس) وفى الوقت نفسه تعتمد على

النظريات الاجتماعية الخاصة بالحركة والتجميع ، كما يحاول ادخال عناصر كثيرة طال تجاهلها مثل العواطف الاجتماعية والمعاني والحركات .

ولكن رغم كل هذا لا يزال موضوع الاستبعاد محاطا بكثير من الغموض ولا تزال التجارب تخضع للصدفة ، ولا يزال الحوار الجدى غائبا ، بل الحقيقة أن معنى التفريب أو الاستبعاد نفسه أصبح غير دى معنى ، وقد كانت أعمال (لودز) الخاصة بالتعبيرات والاصطلاحات ، وأعمال شاخ وتورانس الخاصة بالمفهوم مثلا لجهود مركز لواجهة كل هذه التحديات والاتجاهات .

نحو ايجاد قائمة مقترحة ونحو بناء نظرية عاممة للتفريب

لقد تطورت نظريات البحث ١ لى درجة تجعلنا نرجع الى (لودز) وغيره فى سبيل اقلمة قائمة للمقترحات والتطبيقات فى مجال التفريب أو الاستبعاد ، وهذا يدعو الى استعراض منظم لكل ما كتب فى هذا المجال ، حتى تكون هذه خطوة اولى فى سبيل الوصول الى مدى المعرفة فى هذا الميدان .

والخطوة التى تهتم بهذا ترجع الى الملخص الذى امدته (سيمنس) (١٩٧٥) للتطورات فى الابحاث التجريبية عن المتغيرات النفسية للتفريب ، ورغم انها تحدت بالتقليد التجريبي الا انها مفيدة فى تصويرها المعلومات الحالية لهذه المسألة .

ويقول (لودز) أن الحال يقتضى اعتماد قائمة لكل مظاهر واقتراحات العلماء بخصوص التفريب أو الاستبعاد ، لأن هذه القائمة ستضم كل الآراء العامة والتصريحات النظرية التى ظهرت فى الفكر الغربى .

وثمة مشاكل وعوائق تقف دون مثل هذه المحاولة . ولكن هنالك محاولات عديدة فى هذا الاتجاه . وقد كلفت ناجحة الى حد ما . وقد يكون من الافضل أن تتجه الى اصحاب النظريات من العلماء الامريكيين من أمثال ماليتز (١٩٧١) ، وبلاسوك (١٩٦٩) ، وسيتيكومب (١٩٦٨) ، وزاتربرج (١٩٦٥) .

ولبناء مثل هذه المفاهيم علينا أن نحاول تفسير المفاهيم الرئيسية والتغيرات والنظريات ، وأن نوجد نظاما لتصنيفها .

ونظام الأولويات في النظرية العامة للتغريب قد يبدو واضحا .
فقد بدأ كل من (لودز) و (شاخت) وغيرهم هذه العملية وأعدوا بعض
المصطلحات التي قد تنير الطريق في سبيل إقامة نظرية شاملة .

والخطوة التالية هي بحث بعض امكانيات تصنيف المفاهيم الرئيسية ،
وقد نحتاج الى تفسير بعض التعبيرات التجريبية من خلال التحليل
المنطقي . وهذه الخطوات التي تهدف الى بناء النظرية قد تمهد الطريق
لإقامة المفهوم الصحيح للتغريب الذي قد يتخطى الحدود التقليدية .

النظرية وامتدادها وإعادة تشكيلها

هناك استمداد واضح ليبحث نظريات بديلة ، او لدمج بعض
الاتجاهات التقليدية في سبيل دراسة التغريب أو الاستبعاد ، وقد حدث
بالفعل أخيرا أن اندمجت بعض النظريات التقليدية مع عناصر عديدة
من نظريات أخرى مثل النظريات الاجتماعية الخاصة بالعمل في المجتمع
وتكوين المجموعات (تورانس ١٩٧٧ ، ١٩٨١) ونظرية الاجتماعات
(هاينز ١٩٨١) وعلم النفس الوجودي ، وعلم الظواهر (جونسون
١٩٧٦ ، وجيبيل ١٩٧٥) ١٠

وركزت مجهودات حديثة أخرى على محاولات إعادة الصياغة في
مجال الاستبعاد ، وذلك من خلال العديد من النماذج والاتجاهات .
فقد استخدم هايز (١٩٧٦) التركيبات اللغوية النفسية والنماذج ،
وليسمخدم جيبير (١٩٨٠) التطبيقات النظرية ، واستخدم لودز
خرائط اللغة .

وكل هذه الجهودات تشير الى رغبة العلماء في أن يصلوا الى
الوصول الى مفاهيم التغريب حتى لو اضطروا الى استخدام التجريب
وهي مهمة كثيرًا ما وجهت إليهم . ومن أهم الاحتياجات
القائمة هي أن العمل النظري المشابه له أثر كبير على البحث التطبيقي
وأن له نتائج هامة قد تؤدي الى تغيير ملموس (شتاينزور ، وجيبير
١٩٨١) .

اهتمامات دائمة بماركس

إن الأبحاث الكثيرة التي تهتم بطريق مباشر أو غير مباشر بنظرية
ماركس عن التغريب أو الاستبعاد قد أدت الى بعض عناصر البلبلة فيما
يختص بهذه النظرية ، وذلك بالنسبة لمعناها ، وأهدافها ، وفائدتها .
والسبب في ذلك يرجع الى الطريقة التي صاغ بها ماركس نفسه مفهوم
نظرية التغريب . ويعتقد ماركس أن التغريب أو الاستبعاد ظاهرة تشمل

الموقف اليشوري يأسره وهذا الاعتقاد احد عناصر البلبلة ، اذ يمكن القول ، أنه ، بهذا المفهوم ، يكون ماركس قد ترك القضية ناقصة ، لانها لازالت بحاجة الى المعنى والمغزى رغم محاولاته الاولى فى التحليل وخاصة فى حالات التغريب فى العمل ، وهى حالات اثار اليها ماركس كثيرا ولكنه لم يحاول التعميق فيها .

ونتيجة لذلك كله فان رأى ماركس فى هذا المجال ، وفى مجال معنى ويجدوى وقائدة التغريب ليس موضع اتفاق عام . وماركس يضع التفسيرات المادية فى مواجهة الفلسفة التجريدية ، ولكن آية مراجعة لهذا قد يقال انها تكوّن عن آراء ماركس ، وهى لفكرة التحليل الطبقي والصراع الطبقي . وهناك من يقول ان ماركس ، فى الواقع قد تخطى تماما عن فكرة التغريب .

والواقع ان التعارض الموجود فى الماركسية لمعاصرة تدعو الى البحث وبدقة أكثر حتى يمكن وضع المفهوم فى اطار ماركس من الافكار ، وهذا يقضى استخراج الافكار بشكل منسّق وتصنيف معانيها واستخدامها ، كل فى مكانه المخصص له ، كل ذلك تبعا لكل اقسام وأنواع الماركسية .

(للبحث بشكل عام عن المعانى الماركسية المختلفة للتغريب فى أعمال ماركس انظر اولمان ١٩٧٦ ، وميزاروس ١٩٧٥)

ان مسألة التغريب او الاستبعاد هى محفل الاهتمام الاول للماركسيين فى الدول الاشتراكية ، وقد تطورت بشكل جديد بتسير النقد منذ (شاف) ١٩٧٠ الذى قال ان الفناء الملكية الخاصة لا يعنى القضاء تماما على كل أنواع التغريب حتى الاقتصادى منها ، كما قال ماركس . فالاشتراكية لم تهزم تماما كل أنواع التغريب والاستبعاد ، وقد يكون ، أبسط سبب لذلك هو استمرار وجود جهاز سلطة مسيطر . فلقد أدى ذلك الى ظهور أنواع جديدة منه ، اندمجت مع أنواع جديدة من التعارض والصراع فى الهيكل الطبقي للدولمّ التغير فى المجتمعات الاشتراكية (كوتور ١٩٧٩ - فيلسوفسكى ١٩٧٩ ، كوزاد ١٩٧٩ ، محاولات اعادة تفسير التغريب بواسطة العلماء السوفييت تظهر فى اوزمان ١٩٦٣ : «متورسوفك ١٩٧٢ ، «جليزيمان ١٩٧٢» ، وفى عرض ياتواقيشيش ١٩٧٩ ، وفى محاولات داودديو ١٩٦٤) .

وبعالم « ميهايلو ماركويتش » ١٩٨١ وهو فيلسوف ماركسى من يوغوسلافيا هذه المشاكل من وجهة نظر انسانية ، اذ انه يعتقد ان فكرة التغريب تكمن فى التزامات تخص طبيعة الانسان والحياة البشرية وخصائصها . فالانسان كائن حر بطبيعته يحكم نفسه بنفسه ،

كما انه مبتكر واجتماعي . اما المجتمع الانساني فهو مجتمع لا يخضع لاية سيطرة خارجية ، يتعامل فيه الناس الفرد والمجموعة السيطرة على الانتاج . ولهذا فان رؤية ماركوفيتش تقول ان العامل هو الذي يسيطر على انتاجه ، وان هذه ضرورة لا بديل عنها ، ولكنها لا تكفي للقضاء على بعض مظاهر التفریب ، ولا لتحسين حياة العمل بشكل ثوري حتى في ظل الاشتراكية . وهو لا يكفي بدراسة حال العمل في المجتمعات الاشتراكية ، بل يتطرق الى دراسة الامكانيات المقارنة والامثلة لتحسين حال العمال في البلاد الرأسمالية عن طريق تطور الادارة الذاتية ، ويشير أيضا الى امكانية ذلك في البلاد الاشتراكية الديمقراطية .

وفد يكون الجزء المفيد والعميق في محالوت ماركوفيتش الاخيرة هذه هو تاييده النقدي على الارتباط الوثيق بين مستويات التحليل الصغيرة منها والكبيرة ، وكذلك على درجات التغيير وذلك بالنسبة للاستبعاد ، والتخلص من الاستبعاد ، وبالنسبة كذلك للادارة الذاتية في ظل الاشتراكية . وقد كان واضحا جدا بصدد العوائق التي قد تقف حائلا وبصدد الامكانيات المحدودة وكلها يجب القضاء عليها . وكما بنيت التجربة اليوغوسلافية فان التجارب التي أجريت عن الادارة الذاتية في العمل لا تعيش طويلا ، وان ظروف الحياة لا يحدث فيها تغيير ثوري مالم يصلحها اعادة بناء تقدمي في النظام الاجتماعي بأسره . وهذا التغير مضاء المراقبة الصارمة على سلطة الدولة وسيطرتها ، والوقوف في وجه ايدولوجية السلطة وهي التي تحاول تفتيت وتهديم وعى العمال الاشتراكي ، وقطع الطريق على الطقنيين الذين يرغبون في السيطرة هم والبيروقراطية السياسية . وبالاختصار وقد مد سيطرة الدولة في كل مجالات نشاط الانسان التي تظهر بحجة اقامة نظام اقتصادي معقول .

وفي الوقت الذي يركز فيه ماركوفيتش على العلاقة بين الحكم الذاتي للعمال وبين المجتمع ، نجد ان خط تحليله هذا قد يمتد ليشمل النظام الاقتصادي في العالم بأسره ، وهو يقول انه اذا لم تنجح تجربة الادارة الذاتية بسبب هيمنة الجهاز الحكومي على وجه العموم ، فمن المحتمل الا يمكن لدولة متحررة ان تعيش في اطار الرأسمالية الحالي في العالم . وهنا نجد انفسنا نذكر نداء ماركس في أول ايامه الذي طالب فيه بتحرير البشرية كلها ، لا بتحرير العمال في مجتمع واحد بالذات .

ومن الموضوعات الواضحة بين كثير من العلماء والنقاد الماركسيين في أوروبا الشرقية الذين ينظمون معظم تحليلاتهم حول مفهوم التكريب هو الاتهام القائل بأن الدول الاشتراكية قد فقدت الرؤية عملاً بالاهتمامات الإنسانية التي أعطت الدفعة الأولى لاستراتيجيات التنمية الاشتراكية والاقتصادية والتحديث . وفي الأعوام الأخيرة فقط بدأ بعض الدارسين للركس والباحثين فيه يتخذون بعض المناهج التحليلية المعقولة في هذا المجال الذي كان مهملًا تمامًا من قبل ، وذلك باستخدام وسائل ماركس للوصول إلى فكره ونظرياته وتطبيقاته في المجتمعات الاشتراكية .

والمطلوب الآن هو العمل في إيجاد تطوير لمفهوم ماركسي للتغريب واستخدام نظرياته التجريبية في إطار تحليلي ، والهدف هو تضييق الثغرة بين النظرية التقليدية والتطبيقات التجريبية المعاصرة . والمعروف أن معظم البحث التجريبي اليوم قد ركز بشكل إجمالي تمامًا على المتغيرات النفسية للتغريب مما أدى إلى المساس بنظرية ماركس في هذا المجال .

دراسات قومية مقارنة

لقد انحصر البحث التجريبي في ظاهرة التغريب في مشاكل وتمارضات مجتمعات منفردة ، وانصب معظم على الموقف الأمريكي . وكانت التجربة الواحدة تدور في أحد المجتمعات وذلك بمصلٍ حصص تحليلي وبعد ذلك بعدة سنوات تماد التجربة ذاتها في مجتمع آخر . ولم يتبين أحوال عناصر التشابه والاختلاف بين مجتمع وآخر ، أو بما طرأ على مجتمع ما بعد مضي سنوات من البحث الأول . أما اليوم فيبدو أن العلماء فطنوا إلى أن أبحاثهم يجب أن تكون قطاعًا من بحث متكامل منطوق .

والمقياس المنطوق لكل هذه الأبحاث الدولية يجب أن يكون بهدف البحث عن مشكلة من مشاكل هذه الظاهرة والتأكد من أنها توجد في كل المجتمعات ، مع عدم أهمل الظواهر التي قد تكون قائمة في نوع واحد من المجتمعات والظواهر المنفردة . والهدف هنا أن يكون الفكر دوليًا وأن تكون النظرية دولية مع مواصلة إعادة التقييم بالنسبة للظروف المنفردة القائمة .

والدراسات المقارنة لا يتحتم بالطبع أن تقتصر على البحث التجريبي بل ينبغي أن تمتد لتشمل التحليلات التاريخية النفسية ، وهي التي تساعد على إعادة صياغة الأسئلة والإجابة حول التغريب أو

الاستيعاد باعتباره ظاهرة لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن الاقتصاد العالمي . ان دراسة التفريغ من وجهة نظر المادية التاريخية والصراع الطبقي في مجتمعات على هذه يجب ان تنصل باحوال تقسيم العمل والتبادل غير المتبادل والعلاقة بين السيطرة والاستغلال بين البلاد والدول . ان مثل هذه الاتجاهات له ملامح قريبة جدا من النظريات الماركسية الجديدة للعالم الثالث واعتماده على التمتعجات الرأسمالية وما أدى ذلك الى تأخر وعدم تنمية في العالم الحديث .

ان المشاكل عديدة وكثيرة ولكن يجب مواصلة البحث ، لاننا اذا قلنا ان مشكلة التفريغ تقوم تبعا للتعارضات بين السادة والرعايا ثم تنتقل لتصل الى التعارض بين الطبقات وبين السلطة والقوة والعلاقات في العمل والانتاج فان ذلك سينقلنا حتما الى العلاقة بين السيطرة والخضوع والملكية والاستغلال والانتاج والموارد ، كل ذلك على نطاق عالمي .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

تتبع مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.
تصدر طباعاً العربية ويقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة العربية لليونسكو وبمبادرة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

التعاون الأوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية

عملية في طريق النضج

معلومات « العلوم الاجتماعية » للجميع

بعض الخصائص

لا يستهدف معلومات « علم الاجتماع » علماء الاجتماع فقط ، وإنما تستهدف كل انسان . وهي تتجه الى ان تصبح عالمية بصورة او بأخرى من خلال وسائل الاتصال بالطريقة التي تكشف بها عن نفسها أكثر العلوم الطبيعية تقدما في هيئة أجهزة وآلات الكترونية . فالمعلومات المنظمة التي تبث عن طريق تلك الوسائل والمنتجات الالكترونية المتناهية في الصغر ويقدر واحد تشكل نظرتنا وأسلوبنا في الحياة . ومن المستطاع ان تشاهد طبيعتها العالمية كملح آخر من ملامحها . فمشكلات العالم الرئيسية ، مثل دعم السلام والتغذية والطاقة ومكافحة الارهاب وتوفير المواد الخام وما إليها ، وتؤثر في كل بلد ، وجميعها مشكلات ذات طابع يتصل بالعلوم الاجتماعية ، بالنظر الى حلولها المرتقبة .

بقلم : جيورجي روتسا

المدير العام لكتبة الاكاديمية الجرية للعلوم بيودايست
.. كبير الامناء لكتبة الامم المتحدة بجينيف من ١٩٦٩
الى ١٩٧٥ . نشر العديد من المقالات والدراسات والبحوث
بمختلف الصحف والمجلات الوطنية والدولية في ميادين
(العلوم) و (العلوم الاجتماعية) .

ترجمة : محمد عبد المجيد ابراهيم

خبير بالجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا
.. رئيس التدرج مبالادارة العامة لتعليم الكبار بوزارة
التربية والتعليم . خبير باليونسكو سابقا . خبير بالنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقا . خبير تنمية
الجمع باليونسيف لسلطنة عمان سابقا .. عاجستير في
التربية من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة ادنبرة .. له
عديد من المؤلفات والمقالات والدراسات في التربية
والاندرجوجيا والاتصال والتنمية والعلوم الاجتماعية
بالعربية والانجليزية ..

وارتباطا بما ذكر اخيرا هنالك ايضا عمليات ابتكارية ابداعية تتم
على نطاق واسع وتعد ضرورية وهامة بالنسبة للمشكلات العالمية التي
تشمل بين ما تشمله : الانتاج والاعلام ، وذلك الاخر يحمل - في ان
واحد - سمات العلوم الطبيعية والتطبيقات التكنولوجية والعلوم
الاجتماعية . وعلى الرغم من انه لا توجد - عمليا - واحدة من هذه
المشكلات المسماة « بالمالية » يمكن ان تحل دون قدر من المشاركة
من جانب « العلوم الاجتماعية » ، الا انه من المجدي بصفة عامة ان ينسجم
البحث في المشكلات العالمية والنولية والابتكارية بالطابع الذي يمكن
ان نصفه « بتعدد الانظمة » كما ينبغي أن تتصف المعلومات المتبادلة
بهذه الصفة .

الممارسات السابقة واهداف التعاون الاوربي للمعلومات
والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية

ان التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم
الاجتماعية E « ١ » ، بوصفه مبادرة تأسيسية لانشاء تعاون

أوربي وبأوسع المدى في مجال المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ، مرتبط
- بلا شك - بالمنجزات النهائية لمؤتمر « هلسنكي » . وكان تصور هذا
التعاون والاساس الانشائي لوجوده وليدين لمركز تنسيق البحوث
والتوثيق في العلوم الاجتماعية » الذي يعرف باسمه الشائع : « مركز
فيينا » ، وهو منظمة غير حكومية ، مستقلة إدارياً عن « المجلس العالمي
للعلوم الاجتماعية » الذي انشئ في عام ١٩٦٣ بناء على اتفاقية أبرمت
بين المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة . UNESCO

والحكومة النمساوية (٢) . وظل هذا المركز يعمل من هذه المنظمة
« اليونسكو » عشر سنوات . وما زال - منذ بداية العمل في تلك الفترة -
يعتمد على مساندة الدول الاعضاء بالواجبة والعشرين ، في صور مختلفة
وكذلك على مساندة أجهزة أخرى مثل أكاديميات العلوم ، والجان
الوطنية ليونسكو ، وما إليها . ولقد كان الهدف الرئيسي للمركز - ولا
يزال - هو النحوض بالبحوث المقارنة في هذا المجال .

وقد ظل التوثيق سنوات عديدة متواجد كشكل من اشكال العمل
بين نشاطات المركز ، ولسم يكن اكثر من مجرد « عنوان » ..
لكن « مجلس مديري المركز » قرر في دور انعقاده الثالث عشر
بباريس في عام ١٩٧٦ البدء في تنفيذ مشروع ECSSID ، لتقوية
الروابط بين علماء اوروبا الشرقية وأوروبا الغربية من جهة ، وطماع أمريكا
الشمالية من جهة أخرى ، من خلال شبكة من قنوات المعلومات ،
ولتيسير الاتصال بين المؤسسات الاوربية المعنية بالمعلومات المتطقسة
بالعلوم الاجتماعية .

ويكمن الفارق الرئيسي بين مشروع ECSSID « ٣ » .
والطائفة من المشروعات والتنظيمات الاقليمية في انه مشروع « مركب » ،
بتجه نحو هدف اكثر طموحاً من غيره ، آذ تتضمن أهدافه تبادل
المطبوعات والمعلومات عن البحوث التي تجرى بالفعل ، وعن المظاهر
المختلفة لعمليات الخزن الالى للمعلومات « مثل مشكلات الترادف وتوافق
الشرائط المغناطيسية وبقيها » ، وعن التعليم والتدريب والنشر في هذا
المجال ، وعن تنظيم المؤتمرات العلمية وورش العمل ، وعن الاشكال
المختلفة لتبادل الخبرات ، وعن الاسهامات في تطوير المعلومات
والتوثيق في العلوم الاجتماعية على المستويات الوطنية ، وهو ما اصطلح
على إطلاق مختصر SSID عليه ، وذلك من خلال برامج ثنائية او متعددة
الاطراف بالتعاون مع برامج ومنظمات مشاهة قائمة (٤) .

ويعنى ذلك ان التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق - مجال
العلوم الاجتماعية ECSSID لايعارض مع برامج عالمية أخرى ، ولا يتراكب
على أهدافها « ٥ » .

التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق مجال العلوم الاجتماعية ECSSID - الهيكل والتنظيم والانشطة

تتولى تنفيذ السياسة الحالية والعمل الادارى للتعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ECSSID اللجنة الدولية للتنظيم التى يشار اليها بالمختصر IOC . وقد تم ترشيح اعضائها بواسطة « مجلس مديري مركز فيينا » على اساس جغرافى معقول ، ثم استكملت عضوية هذه اللجنة بمندوبى الخدمات الوطنية لتطوير المعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية SSID وبممثلين لبؤر الادارة المركزية لمشروع ECSSID ، وذلك بناء على قرار اصدره « المؤتمر العام » الذى يعتبر صانع القرار الرئيسى من بين البنى المختلفة للهيكل بأكمله .

ويتميز هيكل ECSSID بقدر كبير من المرونة . ففى ظل النظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزى تتولى فى العادة مراكز المعلومات المختصة بالعلوم الاجتماعية باكاديميات العلوم دور « بؤر الادارة المركزية » كوحدات رئيسية معاونة لانشطة ECSSID . وتؤدى هذه المراكز بالنسبة لـ ECSSID الدور الذى تقوم به اللجان الوطنية اليونسكو بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، او الدور الذى تؤديه بؤر الادارة المركزية الوطنية للمعلومات بالنسبة لبرنامج العالمى العام للمعلومات UNISIST . وهنا تجدر الاشارة الى ان العلاقة المتبادلة فيما بين برنامج عالمى للمعلومات مثل UNISIST ومحتوى المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية فى هذا البرنامج قد تكرر اختبارها بواسطة فرق للبحث شكلت بواسطة اليونسكو . وتربط « بؤر الادارة المركزية » من جهة اخرى باللجان الوطنية لمركز فيينا ، وتعتمد جزئيا على اعتماداتها المالية الخاصة . وتحمل «الدول المضيفة » وبالتحديد بؤر الادارة المركزية بها « نفقات الاجتماعات التى تعقدها ECSSID ، نظرا لان تكلفة الاقامة والتنظيم وغيرها من المصروفات توضع فى الاعتبار ، اما نفقات السفر فيتحملها المشاركون .

« وبؤر الادارة المركزية » بالنسبة للدول الاشتراكية مالوفة فى اكااديميات العلوم بها ، اكثر مما هى مالوفة بالنسبة للدول التى لاتمارس نظما اقتصادية وعلمية ذات تخطيط مركزى ، ومن ثم فان الصواب دائما تدلل على الرغم من الحقيقة التى تتمثل فى انه حتى دور « بؤر الادارة المركزية » فى بعض الدول - بوصفها أجهزة وطنية للتنظيم فى مجال تطوير المعلومات والتوثيق للعلوم الاجتماعية - يؤدى احيانا الى ظهور مشكلات .

وتحمل « بؤر الادارة المركزية » المسؤولية الرئيسية في التنظيم « على المستوى الوطنى » ، وكذلك التعاون في الاعلام المنطق بالعلوم الاجتماعية « وهذا الجانب يسهم في مساعدة ECSSID على اداء رسالتها » ، كما تقدم العون أيضا - بصور مختلفة - في التمويل وفي الأنشطة التي تقوم بها « جماعات العمل » ، وفي الجوانب المتصلة بالنشر وعقد الاجتماعات وما الى ذلك من الأنشطة .

وتوجد في الوقت الحاضر بؤر للادارة المركزية الوطنية للتعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ECSSID على النحو التالي «٦» :

النمسا

Sozialwissenschaftliche Dokumentation der Kammer Für Arbeiter und Angestellte Für Wien, Vienna.

بلغاريا

Scientific Information Centre for Natural, Mathematical and Social Sciences, Bulgarian Academy of Sciences, Sofia.

كندا

Social Science Federation of Canada, Ottawa (Institutional partner of the Vienna Centre).

تشيكوسلوفاكيا

Main Library, Centre of Scientific Information, Czechoslovak Academy of Sciences, Prague .

Central Library of the Slovakian Academy of Sciences, Bratislava.

الدنمارك

The Royal Library. Copenhagen. (contact point).

جمهورية ألمانيا الاتحادية

Informationszentrum Sozial wissenschaften (IZ), Bonn.

فرنسا

Le Groupe des Sciences Politiques, Economiques et Sociales (SPES), Paris.

National focal point including :

Centre National de la Recherche Scientifique/Centre de Documentation des Sciences Humaines;
Direction de la Documentation Politique et d'Actualité (CIPA);
Fondation Nationale des Sciences Services de Documentation;
Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques (INSEE), Département de la Diffusion.

جمهورية ألمانيا الديمقراطية

Wissenschaftlicher Rat Für Gesellschaftswissenschaftliche Information bei der Akademie der Wissenschaften der DDR, Berlin.

المجر

Library of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest.

هولندا

Social-Wetenschappelijk Informatie en Documentatie Centrum (SWIDOC), Amsterdam.

Koninklijke Bibliotheek, The Hague (at this stage a financing institution).

بولندا

Department of the Scientific Information of the Polish Academy of Sciences, Warsaw.

رومانيا

Office for Information and Documentation in Social and Political Sciences, Academy of Social and Political Sciences, Bucharest.

اسبانيا

Departamento de Libro Bibliotecas, Ministerio de Cultura, Madrid — (contact point and a financing institution).

السويد

The Research Council for Humanistic and Social Sciences, Stockholm (national focus agency).

الاتحاد السوفيتي

The Institute of Scientific Information in Social Sciences (INION), Academy of Sciences of the USSR, Moscow.

وهناك نقطة هامة وحاسمة ، بالإضافة الى التعاون الدولي العام الذى يمارس من خلال ECSSID بوصفه اداة ونتاجا في الوقت نفسه . تلك هى الحد الذى يمكن ان يصل اليه بناء « بؤر الإدارة المركزية » . الذى تستطيع عنده ان تصبح ملائمة لرفع التعاون وتنظيمه بين دول الاقليم .

الإنجازات والمشكلات

يعتمد التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ECSSID على برامج التعاون الدولي القائمة بالفعل ، ولا يترأب عليها .

ويمثل ذلك - مع الخصائص الاخرى لهذا التعاون - اتجاهها في العمل أكثر مما يمثل برنامجا محددا للتحرك ، وهو ينطبق أولا على العمل المتطابق المتوازي . وفوق كل ذلك هناك طابع محدد يتميز بها - في الغالب - كل برنامج للتعاون في مجال المعلومات ، هو ان البرنامج يتضمن صورا مختلفة من تبادل الخبرات وتحسين وسائل تبادل المعلومات .. وتعلما وتدريبيا يحققان توفير المهنيين اللازمين للعمل في هذ الميدان ، وانتاجا لتقنيات حديثة ، وتاصيل علميا لتلك التقنيات ، بما في ذلك ميكنة العمل وضبط المصطلحات ووضع الاطر المنهجية وما الى ذلك .

والخاصية النوعية للتعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ECSSID لا تتمثل في محاولة الكشف عن مجاهل الارض ، وهى التى لم تفتح لفتتالا ، لكنها تذهب الى بُعد من ذلك ، من حيث انها تتمثل في تطبيق « نقل المعلومات » المتعلقة بالعلوم الاجتماعية جميعها على أسس اقليمية وعلى أوسع نطاق ، من مستوى الارتقاء بتبادل الوثائق في صورته البدائية حتى مستوى بناء أسس لاستخدام الكمبيوتر في هذه العمليات . وفي الوقت نفسه صمم هذا النوع من التعاون من أجل الكشف عن الثغرات الدقيقة او واجبات العمل التى تتطلب مجهودات أكبر ، مثل تبادل المعلومات الخاصة بالبحوث التى تجرى بالفعل في ميادين العلوم الاجتماعية .

وقد عقد المؤتمر التأسيس الاول للتعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ECSSID بواسطة « مركز فيينا » برعاية منظمة اليونسكو ، وقامت بالاعداد له « اللجنة الدولية للتنظيم » IOC ، كما نظمه « معهد معلومات العلوم الاجتماعية » التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى بموسكو ، المعروف باسم INION وذلك في شهر يونية عام ١٩٧٧ ، وحضره اخصائيون من تسع عشرة دولة

اوربية. ، بالإضافة الى مندوبين من كندا ، وممثلين لست منظمات دولية «٧» .

وكان الغرض الرئيسى للمؤتمر هو تكوين صورة كلية لاوضـاع المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية على المستويات الوطنية فى أوروبا ، ويرمز اليه بحروفه الاولى SSID ، والتعرف على الاحتياجات والتطلعات والامكانات المتاحة للتعاون . وقد انتج هذا السـح وصفا فريدا للموقف الذى تم نشره آنذاك (٨) .

وتضمنت توصيات المؤتمر المشار اليه انشاء « فرق عمل » تختص كل منها بموضوع معين « فهو الهيكل الحق بهذه الدراسة » . كما تضمنت اعداد مواد مختلفة للتوثيق (مثل القوائم . والبيولوجيا) وعقد المؤتمر الثانى ECSSID بدعم من اليونسكو فى بلازجنكو - بوزنان ببولندا فى شهر اكتوبر عام ١٩٧٨ ، حيث نظمت « بؤرة الادارة المركزية البولندية » ، وهى الادارة المختصة بالمعلومات العلمية فى الاكاديمية البولندية للعلوم . وحضره اخصائون من اثنتين وعشرين دولة ، وسبع منظمات دولية «٩» . وقد قدمت توصيات هذا المؤتمر تعريفا محددا للاهتمام واللمدى الذى تنحرك فى نطاقه أنشطة المشروع ، ولوسائل تحقيق تلك الاهداف .. كما حددت المسؤوليات المشتركة لمركز فيينا وبؤرة الادارة المركزية « على سبيل المثال : يتحمل مركز فيينا مسؤولية التنسيق بين أنشطة « اللجنة الدولية للتنظيم E وبين « فرق العمل » ومشروعات البحوث المشتركة للبرنامج ، وتحمل الهيئات الوطنية مسؤولية تقديم المنح الخاصة بالزيارات العلمية والدراسية وتبادل الاخصائين » . وقد وضع هذا المؤتمر قواعد معينة لاسلوب عمل اللجنة الدولية للتنظيم E ، واوصى بأن توفـر « بؤرة الادارة المركزية » الحد الاقصى من الموارد المادية والمساندة المالية الممكنة ، كما اكد ضرورة ايجاد « بؤرة للادارة المركزية » فى كل دولة من الدول المشتركة . وبنى المؤتمر ايضا برنامج الأنشطة لعام ١٩٧٩\١٩٨٠

اما المؤتمر الثالث فمن المتوقع ان يعقد فى نهاية عام ١٩٨١ باحدى الدول الاوربية الغربية .

فرق العمل واعمال النشر

ان الحجم الاكبر من أنشطة التعاون الاوربي للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID يتم فى الواقع من خلال « فرق العمل » ، وهو متنفسا التعبير عن نفسه فى اعمال النشر والطبوعات .

وكما ينطوى التعاون الاوربي بين دول الشرق ودول الغرب على الموضوعات والخبراء ينطبق ايضا على أماكن الاجتماعات . واود ان اسجل في هذا الصدد ان هناك - في رأيي - مجموعتين من الأنشطة يتم انجازهما من خلال ECSSID ، ومن الممكن توصيفهما من حيث الوعية وكذلك من حيث المحتوى والطابع الاقليمي .

فالمجموعة الاولى تشمل التعليم والتدريب في مجال نظم المعلومات الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، اما المجموعة الثانية فتشمل الاعمال المتعلقة باقامة اسس الاستخدام الكامل للكمبيوتر في بيانات العلوم الاجتماعية ، او تشمل - اكثر من ذلك - تطبيق نظم المعلومات في العلوم الاجتماعية على اوسع نطاق ممكن . تلك هي "الياديين التي تستطيع ECSSID في الوقت الحاضر ان تقدم فيها معظم مستحدثاتها . غير ان الامر في هذه الحالة ايضا يعتمد الى حد بعيد على البرامج القائمة بالفعل ، الوطنية منها والدولية .

ويشتغل الفريق الاول للعمل بتوسيع دائرة تبادل الوثائق الأولية والثانوية . ومع ان هذا الجانب من العمل يعد اكثر الصور تقليدية بين مجالات التعاون فانه ينطوى على اعظم امكانيات البحث والتنشيط .

اما الفريق الثاني للعمل فيختص بتبادل المعلومات عن البحوث الجارية . وعلى الرغم من ان اليونسكو ومعهد « سميثونيان » نظما مؤتمرا موسما في باريس في الربع الاخير من عام ١٩٧٥ عن التبادل العالمي للمعلومات في هذا الشأن ، وان هذا الموضوع لا يزال قضية هامة مدرجة بجدول اعمال شتى الاجتماعات الاوربية ، وان جهودا تنظيمية لا تتوقف في سبيل تنمية هذه الحركة ، فما زالت النتائج هائلة . . وهناك برنامج تنظمه « بؤرة الادارة المركزية الالمانية » بعد خطوة الى الامام في هذا السبيل ، برغم ان التقرير الاول لهذا البرنامج - ربما بسبب حساسية الموضوع - لن يستطيع تغطية كل دول اوربا « ١٠ » .

ويتراوح مجال اهتمام الفريق الثالث للعمل بين الادوات العقلية « مثل عمليات التوبوب » اللازمة لوضع قواعد برمجة البيسبانات للكمبيوتر وتبادل الاشرطة المغناطيسية . وهناك اجرامات عديدة تتخذ وازية بعضها لبعض ، ولكن من الصعب توقع الوصول الى نتائج في المستقبل القريب جدا . .

والواقع ان تحقيق التوافق بالنسبة لادوات التعبير اللغوي والمصطلحات والنظم المختلفة يعد - الى حد كبير - من قبيل الاهدار

للجهد والوقت . وهناك جهود هائلة تبذل في الوقت الراهن للمقارنة ، وتحقيق التوافق يقدر المستطاع بين التصنيف العشري العالمي UDC قسم ٣ علوم اجتماعية ، «و» النظام الدولي للمعلومات الاجتماعية MISON و النظام الواسع للتنميط BSO الذي اعده الاتحاد الدولي للتوثيق FID . ومع ان هذا الجهد يستند ماليا من ناحية ومهنيا من ناحية اخرى الى منظمات دولية عديدة ، مثل : FID, MISO, INFOYERM واللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية ، فانه توجد عقبات كثيرة ، منها ما هو ايدولوجي ومنها ما يتصل بالمهنية المحافظة ومنها ما يتعلق بالصعاب التقليدية واللغوية . والمشروع الاستطلاعي لليونسكو المسمى INTERCONCEPT يعد عاملا جوهريا في هذا الموضوع (١١) .

وشكل الفريق الثالث للعمل لتنمية التعاون في تعليم وتدريب الاختصاصيين في مجال معلومات العلوم الاجتماعية ، وهو المجال الذي يبدو من اكثر هذه المجالات اقديا واغناها بالمطاء المرتقب . فهو يعالج قضايا « مقارنة المناهج » ، مع اعداد توصيات ترتبط بتلك المناهج ، وبخاصة ما يتعلق منها بالاشكال العملية للتدريب . ولهذا نظمت « بؤرة الادارة المركزية الفرنسية » SPES حلقة بحث لمدة اسبوع حول بنوك البيانات في العلوم الاجتماعية (١٢) ، واسهمت في تنظيمها السلطات الفرنسية واليونسكو ، وحضرها نحو خمس وعشرين مندوبا . وسوف يعتمد امتداد الجهود المستقبلية التي تتحرك في هذه المسارات - الى حد كبير - على عائد هذا الانجاز المستحدث .

ومن بين المطبوعات التي يجري نشرها ما يتخذ نمطا متداولاً او مستديماً كالنشرات المسلسلة والدوريات ، ومنها ما هو غير منتظم الصدور . ويشرف على كل هذه الانماط من المطبوعات مجلس دولي للتحرير .

ويتبع نمط المطبوعات المتداولة سلاسل مخططة البليوجرافيات الاوربية للعلوم الاجتماعية ، التي تتولى نشرها مطبعة « بيرجامون » Pergamon Press في مجموعتين اولاهما العلوم الاجتماعية في الدول الاشتراكية ، المجلد الاول « ١٩٧٧ - ١٩٧٩ » ، وسوف تظهر في عام ١٩٨١ ، وتتولى تحريرها « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية INION » « موسكو » ، في الوقت الذي يعد فيه ايضا المجلد الاول من المجموعة الثانية بين المظاهر الاجتماعية في حماية البيئة « وطبقا للخطة المرسومة يظهر من كل منهما مجلد كل عامين . ويخطط

ECSSID أيضا لنشر سلاسل من البحوث الموسمية تتضمن ثلاثة أو أربعة مباحث في كل عام « من خمسين أو ستين صفحة » ، تتسولى تحريرها ونشرها الجهتان المشار اليهما فيما سبق ، باعتبارهما من نشرات ECSSID ومن بين المطبوعات غير المنتظمة فى صدورهما الدليل الأوروبى وهو احدى المهام التى التزم بها مركز المعلومات العلمية التابع لأكاديمية العلوم البلغارية . ويهدف الى نشر بيانات شاملة عن مؤسسات المعلومات الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى انحاء القارة الأوروبية كافة .

ومن نتائج التابعة لتوصيات المؤتمر الثانى ECSSID تلك التى قامت بـ: « مكتبة الأكاديمية المجرية للعلوم » ظهور نشرة ECSSID ثلاث مرات او أربع مرات فى كل عام ، مشتملة على بيانات خاصة بالنمو او التغيرات الهيكلية والتنظيمية او اية تغيرات اخرى مرتبطة بتطوير المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية فى أوروبا SSID ، ومتضمنة نواحي التقدم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، وتقارير عن أنشطة ECSSID ، بالإضافة الى العمل التنسيقى لمركز فيينا « ١٣ » .

ملاحظات :

« ١ » خصص جزء لا بأس به من المجلد الثانى \ رقم ٤ \ ١٩٨٠ فى صحيفة اليونسكو لعلم المعلومات « فن المكتبات وانجازات الادارة » لمبتكلات المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية .

ويشتمل العدد على مجموعة من الاشارات الى ECSSID كمرجع فى المقالات الآتية : جين ميربات : التعاون الدولى والإقليمى فى التوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية « ص ٢٢٧ الى ص ٢٣٣ » - جيورجى وتاماس فولدا : التعاون والاتجاهات الدولية فى نقل المعلومات فى مجال العلوم الاجتماعية « ص ٢٣٤ الى ص ٢٣٩ » ستيفن كد. ميلز : التنسيق الإقليمى فى التوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية . مركز فيينا « ص ٢٤٠ الى ص ٢٤٤ » . والدوريات الآتية تتضمن أيضا معلومات منتظمة عن أنشطة ECSSID : النشرة الاخبارية لمركز فيينا . المجلد الاول - رقم ١ - ١٩٧٧ . وتصدر ثلاث مرات سنوياً من مركز فيينا : ص ب ١٩٧٤ - ١٠٠١ فيينا - ونشرة ECSSID . المجلد الاول - رقم ١ - ١٩٧٩ . وتصدر بشكل غير منتظم أربع مرات سنوياً ، وهى مخصصة فى الغالب لمشروع ECSSID « ٢ » وتصدرها مكتبة الأكاديمية المجرية للعلوم بمعاونة فنية من مركز فيينا : ص ب ٧ . ه - ١٣٦١ بودابست .

«٢» للحصول على أحدث المعلومات وأكثرها تفصيلا عن أنشطة المركز ، وبصورة خاصة ما يختص بمشروع ECSSID انظر : ميلز ، والنشرة الاخبارية لمركز فيينا .

«٣» الأفكار والتجارب في التعاون الدولي بين مؤسسات ومعاهد المعلومات في مجال العلوم الاجتماعية ظهرت الى الوجود من اكثر من لاثين عاما ، واهتم بها العديد من الاجهزة . وفي هذا الصدد ينبغي ان يشار بشكل خاص الى اللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية وقد لعبت دورا رائدا في هذا الميدان « كف . ميريات وروتسا وفولدي \ المرجع السابق » .

«٤» كف . ميريات وروتسا و فولدي \ المرجع السابق .

«٥» اذا جاز ان يشارك بايجاز الى الاتحاد الدولي للتوثيق FID فينبغي ان يذكر انه منظمة علمية منشأة على نطاق عالمي واسع ، وتختص بالتوثيق الذي يتعلق بصفة خاصة بتطوير المعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية SSID ، والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA وهو قريب التشبه بالاتحاد الدولي للتوثيق FID ، والاتحاد الدولي لمنظمات البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية IFDO ، ومنظمة SSDI لأكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية ، ومنظمة تنسيق التوثيق بين دول غرب اوروبا في مجال التعليم EUSIDIC ، وغيرها .

«٦» للحصول على عناوين المقار راجع نشرة ECSSID . المجلد الثاني . رقم ١ / ١٩٨٠ « ص ٢٦ الى ص ٢٧ » .

«٧» النمسا . بلجيكا . بلغاريا . كندا . تشيكوسلوفاكيسا . الدنمرك . فنلندا . جمهورية المانيا الاتحادية . جمهورية النمسا الديمقراطية . المجر . هولندا . النرويج . بولندا . رومانيا . اسبانيا السويد . سويسرا . المملكة المتحدة . الاتحاد السوفيتي . يوغوسلافيا وشاركت ايضا : منظمة اليونسكو . مركز فيينا . مكتبة الامم المتحدة بجنيف . اللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق في مجال العلوم الاجتماعية FID . النظام الدولي للمعلومات الاجتماعية MISON للدول الاشتراكية .

«٨» نشرت بحوث المؤتمر بصفة مبدئية باللغتين الروسية والانجليزية بواسطة « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية INION » ، ثم ظهرت اخيرا كوثيقة خاصة بعنوان تطوير المعلومات وادارها « : المجلد ١٤ . رقم ٣ / ٤ - ١٩٧٨ . اسكفورد . مطبعة برجامون .

(٩) النمسا . بلجيكا . بلغاريا . كندا . تشيكوسلوفاكيا . الدنمارك .
فنلندا . فرنسا . جمهورية ألمانيا الاتحادية . جمهورية ألمانيا الديمقراطية
اليونان . المجر . إيطاليا . هولندا . النرويج . بولندا . رومانيا
إسبانيا . سويسرا . المملكة المتحدة . يوغوسلافيا . « اليونسكو » .
IFLA. IFDO. ICSSID. FID. MISO. INFOTERM

« ١٠ » « التكامل الاجتماعي في الأصول العنصرية لالقيات بما فيها
العمال المهاجرون » . بون (IZ) . تحت الطبع .

« ١١ » اينر مولنار : « خلق نموذج المضمون » العمل الكامل في
المصطلحات الدولية للمعلومات INTERIM في العلوم الاجتماعية .
المسح العام والمشروع . مدير المشروع : جيورجي رولسا . بودابست /
IDS/32270314 . « ٣٦٧١ » .

« ١٢ » اشتمل البرنامج على : « أ » مسح للأسس البيانية الخاصة
بالعلوم الاجتماعية المتاحة في أوروبا أو بعض أجزائها سواء أكانت من أصل
أوروبي أم من وراء البحار ، « ب » السياسات العالية للدول الأوروبية فيما
يختص بالأسس البيانية بعامة والأسس البيانية للعلوم الاجتماعية
بخاصة ، انشاؤها وتمويلها الخ ، « ج » تحليل الأسس البيانية القائمة
الآن والخاصة بالعلوم الاجتماعية من حيث التكوين ومدى الشمول
والخفلة التي تؤدي وحالات الدنو أو الاعتماد عن الخط الصحيح
« من وجهة النظر الفنية بالإضافة إلى وجهة النظر الاقتصادية » ،
وإدوات الفهرسة والكشف ، « د » قواعد البيانات المتعددة الانظمة خارج
العلوم الاجتماعية واستخدامها في هذه العلوم ، « هـ » المميزات الخاصة
لأسس البيانية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات : دور العوامل
الوطنية والسياسية والقانونية والإيدولوجية الخ ، « و » الحواجز
اللغوية والتقدم الذي يتم إحرازه نحو اللغات العامة للفهرسة واللغات
المسيطرة ، « ز » العمل النهائي : فواضع ومشكلات الأعمال النهائية لدول
غرب أوروبا ، « ح » الأعمال النهائية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق
أوروبا « ط » تبادل البيانات على المستوى الإقليمي وعلى المستويات
الثنائية ومشكلات التعاون الدولي بين الأساسيات والأعمال النهائية ،
« ي » الاجتماعات الخاصة باتخاذ القرارات والعامل الإنساني والوظائف
المنهجية لأخصائي المعلومات وتدريبه ومكانته .

«١٣» هذا المقال قائم أساسا على بيانات مستقاة من نشرة ECSSID
وقد نشرت أربع مقالات حتى الآن : المجلد الاول\١٩٧٩ ، والمجلد الثاني
رقم ١ و ٢ و ٣\٤ . والنشرة توزع بالمجان وتطبع في نحو سبعمئة
نسخة ، ويمكن الحصول عليها بالطلب من مكتبة الاكاديمية المجرية للعلوم
ص ب ٧٠ هـ - ١٣٦١ بودابست . والمكتبة ترحب بالاخبار والاعلانات
التي ترد اليها من الدول المشتركة .

رقم الإيداع ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مجلد دوم مجلد اول

يقدم مجموعة من المجلدات الدولية بأقلام كتابه
 متخصصين وأساتذة دارسين
 ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية ترجمة متخصصة
 من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
 تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملامحة
 الجوانب في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلدات تصدرها هيئة البونكو بلقانا
 الدولية ، وتصدر طبعا بالعربية بالاتفاق مع اللجنة العربية
 للبونكو ، وبمعاونة اللجنة القومية العربية ، ووزارة
 الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الشن ٢٥ قرشاً



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina



Bibliotheca Alexandrina



0531611